

هـ ————— هذا الجزء الأول من حاشية

الشيخ العالم العلامة علي الصمدي

العدوي علي شرح أبي الحسن

علي رسالة ابن أبي زيد

القيرواني في مذهب

سيدنا الامام مالك

رضي الله تعالى

عنه وزفنا

بآمين

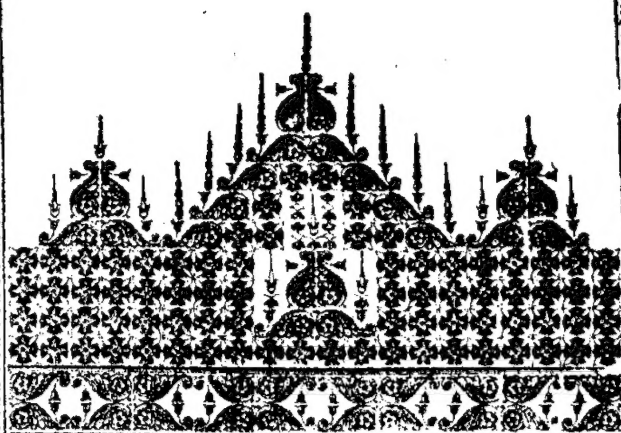




هذه فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ على الهدوى على شرح ابي الحسن في مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه لرسالة ابن ابي زيد القيرواني \*

صفحة	
٢	الخطبة والكلام على وبعد
٢٤	أول العزم خمسة
٥٦	تبيينات الاول
٥٧	الثاني والثالث
٦٧	ومما يجب اعتقاده أن الله تعالى فوق العرش بذاته وما ورد فيها من الاشكال والجواب
٨٩	ومما يجب اعتقاده أن الله يبعث من يوت
٩٤	توبة الكافر مقبولة قطعاً اجاعاً
١٠١	بيان الجنة التي أهبط منها آدم عليه السلام وذكر أوصافه
١١٢	تفسير فن أوتي كتابه بيمينه
١٢٢	ومما يجب اعتقاده أن الشهداء أحياء عند ربهم
١٣٦	ومما يجب اعتقاده أن خير القرون الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٤٠	وأفضلهم الخلفاء الاربعة رضى الله تعالى عنهم أجمعين
١٥١	باب فيما يجب منه الوضوء وما يتصل به
١٦٨	وأما ما يجب منه الغسل
١٦٩	والحيض شرعاً والدم المحارج بنفسه من فرج المرأة
١٧٠	دم الاستحاضة
١٨٣	باب طهارة الماء
٢٠٢	باب صفة الوضوء
٢٤٤	باب صفة الطهارة الصغرى
٢٥٥	باب التيمم
٢٦٩	باب المسح على الخفين
٢٧٣	باب أوقات الصلوات

صفحة	باب	صفحة	باب
٤٥٧	باب في الصلاة على الجنائز	٣٨٦	باب الاذان
٤٦٩	باب في الدعاء للطفل	٣٩١	باب صفة العمل
٤٧٣	باب الصيام	٣٣٢	باب الامامة
٤٩٧	باب الاعتكاف	٣٤٦	باب جامع
٥٠٥	باب في زكاة العين	٣٩٥	باب سجد القرآن
٥٢٥	باب في الجزية	٣٩٩	باب في صلاة السفر
٥٣٤	باب زكاة الماشية	٤٠٣	باب في الجمعة
٥٤٤	باب زكاة الفطر	٤١٨	باب صلاة الخوف
٥٤٩	باب الحج	٤٢٢	باب العيد
٦٠١	باب في الضحايا	٤٣١	باب صلاة الخسوف
٦٢٥	بيان احكام الصيد	٤٣٥	باب صلاة الاستسقاء
		٤٣٩	باب ما يفعل بالمختصر



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الكريم الستار \* المزمع الرحمن الرحيم الغفار \* والصلاة والسلام  
على من نرجو من المولى الكريم محبته في دار القرار \* محمد وآله السادة  
الابرار \* وبعد فقول الفقير لرحمة مولاه على الصعيدي العدوي المساكين  
لما أراد المولى جل جلاله وعظم شأنه بالذاكرة مع الاخوان في كفاية الطالب  
الرباني \* على رسالة ابن أبي زيد القيرواني \* وظهر بعض تقايد أردت  
أن أجدها بالنفسى ومن هو قاصر مثلي جعلها الله خالصه لوجهه الكريم \*  
وسبباً للفوز بجنت النعيم \* فأقول وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وبعد)  
قد تقر أن الواو نائية عن أماو أما نائية عن مهمالواو نائية الذاب بدليل الفاء  
في حيزها كما هو معلوم ويجوز أن تكون الفاء زائدة والظرف متعلق بقوله يقول  
قدّم للعصر والواو اما عاطفة على جملة البسملة أو للاستئناف أى وبعد ما تقدم  
من البسملة فان قلت كما تطالب البداءة بالبسملة تطالب البداءة بالحمدلة ولم يتد ذلك  
الشارح بها الجواب من وجهين الاول يدعى أنه جملة لغفظة المعنى وبعد ما تقدم  
من البسملة والحمدلة أو أن العمل على رواية ذكر الله وهو قد حصل بالبسملة

لما تقرر أنه اذا ورد مطلق وهو في المقام رواية ذكر الله ومقيدان وهو رواية البسملة  
ورواية الحمدلة فالعمل على المطلق وما تقرر من أنه يحمل المطلق على المقيد فمحمول  
على ما اذا اتحد المقيد وما هنا قد تعدد (قوله فيقول الخ) أصله يقول على وزن  
ينصرف بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فنقلت الى الساكن قبلها ولا يقال ان  
الضمة على الواو وكذا الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ما قبلها وأما عند النساكين  
فلا ولذلك أعرب دلو وطي بالحركات الظاهرة لا فانقول انما ظهرت في الاسم  
لثقلته وأما الفعل فنقل والنفيل لا يعمل ما فيه ثقل أو أن علة النقل المشاركة بين  
الماضي والمضارع لانها لما سكنت في الماضي سكنت في المضارع لكن  
في الماضي بعد قلبها ألفا وفي المضارع مع بقائها بدون قلب (قوله العبد) أي  
المولك المولاه بسبب الإيحاء فهو اعتراف بعدم استقلاله بأمره وتوحيده لا وصف  
بالفقر هذا هو المناسب من معاني العبد فيما يظهر (قوله الفقير) أي دائم الحاجة  
وهو صفة مشبهة أو كثير الاحتياج فهو صيغة بالغة لكن في الثاني شيء وهو أن  
الشيخ وغيره دائم الاحتياج لانعام ربه لا كثيره المفيد أنه قد لا يحتاج اليه فتدبر  
(قوله لرحمة) الرحمة رقة في القلب وانطلاق وهي مستقيلة على المولى فأطلق اللفظ  
وأريد لازم معناه البعيد برتبة وهي نفس الانعام أو برتبة وهو نفس المنعم به  
وعلى الاول فهي أي الرحمة مفعلة فعل أو لازمة القريب وهو ارادة الانعام فتكون  
صفة ذات واللام بمعنى الى ولا يجوز أن تكون للتعليل لفساد المعنى لار الرحمة علة  
للمعنى لا للعقل لان رحمته صفة جمال لا يصد عنها الفقر وآثر اللام على الى مع أن  
الفقر يتعدى بالي للاختصار (قوله ربه) الرب قيل صدر عنه في التربية وهي  
تبليغ الشيء شيئا فشيئا الى الحد الذي اراده المربي ثم وصف به المولى جل وعز  
تنبه اعلى الى ان العبد في حوزة ولا يبريه شيئا بعد شيء وقيل وصف مقصور من  
رأب فيكون اسم فاعل وحذفت ألفه لكثرة الاستعمال وردت أنه خلاف الامل  
وقيل أنه وزن فعل فأصله رب فيكون صفة مشبهة (قوله القدير) أي ذي  
القدرة السامة المتعلقة بكل ممكن وفي الجمع بين فقير وقدير من الحسنات  
البيعية الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة لان الفقير يلزمه  
الجز (قوله على) بدل من العبد أو خبر مبتدأ محذوف أي هو على (قوله  
أبو الحسن) بدل من على أو عطف بيان وقدم الاسم على الكنية ويموز العكس  
(قوله المسالك) نعمت لابي الحسن لانعت له على والالزم تقديم البذل أو عطف  
البيان على النعت مع أنه يؤخر ان عنه لان التوابع اذا اجتمعت يقدم الممت

فيعقل العبد الفقير لرحمة  
ربه القدير على أبو الحسن  
المسالك

فأليمان فالتأكيدي فالبديل فمطابق النسق وهذا الشارح هو علي بن محمد لا نا ابن  
 خلف المنوفي بلدا المصري مولدا ولدا بالقاهرة بعد صلاة العصر ثالث شهر رمضان  
 سنة سبع وخمسين وثلاثمائة أخذ الفقه عن جماعة منهم الشيخ الامام العلامة  
 العامل الشيخ علي السنهوري وأخذ النحو وغيره عن الكمال بن أبي شريف  
 وغيره. ولازم الجلال السيوطي وأخذ عنه توفي في يوم السبت رابع عشر صفر سنة  
 تسع وثلاثين وتسعمائة وصلى عليه بالجامع الأزهر ودفن بالقرب من باب الوزير  
 كما ذكره الفيدشي (قوله غفر الله له) أي ستر الله بمحود ذنبه من الصحف أولا  
 يؤخذ بها وان كانت موجودة في الصحف الظهارا لفضل الله سبحانه وتعالى  
 والا قول أصح لظاهر قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقدم الدعاء لنفسه  
 لحديث كان صلى الله عليه وسلم اذا دعا عبدا بنفسه لقوله تعالى حكايته عن نوح  
 رب اغفر لي (قوله ولوالديه) أعاد الجار لقول ابن مالك وعود خافض لدى عطف  
 على الخ وتركه فيما به إشارة الى ان ذلك غير لازم لقول ابن مالك وليس عندى  
 لازما والانساب أن يقرأ بكسر الهمزة وتشديد اللام والجدات فالجد والد  
 والجددة والدة فقيه تغليب الوالدين على الوالدات (قوله ومشايخه) جمع شيخ  
 ويجمع أيضا على شيوخ وأشياخ والشيخ في الأصل عبارة عن طعن في السن ثم  
 صار حقيقة عرفية فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولوصفا وأراد مشايخ علم أو طريقة  
 وقدم الدعاء لوالديه على الدعاء لمشايخه لان تربية والديه سابقة وان كانت تربية  
 المشايخ أقوى لان تربية الوالدين لحفظ جسم فان تربية المشايخ لحفظ روح  
 باقية (قوله وأولاده) أراد بهم ما يشمل التلامذة ان كان للشيخ أولاد نسب  
 والأفهم التلامذة (قوله وأخوانه) جمع أخ قال في المصباح لأمه محذوفة وهي  
 واو وترد في التنفية على الأشهر فيقال اخوان وفي لغة يستعمل منقوصا يقال  
 أخان وجعه اخوة واخوان بكسر الهمزة فيهما وضمة الغنة اه وأراد بهم ما شاركه  
 في أب أو أم أو فيهما على تقدير أن يكون له مشارك فيما ذكره والأصحاب أو ما يشمل  
 المشاركة فيما ذكره والأصحاب على التقدير المذكور وان غلب في الأصحاب  
 كما في القنري (قوله وجميع المسلمين الخ) قد تقرأه لا يدم نفوذ الوعيد في طائفة  
 من العصاة فيكون لفظ جميع اما من باب الكل المجموعي أي بعضهم على التجوز  
 كما أفاده بعض شيوخنا أو المجموعي ويخصص بمن عدا من يريد الله نفوذ الوعيد فيه  
 أو لا يخص بأن يراد تعاق العقاب بكل فرد منهم ولو باعتبار بعض الذنوب  
 وخلاصته ان المتنع انما هو ادعاء بغفران جميع الذنوب لكل فرد من افراد

غفر الله له ولوالديه ومشايخه  
 وأولاده وأخوانه وجميع  
 المسلمين

جميع المسلمين على العموم (قوله هذا الخ) مقول المقول والاشارة راجمة  
لما في الذهن بناء على التحقيق ان مسمى الكتاب الالفاظ المخصوصة باعتبار  
دلائلها على المعاني المخصوصة كانت الخطبة مقدمة على التأليف أم لا لان  
الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد النطق بها فستبطل بحسوس بحاسة البصر حاضر  
بجامع التعيين واستمرارها لفظ هذا الموضوع للمشاهد المحسوس على ما هو  
مبين استعارة تصريحية (قوله تعليق) أي معلق أي موضوع فالمصدر بمعنى  
اسم المفعول أو ان تعليق صار حقيقة عرفية في المؤلف (قوله لطيف) قال الماهر  
اللقاني اللطيف رقيق القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه اه  
فاذا انقرر ذلك فهو مستعمل في قليل الالفاظ على الاول أو سهل المأخذ على الثاني  
على طريق الاستعارة التصريحية التبعية أو انه على حذف المكاف أي كاللطيف  
فقد شبهه فله الالفاظ أو سهولة المأخذ بركة اقوام أو الشفافية واستيعاب اللطف  
الذي هو اسم المشبه به لا مشبه واشتق من اللطف بمعنى قلة الالفاظ أو سهولة المأخذ  
لطيف بمعنى قليل الالفاظ أو سهل المأخذ هذا على الاستعارة وأما على التشبيه  
فالأمر ظاهر (قوله لخصته) أي جمعه أي انخصه على ان الخطبة مقدمة على  
التأليف أو مستعمل في حقيقته على انها متأخرة عنه وبعين الاول قوله به والله  
أسأله المعونة على ذلك (قوله من شرحي) الوسط والكبير اه - لم أن الشارح  
شروحاته على هذا الكتاب بينهما الفيدى بقوله الاول غاية الاماني والثاني  
تحقيق المباني والثالث توضيح الالفاظ والمعاني والرابع تلخيص التحقيق والخامس  
الفيض الرحماني والسادس كفاية الطالب الرباني والكبير هو غاية الاماني  
والظاهر انه أراد بالوسط تحقيق المباني كما وجدت تقييد ايفيده بحسب ما ظهر لي  
والله أعلم وله تأليف على العقيدة مستعمل وتأليف شق وقوله على رسالة حال اما  
من شرحي أو من الوسط والكبير قال عجم وسمنت رسالة اسألوك فيها سلك الرسائل  
الجارية بين الناس عادة (قوله رحمه الله الخ) جملة خبرية تفضا انشائية بمعنى  
أي اللهم أرحمه أي أنعم عليه (قوله وأعاد) أي أوصل (قوله وعلى أحبائنا)  
جميع حب بمعنى محبوب كافي القاموس فلا يشمل من يحب الشارح ممن لم يكن  
محبوا له لكونه أتى بعده مثلاً (قوله من بر كاته) أي شيأ من بر كاته فالمفعول  
محذوف أو بعض بر كاته فالمفعول من بمعنى بعض ثم يجوز أن يكون أراد بها اسراره  
ومعارفه فالعبارة على حذف مضاف أي من عمائل اسراره ومعارفه ويجوز أن  
يكون أراد بها أخيرات تصل للشارح وأحبابه يكون المصنف واسطة فيم أو ان المعنى

هذا تعليق لطيف لخصته  
من شرحي الوسط والكبير  
على رساله بن أبي زعيم  
القيرواني رحمه الله تعالى  
وأعاد علينا وعلى أحبائنا  
من بر كاته



وأعاد عليه شيئاً فأنعم من أجل بركانه أى أسراره ومعارفه أى من أجل التوسل  
 بها فن للتعليل والمفعول محذوف كما قلنا فى الوجه الاول فتدبر (قوله بعلومه) متعلق  
 بنفعنا والباء للتعدي والمراد المعلوم التى استفادها الشارح من كتبه لا مطلق  
 المعلوم فيكون سأل الله أن ينفعه بتلك العلوم بأن يعمل بها ولا يكون سبباً للظفر  
 بالجنان أو ان الجار والمجرور فى موضوع الحال والتقدير نفعنا بما علمناه حالة كوننا  
 متوسلين له بعلومه فيكون المراد من علومه مطلقها (قوله فى أقواله وأفعاله) أى  
 بأن نقوم مثل ما يقول ونفعل مثل ما يفعل أو ان المراد بالاتباع فى الأقوال والأفعال  
 أن نعمل بمقتضى أقواله وأفعاله (قوله بمحمد وآله) متعلق بمحذوف حال تنارع فيها  
 الأفعال المتقدمة أى رجه الله الخ فى حال كوننا متوسلين بمحمد وآله (قوله وآله)  
 ظاهره ولو عصاة ولا مانع من التوسل باله ولو عصاة لانهم بضعة منه لان المراد بهم  
 أقاربهم من بنى هاشم وبين الآل بذلك المعنى والعجب عموم وخصوص من وجه  
 مجتمعان فى سيدنا على مثلاً وينفرد الآل فى أقاربه الذين لم يروه والصحب فى أبى  
 بكر مثلاً (قوله وصحبه) جمع لصاحب بمعنى الصحابي أو اسم جمع له قولان  
 والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا ومات على ذلك سواء طال  
 اجتماعه به أو لم يطل بخلاف التابعى مع الصحابي فلا بد من طول اجتماعه بالصحابي  
 حتى يسمى تابعياً (قوله وعترته) قال الأزهرى روى ثعلب عن الأعرابي ان العترة  
 ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعرف العرب من العترة غير ذلك وقال ابن  
 السكيت العترة والرهط بمعنى ورهط الرجل قومه وقبيلته الاقربون فعلى الاول  
 تكون العترة أخص من الآل فالنسب ذكره بلصقه وعلى الثانى أعم منه  
 قوله آمين كذا فى بعض النسخ اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى استجب متعلق بالجمع  
 المتقدمة (قوله تلخيصاً) مفعول مطلق لقوله تلخيصه (قوله مجتبياً) حال من فاعل  
 تلخيصه وهو فى المعنى علة لقوله حسناً أو ان الحسن من جهة بلاغة نظمه (قوله  
 التطويل الخ) التطويل كما أفاده أهل المعانى الزيادة على أصل المعنى لا الفائدة  
 ولا يكون الزائد متعيناً كقوله والى قولها كذا وبمينا فان المين هو الكذب  
 فاذا كان ذلك الزائد متعيناً فهو أخشوك قوله وأعلم علم اليوم والامس قبله فان  
 قوله قبله متعين لازمة لانه يعلم من كونه أمس أن يكون قبله والظاهر انه أراد  
 التطويل لغة وهو كثرة العبارات وان كان فيه فائدة (قوله الممل) أى المورث  
 للمل والسائمة (قوله والاختصار) هو تقليص اللفاظ وقوله المخل أى الذى  
 يهذر معه فهم المعنى أو يتعسر وأنت خير بأن الكلام المنفى المقيد بقيد يتسلط

نفعنا بعلومه وجعلنا من  
 المتبعين له فى أقواله وأفعاله  
 ببركة محمد وآله وصحبه  
 وعترته آمين تلخيصاً حسناً  
 مجتبياً فيه التطويل الممل  
 والاختصار والمخل

النفي على ذلك القيد والنفي في مسئلتنا هذه لفظ محتجب أي نافي هنا الإملال  
والخلل في غير ثبوت أصل التوطيل وأصل الاختصار وذلك جمع بين متناقضين  
ويجيب بأن ذلك عند اتحاد المحل وأما عند تعدده كأن يكون التطويل في موضع  
والاختصار في موضع آخر فلا تنافي فتدبر (قوله ليتفجع) علة لقوله حسنا أو  
محتجبا (قوله ان شاء الله) أتى به امتسالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل  
ذلك غدا الآية (قوله المبتدى الخ) هو من حصل شيئا ما من الغن والمنتهى من  
حصل أكثره واصلح لافادته فانه شيخ الاسلام زكريا ومفاده ان الذي لم يشرع  
والحال انه منوجه لا شرع أو لم يحصل لا يقال فيه مبتدى والظاهر ان المبتدى  
صار حقيقة عرفية في هذا والذي حصل شيئا أي قليلا وقصر النفع على المبتدى  
والمنتهى مع ان المتوسط كذلك ويجيب بأنه مفهوم من المنتهى بالاولى ويؤخذ  
من كلام شيخ الاسلام ان المتوسط من حصل نصفه أو أكثره ولا يصلح لافادته وإذا  
كان من حصل أكثره واصلح لافادته منتهيا فلا يمكن من حصل كله واصلح لافادته منتهيا  
بالاولى والظاهر ان من حصل كله ولا يصلح لافادته يقال له متوسط ولا يخفى ان  
هذا الذي قررناه انما يتم اذا سلم انه لا يلزم من تحصيل الشيء الصلاحية للافادة  
وفيه ما فيه (قوله لقرأتها اللام) بمعنى في أي في حال قرأتها والمانع من ابقائها  
على أصلها صدقه بالذي حصل العلم من غيره أو أراد ان يتيقن قرأتها مع انه لا يقال له  
مبتدى (قوله لما اعتها) أي في حال الاطلاع عليها فقد قال صاحب القاموس  
طالعها طالعها ومطالعة اطالع عليه اه (قوله اقتصرت فيه) على حل الفاظها  
أراد به ما يشمل بيان الفاعل والمفعول وبيان المعنى وفي العبارة استعارة بالكناية  
وتخييل فشبها الالفاظ من حيث عدم حصول المراد منها بشيء معقود على مطلوب  
واستعير اسم المشبه به لاشبهه في النفس والحل قرينة وازدادة الالفاظ اليها بالبيان  
أي الالفاظ هي الرسالة اذ يجوز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظ على  
مذهب الكوفيين الذي هو المعتمد وقوله ذكره مطوف على حل (قوله من  
القيود) بيان لما يحتاج اليه والجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت جميعته  
فالمراد جنس القيود فيصدق بقيد واحد أو ان الجمع باعتبار مجموع الكتاب فتدبر  
تنبيه أطلق الماسفي أعني اقتصرت وذكره وما وقع الخ وأراد المضارع (قوله  
والتنبيه يجوز عطفه على القيود وعلى حل (قوله وما وقع مبتدأ) وخبره قوله  
فلا فكاك هاني الخ (قوله من الرموز) الرموز جمع رموز وهو الاشارة بعين أو حاجب  
أو شفة كما في المصباح وأراد بالرموز هنا الاشارة الى هؤلاء المشايخ بأحرف مخصوصة

ليتفجع به ان شاء الله تعالى  
المبتدى لقرأتها والمنتهى  
عند مطالعتها اقتصرت فيه  
على حل الفاظها وذكر  
ما يحتاج اليه من القيود  
والتنبيه على ما وقع فيه من  
الرموز بما صورته (ك)



مقطعة من أسمائها قوله ك أي الذي هو مسمى كاف وهو كذا فيما سياتي (قوله  
 فلغا كهاني) هو عمر ابن أبي اليمن علي بن سالم بن صدقة اللخمي المالكي الشهير  
 بتاج الدين الفلغا كهاني يكنى أبا حفص الاسكندري توفي بالاسكندرية في سنة  
 أربع وثلاثين وسبعمائة ومولده بها (قوله فلغا قهسي) هو عبد الله بن  
 مقدار الاقهسي القاضي جمال الدين تقيته بالشيخ خليل وشرح مختصر الشيخ  
 خليل في ثلاث مجلدات توفي في رمضان سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ذكره  
 في الدرر الكامنة (قوله فلا بن عمر) هو يوسف بن عمر القاسي كان شيخا صالحا  
 عالما بحقة اعايد اتوفى سنة احدى وستين وسبعمائة عن مائة سنة وصلى عليه  
 بعد الجمعة قال الشيخ زروق ان تقيده وتقييد الجزولي ومن في معناهما لا ينسب  
 اليهم تالية وانما هي تقييد الطلبة (قوله فلا بن ناجي) هو أبو القاسم ابن عيسى  
 ابن ناجي أبو الفضل وأبو القاسم شرح المدونة والرسالة أخذ عن الشيباني وابن عرفة  
 وأصحابه فائدة متى قال ابن ناجي شيخنا وأطلقه فالمراد به البرزلي وان قيده فأبو  
 مهدي وان قال بعض شيوخنا فهو ابن عرفة (قوله للشيخ أحمد زروق) جمع بين  
 الشريعة والحقيقة ولذلك وصفه الشارح بالشيخ أخذ عن العلامة شيخ عصره الشيخ  
 علي السنهوري قال الشيخ زروق وانما جاء في زروق من جهة المجدد رحمه الله كان  
 أزرق العينين واكتسب ذلك من أمه له ناليف كثيرة كشرح الارشاد وشرح  
 الرسالة وقطعة على مختصر الشيخ خليل وغير ذلك كما ذكره البدر القرافي توفي  
 ببلاططرابلس في صفر عام تسع وتسعين وثمانمائة (قوله وسميته معطوف) على  
 لخصته أي سميت ذلك التعليق ويجوز أن تكون الواو للاستيناف (قوله الرباني)  
 نسبة للرب على غير قياس بزيادة الالف والنون للدلالة على كمال الصفة كما يقال  
 لكثير الشعر شعراني والرباني هو شديد التمسك بدين الله وطاعته فانه  
 في الكشف وأراد به في هذا المقام فيما يظهر القاصد من طلبة العلم وجهه الله تعالى  
 ففيه اشارة الى أن هذا الكتاب يكتفي من كان بتلك الصفة (قوله لرسالة) متعلق  
 بالطالب أي الطالب لفهم رسالة ابن أبي زيد (قوله غير الصواب) وهو الخطأ  
 (قوله وأصله) أي بالسكتات في أوراق أو على الطرة لا بجمعه من أصله ويشب  
 ذلك الصواب بدله لاحتمال أن يكون ذلك المصحح صوابا (قوله ومن نظريه)  
 أي بعين الرضي لا بعين السخط لانه لا يناسب قوله ودع الخ (قوله لمؤلفه الخ) كان  
 الاولي أن يقول ودعالي لان المقام يقتضيه ويجاب بأن الاظهار لئلا تكتفى ان عملة الدعاء  
 التأليف لان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بعلية المأخذ وهو المصدر (قوله بالمفردة)

فلغا كهاني وبما صورته  
 (ق) فلا قهسي وبما  
 صورته (ع) فلا بن عمر  
 وبما صورته (ج) فلا بن  
 ناجي وبما صورته (د)  
 للشيخ أحمد زروق وسميته  
 كفاية الطالب الرباني  
 رسالة ابن أبي زيد القيرواني  
 رحمه الله وغفر لمن رأى فيه  
 غير الصواب وأصله ومن  
 نظريه ودعالمؤلفه بالمفردة

هي - تر الذنب (قوله والرجة) هي الانعام والواو بمعنى أولي فيدار من دعا بأجدهما  
يدخل في الدعاء من المؤلف بخلاف ما لو بقيت على حالها لتفيد أنه لا يدخل في ذلك  
الامن دعاه - مامعا (قوله والله أسأل الخ) يجوز أن يكون اسم الجلالة مبتدأ  
وأسأل خبر والعائد محذوف أي أسأله وفي نسخة أثباته ويجوز أن يكون مفعولا  
مقدما لا فائدة الحصر (قوله المعونة) اسم مصدر بمعنى الاعانة وهل الميم زائدة  
فوزنها مفعلة بضم الميم أو أملية مأخوذة من المعون فوزنها مفعولة قولان  
أفاده ماصا - ب المصباح (قوله الذي أملاه) أي رجواؤه من كون ذلك التعاليق  
ملح - انخيصا حسنا إلى غير ذلك (قوله بمنه الخ) المن يطلق على أربعة معان كما  
أفاده بعضهم الانعام والامتنان والقطع وازدهاب القوة والمراد منه هنا الاقوال  
وعطف الكرم عليه عطف تفسير فأراد بالكرم صفة الفعل التي هي الانعام  
والباء بمعنى من حال من المعونة أي أسأله الاعانة حالة كون تلك الاعانة من انعامه  
وكرمه أي من أفراده ففيه رد على المترلة الذين يوجبون على الله فعل الصلاح  
والاصح (قوله انه الخ) بالكسر استثناء لفظا تعاليا لمعنى وبالفتح على حذف اللام أي  
لانه (قوله على ما يشاء) يتعين أن تكون ما موصولة أي الذي يشاؤه ولا يصح أن تكون  
مصدرة لانه يقتضي أن مشيئته متعلق قدرته وهذا لا يصح لانها قديمة لا تتعلق  
بها القدرة (قوله على ما يشاء) متعلق بقدر وقوله وبلا جابة متعلق بجدي رأى حقيق  
ولما كان الله سبحانه وتعالى متصفا بهذه الامرين ناسب ان يسئل اذن من لم يتصف  
بهما معا لا يسأل وقدم الاولى على الثانية لان الثانية متفرعة معنى على الاولى  
اذا الجابة فرع القدرة (قوله فأقول معطوف) على قوله والله أسأل الخ (قوله  
وهو حسبي) أي محسبي أي كافي وهو جملته معترضة بين أقول ومعه قوله الذي هو  
افتتح الخ (قوله ونعم الوكيل) المخصوص بالمدح محذوف أي ونعم الوكيل هو وأنت  
خبير بان نعم الوكيل جملة أنشائية وهي لا تعطف على الجملة الخبرية التي هي قوله  
وهو حسبي فيقدر مبتدأ للخلوص من ذلك ويكون من عطف الجملة الخبرية على مثلها  
أي وهو نعم الوكيل ومعناه وهو مفعول في حقه نعم الوكيل فتكون جملة اسمية  
متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وان أردت تمام ما في ذلك المقام فراجع حفيد  
السعد (قوله افتتح الخ) مفعول القول أي خطأ ويحتمل ولفظا أيضا (قوله كغيره)  
حال من فاعل افتتح أي افتتح المصنف بسم الله الرحمن الرحيم في حال كونه  
مسانلا لغيره من المؤلفين ولعل فائدة هذه الحسالة الاشارة الى ان الافتتاح المذكور  
للكتاب والسنة والاجماع أي الفعل (قوله اقتداء) مفعول لاجله عامله افتتح

والرجة والله أسأله المعونة  
على ذلك الذي أملاه بمنه  
وكرمه انه على ما يشاء  
قد برويا لاجابة جدي بقا قول  
وهو حسبي ونعم الوكيل  
افتتح المصنف رحمه الله  
كغيره من المؤلفين (بسم الله  
الرحمن الرحيم) اقتداء

شبه قصد بقوله اقتداء انه مبدؤ بها الفضاو خطا قبل الفاتحة فلا مرد عليه انها  
 ليست من الفاتحة حتى يحتاج للجواب بأنه مبدؤ بكتابتها فقط لانها تدب لفظا  
 أيضا في أوله في غير الصلاة اتفاقا وان فلنا ليست من الفاتحة كما أفاده ح (قوله  
 بكتاب الله) مصدر كتب سماعي الا انه هنا بمعنى اسم المفعول أي مكتوب الله  
 أو أن الكتاب صار حقيقة عرفية فيه والاضافة لا هداى المعهود عنه فاما شعر  
 الامة وهو القرآن (قوله العزيز) أي عديم المثال وقيل هو الذي يمتدرا لاحاطة  
 بوصفه ويعسر الوصول اليه مع ان الحاجة تشتهد اليه وحيث جعلت الاضافة  
 في كتاب الله للعهد فيكون لفظ العزيز وصفا مؤكدا ويصح ان تجعل اضافة كتاب  
 للجنس فيكون العزيز وصفا مقيدا اذ هو وصف خاص بالقرآن وأنت خير بان كتاب  
 اسم جامد فلامفهوم له فلا ينافي ما قاله أبو بكر التونسي من أجماع علماء كل  
 ملة على ان الله افتتح جميع كتبه بيسم الله ويشهد له خبر بسم الله الرحمن الرحيم  
 فاتحة كل كتاب وحينئذ فنكتة التخصيص أنه أشرف الكتب المنزلة (قوله  
 الوارد الخ) قال في المصباح ورد زيد الماء فهو وارد وورد زيد علينا وورد اخضر  
 وورد الكتاب على الاستعارة اه فاذا علمت ذلك فنقول شبهه ومول انقرآن الينا  
 بالورود واستعير اسم الورد للورود واشتق من الورد بمعنى الوصول وارايد معنى  
 واصل (قوله على هذا المنوال) أي على هذا الوجه كافي الصحاح (قوله وعلا) عبر  
 في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لان الكتاب لم يكن فيه  
 أمر بالابتداء بخلاف الخبر ففيه أمر ضمنا (قوله بقول) يجوز أن يكون أراد به المصدر  
 فقوله كل أمر الخ معه وله ويجوز أن يراد به مقوله فقوله كل أمر الخ يدل منه (قوله  
 انبي صلى الله عليه وسلم) هو اسنان ذكر من بنى آدم وحى اليه بشي وان لم يؤمر  
 بتبليغه فان أمر بذلك فرسول أيضا فالنبي أعم من الرسول (قوله كل أمر) أي كل  
 فرد منسوب للأمر ذي البال من نسبة الجزى لكليه فالافاضة على معنى اللام (قوله  
 ذي بال) أي حال ستم به شرعا فيخرج المكروه والمحرم فتكره في المكروه وتحرم في المحرم  
 ويجوز أن يراد بالبال القلب اما لان الأمر لشره وعذمته قدم لك قلب صاحبه  
 لا اشتغاله به واما لانه شبه بذي قلب على سبيل الاستعارة بالكناية وتقريره أن تقول  
 شبه الأمر ذي البال بانسان واستعير اسم المشبه به للمشبه في النفس وأثبت  
 للمشبه شي من لوازم المشبه به وهو القلب وفي ذلك الوصف فائدة وهي رعاية  
 تعظيم اسم الله حيث لا يبتدأ به الا في الامور التي لها بال (قوله لا يبدأ فيه) معنى  
 بدأ الشيء بالشيء تصديره بذكره ونائب الفاعل يجوز أن يكون الظرف الاقول

بكتاب الله العزيز الوارد على  
 هذا المنوال وعمل بقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم

أو الثاني وهو الأول لا خير مستتر لأن معنى بدأ الشيء أنشأه بخلاف بدأه بمعنى  
 جعله أولاً كما قاله الجعري (قوله فهو أقدم) من قبيل التشبيهه بالبليغ أي فهو  
 كالأقطع والأقطع هو الذي قطعت بداهة أو أحدهما أو من قبيل الاستعارة  
 المنصرفة كما في زيد أسد كما هو مذهب سعد الدين والمشابهة من حيث قلة  
 البركة أو عدمها تنبيه هذا الحديث دليل لكبرى قياس يستدل به على طلب  
 الابتداء بالبسملة في هذا التأليف فنقول هذا التأليف أمر ذو بال وكل ما كان  
 كذلك تطلب فيه البدأة بالبسملة ينتج هذا التأليف تطلب فيه البدأة بالبسملة  
 أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فدل عليها هذا الحديث (قوله بعد البسملة) دفعاً  
 لما يتوهم من أن النبوت قبل البسملة وإن كان مثل المصنف لا يصح دبر منه ذلك  
 (قوله وصلى الله الخ) الصلاة من الله تشریف وزيادة تكريمة كما أفاده في التحقيق  
 أي وأما من الأنس والجن والملك فهي الدعاء على الأصح والسلام مناه النجبة  
 والأكرام السيد الكامل المحتاج إليه (قوله لما نص الخ) غلة ثبتت وفي الحقيقة  
 ليس تعليلاً للنبوت المذكور بل هو تعاليل لإثبات ضرورة أن الممثل هو فعل  
 المكلف الذي هو هذا الإثبات وخلاصة ما في المقام أن استحباب البدأة بالصلاة  
 يتحقق بالكتاب واللفظ وعلى ما في بعض النسخ يكون تحقق بالكتاب ولا مانع  
 أيضاً من أن يكون وباللفظ وأما على غير فقد تحقق باللفظ فقط فقد قال الشارح في  
 شرح العقيدة أن المصنف صلى وسلم بل وتشهد لفظاً فائلاً إذا حاله لا يحمل على غير  
 ذلك اه والله الحمد (قوله بعض العلماء الخ) لا يخفى أن هذا البعض لا يخالفه غيره  
 ولذلك قال نت قيل لم تثبت في الزمن الأول بعد البسملة وإنما أحدها بنوها شتم  
 ثم وقع الإجماع على كتابتها بعد ذلك قال بعضهم يستحب الخ (قوله أن ابتداء بالصلاة)  
 أي كالحمد لله كما صرح بذلك في التحقيق ثم يجوز أن يكون على حذف الجار أي  
 من أن بيان لما نص ويجوز أن يكون بدلاً من ما (قوله وبين يدي كل أمرهم) أي  
 قدام كل أمرهم ومنه خاطب ومتزوج ومزوج كما صرح بذلك الفاكهاني ولا يخفى  
 أنه يستغنى عن قوله يدي بذكر البدأة أولاً فكان المناسب أن يقول وفي كل  
 أمرهم معطوف على قوله لكل مصنف أي أن ابتداء بالصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم مستحبة في كل أمرهم تنبيه زاد في التحقيق بعد قوله وبين يدي كل أمرهم  
 مانعه ويتأكد الثالث عليه أيوم الجمعة وعند ذكره وعند الثناء عليه وفي آخر  
 الكتاب وفي آخر الدعاء اه ومنه تعلم أن قوله أن ابتداء مستحبة أي استحباباً  
 غير مكيد ولا يكامل على استحبابها في آخر الدرس وفي آخر الخطبة والظاهر أن

فهو أقطع وثبت في بعض  
 النسخ بعد البسملة (وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم) لما نص عليه  
 بعض العلماء أن البداءة  
 بالصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم مستحبة لكل  
 مصنف ومدرس وخطيب  
 وبين يدي كل أمرهم

مثل آخر الكتاب آخر الدرس من حيث تأكد الاستقبال نعم يستثنى من ذلك أى  
من قوله وبين يدي العبادات التي لم تذكر العلماء البداية بالصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم كالصلاة المفروضة قال عجم ما نصه ثم انه يستعاض من هذا انها لا تكرر  
عند اقامة الصلاة نعم يمكن ان يقال انها عند خلاف الاولى لان المبادرة بالصلاة  
افضل اه (قوله وثبت في بعضها أيضا) في نت التصريح بأن ذلك ثابت في غالب النسخ  
ولم يصرح بالغلبة في الا قول بل قال في الا قول مثل ما قال شارحنا (قوله رضى الله عنه  
الح) اما صفة فعل بمعنى الانعام اوصفة ذات بمعنى ارادة الانعام اما الا قول فظاهر  
واما الثاني فن حيث تعلق الارادة لانه لا يستعمل تجدد فاندفع ما يقال ان الدعاء  
انما يكون بمستقبل لم يوجد في الحال وارادة الله اذلية يستعمل تجددها حتى يتعلق بها  
الدعاء فيتمين الا قول فتدبر (قوله وارضاء) أى فعل به ما يصير راضيا وهو أخص من  
قوله رضى الله عنه لان المراد به اللهم أنعم عليه بنعم كثيرة عظيمة حتى يرضى ولا  
يلتفت لسواها فتدبر (قوله وهي روايتنا) أى التي تقيناها عن الاشباخ وهي رواية  
القاضي عبد الوهاب (قوله والرواية الصحيحة) يحتمل أن يكون من كلام ابن عمر  
وأن يكون من كلام شارحنا وفي نت التصريح بأنه من كلام القاضي عبد الوهاب  
ثم بعد كتي هذا اطاعت على كلام ابن عمر فوجدته من كلامه الى قوله ومناقبه  
الح فانها ليست من كلامه (قوله يحكى به ما وقع) قال في المصباح حكيت الشيء  
أحكىه حكاية اذا أتيت بمثله على الصفة التي أتى بها غيرك فأنت كالناقل اه  
(قوله فالتناسب ان يعبر بيقول) لم يقل الصواب اشارة الى امكان الجواب فان قلت  
ان يقول محتمل للحال والاستقبال فالجواب ان دلالة على المعنى المستقبل فقط  
فحصل بالقرينة وهي موجودة (قوله بأجوبة) جمع قلة (قوله منها الح) أى ومنها  
انه صور في ذهنه ما يقوله حتى صار كالوجود الخارجي أو ان هذا وقع من بعض  
تلامذته (قوله استعمال الماضي) أى لفظ الماضي وقوله موضع المستقبل أى موضع  
الفعل الدال على الاستقبال بالقرينة وهو لفظ المضارع (قوله تنزيلا له) أى  
للفعل المستقبل بمعنى الحدث في العبارة استخدام أو أن العبارة على حذف مضاف  
أى لمذلوله الذى هو الحدث والاستقبال وهو لفظ المضارع (قوله تنزيلا له) أى  
(قوله لانه الح) علة لتلك العلة ولا يخفى عدم ظهوره اذ هو انما يصلح أن يكون  
تعليل لا مستقلا للاستعمال المذكور فالتناسب ان يعلى التنزيل بقوله لرغبته  
في حصوله أو ان يقتصر في تعليل الاستعمال على قوله لانه لما وثق الح (قوله  
بإيجاد هذا التأليف) أى المؤلف أو انه صار حقيقة عرفية فيه ولا يخفى انه اظهر ان

وثبت في بعضها أيضا (قال  
ابو محمد عبد الله بن أبي زيد  
القبروانى) رضى الله عنه  
وأرضاه (ع) وهي روايتنا  
والرواية الصحيحة عدم  
ثبوتها وعلى ثبوتها سؤالان  
أحدهما انه غير يقال وهو  
فعل ماض يحكى به ما وقع  
وتأليف الكتاب مستقبل  
لم يقع فالتناسب ان يعبر  
يقول أجيب بأجوبة منها  
انه استعمال الماضي موضع  
المستقبل تنزيلا له من ذلك  
الواقع لانه لما وثق من نفسه  
بإيجاد هذا التأليف



في موضع الاضمار والاصل بإيجاده أي إيجاد الله إياه أو إيجاده هو بمعنى اكتسابه  
 (قوله كالمحقق الموجود الخ) يحتمل أن يكون قوله الموجود تفسير المحقق ويحتمل  
 أن يكون على التقديم والتأخير أي كالموجود بالفعل على المحقق أي الذي لا شك  
 في وجوده أي وإذا صار كالمحقق الموجود فيجري عليه حكمه (قوله لان غلبة الظن)  
 أي الظن الغالب أي القوي بل الظن وإن لم يغلب يجعل كاليقين في مواضع من  
 الشرع وهو تعليل لقوله صار كالمحقق (قوله في مواطن الخ) أي كالوضوء لا كالحلوة  
 أي في ظن أن وضوءه باق وتوهم عدم بقائه فهو على وضوءه وإذا ظن أنه صلى ركعتين  
 وتوهم أنه انما صلى ركعة فقط فيعمل على ركعة فقط وأقول لا ينبغي أن هذا البحث  
 مرجعه علم البيان لا الشرع فلهذا سبب اسقاط قوله لان غلبة الخ (قوله وقد نهى  
 الشرع) أي الشارع الذي هو الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجاز أي  
 نهى تحريم إذا كان على سبيل الإعجاب أو الرياء لا على سبيل الاعتراف بالنعمة  
 فانه جائز كما أفاد ذلك بعض المفسرين وأراد بقوله جائز أنه مندوب لقوله تعالى وأما  
 بنعمة ربك فحدث والظاهر الكراهة إذا اتفقت قصد **ككل** من الرياء والإعجاب  
 والاعتراف ترجيحاً لجانب درء المفسدة وخلاصة ذلك أن النهي أما تحريم أو  
 كراهة على التفصيل المتقدم (قوله بأن ذلك جائز لمن بلغ درجة الخ) أي بأن  
 التكنية التي الكلام فيها أو التركية المتدققة بها وبغيرها وهو أولى لشموله ويكون  
 ذلك امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتعاطم بالعلم ومعنى ذلك إذا  
 أراد أن الله عظمه لا الفخر على الغير فانه مذموم ولقوله تعالى وأما بنعمة ربك  
 فحدث وظهر من ذلك أن المراد بالجواز الإذن للجامع للندب وإضافة درجة  
 لما بعده لا لبيان أي سواء ألف بالفعل أم لا والظاهر أن درجة التدريس على  
 وجهها المرضي تستلزم درجة التأليف أو أن من بلغ درجة خصلة من خصال الخير  
 كالكرم يجوز له التكنية (قوله وأن ذلك الخ) أي أن الذي كناه انما هو بعض  
 أهله فكاتبوها كذلك لاستغراب مخاطبة أهل الفضل بها كما في تنبؤ وخلاصة  
 ذلك أن تلك التكنية مستغربة صدرت من المشايخ أو من التلامذة والجواب الأول  
 يمنع أن الآية واردة على عمومها والثاني بالتسليم (قوله من صنع) من لا ابتدأه أي  
 ناشياً من صنع لأنهم لا يتبعوا إلا أن يؤول باسم المفعول (قوله ومناقب الشيخ)  
 جمع منقبة بفتح الميم المفعول الكريم كما في المصباح (قوله وسيرته) أي طريقته  
 كما أفاده المصباح وهي أعم من المنقبة لانفرادها بتلقيه بمالك الأصغر مثلاً إذا لا  
 يقال فيه منقبة لانه ليس فعلاً له فتدبر (قوله معروفة) أي فلا يتأتى الظن

صار كالمحقق الموجود لان  
 غلبت الظن **كاليقين**  
 في مواطن من الشرع فانها  
 لا شيء كفي نفسه وفيها  
 تركية وقد نهى الشرع عنها  
 قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم  
 أجب بأن ذلك جائز لمن بلغ  
 درجة التأليف أو أن ذلك  
 من صنع بعض تلامذته  
 ومناقب الشيخ وسيرته  
 معروفة

فيما ر (قوله نقلنا منها جلة الخ) منها كثرة حفظه ودياته وكما ورعه وزهده وصله الله  
 بثلاثة أشياء صحة البدن والسعة في العلم والمال ومن قرأ كتابه هذا وعمل بما فيه  
 لا بد أن يكون فيه جميع هذه الاوصاف أو بعضها وكان يلقب بخليفة مالك وبما لك  
 الأصغر وكان يقال فيه قضب المذهب وكان صاحب فراسة فربما قال حدثتني نفسي  
 أن في هذا المجلس كذا وكذا سؤالاً فأبىكم صاحب سؤال كذا فيقول أنا فيحييه  
 (قوله في الاصل) تقدم أنه لخصه من شرحين الكبير والوسط فهما الاصل ثم يجوز  
 أن يكون أراد كلا منهما أو أحدهما يعلم تحقيق ذلك بمراجعتهما (قوله والله الحمد)  
 أي على نقلنا جلة من مناقبة لانه نعمة عظيمة حيث يحصل له أو لشرحه البركة  
 أوله كونه تحصيل علم وهو نعمة فينبغي الحمد على تلك النعمة أو لله الحمد على تلك  
 المناقب والسيرة فيكون حمداً على نعمة واصله للغير (قوله ولما كان تأليف هذا  
 الكتاب) لا يخفى أنه من نعم الله جمع نعمة بمعنى منعم به (قوله والاقدار عليه)  
 أي جعله له قدرته عليه والجعل يرجع الى تعلق القدرة القديمة بوجود القدرة  
 الحادثة فهو من نعم الله جمع نعمة بمعنى انعام وخلصته انه أراد بالنعمة ما يشمل  
 المنعم به ويكون ناظر الى الاول الذي هو التأليف ونفس الانعام ويكون ناظراً  
 الى الثاني الذي هو الاقدار (قوله وكان شكر المنعم واجباً) أي متناً كد الان المراد  
 الشكر الساتى الذي هو قوله الحمد لله لانه عقبه بقوله قال الحمد لله (قوله  
 أداء لما رجب عليه) أي تأكد عليه (قوله كل أمر الخ) فيه ما تقدم من العمولية أو  
 البدلية (قوله فهو أجزم) أي كالرجل الاجزم أي الاقطع كافي المصباح أو من قام به  
 الجذام كافي القاموس وما قيل في أقطع من التشبيه والاستعارة يقال في أجزم  
 (قوله هذا الحديث الخ) لا يخفى ان المعارضة مفاعلة تكون من الجانبين فيصح  
 أن يجعل هذا الحديث فاعلاً وحديث مفعولاً والعكس الا أن نسب الاول  
 لان حديث البسملة متقدم اعتباراً فتسند المعارضة للتأخر (قوله فان حديث الخ)  
 أي لان الدليلين اذا كان ظاهرهما التعارض وأمكن الجمع بينهما كان الاعمال  
 بهما أولى من اهما لهما أو العمل بأحدهما وهو هنا ممكن لان حديث الخ (قوله بحيث الخ)  
 حقيقة تقييد أي بقيود وضافة قيد لما بعد للبيان (قوله وحديث التعميد)  
 مصدر جرد بالتشديد أي أكثر من الحمد وليس مراداً فالنسب وحديث الحمد  
 الآن يدعي أنه صائر حقيقة عرفية في الحمد (قوله على ابتداء ما عدا التسمية)  
 أي على ابتداء الكلام خلا جلة البسملة فانها مقدمة أي وما عدا قوله وصلى  
 الله على مائت في بعض النسخ وفي بعض النسخ جل على الابتداء ما عدا التسمية

نقلنا منها جلة في الاصل  
 والله الحمد ولما كان تأليف  
 هذا الكتاب والاقدار عليه  
 من نعم الله تعالى وكان شكر  
 المنعم واجباً قال (الحمد لله)  
 أداء لما وجب عليه وعلا  
 بقوله صلى الله عليه وسلم  
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه  
 بالحمد لله فهو أجزم ولا  
 يعارض هذا الحديث حديث  
 البسملة المتقدم فان حديث  
 البسملة جل على ابتداء  
 الكلام بحيث لا يسميه أمر  
 من الامور وحديث التعميد  
 على ابتداء ما عدا التسمية

وحاصله ان حديث البسملة جل على الابتداء الحقيقي والحمد لله على الاضافي وبينهما  
 التماس على تقريره فان قلت هلا عكس الامر بحمل - حديث الحمد لله على الحقيقي  
 والبسملة على الاضافي قلت انما لم يعكس لان حديث البسملة اقوى من حديث  
 الحمد لله لان حديث البسملة صحيح وحديث الحمد لله حسن كذا بخط بعض الفضلاء  
 والله أعلم واوافقة كتاب الله الوارد على هذا الوجه ولا يخفى ان التسمية في الاصل  
 مصدر سمي الا أنه ليس بمراد فالمراد بسم الله الرحمن الرحيم وكاثرها أي التسمية  
 صارت حقيقة عرفية فيها فلا اعتراض (قوله وآثر) أي فضل قال في المصباح آثرته  
 بالمدفولته اه أي أن الابتداء بالجملة الاسمية فضله حيث تلبس به واتصف به  
 (قوله دلالة) أي لاجل الدلالة على عظمها فهي علة غائية والحاصل ان الدلالة  
 المذكورة علة غائية ولو قال لعظمها الصبح أيضا وكانت علة بدون الوصف بكونها غائية  
 والحاصل ان الباعث على الشيء علة فيه وتكون غائية وغير غائية (قوله حيث  
 جعلت) حيثية تعليل لقوله عظمها أي انما كانت عظيمة لانها جعلت الى آخره  
 أي لانها تدل على الدوام والثبات الذي هو مناسب للربوبية التي هي وصف ثابت  
 دائم وظهور ما قررنا ان الحيثية تأتي للتعليل وتأتي للتقييد كما تقدم ولها معنى ثالث  
 وهو انها تكون للاطلاق تقول أكرم زيد من حيث هو أي عالما أو جاهلا (قوله  
 مقتضا) أي مبتدأ كما يفيد المصباح (قوله لغة) أي في اللغة وهو حال من الحمد  
 لانه مضاف اليه تقديره والاصل وتفسير الحمد حالة كونه كاشفا في اللغة والشرط  
 موجود لان المضاف مقتضى للعمل (قوله الوصف) أعم من أن يكون باللسان  
 أو غيره فيشمل حمد المولى تبارك وتعالى ويجوز أن يقيد باللسان بمعنى آلة النطق  
 ولو غير المعهودة خرقا للعادة كما اذا نطقت به مثلا فيكون موافقا لقول غيره هو  
 لغة الشئ باللسان اه (قوله بالجميل الخ) الباء للتعدي فالمراد به المجدوبه لا للسيببية  
 والالكان المجدوبه عليه فتكرر مع قوله لاجل جميل الخ والمجدوبه لا يشترط ان يكون  
 اختياريا أصباحة الوجه والمراد الجميل ولو في رعم الحامد أو في زعم المجدوبه لكن  
 على زعم الحامد فيدخل الوصف بالظلم عند اعتقاد من ذكره حسنه بخلاف المجدوبه  
 عليه فانه يشترط فيه أن يكون اختياريا واركاب الحمد خمسة حامد ومجدوب ومجدوبه  
 ومجدوب عليه وصيغة والتعريف مشتمل عليها فالوصف يتضمن واصفا وموصوفا أي  
 الحامد والمجدوب والثالث هو قوله بالجميل والرابع هو قوله لاجل جميل اختياري  
 والمجدوبه معنى فلا بد له من دال عليه وهي الصيغة التي هي الركن الخامس  
 (قوله على جهة التعظيم) الاضافة للبيان أي على جهة هي التعظيم احتراز عما اذا

وآثر الابتداء بالجملة  
 الاسمية على الفعلية دلالة  
 على عظمها حيث جعلت  
 مقتضا للقرآن العظيم والحمد  
 لله الوصف بالجميل على  
 جهة التعظيم



مكان على جهة الاستهزاء فلا يقال له حمد وهذا سؤال وجواب أنظاره في حاشية  
 شرح المزنية قال بعضهم ولم يحذف جهة اشعاراً بأن الاعتبار في الحمد ليس نفس  
 التعظيم الظاهري الذي هو موافقة أفعال الجوارح بل الاعتبار في طريقته وطوره  
 أعني عدم مخالفة الأركان وكذلك الحال في التعظيم الباطني (قوله لاجل جميل  
 الخ) تعليل لقوله الوصف بالجميل وسواء كان ذلك الجميل متعبداً كالانعام على  
 الغير أو قاصراً كحسن خطه (قوله اختياري) أي حقيقة أو حكماً فيشمل الحمد  
 على ذات المولى وصفاته فانها اختيارية حكماً أما الذات فلانها منشأ أفعال  
 اختيارية وأما الصفات فن حيث ان ذاته المقدسة استلزمتهما استلزاماً لا يقبل  
 الانفكاك فتزلت تلك الصفات بسبب استلزام الذات ايها منزلة أفعال اختيارية  
 لها من حيث ان كلاله تعلق بالذات الصفات بالاستلزام والافعال الاختيارية  
 بالابحاد (قوله واصطلاحاً) أي اصطلاح الناس أي عرفهم لا في عرف الشرع  
 اذ لو كان مراد الاختصاص المتعلق بالله تعالى (قوله فعل الخ) المراد به الامر والشأن  
 على اصطلاح أهل اللغة كما ذكره حفيد السعد أي فصيح شمولاً لما كان باللسان  
 وهو في اللغة قول لافعل ولما كان بالحنان وهي كنيته نفسانية لافعل قاله الشيخ  
 يس (قوله يشعر بتهظيم الخ) ظاهر في اللسان وفعل الجوارح وأما فعل القلب  
 فهو خفي فيقال يجوز ان يطلع عليه غير الحامد بالهام أو بقول من الحامد فعلى  
 الأول يكون الحامل من الحامد حمداً واحداً وعلى الثاني يكون اثنين أحدهما يدل  
 على الآخر تدبر (قوله بسبب كونه منه) أي على الحامد أو غيره والجوار  
 متعلق أما بفعل أو يشعر أو بتهظيم أي لا باعتبار واحد بل باعتبار تقييده بغيره  
 (قوله بسبب كونه منه) مفهوم من تعلق تعظيم بالمنعم لان تعلق الحكم بمشتق  
 يؤذن بعملية المأخذ وهو الانعام المشتق منه لفظ المنعم (قوله أما فعل القلب) أي  
 العقل أي على طريق التجوز لانه فعل النفس الا ان القلب آلة هذا وقد ذهب بعض  
 الى ان القلب يطلق على النفس فلا تجوز (قوله أعني الاعتقاد) سواء كان جازماً  
 أو راجحاً ثانياً أم لا (قوله بصفات السكال والجلال) أراد بالاولى الاوصاف  
 الثبوتية كالعلم والكرم وأراد بالثانية أعني الجلال الاوصاف السلبية كعدم  
 البخل وكالتقدم والبقاء بالنسبة للمولى تبارك وتعالى فلا فرق بين أن تكون تلك  
 الصفات اختيارية أو لا كما ظهر مما ذكرنا تنبيه أراد بالصفات الخمس فيصدق  
 بواحدة لانه لا يشترط التعدد تدبر (قوله أعني ذكر ما يدل عليه) أي ذكر لفظ  
 يدل على انصافه بصفات السكال الى آخره ومراده بالذكريات حركات اللسان الناشئة

لاجل جميل اختياري  
 واصطلاحاً فصل يشعر  
 بتهظيم المنعم بسبب كونه  
 منعماً وذلك الفعل أما فعل  
 القلب أعني الاعتقاد  
 ما تصافه بصفات السكال  
 والجلال أو فعل اللسان  
 أعني ذكر ما يدل عليه  
 أو فعل الجوارح

عن اللفظ بمعنى الملفوظ الموصوف بكونه دالاً على الاتصاف لمقارنة القدرة  
 الحادثة لتلك الحركات فظهر ان التجدد ثلاث أمور المقارنة والحركة والملفوظ  
 والموصوف بكونه فعلاً للسان نفس الحركة لانفس مقارنتها لقدرة الحادثة  
 للحركة ولا الملفوظ فمع برهان الموصوف بكونه يشعر بتعظيم المنعم هو اللفظ بمعنى  
 الملفوظ لانه الذي يدل على الاتصاف بصفات الكمال لا الذي كسر بالمعنى المتقدم  
 فيحاسب بأن يراد بالذ كر بمعنى المذكر الذي هو الملفوظ واضافته لما بعده للبيان  
 وتسميته فعلاً للسان باعتبار كونه ناشئاً عن فعله فتدبر (قوله وهو الايتان) فيه  
 شيء وذلك أن فعل الجوارح هو الافعال التي هي الحركات الدالة على الاتصاف  
 بصفات الكمال لا الايتان الذي هو أمر اعتباري الذي هو تعلق القدرة الحادثة  
 بتلك الحركات وأيضاً الايتان المذكور ليس هو المشعر بالتعظيم بل المشعر هو  
 نفس الحركات فالخلاص من ذلك أن يؤول الايتان بما في به والباء في قوله بافعال  
 للتصوير (قوله بافعال الخ) أي جنس افعال لانه يكفي فعل واحد (قوله دالة على  
 ذلك) أي على اتصافه بصفات الكمال والجلال (قوله وهذا الى آخره) أي فبين  
 الحمد العرفي والشكر اللغوي الترادف كان الانعام على الشاكر أو غيره (قوله  
 وأما اصطلاحاً) أي اصطلاح النمرع لاختصاص المتعلق بالله تعالى والخاص ان  
 الاصطلاح في الحمد مغاير للاصطلاح في الشكر (قوله صرف الى آخره) يحتمل  
 كما قال بعضهم صرفه في جميع أوقات النعمة ويحتمل ولو في بعضها والاول متعذر  
 أو متعسر فانه يقتضي أنه لا يتحقق الشكر الا بصرف اللسان للشكر في جميع اجزاء  
 زمن وجوده ولا خفاء في تعذر هذا أو تعسره والاحتمال الثاني يلزم عليه كثرة  
 الشاكرين فينا في قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور اللهم الا أن يراد بالصرف  
 هنا أنه لا يصرفه في معصية انتهى ويحجب بما أفاده خسرو من ان القلة باعتبار صيغة  
 المبالغة وأما نفس اقراء الشاكرين فكثير فلا منافاة على الاحتمال الثاني (قوله  
 ما أنعم الله الى آخره) ما موصولة والعائد محذوف أي جميع ما أنعم الله به عليه أي العبد  
 وقوله من السمع بيان لما (قوله الى ما خلق الله أي الذي أوشى خلقه الله) أي ما ذكر  
 من السمع والبصر وغيرهما الاجل ما فصدوق ما مطالعة مصنوعاته مثلاً الا ان  
 التاديج اخل بابرار الضمير لان الصلة أو الصفة لم تجر على ما كتبتين (قوله وأعطاه)  
 عطاف على خلق والضمير المستتر عائد على الله تعالى والبارز مفعوله الثاني والمفعول  
 الاول محذوف الذي هو العبد وتقدير العبارة من قوله اصرف العبد جميع ما أنعم الله  
 به عليه من السمع والبصر وغيره الى شيء من صفته ذلك الشيء أن الله تعالى خلق

وهو الايتان بافعال دالة على  
 ذلك وهذا هو الشكر لغة  
 وأما اصطلاحاً فهو صرف  
 العبد جميع ما أنعم الله عليه  
 من السمع والبصر وغيرهما  
 الى ما خلق الله وأعطاه  
 لاجله

ما ذكر من السمع وغيره وأعطى ما ذكر لاجله أى لاجل ذلك الشيء ويجوز وجهه  
 آخر وهو أنك تقول إلى شيء من صفة ذلك الشيء أن الله خلق العبد وأعطى  
 العبد ما ذكر من السمع والبصر وغيره مما لاجله أى لاجل ذلك الشيء الذى  
 هو عبارة عن مطالعة المصنوعات مثلاً كاتين (قوله كصرف النظر إلى آخره)  
 أى البصر (قوله إلى مطالعة إلى آخره) أى الاطلاع على ما فى مصنوعاته من دقائق  
 الصنع العجيب والحكمة الانيقة (قوله إلى تاقى) أى سماع (قوله ما ينبىء أى  
 أوامرونهاى واخبارات تخبر عن مرضاته وفى العبارة تسامح والمراد تدل على رضاه  
 أى تدل على فعل ما يرضيه (قوله والاجتناب معطوف على مرضاته) أى وتدل  
 على ترك ما لا يرضيه الذى هو المنهاى كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك وعدى  
 الاجتناب بعز وان كان متعمداً بنفسه بدليل أن تجتنبوا كباشر إلى آخره تضمنه  
 منعنى التجاوز أى والتجاوز عن مناهيه والظاهر أنه جمع نهي على غير قياس بمعنى  
 المنهى عنه (قوله فالنسبة الخ) هذا التفريع فاعلم وذلك أن المتقدم أربعة أمور جرد  
 لغوى وجد عرفى وشكر لغوى وشكر عرفى فالحمد اللغوى يؤخذ مع كل واحد  
 مما بعده فيتحصل ثلاث نسب ثم يأخذ الحمد العرفى مع كل من الاثنين بعده  
 فيتحصل نسبتان ثم يؤخذ الشكر اللغوى مع ما بعده فيتحصل نسبة فتكون جملة  
 النسب ستة وقد ذكر الشرح نسبتين وهوان بين الحمدين عمومًا وخصوصًا من وجه  
 يتمتعان في ثناء بالسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد اللغوى عن الحمد الاصطلاحي  
 في ثناء بالسان لا في مقابلة احسان كأن يحمده لكونه يقرأ القرآن قراءة جيدة  
 وينفرد الحمد الاصطلاحي في فعل جارحة أو قاب في مقابلة احسان وبين الشكرين  
 عمومًا وخصوصًا مطلقًا فكل شكر اصطلاحى شكر لغوى ولا عكس فاذا صرف جارحة  
 اللسان فقط لكون المولى منعمًا فهو شكر لغوى لا اصطلاحى وترك أربعة ونقول  
 في بيانها ان النسبة بين الحمد اللغوى والشكر اللغوى العموم والخصوص الوجهى  
 لان الحمد العرفى هو عين الشكر اللغوى وبين الحمد اللغوى والشكر الاصطلاحي  
 العموم والخصوص المطلق فكل شكر اصطلاحى حمد لغوى ولا عكس وبين الحمد  
 العرفى والشكر اللغوى الترادف وبين الحمد العرفى والشكر الاصطلاحي العموم  
 والخصوص المطلق فكل شكر اصطلاحى حمد عرفى وليس كل حمد عرفى شكرًا  
 اصطلاحى (قوله صفة لله) أى وصف مؤكد أفان قلت النعت مشتق والموصول  
 جامد قلت النعت أما مشتق أو مؤؤل به والموصول أى مع ما بعده مؤؤل بالمشتق  
 أى المبتدئ (قوله أو يدل) أى يدل مطابق فان قلت المبدل منه على نية الطرح

كصرف النظر إلى مطالعة  
 مصنوعاته والسمع إلى تلقى  
 ما ينبىء عن رضاه والاجتناب  
 عن منهياته والنسبة بين  
 الحمدين عموم وخصوص  
 من وجه وبين الشكرين  
 عموم مطلق (الذى) اسم  
 موصول صفة لله أو يدل منه

فيلزم أن يكون اسم الجلالة في نية الطرح مع أنه الاسم الأعظم على ما في ذلك من  
 الخلاق قلت معنى كون المبدل منه في نية الطرح أن المظن ووله في الأخبار البديل  
 لكونه مفيداً لم يفده المبدل منه وإن كان المبدل منه أقوى وأشرف من البديل  
 وذلك لأن اسم الجلالة مدلوله الذات فقط (قوله والابتداء معناه الاختراع أي فعني  
 قول المصنف ابتداء الخ) اخترعه أي أوجده من غير تقدم مثال أي وليس المراد  
 بقوله ابتداء أبدأه أو لآلان الله ابتداء أشياء قبله فان قلت في القرآن بدأ فلم عدل  
 المصنف عنه قلنا ليس تعبدنا بالالفاظ وانما هو بالمعاني وابتداء أريد أي معنى (قوله  
 بنعمته) الباء لامه أحبة أي بدءاً ملابساً لانعامه من ملابسة الخاص بالعام إشارة  
 أي أن ذلك البداء لا يجب على الله تعالى وانما هو انعام وكرم منه ويجوز أن تكون  
 الباء لاسببية والتقدير أو وحده بسبب نعمته أي تعلقت قدرته بوجوده بسبب ارادة  
 وجوده الذي هو نعمة من المولى لا واجب عليه (قوله والالب الخ) الاحسن وال  
 (قوله لاستغراق الجنس) أي افراد الجنس فيه رد على من جعله على عيسى أو آدم  
 بعده وقوله وصوره في الارحام أي أغلب الافراد فلا يرد آدم (تبيينه) انما خص  
 الانسان وان كان ما من موجود كما قال بعض الاوله عليه نعمة لا شرفيته على غيره  
 (قوله مشتق من التأنس) لان افراده بآنس بعضها ببعض وظاهران ذلك لا يقتضي  
 حصر التأنس فيه لا فأنجد الحيوانات بآنس بعضها ببعض والظاهران الجن كذلك  
 دون الملك وحرره (قوله وقيل من النسيان) أي لانه ينسى ما كان منذ كراهه  
 والظاهران الجن كذلك وهل الملائكة كذلك وعبارة تت سمى الانسان انساناً  
 لظهوره ووضده الجن لخفائه وقيل لنسيانه وقيل لتأنسه اه وقال الشارح في شرح  
 العقيدة والانسان مشتق من الظهور الى آخر ما ذكرته فقضية الاحترار عن الجن  
 في القول الاول الحصر أي حصر النسيان والتأنس في الانسان على بقية الافعال  
 لان الاصل الجريان على سنن واحد قد بر (قوله والنعمه الخ) مراده تفسير المسادة  
 بقطع النظر عن هيئته لان النعمة في المصنف بالكسر لا غير (قوله ما أنعم الله به على  
 العبد) يجوز أن يراد العبد المتقدم ذكره وهو الانسان وان يراد عبد الامجاد لما قاله  
 بعض انه ما من موجود الا لله عليه نعمة (قوله ويفتحها التعم) أي الترفه أفاده  
 القاموس (قوله السرور) حالة نفسانية تحصل للانسان عند وجود ما ينتظره  
 (قوله وظاهر كلامه الخ) أي لجعل ال للاستغراق وأنت خير بأن كلام المصنف  
 انما هو في نعمة الوجود فقط فلا يتأتى ما قاله شارحنا رحمه الله (قوله أما في الدنيا  
 فواضح) لانه يتأذى بأنواع المأكول والمشرب وغير ذلك أي أغلب افراده فلا يرد

وجلة (ابتداء الانسان  
 بنعمته) صائمه والابتداء  
 بمعنى الاختراع والالتصاف  
 واللام في الانسان لاستغراق  
 الجنس والانسان مشتق  
 من التأنس وقيل من  
 النسيان والنعمه بكسر  
 النون ما أنعم الله على العبد  
 به ويفتحها التعم ويضمها  
 السرور وظاهر كلامه وهو  
 مذهب الاكثر ان الكافر  
 منهم عليه في الدنيا والآخرة  
 أما في الدنيا فواضح وأما في  
 الآخرة فلان

المريض الذي أضناه المرض فصار لا يقدر على تناول ما فيه لذة أو كل أفراد ونقول  
 الكافر المذكور تليد ذبا اعتبار ما يعقبه من أنواع الآخرة (قوله وعذاب)  
 عطف تفسير (قوله فكان نعمة) أي ما ذكر من النعمة والعذاب (قوله إلا أنه  
 لا يقال الخ) أي عرفاً ولا ينبغي أن يقال شرعاً فالقول مكروه أو خلاف الأول وهذا  
 هو الظاهر (قوله وغضب) أي من الله وعطفه على ما قبله مرادف لأن الغضب هو  
 الانتقام حيث لوحظ أنه صفة فعل وأما الوعد بزيادة الانتقام يكون صفة ذات (قوله  
 وذهب الأشعري) هو على أبو الحسن مالك بن المذهب (قوله لأن مصيره الخ) من  
 ذلك يعني لم أن الخلف لفظي فن قال أنه منعم عليه في الدنيا نظر إلى ما هو فيه فامعنا  
 النظر عما يؤول إليه الأمر وفي الآخرة نظر إلى أنه ما من عذاب الاوثم ما هو أشد  
 منه ومن قال ليس منعماً عليه في الدنيا نظر إلى ما يؤول إليه الأمر وفي الآخرة نظر  
 إلى ما هو فيه فامعنا النظر عن كون الله عز وجل عنده ما هو أشد من ذلك ثم بعد  
 كتي هذا وجدت ابن حجر في شرح الأربعين مصححاً بأن الخلف لفظي فله الحمد  
 فن نفى كونه لفظياً لم يصب (قوله بمعنى وشكاه) لا حاجة لقوله بمعنى لأنه لا يتوهم من  
 اللفظ غير ذلك التعبير (قوله موضع وقوع نقطة) في العبارة خرازة لأن قوله وهو  
 موضع وقوع يؤذن بأن النقطة تقع فيه وهو موضعها وقوله بعد في فرج الأنثى متعلق  
 بوقوع فهو موصوف بـ بأن الفرج موضع الوقوع لا الرحم ويمكر الجواب بتقدير مضاف  
 أي موضع انتهاء وقوع إلى آخره (قوله سمي) أي موضع إلى آخره أو الرحم بمعنى  
 الذات وقوله بذلك أي بالرحم بمعنى اللفظ لا بمعنى الذات في العبارة استخدام (قوله  
 لأنه طافه الخ) المناسب لقوله وحنوته أن يقول لعطفه ويعطف عليه حنوته عطف  
 مرادف أي على طريق المجاز قال في المصباح حنن المرأة على ولدها تحنى وتحنو  
 حنوا عطف وأسفقت انتهى (قوله وحنوته) عطف مرادف (قوله مراعاة اللفظ  
 الإنسان) إذ لفظه واحد (قوله مراعاة اللفظ) لأن معناه الأفراد كلها لأن ال  
 للاستغراق ومراعاة اللفظ بعد مراعاة اللفظ فصحة لقوة المعنى بخلاف العكس  
 (قوله وهي الاتقان) هو الاتيان بالشيء على الوجه المناسب من كل وجه فالحكمة على  
 هذا التفسير من صفات الأنفل (قوله وقيل الخ) أخره لضيقه وذلك أن الباء إما أن  
 تجعل لامه صاحبة أو لاسيبيه فيرد على الأول أن كلا من العلم وتعلقه قديم والاصطحاب  
 يؤذن بالحدوث لأن التصور حادث والأصل تساوى المقتضين وعلى الثاني أنه  
 يؤهم أنه صفة تأثير كالقدرة وليس كذلك بخلاف تفسيرها بالاتقان فإنه صفة فعل  
 وهي حادثة فيصح الاصطحاب ولا تجعل الباء عليه لاسيبيه لأن الاتقان ليس صفة

ما من نعمة وعذاب الاوثم  
 ما هو أشد منه فكان نعمة  
 هذا الاعتبار إلا أنه لا يقال  
 أنه في نعمة لأنه في محل انتقام  
 وغضب وذهب الأشعري  
 إلى أنه غير منعم عليه لأن  
 مصيره إلى النار (ومضوره)  
 بمعنى وشكاه على صفة  
 أرادها (في الأرحام) جمع  
 رحم وهو موضع وقوع نقطة  
 الذكر في فرج الأنثى سمي  
 بذلك لأنه طافه وحنوته على  
 ما فيه وأفرد الضمير البارز  
 وإن كان المصور في الرحم  
 غير واحد مراعاة لالفظ  
 الإنسان وذكر الأرحام  
 باللفظ الجمع مراعاة للمعنى  
 والباء في بحكمته لام صاحبة  
 أي موره صاحباً بحكمته  
 وهي الاتقان وقيل العلم



تأثير كالقدرة حتى يكون سبباً بل هو مقارن لتصور يرتد بر (قوله ومن حكمته)  
 أى اتقانه رجوع للتفسير الأول وأتى بمن إشارة إلى أن هناك شيئاً آخر ومنه خلق  
 البصر وجعله فى أعلى جسد الإنسان من فمته أعم وجعل عليه أجفاً كالأغشية  
 تقيه من الآفات وجعلها مفرقة تنطبق وتنفتح بمقدار حاجته وجعل فى أطرافها  
 شعراً تمنع لذغ الذباب والحوام إذا نزلت عليها وأجعلها رقيقة لها كحلية ما يجعل وجعل  
 عظم الحجاب بارزاً عليها يما يرفع عنها الأنف الطيفة فى شكائها (قوله بحر  
 الطعام والشراب) أى إذا كان حارين أو بردهما إذا كانا باردين أو أن لها فى ذاتهما  
 حرارة (قوله وجعل غذاءه فى سرته) لقرين من معدته فلا كلفة عليه فى الغذاء  
 بخلاف ما لو جعل من فيه (قوله إلى رفق الإنسان) أى ارتفاقه وقوله به الضمير راجع  
 للرفق الواقع فى المصنف بمعنى المنفعة المرتفق بها فحاصل المعنى فن نظر إلى ارتفاق  
 الإنسان بما يرتفق به من المنفعة جعله عائداً إلى الإنسان (قوله ومن نظر إلى أن  
 الله جعل له ذلك) أى خلق له ما يرتفق به أعاده عليه والمعنى وأبرزه إلى شيء يرتفق  
 الإنسان به مضافاً إلى على جهة الخلق وخلاصته أن الرفق فى المصنف عبارة  
 عن المنفعة التى يرتفق الإنسان بها التى خلقها الله تعالى له على كلا الوجهين  
 ولا يخفى أن رجوع الضمير لله على هذا فيه تكلف فالانسيب جعل الضمير عائداً  
 على الإنسان فقط وذهب إلى أن الرفق مصدر مضاف للفاعل أو المفعول  
 وهو أحسن (قوله أظهر) أى من العدم للوجود فالرفق لحق به فى بطن أمه وبعد  
 خروجه أما الأول فقد تقدم وأما الثانى فلأنه جعل له حبراً وطناً وئدماً له سقاء  
 وجعل بينها بين الملوحة والمذوبة إذ لو كان أحدهما فقط لستمه بارد فى الصيف  
 حار فى الشتاء ويجوز أن يقال أظهره من ضيق إلى سعة أى من بطن أمه إلى  
 خارجها (قوله من حلال وحرام) أى فالرزق على الصحيح عام فيما ينتفع به من حين  
 يخاف إلى أن يموت حلالاً وحراماً والمعتزلة لا يكون إلا حلالاً وهو باطل (قوله  
 ما لم يكن يعلم إلى آخره) ما اسم موصول أو نسكرة موصوفة قال فى شرح العقيدة وهذا  
 يدل على أن الإنسان محمول على الجهل حتى يطرأ العلم (قوله وهى الشهادة) أى  
 لا اله الا الله محمد رسول الله وهذا التفسير ضعيف كما قاله الشارح فى شرح العقيدة  
 (قوله وهو ما يدرك بالنظر الخ) المناسب أن يقول وهو ما يحصل بالنظر وذلك  
 أن الذى يقال فيه يدرك انما هو المعلوم لا العلم النظرى المقصود تفسيره والنظر  
 ترتيب أمور معلومة لتأدى إلى مجهول كترتيب العالم متغير وكل متغير حادث المردى  
 إلى أن العالم حادث الذى هو المجهول وقوله والاستدلال هو إقامة الدليل فهو عطف

ومن حكمته تعالى أن جعل  
 وجهه إلى ظهر رأته لئلا  
 يتأذى بحر الطعام والشراب  
 وجعل غذاءه فى سرته وجعل  
 أنفه بين فميه ليتنفس  
 فى فارغ (و) الضمير المستتر  
 فى (أبرزه) عائداً إلى الله تعالى  
 وأبرزه على الإنسان والموجود  
 بالإضافة فى (إلى رفق) يحتل  
 عوده على الله تعالى وعلى  
 الإنسان فن نظر إلى رفق  
 الإنسان به جعله عائداً إلى  
 الإنسان ومن نظر إلى أن الله  
 تعالى جعل له ذلك أعاده عليه  
 ومعنى أبرزه أظهره والرفق  
 عام فى جميع ما يرتفق به  
 (و) أبرزه إلى (ما) أى الذى  
 (يسره) الله (له من رزقه)  
 من حلال وحرام (وعلمه  
 ما لم يكن يعلم) وهى  
 الشهادة وقيل العلم  
 النظرى وهو ما يدرك  
 بالنظر والاستدلال

وقيل العلم الضروري  
كالذوق والشم والسمع  
والبصر واللمس والجوع  
والعطش (وكان فضل الله  
عليه عظيما) وفضله تعالى  
اعطاء شيء بغير عوض  
بخلاف غيره فانه انما يعطى  
شيء رجا للثواب اما  
في الدنيا واما في الآخرة  
ومن فضله عليه أن أوجده  
بعد العدم وأن يجعله حيوانا  
ولم يجعله جادا وأن يجعله  
انسانا ولم يجعله بهيمة  
(ونبهه بانار صنعته) أي  
أيقظ الله الانسان وجعل له  
عقلا يستدل به على أن  
للمصنوع صانعا صنعته  
وهذا التنبيه واقع في القرآن  
قال تعالى وفي أنفسكم أفلا  
تبصرون

لازم على ما رزوم (قوله وقيل العلم الضروري) هو الذي لا يتوقف على نظر ولا على  
استدلال (قوله كالذوق) قال سعد الدين الذوق قوة ادراكية لها اختصاص  
بادراك لطائف الكلام ومعانيه انتهى وفي العبارة حذف والتقدير كالعالم  
الحاصل بالذوق وغيره من المحواس (قوله والجوع والعطش) أي والعلم بالجوع  
والعطش وغير ذلك من القرح والغم وغيره ما وخلصته ان العلم الضروري أشياء  
أحدها ما يحصل بالحواس كعلمك ببياض زيد أو سواده مثلثا ناهيا ما يتعلق بالأمور  
الباطنية كعلمك بجوعك أو عطشك وهذا ما ذكره الشارح فالثانيها ما كان أوليا  
كأنه لم يأن الواحد نصف الاثنين وغير ذلك مما هو مذكور في علم اليزان لأن العلم  
الضروري هو الذوق وما عطف عليه كما هو ظاهر عبارة الشارح رحمه الله تعالى  
(قوله بخلاف غيره الخ) هذا مشكل بأهل المرتبة العليا فانهم لا يرجون ثوابا لدنيا  
ولا أخرى ويحبون الله وأن لم يرج بفعله ذلك إلا أنه يعلم ان الله وعد الطائع بالثواب  
ووعده لا يتخلف فهو راج للثواب بحسب نفس الأمور ان لم يقصد (قوله أن جعله  
حيوانا الخ) أي فالحيوان أفضل من الجماد من حيث انه يرزق بالاكل والشرب  
ويتلذذ (قوله وان جعله انسانا ولم يجعله بهيمة) فان قلت الكافر جعله بهيمة أحسن  
له لأن ما آله الى العذاب الدائم قلت الكافر هو الذي ضيع نفسه باختياره الكفر  
الموجب للعذاب الدائم (قوله ونبهه الخ) في العبارة حذف كما قال ابن ناجي وانه قد بر  
ونبهه بانار صنعته على وجوده ووحدانيته وغير ذلك من صفاته اه (قوله صنعته)  
أي ايجادها فالآثار متعلق الصنعة المفسرة بالايجاد فهي صفة فعل فلاضافة  
حقيقية ويجوز ان تكون الاضافة للبيان أي آثار هي صنعته أي مصنوعة ثم بعد  
سكتي هذا وجدت عجب أعاده فقه الحمد ويومر وجه ثالث وان لم يدرى له عجب  
وهو أن المراد بالصنعة المصنوع وآثارها احتوى عليه من بديع الحكم (قوله  
وجعل له) عطف تفسير على ما قبله (قوله يستدل به) أي بدليته لأنه الدليل  
كما هو المتبادر من قوله يستدل به (قوله على ان للمصنوع) أي من حيث احتواؤه  
على بديع الحكم وهو الوجه الثالث الذي أشرنا له سابقا واليه يشير صاحب  
الجمهرة بقوله فانظر الى نفسك الخ أي فاذا انظر في المصنوع وما اشتمل عليه  
من بدائع الحكم علم أن وجوده ليس من ذاته بل من صانع أحكمه وأتقته  
(قوله وهذا التنبيه الخ) فيه شيء وذلك أن مراد المصنف أن الله نبيه الانسان  
بهذه الآثار من حيث انه أوجدها وجعل له عقلا على أن لها صانعا واحدا قد عا  
باقيا الى غير ذلك لأنه نبيه بالآيات القرآنية حيث يقول وفي أنفسكم الخ فالمناسب

أن يقول وهذا التنبيه وقعت الإشارة له في القرآن بقوله الخ قوله وفي أنفسكم أي  
 وفي أنفسكم في حال ابتدائها ونقلها وبواطنها وظواهرها من بدائع الخلق ما تعبر  
 فيه الأذهان أفلا تبصرون نظر معتبر فليس قوله وفي أنفسكم متعلقا بقوله تبصرون  
 بل هو خبر مبتدأ محذوف دل عليه ما قبله أي وفي أنفسكم آيات قوله واختلاف  
 الليل والنهار أي بالجمعي والذهاب والزيادة قوله آيات أي دلالات  
 على قدرته ووجوده ووحدة وعلمه وتخصيص الثلاثة كما قال بعضهم لشمولها  
 (قوله الأبواب) أي العقول (قوله أي غير ذلك الخ) أي وانظر إلى غير ذلك  
 من الآيات أن أردت الزيادة فلا تعتقد قصر التنبيه على خصوص ما ذكر (قوله  
 هي أسنة) جمع لسان وهو ترجمان القاب يخبر بما فيه والسننة جمع قلة يراد منه  
 جمع الكثرة لأن جمع القلة من ثلاثة إلى عشرة والرسول أكثر من ذلك وارتضى  
 أن المراد بها اللغات الثلاثة سريانية وعبرانية وعربية (قوله المرسلين)  
 جمع مرسل بمعنى رسول (قوله معناه أنه قطع عذره) أي فذلك قال بعض الشيوخ  
 وحقيقة المعنى أن الله لم يترك له شيئا في الاعتذار ثم سلك به فله مرة فيه للسلب أي  
 أزال عذره فلم يبق له اعتذار حيث أرسل له الرسول أه (قوله بتقديم الرسول  
 إليه) أي بإرسال الرسول إليه حيث بينوا الحلال والحرام والمتشابه فمعنى المصنف  
 وقطع عذره بشئ وارد على السنة المرسلين رذ كر عجم وجه آخر وهو أن المعنى  
 بالبع في المعذرة على السنة المرسلين وليس في المصباح والقاموس ما يفيد الوجه  
 الأول (قوله وهذا الإخبار) أي الذي هو عبارة عن سلب العذر (قوله واقع  
 في القرآن) أي وقعت الإشارة له في القرآن فهو نظير ما تقدم (قوله لا يكون الخ)  
 أي لتنتفي الحججة على الله للناس أي لا يبقى لهم حجة على الله بعد إرسال الرسول (قوله  
 إنسان) أي لاجن ولا ملك وأما قوله تعالى يامعذراجن والإنس الخ فالمراد من  
 أحدكم وهم الإنس (قوله أوحى إليه بشرع) حذف الفاعل وهو الله تعالى للعلم به  
 (قوله بشرع) كان معه كتاب أم لا فاسخ لشرع من قبله أم لا (قوله يخبر) يقع الباء  
 أي أوحى إليه بشرع ففعل بمعنى مفعول ويصح أن يقرأ بالكسر لأنه يخبر بكونه نبيا  
 ليحترم (قوله خاصة) ليس من تمام التعريف والاقتضى المبينة بين الرسول والذي  
 فراده أنك تقتصر في تعريف النبي على قولك يخبر بالغيب ولا تزيد وأمر بالتبليغ  
 كما زدت في تعريف الرسول أي أن النبي يخبر بالغيب ولا بد سواء أمر بالتبليغ أم لا  
 (قوله ولا ينعكس) أي لغويا بحيث تقول وكل نبي رسول بل ينعكس منطقيا وهو  
 أن بعض النبي رسول (قوله واعدة الأنبياء الخ) الحق أنه لا يعلم عدتهم إلا الله

أن في خلق السموات والأرض  
 واختلاف الليل والنهار  
 آيات لأول الأبواب إلى  
 غير ذلك من الآيات  
 (واعذر) الله (إليه على  
 السنة المرسلين) معناه أنه قطع  
 عذره بتقديم الرسول إليه  
 وهذا الإخبار واقع في القرآن  
 قال الله تعالى لا يكون للناس  
 على الله حجة بعد الرسل جمع  
 رسول وهو إنسان أوحى  
 إليه بشرع وأمر بالتبليغ  
 والنبي يخبر بالغيب خاصة  
 فكل رسول نبي ولا ينعكس  
 وعدة الأنبياء



تعالى وما ورد في بيان العدة متكلم فيه (قوله مرفوعا) حال من ماى حاله  
 كون ما فى صحيح ابن حبان مرفوعا أى للنبي صلى الله عليه وسلم ويقابله الموقوف  
 فالحديث المرفوع ما أسند للنبي صلى الله عليه وسلم صريحا وظاهرا أو حكيا  
 كان أسند لاهل بيته إلا أنه ليس ولأرى فيه مجال والموقوف ما أسند لاهل بيته والرأى  
 فيه مجال أى بحيث يمكن أن يكون باجتهاد اهل البيت (قوله والرسول كلهم عجم الخ)  
 أى يتكلمون باللغة العجمية الا هؤلاء الخمسة فانهم يتكلمون باللغة العربية  
 فالمراد بالعجمية ما يشمل السريانية والعبرانية فالسريانيون خمسة ادريس ونوح  
 ولوط وابراهيم ويونس والعبرانيون بنو اسرائيل وهم يعقوب ومن ولده وتردد  
 بعضهم فى آدم واسحاق ونحوه ما ظهر له ان آدم سريانى واظهار ان اسحاق  
 كذلك قيل ان ابراهيم تكلم باللغة العبرانية والسريانية ثم نقلت عن بعضهم  
 ان جميع الانبياء من ولد ابراهيم الا ثمانية آدم وشيث وادريس ونوح وهود وصالح  
 ولوط ويونس وكلهم من بنى اسرائيل الا عشرة الثمانية المذكورة وابراهيم واسحاق  
 اه قلت وأيوب أيضا فانه ذكر بعضهم أنه من ذرية العيص أخى يعقوب (قوله كان  
 فى المنام) والسفير بين الله ورسوله جبريل كما أفاده بعضهم (قوله الحمد) أى  
 الاجتهاد فى الامر وهو يفتح الجيم كفى المصباح وبالكسر كفى القاموس (قوله  
 وهم على ما فى الكشف الخ) أى فهم تسمية ومقابل ما فى الكشف ما قاله ابن  
 عطية من انهم خمسة ونظامهم تت فقال

محمد ابراهيم موسى كايمة \* ونوح وعيسى هم أولوا العزم فاعرفا

قال تت ولم يعد أى صاحب الكشف منهم نبيا محمد صلى الله عليه وسلم قال  
 الاقفوسى بناء على ما قاله ابن عطية لوجى الى جميعهم كان فى المنام الا أولوا العزم  
 الخمسة فانه كان يوحى اليهم فى النوم واليقظة اه (قوله نوح مبر على أذى قومه) أى  
 ألف سنة الا خمسين عاما وانظر هذا مع ان نوحا دعا على قومه فلو كان من أولى الحرم  
 لم يدع على قومه وأجيب بأنه لما أعلمه الله بأنه ان يؤمن من قومه الا من قد آمن  
 دعاء عليهم والمقصود بهذه الجملة أعنى قوله مبر على أذى قومه ونظايرها مما سياتى  
 تحقق ما ادعاه من ان هؤلاء أولوا العزم (قوله مبر على النار) أى على الاتقاء فيها  
 لانه مبر على النار بالفعل بحيث طرح فيها وهى تحترق لقوله تعالى كوفى بردا وسلاما  
 (قوله وذبح ولده) أى على الامر بذبح ولده لأن ولده لم يذبح (قوله واسحاق على الذبح)  
 أى بناء على ان الذبح اسحاق وهو قول الامام مالك وبوافقه حديث فى الجامع  
 الصغير ونصه الذبح اسحاق قط فى الافراد عن ابن مسعود والبخارى وابن مردويه الخ

على ما فى صحيح ابن حبان  
 مرفوعا مائة الف وأربعة  
 وعشرون الفا والرسول منهم  
 ثلاث مائة وثلاثة عشر  
 وفى رواية له ثلاث مائة  
 وأربعة عشر وفى رواية  
 وخمسة عشر والرسول كلهم  
 عجم الا خمسة محمد صلى الله  
 عليه وسلم واسماعيل  
 وهودا وصالحا وشعيبا  
 والوحى الى جميعهم كان  
 فى المنام الا أولوا العزم أى  
 الجد والنبات وهم على ما  
 فى الكشف نوح مبر على  
 أذى قومه وابراهيم مبر  
 على النار وذبح ولده  
 واسحاق على الذبح

وقاعدته ان قط للدارقطني ويؤيده ايضا ما في حديث عن عائشة ان آدم لما تب  
 عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح وفدى اسحاق عند الظهر فصلى  
 ابراهيم اربعاً فصارت الظهر وبث عزير فقبل له كم لثت فقتل يوم افرأى الشمس  
 فقال او بعض يوم فصلى اربع ركعات فصارت العصر وغفر له اود عند المغرب  
 فقام فصلى اربع ركعات فجهد فجلس في الثالثة فصارت ثلاثاً وأقول من صلى  
 العشاء الاخيرة نبينا صلى الله عليه وسلم اه نقل هذا الحديث العلقمي فان قلت  
 فما معنى ما جاء في حديث انا ابن الدايين على هذا القول قلت أفاد بعض الشيوخ  
 انه يكون فيه مجازية أطلق ما لا يخفى عليه الاعلى على ابيه الاعلى وقيل اسماعيل  
 وهو أكبر من اسحاق وهو قول الجمهور وكذا ذكره الجلال المحلى بل نسبته بعض  
 لاهل السنة فقال واسماعيل على الذبح لانه الذبح على مذهب اهل السنة  
 لا اسحاق اه (قوله وذهاب بصره) ليس المراد به انه عمى كما يتبادر من العبارة  
 بل رقرق الماء في عينيه بحيث يترأى انه عمى وفي الواقع ليس كذلك (قوله  
 وايوب على الضر) أى على المرض الذى حصل له (قوله وموسى قال له قومه  
 انا لادركون) أى لما خرج موسى ببني اسرائيل الى البحر وخرج فرعون بمجنوده  
 وراه وتراى الجمعان قال له قومه انا لادركون أدر كنا فرعون وجنوده قال كلا  
 أى فهو ذو عزم حيث لم يبال بفرعون وقال كلا (قوله وداود بكى على خطيئته  
 الخ) عن ابن مسعود رضى الله عنه انه كان ذنب داود أنه التمس من الرجل الذى  
 هو اوريا أن ينزل له عن امرأته قال اهل التفسير كان ذلك مباحا غير ان الله تعالى  
 لم يرض له ذلك لانه رغبة في الدنيا وازدياد في النساء وقد أغناها الله تعالى بما أعطاه  
 من غيرها وتلك المرأة أم سليمان كما قاله بعض المفسرين وقيل خطبها اوريا ثم  
 داود فأتىها اهلها فكلان ذنبه ان خطب على خطبة أخيه مع كثرة نسائه قلت  
 ويحمل ذلك على أنه كان جائزا في شرعه أى فهو ذو ثبات حيث استمر بكى على هذا  
 الامر الذى لم يكن عموما تلك المدة الطويلة (قوله وعيسى لم يضع لينة على لينة)  
 قال في الصحاح اللينة التى يبنى عليها والجمع لبن مثل كلمة وكلم قال ابن السكيت  
 ومن العرب من يقول لينة ولبن مثل لبدة ولبد اه أى فعزم عيسى على أنه لم يضع  
 لينة على لينة أفصح به الشارح في شرحه للعقيدة (قوله وقال لها) أى الدنيا فالمرجع  
 اما كان متقدما في عبارته أو معلوما من قرينة الحال (قوله معبرة) المعبر بكسر الميم  
 ما يعبر عليه من سفينة أو قطرة كافي الصباح فعبارة في كلام شارحنا بكسر الميم  
 والمعنى ان الدنيا محل عبور فيها لا آخر (قوله فاعبروها) أى فاذهبوا منها لا آخر

وهو مقبول على تقدير ذلك  
 وذهاب بصره ويوسف على  
 الحب والنسب وايوب على  
 الضر وموسى قال له قومه  
 انا لادركون قال كلا ان موسى  
 وبني اسرائيل وداود بكى  
 على خطيئته أربعين سنة  
 وعيسى لم يضع لينة على لينة  
 وقال انها معبرة فاعبروها  
 ولانه مررها

ولا تسروها لانه لا فائدة في تعميم دارما كلها الى الخراب فالصواب السعي الى الباقي  
الذي لا يفتنى (قوله الخيرة بتسكين التفتية وفتحها) أي وكسر الخاء وهل كل منها  
مصدر أو اسم مصدر أو بالفتح مصدر وبالسكون اسم مصدر أو بالعكس أقوال وعلى كل  
فهو نعت للمرسلين إما بتأويله باسم المفعول كما قرره الشارح حيث قال أي المختارين  
أو أنهم نفس الاختيار بمبالغة أو أنه على حذف مضاف أي ذي اختيار على حد زيد  
عدل (قوله وظاهر كلامه أوضه) يجوز أن تكون أو للثلاث أي أشك في كونه ظاهراً  
كلامه بحيث يحتمل خلاف التبادر منه أو نصلاً لا يحتمل ويجوز أن تكون لا لظن  
أي بل نصه ففهم أولاً أنه ظاهر ثم ظهر له أنه نصه فأضرب اليه اضرباً باطلاً (قوله  
يقضي تفضيل الانبياء) فيه نظير تفضيل الرسل لقول المصنف أسنة المرسلين  
الحج إلا أن يقال أنه ذاهب الى اتحاد النبي والرسول وحاصل ما في المسئلة على القول  
الراجح أن خواص الأديين وهم الانبياء والمرسلون أفضل من خواص الملائكة  
وهم الأربعة المقربون ميكائيل وجبريل وإسرافيل وعزرائيل وخواص الملائكة  
أفضل من عوام البشر وهم الصحابة والمتقون وعوام البشر أفضل من عوام  
الملائكة وهم غير الأربعة المتقدم ذكرهم قال بعضهم والتفضيل حيث قيل به  
يكون باعتبار كثرة الثواب ويوافقه ما نقل عن الفخران الخلاف في التفضيل بمعنى  
أيهما أكثر ثواباً على الطاهات اه وفي كلام القسافي ما يفيد أن الملائكة يتأبون  
على القول بأنهم كفارون (قوله ومقابلته) اه وهو أن الملائكة أفضل من الانبياء  
(قوله واختاره بعض أهل السنة) أي كالباقلافي والرازي (قوله من لبيان الجنس  
الحج) أي المختارين الذين هم خلقه هذا معناه ولا يخفى ما فيه لانهم ليسوا بخلق الله  
يريد مبالغة أي فجعلهم نفس خلقه بمبالغة يفيد تفضيلهم على سائر خلقه الذين  
منهم الملائكة (قوله وعلى الثاني لا تبعيض) أي الذين اختارهم الله للتبليغ وهم  
بعض خلقه أقول ولا يخفى أن هذا لا يفيد أن الملائكة أفضل من الانبياء بل يقال  
أن اختارهم للتبليغ من بين خلقه يؤذن بأفضليتهم على سائر خلقه (قوله واستثنوا  
الحج) أي ولا عبرة بقول الرمحشري أن جبريل أفضل من نبيناه فانه مردود باطل خارج  
للاجماع فلا يعتد به (قوله ولا ريب) عطف مرادف على قوله شك وأراد به مطلق  
التردد (قوله انظر ما قاله هنا الحج) أي من قوله وأعذر اليه أي الى الانسان الحج فانه  
يفيد أن الرسل أرسلت للانسان فقط فينبغي في قوله بعد الباعث الرسل الى العباد  
الشامل للانسان والجن ويجب أن ال في المرسلين الجنس أي أعذر للانسان  
فقط على آلسنة هذا الجنس المتفق في غير نبيناه فان الأرسال للجن من خصوصيات

(الخيرة) بتسكين التفتية  
وقضاه صفة للمرسلين أي  
المختارين الذين اختارهم  
الله تعالى للتبليغ (من  
خلقهم) وظاهر كلامه أوضه  
يقضي تفضيل الانبياء على  
الملائكة وهو المختار عند  
أهل الحق ومقابلته لا معتزلة  
واختاره بعض أهل السنة  
وعلى الأول من في كلام  
الشيخ لبيان الجنس وعلى  
الثاني لا تبعيض واستثنا  
من هذا الخلاف نية محمد  
صلى الله عليه وسلم فان  
الاجماع منعقد على أنه أفضل  
مخلوقات الله تعالى من غير  
ذلك ولا ريب تنبيه انظر  
ما قاله هنا مع قوله بعد  
الباعث الرسل اليهم أي  
الى العباد

نبينا وقوله فيما يأتي الباعث الرسل الخ معناه الباعث جنس الرسل الى جنس  
 العباد فيصدق بهكون بعض الرسل لبعض العباد كغير نبينا بالنسبة للاناس  
 وبكون بعض الرسل لكل العباد كنبينا فانه ارسل لكل وأجاب بعضهم بقوله  
 ليس في العبارة حصر فتدبر (قوله لان العباد يدخل الخ) أشار بقوله يدخل فيهم  
 الى ان هناك شيئاً غير الانس والجن داخلهم الملائكة كما ذكره بعضهم انه خص  
 بالرسالة للاناس والجن والملائكة هي اصح اقوال بل أفاد بعضهم انه مرسل  
 لجميع الانبياء والامم السابقة من لدن آدم الى قيام الساعة ووجه البارز  
 وزاد انه مرسل الى جميع الحيوانات والجمادات وزيد على ذلك انه مرسل الى نفسه  
 نص على ذلك الحليمي (قوله ان العقل يحسن ويقبح) أي يدرك الحسن والقبح  
 لانه المحسن والقبح بذاته وخلاصته كما أفاده بعضهم أنهم يقولون المدرك للحسن  
 والقبح العقل ونحن نقول لم يدرك ذلك الا من الشرع فالحسن والقبح هو الله تعالى  
 بانفسه وفي ظني ان في كلام بعضهم ما يفيد خلافه والحاصل ان الاعذار عندهم  
 لا يتوقف على الارسال بل هو منوط بالعقل الا ان الشرع جاء مؤكداً فيما أدركه  
 العقل بالضرورة كحسن الصدق والنافع وقبح الكذب والضار أو بالنظر كحسن  
 الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقيل بالعكس وجاء معينا للعقل فيما خفى  
 عليه كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال فتدبر (قوله  
 ونسأد قول البراهمة ان العقل يغني الخ) أي فهم ينكرون الرسل فلذا حكم بكفرهم  
 دون المعتزلة فلا ينكرون فهم مسلمون على الاصح (قوله ونسأد بالعطف بالفاء الخ) فيه  
 ان العطف بالفاء قد يجرد عن السببية كقولك جاء زيد فمرو فليس ملزوما للسببية  
 حتى يأتي التنبيه فتدبر (قوله فهدى من الخ) أي فأرشد وبين الطريق لمن وفقه حالة  
 كون تلك الهداية المأخوذة من هدى ملتبسة بفضله من التباس الجزئ بالسكنى  
 أو ان الباء بمعنى من أي من افراد فضله ليست واجبة عليه وكذلك التوفيق  
 من فضله هذا على مغايرة الهداية للتوفيق وأما على عدمها فالمعنى فهدى من أراد  
 توفيقه أي وفق من أراد توفيقه حال كون ذلك التوفيق ملتبسا بفضله على ما تقدم  
 (قوله على ان ما قبله سبب) وهو التنبيه والاعذار (قوله لان التنبيه والاعذار  
 سبب) لم يقل سببان مع انه مقتضى الظاهر اشارة الى ان مجموعهما سبب واحد  
 لان كل واحد منهما لا يترب عليه ما ذكرناه وبين فتدبر (قوله في الهداية) متعلق  
 بقوله سبب وقوله لقبولهما أي لاجل قبولهما أو عند قبولهما (قوله والاعراض الخ)  
 المناسب لقوله لقبولهما الخ أن يقول والاعراض عنهما أي لاجل الاعراض

لان العباد يدخل فيهم  
 الانس والجن وفي قوله  
 على السنة المرسلين تنبيه  
 على فساد قول المعتزلة ان  
 العقل يحسن ويقبح وفساد  
 قول البراهمة ان العقل يغني  
 عن الرسل ونسأد بالعطف  
 بالفاء في قوله (فهدى من  
 وقبح بفضله وأضل من خذله  
 بعدله) على أن ما قبله سبب  
 كقولك سمح ففسدوا عما  
 كان كذلك لان التنبيه  
 والاعذار سبب لقبولهما  
 في الهداية والاعراض  
 عنهما سبب



في القواية والهداية الارشاد والبيان ومنه قوله تعالى انا هديناه السبيل أى بيناه طريق الخير والشر وقيل الهداية واتوفيق لفظان بمعنى واحد وهو خلق القدرة على الطاعة والفضال والخذلان بمعنى واحد وهو خلق القدرة على الكفر فهداية المهتدى محض فضل من الله تعالى ليس عوضا عن شيء ولا سابقة استحقاق للعبد اذ لا يجب عليه سبحانه وتعالى شيء والاضلال والخذلان عدل منه والعدل ما لا فاعل أن يفعله من غير جبر عليه والله سبحانه وتعالى مالك لجميع الاشياء ولا جبر عليه فيه لهذا اتفق عن نفسه الظلم بقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وتبين هذا الرد على المعتزلة اذ اتانين بأنه يجب عليه رعاية الصلاح والاصح فان قيل الهداية بمعنى البيان عامة للموفق وغيره فلا يثنى خصم ايا الموفق قلت اوجب بأن الموفق لما انتفع بالهداية دون الضال صارت في حق الضال كعدم

أو عند الاعراض عنهم في القواية أى إن التنبية والاعذار سبب في الهداية لاجل قبولها أو عند قبورها وسبب في القواية لاجل الاعراض أو عند الاعراض عنها (قوله والقواية) يفتح القين خلاف الرشد كما أفاده في المصباح (قوله والبيان) عطف تفسير على الارشاد والهداية بهذا المعنى شاملة للكافر أيضا (قوله بمعنى واحد) أى فهم مترادفان (قوله خلق القدرة على الطاعة) أراد بالقدرة العرض المقارن للفعل فلا حاجة الى قيد والادعية اليها وقيل خلق الطاعة وهو الاصح لان العبد يكون موقفا بها كما أفاده بعض والخلاف المذكور في معناها شرعا ومالعة فهو والتأليف (قوله وهو خلق القدرة على الكفر) أراد بها العرض المقارن (قوله فهداية المهتدى) أى ارشاده والبيان له على الاول أو توفيقه على الثاني (قوله محض فضل) من اضافة الصفة للموصوف أى فضل محض وقوله ليس عوضا توضيح لقوله محض فضل (قوله ولا سابقة استحقاق) أى ولا استحقاق سابق فهو أيضا من اضافة الصفة للموصوف وعطفه على ما قبله مغاير لان الاول معناه ان العبد لم يفعل مع مولاه شيئا تكون تلك الهداية عوضا عنه ومعنى الثاني الذي هو المعروف ان العبد لا يستحق عند الله تلك الهداية لذاته لا في مقابلة شيء (قوله اذ لا يجب الخ) علة لقوله محض فضل (قوله سبحانه) أى أنزهه تنزيها (قوله تعالى) أى ارفع (قوله ولهذا) أى ولكونه مالكا يعلم ان الآية المذكورة ذكر بعضهم في تفسيرها ما نصه فلا عذب عبد غير ذنب اه فلا آية على هذا مسوقة بالنظر للوعيد لا بالنظر لكونه مالكا يتصرف كيف يشاء الذي كلام الشارح فيه اذ لو نظر لذلك لجاز أن يعذب ولو بدون ذنب فلا يناسب ايراد الآية فان قلت ظلام صيغة مبالغة معناها كثير الظلم فالتنفي مقسوط على القيد الذي هو كثرة الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم له والغرض نفيه قلت اوجب بجوابين الاول ان ظلام من باب التسبب كما رأى ذى تمرفا معنى وما ربك بظلم للناس ان المبالغة متعلقة بالنفي أى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مؤكدا والاشكال مبنى على انها متعلقة بالنفي فتدبر (قوله رعاية الصلاح الخ) الصلاح ما قابله فساد كقابلية الانعام بالعقاب والاصح ما قابله صلاح كقابلية الانعام بدنيا بالانعام بدورهم وفي المقام كلام آخر فلا حاجة الى جلبيه (قوله فلا يثنى الخ) هذا بناء منه على ان الهداية بمعنى الدلالة وأما اذا أريد بالهداية الوصول بالفعل فلا يراد ذلك السؤال والاولى حمل المصنف عليه كما فعله بعضهم لانه لا يجوز الى سؤال مع مناسبته لقوله بعد وأضل من خذله بعدله لان معنى أضل خلق قدرة المعصية في قلب من أراد خذله

قال عجم ولا يصح تفسيره بعدم بيان طريق الخير والشر اذ من لم يبين له طريق الخير والشر ايسر يتخذول (قوله أى هيا الخ) من هيا الفرس للركوب اذا ألبسها كذا أفاده بعضهم (قوله المزمين) أى الكاملين في الايمان لقوله بعد فآمنوا الخ (قوله وقيل معنى يسهرون الخ) قال عجم ان هذا أخص من الاقول اذ قد هيا للشخص فعل الطاعة مع عسرها عليه اه والمظاهر انه يرجع للاول لان التيسير بمعنى التهيئة بمعنى رغبتهم في الطاعة بحيث يرون ساهلة عليهم (قوله فيهم) أى ناسه فيهم وقوله محبوبه لهم أى ومحبوبه لهم اذ خرف العطف يجوز حذفه اختيارا على التحقيق أو حال من الضمير في جعلها أو الضمير في فيهم أى مطبوعة ومغروزة فيهم وانظر لظاهر اه هذا على القلب أى جعلهم محبوبين عليها أى مطبوعين عليها قال في المصباح جبه الله تعالى على كذا من باب قتل فطره انتهى (قوله حتى تكون الى آخره) حتى تعاليمه فدخلوا على غائية (قوله عند ارادة لفرق بين الايمان والكفر) أى اذا أرادوا ان يفرقوا الى عيز وبالاعريف بين الخصلة الحميدة التي يصير بها الانسان ناجيا والخلصة التي يكون بها لانسان كافرا يبرون عن الخصلة الحميدة بالايمان دون الاسلام فلذلك أنزل المصنف التعبير بالمؤمنين على التعبير بالمسلمين وفيه ان هذا لا يتم الا اذا كان المقام مقام فرق بين الايمان والكفر ولم يكن ذلك ويمكن ان يقال ان قوله بذكر الايمان أى بذكر هذه المادة في ضمن التعبير بالمؤمنين وكأنه قال لجريان العادة بذكر المؤمنين عند ارادة الفرق بين الايمان وذى الكفر بذكر أوصاف هذا وأوصاف هذا أى اذا أرادوا ان يذكروا أوصاف هذا وأوصاف هذا يبرون بالمؤمنين دون المسلمين وهذا الذى قررناه بالظن لعبارة وأما نت فقد عبر بأمر واضح لا يحتاج لتسكاف لانه قال وعبر بالمؤمنين دون المسلمين لجريان العادة بذكر الايمان لا مقابلة بينه وبين الكفر اه (قوله بمعنى فتح ووسع) كذا في القاموس الا انه هنا مستعمل في مجازة وهو هيا القلوب للايمان (قوله أى قلوب الخ) فيه اشارة الى ان الصدور مجاز من استعمال اسم المحل وهو الصدر على الحال وهو القلب وأراد بالقلب الاقل اذ هو أى القلب قد يطلق كما في الشارح في شرح العقيدة ويراد به العقل كما يطلق ويراد به اللحمة وذكره تن بقوله والقلوب جمع قلب ويقع على اللحمة الصنوبرية وعلى المعنى القائم بها وهو العقل عند القائل بأمره يسمى قلبا لتقابل بين الخواطر الواردة عليه اه والصنوبرية يفتح الصاد كما هو مضبوط بالقلم في نسخة من الصحاح معتمدة الضبط وقوله المزمين أى الكاملين في الايمان أى من يؤول أمرهم الى الايمان الكامل هيا قلوبهم لذلك

(ويسر) أى هيا المؤمنين  
(لديسر) أى لا طاعة وقيل  
معنى يسهرون الخ عليهم فعل  
الطاعة بأن جعلها فيهم  
محبوبة لهم حتى تكون عليهم  
أهون الامور وانما قال  
المؤمنين دون المسلمين  
لجريان العادة بذكر الايمان  
عند ارادة الفرق بين الايمان  
والكفر (وشر) أى فتح  
ووسع (صدورهم) أى  
قلوب المؤمنين (لأن كرى)

الايمان الكامل وجهه الايمان على الكامل لقوله بعد فآمنوا الخ ففي اعبارة  
 مجاز الاول ويجوز ان يكون باقيا على حقيقة أي ان المتصفين بأصل الايمان وعلم  
 الله انه يكمل ايمانهم هي ألقوبهم لكمال الايمان (قوله أي الايمان) اعلم ان الذي كرى  
 مصدر واختلف العلماء فيما لم يرد به هنا فقال بعضهم انه الايمان ورجح ولذلك اقتصر  
 عليه شارحنا وقيل انه المرعظة وقد اقتصر عليه تت (قوله أفن شرح الله صدره  
 للاسلام) يؤخذ من موافقة لفظ المصنف للفظ الآية مع تفسير الذي كرى بالايمان  
 ان الاسلام نفس الايمان فيكون مفيد الترادفهما ولذلك قال ابن حجر الذي كرى الايمان  
 ويؤخذ من هذا ان الايمان والاسلام شيء واحد قال تعالى أفن شرح الله صدره الخ  
 اه ومن مبتدأ خبره محذوف دل عليه قوله فويل للناسية كذا قال البيضاوي قال  
 الشهاب أي كرى ايس كذلك أو كمن قسى قلبه (قوله فهو على نور من ربه) أي ثابت  
 ومستقر على نور قال الشهاب على البيضاوي والنور مستعار للهداية والمعرفة كما  
 يستعار الضياء الظلمة اه وأنت خير بأن الهداية والمعرفة محصل الايمان الذي جعل  
 مرادة للاسلام فيما صله ان النور نفس ذلك الاسلام الذي هو الايمان فصرح به  
 تنويه سائنه حيث كان نور من ربه مع ان المحل للضمير (قوله اذا أنزل الله النور  
 في القلب الخ) قال الشهاب والمراد بالنور فيه أي في الحديث الهداية واليقين اه  
 أي اذا اراد الله انزال النور في القلب فقهه ووسمه أي هيأه لقبول ذلك النور فلا  
 تخالف بين الآية والحديث فتدبر (قوله وعلامته) كذا في نسخة يظن بها الصفة  
 وعلامته بدون لفظ من أي علامة الانزال المأخوذ من أنزل أو الفتح المأخوذ من فتح  
 ثم أقول وهذا يؤذن بأن الاسلام في الآية مراده الاسلام الكامل فيوافق كلام  
 المصنف (قوله لدار الخلود) أي الآخرة (قوله والتجاني) أي التباعده (قوله عن دار  
 الغرور) أي الباطل التي هي عبارة عن الدنيا (قوله والاستعداد) أي والتهيء  
 للموت قبل حصوله (قوله فآمنوا) ليس الضمير راجع للمؤمنين كما ذهب اليه  
 بعضهم بل لمن هداهم ويصح ما ذهب اليه بعضهم بتكاف وهو ان يراد بالمؤمنين من  
 اراد ايمانهم ولعل الحامل لبعضهم على ما ذكره عدم لزوم اختلاف مرجع الضمير  
 اذ ضمير تعلموا ووقفوا المؤمنين كذا ذكره هج (قوله بالسنتم) متعلق بقوله  
 باطقين من باب التأكيد كقولهم ابصرت بعيني وسمعت بأذني وناطقين حال من  
 الضمير في آمنوا (قوله وبقلوبهم) متعلق بقوله خالصين أي مصدقين فالخلاص هنا  
 ليس بالمعنى المصطلح عليه عندهم الذي فيه أقوال فقيهل انه ترك حب المدح على  
 العمل وقيل انه ترك الشك والشرك والتناق و قيل انه سريين العبد وربه لا يطلع

أي لا ايمان قال صلى الله  
 عليه وسلم لما سئل عن قوله  
 تعالى أفن شرح الله صدره  
 للاسلام فهو على نور من ربه  
 اذا أنزل الله النور في القلب  
 فقهه ووسمه وعلامته  
 العمل لدار الخلود والتجاني  
 عن دار الغرور والاستعداد  
 للموت قبل نزوله وعطف  
 قوله (فآمنوا بالله بالسنتم  
 باطقين وبقلوبهم خالصين  
 وعبادتهم به رساله وكتبه  
 عاملين)

عليه ملك فيكتبه ولا شيء ان فيفسده لان المصنف جعل الايمان مركبا  
من ثلاثة امور والنطق والعمل وقد دل عليهما كلامه صريحا بقوله ناطقين وعاملين  
فلو فسر بالمصطلح عليه لم يلزم منه التعرض للتصديق صريحا تنبيه كان الاولي  
ان يقدم الاخلاص على النطق وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله بجيشه الخ)  
أي فعطف قوله فامتنوا على قوله فهدى من وفقه بناء على ان المراد بالهداية  
مطلق الدلالة فهي سبب وایمانهم بالله مسبب افاده عجم وفيه ان العطف بالقاء  
ليس مستلزما للسببية (قوله وفيه تقديم وتأخير) التقديم والتأخير في الاحوال  
الثلاثة لافي الحال الاخيرة فقط فلا وجه للتخصيص (قوله الفواصل) جمع فاصلة  
وهي في الشرع بمنزلة الفاقية في الشعر (قوله وهي حلية الكلام) أي زينة الكلام  
أي يزين الكلام بها (قوله وهو خلاف الخ) أقول لا مخالفة وان مراده هنا بالايمان  
الايمان الكامل وما سياتي مراده به أصل الايمان (قوله وهذا هو المشهور) أي  
ما ذكره آخر من كونه مركبا من اثنين فقط هو المشهور وقد علمت ان لا مخالفة  
ثم أقول والمشهور خلاف ما ادعى انه المشهور اذ المشهور ان الايمان الذي يكون به  
ناجيا من العذاب المحل للتصديق القلبي فقط وان لم ينطق لكن بحيث لو طلب  
منه النطق لاتي به ولم يأت (قوله فيجزيه عن ذلك الاشارة) أي فالاشارة قائمة  
مقام النطق الذي لا بد منه في الايمان أي فلا يكون مؤنعا عند الله الا اذا أتى  
بتلك الاشارة هذا على ما ادعى انه المشهور وأما على ما قلنا انه المشهور فهو مؤمن  
وان لم يشترط لا يعرف كونه انتقل من الكفر الى الايمان الا بالاشارة (قوله وهو  
الايمان) اعترضه عجم بالقصور حيث قال وتعلم المؤمنون الذين علمهم الله وهو المعرفة  
وحقيقة الايمان وشرائع الاسلام واقتصر الشاذلي في الصغير على الايمان فقال  
ما علمهم الله تعالى وهو الايمان اه وفيه قصور اه كلام عجم بقي بحث وذلك  
ان الايمان قد علمت انه الايمان الكامل وهو ثلاثة أشياء تصديق وقول وفعل وليس  
التصديق تعلمها فيما يظهر بل القصد الاتصاف بها فالوجه ان يجعل قوله وتعلموا مجاز  
عن الاتصاف أي واتصفوا وتجاوز بقوله ما علمهم عن ايجاد الله ذلك الايمان فيهم  
والقد يروا تصفوا بالايمان الذي أوجده الله فيهم ويمكن ابقاء الكلام على  
حقيقته ويقدر مضاف في قوله الايمان أي شرائع الايمان نعم برده انه لا معنى لتعلم المعلم  
لهم قلناه معنى عبارته شرعوا في تعلم ما وجب تعلمه عليهم افاده عجم (قوله المواظبة  
على الشيء) هو ما ذكر من الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والملازمة  
على الواجب والمندوب من حيث الفعل والمحرم والمكروه من حيث الترك

لجيشه مجيء السبب عنه  
السبب وفيه تقديم وتأخير  
التقديم وتوابعه  
رسالة وكتبه وانما قدم  
المجور وعلى المتعلق به  
لتستقيم له الفواصل وهي  
حلية الكلام وظاهر كلامه  
هنا وفي آخريات ما تنطق به  
الأسنة ان الايمان مركب  
من ثلاثة أشياء النطق  
والتصديق والعمل بالجوارح  
وهو خلاف ظاهر كلامه  
أول الباب المذكور انه  
مركب من الاولين فقط وأما  
الثالث فشرط كمال لا شرط  
صحة وهذا هو المشهور  
وقوله بالسننهم ناطقين  
خرج مخرج الغالب لان ذلك  
انما يكون في حق من يتأق  
منه ان طاق وأما غير فيجزيه  
عن ذلك الاشارة (وتعلموا)  
أي المؤمنون (ما علمهم) الله  
تعالى وهو الايمان (ووقفوا  
عند ما حدث لهم) وهو الواجبات  
والمندوبات والمحرمات  
والمكروهات فالوقوف هنا  
معنوي وهو المواظبة على  
الشيء والملازمة له والمداومة  
عليه فوقفوا على الواجبات  
والمندوبات



وترك المباح لانه لما جاز فعله وتركه لم يكن فيه حد (قوله بالامتنال) قال في القاموس  
 امتثل امره اطاعته والبس للتصوير أى مصورا الوقوف في جانب الواجب والمندوب  
 بالاطاعة أى فعلها وكذا يقال في قوله بالاجتناب أى تركه ما لم يتقدربا من هذا يدفع  
 ما قال عجم متعقبا لعبارة الشارح ونصه وهو أى كلام الشارح يفيد ان من صدر  
 عنه فعل الاوامر واجتناب النواهي لا على وجه المواظبة بان لا يجلب الموت لا يكون  
 واقفا على الحدود وعبرة خيره في ذلك تفيد ان ذلك من الوقوف لانه قد مر بالعمل  
 بالاوامر واجتناب النواهي ثم قال بقى شىء آخر وهو انه على ما ذكره الشاذلى يقال  
 ما حكمه امتثال الامتنال في جانب الاوامر دون النواهي مع ان الثواب في كل منهما  
 يتوقف على الامتنال والخروج من عهدة كل منهما ما يتحقق بحصول كل منهما  
 وان لم يكن على وجه الامتنال اهـ تنبيه ماذ كره المصنف والشارح بالنظر  
 للخروج من العهدة لا بالنظر لاثواب وعده وأما بالنظر لذلك فنقول ان ما توقف  
 صحته على نية ثواب اذا قصد الامتنال أو لم يقصد شيئا لان قصد عدم الامتنال  
 وامام لا يتوقف صحته على نية كرد المغمصوب وأداء الديون فيتوقف حصول  
 الثواب فيه على قصد الامتنال لان لم يقصد شيئا أو قصد عدمه وهذا كله بالنظر  
 لاما وردوا ما المنى فتوايه يتوقف على نية الامتنال في الترك وأما الخروج من العهدة  
 فيحصل بمجرد الاجتناب فكذا ذكره بعضهم ثم وفيه مخالفة لما ذكره عجم فراجع  
 (قوله واستغنوا الخ) لازم مما قبله من قوله ووقعوا عند ما حدث لهم (قوله بالنص  
 الخ) اعترضه عجم بقوله ولو قال بالدليل بدل قوله بالنص فيمالك كان أحسن لان  
 التحريم والتحليل قديلا على ما النص وقديلا على ما غيره من باقى الأدلة أى  
 كالمقياس والاستقسان اهـ أقول ويمكن الجواب بأن مراده بالنص فص الأئمة  
 فيشمل باقى الأدلة لا ما ورد من كتاب أو سنة حتى لا يشمل تامة لم يتكلم على الفعل  
 الذى لم يرد فيه نص يحل ولا تحريم هل يكون حلالا أو يوقف عنه وهما قولان  
 في المسئلة لكن بعد ورود الشرع لانه لا حكم قبل الشرع لا أمليا ولا فرعيا خلافا  
 لما تنزلة في تحكيمهم العقل قبل ورود الشرع اهـ (قوله وهنا انتهى الكلام على  
 اية الخ) فيه دلالة ظاهرة على ان بيان سبب التأليف ليس من الخطبة مع ان  
 مصنف ان الخطبة ما تقدم امام المقصود فيشمل سبب التأليف وغير ذلك ولعل  
 الكتاب الخطبة اسم لما احتوى على الثناء على الله وما تعلق به (قوله هذا  
 لان مسنى الإشارة راجعة الى ما فى الذهن ولو كانت الخطبة متأخرة عن التأليف  
 الالفاظ وهى اعراض تقتضى بمجرد انطق بها (قوله كلمة

بالامتنال وعلى المحرمات  
 والمكروهات بالاجتناب  
 (واستغنوا) انتهى استغنوا  
 (بأمر الله لهم) بالنص  
 (عما حرم عليهم) بالنص  
 وهنا انتهى الكلام على  
 الخطبة ثم شرع يبين سبب  
 تأليف هذا الكتاب فقال  
 (اما) كلمة افتتاح ونصل  
 بفصل بها بين الكلامين من  
 أراد ان يتكلم بكلام غير  
 الذى هو به (به) ظرف  
 منبى على الف

افتتاح) أي دال على أن ما بعدهما كلام مفتوح أي منقطع عن الذي قبله فلا يرد أن يقال إن قوله افتتاح ينافي قوله فصل لأنه يشعر بأنها وقعت أولا ولفظ فصل يشعر بسبق كلام وجوابه ما أشرنا له من أن معنى كلمة افتتاح أن ما بعدهما كلام منقطع عما قبلها (قوله أعاننا الله الخ) النون اما للمتكلم ومعه غير من جملة المسلمين وقوله بعد واياك من عطف الخاص اهتماما به كونه السائل أو العظماء إشارة الى جوارز الأعظم بالعلم فقد جاء الاثر ليس منا من يبتعظم بالعلم ويعناه ليس منا من لم يعتقد أن الله تعالى جعله عظيما بالعلم حيث جعله محلا له وموصوفا به ولم يستزله بحيث يمنع منه واياك أن تفهم أن معنى التعظيم رؤية النفس مرتفعة على الغير محترقة فان هذا منهي عنه كذا قال عجم (قوله وهو الشيخ محرز) فحق الرأى قاله ابن ناجي (قوله وهي الجوارح السبعة) السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج وجعلت ودائع تشبهها بالودائع من المال بجامع الحفظ من التلف والضياع فاستعمال الاعضاء المذكورة في غير ما جعلت له تلف لها وضياع وودائع جمع وديعة فعيلة بمعنى مفعولة (قوله بامتنال المأمورات الخ) متعلق بقوله حفظ والباء للسببية (قوله وأعاننا على حفظ الخ) تفنن المصنف رحمه الله تعالى في التعبير دفعا لانتقال الحامل بالتركرا في رعاية في الودائع وبالحفظ في الزرائع مع أن معنى رعاية حفظ (قوله ما أودعنا الخ) حاصله أن كلاما من الجوارح السبعة والشرائع مودع المكلف مأمورا بحفظه لكن حفظ أحدهما يستلزم الآخر فالجمع بينهما للتأكيد (قوله جمع شريعة الخ) هي لغة الطريقة وشرع الحكم الشرعي فقول الشارح وهي الاحكام تفسير لشرائع الذي هو الجمع لا تفسير للمفرد فتأمل في المقام تقف على المراد والحكم يطلق ويراد به الاحكام الخمسة الايجاب والتدب والتعريم والكراهة والاباحة ويطلق ويراد به النسبة التامة ككثيروت الوجوب للنية في قولك النية واجبة (قوله بالآتيان) الباء للسببية (قوله جواب أما) فيه ان شرط الجواب أن يكون مستقبلا بالنسبة لشرطه وهنا ليس كذلك وأجيب بأن في العبارة حذف التقدير أما بعد فاني فأنل لك سألتني (قوله ما يجب تقديمه) مراده بالوجوب تأكيد التقديم (قوله من الثناء على الله الخ) أي فما تقدم من قوله فآمنوا بالله الخ ثناء على الله كالذي قبله وان كانت تلك الافعال مسندة لغيره عز وجل (قوله أن أكتب لك) أي اصنف لك وعدل عنه الى أن يكتب تواضعا لما في التعبير بالتأليف من الاشعار بالتعظيم المنهي عنه أي عند عدم قصد التحدث بنعمة المولى (قوله جملة) أي طائفة

(أعاننا الله) أي خلق لنا  
قدرة على الطاعة  
والخطاب في قوله (واياك)  
وغيره مما سيأتي لمن سأل  
تأليف هذا الكتاب وهو  
الشيخ محرز (على رعاية)  
أي حفظ (ودائعه) وهي  
الجوارح السبعة بامتنال  
المأمورات واجتناب المنهيات  
(و) أعاننا على (حفظ  
ما أودعنا من شرائعه) جمع  
شريعة وهي الاحكام  
بالاتيان بالأمورات فرضا  
كانت أوسنة أو فضيلة وترك  
المنهيات محرمة كانت  
أو مكروهة (فأنك) جواب  
أما التقدير أما بعد تقديم  
ما يجب تقديمه من الثناء  
على الله تعالى والصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأنك سألتني (أن  
أكتب لك جملة مختصرة)

من المسائل المقصودة للسائل وهو بمجملته دون الحمل مع اء الواقع اشعارا بقلتها  
 (قوله وهي القليلة اللفظ) تفسير للمختصرة أى فلا اختصارا تعبير باللفظ القليل  
 عن المعنى الكثير والفرق بينه وبين الاختصاران الاختصار ما ذكره والاقتصار  
 الاتيان ببعض الشيء دون بعض ثم يبحث وهو ان الجملة الموصوفة بما ذكر  
 عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وقوله القليلة اللفظ  
 يقتضى أن يكون للالفاظ المخصوصة لفظ ولا يصح والجواب ان اللفظ الموصوف  
 بالقلة يراد منه أجزاء ذلك اللفظ الموصوف بالجملة فحصل الاختلاف بالاجمال  
 وانتفصيل (قوله ثم بين الخ) فيه ان قوله من واجب يتعين أن يتدبر فيه احكام  
 وانتقد يرمن احكام واجب امور الديانة والجملة المذكورة ليست نفس الاحكام  
 بل دالة على الاحكام فالمخلص ان يتدبر مضاف آخرى من دال احكام واجب الخ  
 (قوله امور) جمع أمر بمعنى الشأن فيشمل الاقوال وغيرها لان امور الديانة التي  
 سيذكرها منها القول وهو النطق بالشهادتين ومنها الاعتقاد بالقلب ومنها افعال  
 الجوارح وازضافة واجب الى امور من اضافة البعض لكل لان الواجب بعض  
 امور الديانات وازضافة امور الى الديانة للبيان أى امور هي الديانة وأل في الديانة  
 للاستغراق فطابق البيان المبين والديانة العبادة (قوله باعتبار أنواع العبادات)  
 المناسب أن يقول باعتبار أنواع العبادة لان الأنواع للعبادة التي هي الجنس  
 لا العبادات لانها انفسها ويحاجب بأن الاضافة للبيان أى أنواع هي العبادات (قوله  
 مما تنطق به الالسنه) حال من واجب أى حالة ككون ذلك الواجب بعض  
 مما تنطق به الالسنه وأنت خير بيان اللسان آلة النطق وكذا يقال فيما بعده (قوله كالشهادتين) أى  
 اسناد النطق الى اللسان مجازا عقليا وكذا يقال فيما بعده (قوله كالشهادتين) أى  
 ما صدقهم لانه الذي يتعاق به النطق وكذا يقال فيما بعده (قوله كالإيمان الخ)  
 ظاهره ان الإيمان معتقد وليس كذلك (قوله كالصلاة) أى الهيئة المعهودة  
 خارجا لانها المعمولة للجوارح (قوله وما يتصل الخ) المراد الاتصال رتبة لان رتبة  
 السنن بعد رتبة الواجبات وان فعلت قبلها أو وحدها كالكسوف والاستسقاء  
 (قوله للعهد) أى الخارجى المتقدم ذكره فهو اظهر في محل الاضمار أى وما يتصل به  
 ونسكتته أنه لو أضمرتهم رجوعه لما عمله الجوارح وقوله من ذلك حال من ما  
 أو من الضمير المستتر في يتصل أى والذي يتصل بالواجب حالة ككون ذلك الذي يتصل  
 بعض ما عمله الجوارح أو حال من الواجب أى حالة ككون لواجب مما عمله الجوارح  
 والاحتمالان متلازمان فاذا اعتبرت الواجب من أفعال الجوارح فالتصل به

وهي القليلة اللفظ السكينة  
 المعنى ثم بين الجملة بقوله  
 (من واجب أمور الديانة)  
 وفي نسخة الديانات بصيغة  
 الجمع باعتبار أنواع  
 العبادات (مما تنطق به  
 الالسنه) كالشهادتين  
 والامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر (و) مما  
 (تعتقد القلوب) كالإيمان  
 (و) مما (تعمل به الجوارح)  
 (و) مما (تصل به وما يتصل)  
 كالصلاة وقوله (وما يتصل)  
 معطوف على واجب واذلف  
 واللام في (بالواجب) للعهد  
 والاشارة في (من ذلك)  
 عائدة على ما عمله الجوارح

كذلك وإذا اعتبرته مما تنطق به الالسنه فالتصل به كذلك وإذا اعتبرت المتصل  
بالواجب من أفعال الجوارح يكون ذلك الواجب من أفعال الجوارح وهكذا وإنما  
قصر اسم الإشارة على ما تعد له الجوارح لكونه بين المتصل بعبارة قوله من السنن من  
مؤكدها ونوافلها ورغائبها لأن الثلاثة إنما تتصل بالواجب من أفعال الجوارح فقط  
بخلاف ما تنطق به الالسنه الواجب فلا يتصل به رغبة وماتت هذه القلوب  
الواجب لا تتصل به سنة ولا رغبة والحاصل أن أفعال الجوارح فيها ما هو سنة  
وفيه ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيتصل بجميع ذلك بالواجب منها وما تنطق به  
الالسنه فيه السنة كقراءة ما زاد على أم القرآن في الصلاة والفضيلة كالتمسك  
والتمديد والتكبير بآثار الفريضة فالمتصل بالواجب في حال كون ذلك الواجب  
مما تنطق به الالسنه السنة والفضيلة فقط وماتت هذه القلوب فيه الفضيلة فقط  
أي زيادة على الواجب فالمتصل بالواجب حالة كون ذلك الواجب مما تنطق به  
القلوب الفضيلة فقط كاعتقاد فضل الأنبياء على الملائكة ونحو ذلك مما ينفع  
علمه ولا يضرجه له (قوله والواجب أحد أقسام الحج) فيه تسامح بل أحد أقسام  
الحكم الإيجاب لا الواجب لأن الواجب متعلق الأحكام (قوله أقسام الأحكام)  
الإضافة لليان أي أقسام هي الأحكام نظير ما تقدم (قوله الشرعية) نسبة للشرع  
وفيه أن الشرع هو الأحكام ففيه نسبة الشيء إلى نفسه الآن يراد بالشرع الأدلة  
من كتاب وسنة مجازاً أو يراد به الشارع كذلك أي مجازاً والشارع حقيقة  
الله تعالى ومجازاً النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهو عندنا الحج) المحترز عنه  
الحنفية لأن الشافعية يوافقونا على ترادف الفرض والواجب إلا في الحج  
وأما الحنفية فالفرض يغاير الواجب حتى في غير باب الحج فالفرض ما ثبت بدليل  
قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني هكذا يقولون ثم إن في العبارة استخداماً  
حيث أطلق الواجب أولاً مراداً منه المعنى وأطلقه ثانياً وأراد به اللفظ لأن المرادفة  
إنما تكون بين اللفاظ فقط أي أن لفظ الواجب يرادف لفظ الفرض لأنهما  
ترادفاً على معنى واحد (قوله وهو) أي الواجب بمعنى المدلول الذي ترادف عليه  
اللفظان في العبارة استخدام (قوله ما يمدح) أي يستحق المدح وإن لم يمدح بالفعل  
وكذا يقال فيما بعد الآن يريد مدح المولى له (قوله فاعله) أي اختياراً فالمكروه  
على إخراج الزكاة لا يستحق مدحاً (قوله ويذم تاركه) ففاعل المكروه لا يذم  
وإن كان يلام أي اختياراً فمن تركه مكروهاً لا يذم وكذا يقال فيما بعد تنبيه هل نفقة  
الزوجة ونحوها من كل واجب لا يتوقف فعله على نية يتوقف المدح فيه على نية

والواجب أحد أقسام  
الأحكام الشرعية وهي  
خمس الواجب وهو عندنا  
مرادف للفرض وهو ما يمدح  
فاعله ويذم تاركه  
والاربعة الباقية الحرام

الامتثال كما قيل في النوب أولا وهو الظاهر وحرر (قوله وهو ما يمدح تاركه)  
 ظاهره وان كان تركه غفلة عنه أولم يكن غفلة لأنه لم يتركه والامتثال والظاهر انه  
 لا يستحق مدحا في الاولى وأولى اذا كان خوفا (قوله شرعا) هذا الابد منه في الكل  
 فلا وجه لتركه في غير ذلك (قوله وهو ما في تركه نوب) يقال فيه ما قيل في المحرم  
 (قوله وليس في فعله عقاب) نفي العقاب لا يلزم منه نفي اللوم لانه يلام (قوله وليس  
 في تركه عقاب) لا يخفى أيضا ان نفي العقاب لا يستلزم نفي اللوم اذ يترتب اللوم  
 على ترك المندوب اختيارا (قوله ما تساوى طرفاه) أي ان طرف الفعل مساو  
 لطرف اترك فليس في الفعل نوب كالواجب والمندوب ولا عقاب كالحرام  
 والالوم كالمكروه ولا في الترك نوب كالمحرم والمكروه ولا عقاب كالواجب والالوم  
 كالمندوب فتدبر (قوله وهي لغة الطريقة) محرمه أو مكروهة أو غيرهما (قوله  
 وأظهره في جماعة) أي فعله في جماعة الخ في هذا التعريف شيء لأنه لا يشمل النوافل  
 والרגائب فلو قال ما طلب طالبا غير جازم لشم كل ويكون قوله بعد من مؤكدها  
 بيان السنة المعروفة ولا يخفى ان عدم التفرقة بين السنة وغيرها انما هو طريقة  
 العراقيين لا المغاربة المفرقين بينهما فهذا التعريف انما يأتي على من يفرق بين  
 السنة وغيرها من الرغبة والنافلة (قوله وداوم عليه) قال عجم أي فهم منه  
 المداومة عليه اه وأخرج بقوله وداوم عليه ما فعله في جماعة ولم يداوم عليه  
 كالترجيع فانه لا يسمى سنة (قوله بدل من السنن) الاولى ان يقول بدل من  
 السنن باعادة من فالبدلية من مجموع الجار والمجرور لا من المجرور فقط ثم لا يخفى أنه  
 بدل بعض من كل باعتبار كل واحد لا بدل كل باعتبار المجموع والالوجب حذف  
 الضمير من البدل لان بدل الكل لا يترن بالضمير بخلاف بدل البعض والاشتمال  
 (قوله ما أكثر نوابه) هذا غير مانع لانه يشمل الرغبة والمندوبات المؤكدة الا ان  
 يجاب بأن المراد ما أكثر نوابه على غيره مما ذكر الذي هو النوافل والרגائب (قوله  
 كالوتر) هو أكدها بعده (قوله والعديد) ببيان الوتر في الاكدية وليس أحدهما  
 أكده من الآخر (قوله والكسوف) بلي العديد في الاكدية وأما الكسوف  
 فمستحب على المعتمد فانه اسبب اسقاطه والمراد صلاة الكسوف وصلاة الكسوف  
 (قوله والاستسقاء) بلي الكسوف فتدبر المقام (قوله الزيادة) أي الزيادة على ما تقرر  
 نبوته لا الزيادة على ما فرض من العبادة لعمومه (قوله ولم يهده) أي بعدد أي  
 يقصره على عدد معين بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه مفقودة ثم نوب عليه  
 ولما كان هذا يصدق بالمداومة وليست مرادة قال ولم يداوم عليه فان قلت انه يلزم

وهو ما يمدح تاركه ويذم  
 فاعله شرعا والمكروه وهو  
 ما في تركه نوب وليس  
 في فعله عقاب والمندوب  
 وهو ما في فعله نوب وليس  
 في تركه عقاب والمباح  
 ما استوى طرفاه وقوله  
 (من السنن) بيان لما جمع  
 سنة وهي لغة الطريقة  
 واصطلاحا ما فعله النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأظهره  
 في جماعة وداوم عليه (من  
 مؤكدها ونوافلها ورجائها)  
 بدل من السنن والمؤكده  
 منها ما أكثر نوابه كالوتر  
 والعديد والكسوف  
 والاستسقاء  
 والنوافل جمع نافلة وهي  
 لغة الزيادة واصطلاحا  
 ما فعله النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولم يهده ولم يداوم عليه



من نفي التعديد في الدوام لان دوامه يستلزم تحديده ونفي اللازم يستلزم نفي  
 الملزوم فلا حاجة بقوله ولم يداوم عليه بعد قوله ولم يحده قلت لا يستلزم ذلك لانه يراد  
 بتعديده أنه اذا زاد عليه أو نقص لانواب له أم لا ولا يلزم من دوامه على شيء  
 معين ذلك (قوله وهذا الرسم غير جامع الخ) ولذلك عرفه بعضهم بقوله واصطلاحا  
 ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ورغب فيه ولم يحده سررا الذي لم يداوم عليه  
 أو داوم عليه كأربع ركعات قبل الظهر وبعده وقبل العصر (قوله كان يداوم  
 الخ) أي وبعد الظهر وقبل العصر لما تقدم (قوله التخصيص الخ) فيه نظر  
 لان التخصيص هو الحث التام على الامر كما يفيد المصباح وهو ليس الرغبة لغة  
 اذ هي لغة ما رغب فيه (قوله على فعل الخير) الاولى حذف هذا القيد قال  
 في القاموس والرغبة الامر المرغوب فيه والعطاء الكثير اه (قوله رخصته) خرج  
 الرخص قبل اظهر وبعده لا فان الشارع رغب فيه ولم يحده (قوله كصلاة  
 الفجر) الكاف استقصائية لانه ليس عندنا الارغبية واحدة فاذا كان يكون قول  
 المصنف ورغائبه ما مراد منه الجنس المتعق في فرد (قوله والضمائر الثلاثة) أي  
 التي في مؤكدها ونوافلها ورغائبها (قوله راجع للجملة) غير ظاهر اذ هو بصدد  
 ما يكون منه الجملة فالمناسب أن يكون الضمير عائدا على ما ذكر من الواجب  
 والسنن لا يعني الواجب المتقدم المضاف لما بعده ولا يعني السنن المبينة بقوله  
 من مؤكدها الخ بل يعني واجب وسنة غير متقدمة كانت تلك السنن بالاعنى المصطلح  
 عليه وهو ما قابل المستحب أولا وهو المستحب لان ما سياتي في الآداب بوضه واجب  
 كذا السلام وبعضه سنة وبعضه مندوب خلاصة المعنى أكتب لك جملة مختصرة  
 من أربعة أمور من واجب أمور الديانة وما يتصل به من السنن ومن شيء  
 من الآداب ومن شيء من أصول الفقه واتضح من ذلك ان قوله وشيء وما بعده  
 مطوف على قوله من واجب وأما قول الشارح مطوف على السنن فليس  
 بظاهرا لان عطفه عليه يقتضي أنه من جملة ما يتصل بالواجب وليس كذلك تدبر  
 المقام (قوله وبالذهب الخ) فيه شيء لانه يلزم عليه خروجها عن الجملة مع انها  
 منها ويوجب بأنه من عطف الجزء على الكل (قوله قيل الخ) اتى بصيغة التضعيف  
 لما قاله الطيالسي نقلا عن المصنف من ان المراد بالاصول الاحاديث المختصة  
 الاسانيد أي المذوفة الاسانيد وبالغنون الآراء المنسوبة الى العلماء قال أبو عمران  
 وهذا شاهد على خطأ من فسروا أصول الفقه بأهمات المسائل اه (قوله أهمات  
 المسائل) أي المسائل الكافية التي تحت كل مسألة منها جملة مسائل فنقول الشارح

وهذا الرسم غير جامع  
 لخروج نحو الركوع قبل  
 الظهر لما ورداه صلى الله  
 عليه وسلم كان يداوم على  
 أربع قبل الظهر والرغائب  
 جمع رغبة وهي تامة  
 التخصيص على فعل الخير  
 والحث عليه واصطلاحا  
 ما رغب فيه الشارع وبعده  
 ولم يفعله في جماعة كصلاة  
 الفجر والضمائر الثلاثة  
 راجعة للسنن والضمير  
 في قوله (وشيء من الآداب  
 منها) راجع للجملة وارا  
 بالآداب ما ذكر آخر  
 الكتاب من آداب الاكل  
 والشرب ونحو ذلك (وجمل  
 من أصول الفقه) بالجر  
 عطف على السنن وبالذهب  
 عطف على جملة مختصرة قيل  
 أراد بأصول الفقه أهمات  
 المسائل كمسئلة بيوع  
 الآجال

كسنة تمثيل لمفرد المسائل الكلية ودخل تحت السكاف مسئلة المكاتب والمدير  
ونحوه ما (قوله فهي أصل بالنسبة لما يخرج منها) أي لأنها البيع المتكرر  
على الوجه المخصوص أن أدى إلى محرم حرم والا فلا وهذه كلية يخرج منها فروع  
كثيرة (قوله وفرع بالنسبة لما أخذت منه) وهو الكتاب والسنة كما أفصح به  
بعضهم ويرد أنه لا حاجة لذلك في المقام ويجاب بأن هذا جواب ما يقال إن الرسالة  
مؤلفة في الفروع لا في الأصول فكيف يقول وجل من أصول الفقه فأجاب  
بما حاصله أن الأصولية التي ثبتت لها نسبية فلا ينافي أنها فرع بالنسبة لما أخذت  
منه من الكتاب والسنة (قوله يدل على أن هذا مراده الخ) المشار إليه ما تقدم  
من أن المراد بأصول الفقه أتمات المسائل (قوله وقونه) فان المراد بها الفروع  
ولاريب في أن أصول الفقه بالمعنى المتقدم لها فروع ولا يرد أن يقال هذا المعنى  
محقق في قول من يقول أراد بأصول الفقه الأدلة وبالقانون ما يتفرع عاينها  
لأننا نقول المتبادر من الفروع أن المقابل لها قواعد كلية لأدلة قدبر (قوله  
مذهب الخ) هو في الأصل مصدر ميمى يطلق مراد به المكان والزمان والحدث ثم  
تعورف في الأحكام التي ذهب إليها إمام من الأئمة فيكون مذهب في كلام المصنف  
بمعنى المذهب إليه لأن الأحكام مذهب إليها لا فيها (قوله متعلق بأكتب) أي من  
تعلق الحال بعاملها فلا ينافي أنها حال من الجملة أي حال كون تلك الجملة مشتقة من  
اشتمال الدال على المدلول على الأحكام التي ذهب إليها الإمام أي جنس الأحكام  
التي ذهب إليها الإمام لا كلها المشاهدة خلافه (قوله وأراد بذهب مالك قوله) أي  
رأيه أي الحكم الذي رآه واعتقده وكذا يقال في رأي أصحابه وليس المراد  
بالقول اللفظ لأنه ليس حكما ووجه كون رأي أصحابه طريقته أنه لما كان مبني  
على قواعده صح أن يجعل طريقة له وقيل المراد بطريقته مذهبه فيكون من عطف  
المرادف (قوله بفتح العين) قدم الفتح لأنه الفصيح (قوله معناه الصعبة) قضيته أنه  
اسم لا ظرف وقوله متعلق بقوله جملة من تعاق الحال بصاحبها وقوله مصاحبة أي  
فهو من إطلاق المصدر وأرادة اسم الفاعل فهو مجاز قال صاحب المصباح صحبته  
أصحبه صحبة هذا مقادعبار مع أن القادة ذكرها اسم لمكان الاصطحاب أو  
وقته فهي ظرف قال في المصباح وهي ظرف على المختار والمعنى على هذا أكتب لك  
جملة ما كان كونه كائنة في مكان الذي سهل بمعنى مصطحية مع الذي سهل  
ويجاب عن الشاوح بأن قوله معناه الصعبة معناه مكان الصعبة وقوله بعد  
مصاحبة حل معنى (قوله أي طريق الذي أشكل الخ) الظاهر أنه لا حاجة للانيان

فهي أصل بالنسبة لما يخرج  
منها وفرع بالنسبة لما  
أخذت منه يدل على أن  
هذا مراده قوله (وقونه)  
جمع فن وهو الفرع (على  
مذهب الإمام مالك بن أنس  
رحمه الله تعالى) متعلق  
بأكتب وأراد بذهب  
مالك قوله (و) - (طريقته)  
قول أصحابه (مع) بفتح العين  
وسكونها معناه الصعبة  
متعلق بقوله جملة أي سألتني  
أن أكتب لك جملة مختصرة  
مصاحبة ل (هنا) أي لذي  
(سهل) أي وير (سبيل ما)  
أي طريق الذي (أشكل)  
أي التباس (من ذلك)

بسييل (قوله أى من المذهب الخ) حاصل عبارته انه اذا كان فى الحكم الذى ذهب  
اليه مالك التباس بينه وذلك البيان مأخوذ من تفسير الراشدين كعب الله  
ابن عمرو بن عباس وبيان المتفقهين كابن القاسم واما المراد أن العبارة قصدوا  
ازالة ما أشكل من المذهب لانهم متقدمون عليه ومفاد كلامه حيث رجع اسم  
الإشارة للمذهب وحده انه لم يبين ما أشكل من رأى أصحابه ومفاد هج ان البيان  
تعلق به أيضا ويمكن الخواب أنه أراد بذهب مالك هنا ما يشمل رأى أصحابه بخلاف  
ما تقدم له (قوله وهذا البيان) أى وهذا التبيين مأخوذ فى قوله من تفسير  
استدائية ويحتمل أن يكون قوله من تفسير حال من ما فى قوله ما بين أى حالة كون  
ذلك المبين مأخوذا من تفسير فتأمل (قوله ومن بيان) أى تبيين (قوله كابن القاسم)  
قدمه دعواه (قوله وان كان المراد الخ) أى فليس المراد بالمتفقه المتوسط  
فى الفقه بل المراد به الكامل كابن القاسم وقد يقال الكامل فى الفقه هو المجتهد  
المطابق كمالك والشافعى (قوله وان كان الاصطلاح الخ) أى انهم اصطخوا على  
ان المتفقه هو المتوسط لا كامل الفقه ولعله أن هذه الصيغة تشير بالتكاف  
(قوله من البيان) أى التبيين (قوله عن اظهار) الصواب حذف اظهار لان  
الاظهار وصف المظهر واما التمييز عنه وخلاصة الكلام ان التفسير  
الكشف عن المراد من اللفظ بعبارة فيها خفاء والبيان ايضاح المعنى المراد من تلك  
العبارة الخفية بعبارة ظاهرة الدلالة على ذلك المعنى (قوله عن حقيقة) عن معنى  
اللام أو ضمن مبينة مفعلة واطافة حقيقة لما بهد للبيان أى عن حقيقة وذلك  
الحقيقة هى المعنى المراد (قوله دون المعبر عنه) أى فقط أى بدون كشف  
فلا ينافى ان الكاشف معبر وحاصله ان الكاشف جمع بين الكشف والتعريف  
والمبين جمع بين الايضاح والتعريف والاول أشرف والظاهر ان هذا بيان لحقيقة  
المعنيين فى حد ذاتهم لا بالنظر لخصوص المقام وان كان هو المتبادر من السارح  
(قوله ما احتوت عليه الجملة) أى من الاحكام التى ذهب اليها مالك وأصحابه  
(قوله وما انضم اليها) هو ما أشار اليه بقوله مع ما سهل (قوله ثم بين سؤال السائل)  
أى بين سبب سؤال السائل (قوله لما أردته) أى فالرغبة هى الارادة كما أفاده  
المصباح والنظام انهما تعورفت فى شدة التعلق بالشىء (قوله أى الجملة) والتذكير  
باعتبار المذكور (قوله أى لاولاد المؤمنين الخ) ويلحق بهم جهة المؤمنين واعلم  
أنهم نصوا على أن من علم أولاد الكفار القرآن لم تقبل شهادته لكون تعليمهم  
ايما حراما وهل تعليمهم تلك الجملة كذلك أو يكره لانها ليست مثل القرآن

أى من المذهب وهذا البيان  
مأخوذ (من تفسير الراشدين)  
أى الثابتين فى العلم (و) من  
(بيان المتفقهين) أراد بهم  
الفقهاء من أصحاب مالك  
كابن القاسم وأشباه  
وان كان الاصطلاح  
فى المتفقه المتوسط فى الفقه  
وأضاف التفسير للراشدين  
والبيان للمتفقهين لان  
التفسير أشرف من البيان  
لانه الكشف عن المراد من  
اللفظ والبيان التعريف عن  
اظهار ذلك المعنى المراد بعبارة  
مبينة عن حقيقة ذلك  
المعنى المراد والفضل  
لكشف المراد من أصله  
دون المعبر عنه وهذا انتهى  
الكلام على ما احتوت  
عليه الجملة وما انضم اليها  
ثم بين سؤال السائل بقوله  
(لما رغبت فيه) بفتح التاء  
خطابا لمحرر رأى لما أردته  
(من تعليم ذلك) أى الجملة  
المقدمة (الاوران) أى  
لاولاد المؤمنين ذكرنا  
وانا وانظر كيف شبه  
تعليم الجملة المذكورة  
بتعليم حروف القرآن

ودواظطاهر نعم نص البرزلي على أنه لا يجوز تعليم أولاد الظلمة ولا أولاد كتبة  
 المسكوس الخط لأنهم يتوصلون بذلك إلى كتابة المعصية والوصول إلى معصية معصية  
 (قوله كما تعلمهم حروف القرآن) يطلق القرآن على اللفظ المنزل على نبينا صلى الله  
 عليه وسلم لا على معجزات بسورة منه ويطلق على المعنى القائم بالذات التي يدل عليها  
 بالالفاظ وقد تقرر أن النقوش تدل على الالفاظ والالفاظ تدل على المصافي  
 فالإضافة للبيان على الأول ومن إضافة الدال للمدلول على الثاني وهذا كله حيث  
 أريد من الحروف الالفاظ فلما أريد منها النقوش كان من إضافة الدال للمدلول  
 على الأول أيضا (قوله أي القراءة) المناسب أن يقول كما تعلمهم ألفاظه الدالة  
 على معانيه وذلك أن القراءة وصف اقارء فليست هي الدالة على معانيه (قوله  
 والمثبه) أي والحال أن المثبه الخ أي لأن المثبه به أقوى من المثبه وهذا المشبه  
 أقوى وأجيب بأن تشبيهه في كيفية التعليم وليس المراد بالتشبيه أن تعليم الحروف  
 واجب كتعليم العقائد والشرائع (قول والاجماع) أي والحال أن الاجماع الخ (قوله  
 العقائد) جمع عقيدة بمعنى معتقدة لأنها تطلق على ذات القضية كقولك الله  
 واحد وعلى نسبتها التي هي المعتقدة (قوله ومعرفة الشرائع) المناسب اسقاط  
 معرفة عطف على تعليم أو على العقائد أما الأول فلأن حديثنا في التعليم لا في نفس  
 المعرفة وأما الثاني فلأن المعرفة لم تذكر متعلق التعليم أي ليست معلومة بل ناشئة  
 عنه بل المعلوم نفس الشرائع أي الأحكام فتدبر (قوله أ كدم من تعليم القرآن) أي  
 بارتفاعه إلى درجة الوجوب وأما تعليم القرآن فليس الواجب الالفاظ فتدبر  
 كما يتوهم زاد فستحب فالتفضيل على القرآن بحسب أغلبه وهو ما زاد على أنما تحب  
 وقال عجم التشبيه في التعليم لا في حكمه فان حكم تعليم الأول ليس حكم تعليم  
 الثاني إذا ما هو فرض عين من القرآن والعلم سواء وما هو فرض كفاية من العلم أفضل  
 مما هو فرض كفاية من القرآن قاله البرزلي (قوله لأن القرآن أنما تتعلم حروفه) أي  
 بحسب جرى العادة (قوله دون معانيه) يفيد أنه لو أريد تعليم المعاني لاستفتت تلك  
 الآ كذبة وليس كذلك لأن الفروع الفقهية لا تدركها من القرآن ثم أقول وهذه  
 العلة لا تفيد شيئا فلما سبب اسقاطها ويمكن أن يقال محط الفائدة قوله ولا يتأ كد  
 عليه الخ (قوله ولا يتأ كد عليه) أي بالارتقاء إلى درجة المندوب فيصدق بالارتقاء  
 إلى درجة الوجوب كأم القرآن وإلى درجة السنة كالسورة فقوله وقراءة السورة  
 معطوف على أم القرآن وما ذكرنا بالنسبة للبالغ إذا لا وجوب على الصبي ومعرفة  
 العقائد أرجح من معرفة الشرائع وإن اشتركا في الوجوب وماتقـ أدم عن البرزلي

بقوله (كما تعلمهم حروف  
 القرآن) أي القراءة الدالة  
 على معانيه والتشبه بالشيء  
 لا يقي قوته ولا جاع على  
 أن تعلم العقائد ومعرفة  
 الشرائع أ كدم من تعليم  
 القرآن لأن القرآن أنما تتعلم  
 حروفه دون معانيه ولا  
 يتأ كد عليه من القرآن  
 إلا أم القرآن لأنها فرض  
 في الصلاة وقراءة السورة  
 التي هي سنة وما زاد على  
 ذلك فمستحب (ق) قوله  
 (ليس بق) جواب عن  
 سؤال مقدّر



فكانه قال له لاي شيء  
 خصصت الاولاد فقال  
 لكي يسبق أي يسرع (الى  
 قلوبهم من فهم دين الله) وهو  
 دين الاسلام (و) يسبق  
 الى قلوبهم من فهم (شراعه)  
 وهي فروع الشريعة  
 كالصوم والصلاة (ما) اسم  
 مرصول فاعل يسبق  
 و (ترجي لهم) أي للولدان  
 (بركته) وتحمدهم عاقبته  
 والرجاء تعلق القلب بمطموح  
 يحصل في المستقبل مع  
 الاخذ في عمل محصل له وان  
 تجرد عن العمل فهو طموح  
 وهو قبيح والرجاء حسن  
 والبركة كثرة الخير  
 وزيادته وعاقبة كل شيء  
 آخره وأرباب العاقبة هنا  
 في الدنيا لانه اذا تم كن دين  
 الله وأحكامه في الجواب  
 الصبيان ثبت ذلك بعد  
 بلوغهم وزاد فهمهم وسهل  
 عليهم ما يحاولونه من ذلك  
 وهناتم سؤال محرز وجوابه  
 وانفاء رابطة للسؤال  
 بالجواب من قوله (فأجبتك  
 الى ذلك)

يفيد استواء معرفة الحكم الشرعي الذي تتوقف عليه صحة العبادة وقراءة الفاتحة  
 (قوله فكانه) أي ابن أبي زيد قال له أي محرز وقوله فقال أي محرز (قوله من فهم  
 دين الله) أي معرفة دين الله (قوله وهو دين الاسلام) أراد بالدين الاحكام  
 الاعتقادية ومراده بالاسلام الذي وقع مضافا اليه الانقياد الباطني فهو من اضافة  
 المتعلق بفتح الالام المتعلق بكسرها (قوله فروع الشريعة) أراد بالفروع الاحكام  
 الفرعية ودور من اضافة الجزء للكل حيث أريد بالشريعة الاحكام مطلقا (قوله  
 كالصلاة والصوم) أي كلاحكام المتعلقة بهما (قوله اسم مرصول) أي أول ذكره  
 موصوفة (قوله وتحمدهم) من عطف الازم على الملزوم (قوله والرجاء) أي المأخوذ  
 من ترجي (قوله تعلق القلب) أي العقل والنسبة مجازية والحقيقة نسبة التعلق  
 للنفس (قوله بمطموح) دنيوي أو آخروي ولا يخفى ان اقصاه يكونه مطموح انما هو  
 بعد التعلق في العبادة مجاز لا دل (قوله تحصل في المستقبل) أي يظن حصوله  
 في المستقبل لا يتحقق لجواز عروض مانع (قوله عن العمل) أي عن الاخذ في العمل  
 (قوله وهو قبيح) أي شرعا ان كان ذلك المطموح واجبا أو ~~مكروها~~ أو خلاف  
 الاولى ان كان ذلك المطموح مندوبا أو عرفانا كان ذلك المطموح دنيويا (قوله  
 والرجاء حسن) يأتي ما تقدم (قوله وزيادته) أي كيفا فالعطف مغاير وخلاصته  
 ان البركة اما الزيادة كما وكيفا أو كما لا كيفا أو كيفا لا كما (قوله وأراد بالعاقبة هنا)  
 وهو الرسوخ والزيادة الى آخر ما سيأتي (قوله في الدنيا) في العبارة حذف والتقدير  
 وأراد بالعاقبة هنا شيئا يحصل في الدنيا واستظهر بعضهم ان ذلك بالنظر في الدنيا  
 والآخرة أما في الدنيا فكما ذكر الشارح وأما في الآخرة فلما قاله عبد الحق من  
 ان الغالب ان من كان على حالة حسنة لا يبدل به عند الموت ونما يبدل بمن كان على  
 حالة سيئة اه (قوله لانه اذا تم كن الخ) أي لان جميع ما يمارق القلوب زمن خلوها  
 من شواغل الدنيا وهو هائب فيها (قوله وأحكامه) عطف تفسير على ما قبله  
 (قوله وزاد فهمهم) أي فيما لا يعلمونه (قوله من ذلك) أي من دين الله وأحكامه  
 التي لم يعلموها ولما كان لا يلزم من زيادة لفهم السهولة في بها (قوله وجوابه)  
 مبتدأ خبره محذوف أي ما يذكر (قوله من قوله) حال من الفاء أي الفاء حالة كونها  
 من قوله وان كان محذوف الحال من المبتدأ ضعيفا أو ان من في قوله من قوله بيان  
 للجواب أو ان من بمعنى في متعلق برابطة أي ربطت السؤال بالجواب في قوله  
 فأجبتك أو ان خبر جواب قوله من قوله ومن زائدة في الاثبات على رأي من قال  
 به وقوله وانفاء الخ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله فأجبتك الخ) السؤال



هنا ليس عن واجب فالجواب يكون نندوبا وأما لو كان السؤال عن واجب دعت  
 الحاجة اليه فالجواب فرض عين ان تعين الجيب وفرض كفاية ان لم تعين (قوله اي  
 اسؤالك) بمعنى اسؤالك (قوله اي طمعت) المناسب ان يقول أي تعلق قلبي به  
 لما تقدم ان الطمع قبيح (قوله اي جزاء) فسر الشواب بالجزاء لما قالوه من ان الشواب  
 مقدار من الجزاء يعلمه الله تعالى بمطابق له بما دعه في نظير أعمالهم الحسنه المقبولة  
 (قوله من علم دين الله) المراد بالدين مطلق الاحكام اعتقادية أو فرعية (قوله قيل  
 او بمعنى الواو) وقيل ان أو تنويعية فالمعلم المصنف والداعي محرز (قوله والتعليم  
 فعل) الواو للتعليل وفي العبارة قضية مخدوفة والتقدير والتأليف كذلك وخلاصة  
 ذلك قياس من الشكل الاول وهو قوله التأليف فعل يترتب عليه العلم وكل ما كان  
 كذلك فهو تعليم فينتج التأليف تعليم وما قررناه كلامه فقدم عبارته في تحقيق  
 المباني (قوله فهو دواع) متفرع على قضية مخدوفة مرتبطة بالقضية المتقدمة  
 المخدوفة وكأنه يقول والتعليم فعل يترتب عليه العلم والتأليف كذلك أي يترتب  
 عليه العلم وترتب العلم على التأليف لا يكون الامع التناول فلافائدة في التأليف  
 بدون التناول فصار المصنف بذلك داعيا وان شئت قلت والتأليف فعل يترتب عليه  
 العلم والعلم محمود مرغوب فيه لكل احد وهو حاصل من التأليف فهذا يكون المصنف  
 داعيا (قوله وقد قام بذلك المصنف) أي وقد قام المصنف بالفعل الذي يترتب عليه  
 العلم من حيث انه ألف أي فيكون معلما أو وقد قام المصنف بالتأليف الذي وقع  
 موضوع القضية المخدوفة فتخلص ان قوله لان شكل واحد محتوم على دعوتن  
 كل واحدة تحتها طرفان الاول محرز دواع ومعلم وهذا بطرفيه ظاهرة واليه يشير  
 الشارح آخر العبارة بقوله ومحرز دواع ومعلم حقيقة الثانية المصنف دواع ومعلم وفيها  
 خفاء من جهة الطرفين فبين الشارح الطرف الاول الذي هو قولنا المصنف دواع  
 بقوله فهو دواع من جهة المعنى باعتبار تفرعه على المخدوفة وبين الثاني بقوله والتعليم  
 فعل وقد قام المصنف بذلك الفعل الذي يترتب عليه العلم من حيث كونه ألف  
 فيلزم من ذلك أن يكون معلما أو وقد قام المصنف بالتأليف الذي يترتب عليه العلم  
 فيلزم منه أن يكون معلما وقوله المصنف اظهار في موضع الاضمار (قوله ومحرز دواع)  
 أي دواع أي تعليم دين الله كما يفيدته أي اما من حيث سؤاله المصنف تأليف  
 هذا الكتاب أو من حيث كونه يدعو الوادان للتعليم ثم يعلمهم تنبيه تربي  
 المصنف ولم يقطع بذلك لان القبول للعمل غير مقطوع به والشواب مترتب على  
 القبول (قوله ان خير) أي أحسنها وقوله أو عاها للخير أي ضد الشر فلم يتحدد الخير ان

أي لسؤالك واللام في (لما)  
 للتعليل وما مرصولة التقدير  
 سأنتهي فأجبتك لا جعل  
 الذي (رجوته) أي طمعت  
 فيه (لنفسى واك من ثواب)  
 أي جزاء (من علم دين الله  
 اودع اليه) قيل أو بمعنى الواو  
 لان كل واحد منهما ما دواع  
 ومعلم لان التأليف تعليم  
 والتعليم فعل يترتب عليه  
 العلم فهو دواع من جهة  
 المعنى وقد قام بذلك المصنف  
 ومحرز دواع ومعلم حقيقة ثم  
 حث على تعليم الجملة بقوله  
 (واعلم ان خير القلوب  
 أو عاها) أي أحسنها (للخير  
 وأرجى) أي أقرب (القلوب  
 للخير ما)

وخلاصته ان قلوب المؤمنين اشتركت في الحسن وحفظ الخير واحسنهما ما كان  
 أحفظ للخير فكل من خير الاول وأرجى أفعـل تفضيل دون خير الثاني فليس أفعـل  
 تفضيل لانه ضد الامر فتدبر (قوله أي القلب الذي الخ) جعل ما اسما موصولا وهو غير  
 متعين اذ يصح أن تكون نكرة موصوفة أي قلب ليس سبق الشرالية (قوله الشر)  
 أي المصيبة (قوله واذا سبق اليه اعتقاد الشر) المناسب حذف اعتقاد اذ ذهب  
 المعصية شر وهو لم يكن معتقدا (قوله يجعل فيها القطران) اقتصر على القطران  
 لانه أشد تعلقا من غيره (قوله ومشفقة) عطف تدبر (قوله أي أحق) لانه أكثر  
 ثوابا (قوله بالبناء للمفعول) هذا ونحوه من زكم ونحوه من الالفاظ التي أتت  
 على صيغة المفعول والمراد بها معنى المبني للفاعل لكن المشرح فسر ما يشغل  
 الذي هو مبني للمفعول أيضا وان لم يكن من باب عنى فلا يعلم منه ان عنى مبني للفاعل  
 بحسب المعنى فلم يفسرها بنحو ما تم لكان أحسن لافادته انه ليس مبني للمفعول  
 حقيقة فتدبر (قوله أي المرشدون للخير الخ) أي فالنصح الارشاد للخير والتحذير  
 من الشر ثم أقول لا يخفى ان ظاهرا ان النصح مجموع الامرين فأحدهما لا يقال له  
 نصح والظاهر أنه يقال له نصح كما تفيد عبارة المصباح إلا أن يقال ان أحدهما  
 يستلزم الآخر فالجمع بينهما التأكيد (قوله أي الطالبون للخير) تدبر للراغب  
 بحسب المقام والافق قد تقدم ان الرغبة الارادة (قوله ايصال الخير) قال تتم علم  
 وغيره اه وغير العلم كالقرآن لكن يلزم على ما قال تت أن يكون قوله وتبينهم  
 الخ عطف خاص على عام وقوله ثلاثة أشياء يؤذن بالمغايرة بحيث يراد بالخير ما عدا  
 الاحكام مطلقا اعتقادية أو عملية فتدبر (قوله أولاد المؤمنين) خص الاولاد  
 بالذكور وان شاركهم غيرهم من جهة المؤمنين لاجل قوله ايرسغ الخ (قوله من سنة  
 الغفلة الخ) السنة ما تقدم النوم من القنور كما ذكره المفصرون والنفقة كما في المصباح  
 غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وقد استعمل فيمن تركه اعراضا  
 واهـ مالا كما في قوله تعالى وهم في غفلة معرضون اه والجهالة عدم العلم كما يفيد  
 المصباح فاذا تقرره هذا فقول ان عطف الجهالة على ما قبله عطف تفسير وازافة  
 سنة الى ما بعده من اضافة المشبهة الى المشبهة وكأنه يقول أي ايقاظهم من  
 الجاهالة المشبهة بالسنة وهذا ظاهر فتدبر (قوله أراد بها الخ) المعالم جمع معلم وهو  
 في اللغة الامر الذي يستدل به على الطريق وليس مرادا لذلك قال أراد بها هنا  
 قواعد الدين هكذا أفاد في تحقيق المباني وقوله هنا لا محترزه (قوله قواعد الدين)  
 القواعد جمع قاعدة هي أساس البيت هذا في اللغة استعيرت للعقائد بجمع

أي القلب الذي (لم يسبق  
 الشرالية) لانه اذا لم يسبق  
 الشرالية قبل ما يرد عليه  
 من الخير أحسن قبول واذا  
 سبق اليه اعتقاد الشر  
 عطلت الحيلة في ازالته  
 كالآلية الجديدة يجعل  
 فيها القطران فلا تزول منها  
 رائحته الا بعد تعب ومشقة  
 (و) اعلم أيضا ان (أول)  
 أي أحق (ما عنى) بالبناء  
 للمفعول بمعنى شغل (به  
 الناصحون) أي المرشدون  
 للخير المحذرون من الشر  
 (ورغب في أجره الراغبون)  
 أي الطالبون وهي ثلاثة  
 أشياء أحدها (ايصال  
 الخير) أي تبليغه (الى قلوب  
 أولاد المؤمنين) أي  
 (برسغ) أي ثبت (فيها)  
 (و) ثانيها (تبيينهم) أي  
 ايقاظهم من سنة الغفلة  
 والجهالة (على معالم الديانة)  
 أراد بها هنا قواعد الدين  
 (و) ثالثها (على) (حدود  
 الشرعية)

مطابق الاعتقاد فان الاحكام الفرعية لا تثبت لها الا بالامامية اى لا تقبل من  
 المكاف الاحكام الفرعية الا اذا قام به الاحكام الاعتقادية وقوله الدين اشارة  
 الى ان الديانة اسم بمعنى الدين وظهر من تقريرنا ان المراد به اى بالدين الاحكام  
 الفرعية ويجوز ان يراد به ما هو اعم ولا مانع من أن يكون الشيء قاعدة للمجموع  
 منه ومن غيره (قوله وهى الاحكام) تفسير لحدود الشريعة والاضافة للبيان  
 اى حدود وهى الشريعة (قوله من رضى الدابة) قال فى المصباح رضى الدابة  
 رياضة ذلتها اه (قوله لانه) الضير للجمال والشأن (قوله بذلك) اى بما ذكر  
 من ايهال الخير الى قلوبهم وتبليغهم على معالم الخ (قوله يثبت الدين) اى  
 الاحكام اصلية او فرعية ولا يلاصقه انه يثبت الدين فى قلوبهم بسبب تبليغهم  
 عليه (قوله وتنقاد الخ) الاولى تقديم على قوله يثبت لان الثبات بعد الانتقاد  
 وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا او المراد تنقاد طباعهم الى الدين مما يعلمه  
 (قوله لا عمل بذلك) اظهر فى موضع الضمير والاصل به ولا يخفى ان هذا بالنسبة  
 للفرعية (قوله للتعليم) المناسب للتعليم لانه وصف الدابة لا التعليم اى التى تدل  
 لتعلم الطعن مثلا وقوله المراد اى الطعن مثلا (قوله جوحا) بفتح الجيم اى مستعصية  
 عليه فتغلبه كما يفيد المصباح (قوله شموما) فى المصباح ما يفيد ان شموما معناه  
 سائقا سواقعا عينا ولا يخفى أنه من اوصاف الشخص لا الدابة كما هو مفاد الشارح  
 ويمكن الجواب بأنه تسمع فى وصف الدابة بوصف الشخص فأراد منه ما أراد  
 من جوحا من المعنى المتقدم فيه ودوالا مستعصاء عليه فقوله لا تنقاد تفسير للمراد  
 منهما اى ان المراد من جوحا وشموما انها لا تنقاد (قوله كرهه تكديدا الخ) اى  
 بالمرادف وحده بعض ما يدفع التكرار فحمل قوله معالم الديانة على قواعد  
 الاسلام الخمس وحمل ما تعتقده من الدين قلوبهم على عقائد الايمان وحمل  
 حدود الشريعة على المنهيات من نحو الزنا والقتل وما تعمل به جوارحهم على الصلاة  
 والحج والصوم ونحوها اه أقول ولا يخفى ان هذا التكرار وجوابه المذكور انما  
 يحى على جعل ما فى قوله وما عليهم موصولة معاونة على معالم الديانة والتقدير  
 عليه وتبليغهم على الشيء الذى يجب عليهم ان تعتقده قلوبهم وتعمل به جوارحهم  
 وقوله من الدين بيان للشيء فالاولى تقديم على قوله ان تعتقده أو تأخبره عن قوله  
 قلوبهم وليس متعلقا بقوله تعتقده كما يوهى به توسطه بين الفعل وفاعله لعدم  
 ظهوره وأما اذا جعلت استغماية والتقدير اى مشقة تلتهم فيه مع كبر  
 فائدته وهى الرسوخ فى القاب والرياسة والتأنس وحصول شرف الدنيا والآخرة

وهى الاحكام المتعلقة  
 بفعال المكلفين وانما  
 كانت هذه الاشياء أحق  
 بما فى الناصحون (ال) لأجل  
 أن (يراضوا) ولاد المؤمنين  
 اى بذلارا (عليها) من رضى  
 الدابة اى ذلتها لانه بذلك  
 يثبت الدين فى قلوبهم  
 وتنقاد اليه طباعهم  
 وينقادون للعمل بذلك  
 كالهيئة التى تراض للتعليم  
 لياتى منها المراد واذ لم تعلم  
 كانت جوحا شموما لا تنقاد  
 وقوله (وما عليهم) أن تعتقده  
 من الدين قلوبهم هو عين  
 قوله معالم الديانة وقوله  
 (وتعمل به جوارحهم) هو  
 عين قوله حدود الشريعة  
 كرهه تكديدا

فلا تكرر أيضا (قوله ثم استدلل الخ) لا يحسن أن الاقول استدلال على بعض افراد الخير وهو القرآن لا كل افراده اذ من افراده العلم على ما قررنا وذكر في التحقيق ان الحديث الثاني في معنى التعليل لقوله ليس في أي تعليم الصغار يفيد الرسوخ والثبوت لان تعاليم الشيء في الصغر الخ وأما قوله ان تعليم الصغار الخ في معنى التعليل لقوله أولى ما عني الخ أي نعم كما هو هذا أولى لان تعاليم الصغار يطفئ غضب الله اه (قوله الامضاء الاخاد) أي الذي هو تسكين لب النار فهو من ملايمات البار (قوله رد العذاب) المناسب السكوت على قوله رد أي فأراد بالاطفاء الرد وأراد بالغضب العذاب من باب اطلاق اسم السبب على المسبب فان الباء في قوله بالغضب سببية والمراد رد دوام العذاب أو اراد بالوقع المتوقع والجأنا الى ذلك ما تقرران رفع الواقع محال فتدبر (قولا والمراد به هنا لازمه) أي ان الغضب المضاف للباري عبارة عن ارادة الانتقام اللازمة لعناء لغة لذي هو غليان الدم وهو مستعمل على الباري وخلاصته ان الغضب المضاف للباري عبارة عن ارادة الانتقام التي هي معنى مجازي ثم تجوز بها أيضا عن العذاب أي فالغضب في المصنف عبارة عن العذاب مجاز عن ارادة الانتقام التي هي مجاز عن غليان الدم وعلاقة الاقول السببية والثاني لزوم وقوله هنا أي من حيث الاضافه للباري لا من حيث المراد من المصنف لانه تقدم ان المراد من الغضب العذاب وهو غير الارادة هذا غاية ما يتكلف في تصحيح عبارته (قوله وهي الارادة الخ) هذا اذا جعل صفة ذات وان جعل صفة فعل فيفسر بالانتقام (قوله الواقع بارادة الله) أي بسبب ارادة الله التي هي عبارة عن الغضب الذي يضاف لله بقطع النظر عن عبارة المصنف لما علمته (قوله عن آباءهم) ظاهره وان لم يتسببوا في تعليمهم وقوله أو عن من تسبب في تعليمهم ولو غير آباءهم (قوله أو عن المجموع) أي جملة من تقدم (قوله أو يرد العذاب عموما) أي عن هؤلاء وعن غيرهم من الخلق وهذا هو المناسب لقول انشراح في شرح العقيدة معلاله بما ورد معناه لولا صبيان وضع وشيوخ ركع وبهائم رنع لصب عليكم العذاب صببا (قوله كانه نقش في الحجر) أي فكما ان النقش في الحجر له أثر ظاهر مستمر كذلك التعاليم في الصغر (قوله كانه نقش على الماء) أي من حيث ان أثره ذاهب لاثبات له (قوله مثل الذي يتعلم الخ) أي مثل تعلم الذي يتعلم وكذا يقال فيما بعده (قوله نقطويه الخ) قال الدجني في شرح الشفاء عند قول صاحب الشفاء قال نقطويه الخ مانصه نقطويه بكسر أوله أفصح من نقطه وهو وأمثاله عند النفاة بواو مفتوح ما قبله اسأكن ما بعدها بالمارسية واووه

ثم استدلل على قوله وأرى ما عني به الناصحون الى آخره بمحدثين أحدهما أشار اليه بقوله (فانه) الضمير للشان (روى ان تعاليم الصغار لكتاب الله يطفئ غضب الله) الاطفاء الانحاد والمراد به في الحديث رد العذاب الواقع بالغضب والمراد به هنا لازمه وهي الارادة اذ معناه لغسة غليان الدم وهو يستعمل في حقه تعالى ومعنى الحديث ان تعاليم الصبيان يرد العذاب الواقع بارادة الله تعالى عن آباءهم أو عن من تسبب في تعليمهم أو عن معلمهم أو عنهم فيما يستقبل أو عن المجموع أو يرد العذاب عموما والحديث الثاني أشار اليه بقوله (وأن) أي وروى ان (تعليم الشيء في الصغر كانه نقش في الحجر) عزاد في النوادر والتعاليم في الكبر كانه نقش على الماء قلت الحديث رواه الطبراني في الكبير بسند ضعيف مرفوعا باقظ مثل الذي يتعلم في صغره كانه نقش على الحجر ومثل الذي يتعلم في الكبر كالذي يكتب على الماء وان شدة نقطويه



سأكتفه ضمور ما قبلها مفتوح ما به ذهب ثم هاء والتاء خطأ وعليه أهل الحديث  
 اه بلفظه قال التلمساني - على قوله نفاطيه هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عرفة  
 الأزدي النحوي هو ظاهر المذهب اه (قوله أراني) أي أبصر نفسي وقوله أنسى  
 أي ناسيا أي أبصر نفسي حالة كوني ناسيا ما تعلمت في الكبر أو أعلم نفسي ناسيا الخ  
 (قوله ما تعلمت في الكبر) أهل المراد به بعد البلوغ وإن تفاوتت بدليل الماهام  
 ويحتمل أنه أراد به ما عدا الشبوبة وبالنسبة للشبوبة ويكون ذكر الأبيات للمناسبة  
 في الجملة ثم بعد كتيه - هذا وجدت في شرح المناوي ما يفيد هذا الاحتمال إلى أني  
 فله الحمد وقد يقال أن حال الصغرية تفاوت وكما كان أنزل من البلوغ بمدة طويلة  
 كان التعلم فيه أثبت مما كان فوقه مما كان يقرب من البلوغ وظن السدس  
 بسكون الراء وكذا الراء الواقعة رويًا والبيوت من الطويل (قوله وما أعلم  
 الراسخ) أي وما يكون العلم الراسخ قال المناوي وهذا غاي فقد تفهه الغفال  
 والغدوري بعد الشيب ففقا للشباب (قوله وما أعلم الأبا تعلم) باللام في الموضعين  
 والحلم الأناة والعقل والتعلم تكلفه كما يفيد القاموس أي وما أعلم المعبر إلا بالتعلم  
 أي تكلفه في الكبر والمنسكاف فيه يأتي على أبلغ ما يمكن (قوله لا أني فيه الخ)  
 أي لوجه فيه العلم وقوله كأنه نفس في الجبر ليس المراد أن ذلك يوجد حساب ذلك  
 كناية عن رسوخه وثبوته وأراد بالانشاء أنظر الظاهر في الجبر لا الفهم الذي هو  
 من أوصاف الشخص (قوله بعد الشيب) المراد به ما بعد الصبا بدليل المقابلة  
 ويحتمل أنه أراد بالصبا ما يشمل الشبوبة والشيب ما عداها (قوله لا تعسف) المعنى  
 وما أعلم متصف بحالة من الحالات بعد الشيب إلا ما تعسف أي ارتكاب المشقة  
 كما يفيد المصباح (قوله إذا كل) أي عبي وهو قيد في قوله بعد الشيب أي لا بعد  
 الشيب مطلقا بل بقيد كلال قلب المرء الخ أو وصف كاشف للشيب أي الشيب  
 الكائن إذا كل الخ وقوله عقل ناظر له قوله إذا كل قلب المرء وقوله ومنطق ناظر  
 لقوله والسمع والبصر باللزم أي من حيث أن كلاهما يلزمه فوات النطق (قوله فن  
 فانه هذا وهذا) أي مجموعهما بدليل قوله إذا كل الخ ويحتمل بقطع النظر عن ذلك  
 أن تقول الواو بمعنى أو أي هذا وهذا (قوله فقد دمر) أي هلك كما يفيد المصباح  
 (قوله أي بينت الخ) أي جعلت لك المسائل واضحة كالنلال (قوله عائدة على  
 السؤال) وعليه فن للتعليل أي بينت لك ما ذكر من أجل سؤالك أو أن من بيان  
 لما والسؤال يعني المسئول (قوله بحفظه) قضية قول الشارح لأن الانتفاع الخ  
 أن إبداء السببية وإن متعلق ينتفعون بخلافه والتقدير ما ينتفعون به بسبب

أراني أنسى ما تعلمت في الكبر  
 وليست بناس ما تعلمت في الصغر  
 وما أعلم إلا بالعلم في الصبا  
 وما أعلم إلا بالعلم في الكبر  
 فلا خلق القلب المع - لم في الصبا  
 لا أني فيه العلم كأنه نفس في الجبر  
 وما أعلم بعد الشيب إلا تعسف  
 إذا كل قلب المرء والسمع والبصر  
 وما المرء الاثنان عقل ومنطق  
 فن فانه هذا وهذا - إذا فقد دمر  
 والله أعلم (وقدمت) أي بينت  
 (لك) الخطاب لمحرر والاشارة في  
 (من ذلك) عائدة على السؤال  
 (ما) أي الذي (يذفعون) ان شاء  
 الله بحفظه



حفظه ويجوز ان تكون الباء للنعبة (قوله ويشرفون) بضم الراء وماضيه شرف  
بضم الراء اذا نال العلم والباء في قوله بعلمه للسببية ايضا كما يفيد كلام الشارح  
الآتي (قوله ويسعدون الخ) اعلم ان السعادة اما دينوية واما اخروية فالدينية  
امتنال المأمورات واجتناب المنهيات والاخرية التمتع في الجنة اذا قرر ذلك  
فقوله باعتقاده الخ الباء فيه لتعويير باعتبار السعادة الدينية والسببية باعتبار  
السعادة الاخروية تنبيه لا يخفى ان ما في قوله ما ينتفعون ان اوقعت على  
الجملة الموصوفة بالاختصار كما يفيد بعض شراح المتن فيكون قوله بعلمه على حذف  
مضاف أي بعلم مدلوله وكذا يقال في قوله باعتقاده والعمل به وقوله باعتقاده ناظر  
لاصول الدين وقوله بالعمل ناظر للفروع وان اوقعت على جملة المسائل المدلولة  
للعلم المتقدمة يحتاج لحذف مضاف في قوله بحفظه أي حفظ داله ولا يحتاج له  
في الاخيرين (قوله ضم حرف المضارعة) أي مع فتح العين أي يرزقهم الله السعادة  
باعتقاده وتكفل بتوضيح ذلك المصباح ففيه سعد لان يسعد من باب تعب في دين  
أو دنيا إلى أن قال ويعدي بالحركة في لغة فيقال سعد الله يسعده من باب نفع  
فهو مسعود وقرئ في السبعة بهذه اللفظة في قوله وأما الذين سعدوا بالباء لانه فعول  
الخ والاك بران يتعدى بالهمزة فيقال أسعده الله اه (قوله رابطة للجمل الثلاث  
الخ) ظاهرة أن ارشاد الله هذه متعلق بالجملة الثلاث وليس مراد افرادها  
محذوفة من الاخيرين لدلالة الاول (قوله لان الانتفاع بالشئ الخ) أي كماله  
المتحصنة المسئلة أي الانتفاع الكامل والافتقار ينتفع بالرسالة من لم يحفظها  
(قوله وجعل متعلق العلم الشرف) المناسب للذي قبله والذي بعده ان يقول وجعل  
متعلق الشرف العلم (قوله لازبه) أي بسببه (قوله يحصل الشرف) أي العلم (قوله  
في الدنيا الخ) قضيته حصر الشرف في الدنيا دون الآخرة وادس كذلك بل الشرف  
أيضا في الآخرة كما صرح به بعضهم (قوله على الاقران) مراده من يساويه  
في السن أو في أوصاف غير العلم أو في العلم ما عدا هذا انظار المصباح (قوله وجعل  
متعلق السعادة الاعتقاد) الاولى ان يزيد والعمل لان متعلق السعادة الامران  
الذكوران لا الاعتقاد وحده وقضيته ان السعادة الدينية غير الاعتقاد مع انها  
نفس الاعتقاد والعمل (قوله والمراد به هنا الاخلاص الخ) قال حج وقهره  
بالاخلاص أي كما قال لشارح ليس بمعنى اذ يجوز ايقاؤه على معناه المتبادر  
منه أي الاعتقاد فيما يطلب اعتقاده والعمل فيما يعمل والمراد العمل على وجه  
الاخلاص لانه الذي يحصل به السعادة اه المراد منه (قوله في الدنيا) حال

(ويشرفون بعلمه ويسعدون  
باعتقاده وبالعمل به)  
الافعال الثلاثة يفتح حرف  
المضارعة ويجوز في الثالث  
ضم حرف المضارعة منه وان  
شاء الله رابطة للجمل الثلاث  
فكانه قال ينتفعون ان  
شاء الله ويشرفون ان شاء  
الله ويسعدون ان شاء الله  
وجعل متعلق الرفع الحافظ  
لان الانتفاع بالشئ نعم  
يكون به وحفظه وجعل  
متعلق الشرف العلم لازبه  
يحصل الشرف في الدنيا  
على الاقران اذ هو أشرف  
ما يتربى به وجعل متعلق  
السعادة الاعتقاد والمراد  
به هنا الاخلاص والمراد  
بالسعادة هنا في الدنيا  
بامتنال الاوامر واجتناب  
المنهيات وفي الآخرة  
بالتمتع في الجنة

من السعادة وقوله بامثال الخ الباء للتصوير وفي العبارة حذف والتقدير بشي ومصور  
 بامثال الاوامر وكذا يقال في قوله بالتمتع في الجنة (قوله لسبع سنين) أي  
 لدخول فيها وقوله اعشر سنين أي لدخول فيها (قوله رواه ابن وهب) هو عبد الله  
 ابن وهب من كبار أصحاب مالك كانت الهدية تأتي لمالك بالتمسار فيهديه ماله  
 بالليل وقال مالك ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه (قوله دليل المالح) هو اخص  
 من المدعي (قوله له مالك وابن القاسم) ومقابلته ما قاله يحيى بن عمر من انه يؤمر بها  
 اذا عرف بينه من شماله وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون يؤمر بها اذا اطاقها  
 وان لم يحتلم اه (قوله فكيف يخاطب بالصلاة) أي فكيف يخاطبه الشرع بالصلاة  
 (قوله غير مخاطب من جهة الشرع) جواب بالتمنع هذا بناء على ان الامر بالامر  
 بالشئ ايسر امر بذلك الشئ والصحيح خلافه وهو ان الامر بالشئ امر  
 بذلك الشئ وان كلام من الصبي والولي مخاطب من جهة الشرع أي بالنسبة  
 والكرامة ويظهر ان لاثواب للصبي على جواب السارح المدكور اذا الثواب  
 يتبع الامر ولا أمر يتعلق بالصبي فلا ثواب والصحيح ان الصبي تكتب له الحسنات  
 لما قدم انه الصحيح وقوله من جهة الشرع اي وانما هو مخاطب من جهة الولي (قوله  
 وانما يخاطب الخ) هذا اذا كان ثم ولي فان لم يكن ولي يتعلق الامر بالحكم فان لم يكن  
 يتعلق بجماعة المسلمين (قوله أو بان الصبي غير مخاطب) جواب بالتسليم أي بتسليم  
 انه مخاطب من جهة الشرع لكن لا على وجه التكليف بل على وجه التاديب  
 بناء على ان الامر بالامر بالشئ امر بذلك الشئ وان اختلف حال الامر فهو بالنسبة  
 للصبي تأديري وللولي تكليف ولا ثواب للصبي على هذا القول أيضا ولمنصه ان هذين  
 الجوابين متفقان على ان الصبي مخاطب خطاب تأديب والخلاف بينهما في مخاطب  
 له فعلى الاول الولي واعترض على هذا الجواب الاول بأن الولي اما أن يكون  
 خطابه اصالة أو نيابة لا جائز أن يكون اصالة اذا الانسان لا يخاطب بعمل غيره فلم يبق  
 الا أن يكون نيابة عن الصبي والصبي غير مخاطب أي من جهة الشرع فعاد السرازل  
 وعلى الثاني الشرع هذا والحق ما قلنا سابقا ان الامر بالامر بالشئ امر بذلك  
 الشئ وان الصبي مخاطب من جهة الشرع ويثاب وهو المعتمد ولذلك قال القرافي  
 الحق أن البلوغ ليس شرطا في الخطاب بالنسبة والكرامة خلافا لما زعمه  
 انما هو شرط في التكليف بالوجوب والحرمة اه (قوله محمول على التنب على  
 المشهور) ومقابلته ما لابن بطال من ان أمر الشارع للولي امر ايجاب فان لم يأمر الولي  
 الاولاد ياتهم لترك الواجب عليه على هذا القول (قوله دون الصيام) أي فلم يؤمر به

(وقد جاء أن يؤمر) أي  
 الصغار (بالصلاة لسبع  
 سنين ويضربوا عليها لعشر  
 ويفرق بينهم في المضاجع)  
 رواه ابن وهب في المدونة ع  
 ذكره دايل على قوله  
 وأولى ما عني به الناصحون  
 وكونهم مأمورين بالصلاة  
 لسبع سنين قال به مالك  
 وابن القاسم فان قيل ان  
 الصبي غير مكلف فكيف  
 يخاطب بالصلاة قلت أجيب  
 بأن الصبي غير مخاطب من  
 جهة الشرع وانما يخاطب  
 بالشرع الولي ليه أمر الصبي  
 بالصلاة أو بان الصبي غير  
 مخاطب خطاب تكليف  
 بل خطاب تأديب والامر  
 في الحديث محمول على  
 التنب على المشهور فان لم  
 يفعل الولي ذلك فلا نهي  
 عليه لانه انما ترك مستحبا  
 وانما أمر الصبي بالصلاة  
 دون الصيام لان الصلاة  
 تكرر كل يوم

فلا ثواب له اذا الثواب في فعل المطلوب لا في فعل المباح ولا المنهي عنه هذا لو أنت  
 خبير بأن شارحنا غاية ما أفادني الامر والجواز وعدمه شيء آخر بينه بضمهم بقوله  
 وأما الصبي فلا يندب له الصيام بل لا يجوز على ما يظهر من شقته والولي لا يجوز له  
 الزام الصبي ما في فعله مشقة (قوله فالحاجة اليها أشد) أي إلى حفظها أنوى  
 لأن التكرار سأنه الثقل على النفس فيحتال في تحصيله بالامر به ندبا قبل وقته لأجل  
 الثمر والاعتناء فلا يحصل ثقل في وقته فتدبر (قوله والضرب عليهم العشر سنين) أي  
 حيث ظن الامادة والا فلا يضرب لأن الوسيلة اذا لم يترتب عليها مقصدها لا تشرع  
 (قوله وهو غير محدود) أي العبرة بحال الصبيان فقد قال ابن عرفة قد شاهدت  
 غير واحد من المعلمين الصالحاء يضربون نحو العشرين وأزيد اهـ (قوله غير مبرح)  
 وهو الذي لا يكسر عظام ولا يهشم لحم ولا يشين جوارحه ومحل الضرب عند العشر  
 اذا دخل فيها ولم يعتدل بالقول (قوله وقال ابن وهب اذا بلغوا عشر سنين) وهو  
 المعتمد (قوله التفريق بالاثواب) ظاهره بأن يكون لكل شخص ثوب  
 فلو كان احدهما لا يسنأ ثوبا والاخر غير لا يلبس لم يكف في التفرقة كما هو ظاهر  
 كلامهم كما قال عجم أقول وكما هو ظاهر النقل عن ابن حبيب لكن نقل عجم  
 عن بعضهم ما يفيد الاكتفاء بثواب واحد ويؤيده بعض الشراح وما ذكره عجم  
 من ان سبب التفريق مخافة ان يأخذوا بما يحصل من الالتذاذ عند بلوغهم وهو  
 الظاهر (قوله والتفرقة بينهم على جهة الاستعجاب) أي وهي متعلقة بالولي وعدمها  
 يكره وهي أيضا متعلقة بالولي (قوله ويدل على ان الامر للندب قوله فكذلك  
 الخ) أي من حيث الايمان ينبغي في التنفير وان كان هذا متعلقا بتعليمهم الفروض  
 لا بأمرهم بتحصيلها وان كان المقصد من التعليم التحصيل وتوضيح ذلك ان القول  
 كالشهادتين يعلمونه لأجل ان تكرر على لسانهم وهو التحصيل بالنسبة له  
 وقراءة القرآن يعلمونها لأجل تحصيلها من قراءتها في الصلاة وان العمل كالصلاة  
 يعلمونها لأجل تحصيلها وهو ظاهر والاعتقادات يعلمونها لأجل كثرة ورودها على  
 الملب الذي هو عمل بالنسبة له نعم يستثنى من ذلك الصوم فالظاهر انهم يعلمونه  
 ولا يقصد تحصيلها لما تقدم وعبارة تحقيق الباني ويدل على ان الامر في الحديث  
 عنده للندب عطفه عليه قوله فكذلك الخ ثم أنت خبير بأن هذا تكرر مع قوله  
 أولا وأولى ما عني به التماسجون الخ بل هو المغم عن هذا (قوله المكلفين) إشارة  
 إلى التخصيص في العباد لا لكل العباد لأن الفرض انما يتعلق بالمكلفين  
 الا ان الملائكة مكافون من أول افطرة قطما وكذا آدم وحواء وأولاد آدم انما

فالحاجة اليها أشد والضرب  
 عليها لعشر سنين قال  
 به ابن القاسم وهو غير محدود  
 ضربا غير مبرح واختلف  
 في الوقت الذي تكون فيه  
 التفرقة بينهم فقال ابن  
 القاسم اذا بلغوا سبع سنين  
 وقال ابن وهب اذا بلغوا  
 عشر سنين لظاهر الحديث  
 والمساراد بالتفريق هذا  
 التفريق بالاثواب وان كانوا  
 في لحان واحد والتفرقة  
 بينهم على جهة الاستعجاب  
 كالصلاة ويدل على ان  
 الامر للندب قوله (فكذلك  
 ينبغي أن يعلموا) أي الصغار  
 (ما فرض الله على العباد)  
 المكلفين

كفوا عند البلوغ وفي الجن نزاع واستظهر ان جماعه كما ذكره عجم انهم مكلفون  
 من أقول الفطرة (قوله من قول) المراد به الحاصل بالمصدر لا المصدر ولا القول  
 لان الحاصل بالمصدر هو الذي يتصف بالفرضية ولا عبرة بمن يتوهم خلاف ذلك  
 كما هو ظاهر لمن وقف على التحقيق (قوله وهو شهادة) أي التلغظ باللسان بأن لا اله  
 الا الله الخ فلا يشترط لفظ أشهد والاولى الاتيان بال كاف في قول كشهادة لي دخل  
 تحت السكاف تكبيرة الاحرام وغيرهما من الفروض القولية فتدبر (قوله وقراءة  
 الخ) معطوف على شهادة قوله وهو جميع أعمال الطاعة (ظاهره شموله للقول  
 فيكون من عطف العام على الخاص والاولى ان يقتصر على أعمال الجوارح والقلوب  
 فيكون من عطف المغاروبه كفا في قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم  
 اني أعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول أو عمل وإضافة أعمال الى ما بعده  
 للبيان وأل في الطاعة للاستغراق فتطابق البيان مع المبين بفتح الياء (قوله ورسم)  
 مرادف لثبت (قوله بمعنى في) رده عجم بأن التعبير بمن يفيد انه امتزج بالقلب وثبت  
 فيه والظرفية لا تقتضي ذلك ثم أقول وهذا ظاهر في العمل القلبي وأما الجارحي  
 واللساني فلان طرفه ما للسان والجوارح ويمكن ان يقال الرسوخ في القلب  
 بالنسبة لمما من حيث المعرفة وعدم نسيانها أصلا (قوله وسكنت) لازم لما قبله  
 قوله أي مالت أي من حيث الفعل كسكراد القول وحصول الأعمال أي تميل  
 لتكرار القول ولعمل الجارحة وكثرة حضور القلب كالاتقادات (قوله أنفسهم)  
 جمع نفس والمراد بها هنا الروح فإله في التحقيق (قوله وأنست الخ) اسناد ذلك  
 للجوارح مجاز وأراد بالجوارح ما يشمل اللسان والقلب قال بعضهم والمراد بأنست  
 عدم تأملها أي الجوارح من فعله وان كان التأنس في الأصل ضد الاستيعاش اه  
 لكن لا مانع من ارادته أيضا إذ التجوز وجود على كل تدبر (قوله من ذلك) أي حالة  
 كون الذي يعملون به بعض ذلك لما تقدم اه لا يطلبون بالصوم أصلا (قوله على  
 القلب) فيه مجاز كقوله وعلى الجوارح إذ الفرض انما هو على النفس (قوله كالإيمان)  
 هو التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو تمثيل للعمل الذي  
 هو من الاعتقادات والتحقيق انه كيفية فتعلق الفرض بأسبابه لا به لانه من قبيل  
 الكلام النفسي فادخله في الاعتقاد تسامح وأدخلت السكاف اعتقاد ان الله  
 واحد ونحوه ولا يخفى ان الاعتقاد غير التصديق فقد كان هو حودا في الكفار  
 الذين كانوا في عهد صلى الله عليه وسلم ولم يكن عندهم التصديق الذي هو الادعان  
 فتدبر (قوله وعلى الجوارح) أدخل فيها اللسان وأطلق العمل على ما يشمل القول

(من قول) وهو شهادة أن  
 لا اله الا الله وأن محمدا  
 رسول الله وقراءة أم القرآن  
 في الصلاة (و) من (عمل)  
 وهو جميع أعمال الطاعات  
 (قبل بلوغهم) طرف (ال) كي  
 (بأنى عليهم البلوغ وقد  
 تمكن) أي ثبت ورسم  
 (ذلك) الذي فرض الله على  
 العباد (من) بمعنى  
 في (قلوبهم وسكنت) أي  
 مالت (اليه أنفسهم  
 وأنست) أي استأنست  
 (بما) أي بالذي (يعملون به  
 من ذلك) الذي فرض الله  
 على العباد (جوارحهم)  
 وقوله (وقد فرض الله  
 سبحانه) وقصالي (على القلب  
 عملا من الاعتقادات)  
 كالإيمان (وعلى الجوارح  
 الظاهرة عملا من الطاعات)  
 كالصلاة



ولا فرق في ذلك العمل بين ما شارك فيه القلب الجوارح كالمصلاة فانها تقتقر لنية  
أولا كفضاء الدين فانه لا يقتقر لنية بخلاف العمل الذي هو من الاعتقادات فلا  
تعلق للجوارح فيه بوجه والخامس ان الاقسام ثلاثة ما هو واجب على القلب خاصة  
وهو ظاهر وما هو خاص بالجوارح وهو ما لا يقتقر لنية وما هو واجب عليهم ما  
كالمصلاة فلو جعلها هكذا كان أحسن (قوله مكرر مع ما تقدم) أي من قوله  
ما فرض الله على العباد وقد يقال لا تكرار لانه تفصيل للاجمال الذي في قوله  
ومن عمل لما قدرنا انه شامل لعمل القلب فتدبر (قوله أي أفرق الخ) لان التفصيل  
بمعنى التفريق ومنه تفصيل الثوب أي تفريقه (قوله لانه ترك التبويب في مواضع)  
كما سيأتي في الشفعة وغيرها فانه جمع جملة أشياء في باب واحد فلم يترتب لكل  
قسم على حدة فترك التبويب لهذا المعنى وهناك جوابان آخران أولهما ان المراد  
بابا بابا أي فيما يقتضيه رأيه ثانيهما ترجمة بعد ترجمة ذكرهما في شرح العقيدة  
(قوله عائدة على الجملة) المناسب ان يقول وهي واقعة على الجملة (قوله التزامه  
للجواب الخ) فيه شيء فالمناسب ان يقول بشرطه التزامه ذكر الجملة بالجواب حين  
قال فأجبتك وذلك ان معنى المصنف وسأفصل لك جملة التزم ذكرها بالشرط بمعنى  
الالتزام متعلق بذكر الجملة لا بالجواب فتأمل (قوله بابا بابا على الحال) أي مجموعهما  
هو الحال على طريق الرمان حلوا حامض فان مجموع حلوا حامض هو الخبر كما يفهم من  
كلام المرادى قال ولو ذهب ذاهب الى ان الثاني منصوب على تقدير حذف الفاء  
والمعنى بابا فبابا كان مذهبنا و قوله على تقدير حذف الفاء أي أو ثم اذا لا يجوز  
ان يدخل حرف عطف على شيء من المسكرات الا هذين الحرفين نص على الاول  
الشيخ ابو الحسن وعلى الثاني الشيخ الرضوي وبأن الثاني وما قبله منصوب بان بالعمل  
الاول لان مجموعهما هو الحال كما تبين (قوله اذ معناه مفصلا) يجوز ان يقرأ اسم  
مفعول وعليه فيكون حالا من ما ويجوز ان يقرأ اسم فاعل حالا من فاعل أفصل  
والمعنى وسأفصل لك الذي انتم منه باجابتى لك حالة كونه أو حالة كوني مفصلا  
بابا بعد باب فان قلت اذا كان في معنى مفصلا فليست الحال الامثلة كدة لقوله  
وسأفصل والتأسيس خير من التأكيد والجواب ان المعنى بقوله مفصلا أي على  
وجه التبويب (قوله وانما فعل ذلك) أي تفصيله المتحقق في كونه بابا بابا لان المراد  
تفصيله بابا بابا والا لاقتضى ان تفصيله لا على هذا الوجه لا يقرب من ان الحال  
واحد (قوله ليقرّب) أي ما التزم ذكره (قوله ويسهل عليهم حفظه) لما كان  
التفصيل يترتب عليه القرب من الفهم وتسهيل الحفظ ولم يذكر المصنف الا الاول

مكرر مع ما تقدم  
(وسأفصل) أي أفرق (لك)  
بني غالبا وانما فسرناه بهذا  
لانه ترك التبويب في مواضع  
(ما) أي الذي (شرطت لك)  
الخطاب المحرز (ذكره)  
الضمير عائد على ما هو عائدة  
على الجملة وبشرطه التزامه  
للجواب حين قال فأجبتك  
الى ذلك وانتصب (بابا بابا)  
على الحال وان لم  
يكن مشنقا لانه في معناه اذ  
معناه مفصلا وانما فعل  
ذلك (ليقرّب من فهمهم  
تعليمه) ويسهل عليهم  
حفظه (ان شاء الله تعالى)



أنى الشارح بالكفى إشارة الى ان ذلك يترتب عليه أمران (قوله يحتمل عوده  
على قرب الفهم) يجوز أن يكون من إضافة المصدر لمفعوله أى اقرب من الفهم أى  
قرب ما اترم ذكره من الفهم كما هو المناسب لقوله ليقرّب من فهم الخ ويجوز  
أن يكون من إضافة المصدر لمفعوله أى قرب الفهم مما اترم ذكره لانه اذا قرب  
ما اترم ذكره من الفهم فقد قرب الفهم منه (قوله وعلى التفصيل) ويحتمل عوده  
لهما معا (قوله لان التفصيل من فعل نفسه) أى لان المولى قال ولا تقوان لشيء انى  
فأعل ذلك غدا الخ فعلقها به وأيضاً الانسب ان الانسان انما يسند العجز الى  
نفسه (قوله والفهم من فعل غيره) أى وقرب الفهم لانه المناسب لقوله أو لا يحتمل  
عوده على قرب الفهم ومصدره وقى الغير أما الجملة أو فهم متعلبه فتدبر (قوله  
الاختصاص) أى عند اليانين وقوله والخصر أى عند النحويين والاختلاف  
انما هو فى العبارة لان المعنى واحد وقوله أى يخصه راجع لمادة الاختصاص  
(قوله بالاستقارة) طلب الخيرة (قوله ولا نطلبها) أى الاستقارة لكن لا بالمعنى  
المتقدم لانه لا معنى لكونه يطلب طلب الخيرة بل بمعنى متعلها وهو الخيرة فى  
العبارة استخدام وهو ان تذكر اشئى بمعنى ثم تعيد عليه الضمير بمعنى آخر فان قلت  
ان هذا اطاعة فكيف يستخير قلنا استخار فيه خوفاً من الرياء كأنه يقول ان كان  
فيه خيرة فيسره الى والا فلا فان قلت قضية ذلك انه ليستقر حين بدأ بالمكتاب  
بقوله الحمد لله ومرتبة الصنف تنافى ذلك قلت لا مانع من ان يكون كراً والاستقارة  
(قوله على ما أملاه) أى من ذكر جملة مختصرة الخ (قوله والا عانة) أى المعتمد بها (قوله  
التقوى على فعل الخيرات) لا يخفى ان التقوى من صفات العبد والا عانة وصف له  
تعالى فلا يصح التفسير فالمناسب ان يقول الاقدار على فعل الخيرات وأل فى الخيرات  
للجنس فيصدق ولو بواحد الذى هو المراد (قوله أو ما يؤدى الى فعلها) أم  
كان يعينه الله تعالى على تحصيل شئ من دراهم يعقبه صرفه على المحاول مج ثم ان لم  
يقصد بالتعصيل تلك الحالة أعنى الصرف وآل الامر الى الصرف فالمرطاه وان قصد  
تلك الحالة فنفس التعصيل خير لانه لا معنى للخير اذا ما ترتب عليه الثواب وهو  
يترتب على التعصيل بتلك النية فيكون داخل فى قوله فعل الخيرات ويجوز ان يكون  
داخل فى قوله أو ما يؤدى الى فعلها ويخص الاول بما كان صورته فعل خير وتخصيل  
الدراهم انما كان فعل خير بالنية لا باعتبار صورته فتدبر (قوله الابصمة الله)  
أى يحفظه (قوله بعون) اسم مصدر بمعنى الاعانة واعلم أن ما ذكره الشارح  
من تفسيرها ورد به الحديث كما يعلم ذلك من ترجمه على العقيدة والظاهر انه

يحتمل عوده على قرب  
الفهم أو على التفصيل وهو  
الاقرب لان التفصيل من  
فعل نفسه والفهم من فعل  
غيره وقدم المفعول  
فى (رايه) أى الله تعالى  
(نستخير) للاختصاص  
والخصر أى يخصه  
بالاستقارة فلا نطلبها الا منه  
(وبه نستعين) أى نطلب  
منه الاعانة على ما أملاه  
والاعانة التقوى على فعل  
الخيرات أو ما يؤدى الى فعلها  
(ولا حول) عن معصية الله  
الابصمة الله (بالقوة)  
على طاعة الله (الا) بعون  
الله

على الله عليه وسلم لم لم يقصد إلا المعنى فقط لا الأعراب بحيث تقول إن الأبا لله  
 محذوف من الأول لدلالة الثاني لهمة تعلق الأبا لله بالطرفين معا والتقدير  
 لا حول ولا قوة ثابتان الأبا لله فتدبر (قوله العلي المنزلة) أي علو مراتبها منزلة  
 من التباس الصفة بالموصوف أي مرتبة عالية علو معنويا (قوله المنزه الخ) كالتعليل  
 لقوله العلي بالمنزلة (قوله عن الضد) هو المصادد للمولى بحيث إذا وجد أحدهما  
 ينتفي الآخر الضد في الاصطلاح مني لا ذات فاطلاقه عليه إجمار (قوله والنند)  
 قال في المصباح والنديا كسر لثقل والنديّة مثله والجمع أنذار مثل حمل وأعمال  
 اه (قوله والشبيه المشابه) فالمشابهة المشاركة في معنى من المعاني اه  
 من المصباح أقول ولا يخفى أن المثل الذي هو بمعنى الندي يصدق عليه أنه شارك  
 في معنى من المعاني وإن كان مشاركا في جميع الصفات فيكون الشبيه أعم  
 من النند وذكرا أيضا أن المثل يستعمل بمعنى الشبيه ويكون قوله والشبيه من عطف  
 المرادف (قوله العظيم القدر) دفع بقوله بقدر ما يقع في الوهم من أن المراد العظيم  
 من حيث ذاته كان تكون ذاته كالجبل مثلا فأفاد أن المراد العظيم من حيث قدره  
 فإن قلت لم يأت على نسق واحد كان يقول العلي المنزلة العظيم القدر أو يقول  
 العلي بالمنزلة العظيم بالقدر أي عظيمًا ملتبسًا بالقدر كما تقدم قلت تفنن في التعبير  
 أقول والقدر والمنزلة شيء واحد لأنهم ما متغايران كما يقع في الوهم (وله الذي  
 يصغر الخ) أي حقه أن يصغرا ذكرا ما لا يشاء عليه الصغر عند ذكره فتدبر  
 (قوله وآله وصحبه) أراد بالآل الاتباع أي أمة الأجابة وعطف الصحب من عطف  
 الخاص على العام ونكتته ظاهرة (قوله تسليما كثيرا) أتى به في جانب السلام  
 دون الصلاة ولعل ذلك أن مصدره إلى التصاية المتبادر منها الإحراق فلا يليق ذكره  
 أو أنه لما انحطت رتبته عن الصلاة احتاج للتأكيده وقوله كثيرا إشارة إلى عظمه كمية  
 ولا يتكلم على عظمه كيفية كان يقول عظيما وأمله لاحظ أن التنكير للعظيم  
 ويكفي هذا القدر (قوله وهذا أوان) المشار له الزمن الحاضر وقوله أوان أي زمن  
 الشروع في المقهور (قوله وبه نستعين) جملة معترضة بين الدامل ومعموله أو حالية  
 (قوله خبر مبتدأ محذوف) ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف أي أقرأ باب  
 ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو مبتدأ خبر محذوف أي من تلك الجملة  
 باب ما تنطق به الالسننة واختار الشارح ما ذكره وإن مع الجميع لكونه الأولى  
 للعمدية ولأن خبر محط الفائدة فلا يناسب حذفه فتدبر (قوله والموصل إليه)  
 عطف تفسير (قوله وهو لغة الطريق إلى الشيء والموصل إليه) أي حسا أو معنى

(العلي) بالمنزلة المنزه عن  
 الضد والشد والشبيه  
 (العظيم) القدر الذي يصغر  
 كل شيء عند ذكره (وصلى  
 الله على سيدنا محمد نبيه  
 وآله) صحبه (وسلم) تسليما  
 كثيرا وهذا أوان الشروع  
 في المقصود فنقول وبه  
 نستعين قوله (باب) خبر  
 مبتدأ محذوف أي هذا باب  
 وهو لغة الطريق إلى الشيء  
 والموصل إليه

فالأول حقيقة والثاني مجاز والى ذلك الإشارة بقوله بعد وهو حقيقة في الاجسام  
 كباب المجد مجاز في المعاني كما هنا (قوله لنوع ملح) تطابق المسئلة على القضية  
 وعلى نسبتها وهو المناسب لتعريفها بقوله هم مع الرب خبري يبرهن عليه في ذلك  
 العلم اذا تقرر ذلك فنقول ان الباب وما شابهه من التراجع موضوع للالفاظ  
 الخصوصية باعتبار دلالاتها على المعاني الخصوصية ويراد بالنوع من مسائل العلم  
 قضايا مخصوصة من جملة قضايا العلم فيكون ذاتها الى اطلاق المسئلة على القضية  
 فتدبر (قوله العلم) اعلم ان العلم يطلق ويراد به الملكية ويطلق ويراد به الادراكات  
 ويطلق ويراد به القواعد والذوات وابطا فاضافة مسائل اليه من اضافة المتعاق بفتح  
 اللام ولولا اعتبار المدلول للمتعاق بكسر هاء على الاقوين ومن اضافة الدال للمدلول  
 على الاخير لان الضايات الفعلى القواعد فتدبر (قوله المراد) لاحاجة له (قوله  
 وهي حقيقة في الاجسام) أى في داخل الاجسام وهو الفرجة لان الباب لغة  
 هو الفرجة وايست هي مجسم بل داخل جسم فتدبر (قوله مجاز في المعاني) راد بها  
 ما قابل الذات فلا ينافي ان المدلول باب انما هو الالفاظ وأراد مجاز اللغة فلا ينافي  
 انه صار حقيقة عرفية في الاصطلاح الذي أشار له أولا بقوله واصطلاحا (قوله  
 في بيان) أى اتضح وفي العبارة استعارة تبعية تقريرها شبه ملائمة الالفاظ  
 بالاتضاح أى الالفاظ مطلقا والاتضاح المطلق بالظرفية المطلقة واستعير اسم  
 المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الجزأين اللذين هما الظرفية الخاصة  
 والملائمة الخصوصية للكائنة بين الالفاظ الخصوصية المعنونة عنها بالباب  
 والاتضاح الخاص وفاسدته يرافظ في الموضوع للظرفية الخاصة لتلك الملازمة  
 الخصوصية استعارة تبعية (قوله الذي ينطق به الملح) أى في بيان القول الذي ينطق به  
 الالسننة والقلة ليست مرادة فالمراد السكينة ففيه مجاز (قوله وفي بيان الذي)  
 أى بيان المقائدا التي تعتقدها الاقنودة ويأتى ما تقدم في الالسننة (قوله بمعنى القلب)  
 أى لا بمعنى داخل القلب كما قيل به وقيل انقواد انشاء الذي على القلب واسناد  
 الاعتقاد لقلب مجاز ان أريد انقلب الجسماني أو العقل لان المعتقد انما هو  
 النفس وحقيقة ان أريد الروح التي هي النفس بناء على ما قال القرافي من ان القلب  
 لطيفة وبانية وهي المخاطبة التي تشاب وتعاقب وتسمى روحا ونفسا له (قوله والجزم)  
 عطف مرادف (قوله ويطلق) أى أيضا لانه لم يدخل الضر تحت الربط والجزم  
 ولم يخصه ان الاعتقاد له اطلاقا لان أنه ساق ذلك في شرح العقيدة على انها تقريران  
 فنقل الاول عن ق والثاني عن ك (قوله والتقليد) هو الاخذ بقول الغير

واصله اطلاق اسم لنوع من  
 مسائل العلم المراد وهو  
 حقيقة في الاجسام كباب  
 المجد مجاز في المعاني  
 كهذا (ما) موصول قائم  
 مقام مضاف محذوف  
 في اللفظ التدبيره ذابا  
 في بيان الذي (تنطق به  
 الالسننة) في بيان الذي  
 (تعتقده الاقنودة) جمع فؤاد  
 بمعنى القلب يدل عليه قوله  
 قبل وتعتقده القلوب  
 والاعتقاد هو الربط والجزم  
 ويطلق على العلم والظن  
 والتقليد

أى اعتقاد صحيحة مضمون قولنا، يرفعه من ذات صحة دخله تحت الاعتقاد  
 فتلخص ان الاطلاق الثانى أعم من الأول لشهرله انظر والأول لم يشمله (قوله)  
 فان كان جازما أى فان كان الاعتقاد جازما اسنادا جازما للاعتقاد مجازا الذى  
 يستند اليه حقيقة نفس الشخص (قوله موجب) أى لدلائل وود متعلق بقوله  
 جازما لا بقوله مطابقة لان المطابقة للواقع (قوله فلهذا التقليد) وهو صحيح ان طابق  
 الواقع غير صحيح ان لم يطابقه (قوله أمور الخ) أى شؤون وجمع الديانات مع ان الدين  
 واحد مبادى اعتبارا أنواع العبادات أو باعتبار المكافئين قاله ت (قوله لا تبعيض الخ)  
 فيه ان مصدوق الواجب النطق والاعتقاد والعمل وما تنطق به الالسنه وتعتقده  
 الاقدمة متعلق ما ذكر من النطق والاعتقاد فكيف يصح أن يكون من ايمان  
 الجنس والتبعيض والجواب ان يدره ضاف فى المصنف أى من متعلق واجب  
 والتبعيض والجنسية باعتبارها فى المعنى (قوله أعم من أن يكون نطقا أو اعتقادا)  
 أى وأن يكون عملا فيكون الفردان المتقدمان اللذان هما ما تنطق به الالسنه  
 وما تعتقده الاقدمة بعضا من هذه الامثلة بقى فى المقام بحث وذلك ان البعضية للشيء  
 تقتضى أن يكون ذلك الشيء من قبيل الكل لا من قبيل الكل الذى اقتضاه  
 تقييده بقوله أعم من أن يكون كذا وكذا فقد تسمع فى التعبير (قوله ويجوز الخ)  
 أى جنس الذى تنطق الخ أى جنس هو الذى تنطق به الالسنه وتعتقده الاقدمة  
 هو واجب أمور الديانات فيكون واجب أمور الديانات خصوص هذين الامرين  
 لكن يأتى بحث وهو ان من جملة واجب أمور الديانات العمل (قوله اعتقادا  
 ونطقا) بالواو ووالصواب دون ما فى نسخة أخرى من التعبير بأو (قوله على مائة  
 عقيدة) تطلق العقيدة على القضية وعلى نسبتها الى الأول من اشتمال الكل  
 على اجزائه وعلى اثنى من اشتمال الدال على المدلول فتأمل (قوله ترجع  
 الى ثلاثة أقسام) من رجوع الكل الى اجزائه ملاحظة التفصيل فى الاقسام  
 (قوله فيما يجب الخ) من ظروية اللفظ فى معناه على ما حققه بعضهم من ان المعانى  
 قوايل لا نقاط من حيث انها تستمد من أولائهم يؤتى بلفظ على طبقها وهذائنا  
 على ان العقائد تطلق على القضايا فأقسامها كذلك وما يجب لله وما عطف عليه  
 معنى أو من ظروية الجزئى فى الكل بناء على ان العقائد مراد منها المعانى فأقسامها  
 كذلك فالقسم جزئى وما يجب لله معنى كل وكذا يقال فيما بعد فان قلت ما هو  
 الواجب وما هو المستحيل وما هو الجائز قلت قال بعض ان المصنف أشار الى ما يجب  
 لله بقوله العالم الخبير الى قوله الباعث وأشار الى المستحيل عليه بقوله لا اله غيره

فان كان جازما مطابقا  
 موجب فهو العلم وان كان  
 جازما للموجب فهو التقليد  
 ومن فى قوله (من واجب  
 امور الديانات) للتبعيض  
 لان واجب امور الديانات  
 أعم من أن يكون نطقا أو  
 اعتقادا ويجوز أن تكون  
 لبيان الجنس فيكون مراده  
 ما يجب اعتقادا ونطقا وقد  
 اشتمل هذا الباب على مائة  
 عقيدة فتأ كذا ترجع الى  
 ثلاثة أقسام قسم فيما يجب  
 لله تعالى وقسم فيما يستحيل  
 عليه وقسم فيما يجوز عليه



قوله الشيخ والنفراوى اه

وبدا بما تمثله الافئدة

فـ (١) (من ذلك) الواجب

(الايان بالقلب والنطق

واللسان) ظاهره ان الايمان

مركب من التصديق

والاقرار ان طئ النطق

على القلب اما ان عطفه

على الايمان ولا يدل كلامه

على ان اقراره من الايمان

وظاهر قوله فيه ما يأتي

الايمان قول باللسان واخلاص

بالقلب وعمل بالجوارح انه

مركب من الثلاثة ونسب

للمعتزلة وجهه راجع الى

والمشكك من واقعهم منهم

ابن حبيب (ق) ما احسن

ما قال عياض ان وجود

الاعتقاد والنطق يؤمن

اتفاقا وان عدما فافتر

اتفاقا فان وجد الاعتقاد

ومنه من النطق مانع يؤمن

على المشهور ان وجود

النطق وحده فافتر في الزمن

الاول والآن زنديق

تسيمات الاول ظاهر

كلام الشيخ ان ايمان المقلد

هو المشهور

الى قوله العالم الخبير باخراج الفسافة والى الجب نز قوله الباعث الخ واستظهر الشيخ

في شرحه ان اول الواجبات ان الله واحد لان الوجود المفهوم من قوله الله واحد

صفة نفسية يجب اعتقادها له اه فان قلت الواجب لله المشار اليه هل هو النسبة

او غيرها قلت يطلق الواجب لله على الصفة كالتقديره واجبة لله وعلى النسبة

كثيروت القدرة واجبة له تعالى (قوله وبدا بما تمثله الافئدة) قضيته ان الايمان

معتقد وليس كذلك بل متعلقه هو الموصوف لا اعتقاد (قوله من ذلك الواجب)

رجع اسم الاشارة للواجب لان الايمان بالقلب من افراده فان قلت ان الواجب

قريب وذلك اسم الاشارة للمعبد قلت قد وقعت الاشارة اليه به لما سبق ذكره

والمقتضى في حكم المتباعد وان البعد بها باعتبار المنزلة لا بعد مرتبة المشار اليه

اشعارا بعد مرتبة الواجب على المدحوب اشارة الى الجوابين في مخرج العقيدة

(قوله بالقلب) الباء للتصوير أى الايمان المصور بالتصديق بالقلب ولنطق باللسان

أى على عطف النطق على القلب (قوله ظاهره الخ) بل صريحه (قوله اما ان عطفه

على الايمان الخ) اعلم ان التحقيق ان الايمان المخلص عند الله الناجي صاحبه به

من الخلود في النار والتصديق فقط نعم الايمان الذي يكون صاحبه ناجيا من ذلك

مع جريان الاحكام عليه في الدنيا لا يحصل بالتصديق وحده فلا بد من مصاحبة

النطق له اذ علمت ذلك فنقول يجوز كل من العطفين باعتبارهما تين الحالتين (قوله

وظاهر قوله فيما يأتي الخ) فمدد ان كلام المصنف فيه تناف و قد يقال لا تنافي

لان كلامه في هذا الموضع في أصله ايمان وفيما يأتي في بيان الكلام منه

(قوله وجهه راجع الى تين الخ) قضيته ان جمهور المحدثين والمتكلمين والفقهاء مثل

المعتزلة من حيث ان المومن العاصي يخلف في الماروحا ش الله ان المحدثين والفقهاء

يقولون ذلك بل مرادهم بالايمان المركب من الثلاثة الايمان الكامل (قوله

ومنه من النطق مانع) كان اخره من النية (قوله يؤمن على المشهور) ومقابلته

يقول ليس يؤمن وقضيته انه اذا لم يمنع من النطق مانع فليس يؤمن اتفاقا ليس

كذلك اذ الصحيح ان من آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه مع اقدرة لا لالباء لا يكون

كافر بل مؤمنا عند الله تعالى والنطق انما هو لا جراء الاحكام الدينية (قوله

فنافق في الزمن الاول) أى زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والا زنديق)

أى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم والمنافق لا يقتل والزنديق يقتل فلما صدق

واحد الا انها مختلفا تسمية وحكما (قوله والمشهور) أى الا انه ياتم ان كان فيه

أحدية تفهم النظر الصحيح ومقابل المشهور انه كافر وعليه مشي السنوي



في كبراه (قوله انه صدق بقلبه الخ) لا يخفى أن هذا التعليل لا يتجشأ لأن من صدق بقلبه ونفاق بلسانه هو عين المقلد الذي هو محل النزاع وهذا الخلق المذكور في المقلد مقيد كما قال المصنف في شرح العقيدة اذ لم يرجع برجوع مقلده وأما ان يرجع برجوعه فلا يصح اتفاقا اه ولا يخفى أن هذا أي عدم رجوعه برجوعه بعيد (قوله واحد) أي متحدا من ماصدق قارمة هو ما (قوله هو الخضوع) أي الباطني وقوله والاقتياد عطف مرادف (قوله والاذعان) مرادف لقبول الاحكام (قوله وذلك حقيقة التصديق) أي القاي فظهر بذلك المترادف وهو طريقة والطريقة الاخرى لجهه هو الاشاعة ان الاسلام الخضوع الظاهري للملابس للاذعان الباطني والايان هو التصديق القاي (قوله أي في الشرع) أي بحسب ما عند الله وأما بآية ارماعه نافلا تجري عليه احكام الشرع ولا يحكم عليه بأنه مؤمن الا اذا نطق بشهادتين (قوله أهل العلم) أي ولومن غير المتكلمين لقوله منهم ما لك لا خصوص المتكلمين لان ما لك ليس منهم بل من أكابر الفقهاء وه قابل ذلك القول أقوال كثيرة منها ان أول واجب النظر وقيل القصد الى النظر وقيل الجزء الاول من التفار (قوله أنه العلم بالله) أي بما يجب له ويجوز ويستحيل وكذا يقال في قوله ورسوله واصافة رسول يجوز أن تكون للاسـتغراق فيوافق قول السنوسي وان يعرف ما يجب في حق الرسل الخ وان تكون لله هداى نينا صلى الله عليه وسلم والعلم به يتضمن العلم بهم بقى شيء آخر وهو ان قضية الكبرى وماشية اليوسى أن المراد بالعلم الاعتقاد الجازم وان لم يكن معه اذعان وذلك لان العلم والمعرفة وقد جعلها السنوسي من أقوى ما قيل في أول واجب ثم ذكر البرسي من جملة غير الاقرب الايمان وأنت تعلم انه الاذعان الباطني والظاهر ان المراد بالعلم في الآيتين والله أعلم التصديق أي الاذعان المقارن للاعتقاد الجازم الذي عن دليل (قوله ودينه) أي احكامه أي ما كان معلوما من الدين بالضرورة فيما يظهر (قوله لقوله تعالى) دليل للطرف الاول الذي هو العلم بالله وقوله وليعلموا دليل لبعض ماصدقاته ثم أتول ولا يخفى ان ما ذكر من الآيتين لا يدل على ان العلم أول واجب الذي هو المذعي ولا يخفى أيضا ان المعرفة التي قيل انها أول واجب المعرفة المتعلقة بالله فقط كما يعلم من اللساني (قوله واتى بالاسم الاعظم الخ) فيه اشارة الى اعتماد ان لفظ الجلالة هو الاسم الاعظم أي وعدم اجابة الداعي لتقدسها (قوله في كلمة التوحيد) ظاهره انه لا يشترط النفي والاثبات الذي هو القول المعتمد في كلمة التوحيد (قوله

لانه صدق بقلبه ونطق بلسانه الثاني الايمان والاسلام واحد لان الاسلام هو الخضوع والاقتياد بمعنى قبول الاحكام والاذعان وذلك حقيقة التصديق فلا يصح في الشرع ان يحكم على احدا به مؤمن وليس بمسلم أو مسلم وليس بمؤمن الثالث اختلاف في أول واجب على المكلف فالذي عليه جمهور أهل العلم منهم مالك والاشعري انه العلم بالله ورسوله ودينه لقوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وليعلموا انه هو له واحد (و) قوله (ان الله تعالى الله واحد) في محل نصب ممول للنطق وتي بالاسم الاعظم في كلمة التوحيد تفهيم اعلى انه هو الذي يقع به الاسلام لا غير

فلا يجزى "أقول الخ) لا نسب لما قال ان يقول فلا يجزى "العزير له واحد (قوله  
 وانما يجزى "لا اله الا الله) ينافي ما ذكر من كون الله الواحد كلمة توحيد الا ان يقال  
 ان مصر اضافي أي لا يجزى "لا اله الا العزير فلا ينافي أنه يجزى "الله الواحد وبعد ان  
 علمت ما قررنا فلفظه - راجزاً - لا اله الا العزير لما قررناه لا يشترط اللفظ العربي  
 من القادر عليه والحاصل انه لا يشترط لفظ أشهد ولا النبي ولا الانيات ولا الترتيب  
 ولا الفورية ولا اللفظ العربي من قادر عليه قد بر (قوله والدليل على وحدانيته  
 الكتاب) اعلم أنه لا خلاف في صحة اثبات الوحدة بالادلة العقلية وحده واختلاف  
 في اثباتها بالادلة السمي وحده من الكتاب والسنة فقيل نعم وهو رأي فخر الدين  
 قائل ان العلم بهمة النبوة لا يتوقف على العلم بهكون الاله واحد فلا جرم أمكن  
 اثبات الواحدانية بالادلة السمي والى هذا القول ذهب شارحنا وهو ضعيف  
 وقيل لا وهو رأي ابن التلمساني رداً لاوّل باننا لانسلم أن العلم بهمة النبوة  
 لا يتوقف على ذلك وبينا ان القائل انه رسول اذا دعي الرسالة وقام الخرق  
 على صدقه فلا يدل وجود الخارق على صدقه مالم يتحقق ان هذا الفعل الذي جاء به  
 لا يقدر عليه أحد غير مرسله ليعكون فعله مطابقة التعديده وسؤاله نازلاً  
 قوله صدقت فاذا لم يكن لنا علم بنفي فاعلية غيره فلا نعلم انه قوله ولا يتم ذلك به  
 اثبات ان هذا الخارق كاحياء المرقى من لا لا يفعله غير الله عز وجل وذلك  
 يتوقف على اثبات الوحدةانية أي لا استدلال على الوحدةانية بالادلة السمي  
 فيه دور وهذا القول هو المعتمد والمناسب لما ذهب اليه الشارح ان يزيد  
 والسنة (قوله والاجماع قالت الامة الخ) لا يخفى ان هذه الامة أمة الاجابة فلا يتم  
 الاستدلال به على عابد المصنم الذي يدعي أن المصنم اله لانه يقول لامة الاجابة  
 دايماً لكم عين دعواكم (قوله بلسان واحد) أي قالت الامة قولاً ملتبساً  
 بلفظة واحدة كما أفاده المصباح أي بلفظ واحد (قوله الواحد الاحمد الخ) قيل هما  
 بمعنى وقيل ان الاحد الذي ليس بمقسم ولا مقبزي "والواحد سلب الشريك والظير  
 وخلاصة ان الواحد نفي الكم المنفصل والاحد نفي الكم المتصل (قوله لانه  
 لو كانا اثني الخ) لا يخفى ان الواحدانية تنقسم الى خمسة أقسام وحدة الذات بمعنى  
 نفي الكم المتصل وبمعنى نفي الكم المنفصل فالقول ان لا يكون ذاته العلية مركبة  
 من جزئين أو أكثر والثاني ان لا يكون ذاتي بحيث يكون بكل واحدة منهما مفردة  
 عن الاخرى ووحدة الصفات بمعنى نفي الكم المتصل والمنفصل منها أيضاً ما لا قول  
 فنفي ان له قدرة واحدة وارادة واحدة وهكذا أو ما الثاني فنفي انه ليس هناك ذات

فلا يجزى ان يقول لا اله  
 الا العزير وغير ذلك من  
 الاسماء وانما يجزى لا اله  
 الا الله والى سبيل على  
 وحدانيته الكتاب قال  
 الله تعالى فاعلم انه لا اله الا  
 الله والاجماع قالت الامة  
 بلسان واحد لا اله الا الله  
 الواحد لا احد والمقل لانه  
 لو كانا اثني فأكبر لكان  
 ان يختلفا

تتصف بمثل صفات هؤلاء ووحدة الافعال به في انه ليس موجودا وما هو  
 انقسام من قول الشارح لانهم ما لو كانوا اثنين الخ ظاهر في القسم الثاني من وحدة  
 الذات ويجري في البقية بحسب ما به المعنى على ما يأتي (قوله اما ان يتم مرادهما  
 جميعا) يصدق بصورتين ان لا يتم مرادهما ولا هذا اذ يتم مرادهما احدهما دون  
 الآخر (قوله وقد ذكرنا وجه الاستعانة) ووجه الاستعانة في تمام مرادهما  
 جميعا انه يلزم اجتماع متناقضين وهو لا يعقل ووجهها في عدم تمام مرادهما معا  
 أو أحدهما انه في الاول يلزم عجزهما وفي الثاني يلزم عجز من تعال مراده ويلزم  
 منه عجز الآخر للماتلة وقوله بل سائر الخ أي وجاز أن يتفقا وهو مستحيل  
 أيضا وذلك لان الارادتين اذا اتجهتا فاما ان يقدر نفوذ مرادهما أو لا وكلاهما  
 محال أما الاول فلما يلزم عليه من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل وثما  
 الثاني فاما ان يقدر عدم نفوذ مراد كل منهما وهو باطل لما يلزم عليه من العجز  
 المؤدى لعدم العالم الباطل أو عدم نفوذ واحد وهو باطل أيضا لما يلزم عليه  
 من عجز الآخر للماتلة ولا فرق في ذلك بين أن يكون المراد جسمها أو جوهرها فردا  
 وذلك ان ارادة الاله يجب أن تكون عامة التعاق وهذا الدليل كما ثبت به نفى  
 الحكم المنفصل في الذات يثبت به نفى الحكم المنفصل في الصفات وتبين وجه  
 الاستعانة في بقية الاقسام فنقول تعاليم ان الدليل على نفى الحكم المتصل في الذات  
 أن أوصاف الاله اما أن تقوم بكل فرد أو بالجموع أو ببعض وذلك الاقسام  
 مستلزمة للعجز اما الاول فلان كل جزء يكون لها فيرى فيه ما حرى في تعدد  
 الالهين الذي قررنا شارح دليله وأما الثاني فلانه يلزم منه عجز كل على انفراد  
 وعجزه يوجب عجز الجموع للماتلة بين كل جزء والجموع وليس هذا نظير الجبل  
 المؤلف من شعرات كما لا يخفى فتدبر وأما الثالث فلانه لا أولوية لبعض الاجزاء  
 على بعض وحيث لا يقوم به وذلك يستلزم عجز جميعها والدليل على نفى الحكم المتصل  
 في الصفات فلانه لو كان للذات العلمية قدرتان وارادتان وعلمان الى آخر السبع  
 فلا يؤخذ من الدليل المتقدم الاوحدانية صفى التأثير من القدرة والارادة  
 لان الخصائص وما ترتب عليه أو التوافق مع ما يرتب عليه من اجتماع مؤثرين  
 الى غير ذلك انما يأتي فيهما بخلاف سائر الصفات السبع كالعلمين  
 والعلمين فوجه الاستعانة في ذلك ما بينه السبع في شرح الوسطى بقوله انه  
 لو كان له حيا تان أو علمان مثلا كان أحدهما العلمين أو أحدهما الحياتين اما ان يحصل  
 للذات ما هو لازم لها وهو كون الذات حية عالة ولا شك ان ذلك تفصيل الحاصل

واذا اختلفا اما ان يتم  
 مرادهما جميعا أو لا يتم  
 مرادهما وهما مستحيلان  
 وقد ذكرنا وجه الاستعانة  
 في الاصل وقوله (لا اله غيره)  
 تأكيدي لا لافرق بينهما  
 وبين قوله اله واحد

للذات لحصول ذلك بالحياة الأخرى والعلم الآخر وأما أن لا يحصل للذات ذلك  
اللازم فيازم أن يكونا وجودا بدون لازمهما الذي به تخيل أن يوجد أعارين عنه  
وذلك كله لا يمتلأه والدليل على أنه ليس بغيره ولا تأثير في فعل من الافعال  
الذي هو الخامس فلانه لو صح أن يكون غير مولانا تأثيرا لوجب أن يكون ذلك الآخر  
مقدور الله تعالى له موم قدرته وحينه أما أن يحصل الاتفاق أو الاختلاف وبأق  
ما سبق فإن كان المؤثر غير ولا فالزم عجزه ولا فإلزم عجزه في سائر المكنات  
(قوله وقيل وهذا أبلغ) من البلاغة وهي مطابقة الكلام بقضى الحال إذا الحال  
يقضى التصريح بنفي الغير لانه لا نزاع على ما قيل في نبوت الالهية لمولانا  
تعالى والمحتاج له إنما هو نفي الالهية عن غيره بشهادة قوله تعالى ما نعبدهم  
الا بقربونا الى الله (قوله لانه يشعر بالخ) الاولى ان يقول بصرح اذا لا شمار وجود  
حتى في قوله الله الواحد (قوله والاثبات) لا حاجة له فالتناسب حذفه لانه  
لا اثبات فيه فان قلت خلاصة الكلام ان لا اله غيره صريح ونفي اله غيره غير  
مقيد باعتبار وجوده فذاته نبوت الالهية لا أحد والله الواحد صريح في نبوت  
الوحدانية له مستلزم نفي الالهية عن غيره فيظهر من ذلك أن الاله الواحد  
قلت جواب ذلك ما علمت من انه لا نزاع في نبوت الالهية له إنما يحتاج له نفي ما عن  
غيره (قوله على ان التلفظ بهما فرض) ظاهره فرض واحد فيكون أحدهما جزء فرض  
وجزء الفرض فرض اعلم ان الناس على ضربين مؤمن وكافر أما المؤمن بالاصالة  
فيجب عليه ان يذكرهما مرة واحدة في العمري يروي في تلك المرة بذكرهما الوجوب  
وان ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح كما ذكره السنوسي وأما الكافر  
فذكرهما هذه الكلمة فيه النزاع الذي قد علمته (قوله بأنه نبه الخ) أي فذكر ذلك  
انما هو لا بتقديم مضمونه وينطق به من كونه رسوله خاتم الرسل أي نبه على ان التلفظ  
بهما فرض بما يأتي مضمونا ما هنا (قوله مترادفة) أي مدلولها واحد وما صدقها  
كذلك (قوله ويحتمل الخ) أي فقد اختلفا بحسب المتعلق وان اتحد بحسب  
الذات بخلافه على الاول فقد اتحد اذا ما متعلقا أي لاشبيه له في ذاته  
ولا في صفاته وكذا لا نظير له فيهما هذا والاحتمال الثاني يصح حكمه كما أفاده  
ابن ناجي فقال لاشبيه له في صفاته ولا نظير له في ذاته وظهر من ذلك التقرير  
ان قوله لاشبيه له الخ تأكيد أيضا وحاصل توضيح المقام ان اللغويين يجعلون المثل  
والنظير والاشبيه بمعنى واحد وهو ما ذكره شارحنا وللسيطوطي كلام نذكره  
لمسافيه من افادته حاصله أن المثل المساوي من كل وجه والاشبيه المشارك في أكثر

وقبل هذا أبلغ لانه يشعر  
بنفي اله غيره لوجود النفي  
والاثبات بخلاف الله اله  
واحد فانه لا يشهر بنفي اله  
غيره فان قيل لم اقتدر على  
احدى الشهادتين مع  
اتفاقهم على ان التلفظ  
بهما فرض قلت أوجب  
بأنه نبه على ذلك بقوله بمد  
ثم ختم الرسالة الى آخره  
(و) مما يجب اعتقاده ان  
الله تعالى (لاشبيه له ولا  
نظير له) هما والمثل أسماء  
مترادفة ويحتمل أن يقال  
هنا لاشبيه له في ذاته ولا  
نظير له في صفاته



الوجود شاركة في الكل أم لا والنظر المشارك في بعض الوجود والى ما يبلغ  
 أثرها سواء شارك في بقية أم لا والمثل أخص من الشبيه ولشبهه أخص  
 من النظر (قوله ليس كمثل شيء) دليل لكلام المصنف والكاف صلة أى ليس  
 شيء مماثل له لا من حيث ذاته ولا من حيث صفاته فهو دليل للطرفين معا وقيل  
 ليست بزايدة فقد قال الشيخ البيضاوى المثل في الآية امر بمعنى الذات أو الصفة  
 وينبغي أن يكون مستهـملا في الآية بالمعنيين معا على جواز استعمال المشترك  
 في معنيين أن كان الاملاق بمأرق الاشتراك أو على جواز الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز أن كان حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر وقيل في الآية غير ذلك  
 تنبيه أول الآية رد على المجسمة وآخرها اثبات نفيه رد على المعطلة النافين  
 لزيادة الصفات وقدم النفي على الإثبات لان النهاية مقدمة على التولية (قوله  
 ولم يكن له كفوا أحد) أى ليس أحد مماثل له لا في الذات ولا في الصفات (قوله  
 وذلك لانه لو حصلت الخ) فيه شيء وذلك لان هذه شرطية مركبة من مقدم  
 وتالى والتالى باطل فالمقدم مثله الذى هو المشابهة واذا باطلت المشابهة ثبت  
 نفي المشابهة ونفي المشابهة في الذات وفي الصفات اللذين أشار إليهما فردان  
 من أقسام الوجدانية فلا يصح الاستدلال بالوجدانية على نفي المشابهة (قوله  
 لا ولد له) ذكرنا أو أنى (قوله ولا ولد) أراد به جنس الوالد أى من له عليه  
 ولادة أب أو أم أدنى أو أعلى (قوله أى زوجة) أراد بها ما يشمل السرية (قوله  
 ولا شريك له في أفعاله) الأولى أن يقول في الأفعال لازعبارته لا تنفى ان لغيره  
 أفعالا ولا ينفى انه ان عم في قوله الله الواحد بحيث يشمل جميع الاقسام  
 الخمسة المتقدمة فلا يكن قوله ولا شريك له من عطف الخاص على العام وان خص  
 بما عدا ذلك فهو من عطف المغاير (قوله اذ منه اليجاد) الأولى أن يقول اذ منه  
 الوجود لان اليجاد عبارة عن تعلق القدرة بوجود المقدور فلا يتدف بكونه  
 ناشئا منه (قوله والاختراع) عين اليجاد (قوله معنى كلامه الخ) أى كلام فيها  
 بمعنى المناء وابتداء معنى اسم المفعول وانتفاء معنى اسم الناعل أى فليس  
 مبتدأ أى مقتضا وجوده فيكون له أول ولا منتهى فيكون له آخر (قوله فيكون له  
 أول) متفرع على المنفى وكذا قوله فيكون له آخر (قوله فهو واجب الوجود الخ)  
 أى لا يقبل الانتفاء لا أولا ولا آخر تصد بذلك ان كلام المصنف هذا إشارة  
 الى عقيدة الوجود والقدم والبقاء وذا ان اذ لم يكن وجوده متفقا ولا منتهيا  
 يلزم منه كونه موجودا واجباله الوجود فهذه عقيدة الوجود التى أشار اليها

لأنه تعالى ليس كمثل شيء  
 الآية ولم يكن له كفوا  
 أحد ولانه لو حصلت  
 المشابهة بينه وبين خلقه  
 لم يكن واحدا (و) مما يجب  
 اعتقاده ان الله تعالى (لا ولد  
 له ولا والد له ولا صاحبة له)  
 أى زوجة (ولا شريك له)  
 فى أفعاله اذ منه اليجاد  
 (و) مما يجب اعتقاده ان  
 الله تعالى (ليس لأوليه  
 ابتداء ولا لأخريته  
 انتضاء) معنى كلامه ان الله  
 تعالى ليس وجوده مقتضا  
 فيكون له أول ولا منتهى  
 فيكون له آخر فهو واجب  
 الوجود فمحال فى حق  
 ادقوله والاخرية



السنوسى بقوله وهى الوجود ولا يخفى انه يلزم منه أى من الوجود الموصوف  
 بكونه واجبا للقدم والبقاء الا ان أشار له السنوسى بقوله بعد والقدم والبقاء  
 أشار له ما أشار حنا بقوله فمعال فى حقه الاولية والاخرية (قوله وكأنه قصد الخ)  
 لا يخفى ان هذا المقصد لا يلزم مع ما قرأوا ولا بل إشارة الى حل آخر أحسن من  
 المتقدم وحاصله ان الاولية عليه بمعنى السبقية على الاشياء والاخرية بمعنى البقاء  
 الثابتين له تعالى وان التصديس لمسبقية استبداء ولا بقاءه انقضاء بخلاف  
 سبقية الاب على الابن فلها استبداء وبقاء ابنه بعده له انقضاء فلا يستحال فى الاولية  
 والاخرية على هذا الجواب (قوله كنه الخ) اضافة كنه الى ما بعده للبيان فان قلت  
 هذا مشكل فقد عرفوا العلم وعرفوا القدرة وغيرهما بما هو معلوم وهذا يقتضى  
 معرفة الكنه قلت لا قسم لان التعاريف كما تقدم معرفة الشيء أى كنهه  
 تفيد تميزه عما عداه الذى هو المراد أى فهو تعريف بالرسم لا بالحققة (قوله من باب  
 أولى) أى لان الصفة فى حد ذاتها شأنها الظهور وقيل بادراك ذاته لان البارئ  
 يعلم والعلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به اذ لو تعلق على خلاف ما هو به لكان العلم  
 جهلا والخلف لفظى اذ الشأن فى قربانه لا يحاط به والعقول قاصرة عن ادراك  
 جلاله والاول مقربانه عرفه العارفون بدلالة الآيات وتحققوا اتصافه بواجب  
 الصفات (قوله ولا يحيط بأمره الخ) الاحاطة والعلم مترادفان وقيل لا فالمتعلق  
 بالمحسوسات علم واحاطة والمتعلق بغيرها علم وليس باحاطة (قوله أى شأنه)  
 أى وليس المراد الامر الذى هو ضد النهى لان الخلق مكلفون فلا يذم من علمهم به  
 قاله ت (قوله أى المتأملون) أى فالمتأملون كلفه التأمل واسطة الاحاطة ترتيب  
 امور معلومة للتأدى الى مجهول فالتفسير بالمعنى الغوى (قوله لقوله تعالى  
 كل يوم) هذا لا يظهر ان يكون دليلا لعدم الاحاطة بل انما يفيد ان له شؤوننا كثيرة  
 وكونه ساندرك اول شيء آخر (قوله أو غير ذلك) كتحصيص مريض أو امراض جميع  
 (قوله كل يوم) أى زمن (قوله بآياته) أى بسبب آياته أى بسبب التفكير فيها  
 (قوله فالعقلية مخلوقاته) نسبة للعقل لانه يتفكر فى احواله ما يعلم ان لها صانعا  
 (قوله بأسره) أى بجملة (قوله وهو ما سوى الله) أى من الموجودات جواهر  
 واعراض والحق نفى الاحوال فلا حاجة الى التعبير بالمتبئات بدل الموجودات  
 لادخالها ولا حاجة الى زيادة صفاته بعد قوله وهو ما سوى الله تعالى لان صفات  
 الله لا يقال لها غير كما لا يقال لمساكين (قوله آيات كتابه) اضافة الكتاب  
 للهدى أى القرآن واطافة الآيات للبيان من اضافة البعض للكل ان لوحظ فيها

وكانه قصد معنى قوله تعالى  
 هو الاول والاخر أى  
 السابق للاشياء الباقى  
 بعدها (و) مما يجب  
 اعتقاده ان الله تعالى  
 (لا يبلغ كنهه) أى لا يدرك  
 كنهه حقيقة (صفته  
 الواصفون) فعدم ادراك  
 حقيقة الذات من باب أولى  
 (و) مما يجب اعتقاده ان  
 الله تعالى (لا يحيط بأمره)  
 أى شأنه (المفكرون) أى  
 المتأملون لقوله تعالى كل  
 يوم هو فى شأن من الاحياء  
 والامانة والاعزاز والاذلال  
 والافقار والاعناء وغير  
 ذلك (يمتد المفكرون) أى  
 تمتد التأملون (بآياته)  
 العقلية والشرعية والعقلية  
 مخلوقاته وهى العالم بأسره  
 وهو ما سوى الله تعالى

التفصيل وان لوحظ فيها المجموع فالإضافة للبيان (قوله وأدلة خطابه) أي الأدلة  
 الدالة على خطابه والخطاب مصدر بمعنى اسم المفعول أي الكلام المخاطب به  
 أي القديم ثم يجوز أنه أراد بالدلالة الآيات القرآنية الدالة عليه وعلى أحكامه  
 فهو عطف - أدنى ويجوز أنه أراد بها ما يشمل أحاديث رسوله فهو من عطف  
 العام على الخاص (قوله ولا تفكرون) أي ولا يتأملون للاعتبار أو غيره وهذا  
 خير ومعناه النهي فقد ورد أن الشيطان يقول لأحدكم من خلق كذا فيقول الله  
 فيقول من خلق الله فدواء ذلك أن يقول لا إله إلا الله وحاصل المعنى أنه لا يجوز  
 لمن يعتبر وينظر في الآيات أن يتجاوز ذلك وينظر في ذات مولاه (قوله في مائة الحج)  
 الإضافة للبيان (قوله بياض مشددة الحج) نسبة لما لا نه يحجب بها عن السؤال بما  
 (قوله في مائة) نسبة لما لا نه يحجب بها عن السؤال بما وقول ما لا نه يحجب بها  
 وما هو الإنسان وخلاصة كلام الشارح أن المائة والمائة والحقيقة رمزها  
 الطبيعية أنفاظ. ترادفة عبارة عما به الشيء وهو كالحيون النامق بالنسبة  
 للإنسان بخلاف الضاحك والكاتب مثلاً ما يتصور الإنسان بدونه فإنه من  
 العوارض وافتراض على المصنف بأن المائة لا تكون إلا لذي جنس ونوع وهما الإنسان  
 على المولى جل وعز وأجيب بالتسميع (قوله تفكروا الحج) الأمر للوجوب إذا كان  
 الفكر وسبيله لمعرفة واجبة والتدب أن كان وسبيله لمعرفة مندوبة وأما قوله  
 ولا تفكروا فالنهي تحريم (قوله في ذاته) الإضافة للبيان (قوله من عباده) من  
 بيانية (قوله بمعنى معلوماته الحج) لما كان ظاهراً قوله من علمه تجوز العلم مع أنه صفة  
 قديمة لا تقبل التجزأ أوله الشارح بأنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ويجاب  
 أيضاً بتقدير مضاف أي متعلق علمه (قوله إلا بما شاء) بدل من شيء أي إلا بالمعلوم  
 الذي شاء أحاطتهم به فالاسم موصول ويجوز أن تكون مصدرية لأن العبادة لا قدرة لهم  
 على الإحاطة بشيء من معلومات الله إلا بشيئته أي إرادته (قوله ويجيطون به)  
 معطوف على ما قبله من عطف المسبب على السبب أي ويعلمون به بسبب تعليمهم له  
 (قوله وسع كرسيه السموات والارض الحج) أي لم يضق على السموات والارض  
 لسعته فالسموات والارض في جنب الكرسي كحديقة ملقاة في فلاة (قوله  
 السموات والارض) جمع السموات وأفراد الارض مع أنها سبع كالسموات على  
 المعتمد لما اشتملت عليه السموات من الأمور الظاهرة من نجوم وقمر وغيرها ولم يظهر  
 لنا من الارض الا واحدة (قوله جهور المحققين) مقابله أن الكرسي علمه تسمية  
 بمكان العلم الذي هو كرسي العالم أو ملكه تسمية بمكانه الذي هو كرسي الملك

والشرعية آيات كتابه  
 وأدلة خطابه (ولا تفكرون  
 في مائة ذاته) بياض مشددة  
 بينا وبين الألف همزة وقد  
 تبدل هاء فيقال ماهية  
 ومعناها الحقيقة قال عليه  
 الصلاة والسلام تفكروا  
 في مخلوقاته ولا تفكروا  
 في ذاته (و) بما يجب اعتقاده  
 أن المخلوقين من عباده  
 تعالى لا يجيطون بشيء  
 من علمه (بمعنى معلوماته  
 إلا بما شاء) فيعلمه لهم  
 ويجيطون به (وسع كرسيه  
 السموات والارض) جهور  
 المحققين

وقدرته (قوله محسوس) وصف كاشف (قوله تحت العرش الخ) وضع ذلك  
بعضهم بقوله هو جسم عظيم نوراني بين يدي العرش ملتصق به لا قطع لتأخيه عنه هـ  
(قوله فوق السماء السابعة) وهل هو ملتصق بها أولا (قوله أولوثة) مقابل لما ذكره  
البعض (قوله كل قائمة من الكرسي) لقائمة ما قام عليه الشيء وهل تلك القوائم  
مستقرة على السماء السابعة أو ليست مستقرة على شيء بل قائمة بقدرته الله تعالى  
وأنظر ما عدد تلك القوائم (قوله طولها مثل السموات) وهل على تلك المكيفية التي  
عليها السموات والارضون التي ذكرها بعض المفسرين من أن تحت السماء  
خمسائة عام وبين كل سماء كذلك والارضين كذلك وهو الظاهر أو ولو وصل  
بعضها ببعض (قوله أي لا يشق حفظ ما فيه ما) أي لا يشق عليه حفظ ما فيه ما  
وأور حفظها ما اذ لو شق عليه لكان عاجزا والعجز محال ولعل السرفي تأويل  
الشارح المذكور أن ما فيه ما لا يحصى ولا يعدل أكثره كثرة لا يعلمها إلا خالقها  
فاذا كان هذا الكثير لا يتعب المولى عز وجل حفظه فأولى ما لا يمكن كذلك وهو  
ذات السموات والارض فالشارح رحمه الله جعل الآية ناصة على ما يتوهم (قوله  
العلي بالمنزلة) أي بالمرتبة أي لأعلى مكان وقد تقدم ما في ذلك (قوله الرفيع  
النعيم) أي المرتفع الوصف بمعنى النصفة أي أن صفاته مرتفعة ارتفاعا عما عنوا  
وكأنه قصد بقوله الرفيع النعت وأن لم يكن ساقه تفسير الشيء من الآية  
الإشارة إلى تفسير العظيم القدر وقد تبر (قوله يصغر الخ) يجوز أن يكون القصد  
التعليل وأن يكون القصد التوضيف (قوله وهنا انتهت الخ) لعل فائدة الاخبار  
بذلك وهو معلوم الإشارة إلى أن ما ساقه المصنف لاحقا فيه الآية لكمال البركة  
أو قدس المبدأ قال أن آخر ما خلدون أي وهنا انتهت آية الكرسي التي ذكرنا  
بعضها لا كلها كما يقع في الوهم من التعبير المذكور (قوله حاوية لخمسين بركة)  
من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الواحد أي فلكل كلمة بركة ثم يجوز  
أن يكون المراد بالبركة الحسنة ونسكتة التعبير بالبركة الإشارة إلى عظمها حيث  
عدل عن التعبير باسمها المعهود أظهر أن الآية والعديد لا مفهوم له فيجب  
أن تكون حاوية أكثر من خمسين ويجوز أن يكون أراد بالبركة منفعة أتمه  
هذه الدار في ماله أو عمله أو غير ذلك وتفضلها مفضول لعلم الله تعالى راتاني هو  
الظاهر (قوله قسم ما يستحيل) الإضافة للبيان أي قسم هو ما يستحيل ثم طوق  
يتكلم على ما يجب له من الصفات التي تضمنها ما سيأتي من الأسماء (قوله أي  
من أسمائه) أراد بها ما يشمل الأوصاف أعني المشتقات الدالة على ذات متصفة

على أن الكرسي جرم  
محسوس لما صرح في الاخبار  
أنه جسم عظيم تحت العرش  
فرق السماء السابعة وعن  
أبي موسى وغيره أنه أولوثة  
وقال على ومقابل كل  
قائمة من الكرسي طولها  
مثل السموات السبع  
والارضين السبع (ولا  
يؤوده حفظهما) أي لا ينقله  
حفظ ما فيه ما (وهو العلي)  
بالمنزلة (العظيم) القدر الرفيع  
النعت الذي يصغر كل شيء  
عند ذكر عظيمته وهذا  
انتهت آية الكرسي وهي  
خمسون كلمة حاوية لخمسين  
بركة وسما تم قسم ما يستحيل  
عليه تعالى وما يجب  
اعتقاده أن من أسمائه  
تعالى (العالم)

بمعنى (قوله أنه على صفة) أي ذو صفة ونكسنة هذا التعبير الإشارة إلى تمكن المولى  
من تلك الصفة فيكون فيه إشارة إلى قوة الرد على المعتزلة الذين يقولون عام بذاته  
(قوله يكشف بها المعلومات) أي أمر أن الأول من حيث تعبيره بالانكشاف الموجب  
لسبق الخلق فالأولى أن يقول صفة أزلية تتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي من  
حيث كونها معلومة للذات العلية بذلك العلم الثاني أن قوله المعلومات فيه مجاز  
الأول أي التي تصير معلومة لأنها لا تصير معلومة إلا بعد الكشف فتدبر (قوله  
الموجودات) أي واجبة أربادة ويدخل في الموجودات الواجبة علمه فيعلم بعلمه  
أن له علما وقوله المعلومات أي ممكنة أو مستحيلة والعلم يتعلق بتعيزي ولا يصح فيه  
الصلوح لأن الصالح لا يتعلق بالفعل غير متعلق بالفعل فهو هم سبق الجهل (قوله  
المشاهد له) توضيح لقوله المطلاع فحينئذ يكون الخبر أخص من العام فكيف خبر علم  
ولا عكس كالواحد منا يرى الحكمة فهو عالم بها وخبر أي في وقت الرؤية وإذا تباعد  
عنها أو جاء الخبر المتواتر بوجودها ولم يرها فهو عالم وليس بخبر (قوله لما غاب) أي  
عنا أي معشر آدميين كالذي تحت الأرضين أو في السموات أو معشر المخلوقين مما  
لا يعلمه إلا الله وحده (قوله ولما حضر) لما هو أي ما على وجه الأرض مما أطلع عليه  
بنو آدم أو ما اطاع عاينه المخلوقات على ما تقدم فتدبر (قوله مطلاع) هو بمعنى مشاهد  
وقوله ما ظهره وعين ما حضر وقوله واستره وعين ما غاب فقد تنبذ في التعبير وكذا  
ما بعده (قوله واستر عبارة) عما غاب (قوله قال تعالى يدبر الخ) أي به دليلا على أن  
منها المدبر وفيه نظر لأن الصحيح أنه لا يمكن في جهة الإطلاق ورود الفعل ولا المدبر نعم  
لا اعتراض على الحنف لأنه ورد في السنة اسم المدبر كفي السماع الصغير (قوله  
وأصل التدبير) أي المعنى الأقوى له كما يفيد القاموس (قوله في عواقب الأمور)  
من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الاتحاد أي في عاقبة الأمر (قوله على  
الوجه الصالح) أي لا على وجه الصلاح إذا صلح مقابل الصلاح أي أو التوقع على  
الوجه الصالح لا على الوجه الفاسد في العبارة قصور (قوله هذا في صفات البشر)  
المناسب حذف صفات ويقول هذا في حق البشر والظاهر أنه إذا أضيف للجن  
أو الملك يكون كذلك (قوله وتفيذه) عطف تفسير وقوله وقضاؤه مرادف  
لما قبله فيكون حاصلا أن التدبير يتعلق القدرة بتسام الأمور وصوله والقضاء كذلك  
إلا أنه مخالف لتفسيره أي القضاء عند الأشعرية من أنه صفة ذات وهي إرادة الله  
المتعلقة بالأزلا وقيل هو علم الله المتعلق بالأزلا وللا إرادة ثلاث تعلقات على ما في ذلك  
من الخلاف صلوح قديم وتعيزي قديم وتغيزي حادث فإيمان المؤمن تعلقت به

معناه أنه على صفة يكشف  
بها المعلومات والموجودات  
والمعلومات ومنها (الخبر)  
بمعنى المطلاع على الشيء  
المشاهد له فهو تعالى مشاهد  
لما غاب ولما حضر مطلاع  
على ما ظهر واستره ومنها  
(المدبر) قال تعالى يدبر  
الأمور وأصل التدبير النظر  
في عواقب الأمر لتقع على  
الوجه الصالح هذا في صفات  
البشر وأما في حق الباري  
تعالى فمعناه إبرام الأمر  
وتفديده وقضاؤه



الارادة المتعلقة بالثلاث وكفره تعلقت به الصلوحى دون ما عداه من  
 التمييزين (قوله مبالغة في القدرة) أى من حيث تعلقتها لامن حيث  
 ذاتها والظاهر ان قول مبالغة في قادر أى ان قدر مبالغة مبالغة من حيث  
 كثرة متعلقات قدرته يدل عليه قوله بعد لان قدرته الخ وهو عمل المحذوف أى  
 انما وصف الله بالقدير الذى هو مبالغة مبالغة الخ لان قدرته الخ فيعتقد به يكون  
 معنى قدر ذات ثبت لها قدرة كثيرة المتعلقات ولا نقول ان المبالغة عبارة عن انك  
 تثبت للنشئ أكثر مما كان مستحقه وهذا محال في حقه لانا نقول نغنى بالمبالغة  
 النهوية وهى افادة اللفظ أكثر مما ينبغي فيه غير لا المبالغة البليانية وقدرته مفعلة أرلية  
 يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه (قوله متعلقة) أى تعلقاتها صلوحيا قديما ولما  
 تعلق تمييزى حادث وهو تعلقاتها بوجود المقدور وقت وجوده ولا تعلق بالواجب  
 لانها ان تعلقت بوجوده لم تحصل الحاصل وان تعلقت بعدمه لم يزل قلب الحقيقة  
 ولا بالمستحيل لانها ان تعلقت بوجوده لم يزل قلب الحقيقة وان تعلقت بعدمه لم  
 تحصل الحاصل (قوله وورد بها) المناسب ان يقول وورد بها القرآن والخبر قال  
 تعالى وهو السميع البصير الآن يقال انما لم يذكر القرآن لظهوره (قوله ول كلام  
 المخلوقين) أى ولللفظ المخلوقين وان لم يكن كلاما بل كان كلمة وقوله عند وجودهم  
 المناسب ان يقول عند نطقهم لان الوجود لا يستلزم كلاما وقضية كلامه  
 ان سمعه عز وجل انما يتعلق بالكلام مطلقا مادنا أو قديما ولا يتعلق بغيره  
 من الموجودات وهو ظاهر كلام بعض الحق خلافه وانه يتعلق بكل موجود  
 أى فسمعه مفعلة ينكشف بها الموجود على وجه يعلمه كان ذلك الموجود قديما  
 أو مادنا كان شأنه ان يسمع لنا أولا فذاته وصفاته وكذا ذاتنا وصفاتنا مسموعة له  
 بسمعه على وجه يعلمه هو وله تعلق تمييزى قديم وهو تعلقه بذاته وصفاته  
 أزلا وصلوحى قديم وهو تعلقه بذواتنا وصفة لنا اذلا وتمييزى حادث وهو تعلقه  
 بذواتنا وصفاتنا عند وجودنا وكذا بصر مفعلة تعلق بكل موجود على وجه  
 الاقضاء كان من جنس الاصوات او غيرا رخصة لاسته ان كلاما من سمعه وبصره  
 انما يتعلق بالموجود ولكل من التعلقين حقيقة تخصه يعلمها هو والبصر مثل  
 السمع في المتعلقات الثلاث (قوله علا وجهة) أى ليس علاه علا متلبسا بجهة أى  
 بأن يكون لجهة الفوق (قوله ولا اختصاص بجهة) الاولى ان يقول ولا اختصاصا  
 بجهة بالتشويح معطوف على قوله علا وجهة أى ليس علاه مختصا بجهة بأن يكون  
 فوق العرش مثلا وهذا المعطوف أخص من الذى قبله (قوله ولا كبير الخ)

ومنها (القدير) مبالغة  
 في القدرة لان قدرته تعالى  
 متعلقة بجميع الممكنات  
 ومنها (السميع البصير)  
 ورد بها الخبر وان فقد  
 الاجماع عليهما فهو سبحانه  
 وتعالى سامع لكلامه  
 الالهي وكلام المخلوقين  
 عند وجودهم ومنها (العلي  
 الكبير) قال تعالى فالحكم  
 لله العلي الكبير ليس علاه  
 سبحانه علا وجهة ولا  
 اختصاص بجهة ولا كبير  
 بعظم جنة



المناسب ان يقول وليس كبر بهضم حنة (قوله وكبر بنية) مرادف لما قبله  
 وفي نسخة وكثرة بنية أى وكثرة اجزاء في القاموس البنية بالضم والكسر  
 ما بنيتة تسمى (قوله بل العلى وصفه) المناسب ان يقول بل العلو أى المأخوذ  
 من عل لا وصفه أى صفته (قوله لنعوت الجلال) أى أوصاف الجلال كالعظيم  
 والفقر روي القوي من كل وصف يدل على السطوة والقهر وقوله والكبر الاولى  
 ان يقول والكبر المأخوذ من كبر وقوله نعته أى وصفه (قوله لصفات الجمال)  
 من حليم وفار من كل وصف يدل على الرأفة والرحمة واعترض عجم على الشارح  
 فقال وفيه نص بل كل من العلى والكبر من صفات الجلال قاله الشاذلي في شرح  
 العقيدة اه (قوله أخذ عليه) أى اعترض عليه في قوله بذاته وأما قوله فوق  
 عرشه المجيد فلم يؤخذ عليه فيه أى لانه ورد الشرع باللاق الفوقية كقوله  
 يخافون ربهم من فوقهم فالمراد باللاق الفوقية من حيث هي لا بخصوص الاضافة  
 للعرش فيجوز قول القائل فوق سمائه أو فوق عرشه ويجعل على فوقية الشرف  
 والجلال والسيادة فقد قال الامام أبو محمد عبد الله محمد بن مجاهد مما أجمعوا على  
 اطلاقه انه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه اطلاقا شرعا ولم يرد في الشرع  
 انه في الارض فلذلك قال دون أرضه (قوله وأحسن ما قبل الخ) لا يخفى ان أحسن  
 مبتدأ وخبره ان الكلام الخ وهذا الجمل لا يصح فالمناسب أن يقول وأحسن  
 ما قبل في دفع الاشكال ان معنى الفوقية كذا الخ (قوله فالفوقية نسبة للفوق)  
 أى الشاملة للحسية والمعنوية (قوله كون الشئ اعلى) أى حسيا كان ذلك  
 العلوا ومعنويا فإباده تفصيل له (قوله في الاجرام) أى في كون جرم اعلى من جرم  
 علوا حسيا (قوله اعلى من غيره) كان متعلا به أو منفصلا عنه (قوله في العالي) أى  
 كون شئ اعلى من غيره علوا معنويا (قوله كقولنا السيد فوق عبده الخ) لا يخفى  
 انه مجاز استعارة وتقريرها أن تقول شبهه ككون الشئ أشرف من غيره بكون  
 جرم اعلى من جرم الذي هو علوا حسيا واستعير اسم المشبه به الذي هو الفوقية  
 للمشبه وان شئت جمعت في الاستعارة تمثيلية بأن تقول شهدت حال السيد مع عبده  
 من حيث التمكن بحالة مستعل على سطح مثلا من تلك الحبيبة واستعير اسم المشبه به  
 للمشبه وان لم يذكرك منه الالفة واحدة وهي الفوقية لكن أنت خير بأن لفظ  
 الفوقية لم يكن مذكورا في التركيب وانما المذكور لفظ فوق قاله عجم بعد ما في  
 الشارح وقد يقال الفوقية حقيقة في القدر المشترك بين الفوقية الحسية والمعنوية  
 وهو مجرد العلوم مع قطع النظر عن المكان وغيره دفعا للاشتراك والمجاز اه (قوله)

وكثرة بنية بل العلوا وصفه  
 وهو استعارة لنعوت  
 الجلال والكبرياء نعته وهو  
 استعارة لصفات الجمال  
 (و) مما يجب اعتقاده  
 (انه) تعالى (فوق عرشه  
 المجيد بذاته) أخذ عليه  
 في قوله بذاته لان هذه  
 الالفة لم يرد بها السمع  
 وأحسن ما قبل في دفع  
 الاشكال ان الكلام  
 يتضح ببيان معنى الفوقية  
 والعرش والمجيد والذات  
 والفوقية عبارة عن كون  
 الشئ اعلى من غيره وهي  
 حقيقة في الاجرام كقولنا  
 زيد فوق السطح مجاز  
 في المعاني كقولنا السيد فوق  
 عبده وفوقية الله تعالى  
 على عرشه فوقية معنوية  
 بمعنى الشرف

وهي بمعنى الحكم والمالك  
 فترجع الى معني القهر  
 والعرش اسم لكل ماعلا  
 والمراد به هنا مخلوق عظيم  
 وهو من جوهره خضراء  
 فوق السموات السبع وهو  
 أول المخلوقات على الاصح له  
 ألف ألف رأس في كل رأس  
 ألف ألف وجهه وستمائة  
 ألف وجه والوجه الواحد  
 كطباق الدنيا ألف ألف مرة  
 وستمائة ألف مرة في الوجه  
 الواحد ألف ألف لسان  
 وستمائة ألف لسان كل لسان  
 يسبح الله تعالى بألف ألف  
 لغة يخلق الله تعالى  
 بكل لغة من لغاته خلقا  
 في ملكوته يسبحونه  
 وبقدسونه تلك اللغات دل  
 على وجود الكتاب  
 والسنة والاجماع والمجيد  
 يقال بالخفض صفة للعرش  
 وبالرفع خبره بتداهم  
 تقديره وهو المجيد أي العظيم في  
 خلقه وذات الشيء حقيقة  
 والضمير في بذاته يجوز أن  
 يعود على العرش على أن  
 تكون الباء بمعنى في كقولك  
 أتيت مكة أي فيها فكأنه  
 قال العرش المجيد

وهي بمعنى الحكم) المناسب وهو أي الشرف بمعنى الحكم أي بمعنى هو الحكم  
 ولما كان تقدير الشرف به فيه خفاء بينه وبينه بوله بمعنى الحكم ويجوز أن تكون الواو  
 بمعنى أو تسيرتان والتقدير أو بمعنى الحكم (قوله والمالك) الاحسن ان يقدم المالك  
 على الحكم لان الحكم يفرع على المالك أي ان الله تعالى مالك للعرش وحاكم فيه  
 (قوله فترجع الخ) أي وادامرت الفوقية بهذا التفسير فترجع الى معني القهر  
 اظاها به أراد من رجوع الشيء الى لارمه أي لانه يلزم من الملك واحكم القهر  
 وضادة معنى الى المهراض فله البيان وكان المقصود الالتفات في الاخبار الى ذلك  
 اللازم فذلك نظر اليه فقال فترجع الخ ثم ان التعبير بالقهر يؤذن بأن العرش  
 ذو ادراك لانه الذي يتصف بكونه مقهورا ولا يقال انه مجاز لانه قول يرجع  
 الى المعنى المتقدم فلا فائدة في الالتفات المذكور فتدبر المدام (قوله والعرش اسم  
 لكل ماعلا) أي لغة والمناسب ان يقول والعرش ماعلا وذلك لان الاخبار بقوله  
 اسم يفيد أن المراد لفظ العرش وهو ليس بمقصود (قوله والمراد به) المناسب لقوله  
 اسم أن يقول والمراد منه أي من ذلك الاسم الذي هو اللفظ اذا قاله انما مناسب  
 ما قلناه سابقا من أن الاولى ان يقول والعرش ماعلا ويجاب بأن الباء بمعنى من  
 (قوله من جوهره خضراء) اعتمد بعضهم خلافا وهو ان لا قطع لنا بحقيقة ثم يحتمل  
 أن تكون من ابتدائية أي ناشئة من جوهره أي فكان أرا من جوهره خضراء ثم  
 صورته المولى عز وجل عرشا ويحتمل أن تكون للبيان أي انه مخلوق جوهره خضراء  
 (قوله فوق السموات) أي وفوق الكرسي ملته مق به كما صرح به بعضهم (قوله  
 وهو أول المخلوقات على الاصح) ضعيف بل الذي عليه المحققون ان أولها نوره  
 صلى الله عليه وسلم ثم الماعثم العرش ثم القلم (قوله طباق الخ) طباق يأتي مصدرا  
 وجمع الطبق الذي هو من أمتعة البيت لجبل وجبال وطبقة أي التي هي الموضع  
 المعروف كرجة ورحاب ولدنيا ما بين السماء والارض على ما ذكره بعضهم والظاهر  
 انه أراد المعنى الأخير وهو جمع طبقة ولا يخفى انها بهذا الاعتبار طبقة واحدة  
 فلعل جعلها طباقا مجازا لانها كانت متسعة كانت بمنزلة الطباق أو جعلها  
 طباقا باعتبار أركانها ولم أطلع على نص في ذلك انما ذلك ظهري (قوله بألف ألف  
 لغة) أي لفظا مغيرة لا ختمادالة على التنزيه (قوله بكل لغة من لغاته) أي  
 بسبب كل لغة أو ان الباء بمعنى من أي خلقا ناشئا من كل لغة (قوله في ملكوته)  
 هي ما كان غير ظاهرا لنا كما في باطن السموات فعلى هذا يكون المخلوقون ملائكة  
 (قوله ويقدسونه) مراد في الذي قبله والمتصودينزهونه عن كل ما لا يليق به (قوله  
 الكتاب) قال تعالى ذو العرش المجيد (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم قد

أى العظم في ذاته ويجوز  
 أن يعود على الله تعالى  
 فيكون المعنى أن هذه  
 الفوقية المعنوية له تعالى  
 بالذات لا بالغير من كثرة  
 أموال وفخامة أجناده وغير  
 ذلك (و) مما يجب اعتقاده  
 (و) أن الله تعالى  
 في كل مكان بعلمه أخذ  
 عليه أيضا في استعمال هذا  
 اللفظ من وجهين أحدهما  
 أنه يفهم منه الجهة وهو  
 سبحانه وتعالى منزوع عن  
 المكان والآخرته يفهم  
 منه أن علمه متعززه مفارق  
 لذاته وليس كذلك بل هو  
 صفة قديمة لا تفارق الذات  
 أحجب بأنه أراد أن علمه محيط  
 بجميع الكائنات في أماكنها  
 وأراد أن يبين قوله تعالى  
 ما يكون من فجوى ثلاثة  
 الأهورابهم الآية أى  
 علمه محيط بجميع الأمكنة  
 (و) مما يجب اعتقاده أن  
 الله تعالى (خلق الإنسان)  
 أى أوجد جنسه الصادق  
 بالذكر والأنثى (و) مما  
 يجب اعتقاده أنه تعالى  
 (يعلم ما) أى الذى (توسوس  
 به نفسه أى الإنسان

الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه  
 على الماء (قوله أى العظم في ذاته) أى أن ذاته شظية من حيث أنها جعلت طرفا  
 للعظم أى دوصونة به (قوله أن هذه الفرقية له بالذات) أى بسبب الذات (قوله  
 وفخامة أجناده) أى وعظم أجناده كما أوكيف وأجناده جمع جنود والجنود الانصار  
 والاعوان وأكذاه مع على جنود فله جعان وواحد جنود جنودى فأجناده فى معنى  
 جمع الجمع له كما أماد ذلك المصباح (قوله ونيز ذلك) أى من آلات الحرب  
 كالسيف والرمح ونحوهما (قوله أنه يفهم منه الجهة) المناسب أن يقول المصباح  
 الذى قد صرح به بقوله وهو سبحانه منزوع عن المكان (قوله متعززه) أى ذو أجزاء  
 مفارقة لذاته أى أنه يفهم معنى غير لائمين التجزئة والمفارقة هذا معنى كلامه  
 ونفيه شئ، لأنه لا يفهم منه اذ غاية ما يفهم منه أنه حال فى أمكنة متعددة  
 ملابس لعلمه نعم يفهم منه تعدد ذاته وعلمه وهو أمر آخر غير التجزئة والمفارقة (قوله  
 أن علمه محيط الخ) المراد أن علمه تعالى متعلق بجميع الكائنات فى مكانها أى  
 حال ذكورها كائنة فى مكانها أى فهمى مكشوفة له غير خافية عليه وحاصل  
 معنى المصنف أن الله يعلم ما حل فى كل مكان بعلمه أى بوصف رائد على ذاته لا بذاته  
 كما يقوله المعتزلة (قوله وأراد أن يبين الخ) أى فقديين بالمعنى المذكور  
 أن المصاحبة مستفادة من قوله الأهورابهم وما بهما مصاحبة علم المصاحبة  
 ذات فافهم (قوله أى علمه محيط الخ) هذا معنى الآية وقوله بجميع الأمكنة أى  
 الأمكنة مع ما فيها بدليل قوله قبل بجميع الكائنات فى مكانها (قوله خلق  
 الإنسان) أى وخلق وانما خص الإنسان بالذكر لنسبته لقوله بعده ويعلم ما توسوس به  
 نفسه (قوله أوجد جنسه) أى أوجد جنسا هو الإنسان فلاضافة لبيان والمراد  
 أوجد الجنس فى ضمن أفراد مع أفراد لا الجنس وحده (قوله الصادق بالذكر)  
 الصادق فى المفردات بمعنى الجمل وفى الجمل بمعنى التحقق والمقصود الأول ذلناه  
 فى قوله بالذكر بمعنى على أى الصادق على الذكور الخ أى المحمول ولو جعل أل  
 للاستغراق لكان أحسن فتأمل (قوله أى الذى الخ) جعل ما اسم موصول وعليه  
 فالهاء من به هى العائد وتوسوس بمعنى تحدث به والباء للتعدية (قوله ما يخطر الخ)  
 كذا فى بعض المفسرين (قوله به) أى بقلبه فقد قال فى المصباح البال  
 القلب وخطر بسالى أى بقلبي اه ولا يخفى أن الخطور فى النفس فيكون مجازا  
 أو أراد بالقلب الروح فيكون حقيقة كما تقدم نظيره فتدبر (قوله ونسبة الخ) إشارة  
 إلى أن قوله ما توسوس به نفسه فيه مجاز عقلى من استناد الشئ إلى غير ما هو له

ثم أقول وفي عبارته بحث وذلك لانه قد فسر الوسوسة بما قد علمته فليست حديثا  
والقاعدة ان النسبة التي يحكم عليها بالمجازية انما تضاف للحدث كان تقول  
في بناء الامير المدينة فنسبة البناء للامير مجاز عقلية فللمناسب أن يقول ونسبة  
الوسواس بالكسر لنفس مجاز عقلية في الصباح الوسواس بالكسر مصدر ورجل  
موسوس اسم فاعل لانه يحدث نفسه بالوسوسة اه (قوله مجاز) أي عقلية  
كما قررنا أولا أي والفاعل الحقيقي هو الشخص كذافي كلام بعض الظاهر عندي  
انها حقيقة لانها هي التي تحدث بذلك الامر الخفي فالتحدث قائم بها ونسبة الشيء  
الى القائم به حقيقة وان لم يكن خالفه كقام زيد (قوله كنسبة الانسا للشيطان)  
أي فهو مجاز عقلية والحقيقي هو الله تعالى (قوله وما انسانيه) أي بالقاء الخواطر  
في القلب كما ذكره بعض المفسرين فاسناد الانسا للشيطان من باب الاسناد  
الى السبب لان القاء الخواطر في القلب يتسبب عنه الانسا أي ايجاد الله  
النسيان (قوله على ايجاد الخ) المناسب ان يقول على وجود شيء وعدمه  
لان الايجاد تعاقب القدرة فليس متعلقا بمقابل ما متعلقها الوجود وكذا يقال  
في الاعدام فتدبر (قوله أقرب اليه) أي ان الله سبحانه وتعالى شارك  
حبل الوريد في القرب للانسان الا ان الله أشد قربا وان اختلف القرب بالاضافة  
فبالنسبة اليه قرب علم وبالنسبة لحبل الوريد قرب مسافة (قوله المراد بالقرب)  
الانساب ان يقول المراد بالاقربية هنا أي في جانب المولى قرب علم أي قرب من حيث  
العلم لا أن العلم في حد ذاته قريب لانه صفة ذات لا تفارق الذات (قوله فهو مثل الخ)  
المناسب أو هو مثل اشارة الى وجه ثان وهو انه من باب الاستعارة التمثيلية شبه  
حال الله مع عبده من حيث اطلاعه على سرائره وما يخفيه بحال من هو أقرب  
من حبل الوريد قربا حسيا فافرضوا استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه بقوله  
فهو مثل أي استعارة تمثيلية وقوله في فرط القرب أي من حيث شدة القرب (قوله  
وسرائره) جمع سريرة أي ما سره في القلب وعطفه على ما قبله من عطف الخاص  
على العام (قوله ولا يخفى عليه) لازم لما قبله (قوله فكان ذاته تعالى قريبة) أي فالاقربية  
باعتبار الذات فقد يراد ولا يخفى في هذا من التناهي لما قدمه من ان القرب من حيث  
العلم فلهذا قلنا ان هذا وجه ثان لانه من تمة الاول كما قد يتوهم (قوله والحبل  
العرق) أي ان المراد بالحبل العرق أو المراد من لفظ الحبل العرق وقوله شبه أي  
العرق بالحبل أي الذي هو المعنى الحقيقي فالجبل الثاني غير الحبل الاول هذا على  
الوجه الاول وأما على الوجه الثاني فالمعنى والمراد من لفظ الحبل العرق وقوله شبه

مجاز كنسبة الانسا  
لشيطان في قوله تعالى  
وما انسانيه الا انشيطان  
اذ لا قدرة للشيطان على  
ايجاد شيء ولا اعدامه  
(وهو) سبحانه وتعالى  
(أقرب اليه) أي الى  
الانسان (من حبل الوريد)  
المراد بالقرب هنا قرب علم  
لأقرب مسافة فهو مثل  
في فرط القرب لانه تعالى  
لما كان مطلعا على  
معلومات العباد وسرائرهم  
ولا يخفى عليه شيء فكان  
ذاته تعالى قريبة منه  
والحبل العرق شبه بالحبل



بالجبل أى الذى هو المعنى للفظ الجبل (قوله استعارة) أى لاجل استعارة اسم الجبل  
 للعرق ويجوز أن يكون من إضافة المشبه به للمشبّه (قوله من حيث متعلق) بقوله  
 شبه أى شبهه من أجل اشتداد اللفظ به وارتباطه به بالجبل بحامع مطلق الارتباط  
 وقوله وارتبط عطف تفسير (قوله والوريد عرق بباطن العنق) فى المصباح  
 والوريد عرق قيل هو الودج وقيل يجنبه اه فعلى أنه الودج يكون لكل  
 انسان وريدان وحيث كان الجبل استعارة للعرق والوريد عرق مخصوص كانت  
 إضافة جبل الى الوريد من إضافة العام الى الخاص فالإضافة بيانية أو من إضافة  
 المشبه به للمشبّه فالإضافة للبيان كما صرح به بعض المفسرين وسمى وريدا كما قال  
 بعض لان الروح تردّه وخصه لانه حياته وهو بحيث يشاهده كل أحد (قوله  
 من زائدة) أى لتأكيد العموم (قوله أى وما تسقط ورقة) جل الورقة على حقيقةها  
 وقيل المراد أى ساقطة كانت وقيل غير ذلك (قوله من أى ورقة) الاولى حذف  
 من (قوله فى جميع أقطار الارض) قال فى المصباح القطر بالضم الجانب والناحية  
 والجمع أقطار مثل قفل وأقفال اه (قوله الا يعلمها) حال من ورقة وجاءت الحمال  
 من الشكرة لاعتمادها على النفي والتقدير ما تسقط من ورقة الا فى حال كونه  
 عالما هو بالانه يسقطها بإرادته (قوله فى ظلمات الارض) أى بطونها (قوله بالجر)  
 وقرى بالرفع (قوله والمراد الخ) أى ليس المراد بالحبة واحدة الحب الذى أشار له  
 القاموس بقوله الحبة واحدة الحب والجمع حبات وحبوب اه بل المراد أقل قليل  
 أى ما يشتمل أقل قليل لاجل شموله الحبة المعروفة وغيرها وان لم تقل ذلك لغاته  
 الكلام على الحبة ولا يقال تغهم بالاولى لانا نقول والورقة كذلك والظاهر  
 ان هذا الاطلاق مجازى من اطلاق اسم الخاص على العام لان الحبة اسم لشيء  
 ثبت له القلة فأطلقها وأراد بها مطلق ذات اتصفت بالقلة والعطف معاير لان المراد  
 ذات ثبت لها القلة أدق من الورقة وذ كر الخطيب الشربيني قولين أحدهما انها  
 من هذا الحب المعروف تكون فى الارض قبل ان تثبت نانيها انها الحبة التى  
 فى الصخرة التى فى أسفل الارض (قوله تقرىبالافهام) أى لتعاهد الناس لها (قوله  
 ولا رطب) معطوف على ورقة قال أبو السعود وقرىء الاخير بالرفع عطف على  
 محمل ورقة وقيل رطبها بالابتداء والخبر الا فى كتاب اه (قوله هو ما ينبت  
 الخ) بفتح الياء من نبت وكذا ما بعده هكذا ظهر لى وارتضاء بعض شيوخنا وشيخنا  
 السيد محمد رضى الله عنه وقيل الاقل قلب المؤمن والثانى قلب المنافق أو الاقل  
 الايمان والثانى الكفر أو الاقل الحاضرة والثانى البادية أقوال وأراد بالسقوط

استعارة من حيث اشتد  
 اللفظ به وارتبط والوريد  
 عرق بباطن العنق (و) مما  
 يجب اعتقاده أن ما تسقط  
 من ورقة من زائدة وما  
 تسقط ورقة من أى ورقة  
 كانت فى جميع أقطار  
 الارض (الا يعلمها ولا حبة  
 فى ظلمات الارض) بالجر  
 عطف على لفظ ورقة والمراد  
 بها هنا أقل قليل غيرها  
 تقرىبالافهام (ولا رطب)  
 هو ما ينبت (ولا يابس)  
 هو ما لا ينبت



والله أعلم لازمه وهو الشبوت لا الحقيقة لانها لا تظهر فيما ذكر وقيل لربط النطفة  
 اتي تكون واليا بس النطفة التي لا تكون فالتعبير بالسقوط عليه ظاهر (قوله  
 الا في كتاب) يدل من الاستثناء لا قول يدل السك على ان الكتاب علم الله أو يدل  
 اشتمال ان اريد به اللوح كما ذكره البضاوي فلا استثناء لا قول فذهب على ما بعده  
 (قوله مبين) أي بين (قوله قيل الخ) قد عرفت مقابله (قوله في الخ) انما عبر بغير  
 دنا المسبق لیس في الآية تعرض لكون الاعمال في الكتاب المبين مع انها أولى  
 أن تكون فيه لانها المجازي عليها وخلاصة الجواب لان العلم بذلك بل الآية كناية  
 عن كون الكتاب فيه كل شيء لانها اذا كان فيه مالا لحساب فيه فأولى  
 ما فيه الحساب فيمنه تكون الغاية متعلقة بالذي لا يجازي عليه فقوله حتى سقوط  
 الحجة والورقة وكذا ما بعدها فان كانت كون الآية دالة على ان الكتاب محيط  
 بكل شيء لا يسلم اذا مالا لحساب فيه من غير الامور المذكورة لا يدل على كونه  
 في الكتاب لانها ما دلت على ان الاعمال فيه لا بطريق الاولوية وهي منتفية عنه  
 قلت جواب ذلك ان تعدد تلك الاشياء وعدم الوقوف على واحد أو اثنين ربما أذن  
 بأن المراد وغيرهما ان المتبادر من قوله كل شيء مادق وما جل ذوات دقت وجلت  
 فيكون معطوفا على ذاتا أيضا لانه بعض من المعطوف عليه فيؤول قوله سقوط الخ  
 بأن يجعل من اضافة الصفة للموصوف أي الورقة الساقطة الخ ويدل عليه أيضا  
 تعاق العلم في الآية بنفس الورقة ~~تبي~~ يستثنى من قوله علم كل شيء  
 مادق وما جل ذاته وصفاته يدل عليه الفسامة المذكورة وما قاله ابن ناجي ونصه  
 المعلومات خمسة اقسام قسم لا يعلم الامور سبحانه كذاته وصفاته وقسم علمه اللوح  
 والقلم وهو معرفة ما جرى به القلم في اللوح وقسم علمه الملائكة وقسم علمه الانبياء  
 وقسم علمه الاولياء كالاكشافات وعلم الله محيط بكل شيء (قوله فيه علم كل شيء)  
 أي معلوم هو كل شيء لان العلم معرفة قائمة بالعالم أو تعاق علم كل شيء الذي هو  
 نفس كل شيء علمه فانه التصريح بالاضافة أولاد عليه بقوله كل شيء قد بر  
 (قوله دق) أي قل (قوله وجل) أي عظم (قوله لا تكليف عليها الخ) أي لا تكليف  
 لاجلها ولا لحساب لاجلها أي لا تكليف منوط بها الخ وانما قلنا ذلك لان الاعمال  
 لا تكليف عليها ولا لحساب ولا عقاب أيضا اذا المتصف بذلك انما هو العبد (قوله  
 المجازي عايمها) أي لاجلها وكذا الحساب لاجلها والتكليف (قوله والغفران)  
 عطف مرادف في المصباح عفا عنك أي عفا ذنوبك اه والغفران ستر الذنب  
 وستره محوه (قوله جواد) بالتخفيف (قوله كريم) هو بمعنى جواد كما يفيد المصباح

(الافى كتاب مبين) قيل  
 المراد به اللوح المحفوظ  
 يعني ان اللوح المحفوظ فيه  
 علم كل شيء مادق وما  
 جل حتى سقوط الورقة  
 والجملة وهي لا تكليف  
 عليها ولا لحساب ولا مجازاة  
 فسا طبع بالاعمال المجازي  
 عايمها بالثواب والعقاب  
 نسأل الله العفو والغفران  
 انه جواد كريم نان (و) مما  
 يجب الايمان به ان الله تعالى  
 (على العرش استوى)

(قوله ماورد على قوله قبل فوق عرشه الخ) فيه نظر لان الايراد على قوله بذاته  
 وإنما الفوقية من حيث هي فقد ورد الشرع باطلا قهها (قوله كابن شهاب) شيخ  
 لما لا فلذلك قدمه (قوله منعوا تأويله الخ) أي تنصيلا فلا ينفون تأويله اجالا  
 فيزعمون اليدهن كونها كاليد الحادثة فهو تأويل اجالا ويفرضون علم الحقيقة  
 الى الله سبحانه وتعالى (قوله نؤمن به) أي بمعناه الظاهر وهو كونه استوى  
 على العرش (قوله ومنهم من أجاز تأويله) فيه إشارة الى أنهم لا يوجبون تأويله لانه  
 المتبادر من لفظ الجواز (قوله فعني استوائه الخ) رد ابن رشد ذلك بأن الاستيلاء  
 انما يكون بعد المغالبة والمقاومة (قوله فاهرقادر) لازم للذي قبله لان الملك من  
 شأنه ذلك (قوله ومن استولى على أعظم الاشياء) لا يخفى ان هذا يؤذن بأنه ذو  
 ادراك ويدل عليه أيضا ما تقدم في الشارح من قوله والمراد هنا مخلوق عظيم الخ  
 (قوله كان مادونه) أي كان الاستيلاء على مادونه في ضمن الاستيلاء عليه وقوله  
 ومنطويا تحتة تأكيد (قوله علم مرتبة ومكانة) أي فالله عز وجل أشرف من العرش  
 فهذا التأويل لازم للاول وان كان مغايرا لوعطف المكانة مرادف متممة  
 قال العلامة ابن أبي شريف مذهب السلف أسلم فهو أولى بالاتباع كما قال بعض  
 المحققين ويكتفيك على انه أولى بالاتباع ذهاب الأئمة الاربعة اليه وأما طريقة  
 الخلف فهي أحكم بمعنى أكثر كما يكسر الممرة أي اتقانا لما فيها من إزالة الشبهة  
 عن الافهام وبعض عبرا علم يدل أحكم بمعنى ان معناه زيادة علم البيان المعنى التفصيلي  
 (قوله فيجب حمل اللفظ الخ) أي فالتكيد عبارة عن المخلوقات والمعنى احاطت قدرته  
 بجميع المخلوقات فمراد الشارح بالممكنات المخلوقات لان الممكن في ذاته  
 يشمل المعدوم الذي لم يرد الله وجوده ولم تحط القدرة به أي لم تتعلق تعلقا تهيئ به  
 والحاصل انه أراد بالاحاطة التعلق التخييري فالمعنى انه يجب ان يعتقد ان ما من  
 مخلوق الا وقدرة الباري قد تعلق به فلم يخرج فرد منه عنها فان قلت كلام الشارح  
 يشعر بأن استبعاد الاحتواء في احاطة القدرة مجاز أي مجاز هو قلت استعارة  
 وتقريرها شبه احاطة القدرة بمجاز الاحتواء والعلاقة ظاهرة واستعير اسم  
 المشبه به للشبه واشتق من الاحتواء بمعنى الاحاطة استوى بمعنى احاطت قدرته  
 الخ (قوله عن باطن الملك) أي ما خفي عننا من المخلوقات وقوله والملك هو الظاهر  
 لا يخفى انه مناف لقوله والملكوت الخ اذ هوية تعني ان الملكوت بعض الملك وقوله  
 والملك هو الظاهر يقتضي أنه مباين له فالمناسب ان يقول أراد بالملك هنا ما يشمل  
 الظاهر والباطن وان كان الملك يطلق على الظاهر والملكوت على الباطن (قوله

لا يرد على هذا اللفظ ما ورد  
 على قوله قبل فوق عرشه  
 لان المقرر أن أي به وهو من  
 المتشابه في العلماء كابن  
 شهاب ومالك منه وتأويله  
 وقالوا نؤمن به ولا نتعرض  
 لمعناه ومنهم من أجاز  
 تأويله قصدا لا مضاح  
 فعني استوائه على عرشه  
 أن الله تعالى استولى عليه  
 استيلاء ملك قادر قادر  
 ومن استولى على أعظم  
 الاشياء كان مادونه  
 في ضمنه ومنطويا تحتة وقيل  
 لا استوى بمعنى العلم أي علم  
 مرتبة ومكانة لا علم مكان  
 (وعلى الملك احتوى)  
 حقيقة الاحتوى الاستدانة  
 وهي مستقيمة على الله تعالى  
 فيجب حمل اللفظ على احاطة  
 قدرته بجميع الممكنات  
 وممكنه جميع الكائنات  
 والملكوت عبارة عن باطن  
 الملك والملك هو الظاهر  
 (و) صاحب اعتقاده

له الاسماء الحسنى (الخ) الاسماء جمع اسم وهو لغة كل ماله مسمى والمراد به هنا ما دل  
على مجرد ذاته كلفظ الجلالة أو على الذات مع الصفة كالعالم والقادر ووجه حسنها  
دلالته على معاني أشرف المعاني وأفضلها (قوله اذ هو مصدر الخ) فيه شئ لأنه  
مخالف لما تقر من ان المصدر يصدق بالقليل والكثير فالاحسن ان يقال لأنه يصدق  
بالكثير اذ هو مصدر وبعضهم قال في بيانه لان حسنى جمع في المعنى اذ هو مصدر  
لحسن حسنة فصدق فاذ اقصدت المبالغة في الحسن قلت حسنى على وزن فعلى  
ومزكروا حسن على وزن فعل اه ولا يتم هذا الا اذا أريد المبالغة من حيث الكمية  
(قوله والصح الخ) لا نسب تأخير هذا الصح عن الذى بعده (قوله غير محصورة الخ)  
اذ منها المدبر ومنها الختان المنان فهما واردان والختان من يقبل على من أعرض عنه  
والمنان الذى يبذل النوال قبل السؤال (قوله والاصح) عبر في الاقول بالصح وهذا  
بالاصح تفنن اذ المراد بكل منهما المعتمد (قوله توقيفية) أى تعليمية فلا يطلق عليها  
كما قاله عجم الامم وورد به الكتاب والسنة المتواترة وأوجعت عليه الامة كالبايعات  
واختلف فيما ورد احاد افنعه بعضهم وأجازوه الجمهور لان هذا من باب العمل وينكفى فيه  
الا حاد وأما اسمه صلى الله عليه وسلم فنقل الشافعى في سيرته انها توقيفية وليسكن  
في مسالك الخفاء ما يفيد خلافه وفي شرح المقاصد نحو ما في السيرة اه (قوله  
بتوقيف) أى تعليم (قوله الصفات الخ) الصفات جمع صفة وهى المعنى القائم بالموصوف  
(قوله العلمى) جمع لعلماء فانيت لا على كما قال البيضاوى أى كالتقديرة والارادة  
وغيرهما من الصفات (قوله يريد ولا يزال الخ) أى فالمصنف أشار الى القدم ولم يشر  
الى البقاء فأشار اليه الشارح بقوله يريد ولا يزال ولا ضرورة له لان القاعدة  
ان ما ثبت قدمه استعمال عرمة (قوله ومعنى لم يزل الخ) فيه شئ اذ لا قدم وصف  
سلمى عبارة عن عدم الاولية ولم يزل نفى نفى وهو اثبات فكيف يكون عبارة عنه  
ويمكن الجواب بأن معنى كلامه ان المقصود واحد وهو ان صفاته وأسماءه ليست  
محدثة (قوله به) أى قوله لم يزل بصفاته الخ وقوله والذى قبله الذى هو قوله  
والصفات العلمى وقوله الزاعمين انه لا علم له ولا قدرة ناظر الاول وقوله وعلى  
الناظرين الخ ناظر للثاني الذى هو قوله لم يزل بصفاته الخ (قوله الزاعمين) فيه إشارة  
الى ان هذا القول لا دليل عليه (قوله لا علم له ولا قدرة) أى ولا كلام ولا غيره  
من صفات المعاني فتقول المتمثلة انه عالم بذاته قادر بذاته فروا بذلك من تعدد  
القدماء والظاهر ان الروافض مثلهم في ذلك ورد عليهم بأن المستحيل انما هو تعدد  
ذوات لا ذات مع صفات (قوله وعلى القائمين الخ) قضيتهم انهم غير المعترلة وائس

ان الله تعالى (له الاسماء  
الحسنى) وصف الاسماء  
وهى جمع بالحسنى وهو  
مفرد لانه جمع في المعنى  
اذ هو مصدر والصح ان  
أسمائه تعالى غير محصورة  
في التسعة والتسعين  
الموارد في الحديث والاصح  
انها توقيفية لا يطلق عليه  
اسم الا بتوقيف من الزمرع  
(و) له سبحانه وتعالى  
(الصفات العلمى) أى  
المرتفعة من كل نقص ولما  
بين أن له تعالى أسماء  
وصفات عقب ذلك بانها  
قديمة فقال (لم يزل) أى الله  
سبحانه وتعالى يريد ولا يزال  
متصفاً (بجميع صفاته  
(و) مسمى (بأسمائه) ومعنى  
لم يزل عبارة عن القدم ولا  
يزال عبارة عن البقاء وقد  
الشيخ به اذ اولدى قبل الرد  
على المعتزلة والرافضة  
الزاعمين انه لا علم ولا قدرة  
له وعلى القائمين ان الله تعالى  
كان في أزله بلا اسم ولا صفة

كذلك بل هم نفس المعتزلة فعبارة تتأحسن حيث قال الرزدي على المعتزلة والروافضة  
 الزاعمين انه لا علم له ولا قدرة والقائلين انه تعالى كان في زلزال الخ فتدبر (قوله خلقوا له  
 الاسماء) لا يخفى ان الاسماء اللفاظ دلت على سمياتها بوصفهم بذلك أي بكونهم  
 خلقوا الاسماء لكونهم يقولون ان العبد يخلق فعل نفسه (قوله واصفات الخ)  
 هذا مشكل لان الصفة هي المعنى القائم بالموصوف فهو ليس فعلا لا عبد ولا ناشئا  
 عن فعله والمخلوق لهم عندهم ماذ كرفق فقط ويمكن ان يقال اراد بالاسماء مادل على  
 الذات فقط والصفات مادل على الذات والصفة وحرر (قوله وتعظيم) مرادف  
 قوله من ان تكون بيان لما فيه اشارة الى ان ان مجرورة بمن مقدرة وان تعالى  
 يتعدى بمن ويجوز ان يكون قول المصنف ان تكون مجرورة بمن محذوفة فهو  
 أخصر (قوله ان تكون صفات مخلوقة واسماؤه محدثة) فالتعبير في الصفات بمخلوقة  
 وفي الاسماء بمحدثة تفنن لا يخفى ان الصفات قديمة ولا خفاء في قدمها واما الاسما  
 فكيف تكون قديمة مع انها اللفاظ وكل لفظ حادث فتخلص العلماء من ذلك بوجهين  
 الوجه الاول ان قدم الاسماء باعتبار ما دلت عليه من المعاني كالقدرة والارادة  
 الوجه الثاني ان المراد بالاسماء التسميات والتسميات كلامه وكلامه قديم ولعل  
 جعل الكلام تسمية تسامح لان التسمية جعل اللفظ دليلا على المعنى (قوله والرزق)  
 بفتح الراء مصدر ليناسب ما قبله وما بعده ويصح كسرهما بجعله اسم مصدر بمعنى  
 المصدر كما ذكره بعضهم ومعنى هذا الكلام انهم يرجعون هذه الاربعة وما ماثلها  
 الى صفة معنى قديمة قائمة بالذات العلية تسمى التكون زيادة على السبع  
 فان تعلقت بالحياة سميت احياء وبالموت سميت اماتة ونير ذلك (قوله أي متجددة)  
 أشار بذلك الى انه ليس المراد بالحدوث معناه الحقيقي الذي هو الوجود بعد عدم  
 بل معناه المجازي وهو التجدد لانها أمور اعتبارية (قوله اضافات) أي نسب  
 (قوله وهي) أي تلك الاضافات (قوله تعلقاتها) أي التمييزية الحادثة (قوله  
 بوجودات الخ) الاضافة للبيان لان التحقيق ان الوجود عين الوجود (قوله  
 لاوقات) أي عند أوقات وجوداتها (قوله ولا محذور) أي لا ضرر (قوله ككونه)  
 قبل العالم فالقبلية نسبية وكذا المعية والبعدية وهي أمور اعتبارية لا وجودية  
 واطلاق الحدوث عليها مجاز واستحالة اتصاف المرئى بالحادث انما هو بالمعنى  
 الحقيقي وهو الوجود بعد عدم فتدبر (قوله والبقاء الخ) فيه شيء لان المعتمد  
 انه صفة سلمية (قوله اجماعا فيه شيء) وذلك انهم لم يجمعوا على كون موسى سمع  
 الكلام القديم اذ ذهب بعض أهل السنة الى انه انما سمع صوتا واختص باسم

وان عبادهم الذين خلقوا  
 له الاسماء فالصفات (تعالى)  
 أي تنزه وتعظيم عما يقولون  
 من (أن تكون صفاته مخلوقة  
 و) أن تكون (أسماءه محدثة)  
 ظاهر هذا ومقوله ان صفات  
 الافعال كالخلق والرزق  
 والاحياء والاماتة قديمة  
 وهو قول الحنفية ومذهب  
 الأشعرى أنها سائمة  
 أي متجددة لانها اضافات  
 تعرض للقدرة وهي تعلقاتها  
 بوجودات المقدورات  
 لارقات وجوداتها ولا  
 محذور في تصاف الساري  
 سبحانه بالاضافات ككونه  
 قبل العالم ومعه وبعده واما  
 صفات الذات فتدبر اتفاقا  
 لانفارق الذات وهي ثمانية  
 القدرة والارادة والعلم  
 والحياة والسمع والبصر  
 والكلام والبقاء (و) مما  
 يجب اعتقاده اجماعا



الكلام كونه بلا واسطة الكتاب والملك هذا اذا اريد اجماع أهل السنة  
وأما ان اريد اجماع الامة الشاملة لسننها ومبتدعها كما هو الصواب فيقوى  
الاعتراض الان يحاج على بعد بأن مصب قوله اجماع قول المصنف كالم موسى  
فقط (قوله القديم وصف مخصص) لان كلامه كما يطلق على الصفة القديمة  
يطلق على القرآن المعلوم أعني اوقف النزل على نينا الخ (قوله الذي هو صفة ذاته)  
أي وصف من أوصافه قائم بذاته وهذا وصف كاشف حيث اريد من الكلام  
المعنى القديم (قوله فخلق له فهما) أي يدركه ما دل عليه كلامه القديم  
من مأموريه ومنه من عساه اراد الله ان يطلع عليه (قوله وسما في أذنيه)  
أي وقوة (قوله به) أي بتلك القوة (قوله ولا حرف) لا حاجة له لان الحرف أخص  
من الصوت والصوت أعم ويلزم من في الاعم نفي الاخص (قوله بكل جارية الخ)  
فيه نظر الخالفة لما قبله اذ مقتضى ما قبله انما سمع به بجارية الاذن فقط لقوله  
تعالى وسما في أذنيه ولم يقل في كل جوارحه وكلامه في التفتيح أحسن اذ حاصله  
انهم ما تقريران الاول لانها كها في والثاني لابن عمر فتدبر (قوله ولم يقع له روياء عند  
الاكثر) وقيل رآه وهو مذهب ضعيف (قوله يحتمل الخ) أي فهو عطف على الضمير  
في كلام (قوله ويحتمل الخ) هذا أحسن من الاحتمال الاول لان فيه تأكيد الرد على  
المعتزلة الفائلين معنى كونه متكاملا له موجودا لا صوت وحروف دالة على معان  
مخصوصة وأجسام مخصوصة أولا لا شكل بالكتابة في اللوح المحفوظ لانكارهم  
الكلام النفسي واستفالة قيام الحروف والاصوات به (قوله طور سيناء الخ) يحتمل  
كما قال بعض المفسرين ان يكون الجبل المسمى بالطور مضافا الى بقعة اسمها سيناء  
او يكون اسم الجبل مركبا من مضاف ومضاف اليه وهو جبل فاسطين وسيناء  
غير منصرف للعلمية والعجمة (قوله من غير تكيف ولا تشبيه) فيه نظر  
لان التكيف مصدر كيفه اذا ذكر أو ادراك كيفته أي صفته والتشبيه مصدر  
شبهه اذا جعله مثل غيره في صفة وليس المعنى على نفي ذلك بل المراد نفي الكيفية  
والصفة الاثنية بالحوادث (قوله مستويا) وقيل صار غبارا قال بعض والصحيح  
ان الجبل ذهب منه قدر الثلث وصار ما بقي منه مستويا وهو اليوم مزارع صد فوقه  
تركابه حكاة ت (قوله من جلاله) أي من أجل جلاله تقدم الفرق بين صفات  
الجلال والجمال والدك انما جاء من التجلي بصفات الجلال اذ لو تجلي له بصفات الجمال  
لما اندك (قوله عند أهل الحق) أقول هذه العبارة تشعرب بأن للجلال عند غيرهم  
معنى آخر وأصل العبارة للقشيري ونصه لا خلاف عند أهل الحق ان جلاله

ان الله تعالى (كالم موسى)  
عليه الصلاة والسلام  
(بكلامه) القديم (الذي  
هو صفة ذاته) فخلق له فهما  
في قلبه وسما في أذنيه  
يسمع به كلاما ليس بصوت  
ولا حرف يسمع من كل جهة  
بكل جارية ولم تقع له رؤية  
عند الاكثر وقوله (لا خلق  
من خلقه) يحتمل أن يريد به  
أن موسى ما كالمه فخلق  
وانما كلمه الله تعالى ويحتمل  
أن يريد أن الكلام الذي  
كلم الله موسى به قديم ليس  
بمخلوق (وتجلى) أي ظهر  
(الجبل) وهو طور سيناء  
من غير تكيف ولا تشبيه  
(فصار دكا) أي مستويا مع  
الارض (من جلاله) تعالى  
وجلاله عند أهل الحق  
استحقاقه



استحقاقه لموت التعالى الخ أى فأهل الحق محمدين على ذلك ولا تقتضى هذه العبارة  
 ان للجلال عند غيره مسمى كما تقتضيه عبارة شارحنا فالمناسب ان يذكر العبارة  
 على وجهها (قوله لموت التعالى) أى لا وصف التعالى أى لا اوصاف الدالة  
 على التعالى (قوله وهو رفته) تفهيم التعالى (قوله وعلاه عطف تقدير) أى  
 والرفعة والاله الوصف للجلال البق وفسر صاحب المصباح الجلال بالعظمة وهو  
 أولى من تفسيره بالاستعقاق (قوله غاب فى الارض) أى تحت الارض كما صرح به  
 بعض (قوله وأن القرآن كلام الله الخ) هذا مستفاد مما تقدم من ان صفات الله تعالى  
 قديمة وانما ذكره لافادة ان القرآن يطلق على كلام الله الذى ليس بخلق كما يطلق  
 على اللفظ الدال عليه واللام يفتح الى قوله ليس بخلق اذ يبرحشوا كما قاله عجم  
 (قوله كلام الله) بدل أو عطف بيان وقوله انما بذاته احد ترازا من كلام الله  
 بمعنى الحروف والاصوات فانها ليست قائمة بذاته وقوله ليس بخلق خبر وعقب  
 القرآن بقوله كلام الله قال التفتازانى لما ذكر المشايخ من انه لا يقال القرآن كلام  
 الله غير بخلق ولا يقال القرآن غير بخلق لئلا يسبق لفهم لئن المؤلف من الاصوات  
 والحروف قديم كما ذهب اليه بعض الخنابلة جهلا وهنادا (قوله معناه بذهب)  
 أى ينقضي ويهلك (قوله معناه يتم) لا ينقضي ان تمامه ذهابه بحيث لم يبق منه شيء  
 فانه مكتبة فى اختلاف التعبير مع كون المعنى متحدا ان شأن المخلوق ان يوصف  
 بالهلاك لا بانتماء قال تعالى كل شيء هالك أى فان فناسب تفرع الهلاك  
 على المخلوقية المنفية وشأن الكلام المخلوق الذى هو مفعلة ان يوصف بالتمام تقول  
 تم كلامى ولا تقول هالك كلامى أوفى فناسب تفرع التمام على كونه صفة للمخلوق  
 وأجاب الفاكهانى بقوله قلت لان الاجسام تنقضى اصدلة فناسب قوله بيبدا  
 والاعراض يخلف بعضها فكذا فناسب بنفد اه (قوله لنفد البحر) أى فرغ  
 جنس البحر وانتهى قبل ان تنتهى وتفرغ كما ان ربي لان البحر وان تنفد دمتناه  
 لانه جسم متناه وكما ان الله غير تناهية فلا تنفد (قوله وكلاهما منسوبان) راعى  
 المعنى ولوراعى اللفظ لقول وكلاهما منصوب ويعصم الرفع وهو ان تجعل الفاء للمجرد  
 العطف أى ليس بخلق وليس بباد (قوله بتصريف الدال) وجبى سكنهما  
 بل بتعريفهما الاقناني فى شرح جوهرية وجهين مشهورين كلاهما مصدر قدرت  
 الشيء بفتح الدال وتخفيفها اذا أحطت بمقداره (قوله والصحيح الخ) أى فيكون صفة  
 ذات مركبة من ثلاثة صفات وفى كلام الاقنيسى نظير وليس فى كلام المصنف  
 ما يدل عليه وقوله وهو الذى يرى الخ لا يسلم اذ قول وكل ذلك قد قدره الله ربنا

لنعوت التعالى وهو رفته  
 وعلاه وقيل ساخ بخناه  
 معجمة بمعنى غاب فى الارض  
 فهو يذهب حتى الآن  
 (و) مما يعجب اعتقاده (ان  
 القرآن كلام الله) القائم  
 بذاته (ليس بخلق فيبيد  
 ولا صفة للمخلوق فينفد) ابن  
 العربي يبيد معناه يذهب  
 وينفد معناه يتم قيل منه  
 نفد تنفد نقادا قال الله  
 تعالى لنفد البحر قبل أن تنفد  
 كلمات ربي وكلاهما من  
 منصوبان على جوابه الذى  
 الذى هو ليس (و) مما يعجب  
 اعتقاده (الايمان بالقدر)  
 بتصريف الدال (ق)  
 والصحيح انه مجموع ثلثة  
 أشباه العلم والقسورة  
 والارادة وهو الذى يحسرى  
 عليه ألقاظ الكتبة لانه  
 قال فيما يأتى وكل ذلك قد  
 قدره الله ربنا وقال علم  
 كل شيء قيل كونه وقال  
 تعالى أنيبكون فى ملكه  
 ما لا يريد فى الضمائر فى قوله  
 (خير مومنه حلوه ومرة)  
 عائدة على القدر

من مادة القدر فلا يكون نصافي ارادة القدرة اذ يجوز ان يكون معناه وكل ذلك قد تعلقت ارادته به وقوله علم كل شيء الخ اخبار من المصنف بصفات المولى لاجل ان تمتد فلا يفهم منه ان العلم جزء المدلول للقدرة وكذا قوله تعالى الخ بل القدر عند الاشاعرة ايجاد الاشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها واحوالها طبق ما سبق به العلم القديم أي فهو صفة فعل وعند المتأخرين بتحديد أهلا كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وفتح وغير ذلك أي تعلق القدرة والارادة بالحد الذي يوجد كما ذكر ذلك ابن قاسم (قوله بتأويل خير الخ) انما احتاج الشارح الى هذا التأويل لانه فسر القدر بالاوصاف الثلاثة فلا يصح حينئذ ابدال خيره وشره الخ منها أي فالمراد الخير من المقدورات المضافة للقدرة وكذلك من اضافة المتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسرها الذي هو مجموع الاوصاف الثلاثة وخلاصة المعنى انه يجب ان يصدق بأن الخير من متعلق علمه وقدرته وارادته وكذا غيره فعلها وأرادها ألا وتعلقت قدرته بوجودها فيما لا يزال وعلم من هذا ان التصديق بالقدرة ليس مقصود الذات لان المبدل منه في نية الطرح بل المقصد ما ذكرنا من ان تلك الاشياء من متعلق قدرته ثم يجوز ان يكون قصده ان في العبارة استخداما أطلق القدر أولا وأراد به الصفات المتقدمة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخره والمقدور ويحتمل أنه عائد على محذوف مضاف للقدرة (قوله وشهر مقدوراته) أي وصدقنا من الحلول المروقي لان القدرة عبارة عن المقدورات فلا حاجة الى التأويل (قوله بعموم الخ) هذا يفيد ان القدرة عبارة عن الارادة فقط فينا في كلامه أولا (قوله بجميع) أي جميع (قوله الممكنات) أي الذي اتصفت بالوجود (قوله خيرا أو شرا) اقتصر على الخير والشر وان كانت المباحات كذلك لان المقصد من تلك العبارة التعميم تقول غيرك اعلم ما أنت عليه من خيرا أو شرا وقصدك جميع ما هو فيه (قوله ونواها) عطف سبب على مسبب لانه يترتب على الثواب المأذنة في الآخرة وقلنا ذلك لان شأن الطاعة في الدنيا المشقة والمرارة لا المأذنة ويشهد له أحب الاعمال الى الله أحجزها أي أشقها (قوله وعقابها) عطف سبب على مسبب لان المشقة الآخرة تترتب على العقاب وقلنا الآخرة لان المعصية سببها الحب فلا مشقة فيها (قوله أي الخير وما بعده) أي بتأويلها بالمذكور فلذلك أفرد (قوله قد قدره الخ) أي تعلقت قدرته بوجوده ويحتمل تعلقت ارادته بوجوده أفاده عجم وبه يعلم صحة ما قلناه سابقا (قوله مباديها) الظاهر ان جماع مبدأ أي محل بدئها والبناء في قوله بيده للتصوير والتقدير وحمل بدئها أي ابتدائها بصور بيده

بتأويل خير مقدوراته  
ونشر مقدوراتها والحاصل  
انه يجب التصديق بعموم  
ارادة الله تعالى بجميع  
الممكنات خيرا أو شرا  
حيلا أو مرا أو شرا والخير  
بالطاعة والحلو بلذتها  
ونواها والشر بالمعصية والمر  
عقابها وعقابها (وكل  
ذلك) أي الخير وما بعده (قد  
قدرة الله ربنا) ومعنى  
(وقد ما دبر الامور) أي  
مباديها (بيده) أي قدرته

(ومصدرها) أى وقوعها  
على شكل دون شكل  
ووقت دون وقت وزمان  
دون زمان (عن قضاء) أى  
قدرته عبر بالقضاء عن  
القدرة لانه يطاق عليها  
وعلى الارادة وبما يجب  
اعتقاده ان الله سبحانه  
وتعالى (علم كل شيء) من  
الممكنات (قبل كونه) أى  
وقوعه (فجبر) أى وقع  
(على قدره) أى على حسب  
علمه هذا هو الحق الذى  
يجب اعتقاده واعتقاد  
غيره كفر يقتل معتقده ان  
لم يقب فان قيل الرضاء  
بالقضاء واجب والكفر  
بقضاء الله وهو لا يجب  
الرضاء به لان الرضى بالكفر  
كفر فالجواب ان الكفر  
مقتضى لا قضاء والرضى  
انما يجب بالقضى دون  
المقتضى قال بعضهم قوله  
(لا يكون من عباده قول  
ولا عمل الا وقد قضاء) داخل  
في عموم قوله علم كل شيء الخ  
وقيل انما ذكره وان كان  
داخلا فيه ليعين ان الله  
تعالى قد يعلم الاشياء على  
الجملة والتفصيل ويعلم

أى قدرته الخ قال الفاكه فى والمعنى ابتدأ الامور وخبر معنى قوله أى مباديها  
والتقدير ومعنى مقادير الامور ظاهرة ولأى مباديها ولم يفصح المقادير جمع  
مقدار بمعنى القدر أى ان قدرها من صغر وكبر وطول وقصر بيده أى قدرته  
لان التخصيص وصف الارادة لا القدرة وان اجيب عنه بأنهم الماسة لازما عبر  
بأحد المتلازمين عن الآخر فتدبر (قوله أى وقوعها) إشارة الى أن مصدرها مصدر  
بمعنى الصدور أى الوقوع (قوله وزمان دون زمان) هو عين قوله ووقت دون وقت  
ولو قال بدله ومكان دون مكان وجهة دون جهة لكان أفضل (قوله عن قدرته)  
المناسب أن يقول عن ارادته لا من الاول ان الوقوع على شكل دون شكل الخ  
تخصيص وهو شأن الارادة لا القدرة الثاني ان القضاء عندهم اما الارادة المتعلقة  
أو علمه بالاشياء على ما هي عليه (قوله لانه يطاق عليها) وعلى الارادة أى على كل  
منها لا مجموعه (قوله من الممكنات) لا يخفى ان علمه تعالى يتعلق بالمكن وغيره  
من الواجب والمستحيل وقصر الكلام على الممكنات لقوله قبل كونه فتدبر  
(قوله قدره) أى حسب علمه أى فلم يتغير أى فالضمير فى قوله قدره عائده على العلم  
المفهوم من علم على حد قوله تعالى اهدلوا هو اقرب للتعمى والمراد على حسب ما علمه  
فالداخل فى قدره ساكنة وعبرة تمت فجبر مقدوره أى وقع وجاء على قدره الذى  
علمه (قوله هذا هو الحق) يحتمل أن المشار اليه العلم المستفاد من قوله علم كل شيء  
ويحتمل أن يكون عائدا على الجريان على حسب علمه والظاهر الاول وله وجه قصد  
الرد على القدرية الاولى الذين ينكرون تعلق علم المولى بشئ من أعمال العباد  
قبل وقوعها وانما يعلمها به بذوقها ولا شك فى كفر هؤلاء (قوله فالجواب الخ)  
جواب بالمنع بتوهم ان السائل يعتقد ان الكفر من افراد القضاء فأجابه الشارح  
بقوله ليس كذلك بل هو من متعلق القضاء والواجب انما هو الرضى بالقضاء  
واحد ترضى بأن القائل رضى بقضاء الله لا يريد ان رضى بصفة من صفات الله تعالى  
بل انه رضى بمقتضى تلك لصفة وهو المقتضى فالجواب الصحيح ان يقال الرضى بالكفر  
لان حيث ذاته بل من حيث انه من قضاء الله تعالى ليس بكفر قاله الغزالي (قوله  
دون المقتضى) أى فلا يجب الرضى به مطلقا بل اذا كان واجبا كالإيمان وجب  
الرضى به أو منسدا وبان يدب أو حراما حرم والرضى بالكفر كفر أو مباحا أبغ ومكروها  
كره كما ذكره شيخ الاسلام فى شرح المنبرجة (قوله ولا عمل) أدخل فيه عمل القلب  
(قوله داخل فى عموم الخ) فيه نظر بل هو ما يراد بذلك لان معنى هذا ان كل  
قول وعمل صدر من عبادة قد تعلقت ارادته به لما تقدم ان القضاء ارادة الله المتعلقة

الجزء من السكلى ردا على من قال

ان الله يعلم الاشياء على  
الجملة لا على التفصيل ويعلم  
الكلي لا الجزئي تعالى الله  
عن كفرهم وعصمنا من  
اعتقادهم منه وكرمه وقوله  
(سبق عليه به) هو عين  
قوله علم كل شيء قبل كونه  
كرره تأكيداً ثم استمر  
عليه بقوله (الا يعلم من  
خاق وهو اللطيف الخبير)  
الامر كناية عن معرفة  
الاستفهام ولا السافية  
ومعناها تحقيق ما بهداهما  
لان الاستفهام اذا دخل  
على النفي افاد الاثبات  
والتقرير ولا يجوز ان يكون  
الاستفهام على بابه  
لاستحالة علمه تعالى ومن  
في هل رفع على الفاعلية  
والمفعول محذوف التقدير  
الا يعلم الخالق مخلوقه أو  
خلقه والخلق عام فيمن  
يعقل ومن لا يعقل هذا  
قول اهل السنة وقالت  
المعتزلة من في موضع نصب  
أي لا يعلم الله من خاق ومن  
لم يعقل فان الله تعالى يعلم  
عباده دون أفعاله تعالى  
الله عما يقولون

أولا وعلى تسليمه فوجه الدخول على ما فانه ان كل شيء شامل للقول والعمل وغيرهما  
(قوله يعلم الاشياء على الجملة الخ) اعلم اننا كل ويقابله جزء وكلي ويقابله جزئي الا قول  
كالمجمل فانه كل وكل قطعة منه جزء والثاني كالانسان فانه كلي وزيد وعمر وغيرهما  
جزئيات له اذا تقرر ذلك فقول الشارح يعلم الاشياء على الجملة ناظر للاول وقوله  
ويعلم الكلي والجزئي ناظر للثاني فلا يتوهم اعتقادهما الواضح ان يقول وقيل انما  
ذكره ليبين ان الله كما يعلم الاشياء على الجملة أي المأخوذ مما تقدم يعلم الاشياء  
على التفصيل المأخوذ مما هنا وكما يعلم الكلي المأخوذ مما تقدم يعلم الجزئي  
المأخوذ مما هنا أي الذي هو قوله لا يكون الخ لكن أنت خير بيان ما تقدم ذكره الذي  
هو قوله علم كل شيء وليس من باب الكل ولا الكلي بل من باب الكناية الا ان هذا  
يمكن الجواب عنه بان مثل هذا التركيب قديس من باب الكلي أي الجوهري  
فيكون من باب الكل (قوله عن كفرهم) أي ما كفره فليس النكر  
عن نفس الكفر بل ما كفره وهو كونه علم الجملة لا التفصيل الخ لانه هو الذي  
من الصفات بقي شيء آخر وان اعتقادهم هو كفرهم فهو ظاهر في موضع  
الاضمار صرح به اشارة الى ان هذا الكفر اعتقادهم (قوله هو عين الخ) فيه شيء  
لان الا قول عام في عباده مطلقا وهذا خاص بعباده الذين لهم قول وعمل والخاص  
ليس عين العام (قوله همزة الاستفهام) أي الانكار أي كما افاده بعض المفسرين  
(قوله لان الاستفهام) أي الانكار (قوله والتقرير) هو الحمل على الاقرار بعبادة  
النفي فحذفه على ما قبله من عطف المزموع على اللازم (قوله على بابه) أي من طلب  
الافهام (قوله لاستحالة عليه) أي لاستحالة الجهل (قوله مخلوقه أو خلقه)  
تنويع في العبارة والمراد واحد اذا المراد المخلوق المخلوق (قوله والخلق عام) أي  
وكذا المخلوق عام (قوله ومن لا يعقل) أي كائناتنا الاختيارية وحاصل المسئلة  
ان الذوات وصفاتها من بياض وسواد وقدرة وارادة وغيرهما والافعال  
الاضطرارية مخلوقة للولي عز وجل باتفاق والخلف بيننا وبين المعتزلة في الافعال  
الاختيارية فمن نقول انها مخلوقة لله عز وجل وهم يقولون انها مخلوقة للمعبود  
(قوله من في موضع نصب) أي فيكون الفاعل محذوفا واعتراضت هذا  
الاعراب بقوله وفي هذا الاعراب نظرا لان الموضع على هذا التقدير لما لا يمكن اذ قبله  
واسر واقول لكم اواجهروا به انه علم بذات الصدور فهي على هذا واقعة على  
ما تكتنه الصدور فالواجب ما انتهى ومقصودهما كما يستفاد من قول الشارح  
دون أفعاله الذي هو محط الفائدة ان الله لا يعلم فعل عبده وخلق الجاد شيء آخر



فلا يريد ما يقال قضية كلامهم هذا انهم يقولون ان المولى لا يخلق الامن يحفل فقط  
 واما المجادات ونحو ذلك مما تقدم لا يقولون بخلق الله اياها مع انهم يوافقونا وانت  
 خبير بان ما نسبته للمعتزلة من ان المولى لا يعلم افعال العباد انما يظهر في المعتزلة الاولى  
 الذين ينكرون تعاقب علم البارى بالاشياء قبل وقوعها وانما يراها بعد وقوعها قال  
 القرطبي وغيره وقد انقرض هذا المذهب واما المعتزلة الان كما قال بعض فهم مطبقون  
 على ان الله تعالى عالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم ان  
 افعال العباد الاختيارية مقدورة وواقعة منهم على جهة الاستقلال فتدبر (قوله بازا  
 معان) أى فى مقابلة معان (قوله بمعنى العليم) فهو بمعنى الاسماء الدالة على صفات  
 الذات (قوله وغوامضها) عطف خاص على عام وقوله ومشكلاتها مرادف لاذى  
 قبله ولا يخفى ان الحقائق والقومض والاشكال انما هو بالنسبة لنا والا فالكل عند  
 الله ظاهر جلى (قوله بمعنى الرحيم) ان فسر بالنعيم بدقائق النعم كان دالا على صفة  
 الفعل وان فسر بمريد الانعام فهو دال على صفة ذات (قوله وبمعنى فاعل المفعول)  
 أى ففعل بمعنى فاعل فهو دال على صفة الفعل على هذا (قوله اللطيف) أى الاحسان  
 وهذا المعنى اعم من الذى قبله والمراد بالاحسان ما ينعم به على العبد اذ هو الذى  
 يتعلق به الاعطاء لانفس الاعطاء الذى هو معنى حقيقى له (قوله يفضل من يشاء)  
 أى من يشاء ضلاله وقوله فينذله مرادف لقوله يفضل فأتى به تبيينا وتقرير المذهب  
 أهل السنة وأتى بالكافى على وقته لينة اسق الكلام وغايرى التمييز دفعا لاثقل  
 الحاصل بال تكرار اللفظى (قوله دليل الخ) لا معنى لتلك الدلالة اذ هذه كلها اجمل اتى بها  
 المصنف مجردة عن الدلالة ليعتقد مدلولها ويمكن الجواب بأن القصد ان ذلك ما جاء  
 القرآن به كان دليلا لما تقدم وان لم يكن ذلك مقصودا للمصنف فتدبر (قوله خلق  
 القدرة على الطاعة أراد بالقدرة العرض الممارز للفعل واستظهر به ان انما خلق  
 الطاعة لان التوفيق ما به الوفاق وهو يخلق الطاعة لا بالقدرة وان كانت مقارنة فان  
 قلت ال فى الطاعة للجنس أو الاستغراق قلت للاستغراق أى خلق القدرة على جميع  
 الطاعات بحيث لا تقع منه معصية أصلا لذلك قال القسافى فالأمر لا يعصى أى  
 لا يقع منه معصية أصلا (قوله ضد ذلك) وهو خلق القدرة على الكفر فقد قال بعض  
 الخذلان مرادف للكفر فالعاصى على هذا لا يقال فيه مخذول وفى عبارة ان الضلال  
 خلق القدرة على الكفر والخذلان خلق القدرة على المعصية فالعاصى على هذا  
 مخذول ويكون الخذلان اعم (قوله تصرف الملك فى ملكه) أى بغير الاحسان فيكون  
 مبدأنا للفضل أو بالاحسان وبغيره فيكون الفضل اخص منه (قوله أى ميسر) أى

واللطيف فى حقه تعالى  
 يطلق بازاء معان بمعنى  
 العليم بخفيات الأمور  
 وغوامضها ومشكلاتها  
 وبمعنى الرحيم وبمعنى فاعل  
 اللطيف وقوله (يفضل من  
 يشاء فينذله بعدله ويهدى  
 من يشاء فيوقته بفضله)  
 دليل على قوله لا يكون  
 من عباده الخ وقد تقدم  
 ان الهداية والتوفيق بمعنى  
 واحد وهو خلق القدرة  
 على الطاعة والضلال  
 والخذلان معنى واحد وهى  
 ضد ذلك والعبد تصرف  
 الملك فى ملكه والفضل  
 اعطاء عطية بغير عوض  
 فرع على قوله يفضل الخ فقال  
 (فكل) بالتنوين ميسر  
 خبير (ميسر) أى ميسرا  
 والتنوين للمعوض



مهمي (قوله أي كل شيء الخ) لو قال أي كل مكاف له كان أحسن لعدم الشيء  
مع ان التفسير لما ذكره خاص بالمكاف (قوله ويروي الخ) والتقدير فكل شخص  
موصوف بكونه ميسر ملتبس بتيسيره الى الذي سبق في عمله وقدره من أسباب  
شقاوة شقي وأسباب سعادة سعيد وفيه انطها في موضع الاضمار وحاصل تلك  
العبارة ان قوله الى ما تنازع فيه ميسر وتيسيره وأعمل الثاني قرىء بالتدوين  
أو بالاضافة (قوله وقدره) المناسب ان يراد به الارادة اذ لما تعلق بتحيزي قديم  
(قوله عن المضرة الخ) هي الموت على الكفر ويترتب عليه الخلود في النار وتوابعه  
(قوله الاحقة في العقبي) أي منتهى أمره (قوله عن المنفعة الخ) وهي الموت  
على الايمان ويترتب عليه الخلود في الجنة وتوابعه وما ذكرناه من تفسير السعادة  
والثقاوة مذهب الاشعري وذهب الماتريدي الى ان السعيد هو المسلم والشقي  
هو الكافر فذهب الى مذهب الاشعري لا ينتقل السعيد عما ثبت له وكذلك لشقي  
وعلى ما ذهب اليه الماتريدي يتصور ان السعيد قد يشقي بأن يرتد بعد الايمان  
والشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر (قوله ثم استدلل الخ) الا ان الطرف الاول  
أعني قوله أن يكون في ملكه استدلال على قوله الى ما سبق في عمله وقدره وقوله  
أو يكون لاحد عنه غنى استدلال على قوله بتيسيره وفي العبارة لف ونشر مشوش  
وقد تقدم انها اجل القصد منها الاعتقاد فلا استدلال وقوله ما لا يريد لوم الكلام  
لقال تعالى أن يكون في ملكه ما لا يعلمه وما لا يريد وفيه اشارة الى أنه أراد بالقدر  
الارادة ومقتضى قوله سبق أن يقول ما لم يرد به (قوله لانه أعم) لانه يشمل  
بقية الحيوانات (قوله وهو رد على المعتزلة الخ) هذا الطرف الذي هو قوله أو يكون  
الخ فيرد على الشارح ان الاول أيضا رد على المعتزلة فانهم ذهبوا الى ان الله سبحانه  
وقهالى لا يريد الشر والكفر والمعصية وقعت أم لا ويريد الطاعة والخير وقع أم لا  
وان الارادة توافق الامر فكل ما أمر الله بريد وعنه ما ينفك كان فقد يرد ويأمر  
كايما ن أبي بكر وقد لا يريد ولا يأمر كالكفر وقد يرد ولا يأمر كالكفر أي جوهل  
وقد يأمر ولا يريد كايما نة (قوله ونحوهم) أي من أهل البدعة كما صرح به  
الفاكهاني (قوله انهم قادرون الخ) أي فعندهم القدرة سابقة على الفعل الا انهم  
يعترفون انها مخلوقة للمولى جل وعز ونحن نقول ان القدرة على الفعل لا تكون  
الامع الفعل وصحة التكليف تعتمد على سلامة الاسباب والآلات لا على القدرة  
التي يكون بها الفعل فلا يقال اذا كانت القدرة مقارنة للفعل لا سابقة عليه يلزم  
تسكيف العاجز وذلك لما قلناه ان التكليف منوط بسلامة الاسباب والآلات

أي كل شيء ويروي فكل  
ميسر بالاضافة وهو مبتدأ  
والخير (بتيسره الى ما) أي  
الذي (سبق من عمله وقدره)  
من بمعنى في متعلق بسبق  
ومن في قوله (من شقي  
أو سعيد) ابيان السابق من  
علم وقدره والشقاوة عبارة  
عن المضرة اللاحقة له  
في العقبي والسعادة عبارة  
عن المنفعة اللاحقة له  
في العقبي ثم استدلل على  
قوله فكل الخ بقوله (تعالى)  
أي تنزهه وتقدس (عن أن  
يكون في ملكه ما لا يريد  
أو يكون لاحد عنه غنى)  
لو قال شيء بدل لاحد  
لكان أولى لانه أعم  
لكنه أتى بلفظ أحد اشارة  
لقوله تعالى يا أيها الناس  
أنتم الفقراء الى الله لان أحد  
لا يقع على غير الناس وهو  
رد على المعتزلة ونحوهم  
القائلين أنهم قادرون على  
ايجاد أعمالهم قبل ايجادها

وجاء ثلثان تحصل قبل الفعل (قوله مستغنون عن ربهم في حال اختراعهم) برده عليه  
 ان القدرة اذا كانت سابقة على الفعل فلا يستغناء حاصل ولو قبل الاختراع  
 فلا وجه للتقييد والاستغناء المذكور من حيث حصول ذلك الفعل لا مطلقا  
 لما قلناه انهم يعترفون بأن القدرة مخلوقة لله عز وجل (قوله الا هو بدل) من خالق  
 لان المعنى على نفي الخلق عن غير الله تعالى (قوله رده على المعتزلة) أيضا أي كما  
 حصل الرد بقوله أو يكون الخ وخلاصته ان الرد عليهم قد حصل بالاقل وزيادة  
 هذا انما هو لاجل التأكيد تبيينا للبندى (قوله وفيه عموم الخ) لاجل الحاجة لذلك  
 لان المراد من شيء شيء أي مراد فخرج ذاته وصفاته لان الارادة لا تتعلق الا بالمكن  
 (قوله وأسماءه) تقدم ما فيه (قوله أي خالقهم الخ) اعلم ان الرب يطلق ويراد به  
 الخالق ويطلق ويراد به المالك والسيد والقائم بالامور المصلح لها اذا تبين ذلك  
 فقول الشارح أي خالقهم وسيدهم اشارة الى معنيين من معاني الرب (قوله ورب  
 أعمالهم) أي خالقها فيه رده على المعتزلة أيضا (قوله والمقدر لحرركاتهم) أي المحدد  
 والمعين كما قال ت و الواضح أن يقول أي الذي تعلقت ارادته ازال لحرركاتهم جمع  
 حركة وعرفت بأنها كونان في أنين في مكان أنين والسكون كونان في أنين في مكان  
 واحد والانيثية آن وهو طرف الزمان وقيل أيضا في تعريفهما الحركة حصول  
 أول في حين ثان والسكون حصول ثان في حين أول فكل منهما كون واحد على هذا  
 وليكن لا بد في تحقق كل منهما من كون آخر كما ذكره بعضهم (قوله وسكناتهم)  
 زادها الشارح ولم يتكلم عليها المصنف اما لان الحركات أظهر منها في الوجود  
 أولان الثواب والعقاب انما يترتبان على الحركات غالبا (قوله ووقته) عطف تفسير  
 (قوله قد قطع الخ) يطلق الاجل ويراد به مدة العزم ويطلق ويراد به الوقت  
 المحدد للثبوت فيه اذا تقرر ذلك فالاجل في كلام المصنف يصح ان يراد به كلاما  
 والاجل في قول الشارح قطع على المقول أجله بالمعنى الاول لا الثاني فتدبر  
 (قوله بأجله) أي في أجله أراد بالاجل هنا بالمعنى الثاني ولو فرض انه لا يقتل لاحتمل  
 ان يمحي وأن يموت فلا قطع بواحد منهما لما لان الامر غيب علمنا هاهنا مذهب أهل  
 السنة (قوله ولا يستقدمون عطف) على اذا جاء أجلهم أي أخبر بامر من هاهنا  
 اذا جاء الاجل لا يأخروا حكم لا تقدمون على الاجل بحيث تمر تون قبله فلا يرد  
 ما يقال اذا جاء الاجل كيف يعقل تقدم ووجه عدم الورود انه معطوف على الشرط  
 والورود مبني على انه معطوف على قوله لا يستأخرون (قوله ثم انتقل الخ) لما كان  
 الجائز شبه المركب من القسمين الاولين أخره لان الجزء مقدم على الكل (قوله على

مستغنون عن ربهم في حال  
 اختراعهم لها وهذا هو  
 الضلال الذي لا شبهة فيه  
 وكذا قوله (أو يكون  
 خالق) بالرفع على أن يكون  
 تاما (لشيء الا هو) رد  
 على المعتزلة أيضا دليله قوله  
 تعالى لا اله الا هو خالق كل  
 شيء وفيه عموم أريد به  
 الخصوص اذ يخرج منه  
 ذاته وصفاته وأسماءه  
 سبحانه وتعالى (رب العباد)  
 أي خالقهم وسيدهم (ورب  
 أعمالهم والمقدر لحرركاتهم)  
 وسكناتهم (وأجلهم)  
 جمع أجل وهو مدة الشيء  
 ووقته وهذا رده على القدرة  
 القائلين بأن القائل قد قطع  
 على المقول أجله وما قالوه  
 باطل بل هو ميت بأجله  
 قال تعالى ان أجل الله اذا  
 جاء لا يؤخر فاذا جاء أجلهم  
 لا يستأخرون ساعة ولا  
 يستقدمون وهناتم  
 الكلام على ما يجب له  
 سبحانه وما يستقبل عليه  
 ثم انتقل يتكلم على ما يجوز  
 عليه

سبيل التفصيل الخ) حال من ما أو فاعل يجوز وأتى بقوله على سبيل الخ إشارة إلى أن هذا المجاز من باب الفضل لا من باب العدل إذ من أفراد المجاز ما كان من باب العدل أيضا وأنت خير بأنه سيقول وخلق النار فأعدها الخ لا يخفى أنه من المجاز وليس من باب الفضل بل من باب العدل فتدبر (قوله والاحسان) عطف تفسير قوله وعدمهم بعد وجودهم) المناسب أن يقول وأعداهم بعد وجودهم أي فهو من باب الفضل لكونه وسيلة إلى حياة دائمة ولا يخفى أن التكلم على الإياد بعد المدم ليس بطريق القصد إنما هو بطريق أن ينظر به الإعادة بعد الموت أي في قوله كما بدأهم يعودون وإن الأعداء بعد الوجود إنما أشار له بقوله يموت (قوله والإيمان به) أي الأذعان وعطفه على ما قبله مغاير (قوله بعثة الرسل الذين) أولهم آدم وآخرهم محمد عليهم الصلاة والسلام (قوله وهم المكلفون) أي من الأنس بالنسبة لكل رسول والأنس والجن بالنسبة لنبينا صلى الله عليه وسلم فلم يرسل للجن غيره رسل السيد سليمان إنما هو تسلط ملك لا رسالة (قوله لأقامة الحجية عليهم) بيان بفائدة البعثة لانه تعالى لو لم يرسل لهم رسولا لقالوا هل أرسلت إلينا رسولا فلا حجة تقام عليهم فلما أرسل لهم الرسول ثبتت الحجية عليهم (قوله فالصبي) أي من مات صبيا (قوله والجهنم) أي من بلغ مجنوناً ومات على جنونه وأما من بلغ عاقلان ثم جن ومات عليه فإله به بالحالة التي بلغ عليها من اسلام أو كفر (قوله غير مؤاخذ) أي مرسل له الرسل ولو عبر به لكان أفضل ويأزم من نفي الرسالة نفي الأخذ وقد تقدم أن الصبي مكلف بالندوب فيمكن الرسول مرسل إليه باعتبار (قوله لقوله تعالى) دليل لقوله ومن لم تبلغه دعوة وفي حكمه الصبي والجهنم إذا الرسول في حقهما ما كالأعدم ويصدر عليهما انهما لم يبعث لهما رسول فالآية دليل لثلاثة وفي الآية دليل على أن أهل الفترة لا يعذبون وهم في الجنة (قوله على ما قال ابن عمر) إنما قال ذلك لأن بعضهم ذكرا نه تمتة لما قبله جاءه في معرض المدح والثناء وذلك الواجب واجب أصول فمن كذب به أو شك فهو كافر واختلف في الجاهل ويظهر عدم كفره كما قاله الشيخ في شرحه (قوله اختصاص النبي الخ) أي كونه مختصا بذلك الخطاب الذي صار رسولا به والظاهر عندي أن تفسير الرسالة بذلك تفسير باللائم وتفسيرها الحقيقي كونه موحى إليه بشرع وأمر بقلبه (قوله بخطاب التبليغ) يجوز أن يكون المصدر بابقا على حقيقته أي اختصاص النبي بتوجيه الكلام إليه لأجل التبليغ ويجوز أن يراد منه اسم المفعول أي اختصاصه بكلام مخاطب به دال على أحكام لأجل تبليغها (قوله من السوء) أي عذاب الله (قوله من النبأ) أي فلو أو في نبوة أمهاتها

على سبيل التفصيل والاحسان من إيجاد الخلق بعد عدمهم وعدمهم بعد إيجادهم وبعثة الرسل وبدأ به فقال (الرسل) أي ومن المجاز الذي يجب اعتقاده والإيمان به بعثة الرسل (اليهم) أي إلى العباد على تقدير مضاف أي بعض العباد وهم المكلفون منهم دل عليه قوله (لأقامة الحجية عليهم) إذ المقام الحجية عليه إنما هو من وجدت فيه شروط التكليف وهو البلوغ والعقل وبلوغ المدبرة فالصبي والجهنم ومن لم تبلغه الدعوة غير مؤاخذ لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ومما يجب اعتقاده على ما قاله ابن (ع) قوله (ثم ختم الرسالة) وهي اختصاص من النبي صلى الله عليه وسلم بخطاب التبليغ (والندارة) بكسر النون وبالذال المهيمنة وهي التحذير من السوء (والنبوة) من النبأ

الممزأ وتقرأ بالهمز (قوله وهو الخبر) أي فالنبي مخبر بفتح الباء عن الله ويحوز  
 قراءته بالكسر لانه يخبر بنبوته ليختم (قوله أو من النبوة) وعليه فيه ترأبوة  
 بالواو (قوله وهي الرفعة) أي فهو أي النبي مرتفع أو مرفوع فهو بمعنى اسم الفاعل  
 أو اسم المفعول ولا يخفى ان المتعارف ان المأخوذ من هـ ذين انما هو نبي والظاهر  
 صحة ما قاله الشارح أيضا ولا يخفى أيضا انه اعترض على تفريق النبوة بالرفعة بأنها  
 لما كان المرتفع لا الرفعة وقدم الرسالة على النبوة لان الرسالة أفضل من النبوة  
 على الصحيح وقدم النذارة على النبوة لانها من لوازم الرسالة (قوله بمحمد) أي  
 برسالة ونذارة ونبوته محمد صلى الله عليه وسلم (قوله ولما كانت رسالة الخ) المناسبات  
 أن يقول ولما كانت رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم ونذارته ونبوته مانعة من ظهور  
 رسالة ونذارة ونبوته بعده شئت بالتحتم على سبيل الاستعارة بالكناية وأثبت ختم  
 تخمير أي وشئت الرسالات والنذارات والنشوات بشيء نفيس ختم أي ختم  
 عليه واستعبر اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة بالكناية وخلاصته  
 ان ختم قرينة الاستعارتين والمكثيتين وقوله بالتحتم الاولي الخاتم الذي هو الالة لانه  
 المشبه به ألا أن يقال معروف الختم في الخاتم قدبر (قوله المانع من ظهور) أي باعتبار  
 أثر تلك الالة (قوله ختمهم أي ختمهم) أي ختمهم رسالة ونذارة ونبوته أي لمزم  
 مـ ذكر ان المصطفى ختمهم (قوله ثم فسر ختم الرسالة) أي جنس الرسالة أي اجنس  
 في جميع الافراد فالتختم جميع الرسالات لرسالة واحدة والاولى ان يزيد والنذارة  
 ولا يخفى انه تفسير بالالزام (قوله آخر المرسلين) مقتضى الظاهر أن يقول فجعله  
 آخر المرسلين والمـ ذرين والنبين رسولا ومنذرارنيا الا أن يقال لا حظ بقوله  
 بشيرا الخ الاشارة الى الآية (قوله بشيرا) أي مخبرا لاطاعتين بالخبر من البشارة  
 وهي انبراله ارومى بالبشارة لان بشرة الانسان أي جلدته تحسن عنده (قوله  
 اذا طلقت) أي هذه المادة ولو بصيغة الامر كقوله تعالى وبشرهم (قوله جاز)  
 أن يكون بالشئ وهذا الاستعمال على جهة المجاز والعلاقة بين البشارة والنذارة  
 مضائق التأثر لان المبشر محمر وجهه والمذنب صغير وجهه كعاد كره بعضهم (قوله  
 وجهه) لانه نذير الاحاجة لتقديره لانه معطوف على قوله بشيرا الواقع حالا  
 الا أن يقال قصد حل المعنى وجنبه (قوله وهي للعاصين) تقدم ان النذارة هي التحذير  
 من السوء ولا يخفى انه كما يكون للتلبس بالسوء يكون لغير التلبس به خوفا  
 من ان يتلبس به فيح لا يظهر قوله فهو للعاصين الا أن يقال هي للعاصين القصد الاولي  
 وقوله والبشارة لاطاعتين يقال أيضا ان البشارة انبراله السار وكما تكون للتلبس

وهو الخبر أو من النبوة وهي  
 الرفعة (بمحمد نبيه صلى الله  
 عليه وسلم) ولما كانت  
 رسالة نبينا محمد صلى الله عليه  
 وسلم مانعة من ظهور نبوة  
 ورسالة بعده شئت بالتحتم  
 المانع من ظهور ما ختم  
 عليه فكان ختمهم صلى  
 الله عليه وسلم من كذب  
 بذلك أو شئت فيه فهو وكان  
 ثم فسر ختم الرسالة بقوله  
 (فجعله) أي صير الله النبي  
 صلى الله عليه وسلم (آخر  
 المرسلين بشيرا) مسن  
 البشارة بكسر الباء وضمها  
 اذا طلقت لا تكون الا بالخبر  
 فاذا قيدت جاز أن تكون  
 بالشئ كقوله تعالى فبشرهم  
 بعذاب أليم (و) جعله  
 (نذرا) من النذارة وقد  
 قد ختمت وهي للعاصين  
 والبشارة لاطاعتين  
 (وداعيا) من الدعوة



بالطاعة تقال لغيره على تقدير ان ينتهي عن فعله ويجاب بما تقدم (قوله وهي لجميع الخ) أي ان الدعوة التي اشتق منها ادعيا لجميع المكلفين وفيه بحث لان المشتق منه ليس مأخوذا في مفهومه التعلق بجميع المكلفين نعم ذلك المشتق الذي هو وصفه صلى الله عليه وسلم متعلق بجميع المكلفين فالاولى أن يقول وداعيا لجميع المكلفين (قوله والدعاء لا حاجة اليه) لان قوله الى الله متعلق بقوله داعيا الى الله أي الى الاقرار به وتوحيده وما يجب الايمان به من صفاته أي انه صلى الله عليه وسلم طالب منهم الاقبال اليه ويجاب عن الشارح بأنه قصد حل المعنى (قوله بتبليغ التوحيد الباء للتصوير أي ان الدعاء الى الله عبارة عن تبليغ التوحيد أي الاحكام الاعتقادية (قوله ومكاثفة الكفرة) أي ردهم واعلم انه كما هو داع الخلق الى التوحيد فهو داعيهم الى الاحكام الفرعية فالاولى ان يزيد الشارح (قوله باذنه) أي بأمره أشار الى انه لم يرد حقيقة الاذن لان الدعوة واجبة وهو لا يكون الامع الامر بها الا الاذن المتبادر منه الاباحة (قوله المعنى ذاسراج) ويجوز ان يقرأه على ظاهره مبالغة (قوله وهو واستعارة) أي السراج (قوله للنور) أي لذى النور أي الاحكام الاعتقادية بدليل قوله يخرج من نوره من ظلمة الكفر واحتجنا له هذا التقدير لانه المشبه به السراج وهو ذو نور فيكون المشبه كذلك (قوله الذي يتضمنه الشرع) أراد به الاحكام مطلقا اعتقادية أو فرعية فيكون من ضمن الكل للجزء أو أراد به الادلة والجمهور على ان السراج النيران والتقدير ذاسراج أو بالياسراج ووصف بالانارة لان من السراج ما لا يضي اذ اذقت فتيلته أو قل سلطته (قوله يخرج بنوره) أراد به ذا النور الذي هو الاحكام المشبهة بالسراج والضمير في بنوره يجوز رجوعه الى الله أو من والاضافة تأتي الادنى ملائمة أي فكما يخرج أي يتخلص من الظلمة الحسية بالسراج كذلك يتخلص من ظلمة الكفر فيما هو شبيهه بالسراج أعني الاحكام وقوله من ظلمة الكفر اما من اضافة المشبه به للمشبه أو الاضافة للبيان بأن يتجاوز في الظلمة باستعارتها الى أمر مكره ثم يبين بالكفر (قوله وشبهه) أي ذو النور الذي هو الاحكام الاعتقادية (قوله وان أخذ) أي من نوره من نور فنادر مع تكلف (قوله من غير تكلف) هذا هو الغارق فان قلت هذا الذي يميزه السراج عن الشمس والقمر موجود في الشمع والشمع أقوى نورا من السراج فهو أولى بالذكر من السراج قلت الشمع لا يقدر عليه كل أحد ففي ذكره كسر خاطر العاخر عنه (قوله أسرجة) جمع القلعة ليس مراد منه القلعة بل السكينة أي نور السراج يؤخذ منه نور أسرجة وقوله من غير نقص منه هذا قدر مشترك

وهي لجميع المكلفين والدعاء (الى الله) تعالى بتبليغ التوحيد ومكاثفة الكفرة (بأذنه) أي بأمره أي الى أمره (وسراجا ضميرا) والاصل فيما ذكر قوله تعالى يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا الى الله بأذنه وسراجا منيرا المعنى ذاسراج وهو استعارة للنور الذي يتضمنه شرعه فان من هداه الله يخرج بنوره من ظلمة الكفر وشبهه بالسراج المنير دون الشمس والقمر لان نوره ما لا يؤخذ منه نور وان أخذ من نور الشمس فادبر تكاف ونور السراج يؤخذ منه من غير تكلف أسرجة من غير نقص منه



(قوله واذا ذهب نور الاصل) لا يخفى انه قد وصف نور السراج بأنه مأخوذ منه فيكون هو الاصل والمأخوذ منه فرعاً ففعل الاضافة للبيان أى نور هو الاصل ونور هو فرعه (قوله ونوره صلى الله عليه وسلم الخ) أى ونوراً أحكامه لما تقدم فان قلت قد أفدت ان المراد بالاحكام الاحكام الاعتقادية الموصوفة بأن لها نوراً لانها شبيهة بالسراج الذى له نور فالمأخوذ من نورها قلت ذلك المأخوذ معارف وعلوم فتلك الاحكام حين تتمكن فى قلب من يتمكن به يثبت لها اشراق قلبى ينشأ منه معارف وعلوم (قوله ولا يذهب بذهابه) أى ولا يذهب ذلك النور بذهابه لانه باق ببقاء أصله الذى هو أحكامه صلى الله عليه وسلم وبه يتميز عن نور السراج لان نور السراج لا يبقى فان قلت كيف يصح التشبيه حينئذ الجواب ان القوة فى المشبه به يكفى ولو من بعض الوجوه والقوة فى السراج من حيث انه أمر حسى والمحموس من حيث هو محسوس أعلى من المعقول (قوله أنزل على نبيه كتابه الحكيم المراد به اللفظ المنزل على نبينا لا بما عجزوا بقصر سورة وصفة انزاله أن الله خلق لفظاً فاسمعه لجبريل فحفظه جبريل ونقله للنبي صلى الله عليه وسلم فلما تلاه جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم حفظه ووعاه وقيل ان جبريل نقل ذلك من اللوح المحفوظ فنزل به على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ان الملائكة اتقنته من رب العالمين فى ليلة واحدة ولقنته لجبريل فى عشرين ليلة ولقنه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا كله بناء على أنه نزل باللفظ وأما على أنه نزل بالمعنى فقول ان جبريل عبر عنه باللفظ الخاص للنبي صلى الله عليه وسلم وقيل انما أتى المعنى على قلب النبي صلى الله عليه وسلم والنبي عبر عنه أفاد ذلك عجم (قوله أى الذى أحكم فىه) أى جمعت فيه فيكون قوله المحكم أصله المحكم فيه فيكون من باب الحذف والابصال (قوله علوم الاولين) أى ما قبل نبينا والآخرين هم أمة نبينا أى جمعت فيه تلك العلوم يدركها منه من نور الله بصيرته (قوله أولاده أحكم على وجهه لا يقع فيه اختلاف) أى أتقن على وجهه (قوله لا يقع فيه) أى القرآن هذا تفريع بحسب المعنى على ما قبله أى أتقن على وجه عظيم فصار لا يقع فيه اختلاف أصلاً أى تناقض من حيث التعریم والتعليل وانما قلنا أصلاً لانه نكرة فى سياق النفي نعم وأما قوله عز وجل ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه الخ معناه أنه لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً فضلاً عن القليل لكنه من عند الله فليس فيه اختلاف أصلاً كثيراً ولا قليلاً (قوله معنى فتح ووسع) هذا معناه لغة والقصد منه لازم ذلك وهو البيان والأطهار فهو مجاز من إطلاق المألوف وإرادة اللزوم والمعنى وأطهر رويين دين

واذا ذهب نور الاصل بقى نور الفرع ونوره صلى الله عليه وسلم كذلك تؤخذ منه الانوار بغير تسكان ولا يذهب بذهابه صلى الله عليه وسلم (و) مما يجب اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى (أنزل عليه) أى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم (كتاب الحكيم) بمعنى المحكم أى الذى أحكمت فيه علوم الاولين والآخرين أو أنه أحكم على وجهه لا يقع فيه اختلاف كما قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً (وشرح) بمعنى فتح ووسع (به) أى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (دينه) دين (الاسلام القويم)

الاسلام أى الامام - اتقادية وفهرية على سان نبية صلى الله عليه وسلم (قوله  
 أى المستقيم) أى فقوله القريم تشبيهه بليغ بحذف الكاف أى الذى هو كالصراط  
 المستقيم أو استعارة ولكن هذا اذا كانت الاستقامة حقيقة فى الطريق الحسية  
 ومعنى مستقيم انه لا اعوجاج فيه (قوله وهدى به) يحتمل ويبرز به الخ) فيكون عين الجملة  
 الاولى واصده التثنية للبندى ويحتمل ان المعنى وهدى انما هو الى الصراط المستقيم  
 أى وفقهم اليه بسبب نبية صلى الله عليه وسلم فيكون الصراط منصوبا على نزع  
 الخافض (قوله المراد به هنادين الاسلام) أى لا المعنى الحقيقى فشيبه دين الاسلام  
 بالصراط واستعير اسم المشبه به للشبه فهى استعارة تهرىجة وقوله المستقيم  
 وصف للصراط بحسب معناه الاصلى فليكن ترشيحا ويجوز ان يكون دين الاسلام  
 أى هذا التركيب الاضافى صار علما على تلك الاحكام (قوله أى انقراض الدنيا الخ)  
 ادلم انه سياتى فى المشارح ان أول الساعة النفخة الثانية الى ان تستقر الناس  
 فى الدارين الجنة والنار أو الى ما لا يتناهى لامن الاولى خلافت فاذا علمت انها  
 من النفخة الثانية فتعلم انها بعد انقراض الدنيا لا انها نفس انقراض الدنيا والنفخة  
 الاولى الامانة والثانية للاحياء وبينهما أربعون سنة وقيل ثلاث نفخة الفرع ونفخة  
 الموت ونفخة الاحياء والصحيح الاول (قوله أى جائية) الايتان حقيقة فى الاجرام  
 مجاز فى غيرها فاسناد الجىء اليها مجاز على (قوله أى لاشك فيها) أراد به  
 مطلق التردد فيشمل الظن والوهم (قوله فى علم الله) أى فى موصوف علم الله أى  
 الذى هو الذات العلية أى ان الذات العلية وما عطف عليها ليسوا موصوفين بالاشك  
 وهذا جواب عما يقال انه قد شك فيه كثير وخلاصة الجواب ان نفي الشك  
 بحسب ذات الله ورسوله وملائكته وأجيب بجواب آخر بأن المعنى ما حقهما  
 ان يرتاب فيها (قوله من كذب بذلك) أى أو تردد فعل الآية واردة فممن كذب  
 فلا مفهوم له (قوله على الحقيقة) أى وأما على الاجال فهى معلومة من حيث حصول  
 الامارات (قوله لاسكن لها شروط) أى علامات وهى عشرون ذكرها فى الكبير  
 وشرح العقيدة المسمى بالفتح الربانى (قوله منها الخ) ومنها بعثته عليه السلام وظهور  
 أمته وقامين الخائن وخيانة الامين والتناول فى البنيان وزخرفة المساجد (قوله  
 وقلة العلم) عطف لازم على ملزوم (قوله امارة الصبيان بكسر الهمزة) أى  
 كونهم أمرا ولعل المراد بهم ما يشمل البالغين القريبين من الصبا بأن يراد بهم من  
 شأنهم ضعف العقل (قوله وقيل وهو أول الانبساط الخ) ضعيف فليس من الكبرى  
 بل هو من الصغرى وأول ما بعثه انبى صلى الله عليه وسلم الا ان الفتن وان لم تكن

أى المستقيم (وهدى به) أى  
 بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 (الصراط) المراد به هنادين  
 الاسلام (المستقيم) أى الذى  
 لا اعوجاج فيه (و) مما  
 يجب اعتقاده (أن الساعة)  
 وهى القيامة أى انقراض  
 الدنيا (آية) أى جائية  
 (لا ريب) أى لاشك (فيها)  
 أى فى علم الله تعالى ورسوله  
 وملائكته والمؤمنين - من  
 كذب بذلك فهو كاذب قال  
 تعالى واعتدنا لمن كذب  
 بالساعة سعيرا ولا يعلم  
 وقت مجيئها على الحقيقة  
 الا الله تعالى لكن لها  
 شروط ذكرناها فى الأصل  
 منها كثرة الجهل وقلة العلم  
 وأماراة الصبيان وكثرة  
 الربا وكثرة الزنا والفتن  
 بين المسلمين فى البلدان  
 قيل وه - وأول الانبساط  
 وقيل عنده يعلق باب  
 التوبة على المؤمن  
 والكافر

من الكبير ولا أول الصغرى مؤذنة بتغير الوقت ودظام الحول وفقد الرابعة وما هب  
أول بذلك الاعتبار وأشار لهذا القول انما كها في زيادة تذكره لمسا فيه من الفائدة  
ونصه وروى ابن حبيب أولها القن في البلدان بين المسلمين ثم في المسلمين من العدو  
ثم قحط ثم الجال ثم عيسى ابن مريم ثم يا جوج وما جوج ثم طلوع الشمس من المغرب  
ثم يكثر الشر لغلبة الاشرار على الاخيار فتخرج الدابة ثم الدخان ثم ريح تقي  
كثير الناس في البحر كرها أو طلبا للسلامة فيه ثم نار عظيمة تخرج من أرض  
اليمن من عدن تسوق الناس الى المحشر وروى ان الدابة تكون في زمن عيسى  
وان الناس يقيمون بعد عيسى أربعين عاما وقيل ثمانين عاما ثم قال الفسا كها في  
وفي صحيح مسلم أولها طلوع الشمس وخروج الدابة ضحى فائتم سبقت فالأخرى  
في أثرها وهذا يقتضي الشك في السابقة منها ما هو المراد منه (قوله عند طلوع  
الشمس من مغربها) اختلاف هل ذلك في يوم واحد أو ثلاثة أيام ثم تطالع من المشرق  
كعادتها الى يوم اقامته وعند طلوعها من مغربها تغرب من جهة المشرق وورد  
ان القمر حين طلوعها من مغربها يطالع من المغرب أيضا قال عجم في حاشيته واختلاف  
في عدم قبول التوبة من الذنب والايمان من الكافر قليل لا يقبلان مطلقا وقل  
عدم قبولهما مختص بمن شاهد الطلوع وهو مميز فأما من يولد بعده أو قبله ولا يمكن  
ميز الصبا أو جنون ويز بعد ذلك فانه يقبل ايمانه وتوبته وهذا هو الصحيح وقال بعض  
الشيوخ ان من رأى طلوع الشمس من مغربها أو بلغه الخبر وحصل له اليقين بذلك  
لا تقبل توبته ولا يمينه ومن لم يرو ولم تبلغه مع اليقين تقبل توبته وايمانه او مثل  
غير المميز من لم تبلغه الدعوة الا عند ذلك فانه يقبل ايمانه كما ذكره بعضهم وهو ظاهر  
وقال عجم في شرح خايل ان من كان مؤمنا مذنبا فتأب من الذنوب فانه تقبل منه توبته  
(قوله هذا ما أجمع عليه المسلمون) أي بعث من يموت المأخوذ من قوله بعث فهو على  
حد اعتد لواهر أقرب أي العدل والبر والاحياء وقول الشارح يمكن اختلافوا  
في معناه يقتضي ان الاختلاف في معنى البعث وليس كذلك لان الاختلاف لم يكن  
في معنى البعث بل في الاعادة هل هي عن عدم وهو الصحيح أو عن تفريق وهو  
خلافه (قوله فالحج الذي عاينه الاكثر) وهو مقابلة تفرق الاجزاء الاصلية ثم يركبها  
مرة أخرى وهل الا كمدى الحق ام يمكن كل من الامر من اذ السمع لا يوجب أحدهما  
بعينه (قوله واستدلوا على ذلك بأشياء الخ) فانهم اقياس الاعادة على خاق  
السموات والارض بطريق الاولى قال تعالى أوليس الذي خاق السموات والارض  
بقادر على ان يخلق مثلهم فانه اقياس الاعادة على اخراج النباتات من الارض

والصحيح ان عدم قبوله  
التوبة عند طلوع الشمس  
من مغربها (و) مما يجب  
اعتقاده (ان الله سبحانه  
ويعلى) بعث من يموت  
هذا ما أجمع المسلمون  
عليه يمكن اختلافوا  
في معناه الصحيح الذي عليه  
الاكثر ان الله تعالى بعدم  
الذوات بالكلية ثم يعيدها  
واستدلوا على ذلك بأشياء

بعدم ريتها بالمطرفة قوله تعالى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون رابعها  
قياس العادة على اخراج النار من الشجر الاخضر قل يحيى الذي أنشأها أول مرة  
(قوله قياس العادة) أي فالابتداء بعدم فلهذا كمن الاعادة كذلك (قوله التلاوة  
الح) أي فأشار المصنف للمعنى الآتية لانه قصد روايته بالمعنى (قوله يعنى الح)  
الواضح ان يقول كما أنشأكم أولاً من العدم الى الوجود كذلك يعيدكم بعدم منكم  
بالموت الى الوجود وهذا والاحسن من هذا كله كما أنشأكم بعدم عدم كذلك  
يعيدكم بعدم عدم وذلك لان أنشأته معناه أحـدثته أى أوجدته فيقول المعنى  
كما أوجدكم من العدم الى الوجود ولا يحصل له (قوله كذلك ينشئكم) أى يوجدكم  
بعدم موتكم الى الحشر والحشر سوتهم جميعاً الى الموقف المسائل وحشر من باب قتل  
كما في المصباح (قوله ما كان له يوم ولد) يقتضى انه يبعث بلا اسنان ولا لحية والظاهر  
خلافه وقديقل مراده لا يبعث منه شئ مما كان يوم ولد وأما الزيادة فلا تمنع فانه  
عج (قوله فن قطع الح) أى ومن قطعت يده ثم ارتد ومات على رذته فانه يبعث بتلك  
اليـد ولا يردانه يلزم ان يلج النار عضول يذنب به ما حبه لان اليد تابعة للبدن لا حكم  
له اعلى الاتفراد فى طاعة ولا معصية وله خصه أن العبرة فى السعادة والشقاوة انما هى  
بحال الموتى وأما الاجزاء بانفرادها قبل ذلك فغير منظور اليها اه وأما الشخص  
الذى خلق فى الدنيا من غير يد او رجل فاستظهر السيد عيسى انه يعاد بـيد ورجل  
يخلقهما الله له اه (قوله حتى الختان) والظاهر انه يزال عند دخوله الجنة (قوله  
أى كثرية كون المضاعفة الى عشر الى سبعين الى سبع مائة ضعف الى اضعاف  
كثيرة الى ما لا غاية له فقد أخرج أحمد ان الله سبحانه يضاعف الحسنات الى ألف  
ألف حسنة وأما اصل ان كثرة المضاعفة وقتها بحسب مراتب الاخلاص وقلنا  
الى عشرة اشارة الى أن أقل مراتب المضاعفة عشرة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله  
عشر أمثالها وظاهر الآية انه أحد عشرة لا كن حديث الاسراء صريح فى ان له  
بكل حسنة عشرة فقط لانه جعل الخمس صلوات بخمسين صلاة (قوله لعباده  
المؤمنين) أى من هذه الامة ولم يكن ذلك لغيرهم من الامم كما قاله ابن عمر (قوله دون  
الكافرين) أى فلا يضاعف لهم قال ابن عمر وذل تكذب لهم حسنة أم لا فقل  
بكذب ويجازى عليها فى الدنيا وقيل فى الآخرة وهو تفاوتهم فى شدة العذاب  
وخفته اه هذا معناه اذ لم يسلم أما لو أسلم فقد جرى فيه خلاف هل يجازى على  
أعمال البر مضاعفة أولاً والمرتب ان يجازى عليها مضاعفة كما ذكره العلقمى

أحد ما قياس الاعادة على  
الابتداء واليه أشار الشيخ  
بقوله كما بدأهم بعودون  
التلاوة كما بدأكم تعودون  
يعنى كما أنشأكم من العدم  
الى الوجود كذلك ينشئكم  
بعدم موتكم الى الحشر  
وبعشر العبد وله من  
الأعضاء ما كان له يوم ولد  
قطع منه عضو يعود اليه  
فى القيامة حتى الختان  
(و) مما يجب اعتقاده ان  
الله سبحانه وتعالى ضاعف  
أجر كل (له) لعباده المؤمنين  
دون الكافرين

في حاشية الجامع (قوله طيعين أو عامين) وإن انتفعت المضاعفة باعتبارهما  
 (قوله وإن اختلف في أجرهما في أن هو هل هو له أو لا يوبىه وعلى الثاني هل هو على  
 التساوي أو التفاضل والراجح من الأقوال أن الحسنات تكتب له وليس منها شيء  
 لا يوبىه (قوله الحسنات أي لا السيئات) أي الحسنات المفعولة ولو بواسطة فلوهم  
 بحسنة فلم يعملها المانع كتب له واحد وجوزى عليها من غير تضعيف وكذا  
 المأخوذة في نظير الظلامة فله ثوابها من غير مضاعفة كالحسنات الفرعية  
 فالمضاعفة انما هي للأصلية المقبولة وقد تضاعف أفراد الثواب المجازي به على  
 الحسنة قال القرطبي في شرح مسلم في حديث من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
 له الملك وله الحمد كانت له عدل عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحى عنه مائة  
 سيئة وكانت له حرمان الشيطان بقية يومه ثم يضاعف له كل حسنة من المائة  
 بعشر وكذا التضعيف في أجزاء عبادة غير تامة فلا تضعيف لتسبيح وخشوع  
 وتكبير وقراءة من ركعة في صلاة قطعها المصلي كما حكى بعضهم الإجماع عليه وظاهره  
 ولولم يتسبب في قطعها واستظهر اللقاني أنها لو تمت تضاعف لكل ذكر وتسبيح  
 وقراءة كما يضاعف أجر نفسها (قوله ما يمد الإنسان) أي يستحق الحمد جديا بالفعل  
 أم لا (قوله ما يذم) أي يستحق الذم (قوله والمراد مضاعفة جزائها) أي بالحسنة  
 عبارة عن الطاعة التي فعلها العبد والتضعيف متعلق بجزائها (قوله والمضاعف له  
 أنواع) قسم يضاعف إلى عشرة وهو عمل البدن كالذكر قال تعالى من جاء بالحسنة  
 فله عشر أمثالها وقال صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة  
 والحسنة بعشرة أمثالها لا أقول الح حرف ولكن أقول ألف حرف واللام حرف ويم  
 حرف رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقسم يضاعف بخمسة عشر ففي الحديث صم  
 يومين ولت ما بقي من الشهر الحسنة بخمسة عشر وقسم بثلاثين ففي الحديث صم  
 يوما ولت ما بقي من الشهر الحسنة بثلاثين وقسم بخمسين ففي الحديث من قرأ القرآن فاعره  
 فله بكل حرف خمسون حسنة وقسم بسبع مائة وهو نفقة الأموال قال تعالى  
 مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة الخ وقسم يضاعف إلى  
 ما لا نهاية له قيل هو عمل القلب وقيل هو أجر الصائم لقوله تعالى إنما يوفى الصابرون  
 أجرهم بغير حساب له والمراد بأعراجه معرفة معاني ألفاظه وليس المراد به  
 ما قابل اللحن لأن القراءة مع فقد له ليست بقراءة ولا ثواب عليها قاله السيوطي  
 وقوله قيل هو عمل القلب فيه نظر لأن المهم من أعمال القلب وليس فيه تضعيف  
 أقول والذي ظهر لي أن هذه الأعداد إما بيان لقل ما به التضعيف كالأية والحديث

طيعين أو عامين مكافئين  
 أو غير مكافئين وإن  
 اختلف في أجر الصبي لمن  
 هو (الحسنات) جمع  
 حسنة وهي ما يمد الإنسان  
 عليها شرعا عكس السيئة  
 وهي ما يذم عليها شرعا  
 والمراد مضاعفة أجرائها  
 والمضاعفة أنواع تقاهاها  
 في الأصل



القول وخديث من قرأ القرآن فاعر به وأما بالضرر لحال المخاطب كالخديين  
المتعلقين بالصائم أو بحال الغافلين كآية مثل الذين سفقون بدليل قوله بعد  
والله يضاعف لمن يشاء وآية انما يوفي الصابرون ولاية صرا الصابرون على الصائم  
كما هو ظاهر العبارة المتقدمة فقد قال بعض المفسرين انما يوفي الصابرون على مفارقة  
أوطانهم وغيرها أجرهم بغير حساب في الحديث لا ينصب لهم الميزان بل ينصب  
عائهم الاجر صبا اه كلام بعض المفسرين (قوله وعفى) عطف تفسير (قوله  
والكرم) عطف مرادف (قوله لهم الام لتعليل) أى لاجلهم وجعلها تثبت معنى  
عز وجل عن كبراء السنيثات بدل اشتمال من لهم (قوله المزمنين والكافرين)  
أى فالمراد بالكبراء ما يشتمل الكفر وتوبة الكافر بالنسبة لاسلامه وبالنسبة  
لبقية المعاصي كالسالم الا ان من ساما يتوقف على الاسلام كترك العبادات التي  
تتوقف على نية ومنها ما لا يتوقف كزنا وشرب الخمر لان التوبة كما قال العلماء تصح  
من بعض الذنوب دون بعض هذا ما ظهر لى وعليك بالتحريص (قوله بسبب التوبة)  
أى فالتوبة بسبب شرعى (قوله عن كبراء السنيثات) أى عن الكبراء من السنيثات  
أو عن السنيثات الكبيرة فهى اضافة حقيقة او اضافة الصفة للموصوف (قوله  
لا يكفرها الا التوبة) أى فلا تكفر كبيرة بترك كبيرة أخرى فلا ينفى انها قد تكفر ببعض  
الفضل أو الحد أو بالحج المبرور فان الصحيح ان الحد وجواب أى كفارات لازواج  
فان زنى وحده حصل تكفير الزنا وان لم يتب وكذا الحج المبرور يكفر الكبار وان لم  
يتب واجمعوا على عدم سقوط قضاء ما ترتب عليه من الصلاة والكفارات والزكاة  
والصوم وحقوق لا آدمى من دين وغيره وقال ابن حجر وتكفير الحج المبرور  
الكبار لا ينافى وجوب التوبة منهم لان التكفير من الامور الاخرية التي لا تظهر  
فانتهى الا فى الآخرة خلاف التوبة فانها من الامور الدينية التي تظهر فائدتها  
فى الدنيا كرفع الفسق ونحوه فهذا لا دخل للحج وغيره فيه بل لا يفيد فيه الا التوبة  
بشرطها اه ووجد بخط الرملى الكبير على شرح الروضة لشيخ الاسلام ما صورته  
ان احكام الدنيا كرفع الفسق وقبول الشهادة يترتب على التكفير ايضا من غير  
توبة اه واستظهر الشيخ القافى ما قاله ابن حجر (قوله وأما الصغار) أى كقبلة  
الاجنبية ولعن الممين فلو بهيمة وكذبة على غير الانبياء مما لا خدفيه ولا افساد بدن  
ولا مال ولا ضرر وروى هجو المسلم ولو قريضا وهجو المسلم فوق ثلاثة أيام والنوح  
والجلوس مع الفاسق او النعش والاحتكار المضر وبيع ما علم بهينا كاتعاعيه  
والنعش والخديعة (قوله انها كذلك تفقير لتوبة) وهو الراجح كما أفاده اللغنى

(و) ما يجب اعتقاده ان  
الله تعالى (صفح) أى تجاوز  
وفى على سبيل التفصيل  
والكرم (لهم) أى لعباده  
المؤمنين والبر  
(ب) سبب (التوبة عن  
كبراء السنيثات) ظاهره  
مع ما بعده ان انما  
لا ينفى عنها الا التوبة وقد  
نص العلماء على ذلك وأما  
الصغار فظاهر قوله آخر  
والتوبة فريضة من كل  
ذنبا اه - كذلك تفقير

وأما قول الشارح وظاهر قوله وغفر لهم الصغائر انتهى ككفر فقد رده الله في  
 بأن التوبة في ذاتها فرض ترتب الخلق به على مجرد مفارقة الذنب وإن كفر  
 بعد ذلك اهـ (قوله وبه قال ابن الطيب) هو أبو بكر الباقلاني مالك المذهب  
 (قوله وغفر لهم الصغائر) أي كل صغيرة كانت من توابع تلك الكبائر ومقدمتها  
 كالقبلة والس واللس والنظر للزنا ودخول دارا غير دون الله وفقد حرزه كذلك للسرقة  
 أولا ككشتم به لا يجب حدها إذا اجتنب السرقة مثلا وهل ال في قوله باجتناب  
 الكبائر للجنس الصادق بواحد كاجتناب شرب الخمر وحده وهو ما ذهب إليه  
 عجم ولا يستغرق وهو ما ذهب إليه الباقلاني حيث قال أوله يكن تابعة كشتم بالآ  
 يجب حدها إذا اجتنب السرقة والزنا وهو مما من بقية الكبائر أقول وما ذهب  
 إليه الباقلاني هو الظاهر وخلاصة ذلك أن ال في الصغائر فلا يستغرق وفي الكبائر  
 فيم الخلاف بين الشيعين تمتة بظاهر عبارة المصنف أن غفران الصغائر يصل  
 باجتناب الكبائر قصد الامتنال باجتناب الكبائر أم لا وفي كلام بعض الشراح  
 ما هو ظاهر في أنه إنما يكون إذا احتتم الامتنال فلا فلو اجتنب الامتنال وخوف من ضررها  
 مثلا فكم احتتم الثاني فقط لكن في شرح القاصد ما يفيد أن الامتنال لو كان  
 بحيث لو انفرد لتحقيق الاجتناب لمكان بمنزلة الاجتناب له خاصة أفاد ذلك عجم (قوله  
 انتهى ككفر بترك التلبس الخ فيه نظر بل المراد باجتنابها ما يشمل التوبة منها بعد  
 ارتكابها لا مالا يخص عدم مقاربتها أصلا كما أفاده الباقلاني وأما قوله الأولى تسمى  
 توبة والثانية وهي عدم المقاربة أصلا تسمى تقوى (قوله فن آخرها عصى) أي  
 ويجب عليه التوبة من تأخيرها فله ابن قاسم أي ولو كان الذنب مغيرة فيجب عليه  
 توبتان فله في شرح العقيدة فيأمر بتأخير التوبة عن معصية لحقة أي بقدر ما يمكن  
 فيه التوبة ذنب آخر هو ذنب التأخير المحرم بالاجتماع فجب التوبة من هذا التأخير  
 أيضا كما وجبت من المعصية الأولى ولم جراح حتى ذكروا أن تأخير التوبة من الكبيرة  
 زمتا واحدا يلزم كبيرتان المعصية وترك التوبة منها وزمانين أربع الأوليان وترك  
 التوبة من كل منهما وثلاث أزمان ثمان كبائر وأربعة أزمنة ستة عشر وكذا  
 تضاعف الكبائر حسب تضاعف بيوت الشطرنج في فن الحساب فهو ما زاد  
 في التأخير زمتا زاده في الكبائر مضاعف ما مضى قبل ذلك اهـ وأقره عجم ورده  
 الباقلاني بأن هذه طريقة المتأخرين على ما نقله عن السعد قائل أي الباقلاني فان قضية  
 كلامي أن تأخير التوبة معصية واحدة يجب منها التوبة ولا تعدد أزمنة  
 الاستمرار عليها لكن لم أقف على نص في صريحه في كلام من وقف عليه منهم اهـ

وبه قال ابن الطيب فظاهر  
 قوله (وغفر لهم الصغائر)  
 أي أنها (باجتناب الكبائر)  
 انتهى ككفر بترك التلبس  
 بالكبائر والأبعاد عنها  
 فلا تفتة إلى توبة وبه قال  
 بعضهم فيؤخذ من الرسالة  
 قولان وأما لم أن التوبة  
 واجبة شرعا على الفور على  
 المؤمن والكافر ومن  
 آخرها عصى ونبت وجوبها  
 بالكتاب والسنة والاجماع

(قوله وتوبة الكافر) أي من كفره وأما من غيره فكالمؤمن العاصي كما يدل عليه اللقائي (قوله مقبولة قطعاً) أي لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا إلح وقال عليه الصلاة والسلام الإسلام يجب ما قبله وهل يشترط مع الإيمان الندم على الكفر وبه قال الإمام ورحمه اللقائي وجزم به القرطبي أولاً به قال غيره لأن كفره يعمو بإيمانه وأقلعه (قوله هل هي مقبولة شرعاً) أي فأنفقوا على قبولها شرعاً لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة والخلاف إنما هو في القطع والظن (قوله ظناً) أي لقوله تعالى ويتوب الله على من يشاء فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وما زالت العصابة والساف يرغبون في قبول طاعتهم ولو كانت مقبولة قطعاً لما طلبوا قبولها فان قيل قال تعالى وهو الذي يقبل التوبة إلح قلنا لا يجوز فيها ولو سلم فيستعمل التخصيص ببعض الناس أو ببعض الذنوب فلا قطع (قوله وصرح) أي قيل وهو الصحيح (قوله أو قطعاً) لا يقال إن هذا القول يناقض ما تقرر أن الله لا يجب عليه شيء وإن لم يكن يثيب العاصي ويعاقب الطائع لا فأنقول لامتدافاً لأن هذه القضية باعتبار العقل وأن للمولى أن يفعل ما يشاء والقطع المحكوم به إنما هو باعتبار وعد المولى تبارك وتعالى (قوله وشهر) أي قيل وهو المشهور ولا يخفى أن المشهور قد قيل فيه ما كثر فأنه فلا يلزم من التصحيح كونه مشهوراً ولا يلزم من كونه مشهوراً أن يكون صحيحاً لجواز أن يصح قول الأقل (قوله والصحيح لا) ظاهره ولوعاد المجلس التوبة وهو كذلك ولا يمكن مجدد توبة لما انتفى وإذا تاب من بعض الذنوب دون بعض فالصحيح القبول بدليل صحة إيمان الكافر مع ادامته على شرب الخمر (قوله الندم) هو تحزن وتوجع على أن فعل وتنبى كونه لم يفعل ولا بد من هذا كما ذكره اللقائي وصرح (قوله لرعاية حق الله) أي لا تكونها معصية كما عبر سعد الدين وأما الندم لخوف الناس أو للاطمع في الجنة ففيه تردد مبني على أن ما ذكره هل يكون ندماً عليها لقبها ولا تكونها معصية أولاً وكذا الندم عليها لقبها مع غرض آخر والحق أن جهة القبح إن كانت بحيث لو انفردت لتحقق الندم فتوبة والا فلا يكون توبة كما إذا كان الغرض مجموع الأمرين لا كل واحد منهما ما ذكره اللقائي عن سعد الدين وتقبل التوبة في المرض المخوف ما لم تظهر علامات الموت قال سعد الدين هذا هو الظاهر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم عبر بقوله ويشترط في صحة التوبة عند الأشعرية صدورها قبل الغرغرة وأما المسائرية فأنما يشترطون عدم الغرغرة في الكافر دون المؤمن العاصي عملاً بالاستصحاب في الموضعين (قوله فن ترك المعصية) أي كما يجب إذا لم من مجونه واستروح إلى بعض المباحات ليس بتوبة (قوله)

وتوبة الكافر مقبولة قطعاً  
اجماعاً واختلف في توبة  
المؤمن العاصي هل هي  
مقبولة شرعاً أي ظناً وصرح  
أو قطعاً وشهر واختلف  
إذا أذنّب النائب هل تعود  
عليه ذنوبه أم لا والصحيح  
لا والتوبة شروط ثلاثة  
الأول الندم على ما مضى  
منه من المعصية لرعاية  
حق الله تعالى فن ترك  
المعصية من غير ندم  
لا يكون تأملاً شرعاً

لكونها أضرت به في بدنه) أي أولاً خلاصاً بعرضه أو ماله أو فحواً ذلك كما أفاده حج  
 عن السعد (قوله العزم أن لا يعود) أي إذا قدر لأن من سلب القدرة على الزنا  
 مثلاً وانقطع طمعه من عود القدرة إليه فيكون في توبته الندم على ما فعل ولا يخفى  
 أن جعل العزم له شرطاً ثانياً لزيادة تقريره لأن النادم على الأمر لا يكون  
 إلا كذلك (قوله الإقلاع في الحال) أي بترك التلبس بالمعصية (قوله فيرد المظالم)  
 تقريره على قوله الإقلاع في الحال وظاهره سواء بقيت أعيانها أو استهلك  
 وتعلقت بالذمة وهو خلاف مذهب الجمهور إذ مذهب الجمهور أن الذي يشترط  
 في صحته إرداء المغصوب الموجود الذي لم يتعلق بالذمة وأما ما يتعلق بالذمة لاستهلاكه  
 ونحوه فرد عوضه ليس بشرط في صحة التوبة من الغصب وانما هو واجب آخر  
 مستقل بنفسه يحتاج لتوبة كما أفاده السنوسي كتسليم النفس في القصاص  
 والشرب وكتسليم ما وجب في الزكوات وقضاء الصلوات فهذا كله واجب آخر  
 كما أفاده شرح المقاصد (قوله والتصدق) ليرضى عنه خصمه ظاهراً سواء تصدق عنه  
 أولاً وأنه لا يبرأ لكن يرجى من الله الصغى ومفاد نت أنه يبرأ عند الجز عن الرد  
 لربه إذا تصدق عنه أن أمكن والأفعليه يتكبر حسناته والتضرع إلى الله أن يرضيه  
 ويمكن التوفيق بمحمل كلام شارحنا على إذا لم يتصدق عنه (قوله ويكون في مشيئة  
 الله) لا يخفى أن هذا ثابت له ولو لم يتصدق ويمكن أن يقال إنما في ذلك إشارة إلى أن  
 هذا التصديق لا يوجب الصغى والعقوبل ترجح كما أشار له بقوله والمرجو من فضله  
 الخ وجعله الفضل العظيم مرجواً منه تسامح لأن المرجو منه الذات العلية وقوله  
 أرضى عنه خصمه من خزائن فضله الخ فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حال المولى  
 عز وجل بحال ملك كريم عنده من خزائن الأنعام ما لا يضل به واستهير اسم المشبه به  
 للمشبه (قوله ولا يحكم عليه) أي ولا يحكم به بقرره عليه أي لا يحكم من حاكم يتعلق به  
 لا بإعطاء ولا منع (قوله صغائر وكبائر) هو مذهب الجمهور ومقابلها أن الذنوب كلها  
 كبائر وما منها صغيرة فالنسبة إلى أكبر منها (قوله من المؤمنين) وكذا الكفار  
 بالنسبة للعاصي غير الكافر كما أفاده اللقاني فائلاً فلا مانع من وزن سيئاتهم غير  
 الكفر ليمازوا عليهم بالعقاب زيادة على عقاب كفرهم ان لم يعف الله لهم  
 عنها اه (قوله من الكبائر) أفاد أن من عليه صغائر ومات قبل تكفيرها بتوبة  
 أو غيرها ليس تحت المشيئة وهو كذلك فقد قال الشارح عن بعض مشايخه  
 أن العاصي بالصغائر يستل ولا يعاقب والعاصي بالكبائر الغير التائب تحت  
 المشيئة اه (قوله ومات مصرعاً عليها) الظاهر إسقاطه إذ من فعل كبيرة وخلا

وكذلك من ندم عليها  
 لكونها أضرت به في بدنه  
 الثاني العزم على أن لا يعود  
 في المستقبل الثالث الإقلاع  
 في الحال فيرد المظالم أن أمكن  
 والا فـ يرجع إلى الله  
 تعالى بالتضرع والتصدق  
 ليرضى عنه ويكف  
 في مشيئة الله تعالى  
 والمرجو من فضله العظيم  
 أنه إذا علم صدق العبد  
 أرضاه عنه خصمه من  
 خزائن فضله ولا يحكم عليه  
 وأخذ من كلام الشيخ أن  
 الذنوب قسمان صغائر  
 وكبائر وقد بسطنا الكلام  
 عليها في الكبير (وجعل)  
 أي ومير (من لم يقب) من  
 المؤمنين (من الكبائر)  
 ومات مصرعاً (صغائر)  
 أي فاهباً إلى مشيئته أي  
 إرادته تعالى

ذنبه منها لم يكررها ولم يعزم عليهم اولي تذب كان تحت المشيئة أيضا الا انية قال أراد  
 بالاصرار عدم التوبة (قوله عاقبه بناره) وهو متناويف بحسب تفاوتهم في انعاصي  
 قنم من يعذب لحظة ومنهم من يعذب ساعة ومنهم من يعذب يوما ومنهم من يعذب  
 جمعة ومنهم شهرا ومنهم سنة ومنهم ألف سنة ومنهم من يعذب سبعة آلاف سنة  
 وهو آخر من يبقى في النار واختلف فيه فقيل هناك وقيل رجل يقال له جهنمة والباقي  
 بناره للعدية (قوله في دار العقاب) اشارة الى انه ليس المراد بالنار دار العقاب  
 فورد على الشارح حينئذ اعتراض بأن العذاب فيها لا يختص بالنار وأجيب  
 بأن النار معظمه ويجوز أن يكون أراد بالنار دار العقاب قال اللق في لاشتمال تلك  
 الدار على النار اطلاقا لا اسم الحال على أهل فلا اعتراض فتدبر (قوله فأدخله  
 بسببه) أي فالإيمان سبب في شيشين في الاخراج من النار وفي ادخاله الجنة (قوله الجنة)  
 أي جنس الجنة لان الجنان سبع جنة الفردوس وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة  
 النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الخلد (قوله فان قلت الخ) جعل السؤال  
 متعلقا بالطرف الثاني أعني قوله فأدخله بسببه جنته دون العارف الاول أعني قوله  
 فأخرجه منها بسبب إيمانه لانه لم يرد ما يناقضه (قوله أجيب الخ) أي فالسبب  
 مركب من طرفين الإيمان والرحمة أي فقوله ان يدخل أحدكم الجنة أراد  
 وحده فلا ينافي أنه يدخل مع غيره الذي هو الرحمة وقوله فأدخله بسببه جنته أي  
 مع غيره وهو الرحمة وأجيب بجواب أدعي نت انه أظهر من الجواب الذي أشار به  
 شارحنا وهو ان يقال ذكر الإيمان لرفع توهم دخول الكفار إذ لو قال من عاقبه بناره  
 أخرجه منها فأدخله جنته لا التمس الامر لما زاد إيمانه دل على أن المخرج من النار  
 انما هو المؤمن قلت وحينئذ فالإيمان في قوله بإيمانه بمعنى مع أو يقال الإيمان لا يطاق عليه  
 عمل الاعلى جهة التدوير والغالب اطلاقه على عمل الجوارح (قوله مع رحمة الله)  
 لا يخفى ان رحمة الله عبارة عن أنعامه على ما تقدم وجوده يرجع لانعامه والعفو  
 عبارة عن عدم المؤاخذة فاذا تقر ذلك فالناسب جمع الرحمة والجمود لكونهما  
 يرجعان الى الانعام وتقديم العفو في قول سبب مع عفو الله ورحمته وجوده من باب  
 تقديم القلية على القلية فالعفو يرجع للقلية والجمود للقلية (قوله ثم استدل الخ)  
 فيه ثبوت وهو ان قضية الاستدلال ان يأتي بالفاء تكون اشارة الى الآية لا حل  
 الاستدلال فان قلت أنه لاحظ الاستدلال من حيث الرواية بالمعنى قلت القرآن  
 لا يجوز روايته بالمعنى الا ان يقال الاستدلال من حيث الواقعة المعنى الآية وان لم  
 يقدم رواية القرآن بالمعنى لكن الاتيان بالواو يؤذن بأنهم سامن جملة الواجب

ان شاء عاقبه فبعدله وان  
 شاء غفر له فيفضله ثم  
 استدل على ما قال بقوله  
 تعالى ان الله لا يغفر ان  
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك  
 لمن يشاء (و) مما يجب  
 اعتقاده ان (من عاقبه)  
 الله سبحانه وتعالى من  
 الموحدين (بناره) في دار  
 العقاب (أخرجه منها  
 ب) سبب (إيمانه) فأدخله  
 (ب) سببه (جنته) دار  
 الثواب في الآخرة فان  
 قلت لم يجعل الإيمان سببا  
 لدخول الجنة والنبي صلى  
 الله عليه وسلم قال لا يدخل  
 أحد منكم بعمله الجنة قامت  
 أجيب بأن إيمانه سبب  
 مع رحمة الله وعفوه وجوده



اعتقاده بدلوله لا قصد الاستدلال فان قلت ما وجه الاستدلال قلت ان رؤية  
الجزء بمقتضى كلامه لا تكور الا بدخول الجنة أو في الجنة وعلى هذا فلا يكون  
خروجه من النار وبقاؤه في لاعراف جزاء لعمله مع انه يقال ان الخروج من النار  
نعمة عظيمة فأى مانع من ان يعد جزاء لعمله ويمكن الجواب بأن الخروج من النار  
لا يكون جزاء لعمله لان خروجه من النار لا يكون له استوفى ما عليه فبقى جزاء عمله  
فحينئذ لا يكون الا بدخوله الجنة أو في الجنة (قوله مثقال ذرة) من باب التنبيه  
بالادنى على الاعلى (قوله خير ما تصوب على التميز) أى من خير (قوله أى زنته) (و)  
ويطابق المثقال أيضا على درهم وثلاثة أسباع درهم وهو المعنى بقوله اذا المعنى  
لا يوزن بمثقال ولا غيره فليس للمثقال فيه عين المعنى الذى فى قوله فسر به والامام  
احتج الى قوله ولا غيره فى العبارة شبه استخدام (قوله واطلاق المثقال الخ) أى  
واستعمال المثقال أى المثقال المضاف للذرة (قوله مجاز) أى استعارة وتقريرها  
شبه القليل من الخير بمثاقيل الذرة من المحسوس بجامع القلة واستعار اسم المشبه به  
للمشبه استعارة تصريحية (قوله اذ المعنى) أى وهو والعمل (قوله لا يوزن) أى لا يثقل  
وزنه الخ فالتى ولعل هذا اشارة الى قول مجاهد والضحاك والاعمش انه لا ميزان  
ويحصلون آيات الميزان على القول الثابت فى كل شى وذكر الميزان والوزن ضرب مثل  
كما يقال هذا الكلام فى وزن هذا أى يعادله ويساويه ورد بأن هذا ليس بشىء  
لانه تجوز مع إمكان الحقيقة كما قال اللقمانى ثم أقول وفى المسئلة قولان لاه السنة  
غير ما ذكره الشارح أحدهما أن الموزون الكتب التى اشتملت على أعمال العباد بناء  
على أن الحسنات تكون متميزة بكتابات السيئات بكتابتها آخر الثانى أن الموزون  
نفس الاعمال أما الجواز ان يجعل الله تلك الاعمال أجساما نورانية فى الحسنات  
وظلماتية فى السيئات ثم تطرح تلك الاجسام فى الميزان ولا يلزم قلب الحقيقة  
المتنوع لانه انما يمنع كما قال اللقمانى مع بقاء الحقيقة الاولى بعينها وأما الجواز  
ان يخلق الله أجساما على عدد تلك الاعمال من غير تغيير للاعمال عن العرضية (قوله  
النملة الصغيرة) وقيل النملة الحمراء أو البيضاء أو رأسها أو شىء لا يعلمه الا الله  
أو ما يتعلق بالكف من التراب اذ وضع على الارض (قوله ما يحمى فاعله شرها)  
كان ذلك بالقلب أو اللسان أو الجوارح (قوله والشر عكسه) أى وهو ما يذم فاعله  
شرعا فان قلت هذا لا ذكره المصنف قلنا وعيد الله قد يتخلف وليس به من (قوله يره)  
أى فى الآخرة هذا فى المؤمن وأما ما عمله الكافر من خير لا يتوقف على نية فقبل  
يحازى عليه فى الدنيا بالتعظيم ومعافاة البدن وكثرة الولد وقيل فى دار العذاب بتخفيف

ثم استدلى على ما قال بقوله  
(ومن به) مثقال ذرة  
خير (يرى) التسلوت فن  
بالقاء والمثقال ثقل الشىء  
أى زنته واطلاق المثقال  
هنا مجاز اذا المعنى لا يوزن  
بمثقال ولا غيره والذرة النملة  
الصغيرة والخير ما يحمى فاعله  
شرعا والشر عكسه ما يذم  
فاعله شرعا ومعنى يره  
جزاء عمله (و) مما يجب  
اعتقاده اثبات الشفاعة  
لنبيينا محمد صلى الله عليه  
وسلم (فيخرج) بالبناء  
للفاعل (هنا)

عذاب فير الكفر (قوله أي من دار العقاب الخ) المناسب لما تقدم له ان يرجع  
 الضمير للنار فيقول فيخرج منها أي من النار وقوله بالنار متعلق بالعقاب أي في الأغلب  
 فلا يشافي ان العقاب قد يكون بغير النار كما قدمنا (قوله بشفاعته النبي صلى الله  
 عليه وسلم) خصه بالذكر مع كون غيره شفع أيضا في اخراج الموحدين من النار  
 لما قاله بعض العارفين أول شافع محمد عليه الصلاة والسلام ثم المرسلون ثم الانبياء  
 ثم العلماء ثم الشهداء ثم الصالحين من سائر المؤمنين اهـ (قوله العصاة من الموحدين)  
 أي غالباً فقد ورد أنه عليه السلام شفع في عنه أي طالب فانه تقبل من غمرات  
 إلى ضوضاء أي يسير من نار يبلغ كعبه يغلي دماغه وفي رواية أم دماغه أي رأسه  
 (قوله من أمته من تبعني) لا بيان في الاقضية ان كل أمته أهل كبرائر  
 وقضية كلام الشارح هذا أنه لا يشفع في أحد من تقدم من الامم الا ان يتأهل  
 غالباً وحرر (قوله اجمع السلف والخلف الخ) ذكر بعض الاكابر ان السلف ما قبل  
 الاربع مائة والخلف ما بعد الخمسمائة وقال الشمني المتأخرون ما بعد الخمسمائة اهـ  
 وتأمل (قوله من أهل السنة الخ) أي ليس المراد بالسلف والخلف من تقدم  
 ومن تأخر مطلقاً حتى يشمل من كان ذابغة بل المراد بالسلف والخلف بقيد كونه  
 من أهل السنة والحق اذ لا عبرة بغيرهم (قوله والحق) عطف تفسير (قوله وليسائر  
 الرسل) أراد بهم ما يشمل الانبياء وهل شفاعتهم خاصة بأمتهم فيشفع كل واحد  
 في أمته لا غيرا وليست بخاصة وهو الظاهر (قوله والملائكة) وشفاعتهم بعد  
 الانبياء فيما يظهر وهل شفاعتهم عامة في كل أمة نبي أو خاصة بأمة نبيها والظاهر  
 الاول ويظهر أيضاً ان المراد ان هذا الجنس ثبت له الشفاعة وليس المراد ان كل  
 واحد تقع منه الشفاعة بالفعل تحقيقاً (قوله والمؤمنين مطلقاً) يجوز ان يكون مراده  
 من أمة كل نبي وان يكون مراده سواء كانوا صحابة أو تابعين أو علماء أو شهداء (قوله  
 وأعضاها) عطف تفسير (قوله شفاعته نبينا الخ) لا يخفى ان الشفاعة خمسة  
 أقسام الاول خاصة به صلى الله عليه وسلم وهي شفاعته لجميع الخلق في الموقف  
 تعميل الحساب وهي التي أشار بها شارحنا بقوله شفاعته نبينا الخ فالإضافة للعهد  
 الثانية الشفاعة لقوم في دخول الجنة بغير حساب وهي مختصة به صلى الله عليه  
 وسلم على ما قاله النووي وتردد ابن دقيق العيد في ذلك ووافقه السبكي وقال لم يرد  
 منه شيء الثالثة الشفاعة لقوم استوجبوا النار فلا يدخلونها أي مع الحساب  
 ولا تختص به صلى الله عليه وسلم على ما قاله عياض وغيره وتردد النووي الرابعة  
 الشفاعة لقوم يدخلون النار فيخرجون وهي التي ذكرها المصنف ويشترك فيها

أي من دار العقاب بالنار  
 (بشفاعته نبيه محمد عليه  
 الصلاة والسلام من) فاعل  
 يخرج أي يخرج الذي  
 (شفعه) النبي صلى الله  
 عليه وسلم (من أهل  
 الكبرائر) يعني العصاة  
 من الموحدين (من أمته)  
 صلى الله عليه وسلم  
 (ك) أجمع السلف  
 والخلف من أهل السنة  
 والحق على ثبوت الشفاعة  
 لنبينا محمد صلى الله عليه  
 وسلم وليسائر الرسل  
 والملائكة والمؤمنين  
 مطلقاً وأعضاها وأعظمها  
 شفاعته نبينا محمد صلى الله  
 عليه وسلم

الانبياء وغيرهم ممن تقدم ذكرهم قال الاقاني بشرط أن يكون له عمل خير زائد  
على الايمان أما الشفاعة ان في قلبه مثقال ذرة من الايمان لاخراج من النار  
فمختصة به صلى الله عليه وسلم كما قال القاضي وغيره الخامسة اقوم في رفع  
الدرجات في الجنة وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم على ما قال القراني ومخالفة غيره  
وادعى عدم الاختصاص وزاد عجم سادسة وهي شفاعته في تخفيف المذاب عن  
بعض الكفار وهي مختصة به صلى الله عليه وسلم وسابعة وهي التخفيف في عذاب  
المتبر ولم يذكر انهم من خصائصه (قوله أعها) أي أشملها الشمول للمسلمين والكافرين  
(قوله وأنها) أي أكملها وهو عطف لازم على ما رزم (قوله وأنكرت المعتزلة  
الشفاعة) أي الشفاعة لاهل الكبائر المتحققة في بعض ما ذكره فان الاولى يعترفون  
بها وذلك لان الفاسق أي مرتكب الكبيرة كما مرجه في التحقيق يخلد في النار  
عندهم ويعذب عذابا دون عذاب الكفر وكذلك غيرهم من الفرق الاسلامية  
يعترفون بالاولى وبالشفاعة في رفع الدرجات للطيبين في الجنة كما ذكره الاقاني  
(قوله جديرون) أي حقيقون بحرمانها أقول والظاهر انه لا مانع منها وان كانوا  
جديرون وفضل الله واسع والنبي به رحمة (قوله والعفو) عطف تفسير (قوله  
المرجئة) نسما ومرجئة لانهم يعطون الرجاء ولذلك يقولون لا يضر مع الايمان ذنب  
(قوله وذهب قوم الى جوازها الخ) يظهر أن يكون هذا القول عين قول المعتزلة  
الا أن يكونوا به - هون في السيئات صفات أو كباثر فيكون محال ما ويرى قول  
الخوارج فانهم ذهبوا الى أنه اذا كان صاحب صغيرة أو كبيرة فهو في النار ويخلد  
ولا ايمان له لانهم يرون كل الذنوب كبائر فكذا هذا المذهب ك (قوله باستعمالها)  
أي بطلانها (قوله وقد ذكرناها وعدد الشفاعات الخ) قال في التحقيق وهذه كلها  
مذاهب باطلة يشهد باستعمالها العقل والنقل أما العقل فلانه لا يحيلها أو ما النقل  
فسارواهم - لم في حديث فآتى تحت العرش فأقع ساجدا الربى ثم يفتح الله على  
ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئا لم يقصه لاحد قبلى ثم يقول يا محمد ارفع  
رأسك سل تعطى اشفع تشفع فارفع رأسي فأقول يا رب أمتى أمتى فيقال أدخل الجنة  
من أمتك من لا حساب عليه الحديث وفي حديث الشفاعة المذكور ما هو صريح  
في المقصود حيث يقول فيه فأقول يا رب أمتى أمتى فيقال أطلق من كان في قلبه  
مثقال حبة من برة أو شعيرة من ايمان فأخرجه منها الخ وأحاديث الشفاعة لا تكاد  
تتصير واجمع السلف على قبولها وصحتها المراد منه فن ذلك ما ذكره القاهاني  
حيث قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم اني ادعرت شفاعة لاهل الكبائر

لانها اعم الشفاعات وأنها  
وأكثر المعتزلة الشفاعة  
وهم جديرون بحرمانها  
وقالوا لا يجوز الصريح والعفو  
عن الذنوب وقالت المرجئة  
أيضا لا شفاعة لانه لا يضر  
مع الايمان ذنب فذهب  
قوم الى جوازها في رفع  
الدرجات دون السيئات  
وهذه كلها مذاهب باطلة  
يشهد باستعمالها العقل  
والنقل وقد ذكرناها وعدد  
الشفاعات في الاصل (و) بما  
يجب اعتقاده (ان الله  
سبحانه) وتعالى (قد خلق  
الجنة فأعدها) أي مياها  
وصيرها (دار)

من أتى تمة لا مفهوم لما ذكره بل وردت الأحاديث بشفاعة الإسلام والقرآن  
والأعمال الصالحة والمولى عز وجل فيشع في جملة لم يكن لهم عمل خير قط والأولاد  
الصغار يشفعون لأبائهم (قوله واستقراره وثيد) أتى به إشارة إلى أنه ليس المراد  
بالخلود طول المكث كما تدبهم وأفاد اللقائي أن الخلود متى أطلق لا ينصرف  
إلا للتأييد الذي هو الحقيقة واستحقوا التأييد لأن نيتهم البقاء على الإيمان ماداموا  
في الدنيا (قوله جمع ولي) فعيل بمعنى فاعل أي من تولى الله فلم يجده أو بمعنى  
مفعول أي من تولى الله فلم يخرجهم من حرزهم حيث يخلد في النار بل في حفظه  
من حيث ذلك (قوله المراد بهم هنا المؤمنون) أي من الأنس والجن إذا الصحيح كما قال  
القائي أن الجن يدخلون الجنة وينعمون فيها بالكل والشرب وغيره ما وقيل  
لا يدخلونها بل يكون ثوابهم أن يغفوا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كاللهاثم هذا  
في المؤمن الطائع وأما العصاة من الجن فاتفق العلماء على أنه يذهب في جهنم  
وأما الملائكة فقال بعضهم أنهم لا يثابون في الجنة ولو كانوا كمن بها كما أنهم  
لا ينالون عذاب النار مع كونهم خزنتها وان معنى كونهم ما أدى ثواب وعقاب  
أن الثواب والعقاب لا يكونان إلا فيهم ما قال القائي ولا يخفى عليك أن كلام هذا  
البعض ورد في بعض الآثار ما يصلح أن يكون شاهدا له وأن الكلام على هذه  
المسئلة بتقرير البناء على تكليف الملائكة وعدمه اه (قوله من فيه صفة زائدة  
على الإيمان) بين التبعاض تلك الصفة بقوله من سلامة لسانه من الموهلكات وقليه  
من الشبهات وعلمه من المبطلات (قوله يدل عليه قوله بعد الخ) وجه الدلالة  
أنه لما قبله بالكافر دل على أن المراد به مطلق المؤمن (قوله قال ابن القشيري الخ)  
ذكره لكلام ابن القشيري يدل على اعتماده وأن الحق تفويض علم محل الجنة والنار  
إلى علم العالم الخبير لكن قال بعض المحققين ولكن الأحاديث الصحيحة قد وردت  
بأن الجنة فوق السماء السابعة وذهب إليه الأكثرون حيث قالوا أن الجنة فوق  
السموات السبع وتحت العرش وأنه سقفها ولم يصح في مكان النار شي وقيل  
أن النار تحت الأرضين السبع وقيل أنها محيطها بالدنيا والجنة بعدها اه (قوله  
أي أولياؤه المؤمنون فيها) أي وأما الكافر فلا يدخلها فلا تعقل له رؤية فيها  
ويراه المؤمن في الموقف أيضا دون الكافر وقيل يراه ثم يحجب ليكون عليه حسرة  
(قوله صفة لله) أي كالقدرة والارادة (قوله معلومة من الشرع) أي على الأجمال  
(قوله لأن هذا) أي ميل الحدقة إليه وقوله محال أي لأنه يستدعي الجهة والمقابلة  
وحدقة العين سوادها كما في المصباح (قوله تقوم بالموصوف) أي الذي هو العبد

أي منزل (خلود) واستقرار  
مؤبد (أولياؤه) جمع ولي  
والمراد بهم هنا المؤمنون  
وليس المراد بهم من فيه  
صفة رائدة على الإيمان  
باتفاق الشيوخ يدل عليه  
قوله بعد وخلق النار  
فأعدها دار خلود لمن كفر  
به قال ابن القشيري لا يعلم  
محلها إلا الله تعالى (و) مما  
يجب اعتقاده أن الله  
سبحانه وتعالى (أكرمهم)  
أي أولياؤه المؤمنين (فيها)  
أي في الجنة (بالنظر إلى  
وجهه الكريم) المراد  
بالوجه عند الجمهور الذات  
وعند الأشعرى صفة لله  
تعالى معلومة من الشرع  
يجب الإيمان بها مع نفي  
الجارية المستحيلة وليس  
المراد بالنظر ميل الحدقة  
إلى المرء لأن هذا محال  
في حقه تعالى وإنما المراد  
صفة تقوم بالموصوف توجب  
له كونه راثيا

أي بصره (قوله من غير تكليف) أي ان الرأي لا يمتدحه ان يكفيه أي يغنيه به لغة  
 من الصفات كما يكيف الانسان منا غيره أي يذكركه صفته (قوله ولا تشبيه) أي  
 يشبهه بنيره أي وحينئذ فلا يرد فيه في جهة ولا مقابلة لان ذلك أمر عادي في الرؤية  
 لا عقل فكذا لم انه ليس في جهة فكذا لا نراه في جهة (قوله ولمؤمن في الامم الح)  
 عطف على قوله لكل واحد وليس معطوفا على قوله لاسناء لان معطوف حتى  
 يكون بعضا من المعطوف عليه أو بعض ومؤنوا الامم السابقة ليسوا بعضا  
 من كل واحد من هذه الامة ولا بعض (قوله وفي ذلك خلاف) أي في النساء  
 ومؤمن في الامم السابقة أي ما عدا الصديقين فلذلك قال في التحقيق اجمع أهل  
 السنة على انها حاصلة للانبياء والرسل والصديقين من كل أمة ورجال المؤمنين  
 من البشر من هذه الامة اه وخلاصته انه قيل ان النساء لا يرين لانهن مقصورات  
 في الخيام وقيل يرين في مثل الاعياد وان في مؤمن في الامم السابقة احتمالين أظهرهما  
 كما قال في التحقيق مساواتهم لهذه الامة في الرؤية اه ولكن في التعبير بخلاف  
 مع قوله احتمالان تناف متساويين وقال اللغوي المراد بالمؤمنين أي الذين يرونه من  
 اتصف بالايان عند الموافقة سواء كلف به بالفعل أو كان صالحا ككاف به فدخل  
 الملائكة ومؤمنوا الجن والامم السابقة والصديقان والبلغ والمجانين الذين أدر كههم  
 البلوغ على الجنون وما تواعليه ومن اتصف بالتوحيد من أهل الفترة ثم قال ثم ان رؤية  
 مؤمن الجن لله في الجنة لا تتساوى رؤية مؤمن الناس له في كل جمعة هذا  
 هو الظاهر اه ثم ذكر ما يحصله ان الرسل والانبياء يرونه في كل يوم بكرة وعشيا  
 وان المؤمنين في كل جمعة وفي الفطر والاضحى الا الصديقين كآني بـ كرو عسر  
 فيرونه في غير الجمعة أيضا وجعل ذلك التفاوت هو الصحيح وذكر القرطبي انهم  
 يرونه في الموقف ثم يحجبون الى ان لا يبقى في النار من يدخل الجنة احد فيؤذن  
 لهم فيرونه في الجنة ثم لا يحجبون بعد ذلك أم لا واركانهم رجوع الى حال  
 لشعور بلذاتهم فهم مشاهدون بمعنى لاساتر لهم وان جذبتهم الطباع البشرية  
 بخلافه تعالى رتبة كينه الى ما لوقاتهم فيكونون في كل حال مشاهدين وبكل جارحة  
 ناظرين ومراده كما قال اللغوي في كل جزء من اجزاء البدن ووافق الشعراني حيث  
 نقل عن بعضهم ان رؤية العبد لله في الجنة تكون بجميع الاجزاء البدنية  
 وعن بعضهم انها تكون بجميع اجزاء الوجه ورجح الاول بعضهم وعليه نقول  
 المتكلمين براه المؤمنين بالابصار اقتصار على ما هو محل الرؤية عادة فيساناساهو  
 المؤلف كما ذكره اللغوي (قوله وهي حرة) أي الامة المستفاد من آدم وورد ذلك

من غير تكليف ولا تشبيه  
 وظاهر كلام الشيخ ان رؤية  
 الله سبحانه وتعالى حاصلة  
 لكل واحد من هذه الامة  
 حتى النساء ولمؤمن في الامم  
 السابقة وفي ذلك خلاف  
 نقلناه في الكبير اوهي  
 أي الجنة المتقدم ذكرها  
 (التي اهلها) بالبناء لا فاعل  
 والمفعول بمعنى أنزل (منها)  
 آدم بالرفع على الاول  
 وبالنصب على الثاني هو  
 أبو البشر سمى به لانه كان  
 آدم الاول وهي حرة تعميل  
 الى سواد



وكنيته في الجنة أبو محمد  
كرامة نبينا صلى الله عليه  
وسلم وكان هبوطه يوم الجمعة  
وخلق يوم الجمعة في الجنة عدن  
عند الجمهور ومنها أخرج  
ونزل إلى الأرض بأرض  
الهند وعاش ألف سنة  
وكانت وفاته يوم الجمعة  
وفسه ولده شيث بالشاء  
المنشأة في غار أبي قبيس  
وسبب هبوطه أنه نسي  
عن أكل الشجرة وهي التين  
أو الخنطة أو الكرم فأكل  
منها زامسيا أو متاولا أنها  
غير التي نسي عنها وفي قوله  
وهي إلى آخره ردا على  
من يقول أن الجنة التي أهبط  
منها آدم جنة في الدنيا  
بأرض عدن وفي قوله (نبيه  
وخليفته) أي الخاكم  
بأمره ردا على من يقول أن  
الذي أهبط غير آدم أبي  
البشر وإنما هو رجل يسمى  
باسمه كان في حديقة على ربوة  
فأهبط منها (إلى أرضه)  
متعاقبا هبط والباء في (بما  
سبق) سببية يعني أن  
هبوطه إلى الأرض بسبب  
الذي سبق

بما حصل له أنه كان بأرض الجنة (قوله وكنيته في الجنة) أبو محمد وورد  
لا بدعاً أحد في الجنة إلا باسمه إلا آدم فإنه يكتفى أخرجه البيهقي في الدلائل وبه يرد  
على ابن الجوزي في دعواه أنه موضوع (قوله كرامة نبينا) أي أن من كرامات  
نبينا تخصيص كنية آدم به فلم يقل أبو إبراهيم مثلاً لما قيل أبو محمد (قوله عند  
الجمهور) وقيل في الأرض ورد إليها قيل وكان بين دخول الجنة وخروجه منها ستة  
أيام كذا في نت وهو ظاهر على هذا القول المقابل للجمهور وقال بعضهم كان  
مقام آدم في الجنة نصف يوم ومقدار هذا النصف ستة أيام من أيام الجنة وهبط  
مابين الظهر والعصر اه وهو يظهر على قول الجمهور أيضاً (قوله وعاش ألف  
سنة) قال بعض الأشياخ يحتمل بعد خروجه وهذا القول أعني كونه عاش ألف  
سنة أشهر في كتب التاريخ وكلام ميارة يقتضي ضعفه وأنه ما عاش إلا تسعمائة  
سنة وستين سنة قد بر (قوله وكانت وفاته يوم الجمعة) أي آخر النهار في الساعة  
التي خلق فيها وأخرج فيها أيضاً من الجنة (قوله وهي التين الخ) أو الحكاية الخلاف  
وقيل التمر (قوله ردا على من يقول الخ) وهم المعتزلة كما في نت إلا أنه قال وهذا رد  
على من زعم أنها جنة بأرض عدن أو غيرها لا دار الثواب وهم المعتزلة (قوله بأرض  
عدن) بقية تين بلديا لمن كذا ذكره في المصباح قوله نبيه قال نبيه دون رسوله  
مع أنه رسول أيضاً لأنه لفظ عام كذا قال نت (قوله أي الخاكم بأمره) قال نت  
وكل نبي خليفة بهذا الاعتبار قال الإمام فخر الدين الأقرب أنه يكون آدم مبعوثاً  
في وقت تعلمه الأسماء إلى حوى ولا بعد أيضاً أن يكون مبعوثاً إلى من يتوجه إليه  
التعدي من الملائكة لأن جميعهم وإن كانوا سلافة قد يجوز الأرسال إلى الرسل  
كعبت إبراهيم إلى لوط اه (قوله ردا الخ) لا يخفى أن الرد قد حصل من اعتبار أن المهبط  
منها دار الثواب (قوله كان في حديقة) أي بستان (قوله على ربوة) أي محل مرتفع  
يعني فأهبط من تلك الجنة التي هي الحديقة قال الفاكهاني كلاماً ينضج به المقام  
ونصه يريد أن الجنة التي أعدها الله تعالى دار خلود لا ولياؤه هي الجنة التي أهبط  
منها آدم نبيه بذلك على خلاف من يزعم أن التي أهبط منها آدم جنة في الدنيا بأرض  
عدن وليست بالجنة التي أعدها الله تعالى لآلئائه وأوليائه في الآخرة محتجاً على  
ذلك بأنه وصف جنة أوليائه بدار الخلد والقرار ولا حزن فيها ومن دخلها لا يخرج  
لقوله تعالى وما هم منها بمخرجين وهذه الصفات منفية عن جنة آدم لأنه أخرج منها  
والجواب أن صفات الجنة ليست ذاتية لها وإنما هي بفضل الله تعالى فجاز وصفها  
بذلك في وقت دون وقت أو يكون وصفها بذلك موقفاً على شرط فلا يوصف بها قبل

الشرط ومثلهم فيما ذكره من ينكر أن آدم الذي عصى وأهبط من الجنة ليس أباً للبشر وإنما هو رجل سمي باسمه كان في حديقة على ربوة فاهبط منها اه (قوله سابق علمه) أي علمه السابق أي الازل (قوله انه يخاق آدم) خبر لما بدأ يحدوف أي وهوانه يخاق آدم أو بدل من الذي سبق في سابق علمه وإذا نظرت للتحقيق تجد السبب عدم اتوفية بالشرط (قوله ويدخله الجنة) مروره على مقابل قول الجمهور السابق (قوله ويشترط عليه شرطاً) وهوان لا يأكل من الشجرة (قوله أهله فيها) أي أفره فيها (قوله فقضى الله عليه الخ) قضية المصنف أن يفسر قضى يعلم فيكون مرورا على من يقول أن القضاء هو علم الله المتعاق في الازل وقيل هو إرادة الله المتعلقة بأزلا فالعج

إرادة الله مع التعاق \* في أزل قضائه فتحقق  
والقدر الإيجاد للأشياء على \* وجه معين أرادته على  
وبعضهم قد قال معنى الأول \* العلم مع التعاق في الازل  
والقـدر الإيجاد للأمور \* على وفاق علمه المذكور اه

(قوله يعني دار العقاب) مجاز من إطلاق اسم الحال على المحل (قوله مؤيد) وصف كاشف لما تقدم أن الخلود حقيقة في التأييد أو أنى به دفعا لما يتوهم من التجرؤ به عن طول المدة (قوله أي جدد وجوده) فيه قصور إذا كفر بالله ليس فاصرا على جدد الوجود فالأحسن أن يقول كان جدد وجوده فيدخل تحت التكاف ما إذا جدد بعض صفاته فتأمل في المقام (قوله أي ظلم الخ) بأن لم يعط مخلوقاته حقه من الاعتبار بها والاتعاط والاستدلال على مانع حكيم وكذا قوله زاع أي مال فيها عن طريق الحق الذي هو الاستدلال المذكور وعطف زاع على ظلم لازم ولا يخفى أن عطف الحد على كفر من عطف اللازم أيضا وإن شئت قلت من عطف السبب (قوله ووحدانيته) فيه مروره على أن دليل الواحدانية على (قوله وصفاته) أي ماعدا السمع والبصر والكلام فإن دليلها سمي (قوله والحد في كتيبه المنزلة) فسر بعضهم الحد بارتباب وبعضهم بجحد وهو ظاهر وأما على تفسير الشارح فتقول أي ظلم في كتيبه أي لم يعطها حقه من الاعتراف بها فهو موافق في المعنى للتعبير بارتباب وجحد وأراد جنس كتيبه وجنس رسوله ليصدق بالبعض ومثل الرسل الأنبياء كما أفاده ت (قوله فن جدد شيئا من ذلك) فهو كافر أي من ذلك لأن من جدد شيئا من ذلك فهو كافر ولكن انما يتيم هذا الأعلى تقرير جعل الوو في والحد بمعنى

(في سابق علمه) أنه يخاق  
آدم ويدخله الجنة ويشترط  
عليه شرطا أن يوفى به أهله  
فيها وإن لم يوفى به أخرجه  
منها فقضى الله عليه أن لا  
يوفى به ولا حول ولا قوة  
إلا بالله العلي العظيم (و)  
ما يجب اعتقاده (أن الله  
تعالى خلق النار) يعني دار  
العقاب التي فيها النار  
(فأعدها دار) أي منزل  
(خلود) مؤيد (لأن آفره)  
أي بالله أي جدد وجوده  
(والحد) أي ظلم وزاع  
(في آياته) أي مخلوقاته  
الدالة على وجوده ووحدانيته  
وصفاته (و) الحد في كتيبه  
المنزلة (ورسوله) المرسلة فن  
جديد شيئا من ذلك فهو كافر

أو المراد بخدمته من الكتب والروايات من الدين بالضرورة كذا في القرآن  
وأما جديشي لم يعلم ضرورة فهو ليس بكافر كما هو مقرر معلوم وقضيته ان عدم معرفة  
ما ذكرته صليلا ليس بكفر لانه انما رتب الكفر على الجحد أي الانكار ولو كان  
في كلامه الاقنوسى ما يفيد الكفر عند الشك وكذا اظاهر عبارة بعضهم والظاهر  
انه يحمل على من شك به ان جاءه انبياء هذا المعنى الثابت من الدين بالضرورة  
(قوله موجودتان) تفسير الخلقوتان (قوله الكتاب) قال تعالى وجنة عرضها  
السموات والارض أعدت فيه دلائل ان أحدهما قوله عرضها لان المعدوم لا عرض له  
والثاني قوله أعدت الذي هو قيل مض وكذا قوله في النار أعدت للكافرين  
(قوله والسنة) ففي الترمذي اسأ خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل الى الجنة فقال  
ونظر اليه ساو الى ما أعدت أهلها الى ان قال اذهب الى النار فنظر اليها الى ما أعدت  
الى أهلها الحديث والاحاديث في ذلك كثيرة وافترق السلف والخلف على  
اجرائها على ظاهرها من غير تأويل (قوله فن قال خلاف ذلك) أي اعتقد  
خلاف ذلك فهو كافر قضيته ان المعتزلة كفار لانهم لا يقولون بوجودهما الآن  
ونما يوجدان في المستقبل مع ان الرجوع انهم عصاة لا كفار الا ان الذارح أود  
المقصود بقوله لا يعذر بجهل لان الله كفر محمول على من له عدا قابلا تأويل  
أوجه لا وما المتزلة مساو لوزن وحاصل ذلك ان من أنكر وجودهما لا الآن فانه  
عن تأويل كالمعتزلي فلا يكرهوا وقاله عن جهل أو عدا بلا تأويل فهو كافر أفاد  
هذا التقرير يرجح رحمه الله وأما من أنكر وجودهما أصلا لا أنبأتهما الا  
ولا في المستقبل فلا شك في كفره (قوله لا يعذر بجهل) أي لانه لا يعذر بجهل وفساد  
قوله قال خلاف الحق ان مراده بالجهل الجهل المركب وأما لو كان جاهلا بجهل بسيط  
بأن لم يعلم ذلك فهو غير كافر كما هو مفاد قوله في جهل شيئا من ذلك فتدبر (قوله والحد  
الحق) الواو بمعنى أو وكذا ما بعده أو من عطف الملزوم (قوله هذا هو المعول الحق) اشارة  
الى ان كلام المصنف في الرؤية في الموقف لانه عمل الخلاف وأما في الجنة فباتفاق  
لا يرون فيها لانهم لا يدركونها ومقابل الرجوع قولان أحدهما براه كل كافر منافق  
وغیره وقيل براه المنافق دون غيره والصحيح كما أفاده الشارح لا يراه أحد منهم  
طلقا (قوله والتشريف) من عطف اللازم (قوله والكافر) أي سواء كان منافقا  
أم لا (قوله ليس أهلا) أي مستحقا (قوله أي تعاطم) أي ذاي معرف ان الاولى  
يقدم تعالى على تبارك لان تعالى على ما فسره من باب التخليع وتبارك من باب  
التعليق (قوله عن صفات المخلوقين) أي جنس صفاتهم ولو صفة واحدة والمناسب

ودل كلام الشيخ على  
ان الجنة والنار مخلوقتان  
موجودتان الآن دل على  
وجودهما الكتاب  
والسنة واجماع أهل  
السنة فن قال خلاف ذلك  
فهو كافر لا يعذر بجهل (و)  
ما يجب اعتقاده أن الله  
(جعلهم) بمعنى مير من كفره  
والحد في آية وكتبه ورسله  
(محبوبين) أي ممنوعين  
(عن رؤيته) تعالى هذا هو  
المعول عليه عند أهل السنة  
لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم  
يومئذ لمحبوبون لان رؤية الله  
تعالى أعظم الكرامات  
والتشريف وانما كافر  
ليس أهلا لذلك (و) ما يجب  
اعتقاده (أن الله تبارك)  
أي تزايد خيره (وتعالى)  
أي تعاطم عن صفات  
المخلوقين (يجب) يوم القيامة  
والملك صفاتها) قال تعالى  
وجاء ربك والملك صفا صفا  
وعدل عن لفظ الآية

أن يقول من الصفات المأدنة كانت صفات الخلقين بالفعل أو كانت نخرته ف  
بالحدوث بقدر الله أيادها (قوله ومع) أي حيث عبر بالاستقبل أي بالفعل  
المستقبل (قوله قد يدلك تفهيمها) وهو أن جاء الماضي براد منه المستقبل (قوله لأن  
العرب الخ) أي القرآن وأورد على لغة العرب والمضى على الاستقبال (قوله بالماضي)  
أي بالفعل الماضي (قوله عن المستقبل) أي عن الماضي المستقبل أدلة فوق وقوعه  
والظاهر أن مثله ما إذا ترجى الوقوع (قوله أذ يستقبل عليه الجهات) والامكانة  
والقول أي القوي لازمة للحي ولزوم أنه قول للحي من لزوم الاسم الخ  
وعطف الامكانة على الجهات منساروقا بعد ان ذاقا ويختلفان اعتبارا وبارز  
من كون الشيء له جهة أن يكون في مكان ولا يارزم من كونه في مكان أن يكون  
جهة لشيء = كذرة العالم فانه في مكان ويست جهة لشيء فتدبر (قوله  
السر) أي الامر الخافي وقوله المكنون الذي كنهه الله لنا (قوله لا يقدر  
أي لا ينبغي تفهيمه أي أو لا يمكن تفهيمه على العقيق (قوله وكان ذلك) أي  
من الساف الخاف (قوله بلا كيف الخ) أي اقروا وأجروا خادعهم فلا تشبهوه  
بخلق (قوله وجهور انتكاهم أولوها) أي الخلف هذا قضية ما انتبه من الذين  
يؤولون الخلف فيكون البعض الذي لم يؤول من المنتكاهين من الساف ويكون  
حاصلها أن غالب الساف ليس من انتكاهين وبعضهم منهم ولا يؤول كالب الذي  
ليس منهم ولا يؤول أيضا ولعل الظاهر والله أعلم أن المنتكاهين كاهم من الخلق  
الأزغالهم يؤول وغير الساف يوافق الساف ويكون ما انتبه من كون الخلف  
يؤولون أي غالبهم وغير الساف يوافق الساف بتسامهم على عدم التأويل (قوله  
ظهوره أي ظهور ذاته) أي بحيث يراه المؤمن فقط في الوقت وهو وغيره بناء  
على ما تقدم من ككون الكفار لا يرون أو يرونه والمراد ظهور آثار قدرته  
وآثار تهره فيوافق قول غيره يؤول بآثار قدرته فتدبر (قوله وانتقال)  
عطف عام على خاص (قوله ومنهم من قال جاء أمر الخ) فيه بحث لأنه يمنع أيضا  
مجيء الامر ويمكن أن يقال المراد بالامر ما يؤمر به النبي ما ينهى أي ما يتعاقب به الامر  
والنهي من الملائكة وعليه يكون قوله والملك عطف تفهيمه أي أن هذا اللفظ  
أعني مجيء الامر والنهي تعورف في معنى عام له أي مسارحة عريفة (قوله  
إلى استقراء الخ) وقيل إلى ما لا نهاية (قوله للجنس) أي في ضمن جميع أفراد  
بدليل ما يأتي (قوله بناء الخ) أي لبناء على أن الملك بقدره لفظا وجاء أخرى فانه  
ليس فيه جمع إنما اللفظ الأول مجاز والثاني حقيقة (قوله انصباية واحدة) تأكيد

وعبر بالماضي استقباله قد يدلك  
تفهمها لأن العرب تعبر  
بالماضي عن المستقبل إذا  
تحقق وقوعه واسناد المضي  
إليه تعالى مصروف عن  
ظاهرها إجماعا أذ يستقبل  
عليه الجهات والامكانة  
والقول فالساف الخاف  
قالوا هذا من السر المكتوم  
الذي لا يفسر وكان مالك  
وغيره يقول في هذه الآية  
وأما لما اقروا ما كجالات  
بلا كيف وجهور المنتكاهين  
أولوها ففهم من قال معنى  
محتمة تعالى ظهوره لأن  
الظاهر في العادة لا يكون  
الاجمعي وانتقال فبر عن  
المسبب باسم السبب ومنهم  
من قال جاء أمره ونهيه فهو  
من باب حذف المضاف وإقامة  
المضاف إليه مقامه وقول  
يوم القيامة من التفتحة  
الثانية إلى استقراء الخاف  
في الدارين الجنة والنار  
والآل في الآلام في الملك  
للجنس وهو مصروف على  
ربك وفيه الجمع بين  
الحقيقة والمجاز بناء على أن  
القول ينصب على المصروف  
والمصروف عليه انصباية  
واحدة لأن معنى الله تعالى ما يبرح في الملك

ثم يحتمل أن يكون المعنى بناء على القول بأن الفعل في المسئلة خلاف ويحتمل  
بناء على اعتبار أن الفعل فلا يفيد ما ذكره تدبر (قوله في الحقيقة) أي لأن محي  
الملك هو الانتقال الحسي المخصوص ومحى الرب غيره أمر يليق به على ما تقدم أي  
أن حقيقة محي هذه عبارة لحقيقة محي الآخر أي وأما من حيث العبارة فهي  
واحدة وهي لفظ جاء ولو قال أي الذي هو الحقيقة لكان أحسن ولا يخفى أن هذا  
كما قدنا انما يأتي على طريقة السلف وأما على طريقة الخلاف فاللفظ مستعمل  
في حقيقة في الطرفين كما هو ظاهر فتأمل (قوله لا كما توهمه) أي فانه مردود لانه  
يقتضي انه ليس الاصف واحد مع انه سبعة مغوف (قوله تنزل ملائكة كل  
سما) أي فقد ورد اذا كان يوم القيامة تبدل الارض غير الارض وبأمرها الله تعالى  
فتمتد كالديم فيكون فيها مسيرة خمسمائة عام ثم تنزل ملائكة السماء الدنيا فيصطفون  
بالخلق ثم تنزل ملائكة السماء الثانية فيصطفون بالجميع الى آخر السبع ثم يقول  
الله يا معشر الجن والانس ان استطعتم والخلق عند التبدل على الصراط (قوله  
محدد بالانس والجن) أي وغيرهم على ما سيبي (قوله والعرض تميز) أي  
تعينهم فحفظ النظر مغاير كالمالك من اهل الدنيا اذ احيى له بقوم فيميزهم أي يعينهم  
ويعرفهم ثم ينظر في أحوالهم ولا يخفى أن العرض بهذا المعنى مستحيل لان التميز  
يستدعي سبق الجهل وهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى والجواب عن الشارح  
أن قصده تفسير العرض في حد ذاته بقطع النظر عن خصوص المقام وأما بالنظر له  
فيغير بالطرف الثاني فقط أي الذي هو النظر في الاحوال كما فسره تت ولا يخفى  
أن تفسير العرض بما ذكره الشارح تفسير بغاية الشئ لان تفسيره بالحقيقة  
الاظهار قال في المصباح عرضت الشئ عرضا من باب ضرب فأعرض هو بالان  
أي أظهرته وأبرزته فظهر هو وبرز والمطالع من النوادر الذي تعدي ثلاثها وقصر  
رباعيا عكس المتعارف (قوله ان سائر الامم) أي طوائف الحيوانات بدليل  
قوله بعد فالهائم ويدل عليه أيضا كلام تت وقوله من جميع الخلق من تبعيضية  
على هذا التقدير وقوله تعرض أي ينظر في أحوالها هذا مقتضى كلامه ويدل عليه  
ما يأتي وقوله لا تعرض أي لا ينظر في حاله وقوله الامن بحاسب ويعاقب اذا شأنه  
ان يعاقب ويحاسب وهم الآدميون لا الهائم فقوله بعد لانها لا تحاسب الخ أي  
أو لان شأنها ذلك بخلاف الآدميين والجن فان شأنهم ما ذاك وهذا القول الثاني  
ضعيف اذ الصحيح كما قال السيوطي ان الهائم أي طلاق الحيوان يحشر اذ ورد  
في الحديث حتى انه يقتص للجماع من الترناء فاذا فرغ الله من ذلك فلم يبق لواحدة

في الحقيقة وصفها فاصب  
على الحال لا كما توهمه بعض  
القهاء من انه من باب التوكيد  
الافظي والمعنى تنزل  
ملائكة كل سما  
فيصطفون منها بعد صف  
محدد بالانس والجن  
(لعرض الامم) متعلق  
بمحى والعرض تميز  
الامر وضرب ظاهر  
في أحوالهم (ع)  
كلامه ان سائر الامم من  
جميع الخلق تعرض وقيل  
لا يحشر الامم عرض الامم  
بحاسب يعاقب



عند الله أخرى تبعه يقول الله كونوا ترابا فمن ذلك يقول الكافر يا ليتني كنت  
ترابا أي ليتني كنت ترابا في الدنيا فلم أخلق ولم أكلف أوفي هذا اليوم فلم أبعث  
كما قال بعض المفسرين وقضية هذا التقدير لا اتفاق على عدم حشر الجحاد وهناك  
كلام يتناقض به فراجعهم (قواد وحسابها الخ) تفسير لعرض الامم (قوله والحساب)  
هو ان يعدد عليه كل ما فعل أي كادلت عليه الاحاديث الصحيحة فيكلم المولى تعالى  
عباده في شأن أعمالهم وكيفية ما لهم من الثواب والعقاب قال فخر الدين  
امبايان يسموا كلامه القديم أو يسموا صوابا يدل عليه يتولى الله بخلافه في أذن كل  
واحد من المكافئين أو في محل يقرب من أذنه بحيث لا تبلغ قوة ذلك الصوت مع الغير  
من سماع ما كلف به اه فعلى هذا المحاسب هو الله تعالى قال القاسمي وعندى  
ان الحق أي من أقوال ذكرها ان الخلق في المحاسبة مختلفة الاحوال فمنهم من يحاسبه  
الله ومنهم من يحاسبه الملائكة ومنهم من يحاسبه الله والملائكة ومنهم  
من لا يحاسب أصلا أي فقد ورد ان أول من يدخل الجنة هي من أمته سبعون  
الف مع كل ألف سبعون الف ليس عليهم حساب اه (قوله من سببية الواو)  
يعنى أو وهى لمنع الخلق فقبول الجمع وظاهر تلك العبارة انه لا يعدد عليه ما فعل  
من المباحات والمكروهات (قوله بالفضل) الباء فيه وفي العدل للابسة أي حسابا  
متليسا بالفضل فالؤمن يخلو بربه فيقول الله سبحانه وتعالى سترتها عليك في الدنيا  
وأنا أغفرها لك اليوم يوم القيامة والكافرون يحاسبون على رؤس الاشهاد  
وينادي بهم أهؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين ولخصه  
انه لما كان في حساب المؤمنين ستر وغفران ناسب الفضل ولما كان في حساب  
الكافرين الهلك ناسب العدل وعطف العدل على ما قبله مغاير وان المراد بالحجة  
المينة الشاهدة ويجوز ان يراد بالحجة ما يقام عليه من الحجة واختلف في الذنوب  
التي سترها عليه وغفرها فقل ذنوب تاب منها ولا تكن لا يحسوها من الصغيرة حتى  
يوقف فاعلها عليها يوم القيامة وهو ما عليه المهتدون وقيل صغائر اقترفها وقيل غير  
ذلك وقال القرطبي ومعنى المحاسب ان البارئ سبحانه وتعالى يعدد على الخلق  
أعمالهم من احسان واساءة ويعدد عليه نعمه ثم يقابل البعض ببعض فيايشق  
منها على الآخر اعتبر اه كلام القرطبي وبعضه بالمعنى ونقل القاسمي عن بعضهم  
ان القاسق يحاسب بين معارفه ليكون ذلك أفضح اذا تقرر ذلك فنقول ان الفضل  
بالنسبة للمؤمن ليس ناسبا لكل مؤمن وإن ما قاله هذا البعض يحتمل على بعض  
الفساق ممن أراد الله قضيتهم قد دبر (قوله ما يصاب الجسم) ظاهره سواء كان

يدل على هذا قوله (وحسابها)  
وعقوبتها ونوابها) فالله تعالى  
لا تحشر لانها لا تحاسب ولا  
تعاقب والحساب هو ان يعدد  
عليه كما فعل من حسنة  
ومن سيئة فياسب المؤمن  
بالفضل والمنافق والكافر  
بالحجة والعدل والعقوبة  
قسما يسيرة وهي ما يصيب  
الجسم وشديدة وهي محرم  
عن الله تعالى وتسلط أنواع  
العذاب عليهم والثواب  
الجزء فيجازى

عن الاحسان في الجنة  
وعن الاساءة في النار (و)  
ما يجب اعتقاده ثم عاينه  
(توضيح) أي منصب  
(الموازن) لاجل (وزن)  
أعمال العباد أي الصنائع  
التي فيها أعمال العباد قال  
الله تعالى ووزن الموازين  
القصط ليوم القيامة فلا تقلم  
نفس شيئا وإن كان مثقال  
حبة من خردل أتينا بها  
وكفى بنا حاسبين الآية  
وظاهر صكلامه العموم  
في المؤمنين ومحسنين كانوا  
أو مسيئين وفي الكافرين  
وهو مذهب الاكابر  
وحكمة الوزن وإن كان الله  
تعالى عالما بكل شيء فامتحان  
الله عباده بالايان في الدنيا  
وجعل ذلك علامة لاهل  
السمادة والشفاعة في العقبي  
واختلف في المراد بالميزان  
فجاءه هو المعتزلة على أنه ليس  
في الآخرة ميزان حسي

بنوع أو نوع شديدة أو خفيفة فحينئذ تكون الشدة المقابلة لليسير بالحجب وتكون  
معنوية أي تكون الشدة معنوية وتكون المعنوية أقوى من الحسية سواء ما حباها  
عذاب بنوع أو نوع أم لا فيكون قوله وتسايط الخ لا دخل له في تحقق الشدة فلا  
يناسب ذكرها (قوله عن الاحسان) المراد به مطلق طاعة المولى مصدر أحسن أي  
أقنى بفعل حسن كما يفيد المصباح (قوله في الجنة) أي المجازاة الدائمة والافقد تكون  
في القبر وفي الموقف (قوله وعن الاساءة في النار) أي دار العقاب لا يخفى ان الجواب  
المتقدم لا يأتي هنا لان المؤمن اذا دخل النار لا يخلد ويحيا بما يشاء ما  
بان يراد المجازاة العظمى فالمجازاة في القبر وفي الموقف دونها وفي الموضوعين بمعنى  
البناء كما يدل عليه كلام الغا كهاني فالسبب في دخول الجنة أي وما يكون فيها  
الاحسان وفي دخوله النار وما ~~يكون~~ فيها الاساءة لان الاحسان ليس سببا  
تاملا في دخول الجنة والجزء الثاني رحمة الله كما تقدم له وبهض اجاب بان قول النبي  
صلى الله عليه وسلم لن يدخل أحد بعلمه الجنة أي العمل المجرد عن القبول وقوله  
تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون أي بالعمل المتقبل والقبول انما يحمله من  
الله تعالى (قوله أي الصنائع الخ) أي فالوزن نفس الصنائع أو ان الاعمال  
تجسم واقتصر الشارح على الصنف لانه ورد في الحديث ان كتب الاعمال هي التي  
توزن وقيل توزن الذوات لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ليؤتى بالعظيم  
الثقل لا يزن عند الله جناح بعوضة (قوله فظاهر كلامه الخ) ظاهر عبارته  
ان الانبياء والرسل لا توزن أعمالهم ويوافق ما في شرح الجوهرة بما حمله انه لا ميزان  
لن لا حساب عليه كالا نبياء والملائكة وأهل الصبر نعم يخالفه ما ذكره قت فانه  
قال فاعمال الانبياء والرسل والاولياء الذين ليس لهم الاعمال انما يجعل في كفة  
النور ولا يوجد له ما يجعل في كفة الظلمة فتترفع كفة النور الى أعلى عليين وأعمال  
الكافرين الذين ليس لهم الا الشرأي من كفر وسينات تجعل في كفة الظلمات ولا  
يوجد ما يجعل لهم في الكفة الاخرى فتسقط بهم الى مهين أقول ذكر بعض ما خلاصه  
فالمركان له أعمال صالحة لا تتوقف على نية كماله الرحمة والعقنى فانه انوضع في ميزانه  
فترجح الكفر (قوله وهو مذهب الاكثر) ومقابلته ان الكافر لا يوزن له عمل اقوله  
تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا واجاب الاكثر بان المعنى وزنا نافعنا (قوله  
وحكمة الوزن) أي من حيث الاختبار به ومن حيث ذاته فأشار الشارح الى الاولى  
بقوله امتحان الله أي اختبار الله بالايان أي يطلب الايمان بالميزان في دار الدنيا وأشاد  
لثاني بقوله عطف على امتحان وجعل ذلك علامة الخ (قوله فجاءه هو المعتزلة الخ)

سبب نكاحهم الميزان ان الاعمال اضرار ان امكن اعادة الم يمكن وزنها ولا نها  
 معلومة لله فوزنها عبت ورد عالم - م بأنه ورد في الحديث ان كتب الاعمال  
 هي التي توزن فلا اشكال وعلى تقرير كون أعمال الباطنة بالاعراض لعل  
 في الوزن حكمة لانطاع عالم - او عدم اطاعه على الحكمة لا يوجب العتب  
 (قوله بل المراد به العدل) أي ان الله يعدل بين خلقه فلا يظلم أحدا (قوله  
 كفتان) قال في المصباح كفة الميزان بالكسر والعامة نفقه (قوله والقائلون  
 بأنه جسم) لا يخفى أن الموضوع للغمير فمكان يقول ولكن اختلفوا أي ان السلف  
 بعد ان اتفقوا على أنه ميزان حسي اختلفوا هل هو ميزان الخ وأراد بقوله جسم  
 أي حسي ويمكن ان يقال انما أظهر اشارة الى أن هؤلاء المتأخرين من الخلف  
 التابع للسلف الا انه لا يتم الا اذا ثبت ان السلف لم يختلفوا وانما اختلف من تبعهم  
 في هذا من الخلف (قوله فله عظمته) بين يوسف بن عمر ذلك بقوله قيل كفتان  
 كما بابق السموات احدهما من نور وهي التي توزن فيها الحسنات والآخرى  
 من الظلمات وهي التي توزن فيها السيئات وقيل لو وضعت السموات والارض  
 في احدهما الوضعتن (قوله أو أريد بالجمع المفرد) لا يخفى انه لا حاجة لذلك لانه  
 حيث قلنا فجمع لعظمته فقد أريد بالجمع المفرد (قوله والصحيح يومئذ الخ) هذا  
 يقتضي ان إحدى الكفتين توضع فيها الصحيح والكفة الثانية يوضع فيها الموزون  
 من حسنات أو من سيئات (قوله والخر دل) الظاهر ان الواو في أو أي ان البعض  
 من مناقيل الذر والبعض مناقيل الخردل والذر قد عرفته ولا يخفى ما بينهما من التفاوت  
 فلا جل ذلك ارتكبا جعل الواو معنى أو أو يقال وهو الذي ان ذلك كناية  
 عن قلتها جدا فلم يرد من الكلام حقيقته (قوله حقيقة التمام العدل) أي لا في قلة  
 الصحيح ودقتها لا يتحقق حيف في أحد الطرفين (قوله وتطرح حينئذ الخ) لا يخفى ان  
 هذا الثاني ما قبله لانه يقتضي انه لا مخرج لان ملخصه أن إحدى الكفتين للحسنات  
 والآخرى للسيئات وأجاب عجم بما حاصله ان الصحيح فيمن له حسنات فقط أو سيئات  
 فقط وأما من له الامران معا فاحدهما في كفة والآخرى في الآخرى في حينئذ لا تنافي  
 في كلام الشارح لان كلامهما محمول على حالة الا أن هذا الجواب يرد ما ذكره  
 القرطبي من ان الناس في الآخرة ثلاث طباق متقون لا كبار لهم ومخلطون  
 وهم الذين يفعلون الصغائر والكبائر وكما رافا لم تقون توضع حسناتهم في الكفة  
 النيرة وصغائرهم ان كانت في الآخرى فتعقل النيرة وترفع المظلمة وأما المخلطون  
 فحسناتهم تجعل في النيرة وسيئاتهم في المظلمة ان تساويا كان من أصحاب الاهراف

بل المراد به العدل والصحيح  
 الذي عليه السلف انه ميزان  
 حسي لا كفتان ولسان  
 واختلف القائلون بأنه  
 جسم هل هو ميزان واحد  
 أو ككل أمة ميزان أو ككل  
 واحد ميزان واحد صحيح انه  
 واحد وما ورد في القرآن  
 وغيره بافظ الجمع فلعظمته  
 أو أريد بالجمع المفرد والصحيح  
 يومئذ مناقيل الذر والخردل  
 حقيقة التمام العدل وتطرح  
 مناقيل الحسنات في كفة  
 الذر

وان رجح أحده ما عمل به أما الى الجنة أو النار إلا أن يعفو المولى عز وجل  
وأما الكافر فيوضع كفه في المظلمة ولا توجد له حسنة توضع في الكفة الأخرى  
فتبقى فارغة فيأمر الله به الى النار اه أقول والذي يخرج به من ذلك الاشكال  
القوى ويجمع به بين اطراف كلامهم ان الناس على أحوال فالصالح في حق أناس  
وتركها في حق أخرى وتفويض ذلك الى الله تعالى (قوله فيثقل بها الميزان) لا يخفى  
ان هذا ظاهر على ما قاله بعضهم من ان كل انسان توزن أعماله وحده حسنة  
في كفة وسيئاته في كفة والمتبادر منه ان الرجحان حسي لا معنوي وقيل يجعل جميع  
أعمال العباد في الميزان في مرة واحدة الحسنات في كفة النور والسيئات  
في كفة الظلمة ويجعل الله لكل انسان علما ضروريا يفهم به خفة أعماله وثقلها  
وقيل علامة ذلك أنه اذا رجحت سيئاته يقوم عود من كفة الظلمة حتى يكسو  
كفة النور فاذا رجحت حسنة يقوم عود من كفة النور حتى يكسو كفة الظلمة  
اه والظاهر باعتبار ما فيها له قال اللقاني وعليها قال رجحان معنوي اه أقول  
وهي هذا فلا يعقل صنع أصلا (قوله بفضل الله) لا يخفى أن ظاهر قول الشارح  
فتثقل مع هذا التعبير أي قوله بفضل الله يقتضي ان الثابت للحسنات الثقل  
على كل حال والسيئات الخفة على كل حال تساويا أو كانت احداهما أكثر  
وهو طريقة لبعضهم قائلان كل مؤمن يثقل ميزانه لان إيمانه يوزن مع حسنة  
وأن قوله تعالى فن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون أي ابتداء أو بعدة فذهب  
أقول وثمرة الوزن على هذا القول أمارته لا يخلد في النار واستحسن هذا القول  
هـ وذهب آخرون الى أن الثقل محمول على ما اذا كانت حسنة أكثر وأما  
لو كانت سيئاته أكثر فتثقل ميزانه بها ويجعل قوله عز وجل ومن خفت موازينه  
فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون أي بعضهم في جهنم خالدون وكذا  
يقال في غيرها أقول ويمكن تمشية كلام شارحنا عليه بان نقول قوله فتثقل أي  
ان كانت حسنة أكثر يكون التعبير بالفضل من حيث ان المولى لو قدر وأراد  
أن تخفف ميزانه مع كثرة حسنة لما كان عليه حرج لانه المالك يفعل كيف يشاء  
(قوله في كفة الظلمة) أي عن يسار العرش جهة النار وأما كفة النور فتعبر  
عن يمين العرش جهة الجنة كما قال يوسف بن عمر (قوله بديل الله) فيه شيء  
وذلك أنه لا يخفى ان الخفة ضد الثقل فيكون خفة السيئات فضلا لانهم املازمة  
ثقل الحسنات والعدل في ثقله لانه ملازم لخفة الحسنات فتدبر (قوله أي  
اموزوناته) من اطلاق اسم الحال وارادة الحل فهو مجاز مرسل اشارة الى أنه

فتثقل بها الميزان بفضل الله تعالى وتطرح سيئاته في كفة الظلمة فتثقل بها الميزان بعدل الله تعالى (فن ثقلت) أي رجحت (موازينه) أي موزوناته

ليس المراد بالموازين الآلات التي يوزن بها (قوله وهي الصنائف) أي أو الاحسام  
 التي على عددها أعمال على ما تقدم (قوله فأولئك هم المفلحون) أي ابتدأ أو بعد  
 التعذيب على ما تقدم (قوله ونظرائه) قد يقال تركه إشارة إلى سعة رجاؤه فضله  
 وانه ليس هناك الا النقل وأجاب بعض الاشياخ بأنه من باب الاكتفاء لا ترك  
 حقيقة (قوله ومن خفت موازينه) على الطريقة الثانية وهي ان كل المؤمنين  
 تنقل موازينهم فتكون الآية محمولة على الكفر وأما على الاولى وهي ان الذي  
 تنقل موازينه بعض المؤمنين فهي في المسلم والكافر ويؤول اما بما تقدم واما  
 بان الخلود يطاق على طول المكث ويكون اللفظ مستعملا في حقيقة ومجازه  
 أشار له (قوله قال أبو بكر الصديق الخ) كلامه ينزل على الطريقتين فان حل  
 الحق على دين الاسلام والباطل على الكفر كان آتيا على الطريقة الثانية  
 وان حل على ما هو اعم كان آتيا على الطريقة الاولى (قوله وصفة النقر الارتفاع)  
 أي على عكس ميزان الدنيا وهذا ضعيف والصحيح انه على صفة ميزان الدنيا  
 كما صدر بهت وارتضاء اللقاني في شرح الجوهرة تمة الميزان بيد جبريل أخذ  
 به موده ينظر الى لسانه (قوله ان الامم الخ) أي بعض المكافين من الانس والجن  
 لما ورد ان قوم ما يقومون من قبورهم الى قصورهم يدخلون الجنة بنير حساب  
 واما الملائكة فلا كتب لهم لعصمتهم وعدم مجازاتهم على حسناتهم ولو قلنا  
 بتكليفهم كذا قال اللقاني وهو يناقض ماله في وضع آخر فتدبر (قوله يعطون  
 صنائعهم) لا ينبغي ان أخذ الصنف بعد المرض وقبل السؤال والحساب وكان  
 الاولى للمصنف أن يقدم أخذ الصنف على الوزن لان الوزن بعد الحساب والحساب  
 بعد أخذ الصنف ولم يذكر من يؤتى الصنف وخلاصة ما قالوا ان الريح تطيرها  
 من خزنة تحت العرش فلا تخطئ صحيفة عنق صاحبها وبعد ذلك يأخذها  
 الملائكة من العنق فيدفعها صاحبها (قوله وهي الكتب) تفسير للصنائف الذي  
 هو الجمع لا المفرد الذي هو صحيفة ثم أقول لا ينبغي أن قول المصنف يؤتون صنائعهم  
 فيه مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الاحاد فيبدان لكل مكلف صحيفة  
 واحدة ويشهد له الاحاديث فانها صريحة الظواهر في ذلك كما ذكره اللقاني  
 (قوله التي كتبت الملائكة فيها أعمالهم الخ) قد علمت ان لكل مكلف صحيفة  
 واحدة وحيث قال كلام مشكل لان كل مكلف ترفع له صحيفة في الليل وصحيفة  
 في النهار ولا شك في كثرتها كذا استشكل اللقاني والجواب من وجهين الاول  
 انه يجمع تلك الصحف في واحدة باتصال بعضها ببعض فصح ما قلنا من ان لكل

وهي الصنائف التي فيها  
 الاعمال ( فأولئك هم  
 المفلحون ) أي الناجون  
 وانظر لم ترك قسم هذا  
 وهو ومن خفت موازينه  
 فأولئك الذين خسروا  
 أنفسهم في جهنم خالدون  
 قال أبو بكر الصديق رضي  
 الله عنه انما تقلت موازين  
 من تقلت موازينه يوم  
 القيامة باتباعهم في  
 الدنيا الحق وانما خفت  
 موازين من خفت موازينه  
 يوم القيامة باتباعهم  
 في الدنيا الباطل وصفة  
 النقل الارتفاع (و) مما  
 يجب اعتقاده ان الامم  
 (يؤتون) أي يعطون  
 (صنائعهم) جمع صحيفة وهي  
 الكتب التي كتبت  
 الملائكة فيها أعمالهم  
 في الدنيا (بأعمالهم) أي  
 مصاحبة لأعمالهم



مكاف صحيفة واحدة أي بعد الجمع الجواب الثاني أن في عبارة الشارح حذف  
 والتقدير وهي ما نقل من الكتب أي أن ما كتبه الملائكة للإنسان ينقل  
 في صحيفة واحدة فصع ما قلنا من أن لكل عبد صحيفة وإن كان يرفع له صحيفة  
 في الليل وصحيفة في النهار أشار لذين الجوابين اللذان في بعد استسكاله المتقدم  
 وفي كلام شارحنا المذكور إشارة إلى ضعف ما قيل أنها مصحف يكتبها العبد في قبره  
 يناديه. لك اسم. رومان يقول يا عبد الله أكتب عليك فيقول ليس معي قرطاس  
 ولا دواة فيقول هيأت هيرات كفنتك قرطاسك ومدادك ريقك رقلتك أصبعك  
 فيقطع له قطعة من كفته فيكتب وإن كان غير كتاب في الدنيا ويذكر حينئذ  
 حسنة وسنة كبريوم واحد ثم يعاوى الملك تلك الرقعة ويحملها في عنقه  
 (قوله يذوق الله الخ) أي فالقراءة عجزها عن كل أحد بما له وعليه قال بعضهم  
 وظاهر النص أن القراءة حقيقية (قوله يفهمون به ما فيها) أي يفهمون بذلك العلم  
 ما فيها والظاهر أن يقول خالق الله لهم علم ضروري بما فيها لأنه ليس المراد أن المولى  
 سبحانه وتعالى يخلق لهم علم ضروري بما يفهمون ما فيها بذلك العلم أي بحيث يتجدد لهم  
 علمان أحدهما سبب في الآخر فنذكر (قوله وهو المؤمن الطائع) وأقول من يأخذ  
 كتابه يمينه عمر بن الخطاب وقيل أبو سلمة ابن هذيل الأسود وأبو بكر رقت به  
 الملائكة الجنة كما ورد في الحديث (قوله والمعاصي عند الأكثر) وهو  
 المشهور وقيل يشمله على ما قال ابن عروقة بالوقف وقال الأقفهسي ولا فائل بأنه  
 يأخذه شماله (قوله يأخذه قبل دخوله النار) وقيل بعد الخروج من النار نقله  
 الشارح في شرح العقيدة (قوله وفضله) عطف تفسير على لطفه (قوله ولا يعطيه له  
 على يد ملك الخ) هذا محط الفائدة دون قوله أن جعل كتابه يمينه وإنما قلنا ذلك  
 لما ذكرنا الثاني أن هذا إنما هو خاص بمحال خاص لا يذهب وأما جعل الكتاب باليمين  
 فعام في كل مؤمن ولو أراد الله تعذيبه فإن قلت هذا أي ما ذكره الشارح من  
 أنه لا يعطيه على يد ملك يذوق ما قدمته من أن الملك يأخذه من عنقه فيضعه في يده  
 قلت لا منافاة لأن المراد بقوله لا يعطيه له على يد ملك أو بحيث يطلع على ما فيه  
 (قوله هينا) هو عين قوله سهلا وقوله لا يناقش فيه بيان لما قبله ويجوز أن يكون  
 تعظيلا أي إنما كان سهلا هينا لعدم المناقشة (قوله ولا يتعرض له بما يسوءه)  
 يقتضي أن المؤمن المعاصي لا يذهب وهو خلاف الواقع ويمكن الجواب كما أفاده عجم  
 أن هذا محمول على بعض من يؤتى كتابه يمينه من لم يرد الله تعذيبه وأما قوله  
 وينقلب إلى أهله مسرورا فاما أن يحمل على بعض دون بعض وأما أن يحمل على

فإذا أعطوها بخلق الله لهم  
 علم ضروري بما يفهمون به  
 ما فيها فاعلم في الدنيا أن  
 أوتي كتابه يمينه وهو  
 المؤمن الطائع أجمع  
 والمعاصي عند الأكثر  
 وهو المشهور بأخذه قبل  
 دخوله النار ويكون ذلك  
 علامة لعدم خلوه فيها  
 ومن لطفه به بعد ذلك  
 وفضله عليه أن جعل كتابه  
 يمينه ولا يعطيه له على يد  
 ملك ولا نبي حتى لا يطلع  
 على سره أحد (فسوف  
 يحاسب حسبا يا يسير) أي  
 سهلا هينا لا يناقش فيه  
 ولا يتعرض له بما يسوءه  
 (ومن أوتي كتابه وراء  
 ظهره) وهم الكفار أجمعاء

ظاهره والمعنى وينقلب الى أهله مسرورا أى ابتدأ على الأقل أو ولو بعد ما استوفى  
 ما عليه من العذاب على الثانى وأما أن يقال أنه باق على عمومته ومعناه ولا يتعرض له  
 بما يسوء أساة تامة وهى الاساة التى معها الخلود ثم بعد كنى هذا الجواب وجدت  
 الفساده فى إفاده فله الحمد (قوله سميرا) اسم طبقة من طبقة النار والظاهر  
 ان المصنف أطلقه هنا على النار كما قاله بعض الشراح (قوله التلاوة) فسوف  
 يدعو بشورا يقول يا نبورا وهو الملاك (قوله الاصلاح) لا يخفى ان المعنى  
 على هذا الذى قاله فأولئك لم يمتزقون نارا أى فى نار ورائق تى الشارح لانه قال  
 والاصلاح لا حترق وهذا على ضم ياء يصلون وان قرأ بفتحها فهو بمعنى الاشتواء  
 شاق مصلية مشوية اه والمناسب للشارح أن يقول والاصلاح لا حترق مصدر  
 أحرق لانه متعدي بنى منه المفعول بخلاف احترق فلا يبنى منه المفعول قال  
 فى المصباح أحرقته النار احراقا ثم قال واحترق لشيء بالنار وحقرق اه وقد  
 تغلغل لذلك عجم فقال والاصلاح لا حترق (قوله تغلغل) أى تضم الى عنقه  
 أى بالآله كما يستفاد من ظاهر بعض النصوص (قوله أعادنا الله) أى حفظنا الله  
 (قوله بمنه) أى حالة كونه الحفظ ملتصقا بمنه من التباس الخصاص بالعام أو الباء  
 بمعنى من أى حالة كونه ذلك من افراد منه وكرمه وعطف الكرم على المن عطف  
 تفسير (قوله فانه الجواد الكريم) علة لطالب الاعادة منه (قوله الكريم) هو  
 عين جواد قال فى المصباح جاد الرجل يعوده من باب قال يقول جودا بالضم تكرم  
 فهو جواد وقال بعضهم الكريم هو الجواد المعلى الذى لا ينفذ طاقوه اه فتأمل  
 (قوله أو وجوده فى الجنة) أى بقطع انظر عن وجوده الآن أو فى يوم القيامة  
 (قوله فلا اقسم العقبة) ارادها لاعتقابه يعنى فهلا أنفق ماله فيما يجوز به  
 العقبة من فلك الرقاب الخ والاقصام الدخول فى الامر الشديد (قوله كعد السيف  
 الخ) سيمانى فى رواية أى سعيده انه أحد من السيف فهما تغايران والظاهر  
 ان المقصود انه دقيق جيد ألقصود من العبارتين واحد أقول لا يخفى ان أكثر  
 أهل السنة أجروه على ظاهره كما قال الكمال أى من كونه أدق من الشعر وأحد  
 من السيف وكذلك القرطبي وخالف فى ذلك القرطبي فائلا لم يصح فى الصراط انه  
 أدق من الشعر أحد من السيف والمصحح انه عريض وفيه طريقان معنى وبسرى  
 فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة ذات الشمال وفيه طافات كل  
 طاقة تنفذ الى طبقة من طبقات جهنم وجهنم بين الخلائق وبين الجنة والمجرى  
 على متنها منصوب فلا يدخل أحد الجنة حتى يمر على جهنم اه وفى كلام عجم

(وأرائك يصلون سميرا)  
 التلاوة فسوف يدعو بشورا  
 ويصل على سميرا الاصلاح  
 الاحترق والجمع بين هذه  
 الآية وبين قوله تعالى وأما  
 من أوتي كتابه بشماله ان  
 الكافر تغلغل بمنه الى عنقه  
 وينقلب مصدره فتدخل  
 شماله منه فتأخذها كتابه  
 أعادنا الله من ذلك بمسئته  
 وكرمه فانه الجواد الكريم  
 (و) مما يجب اعتقاده (ان  
 الصراط) أى وجوده فى الجنة  
 والمرور عليه (حق) قال  
 تعالى فلا اقسم العقبة قال  
 بهامد والضحاك العقبة  
 الصراط يضرب على جهنم  
 كعد السيف مسيرته ثلاثة  
 آلاف عام ألف سنة صعود  
 وألف سنة استوى وألف  
 سنة هبوط

وفي مسلم مرفوعا يضرب  
اصراط بين ظهري جهنم  
الحديث وقال ابو سعيد بلغني  
ان الجسر ارق من الشعر  
واحد من السيف وجوز  
القاضي عياض أن يكون  
مخلوقا الآن كجهنم ويكون  
معنى قوله في الحديث يضرب  
أى يؤذن بالمرور عليه أو  
يخلق الله تعالى حين يضربه  
على جهنم ووقت المرور عليه  
بعد الحساب فن تعدله فقد  
نجا جماعنا الله من الناجين  
قال الحليمي لم يثبت انه يبق  
الى خروج الموحدين من  
البار ليحوزوا عليه الى الجنة  
او يزال ثم يعاد لهم اولياد  
أو تصعد به الملائكة الى  
السور الذي في الاعراف  
وظاهر قوله (يحوزه العباد  
يقدر) أى على قدر (أعمالهم)  
التي كانوا يفعلونها في الدنيا  
شأن ذلك لأمورهم  
والكافرين وزعم بعضهم  
ان الكفار لا يمرون على  
الصراط لانهم لم يسموا  
والاول ظاهر ما في الصحيحين  
من قوله صلى الله عليه وسلم  
انه جسر يضرب على ظهري  
جهنم يمر عليه جميع  
المخلوق

واللقاني مبل اليه ولفظ عج والظاهر ندل لما قاله القراني فلا يعدل عنها نقول أى  
سعيد (قوله مسيرة ثلاثة الخ) هذا حاله في حد ذاته (قوله يضرب الصراط بين  
ظهري جهنم) قال القسطلاني بفتح الظاء وسكون الهاء وفتح النون أى ظهر فريدت  
الالف والنون للباقة والياء لجهة دخول بين على متعدد وقبل لفظ ظهري مقحم  
(قوله الحديث) قال الرسول بعد ما تقدم فأكون أنا وأمتي أول من يجوز ولا يتكلم  
يومئذ الا الرسل ودعوى الرسل يومئذ سلم اللهم سلم الخ (قوله بلغني ان الجسر الخ)  
بفتح الجيم وكسرهما كما في التحقيق (قوله وجوز القاضي عياض الخ) أى جوزان  
يكون الواقع أحد الأمرين وجوده الآن أو وجوده حين يضرب أى لم يمين واحدا  
وغيره كالفاكهاني جزم بل جزم ابن الفاكهاني بأنه موجود ولفظه والصراط الذي  
وصفناه موجودا لاخبار عنه صدق اه (قوله ويكون معنى الخ) لا يتعين ذلك لجواز  
أن يكون مخلوقا ولا يضرب الا بعد (قوله او يخلق الخ) معطوف على قوله أن يكون  
مخلوقا الآن ويجوز وجه آخر وهو أن يخلق قبل ان يضربه وان لم يكن مخلوقا الآن  
(قوله قال الحليمي) نسبة الى حليمه السعدية مرضعته صلى الله عليه وسلم فهو بفتح  
الحاء (قوله لم يثبت) أى لم يثبت واحد معين من هذه الاربعة (قوله اولياد) وعلمه  
فان الله قادر على أن يذهبوا الى الجنة بدون صراط بديران أو ترفعهم الملائكة  
الى الجنة (قوله أو تصعد الخ) لا يخفى انه من افراد الازالة المحتل لكونه يعاد  
أولا يعاد ولا يخفى انه لا يظهر ثمرة لذلك الا لكونه يزال لذلك الموضع ثم يعود حين  
خروج الموحدين من النار (قوله الذي في الاعراف) المناسب أن يقول الى السور  
الذي هو الاعراف كما في عبارة عجم حيث قال وهو اى الاعراف سور بين الجنة  
والنار (قوله للمؤمنين والكافرين) وان كان بعض المؤمنين وكل الكفار يسقطون  
في النار (قوله وزعم بعضهم) عبر بزعم لكونه غير صحيح لمخالفة ظاهر الصحيحين  
ويحتمل انه أراد به مجرد القول أى وقال بعضهم وذلك لانه يمكن أن يقال ان قوله  
لا يمرون أى لا يمرون عليه تمامه فلا ينافي انهم يمرون ببعضه ثم يسقطون فلا يخالف  
ما قبله (قوله ظاهر ما في الصحيحين) انما عبر بظاهر دون نص لانه يجوز أن يقال  
ان جميع من باب الكل المجموع أى بعضهم تجوزا كما أفاده بعض شيوخنا (قوله تمر  
عليه جميع المخلوق) أى في الجملة لان الكفار وبعض المؤمنين يسقطون في الانشاء  
كما أفاده اللقاني ويستثنى من ذلك من يدخل الجنة بغير حساب فانه لا يمر على  
الصراط كما أفاده السيوطي وكذا طوائف من الكفار بعضهم يلتقط من الموقف  
الى النار وذهبهم يخرج من قبره اليها وذكر اللقاني عن الغزالي اراء نبياء

والرسل والسبعون ألفا يرون على الصراط فراجعهم (قوله فنادون الخ) لا يخفى أنه  
مقابل قوله بهدوقوم أوبتهم (قوله مخلصون الخ) من أخلص في العمل أي فائزون  
لأنهم مخلصون (قوله في سرعة) إذا حقت النظر علم أن الصواب اسقاط سرعة  
لأن المراد بقوله نادون أي من السقوط في نار جهنم وهذا صادق أن تكون سرعة  
في المرور أولا فلو قال فنادون من نار جهنم متفاوتون في النجاة أي المتحققة مع  
السرعة وعدمها كان أولى (قوله أي العجلة) نفس السرعة النجاة أي الخلو من (قوله  
التقدير فنادون الخ) أي فنادون مبتدأ ومن نار جهنم متعلق به وقوله متفاوتون  
خبر وقول الشارح على الصراط أي حالة كونهم على الصراط (قوله والظاهر  
أيضاً أنهم متفاوتون في سقوطهم الخ) أي في سرعة الوقوع والابقاء كما صرح بذلك  
الافقهسي وعبارة التحقيق أنهم ونصه والظاهر أيضاً أنهم متفاوتون في سقوطهم  
في النار وفي وصف ما ينالهم فيها من أنواع العذاب والامهارة وسفل الدرجات  
ويسرها على أهل التوحيد الخارجين منها بعد العقاب (قوله فيمرا المؤمنون) كطرف  
العين يسكون الرأى أي نظرها (قوله وأجاويد الخ) ذكر في القاموس أن جواد من  
الخيال يجمع على جيايد ولم يذكر مفرد أجاويد فلا أدري هل هو جمع الجمع الذي هو  
جيايد أو جمع آخر للمفرد الذي هو جواد ولم أر ذلك أيضاً في المصباح ولا في مختار الصحاح  
ولا في غيرهما (قوله والركاب هي الابل) أي ما يركب من الابل غلب فيه كغاب  
الراكب على راحته الواحدة راحلة من غير لفافها كما في المصباح أي ومنهم من يجوزه  
عدوا ومنهم من يجوزه مشياً ومنهم حبوا ومنهم على البطن كما صرح به بعضهم وفي كلام  
الغزالي أن منهم من يجزره على مائة عام وآخر يجزره على ألف عام (قوله مسلم توضيح  
الراجح) أي فهم الناجي وهو المسلم من خدش الكلاب وبضم الميم وتشديد  
اللام (قوله ومخدوش مرسل) أي تخدشه الكلاب ثم يطلق منها أي تخدشه  
الكلاب ويدقط ويقوم ويحساره بعد أعوام كما أفاده اللقاني وكذا أفاده بعض  
من كتب على مسلم ولا يخفى أن هذا من جملة الناجين من الوقوع في نار جهنم وهي  
جمع كلاب بالضم أو كلوب بالفتح وشد اللام حديثة معوجة الرأس وعود في رأسه  
أعواج كما ذكره المناوي (قوله بشين معجمة) عياض بسين مهملة لاكثر الرواة  
قال في مختصر النهاية مكدوش في النار أي مدفوع وتكسب الإنسان إذا دفع من  
ورائه ويروي بالمعجمة من الكدش وهو الودق الشديد المراءى منه أقول وقضية  
الحديث هذا أنه ليس هناك من تخدشه الكلاب وتجنبيه إلى أن يسقط في النار  
لأنه لا يقال فيه مدفوع في النار بل مجذوب إليها إلا أن يقال أراد بالمدفوع حقيقة

(فنادون م) أي فائزون  
مخلصون (متفاوتون) أي  
متفاضلون (في سرعة  
النجاة) أي العجلة (عليه من  
نار جهنم) متعلق بنادون  
التقدير فنادون من نار  
جهنم على الصراط متفاوتون  
في سرعة النجاة (وقوم أو  
بقتهم) أي أهل كنههم (فيها)  
أي في نار جهنم (اعمالهم)  
والظاهر أنهم أيضاً متفاوتون  
في سقوطهم في النار ويدل  
لما قال ما في مسلم فيم  
المؤمنون كما روى العيني  
وكالبرقي وكالريج وكالطير  
وكأجاويد الخيل والركاب  
فناد مسلم ومخدوش مرسل  
والمكدوش بشين معجمة  
المدفوع



أو حكموه - هذا في قوة المدفوع ثم بعد كتي هذا رأيت الفاكهاني ذكر هذا القسم  
 حيث قال في جازع عليه كالبريق الخاطف إلى أن قال وعلى البطن فمناج - لم  
 ومخدوش مرسل ومكدوش في النار ومختاف بكلايب ثم قال الفاكهاني وفا -  
 بعض أهل المعاني أن مرور الخلائق وتفاوتهم بحسب تفاوتهم في الاعراض  
 عن حرمان الله إذا خاطرت في قلوبهم فمن كان منهم - أسرع اعراضا عما حرم الله  
 كان أسرع مرورا في ذلك اليوم - حتى يكون أحدكم كالبرق اه (قوله ومما يجب  
 اعتقاده) المواب حذف اعتقاده لان الايمان لا يتصف بكونه يعتقد لان الذي  
 يعتقد انما هو متعلقه - حيث فلما يجب الايمان به فمن جحد يبدع ويفسق ولا يبلغ به  
 الكفر كما ذكره اللقاني (قوله بوجود حوض رسول الله) هو جسم مضموع صريص  
 فيه ميزان من الجنة والامين عليه - علي ابن أبي طالب وقضية كلام المصنف  
 ان الحوض خاص بنبي او هو أحد أقوال ثانيا الكمل نبي - حوض بالكلية الكمل نبي حوض  
 الاصل لما في حوضه ضرع ناقته قال عجم فان قيل القول بالخصوص يرد ما ورد من  
 ان لكل نبي - حوضا وانهم يتباهون بهم أكثر وورد الخ أجيب بأن أبا عيسى قال  
 فيه انه - حديث غريب (قوله أي أتباعه) أي أمة الاجابة قال بعضهم يؤخذ من هذا  
 الاختصاص فلا ترد أمة غيره واما القول اللقاني قلت الاحاديث طائفة اظواهر  
 بأنه لا يرد غيره هذه الامة اه أي في شرب منه من كان من هذه الامة ولو كان  
 من المذنبين بالنار وحيث يثدي عذب فيمن غير الله ش كما أفاده ت (قوله حين  
 خروجهم من قبورهم) ظاهره ان وروده قبل الميزان والحساب والصراط وهو المختار  
 كما قال عجم وقيل ان الميزان قبل الحوض وهذا كله كما أفاده اللقاني على ان الحوض  
 قبل الصراط وقيل انه بعده وقيل له - حوضان - حوض قبله وحوض بعده - ثم  
 أول ما يرد على الحوض فقرأ المهاجرين كما ورد في الحديث (قوله عطاشا) بكسر  
 العين جمع - عطشان للذكر وعطشي للمؤنث كما أفاده المصباح والظاهر انهم  
 متساوتون في العطش وظاهر العبارة ان العطش ثابت لكل لا يستثنى أحد  
 واطاهر انه محمول على الغالب (قوله لا يعطش الخ) لان شراب الجنة وكذا أكلها انما  
 هو لذ وشهوة صرف لا عن جوع وعطش ولا نوم فيها ولا بول ولا غائط وانما ارشدهم  
 المسلك كما أفاده ت (قوله وبه) عطف مرادف (قوله بالارتداد) الباء للسببية  
 أي بدل منه بسبب ارتداده فارتد بعد ان كان مؤمنا (قوله وغير في العقائد الخ)  
 قد حمل الشارح كما رأيت التبدل على المرتد والتغيير على المبتدع وهو قول حكاه  
 في شرح العقيدة - صدرا بأن التبدل والتغيير افظان مترادفان بمعنى واحد وهو

(و) - واجب اعتقاده  
 (الايمان) أي التصديق  
 (حوض رسول  
 الله) نبي محمد (و) - على الله  
 عليه وسلم (ترده) أو تأتبه  
 (أمة) أي أتباعه - من  
 خروجهم من قبورهم - طائفا  
 يشربون منه (لا يظلم) أي  
 لا يعطش (من شرب منه)  
 أبدا (ويؤاد) بذال معجمة  
 ثم دال - ملة يارد وبه  
 عنه (من بدل) بالارتداد  
 (وغير) في العقائد



الكفر ولا ينجي ان الواو في قوله وغيره في أو (قوله كاهل الاهواء) أي كالقدرى  
والجبرى والرافضى وان غفر لهم اذا كانت عقيدتهم غير مكفرة كما في عجم لعظم  
جرمهم وأولى اذا كانت مكفرة كذكرى عليه (قوله أو بالمعاصي) معطوف  
على في العقائد أى المعاصي بالـ كباثر أى ان لم يعف عنهم والاشرب بواضه هذا  
ما اقتصر عليه القرطبي وكلام شارح العقيدة بغير القول الآخر وهو ان أهـل  
الكبائر لا يذادون وان دخلوا النار أى ويذبون فيها بدون العيش وفي كلام  
جماعة ان المتأورد أهل الاهواء والظلمة المسرفون في الجور والمعانون بالكبائر  
أقول فقضية ذلك انه اذا تابص بالكبيرة من غير اعلان وليس من الاهواء  
ولامن الظلمة انه لا يذاد (قوله والمبدل بالمعاصي في المشيئة) وسكت عن أهل  
الاهواء لانهم تارة تكفرهم بدعتهم فيخلدون وتارة لانهم في المشيئة ومعنى  
المشيئة أى ان شاء أدخله النار وان شاء سامحه (قوله حتى يمضى فيه مراده)  
لا يخفى ان الارادة هى نفس المشيئة فيكون المعنى والمبدل بالمعاصي في المشيئة  
حتى يمضى فيه المشي أى المراد ولا صحة له فالمراسب له أن يقول في مشيئة الله ان شاء  
عاقبه حتى يمضى فيه مراده (قوله ويؤخذ أناس دوني فأقول يارب مني الخ) من  
الاولى اتصالية أى هم متصلون بي والثانية تبعيضية أى بعض أهـلى والمراد واحد  
وانهم من اتباعه ويحتمل أن المعنى مني أى اتباعي فيكون عيين ما بعده فان قلت  
قوله مني ومن أمتي كيف ذلك مع انهم ارتدوا فقد خرجوا من أمتهم بارتدادهم  
والجواب ان كل من توضأ بمحشر بالغرة والتججيل فيظن عليه الصلاة والسلام انهم  
من أمتهم لوجود الغرة فيهم وخلاصته ان المذائق والمرتب يحشران بالغرة والتججيل  
فيظن صلى الله عليه وسلم انهم من أمتهم ولا بعد في حشرهم بالغرة كما قال بعضهم  
ثم نزول عنهم بعد الحاجة الى الورد نكالا لهم وكرامهم ليزدادوا حسرة اهـ (قوله  
أما شمرت من باب قعد) أى علمت كما في المصباح (قوله والله ما يرجعوا بعدك) أى  
ما زالوا بعدك يرجعون فقوله يرجعون خبر برج استشكل مع قوله صلى الله عليه وسلم  
حياتي خير لكم ومماتي خير لكم تعرض على أعمالكم فما كان من حسن حدث الله  
عليه وما كان من سيئ استغفرت الله لكم ومع ما روى ابن المبارك عن سعيد بن  
المسيب ليس من يوم الا وتعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أعمال أمتهم غدوة  
وعشيا فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم اهـ (قوله يرجعون على أعقابهم) أعم  
من أن يكون في الاعمال الصالحة الى السيئة أو من الاسلام الى الكفر كما قاله  
النووي أقول وانما ههنا النسبة في التعبير المذكور الاشارة الى ان تلك الحالة

كاهل الاهواء والمعاصي  
لا يمكن المبدل بالارتداد  
في النار والمبدل  
بالمعاصي في مشيئة الله تعالى  
حتى يمضى فيه مراده ويرى  
مسلم انه صلى الله عليه وسلم  
قال اني على الخوض حتى  
أنظر من يرجع على منكم  
وسيقضد أناس دوني  
وأقول يارب مني ومن أمتي  
فقال أما شمرت ما ههنا  
بعدك والله ما يرجعوا بعدك  
يرجعون على أعقابهم

(د) ولا يخطر ببالك ان الحوض على وجه هذه الارض وانما يكون وجوده في الارض المبدلة وهي أرض بيضاء كالفضة لم يسفل فيها دم ولم يظلم على ظهرها أحد قط (فائدة) في الترمذي مرفوعا ان لكل نبي حوضا وانهم ليتباهون أنهم أكثر واردة وأنا أرجو أن أكون أكثرهم واردة وقد اتفق الشيخ على أن قول الشيخ (وان الايمان قول باللسان واخلاص بالقلب وعمل بالجوارح) لم يأت به على انه مما يجب اعتقاده وان أوهم كلامه ذلك لعطفه على ما يجب اعتقاده لان الاجماع على ان من آمن بقلبه ونطق بلسانه وعمل بجوارحه ولم يعتقد ان الايمان مجموع من هذه الثلاثة انه مؤمن وانما ذكره توطئة لبيان أربعة فوائد اشار الى أولها بقوله (يزيد) أي الايمان من حيث هو (ب) سبب (زيادة الاعمال وينقص ب) سبب (نقص الاعمال)

كانت مستمرة فيهم والظاهر أيضا ان هذا لا يشمل المناق من أول الامر (قوله ولا يخطر ببالك الخ) لا يخفى ان الخطور بالبال لا يتعلق به طلب ولاية كليف فأراد به لا تعتقد وعبارة تلك العبارة مبالة في التنفير قال القاني ولم أقف على من ذكر خلافا في وجوده اليوم أو في يوم القيامة ولا على من قطع باحد الامرين نعم من قال انه الكون فهو موجود اليوم والكون في الجنة كما في الحديث وقال أيضا ولم أقف الى الآن على ان السبعين ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب يشربون من الحوض (قوله وانهم يتباهون) أي يفخرون يحتمل بالمقال والحال أو بالحال فقط وهو بفتح الهاء وقوله ايهم في العبارة حذف والتقدير وانهم يتباهون بمدلول جواب أيهم أكثر واردة ثم هذا مشكل مع علمهم بأن محمدا أكثر أمة وهو يعلم ذلك فكيف يعبر بأرجو والجواب عن الثاني ان هذا من باب الادب الملائق بحلاله صلى الله عليه وسلم (قوله واردة) أي جماعة واردة كما يغيد المصباح خاتمة في جملة ما قيل في وصفه قيل مسيرته شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة وعرضه وطوله سواء حافاته الزبرجد آيته من فضة عدد نجوم السماء له ميزابان مائة أشد بياضا من اللبن والبن من الزبد وأبرد من الثلج وأحلى من العسل (قوله باللسان) لا يخفى ان قوله باللسان تأكيد كيدوه كذا قوله بالقلب وأراد بالاخلاص التصديق وأما قوله بالجوارح فهو تأسيس لان العمل قديم يكون بالقلب فقط وقد يكون بالبدن فقط وقد يكون بهما كالوضوء والصلاة (قوله ولا يعتقد الخ) وكذا ان لم يعتقد انها ايمان وعبارة تصديق به قاله عجم (قوله انه مؤمن) أي مؤمن كامل لم يرتكب اثما (قوله وانما ذكره توطئة) أو انما ذكره لبيان حقيقة الايمان فان قلت لا يصح قوله توطئة لان بيان الفوائد الاربعة لا يتوقف على ذلك كما هو ظاهر عند التأمل الصادق قلت ليس المراد أن بيان الفوائد الاربعة يتوقف على ذلك من حيث ذاتها بل بيانها باعتبار كون الامور الثلاثة اجزاء الايمان فبني الفائدة الاولى بزيادة الايمان بزيادة العمل الذي هو أحد اجزائه ومعنى الفائدة الثانية لا يكمل قوله الايمان الذي هو أحد اجزائه الا بالعمل الذي هو جزؤه الآخر ومعنى الثالثة لا يكمل قول ولا عمال الا انهما أجزاء الايمان الالبانية وكذا يقال في الاخيرة باعتبارها فتدبر (قوله من حيث هو) أي بقطع النظر عن محله لان محله الخلاف في ايمان غير الانبياء والملائكة وحاصل المسئلة أن ايمان الانبياء يزيد ولا ينقص وايمان الملائكة لا يزيد ولا ينقص (قوله بسبب زيادة الاعمال) فيه إشارة الى ان العبارة على حذف مضاف الذي هو سبب والمناسيب حينئذ وبصرح هكذا فيقول الباء

الاسمية أى بسبب الخ وبعد هذا المحظ تكون الباء للتعدية ويمكن أن يكون هذا مراده وان العبارة ليست على حذف مضاف وقوله نقص الاعمال أظهر في موضع الضمارة تركبه ايضا للبسدى لا يخفى ان هذا انما يكسرون في الايمان الكامل فيكون من باب سبب الجزء لا الكل فيكون السبب وهو زيادة الاعمال داخل في الماهية لا خارجا أى ماهية الايمان الكامل (قوله فيكون فيها النقص) يجوز أن تكون على حقيقة لها وان تكون للسمية وهو لا نسب لان الحديث في زيادة الايمان ونقصه والظاهر ان مراده الاعمال المندوبة لا الواجبة لانه متى اختل شيء منها انتفى كونه ايمانا كاملا بل ويخرج عن كونه مؤمنا أصلا عند المعتزلى (قوله باعتبار الثمرات) أراد بها الاعمال وصرح به ثم فيكون حينئذ مراده بالايمان التصديق فقط وأن الزيادة والنقصان من حيث الثمرات التى هى الاعمال فى العبارة مخالفة لان كلام المصنف اولا صريح في ان مراده الايمان الكامل الذى الاعمال جزء منه وهذا يفيد أن مراده الايمان التصديق لان العمل ثمرة باعتبارها (قوله وكان أولا) أى كان في بدء أمره يقول يزيد ولا ينقص وأخر أمره وافق السلف في القبول للنقص والزيادة كما يستفاد من كلام القسطلاني وصرح به ثم ولا يخفى عليك بعد ما قررنا لك من أن الزيادة والنقص باعتبار العمل أن ما قاله مالك مشكل والجواب عنه ما قاله القسطلاني ونصه وأما توقف مالك عن القول بنقصانه فخشية ان يتأول عليه موافقة الخوارج اه المراد منه اذ ذهب الخوارج ان الايمان هو الطاعات بأسرها فرضا كانت أو نفلا ويكفرون أهل المعاصى من المؤمنين بالذنوب كما صرح به في شرح العقيدة ويحاجب أيضا بأن تحاشيه للأعلاق الشرعى كما أفاده ثم لقوله تعالى ليزداد ايمانا وزدناهم هدى ولم يرد نقصه القول الثالث لا يزيد ولا ينقص وهو لا يحنيفة وأصحابه لانه متى قبل الزيادة والنقص كان شكوا وكفرا قال ثم وأراد الأولون أن المراد الزيادة والنقصان باعتبار زيادة ثمرات الايمان وهى الاعمال ونقصانها لانفس التصديق اه والذى يتضح لنا من تقريرهم أن الخلف لفظى وأن من يقول الزيادة والنقصان انما اراد فى الثمرات لانفس التصديق ومن قال بعدهما اراد نفس التصديق هذا والتحقيق ان التصديق فى حد ذاته يقبل الزيادة والنقص بكثرته النظر وتظاهر الأدلة ولا يلزم من قبوله النقص والزيادة أن يكون شكوا وكفرا كما قال أبو حنيفة (قوله انه المشهور) أى المشهور عنه لا مشهور مطلقا أى أن المشهور عنه هو قوله الاول كما أفاده ثم (قوله على الاعمال) أى على ما يعم الاعمال أى على الثلاثة التى الاعمال جزء منها هذا هو الموافق لما تقدم

فيكون فيها أى الاعمال  
(النقص وبها الزيادة)  
مأذكرة من زيادة الايمان  
ونقصانه باعتبار الثمرات هو  
مذهب جماعة أهل السنة  
من سلف الأمة وخلفها  
وهو آخر قول مالك وكان  
أولا يقول يزيد ولا ينقص  
وظاهر كلام بعضهم انه  
المشهور ووافق  
الايمان على الاعمال

متفق عليه عند الحقول تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم (٣٠) أجمعوا على أن المراد صلاتكم ثم أشاء

إلى الفائدة الثانية بقوله (ولا يكمل) قيل معناه لا يصح (قول الإيمان) وهو التلغظ بالشهادتين (الا بالعمل) أي بعمل الجوارح وما ذكره مبني على القول بأن العمل داخل في حقيقة الإيمان وقيل الكمال في كلامه على ظاهره وهو مبني على القول بأن العمل غير داخل في حقيقة الإيمان وهو ما ذكره أول الباب وعليه إذا عمل كان إيمانه كاملا منحياله من النار وإذا لم يعمل صح إيمانه وكان غير كامل ثم أشار إلى الفائدة الثالثة بقوله (ولا يكمل) بمعنى لا يصح (قول ولا عمل) صحيح مما هو مفتقر إلى نية (الائنية) أي قصد وانما قيد بآبقراناه وهو مفتقر إلى نية لأن من الأقوال والأفعال ما لا يقتصر إلى نية كزوال النجاسة ورد الودائع والمغصوب والاذان وقراءة القرآن ثم أشار إلى الفائدة الرابعة بقوله (ولا) أي ولا يكمل بمعنى لا يصح (قول ولا عمل ولا) (لا) نية (الابوافة السنة) النبوية

الأنه ينفيه الاستدلال بالآية فإن الذي فيها اطلاق الإيمان على الأعمال فقط الآن يقال انه استدلال في أجملة (قوله عند أهل الحق) ظاهره ان فيه خلافا عند غيرهم وانظره (قوله قيل معناه) لا يجمع هذا الحمل باطل لانه عين مذهب المعتزلة فلا يناسب الحمل عليه بل الصواب ابقاء العبارة على ظاهرها من أن العمل شرط كمال (قوله قول الإيمان) أي القول المنسوب للإيمان من نسبة الجزء للكل (قوله وهو التلغظ بالشهادتين) أي أو ما يقوم مقامه قاله عجمي وورد بالتلفظ بهما حركة اللسان بهما (قوله داخل في حقيقة الإيمان) أي أصل الإيمان أي الإيمان الذي به النجاة من العذاب المخلد (قوله وقيل الكمال) هذا هو الصواب (قوله غير داخل في حقيقة الإيمان) أي الإيمان الذي به النجاة من العذاب المخلد فلا ينافي أنه داخل في حقيقة الإيمان الكامل (قوله منحياله من النار) أي بحيث لا يدخلها أبدا وقوله صح إيمانه أي فلا يخلد في النار (قوله صحيح) الأولى اسقاطه لأن قوله لا يصح مسلط عليه فالتقدير ولا يصح عمل الا بنية فلا معنى لقوله صحيح (قوله كزوال النجاسة) ورد الودائع والغصوب مثال للفعل والغصوب معطوف على الودائع وهو جمع غصب والمراد به المغصوب (قوله والاذان وقراءة القرآن) مثال للقول وذكر الفقيه سند أن الاذان لا بد فيه من النية ولم نرم من نقل غيره كما قاله عجمي أقول ولا يخفى أن حمل النية على القصد لا يناسب لأن هذا الحمل من باب الفروع ولم يكن الكلام فيه فالمناسب أن يحصل على الاخلاص أي لا يصح قول ولا عمل الا باخلاص فقد قال الفساحي بعد قول المصنف الا بنية مانصه أي مخلصه لله عز وجل والاجماع على أن الاخلاص في العبادات فرض وهو ان يتبدى الأعمال لله فان ابتدأ العمل لغير الله فسد باتفاق فاذا ابتدأه لله وأحب أن يحمد عليه فلا يضره ذلك وإذا ابتدأه لله ثم اطاع عليه فأنه لغير الله ولم يدفع ذلك من قلبه فما بعد يبطل باتفاق وما قبل قولان والمشهور بالبطلان وأما إذا دفع ذلك فلا بطلان باتفاق اه ملخصا (قوله السنة النبوية) أي شريعته أي أحكامه التي دل عليها الكتاب والسنة بمعنى أقواله وأفعاله وغيره ما والاجماع والقياس فالوصف بقوله النبوية كاشف وأن أريد بها أي بالسنة الطريقة كان مخصصا (قوله فيما جاء به) لا يخفى أن ما جاء به هو سنة فهو ظاهر في موضع الاضمار والتقدير وموافقا اتباعه فيها أي العمل بمقتضاها ومعنى ما جاء به أي صريحها والاتباع السلف الصالح اتباع له فيما جاء به ضمنه لأن تلك الأحكام التي ظهرت على أيديهم انما استنبطوها مما جاء به صريحا أو ضمنها المحتج إلى قوله وأتباع السلف الصالح فلما أريد بما جاء به صريحا



واتباع السلف الصالح قال  
تعالى وما آتاكم الرسول  
فخذوه وما نهاكم عنه  
فانتهوا وقال عليه الصلاة  
والسلام عليكم بسنتي  
وسنة الخلفاء الراشدين  
من بعدى الحديث وثبت  
بذلك أن يكون القول  
والعمل يجب أن يكونا  
معروضين على السنة  
فما وافقها فهو المطلوب  
وما خالفها لم يلتفت اليه  
وكان مذهب أئمةنا منها  
(و) ما يجب اعتقاده (أنه)  
لا يكفر أحد بدين من أهل  
القبلة أى الاسلام (ك)  
ما قاله هو مذهب جميع  
أهل السنة سلفا وخلفا  
خلافا للخوارج حيث قالوا  
كل ذنب كبيرة وكل كبيرة  
مخطئة لا عمل ويرتكبها  
كافر وخلافا للمعتزلة حيث  
قالوا كل كبيرة مخطئة  
للعمل ويرتكبها بالمتزلة بين  
متزلةين لا يسمى مؤمنا  
ولا كافرا وإنما يقال له  
فاسق وهذا بناء منهم على  
تحسين العقل وتقييده  
انتهى

الآن تلك الاكلام اساطيرت على أيديهم نسبت لهم (قوله واتباع السلف الصالح)  
قد ظهر مما قررنا ان الواو بمعنى أو (قوله قل تعالى الخ) دليل لا أول وقوله وقال  
على الله عليه وسلم دليل لا ثبوت الا ان الدليل أنه من المذموم لان السلف الصالح  
أعم من الخلفاء الراشدين (قوله الحديث الخ) تمامه المحدثين عضو اعياها بانواجذ  
واما كم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة رواء أبو داود والنواب ذقيل الاضراس  
والخلفاء الراشدون هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي (قوله والعدل برأيه) ما يشمل  
النسبة (قوله فساو افقها) أى فأى شئ من قول أو عمل وافقها فهو المطلوب (قوله)  
أوقربا منها) أى وهو المكروه وخلاف الاولى (قوله بذنب) قال عجم  
بذنب أى ذنب يبقى معه الايمان فالذنب الخلل بالايمان يكفر به لانه حينئذ ليس  
بمسلم أى كرمى معصية بقدروا كن يعتقد ان الله جسم كالأجسام وامان به يتقد  
انه جسم لا كالأجسام فلا يكفر الا أنه عاص لان المولى سبحانه وتعالى ليس بجسم  
(قوله أى الاسلام) صلى أولم يصلى (قوله سلفا وخلفا) اعترض بأن ابن حبيب وابن  
عبد الحكم وغيرهم ما يقولون بتكفير تارك الصلاة عمدا أو تفریطا وكذا الزكاة  
والصوم والحج نقلته والشارح فى التحقيق (قوله للخوارج) قال فى التحقيق ومنهم  
أى ومن المبتدعة الخوارج الذين يخرجون عن الامام العادل وينكرون أمره ولا ياتيه  
وأول من سمى بذلك الخارجون على عثمان بن عفان وعلي بن أبى طالب رضى الله  
عنهما اه (قوله كل ذنب كبيرة) أى فية قولون ان مرتكب الكبيرة والصغيرة  
كافر وأنه لا واسطة بين الايمان والكفر اقبوا بقوله عز وجل ومن لم يمسكم  
بما أنزل الله فأوئلكم الكافرون وغيرها والجواب انها تروكها الظاهر لا خصوص  
القاطعة على ان مرتكب الكبيرة ليس بكافر (قوله وخلافا للمعتزلة) سبب  
تسميتهم بذلك ان رئيسهم واصل ابن عطاء الله انزل بحسب الحسن البصرى يقول  
ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزل بين المنزلتين فقال الحسن  
اعتزلنا واصل فسموا معتزلة وهم سموا أنفسهم أصحاب العدل والتوجيه بقوله  
بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصى على الله عز وجل ونفى العقاب القديمة  
(قوله وهذا بناء منهم الخ) أى وقد تقرروا بطلان ولو سلم ذلك فالقول لا يوجب أحباط  
خدمة العبد لسيده مائة سنة بركة واحدة فى الشاهد فكذلك فى الغائب ولان الذنب  
لو كان الاصرار عليه محبطا لطاعات لوجب ان لا تصح معه طاعة كالردة والخروج  
عن الملة وذلك خلاف الاجماع لان الغائب رشارب الخمر تصح صلاته وصومه وجهه  
ويترحم عليه قال فى شرح العقيدة ويرد عايمهم أيضا ما وجه كون العقل محله



واسطة بين المسلم والكافر دون أن يجعله كافرا كالخوارج أو يبقى مسلما كما هل  
السنة (قوله أى أرواح الشهداء) تبع ابن عطية حيث قال ولا يخفى في موتهم  
وإن أجسادهم في التراب وأرواحهم كأرواح سائر المؤمنين وإنما فضلوا على غيرهم  
بالرزق في الجنة من وقت القتل حتى كأن حياة الدنيا دائمة لهم إلا أنه مردود  
بأن المتصف بالحياة أجساد الشهداء وإن حياتهم حقيقة كما هو ظاهر الآية  
الشريفة وعليه الجمهور لكن حياتهم ليست كحياتهم في الدنيا كما قال بعضهم  
من أن الإجماع على أن أجسادهم لا يعود إليها الحياة على ما كانت عليه في الدنيا  
والحاصل أن تلك الحياة لا تمنع من إطلاق اسم الميت عليه بل حياة غير معقولة للبشر  
فقدبر (قوله كلمة الله) أى من غير ارتكاب مؤثم لأنهم المجاهدون شرعا قال عجم  
وأما من قتله الكفار وقد قاتل للغنمة ونحوها فلا تكون له هذه الخصيصة وقد ذكر  
فهو الشاذل قبل هذا المحل اه كلامه أقول وبعضهم الحق بهم من قاتل  
لفرض دينوى ذاهبا إلى أن إرادة الغنمة أو الوقوع في المعصية لا ينافي حصول  
الشهادة (قوله في جهاد الكفار) يدل من قوله في سبيل الله بدل بعض لأن سبيل  
الله بمعنى طاعة الله وهى أهم من جهاد الكفار (قوله أى في جنة ربهم) أى فليست  
الجنة مراد منها ظاهرها (قوله بأكلون ويشربون) أى فالأرواح تتلذذ تلذذا  
جسمانيا كما قاله ابن العربي في كتاب سراج المريدين يجوز أن تودع الروح في جوف  
طير أو تكون على هيئة الطير ويصل إليها الغذاء وإن كانت وديعة في جوفه إلى أن  
قال ويكون هذا مخصوصا بالشهداء نقله السيوطى ثم نقل السيوطى أيضا ما نصه وقد  
نقل ابن العربي في شرح سراج المريدين إجماع الأمة على أنه لا يعمل إلا كل والنعم  
إلا للشهداء اه بل قال العلامة الرملى في فتاويه بناء على أن الحياة باعتبار الجسم  
فيما يظهره الأنبياء والشهداء بأكلون ويشربون ويصلون ويصومون  
ويحجون ووقع الخلاف في نكاحهم نساءهم ويشربون على صلواتهم ووجههم ولا كلفة  
عليهم في ذلك بل يتلذذون وليس هو من قبيل التكليف لأن التكليف انقطاع  
بالموت بل من قبيل الكرامة لهم ورفع درجاتهم بذلك اه وفي السر المصون  
لسيدى أبى المواهب الشاذلى أن الشهداء ينكحون فانه قال أخبر سبحانه عن  
الشهداء بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ووجه أهل العلم على حقيقة أنهم يأكلون  
ويشربون وينكحون حقيقة وقائل غير هذا صرف الآية عن ظاهرها من غير  
ضرورة تلجئ إلى ذلك وقوله ينكحون لم يقيد بنسائهم كما قال الرملى ذكره عجم  
وقد علمت مما تقدم ما تنتم به الشهداء وأما غيرهم فأنما ينتم بغير الماء كل والمشرى

(و) مما يجب اعتقاده (أن  
الشهداء) أى أرواح الشهداء  
جميع شهيد وهو من قتل  
في سبيل الله في جهاد  
الكفار لا على كلمة الله  
تعالى (أحياء عند ربهم)  
أى في جنة ربهم (يرزقون)  
مثل ما يرزق الأحياء  
بأكلون ويشربون ولله  
قوله تعالى ولا تحسبن الذين  
قتلوا في سبيل الله أمواتا بل  
أحياء عند ربهم يرزقون

بأن يلا عليه قبره خضرا ويفسح له فيه كما قال اللقاني (قوله لان ارواحهم الخ)  
 أى اولانهم شهد لهم بالجنة اولان دمه يشهد له يوم القيامة بفعيل بمعنى مفعول  
 (قوله أحضرت) أى الامن عليه حقوق من حقوق الادميين وكان لا يجب على  
 السلطان قضاءه فان روحه تهبس عن الجنة هذا خلاصة كلام اللقاني (قوله دار  
 السلام) أى الجنة سميت بها السلامة أهلها عن كل ألم وافية ولان خزية الجنة  
 يقولون لاهاها سلام عليكم طبعتم هذا ما ذكره بعضهم فى وجه التسمية والظاهر  
 انه لم يقصد خصوص الجنة المسماة بدار السلام وربما يدل عليه قوله بعد لا تصل  
 الى الجنة نعم يسأل ويقال فى أى جنة من الجنان مقرهم (قوله بخلاف غيرهم  
 الخ) لا يخفى ان هذا يدل على ان ارواح المؤمنين غير الشهداء انما ترى مقعدها  
 فى الجنة ومضى فى قبرها أو حيث شاء الله ولا تدخل الجنة كذا ذكر عرج أقول ولا يخفى  
 ان هذا انحطاط لما وقع فى كلام بعضهم ان ارواح السعداء أى ولو غير شهداء  
 فى الجنة الآن يجب بأن قوله بخلاف غيرهم أى كل المقابر فلا ينال ان بعضهم  
 فى الجنة (قوله فالشهيد الخ) لا يخفى ان هذا يفيد أن فعيل بمعنى فاعل الا أنه  
 لا يناسب المفعول عليه الذى هو قوله لان ارواحهم الخ لانه يفيد ان فعيل بمعنى  
 مفعول فلو أتى ما ذكرنا كان أفضل ليفيد أنه يصح كل من الامرين (قوله منها الخ)  
 أى ومنها الامن من القسزع الا كبر يوم القيامة ومنها أن يتوج بتاج الكرامة  
 يوم القيامة ومنها أنه يشفع فى اثنين وسبعين من أقاربه (قوله ان الله يغفر  
 لهم فى أول الملاقاة الخ) أى ملاقاته العدو وظاهره كظاهر كلامهم والحديث  
 كل ذنب صغيرة أو كبيرة أى الاحقوق الادميين كما ذكره اللقاني عن  
 حديث وهو يغفر للشهيد كل ذنب الا الدين والمراد حقوق الادميين كما قال  
 رحمه الله ورأيت فى ذلك قابعالمن كتب على مسلم ثم قال أى اللقاني غيرانى لم أقف  
 على مقتضى هذا الظاهر مصرح به لاحد غير ما قاله الجلال ونص الجلال قلت  
 وعندى ان مقصود الحديث الاخبار بأن هذا الفعل أعنى قتل المؤمن الكافر  
 يكفر ما مضى من ذنوبه كلها كبائرها وصغائرها دون ما يستقبل منها فان مات  
 عن قرب أو بعد مدة وقد سدد فى تلك المدة لم يعذب وان لم يسدد أو أخذ بما جازاه  
 بعد ذلك لا بما قبله لانه قد كفر عنه اه قال اللقاني فاذا قال بأن قتل المسلم  
 كافرا يكفر ذنوبه الصغائر والكبائر فليقل بأن المسلم الذى أراق الكافر دمه يكفر  
 ذنوبه الصغائر والكبائر من باب أولى وقد قيل فى الحج انه يكفر الكبائر فتكون  
 مستثناة من قولهم الكبائر لا يكفرها الا التوبة اه وقال عرج ناقل عن حديث

وهو يشهد لان ارواحهم  
 أحضرت دار السلام  
 بخلاف غيرهم فان ارواحهم  
 لا تصل الى الجنة فالشهيد  
 بمعنى الشاهد أى الحاضر  
 للجنة وخصوا بأشياء منها  
 ان الله يغفر لهم فى أول  
 الملاقاة

شهادة البرية فغفر له كل ذنب الا الدين والامانة وشهد البحر وغفر له كل ذنب والدين والامانة اه (قوله وان الارض لانا كل أجسادهم الخ) اهل ان هذا ليس خاصا بهذه الامة لما قال القرطبي وهكذا حكم من تقدمنا من الامم من قتل في سبيل الله أو قتل على الحق اه (قوله والعلماء) يعني العاملين كما ذكره هج (قوله والمؤذنين) أي احتسابا في الحديث المؤذن المحتسب كالشهيد المتشبه في دمه واذنات لم يدود في قبره و زيدا رأى القرآن العادل به ومن مات مرابطا ومن مات مطعونا صابرا محتسبا والمكثرون من ذكر الله والمحبون لله والصديقون قال الجلال أفاضل أصحاب النبيين اه (قوله على ما قال ابن عمر) قابل في التحقيق كلام ابن عمر هذا بقوله وقال الشيخ أحمد ذروق الكلام في الارواح مندرج في الكلام على الشهداء أي فالتكلم على وجوب اعتقاد حياة أرواح الشهداء تكلم على حياة بقية أرواح غيرهم أي فليس ذلك عقيدة مستقلة فاذا تقرر ذلك فقوله وما يجب اعتقاده أي استقلا (قوله أرواح الخ) ظاهره ان التنعيم والعذاب لأرواح فقط وهو غير مرضي تبع فيه بن حزم وابن ميرة القائلين ان التنعيم والعذاب لأرواح فقط والصواب انه ما للروح والبدن جميعا بآفة ساق أهل السنة كما قال الجلال تبعنا لشيخه ابن حجر والتنعيم والعذاب اما لجميع البدن أو لجزئه اما بعد إعادة الروح فيه كما ذكره بعضهم واما لانه يجوز أن يخلق الله في جميع الاجزاء أو بعضها نوعا من الحياة قدر ما تدرك به ألم العذاب أولذة التنعيم وهذا لا يستلزم إعادة الروح في بدنه ولا أن يترك ويضطرب أو يرى أثر العذاب عليه كما ذكره آخر ويمكن الجواب عن المصنف بأنه انما أسند التنعيم والعذاب لأرواح لما تقرر من أنها متصلة بالاجسام فيلزم من تنعيم أوتة ذيب الارواح تنعيم أوتة ذيب الاجساد ولا يختص تنعيم القبر بمؤمني هذه الامة كما قال القرطبي كما لا يختص بالمكافئين كما أفاده اللقاني (قوله أي أهل الجنة) أي ولو بعد العذاب واعلم أن السعادة الموت على الاسلام فتفسيرها بالجنة تفسير الشيء بلازمه والشقاوة الموت على الكفر (قوله محسنهم ومسيهم) قال عجي يفيد كغيره من شراح الكتاب ان المؤمن العاصي لا يعذب في قبره أي لقول المصنف ناعمة وهو وخلاف ظاهر حديث انه ما يعذبان وما يعذبان في كبر وعجزه من الاحاديث الدالة على عذاب القبر والحق ان المراد بأهل السعادة الناجون من المؤمنين من العذاب وأما من لم ينبج فيعذب في قبره فان عذاب القبر لمن أراد الله تعذيبه من المؤمنين ثابت بالدلالة الصحيحة فمن حمل أهل السعادة على المؤمنين المحسن والمسيء وحمل أهل الشقاوة على الكافرين

وان الارض لانا كل  
اجسادهم كالانبياء والعلماء  
والمؤذنين وانهم لا يسألون  
في قبورهم — — — وما يجب  
اعتقاده على ما قال (ع)  
قوله (وأرواحهم — — —)  
السعادة أي أهل الجنة  
وهي المؤمنون محسنهم  
مسيهم

كافي الحسن وتنت فيه نظار فان قلت قول الشارح أي منعمة برؤيته المقعدها الخ  
 قد فسر الطيبي بالتبشير بالجنة وهذا يجري في المؤمن مطلقا نصح ما قاله الشارح  
 قلت قال عجب لا يصح لبعده من العبارة ولانه لا فائدة لتقييده بقوله الى يوم يبعثون  
 فالخاص من هذا كله حمل أهل السعادة على المزمع الطائع وحمل أهل الشقاوة  
 على الكافر وحينئذ يكون المصنف ساكتا عن المؤمن العاصي ولا يلزم على ذلك  
 شيء اه كلام عجب أقول لا مانع من حمل الرؤية على حقيقة تها وتفسير الطيبي  
 ليس بلازم ويبدل عليه ما ذكره قريبا فكلام الشارح صحيح (قوله أي غير فانية)  
 قال عجب هذا ما استظهره السبكي فهي مما استثناء بقوله لا من شاء الله (قوله ليس  
 بنفسا محض) أي ليس متبسا بقاء محض أي للروح وقوله وانما هو أي الموت  
 انما قال أي للروح من حال وهي كونها قارة في الجسم الى حال وهي كونها حالة  
 في البرزخ (قوله برؤيته الخ) أي رؤيته في النفاة والعشي فقط كما في الحديث  
 ادامات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشي الخ لكن هل المراد بعرض  
 مقعده في الغداة والعشي غداة كل يوم وعشية كل يوم الى يوم القيامة  
 أو ان المراد به غداة يوم واحد وعشية يوم واحد وعليه فلا ينعم المؤمن في قبره الا يوما  
 واحدا ولا يذنب الكافر فيه الا يوما واحدا احتمالا ان ذكرهما في حاشية الجامع  
 أقول وقول المصنف الى يوم يبعثون يقوى الاحتمال الاول قال بعضهم ثم ان ظاهر  
 الاحاديث تدل على ان المقعد الذي يعرض عليه مقعده حقيقة لا مثله وكلام الطيبي  
 يفيد أن الذي يعرض عليه مثلها اه والذي ينبغي المصير اليه الاول اذ لا مانع  
 ويمنعه ذكر بعضهم ما حاصله ان المؤمن الذي أراد الله تعذيبه أنه بعد أن يعرض عليه  
 مقعده من الجنة يمتدح أن يعرض عليه مقعده من النار فيقال له هذا مقعدك  
 من أول وهلة حيث عصيت ثم أقول أيضا وظاهر عبارة الشارح ان التنعيم ليس  
 الا برؤية المقعد في الجنة وليس كذلك بل من نعيمه كما أفاده اللقاني توسيعه فقد  
 ورد أنه يسمع للأذن في قبره سبعون ذراعا في مثلها وفي أخرى مد البصر وفي أخرى  
 ان القريب يقسم له فيه الى بلده من نعيمه جعل قنديل فيه واملاؤه خضر افتح الخاء  
 وكسر الصاد والمراد أنه يملأ عليه زما غضة ناعمة اه وظاهر ان هذا الذي ذكره  
 اللقاني في المؤمن الطائع لا في مطلق مؤمن بخلاف رؤية المقعد في الجنة ففي كل  
 مؤمن ولو عاصيا (قوله الى يوم يبعثون) ظاهره ان ذلك التنعيم وهو رؤية المقعد في  
 الجنة ينقطع في الموقف والظاهر ان التنعيم بالقنديل ونحوه منقطع أيضا في الموقف  
 ينعم وينعم بنعم آخر (قوله من أنواع العذاب) لا يخفى ان هذا جامع فظاهره أنه يعمد

باقية أي غير فانية اذا الموت  
 ليس بقناه محض وانما هو  
 انتقال من حال الى حال  
 (فاعية) أي منعمة برؤيته  
 لا مقعدها في الجنة (الى يوم  
 يبعثون) أي الى يوم القيامة  
 (وأرواح أهل الشقاوة)  
 وهم الكفار (معذبة)  
 برؤيتها لا مقعدها في النار  
 وغير ذلك من أنواع العذاب

بجميع الانوع ولا ينوع ومن الانواع في الكفار منة اوانها مختلفة قوة وضعفا  
 بحسب الكفار تنوع ذلك الى الله تعالى (قوله الى يوم الدين اي الى يوم اقيامة)  
 اي ما عدا يوم الجمعة وليلتها جميع شهر رمضان وما بين التفتين كما قاله  
 النسفي في بحر الكلام ان الكفار يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وليلتها جميع  
 شهر رمضان وما قاله مجاهد ان الكفار جمعة اي بين التفتين يمدون فيها  
 طم الدوم فاذا صبح باهل القبور قالوا يا اباؤنا واما المؤمن العاصي فقد قال النسفي  
 انه يرفع عنه ليلة الجمعة ويومه اثم لا يعود اليه الى يوم اقيامة واذا مات يوم الجمعة  
 اوليلتها يكون له العذاب ساعة واحدة قال عجمي قال شيخنا وهذا يدل على ان عصاة  
 المؤمنين لا يعذبون سوى جمعة واحدة او دونها وانهم اذا وصلوا الى يوم الجمعة انقطع  
 ثم لا يعود قال وهو يحتاج لدليل قاطع وحديث حديد فيدان من مات يوم الجمعة او  
 ياتها لا يعذب ويتبادر منه ان لا يعود اليه العذاب فهو يوافق ما للنسفي في عدم  
 العود اه المقصود من كلام عجمي اقول ولا يخفى ان هذا يخالف ما نقل عن ابن  
 القيم من ان عذاب القبر قسمان دائم وهو عذاب الكفار وبعض العصاة ومدة قطع  
 وهو عذاب من خفت جرائمهم من العصاة فانهم يعذبون بحسب اثم يرفع عنهم بدعاء  
 او صدقة او غير ذلك اه قلت ويمكن الجواب بان حديث حميد وهو انه صلى الله  
 عليه وسلم لم قال ما من مسلم او مسلمة يموت ليلة الجمعة او يومها الا وفي عذاب القبر  
 وقنة القبر واتى الله ولا حساب عليه وجاء يوم القيامة ومعه شهود يشهدون له  
 اه وارد في بعض العصاة وهو من مات ليلة الجمعة او يومها ويحمل قول النسفي ثم  
 لا يعود على بعضهم لا كما هم ويحمل كلام ابن القيم على بعض آخر فيلزم ما قاله العلماء تهمة  
 قال نت قوله الى يوم يموتون مع قوله الى يوم الحج الاخرة بهم ما لا تنفي والمعنى ان هذا  
 العذاب المخصوص الى يوم البعث فاذا جاء يوم البعث عذب هذا باخر (قوله وهي  
 مرادة الخ) ومقابل هذا الصحيح ما قاله ابن حبيب ما شيا ان فالروح هو النفس  
 المتردد في الانسان والنفس هي التي يقابل لها جسد مجسدة لها بدن ورجلان  
 وهينان ورأس وانها هي التي تلتذ وتفرح وتنالم وتحزن وانها التي تتوفي  
 في المنام وتخرج وتسرح وترى الرؤيا الخ كلامه (قوله مخلوقة) تفسير لقوله محدثة  
 (قوله باجماع اهل السنة) لا يخفى انه ليس المراد باهل السنة ما قابل المعتزلة لانهم  
 يوافقون على ان الارواح حادثة فزاده هنا باهل السنة الاسلاميون لان المخالف  
 في ذلك كافر الذين هم الزنادقة كما اشار له نت (قوله على قولين مشهورين)  
 الاول جزم به ابن حزم مدعي افيه الاجماع واستدل بحديث اسناده ضعيف جدا

(الى يوم الدين) اي يوم  
 القيامة والارواح جميع  
 روح وهي مرادة للنفس  
 على الصحيح وهي محدثة  
 مخلوقة باجماع اهل السنة  
 واختلف هل هي مخلوقة  
 قبل الجسد او بعده على  
 قولين مشهورين



وهو ان الله تعالى خالق ارواح العباد قبل العباد بالقي عام فاستعار في منها انثلف  
وما تناكر منها اختلف واستدل القاني بخبر ابن مسعود ان احداكم يجمع خلقه  
في بطن أمه ثم يرسل اليه الملك فينفخ فيه الروح وأجيب بالفرق بين نفخ الروح  
وخلقها فالروح مخلوقة من زمن طويل وأرسلت بعد تصوير البدن مع الملك  
لادخالها في البدن كما ذكره قت اذا قرر ذلك نقول الشارح قبل الجسد أي قبل  
جنس الجسد وقوله أو بعده أي بعد جسدها المميز لها (قوله حقيقة لها غيره معلومة)  
أي لكل أحد بدليل قوله وهي مما استأثر الله بعلمه ولذلك يندب الامساك  
عن الخوض في حقيقةاتها بالجنس والنوع فلا ينبغي التسكام عنها بأكثر من أنها  
موجودة وهذه الطريقة هي المختارة كما قاله الآقاني نعم يقتضي الاستئثار به كان  
يجب الامساك لا يندب وقيل انها جسم لطيف مشتبك بالاجسام الكيفية  
اشتباك الماء بالعود الأخضر قاله امام الحرمين وقيل غير ذلك (قوله وهي مما استأثر  
الله بعلمه) أي فلم يطالع عليها نبي ولا ولاي ولا ملك قال القاني والحق كما قال بعضهم  
ان الله تعالى لم يقبض نبيه حتى أطلقه على كل ما أهمه عنه الا أنه أمره بكنم بعض  
والاعلام بعض (قوله ومقر الروح في حال الحياة الخ) الصواب عدم الجزم بكونها  
في محل مخصوص من البدن كما أفاده العلماء وان جزم الفزالي بأرضها القلب  
ولذلك قال الآقاني والحق على طريق الوقف أي الوقف عن محل استقرارها  
وعلى طريق التعيين تجري هذه الاقوال أي كونها محلها البطن أو قرب القلب  
أو بالقلب ثم قال الآقاني والصواب أن محلها الجسد كله اه أي ان مردنا على طريق  
التعيين (قوله في الجنة) لم يبين أي جنة والذي يأتي على ما نقول من أن ارواح  
المؤمنين تصل الى عليين وأن تكون ارواح الانبياء في أعلى عليين لا هم أعظام  
(قوله في حواصل طيور الخ) في معنى على كقوله ولا ما ينكم في جذوع النخل أولا مانع  
من بقائها على ظاهرها ويرسمها الله تعالى حتى يكون أوسع من الفضاء فان قلت  
كيف يصل لها الغذاء وهي فيها على هذا قلت من خلقها كما ذكره ابن العربي  
وبذلك اندفع ما يقال انها اذا كانت في الحواصل تكون محصورة (قوله على  
أفنية القبور) أي لا على الدوام والأفنية جمع فناء مثل كتاب الوصيد  
وهو سعة امام البيت وقيل ما امتلأ من جوانبها قاله في المصباح والمراد هنا ما حول  
القبور وقيل انها في البرزخ عند آدم عليه السلام في سماء الدنيا أو يدل عليه حديث  
الاسراء حين رأى صلى الله عليه وسلم عن يمين آدم أهل السمادة وعن يساره  
أهل الشقاوة وفي الهداية لمسكى أن ارواح الكفار في معين وهي الأرض السابعة

حق بقية ما يريد معلومة على  
ما قاله ابن عباس وأكثر  
السلف وهي مما استأثر  
الله بعلمه والروح في حال  
الحياة القلب وبعد الوفاة  
تختلف فيها ارواح الانبياء  
عالمهم الصلاة والسلام  
في الجنة واوراح الشهداء  
في حواصل طيور خضر  
تأكل من ثمار الجنة  
وتشرب من أنهارها  
وارواح الشهداء من  
المؤمنين على أفنية القبور  
وتسبح حيث شاءت

السفل وقال ابن حجر ارواح المؤمنين في عليين واوراح الكفار في سجين وقيل  
 من القبر الى عليين لارواح اهل السعادة أقول جاء هذا المولى بمكر الجمع بين تلك  
 الاقوال بالقول الاخير وخامله ان من قال بالافنية أي قد تكون على الافنية وتجول  
 في الملكوت فمنهم من يصل الى عليين ومنهم دون ذلك ويكون قوله في الحديث  
 من عين آدم اهل السعادة انها اجتمعت اذ ذاك هن عينه أو انها في حذاء عينه  
 وان لم تكن كلها مستقرة في سماء الدنيا وكذا يقال في اهل الشقاوة وخلاصته  
 ان ارواح اهل السعادة تنفوت في جهة العلو الى أن تصل الى عليين واوراح اهل  
 الشقاوة تنفوت الى جهة السفل الى سجين وربما يدل عليه ما قاله الشارح  
 في تحقيق المباني ونصه قال شيخنا الحافظ والحامد انه ليس للارواح سعيدها  
 وشقية هامة متقروا واحدا وكليم اعلى اختلاف محلها وتباين مقارها اذ قال  
 باجسادها في قبورها يحصل لهم من النعيم أو العذاب ما كتب لهم اه (قوله وما يجب  
 اعتقاده الخ) فلما ذكر هذا الواجب وهو سؤال الملائكة فهو مبتدع فان لم يتب  
 لم يقتل ويضرب كما قاله ابن الحاج (قوله ان المؤمنين الخ) ظاهره شموله لكل  
 مؤمن ولو من الجن وهو كذلك فقد جزم به السيوطي معللا ذلك بتكليفهم وعموم  
 أدلة السؤال وجزم ابن عبد البر باختصاص السؤال بهذه الامة وقال عجم والصحيح  
 ان السؤال خاص بهذه الامة دون غيرهم من الأمم والقول بأنه شامل للأمم  
 السابقة أي قول ابن القيم القائل كل نبي مع أمته كذلك غير صحيح (قوله المراد به)  
 أي بالافتتان المأخوذ من قوله يقتنون (قوله سؤال الملائكة) لا يخفى انه لا يطابق  
 قوله أي يختبرون لانه الامتحان وهو حاصل بالسؤال لانه نفس السؤال ففي  
 العبارة تسمع (قوله منكرونا كبر) سيما بذلك لان خلقتهما لا تشبه خلق أحد  
 من المخلوقات بل لما خالق بديع وليس في خلقتهما أنس للناظرين فقد ورد  
 في الحديث انهما أسودان أزرقان أعينهما كالبرق وصوتهما كالرعد اذا تكلما  
 خرج من أفواههما النار قال العلماء جعلهما الله تكريما للمؤمنين وهتكالا للكافرين  
 يسد كل واحد منهما مريضة لو وضعت على جبال الدنيا لذابت منها وقد ورد في ذلك  
 أحاديث منها ان المؤمن اذا مات اجلس في قبره فيقال له من ربك وما دينك ومن  
 نبيك فيقول ربي الله ودينى الاسلام ونبي محمد فيوسع الله في قبره وأما الكافر  
 اذا دخل في قبره اجلس قبل له من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول لا أدري  
 فيضيق عليه قبره ويضرب فيه وفي رواية أخرى يضرب بمطارق من حديد ضربة  
 فيصيح صيحة يسمعها من يليه الا الثقلان وأعلم ان السؤال مختلف بحسب الأشخاص

(و) مما يجب اعتقاده ان  
 المؤمنين يقتنون أي  
 يختبرون (في قبورهم المراد  
 به باجماع العلماء سؤال  
 الملائكة منكرونا كبر  
 ومنكرونا كبر قول الشيخ  
 (ويقالون) تفسير يقتنون  
 ودليل ما قال قوله تعالى  
 (يحب الله الذين آمنوا  
 بالقول الثابت في الحياة  
 الدنيا

فمنهم من يسأل الله معاً ومنهم من يسأله أحدهما (قوله وهو لا اله الا الله) أى مع محمد رسول الله أو ما يقوم مقام ذلك كما أفاده عجم (قوله السؤال في القبر) أى جواب السؤال في القبر فلا بد من حذف ذلك المضاف (قوله وهو كذلك) هذا ابن عبد البر واهتمده السيوطي (قوله وقال القرطبي وابن القيم) يسأل وصححه بعضهم فلا ينبغي الشك في سؤالهم كما مرح بذلك بعض لان السؤال فتنة وعذاب وهم بذلك أخرى من المسلم (قوله ان المناق يسأل) أى فالمراد بالمؤمنين ولو طاهرا (قوله خرج مخرج الغالب) أى أو يقال قبر كل انسان مكانه الذى حل فيه كما أفاده ت (قوله لا مفهوم له) الاولى الاتيان بالغاء التفرعية (قوله تفرقت اجزائه) أى كما قاله الغيا كهانى من أن من تفرقت اجزائه لا بعد ان يخلق الله تعالى الحياة في الاجزاء أى ويعيده كما كان كما قال القرطبي وحاصل ذلك ان سؤاله بعد جمع اجزائه لا في حال تفرقتها (قوله منهم الشهداء) ولو شهداء آخرة فقط أى ومنهم الانبياء والمرابطون والميت بالطاعون أو في زمنه ولو بغير طعن صابر محتمل سبب والميت ليلة الجمعة ويدخل بزوال شمس الخميس ويومها والملائكة وقاري سورة تبارك الملك كل ليلة وقاري سورة الاخلاص في زمن موته وتوقف الغيا كهانى في أهل الغفرة والمجانين والبله وفي الاطفال قولين قال الاماني وأقول الحق عندى في مسئلة الاطفال الوقف اذ ليس فيها خبر مقطوع به اه (قوله وعن بعضهم) كلامه يؤذن بضعفه وفي كلام السيوطي وشارحه ما يفيد اعتماده لنقله عن جماعة من التابعين ولا مجال للرأى فيه وقيل ثلاثا فالاقوال ثلاثة قال شارح السيوطي وحكمة اشلاث أو السبع ان الشارع صلى الله عليه وسلم فاطر اليها فسا أمر بتكريره فهو في الغالب ثلاثا فاذا أراد المبالغة في تكريره كرر سبعا ولما كانت هذه الفتنة أشد شئ يعرض على المؤمن جعل تكريره سبعا لانه أشد نوعي التكرير وأبلغه وفيه مناسبة أخرى وهى أن الحساب يقع في الموقف على سبع فذا طر ويروى سبع عقبات فكان السؤال في القبر في سبعة أيام على غلط السؤال في الموقف في سبعة أمكنة اه (قوله والمناق) زادت والكافر قال ابن ناجي ولا غرابة في سؤاله مرة واحدة للجم الغفير في أقاليم مختلفة فيخل لكل واحد انه مخاطب دون غيره ويحجب الله سمعه من مخاطبة الموقى لهم (قوله صابحا) الظاهر ان المراد أربعين يوما ووقع التعبير به أى باليوم مرارا في عبارة شارح السيوطي وذكر السيوطي انه لم يقف على تعيين وقت السؤال في غير يوم الدفن (قوله اسكن ظاهرا خبرا نها تحمل الخ) حاصله ان ابن حجر يقول ان الروح تعاد للبدن وقت

وهو لا اله الا الله (وقى  
الآخرة) السؤال في القبر  
(تنبيهات) الاول ظاهر  
كلام الشيخ ان الكافر  
لا يسأل وهو كذلك عند  
ابن عبد البر وقيل القرطبي  
وابن القيم يسأل واتعقوا  
على ان المناق يسأل الثاني  
قوله في قبورهم خرج مخرج  
الغالب لا مفهوم له لان كل  
ميت يسأل قبره ولم يقبر  
تفرقت اجزائه أولا خص  
من ذلك جماعة منهم  
الشهداء الثالث الاخبار تدل  
على ان الفتنة مرة واحدة  
وعن بعضهم ان المؤمن يفتن  
سبعا والمناق أربعين  
صابحا الرابع سئل ابن حجر  
هل تيسر الروح الجثة كما  
كانت فأجاب نعم لـ كن  
ظاهرا خبرا نها تحمل  
في نصفه الاعلى الخامس  
ضغطة القبر وهى التقاء  
حافتيه على جسد الميت

السؤال الا انها وان عادت الى البدن لا كله بل لنصفه الاعلى كما هو ظاهر خبر  
 فعله قصد قوله في الحديث فيعده انه فان شارح السيوطي ذكر احاديث كثيرة  
 وظهر لي منها ان الظهور من هذه الكلمة (قوله لم ينج منها أحد) أي حتى الاطفال  
 فمن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما في أحد من نقطة القبر الا فاطمة  
 بنت أسد أي أم علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقيل يا رسول الله ولا القاسم  
 أي ابنه قال ولا ابراهيم وكنان أمهم هانم يستثنى من هذا العموم الانبياء  
 فلا يضر طور فاذا تقررت ذلك تعلم ان قوله كما ورد راجع للامرين فاطمة بنت أسد  
 ومن قرأ قل هو الله أحد فان قلت ما السر في سلامة فاطمة بنت أسد من نقطة  
 القبر قلت حصول بركة المصطفى صلى الله عليه وسلم لها كما صرح به بعضهم وذلك  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل قبرها ونزع قبضه صلى الله عليه وسلم وتعلل  
 في لحد هانم خرج فداؤه عن نزع قبضه وتعلل في لحد هانم فقال أردت ان لاتمسها الار  
 أبدا ان شاء الله وان يوسع عايم بقبرها وقال ما تقدم عنه تمة يحتاج الحال اليها  
 وهو ان النفسى قال المؤمن لا يكرن له عذاب في القبر وتكون له الضغطة فيجد  
 هول ذلك وخوفه لما أنه تنعم بنعم الله ولم يشكر وورد عن محمد قال كان يقال ضمة  
 القبر انما أهمهم ومنهم ما خلقوا فغابوا عن الغيبة الطويلة فلما رتدوا اليها ضمتهم ضمة  
 الوالدة التي غاب عنها اولادها ثم قدم عايمها فن كان مطيعا لله تعالى ضمته برفق ورأفة  
 ومن كان عاصيا ضمته بعنف مخطا عليه وورد أيضا وان طفلة القبر كالام الشفوقة  
 يشكو اليها البناها الصداق فتغمر رأسه غمرار فيقا هذا بالنسبة للطائع وأما العاصي  
 ولو مؤمنا فقد يضغط حتى تختلف أضلاعه أقول فاذا علمت ذلك يظهر لك أن ثمة  
 قراءة قل هو الله أحد السلامة من الضغطة التي بها اختلاف الاضلاع وأما الضمة  
 المتعلقة بالطائع فلا خوف معها كما هو ظاهر لان معها الشفقة والرأفة فيظهر من  
 ذلك مخالفة الكلام النفسى ويردح أن يقال ما وجه استثناء الانبياء الا أن يقال  
 ان الخوف معها أولا فلا مخالفة تدبر (قوله ومن قرأ قل هو الله أحد الخ) أخرج  
 أبو نعيم في الحلية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ في مرضه الذي يموت  
 فيه قل هو الله أحد لم يفتن في قبره وأمن من نقطة القبر ورجلته الملائكة يوم القيامة  
 ما كفها حتى يجوز الصراط الى الجنة اه (قوله أنسهم وجنهم) سكت عن الملائكة  
 لكن الجزولي استبعد أن يكون عايم حقة لما يلزم عليه من التسلسل  
 (قوله وكافرهم) لا يخفى أن هذا جار على تكليف الكفار بفروع الشريعة  
 فان قلت ما الذي يكتبه كاتب اليمين مع انه لا حسنة لساكنة قلت للعلماء مقالتان

لم ينج منها أحد كما أنه  
 عليه الصلاة والسلام الا  
 فاطمة بنت أسد ومن قرأ  
 قل هو الله أحد في مرضه  
 الذي مات فيه كما ورد عنه  
 عليه الصلاة والسلام (و)  
 مما يجب اعتقاده (ان علي  
 العباد) أنسهم وجنهم  
 مؤمنهم وكافرهم ذكر  
 وناها الحارث وارقا

الاولى ان الذي يكتب هو صاحب الشمال باذن صاحب اليمين ويكون شاهدا عليه  
وان لم يكتب كما قاله القرطبي الثانية ان كاتب اليمين يكتب حسنات الكافر  
وان كان لا يشاب لان السكتب لا يتضمن ثواب ولا عقابا وهي لقائي مستظهرا له  
وأنا أقول لا مانع من كتب حسناته وثمرتها ما يلحقه من تخفيف عذاب غير الكافر  
(قوله من وقت التكليف الخ) أما الانس فوقت تكليفهم البلوغ وأما الجن فقال عجم  
انهم كافروا من أول الفطرة الا أن الصواب عدم التقييد بوقت التكليف لان الصحيح  
كتب حسنات الصبي دون سيئاته واستظهر عجم أن الكاتب لمسغته هو  
الكاتب للكاف وهو أحد الحافقين ويحتمل غيره ولا حيلة على الجنون لأنه  
لا عمل له يكتب (قوله يكتبون الخ) قال عجم والظاهر ان الكتابة التي تسكتبها  
الملائكة ليست بهذه الحروف ويدل عليه ان الغزالي ذكر عن الاصحاح المحفوظ  
ان المكتوب عليه ليس حروفا قال وإنما ثبتت المعلومات فيه كشوحتها في العقل  
اه (قوله وقوله الم) اشارة الى ان كلام المصنف قاصر ويمكن الجواب بأنه أراد  
بالاعمال ما يشمل الاقوال (قوله حتى المباح) أي قولاً أو فعلاً أي فيكتبه كاتب  
السيئات وقيل لا يكتبونه وكذا الخلاف في الصغائر المغفورة باجتناب الكبائر  
والصحيح كما قال بعض السكتب وفائدة كتب المباح كما في عجم رجاء المكف عنه فانه  
يعرض على الله تعالى وعرض مثل ذلك عليه لا يبق فاذا استعصر العبد ذلك ربما  
أنكف عنه أقول ويقال ذلك بالاولى في الصغائر المغفورة باجتناب الكبائر (قوله  
والانين في المرض) أي لما رواه العلماء انهم يكتبون كل شيء صدر منهم على وجه  
القصد أو المذلول في الصحة أو المرض والانين التصويت كما يفيد المصباح  
وظاهره سواء كان له معنى أم لا (قوله وجل القلب منصوب) لانه منطوف على  
المباح فان قلت ما المراد بعمل القلب قلت هو الندم والهم والعزم على ما يدل عليه  
ما نقل عن سفيان بن عيينة ويأتي قريباً والظاهر ان مثله العجب ونحوه أو أولى  
فتدبر وحامل ما في ذلك المقام ان ما يقع في النفس خمس مراتب ما حسن وهو ما يلقى  
فيها وخطا طوره وجر يانه فيها وحديث نفس وهو تردد هاهل تفعل أم لا وهم وهو  
ترجيح قصد الفعل وعزم وهو قوة ذلك القصد والجزم أما الثلاثة الاول فلا  
كتب فيها وأما الرابعة فتفترق الحسنة والسيئة فالحسنة تكتب لكن بشرط  
ان ينعى منها مانع لا أن تركها نحو كسل والسيئة لا تكتب ولو كان أهم بها في الحرم  
ثم ينظر ان تركها اخوف الناس أو رياء أو كسلاً أو عدم شهرة لا يكتب له حسنة  
وان تركها اخوف من الله أو رغبة فيما عنده كتبت له حسنة وذكر جماعة كما ذكر

من وقت التكليف  
(حذقة) جمع حاذق  
ككاتب ونية يكتبون  
أعمالهم وأقوالهم حتى  
المباح والانين في المرض  
وعمل القلب



الاقناعي أن من ترك عمل السيئة خوف الناس أو رياء انهم على ذلك لا تقديم خوف  
 الخلق على خوف الله حرام وكذلك الرياء وان فعل تلك السيئة التي هم بها كتب  
 له عمل واحد سيئة واحدة والهم مرفوع على كل حال وأما الخامس فيكتب مطلقا  
 حسنة وسيئة ما لم يكن الترك لخوف الله فان تركها خشية له كتبت حسنة بالاولى  
 من الهم والعزم على المعصية وان كتب سيئة لكنه لا تساويه اعز من كل من الكبيرة  
 والصغيرة لا يساوي فعلها وانما هو مطلق ذنب وسيئة أخرى والعزم على الحسنة  
 يساوي الهم بها الوارد في خبر ومن هم بها ولم يعملها كتبت له حسنة كاملة أي غير  
 ناقصة في عظم القدر لا التضعيف الى العشر ثم أقول والظاهر ان العزم وان ساوى  
 الهم في هدم التضعيف الا أنهم متفاوتان كيفية فتدبر (قوله يجعل الله الخ) جواب  
 عن سؤال مقدور وقوله عمل القلب اظهر في موضع الاضمار والاصل يجعل الله لهم  
 علامة عليه (قوله يميزون بذلك) ذكر باعتبار كونها بمعنى شيء لا المناسب  
 أن يقول بها أي بالعلامة وتلك العلامة قيل هي رائحة طيبة تهل عند صدور  
 الحسن عن القلب ورائحة خبيثة تصدر عند صدور السيء فقد مثل سفيان كيف  
 تعلم الملائكة ان العبد قد هم بحسنة أو سيئة قال اذا هم بحسنة وجدوا ريح المسك  
 واذا هم بسيئة وجدوا ريح النتن اه قال الهيثمي ولا يحصل بذلك تعيين  
 الحسن ما هو ولا تعيين السيء ما هو فيما يظهر او أن ذلك أي التعيين بالهام أو بكشف  
 عن القلب وما يحدث فيه كما يقع لبعض الاولياء كذا ذكر الاقناعي ثم أقول ولا تظهر  
 ثمرة الرائحة في الهم اذا كان بسيئة لانه لا يكتب ويمكن أن تكون ثمرة في الكتب  
 حسنة اذا تركها خوفا من الله ورغبة فيما عنده فتدبر (قوله ملائكة) فاعل  
 بتعاقبوه وهي لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع (قوله الحديث تمامه)  
 ويحتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيساءلهم وهو أهلم  
 هم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون  
 زواء الشيخان أقول لا يخفى انه ليس في الحديث تصريح بكتب ما يصدر منه  
 فلا يظهر الاستدلال به وظاهر عبارة الشارح حيث استدلل بذلك الحديث انه  
 ذهب الى أنه ما كان بالنوع لا بالشخص فلكل يوم وليلة ملكان فهم أربعون  
 اثنان بالليل واثنان بالنهار وعليه فاللائل اثنان معينان دائما وكذلك ملكا  
 النهار كما ذكره عجي وقيل هـ ما ملكان يلزمان العبد الى يوم القيامة قال بعض  
 المتأخرين بعد أن ترددوا والظاهر ان ملكي الانسان لا يتغيران عليه مادام حيا  
 ويوضحه قول أحد الملوك لا تخرازم يستغفردا خـل الست الساعات بعد عمل

يجعل الله لهم علامة على عمل  
 القلب يميزون بذلك بين  
 الحسنة والسيئة والاصل  
 فيما ذكر قوله تعالى وان  
 عبادكم لحافطين  
 كتابين يعلمون ما تفعلون  
 وقوله صلى الله عليه وسلم  
 في المعصيتين يتعاقبون فيكم  
 ملائكة بالليل وملائكة  
 بالنهار الحديث وانعقد  
 الاجماع على ذلك

البينة أكتب أراحمنا الله منه فبئس القرين ما أقول مراقبته لله عز وجل وأهل  
 استحياء ولا يقال ذلك لمن يكونان معه يوما أو بعض يوم لأن ذلك خلاف لسان  
 العرب اه قال عجم وما تقدم من أنهم ما يجتمعان في صلاة الصبح والعصر ليس  
 فيه بيان وقت الصعود قلت ورأيت للحافظ السيوطي ما يفيدان ملائكة الممار  
 تصعد في صلاة العصر وحينئذ فلائكة الليل تكتب من هذا الوقت للغروب اه  
 واجتماعهم في صلاة الصبح والعصر لطيف من الله لاجل أن تكون شهادتهم لهم  
 بما يشهدون من طاعتهم (قوله أو كذب به) لتكذيب جبر فلا حاجة له فقد قال  
 يوسف بن عمر من كذب بذلك الحكم أو شئت فيه فهو كافر لبرته بالكتاب قال  
 تعالى إلى آخر ما قال شارحنا وأما من جهله فهو كافر عند الفقهاء كما قاله الأقفهسي  
 وقال الأصوليون ليس بكافر وصوره اللقاني ولا يخفى أن المتردد المحكوم بكفره هو  
 من تردد بعد علمه بتصریح الكتاب أو السنة به أو الإجماع عليه بخلاف الجاهل  
 فإنه ليس عنده علم بذلك (قوله فهو كافر الخ) لا يخفى أن هذا التكفير المترتب  
 على التجرد أو الشك انما جاء من حيث ورود القرآن بذلك لانه متواتر ولا ترتب على  
 كونه ورد به الحديث أو انعقاد الإجماع عليه لأن الكفر انما يلزم من أنكر جمعا  
 عليه من ألوهية من الدين بالضرورة المتحقق في القرآن لتواتره لا من مجرد ورود  
 الحديث أو انعقاد الإجماع (قوله وعلمهم به) المناسب إسقاطه إذا لم يقيد للإيراد  
 المطرف عليه الذي هو قوله لحفظهم (قوله ولحفظهم الآدميين من الجن) لا يخفى  
 أن هذا انما يأتي على أن الكتبتين هما الحافظان من الجن وأما أن قلنا انهما  
 لا يصرفان إلا في قدر بر ما يصدر من الإنسان كما هو ظاهر الأحاديث في ما حفظه  
 بالمعنى الأول لا غير ذكر هذا الشارح في شرحه للعقيدة ثم أقول وإذا كانوا يحفظونه  
 من الجن فيكونون من وقت الولادة فلا يظهر قوله سابقا من وقت التكليف وموافق  
 لما قلنا أقوله بعد لا يفارقون العبد في حال حياته (قوله شفته) في بعض النسخ بالتنزيه  
 موافقا لما في اللقاني وفي نسخة شفته بالأفراد فيراد الجنس فيوافق الأولى وهذا  
 قول وقيل عاتقاء فكاتب الحسنات على الأيمن والسيئات على الأيسر وقيل ذقنه  
 وقيل عنقه وهي الوفرة التي تحت الشفة (قوله وقلهم لسانه) حكاه اللقاني  
 بقيل ثم قال والحق الوقف هن تعيين كل ذلك لعدم القاطع اه وقال بعضهم  
 يكتبون عمل العبد في رق (قوله الا عند الخلاء الخ) وظاهره بولا أو غائطا ويجعل  
 الله له علامة على نوع ما يصدر منه في تلك الحالة أقول وقضية كونهم حفظه  
 من الجن أن لا يفارقونه ولو في الخلاء وعند الجماع خوفا لاصابة من الجن في تلك

فمن حمله أو كذب به أو شك  
 فيه فهو كافر وصوره واحفظه  
 لحفظهم ما يصدر من  
 الإنسان من قول وعمل  
 وعلمهم من الجن ومحامهم  
 الآدميين من الجن ومحامهم  
 من الإنسان شفته وقلهم  
 لسانه ومصادره ريقه  
 لا يفارقون العبد في حال  
 حياته الا عند الخلاء وعند  
 الجماع

الحالة الآن يقال جعل الشارع الاستمادة عوضا عن حفظهم في الخلاء وكذا التسمية عوضا عن حفظهم في حال الجماع فتدبر وكاتب الحسنات أمين على كاتب السيئات لا يمكنه من كتب السيئة الا بعد مضي ست ساعات من غير توبة أو غيرها من المدفقات ويبادر كاتب الحسنات قال بعض فان استغفر في داخل الساعات كتبها كاتب اليمن حسنة وان لم يحصل استغفار ولا توبة كتبها صاحب الشمال سيئة واحدة وقروا الظاهر ان المراد الساعات الفلكية فانه ثبت وغيره وفي رواية أنه ينتظر سبع ساعات ويترتب على الامهال أنه اذا ارتكب كبيرة ومات قبل مضي مدة الانتظار ولم يكتب له كتب عليه قاله عجم (قوله فاذا مات المؤمن) وأما لو كان كافرا فانهما يقدمان على قبره يلغناه الى يوم القيامة (قوله يستغفران له) وكذا يسبحان ويهللان ويكبران ويكتب ثوابه لليت وانظر هل يرجعان اليه بعد خروجه من قبره ولا يزالان معه في الجنة أو اليها وقيل اذا جاء وقت النزع فان صوحبا بحسن ودعاء ودعياله بخير وقبلا بين عينيه وينصرفان الى مقعدهما الذي كانا فيه قبل ان يستغفرا وان صوحبا بشر قال لا جزا لك الله عن نفسك ولا عنا خيرا فبئس القرين كنت (قوله جمعهم باعتبار عدد العباد) أي باعتبار عدد العباد فالأضافة لا بيان أي فهم اما كان بالشخص فقط وجمعهم بذلك الاعتبار وعلى أنهم أربعة وعليه كلامه أولا كما بينا فالجمع على حقيقة فيكون في كلامه الإشارة الى القولين (قوله لطف الخ) خلاصته ان فائدة الكتب أمران احدهما دنيوية وهو الانكفاف عن المعاصي في دار الدنيا وثانيته ما أخروية وهي اقامة الحجة اذا جدوا أي أنكروا ولو امانا وفي التفسير اذا دليل على أنهم يقع منهم المحذور بدل عليه قوله تعالى وقالوا الجلودهم لم تشهدتم علينا وأراد بالافعال ما يشمل عمل القلب واللسان وعطف الكتف على ما قبله تفسير (قوله واقامة الحجة) عطف على قوله لطف من الله تعالى (قوله وقيل عبد الجبار الخ) لا خلاف بين القولين لما قاله الجزولي ان عزرائيل معناه بالعربية عبد الجبار فتدبر (قوله كلها) أتى به دفعا لما يتوهم ان ال في الارواح للجنس (قوله ارواح الانس والجن) أي والشهداء ولوشهيد يجر وكذا غيره من كل ماله روح من البهائم والطيور ولو براغيث كما يدل عليه قوله والله لو أردت قبض روح بعوضة بل يقبض روح نفسه وقيل انما يقبضها الله تعالى كما قيل انه يقبض روح شهداء البحر واليه ذهب عجم وذكر ان مثل ذلك من قرأ دبر كل صلاة فرض آية الكرسي وكذا أهل الجوع في الدنيا وذكر في ذلك حديثا فان قلت اذا مات خلق كثير في أماكن متعدي

فاذا مات المؤمن قد امكنه على قبره يستغفران له الى يوم القيامة (تبيين) قوله حفتة جمعهم باعتبار عدد العباد (و) مما يجب اعتقاده انه لا يسهط شيء من ذلك) أي من أعمال العباد (عن علمهم) صرح بذلك دفعا لما قد توهم ان فائدة كتب الحفظة انه تعالى لا يخفى عليه شيء من أفعال العباد تعالى الله عن ذلك وانما فائدة توكيلهم لطف من الله تعالى لعباده لانهم اذا علموا ان ملائكة تحفظ عليهم أفعالهم ويكتبونها انزجروا عن المعاصي واقامة الحجة عليهم — اذا جدوا (و) مما يجب اعتقاده (ان ملك الموت) اسمه عزرائيل وقيل عبد الجبار (يقبض الارواح) كلها ارواح الانس والجن والملائكة

كيف يتولى قبض الجميع قلت ذكروا ان الدنيا بين يدي ملك الموت كالقصعة بين يدي الاكل ورجلاه في تخوم الارض السفلى ورأسه في السماء السابعة ووجهه مقابل الالواح (قوله باذن ربه) أى بأمر ربه (قوله بعرضه في المقاموس) البقرة لعل قصد ملك الموت مطلق الحيران الدقيق الجسم لا خصوص البقرة والافواوجه التخصيص وهناك ما هو مثله في الدقة كالتلمذة (قوله هو الذي يأذن بقبضها) ظاهره ان كل روح يتعلق بها اذن جديد ورأيت ما يقويه ومن ذلك ما يقال ان ملكا ينزل الى ملك الموت من عند الله فيه اسم من أمر بقبض روحه والموضع الذي يقبض به لكن ما تقدم من كون وجهه مقابل الالواح يقتضى أنه يكفى بالنظر لما فيه فراغ اجل العبد فلا يحتاج لاذن جديد فان قلت ان الالواح يقع فيه التغيير لتبديل فيظهر ثمرة الاذن الجديد قلت لا ثمرة حينئذ للظن في الالواح ويمكن أن يقال يعتمد على ما في الالواح ما لم يقع تغيير أو ينزل أمر جديد فلا يكون الامر الجديد عاما محمول على البعض (قوله لانه الفاعل حقيقة) لا يخفى انه قد تقرروا ان الفعل يسند حقيقة عقلية ان قام به لامن أوجده كقام زيد فلا يقال قام الله وان كان هو الموجد غيا م وذا التوفى الذي هو قبض الروح انما قام بالملك فيكون اسناد التوفى اليه حقيقة عقلية ويكون اسناده للمولى تعالى غير جائز بهذا الاعتبار لانه لم يقم به وان كان خلقه نعم ان تجوز به عن خلقه لقيام قرينة على ذلك صح فلا يكون حقيقة وهو مناف لقضية قوله لانه الفاعل حقيقة (قوله لانه المباشر للقبض) لا يخفى ان مقتضى المقابلة انه ليس فاعلا حقيقة مع انه فاعل حقيقة باعتبار قيام الفعل به والحاصل أنه ان أريد بالفاعل من أوجد الفعل وخلقته فهو الله بدون ريب الا ان الاسنادات الحقيقية والمجازية ليست بهذا الاعتبار وان أريد به من قام به الفعل التي الاسنادات باعتبار حقيقة أو مجازا فلا يكون المولى فاعلا حقيقة فلا يخلص الا يجعل التوفى مشتركا بين المعاني المذكورة أعني الاجساد والمباشرة والجذب فان ثبت ذلك الاشتراك اتضح الحال (قوله لانهم أعوانه) أى فيكون اسناد التوفى اليهم على طريق المجاز العقلى أو استعمال توفى في تسبب في وفاته فيكون مجازا لغويا ولم يبين عدة هؤلاء الاعوان وهل هي مستوية في جميع الاشخاص أو مختلفة (قوله فهو قابض الخ) قضيته انه لم يكن جاذبا الا ان الروح اذا قربت من الخروج يتولى ذلك بدون جذب وبغيره ذلك ما قاله الشعرا في مختصر تذكرة القرطبي حكاية عن ملك الموت حيث قال الدنيا كلها بين ركبتي وجميع الخلائق بين عيني ويدي تبلغان المشرق والمغرب فاذا نفذ

(باذن ربه) قال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وفي حديث طويل رواه الطبراني وغيره عن ملك الموت والله لو أردت قبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو الذي يأذن لي بقبضها فان قيه ل جاء في القرآن اسناد التوفى الى الله تعالى والى الملائكة قال الله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وقال تعالى حتى اذا جاء أحدكم الموت توفته ولسنا فالجواب ان اضافة التوفى الى الله تعالى لانه الفاعل حقيقة والى ملك الموت لانه المباشر للقبض والى الملائكة لانهم أعوانه يأخذون في جذبها من البدن فهو قابض وهم معا يوفون

أجل عبيد نظرت اليه فاذا نظرت اليه عرفت أهواي من الملائكة انه مقبوض  
 ويعشوا به يغالبوه بنزع روحه فاذا بلهوا بالروح الحلقوم علمت ذلك ولم يخف  
 على شيء من أمره فددت يدي اليه فانتزعتها من جسده (قوله وما يجب اعتقاده  
 ان خير الخ) أي على تقدير خطورة هذه المسئلة بالبال أودكرهم باللسان والا فليست  
 هذه التفضيلات مما أوجب الله على المكلفين اكتسابه أو اعتقاده بل لو قيل  
 عن هذه المسئلة مطلقا لم يقدح ذلك في الدين نعم متى خطرت بالبال أو تحدث فيها  
 اللسان وجب الانصاف وتوفية كل ذي حق حقه كما أفاده اللغزاني (قوله رأوه)  
 أي اجتمعوا به لان الرؤية صارت حقيقة عرفية في الاجتماع فيدخل ابن أم مكتوم  
 وغيره من العميان (قوله كنتم خير أمة أخرجت للناس) أي أظهرت للناس أي من  
 الناس والمعنى ما أظهر الله من الناس أمة خيرا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم  
 كما في الخازن (قوله خطاب مشافهة) لا يخفى أن الخطاب توجبه الكلام الى حاضر  
 فهو يقتضي المشافهة فقولوه مشافهة لئلا كيد أو أنه أراد خطابا بحقيقة لا مجاز (قوله  
 وقيل المراد جميع أمتهم) أي فلا يكون خطاب مشافهة هذا قضية كلامه والظاهر  
 أنه ليس بمراد اذ هو خطاب مشافهة على الوجهين الا أن الاول لا تغليب فيه بخلاف  
 الثاني ففيه تغليب الموجود على غيره (قوله في الازل) أي أو في اللوح أو في الامم  
 قبلكم أو المعنى وجدتم كما ذهب اليه بعض المفسرين ثم أقول ولا يخفى ان هذه  
 الاوجه جارية على الوجهين أعني خصوص الصحب أو جميع الأمة خلافا لما توهمه  
 عبارته فتأمل (قوله لان كثيرا) أي فذكره لدفع توهم ان من رأى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يؤمن به خير من يؤمن به في القرن الثاني أو خير من لم  
 يؤمن به في القرن الثاني قال عجم فقلت خيرا سم تفضيل فيقتضي انهم شاركهم  
 غيرهم في الخيرية وزادوهم على غيرهم فيها وهذا انما يأتي في المسلمين لا في الكفار  
 اذ هم لا خير فيهم البتة فلا حاجة الى قوله وآمنوا به قلت لا نسلم ذلك لان الخيرية  
 يحتمل أن تكون متعلقة بغير الدين كالأحسنية وهذا يوحد في الكفار فلم يحدف  
 وآمنوا لاقتضى خيرية كفار أهل القرن الاول على كفار أهل القرن الثاني وهذا  
 ليس مراد البتة وان جعل قوله وآمنوا ليس أمرا زائدا على ما قبله فلا اشكال ام  
 واعلم أن أفضلية القرن الثاني على الثالث كما قال في شرح ملخص المقاصد بالنسبة  
 الى الجملة لا الاحاد بمعنى جملة القرن الثاني أفضل وأكثر خيرا وبركة من جملة القرن  
 الثالث وقد يكون بعض أحاد الثالث أفضل من أحاد الثاني بل ذلك كثير وأما القرن  
 الاول وهم الصحابة فقل فضله على من بعده بالنسبة الى الجملة والاحاد وقل بالنسبة

(و) مما يجب اعتقاده (ان  
 خير الفرون) أي أفضل  
 الفرون (الذين رأوا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وآمنوا  
 به) لقوله تعالى كنتم خير  
 أمة أخرجت للناس قيل  
 خاطبهم خطاب مشافهة  
 أي أنتم وقيل المراد بذلك  
 جميع أمتهم أي كنتم في الازل  
 (ثم الذين يلونهم ثم الذين  
 يلونهم) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم في الصحبين خيركم  
 قرني ثم الذين يلونهم ثم  
 الذين يلونهم قال عريان ابن  
 حصين فلا أدري أقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بعد قرنه مرتين أو لا  
 وتقييد المصنف الخيرية  
 بالايان لانه متعين لأن  
 كبر من الكفار كانوا  
 في القرن الاول ورأوه صلى  
 الله عليه وسلم ولم تنفعهم  
 رؤيتهم له صلى الله عليه  
 وسلم لعدم إيمانهم به صلى الله  
 عليه وسلم



واختلف في القرن ما هو قـيل المراد به (١٣٧) الجـيل واختاره بعضهم وهو الذي يـؤخـرته من كلام الشيخ

فاقرن الاول العصابة حتى يتقرضوا والثاني التابعون حتى يتقرضوا والثالث تابع التابعين حتى يتقرضوا وقيل المراد به السـنـون واختلف في تحديده والاصح انه مائة واختلف هل ما بعد اقرن الثلاثة المدوحة سواء أو متفاضلون قولان فان قيل ما ذكرتموه من تفضيل القرن الاول يعارضه ما روى باسناد رواه ثقة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل أحد خير منا قال نعم قوم يـجـيئون بعدكم فيبدون كتابا بين لوحين يؤمنون بما فيه ويؤمنون بي ولم يروني ويصدقون بما شئت به ويعملون بما فيه فهم خير منكم قالت أجيب بأنه لا يلزم من تفضيلهم في جهة من الجهات تفضيلهم مطلقا تنبيه الخيرية المذكورة اما باعتبار الباطن وكثرة الثواب ورفع الدرجات وذلك لا يعلم الا بخبر مقطوع به واما باعتبار الظاهر ولا يحصل ذلك الا بالتفاوت

لجملة فقط ولا يمنع أن يكون بعض التابعين أو من بعدهم أفضل من بعض العصابة والاول قول الجمهور واختاره الناضى في الاكمال قال لان مزية العصابة لا يوازي بها عمل والثاني قول أبي عمر بن عبد البر واستحسنه عـجـ (قوله فقيل المراد به الجيل الخ) هذا القول هو الراجح كما عـمـده عـجـ وما بعده ضعيف ومفاده هذا أن الجيل هو نفس العصابة ويؤيده في الجملة قول المصباح الجيل الامة (قوله والاصح أنه مائة الخ) ومقابل الاصح قيل عشرة وقيل عشرون وقيل غير ذلك ودليل الاصح ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع علي رأس تيم وقال له عش قرنا فعاش مائة عام وعلى هذا القول من وجد في المائة الثانية ولم يكن تابعا خيرا ممن وجد في الثالثة ولو تابعا (قوله المدوحة) دخل فيها الرابع على إحدى الروايتين قال لك واختلف في تفضيل الرابع لشك الراوى فيه اهـ (قوله أو متفاضلون) أى كل قرن أفضل من الذى بعده وهو الظاهر له صلى الله عليه وسلم ما من عام أو ما من يوم الا الذى بعده شر منه وروى في كل عام ترذلون (قوله بين لوحين) المراد به ما دفننا المصحف (قوله ويؤمنون بي) هذا داخل في الايمان بما فيه وقوله ويصدقون بما شئت به هذا أعم مما تقدم (قوله في جهة من الجهات) وهو أنهم آمنوا به وبما جاء به ولم يروه لان تعلق الخـمـكم بمشتق يؤذن بالعلية وكأنه قال فهم خير منكم لما ذكر ولا يخفى أن هذا التفضيل إنما هو باعتبار الطائفتين (قوله باعتبار الباطن) أى والظاهر (قوله وكثرة الثواب الخ) تفسير لقوله باعتبار الباطن (قوله ورفع الدرجات الخ) أى ورفع المراتب وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام لان الثواب مقدار من الجزاء يعلمه الله في تغير أعمالهم وهو قد يكون رفع درجات وغيره هذا اذا أريد من رفع المراتب إعطاء منازل عالية ويجوز أن يراد ما هو أعم من ذلك بأن يراد كثرة النعم وعظم الاحسان فيكون مرادها ثم بعد كـتـبـي هـذـين الاحتمالين وجدت بعض من كتب على مسـلم ذكرهما فله الحمد (قوله وذلك) أى ما ذكر من كثرة الثواب الخ (قوله الا بخبر مقطوع به) أى بقول واراد من الرسول تحقيق وروده عنه بالتواتر لان القطع لا يكون الا به وارتضى اللغاني هذا الطسرف وهو ان الافضلية باعتبار كثرة الثواب وحاصل كلامه أن الافضلية بهذا الاعتبار وان ذلك لا يتوقف على خبر مقطوع به كما قال شارحنا بل يعلم من كونهم أو أو انصرفوا واجاهدوا وصبروا وتصدقوا بأموالهم على فاقة وباعوا النفوس في محبته (قوله واما باعتبار الظاهر الخ) حاصل ذلك الاحتمال انه لا تثبت الافضلية لكل فرد من أفراد القرن على من بعده بل من كانت خصاله أكثر أفضل من ليس كذلك وحيث ثبت أن كانت

في خصال الفضائل ٣٥ عد ل فمن كثرت فيه فهو أفضل في الظاهر والباطن

خصاله من الذي بعده أكثر أفضل من الذي خصله أقل من الذي قبله فله فوله فلا  
 يحصل الخ أي وإذا كان باعتبار الظاهر فلا يحصل ذلك أي ما ذكر من أن الخيرية  
 باعتبار الظاهر وقوله بالتفاوت أي بالتزايد وقوله في خصال الفضائل أي في خصال  
 هي الفضائل فالإضافة للبيان وأراد بالفضائل ما يشمل الفواضل وهي النعم المتعددة  
 وقوله فمن كثرت أي وحينئذ فمن كثرت فيه الخ وحاصله أن الشارح متردد في الخيرية  
 وقد علمت أن اللقاني اعتبر الأول فليعقل عليه ويؤيد ذلك أن معنى الحديث المشهور  
 لو اتفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مدا ولا  
 نصف مد (قوله فكم) الفاء للتعليل أي لتعليل كون الأفضلية في الظاهر دون الباطن  
 (قوله قطعاً أو ظاهراً) ويرتب عن كونه قطعياً أن التفضيل في الباطن والظاهر وعلى  
 كونه ظاهرياً أنه في الظاهر فقط كما يفيد اللقاني وحينئذ فتنكون أو هنالكا ترد  
 كالأول ويرجح القول وهو القطع لما علمت من أن اللقاني رجع الباطن وأما  
 التفضيل بين الخلفاء الأربعة وكذا بينهم وبين من بعدهم من الحديبية وأهل  
 بدر وغيرهم فوقع الخلاف كما أفاده اللقاني فقليل قطعي وهو الحق وقيل ظني ودل هو  
 في الظاهر والباطن وهو الحق أو في الظاهر فقط كذا أفاده اللقاني (قوله  
 والصحابة الخ) هو في الأصل مصدر (قوله الأصحاب) قال في شرح العقيدة وجع  
 الأصحاب أصحاب (قوله جمع صاحب) رده ابن عبد الحق بما حاصله أن أصحاب  
 جمع لصاحب ووقع الخلاف فيه هل هو أي صاحب جمع لصاحب بمعنى الصحابي  
 أو اسم جمع له قولان الأول للاختفاء والثاني لسيبويه وليس أي أصحاب جمع  
 لصاحب لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال كذا كره الجوهري وغيره (قوله وهو  
 من أتى النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح النخبة المراد باللقاء ما هو أعم من  
 المجالسة والمشاورة ومول أحدهما إلى الآخر ولم يكلمه ويدخل فيه رؤية  
 أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أم بغيره (قوله ثم مات على الإسلام) احتراز  
 بذلك مما إذا اجتمع به مؤمنات ثم مات كعبد الله بن خطل فليس بصحابي باتفاق  
 وأما من ارتد بعد صحبته ثم آمن فقضية مذهبه أن الردة تعبط العمل أنه لا يسمى  
 صحابياً إلا أن عادلاً لا إسلام ولقي النبي صلى الله عليه وسلم ثانياً مسلماً كعبد الله  
 ابن أبي سرح وقضية مذهب من لا يرى الاحتياط بالإماموت كالشافعية أنه يسمى  
 صحابياً إذا عاد للإسلام بعد موته صلى الله عليه وسلم كإبي الأشعث بن قيس فانه  
 كان ممن ارتد وأتى به إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه أسيراً فعاد إلى الإسلام  
 فقبل منه ذلك وزوجه أخته واشترط الموت على الإسلام بالنسبة لأهله أي الذي

فكم من قليل العمل أفضل  
 من كثيره (و) مما يجب  
 اعتقاده قطعاً أو ظاهراً  
 أفضل هذه الأمة صحابة نبيها  
 محمد صلى الله عليه  
 وسلم ولصحابة بفتح الصاد  
 الأصحاب جمع صاحب وهو  
 من أتى النبي صلى الله عليه  
 وسلم مسلماً ثم مات على  
 الإسلام

يترقى عنه بعد موته وتقبل روايته فلا يرد ما قيل ان المناسب اسقاط قوله  
 ثم مات على الاسلام لانه يقتضى أن لا تتحقق العصبة لاحد في حياته (قوله عدول)  
 أى فلا يبحث عن عدالتهم كما قال الهللى لاني رواية ولا في شهادة لانهم خير الامة  
 ومن طرأ له منهم فادح كسرقة أو زنا عمل بمقتضاه كما ورد (قوله وغيرهم) أى  
 كسعد بن أبى وقاص وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم فهو لا علم يدخلوا  
 في الحروب لأمع على ولا مع معاوية وراعى معنى من فجمع ولوراعى اللفظ لقيل  
 وغيره (قوله باجماع من يعتد بهم) ومقابل أقوال قبل انهم كغيرهم يبحث  
 عن عدالتهم في الرواية والشهادة الا من يكون ظاهر المدة لثمة مقلوعها كالشقيين  
 وقيل هم عدول الى قتل عثمان فيبحث عن عدالتهم من حين قتله لوقوع الفتن  
 بينهم من حينئذ وفيهم من انعزل عنهم حالة الفتنة وقيل هم عدول الامن قاتل عليا  
 فوهم فساق ظروجهم على الامام الحق وروايتهم مجتهدون (قوله على الصحيح)  
 أبو بكر ومقابل الصحيح أقوال قيل خديجة وهو الصواب عند جماعة وادعى بعضهم  
 الاتفاق عليه وقيل على وقيل زيد بن حارثة وقيل بلال قال ابن الصلاح والاورع  
 أن يقال أول من أسلم من الرجال أبو بكر ومن أهدى علي ومن النساء خديجة  
 ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال اه فهو جمع بين الأقوال (قوله وأفضل الصحابة  
 أهل الحديبية) أى بعد عيسى بن مراء على أنه صحابي كما قاله السيوطى وغيره (قوله  
 الذين يابغوه) رضى الله عنهم إشارة لقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين الخ وذلك  
 أنه صلى الله عليه وسلم لما خرج عام الحديبية يريد زيارة البيت وتظلم وصده  
 المشركون وأرسل اليهم عثمان بن عفان يبلغهم أنه عليه الصلاة والسلام ليأتهم  
 مقاتلا ولا محاربا وانما جاءهم زائرا للبيت ومعظماله فحسبوه عندهم وبلغ الخبر  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان قر يشا قتلت عثمان فقال عليه السلام عند  
 ذلك لا نخرج حتى نناجز القوم ودعا الناس الى البيعة فبأيعوه تحت الشجرة على  
 أن يناجزوا قر يشا ولا يفر وانهم ظهر كذب خبر قتل عثمان رضى الله عنه وهادن  
 عليه الصلاة والسلام قر يشا ثم رجع ولم يلق حربا (قوله وأفضلهم أهل بدر) أى  
 أفضل الحديبيين كما صرح به في التحقيق (قوله وأفضلهم العشرة) أى أفضل أهل بدر  
 كما صرح به فيه أيضا اذا تقرر لك ما ذكرته فاعلم أن كلام الشارح غير مناسب  
 وذلك أنه يفيد أن أهل الحديبية ما عدا أهل بدر أفضل من أهل بدر الذين لم يحضروا  
 الحديبية وان أهل الحديبية الذين ليسوا من أهل بدر أفضل من أهل أحد وليس  
 كذلك قال الشيخ أحمد ابن عبد الحق في نظام النقاية بعد أن ذكر ترتيب الاربعة

والصحابة كلهم عدول من  
 لا يسألون وغيرهم باجماع  
 من يعتد بهم وأولهم اسلاما  
 على الصحيح أبو بكر الصديق  
 رضى الله عنه وأفضل  
 الصحابة أهل الحديبية  
 الذين يابغوه رضى الله عنهم  
 وأفضلهم أهل بدر وأفضلهم  
 العشرة أبو بكر وعمر وعثمان  
 وعلى والحلة والزبير وسعد  
 وسعيد وعبد الرحمن ابن  
 عوف وأبو عبيدة عامر بن  
 الجراح

في الفضل فالسنة الباقون ثم هل بدر فاهل أحد فمكمل من بايع النبي تحت  
الشجرة فسائر اصحابه المفقورة فمن بقي من أمة النبي على اختلاف وصفه الجلي  
اه المراد منه (قوله وأفضلهم الخلفاء الاربعة) أي فرتبة الستة تلي مرتبة الاخير  
من الخلفاء الاربعة كما ذكره القاني قائلًا وانظر من الافضل من هؤلاء الستة ومن  
باليه فاني ما رأيته اه (قوله جمع خليفة الخ) وهو كل من صار موضعا عن غيره  
في شيء فان خلفه في شيء قيل فيه خلف وان خلفه في شيء قيل فيه خليفة قال الله  
تعالى يا اود انا جعلناك خليفة في الارض وقال تعالى فخلف من بعدهم خلف  
كما ذكره بعض العلماء (قوله جمع راشد) وهو المسدد في نفسه الموفق في أمره كما قاله  
تت (قوله جمع هاد) كذا في تت والمناسب أن يقول جمع مهدي لا هادي (قوله  
والافغان بمعنى واحد) فيه نظر لما قاله عجي ويرا فقه المصباح ونصر عجي وانما قدم  
الوصف بالرشد لانه أعم لانه مصطلح للدين والدنيا والمهدي يخص الدين اه (قوله  
لأنك تقول الخ) لا يخفى ان هذا براهقه ما قاله في تحقيق المباني حيث يقول ومما اسم  
مفعول لا اسم فاعل أي الذين هداهم الله وأرشدهم قاله ابن عمر زاد بعض الشراح  
وانظر هل يقال اسم فاعل بمعنى اسم مفعول أم لا اه أقول والظاهر أن يقال ذلك أي  
بالنظر للتبادر من ذلك الحل وانما قلنا ذلك لانه يصح أن يكون كل من راشد وها داسم  
فاعل حقيقة وان كان الوصف الذي صار به اسم فاعل أنرا عن غيره فعني  
راشد وها داذات اتصفت بالرشد والمهدي (قوله أي هداك الخ) قضية المصباح  
أنه يقال أي أصلك قائلًا وهو أي الصلاح اصحابه الصواب اه وظاهره في دين  
أودينا (قوله أبو بكر الصديق) صدق النبي صلى الله عليه وسلم في النبوة بغير تلميم  
وفي المعراج بلا تردد واسمه عبد الله (قوله وثلاثة أشهر) زاد بعضهم وعشرة  
أيام وقال بعضهم بدل العشرة تسع ايام (قوله ومات) أي ليلة الثلاثاء بين المغرب  
والعشاء اثمان بافت من جمادى الآخرة سنة ثلاثة عشر من الهجرة وكان سبب  
موته شدة وجده وخزته على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وسنه كسن النبي صلى  
الله عليه وسلم) أي ثلاثة وستون سنة (قوله باستخلاف أبي بكر) وذلك أن أبا بكر  
رضي الله عنه لما أيس من حياته دعا عثمان وأملى عليه كتاب وصية بان الخلافة  
لعمري رضي الله عنه فلما كتب ختم أبو بكر المهيبة وأمر عثمان فخرج بالسكتاب  
مختوما فبايع الناس ورضوا به ومن ذلك يعلم حكم شرعي وهو ان الخلافة  
إذا أوصى بالخلافة لاحد يتبع وصيته (قوله وكسر الكسر عند الحساب) جزء  
غير تام من أجزاء الواحد كالنصف والعشر لأن المراد به هنا ما دون السنة وليست

وافضلهم (الخلفاء) الاربعة  
جمع خليفة سموا خلفاء  
لأنهم خلفوا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في الأحكام  
(الراشدون) جمع راشد  
(المهديون) جمع هاد  
والافغان بمعنى واحد لأنك  
تقول ارشدك الله أي هداك  
وتقول هداك الله أي  
أرشدك والخلفاء الاربعة  
متفاوتون في الفضل  
فأفضلهم (أبو بكر) الصديق  
رضي الله عنه ولي الخلافة  
باجتماع الصصابة وكانت  
مدته سنتين وقيل وثلاثة  
أشهر ومات وسنه كسن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
(ثم) يليه في المصيبة (عمر)  
ابن الخطاب رضي الله عنه  
ولي الخلافة باستخلاف أبي  
بكر رضي الله عنهما  
وأجمعت الصصابة على  
خلفائه وكانت مدته  
ثلاثة أعوام وكسر

أشار ح ذلك الكسر وبعض عينه فقال ومدة خلافته عشرين سنة وستة أشهر  
 وثمانية أيام وقيل بدل الثمانية خمس ليال (قوله توفي) أمد عمر في سنة ثلاثه  
 وعشرين سنة من الهجرة في ذى الحجة لاربعة عشرة ليلة مضت منه في السنة  
 المذكورة (قوله وسنه) كسن أبي بكر لم يقل كسن النبي صلى الله عليه وسلم  
 للإشارة إلى أنه يلي أبي بكر في الفضل كذا ذكر (قوله ولي الخلافة) بإجماع  
 الصحابة ولم يحصل من عمر استخلاف له كما وقع من أبي بكر وكذلك يقع من عثمان  
 استخلاف لعلي (قوله وعدوانا العدو) هو الظلم فهو عطف مرادف قتل رضي الله  
 عنه وهو ابن ثمانين سنة يوم الاربعاء بعد العصر ودفن يوم السبت قبل الظهر  
 وقيل غير ذلك (قوله بإجماع الصحابة) أي كاهم فان قلت يرد ذلك ما سيأتي  
 من منازعة معاوية له قلت أفاد السعدان منازعة معاوية له لم تكن عن نزاع  
 في خلافته بل عن خطأ في الاجتهاد وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله ملجم)  
 قال في المصباح اسم مفعول اه فهو بفتح الجيم (قوله ودفن في محراب مسجد) اه  
 وقيل يقصر الامراء وقيل لا يعرف قبره وقيل غير ذلك (قوله وعناهم) أي  
 ورضي عنا بسببهم أي بالحب أو التوسل (قوله الخلافة هي النيابة عنه) في عموم  
 مصالح المسلمين من إقامة الدين وصيانة المسلمين بحيث يجب على كافة الخلق  
 الاتباع لهم ويحرم عليهم مخالفتهم وقال عجم ومعنى الحديث ان الخلافة حق الخلافة  
 وهي خلافة النبوة انما هي خلافة الذين صدقوا هذا الاسم بأعمالهم وعلموا بسنته  
 بعده وأما اذا خالفوا سنته وبدلوا سيرته فهم حينئذ ملوك وان كان أسماؤهم خلفاء  
 اه (قوله ثلاثون سنة) قال السيوطي الثلاثون لا تزيد على مدة خلافة الخلفاء  
 الاربعة كما حررت مدة خلافة أبي بكر سنتان وثلاثة أشهر وعشرة أيام ومدة  
 خلافة عمر عشرين سنة وستة أشهر وثمانية أيام ومدة خلافة عثمان أحد عشر سنة  
 واحد عشر شهرا وتسعة أيام ومدة خلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة  
 أيام هذا هو التحرير قال اللقاني قلت مما لا يخفى على أحد ان هذا الذي حرره ينقص  
 عن الثلاثين اده وتسعة وعشرون عاما وستة أشهر وأربعة أيام ولا يكمل دور  
 الثلاثين الا بأيام خلافة الحسن وبالله التوفيق ثم ان الحسن سلم الامر إلى معاوية  
 وحقق الله بذلك قول نبيه صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به  
 فتيين عظيمتين من المسلمين (قوله ثم يكون ملكا بثلاث الميم) أي خلافة نافذة  
 يشوبها الزلل وعدم خلوصها من الخلل (قوله أنا أول الملوك) فيه اعتراف بوقوع  
 الخلل في خلافته كما هو قضية ما تقدم (قوله عضونا) بفتح العين من عض معناه

توفي وسنه كسن أبي بكر  
 (ثم) يليه في الفضل  
 (عثمان) بن عفان رضي الله  
 عنه ولي الخلافة بإجماع  
 الصحابة وكانت مدة  
 خلافته ثلاث عشرة سنة  
 ثم قتل ظلما وعدوانا (ثم)  
 يليه في الفضيلة (علي) ابن  
 أبي طالب رضي الله عنه  
 ولي الخلافة بإجماع  
 الصحابة وكانت مدة  
 خلافته أربعة أعوام وقيل  
 خمس سنين توفي بالكوفة  
 قتله عبد الرحمن بن ملجم  
 ودفن في محراب مسجد  
 (رضي الله عنهم) وعنا  
 بهم (أجمعين) وقد أشار  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 إلى مدة خلافتهم بقوله  
 الخلافة بعدى ثلاثون سنة  
 ثم تكون ملكا عضونا  
 ولهذا دل معاوية رضي الله  
 عنه لما ولي بعد انقضاء  
 الثلاثين سنة أنا أول الملوك



انهم يتعسفون على الرعية فكأنهم يعضونهم بالاسنان (قوله انظر هل اراد  
 معنى الخ) أي فلم يذكره السكونه مما يجب اعتقاده أقول لا يخفى أنه لا مانع من أن يكون  
 ذكره لذلك أي اذا خطرت هذه المسئلة بالبال فيجب عليهم أن يعتقد أنه ينبغي  
 أن لا يذكره الا بأحسن الذكري لأن يعتقد أنه يليق بهم أن يذكره بجمع لكن  
 قضية التعبير بأحسن عدم ذكرهم بالأقبح وبالقبيح وبالمكروه وبخلاف الاولى  
 وبالمباح وبالحسن ولا يخفى أن ذكرهم بالقبيح أما كفر كان قال انهم على ضلالة  
 وكفر لانه انكر معلوما من الدين بالضرورة وهل تقبل توبته كالمترد أولا كالزنديق  
 بخلاف واما معصية ان ذكرهم بما يوجب الحد فيحد وينكح بعد ذلك النكاح  
 الشديد وكذا ان ذكرهم بجمع لا يوجب الحد الا أنه يجلد الجلد الشديد ويضرب في السجن  
 الى ان يموت واما ذكرهم بالمكروه فمكروه وبخلاف الاولى فخلاف الاولى وكذا  
 بالمباح الا أنه أضعف من الذي قبله وكذا بالحسن حيث أمكن الاحسن وهو أيضا  
 أضعف من الذي قبله على الظاهر في جميع ذلك أي من قول وأما ذكرهم بالمكروه  
 الخ (قوله فأمسكوا بقطع المزمة من أمسك) أي وجوباً عن القبيح بأقسامه ويندب  
 أكيداً من المكروه وغير أكيد من المباح والحسن وان اختلف بالنسبة لهما هذا  
 ما ظهر لي (قوله أو أراد التوطئة) أي فيكون المقصود الاولى عدم ذكر ما رقع بينهم  
 من التشاجر (قوله والمسكوت) عطف خاص على عام (قوله والقتال) عطف  
 مغاير ان خص النزاع بالاقوال وعطف خاص على عام ان أريد بالنزاع ما هو أعم  
 تنبيه الامسالك مبتدأ والخبر محذوف تقديره واجب (قوله وانهم أحق) بفتح الهرة  
 أي وما يجب اعتقاده انهم أحق (قوله أي أوجب الناس) أي انهم أشد وجوباً من  
 الناس في التماس احسن الخارج أي فوجوب التماس احسن الخارج مشترك  
 بينهم وبين غيرهم الا أنهم تميزوا بشديته ولا تفهم من ذلك أن يكون التماس  
 احسن الذي ليس أحسن حراماً لا تتأيد بالاحسن الحسن وهو ما كان مخاصماً  
 من ورطة القبح (قوله أي يطلب الظاهر) أنه أراد بالطلب التمهيل (قوله أي  
 التأويلات) أي فالخارج جمع مخرج بمعنى التأويل ثم يجوز أن يكون مخرج مصدر  
 ميمياً بمعنى الخروج فالتأويل خروج من ورطة القبح على ضرب من التسمع  
 أو اسم مكان أي مكان الخروج اذ لا يخفى ان التأويل موضع الخروج من ورطة  
 القبح (قوله وأحق الخ) الذي قيل في أحق المتقدم يقال في هذا ولا يخفى ان الاول  
 متعلق بما بينهم وأما هذا فهو متعلق بهم مع غيرهم فهو عطف مغاير وان كان  
 بعض الشراح جعله عين الاول نعم بقي اشكال وهو ان تيقن أحسنية المذاهب

(ع) أنظر هل اراد بقوله  
 (وان لا يذكر أحد من  
 صحابة الرسول) صلى الله  
 عليه وسلم (الابا حسن  
 ذكر) معنى قوله صلى الله  
 عليه وسلم اذ ذكر أصحابي  
 فأمسكوا أو أراد التوطئة  
 لقوله (والامسك) أي  
 الكف والسكوت (عما  
 شجر) أي وقع (بينهم) من  
 النزاع والقتال (وانهم  
 أحق) أي أوجب (الناس  
 ان ياتمس) أي يطلب (لهم  
 احسن) الخارج (أي  
 التأويلات) (و) أحق ان  
 (رطن)

مشترك بين أصحابي غيرهم فمن الذي يهدف بأصل الحسن فالخلص أن يراد  
بالاحسن الحسن (قوله بمعنى يتيقن) أي فليس المراد من الظن حقيقة بل اليقين  
على حد قوله تعالى الذين يظنون أنهم -م ملائكة - واليقين هو الجزم بالشيء  
عن دليل ولا يخفى أن هذا الجزم له دليل وهو أصح ما في كالمجرب بأنهم اقتديتم أهديتم  
وقوله صلى الله عليه وسلم لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً لـ (قوله بهم) متعلق  
بـ يظن أو متعلق بمحذوف أي يظن أحسن المذاهب ملتبساً بهم قوله أي الآراء جمع  
رأي بمعنى الحكم الذي رأوه واعتقدوه وكأنه قال وأحق أن يتيقن بهم أحسن  
الاحكام التي استنبطوها واستخرجوها باجتهادهم (قوله المتبعة) اسناداً لاتباع  
لها مجاز وانما المتبع أصحابها (قوله في الدين) ظرف للآراء من ظرفية الكل الذي  
هو الدين للجزء الذي هو الآراء لان الاحكام المستخرجة لهم بعض الدين أو في  
بمعنى من التبعية (قوله حاصل ما قال الخ) هذا يؤذن بأن قوله وأحق أن يظن هو  
عين المعطوف عليه وقد علمت مما قررنا أنه خلافه بل هذا الحاصل حاصل للمعطوف  
عليه الذي هو قوله أحق أن ياتمس لهم أحسن الخارج ولم يتعرض للمعطوف الذي  
هو قوله وأحق أن يظن الخ (قوله يجب على كل مسلم) وكذا كل كافر بناء على أنه  
مخاطب بفروع الشريعة (قوله نقلاً عن الصحاح) أي أو حسناً أو أراد به ما يعم الحسن لان  
كان ضعيفاً فإنه يرذ (قوله وخلاف) أي اختلاف وهو عطف مغاير (قوله أحسن)  
أفعل التفضيل ليس على باب المراد تأويلنا حسناً (قوله فينا قول ما وقع بين علي  
ومعاوية) أي من القتال الذي قتل بسببه منهم جم غفير كما في وقعة صفين اسم موضع  
أو بقاء الشام ولم يقاتل علي فيم احتج قتل عمار بن ياسر فجردوا الفقار وقتل في ذلك  
اليوم ألفاً وستمائة ومفني بكسر الصاد المهملة وتشديد الفاء وسكون الياء المشاة  
من تحت وبعدها نون وبعبارة أخرى وهي أرض علي شامى الغرات بالقرب من  
مدينة الرقة اه (قوله انقضاء البيعة) أي حصول المباينة والطاعة لانسان يجعل  
خليفة (قوله اذ لا تقام الحدود) لان اقامة الحدود شأنها عظيم فلا تقام الا  
بالامام لوقوع من النزاع ما لا يحصى اذ لا يرضى أحد باقامة الحد عليه (قوله ولا يستقيم  
أمر الناس) هذا أعم من الذي قبله فهو عطف عام على خاص أي لا يستقيم  
أمر الناس من تنفيذ أحكامهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ مدقاتهم  
وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاياد وقطع المنازعات  
الواقعة بين العباد وقسمة الغنائم وغير ذلك (قوله وطلب معاوية القصاص الخ)  
وذلك أن معاوية طلب بدم عثمان رضي الله عنه لما بين ما من بنوة العمومة وقصد

بمعنى يتيقن (بهم) الحسن  
المذاهب أي الآراء المتبعة  
في الدين حاصل ما قال الخ  
يجب على المسلم أن يتأول  
ما نقل عنهم نقلاً عن الصحاح  
ما نقل عنهم من قتال وخلاف  
وقع منهم من التأويل فيأول  
أحسن التأويل فيأول  
ما وقع بين علي ومعاوية  
رضي الله عنه - ما ان علياً  
رضي الله عنه طاب انقضاء  
البيعة أو لا اذ لا تقام الحدود  
ولا يستقيم أمر الناس الا  
بالامام وطلب معاوية  
القصاص من الذين قتلوا  
عثمان فوقع ما وقع

ان يسلم على رضى الله عنه قتله عثمان اليه على الفور وذلك انه ان ارسلهم اليه  
 بايع له وراى على رضى الله عنه ان المبادرة بتسليمهم مع كثرة عشارتهم واختلاطهم  
 بالمسكر يؤدى الى اضطراب امر الامامة وتفاقم الفتن وان الامهال بتسليمهم ليتحقق  
 تمكنه هو الصواب فحقق الامر واعلم ان من اعتقاد اهل السنة والجماعة ان معاوية  
 رضى الله عنه لم يكن خليفة في أيام على رضى الله عنه غاية الامر ان له اجرا واحدا  
 واختلفوا في امامته بعد موت على رضى الله عنه (قوله لكن اتفق اهل الحق)  
 انظر هل له مفهوم وهو ان اهل البدع اختلفوا في ذلك فليحذر واهل الحق عبارة  
 عن اهل السنة أشاعرة وماتريدي أو المراد بهم ما كان على سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فشم من كان قبل ظهور الشيعين أهني أبا الحسن الأشعري  
 وأبا منصور الماتريدي (قوله فله اجران الخ) لا يخفى ان الاجر على الاجتهاد ظاهر  
 لانه فعل اختياري له فيؤجر عليه وأما الاصابة فليست باختيارية له فبأوجه  
 ترتيب الاجر عليهم ساقط هي أمراجهاته فتركت منزلته (قوله فان الاولى في حق  
 العامة الخ) أى أو يقال المطلوب ابتدأ الامساك من المكلف فاذا وقع ونزل ونكلم  
 فالجواب أن يلتمس لهم أحسن الخارج كل من التمسك والسامع وجواب الشرح  
 لا يفيد نهى الخامسة عن التمسك في ذلك ابتدأ بخلاف هذا الجواب قال مع  
 وأحسن من هذا كله أن يقال قوله والامساك عما شجر بينهم معناه حيث كان  
 ذكر ما شجر بينهم ليس فيه رفع الاوم عنهم والام يطلب الامساك عما شجر بينهم  
 بل ربما يطلب ذكره (قوله البيان الخ) البيان بمعنى التبيين وهو اخراج الشيء  
 من حيز الاشكال الى حيز التجلي نعطف الازالة عطف لازم على ما زوم (قوله أى  
 الانقياد) من طاع يطوع اذا انقاد (قوله واجب هذا هو الصواب) خلافا قول  
 الزناقي مندوب وفيه إشارة الى أن الخبر مذرف وكان الواجب أن يصرح به لانه  
 كون خاص لا دليل عليه ويحجب بأنه اتشكل على الادلة الخارجة كقوله أطيعوا الله  
 وأطيعوا الخ (قوله بالاعتقاد الباء للتصوير) أى ان الطاعة مجموع الامر من قتي أنتفى  
 أحدهما فهو عام أى اعتقاد انهم أئمة وان طاعتهم واجبة وأراد بالفعل ما يشمل  
 القول (قوله بامتنال الاوامر الخ) تصوير بالفعل فالامتنال هو الطاعة كما يقيد  
 المصباح وحيث فإيقاع الطاعة على الاوامر مجاز عقلي لان المطاع حقيقة ذو  
 الاوامر (قوله والنهي عن الزواجر) لا يخفى أن النهي من صفات الائمة لا من صفات  
 رعيتهم فيحجب بأنه ضمن النهي معنى الكف والمعنى والكف عن الزواجر أى  
 مزجوراتهم لان الزواجر عبارة عن الموانع والكف ليس عنها بل عن مزجوراتهم

لكن اتفق اهل الحق أن  
 عليا رضى الله عنه اجتهد  
 وأصاب فله اجران وان  
 معاوية رضى الله عنه اجتهد  
 وأخطأ فله اجر واحد نبيه  
 لا تناقض بين قوله  
 والامساك الى آخره وقوله  
 أن يلتمس الخ فان الاول  
 في حق العامة والثاني  
 في حق العلماء اذ فرضهم  
 البيان وازاله الاشكال  
 (والطاعة) أى الانقياد  
 واجب (لائمة المسلمين)  
 بالاعتقاد والفعل بامتنال  
 الاوامر والنهي عن الزواجر  
 وقدر الائمة بقوله (من ولاية  
 أمورهم)

أى الاشياء انى منعوها وهذا كله ظاهر اذا أمروا ونهوا بما يوافق الشريعة  
فأما اذا لم يكن كذلك بأن أمروا بمعصية مجمع عليها مثلاً فانها تحرم اطاعتهم في ذلك  
الا أن المأمور حينئذ يكون حكمه حكم المأمور في أتباعها وتركه وفعل المأمور  
لا يوصف بشئ من الاحكام الخمسة لكن يجري فيه تفصيل الفقهاء في وجوه  
الأكراه ففي سبب مسلم غير صحابي مثلاً لا يكتفى فيه الاكراه بخوف وقوع مولم من قتل  
أو ضرب ولو قل أو سجن أو قيد أو صفع وأما الاكراه على الكفر وسبه عليه السلام  
وقذف المسلم وسب الصحابي مثلاً فلا يكتفى في الاقدام الا الاكراه بخوف ايقاع  
القتل بالمكره وصبره أجل وأما قتل المسلم وقطعه والزنا بامرأة مكرهه أو ذات  
زوج فلا يجوز الاقدام على شئ منهن ولو قتل أو أذا ذلك المقتضى في شرهه الكبير  
وأما اذا أمروا بمكره ففيه خلاف الوحوب عند ابن عرفة حيث لم تكن الكراهة  
مجمعة عليهم أو مدمها عند القرطبي قال فلأمر وإيجاز صارت طاعتهم فيه واجبة  
ولما حلت مخالفتهم فلأمر وإيجاز جازع عنه زجر تنزيه / تحريم فلا يظهر جواز  
المخالفة الا أن يخاف على نفسه فله أن يمتثل اهـ (قوله أى حكمهم) كذا في بعض  
النسخ التى يظن بها الصحة بدون هو زور في بعض النسخ وشرح العقيدة وتحقيق  
المباني وبعض الشراح أحكامهم فيكون تفسير الامور الذى هو المضاف اليه (قوله  
العلماء العاملين) وهم قسمان مجتهد وقلة فالمجتهد يفرضه ما غلب على ظنه  
ولا يجوز له ان يقلد غيره والمقلد يجب عليه اتباع أهل العلم غير أنه لا يجوز له التقليد  
في العقائد (قوله الا أمرون بالمعروف) وصف لازم خصه بالذلة لشرهه وأنه اثر  
العلم الاثر الاعظم وكذا يقال فيما بعده (قوله أمراء الحق) أى الامراء المنسوبون  
للحق اعمالهم به فقوله العلماء الحق توضيح لذلك وأراد بأمر الله ما صرح به في كتابه  
وأمر السنة ما أمر به نبيه صلى الله عليه وسلم مما لم يصرح به الكتاب واسناد الامر  
للسنة مجاز لان الأمر صاحبها الذى هو الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله الا أمرون  
الحق يأتى ما تقدم هنا (قوله والجائرون لا يطاعون) أى لا تجوز طاعتهم قال تت  
ولا تجب طاعة ولاية الجور والاختلاف القتال والنزاع في طاعة عند ذلك (قوله لقوله صلى  
الله عليه وسلم) المناسب ليراد ذلك الحديث فيما اذا أمر من اجتمعت فيه شروط  
الامامة التى منها العدالة بمعصية من أنه لا تجب طاعته لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا طاعة لمخلوق الا للحق وأما سائر الذى ليس يعادل فهذا لا تجب طاعته ولو فى الجائز  
كما يستفاد من عبارة تت (قوله ومن هذه المسألة) أى من هذا المعنى وهو أنه لا طاعة  
للمخلوق فى معصية الخالق قول غير أى بطريق الازوم كما هو ظاهر عند التأمل

أى حكمهم (وعلمهم)  
فجمع بين القولين في تأويل  
أولى الامر من قوله تعالى  
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
وأولى الامر منكم هل بعضهم  
المراد بهم العلماء العاملين  
بعلمهم الا أمرون بالمعروف  
والجائرون هل المنكرو قال  
بعضهم المراد بهم أمراء الحق  
العاملون بأمر الله وأمر  
السنة الا أمرون بالمعروف  
والجائرون عن المنكر  
والجائرون لا يطاعون لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا طاعة  
لمخلوق فى معصية الخالق  
رواه أحمد والحاكم ومن  
هذه المسألة قول عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه من  
رأى منكم فى اعوجاج يفتى  
عن الحق فايد كفى

(قوله فليد كرفي) أي ما رأى في (قوله فقام إليه بلال) أو سلمان أو أيست لاشك بل  
 لحكاية الخلاف (قوله لورأيه فيك أعوجاجا) أي ميلاعن الحق (قوله لقومناك)  
 أي لبلال المستقيم على الحق بسية وفنا بحيث تهرك بالسيوف على الاستقامة  
 (قوله وكذلك الخ) فيه إشارة إلى أن اتباع مبتدأ وخبر محذوف تقديره كذلك أي  
 واجب فذكر حل أعراب ويحتمل أن يكون حل معنى إشارة إلى أن الخبر  
 محذوف والتقدير واتباع السلف الصالح واجب (قوله السلف الصالح) أي  
 العلماء منهم كما ذكره بعض الشراح (قوله وهم الصحابة الخ) قصره على الصحابة  
 لما قال ابن ناجي السلف الصالح وصف لازم يهتم عند الإطلاق بالصحابة  
 ولا يشاركونهم غيرهم فيه وأل في الصالح للجنس فصم وصفه للسلف والصالح هو  
 القائم بحقوق الله وحقوق العباد والصحابة أولى الناس في ذلك (قوله في أقوالهم  
 وأفعالهم سواء تفرعوا منه) صلى الله عليه وسلم وأولادهم كانت باستنباط واجتهاد  
 فعطف قوله وفيما تأولوه واستنبطوه عطف مناسب على عام فان قلت ما نكتته  
 قلت نكتته الإشارة إلى أنه يجب تقليدهم أيضا في ذلك خلافا للإمام الشافعي  
 وحاشية أنه وقع الخلاف في قولهم وفعلهم الناشئ عن جهادهم فذهب مالك رضي  
 الله عنه ومن وافقه إلى وجوب تقليد المجتهد للصحابة في ذلك وذهب غيرهم إلى  
 عدم جوازهم ولا نزاع في تقليد غير المجتهد لهم في ذلك أي إذا عرف تفصيل مذهبه  
 كتقليده بقرينة المجتهدين فظهر من ذلك أن قول الصحابي حجة عند مالك ومن وافقه  
 وكذا الشافعي في القديم مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم أصحائي كاللهوم بأيهم  
 اقتديتم اهتديتم وأما قولهم أو فملهم الذي تلقوه عنه صلى الله عليه وسلم فلا خلاف  
 بين مالك والشافعي في وجوب اتباعهم فيه للمجتهد والمقلد وكذا لا خلاف في عدم  
 وجوب اتباع ما تأولوه التابعون واستنبطوه للمجتهد فوقع في عبارة بعضهم ما يورهم  
 خلاف ذلك يحمل على ما تلقوه عن الصحابة لاهل ما كان من اجتهد واستنباط  
 منهم هذا خلاصة ما في عجم (قوله وفيما تأولوه) لا يخفى أن التأويل صرف اللفظ  
 عن ظاهره فعطف الاستنباط عليه الذي هو استخراج الحكم بالاجتهاد كما أفاده  
 المصباح من عطف العام على الخاص ثم لا يخفى أن الموصوف يكون متأولا هو اللفظ  
 وليس للاتباع فيه بل الاتباع في المعنى الذي حمل اللفظ عليه فنخرج من ورطة  
 ذلك بأن يقدر مضاف والتقدير وفي معنى اللفظ الذي تأولوه أي صرفوه عن ظاهره  
 أي المعنى الحاصل بذلك الصرف (قوله عن اجتهدهم) الاجتهاد بذل الوسع  
 في تفصيل الحكم وهو في موضع الحال والتقدير بحالة كون المعنى الذي تأولوه

فقام إليه بلال أو سلمان  
 فقال لورأيه فيك أعوجاجا  
 لقومناك بسية وفنا فقال الحمد  
 لله الذي جعل في هذه  
 الأمة من إذا رأى في أعوجاجا  
 قومي بسية (و) كذلك  
 (اتباع السلف الصالح) وهم  
 الصحابة في أقوالهم وأفعالهم  
 وفيما تأولوه واستنبطوه من  
 اجتهدهم (واقفاه آثارهم)



واستنبأوه ناشأه من اجتهداهم ولا ينبغي أن هذه الحالة مؤسدة (قوله أي  
اتباعهم) فيه إشارة إلى أن المراد بالافتقار الاتباع وان اسناد الافتقار إلى الآثار  
بحسار على حقيقة اسنادهم لآثارهم التي هي عبارة عن أقوالهم وأفعالهم  
فحينئذ يكون قوله واقفاه الخ من ما قبله فهو تأكيده وبعض الاشياخ فرق  
بأن الاتباع يصدق ولو ببعض الوجوه والافتقار الاتباع من كل الوجوه (قوله  
واجب لم يقل كذلك افتقار الخ) نظير ما تقدم وما يأتي للفتن (قوله وكذلك  
الاستغفار) يأتي ما تقدم (قوله لهم) أي لسلف الصالح لكن لا بقيد الصهاية بل  
الاعم أي من اسلفنا بالايان مطلقا في العبارة استخدام من حيث أنه استعمال  
أو لا لسلف الصالح في معنى وهو الصهاية وأما الضمير عليه بمعنى آخر أفاده ع  
رحمه الله (قوله واجب تصريح) بضمون قوله كذلك قال ع والظاهر أن ذلك يجب  
مرة في العمر كالشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحمد لله ومن  
لا بد في الخروج من هذه ذلك من النبوة أو يكفي الاتيان به وان لم ينزه وقد ذكر  
السنوسي أنه لا يخرج من هذه الشهادتين الامع فعلها بالنبوة فقال اهل أن المؤمن  
يجب عليه أنه يذكر لا اله الا الله محمد رسول الله مرة في العمر ينوي بذلك كرمه  
الوجوب فان ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح اه والظاهر أن الواجب ما يفيد معنى  
لا اله الا الله محمد رسول الله لا خصوص اللفظ المذكور على ما مر في مصدق الايمان اه  
وكلام ع هذا يفيد أن المراد بكونه واجبا انه يشاب على فعله ويعاقب على تركه  
(قوله له تعالى الخ) دليل لوجوب الاستغفار وفيه أمران الاول أنه ليس فيه أمر  
بأن يستغفر والمن قبلهم حتى يأتي الوجوب بل انما فيه ادعاء من بعدهم لهم بأن يغفر  
لهم الثاني ان الذين سبقونا بالايان في الآية عبارة عن المهاجرين والانصار كما  
فسره به بعض المفسرين لسببها في الآية المذكورة لانه قال تعالى لا فقرء المهاجرين  
ثم عطف عليهم الانصار بقوله والذين تزوا الدار والايان ثم قال والذين جاؤا من  
بعدهم فاللفظ خاص بهم (قوله ولأخواننا) أي في الدين (قوله ولا نهم وضوءنا  
السبيل) هذه العلة عامة في كل من سلف من الامة وضع الطريق فيشمل الصهاية  
وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم ولا يشمل من لم يقع منه توضع من ذكر  
فلا يفيد المذمى الذي هو وجوب طلب الاستغفار لسلف الصالح المتبادر منه  
الاطلاق فان قلت لا يفتي كونهم وضوء السبيل وجوب الاستغفار قلت يفتي  
بشهادة ما ورد من قوله في الحديث القدسي اذالم تشكركم من هي على يده  
لم تشكروني ان حمل خصوص الشكر على الذاهلهم والظاهر ان المراد تأنيها لقرار

أي اتباعهم واجب فان  
طاع بظاهره دون باطنه  
فانه عاص وليس بطائع (و)  
ذلك (الاستغفار) أي  
طالب المغفرة لهم واجب  
لقوله تعالى ربنا اغفر لنا  
ولاخواننا الذين سبقونا  
بالايان ولا نهم وضوءنا  
السبيل فجزاهم الله عنا  
أحسن جزاء

ان شكر المنعم واجب (قوله المراء بالمد) كما في الاقاني ونسفة معتمدة من الصحاح  
 (قوله في الدين) احترز بذلك مما اذا كان في الدنيا فانهم اجازن في احوالها كما  
 ذكره الاقاني عن بعض شراح هذا المتن وقامل ذلك مع تفسير الشارح الاتي  
 ذكره (قوله والمراء بحمد الحق الخ) هذا معناه اصطلاحا واما معناه لغة فهو الاستفراج  
 من مريت اغرس اذا استفرجت ما عندها من الجري أو غيره فكان كل واحد  
 من المتارين يمرى ما عنده صاحبه اى يستفرج هكذا ذكر العلماء ولا يخفى ان المراء  
 بتفسيره ليس فيه استفراج لانه كما قال بحمد الحق بعد الظهور وليس استفراج  
 حينئذ فلا مناسبة بين المعنى القوي والاصطلاحى وكذلك لا يخفى انه بهذا التفسير  
 لا يكون الاحرام قنأمل (قوله بحمد الحق) اى انكار الحق وقوله بعد ظهوره لا حاجة  
 له لانه لا يقال في انكار الحق حمد لا بعد الظهور كما افاده المسباح فهو تصريح بما علم  
 التزاما (قوله ودفعه لازم) لما قبله أو عينه وقوله بالباطل تأكيد (قوله والجهدال  
 مناظرة أهل البدع الخ) لا يخفى انه على هذا الوجه حرام لما ذكره وهو التادية  
 للطعن الخ بما ذكرنا من هذا اذا كانت التادية المذكورة يجرم بها أو يظن وانظر  
 في حالة الشك والظاهر الحرمه تغليب الجانب الخطر فتخص ان بين المراء والجهدال  
 التباين على كلامه وانهم ما حرامان وليس لهما حالة جائزة (قوله لانه يؤدى الى البسط  
 معهم) اى يؤدى الى تورعة الكلام معهم وهى مضرة (قوله والطعن فى الصحابة) اى  
 فى بعض الاوقات لافى كلها (قوله ويقاع الشبهة) اى القلب الشبهة ما يظن دليلا  
 وليس بدليل اى فيعتقد حقيقتها فيترتب عليه محرم دعواهم عنده الناشئة من تلك  
 الشبهة (قوله ان هذا الجهدال) المشار اليه مناظرة أهل البدع كما يدل عليه كلام  
 عبد الوهاب (قوله ليس من الدين) اى بل مما ينافي الدين كما تبين مما نقرر (قوله  
 وان كان المقصود من الجهدال) اى لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى آخر ذكره ان الاثير  
 حيث قال الجهدال مقابلة الحجج بالحجة وعليه فهو ان كان لاظهار حق وهو مذموم  
 وان كان لاظهار الحق فهو محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن وخلاصة  
 المقام ان بين المراء والجهدال التباين على ما فسرأولا ولا يكونان الاحرامين وعلى  
 كلام ابن الاثير الذى يشير به الشارح هنا يكون تارة حراما وتارة يكون غير حرام  
 بل محمود وقال بعضهم ما حاصله ان الجهدال تارة يكون حراما ان استلزم مفسدة  
 وتارة مندوبا أو واجبا ان استلزم مصلحة بحسب الاحوال وتارة مباحا ان لم يستلزمها  
 وفسرت الجهدال بانه تفاوض يجري بين اثنين فصاعدا لتحقيق حق أو ابطال باطل  
 ثم ذكر ما حاصله انه اختلاف فقيل المراء هو نفس الجهدال المفسر بما ذكر وقيل المراء

وهكذا ذلك (ترك المراء)  
 والجهدال في الدين واجب  
 والمراء بحمد الحق بعد ظهوره  
 ودفعه بالباطل والجهدال  
 مناظرة أهل البدع وانما منع  
 من ذلك لانه يؤدى الى البسط  
 معهم والطعن فى الصحابة  
 ويقاع الشبهة فى القلب  
 قال مالك رضى الله عنه ان  
 هذا الجهدال ليس من الدين  
 فى شيء وان كان المقصود  
 من الجهدال اظهار الحق

بين الفقهاء والجدال مع أهل الامواء أقول وعلى القول الثاني في كلام تت  
 يكونان بحسب الحقيقة مترادفان وان اختلفا بحسب المناظر معه وأقول أيضا  
 وعلى كلام تت لا يكونان حرامين أى الا اذا صاحبهما وجه محرم كإظهار شرف العلم  
 لنفسه والجهل لغيره (قوله ابطال حق) مثلا فيكون حراما (قوله دون التعنت)  
 التعنت ادخال الاذى كما افاده المصباح ثم يجوز ان يكون محترزا قوله اظهار الحق أى  
 فان قصد التعنت أو غيره مما ذكر فيهم ويحتمل أن يكون حالا من اظهار الحق أى  
 حاله كونه تجاوزا للتعنت الخ أى لم يكن مصاحبا بما ذكر وما لم يصاحب اظهار الحق  
 واحدا مما ذكر فيهم وهذا الثاني هو الاحسن لانه يفهم من حرمة الاول وهو  
 المنفرد عن اظهار الحق بالاولى فتدبر (قوله والعناد) العناد اذراكاب الخلاف  
 والعصيان كما افاده المصباح ايضا فهو يرجع لا قول (قوله والاظهار على انهم) أى  
 الاستعلاء عليه أى فاذا كان الواحد من الامور المذكورة فلا يكون جائزا بل حراما  
 (قوله ونسبة شرف العلم لنفسه) أى وتجهيل غيره أو نسبة شرف العلم لنفسه مع  
 كبر أو رياء (قوله فذلك جائز) لا يخفى بعد هذا القول مع هذا القصد بل ربما يقال  
 لوجه له أصلا فلا وجه لكونه يقدمه بل لا وجه لذكره والذي يظهر القول الثاني  
 الذى هو الندب وقد يجب كما افاده بعضهم ويمكن توجيه وجه له بان مقام المناظرة  
 خطر فهو وان قصد ذلك المقصد ربما غلب عليه الاتصاف بوجه محرم كعبه غلبته  
 على خفيه لاظهار الحق حيث كان (قوله الجائز) أى المأذون فيها فلا ينافى انها  
 مندوبة لانها وسيلة للوقوف على انصواب وزيادة العلم (قوله آداب) الظاهر انها  
 آداب شرعية يترتب عليها الثواب والآداب جميع آداب وأراد به ما يشمل الواجب  
 كما يظهر مما سياتى (قوله منها الخ) أى ومنها ان لا يتكلم فيما لم يقع له علمه ولا بموضع  
 بهابه ولا جماعة تشهد بالزور لخصمه ويردون كلامه (قوله ماعد اللسان) أى  
 ماعد اضطراب اللسان أى تحركه وقوله من الجوارح متعلق باضطراب أى  
 تجنب الاضطراب من الجوارح ماعد اللسان (قوله وحسن الاصغاء الخ) أى  
 والاصغاء الحسن الى كلام الخ والظاهر انه وصف مخصص لان من الاصغاء ما ليس  
 بحسن كما هو ظاهر قوله مناوبة أى هذا مرة وهذا مرة (قوله لا مناهية) أى بحيث  
 يتكلم ما استطاع كأنه يريد أن لا يتكلم الا هو (قوله والثبات على الدعوى)  
 أى ان هذا الجيب لسائله يثبت على دعواه الاولى التى ناقشه السائل أى الباحث  
 فى دليلها فلا يتقبل لدعوى أخرى (قوله والاصرار على السؤال) أى اذا كان  
 سئل عن شيء وحصل من صاحبه الجواب عنه فلا ينتقل عن سؤاله ويقتول

دون التعنت والعناد  
 والاظهار على انهم  
 ونسبة شرف العلم الى نفسه  
 فذلك جائز وقيل مندوب  
 ولذا كره الجائز آداب  
 منها تجنب الاضطراب  
 ماعد اللسان من الجوارح  
 والاعتدال فى رفع الصوت  
 وخفضه وحسن الاصغاء  
 الى كلام صاحبه وان يجعل  
 الكلام مناوبة لا مناهية  
 والثبات على الدعوى ان  
 كان مجيبا والاصرار على  
 السؤال ان كان سائلا

لم أسأل بهذا (قوله التعت) قال في المصباح وتعتته أدخل عليه إذا أه أي  
 يعمر زمن كونه يدخل على منظره الأذى من نسبة الشيطان اليه وتكلمه بالفحش  
 (قوله والتعصب) أي نصرة كلامه (قوله والبصاح في المصباح) ما يفيد أن معناه  
 الملازمة والمواظبة فلعل المراد كثرة السؤال بكل ما يبدو لأن التكلم بكل ما يبدو  
 يورث السامة ويحيل الطبع بل إذا سأل ~~يكون~~ بشئ له صحة ووجه يقبل عند  
 الحاضرين (قوله ونحو ذلك) أي من قصد المغالبة والاستقام والرياء والمباهات (قوله  
 واجب الخ) تصرح بضمون قوله كذلك وكلام الشارح هذا يأتي على قول  
 بعضهم أن البدعة ما لم يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم ودل الشرع على حرمة وقيل  
 هي ما لم يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم سواء دل الشرع على حرمة أو وجوبه  
 أو نفيه أو كراهته أو إباحته واليه ذهب من قال أن البدعة تعترها الأحكام الخمسة  
 كابن عبد السلام والقرافي وغيرهما وهذا أقرب لمعنا فاللغة لانها في اللغة مأفول على  
 غير مثال سابق فالأحسن لشارحنا أن يذهب لهذا القول ويقدر بدل قوله واجب  
 مطلوب ويحمل كلام المصنف على البدعة المحرمة والمكروهة وخلاف الأولى  
 فالبدعة المحرمة كذهب القدرية ونحوهم والبدعة الواجبة كندوين الشريعة  
 حيث خيف عليها الضياع والبدعة المندوبة كأحداث الربط والمدارس والبدعة  
 المكروهة كأذان جماعة بصوت واحد والبدعة المباحة كالنوعل في لذبا الماء كل  
 والمشرع والا كل بالمعاليق (قوله فهو رد) أي مردود وهو محمول على أحداث أمر  
 محرم أو مكروه أو خذ آلاف الأولى (قوله تحدث الخ) بدل من قوله ما يأتي أو خبر لمبتدأ  
 محذوف أي كهلين على مصحف أو بالطلاق لا يكونه يتهاون الحلف بالله أي يحلف  
 بالله كاذبا ولو حلف بمصحف أو بطلاق لا يجترى على ذلك كاذبا (قوله ما استند إلى  
 كتاب الخ) أي بأن يكون الحكم منصورا في كتاب أو سنة أو جمعا عليه أو مقبلا  
 على حكم في سنة أو كتاب أو ثابت بإجماع هذا هو المتبادر منه الآن فيه نظر إلا أنه  
 إذا كان بتلك المثابة لم يكن محذوفا فلا يصدق عليه قوله تحدث للناس أقضية  
 فالأحسن أن يقول لأن ما يأتي محمول على محدث لا تباين قواعد الشريعة وما هنا  
 على ما تباين قواعد الشريعة (قوله نبيه) فيه أن الرسالة أشرف من النبوة  
 فالمناسب الوصف بها وبحجاب بأنه تبع في ذلك القرآن حيث قال إن الله وملائكته  
 يصلون الخ وان ورد السؤال بعد في حكمة اختياره في الآية (قوله وعلى آله) أي  
 اتباعه فحذف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام والنكسة ظاهرة وكان  
 الأولى ذكر الصب (قوله وهذا آخر الكلام على ما نطق به الالسنه) أي

والاحترار عن التعت  
 والتعصب والفصل والاحتجاج  
 ونحو ذلك (و) كذلك (ترك  
 كل ما أحدثه المحدثون)  
 واجب لقوله صلى الله عليه  
 وسلم من أحدث في أمرنا  
 هذا ما ليس منه فهو رد وما  
 ذكره الشيخ من الأيعارضة  
 ما يأتي في الأقضية  
 تحدث للناس أقضية بقدر  
 ما أحدثوا من الفجور لأن  
 ما هناك محمول على ما استند  
 إلى كتاب أو سنة أو إجماع  
 أو قياس وما هنا محمول على  
 ما لم يستند إلى واحد منها  
 (وصلى الله على سيدنا محمد  
 وآله) (و) على (آله  
 وآزواجه وذريته وسلم  
 تسليما كثيرا) وهذا آخر  
 الكلام على ما نطق به  
 الالسنه وتقدمه القلوب  
 وأما ما نطق به الجوارح وما  
 متصل به

كأشهادتين وقوله تمتعه القلوب أي من الأحكام الاعتقادية ومن جملة ما وجوب ترك كلاً أحده الخ وغير ذلك مما تقدم فاذا خطر ذلك بالبال فيجب عليك اعتقاده دون اعتقاده

\*(باب فيما يجب منه الوضوء وما يتصل به)\*

أي من أحكام الطلاق وغير ذلك (قوله في بيانه) أي تبينه (قوله أي بسببه فيه إشارة) إلى أن من معنى الباء التي للسببية وأراد به السبب لغة حتى يشمل الأحداث ولو جعل من لتعليل بحيث يقول أي من أجله لصح (قوله بضم الواو الفعل) المناسب أن يقول قيل بضم الواو والفعل وبفتحها اسم للماء فيقدم لفظة قيل وإنما قلنا ذلك لأن كلامه يفيد أن الفتح هو محل الخلاف فقط وليس كذلك أي وقيل أنه بالضم اسم للماء وبالفتح اسم للفعل وقيل مترادفان وأراد بالفعل نفس الهيئة المفعولة للشخص (قوله وهو لغة الحسن والنظافة) فيه نظر لأن الحسن والنظافة معنى للوضوء التي الوضوء مشتق منها إلا أنهم بمعنى الوضوء ويدل على ما قلنا كلام المصباح فالمناسب أن يقول كما قال أنت مشتق من الوضوء وهي النظافة والحسن (قوله بالماء) هذا القيد ليس للاحتراز حيث كان المراد بالأعضاء المخصوصة الوجه واليدان والرأس والرجلان (قوله لتنظف وتحسن الخ) اللام بالنظر للنظافة والحسن للعاقبة لا للتعليل وبالنظر لقوله ويرفع الخ لتعليل فهي مستعملة في حقيقة ما ومجازها لا للتعليل فقط الذي هو الحقيقة لا قضائه أن من الباعث النظافة والحسن وليس كذلك بل الباعث شرعاً إنما هو الرفع فقط كما يفيد قوله أنت تطهير أعضاء مخصوصة بالماء لرفع المنع المترتب عليها الاستباحة العبادة اهـ بقي أمر آخر وهو أن كلام من الشارح أنت يفيد أن الوضوء لغير استباحة العبادة كزيارة الأولياء ليس بوضوء شرعاً وهو خلاف إطلاقهم عليه وضوءاً شرعاً كما يفيد عـج قلت ولا يخفى أن النية والدلك والقور من أجزاء الوضوء والتعريف لا يدل عايتها بالأزوم وهي غير كافية فالقول تطهير أعضاء مخصوصة بالماء على وجه مخصوص لكان أشمل وعطف الحسن على النظافة من عطف المسبب على السبب (قوله حكم الحدث الخ) الإضافة للبيان أن أريد بالحدث الوصف القائم بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية أو المنع المترتب أو على معنى اللام أن أريد به الخارج أو الخروج (قوله لتستباح به الخ) أي بالرفع أو بالتطهير المعلى بعلة التي هي الرفع والتناء والتسبيح زائدتان وقوله المتنوعة أي المتنوع منها فهو من باب الحذف والإيصال ولو حذف به ماضره (قوله لمطلق الماء) أي سواء كان معد أو مستعملاً (قوله للوضوء)

فشرع في بيانه فقال

\*(باب)\*

أي هذا باب في بيان (ما) أي  
الشيء الذي (يجب منه)  
أي بسببه (الوضوء والغسل  
أما القول بضم الواو والفعل  
وهو لغة الحسن والنظافة  
وشرعاً تطهير أعضاء  
مخصوصة بالماء لتنظف  
وتحسن ويرفع عنها حكم  
الحدث لتستباح به العبادة  
المتنوعة قيل وبفتحها اسم  
الماء وهل هو اسم لمطلق  
الماء أو له بعد كونه معاً  
للوضوء



بضم الواو (قوله أو بعد آتونه) مستعمل في العبادات الظاهر أن يقول بعد آتونه  
 مستعمل فيه لأن العبادة تصدق بالغسل فيقتضي أن الماء المغسل يسمى وضوءا  
 بالفتح والظاهر أنه لا يسمى وأل للجنس فيصدق بعبادة واحدة (قوله فيه نظر)  
 أي تردد وهذا الكلام لابن دقيق العيد ثم رجح الثالث لأنه الحقيقة إذافي تت  
 والتحقيق ومقتضى الترجيح أن المراد بالتردد الخلاف وكأنه قال فيه خلاف  
 وأتب بعض الطلبة عن بعض شيوخهم الموثوق بهم ذلك (قوله لا خلاف أعلمه  
 الخ) نفى العلم تحرياً للصدق وذلك لأن الخلاف موجود (قوله وفي الذخيرة) هذا مقابل  
 لما قاله ابن العربي وسكت رحمه الله عن الكسرة فينبينه فنقول وأما بالكسرة فهو  
 ما يغسل به كالخطمي بكسر الخاء والفتح لغة ضعيفة ثبت بالعراق طيب الرائحة  
 يعمل عمل الصابون قاله في النهر شارح الكنز وفي المصباح مشدد الياء (قوله  
 يا أيها الذين آمنوا الخ) دليل عليه ما معاً (قوله وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا الخ) دليل  
 أيضاً ما معاً وهذه الدلالة بالمفهوم أي مفهوم فلم تجدد ماء فان مفهومه إذا وجدوا  
 ماء فلا يكفي التيمم بل لابد من الوضوء (قوله حتى تعلموا الخ) كان هذا قبل أن ينسخ  
 حل الحجر (قوله لا عبري سبيل) أي مسافرين وأقربوها بالتيمم لفقد الماء (قوله  
 لا يقبل الله الخ) ولم يذكر ذلك من السنة على وجوب الغسل ونذكره فنقول روى  
 الإمام أحمد والترمذي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا جاوز  
 الختان الختان فقد وجب الغسل كما ذكره شارح الموطأ (قوله واللفظ للبخاري)  
 أي وأما مسلم فله لفظ آخر وهو وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل صلاة  
 أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ (قوله ولا خلاف بين الأئمة في وجوبها) فنجد  
 أو شك فيه فهو كافر يستتاب قال في التحقيق وهو واجب للصلاة لأنفسه اه قلت  
 والظاهر أن الغسل كذلك (قوله ولو جوبها شروط) فيه نظر بل منها ما هو  
 شرط في الوجوب فقط ومنها ما هو شرط في الصحة فقط ومنها ما هو شرط فيهما  
 (قوله الاسلام) هو شرط صحة فقط على المعتمد لا شرط وجوب كما أراد وبقي  
 من شروط الصحة اثنان عدم المنافي وأن لا يكون على الأعضاء حائل (قوله والبلوغ)  
 شرط وجوب فقط (قوله والعقل) وارتفاع دم الحيض والنفاس شرطاً وجوب  
 وصحة (قوله ودخول وقت الصلاة) شرط وجوب فقط (قوله وبلوغ الدعوة شرط)  
 فيهما (قوله وكون المكاف) غير ساه ولا نائم ولا غافل شرط فيهما وكان المناسب  
 أن يضم الغفلة للسهوة قول وكون المكاف غير نائم ولا غافل ولا ساه لأنه ما معنى  
 واحد قال في المصباح سمى عنه سموا غفل قلبه حتى زال عنه فلم يتذكره

أربعه مستعملا  
 في العبادات فيه نظر وأما  
 الثاني فقال ابن العربي  
 لا خلاف أعلمه أنه يفتح  
 العين اسم للفعل وبضمها  
 اسم للماء وفي الذخيرة الغسل  
 بالضم الغسل وبالفتح اسم  
 للماء على الأشهر دل على  
 وجوبها الكتاب والسنة  
 ولا جاع قال تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا إذا قمتم إلى  
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
 وأيديكم إلى المرافق الآية  
 وقال تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم  
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
 ولا جنباً إلا عبري سبيل  
 حتى تغتسلوا وقال صلى الله  
 عليه وسلم لا يقبل الله صلاة  
 من أحدث حتى يتوضأ  
 رواه الشيخان واللفظ للبخاري  
 ولا خلاف بين الأئمة  
 في وجوبها ولو جوبها ما  
 شروط الاسلام والبلوغ  
 والعقل وارتفاع دم الحيض  
 والنفاس ودخول وقت  
 الصلاة وبلوغ الدعوة  
 وكون المكاف غير ساه  
 ولا نائم ولا غافل

اه وفرقوا بين السامى والناسى بأن السامى قد زال المدرك بفتح الراء عن مدرسته  
 دون حافظته والناسى عن الامرين معا (قوله ووجود ما يكفيه) شرط وجوب وصحة  
 (قوله وامكان الفعل الخ) شرط في الوجوب ولو أمكنه الفعل لمع وبقى من شروط  
 الوجوب واحد وهو يتيقن الحدث أو الشك فيه فشروط الوجوب أربعة وشروط  
 الوجوب والصحة ذكرها كلها (قوله وشبهه) أى كالمريض والمسكره واعلم ان شرط  
 الوجوب ما تقرر به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله بشرط الصحة ما تقرر به الذمة  
 ويجب على المكلف تحصيله إذا عجز عن الأفراد وأما عند الاجتماع فيراد بشرط  
 الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه لأجل  
 إمكان الاجتماع (قوله شيئا الخ) فيه نظرا لأنه بقاء عليه الردة والشك في الحدث  
 والرفض فليست من الأحداث ولأن الأسباب وأجاب عن ذلك ميارة بقوله  
 وأظاهر رجوع الردة والرفض والمعنى إلى الأحداث والأسباب لأن الردة محبطة  
 لأعمال الذى من جملة الموضوع مكانه لم يتوضأ وكذا الرفض فإنه يسير الواقع كأنه  
 لم يقع فكأنه لم يتوضأ قيل ومن هذا القسم أيضا الشك في الحدث لمن تيقن الطهارة  
 والشك في السابق من الحدث والطهارة والظاهر أنه غلب فيها احتمال الحدث  
 احتياطاً لنقض بالشك من النقص بالحدث حقيقة اه (قوله وجوب الغرائض)  
 أى لا وجوب السنن وحاصلها ان الوجوب يضاف للغرائض ويضاف للسنن فمعنى  
 الاول تحتها أى الغرائض ولزومها بحيث يترتب العقاب على تركها ومعنى  
 الثانى تأيدها أى السنن وظاهره حقيقة فى الاول مجازى فى الثانى فقلت  
 قضية التقييد أنه حقيقة فيهما والامتناع إلى التقييد قلت انى احتاج إلى ذلك  
 لكون المصنف يستعمل كثيراً الوجوب فى تأكيده السنن (قوله معتاداً) هذا قيد  
 وقوله على وفق العادة قيد آخر وهو ينتج لو اوكأناه ببعض الشيوخ (قوله  
 المعتادين فيه إشارة إلى ان فى العبارة صفة محذوفة مفهومة عند الإطلاق  
 ويحتمل أنه إشارة إلى ان فى المخرجين لا يهدولم يكن قصده الاعتراض على المصنف  
 بأنه أدخل بغيره وهو تقييد المخرجين بالاعتقاد فتدبر (قوله غير معتاد حال  
 من الضمير) يخرج (قوله كالحصا والدود الخ) أى المخلوق فى البطن وأما لو استلزمه  
 ثم خرج فإنه ينقض على الراجح (قوله فإنه الخ) تعليل لقوله لغير الخ (قوله  
 ولو بسببه) أى شئ من العذرة والبول كانت قدره أو أكثر كالأفاده هـ وتوقف  
 تليده فى شرح العزبة حيث قال وحرره نقلاً ويجب عليه غسل ذلك ان نزل لم يأت  
 كل يوم ولو مرة والافلا (قوله على المشهور) راجع لقوله لا ينقض ولقوله ولو بسببه

ووجود ما يكفيه من الماء  
 المطلق وأما مكان الفعل  
 احترازاً من المصوب وشبهه  
 والذي يجب منه الموضوع  
 شيئاً أسباب وستاتى  
 وأحداث جمع حدث وهو  
 ما ينقض الموضوع بنفسه  
 وبدأ به لأنه الأصل فقال  
 (الموضوع يجب) وجوب  
 الغرائض (لما أى لأجل  
 الشئ الذى يخرج)  
 معتاداً على وفق العادة (من  
 أحد المخرجين) المعتادين  
 القبل والدبر وقيدنا بمعتاد  
 لغيرهما يخرج غير معتاد  
 كالحصا والدود والدم فإنه  
 لا ينقض ولو بسببه على  
 المشهور

وان كانت قضية المبالغة رجوعه لمسا قط فرد بالاول على ابن عبد الحكم القائل  
 بان الحصى والدود ينقضان اعتبارا بالخروج والمشهور يعتبرا بالخارج وبالثاني على  
 ابن فافع القائل بأنه ان خرج مبتلا نقض والا فلا ومثل الحصى والدود الدم والقيح  
 اذا خرجا من المخرج المعتاد فلا نقض ايضا بشرط عدم البلية والفرق بينهما ما وبين  
 الحصى والدود ان حصول الفضلة مع الحصى والدود شأنه ذلك فينزل منزلة ما  
 في عدم النقض ولا كذلك الدم والقيح ولا نقض بما ذكر ولو قدره على رفعه (قوله  
 كالسلس في غالب احواله) هو ما اذا لازم كل الزمن أو جملته ونصفه ففي  
 الاول لا يجب الوضوء ولا يستحب وفي الاخير ينسحب ولا يجب الا أن يشق  
 فلا يستحب أيضا واحترزه أي بالغالب عما اذا لازم أقل الزمن فيجب الوضوء  
 وهل المراد بالزمن أوقات الصلوات وغيرها أو أوقات الصلوات فقط قولان سيأتي  
 الكلام فيما يتعلق بذلك (قوله والقيح المتغير الخ) أي فلا ينقض وهو نجس ولو لم  
 يشابه أحدا وصاف العذرة (قوله من فتق تحت المعدة) بفتح فكسرى في الافصح  
 وفتح أو كسرى فسكون ويكسر أوليه قاله ابن حجر وهي ما بين السرة والصدر  
 فأنقص منها أي المعدة والسرة لما شتمت هذا هو المعتمد وقيل السرة من المعدة  
 (قوله على أحداه ولين) أي ان الخلاف انما هو فيما اذا كانت تحت المدة ولا ينسد  
 لخرجان يصدق بصورتين بأن لا يفسد واحده منهما أو انسدا أحدهما والراجع  
 عدم النقض وكذلك القولان والراجع لعدم فيما اذا كانت فوقها أو فيها مطلقا  
 أي لو انسدا أي في بعض الاحيان لا دائما أو اما اذا انسدا دائما فالنقض كما قال عجم  
 وقال أيضا وكلام المصنف أي خليل يصدق فيما اذا انسدا أحدهما بما اذا كان  
 الخارج من الفتحة ما يخرج مما انسدا أم لا واذا خرج من الخلق فينقض اذا انقطع  
 الخروج من المخرج المعتاد وانسد دائما والا فلا يتساوى الخارج من كل أو غلب  
 أحدهما بصورة أربع (قوله ودم الاستحاضة الخ) دم الاستحاضة هو ما زاد على أيام  
 الحيض المعتادة وأيام الاستظهار (قوله في بعض الصور) أراد به ما اذا لازم أقل  
 الزمن وأما اذا لازم الكل أو أجزأ أو النصف فلا نقض نعم يستحب لها الوضوء في  
 الاخيرين الا ان يشق (قوله والمثني كذلك) أي في بعض الصور وهو ما اذا خرج على  
 وجه السلس ولازم أقل الزمن وأما اذا لازم كله أو جملته أو نصفه فلا نقض ومنه  
 أيضا ما اذا نزل في ماء حار مثلا أو مئى فانه ينقض وضوءه ولا يغسل عليه (قوله  
 والمثني الخ) أي اذا توثأت المرأة ثم خرج منها الهادي فينقض وضوءها هذا مراده  
 الا أن نثر العلماء على عدم النقض فيكون هو المشهور بناء على ان المشهور ما كثر

وبوفق العادة انشزرها  
 يخرج لعله ككاسلس  
 في غالب احواله وبالمعتادين  
 انشزرها يخرج من غيرهما  
 كدم الفصادة والحجامة  
 والقيح المتغير عن حالة  
 الطعام والحدث الخارج  
 من فتق تحت المعدة ان لم  
 ينسد المخرجان على احد  
 القولين وقابله ان حكمه  
 حكم الخارج من المخرجين  
 المعتادين أما اذا انسدا المخرجان  
 والحالة هذه فهو كالخارج  
 من المخرج المعتاد قولاً  
 واحداً والخارج المعتاد من  
 المخرج المعتاد ثمانية أشياء  
 ستة من القبيل البول  
 والودي والمذي ودم  
 الاستحاضة في بعض الصور  
 والمثني كذلك والمثاني وهو  
 ما أيضاً يخرج من الخامل  
 عنده وضع الحمل

والسقطاثنان من الدبر الغائما والريح وثمد ذكرهما كلها الشيخ ما عدا الهادي والتي وثد شرع في بيانها فقال  
(من بول) وهو من النبل (أوغائط) (١٥٥) وحقته المنخفض من الأرض تسمى به الفضلة الخارجة من

الدبر وهو من باب تسمية  
الشيء بما قرب منه (أو  
ريح) المراد به الخارج من  
الدبر سواء كان بصوت أو  
بغيره احترازا من الخارج  
من الذكرا ومن فوج المرأة  
فانه لا ينقص وقوله (أو اسما)  
مطوف على ما أي ويجب  
الوضوء أيضا للشيء الذي  
(يخرج من الذكر من  
مذى) بن العربي هو يسكون  
الذال المحجمة الفاعل  
وبكسرهما الاسم فعلى هذا  
يكون التشديد فيه أحسن  
لان الاسم هو الذي يوصف  
بالخروج لا الفعل وظاهره  
انه ينقض مطلقا وليس  
كذلك بل فيه تفصيل  
نذكره قريبا ان شاء الله  
تعالى وانما أعاد يخرج  
ليرتب عليه قوله (مع غسل  
الذكر كما) منه (دليله ما في  
الموطأ والمصحين ان عليا  
رضي الله عنه أمر المقداد أن  
يسأل له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الرجل اذا  
دنى من أهله فخرج منه  
الذي ما ذاع عليه قال المقداد  
فسألت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك فقال

قائله (قوله أو السقط) مطوف على الحمل فأراد بوضع الحمل مدة ورق من الموضع في  
وقته المعتاد (قوله تسمى به الفضلة) في العبارة حذف والتقدير تسمى باسمه الفضلة  
(قوله بما قرب منه) في العبارة حذف أيضا والتقدير تسمى ما قرب منه الذي هو  
عنه أي فهو من باب تسمية الشيء باسم محله فهو خارج عن علاقته المحمية وهذا كما  
باعتبار الامل لانه ما زال آن حقيقة عرفية فيها (قوله مطوف على ما) فيه مسامحة  
والاولى على ما كما لا يخفى وفي بعض النسخ مطوف على ما قبله وينتد فلا مسامحة  
فتدبر (قوله يسكون الذال المحجمة الفاعل) أي الذي هو خروج الماء المعروف فعنه  
مذى من باب رعى كافي المصباح (قوله وبكسرهما الاسم) أو الذي هو الماء فيبقى وفي  
كلامه شيء اذ هو بالسكون كما يطابق في الفعل يطابق في الاسم كافي المصباح  
(قوله فعلى هذا يكون الخ) فيه شيء أيضا ذاع الكسر وحيث التشديد كما في  
والتحفيف كما يعلم من المصباح لا بالتشديد فقط كما هو قضية كلامه وعلى هذا  
التحفيف يعرب اعراب المنقوص فتخلص من هذا ان المذى بمعنى الاسم له لسان  
ثلاثة يسكون الذال وكسرها مع التثنية وكسرها مع التحفيف فعوله يكون التشديد  
أحسن لا وجه الحسن لما علمت أن فيه التحفيف على ان مقتضى العلم انى ذكرها  
أن يقول مواب وذكر شارح الموطأ ما يفيد الترتيب بينهما فقال بفتح الميم ويسكون  
الذال المحجمة وتحفيف الباء على الفصح ثم بكسر الذال يشد الباء ثم الكسر  
مع التحفيف (قوله بل فيه تفصيل الخ) فيه تفصيلا الذي يما في الذي فسر به  
ينقض مطلقا وأما الذي خرج بلالذة فهو الذي فيه التفصيل (قوله وانما أعاد  
يخرج) المناسب أن يقول وانما أعاد لما يخرج الخ (قوله يرتب) فيه شيء اذ لو قال  
أو مذى مع غسل الذكر كما منه لاستقام (قوله مع غسل الذكر الخ) قال في التوضيح  
عن بعضهم ينبغي أن يكون غسل الذكر قارنا بالوضوء لانه لما كان تشبها أشبه  
بعض أعضاء الوضوء اهـ (قوله ان لا يالخ) لم يثبت السؤال بنفسه في تحيائه  
لكونه متروجا بانيته كما صرح بذلك شارح الحديث (قوله اذا دنى الخ) أي قرب  
بلاعابة أو ليس وقوله من أهله أي حليته كما قاله شارح الحديث (قوله اذا وجد أحد  
كم ذلك) المشار اليه هائذ على المذى وبه إشارة الى أن تضع الفرج ترتب على  
وجدان الذي طأ سا حبل فرب أم لا لكن يقيد المسلم كائين قوله فليضع  
فرجه) من باب ضرب ومن باب نفع قاله في المصباح فيصح قرأته بكسر الضاء  
على أنه من باب ضرب وبفتحها على أنه من باب نفع (قوله وليتوضأ الخ) لما كان  
ربما يتوه من الاقتصار على قوله فليضع فرجه الاكتفاء به وأنه لا ينقض الوضوء  
اذا وجد أحدكم ذلك فليضع فرجه وليتوضأ وضوءه لانه لا ينافي الفرج في الحديث ظاهر في جملة الذكر



أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أنه يتقضى الوضوء وقال شارح الحديث  
 بعد قوله وليتوضأ أى كما يتوضأ إذا قام لها لا أنه يجب الوضوء بمجرد خروجه كما  
 قال به قوم وقال الرافعي وفي قوله وضوءه الصلاة قطع احتمال حمل التوضي على  
 الوضوء الحامض بغسل الفرج فان غسل العضو الواحد قد يسمى وضوءاً أى ويكون  
 تأكيداً لما قبله (قوله والمراد بالنضح فيه الغسل) أى لا الرش ولا البيل فلا يكفيان  
 بل لابد من الغسل الذي هو البيل مع ذلك هذا حقيقة الغسل هنا وانظر هل  
 ذلك مسلم كما هو المتبادر من اللفظ فليعبر (قوله وبين ذلك) أى وبين ان المراد  
 بالنضح الغسل أى لا ما ذكر من البل والرش الذي ذكرهما صاحب المصباح تفسيراً له  
 (قوله ويتوضأ) لم يرد في رواية مسلم وضوءه للصلاة كما به لم بالأطلاع عليه (قوله  
 أو صريحه) أى بل صريحه ظاهر ولا ضراب وبمحتمل أن تكون للنسك (قوله على  
 المشهور) ومقابله الاجرائها (قوله من تركه غسله كله) التركة تسلط على القيد فقط  
 أى فيكون غسل البعض لأنه الذي فيه القولان (قوله قولان) أى نية أو بغيرها  
 والقولان على حد سواء وهما نيات على أنه يجب غسله كله كما مرح به ع  
 (قوله الغسل المذكور) أى الذي هو غسله كله أى من يقول بغسله كله يختلف  
 فبعض يقول يجب النية لظهور التعبد أى من حيث إيجاب غسله كله وبعض  
 لا كما يدل عليه تقريرت وأفاده هج أيضاً بقوله ودل يفقر الغسل لنية أم لا  
 قولان وظاهر كلام خ في مختصره أنهم افرغان على القول بوجوب غسله كله  
 (قوله استظهر صاحب التوضيح الخ) أى وهو المقتدر صاحبهما والعلامة خايل  
 (قوله وعليه إذا غسل من غير نية بعيد الصلاة) فيه نظراً لقضيته أن من يقول  
 بوجوب النية يتفق على البطلان عند ترك النية وليس كذلك إذا من يقول  
 بوجوب النية اختلفوا عند ترك النية أى والحال أنه غسله كله فبعضهم يقول  
 بالبطلان وبعضهم يقول بالصحة مراعاة للاخرو هذا هو الرابع وظاهر خليل  
 كان الترك عمداً أم لا والقولان على حد سواء في اقتضائه على البعض كان تاركاً  
 لبعضي الآخر عمداً أم لا مع نية أم لا فيجوز العمل بكل منهما لأنه متى كان القولان  
 على حد سواء فإنه يجوز العمل بكل منهما وأما إذا كان أحدهما مشهوراً فيجب  
 العمل بالمشهور ولا يجوز العمل بالضعيف ولو في خاصة نفسه واتفقوا على البطلان  
 في ترك الغسل رأساً وأعلم أنه إذا غسل بعضه ومضى وقتنا به دم بطلان صلاته فإنه  
 يغسله لما يسهل تقبل وهل يعيد صلاته في الوقت أو لا فائدة عليه قولان تنبيه عرفت  
 حال الرجل وأما المرأة إذا أمدت فأنها تغسل محل الأذى فقط قال هج بلانية

والمراد بالنضح فيه الغسل  
 وبين ذلك ما وقع في مسلم  
 مصححاً به يغسل ذكره  
 ويتوضأ وظاهر كلام النسخ  
 أو صريحه ان الماء متعين  
 ولا يجوز فيه الحجارة وهو  
 كذلك على المشهور وفي  
 فظلال صلاة من ترك غسله  
 كله قولان وفي افتقار  
 الغسل المذكور إلى نية  
 قولان استظهر صاحب  
 التوضيح الافتقار لظهور  
 التعبد وعليه إذا غسل من  
 غير نية بعيد الصلاة وهو على  
 مقابله لا فائدة



لما عرفت ان النية انما هي متفرعة على القول بوجوب غسل جميعه اه فاني شرح  
 الشيخ بما يضاف ذلك غير مناسب (قوله ثم بين صفة) أي بقوله وهو ماء أبيض  
 رقيق (قوله عند اعتدال الطبيعة) الطبيعة مزاج الانسان المركب من الاخلاط  
 فانه في الصباح أي الاخلاط الاربعة التي هي الصفراء والياض والدم والوداء أي  
 فلم يقاب أحدها على غيره هذا هو المراد بالاعتدال (قوله وصفة خروجه) معطوف  
 على قوله صفة قديين ذلك بقوله يخرج عند اللذة بالانعاط وهذا اراده رحمه الله ثم  
 أقول ولا يخفى ما في هذا اذ ليس فيه بيان صفة نفس الخروج (قوله عند اللذة) أي  
 اللذة المعتدلة حذف المصنف تلك الصفة اتكالا على الموقف واللذة انما تماش  
 الباطني الذي يشاعبه الانتماش الظاهري كما قاله بعض الشراح (قوله بالانعاط)  
 الباء للسببية أو المصاحبة والاولى اسقاط ذلك التيدلان المدار على خروجه بلذة  
 معتادة حصل انعاط أم لا (قوله يقع التواء) قال هج ليس لنا مصدر على تفعال بالكسر  
 غير تقاء وتبان (قوله بغير لذة) أي لغير لذة معتادة يصدق بغير لذة أصل اولذة  
 غير معتادة كما اذا حلت محرب فامضى بالتذاته منه (قوله لا وضوء فيه) ظاهره  
 مطلقا وليس كذلك بل هو من السلس فيجري عليه حكمه فان لازم كل الزمن  
 أو أكثره أو نصفه لا وضوء عليه وان لازم أقله لزمه الوضوء وكالا يجب عليه الوضوء  
 في الثلاثة المذكورة لا يجب عليه غسل الذكر لكنه يندب له حيث استحب  
 الوضوء فيما لا لازم الاكثر أو النصف ويحصل ان رب الحجر فيما يظهر فلا حاجة  
 لترد هج وكما يجب عليه الوضوء في الاخيرة يجب ازالته اذا كان غير معتادة كبح  
 بأن لم يأت كل يوم ويكنى فيه الحجر وأما اذا استتمك به بأن أتى كل يوم ولو مرة فلا  
 يجب ازالته لا بحجر ولا بغيره ولكن يندب هذا هو الصواب كما قررر شيخنا ويكنى  
 الحجر فيما يظهر (قوله من غير لذة) لا مفهوم له بل ولو كان بلذة حيث لا يخرج  
 مذي أو غيره (قوله لا وضوء فيه) وهو المشهور ومقابله ما قاله ابن شعبان  
 من أن الانعاط البين ينقض الوضوء والخلاف كما يفيد به الباجي وابن شاش  
 في الانعاط الكامل فلا خلاف في نفي الوضوء عن من لم يكمل انعاطه (قوله  
 ولم ينعظ) لا مفهوم له بل ولو انعظ حيث لم يخرج منه شيء وفاداه ان الخلاف  
 في المذموم التذكرة وحده فلا شيء فيه اتفاقا (قوله المشهور) أي خلافا لابن  
 بكير والابيانى (قوله المعروف) أي المعروف في المذهب أقول لا يخفى أنه يلزم من  
 كونه مشهورا كونه معروفا فيه فهو تصريح بما علم التزاما (قوله بالنظر) الباء  
 للسببية (قوله فقد صنف) أي غيره كما يفهم من الصباح واقتضى بعض اشيوخ

ثم بين صفة عند اعتدال  
 الطبيعة وصفة خروجه  
 فقال (وهو) أي المذي  
 (ماء أبيض رقيق يخرج عند  
 اللذة بالانعاط) أي قيام  
 الذكر (عند الملاعبة  
 أو التذكار) يقع التواء أي  
 التفكير وأخذ من كلامه انه  
 اذا خرج تغير لذة لا وضوء  
 عليه وأخذ منه أيضا أن  
 الانعاط من غير لذة لا وضوء  
 فيه وهو المشهور ويؤخذ  
 منه أيضا انه لا وضوء عليه  
 اذا تفكر والتذ في قلبه ولم  
 ينعظ لذلك وهو المشهور  
 المعروف وكذلك اذا التذ  
 بالنظر فقط من غير مذي  
 (وأما الودي) بدال مهمله  
 ابن العربي ومن رواه بذلك  
 معجزة فقد صنف ولا في  
 وجهان ودي بتشديد الاء

وان شئت خففتها (فهو ماء أبيض خائر) نجاة معجمة وثاء مثلثة (١٥٨) أى فحين (ويخرج) غالبا (بأثر البول)

بكسر الهمزة وسكون الناء  
المثلثة وبفتحهما (يجب منه  
ما يجب من البول) وهو  
الوضوء المنداه والاستبراء  
منه وهو استفراغ  
ماتى المخرج بالسلت والتر  
الخفيفين وغسل محله فقط  
وانما قيدنا بغالبا لانه قد  
يخرج من غير بول او يخرج  
معه أو قبله ولخالفته للذى  
فى بعض هذه الوجوه  
وفى الصفة أتى باما الفاصلة  
الدالة على مخالفة ما قبلها  
لما بعدها ولما ذكر ما يخرج  
من التبول وكان المتى من  
جلته وكان موجبا للوضوء  
فقط فى بعض الصور ذكره  
بين موجبات الوضوء  
استطرادا وأتى باما لخالفته  
للذى والودى فى الصفة فقال  
(وأما المتى) بتشديد الياء  
(فهو الماء الدافق) بمعنى  
المدفوق أى المصبوب الذى  
(يخرج) دفعة بعد دفعة  
(عند اللذة الكبرى بالجماع  
غالبا رائحته) اذا كان رطبا  
من جميع المزاج (كرائحة  
الطلع بالعين المهمة وفيه لذة  
الطلع بالحاء المهمة وهو أول  
جمل النخلة يسقط عنه

ما قاله بأن صاحب المطالع نقل انه بالذال المعجمة ولو سكتان غير صحيح ما نقله ع  
فى حاشيته فتأمل (قوله بتشديد الياء) أى وكسر الال (قوله وان شئت خففتها)  
أى مع سكون الال المهملة كما فى ميارة وعجالة الشارح تؤذن بأن القشديد أشهر  
ولكن المناسب للتعبير بوجهان أن يقول بتشديد الياء وتخفيفها (قوله يخرج  
بأثر الخ) لا يخفى أنه لا حكم له لان اغسل وهو من الاستجمار وجب بالبول قد  
يظهر له حكم الا اذا خرج وحده (قوله وهو الوضوء الخ) أى الذى يجب من البول هو  
الوضوء المعتاده أى البول كما يفيد زروق أى بأن لا يخرج على وجه السلس (قوله  
بالسلت) أى مداه وسهبه بأن يجعله بين سببته وإبهام يسراه أو غيرهما من  
أصابعها أو غيرهما من أصله الى الكمرة أى رأس الذكر (قوله والتر) أى الجذب وهو  
بالتاء المثناة فوق الساكنة والراء (قوله الخفيفين) فلا يسلته ولا يتره بقوة لانه  
كالضرع فاذا سلت أو تر بقوة أعطى الندوة فيتسبب هدم التنظيف (قوله  
وغسل محله) أى أو الاستجمار بالجهر فلا يتعين الغسل بالماء (قوله لانه قد يخرج من  
غير بول) كان يخرج منه حل شيء ثقيل أى وحكمه ظاهر (قوله أو يخرج معه  
أو قبله) ولا يظهر له حكم (قوله فى بعض هذه الوجوه) أى فى مخالفة فى غسل محله فقط  
(قوله وكان موجبا للوضوء فى بعض الصور) هذا البعض غير مصورة المصنف  
لان صورة المصنف يجب فيها الغسل والبعض المذكور هو ما اذا نزل فى نقطة بغير  
لذة معتادة على غير وجه السلس أو على وجه السلس وفارق أكثر الزمان (قوله  
فى الصفة) بل وفى الحكم (قوله بمعنى المدفوق) أى فاسم الفاعل بمعنى اسم المفعول  
أو أنه مجاز على وذلك لان الدفق صبه فيه دفع والدفق انما هو لصاحبه وعن بعض  
أنه يقال دفقت الماء صبيته ودفق بنفسه انصب اه فعليه لاجابة الجمع اسم  
مفعول أو مجازا هقليل بأن يجعل من الثانى الذى هو دفع بنفسه انصب فيكون قوله  
الدافق بمعنى المنصب (قوله بالجماع) أى اللذة الكائنة بالجماع أى بسببه أو معه  
(قوله غالبا) أى لان اللذة الكبرى قد تكون بغير جماع كان يلمس امرأة فبمعنى  
وخلاف اللذة الكبرى اللذة الصغرى وهى التى يكون معها اللذى (قوله المزاج)  
بكسر الميم أى الطبيعة من مزج النسيء بمعنى خلطه (قوله كرائحة الطلع) أى  
كرائحة غبار الطلع كفى مت وغيره (قوله وهو أول حل النخلة) ينافية ما نقلت  
عن التادلى حيث قال أى من فصل النخل دون انائها اه ويمكن أن يقال  
لا يخالفه بجمل التاء فى النخلة للوحدة كما يفيد قول المصباح النخل اسم جمع  
الواحدة نخلة (قوله يسقط عنه غبار) قد ذكرنا ان الرائحة المرادة رائحة ذلك

فانه أشبه شيء بنصوص البيض (١٥٩) ويصحح الزاج احترازا لما اذا كان مرضا مانه قد يتغير منبه وتختلف

رائحته وفائدة ذلك لو اتبعه  
فوجد بل لا رائحة كرائحة  
الطلع هذا صفة مني الرجل  
(و) أما (ماء المرأة) يعني  
منهيا فصفته (ماء رقيق  
أصفر) وحكمه أنه (يجب  
منه) اذا برز على وجه  
الصحة والمادة لا على وجه  
المرض والسلس (الطهر)  
أي الغسل وقيل لا يشترط  
بروزه بل يكفي في وجوب  
الغسل عليها استحسانا به  
وقوله (فيجب من هذا) أي  
من ماء المرأة (طهر جميع)  
ظاهر (الجسد) تكرار مع  
ما تقدم ومع ما يأتي من قوله  
ويجب الطهر مما ذكرنا  
من خروج الماء الدافق  
في نوم أريقطة من رجل  
أو امرأة فان قيل لم خص  
الحكم بالمرأة دون الرجل  
قيل لثلاثتهم متوهم  
ان المرأة لا يجب عليها غسل  
من منيها وأما الغسل من  
منى الرجل فعرف غير  
متوهم وقوله (كما يجب)  
غسل جميع ظاهر (الجسد)  
(من طهر) أي انقطاع  
(الحبضة) أي الحيض  
تشبيه لفائدة الحكم فان  
قيل لا يقياس الاما ليس منصوصا عليه

الغبار لا رائحة نفس الطلع (قوله أشبه شيء) أي أشبه الاشياء بنصوص البيض أي  
أنه اشترك مع غيره في المشابهة بنصوص البيض الا أنه أعظمها اشباها والمراد  
البيض المشوي كما في خط بعض الفضلاء وهو جمع فوس يفتح الفاء أي يياض البيض  
كما صرح به في متن المنهاج وقال بعضهم لانه اذا ليس تشبه رائحته رائحة البيض عند  
يبسه اه فان اراد باليبس الشيء اتفق الكل امان (قوله ويختص رائحته)  
عطف تفسير وقدنا ذلك لما سببه للامام فانما في شأن الرائحة لا غير ما من الاوصاف  
(قوله وفائدة ذلك) أي قبيح الرائحة (قوله لو اتبعه الخ) جواب لو محذوف أي علم  
أنه مني (قوله يعني منها) لما كان تفسير الماء بالمني نوع خفا قال يعني (قوله نصفته)  
عبر به نظرا للرقرة والصفرة الدال عليها رقيق أصفر والا لما سبب أن يقول فهو  
مارقيق لانه بيان له لاصفته ورائحته كرائحة طلع الاشي من الغل وطعمه ما لم يختلف  
من الرجل فانه مر (قوله على وجه العادة) احترازا عما اذا برز على وجه السلس  
(قوله والصحة) عطف تفسير (قوله وقيل لا يشترط بروزه) ضعيف والخلاف فيما  
اذا خرج منه في اليقظة وأما في النوم فلا بد من بروزه باتفاق (قوله جميع ظاهر  
الجسد) احترازا من داخل الفم والانف والعين فانه لا يجب غسلها في غسل الجنابة  
بخلاف باب ازالة النجاسة (قوله تكرار مع ما تقدم) أي الذي هو قوله يجب  
الطهر هذا ظاهر (قوله ومع ما يأتي) ليس بظاهر اد التكرار غما يتسبب للثنائي  
فالمداسب أن يكون الآتي هو التكرار مع هذا (قوله فان قيل الخ) هذا الايراد  
بحسب حله والاف قد حل بعض الشراح بالتعميم فقال أي يجب من أجل خروج المني  
من رجل وامرأة الطهر الخ فلا يراد سؤال وعلى هذا فلا إشارة كما افاد ذلك مع مستعمله  
في القريب والبعيد من باب استعمال الشيء في حقيقته ومجازة وفي البعيد اذا لفظ  
عرض نزول بانقضائه فهو بعيد والبعيد تحت صورتيان بعيد جدا وبعيد لا جدا اه  
(قوله غير متوهم أي نفيه أي أو غير متوهم ثبوته بل ثبوته مجزوم به لا متوهم فقط  
(قوله أي الحيض الخ) أي ليس المراد بالحيضة ما تقدمها طهر فاسل وتأخرها  
طهر كذلك بل المراد الحيض مطلقا تقدمه طهر فاسل أولا وتأخره طهر فاسل أولا  
(قوله تشبيه لفائدة الحكم) ظاهره ان الحكم انما استفيد من التشبيه لان الام  
للتعليل أي ان التشبيه انما كان لاجل افادة الحكم وفيه نظر لان الحكم قد علم  
من قوله فيجب الخ فلا احسن عبارة نت حيث قال يحتمل التشبيه في الحكم اه  
أي أن حكم هذا المعلوم مما تقدم كحكم هذا أي نظيره وانما جعل الغسل من طهر  
الحيضة مشبها به لانه معلوم مشهور (قوله فان قيل الخ) في ايراد السؤال على هذا

والفعل من المني والحيض  
كلاهما منصوب عليه  
فأجاب من وجوه ثلاثة  
أحدهما وعليه يقتصر  
أن الغسل من الحيض أشهر  
من الغسل من المني ولذا  
أنكرت عائشة على أم سليم  
حين قالت لأبي صلى الله  
عليه وسلم ألم المرأة ترى  
في المني مثل ما يرى الرجل  
أن تغسل فقال لها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نعم  
فانغتسل فقالت لها عائشة  
رضي الله عنها أف لك وهل  
ترى ذلك المرأة فقال لها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تربت يمينك ومن  
أين يكون الشبه ثم أشار  
إلى خاتمة الستة التي ذكرها  
من الأحداث بقوله (وأما دم  
الاستحاضة) وهو سيلان  
الدم في غير أيام زمن  
الحيض والنفاس من عرق  
فيه في أدنى الرحم يسمى  
المدال بكسر الهمزة  
(فيجب منه الوضوء) إذا  
كان انقطاعه أكثر من  
أثني عشر

الوجه نظر لان القياس من المجتهد والمصنف ناقل لا فاعل (قوله والغسل الخ)  
الأولى في التعبير والغسل من الجنابة منصوص عليه كالحيض فلا مرجح لقياس  
الغسل على الحيض إذا علمت ما قررناه من أن الغسل من الحيض بنص القرآن  
كل منه ما وارد عن الإمام فلم يشبهه أحدهما بالآخر (قوله أحدهما الخ) نذكر  
الوجهين الآخرين بحمد الله فنقول الثاني أن الغسل من الحيض بنص القرآن  
والمغسل من مني المرأة إنما هو بالسنة الثالثة أن الحيض أقوى من الجنابة لانه  
يمنع خمسة عشر يوما والجنابة لا تمنع إلا بعضها (قوله أم سليم) هي أم أس بن مالك  
واختلف في اسمها فقيل اسمها سهيلة وقيل ربيعة وقيل غير ذلك (قوله أف لك)  
كلمة تستعمل في الاحتقار والاستهزاء قال الباجي والمراد بها هنا الانكار وأصل  
الاف ومع الاطفار وفي أف عشر لغات أف بضم الهمزة مع كسر الفاء وفقها  
وضمها بغير تنوين وبالنون فهذه ست لغات والسابعة أف بكسر الهمزة وفتح  
الفاء والثامنة أف بضم الهمزة واسكان الفاء والتاسعة أف بضم الهمزة وبالياء  
وافه اه (قوله ذلك المرأة) السكاف بكسورة لانه سخطاب المؤنث (قوله تربت  
يمينك) أي التصقت بالتراب كناية عن افتقاره ما لم يقم صلى الله عليه وسلم  
الدعاء عليها كما ذكره بعض الشيوخ وقال بعض هو دعاء على الحقيقة لانه قدر  
أي الحاجة خير لها والوجه الأول (قوله ومن أين يكون الشبه) أي أن شبه  
الولادة لانه انما هو كونه خالق من مائها ومن ما أبيه وكأنه فهم صلى الله عليه وسلم  
من السيدة عائشة أنها تكبر أن يكون للمرأة في وقال بعضهم مناه ان الولد متولد  
من ماء الرجل وما المرأة فأيمه أغلب كان الشبه له إلى أن قال ويقال شبه وشبهه  
لأن أحدهما باب كسر الشين واسكان الباء والثاني بفتحهما فأله في شرح مسلم  
(قوله وهو سيلان الدم الخ) من اضائة الصفرة للمرءوف أي وهو الدم السائل  
ولو عبر به لكان أحسن (قوله في أدنى الرحم) قال النووي الذي يسيل منه  
في أدنى الرحم دون قعره يسمى العاذل ودم الحيض يخرج من قعر الرحم اه وذكر  
في المصباح فيه لغة أخرى بالراء وذكرا أنه يقال اللام هي الأصل ولهذا يقتصر كثيرا  
على إيراد اه (قوله بكسر الهمزة) وحكي ابن سيده أنها (قوله)  
إذا كان انقطاعه أكثر من أثني عشر (أي في الزمن الزائد على أيام الحيض والاستظهار  
ولما كان في كلام المصنف تنافي حيث حكم أولاً بوجوب الوضوء من دم  
الاستحاضة وحكم ثانياً باستحبابه أصله الشارح بقوله إذا كان انقطاعه أكثر  
لأن في تلك الحالة يجب الوضوء ثم أفاد أن الاستحباب في موضع آخر وهو لازمة



النصف أو الاكثر بقوله أما إذا الخ (قوله أما إذا كان أتياه الخ) تركها إذا لازم السكك  
 لأنه يصح عدد الحالة التي يستحب معها الوضوء وعند ملازمة كل الزمن ينتفي  
 الاستحباب (قوله لا يرقى) قال في المصباح ورقى الدم والدمع رقاهم ووراهم باب  
 نفع ورقوا على فعول انقطع بدجريانه اه (قوله يعني لا ينقطع) أي بعد أيام الخيض  
 والاستظهار رقيق صدق بملازمة كل الزمن وبمفارقة أكثره الذين ليسوا مرادين  
 وبملازمة الجمل أو النصف فيوافق قول النووي قال الأزهرى والاستحاضة ان يسيل  
 الدم في غير أوقاته المعتادة اه (قوله ولسلس البول الخ) لخصوصية للبول  
 بالذكر بسلس كل حدث بولا أو رجما أو منبيا فالجميع سواء في عدم النقص  
 بالذي خرج منها ولازم ولو نصف الزمن حيث يحجز عن رفعه بتداو أو تسرا أو تزويج  
 فان قدر على رفعه فانه يكون ناقضا لا في مدة تداويه (قوله اسم فاعل) فهو  
 من باب تعب كما يفيد المصباح (قوله وبقيها) اسم للخارج لا يخفى أنه على الفتح  
 يكون من إضافة العام الى الخاص فالإضافة للبيان لا بيانية لان البيانية هي التي  
 تكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه (قوله بالاحرقه) اسم  
 من الاحترق وهي بضم الحاء وسكون الراء أي يكثر بوله بحيث لا يرى احترقا  
 أي حرارة لان رؤية الاحترق تكون عند القدرة على امساك البول ولا يخفى  
 ان كلام ابن العربي هذا صادق بالوجه الاربعه وان كان حدثا فالذي يستحب  
 منه الوضوء لكل صلاة وهو الملازم للجمل والنصف (قوله ويكثر من متصلا بالصلاة  
 الخ) ظاهر كلامه ان كونه متصلا بالصلاة من تمام المستحب أي ان هذا الاستحباب  
 انما يحصل اذا اتصل بالصلاة فان توضأ ولم يصح له لم يحصل الاستحباب والمعول عليه  
 ان الوضوء في ذاته مستحب وكونه متصلا بالصلاة فمستحب آخر قد بر (قوله  
 وفي استحباب غسل الخ) أي فصاحب الطرازي يقول بالاستحباب وسبحون يقول  
 بعدمه لان النجاسة أخف من الحدث (قوله ولا يستحب الخ) وكذا اذا شق  
 في حالي الاستحباب لاندب وهذه الاقسام محالها ما لم يتعمد صاحب السلس  
 خروج البول أو المذي مثلا فان عمدا بأن لا عب زوجته فامضى فعله الوضوء فانه  
 ابن الحاجب ويدخل في الملازمة حكما ما اذا كان اذا توضأ أحدث وأذالم يتوضأ  
 ويتم فلا فان وضوءه حينئذ لا يتنقض بذلك افاده عجم (قوله بأوقات الصلاة) وهي  
 من زوال الشمس في كبد السماء الى طلوع الشمس ثاني يوم وأما من طلوع الشمس  
 الى الزوال فليس وقت صلاة واعتمد الشيخ في شرحه هذا القول ويظهر فائدة  
 الخلاف فيما اذا فرضنا ان أوقات الصلاة مائة اثنان وستون درجة وغير وقتها

أما اذا كان أتياه أكبر  
 من انقطاعه أو تساوى  
 الامران فانه لا يجب عليها  
 الوضوء (و) لكن (يستحب  
 لها) أي للاستحاضة ابن  
 العربي وهي التي لا يرقى  
 دمها يعني لا ينقطع (ولسلس  
 البول) بكسر اللام التي بين  
 السنين اسم فاعل صفة  
 للرجل أو بقيةها اسم  
 للخارج على حذف مضاف  
 تقديره لصاحب سلس  
 البول بن العربي معناه أن  
 يكثر بول الانسان بالاحرقه  
 (أن يتوضأ لكل صلاة)  
 ويكون متصلا بالصلاة  
 وفي استحباب غسل فرجهما  
 قولان وأما ان لازم دم  
 الاستحاضة أو سلس البول  
 ولم يفارق فلا يجب منه  
 الوضوء لانه خرج ولا يستحب  
 اذا فائدة في الوضوء مع  
 سيلان النجاسة وهل تعتبر  
 كثرة الملازمة وقتها  
 بأوقات الصلاة أو طلقا  
 قولان وحيث قلنا بسقوط  
 الوضوء عن صاحب السلس  
 فهل يكون ذلك رخصة لمن  
 نزل به لا تعده أو سقوط  
 ذلك يجعل الخارج كالمعدم  
 فيه قولان



مائة درجة فاما فيها وفي مائة درجة من أوقات الصلاة ففي الاول ينتقض لمفارقة  
أكثر الزمن وعلى الثاني وهو الاطلاق لا ينتقض للامتناع أكثر الزمن والخلاف  
مقيد بما اذا كان الايمان غير منضبط وأما اذا كان منضبطا بأن يأتيه في احدى  
الصلاتين المشتركين فانه يقدم أو يؤخر فاذا كان يأتيه في وقت الظهر كله  
فيؤخرها لوقت العصر وذا كان يأتيه في وقت العصر كله فانه يقدمها في وقت  
الظهر لان الضرورى يكون قبل المختار وكذا يقال في المغرب مع العشاء كذا ظهر  
للمنفرد (قوله مشهوره ما الكراهة) هذا الحل غير مناسب والمناسب أن يقول  
قولان ينبى عليهم ما صحة امامته لغيره وعدم صحته وعلى القول بالصحة فالمشهور  
الكراهة أى كراهة امامته لغيره واستظهر ابن عبد السلام الجواز لان عمر  
رضي الله عنه لم ينقل عنه ترك الامامة حين وجد ساس المذى اه وفيه نظر  
لجواز أن يكون ذلك لاجل الامامة الكبرى هذا محصل ما أفاده التوضيح والمفرد  
على ان المحاجب والدفرى أصرح في المراد (قوله وهو لغة الحبل الخ) قال تعالى  
فلم يرد بسبب الى السماء أى بحبل الى سقف بيته ويستعمل في العلم قال تعالى  
وآتيناه من كل شىء سببا أى علما (قوله ولكن بما يودى) أى مصور بما يودى  
(قوله على ما ذكره الشيخ) أنظر هل له مفهوم فيكون المراد لا على ما ذكره غيره (قوله  
وجوب الفرائض بمعنى ما يثاب على فعله ويترب العقاب على تركه) وجوب  
السنن بمعنى تأكدها (قوله بمعنى استناره) أى لا بمعنى ذهابه بالكلية اذ لو ذهب  
لم يعد اذ الغرض في انسان يلحقه ما ذكر من نحو نوم أو اعما ثم يرد له عقله فيحكم  
عليه بوجوب الوضوء (قوله أما بسبب الخ) لا حاجة لقوله اما فالمناسب أن يقول  
أولها أشار اليه بقوله بنوم الخ (قوله بفتح القاف اسم مفعول) أى بسبب نوم بعده  
أهل المعرفة ثقيل (قوله يخالط القلب) أراد به العقل فقوله ويذهب العقل  
من الاظهار في موضع الاضمار كتبه الاشارة الى أن القلب يطلق مراد به العقل  
ولما كان الذهاب فرع المخالطة قدم المخالطة على الذهاب وفي العقل تفاسير فيها  
ما قال ابن فرحون نور يقذف في القلب فيستعد للادراكات (قوله ولا يشعر  
صاحبه بما فعل) يقرأ بالبناء للمفعول كان فعله أو فعل غيره فن الاول ما اذا سقط  
لعابه أو جبهته بيده أو الكراس من يده ولم يشعر لان لم يسقط أو سقط واشعر وقيدنا  
الحبوة باليد لان كانت الحبوة المعنوية فهو كالمتنهد ومن الاول أيضا سقوطه  
وهو قائم أو لم يسقط الا أنه مستند بحيث لو أزيل ما استند اليه سقط لان لم يسقط  
فليس بشقيلا وينهض بالثقل ولو سد مخرجه سداه كما كان دام لان لم يدم وحزم

مشهوره ما الكراهة وينبى  
عليه ما جازا امامته لغيره  
صحها كان أو غير صحيح وهذا  
أجر الكلام على ما ذكره  
من الاحداث وأما  
الاسباب فجمع سبب وهو  
لغة الحبل واسطلاحا مالا  
ينتقض الوضوء بنفسه ولكن  
بما يودى الى الحدث وهو  
على ما ذكره الشيخ ثلاثة  
زوال العقل ولمس من تستحق  
وهو المذكور وقد أشار  
الشيخ الى القول بقوله (ويجب  
الوضوء) وجوب لفرائض  
(من زوال) بمعنى استنار  
(العقل) واستناره يكون  
بأحد أربعة أشياء أحدها  
بسبب (نوم مستثقل) بفتح  
القاف وهو الذى يخالط  
القلب ويذهب العقل  
ولا يشعر صاحبه بما فعل

الفرط على عدم النقص ولو مع الدوام والمراد بسنده كما قرر شيئا روجه الله تعالى  
ان يضم شيئا ويلحقه بغيره ويستقر عليه بحيث يمنع انفصاح الدبر لان المراد بدخول  
شيء في دبره فانه لا يجوز (قوله على المشهور) وقيل لا (قوله كذا جمل الخ)  
فان قلت عياض من أهل المذهب الحاكين بعدم النقص بالخفيف فكيف يستدل  
بالحديث بحمله فأت الحديث يدل على عدم النقص مطلقا خفيفا أو ثقيلًا فحمله  
عياض على الخفيف فقط فخرج الثقيل فخلاصة حمله اخراج الثقيل لعدم النقص  
بالخفيف الذي هو المدهى بل هو على عدم النقص بالخفيف أمر متفق على شمول  
الحديث له فصح الاستدلال فتدبر (قوله أو اغشاء الخ) الاغماء مرض في الرأس  
(قوله سكر محلال) أي كمن شرب لبنا معتقدا أنه غير مسكر فسكر منه (قوله وتقيط  
جنون الخ) المناسب حذف تقيط لان زوال العقل يكون بالجنون والتقيط صاحب  
زوال العقل لانه سبب له ولا فرق في الجنون بين أن يكون طبعيا أو من الجنى ولا يخفى  
ان ذلك في جنون يتقطع لان كان مطبقا فيحكم عليه بشيء (قوله انما وجب  
الوضوء منه الخ) أي فهذه الامور موقفية على النوم كما أفاده القسم الثاني وعامله ان  
النص عن الشارع انما جاء في النوم وقسمت هذه الاشياء عليه (قوله لانها  
أدخل في الاستتار) أي ولذلك لم يفرقوا بين ما يلبس أو لا يلبس فاولاين تقيطها  
وخفيفها ولذلك حكم بزوال التكليف بها بخلاف النوم نعم احببته شاطب وان  
رفع الائم عنه واستعمل الاستتار في حقيقة ومجازه بالنسبة للعقل في حقيقة  
وبالنسبة للتمييز في مجازه وهو زواله (قوله والتميز) من حذف الشيء على انه (قوله  
لا يوجب الوضوء) أي بل يستحب (قوله وهو كذلك عند ابن القاسم) وكذلك عند  
الامام ومقابل ذلك بن نافع وهو وجوب الوضوء وهذا الخلاف اذا كان قاعدا  
وحصل له ذلك لم أوسر ورأى ما اذا حصل له ذلك وهو ما تلخص فعلية الوضوء اتفاقا  
كما أفاده ح وهو الذي ارتضاه شيخنا ثم أقول والظاهر من الترابين قول ابن نافع  
لان علمه النقص موجود وهو غيبوبة العقل فهو أولى من النوم كما هو ظاهر لكل  
منه فوأما من استغرقه الوجد في حب الله فلا رضى عليه ووجه ظاهر لانه يقطع  
القاب أي فكأنه لم يبق عقله (قوله المشهور ان فقدان العقل الخ) خلافة لابن  
حبيب القائل قل ما جن انسان الا وانزل (قوله من الملاسة الخ) المراد باللس وهو  
ملاقات جسم لجسم على جهة الاختيار واللس هو الالتقاء مطلقا ولم يكن اللس  
ناقضا عندنا الا مع قصد المذاة أو وجود ما حسن التعبير عندنا باللس ولما كان لس  
الذكر ناقضا مطلقا حسن التعبير باللس وشمل كلامه لس الامر اذا قصد

الخفيف الذي يشعر صاحبه  
بأدنى سبب لا ينقض وهو  
كذلك مطلقا قصيرا كان  
أو طويلا في مسلم كان  
أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ينامون ثم ينامون  
ولا يترضون كذا جمل عياض  
الحديث على الخفيف لكن  
يستحب من الطويل الوضوء  
رأى أشار إليه بقوله (أو  
اغشاء) قال مالك ومن أغشى  
عليه فعليه الوضوء ثالثها  
أشار إليه بقوله (أو سكر)  
ظاهره سكر محرام أو محلال  
وهو كذلك رابعها أشار  
إليه بقوله (أو تقيط جنون)  
انما وجب الوضوء منه  
والذين قبله لانه لما وجب  
بالنوم مع كونه أخف حالا  
من هذه الثلاثة لانه يزول  
يسير الانتباه كان وجوبه  
هذه الأمور أولى لانها  
أدخل في استتار العقل  
والتمييز (تنبيهان) الأول  
ظاهر كلامه ان زوال  
العقل بغير هذه الاربعة  
لا يوجب الوضوء وهو كذلك  
عند ابن القاسم الثاني  
المشهور ان فقدان العقل  
لا ينقض الطهارة الكبرى

والسبب الثاني أشار إليه بقوله (ويجب الوضوء من الملاسة)

بلاسمته المذلة كما فاه توت ويهيم من الزرقاني على خليل ان مثله ذو الحية  
 الذائبة عن قرب حيث يمكن من التذبة عادة (قوله وهي مادون الجماع  
 على ما فسر به الخ) في إشارة الى أن كل الصبابة لا يوافقون على ذلك فقد قال  
 على وابن عباس المراد بما مفهوم أي نفس الملامسة بالجماع ولا يخفى أن هذا  
 التعريف يصدق بالقبلة فهو غير مانع (قوله لاجل قصد المذلة) لا يخفى أنه جعل  
 منطوق المصنف قصد المذلة مطلقاً، وجدان أم لا فيكون سوقه مسئلة الوجود  
 فقط بقوله أو لوجود المذلة لاجل كونها مفهومة بطريق الأولوية من القصد المهرج  
 عن المذلة لا اعتراضاً على المصنف بكونه أدخل بها أو قولاً بحمد الله لا يخفى  
 أن كلام المصنف محتو على الصور الثلاثة وذلك لأن قوله ويجب الوضوء  
 من الملامسة للمذلة صادق من حيث قصدها أو وجودها أو ههنا معاً وهذا ظاهر  
 إذا كانت اللام متعلقة بيب وهكذا الوملات باللامسة وتكون باعتبار القصد  
 للقبلة وباعتبار الوجدان للعاقبة فيكون من استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز  
 ومن القصد حكمياً قصد باللس الاختبار هل يحصل له لذة أم لا وهو محمول على  
 قصد هاهنا عليه الوضوء على ما قاله ابن رشد لأن قصد المسابدين اختبار فلا قصد  
 الوجود ههنا (قوله أو لوجود المذلة الخ) ولا بد أن يكون الوجدان حالاً ليس  
 وأما بعده فلا ينقض لانه صار كالمذلة بالتفكر (قوله كان اللامس رجلاً) أي بالغا  
 وأما الصبي فلا ينقض وضوءه ولو جامع زوجته (قوله أو امرأة) أي بالغة والملموس  
 لم ياذكر أو أتى على ما في ح فقد قال ولم ياذر على نص في لمس المرأة لمثلها وظاهر  
 النقض اه أقول والظاهر أن يقال إن يحصل ذلك حيث كان الملموس للمرأة  
 من يلهذه عادة والأفلا (قوله كان الملموس ظفراً أو شعراً) أي المتصلين وأما  
 المنفصلان فلا ينقض ولو قصد وجوده ومثلها في التفصيل السن ولا يبر في اللبس  
 هنا كونه بعضاً على أو زائداً له احساس كافي مسئلة الذكرفتي حصل اللبس هنا  
 بعضه ولو زائداً لالاحساس له وانضم لذلك قصد أو وجدان نقض وإن كان بعد  
 الثاني هكذا ذكرنا أقول والظاهر أن مثل ذلك ما إذا لمس بظفره ظفراً أو شعراً  
 فينقض قد ير (قوله وإبقاء بعضهم على ظاهره) سواء كان أشوب خفيفاً أو كثيفاً  
 وهو المذهب كما قال الأتاني ولذلك استظهره البساطي وقال شيخ الشارح الشيخ  
 على السخوري أن الظاهر من حيث النظر التقيد بالخفيف الذي هو القول الثاني  
 وهو الذي ذهب إليه ابن رشد الذي هو عمدة المذهب وقال البرموني والقبائل  
 بالاطلاق يحمل قوله على نحو القباء وأما ما ذر وضع على الكشيف جده فهو الطراحة

وهي مادون الجماع على  
 ما فسر به جماعة من الصحابة  
 والتابعين ومالك وأصحابه  
 قوله تعالى أو لا مسلم الذنابة  
 لاجل قصد (المذلة) وجودها  
 أو لا لوجود المذلة من غير  
 قصد كان اللامس رجلاً  
 أو امرأة كان الملموس ظفراً  
 أو شعراً كانت الملامسة  
 على نوب أو غير نوب على  
 قول ابن القاسم وإبقاء  
 بعضهم على ظاهره

فانه لا ينقض اه والذى يفيد ابن مرزوق خلافه كما قال عجم ويحتمل ان القسم  
ثلاثة خفيف وكثيف لاحد او كثيف جسد افلا ولا ن حكمهما واحد على ارجح  
على ما علمت واما الاخير فالنقض في التمسيد دون الوجه اذا وكلام ابن زروق  
هذا يعلم ترجيحه من قول اوله لا يعتبر في اللبس الخ (قوله بان يكون الثوب خفيفا)  
اى وهو لا يوجب اللبس فيه برطوبة البس بحد في الكثيف وهذا كله حيث  
لا يحصل ضم ولا نقض ولا فائدة حيث قصد لذة او وجد ما قاله ح  
(قوله اذا كان اللبس رجلا) قضيته انه لو كان اللبس امرأة فلا يشترط  
ان يكون الموس من يلبسه عادة واما كذلك بل يشترط الالتذاذ عادة (قوله  
عادة) اى عادة الناس لا عادة للابس (قوله احترام من الصغيرة) اى غير  
المطهنة وشاها الدابة فان الرضوخ لا ينقض ولو لا ذلك لالتذاذ بس فرج الصغيرة  
او الدابة فالنقض لاختلاف عادة الناس بالالتذاذ بفرجها قال عجم ينبغي تقييد  
قوله لم أجسد الدواب من اللذة غير المعتادة بغير جسد آدمية الماء والظاهر ان  
يجرى في تقييد فهم ما جرى في تقييد فهم الانسان اه (قوله وكذا المحرم  
ضعيف) والمشهور انه لا فرق مع وجود اللذة بين ذوات المحرم وغيرها ومع التمسيد  
نقض من غير الفاسق لا أثر له في المحرم ولذا قال ابن القاسم قصد الفاسق في المحرم  
نقض اه والمراد بالفاسق من مثله يلبس بمجره اى ثبت فسقه قبل لابس اللبس  
خلاف الجمع كما قررنا شيئا (قوله حشو) يريد بما قاله أبو عمر ما مر الذين اذا التقوا  
الجسمان سمى ذلك الالتقاء مساوا اذا كان ذلك الالتقاء بالفم على وجه مخصوص  
سمى قبلة واذا كان بالجسد سمى مباشرة واذا كان باليد سمى لمسا اه ويفهم من  
كلام الشيخ ناصر الدين ان المس اهم من كل واحد من اللبس ومن القبلة ومن  
المباشرة قاله عجم واقول ويفهم منه ان كل واحد من الثلاثة الاخيرة مبين لغيره  
ولذا قال الفاسق هاهنا وكان المقصد ان أراد بالملامسة بضم الهمزة والمباشرة  
بالجسد اه اى ما عدا اليد (قوله بمعنى التقييد) اى لان الاحكام انما تتعاقب  
بالافعال لئلا يشترط ان تكون القبلة على فم من يلبسه عادة فلا نقض بتقييد  
فم صغيرة لا يلبسها عادة ولو قصد وجوده والنقض اذا كان هناك حائل ككثيف  
(قوله على الفم) وأولى النقض بالتقييد على فرج من يطأ مثله لان العلماء نصت  
على أن نظر الفرج أو مسه انما يحتمل على قصد اللذة وأما التقييد على الخذف فيرى  
على الملامسة (قوله وان يعتبر قصد اللذة) الانسب ان يقول وان يعتبر اللذة  
وهذا صادق بالقصد أو الوجهان وأولى الامران معا كما تقدم نظيره (قوله

وقيد به ففهم ان يكون  
الثوب خفيفا وقيد ابن ناجي  
كلام الشيخ اذا كان اللبس  
رجلا بما اذا كان الملاموس  
من يلبسه عادة احترام  
من الصغيرة لانه لا يلبس  
بلسها عادة وذلك المحرم  
لقيام المانع العادى وقال  
الفاكهاني هذا كله  
في اللبس وأما الملاموس  
فان بلغ والتذتوضا والا فلا  
شيء عاينه ما لم يقصد اللذة  
فيصير لامسا (ج) قوله  
(والمباشرة بالجسد اللذة  
حشو) كذلك يجب  
الوضوء من القبلة بضم  
القاف بمعنى التقييد (لذة)  
ظاهره سواء كانت على  
الفم أو غيره وانما يعتبر قصد  
اللذة وهو ذلك على أحد  
القولين

والشهور ان الزينة على الفم  
تتضمن مطلقا لانها من طائفة  
الذلة غالبا ما تكون قرينة  
صارفة للذة كقوله صغيرة على  
قصد الرجبة أو ذات محرم  
على سبيل الوداع أو الود  
وان القبلة على غير الفم  
لا تتضمن الا بقصد الذلة أو  
وجودها والسبب الثالث  
نبيه عليه بقوله (و) من أي  
ويجب الوضوء (من مس  
الذكر) على المشهور لما  
في الموطأ وغيره ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
اذا مس أحدكم ذكره  
فليتموضأ وأما حديث هل هو  
الا بصفة منك فضعيف  
متكلم فيه وظاهر كلام  
الشيخ ان مس الذكري يتضمن  
مس القاع في مس ذكر نفسه  
أو غيره والمشهور ان مسه  
لا يتضمن الا اذا مس ذكر  
نفسه المتصل وظاهره أيضا  
مس عمد أو سهو أو من  
الكثرة أو غيرها التذام لا  
وهو كذلك على المشهور  
وظاهره أيضا مسه بأي  
عضو كان وهو مذهب  
العراقيين

تنقض مطلقا (قوله ووجود أم لا ولا يشترط طوع ولا علم فن قبلت  
كروية أو غافلة فيتنقض وضوءه وكذلك الوقيل غافلا أو مكرها (قوله  
غالبا) لاحاجة له مع التعبير بالمظنة لان المظنة دائمة والغلبة انما هي في الوجود  
بالفعل فالأولى اسقاطه (قوله للذة) متعلق بقوله صارفة واللام للثبوت أي  
صارفة للذة (قوله كقوله صغيرة) أي صغيرة لثبوتها وكذلك الكبيرة  
وخص الصغيرة بالذكرا لان شأنها أن ترحم (قوله أو ذات محرم على سبيل الخ)  
لا مفهوم له بل والاجابة كذلك خلاف المبدأ على التابع له الشارح ومحل  
عدم النقض في قصد الوداع أو الرجبة ما لم يحصل التذاد (قوله أو المودة) أي  
الحبة وهو يرجع للرجبة وكأنه قال على سبيل الوداع أو الرجبة وإذا  
الزواني على خليل النقض بتبديل الرد أو ذي المحبة لذي شأنه يلنذبه لأن كان  
شأنه عدم الالتئذ به فلانقض قال ح ولم أقف على نص في لمس المرأة لمثلها والظاهر  
النقض اه فيكون تبديلها أولى الى آخر كلامه والظاهر انه يشترط في المرأة  
المقبلة أن تكون ممن يلنذبه عادة (قوله الا بقصد الذلة) أي مع قصد  
أو وجودها (قوله على المشهور) أي الذي هو المرجوع اليه والذي رجوع عنه  
عدم النقض بحسبه للحديث الآتي (قوله الا بصفة منه) بفتح الباء كما في المصباح  
ويجوز كسرهما كما في القاموس زاد العلقمي وقد انضم وهذا الحديث رواه أبو داود  
والترمذي والنسائي عن طلق أن رجلا قال يا بني الله ما ترى في رجل مس ذكره  
في الصلاة فقال وهل هو الا بصفة منه (قوله متكلم فيه) أي فقد قالوا طلق  
من المرجبة فيسقط حديثه (قوله والمنهور الخ) قضيته ان هذا قول لا مقابل  
بأنه اذا لمس ذكر غيره ينقض كسبه ذكر نفسه ولم اطلع على ذلك القول وذكر  
ابن ماجي في المسئلة ثمانية أقوال ولم يذكر ذلك القول ثم بعد اتبني هذا رأيت  
الدفعي السالكى على ابن الحاجب حكى عدم الخلاف في عدم النقض بمس ذكر  
الغير أي ما لم يقصد أو يجدف لله الحمد (قوله المتصل) احتراز به عن المفصل  
فلانقض بمسه ولو انذبه (قوله الكثرة) الحشمة وزنا ومعنا فانه في المصباح  
(قوله على المشهور الخ) راجع للتعميمات الثلاثة التي أولها عمد أو سهو أو يقابل  
الأول ما قاله ابن وهب أن تعمدة توضح أو لم ياتذوا نسي فلا شيء عليه ومقابل  
الثاني لابن أفع ان مس الكثرة توضح أو لا فلا ومقابل الأخير ما له ان يعاقبون  
ان التوضؤ أو الا فلا وان يكون الماس لذكره بالغافل لا نقض بمس صغير ذكره  
(قوله بأي عضو) أي سواء كان باليد أو غيره ما تمم أو لم يتمم ذلك بشرط وجود



أبدت عند المراقبين حلاها بغير ما راطق شارحنا وان لم يجد له فلا ضرر عليهم  
على أي حاله كان ومراده المراقبون من أصحاب مالك أفاده هذا كله لندري على  
ابن الحاجب (قوله إذا أمس به باطن الخ) فلا نقض بمس ظاهر وحده طال  
أم لا (قوله أو بجانبها) ودخل رأس الأصابع فانها من جهة الجانب (قوله  
مساوية للأصابع) سواء كانت المساوات محقة أو مشكوكا فيها فالشك في  
المساواة يوجب الوضوء وما ذكره من اشتراط المساواة المذكورة درج عليه  
صاحب الشامل وكذلك اخليل في توضيحه تبعه ابن راشد وكذلك في بعض شراحه  
وظهر للشيخ على ما قال في شرحه ان الزائد الذي فيه احساس كغيره وان لم يساو  
غيره فائلا على ما ظهر لنا من جزم أهل المذهب بنقض وضوءه انتهى المشكل لمس  
ذكره الخ ولم يظهر لي ما قاله بل الظاهر أنه لا بد من المساواة لكن المراد  
مساواتها لغيرها مما هو بجانبها من الأصابع لا مطلق الأصابع كما قاله الزرقاني  
على العزبة أي فيكون قوله للأصابع أي جنس الأصابع المتعق في واحد والظاهر  
أيضا كما قال الزرقاني ان المراد الزائدة على ما اعتيد من الأصابع في عملها المخصوص  
لها عادة ولو كانت أقل من خمسة فاذا كان في الحبل المعتاد للأصابع أربعة مثلا  
أو أقل وكان واحدا بعيدا فتميزا عنه بحيث يقال انه زائد فيعطى حكم الزائد ونقل عن  
الشيخ أبي الحسن على المدققة انه لا بد من احساس في الأصابع الأصلية قال  
الطبرسي في كبريه وينتقض أيضا بمس ذكره الزائد أيضا ولا يشترط احساس فيه  
انتهى وصرح الشيخ بأنهم يقولون ان اليد الشلالية لا تقض بالمس بها وانظر مسه بكف  
بمنكب أو بيد زائدة هل يجري فيه ذلك أو يجري على مسئلة غسله في الوضوء  
فما يجب غسله يجري المس به على المس باليد الأصلية وما لا فلا (قوله الخنفي)  
هو الذي له آلة الرجال وآلة النساء (قوله مطلقا) أي سواء كان مشكلا أم لا  
وانظره بل هناك قول في المذهب موافق لذلك الظاهر (قوله والذي في المختصر  
إلى آخره) أي وهو الصواب (قوله اعتبار إلى آخره) فان حكمه له بالذكورة  
نقض والافلا (قوله فلا نقض قولاً واحداً) فيه نظر بل فيه الخلاف فقد قال  
ابن ناجي واختلف إذا أمس من فوق حائل على ثلاثة أقوال ثالثها ان كان خفيفا فنقض  
والافلا (قوله فروايتان) فروى على ان عليه الوضوء وروى ابن وهب  
لا وضوء عليه (قوله أشهرهما عدم النقض) قال بعض وينبغي أن يستثنى  
من الخفيف ما كان وجوده كالمسدم (قوله ان مس الدبر الخ) أي دبر نفسه  
وكذا الاثنين وأما دبر الغير وأنثى فيهرى على الملاسة في الصور الأربعة (قوله

والمشهور أنه لا ينتقض إلا  
إذا أمس به باطن الكف أو  
باطن الأصابع أو بجانبها  
ولو بأصبع زائدة مساوية  
للأصابع في التصرف  
والاحساس وظاهره أيضا  
ان من الخنفي ذكره  
ينتقض مطلقا والذي  
في المختصر ان كان مشكلا  
نقض وان كان غير مشكل  
اعتبر في حقه ما ذكره له به  
وظاهره أيضا انه ينتقض اذا  
مس من فوق حائل مطلقا  
وفيه تفصيل وهو ان كان  
ثمينا فلا نقض قولاً واحداً  
وان كان خفيفا فروايتان  
أشهرهما عدم النقض  
وظاهره ان مس الدبر  
والاثنين لا ينتقض

وهو مذاهب على المشهور ولما كان الخلاف في مس المرأة فرجها أقوى من الخلاف في مس الرجل ذكره به على ذلك بقوله (واختلف في مس المرأة فرجها في إيجاب الوضوء بذلك) (١٦٨) على ثلاث روايات أحدها وهو

مذهب المدونة وصحبه عبد الوهاب عدم النقض لقوله في الحديث إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ورد بأنه مفهوم لقلب ثانيها بالنقض واستفادها صاحب التوضيح لحديث من أفضى يده إلى فرجه فليتوضأ لأن الفرج لغة المورة فيقع على الذكر وفرج المرأة ناهية للنقض إذا مست ظاهره والنقض أن قبضت عليه أو الطفت والالطاف أن تدخل يدها بين شفرها وهذا آخر الكلام على ما ذكرنا يجب منه الوضوء وأما ما يجب منه الغسل فخمسه على ما ذكرنا الأول أشار إليه بقوله (ويجب الطهور) أي الغسل (مما ذكرنا من خروج الماء) أي المني (الدافق) بمعنى المدفوق أي المصبوب دفعة بعد دفعة لأجل حمله (المذة) ظاهره ولو كانت غير معتادة وهو كذلك عند سمنون وابن شعبان والمشهور أنه لا يجب الغسل إلا إذا كانت معتادة أما إذا خرج لغير لذة أو لذة غير معتادة كن حلق الجرب

وهو كذلك على المشهور) وخرج حماد بن يسابرة عن رجل من آل فرج المرأة وهو ضيف وقضية الشارح أن في مس الاثنين خلافا في المذهب وفي كلام بهرام ما يفيد أن عدم النقض متفق عليه في المذهب ولم يخالف في ذلك إلا عروة ابن الزبير لأن درجتهما في معنى الفرج عنده (قوله عدم النقض) أي مطاوعة قبضت عليه أم لا الطفت أم لا وما هذا ذلك لا يقول عليه (قوله ورد بأنه مفهوم لقب) اللقب هو الاسم الممد لا الصفة أي مفهوم الصفة وهي ما دل على ذات ومفهوم كالعالم معتبر وهو مفهوم اللقب لا يعتبر (قوله ثلثها الخ) اختلف هل هذه الروايات على ظاهرها فيكون خلافا أو الثالث تفسير الأول وقد تقدم أن المذهب عدم النقض طاقا (قوله إذا مست ظاهره) أي بدون قبض (قوله يديه بالثنائية) كما في بعض النسخ والتحقق وفي نسخة يدهما بالافراد كما في رواية وهو الذي في المواقف والثنائية حسن لأنها ما فيها إذا كانت يدهما واحدة لأن نقض بالاولى وفيه إجماع أم يعم أول ظاهر كما في الزرقاني فيمنه في المقابل للامة إذا ما قبض به يومه أن ادخال أصبع أو أربع لا ينقض على هذا لتأويل وليس يراد فيما يظهر (قوله على ما ذكرنا) بالبناء للفاعل فالله المذهب في أي على ما ذكرنا وبالبناء للفعول فلا حذف (قوله ثلثها الخ) على ما ذكرنا إشارة للناقشة في الاستحاضة (قوله في المدفوق) تقدم أنه يسمع أن يكون بالمعنى اسم فاعل (قوله المصيرب دفعة الخ) تفسير بقوله المدفوق (قوله لأجل حصول المذة إلى آخره) تعاليل للخروج كما يفيد قوله في مسائل في ولا يشترط في وجوب الغسل من خروج المذة (قوله إلا إذا كانت معتادة) إلى آخره لا يخفى أن هذا في الإفظة وأما في النوى فلا يشترط المذة فضلا عن كونها معتادة فمن أتته فوجد المذة لا يجزم أوطن أو شاك أنه في حيث كان شكه بين المني وبين واحد فقط كمنى فإنه يجب عليه الغسل فلو دار شكه بينه وبين اثنين غيره كمنى وبول فإنه لا يجب عليه الغسل (قوله أما إذا خرج بغير لذة) كان له غتته عقرب فأقرب فأقرب فأقرب (قوله كن حلق الجرب إلى آخره) مثال للذة غير المعتادة وهو شبه لوهزته دابة أو نزل في ما حار فلا يغسل عليه في ذلك كله إلا أن يحس بمساده المذة ويسد ثديها كهر الدابة فيمنه فيجب عليه قال عجم وهذا واضح إذا تمسك بختيارا وأما إذا اضطر إلى التماسك كما إذا عجز عن النزول عن الدابة فهل يجب عليه الغسل كمن أكره على الجماع أو لا حردته انتهى (قوله فهل يجب الوضوء الخ) وهو المتمد (قوله فلا أقل من الصغرى) أي فلا أقل من الصغرى يؤثر فيه أي ليس هناك أقل من الصغرى يؤثر فيه فتعين أن يكون

فأنزل فلا يغسل عليه وإذا قلنا بعدم الغسل فهل يجب الوضوء ويستحب قولان نسب بهرام الأول لظاهر المذهب ووجهه بأن هذا الخارج له تأثير في الكبرى فالمدفوق في الصغرى

وخرج المني للذة موجب للغسل (١٦٩) سواء حصل في نوم أو يقظة بفتح القاف ولا يجوز تركه عند

النوم (من رجل أو امرأة)  
ولا يشترط في وجوب  
الغسل من خروجه للذة أن  
تكون اللذة مقارنة للخروج  
فقد يجب الغسل لخروجه  
بعد ذهاب اللذة مثل أن  
يجماع فليبتدئ بيزل ثم يخرج  
منه المني قبل أن يغتسل أو  
يأخذ بغير جماع ثم يخرج منه  
المني بعد ذهابها جملة ولم  
يغتسل عند اللذة ووجوب  
الغسل في الأولى متفق  
عليه وفي الثانية على  
المشهور والخروج في الأولى  
بعد الغسل لم يجب عليه  
الغسل ثانيا لأنه قد اغتسل  
بنياته والجماع الواحدة  
لا يتكرر والغسل لها وهل  
يجب الوضوء أو يستحب  
القولان المتقدمان والموجب  
الناسي أشار إليه بقوله (أو  
انقطاع دم الحيضة) عياض  
صوابه دم الحيض لأن  
الحيض أعظم من الحيضة لأن  
الحيضة انما تطلق اذا تقدمها  
طهر فاصل وآخرها طهر  
فاصل والحيض شرعا هو الدم  
الصادر بنفسه من فرج  
المرأة الممكن جماعا عاده غير  
زائد على خمسة عشر يوما من

يكون المؤثر فيه الصغرى (قوله وخروج المني للذة) أي المعتادة تقدم أن النوم  
لا يشترط فيه اللذة المعتادة (قوله من خروجه) أي من أجل خروجه (قوله  
للذة) أي خروجه لأجل اللذة (قوله أن يكون الخ) الأصح أن يقول أن يكون  
الخروج مقارنا للذة (قوله لخروجه) أي لأجل خروجه (قوله بعد ذهاب) أي  
الخروج الكائن بعد ذهاب اللذة (قوله مثل أن يجماع فليبتدئ إلى آخره)  
تمثيل للخروج الذي أوجب الغسل بعد ذهاب اللذة أي الجماع بالجماع  
هذا معاده وفيه نظر إذ الذي أوجب الغسل في تلك الموضع الجماع (قوله  
فليبتدئ) هذا لازم الجماع لأن الخكم ما ذكره وان فرض أنه لم يبتدئ (قوله ثم يخرج  
منه المني قبل أن يغتسل) أي وأما لو خرج منه المني بعد أن اغتسل فلا يغسل  
عليه قلت ومن ذلك تعلم أن الموجب للغسل الجماع (قوله ولم يغتسل  
عند اللذة) لا مفهوم له بل ولوا غتسل فلا فائدة في الغسل اذ لم يحصل  
حيث لا يوجب به فهو لم يصادف محلا (قوله لأنه لو اغتسل إلى آخره) معاده  
أن الخروج لا يوجب الغسل أصلا كما قررنا (قوله وهل يجب الوضوء إلى آخره)  
لعمد الوجوب (قوله صوابه دم الحيض) الإضافة للبيان وقد يجب عن هذا  
الاعتراض بما تقدم له بأن يقال أراد بالحيضة الحيض (قوله اذا تقدمها إلى آخره)  
وأقول دم خرج منها لا يقال فيه حيضة وإنما يقال فيه حيض وكذا آخر دم (قوله  
والحيض شرعا) وأما لغة فهو السيلان من قوته حاض الوادي اذا سال وأل  
في الحيض للعقبة والطبيعة (قوله الدم) ومثله الصفرة والكدره وسبأ تيان  
(قوله يخرج) أي في الفرج وأما في الجسد فلا يتوهم (قوله ونحوه) أي كالمخرج  
بدوا قبل وقته المعتاد فليس بحيض وفيه يكون حيض مع كراهة ذلك كذا ذكر  
الخرشي في كبريه وقد سئل المنوفي عن امرأة عالجت دم الحيض حتى أتاها هل  
تبرأه من العدة أم لا فأجاب بأن الظاهر أن الحمل وتوقف في ترك الصلاة والصيام  
قال صاحب التوضيح وإنما قال الظاهر لاحتمال أن استعجاله لا يخرج به عن  
الحيض كإسهال البطن انتهى أي لأن إسهال البطن لا يخرج الشئ عن كونه  
خارجا معتادا ويبحث فيه الدامرية قوله لفرق بينه وبين الدم بين فان الحدث لم يعتبر  
في مفهومه خروجه بنفسه بخلاف الحيض واستظهر على الأجودى أنها تركهما  
لاحتمال أنه حيض وتقضيها لاحتمال كونه غير حيض (قوله كبرت سبع  
الخ) ظاهر عبارته أن بنت ثمان يحكم بأن دمها حيض وليس كذلك إذ منتهى  
الصغر تسع وهل أولها أو وسطها أو آخرها أقوال فالمرأفة وما فوقها إلى خمس

غير مرض ولا ولادة احتزب يخرج ٤٣ ل بد بنفسه من الخارج يخرج ويحويه ومن فرج  
من الخارج من غير الفرج كالذبوب والممكن جماعا عاده من الخارج من الصغيرة كبرت سبع سنين

بالصفة المذكورة فلا يدل خروجه على راحة البدن وحيث كان دم يعض  
والفاس بالصفة المذكورة فيدل خروجه على راحة البدن ( قوله الفيشة )  
رأيت في نسخة مفلون بها الصفة بالضبط بالفلم بفتح الفاء وأما الفيشة فهو يسكون  
الياء كما رأيت به بضبط في القاموس وذكر في كتب النحوان الفيشة التي هي الكمرة  
زيدت اللام فيها فقل لها الفيشة ( قوله يزيد أن تغيبها كلها ) أي في محل  
الافضاض أو في محل البول فلو غيبها بين الشفرين أو في هوى الفرج فلا يجب  
الغسل لعدم التقاء الختانين وقال كلها إشارة إلى أن تغيب بعض ما ولوا الثلثين  
أو أكثر لغو ولا فرق بين أن يكون ذلك التغيب من ذكر محقق أو خنثى مشكك  
فيجب عليه الغسل بتغيب حشفته قياسا على من يتقن الظهارة وشك في الحدث  
( قوله من عسيب المقطوع ) العسيب ما عدا الحشفة من قصبة الذكر ويصير  
قدر حشفة من قطعت ان عرفت فان لم تعرف احتيط والظاهر أنه يراعى حشفة  
مما نله خلقة كما قال عجم أقول ويجري هذا الاستظهار فيمن لم يتخلق له حشفة اذلا  
مفهوما لعسيب الخ بل مثله من لم يتخلق له حشفة أو خافت له ولم تقطع ونفى ذكره  
وأدخل منه قدرها واستغفر بعض أنه يعتبر طولها وانقر دلا طولها من ثيابها  
تعددت الحشفة في ذكر واحد فالظاهر الوجوب احتياطاً ( قوله من البالغ لامن  
الصبي ) فلا يجب الغسل على مرطوته البالغة ولا يستحب ولو ارتفع على ما قال عجم  
وهند بعضهم يندب لها وكذلك الواجب عليه نعم يستحب له الغسل فقط حيث بلغ  
سن من يؤمر بالصلاة وأولى المراهق حيث وطئ مشكك منه ما مطيعة أو كبيرة  
أو وطئه غيره ويندب للصغيرة التي وطئها البالغ حيث كانت تؤمر بالصلاة واشترط  
البلوغ من القاعل في وجوب الغسل على المرأة خاص بالآدمي فن أدخلت ذكر  
بهيمة غير بالغة في فرجها وجب عليها الغسل حيث كانت المرأة بالغة وان لم تنزل  
( قوله ان عليها خرقة ) أي خفيفة لا كثيفة فلا يجب الا أن يحصل انزال فيجب  
الغسل لدون الخفيفة ما يحصل معها اللذة كما استظهره بعض الاشياخ ( قوله سواء  
كان فرج آدمية ) ولو فرج خنثى مشكك ( قوله حية أو ميتة ) أي كانت  
الآدمية أو البهيمة حية أو ميتة بشرط الطائفة في جميع ذلك والا فلا يجب الغسل  
الا أن يحصل انزال ولا يعاد غسل الميتة لعدم التكليف فان قلت هو غير مكلف  
حين غسل أولا فلما أنه تعبد ولو غيبت امرأة ذكر آدمي ميت أو ذكر بهيمة ميتة فان  
أنزلت وجب الغسل لا لانزال لا للتغيب فان لم تنزل لا يغسل عليها ولا يمكن ينقض  
وضوءها نظر عجم وتعتبر الطائفة بالنسبة للغيب والمغيب فيه قرب مطيعة

ومنهم من يسميها الفيشة  
والغيشة يريد أن يغيبها كلها  
أو قدرها من عسيب  
المقطوع الحشفة من البالغ  
بالتشديد أو غير انتشاراف  
عليها خرقة أم لا ( في الفرج )  
سواء كان فرج آدمية أو  
بهيمة حية أو ميتة

أو مطبق حشفة شخص لم يغرها دون حشفة آخر أكبرها (قوله أوفى الدبر) أي بشرط الطافة ويجب على المفعول في دبره حيث كان بالغالجه على الفاعل في الخد والغسل أخرى قال الخضرشي في كبرىه وظاهر قول خليل في فـرج شموله لفـرج نفسه ولا حـد عليه ونظر في الثقبه فقال وانظر هل حكم اغابته في الثقبه حكم اغابته في الفرج أم وانظرا (قوله وغيره) أي الاثنى واثنى المشـكل (قوله اذا جلس بين شعبها الأربع) المراد نواحي الفرج الأربع وقيل اليـدان والرجلان وقيل الرجلان والفخذان وقيل الرجلان والشفـران (قوله ثم جهدها) بفتح الجيم والماء اذا بلغ جهده كناية عن معالجة الابلج أي جامعها وانما كـفى بذلك للتزدهما بفتح ذكـره مـرجها (قوله اذا أنجحت) أو أقطعت بالبناء للمفعول فيهما أي اذا عملت شيء من الانزال فلم تنزل ومعنى الثاني اذا افترا المني ولم ينزل من أقطعت الناص اذا لم يطر واكـما في النهاية (قوله ولم ياروى) أي وناسخ لما روى الخ (قوله انما الماء من الماء) أي انما الغسل بالماء من أجل الماء أي ففاده أنه اذا جامع ولم ينزل لا يغسل عليه ولا يمكن الصواب حمل هذا الحديث على النوم كما حمل ابن عباس فهو أول من التمسح فانه وان كان عام في المائتين فهو مطلق في المائتين النوم واليقظة فحمـله على النوم تعييد للمعاق وهو أول من التمسح كما تقرر في علم الأصول (قوله أعاده ليرتب الخ) الأولى أعاده لجمع النظائر لان ما بعده لا يتوقف على ذكره (قوله يوجب الحد على الزاني الخ) انما توافقا والمكره على أحد قولين يريد ولولم ينتشر كذا ذكره في التحقيق هذا ان لم يلف على حشفته خرقه كنفية والا فلا قياسا على مسئلة الغسل بل أولى وأما بحائل خفيف فهل يقال لاحد أيضا لان الحدود تدبر بالشبهات (قوله وحد اللواط الخ) هو تغيب الحشفة في دبر الذكـر وحده الرجم مطلقا حيث كان بالغـا أو ما في دبر اثنى غير زوجته فهو من قبيل الزنا فيلزم الا أن يكون محسنا في رجم أمافي دبر زوجته فيؤدب (قوله بشرطه الخ) أي وهو البلوغ والطوع ولا ينفى أنه كما يجب الحد على الزاني وعلى اللائط بوجبه على الزنى ما وعلى الملوطفية (قوله ويوجب الصداق) ولو غير انتشار ولو في دبرها أو زمن حيضها وكما يوجب الصداق على الزوج بوجبه على الواطئ الغالط بنيتها العامة وكذا على المتمد لوطأ الأجنبية حيث لا علم عندها أو كرهها ويتعدد عليه الصداق بتعدد الوطأت في الصورتين الاخيرتين وفي الاولى اذا تعدت الشبهة كما اذا طأها في الاولى زوجته وفي الثانية أمته وأما اذا تعدت فعليه مهر واحد كما اذا وطأها أولا بظن ثم زوجته فاطمة وثانيا زوجته زينب وهكذا

أوفى الدبر من الذكر وغيره موجب للغسل (و) وان لم ينزل (والاصـول في ذلك ما في الموطأ ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وهذا الحديث ناسخ لما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أنجحت أو أقطعت فلا يغسل ولم ياروى من قوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء ثم استطرد ذكر أشياء بوجبه ما غيب الحشفة فقال (و) يغيب الحشفة في الفرج بوجبه فهو مستين حكما ذكر الشيخ منها سبعة أحدها ما تقدم وهو أنه بوجبه الغسل) وأعاده ليرتب عليه ما بعده (و) ثانيها أنه (يوجب الحد) أي حد الزنا على الزاني وحد اللواط على اللائط بشرطه المذكور في بابه (و) ثالثها أنه (يوجب الصداق) بالفتح والكسر (ج) يريد كمال الصداق والا فالنصف حاصل بالمقد



وهذا اذا كانا بالقبض أو كان الزوج بالعا والمرة بمن يوطىء مثله (و) رابعها أنه (يحصن الزوجين) وإن لم ينتشر بشرط تذكري موضعها إن شاء الله تعالى (و) خامسها أنه (يجل) (١٧٤) المطلقة ثلاثا لا ذى طلقها) وهو

وحاصله أن ما كان بالتزويج نوع وما كان بالملك نوع آخر وما لو طء امرأة طائفة عاملة فلا صدق لها (قوله وهذا اذا كانا بالغين الخ) قال في التحقيق نقلها عن ابن عمر وإن كان الواطىء بالغاً والموطوءة غير بالغة فإن كانت ممن يوطء مثلها فإلها الصداق كاملاً وإن كانت ممن لا يوطء مثلها فإلها نصف الصداق خاصة لأن ذلك جرح وإن كان الواطىء غير بالغ فلا صدق لها كاملاً وإنما له نصف الصداق خاصة اهـ (قوله وإن لم ينتشر) غير ظاهر بل لا بد من الانتشار (قوله بشرط) أن يكونا حريين مسلمين عاقلين بالغين أرصع ~~نكاحهما~~ لازم كما سيأتي (قوله ويحل المطلقة ثلاثا) أي بشرط الانتشار وحاصله أنه لا يشترط الانتشار في الثلاثة الأولى وأما تحصين الزوجين وحل المطلقة فلا بد من الانتشار قبل هج وانظر هل يحصل تحصين الزوجين وحل المطلقة ثلاثا بتفسيها لمعقوفة عليه حائل ككشف أو لا يحصل به وهو الفاهر وانظر هل الحائل التخفيف كالكشف أو يقال أنه بمنزلة العدم وكذا يقال في تكميل الصداق ونحوه اهـ المراد منه (قوله في يوم النحر) أي أو قبله بأن وقع ليلة عزلة (قوله ويفسد الصوم) أي وإن لم ينتشر كافي التحقيق (قوله في الفرض) هذا محمول على من برز من الحاضر وأما قضاؤه فليس فيه كفارة في العمد انما فيه القضاء فقط (قوله كنهه الخ) أي متمم الجماع في النفل فيجب قضاؤه لا أن كان ناسياً ولا (قوله انتقل بين ما يعلم به انقطاعه الخ) ظاهره انقطاع دم الحيض والنفاس مع أن ما سيأتي أنما ذكره علامة لانقطاع دم الحيض كما هو بين وبعبارة نت سالمة من ذلك لأنه قال ولما قدم وجوب الغسل بانقطاع دم الحيض شرع في بيان علامة انقطاعه فقال الخ ويدل على ذلك أيضاً قول عياض الذي ذكره الشرح (قوله يستبين الخ) أي يظهر (قوله براءة الرحم) أي من الحيض (قوله وسيت قصة) الاوضع وسمى أي الماء المذكور قصة لشبهه الخ (قوله وهو الجير) أي أن القصة عبارة عن الجير فحاصله كما يفيد المصباح أن القصة حقيقة في الجير وأطلقت مجازاً على الماء المذكور والعلاقة المشابهة وهذا بحسب الأصل وأما الآن فقد صارت حقيقة شرعية في الماء المذكور (قوله من جف الخ) من باب ضرب وفي لغة بني أسد من باب تعجب كافي المصباح (قوله لا بلل عليها) أي من الدم فنخرجها ميتة من رطوبة الفرج لا يضر (قوله وهو قول الداودى) هو أحد بن نصر

الحرو وأما المطلقة العبد فيصالحها اذا طلقها اثنين ولذا شرط تذكري موضعها (و) سادسها أنه (يفسد الخ) فرضاً كان أو طوعاً وعداً كان أو نسياناً اذا وقع قبل الوقوف بمعرفة أو بعده قبل طواف الأضحية ورمى جرة العقبة في يوم النحر ويتمادى على حجه ويقضيه من قابل ويحصى (و) سابعها أنه (يفسد الصوم) فرضاً كان أو نسياناً وعداً كان أو نسياناً ويلزمه القضاء والكفارة في الفرض أن تعمداً والا فالتعمد فقط كنهه ذلك في النفل ولما ذكر من موجبات الفحل انقطاع دم الحيض والنفاس انتقل بين ما يعلم به انقطاعه فقال (واذارت المرأة القصة البيضاء تطهرت وكذلك اذا رأت الجفوف تطهرت عياض القصة بفتح القاف تماماًبيض يكون آخر الحيض وبه يستبين براءة الرحم وسميت قصة لشبهها القصة وهو الجير لبياضها والجفوف والجفاف بفتح الجيم مصدران من جف الشيء يجف جفوا وجهاً فافروا أن تدخل المرأة الخرق أو القطة في فرجها فتخرجها جافة لا بلل عليها وظاهر كلام الشيخ أنهم ساءوا وهو قول الداودى وعبد الوهاب

الداودى الجفوف بفتح الجيم مصدران من جف الشيء يجف جفوا وجهاً فافروا أن تدخل المرأة الخرق أو القطة في فرجها فتخرجها جافة لا بلل عليها وظاهر كلام الشيخ أنهم ساءوا وهو قول الداودى وعبد الوهاب

وقال ابن القاسم القصة أبلغ وقال (١٧٥) ابن عبد الحكم الجوف أبلغ وثمرة هذا الخلاف تفاهر في المعتادة لانه

الداودي الاسدي من أئمة المالكية بالمغرب بطرابلس المغرب توفي بتلسان  
سنة اثنين وأربع مائة (قوله القصة أبلغ) أي أقطع لاشك وأحصل لليقين  
في الطهر من الجفوف لانه لا يوجد بعد هادم والجفوف قد يوجد بعده وأبلغية القصة  
لا تنقيد عند ابن القاسم بمعتادتها فقط بل هي أبلغ لمعتادتها وللمعتادة الجفوف  
وللمعتادتها ما (قوله اذا رأت معتادة القصة الجفوف) وكذلك لمعتادتها (قوله  
تنتظر القصة) أي على طريق النذب (قوله ما لم يخرج الوقت) أي المختار المراد انها  
تنتظر ما لم يخرج الوقت المختار فتخلص انها توقفت في بقية منه بحيث يعاقب  
فراغها اخرها وما معتادة الجفوف فقط على قول ابن القاسم اذا رأتها أولا طهرت  
ولا تنتظر القصة واذا رأت القصة أولا لا تنتظره وقول المخرج واذا رأت القصة  
أولا لا تنتظر الجفوف أي مطلقا لمعتادتها أو أحدهما (قوله اذا رأت معتادة القصة  
الجفوف أولا الخ) وأولى لمعتادتها ما أو معتادة الجفوف (قوله واذا رأت القصة أولا  
وأولى في الانتظار اذا اعتادتها أو الجفوف فقط والعمد ما قاله ابن القاسم (قوله  
ونقل عنه المازري الخ) محصل نقل المازري انها اذا رأت الجفوف والقصة طهرت  
كما في شرح خليل (قوله قليلا) المراد به زمن سابق على آخر الوقت الذي توقع  
الصلاة فيه (قوله واضح ان كانت الخ) أي فاذا كانت صورة المسئلة مكذبا فيفيد  
انها اذا رأت القصة أولا لا تنتظر الجفوف أي واما اذا لم تكن صورة المسئلة مكذبا فيفيد  
بأن كان المراد انها لا تطهر الا بالجفوف ولورأت القصة أولا فليس بواضح لانه باق  
اراد الباجي وحاصله ان العلامة خليل لم يجب بزمه اراد المازري وقد علمت مراده بما  
ذكرناه عن شرح خليل (قوله انها رأت الجفوف ولم تر القصة) أي فقط طهر برؤيتها  
الجفوف أولا فان قلت ان طريقة ابن القاسم ان القصة أبلغ فضيته انها كانت  
تنتظرها اذا رأت الجفوف أو لا قلت هي لم يتقرر لها عادة اذ يجوز ان تكون طاعتها  
في المستقبل الجفوف فقط (قوله فايراد الباجي صحيح الخ) لان مقتضى كون القصة  
أبلغ الذي هو مذهبه انها تطهر بها ولا تنتظر الجفوف فقد خرج عن مذهبه الى القول  
بأن الجفوف أبلغ الذي هو قول ابن عبد الحكم واما على كلام المازري القائل  
بأنها اذا رأت الجفوف طهرت ولا تنتظر القصة مع ~~ك~~ ونها أبلغ ان المبتدأة  
لم يتقرر لها عادة بخوار ان لا يكون لها قصة فلا تترك الحق للمشكوك والعمد نقل  
المازري والباجي هو أحمد بن سليمان بن خلف الباجي مات بجمعة في سنة ثلاث  
وسبعين وأربع مائة من باجة بالاندلس (قوله انها اذا رأت الخ) فيه اشارة  
الى ان قوله ~~ك~~ انها راجع للطرفين روية القصة ورؤية الجفوف أحق

العلامتين فعلى قول ابن  
القاسم اذا رأت معتادة  
القصة الجفوف أولا تنتظر  
القصة ما لم يخرج الوقت  
المختار واذا رأت القصة  
أولا لا تنتظر الجفوف وعلى  
قول ابن عبد الحكم اذا رأت  
معتادة القصة الجفوف أولا  
لا تنتظر القصة واذا رأت  
القصة أولا لا تنتظر الجفوف ما لم  
يخرج الوقت وعلى قول  
الداودي وعبد الوهاب اذا  
رأت احدي العلامتين طهرت  
عليهما ولا تنتظر الاخرى  
واختلاف النقل عن ابن  
القاسم في المبتدأة فنقل  
الباجي عنه انها لا تطهر الا  
بالجفوف ونقل عنه المازري  
انها اذا رأت الجفوف  
طهرت ولم يقل اذا رأت  
القصة تنتظر الجفوف قليلا  
خليل وما قاله المازري واضح  
ان كانت صورة المسئلة  
كاذبا كرأنا رأت الجفوف  
ولم ترى القصة وأما ان كان  
الامر على ما قاله الباجي انها  
رأت القصة وتنتظر  
الجفوف فايراد الباجي  
صحيح وهو ان ابن القاسم  
مال الى قول ابن عبد الحكم

ومعنى قوله (مكانها اذا رأت احدي العلامتين

فهو محذوف من الأول لدلالة الثاني أو من الثاني لدلالة الأول على تقدير تعلقه  
بالأولى فتدبر ثم أقول وهذا الحل يتمشى على قول الداودي وعبد الوهاب  
ويمكن تشيئته على قول ابن القاسم بأن يقال إذا رأيت الجوف طهرت مكانها  
أي إذا اعتادته فقط كما إذا اعتادته ما أو القصة فقط وضاق وقت الصلاة بحيث  
تخاف خروج الوقت المختار أو طاب زوجها واقعتها في ذلك الوقت (قوله ساعة  
إذ) أي إذا رأيت إحدى العلامتين والأضافة لليسان أي ساعة هي وقت الرؤية  
(قوله لا حد لقل الحيضة) أي باعتبار الزمن وأما باعتبار المقدار فله أقل وهو الدفعة  
وأما أثره فينعكس فلا حد لأثره باعتبار المقدار وله حد باعتبار الزمن  
وهو خمسة عشر يوما (قوله أي الطاهر الخ) فالضمير عائد على متقدم معنى على حد  
اعدلوا وأقرب للتقوى (قوله أو بعد ساعة) يحتمل أن مراده الساعة الفلكية  
فإن يكون أو مائة جرح فهو بالخروج في نصف الساعة مثلا وعليه فالأولى أن يقول  
يومين أو يوم أو ساعة لأنه ربما يتوهم عدم الطاهر مع قلة الزمن ويحتمل أنه أراد  
الساعة الزمانية وعليه فلا حاجة لقوله بعد يوم أو يومين (قوله ظاهره ولو دفعة)  
بضم الدال الدفعة ونفخ الدال المرة وكلاهما صحيح فحسب ذلك اليوم يوم حيض فإذا  
تمت عادتها أو امتظهارها تكون مستعاضة وتغتسل وتغسل كلما انقطع كاسيا أي  
لأن الدفعة في اليوم الواحد دلالة أنزلها من حيث الصلاة ولما أثر من حيث العدد  
لعادتها أو استظهارها (قوله شيء) كالصديد تعلوه صغرة) هذا كقول ابن عمر الصغرة  
دم أصفر مثل الماء الذي يغسل به اللحم والكبدرة دم أسود خائر أو ثم لا يخفى  
أن المتبادر من قوله تعلوه صغرة أنه وجه الشبهة فيقتضي أن الصديد لونه الصغرة  
وهو يخالف قول الغيشي على العزبة أن الصديد ماء أبيض رقيق مختلط بدم وكذا  
في عبارة بعض كتب اللغة ما يفيد أن لون الصديد البياض ويمكن الجواب بأن  
التشبيه بالصديد بالظن لحالته بعد الاختلاط لأن الأبيض المختلط بالدم يتقلب  
لونه للصغرة فتأمل (قوله وليس على شيء من ألوان الدماء) أن قلت كيف هذا مع  
ما تقدم المقتضى للصغرة دم أصفر فإذا كانت عبارة عن دم موصوف بكونه أصفر  
فقد أنت على شيء من ألوان الدماء قلت يمكن الجواب بأن قوله على شيء من ألوان  
الدماء لعله أراد نوعا من الدماء وهو الأحمر فتدبر (قوله لأن ذلك كله حيض) أي  
فالحيض له أنواع ثلاثة محتمل كونه حيضا إذا تأماه قبل طهرت تام وكان انقطاعه  
أولا قبل تمام عادتها أو بعدها وقبل الاستظهار أو قبل تمامه حتى تتم مدة  
الاستظهار فتكون استعاضة وأما إذا أتى بعد طهرت تام وكان انقطاعه بعد ما تمادى

يحكم لها ساعة إذا بانها  
ظاهر فلا تنظر العلامة  
الثانية ثم أشار إلى أنه لا حد  
لأقل الحيض بقوله (رأته)  
أي الطاهر المفهوم من قوله  
تطهرت (بعد يوم أو) بعد  
يومين (أو) بعد (ساعة) ثم  
أنها ودها بعد أن رأيت  
الطاهر (دم) ظاهره ولو  
لدفعة (أو) رأيت صغرة بضم  
الصاد شيء كالصديد تعلوه  
صغرة وليس على شيء  
من ألوان الدماء القوية  
والضعيفة (أو) رأيت  
(كبدرة) بضم الكاف شيء  
كبدرة ليس على ألوان الدماء  
(ترسكت الصلاة) لأن  
ذلك كله حيض

بها عاداتها وأيام الاستظهار فانها تكون استحاضة (قوله وظاهر إطلاقه التسوية  
الح) فيه نظرا لادلائهم منه الاباب العبادة فقط لقوله تركت الصلاة (قوله لاحد  
لاقل الحيض) أى باعتبار الزمن وهذا القول ضعيف وما بعده هو الراجح (قوله  
وتأويل) أى متعاقب تأويل وقوله على المدونة أى للمدونة فعلى معنى اللام (قوله  
التحديد) أى بأنه يوم أو بعضه (قوله واستناد الحكم) أى والاعتماد فى حكمنا بأنه  
حيض الى قول النساء انه حيض فاما مصدرية أى انه يرجع لانفساء العارقات فى قدر  
الحيض فى باب العدة والاستبراء هل هو يوم أى هل لابد ان يتم ادى الدم يوما  
مثلا أو يكفى ببعض يوم وهو ما زاد على لساعة الفلكية كما عيده كلام ابن عبد  
السلام وحاصله انها اذا رأت الدم يوما أو بعض يوم ومنه الأيمان ثم انقطع فان قال  
النساء ان مثل ذلك حيض اجزائها وانما يرجع فى قدر الحيض فانساء لاختلف  
الحيض فى النساء بالنظر لبلدان فقد تعد العارقات اليوم أو ليومين حيضا باعتبار  
بلدهن وقد تعده عارقات ليس بحيض باعتبار بلدهن وقد تعد عارقات أخر أقل  
مما ذكره حيضا باعتبار بلدهن وظاهر من تقريرنا هذا ان اليومين كاليوم  
فى الرجوع للنساء العارقات بقول المدونة اذ رأت الدم يوما أو بعض يوم أو يومين  
ثم انقطع فان قالت النساء ان مثل ذلك حيضه اجزائها اه ويظهر من عبارة  
المدونة ان ما راد على يومين حيض قطع او لا يرجع فيه للنساء ولا يخفى ان ما ذكر  
جهالة فى الجملة فقول الشرح رحمه الله تعالى التحديد أى تحديد منه ضرورة لقول  
النساء لا انه تحديد معين شرعى لا يتجاوز أو تحديد شرعى من حيث انه لا يكون أقل  
من ساعة فلكية وهو صادق بكونه يوما أو يومين أو أقل من يوم فتدبر تنبيهه  
قال سند الفرق بين بابي العبادة والاستبراء ان المقصود من العدة براءة الرحم  
وهى لا تحصل بالدفعه ولان العدة احتياط للانساب واباحة لا طمى فى الفرج  
فيسد فيها احتياط الانساب والفرج أوسع من العبادة لا اجتماع فى الرب  
والعبد فيه مما بخلاف العبادة فانها حق لله فقط (قوله بيوم أو يومين الح) ظرف  
للطهر أى طهر غير تمام فاليوم واليومان والساعة هنا ظرف للطهر بخلاف ما  
فى عبارة المصنف سابقا فها طهر فان الحيض (قوله اغتسلت وصات) ان علمت  
انه لا يعود وقت الصلاة بل بعده أو شككت فى ذلك فان علمت باعادته فى وقتها  
ولو الضرورى لم يجب عليه اغسل فاذا اغتسلت فى هذا الفرض جهلا أو عمدا وصات  
ولم يأنس فى وقت الصلاة فهل تعد تلك الصلاة لكشف الغيب انها اصلتها وهى  
ظاهرة أم لا نظر الى انها صلت وهى حائض باعتبار اظاهرها وهذا كله حيث خربت

وظاهر إطلاقه التسوية بين  
بابي العدة والعبادات فى أنه  
لاحد لاقل الحيض وهو  
قول ابن القاسم وتأويل ابي  
عمر بن وابن رشد على المدونة  
ونص المازرى على أن  
المشهور فى العدة  
والاستبراء التحديد واستناد  
الحكم الى ما يقول النساء  
انه حيض (ثم اذا انقطع)  
الدم (عنها) أى عن المرأة  
التي عاودها الدم بعد الطهر  
بيوم أو يومين أو بساعة  
(اغتسلت) وصلت  
ولا تنظر هل يأتيها دم آخر  
أم لا وهذه مسألة الملققة  
وهى التي قطع طهرها



أى تخلله دم فصار تحيض  
 قبل تمام الطهر الفاصل  
 وقد اشار اليها صاحب  
 المختصر بقرينه وان تقطع طهر  
 لفتت أيام الدم فقط على  
 تفصيلها ثم هي مستحاضة  
 وتغتسل كلما انقطع وتصوم  
 وتصل وتوطأ بمرام تقطع  
 تخلله دم ضمت أيام الدم  
 بعضها الى بعض فان حصل  
 منها ما يحكم بأنه أكثر  
 الحيض صارت بعد ذلك  
 مستحاضة وتغتسل كلما  
 انقطع لانها لا تدرى هل  
 يعاود مدام أم لا وتصوم  
 وتوطأ ولا فرق على ما ذكر  
 بين أن تكون أيام الدم أكثر  
 أو أقل أو مساوية د و معنى  
 بقوله (ولكن ذلك) الدم  
 المتخلل (كله كدم واحد  
 في العدة والاستبراء) انها  
 تلتقي أيام الدم بعضها الى  
 بعض حتى ينتهي فها هو  
 حكمها من عادة أو غيرها  
 ثم تكون مستحاضة في بقية  
 عمرها وقال ابن مسلمة وابن  
 الماجشون كذلك ان كان  
 الدم أكثر والاجعت أيام  
 الطهر طهرا وإيام الحيض  
 حياضا حقيقة وتكون طاهرا  
 حائضا على قولها ولو بقيت  
 اذ كان طول عمرها

بالنية فان ترددت لم يعتد بها كفى بعض شروح العلامة خليل (قوله فصارت  
 تحيض الخ) المناسب اسقاط ذلك لان هذا التلغيق ثابت لها ولو عجز الحيض مرة قبل  
 تمام الطهر ولم تكن صيرورة اذ ذلك (قوله الفاصل صفة للتمام) أى الفاصل فصلا  
 معتد به (قوله على تفصيلها) أى من كونهما معتادة أو مبتدأة (قوله وتغتسل  
 كلما انقطع) أى فى أيام التلغيق (قوله ضمت أيام الدم) تفسير للفتت (قوله فان  
 حصل منها الخ) توضيحه أن نقول ان كانت معتادة فتلتقي عاداتها واستظهارها  
 وان كانت مبتدأة لفتت نصف شهر فالمراد بالاكتر هو القدر المفضل من أيام  
 عاداتها واستظهارها المختلف ذلك باختلاف أحوال النساء فليس الاكثرية  
 حدمعينة مطردة فى النساء (قوله وتغتسل كلما انقطع الخ) أى الذى هو زمن التلغيق  
 (قوله لانها لا تدرى) أى فترجع جانب عدم العود (قوله هل يعاودها) أى فى الوقت  
 ومن باب أولى اذا علمت بأنه لا يأتيها فاذا علمت بأنه يأتيها بالوقت ولو الضرورى  
 فانه لا يجب عليها غسل كما تقدم لنا (قوله بين أن تكون أيام الدم أكثر) كان  
 تحيض يومين ونظهر يوما (قوله أو أقل) كان تحيض يوما ونظهر يومين والمساواة  
 ظاهرة (قوله ويعنى بقوله الخ) قصد بذلك دفع ما يرد على قول المصنف ولكن ذلك  
 كله كدم من أنه يفيد انها تعتد بالاقراء التى هى الاطهار لانها المنظور اليها مع وصف  
 الالفات للدم مع انه لا يعقل انها تعتد بالاقراء لان الاقراء هى الاطهار التى بين  
 الدماء والطهر الذى بين الدماء لا يعتبر وبعد ذلك تصير مستحاضة وحاصل الجواب  
 ان التشبيه من حيث تلغيق العادة أو غيرها وان كانت تصير بعد ذلك مستحاضة  
 فتدبر (قوله فى العدة والاستبراء) متعلق بالتشبيه والتقدير وذلك كله فى العدة  
 والاستبراء كدم واحد دل عليه قوله فيما يأتى وظاهر الخ (قوله من عادة) هذا فى الذى  
 عاداتها خمسة عشر يوما (قوله أو غيرها) وهو الخلو من العادة الذى هو حال المبتدأة  
 والعادة التى هى دون الخمسة عشر يوما وإيام الاستظهار (قوله ثم تكون مستحاضة)  
 أى فاذا اجتمع من أيام الدم قدر عاداتها والاستظهار او خمسة عشر يوما كانت  
 مستحاضة كما هو مخرجها فى توت وقت عدة المستحاضة (قوله وقال ابن مسلمة  
 الخ) الاولى ذكره عقب قوله ولا فرق على ما ذكر (قوله وابن الماجشون هو عبد  
 الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون والماجشون الوردى بالفارسية  
 سمي بذلك لجمرة فى وجهه وكان هذا الملك ضربا البصر ويقال له عى فى آخر عمره  
 وقوله المذموم وضعيف (قوله والاجعت الخ) تحتها صورتان ماذا كانت أيام  
 الطهر أكثر أو مساوية والاولى التفسير بجعلت أى فتكون فى يوم الطهر طاهرا حقيقة



يضاً هاز وجهها وتصوم وتعلي وتوطأ وفي يوم الحيض حيضة واحدة فيجوز ما ذكر من الصوم وغيره (قوله حائضاً وظاهراً إلى آخره) أي حيث قال الدم واحد في العدة والاستبراء فيه تنفي أنها في يوم الدم حائض تترك الصلاة والصوم وفي يوم انقطاعه طاهر على الدوام وهذا الظاهر ضعيف (قوله فانه لا تكون طاهراً) أي بحيث تعد الحيض الثاني حيضاً مستقلاً تحتسب به في عدها أي فالمراد بالطهارة المنقبة طهارة معتبرة بعد الدم لا تأتي بعدها دم مستقلاً تحتسب به فلا ينافي فيها طاهر من حيث العبادة (قوله مثل ثمانية أيام) مثل زائدة (قوله على قول) هو ليعتدون (قوله على آخر) هو قول ابن حبيب (قوله والمشهور أنه خمسة عشر يوماً) وهو قول ابن مسلمة (قوله وصورة ذلك) أي ما ذكر من قوله ولكنه ذلك كله ~~مقدم~~ واحد في العدة (قوله في العدة) أي بحسب ما كانت تعتد من ان عدها بالاقراء فلا ينافي أنها صارت بعد ذلك مستحاضة كما تقدم له لا تعتد بالاقراء (قوله إذا طهرت يومين أو ثلاثة المراد أقل من نصف شهر) (قوله ثم رجعت إليها الدم) أي قبل تمام خمسة عشر يوماً من طهرها (قوله فانه تضيف الدم الثاني إلى الأول) أي ما تكمل به عدها والاستظهار ثم تصير بعد ذلك مستحاضة ولو كان ذلك الطهر الذي لم يتم بعد تمام عدها والاستظهار فما أتى بعد ذلك من الدم يكون استحاضة (قوله ولا تعتد بذلك الطهر) أي بحيث لا تكون مطلقة في الحيض بل هي بمنزلة المطلقة في الحيض يجبر زوجها على الرجعة (قوله حتى يكون طهراً فاصلاً) أي خمسة عشر يوماً فان حصل ذلك القدر فانه لا يجبر على الرجعة لانه لم يطلقها في حيض (قوله الاستبراء المراد به) ما يشمل المواضعة وسيأتي الفرق بينهما (قوله هو يصح) بالعز المهيطة والصاد أي صعب تصويره أي خفي كما يستفاد من القاموس (قوله خرجت من المواضعة حاصلاً ان الجارية المتباعدة ان كانت علية مطلقاً أو وخشاً أقر البائع بوطئها فانها تنويع أي تجعل تحت يدها من ضمن البائع وتدخل في ضمانه في ضمان المشتري البرؤية الدم وإن كانت وخشاً لم يقر البائع بوطئها فانها تستبرئ عند المشتري بحيضة ولا يقربها إلا بعد تلك الحيضة وتدخل في ضمانه بمجرد العقد فقول السارح خرجت من المواضعة ناظر إلى قول وقوله وإذا رآته عند المشتري ناظر إلى الثاني (قوله فإذا طهرت بعد يومين) أو ثلاثة المراد طهرت بعد يوم أو بعضه على ما تقدم وهو راجع لمسئلة المواضعة ومسئلة الاستبراء (قوله فانه يحل لسيدها وطئها) أي فيمتضي الحلية عقب الطهرانها لا تنفق لان مقتضى التلقيق عدم الحلية لاحتمال انه يأتي الحيض قبل تمام الطهر (قوله

وظاهر كلام الشيخ أنها تكون حائضاً طاهراً في العبادة ألبتة بخلاف العدة والاستبراء فانها لا تكون طاهراً فيها (حتى بعد ما بين الدمين) بعدا بينا بأن يكون بينهما من أقل الطهر وهو (مثل ثمانية أيام) على قول (أو عشرة) أي عشرة أيام على آخره والمشهور أنه خمسة عشر يوماً (ف) إذا فانه بعد ما بين الدمين على الخلاف المتقدم (يكون) الثاني منها (حيضاً مؤتلفاً) أي مبتدأ يعتد به وحده في العدة والاستبراء وصورة ذلك في العدة إذا حاضت ثم طهرت يومين أو ثلاثة فطلقها زوجها في ذلك الطهر — ثم رجعت إليها الدم فانه تضيف الدم الثاني إلى الأول ولا تعتد بذلك الظاهر حتى يكون طهراً فاصلاً (ع) وصورة في الاستبراء غويص لانها بنفس ما ترى أول الدم خرجت من المواضعة وإذا رآته عند المشتري فقد برئ زوجها فان طهرت بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فانه يحل لسيدها وطئها في ذلك

انه يحل لسيدها أي المشتري وطئها أي في الفسورة صورة المراضعة ودورة  
 الاستبراء (قوله الآن تقول الخ) هذا كله كلام ابن عمر ربه مه قوله وليس  
 ذلك مهر (قوله في الاستبراء) لا في أن هذا الاستبراء يتعلق بالبائع وحده فهو  
 غير الموضع التي تكون الجارية ساعده إلا بين وغير الاستبراء المشار له بقوله  
 فذارت له لأنه استبراء متعلق بالمشتري (قوله حاضت عند البائع) أي الحيض  
 الواجب عليه عند قصد البيع أو اتفق في إذا لم يكن واجبا عليه فيجب عليه  
 الاستبراء قبل البيع إذا كان وطء الجارية على ما بين في شرع خليل (قوله  
 ثم طهرت) أي قبل تمام عاداتها وأما بعد تمام عاداتها وقبل الاستبراء أو بعده وقبل  
 تمامه فهل هو كذا في ود والظاهر وأما إذا كان بعد تمامه فمعه لا مرفأ إلى بعد  
 ذلك فهو دم استعاضة فلا تستبرئ به بقره (قوله فلم يبق من طهرها) أي الطهر  
 المعبر وهو الخمسة عشر يوما (قوله الأيوما) أو ثلاثة مثلا (قوله ثم أتاه الدم)  
 أي قبل اليوم واليومين والمراد أنها الدم قبل مضي الخمسة عشر يوما (قوله فانه  
 يقال له) أي للبائع هذا الدم من نعمة الا قول فانت بهتها قبل تحقق الواجب عليك  
 وهو ما مضى حيضتها واستغفارها أو مضى خمسة عشر يوما حائضا في المبتدأة  
 والمعاداة ذلك القدر أو قبله أي قبل ما ذكرنا لكن تمضي خمسة عشر يوما طاهرا  
 وذلك لأنها لو بيعت بعد حيضها في طهر عقبه مثلا دون استغفارها ثم جاءها الدم  
 قبل تمام خمسة عشر يوما فأنها تضم هذا الدم لا قول إذا لم يكن عاداتها خمسة عشر يوما  
 وحاضتها ولم تكن مبتدأة فتحيض ذلك القدر فتبين أنه باعها قبل استبرائها الواجب  
 عليه إذا كان وطئا كما قلنا ويحتمل أن الضمير في قوله فيقال له عائد على المشتري  
 وإن لم يقدّم ذكره قريبا أي يقال للمشتري هذا الدم من نعمة الا قول الواجب على  
 البائع قبل بيعه كما تقدّم فلا يكتف به في حل وطء الجارية لك بل لا بد لك من استبراء  
 آخر أي فتتواضع تحت يد أمين ولا تخرج من ضمان بائعها حتى ترى الدم فالحاصل أن  
 البائع إذا كان وطء الجارية فلا بد من استبراء قبل البيع ولا يعتمد المشتري منه  
 على ذلك الاستبراء بل لا بد من موضة بعد البيع لأجل حلية الوطاء له نعم يجوز  
 للبائع والمشتري أن تنفعا على وضع الجارية عند أمين لتحيض عنده حيضة  
 فتجزي عن الحيضة الواجبة على البائع والحيضة الموجبة لحلية وطء المشتري  
 لها كانت الحيضة قبل البيع أو بعده وأما إذا لم يصدر من البائع وطء للجارية وتيقن  
 براءة رجمها ثم باعها فإن كانت عليه فتتواضع تحت أمين ولا تخرج من  
 ضمان البائع حتى ترى الدم ويجوز للمشتري وطئها بعد الطهر وإذا لم يكن كذلك

الا أن تقول فأنه  
 في الاستبراء أنها حائض  
 عند البائع ثم طهرت ثم  
 باعها في الطهر فلم يبق من  
 طهرها الا يوم أو ثلاثة  
 ثم أتاه الدم فانه يقال له هذا  
 الدم من الاقول وليس ذلك  
 بطهر ثم اتى بل  
 حكم المستعاضة فقال (ومن  
 تمادى بها الدم بلغت) أي  
 مكثت (خمسة عشر يوما)  
 هذا إذا كانت مبتدأة لأنه  
 أن الطهر في حقها

فقد دخل في ضمان المشتري بجبرد العدة ولا تحمل له الا بالاستبراء على تفصيله  
 المذكور في محله واعلم أن ما أفاده كلام ابن عمر من أنه لا يجوز له البيع الا في صورة  
 لا تلغيق فيها بأن تمضي مدة الحيض والاستنظار أو لا ولكن تمضي خمسة عشر  
 يوما طاهرا بعد غاية البعد يتوقف على نص صريح بذلك فالظاهر ما أفاده بعضهم  
 من أن فائدة ذلك تظهر في السيد اذا أراد بيعها فانه لا يجوز له بيعها بين الدمين  
 اذا انقطع قبل حصول ما يكفي في الاستبراء وهو يوم أو بعضه بل لا يجوز له بيعها  
 حتى يعاودها ويضئ ما هو كاف في الاستبراء وأما لو انقطع الدم أولا بعد حصول  
 ما يكفي في الاستبراء وهو القدر المذكور فانه يجوز له البيع فتدبر (قوله ثم يحكم  
 لها بأنها مستحاضة) أي ابتداء (قوله مميزة كانت الخ) ليس المراد كما يتبادر من  
 العبارة مميزة عقب خمسة عشر التي حكم لها أي لابتداء بأنها دم حيض بل المراد  
 مميزة عقب خمسة عشر يوما المعتبرة أيام الاستحاضة لا حيض لان أقل الظاهر الذي  
 منه أيام الاستحاضة خمسة عشر يوما (قوله ظاهر الخ) يتبادر من العبارة ان المراد  
 أنهم لما أمروا بالغسل عقب خمسة عشر يوما (قوله ظاهر الخ) يتبادر من العبارة ان المراد  
 أم لا كالعبارة المتقدمة وليس المراد ما ذكر بل المراد انها تغتسل وتصير طاهرا  
 أبدا وظاهره أي ظاهر كونها طاهرا أبدا سواء كانت مميزة عقب خمسة عشر يوما  
 المعتبرة أيام استحاضة فهذا التعميم عين الاول سواء بسواء فلا حاجة له وهذا  
 الظاهر ضعيف والمعتمد كلام الجواهر (قوله ان كانت تميز ما بين الدمين) أي برائحة  
 أولون أو رقة أو ثخن لا بكثرة أو قلة لانها تابعان للاكل والشرب ولا بصفرة  
 أو كدرة كما في الشيخ أحمد الزرقاني وأراد بالدمين الدم الحاصل بعد خمسة عشر يوما  
 التي هي أيام الحيض والدم الاتي بعد ذلك لكن لا بد أن يكون الدم الحاصل بعد  
 أيام الحيض خمسة عشر يوما لان التمييز قبل تمام خمسة عشر يوما التي اعتبرت طهرا  
 هنا لغو ولا يعتد به والحاصل انه ان استمر بعد أيام الحيض التي هي خمسة عشر يوما  
 على صفة واحدة أو تغير بكثرة أو قلة أو صفرة أو كدرة كما ذكرنا عن الشيخ أحمد  
 وظاهره ولو ميزت أنها حيض فهو دم استحاضة ولو طول عمرها وان تغير بما تقدم  
 من رائحة أولون غير الصفرة والكدرة أو تغير بالرقة والثخن بعد خمسة عشر  
 يوما مدودة بعد خمسة عشر المعتبرة أيام حيض فيكون دم حيض فتتمكث خمسة  
 عشر يوما ما ناضا ثم تغتسل بعد ذلك وتصوم وتصلى وبعد ذلك الدم استحاضة (قوله  
 وان لم تميز) أي بعد خمسة عشر يوما المعدة استحاضة بعد خمسة عشر يوما المعدة  
 حيضا كما وضناه فانها تمكث استحاضة أبدا (قوله فغسلها عند الحكم عليها)

(ثم هي) بعد خمسة عشر  
 يوما يحكم لها بأنها  
 (مستحاضة) مميزة كانت أو  
 غير مميزة ومرة ذلك انها طاهر  
 أي تغتسل طاهرا  
 سواء كانت مميزة أو غير مميزة  
 والذي في الجواهر انها تغتسل  
 ان كانت تميز ما بين الدمين  
 وان لم تميز فغسلها عند  
 الحكم عليها بالاستحاضة  
 مجز

وتقدم الخلاف في كون غسلها هل هو واجب أو مستحب والكلام على معنى الاستحاضة ومفهومها (و) من ثمرته  
أيضا أنها تصوم وتصلى وبأنيها) أي يطؤها (زوجها) لأن (١٨٣) حكمها حينئذ حكم الطاهر في جميع

أي غسلها أولا عقب الخمسة عشرة يوما الأول التي عدت ما ضافين فتدبر (قوله  
وتقدم الخلاف في كون غسلها) أي غسل المستحاضة إذا انقطع دم الاستحاضة  
(قوله هل هو واجب أو مستحب) تقدم أن المعتقد أنه مستحب (قوله وبأنيها زوجها)  
أي يطؤها زوجها (قوله لأن حكمها حينئذ حكم الطاهر الذي ليس عليه دم  
أمر فلا ينافي أنها طاهرة حقيقة (قوله استظهرت) على عاداتها بثلاثة أيام فإذا  
كانت عاداتها عشرة مثلا استظهرت بثلاثة وثلاثة عشر استظهرت بيومين وأربعة  
عشر استظهرت بيوم وخمسة عشر لا تستظهر بشيء هذا معنى قوله ما لم تجاوز  
وحيث استظهرت بثلاثة أيام مثلا فتعبر بعد ذلك مستحاضة وإن لم تميز أبدأ أو  
ميزت بيلة أو ثرة أو مفرقة أو كدرة فهي مستحاضة بنية عمرها وإن ميزت بعد خمسة  
عشر يوما التي هي أيام الاستحاضة ثخن أو رقة أو رائحة على ما تقدم فتكون حائضا  
فتمكث عاداتها دون استظهار أن تنقل بعد أيام العادة إلى صفة دم الاستحاضة  
والاستحاضة ظهرت بثلاثة أيام هذا محصل ما ذكره والله الحمد (قوله على أكثر عاداتها)  
أي زمتها كما أفاده تشيلا لا وقوعا وسواء كان إلا كثر سابة أو متأخرا ومدة الاستظهار  
تصير من جملة العادة لأن العادة تثبت بمرة (قوله نفسا على وزن عشرا) المجمع نفاس  
بكسر النون وفتح الفاء وليس في الكلام ما هو فعلا ولا يجمع على فعال غير نفسا  
وعشرا ويجمعان على نفساوات وعشراوات بضم أولهما وفتح ثانيهما قاله الخطاب  
(قوله بفتح النون) وألفاظهم بدون مذ وليس كذلك بل هو بالمد (قوله بقرب  
الولادة) إشارة إلى أنه لا حد لقله كالحيض أي باعتبار الزمن وله أقل باعتبار  
الخارج وهو الدفعة مثل الحيض (قوله وتنوي بغسلها الخ) وكذا أدانوت  
النفس وأطلقت كفاها ذلك قاله عجم ثم إن عجم رحمه الله بحث في كلام الشارح  
بقوله وفيه بحث أذنيتهما المعتبرة غماهي رفع الحدث ونحوه كما يفيد ما مر في الجنبانية  
الاهم الآن يريدونوت رفع الحدث من خروج الدم اه (قوله فلونوت الطاهر من  
خروج الخ) وحده ذلك أن النفاس هو الدم الخارج للولد فلونوت الطاهر من خروج  
الولد فلونوت الطاهر من غير النفاس قاله عجم وأنت خير بأن هذا مبني على أن الغسل  
لا يجب إلا إذا كان مع الولد دم وأما على أنه يجب مطلقا وهو المشهور كما يقوله الشارح  
فيجزى ولونوت بغسلها الولد كان مع الولد دم أم لا فإذا لم يكن مع الولد دم ونوت  
انغسل من الدم فالظاهر أن هذا لا يلعب فلا يجزى (قوله وهو كذلك على المشهور  
الخ) كلامه هذا يقتضي وجود خلاف في المذهب وكلامه بمرام يفيد أنه متفق

الاشياء وقيدنا كلامه  
بقولنا إذا كانت مبتدأة  
أحترازا من المعتادة فإن فيها  
تفصيلا لأنها إما أن تختلف  
عاداتها أولا فإن لم تختلف  
استظهرت على عاداتها  
بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة  
عشر يوما وإن اختلفت  
استظهرت على أكثر  
عاداتها من ل أن يفيض  
في بعض الأزمنة عشرة أيام  
وفي بعضها خمسة استظهرت  
على العشرة بثلاثة أيام ولما  
أنهى الكلام على  
الحائض شرع بتكلم على  
النفساء فقال (وإذا انقطع  
دم النفساء بضم النون وفتح  
الفاء والمد على وزن عشرا  
ونفساء على وزن حرا  
ونفسا بفتح النون والفاء  
جميعا المرأة التي ولدت  
والنفاس بكسر النون تقدم  
معناه لغة وشرعا ويعرف  
انقطاعه بما يعرف به  
انقطاع دم الحيض من  
القصة والجوف وإذا  
تحقق انقطاعه بما ذكر  
فإن كان بقرب الولادة  
بكسر الواو وفتحها خروج

لولد (اذ تسلمت ومات) وتنوي بغسلها الطاهر من الدم فلونوت بغسلها الطاهر من خروج الولد لم يجزها وتعيد عليه  
كلما تسلمت ظاهر كلامه هنا وفيما تقدم أنه إذا ولدت ولدا جاءه لا يغسل عليها وهو أحد القولين ومقاربه وهو المشهور أنه  
يجب عليها أن تغسل نفسها من قوله وإن كان إلى آخره أنه لا حد لأقل النفاس وهو كذلك على المشهور وأما أكثره فله حد

عليه في المذهب (قوله ستين ليلة) أي مع يوم الليلة الأخيرة فحاصله أنها تكفي  
ستين يوماً ولذلك قال في المختصر وأكثروا ستون (قوله على المشهور) ومقابلها أنها  
تسأل النساء (قوله أو انقطع) أي بعد الحائض وهو معطوف على استمرار فضيعة  
أن المصنف شامل لهما وليس كذلك بل كلام المصنف فاحصر على الصورة الأولى  
فهو مدلوله فقط (قوله قبل مقدار الظهر) أي قبل مضي خمسة عشر يوماً  
(قوله لا تستظهر) راجع للطرفين أدنى الاستمرار بعد الستين أو الانقطاع  
المذكور (قوله واعتدات) أي عند تمام الستين (قوله سواء كانت تميز أم لا هذا  
كلام ابن عمر قال وظاهر قوله تضي سواء كانت تميز أم لا أي كانت تميز بعد  
خمس عشر يوماً من الستين أم لا هذا معناه وهو هذا ضيف والراجح ما أفاده زروق  
وهو أنها إن ميزت يكون ذلك حجباً كما إذا انقطع عند الستين وأما ما بعد خمسة  
عشر يوماً ونص زروق قوله تضي الخ يعني لاستحاضة الحيض ما لم تميز أه (قوله  
فإن جهلت الحكم) هذا من كلام ابن عمر أيضاً وأنه قوله وقيل يستحب لها  
الاعادة (قوله وجلست شهراً) أي بعد الستين (قوله قضت ما فاتها) من  
الصلاة هذا هو المعتبر وقوله وقيل يستحب لها الاعادة ضعيف وانظر ما وحده  
ذلك القول فإن كان قول بأنها تكفي تسعين مثلاً إذا استمر لا يزيد ولم أره فالحكم  
بالمستحب مراعاة لظهور وجهه والافلاوجه له قال الخطاب ولا خلاف أعلمه بين  
أهل العلم أنه إذا انقطع دم النفاس أنها تقبل أه نعم لما لك أنه يرجع للنساء  
لكن قال ابن المأجشون لا يلتفت إلى قول النساء لقصر أعمارهن وقلة عراتهن  
وقد سألني قديماً فقال من الستين إلى السبعين حكاه ابن رشد وكي الباجي عنه  
أن أقصاه ستون أو سبعون انتهى خاتمة إذا انقطع دم النفاس فإنها تطلق الستين  
يوماً مبتدأة أو معسدة فليست كالحائض ومحل التافيق إذا لم يكن بين الدمين  
طريقاً ولا كان الثاني حجباً

### \*(باب طهارة الماء)\*

(قوله طهارة الماء) الطهارة مصدر طهر بضم الميم أرفقها لغة النظافة والزاهة  
من الأدناس وشرعاً قال ابن عرفة صفة حكمية تجب لموصوفها جواز استباحة  
الصلاة به أو فيه أو له والتكلم عليه شهيراً فلا نطيل فيه كره (قوله طهوريته) أعلم أنه  
لم يمكن القصد ببيان صفة الماء من طهارته التي تجب له جواز استباحة الصلاة به  
وإنما القصد ببيان طهوريته التي هي من خواصه وهي صفة حكمية تجب لموصوفها  
كونه بحيث يبرأ من نجاسته طاهر أي بحيث يبرأ من الشوائب مثلاً الذي أزيل بالماء

أشار إليه بقوله (واته  
تأدي بها أي بالنساء الدم  
(جلست ستين ليلة) على  
المشهور (نم) أن استمرار بعد  
الستين أو انقطع ثم عاودها  
قبل مقدار الظهر لا تستظهر  
واعتدات (وكانت  
مستحاضة) وظاهر  
قوله (تضي وتصوم ونوطاً  
سواء كانت تميز أم لا فإن  
جهلت الحكم وجلست  
شهرًا مثلاً من غير صلاة  
قضت ما فاتها من الصلاة  
وقيل يستحب لها الاعادة  
أما أن انقطع الدم بعد  
الستين وعادها بعد مقدار  
الظهر فهو دم حيض ولما  
أنهى الكلام على  
موجبات الوضوء والغسل  
غلب ذلك بما يكونان به  
فقال \*(باب) أي هذا  
باب في بيان اشتراط طهارة  
الماء أي طهوريته



نجاسته طاهرا أو الشارح العبارة بقوله أي طهوريته فان قلت هلا عبر بالنصود  
الذي هو الطهورية يكون في غنية عن التأويل قلت قال بعض وانما عبر بطهارة لاجل  
المعاطيف لان الثوب والمكان انما يوصفان بالطهارة لان الطهورية من خواص الماء اه  
(قوله لاوضوء والغسل الخ) أي لاجل الوضوء والغسل وهو متعلق باشتراط وفيه  
قصور فانها مشترطة أيضا في زوال النجاسة الا أن يقال اقصر عليها لكونهما  
المتفق عليهما (قوله وبيان صفته) أي صفة الماء الموصوف بالطهورية أي من  
قوله فيماسيأتي ويكون ذلك بماء طاهر الخ (قوله وفي بيان طهارة البقعة) أي  
اشتراط فعد حذفه من ههنا دلالة الاقوال عليه ورتب بين الثوب والبقعة لان الثوب  
مقدم على البقعة (قوله في الصلاة متعلق) باشتراط المحذوف وفيه إشارة  
الى أن في الصلاة محذوف من ههنا دلالة الاخير عليه أي الذي هو قوله وفي بيان  
مايجزى الخ لكن عليه أن يقدره في الثوب فيقول هكذا طهارة الثوب في الصلاة  
والبقعة في الصلاة أي ان اشتراط طهارة كل من الثوب والبقعة انما هو لاجل  
الصلاة وسكت عن البدن اكتفاء بما ذكره في الاستبراء والراجع ان التلويح بالنجاسة  
مكروه وهذا في غير الخمس وأما ههنا فالتلويح به حرام كما لا يخفى وكان اللائق ذكر  
طهاره الثوب والبقعة ومايجزى من اللباس في شروط الصلاة لانها من شروطها  
فتدبر (قوله وهو بعض حديث الخ) ونص الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خرج على أصحابه وهم يصلون وقد علت أصواتهم فقال ان المصلي يناجي ربه فليتنظر بما  
يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض (قوله عن احضار القلب) المناسب حضور  
القلب وأراد بالقلب النفس وذلك لان المدرك انما هو النفس وتقدم أن بعضهم أطلقه  
عليها (قوله والخشوع الخ) عطف تفسير وعدم الخشوع سببه الخواطر وهي تارة  
تكون من قبل النفس وتارة بالقاء الشيطان ويقال للذي من قبل النفس هاجس  
والذي من قبل الشيطان وسواس كما ذكره في قعر النفوس وحكم الخشوع الوجوب  
في جزء من الصلاة وينبغي أن يكون عند تكبيرة الاحرام ولا تبطل الصلاة بتركه  
وقيل معنى مناجاة الرب مساررته أي تحذنه معه أي بقوله اياك نعبد الخ (قوله فعلية)  
أي وجوب بالنسبة للصلاة ونديا بالنسبة لما احتوت أو وجوبا فقط بالظن للجموع  
(قوله أي الصلاة لايجزى) ان هذا ليس مدلول اللفظ انما المدلول ما احتوت عليه  
من المناجات لانه المحكوم به على المصلي في قوله والمصلي يناجي ربه فتدبر (قوله  
لان هذه الحالة) أي الصلاة وما احتوت عليه فان قلت المناسب أن يقول الخالتان  
قلت لما كانت الصلاة محتوية على المناجاة عدت حالة واحدة (قوله لعظم

لاوضوء والغسل وبيان  
صفته وصفة ما لا يستعمل  
فيهما (و) في بيان اشتراط  
طهارة (الثوب و) في بيان  
طهارة (البقعة) في الصلاة  
(و) في بيان (مايجزى من  
اللباس في الصلاة) وغير  
ذلك واقتح الباب بقوله  
(والمصلي يناجي ربه وهو  
بعض حديث رواه مالك  
في الموطأ ومناجات المصلي  
ربه عبارة عن احضار القلب  
والخشوع في الصلاة وما  
اقتح به ليس داخل تحت  
الترجمة وانما ذكره ليرتب  
عليه قوله (فعليه) أي  
المصلي (أن يتأهب) أي  
يستعد (لذلك أي للصلاة وما  
احتوت عليه من المناجاة  
(بالوضوء أو بالطهارة) أي  
الغسل لان هذه الحالة  
لعظم شرفها مستحقة تعظيما  
وتشريفا

ثم فيها) أما المناجاة نظاهة وأما الصلاة من حيث أنها مقدمة أرب (قوله  
 وتعظيمها) الظاهر أنه من عطف اللازم على الزوم (قوله الوضوء) أي الوضوء  
 الخ في العبارة بالغة وأنت خير بأن حاجلة معرفة الطرفين فتفيد التصريح وهو  
 إضافي أي لا عدمه ما فلا ينافي أنه من جملة تعظيمها الزالة النجاسة عن الثوب والبدن  
 والمكان ومن جملة أيضا الطهارة الباطنة من الحسد والكبر وغير ذلك فيبغي  
 للإنسان أن يتطهر باطنًا وظاهرًا ولا يكون كمن بني دارًا حسن ظاهرًا وترك باطنها  
 ولو بالنجاسة وإنما ترك الباطنة لأنها ليست شرطًا في صحة الصلاة (قوله لأن  
 الاستعداد بالغسل أي الذي تصعب به الصلاة فأراد بالوضوء الذي لم يكن صاحبا  
 لظاهر (قوله لكل صلاة فرض) لا مفهوم لفرض بل ومثله صلاة النفل وحاشا له  
 أنه يستحب لكل صلاة فرضًا أو نفلًا أي لا تغييرها كمن محض ولو لم يلى به فرضًا  
 (قوله بعد أن صلى به) أي فرضًا أو نفلًا ولا مفهوم له إذ مثل الصلاة عليه ما يتوقف  
 على الطهارة أطواف ومسح (قوله ولا يستحب الغسل) أي ولا يسن  
 (قوله لكل صلاة) أي لا نقول بالسنية لكل صلاة فلا يفي أن الجملة يسن  
 الغسل له ولا يرد غسل العيدين لأنه لا يوم للصلاة (قوله بل ربما كان بدعة) رب  
 لتحقيق (قوله والغسل) لو اوجبه في أول وافق ما تقدم للمصنف ولا جيل ذلك  
 أفرد اسم لا إشارة (قوله بماء طاهر) الأولى ظهور (قوله أي غير مخلوط) أي لأنك  
 تقول شئت الملبس بالماء أشوبه ومشوب أي مخلوط وهو توضيح للماء الطاهر لأنه  
 قيد له لا فضائه أن الماء الطهور قد يكون مشوبًا بماء كرو وغير مشوب (قوله غيرت  
 أحدًا أو صافه) أي تحققة أو غلبة ظن وأما أن لم يقر الظن فلا يضر كما أفاده بعض وفي  
 شرح الشيخ أنه يضر وهو الظاهر ونخص هذا بما عدا القليل لقوله فيما سيأتي  
 وقيل المبالغة (قوله ولا بد من الخ) معذوف على قدره التفسير فلا يصح بما شائته  
 نجاسة غيرت أحدًا أو صافه لثلاثة ولا بد (قوله يعني أو طعمه) إشارة إلى أن  
 المصنف لم يرد نصرة التغير على اللون وحده (قوله لثني مخالطة) الملام للتعليل  
 أي لا جيل ثني مخالطة أي مزجه وحاصله أنه يقول أي مفارقة غالبًا ما فاج الماء  
 وتغير أحدًا أو صافه فانه يسلبه هوريته ومفهوم خالط أمرًا من مجاورته لا يردق  
 ومجاورة ملاصق وأما المجاور الملاقى فحكمه كالملاصق لونا وطعمًا وأوريجًا ويمكن  
 شمول المصنف لما بأن يراد بالمخالطة الملابس وأما غير الملاقى فلا يضر طعمًا ولونا  
 لو فرضنا أوريجًا قد بر (قوله نجس) كالبول (قوله طاهر كاللبن) يستثنى من  
 ذلك انقضاء أن يكون دباغ القربة فلا يضر التغير به مطلقا وإن لم يكن دباغ فيضر تغير

وتعظيمها الوضوء والطهارة  
 قيد الظاهر بقوله (أن وجب  
 عليه الغسل) أي الغسل بأية  
 موهبته المتقدمة لأن  
 الاستعداد بالغسل لا يكون  
 إلا إذا وجب والاستعداد  
 بالوضوء قد يكون بغير وجوب  
 إذ يستحب تعديده لكل  
 صلاة فرض بعد أن صلى به  
 ولا يستحب الغسل لكل  
 صلاة بل ربما كان بدعة  
 (ويكون ذلك) الوضوء  
 والغسل (بماء طاهر  
 غير مشوب أي غير مخلوط  
 بنجاسة) غيرت أحدًا  
 أو صافه الثلاثة وقوله  
 ولا بد من الخ يعني  
 أو طعمه أو ريحه بشيء  
 مخالطه من شيء نجس  
 أو طاهر

العام واللون لا يفرق بين مسافر وغيره كان القطاران في أسفل الماء أو أعلاه  
 (قوله تذكر بحسب المفهوم) لأنه لما قال بما ظاهره غير مشوب علم منه أنه لا يكون  
 بالخلوط بالخاصة الغيرة فهو ~~تذكر~~ بحسبه في تكرار انما هو باعتبار طرف وأما  
 باعتبار قوله وظاهره فليس بتكرار إذا قرر ذلك فتوله كرهه ليرتب غير ظاهر لأن هذا  
 الاستثناء انما يناسب نظري الذي ليس بتكرار بحسبه لئلا هو ظاهر فتدبر  
 (قوله ألاما غيرت الخ) استثنى من قوله ظاهر منقط ان ريد به المخلوط  
 ومتصلا ان أريد به الملابس (قوله ألاما) لا مفهوم له بل منه تغيره باجزاء الأرض التي لم يكن  
 بها (قوله حال اتصاله) سيأتي يصرح بأنه مفهوم له على ما بين والحاصل ان قوله  
 أتى هو به قيد وقوة وحال قيد آخر (قوله وسلازمته) عين الذوق قبله (قوله  
 والموحدة) أي وقع الموحدة (قوله ثم المحجة) أي فتح المحجة والحاصل أن هذا اللفظ  
 أي لفظ سبعة فتح الحرف الثلاثة على ما ذكره شارحنا وهو تابع فيه لمختصر العيني  
 وكذا رواية الفاكهاني بفتح الباء مصدر تث بأنها بكسر الباء أقول وفي عبارته  
 بحث من وجوه الأول أنه لا وجه للتعبير بتم الثاني أنه لا حاجة للتنبية على ذلك  
 لأن ما قبله انشاء لا يكون الا مقنوحا ويحاج عن الثاني بأنه قصد الإيضاح (قوله  
 وهي) أي السبعة وقوله ورشح أي قلح فيما يظهر من العبارة وقضية الوصف بقوله  
 ملازم أنه لو فرض عدم لزومه لا يقال له سبعة وانظره ثم أقول وظاهر المصنف ان  
 المغير نفس الأرض مع ان المغير ما حل فيه من الملح كما هو الظاهر بل المتين مفاده  
 ان ذات الأرض ليست لها بل ترشح لها هذا الذي في الصباح أرض سبعة أي  
 ملح وفي أي الحسن على المدونة والسبعة المسالمة أي التي لا تبنت اه والظاهر ان  
 هذا أحسن من كلام شارحنا (قوله منتن) هذا المنتن ذاتي لا من شيء طار (قوله  
 كالمح لا حاجة له لأنه عين المشاولة بقوله من سبعة وكذا اذا تغير بالجير أو الفخار  
 وجميع أجزاء الأرض ولو صنعت وكذلك بالحديد ومعدنه (قوله ولو طرا عطيه)  
 محترز قوله حال اتصاله أي فلا مفهوم لقوله حال اتصاله ما هذا اذا أريد بها  
 قراره بالفعل فلو أريد بها شأنه أن يكون قرارا كان قراره بالفعل أم لا فيكون محترز  
 لا يقيدين مما (قوله والتراب الخ) تخصيصه ذلك بالتراب والمخ بوجه أن غيرها  
 لا يشاركهما في الخلاف وليس كذلك بل الخلاف جار في المغرة والكبريت ونحوهما  
 كالتراب كما في نهرا وأجاب شيخنا رحمه الله عن هذا الاشكال بأنه اكتفى بذكر  
 أقرب الأشياء إلى الماء وأبعدهما وهو الملح لكونهما طرفي غاية له لم يابنهما

تذكر انما بحسب المفهوم كرهه  
 ليرتب عليه قوله (الاما غيرت  
 لونه الأرض التي هو أي الماء  
 بها) أي بالأرض حال  
 اتصاله بها ولازمه لها  
 (من سبعة) بفتح المهملة  
 والموحدة ثم العجينة وهي  
 أرض ذات ملح ورشح ملازم  
 (أو حجة) بفتح المهملة وسكون  
 الميم بعدها همزة وهي طين  
 أسود منتن (ونحوهما)  
 كالمح والكبريت مما يكون  
 قراره فلو طرا عطيه شيء  
 مما هو قراره فتبعه كالقاء  
 رشح لم يضر اتفاقا والتراب  
 والمخ الطرمح

بالقياس قال في الملح للاستفراق أي كل فرد من أفراد الملح كان أصله ماء رجد  
أو صنع من أجزاء الأرض كتراب بنار أو حجارة من معدنه نعم يخرج منه ما كان مصنوعا  
من أراك فيه من التغيير كذا ذكر بعض الشراح (قوله تصديدا) يدل على أن التراب أو  
غيره لو ألقته الرياح مثلا فإنه لا يضر وهو كذلك بلا خلاف له بهراه (قوله لا يضر)  
أي عند التغيير قل أو أكثر (قوله على المشهور) وقابل به لما زرى أن الطروح تصديدا  
يساب الظهورية لا تفكك الماء عنه (قوله والمثلج) هو ما ينزل من السماء ثم ينعقد  
على وجه الأرض ثم يذوب بعد جوده (قوله والبرد يفتتين) شيء ينزل من السحاب  
يشبه الحصاد قاله في الصباح (قوله ونحوه) أي كالجليد ما يسقط على الأرض  
من النداء فيمداق في القاموس (قوله وما الأبار) ولو أبار ثمود فيصح الوضوء بها  
وان كان لا يجوز لأنه ماء عذب كذا قال عجمي الآن شارح الحدود جزم بالبطان  
في قدح في قول عجمي (قوله حتى ما زرم) أي خسلا فلا ينشعبان في أنه لا تزال به  
نجاسة ولا يغسل به ميتا كراماله كذا صرح بذلك تحت وعيادة ابن شعبان  
محملة للنع والكراهة فإن حملت على المنع كان مخالفا للذهب وإن حمل على الكراهة  
كان موافقا للذهب في كراهة إزالة النجاسة به وإفاده الخطاب أنه لا خلاف في  
جواز الوضوء والغسل به إذا كان طاهرا الأعضاء بل صرح ابن حبيب باستقبال  
ماد كراي من الوضوء والغسل فاصل هذه الغاية التي في كلام شارحنا نعماهي للرد  
على ابن شعبان على حمل عبادته على الحرمة في خصوص إزالة النجاسة أو الوضوء  
وإزالة إذا كان على الأعضاء نجاسة (قوله العذب والمالح) وقيل المراد به المالح  
فقط لأنه محل لا غير إذ طعمه مرمح وريحه متين (قوله طيب طاهر الخ) قال تحت  
وحذف طاهر طيب من المسائل الثلاث السابقة لدلالة هذا عليه أنه أو أنه  
لا حذف السكون المبتدأ أو أحد أو ان اختلف بالاضافة (قوله طيب في ذاته الخ)  
أي باعتبار ذاته (قوله كل ما يستعمل فيه) أي عادة أو عبادة فقوله بعد  
ذلك طاهر تفصيل له وأشار بطاهر إلى العادات وأشار بطاهر إلى العبادة هذا مراد  
شارحنا وقيل أن الطاهر مرادف للطيب فهو تفسير له (قوله في نفسه) أي باعتبار  
ذاته (قوله مادام غير مختلط بنجس) أي أصلا ولا نقل أو خالط ولم يبرأ من كونه  
فيه باعتبار ذاته من حيث العادات فقط وأشيء إذا نظر له من تلك الحيثية يتحقق  
في ماء الورد ونحوه وهو متي أصابته نجاسة ولو قليلة نجسته ولا يعتبر تغير (قوله  
كالنجاسات) أي كمثل النجاسات وذلك لأن المطهر يرفع الماء المحل لأعين النجاسة  
(قوله وما في معناها الخ) أن قلت لم سكت المصنف عن الأحداث حتى احتاج

فيه قصد الإيضا على  
المشهور (وما السماء) المراد  
به المطر والنداء والشلج والبرد  
وقصوه ذاب بنفسه أم بعلاج  
(وما العيون وماه الأبار)  
حتى ما زرم (وما البحر)  
العذب والمالح طيب  
في ذاته لكل ما يستعمل  
فيه (طاهر) في نفسه مادام  
غير مختلط بنجس (وماه)  
غيره  
وما في معناها من الأحداث  
مادام باقيا

على أصل خلقه لا يغير شيء

بما ينقل عنه غلبا ونقصا

عنى هذه الأشياء وكانت

داخلية التي تقدم لغيره على

ما في بعضها من الخلاف

وقد نقل عن بعضه — سم انه

قال لا يجوز الوضوء من ماء

الآبار والعيون وعن ابن

شعبان والامام جعفر في احد

الروايتين عنه كراهة

الطهارة بماء زمزم دليل

ما قال الشيخ قوله تعالى فلم

تجدوا ماء فقيموا وهذا

واجد للماء وقوله صلى الله

عليه وسلم هو الطهور وماؤه

الحل ميتة ولما ذكر الماء

المتغير بشيء خالطه أراد أن

يبرهن أن حكمه حكم غيره

وبما بالغير إذا كان طاهرا فقال

وبما غير لونه أي لون الماء

يبنى أو طعمه أو ريحه

(بشيء طاهر) مما ينقل

هذه غالبا كالعجين (حل)

أي وقع (فيه) فذلك الماء

طاهر (في نفسه) يجوز

استعماله في العادات دون

العبادات (غيره طاهر لغير

لا يستعمل (في وضوء و

طهارة) أي غسل انقاها

(أو) في (زوال نجاسة) فن

استنجى به أعاد الاستنجاء

المشارح إلى زيادتها قلت أنه ذكر تطهيره للنجاسات للخلاف فيها فقد قيل أنها

تطهر بالمضاف وأما ربه للحدث فيما نفاق فلذلك سكت عنه (قوله أصل خلته)

إضافة أصل إلى الحقيقة لبيان (قوله لم يغير شيء مما ينقل الخ) صادق بأن لا يغير

أصلا أو يغير عملا لا ينقل وبما لا ينقل تغير الداء بالرسم يجمع من فوقه فلا يضر

التغير لانه كالتغير بقراره (قوله وإن كانت داخلية فيما تقدم) أي في قوله ويكون

ذلك بما طاهر الخ فتأمل (قوله لينبه على ما في بعضه من الخلاف) لا يخفى أن الخلاف

إذا كان في البعض ولم يكن في الكل لانه ليس في ماء السماء خلاف وكذا ماء البحر

على ما أفادته عبارته من ذكره موضع الخلاف فلا ينقل من كلامه تنبيه على

خلاف وانما المنة على ما أفادته عبارته لان ابن عمر قال في ماء البحر التيمم أحب إلينا

منه (قوله أنه لا يجوز بماء الآبار الخ) أي محتجا بقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء

طهورا ولا حجة له في ذلك لان الله تعالى قال فسلوه في الأرض (قوله وعن

ابن شعبان) وهو محمد بن القاسم بن شعبان كان رأس فقها المالكية بمصر في وقته

واسم فقههم المذهب مات كذا واسع الرواية كثير الحديث شيخ الفتوى حافظ البلاد

وكان يلحن ولم يكن له بيرة بالعريضة مع غزارة علمه قاله في الديباج (قوله كراهة

الوضوء بماء زمزم) قال في التحقيق أي لانه طامام لقوله عليه الصلاة والسلام هو

طعام والمعلول عليه خلة في زوال النجاسة فيعمل على استعماله فيها وإن

استعمل طهرا أه أفول وفي الكلام بحث أما قولا فان خلاف ابن شعبان كما تقدم

أنما هو في إزالة النجاسة لا الوضوء والغسل إذا كان طاهرا لأعضاء وأما ثانيا فلان

مقتضى كونه ماء أنه يحرم بكماله التي تنصرف عند الإطلاق للتنزيه وأما ثالثا

ولان كلامنا في ما يصح التطهيره والكراهة وعدمها شيء آخر فلا يناسب أن

يكون الذكر له به على خلافه (قوله هو الطهور وماؤه) أي البحر المالح كما قال الخطيب

الشريني قال وسمى بحر العمقه وتسماعه (قوله ودليل ما قال الشيخ) أي في محل

الاتفاق وغيره لان الحديث في البحر ودون محل اتفاق على مفاد كلامه (قوله بهي

أرطعمه الخ) قال قت ولعل اقتصاره على اللون لاستلزامه تغير الريح والطعم غالبا

له (قوله يجوز استعماله) تفريع على كونه طاهرا باعتبار ذاته لانه الخلق تفريعه

عليه وذلك لان الماء الطهور طاهر في نفسه ويستعمل في العبادات الآية أي

الاستعمال في العبادات ليس لازما تفريعه عليه أي على كونه طاهرا في نفسه

لوجوده في ماء العجين ولا يفرع عليه الاستعمال في العبادات (قوله في وضوء

أو غسل) ولو كان الوضوء والغسل غير واجب (قوله أو في إزالة النجاسة) أي عند



نجاسة) الاكثر (قوله لانه لم يزل الا عين النجاسة) قد يقال لانه لم يزل به  
 العين بل كثرت بالنجاسة لان الماء المضاف المشهور انه كالطعام نجس بملاقات  
 النجاسة فقوله لم يتنجس مادي محالها مشكل غاية الاشكال واجيب عن هذا  
 الاشكال بان هذا مبني على ان المضاف ليس حكمة حكم الطعام وانما حكمه حكم  
 المضاف فهو مشهور مبني على ضعيف (قوله على الصحيح) ومقابلته للقاسي من انه  
 نجس وعلى القولين لودنه الدلو لا يد بالزيت المتعصر واستجبه منه فيعيد  
 الاستبراء دون غسل نيابة على الاول ومع غسلها على الثاني (قوله هذا اذا تحقق  
 نجاسة أى تحقق أنه تغير النجاسة ومثله فيما يظهر اذا ظن ذلك كما يفيد ما ذكره ابن رشد  
 من أنه اذا غلب على الظن وجود نجاسة كثيرة فيه فان يحكم بنجاسته وان لم يظهر  
 فيه تغير (قوله الواحد لا مفهوم له) بل والاكثر له الناصر كان من الانس أو الجن  
 (قوله لا مدل) أى مدل الرواية وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ذكرنا كان  
 أوطئ حرا كان أو عبدا (قوله وكان على مذهبه) أى بأن يكون موافقا له في الحكم  
 في تلك المسئلة ولو كان مخالفا له في المذهب ذكره الشرح في كبره وارتضاه  
 شيخنا رحمه الله (قوله فلا يعمل على قوله) أى لا يجب عليه أن يعمل على قوله  
 لان السارزي قال من عند نفسه يستحب تركه أى مع وجود غيره لانه ما ربحه  
 مشتبه وظاهر كلامهم أنه لا يندب له إعادة الصلاة فان قلت لم يستحب تركه  
 مع أنهم ذكروا أنه اذا شك في غيره دل بضره ويكون طهورا وظاهرا له لا يستحب  
 تركه قلت انما استحب تركه هنا لان شأن خبر الخبر أن يكون أقوى من الشك  
 قاله عجم وسكت المشرح عما اذا أخبر بظاهره أو طهوريته وحكمه أنه يقبل ولو  
 كافرا أو مدينا لانه يعمل على هذا وان لم يخبره أحد لانه الأصل الا أن يحصل ما يوجب  
 الشك في ذلك فانه يقبل خبره ان بين وجهها وانفقا مذهبا له عجم أيضا (قوله وآنية  
 الغسل للغسل) لا مفهوم للغسل بل هي قليلة بالنسبة للترضا أيضا (قوله لا نجسه  
 شيء) أى ما لم يتغير فانه يكون نجسا (قوله لكنه مكروه) أى استعمال ذلك الماء  
 الذي لم يتغير بمحلول النجاسة فيه مكروه ومع وجود غيره أى بشرط أن تكون تلك  
 النجاسة فوق القطرة ترجع في مقدارها العرف وان لا تكون له مادة كبروان  
 لا يكون جاريا فاعلم بحججه غيره أو كانت قطرة أو كان له مادة كبروا جاريا فلا كراهة  
 فلو غير فهو نجس وقوله بمحلول النجاسة مفهومه لو كان الحال طاهرا فلا كراهة  
 أى مع عدم التغير والاسباب الطهوية تنبيه لوترضا بالمال القليل فلا إعادة عليه  
 لا بد أولا في الوقف على القول المشهور وعليه الإعادة في الوقت على خلاف المشهور

لانه لم يزل الا عين النجاسة  
 دون حكمه ولو أزيل به عين  
 النجاسة ثم لاقى محالها وهو  
 بلول محلا آخر لم يتنجس  
 على الصحيح ثم أشار الى الغير  
 النجس فقال (وما غيرته  
 النجاسة كالمذرة سواء كان  
 التغير في طعمه أو لونه أو  
 وجهه قليلا كان الماء أو كثيرا  
 كانت له مادة أولم تكن له  
 (فليس بظاهر) في نفسه  
 فلا يستعمل في العادات  
 (ولا يظهر لغيره) فلا  
 يستعمل في العادات أيضا  
 هذا اذا تحقق نجاسته أو  
 أخبر به الواحد العدل  
 بنجاسته وكان على مذهبه  
 أولم يكن على مذهبه وبين  
 وجه النجاسة فان لم يبين  
 وجهها فلا يعمل على قوله  
 وهو مفهوم قوله غيرته أنها ان لم  
 تديره يكون طاهرا مظهرا  
 قليلا كان أو كثيرا وهو  
 خلاف قوله (وقليل الماء)  
 كآنية الوضوء للتوضوء  
 وآنية الغسل للغسل  
 (نجسه قليل النجاسة)  
 وان لم تغيره وهو قول ابن  
 القاسم والمشهور أنه طهور  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الماء طهور ٤٨ ل لا نجسه شيء مكروه ومع وجود غيره لقوة الخلاف

مراعاة له أي المشهور (قوله كان حقها الخ) ينافي قوله تبرع لانه اذا كانه كرها هنا  
 مخالفا للمطالب يكون مرتكباً برا غير لائق فلا يكون متبرعاً لان المتبرع محمود وهذا  
 خلافا لانه خالف ما هو المطلوب فتدبر (قوله وقلة الماء) أي تقليله في حال الاستعمال  
 من غير تحديد لان التكليف انما يتعلق بالفعل (قوله أي اتقان الغسل) أي يتقن  
 الغسل وظاهره انه لا يكفي غلبة الظن وليس كذلك بل تكفي (قوله الغسل بفتح  
 الغين) وهو صب الماء مع الدلك (قوله وتعميمه) أي الغسل (قوله في العضو) أراد به  
 جنس العضو فيصدق بكلمة كما في غسل الجنابة ولا ينافي هذا قوله حقها أن تذكر  
 في الوضوء لان البابين يشتركان في ذلك المعنى فذكر في أحدهما ذكر لا آخر مع  
 (قوله قيل أراد بها المستحب) أي قال بعضهم أي فلم يرد بها حقيقة تعاملاً ولم يقصد  
 التضعيف بالتعبير بقيل بل قصد مجرد حكاية قول البعض لان ذلك القول هو المعتمد  
 (قوله وقيل أراد بها ضد البدعة أي فيكون معنى قوله سنة) أي واجبة بناء على ان  
 البدعة ما يدل الشرع على النهي عنه جزماً قال عجم وهي بهذا المعنى لا تكون الا  
 محرمة وهو الموافق لحديث وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار فقول الشارح  
 وهو الموافق الخ أي مع ملاحظة ان البدعة لا تكون الا حراماً بدليل بقية كلامه  
 (قوله وهو الموافق) أي وأما الاول فليس بموافق لان السنة بمعنى المستحب  
 لا تقابل البدعة (قوله والسرف منه) الاحسن ان لو قال فيه لان تلك المادة  
 تتعدى بني وان كان الاكثر الذي هو منها لا يتعدى بني (قوله الاكثر من الخ)  
 المناسب أن يقول والاكثر اصاب لتكون الامم للثبوت لان اكثر يتعدى بنفسه  
 قال تعالى فأنكرت جدينا فأفاد ذلك المصباح قال وقول الناس أنكرت  
 من الاكل ونحوه يحتمل الزيادة على مذهب السكوفيين ويحتمل أن يكون للبيان  
 على مذهب البصريين والمفعول محذوف والتقدير أنكرت الفعل من الاكل وكذا  
 ما أشبهه اه (قوله في الوضوء) الاحسن أن يقول في الغسل بفتح الغين ليشمل الغسل  
 بضم الغين (قوله أي زيادة في الدين) أي زيادة في الدين ما ليس منه أو في معنى  
 على أي زيادة على الدين (قوله وبدعة) عطف لا نزم على ملزوم أو تفسير (قوله أي  
 محدث مخالف للسنة) كذا في بعض النسخ وهو ظاهر وحيث كان بدعة مقابل  
 لقوله سنة فلا داعي لقوله مخالف للسنة وفي بعض النسخ أي محدثة بالناء والمناسب  
 اسقاط تلك الناء لان البدعة هي الامر المحدث فلا تأخذ الناء في التفسير (قوله  
 وهي حرام) أي والبدعة حرام إشارة الى قياس من الشكل الاول وتقديره ان  
 تقول السرف بدعة وكل بدعة حرام ينتج السرف حرام ثم أقول وفي كلامه بحث

وقد تبرع في هذا الباب  
 بمسألة كان حقها أن تذكر  
 في باب الوضوء وهو قوله  
 (وقلة الماء مع احكام) بكسر  
 الهمزة أي اتقان (الغسل)  
 وتعميمه في العضو المغسول  
 (سنة) قيل أراد بها  
 المستحب وقيل أراد بها ضد  
 البدعة وهو الموافق لقوله  
 (والسرف منه) أي الاكثر  
 من صب الماء في الوضوء  
 (غلو) أي زيادة في الدين  
 (وبدعة) أي محدثة مخالفة  
 لسنة وهي حرام

نه لا يلزم من مخالفة السنة الحرمية لصدقها بالكرامة فالمناسب أن يفسر البدعة بقوله أي منها عنه نهياً جازماً ليكون ماراً على إحدى الطريقتين في البدعة أحدهما ما ذكرناه والثانية ما لم يقع في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي بهذا المعنى تعتريم الأحكام الخمسة كما أفاده عجم (قوله اظاهر) المناسب حذف ظاهر (قوله والقصد من الافراط) أي التقايل في الماء المستعمل في الوضوء والغسل واجبين أم لا (قوله والسرف منه) أي من الماء المستعمل فيه - أو واحدة ترزنا بذلك عن السرف في غيرهما كغسل الثوب أو الأناء لزيادة التخليف أو في الوضوء كزيادة الغسلات فيه لئلا يتبدل فلا كراهة فيه ويدل عليه قول الشارح بعد وإنما كره الخ (قوله وعليه مشي صاحب المختصر) أي وهو المتمد (قوله فالمراد بالبدعة الخ) أي فإذا كان الأول تلك الصفة فيكون هو المتمد فيدل المصنف عليه فيقال في توجيهه فالمراد أي فيكون ذاهباً إلى تفسيرها بالمعنى الثاني وإن المراد به في المقام الكراهة التي هي أحد الأحكام (قوله الكراهة) أي ما لم يكن الماء كذلك الغير والاحرم (قوله مخافة أن يتكل الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي قصر كراهة الاسراف على طهارة الحدث وما في معناها من الارصيه ولاغتسلات المطلوبة على غير جهة الوجوب وأنه لا كراهة في الاسراف في زوال النجاسة وفي كلام بعضهم ما يدل على الكراهة حيث قال وإنما كان السرف غلو وبدعة لأنه اسراف في عبادة وقد جاء في الشرع التقيل في ذلك فقد قال عجم أنه يشمل إزالة النجاسة (قوله على كثرة صب الماء) المناسب في المقام أن يضمير فيقول مخافة أن يتكل عليه لأن الاسراف هو كثرة صب الماء ويحجب بأنه إنما أظهر إشارة إلى أن الاسراف عبارة عن كثرة صب الماء (قوله فلا تطلب المبالغة) فيه أنه لم يبين عين الحكم في المبالغة هل هو الكراهة أو خلاف الأولى والظاهر الكراهة وحرر ثم أقول أن مفاده هذا أن معنى الأحكام المبالغة والظاهر أنه لا يعمر بالمبالغة بل المراد الاتيان بالامر المطلوب على وجه اليقين (قوله وقد توضحاً) أي بعد الاستحسان قال الاقنسي انظر قوله يتوضأ هل هذا حين توضأة مرة أو مرتين أو ثلاثاً الجزولي لم أر نصافيه (قوله وقطهر) أي اغتسل بعد زوال الأذى كما في ث (قوله والمراد به) أي بالحديث (قوله على المشهور الخ) أي أن المراعى القدر الكافي لكل أحد ولو أقل من مذوم مقابله ما لابن شعبان (قوله من أقوال أهل العلم الخ) لا يخفى أن أقل الجمع ثلاثة كما هو مبين ولم يظهر من عبارته في التعليق وبعبارة غيره الا قولان الأول الذي هو المشهور أنه لا يحد بحذمه بين ولو أقل من مذوم والمقابل له الذي هو قول ابن

والاول. وافق لظاهر قوله في النوادر والتصرف في الماء مستحب والسرف منه مكروه وعليه مشي صاحب المختصر فالمراد بالبدعة في كلامه هنا الكراهة وإنما كره الاسراف في الماء مخافة أن يتكل على كثرة صب الماء ويترك المبالغة وأخذ من كلامه أن المسوح لا يطلب أحكامه لأن المسح مبني على التخفيف فلا تطلب المبالغة - فيه ثم استدل على ما ذكر من الاقتصار في الماء بقوله (وقد توضحاً رسول الله صلى الله عليه وسلم بمذومه ووزن (رطل وثلاث) بكسر الهمزة وقبها والكسر أجود والرطل اثنا عشر أوقية والأوقية عشرة دراهم وثلاثان والدرهم خمسون حبة وخمسة حبة من الشير الوسخ (وقطهر) أي اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم (بصاع وهو) أي وزنه (أربعة أمداد يمدم عليه الصلاة والسلام) في خمسة أرطال وثلاث

بالرطل المذكور وأما الحديث في الصحيحين قالوا والمراد به صلى الله عليه وسلم من أقوال أهل العلم

شعبان القائل أنه لا يجزئ أقل من مذ في الوضوء ولا أقل من صاع في الغسل (قوله  
 عن فضيلة الاقتصاد) أي أنه الأمر المألوف على جهة التدب وقوله وترك معطوف  
 على الاقتصاد مضاف تفسير والمأصل أن المرامي كافي عجم القدر الكافي لكل أحد  
 وقال الفاسكهاني إذا علمت أنه لا تحديد في قدر ما يتطهر به فالمستحب لمن يقدر  
 على الأسبغ أن يقلل الماء ولا يستعمل زيادة على الأسبغ لأن ذلك من اسرف  
 المني عنه اه وظاهره ولو قدر عليه بأقل من نصف مذقه عجم (قوله وعن القدر  
 الذي الخ) معطوف على قوله عن فضيلة الخ وفائدة الاخبار عن القدر الذي كان يكفي  
 الاقتصاد في التقليل وان تصبر عليه كونه مثل المصطفى في ذلك المعنى أو مجرد  
 الوقوف عليه (قوله لأنه حد لا يجزئ ما دونه) أي خلافا لابن شعبان فإنه يقول  
 المراد به أي بالحديث أن المد والمصاح قد لا يجزئ دونه وقد تقدم (قوله وبد بالبقعة)  
 عكس ما في الترجمة فهو من قبيل ألف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب لوجود  
 فصل واحد بخلاف المرتب ففيه فصلان (قوله وطهارة البقعة) أي تطهيرها  
 لأنه المتصف بالوجوب أو البقية (قوله التي تماسها أعضاء المصلي) احتراز عن المومي  
 فإنه لا يلزمه الاطهارة موضع قدميه لا طهارة ما يوجب اليه وان أوجبنا عليه حشر  
 حمامته حال الإيماء لأن الحائل مانع من فرض مجمع على مرضيته بخلاف طهارة  
 الموضع فإن أمرها خفيف للخلاف في زوال النجاسة (قوله لأجل الصلاة الخ) أي  
 الطهارة لأجل الصلاة وأما طهارة البقعة لأجل الصلاة كذا قراءة قرآن فتدوب  
 كذا ظهر لي وأما الغير ذلك فالظاهر أنه مباح وحرره (قوله وكذا طهارة الثوب)  
 أي محمول المصلي ولو طرف حمامته الملقى بالأرض فتحرك بجر كنه أم لا (قوله واجبة)  
 توضيح للراد من قوله كذلك وقوله لأجل الصلاة) أي وأما لغيرها فيقال ما تقدم فيما  
 يظهر (قوله وانظر لم يذ كر طهارة لبدن الخ) أجاب ابن عمر بقوله إنما يذ كرها  
 اكتفاء بما يذ كر في الاستحمار وقال ابن ناجي لأن كلامه دل عليها من باب أخرى  
 لأنه لما حكى الخلاف في المذكورين وهما خارجان عن البدن فالداخل فيه أخرى  
 وانظر لم حمل ما هارة البقعة أصلا وحل طهارة الثوب عليها فهل فرق بينهما بل ربما  
 كانت الطهارة في الثوب كدبائل أنه يصلى على حصير بطرفه إلا أن النجاسة  
 لا تماس ولا يصلى بثوب فيه شيء من النجاسة وإن لم تمس وأجيب بأنه لم يرد  
 التشبيه من جميع الوجوه حتى يدخل إلا كدبائل المراد التشبيه في الوجوب  
 فقط اه (قوله وهي أيضا واجبة للصلاة) وأما لغير الصلاة فتدوب فإنها  
 من بدنه حيث يمنع الهارة نرض وحيث لا تمنعها مستحب لقول المدونة بكرة يس

الاخبار حسن فضيلة  
 الاقتصاد وترك الاسراف  
 وعن القدر الذي كان يكفي  
 عليه الصلاة والسلام لأنه  
 حد لا يجزئ ما دونه ولما  
 أنهى الكلام على المياه  
 وما تبرع به انتقل بشكاه  
 على الثوب والبقعة وبدأ  
 بالبقعة عكس ما في الترجمة  
 فقال (وطهارة البقعة) التي  
 تماسها أعضاء المصلي لأجل  
 (الصلاة واجبة ويروى  
 واجب بإسقاط التاء على  
 تقدير أمر) وكذلك طهارة  
 الثوب واجبة لأجل الصلاة  
 وإنظر لم يذ كر طهارة  
 البدن وهي أيضا واجبة  
 للصلاة واختلف في معنى  
 الوجوب المذكور (فقال  
 أن ذلك فيهما) أي البقعة  
 والثوب



لثوب النجس في الوقت الذي يعرق فيه اه وقيل تجب ازالته ويجرم بقاؤه  
وهو ضعيف كما أفاده بعض الشراح تنبيهه اذ البس ثوبا متنجسا وعرق في ذلك الثوب  
فان كان يتخلل شيء من النجاسة ويلتصق بالجسد الذي حصل فيه العرق فيجب  
غسل النجاسة المتخللة وأما ان لم يتخلل شيء ولم يظهر أثره في الجسد فلا يجب غسله كما  
لو كانت النجاسة بولا أو ميا أو فر كره لانه لا يمكن تحلل شيء منه في هذه الحالة  
ذكره بعض (قوله واجبة وجوب الفرائض) أراد بالوجوب ما يتوقف صحة  
العبادة عليه فيشمل ازالة النجاسة عن ثياب الصبي لا ما يعاقب على تركه كما ذكره  
اللقاني (قوله المؤكدة الخ) المناسب ان يعبر بأي فيقول أي المؤكدة تفسيره ان يكون  
السنة واجبة أي ان المراد بكون السن واجبة انها متأكدة (قوله وقد شهر كل  
من القولين) أما القول بالسنة فهو لما لا وأصحابه الأبا الفرج ورواية ابن وهب  
عن مالك فانهم ما يقولان انها واجبة مطلقا ولومع النسيان كما ذهب الشافعي وهذا  
القول لم يذكره المصنف ولا الشارح وأما القول بالوجوب مع الذكرك دون النسيان  
فهو لابن القاسم (قوله وعلى الثاني يعيد في الوقت مطلقا) قال في التحقيق سواء  
صلى بها متعمدا أو قادرا على ازالته أو ناسيا أو جاهلا هكذا فسر الاطلاق وهو مفاد  
ما ذكره القرطبي قال عجم على خايل ولم يذكر عن أحد القول بالاعادة أبدا على القول  
بالسنة اه وعلى ذلك الذي ذكره الشارح موافقا لما قاله القرطبي يؤذن  
بأن قيد الذكرك والقدر في القول بالوجوب فقط وذكرك الزرقاني على خايل أنه راجع  
للقولين مدعيان المواقف فيه (قوله والوقت في الظهريين لا امفرار) فيه  
أن القياس اعادتهم ما للغروب كما أن العشائين يعاد ان لطلوع الفجر وفرق  
بأن الاعادة في الوقت اتمامي على طريق الاستحباب فأشبهت التنفل فكما لا ينتقل  
اذا اصفرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت وكما جاز التنفل في الليل  
كله جازت الاعادة فيه وقد برد أن يقال حيث جازت الاعادة بعد العصر فتجوزوها  
في الاصفرار لان كلامهم انتهى فيه عن التنفل والجواب أن بعد العصر يتنفل  
فيه في الجملة (قوله وفي الصبح اني الاسفار) البين فيه تنازل الصبح لطلوع الشمس  
فان قلت قضية ذلك أن تعاد الظهريان للغروب فاجاب أنه قد قيل بأن مختارها  
لطلوع (قوله لتقدم النهي) اجاب الفاكهاني بأن التعبير بالمضارع يشهد بدوام  
استمرار النهي وتجدده وأنه لم يتطرق اليه النسخ بخلاف صيغة الماضي فانها مشعرة  
بالانقراض دون التجدد (قوله وليوافق لفظ الحديث) أي من حيث التعبير  
بالماضي وان كان يقرأ في المصنف بالبناء للمفعول وفي الحديث بالبناء للفاعل (قوله

وكذلك البدن واجب وجوب الفرائض يعني مع  
الذكرك والقدر دون العجز والنسيان (وقيل) ان ذلك  
فيه ما وفي البدن واجب (وجوب السنن المؤكدة)  
وقد شهر كل من القولين وعلى الاقول لو صلى بالنجاسة  
متعمدا قادرا على ازالته أعاد أبدا وان صلى بها ناسيا  
أو عاجزا أعاد في الوقت وعلى الثاني يعيد في الوقت مطلقا  
والوقت في الظهريين الى الاصفرار وفي العشائين  
الليل كله وفي الصبح الى الاسفار البين ولما قدم أن  
طهارة البقعة واجبة لسلامة نه ع على مواضع نهى  
الشارع عن الصلاة فيها فقال (ونهى عن الصلاة)  
لو قال ونهى لكان أولى لتقدم النهي من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وليوافق لفظ الحديث وهو ما رواه  
الترمذي وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما



أنه يهي على الله عليه وسلم  
 ثم يوعى عن الصلاة في سبعة  
 مواضع عن المجزرة والمزينة  
 والمقبرة وقارعة الطريق  
 والحمام ومعاطن الابل  
 وفوق ظهر بيت الله الحرام  
 وقد ذكر المصنف هذه  
 السبعة وفاد واحدا يأتى  
 التنبيه عليه وأتى بها غير  
 مرتبة والحكم فيها مختلف  
 ونحن تبين ذلك انشاء الله  
 تعالى على ترتيب ما ذكر  
 فتنه قول اما النهى عن الصلاة  
 (في معاطن الابل) جمع  
 معطن أو معطن وهو موضع  
 اجتماعها عند صدورها من  
 الماء فنهى كراهة على  
 المشهور ولو أمن من النجاسة  
 ولو بسط عليه شيئا طاهرا وصلى  
 عليه فلا كراهة وحيت قلنا  
 بالكراهة فخالف وصلى  
 فهل يبعد في الوقت مطلقا  
 اعنى عامدا كان أو ناسيا  
 أو جاهلا أو يعبد الناسي  
 خاصة في الوقت والعامد  
 والجاهل أبدا قولان (و) أما  
 النهى عن (هجرة الطريق)  
 وهي قارعتها وهي من اضافة  
 الشئ الى نفسه فنهى كراهة  
 (و) أما النهى عن الصلاة

وفوق ظهر الخ) أتى بذكر ظهر اشارة الى عدم كراهتها على موضع هو أعلى من البيت  
 كما في قبس نت وعليه فلو وضع سريرا بازأطهر بيت الله أو أعلى منه صحت الصلاة  
 فوفقه بلا كراهة (قوله على ترتيب ما ذكر) أى المصنف (قوله جمع معطن) على وزن  
 مجلس وقوله أو معطن على وزن سبب كما في المصباح قال نت ويجمع معطن على  
 أعطان أيضا (قوله وهو موضع اجتماعها عند صدورها من الماء) أى صدورها  
 بعد شربها من الماء وهو معنى قول عجم وهو مبركها أقرب الماء لشرب عللا وهو  
 الشرب الثاني بعد غسل وهو الشرب الأول اه وعلى هذا فلا بد من التكرار حتى  
 تأتى الكراهة قال ح فيفهم منه أن موضع مبيتها ليس بمعطن ولا تكرر الصلاة  
 فيه اه وهو كذلك (قوله فنهى كراهة على المشهور) ومقابلته أنها التحريم حكاه  
 نت (قوله ولو أمن من النجاسة) أى لا الاعتماد أن الكراهة لا تعبد وقول انها معاملة  
 بشدة تفورها وقيل لا يرد ذلك (قوله ولو بسط طاهر الخ) فيه نظير الكراهة موجودة  
 ولو بسط عليه شيئا طاهرا والسبب في ذلك التعبد على أنه ينافيه قوله أو لا ولو أمن  
 من النجاسة (قوله فهل يبعد في الوقت مطلقا) وهو قول الأكثر فلا قدمه (قوله  
 والعامد والجاهل أبدا) أى على جهة الاستحباب لانه أمار تركب مكرها قال  
 عجم وهذا يبعدان الاعادة الابدية تكون فيما بعد استقبابا واعلم أن النقل يتبع  
 ولا يقتضى كون الصلاة في المعطن مكرها وكراهة تنزيهه أن لا اعادة أصلا  
 لأن الكراهة لا تقتضى اعادة أصلا إلا أن يكون ذلك مراعاة للقول بالتحريم  
 تنبيه تجوز الصلاة في مريض البقر والغنم (قوله وهي قارعتها) أى أعلاها أى جانبها  
 وقضية ذلك قصر الكراهة على الجانب لكن ينافى ذلك قوله وهو من اضافة  
 الشئ الى نفسه المفيدة من الكراهة في الجانب والوسط وهو المعول عليه وقال  
 في التحقيق بعد قوله من اضافة الشئ الى نفسه لأن المحجة هي الطريق والطريق  
 هي المحجة (قوله فنهى كراهة) محل الكراهة حيث شك في اصابتها بأرواث  
 الدواب وأبوالها وتندب الاعادة في الوقت وهذا كله إذا لم يصل فيها الضيق المسعد  
 والا فالصلاة فيها حينئذ جائزة ولا اعادة كما أفاده الحارثي في كبره ومثل الصلاة  
 لضيق ما إذا فرش عليه طاهرا وصلى فلا كراهة ولا اعادة وقلنا حيث شك  
 احترازهما إذا اتقن الطهارة فلا كراهة ولا اعادة وما إذا اتقن النجاسة فانه  
 يأتى على باب إزالة النجاسة وأما ما ليس طريقا كالصهراء فلا كراهة عند الشك  
 كتيقن الطهارة (قوله فنهى تحريم على المشهور) أى وأنه يبعد أبدا وهذا  
 تنبيه المشهور والمناسب لشارح أن يؤخر قوله على المشهور به قوله أعاد أبدا ومقابل

على (ظهر بيت الله الحرام أى الكعبة فنهى تحريم على المشهور صلى على ظهرها فرضا أعاد أبدا المشهور

المشهور وأنه يمنع من إيقاع الفرض عليها وإن فعله أعاد في الوقت. (قوله بناء على أن العبارة بينها) أي أن الذي اعتبره الشارع استقبال بناءها والذي فوق ظهرها لم يستقبل بناءها ومن قال بصحة الفرض يظهرها بناءه على أن المأمور به استقبال هو البناء والمراد بجملة البناء لا بعضه خلافا لبعض فعلى المشهور من صلى على أبي قبيس يلاحظ استقبال ذات البناء لا الهواء ومثل الفرض في عدم صحته فوقها السنن والنوافل المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب كإتصافه عليه القاضي تقي الدين القاسمي فأثلا على المشهور وأما النفل غير المؤكد فيصح بالانزعاق وتبطل الصلاة ولو نفل تحتها ولو كان بين يديه جميع جدرها (قوله قاله اللخمي الخ) وهو ضعيف (قوله جواز النفل) أي غير مؤثر كدبل يندب وأما النفل المؤكد مثل الرغبة والسنة فيكره ولا إعادة (قوله دون العرض) أي فإنه ليس بمحترز. لا يحرم أو يكره المذهب الكراهة كما أفاده بعضهم وعليه قعود الصلاة في لوت وعلى التحريم فتعاد أبدأ والمراد بالوقت المتقدم وهو الافرار في الظهريين إلى آخر ما تقدم فاستفاد من هذا التقرير أن المراد الفرض العيني احترازا عن الكفائي كالجنانة فعلى الفرضية تعاد بالفعل فيها وعلى السنة لا وعلى كل فلكراهة (قوله في الحمام) أي في جوفه احترازا من خارجه وهو موضع نزوع الثياب فتجوز الصلاة فيه حيث لم يتيقن نجاسة (قوله حيث لا يوقن منه بطهارة) أي ولا نجاسة ولا فلا كراهة في الأولى وينع في الثانية وحام لها أن الصلاة في خارجه جائز يتيقن الطهارة أو شك فيها أو في داخله تجوز حيث يتيقن الطهارة فقط فإن شك فيها كره كما في عجم (قوله وهو كذلك في مشهور المذهب) ومقابلته أن الصلاة فيه مكروهة ذكره ابن ناجي (قوله مكان طرح الزبل) أي محل المداء طرح الزبل (قوله ان لم تؤمن من النجاسة) أي إذا شك في نجاسته وأما عندية فنها لا مر ظاهر (قوله والاحترق) أي ونأمن جرت وهذا الكلام راجع للزبل والجوزة فإن قامت محل الجوزة فحق النجاسة وإذا محل طرح الزبل قلنا المراد أن محل المداء كذلك لو لم يبق فيه مقتضا عن عين النجاسة فيه ذلك التفصيل المذكور (قوله على المشهور) ومقابلته ما استحسنه بعضهم من عدم الإعادة سواء طال عليها الزمن وأصابها المطر أم لا قال عجم ويستفاد من ذلك حكم محل تقاطيع اللحم ومحل النجاسة حيث شك في ذلك وهو عدم الإعادة اه ولذلك قال بعضهم لا محل تعليق اللحم لأنه لا نجاسة فيه لأنه انما فيه دم غير مسفوح اه (قوله في مقبرة المشركين الخ) مرور على طريقة ابن حبيب فقد ذهب إلى أن من

بناء على أن العبارة بينها (ج) ظاهر كلام الشيخ أن الصلاة في جوف الكعبة جائزة وهو كذلك سواء كانت الصلاة فرضا أو نفلا قاله اللخمي والمشهور جواز النفل دون الفرض (و) أما انتهى عن الصلاة في (الحمام) وهو معروف وهو مذكر فتنى كراهة (حيث لا يوقن منه بطهارة ج) ظاهر كلامه أنه أن يوقن بطهارته فالصلاة فيه جائزة وهو كذلك في مشهور المذهب (و) أما انتهى عن الصلاة في (الزبل) بفتح الباء وفيها مكان طرح الزبل (و) عن الصلاة في (الجوزة) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الزاي المكان المعد للزبل أو للذبح فتنى كراهة أن لم تؤمن من النجاسة والاجازة وحيث قبل بالكراهة وصلى فيها أعاد في الوقت على المشهور عامدا أو غير عايد وأما انتهى من الصلاة في (مقبرة المشركين) فتنى كراهة

صلى في مقابر المشركين بعيداً أبداً إلا أن تكون من مدرسة فقد أخطأ ولا  
 بعيداً أم مقبرة المسلمين فلا طاعة أو دراسة كذا نقل عنه ومفاده أن النهي  
 للتعريم (قوله أكرأيس في الحديث الخ) أي فالنهي فيه مطلق في مقبرة المسلمين  
 والكفار وهي رواية أبي مصعب فإنه روى الكراهة مطلقاً وقول اللخمي مستدلاً  
 بما روى عنه صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على المقابر ولا تصلوا إليها اهـ والحاصل  
 أن الحديث مطلق وقيدته ابن حبيب على ما نقل عنه بمقبرة المشركين فيكون  
 من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين وأبقاء على إطلاقه اللخمي ورواية أبي  
 مصعب (قوله وليس الخ) عطف لازم على ملزوم وهذه عبارة ك (قوله  
 فالمشهور الجواز) ومقابلها الكراهة وهو شاذ كما ذكره الفاكهاني ووجهه  
 الالتفات إلى عموم النهي ولأن أصل عبارة الاوثان اتخاذ قبر والصالحين مساجد  
 ووجهه المعتمد الذي هو القول بالجواز الآمن من ذلك على هذه الامة كما  
 ذكره الفاكهاني فإن قلت كيف تجعل الصلاة على المقبرة جائزة مع أن القبر  
 نجس يكره المشي عليه والصلاة تستلزم المشي عليه قلت أجيب بأن الكلام  
 هنا في الصلاة مع قطع النظر عن المشي اهـ (قوله هل ينحس بالموت) وعليه  
 فالصلى فيها مصل على نجاسة ويكون النهي نهى تعريم حيث تحقق وجود الأجزاء  
 بها كما أفاده عجم وأنت خير بأن القول بالتحجيس ضعيف (قوله أولاً أي وهو  
 المعتمد) وعليه فتكره الصلاة حيث شك أو تحقق وجود الأجزاء بها كما أفاده عجم  
 ولعل الكراهة من حيث الأمانة أو من حيث كونها مشياً على القبر أو أمان حيث  
 ذات الصلاة فلا كراهة فتدبر (قوله فذكر ابن حبيب الخ) قد علمت ما مر أن  
 الكراهة تحمل على التعريم في العامة لأنه يحكم فيها بالاعادة أبداً ومحمل للعمومة  
 والتزيه في الدراسة لأنه قال فقد أخطأ ولا يعيد أو تحمل الكراهة على بابها  
 مطلقاً عامرة ودارسة أي من حيث كونها حفرة كما يرشد إليه التعليل وإن  
 حرمت في العامة من حيثية أخرى وهي الاعادة أبداً (قوله لأنها حفرة من جهر  
 النار) هذه العلة جارية في العامة والدارسة وهو كذلك كما يفيد كلامه أولاً وإن  
 كانت الاعادة في خصوص العامة (قوله وأمن من النجاسة) أي حيث تحقق  
 أن النجاسة بها أي بأن كانت دارسة كما يفيد ما نقلناه عنه سابقاً (قوله وإن لم  
 تؤمن كان مصلياً على نجاسة) أي بأن كانت عامرة ولا يخفى أن عدم الأمن صادق  
 بالشك ويقيد ذلك قول بعض شراح خليل أن ابن حبيب يحكم بالاعادة العامد  
 والجاهل أبداً رعي الغالب اهـ وبعد أن بينا لك مراد الشارح توضيح لك المسئلة

لكن أيسر في الحديث ذكر  
 المشركين كما وقفت عليه  
 (ك) المقبرة مكاث الباء  
 فان كانت غير منبوشة  
 وليس في مواضع الصلاة  
 شيء من أجزاء المقبورين  
 فالمشهور الجواز وإن كان  
 في مواضع الصلاة شيء من  
 أجزاء المقبورين فيجوز  
 حرم الصلاة فيها على الخلاف  
 في الآدمي هل ينحس بالموت  
 أولاً وهذا في مقابر المسلمين  
 وأما مقابر الكفار فذكر ابن  
 حبيب الصلاة فيها لأنها  
 حفرة من جهر النار لكن من  
 صلى فيها وأمن من النجاسة  
 فلا تفسد صلاته وإن لم يؤمن  
 كان مصلياً على نجاسة وهذا  
 آخر الكلام على السبعة  
 المذكورة في الحديث

وأما الثامن الذي زاده  
 الشيخ فهو قوله (وإنما هم)  
 جمع نيسة بفتح الكاف  
 وكسر النون موضع  
 تعبدهم والنهي عن الصلاة  
 فيها نهى كراهة  
 (ك) كره مآلات الصلاة  
 في الكنائس أنجاستها من  
 أقدا، هم فان صلى فيها على  
 مذهبه دون حائل طاهر أعاد  
 في الوقت إلا أن يكون اضطر  
 الى النزول فيها فلا يعيد  
 صلاته إن لم يتبين له نجاستها  
 وهذا الكلام في غير العامة  
 فاما العامة فلا بأس بالصلاة  
 فيها انتهى وأنفسه مع  
 ما في التوضيح فانه قال فيه بعد  
 ان ذكر كلام مالك المتقدم  
 وهذا في الكنائس العامة  
 وأما الكنائس الدارسة  
 أي العافية من آثارها فلا  
 بأس بالصلاة فيها قاله ابن  
 حبيب ولما فرغ من الكلام  
 على المياه والثوب والبقعة  
 وما استطرده شرع بين  
 ما يجزى من اللباس  
 في الصلاة في حق الرجل  
 والمرأة وبدأ بما يجزى الرجل  
 فقال (وأقل ما يلبس فيه  
 الرجل من اللباس ثوب  
 ساتر) للضرورة

فنعول وحاصلها ان المتمدان الصلاة من حيث ذاتها أي بقطع النقص عن كونها  
 مشياعلى القبر أو أمانته تجوز في المقبرة عامة أو دراسة تيقن نجاستها وذلك فيه  
 جعل بينه وبينها حائلا أم لا كانت اثمرك أو لم تترك ولو كان القبرين يديه حيث تيقن  
 الطهارة وإن شك فيها فالكرهية مع الاعادة في الوقت وأما عند تحقق النجاسة  
 فيعيد العابد والجاهل أباد والناسي في الوقت وأما اذا تحقق عدم النجس فالجواز  
 أظهر واتضح ان ما قاله ابن حبيب ضعيف وما أفاده صدر الشارح من اطلاق النهي  
 أي سواء تيقن الطهارة أم لا ضعيف (قوله موضع تعبدهم) أي ليشمل الكنيسة  
 التي للنصارى والبيع التي هي لليهود وبيت النار التي هي للمجوس (قوله لنجاستها  
 من أقدا، هم) أي ان الشأن ذلك لأنها محقة ولا كانت الصلاة فيها حراما  
 مع بطلانها (قوله فان صلى فيها على مذهبه) أي مذهب مالك (قوله فلا يعيد  
 صلاته) أي مع انتفاء الكراهة (قوله اذا لم يتبين) أي بأن شك (قوله اه)  
 حاصله ان مع المشك في الطهارة والنجاسة ذكر الصلاة مع الاعادة في الوقت مالم  
 يضطر فينتفيا ويعيد أبدأ عند تيقن النجاسة حيث كان التيقن قبل الدخول  
 فيها أو فيها والافيعيد في الوقت ولا كراهة ولا اعادة عند تيقن الطهارة وهذا  
 في الدارسة المشار له بقوله وهذا في غير العامة وأما العامة فتجوز الصلاة فيها أي  
 عند الشك كما أشار له بقوله فلا بأس بالصلاة فيها الا عند تيقن النجاسة أو  
 تيقن الطهارة (قوله وهذا في الكنائس العامة) أي التفصيل المتقدم في العامة الخ  
 وحاصلها ان كلام التوضيح مخالف للاول فالاول يحكم بأن التفصيل المذكور  
 في الدارسة وأما العامة فتجوز الصلاة فيها عند الشك وكلام التوضيح هذا يحكم  
 بأن التفصيل المذكور في العامة وأما الدارسة فتجوز أي عند الشك وهذا أي قولنا  
 وأما الدارسة معني قوله وأما الدارسة العافية من آثارها فلا بأس بالصلاة  
 فيها وبعد ان علمت هذا التقدير الذي اتضح به كلام الشارح فاعلم انه ضعيف  
 والمعمد أن الصلاة كراهية مطلقا عامة ودارسة على فرضها أو غير حيث صلى  
 فيها اختيارا ولا فلا كراهة فهي مورد ثمانية الكراهة في أربع وعدها في  
 أربع وأما الاعادة في الوقت فقيده بثلاثة أن تكون الصلاة فيها اختيارا وأن  
 تكون عامة وأن يصلى على مراحها المشكوك فان اختل شرط فلا اعادة (قوله  
 العافية) هو معنى الدارسة (قوله وأقل الخ) أي أقل ما يصلى فيه الرجل أقلية  
 لا اتم معها ثوب ساتر للعورة (قوله ساتر للعورة) فيه ان ستر العورة لا يتوقف على  
 درع ولا على رداء إلا أن يقال ان قصده أن الأقلية تحقق بستر العورة فقط وجدساتر



لما عداها كما اذا كان الساتر درعا او رداء او لا فقوله من درع ورداء أراد مشلا  
 أى أو سروال ( قوله وسياقى تفسيرها ) أى بالنسبة للرجل بأنها ما بين السرة  
 والركبة ( قوله أما الرداء فهو ما يلتحف به ) أى وليس المراد به ما يلبس فوق  
 الثياب على عاتق المصلى لأن هذا مستحب زيادة على الستر المطلوب فى حق  
 كل مصل وسياقى ان شاء الله بيان أقسامه ( قوله لا يصف ) أى يصف  
 جرمها أى يحدد هالرقه أو احاطته به ما اذا كان كذلك فيه كرمه ما لم يكن  
 الوصف بسبب ريح فان كان بسببه فلا كراهة ومثله البلبل بل كراهة المحدد ثابته  
 ولو خارج الصلاة ( قوله ولا يشف ) أى فان كان يشف فتارة تسد وامنه العورة  
 بدون تأمل فهو كعدمه والصلاة به باطله وتارة لا تسد والابتأمل وحكمه كالواصف  
 فى الكراهة وصحة الصلاة مع الاعادة فى الوقت فاذا علمت ذلك فكيف يصح  
 قواه ويشترط المنقضى للبطلان مع ان الصلاة صحيحة مع الواصف والقسم الثانى  
 من قسمى الشافى ويمكن أن يجاب بأنه استعمل الشرطية فى التكامل بالنسبة  
 لما ذكره وفى الصحة بالنسبة للقسم الاول من قسمى الشافى أقول ويرد على  
 الشارح بحث أيضا وهو أنهم مرحوا بأن مثل التعرير بالريح فى عدم الكراهة  
 ما اذا كان التعرير يترد من المأثر بالهيئة أى كبردة او حرام فيضم بجميعه  
 حتى يصير فيه تحديد لدورته لكن دون تحديد للسروال كما قال اقرأى لتكون  
 جزئه على الكف فلا يكره لانه من رى العرب ويحتاجون اليه بخلاف السروال  
 ليس من زيهم ولا مكان تغطيته بثوب ( قوله وأما الدرع فهو القميص الخ ) الذى قيل  
 فى الرداء من التفصيل بين الذى يشف والذى يصف يجرى هنا ( قوله الا أن درع  
 الرجل ) مؤنث فهو على حد ثلاثة بالثاقل للعشرة الخ ( قوله واجب للصلاة )  
 وأما غير الصلاة فلا يجب لكن يندب ستر العورة المغلظة فى الخلوة عن الملائكة  
 ويكره التجرد فى حاجة ( قوله على ما قال ابن عطاء الله ) هو عبد الكريم  
 ابن عطاء الله الاسكندرانى كان اماما فى المقام والاصول والعربية اختصر  
 التهذيب اختصارا حسنا واختصر المفصل للرخشرى وكان رفيقا للشيخ أبى عمر بن  
 الحاجب فى القراءة على الشيخ أبى الحسن البزارى ونفقه اعليه فى المذهب وألف  
 البيان والتقرير فى شرح التهذيب وهو كتاب كبير جمع فيه علما جسا وفوائد  
 عزيزة وأقوالا غريبة نحو سبع مجلدات ولم يكمل كما ذكره صاحب الديباج  
 ( قوله أن يستر العورة ) هى من الذكرا البالغ السواتان من المقدم الذكرا  
 والانتان ومن المؤخر الذكرا كإفيدة البرزلى عن شيخه فعلى هذا يكون ما عدا الذكرا

وسياقى تفسيرها ( من  
 درع ) بدل مهملة ( أو رداء  
 بالمدام الرداء فهو ما يلتحف  
 به ويشترط فيه أن يكون  
 كثيفا لا يصف ولا يشف  
 ( و ) أما ( الدرع ) فهو  
 ( القميص ) وهو ما يلبس  
 فى العتيق ابن العربى الا أن  
 درع الرجل مؤنث ودرع  
 المرأة مذكرا وكرواخذ من  
 كلامه ان ستر العورة  
 واجب للصلاة وهو  
 على ما قال ابن عطاء الله  
 المعروف ان ستر العورة  
 المغلظة من واجبات الصلاة



الى آخر الاليتين ليس من المغلظة فلا يعيد لافي الوقت ولا في غيره لا يكشف الغنى  
ولو تعدوا ما كشف أحدي اليه أو بعضها أو كلها أو كشف عانة وما فوقها  
لعمرة فلا عادة فيه في الوقت والجن المذكور كذا كذا من الآدميين البالغ رقبتهما  
بالبالغ احترازا من الصبي فانه يندب له الستر الواجب على الرجل فلو صلى عريانا  
فانه يعيد في الوقت فلو صلى بالوضوء ولا شبه يعيد أبدا أي نداء ولم يحسن يعيد  
بالقرب لا بعد يومين أو ثلاثة (قوله وشرط فيها) أي شرط صحة وهو المعروف  
من المذهب والمالم يلزم من الوجوب الشرطية مع ان الشرطية مرادة آتي بقوله  
وشرطها يظهر المراد (قوله أعاد أبدا) أي مع الذكرو القدرة وأما العاجز  
والناسي فلا تبطل ويعيد ان في الوقت (قوله ليس من شروط الصلاة الخ) أي  
بل هو واجب ليس شرطا ولا يصح أن يراد به القول بالسنية أو الندب لأنه لم يشهر  
(قوله يعيد) المعتمد في الوقت أي مع العصيان وفي قوله المعتمد بحث لأن طواهر  
النصوص المفيدة للقطع كما ذكرنا تقتضي أن هذا القول غير مقيّد بالذكور  
والقدرة وأن الاعادة في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرطية يعيد أبدا مع الذكر  
والقدرة لا مع عدمها في الوقت (قوله كراهة تنزيه) اعلم أن قوله كراهة  
تنزيه زيادة أيضا ح ودفع لما يتوهم من أنه أراد بالكراهة كراهة التحريم والاف  
فالكراهة متى أطلقت لا تنصرف الا للتنزيه (قوله من اطلاق الجمع على المثنى) أي  
محاذ كما أفاده (قوله فان فعل الخ) قال ابن ناجي لا معنى له بعد قوله زاره ويمكن على  
بمدانما ذكره لئلا يعتقد ان الكراهة على التحريم اه (قوله لافي وقت ولا في غيره  
على المشهور) وقال أشهب من صلى بسر أو بيل فانه يعيد ذكره ابن ناجي وحيث  
كانت المسئلة ذات خ لاف فقوله فان فعل الخ يحتاج له رد اعلى المناهل ومفاده ان  
المقابل يقول بالكراهة والاعادة وليعبر (قوله ثم ثني الخ) اعلم أن العورة المغلظة  
من الحرة بطنها الى ركبتيها وما حاذى ذلك خلفها وأما لو صلت بادية الساقين الى  
حد الركبة فنظر عجز فيه هل يعيد أبدا أو في لوقت رجعه له تليده الزرقاني من  
الذي يعيد فيه أبدا كالبطن غير مستدل صريح فيه حيث قال والمغلظة  
لحرة بطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك خلفها الى آخر كلامه والظاهر  
أنها من الذي يعيد فيه في ارق فتقدفوا أنها اذا صلت بادية الصدر فقط أو  
الاطراف فقط أثرها كان بدون ذلك عمدا أو جهلا أو نسيانا تعيد في الوقت والمراد  
بالاطراف ظهور قدميها وذراعيها وشعرها وظهور بعض هذه كظهور كعلاها  
قال بعض ويستفاد منه أن بطون قدميها لا تعيد له وان كان من عورتها وكذا

وشرط فيه اجمع العلم والقدرة  
وعليه من صلى مكشوف  
العورة أعاد أبدا في العيس  
المشهور وان الستر ليس من  
شروط الصلاة وعليه يعيد  
المتعمد في الوقت (ويكره)  
لأرجل كراهة (تنزيه) أن  
يصل بثوب ليس على  
النافه يعني تنفيه من  
الاطلاق اجمع على المثنى  
أو ان أقل اجمع انما منه  
نسي مع وجود غيره فان  
فعل المكروه بأن صلى  
ولحم تنفيه بارز مع القدرة  
على ما يستدبه (لم يعيد)  
ما صلى مطلقا لافي الوقت  
ولا بعد على المشهور ثم ثني  
بيان ما يجب في الصلاة

استظهر بعض أنها اذا صلت بادية الكتف وغيره مما يقابل الصدر تعيد في الوقت  
 خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة اه اذ كون الساق كالكتف وغيره مما يقابل  
 الصدر ونحو ذلك أقرب من كونه كالبطن الذي تعيد فيه أبدأ تدبر (قوله  
 وأقل الخ) من تقريرنا المتقدم تعلم أن المراد أقلية لا إعادة معها في وقت ولا عيده  
 (قوله الحره) سيأتي الكلام على الامة (قوله البالغة احترمن الصغيرة)  
 فان مفاد التوضيح وذكره ابن يونس أنها يندب لها الستر الواجب على الحره  
 البالغة حيث بلغت إحدى عشر سنة أو اثني عشر سنة وانها اذا تركت القناع  
 فانها تعيد الظهريين للأصفرار الخ ما تقدم أي واذا كانت تعيد في ترك القناع  
 في الوقت وأولى في ترك الستر الصمد وما حاذمه على غط ما تقدم في الحره وأما من لم  
 تبلغ السن المذكور فافها لا تؤمر بالستر الواجب على الحره ولا تعيد ترك القناع  
 وظاهر المدونة أن من تؤمر بالصلاة وان لم تبلغ السن المذكور تطلب بالستر  
 الواجب على الحره لكن لم يذكر فيها أنها تعيد ترك القناع للأصفرار كذا قاله عجم  
 (قوله ومعنى الاقل الكفيف) والمراد به ما لا يصف ولا يشف لم قررنا ان مراد  
 المصنف أقلية لا إعادة معها لا في وقت ولا في غيره (قوله ومعنى الثانية الساتر)  
 ويراد به أيضا الذي لا يصف ولا يشف لاجل ما تقدم فنلخص أن المسكتين بمعنى  
 واحد (قوله ان تمام) تفسيره الكامل (قوله الذي يستظهره قدميهما) تفسيره السابغ  
 ومفاده أنه لا يجب عليهما ستر بطون القدمين مع أنه يجب سترهما كما نص عليه بعض  
 الشراح فألّا في تعليله لقول مالك رضى الله تعالى عنه لا يجوز للمرأة أن تبدى في  
 الصلاة لوجهها وكفيها اه (قوله ما يستر الرأس والصدغين) ولاجل ذلك قال ح  
 سمي بذلك لأنه يخمر الرأس أي يغطيه اه (قوله ومن شرطه) أن يكون كشيئا  
 غير واضح فيه أمران الا قول أنه لا حاجة للآتيان بلفظة من الثاني ان الظاهر أنه  
 لا يشترط كونه غير واضح نعم لو قال يشترط فيه ان لا يشف بحيث تبدو الرأس  
 منه بدون تأمل لكان ظاهرا (قوله أن تستر جميع بدنهما في الصلاة) أي الا الوجه  
 والكفين لما تقدم من قول مالك (قوله عورة الرجل من السرة للركبة)  
 أي بالنسبة للصلاة وبالنسبة للرؤية وهذا يقتضى أن الفخذ من الرجل عورة فيجب  
 عليه ستره ويحرم عليه كشفه والنظر اليه وهو ما اختاره ابن القطن وظاهر  
 المختصر وشهر في المدخل كراهة النظر له ومثله لابن رشد واستظهر بعض  
 الشراح أن النظر للفخذ الامة حرام بالاتراع ويحرم على الرجل تمكين الدلائل  
 من الفخذ ولو على رأى من يقول بكراهة النظر له لان المباشرة أشد من النظر

فقال (وأقل ما يجزىء  
 المرأة) الحره البالغة  
 (من اللباس في الصلاة)  
 شيان أحدهما (الدرع  
 الحضيف) بالحاء المهملة  
 على الرواية الصحيحة وروى  
 بالحاء المعجمة ومعنى الاولى  
 الكفيف بالثلاثه ومعنى  
 الثانية الساتر (السابغ)  
 أي الكامل التام (الذي  
 يستظهره قدميهما) الشيء  
 الثاني (نحو) بكسر المعجمة  
 ما يستر الرأس والصدغين  
 (تتقع) أي تستر (به)  
 شعرها وعنقها ومن شرطه  
 أن يكون كشيئا غير واضح  
 وأخذ من كلامه أنه يجب  
 على المرأة أن تستر جميع  
 بدنهما في الصلاة تتيم عورة  
 الرجل من السرة الى  
 الركبة وهما غير داخلين  
 فيها

وقولنا

وقولنا بالنسبة للرؤية أي رؤية رجل له أو غيره له ولو محرم رضاع أو صهر أو ظاهره  
ولو كافرا كما قال الحرثي وأما بالنسبة لرؤية المرأة إلا نية له ولو أمة فهي ما عدا  
الوجه والاطراف (قوله على المنذور) راجع للطرفة برأى أي قوله من السرة  
للكعبة وقوله وهما يريدان غيرهما على المنذور مقابل المنذور في الأول  
قول أم بغي أم السواقان فقط وقول ابن الجلاب أنها السواقان والفخذان  
وقيل غير ذلك ومقابل المنذور في الثاني قول به ضرب أصحابنا أنها من السرة  
حتى الركبة (قوله وعورة الحرة جميع بدنها إلا الوجه) هذا بالنسبة لاصلة على  
مادة قدم تفصيلها وأما بالنسبة للرؤية فالجمل مختلف فنيبه فنقول وعورة الحرة  
مع امرأة ولو أمة ما يبر سرورانية الآن تكون المرأة كافرة فيحرم على الحرة المسلمة  
كشف شيء من بدنها إلا وجهها واطرافها بين يديها ولا يلزم من حرمة الكشف  
كون ذلك عورة لأن تكون الكافرة أهتم بها أو لا كانت عورتها معها كرجل مع  
مثله أي ما بين السرة والركبة وأما وعورة الحرة مع الذكور المساكين الأجانب فجميع  
جسدها إلا وجهها وكفيها ومثل الأجانب عدها إذا كان غير غدر سواء كان مسلما  
أو كافرا لا يبرئ منها إلا وجهها وكفيها وأما الكافر غير عدها فجميع جسدها حتى  
الوجه والكفين وأما عورتها مع عورة أو مع عبده المسلم أو الكافر إذا كان  
وغدا فجميع جسدها إلا الوجه والاطراف فلا يجب عليه ستر الوجه والاطراف  
بالنسبة لمحرمها ووجهها الذي هو وجهه ليس للرجل أن يرى من محرمه نديها  
وصدرها أو ساقيها وذلك الوجه في ذلك وتري منه ما عدا ما بين السرة والركبة وتري  
من الجانب الوجه والاطراف فقط (قوله وعورة لامة القرن الخ) أي بالنسبة  
لرؤية وله صلة ما بين السرة والركبة لأنهم لا تساوي الرجل من كل وجهه  
وتفصيل ذلك أن تقول والمغلظة من أمة من المؤخر الإيتان ومن المقدم الفرج وما  
والام فإحداث بادية الإيتين أو أحدهما أو بعضها أو بعضها من كل منهن أو ما يبد  
فيه الرجل في الوقت فانهما تعيد أبدا وإحداث بادية الفخذ أو الفخذين فانهما  
تعيد في الوقت وتما ما يتماق بأمر الولد وغيرهما راجع فيه شرح المختصر تركناه  
خرف السامة واعلم أنه إذا خشي من الامة الفتنة وجب الستر لرفع الفتنة لأن  
ذلك عورة ابن غازي الخ ومثلها الشاب الأمرد الذي يخشى منه الفتنة (قوله  
وتباشير) أي على جهة التذنب ويكره لها سترها ولو بالكمين من غير ضرورة حرا وبردا  
وغيرها كجراحة وأما السجود عليه ما فسنة فلو تركه صحت صلاته وتندب أعادتها  
في الوقت لأن ترك السنة في الصلاة يترتب عليه نذبا أعادتها في الوقت (قوله

على المشهور وعورة الحرة  
جميع بدنها إلا الوجه  
والكفين وعورة الامة  
القرن ومن فيها شائبة حرة  
كالرجل ثم ختم الباب بمسألة  
ليست داخل تحت الترجمة  
كان الانسب ذكرها  
في سفة العمل في الصلاة  
وهي (وتباشير)

المرأة في العبارة) حذف والتقدير يرى المرأة بيضا بالمرجع الضمير لأن قصد ان  
فاعل الفعل محذوف كما يتبادر من العبارة لأن هذا ليس من المواضع التي يحذف  
فيها الفاعل (قوله زاد في بعض النسخ مثل الرجل) أي نصب مثل على أحوال إلا أنه  
يرد على هذه النسخة أنه لم يتقدم له حكم مباشر للرجل بكفيه الأرض في حالة  
السهود فكيف يشبهه فتدبر (قوله لما كان بينهما) أي بين هذه المسئلة وهي  
مباشرة المرأة الخ وبين قوله تستتر الخ أقول لا يخفى أن لا مناسبة بين المسئلتين  
لأن الملخص هذه طالب عدم الستور وخص المتقدمة طلب الستور فأين المناسبة  
فالأحسن أن يقول لما كان يتوهم من قوته تستر ظهوره قدمها أنها تستر الكفين  
لأن كلا منهما من أجزاء المصلى المطلوب منه الستور ذكرها فتدبر (قوله فلا يجب  
عليها سترها) أي بل نذب عدم الستور

### \*(باب صفة الوضوء)\*

قدم صفة الوضوء على صفة الغسل لذكره وتأسي بالقرآن في قوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا الخ (قوله ومسنونه) تقديمه على المفروض ذكر الأيقضي الترتيب لأن  
الاول لا ترتب وأيضا لم يتوضى وإنما بدأ بالسنت وأراد بالمسنون المطلوب طلبا غير جارم  
ليتناول المندوب فإنه ليس ببعض المندوبات وفي أقسام بيان إشارة إلى أن مسنونه  
مطوف على صفة الوضوء (قوله وفي بيان ذكر) أي مذكوره وحكم الاستبراء  
لأن الذي كره فعل الفاعل وليس المقصد بياؤه والاولى أن يقول الشارح وفي بيان ذكر  
الاستبراء حكما وصفة فيجعل كلمة المصنف محتملة للامرين لانه يقدرها على  
الحكم ثم يحتاج إلى زيادة الصفة بعد ذلك فيقول وفي بيان صفة والاولى حذف  
ذكره بقول والاستبراء عطفًا على صفة كالذي قبله لانه أوضح ويمكن الجواب  
بأنه إنما زاد لأن عطفه على ما قبله يقتضي أنه لم يذكر الصفة فقط وليس كذلك  
(قوله وهو غسل موضع الحدث بالماء) قضية أنه لو كنت في الماء مدة بحيث جزم  
بأن المحل خلى من القدر لا يكفي لانه عبر بالغسل المأخوذ في مفهومه الدالك ومقتضى  
جريانه على باب إزالة النجاسة أنه في وهو الظاهر بل هو المتعين (قوله وكأن  
المستحب الخ) التعبير بكان نظرا لقوله يقطع لانه لا قطع هنا إنما هو إزالة لأن  
القطع إنما يكون في نحو اللحم أو ان كان التحقيق وأراد ويقطع بمعنى يزيل (قوله وفي  
بيان ذكر) أي مذكوره وصفة الاستبراء على ما تقدم أي الذي هو فرد من افراد  
الاستبراء على ما يفيد كلامه الاستبراء فيكون من عطف الخاص على العام  
وحيث ذكره لاولى أن يقول وفي ذكر الاستبراء حكما وصفة كما تقدم (قوله استعمال

المرأة) بكفيها الأرض  
في السجود) زاد في بعض  
النسخ (مثل الرجل) ووجه  
ذكره لما هنا بأنه لما كان  
بينها وبين قوله تستر ظهور  
قدمها مناسبة ذكرها  
فكانه قال وأما كفاها فلا  
يجب عليها سترها ولما  
ورغ من بيان ما يتطهر به  
وما يجب تطهيره لأجل  
الصلاة انتقل بتكملة على  
بيان ما يشتمل عليه الوضوء  
وبيان ما يتقدم على الوضوء  
فقال \*(باب) أي هذا  
باب في بيان (صفة  
الوضوء) في بيان (مسنونه  
ومفروضه) في بيان ذكر  
حكم (الاستبراء) وهو  
غسل موضع الحدث بالماء  
وهو مأخوذ من نجوت بمعنى  
قطعت فكان المستحب  
يقطع الذي عنه وفي بيان  
صفته (و) في بيان ذكر صفة  
(الاستبراء) وانه مجز  
وهو استعمال الحجارة الصغار  
في إزالة ما على المحل من  
الاذى

لحجارة الصغار) الاولى عدم التقييد بالاحجار الصغار ولذلك عبرت بقوله ازالة  
 ما على المخرج من الاذى بحجر أو غيره ويمكن الجواب عن الشارح بأنه انما اقتصر  
 على الاحجار لانها التي ورد فيها النص والغالب أن يكون بالصغار (قوله وبداء  
 بالكلام على الاستنجاء) لا يخفى انه اذا كان يدخل الاستنجاء في الاستنجاء  
 كما يفيد كلامه الا ترى لا يصح قوله وبداء بالكلام على الاستنجاء فتدبر (قوله  
 ولا يسن) ولا يستحب اشارة الى أن المصنف قاصر (قوله لانه عبادة منفردة الخ)  
 لكن يستحب تقديمه على الوضوء فاذا أخره فليحذر من مس ذكره ومن خروج  
 حدث (قوله والمكان) لا يخفى أنه يلزم من تفرقه في المكان تفرقه في الزمان ولا يلزم  
 من تفرقه في الزمان تفرقه في المكان (قوله لا بعد الخ) هذا كالتعليل لقول المصنف  
 وليس الاستنجاء الخ (قوله ولا في مستقباته) اشارة الى أن لمصنف قاصرو يمكن  
 الجواب بأنه أراد بالسنة المطلوب طلبا غير جازم فيشمل المستحب (قوله وانما  
 هو من باب الخ أي انما حكمه من أفراد باب استحباب زوال النجاسة وازالة باب  
 المسير بطريق للبيان أي طريق هو استحباب أي وجوب الخ وهو مني على أن ازالة  
 النجاسة واجبة الآن يقال أطلق الاستنجاء وأراد به الطلب الا كيف أتى على  
 القولين أي وحيث كان من الباب المذكور فلا يفترق الى نية لان ازالة النجاسة  
 من باب التروك وما كان كذلك لا يفترق الى نية فلهذا ظهر وعلم حكم فيه وهي  
 النظافة (قوله أي لا استنجاء الخ) فيه اشارة الى أن قوله به متعلق بمقدور وليس  
 متعلقا بقوله زوال النجاسة على ما لا يخفى وان الاستنجاء يطلق على الاستجمار  
 وحكما تتبيل بقوله وقيل يطلق الاستنجاء على الاستجمار أيضا وصدر بما أفاد  
 المبانية بينهما بقوله والاستنجاء غسل موضع الخبث بالماء والاستجمار ازالة ما على  
 المخرجين من الاذى بحجر أو غيره فهو يؤذن بضعف هذا القول الذي ذهب اليه  
 شارحنا (قوله أو لا استجمار الخ) لا يخفى أنه لا مناسبة في عطفه على الماء  
 وذلك لان الماء الذي هو المعطوف عليه آله في حصول الاستنجاء والاستجمار  
 المعطوف فرد من افراد الاستنجاء لا آله فيه (قوله لتلاصق الخ) علة لهذا  
 الخذف الذي أشار له الشارح ثم أقول وقضية كونه من باب طريق زوال  
 النجاسة أنه يجب فقصره على الماء ولا يصح بالاحجار ان يحجب بأنه من  
 باب ازالة النجاسة في الجملة (قوله ومما يدل الخ) الظاهر انه لم يكن قصد المصنف  
 بقوله ويجزى الخ الاستدلال انما قصده بيان هذا الحكم وهو الاجزاء للبندى  
 بدليل قوله وكذلك غسل الثوب النجس (قوله وانه يجزى فعليه) يؤهم أن المطلوب

وبدأ بالكلام على الاستنجاء  
 فقال (وليس الاستنجاء  
 مما يجب أن يوصل به الوضوء)  
 ولا يسن ولا يستحب لانه  
 عبادة منفردة يجوز تفرقه  
 عن الوضوء في الزمان  
 والمكان (لا يعد في سنن  
 الوضوء ولا في فرائضه)  
 ولا في مستقباته وانما  
 المقصود منه انقاء المحل  
 خاصة (هو) كما قال (من  
 باب) أي طريق (استنجاء  
 زوال النجاسة به) أي  
 بالماء المذكور في الباب  
 السابق أي الاستنجاء  
 يجب أن يكون بالماء (أو  
 بالاستجمار لتلاصق بها)  
 أي بالنجاسة وهي  
 (في جسده) مما يدل  
 على أن الاستنجاء من باب  
 ازالة النجاسة انه (يجزى)  
 فعليه بغير نية



و(غسل الثوب الجبس  
بكسر الجيم أى المتعصب ثم  
انتقل بكم على صفة  
الاستجمار فقال وصفة  
الاستجمار (الكاملة) أنه  
يبدأ بعد غسل (يعنى بل  
يده) اليسرى وفي نسخة  
يده بالثنية والاولى هى  
اليمين والثانية مشككة  
اذلا فائدة فى بل اليمنى لانه  
انما أمر بل اليسرى لئلا يلاقى  
بها النجاسة وهى جافة فبقى  
عليها راحة النجاسة  
(فيغسل مخرج البول قبل  
مخرج الغائط على جهة  
الاستجمار لئلا يتعصب يده  
اذا مسح مخرج الغائط لا  
أن تكون عادته انه متى  
مسح مخرج الغائط بالماء  
أدركه من ذلك قطار البول  
فلا فائدة اذ فى تعجيل غسله  
ويجب أن يستبرى بالسلة  
والنتر الخفيف وصفة  
الاستبراء أن يأخذ كره  
يساره ويجذبه من أسفل  
الى الخشفة جذبا رفيقا  
ويضع رأس ذكره على  
أصبع يده اليسرى (ثم)  
بعد أن يفرغ من غسل  
مخرج البول (يمسح مافي)

فعليه بنية قال عجم وكلامهم ظاهر فى أنه لا يطلب فيه النية (قوله وكذلك الاستجمار)  
لا حاجة له لانه أدخله فى الاستجمار كما هو المفهوم من لفظ المصنف (قوله وغسل  
الثوب الخ) لا يخفى ان غسل الثوب من باب زوال النجاسة بل لا يرب وهو بصدد بيان  
أن الاستجمار لما كان من باب زوال النجاسة فلا يتطلب فيه النية فحاصله ان الحكم  
فى زوال النجاسة معلوم والمجهول حال الاستجمار فلا يصح حينئذ ان يذكر فى سلك  
الاستجمار غسل الثوب لما قررناه وهذا كما به بحسب ظاهر حمله وأما على ما قلنا  
من أن قصده بيان الحكم لا يرتد ذلك (قوله بكسر الجيم الخ) ولذلك قال فى تنبيهه  
الطالب فى ضبط لغات ابن الحاجب النجس بفتح الجيم عين النجاسة وبكسرهما  
النجس (قوله الكاملة) دفع به ما يرد على المصنف من الاعتراض (قوله يعنى)  
بل اشارة الى أنه لا يشترط الغسل الذى لا بد فيه من ذلك بل يكفي البل ولو بغير  
مطلق حيث لم يزل ما على المحل بحجرا غيره (قوله يده اليسرى) أى ما يلاقى به  
الذى وهو الوسطى والنصر والنصر كما ذكره بعض الشراح (قوله والثانية  
مشككة) أحجب بما فيه بعدد هو انه يريد اذا كان باليمنى لنجاسة (قوله فبقى عليها  
رائحة النجاسة) فيه اشارة تعلم من ذلك الحكم وهو ندب البل انه لا يجب زوال  
الرائحة المذكورة بل يندب (قوله فيغسل الخ) توضيح لقوله يبدأ الخ والواضح  
أن يقول يغسل مخرج البول ويكون متعلقا ببدأ وكذلك يندب تقديم مخرج البول  
فى الاستجمار (قوله دمار) بكسر القاف أى تتابع البول (قوله بالسلة) أى  
مع السلة الخ فالأمر بمعنى مع لان الاستبراء هو استفرغ مافي المخرج مع السلة  
(قوله والنتر) بالناء المثناة فوق (قوله الخفيفين) قال الزرقانى لان قوة السلة والنتر  
توجب استرخاء العروق بما فيها فلا تنقطع المادة ويضر بالثناة وربما أبطل الانعاط  
أو أضعفه وهو من حق الزوجة ووصف النتر بالخفة وصف كاشف لان النتر بالثناة  
القوية جذبه بخفة كما قال أبو وهري (قوله وصفة الاستبراء الخ) فيه نظر لان هذا  
انما هو وصفة للسلة الخفيف المصاحب للاستبراء (قوله ويضع رأس ذكره الخ) ليس  
هذا من ثمة صفة السلة وانما هو فى الحقيقة استجمار فيكون مفيدا الى أنه كما يطلب  
الاستجمار فى الغائط يطلب فى البول لكن فيه قصور من حيث الاقتصار على الاصبع  
(قوله أصبع يده اليسرى) أى التى هى الوسطى أو النصر قولان (قوله أى ما على الخ)  
فى معنى على ويجوز أن يكون فى العبارة حذف والتقدير مسح مافي فم المخرج  
والموجب لذلك دفع ما يرد على المصنف من أن قضيته ان يدخل أصبعه ويخرج  
الذى الداخل مع انه لا يجوز (قوله وهو الطوبى الأحمر) الطوبى الواحدة طوبة

كما في المصباح قوله بأصبع يده اليسرى قيل هي الوسطى وقيل البنصر قولان  
 ويجوز أن في الاستنجاء فيما يظهر كما في الزرقاني على خايل ولا يستعمل به بداية وذكر  
 الجزولي أنه يستعملها وذكر بعض الشراح أن الاستنجاء بالخنصر والبنصر والوسطى  
 يخالف ما تقدم من استظهار الزرقاني (قوله إذا لم يجد غيره) يعني أنه يندب  
 الاستنجاء باليمين المجد غيره أن قصد اتباعها بالماء فإن قصد الاقتصار على ما وجب  
 أو سنة على حكم إزالة النجاسة فإن وجد غيرها جاز أن يتبعها استنجاء بالماء وكره  
 إذا اقتصر عليها قاله عجم وأقول لا يخفى أن هذه الفائدة التي ذكرها شارحنا للمسح  
 يفيد الذب ولو مع وجود غيره لا الجواز كما قال عجم وتفيد عدم الفيد بقوله إذا لم يجد  
 غيره وبقي ذلك قول عجم بعد قوله يده اليسرى وظاهره حوار المسح بها سواء  
 وجد غيره أم لا وهو واضح لأن هذا استجوابه استجابه ثم ذكر تقييد الشارح  
 ناقلا من ابن عمر ثم أن الزرقاني نظري في كلام عجم بقوله وانظر لم جازها حالة وجود  
 ما يستعمل به غيره أو ردتاها بالماء مع كونه بطحا بالنجاسة ودوم كروه اه  
 (قوله وأوفى كلامه) أي أو الأخيرة وأما الأولى فهي للتخير (قوله وليأتى بسنة)  
 المراد بالسنة الطريقة فلا ينافي أنه مستحب ومفاد المتن أن الاستنجاء إنما يطلب  
 في الدبر لا في القبل وأيس كذلك بل يغلب أيضا في قبل الرجل ذكره بعض  
 الشراح وينسب له الشارح كما قررنا (قوله بعد المسح المذكور) أي المسح باليد  
 (قوله ليزيل الخ) حاصل كلامه أي يحك يده أو ليزيل العين ثم يغسلها بعد ذلك  
 لزوال المسح فقول الشارح مع الحك ليس المراد مصاحبة الغسل الحك في الزمان  
 بل المراد المصاحبة في الوجود فلا ينافي أنه يحك أولا ثم يغسل أي بدون حك ويحتمل  
 وجه آخر وهو أنه يحكها أولا ثم يغسلها مع حك آخر فقول الشارح مع الحك أي  
 جنس الحك المتحقق في فرد آخر (قوله ليزيل عنها أثر النجاسة) أي الحكم وهذا  
 تعليل للغسل وفائدة الحك ثانيا على التقدير الثاني زوال الرائحة ويقوم مقام  
 الحك الصابون والاشنان ونحوهما مما يزيل الرائحة وفي كالا التقديرين أشكال  
 أما الأول فيقال لا فائدة في الغسل بعد الحك لأنه قاصد الاستنجاء بعد ما المقصود  
 من الغسل يحصل بالاستنجاء وأما الثاني فلأن الغسل مع الحك يغني عن الحك أولا  
 وحده الآن يترك جوابا عن الثاني في الحك أولا لتقليل أي وأما الغسل مع الحك الثاني  
 فهو لزوال الحكم والرائحة وقد حلت المصنف بحل لا يرد عليه شيء ونوصه ويغسلها  
 بما يزيل به الرائحة كالصابون الخ (قوله فان لم تنزل الرائحة الخ) فلم يفعل ما ذكر فلا  
 بطلان في زوالها اليسر بواجب (قوله فانه يعني عنه) المراد لا يلبس لأن زوال الرائحة

أو بأصبع (يده) اليسرى  
 إذا لم يجد غيره يده وأوم  
 في كلامه للتوسيع لا للتخير  
 وفائدة هذا المسح تقليل  
 الماء ولا يأتي بسنة الاستنجاء  
 قبل المسح المذكور (يحكمها)  
 أي يده اليسرى (بالارض)  
 ليزيل عنها أثر النجاسة  
 (ويغسلها مع الحك ليزيل  
 عنها أثر النجاسة فان لم تنزل  
 الرائحة بعد ذلك فانه عفو

(ثم بعد ذلك يحل له ويغسلها) (يستنجي بالماء) (ما ذكره (٢٠٦) من الجمع بين الاستنجاء والاستجمار هو

الافضل لعله عليه الصلاة والسلام ذلك (و) عند استعمال الماء (يوصل) أى يوالى (صبه) من غير تراخ لانه أعون على الالة وأقرب لها (ويستنجي) مع ذلك (قليل) لان المخرج فيه طهيات فاذا قابله الماء انكمش فانه استنجى تمكن من غسله ويجيد عرك ذلك المخرج (بيده) أن أمكنه ذلك (حتى يتظف) من الاذى فان لم يمكنه لقطع يد أو قصر أو غصن بذلك استناب من يجوز له مباشرة ذلك المخرج من زوجة أو سريرة فان لم يجد من يجوز له مباشرة ذلك نوضاً وترك ذلك من غير غسل ولما كان في قوله ويستنجى إيهام رفعه بقوله (وليس عليه) أى على المستنجى لا وجوبا بالاستجمار با غسل ما بطن من المخرجين موافق من المخرج بالفظ الا فراد لان مخرج البول من الرجل لا يمكن غسل داخله وانظر هل الطالب في قوله (ولا يستنجى من ريح الكراهة أو للنع بعض شيوخ شيخنا لم أقف لهم على عين الحكم

مندوب (قوله يستنجى بالماء) ولا حاجة بعد ذلك لغسلها بكثراب اذا غسلها بكثراب بعد الاستجمار اذا استجمرها استنجى أو استنجى بدون الاستجمار سواء كان بعد غسلها أم لا وأما اذا استجمرته بعد الحجج ونحوه ثم استنجى فلا يطالب بذلك وكهذه الصورة (قوله لعله الخ) انظر هل ذلك دائماً رغالباً وهو الظاهر وحرر (قوله يواصل) أى ندبا (قوله ويستنجى الخ) أى ندبا أى حالة الاستنجاء وكذلك حال الاستجمار ولكن ما أشار إليه الشارع من العلة ربما يقتضى الوجوب وقد أشار لذلك حمداً في شرح المختصر كذا قال عجم (قوله تمكن من غسله) أى أو من الاستجمار كما أثرنا اليه (قوله ويجيد الخ) الظاهر ندباً لما تقدم من ندب الاسترخاء (قوله حتى يتظف الخ) أى بان تذهب النعومة وتظهر المشرنة ويكفى غلبة الظن في ذلك (قوله لقطع يد أو قصر) أى اليمنى واليسرى لا اليسرى فقط كذا قال عجم (قوله أو غير ذلك) أى كسمن (قوله استناب الخ) أى وجوباً أو سنة على الخلاف لكن الزوجة لا يلزمها ذلك وانما ندب لما يقطع وأما الامة فيجبرها على ذلك الا أن تضرب ربه شراء أمة لذلك ان قدر والاستقط عنه ازالة النجاسة وأما الزوجة اذا عجزت عن الاستنجاء بنفسها فلهما أن تكون زوجها ان طاع ويندب له ذلك ولا يجوز لها أن تتمكن غيره ولو أمتها تقدم ان عورة الحرة مع المرأة ولو أمتها ما بين الدبر والركبة (قوله سريرة) بضم السين (قوله إيهام) أى إيهام أنه يغسل ما بطن من المخرجين (قوله لا وجوبا ولا استجماراً) أى بل حرام فقد قال عجم والذي يفيد كلام صاحب المدخل أن ادخال الاصبع في أحد المخرجين للرجل والمرأة حرام اه ولا يقال ان الحقنة مكروهة فما الفرق لا نأقول الحقنة شأنها ان تفعل لتداوى كذا أجاب بعض الاشباخ (قوله صوابه من المخرج) أجيب عن ذلك بأن يراد بالمخرجين الدبر وقبل المرأة فالصواب لاحظ العموم بدليل التعايل فتنبى المرأة ان تدخل أصبعها في قبلها لانه من البدع المنهى عنها اذ هو كالمساحقة بل المرأة تغسل دبرها كالرجل وتغسل ما يظهر من قبلها حال جلوسها لقضاء الحاجة كغسل اللوح ان كانت يداها كانت بكثر اغسلت مادون العذرة كفى الخيض والعذرة بضم العين بكارتها (قوله هل الطلب) الاولى أن يقول هل النهى (قوله الكراهة أو المنع) الذى يذنبى كراهة (قوله شيخنا) هو الشيخ على السهوى فانه شيخنا وشيخنا تنبيه صريح الباجى بطهارة الریح (قوله عين الحكم) أى هل هو الكراهة أو الحرمة وقوله والاصل فيه أى فى النهى المحتمل لها (قوله أى ليس متبعاً الخ) أى وليس المراد بقوله بنائه كافر خرج عن معتز المسلمين وصار كافراً (قوله بثلاثة أحجار الخ

فيه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من استنجى من ريح فليس متبعاً لسنننا الخ ثم انتقل بتكامل على الاستجمار وهو كما قدمنا استعمال الحجارة فقال (ومن استجمر بثلاثة أحجار الخ

الخ) فيه أمران الأول ان قوله ثلاثة يدل على التذكير وآخره يدل على التأنيث  
 الثاني ان فيه جمع فالأية قل بالماء والنون وأجيب عن الأول بأنه إنما أنت  
 آخره من ما تبارك وتعالى بل الأحجار نجاسة وهي مؤنثة وتأنى له (قوله ثانيا الخ) راعى  
 لفظ آخر لأنه ذكر (قوله وفي نسخة نقيه الخ) ووجهها ان لفظ آخر لا ينسب  
 التأنيث بإضافته للجماعة والجماعة مؤنثة وهو جائز في كلام العرب كما قاله ابن  
 عمر (قوله همز) أى وأما جزاء عنه بلا همزة فعناء قضى عنه قال الله تعالى  
 واتقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا (قوله وهو ذلك عند الجمهور) أى خلافا  
 لأن حبيب فى أنه لا يجزى لامع عدم الماء (قوله ان غير الحجر لا يقوم مقامه)  
 وهو قول في المذهب (قوله بكل جامد) أى لا مبتل انشده العجاسة وأخرى المائع  
 فاذا استجر به فلا يجزئ ولا بد من غسل المحل به بذلك بالماء وان صلى عليه ما قبل  
 غسله أعاد أبدا (قوله طاهر) احتراز من النجس والذي قيل في المبتل كما تقدم  
 قريبا يقال في النجس (قوله غير موزا احتراز عن الهدد) فانه يجوز الاستنجاء به  
 حيث حصلت له منه أذية شديدة (قوله ليس مطعوما) ولا يجوز الاستنجاء بالمطعوم  
 ولومن الأدوية والعقاقير جمع عقار بضم العين وتشديد القاف غير الخصال  
 من الفخالة والطح والورق النشا (قوله قلاعا لا أثر) احتراز من الامس فانه لا يقطع  
 الاثر بل تبقى معه النجاسة فوجوده كعدمه (قوله ليس بذي حرمة) أى لا مكتوب  
 ولو بعير أسماء الله الحسنة الماروف اذا كانت مكتوبة بالعربي والافلا حرمة  
 الا ان تكون من أسماء الله تعالى ولا جدار مسجد أو وقف أو ملك غير أو ما جداره  
 فظاهر النقل الكراهة فيه من داخل أو خارج خوفا من أن يهيبه بال فليست  
 هو به أو غيره فيه به النجاسة وقبل الكراهة من داخل ويحرم من خارج ويكره  
 الاستنجاء بروث وفضول طاهرين لان الاول علف دواب الجن والثاني طعناهم  
 أى يكسب النجاسة ما كان في الحديث بهير العظم كالأفراس كان محملا واستدل  
 بهذا على ان الجن يأكلون حقيقة وهو المرجح عند جماعة من العلماء ورد به  
 على من يقول انهم يتخذون بالشحم ومنهم من قال هما طائفتان طائفة تشم وطائفة  
 تأكل ذكر هذه الأقوال الاقناني (قوله ولا شرف) أى لا ذهب ولا فضة وجوهر  
 ولو اقتصر على قوله ليس بذي حرمة ككفاه وهذا الذي اجتمعت فيه القنود أهم  
 من أن تكون من نوع الارض كحجر وكبريت وطين باس أو من غير نوعها كخشب  
 وقطن ونحوه لخاصة من اجزاء الطعام وغير ذلك والحاصل انه يحرم الاستنجاء  
 بواحد من هذه المخرجات لا الروث والعظم الطاهرين وجدار نفسه فيكره ومحل

يخرج من حجر من هيا  
 وفي نسخة نقيه (أجزاء)  
 همزة أى كفاه ذلك  
 أخذ من كلامه أشياء منها  
 ان الاقتصار على الاستنجاء  
 يجزى ولو كان الماء  
 موجودا وهو كذلك عند  
 الجمهور ومنها أن غير الحجر  
 لا يقوم مقامه والشهور أنه  
 يكون بكل جامد طاهر غير  
 موزا ليس بذي حرمة  
 لا أثر ليس بذي حرمة  
 ولا شرف

النهي حيث اقتصر على الاستنجاء به وأما ان قصد ان يتبعه بالماء فيسري واحترام  
 من منعهم وذى شرف من فضة ونحوها ومكة توب وجدار مسجد ونحوه وروث  
 وعظم طاهرين وهو ذابة شديدة كنفس كما يفيد عجم على خليل (قوله بدون  
 الثلاثة لا يجزى الخ) أى تبعه لآبى شعبان فإنه قال ان دون الثلاثة لا يجزى ولو اتقى  
 (قوله انه اذا حصل الخ) لكن يندب له ان يزيد آخر وحامله أنه يندب الوتران اتقى  
 الشفع والاوجب الوتر ثم يندب حتى تسبع فاذا اتقى ثمان لم يطلب تساع  
 وهكذا الا الواحد ان اتقى فلا ثمان افضل منه (قوله ان يسبح بالاول الجهة  
 الواحدة) أى اليمنى كما قال السهوى وقيل انه يسبح جميع الهل بكل حجر حتى  
 يصدق عليه انه أوترور بما يفيد قول المصنف يخرج آخرهن نقياً وارتضاء الشفع  
 في شرحه وهو الذى ارتضيه وقيل لكل صفحة حجر والثالث للوسط فجملة الاقوال  
 ثلاثة (قوله يده اليسرى) أى حاله كون الذكراً شايده اليسرى (قوله والماء  
 أظهر) أى اشد تطهيراً للمحل من تطهير الحجر له وكذا يقال فى أطيب مأخوذان من  
 طهر ومطيب المضاعفين بعد حذف الزوائد على ثلاثة وهو فى المضاعفين فلا يرد  
 ما يقال انه مأخوذان من طهر وطاب لان أفعل التفضيل لا يبنى الا على الثلاثى  
 وذلك مشكل لان المعنى حينئذ ان الطهارة بالماء أشد من الطهارة القائمة بالحجر  
 وذلك غير مراد وانما المراد ما ذكرنا أولاً (قوله اذ لا يتقى الخ) أى والحجر انما ينزل  
 العين فقط (قوله وأطيب) عطف لازم على لزوم قوله أى يذهب الشك تفسير  
 لقوله أطيب وفى الحقيقة عطفه أى انما كالأطيب لانه يذهب الشك (قوله  
 واحب للعلماء) أى من الحجر وحده والافججهما أفضل وحاصل ما فى ذلك المقام ان  
 الجمع بين الماء والحجر هو الافضل على الاطلاق ثم بلى ذلك الجمع بين الماء وغير الحجر  
 من كل طاهر منق ثم الماء وحده ثم الحجر وحده ثم غير الحجر وحده من كل طاهر منق  
 فالمراتب خمسة لا ثلاثة كما ذكره بعض الشراح ووقع خلاف فى وضع الاستنجاء  
 فقل صار طاهر او قيل انه باق على نجاسته الا انه معفو عنه (قوله الابن المسيب)  
 قال النووى فى تمذيب الاسماء واللغات المسيب والدسيب بن المسيب والمسيب  
 صحابى وهو بفتح الياء على المشهور وقيل بكسرها وهو قول أهل المدينة وكان  
 سعيد يذكره فقهاؤه (قوله وحمل على انه راجع) أى متعين فى حقهن فلا يجزىهن  
 الاستنجاء فله يخالف الجمهور كما ان الماء يتعين فى حيض ونفاس وهى أى  
 بالنسبة لمن فرضه التيمم لمرض أو عدم ما يكفي غسله ومعه من الماء ما ينزل به  
 لنجاسة النسبة لجميع ما ذكر أو خرج بلالة أو غيره معادة أو جامع فاغتسل ثم امنى

ومنها أنه لو استجمر بدون  
 الثلاث لا يجزى والمشهور  
 أنه اذا حصل انقاء ولو بحجر  
 واحد اجزاء وصفة الاستنجاء  
 بالثلاثة فى محل الغائط أن  
 يسبح بالاول الجهة الواحدة  
 والثانى الجهة الثانية  
 والثالث جميع مع المخرج  
 وصفته فى محل البول أن  
 يجعل الحجر فى يده اليمنى  
 ويسبح ذكره بيده اليسرى  
 وهكذا حتى يحذف ذكره ولما  
 أفهم كلامه ان الاجزاء  
 تجزى وان كان الماء  
 موجود اخشى أن يتوهم  
 مساواة ذلك لاستعمال الماء  
 وحده فى الفضل رفع ذلك  
 التوهم بقوله (والماء أظهر)  
 للمحل اذ لا يتقى عيناً ولا أنراً  
 (وأطيب لنفسه اذ يذهب  
 الشك) (واحب الى العلماء)  
 كافة الابن المسيب فانه قال  
 الاستنجاء من فعل النساء  
 وحمل على انه من واجبهن



بالنسبة للثاني وكذا يتعين في منتشر عن مخرج كثير او هو ما جرت العادة بتلونه دائماً  
 أو غالباً قاله تت قال بعض الشراح وينبغي مراعاة عادة كل شخص في عين الماء  
 في المنتشر في غسل ما جاؤ به من الرخصة فقط ويجزئه الحجر في الباقي ويحتسب أنه  
 لا بد من غسل الجميع لأنهم قد يفتفرون اليسير من فردا دونه بحجة (قوله يا معشر  
 الانصار هم سكان المدينة والمهاجرون سكان مكة الذين هاجروا منها الى المدينة  
 قال شارح الحديث السندی تخصيصهم بالخطاب يدل على ان غالب المهاجرين كانوا  
 يكتفون في الاستنجاء بالاحجار اهـ (قوله ان الله قد اتى عليكم خيراً الخ) أى في قوله  
 تعالى فيه رجال يحبون أن يتظاهروا والله يحب المطهرين (قوله قالوا نستنجي بالماء)  
 فان قلت من أين اتى لهم ذلك قلت ورد الحديث بلفظ آخر وهو ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لا نصارى ما شر الا ان اراد الله قد اتى عليكم بالظهور فما تفعلون  
 قالوا يا رسول الله اناراً بنا جيراننا من اليهود يتظاهرون بالماء يريدون الاستنجاء  
 بالماء ففعلنا نحوز ذلك فلما جاء الاسلام لم ندعه فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا تدعوه أبداً اهـ في ذلك بيان الموجب لعلهم ذلك والطهور بضم الطاء في  
 الموضوعين على الافصح الا شمر كما قال شارحه السندی (قوله هو) أى الاستنجاء  
 بالماء وقوله ذلك أى الطهور فان قلت مقتضى الظاهر ان يقول ذلكم لان  
 الخطاب جماعاً فساو وجه الافراد قلت لعل وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم نزلهم  
 لشدة ارتباط بعضهم ببعض منزلة شخص واحد فافردوا قوله بعد فعلكم وهو جامع على  
 الاصل ففيه تفنن وفي كلام بعض المفسرين ان الندمان حيث اجمع بين الحجر والماء  
 ونسب ان الله ندائى عليهم فما الذي تصنعون قالوا تتبع الغائط بالاحجار  
 ثم تتبع الاحجار الماء تنبيه فاد شارح الحديث ان هذا الحديث  
 الذي رواه ابن ماجه ضعيف (قوله ولا غيرهما) أى كودى ومذى (قوله  
 كما فسره الخ) الظاهر ان هذا التفسير ليس المقصود منه حصر الحديث في الريح  
 فقط بل اراد التنبيه بالاخف على الاشدة ثم رأيت بعد ذلك في سنن الترمذى  
 تفسير أى هريرة في حديث آخر تفسيره فيه ظاهر وهو ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يزال أحدكم في صلاة ما دام ينظرها ولا تزال الملائكة تصلى  
 على أحدكم ما دام في المسجد اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث فقال رجل من  
 حضرموت وما الحديث يا ابا هريرة قال نساء أو ضراط اهـ (قوله لا يقبل  
 الخ) المراد به ملزومه من عدم الصحة (قوله فساء بضم) الفاء قول في الصباح  
 النساء الخ يخرج بنير موت يسمع (قوله أو ضراط) بضم الضاد (قوله من

ودليل ما قال الشيخ مارواه  
 ابن ماجه والحاكم من قوله  
 صلى الله عليه وسلم يا معشر  
 الانصار ان الله قد اتى  
 عليكم خيراً في الطهور  
 فباطهوركم قالوا نستنجي  
 بالماء قال هو ذلك فعليه  
 (ومن لم ينجح) مرج منه بول  
 ولا غائط ولا غيرهما مما  
 يستنجى منه (وتوضأ) أى  
 أراد الوضوء (لا) جـ  
 خروج (حدث) مراده به  
 الريح فقط كما فسره  
 أبو هريرة رضى الله عنه  
 في حديث لا يقبل الله صلاة  
 من أحدث حتى يتوضأ فقال  
 رجل من حضرموت  
 ما الحديث يا ابا هريرة فقال  
 فساء أو ضراط (أو) أراد  
 (لا) جـ حصول (نوم)  
 مستنقل (أو) أراد لغير  
 ذلك مما يوجب الوضوء من  
 الاحداث والاسباب  
 (فلا بد) له (من غسل يديه)

(الاحداث) الاولى اسقاط الاحداث لان الموضوع انه لم يخرج منه ما يوجب  
 الاستصحاب وأنت خير بأن الحدث يوجب الاستصحاب الا الرمي فقط فالسبب  
 أن يقول أوله غير ذلك مما يوجب الوضوء كالرذة والشك في الحدث والرفض  
 وبقية الاسباب (قوله بمعنى يلزمه ذلك) أي على طريق السنية ثم أقول  
 وقضية كلام الشارح أنه لو كان مجرد الايطال منه ذلك مع أنه يطلب منه ذلك  
 في كل وضوء ولو تجدد كما هو ظاهر اطلاقهم (قوله وان لم يكن بها ما يقتضي  
 غسلها) أي بأن كانتا نظيفتين (قوله للسنة) أي أن هذا التعميم لا يتبع السنة  
 أي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم أي فهو واجب أمرنا به الشارع ولم يعقل له معنى  
 (قوله فغسل اليدين) أي الذي هو السنة (قوله أولا) هو ما ذكره هنا والشك  
 الاول أهني قوله سواء استجاء الخ سيأتي (قوله ولما كان الخ) أي فلا يتوهم  
 التكرار (قوله من ايها م الفريضة الخ) فان قلت اذا كان موها فالحكمة  
 في ارتكابه حتى يحوجه الى ان يذكر ما يدفع ذلك الايهام قلت لعله اللبس على فعل  
 ما أمر به صلى الله عليه وسلم وترك ما نهى عنه كما ورد في خبر اذا اسقى قط أحدكم  
 من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فان أحدكم لا يدري أين باتت  
 يده اه فهو وان حله ألفقهاء على السنة لا يمكن الادب أن لا يتركها الانسان  
 لما في ظاهر الخبر من التشديد ولذا لما أنكر ذلك بعض المتشددية وقال أنا أعرف  
 أين تبت يدي فقام وقد لقي يده في أسسته أي دبره فتأمل أفاد ذلك بعض الشيوخ  
 رحمه الله تعالى (قوله ومن سنة الوضوء الخ) التام لا تأنيث لا للوحدة أي من  
 جنس السنة فمع التبعيض فالرجعت للوحدة لما صح التبعيض (قوله على  
 المشهور) ومقابل له أنه يستحب (قوله أو في نهر) من المناسب اسقاطه  
 وحاصل المعتمد في ذلك أنه لا يعتبر الغسل قبل الادخال في الاناء حيث كان الماء  
 كثيرا وجاريا مطلقا أي كثيرا أو قليلا أو قليلا ولا يمكن الافراغ منه فان كان الماء  
 قليلا غير جار وأمكن الافراغ منه فهذا والذي لا تحصل له السنة الا بالغسل قبل  
 الادخال في الاناء فحينئذ فقول المصنف قبل دخوله ما في الاناء مقيد بأن يكون للماء  
 قليلا غير جار وأمكن الافراغ منه ومحل كونه يدخلها في القليل الذي لا يمكن الافراغ  
 منه اذا كانتا طاهرتين أو مشكوكتين أو نجستين ولا ينحس الماء بدخوله ما  
 فيه فان كان ينحس بذلك فان أمكنه أن يتوصل الى الماء بغير ادخاله ما فيه كبثوبه  
 فعل وان لم يمكنه ذلك فانه يتركه ويتيم كعدم الماء (قوله غير مشاليتين) أي  
 غير مرفوعتين (قوله خفضة الخ) هذا تعريفها اصطلاحا وأما لغة فهي

بمعنى يلزمه ذلك (قبل  
 دخوله ما في الاناء) وفي نسخة  
 في أنائه الذي يتوضأ منه  
 وان لم يكن بها ما يقتضي  
 غسلها للسنة فغسل  
 اليدين مطالب مطلقا سواء  
 استحب أولا ولما كان  
 في قوله فلا بد ابرام الفريضة  
 رفعه بقوله (ومن سنن  
 الوضوء) على المشهور  
 (غسل اليدين) الى  
 الكوعين (قبل دخوله ما  
 في الاناء) أو في نهر  
 (والخفضة) بضائين غير  
 مشاليتين وهي خفضة  
 الماء في النهر ويحجه

انصر بل وبشارة الشارح تقتضي أنه لا يشترط أن يكون هناك سبب في ادخال  
الماء فلو دخل الماء وحده ثم خفضه ووجهه ~~يكون~~ آتيا بالسنة ولفظ القاضي  
هياض في قصر يقف الادخال الماء فيه فيخفضه ووجهه يقتضي أنه لا بد من سبب  
في الادخال فيهرر (قوله فلولا بطله هذا عتري وجهه ومن محترزه ما اذا فتح فاه ونزل منه  
فانه لا يجزى وسكت عن مفهوم خفضه وحكمه انه لا يجزى (قوله والاستنشاقي)  
هو لغة الشم وشعر عاما اشار اليه بقوله وهو ادخال الماء في الخياشيم الخ لو دخل  
الماء أنفه بغير ادخال بالنفس بأن دخل بغير ادخال أو ما دخل لا بالنفس فلا يكون  
آتيا بالسنة والنفس بفتح الفاء (قوله وفي بعض النسخ) والاستنشاقي بما تفيد  
هذه عبارة ان ~~كثير~~ النسخ على حذفها مع ان الضواب هذه النسخة أعني المثبتة  
تنبه لا بد في تلك السنن المتقدمة على الفرائض من نية لكل واحدة كذا يفيد  
بعضهم قال عج وله أن يجمع الكل في النية كان شوي سنن الوضوء (قوله ومسمع  
الاذنين) فقهه أن يجعل باطن الايامين على ظاهر الشعمتين وآخر السبابتين  
في الصماخين ووسطهما مقابلا لباطن دائرين مع الايامين لا آخر (قوله  
ظاهرها) الظاهر ما كان من جهة الرأس والباطن ما كان من جهة لوجه  
(قوله كل واحد الخ) اشارة الى أن سنة خبره مبتدأ محذوف والجملة خبر المضمضة  
وما عطف عليها والذي أوجب ذلك دون أن يجعل خبر المضمضة وما عطف عليها  
أن قضيته أن تكون المضمضة جزء سنة وكذا ما بعدها (قوله من هذه الثلاثة)  
هذا في النسخة التي ليس فيها الاستنشاقي (قوله مصنعة) أي لا جزء سنة (قوله  
واستشكل ما هنا الخ) لا مفهوم لقوله ما هنا لان الاشكال يأتي ايضا على ما في باب جعل  
(قوله ومنها ما هو مستغيب) أي كالتسمية في ابتدائه والدعاء بعد فراغه (قوله بقية  
الخ) أي متعلق بكسر اللام بقية الاعضاء أي القائم بقية الاعضاء على جهة  
الاستقلال فريضة أي فرض مجمع عليه فلا ترد اليه والدلائل والقورواغا  
احتجنا لقد برهنا ما قلناه ليس نفس بقية الاعضاء في الفريضة (قوله المغسولة  
والمسوحة) صفة للاعضاء فيندرج فيها الانف واليدان كونهن والفم أوصفة  
لابقية فتخرج وأراد المغسولة بعضها والمسوحة بعضها لأنها فتم بكل واحد منها  
الامر ان معا (قوله على طريق الاستقلال) أي القائم بالبقية على طريق هي  
الاستقلال (قوله ليس الا) أي ليس الباقي شيئا لابقية الاعضاء الموصوفة بما ذكر  
(قوله وذلك) أي القائم بالباقي على جهة الاستقلال لا يكون الا فرضا والاولى  
اسقاط الكافي ويقول وذلك لا يكون الا ما ذكر أي فرضا (قوله فرضه المسح)

فلولا بطله لم يكن آتيا بالسنة  
(والاستنشاقي) وهو  
ادخال الماء في الخياشيم  
بالنفس وفي بعض النسخ  
والاستنشاقي تفسيره  
(ومسمع الاذنين) ظاهرهما  
وباطنهما كل واحد من هذين  
الثلاثة (سنة) مستقلة  
(وبانيه) أي باقي الوضوء  
(فريضة) وما قاله هنا  
موافق لقوله في باب جعل  
الوضوء للصلاة فريضة  
الا المضمضة والاستنشاقي  
ومسمع الاذنين منه فان ذلك  
سنة واستشكل ما هنا بان  
من الباقي ما هو سنة كرد  
مسح الرأس وتجديد الماء  
للاذنين والترتيب ومنها  
ما هو مستغيب كاستنائه  
ان شاء الله تعالى (أجيب)  
بأنه أراد بقية ولد وباقية  
فريضة بقية الاعضاء  
المغسولة والمسوحة على  
طريق الاستقلال ليس  
الا وذلك لا يكون الا  
كذلك كذا الرأس فرضه  
المسح والترتيب

اى اولوا واما زنا اولان الرد مسع أيضا فالفرض هو المسع الاول والسمة المسع  
 الثانى التبع للمسع الاول وما له ان الرد وان كان قائما بعضوا الا انه ليس على سبيل  
 الاستقلال بل على سبيل التبع وهذا الفصل الثانى والثالثة المسخيان (قوله  
 فليس بعضوين) أى فليس سمة لقين بكسر اللام بعضوين بل متعلقهما بفتح اللام  
 غير عضوين لان متعلق التجديد الماء ومتعلق الترتيب الغسل لانت بخلاف الرد فانه  
 متعلق بوضوء فمتعلقه بفتح اللام عضو وكذا يقال فى التسمية وغيرها كالرداء بعد  
 الفراغ وبقية المندوبات (قوله وباقي الاعضاء) أى والقائم بباقي الاعضاء قيام  
 على جهة الاستقلال كما أشرفنا اليه (قوله وهى الوجه) تفسير لباقي الاعضاء  
 ولا يتوهم أنه كله فريضة واحدة بل القائم بالوجه فرض على حدة والقائم  
 بالرأس فرض على حدة والقائم بالرجل فرض على حدة فتدبر المقام (قوله  
 أى من أراد الخ) تفسير المقام أى فليس المراد بالقيام حقيقة (قوله أما سبب  
 الخ) أما الإشارة الى أن من التعليل أو أن من معنى الباء التى للسببية (قوله نوم مستثقل  
 الخ) نحو هذا التث والمراد أنه أوجب الوضوء وأما ما يستحب منه الوضوء إذا أراد  
 أن يتوضأ فهل حكمه كذلك وهو الظاهر قطعا كما قاله بعض الشيوخ كما يدل  
 عليه أن غسله تعبدى وانه يغسلها ما ولو نظفتين أو أحدث فى أثناءه هذا فى غسل  
 اليدين وأما التسمية فالظاهر كذلك فتدبر (قوله غيره) يدل من سبب ورايه  
 سبب الوضوء فيصدق بالحدث وسببه كالتيمم (قوله قالوا الخ) لم يقصد التبرى  
 بل قصد الحكاية ما وقع قال بعض الشيوخ يجوز أن يكون مراد المصنف ببعضهم  
 مالك رحمه الله تعالى وانه لم يذكره لمعارضته الحديث له (قوله كاهن) أى  
 فأراد بعض العلماء ابن حبيب وغيره وأفصح به بعض الشراح فقال وهو ابن حبيب  
 والاهرى وابن حبيب هو عبد المالك رحل سنة ثمان ومائتين فسمع ابن الماجشون  
 ومطر فا وابن أبى أويس وعبد الله بن عبد الحكم وعبد الله بن المبارك واصبح  
 ابن الفرغ وانصرف الى الاندلس سنة ست عشرة وقد جمع علما عظيميا فنزل  
 ببلده البصرة وقد انتشر سموه فى العلم والرواية فنهله الامير عبد الرحمن الى قرطبة وقال  
 بعضهم رأيت يخرجه من الجامع وخلفه نحو ثلثمائة بين طالب حديث وفرائض وفقه  
 واعراب وقد رتب الدول عنده كل يوم ثلاثين دولة لا يقرأ فيها شىء الا الفقه  
 وموطأ مالك وكان صواما قواما ذا كبر ذلك صاحب الديباج (قوله وقيل يقول بسم الله  
 فقط) جعله ابن ناجى ظاهرا المدونة وكلامه يفيد ترجمته وكلام الفاكهاني وابن  
 المنير يفيد ترجم الا قول وعليه بعض المتأخرين من الشراح أقول وهو الظاهر عندى

وأما التجديد والترتيب  
 فليس بعضوين مكانه يقول  
 وباقي الاعضاء فريضة وهى  
 الوجه واليدان والرأس  
 والرجلان ثم أشار الى فضيلة  
 من فضائل الوضوء بقوله  
 (فن قام الى وضوء من نوم)  
 أى من أراد ما بسبب نوم  
 مستثقل (أو) بسبب  
 غيره مما يوجب الوضوء من  
 حدث وسبب (نقد قال  
 بعض العلماء قالوا حيث  
 استعمل هذا اللفظ فى هذا  
 الكتاب يريد به ابن حبيب  
 فقط أو هو مع غيره كاهن  
 (بـدأ فيسمى الله) تعالى  
 قيل يقول بسم الله الرحمن  
 الرحيم وقيل يقول بسم الله  
 فقط



وأي بين حكم هذا القول عندنا أنه (ولا يبره بعضهم) أي لم يرى بعض العلماء القول بالبداية بالتسمية (من الأمر) أي  
 والمشار إليه المعروف عند السلف بل رأه (٢١٣) من الأمر المنكر ظاهر لفظه أنه لم ينف لمالك في التسمية

عـ إلى شيء وقد نقل عنه  
 ثلاث روايات أحدها وهو  
 قال ابن حبيب الاستحباب  
 وشهرت لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم  
 الله عليه ابن عبد السلام  
 وظاهر الحديث الوجوب  
 وهو مذهب أحمد وإسحاق  
 الثانية الانكار وقال أهو  
 يذبح الثالثة التغيير (وكون  
 الأناء) الذي شوطاً منه  
 (على يمينه أمكن) أي أيسر  
 وأسهل له (في تناوله) أن كان  
 مفتوحاً كذا عـ

صاحب المختصر في التسميات  
 أمان كان ضحية قافلاً لفضل  
 أن يكون عن يساره لأنه  
 أيسر له (و) بعد أن يجعل  
 الأناء المفتوح عن يمينه أو  
 الضيق عن يساره (بداً)  
 وضوءه على جهة السنية  
 (فيغسل يديه) إلى الكوعين  
 (قبل أن يدخلها) ما في الأناء  
 ثلاثاً بعداً مفتوحين بنية  
 مطلقاً أعني سواء كانتا  
 نظيفتين أم لا قام من نوم نهار  
 أوليل أو لا (فإن كان قد بال  
 أو تغوط) أو أمداً أو نحو  
 ذلك (غسل ذلك) أي  
 موضع البول والغائط ونحوه

(قوله وبين الخ) أي لم بين المصنف حكم هذا القول الخ أي هل التسمية  
 سنة أو مندوبة عند بعض العلماء المذكور (قوله بل رأه من الأمر المنكر المنكر)  
 يصدق بالحرام وبالمنكر وهـ والمراد هنا المنكر (قوله ظاهر لفظه)  
 أي لم يروه كل قول منهم البعض (قوله وشهرت) وهي المعتبرة (قوله لا وضوء  
 الخ) أي لا وضوء كمال (قوله مذهب أحمد بن حنبل) وقوله وإسحاق  
 هو ابن راهويه وهو مجتهد (قوله أهو يذبح) أي حتى يحتاج لتسمية (قوله الثالثة  
 التغيير) أي فهي مباحة أقول ولعله حسن أنكر أو قال بالإباحة لم يستغفر  
 الحديث واستشكل أي ماذا كرم من الإنكار والإباحة بأن الذكرا رجح لفعل  
 وأجيب بأن المراد انما هو اقتران هذا الذكرا الخاص بأول هذه العبادة الخاصة  
 لا حصوله من حيث هو ذكر فله تت (قوله وكون الخ) مبتدأ وقوله أمكن خير  
 أي وجود الأناء على اليمين أسهل أي فيندب كونه على يمينه (قوله وأسهل)  
 عطف تفسير (قوله أن كان مفتوحاً) مراده بالمفتوح أنه يمكن الاعتراض منه  
 (قوله وأمان كان ضيقاً) أي لا يمكن الاعتراض منه (قوله ولا فضل الخ) هذا  
 في المعتاد أو الاضبط الذي يعمل بكتايبه على السواء وأما الأعرس فيجعل ندبا  
 المفتوح على يساره والضيق على يمينه (قوله ثلاثاً) ظاهره أن التثنية من تمام  
 السنة وبه قال بعضهم وقال بعض آخر أن الأولى سنة وكل من الثانية والثالثة  
 مستحب ورجع ويدانكها ويغسلها كغسل الفرض (قوله تعبداً) هو ما أمرنا به  
 الشارع ولم نقل له معنى (قوله مفترقتين) ليس من تمام السنة بل مستحب وجعله  
 بعض الأشياخ من أنار التعبد (قوله مطلقاً) أي يغسل يديه على الكيفية  
 المذكورة مطلقاً (قوله سواء كانتا نظيفتين أو لا) هذا من أنار التعبد وكذا لو أحدث  
 في أثناءه فانه يعيد غسلها إذا ابتدأ الوضوء (قوله فإن كان قد بال الخ) أي هذا  
 الذي تقدم في حق من لم يسل ولم يتغوط وأما لو بال أو توط فطفق يتكلم عليه  
 (قوله ونحو ذلك) الواو بمعنى أو (قوله أي موضع الخ) فإن قلت لم تقدم للموضع  
 ذكر حتى تصح الإشارة إليه بذلك قلت لما كان كل من البول والغائط يستلزم  
 موضعاً فكان الموضع تقدم له ذكر فصحت الإشارة له (قوله أي ماذا كر) أي من  
 البول ونحوه أي فن للتعليل أقول ويمكن أن يكون المشار له البول أو الغائط  
 المستفاد من بال أو تغوط والضمير في منه عائد على فاعل غسل والمعنى حينئذ فإن  
 كان قد بال أو تغوط غسل ذلك الشخص البول أو الغائط أي إذا لم يمس نفسه (قوله  
 في كلامه أشكال) هو ما أفاده ابن ناجي (قوله الاشتجاع خبران) أي وظاهر

(منه) أي مما ذكر (تنبية) عـ د ل في كلامه أشكال (ج) لم تزل أشياخنا  
 بأجمعهم يذهبون على أن غسل اليدين الذي هو سنة إنما يكون بعد الاستنجاء لا قبله لأن الاستنجاء تقدم



ليس من الوضوء في شيء إلى هذا ان كان هذه الجملة معترضة ويكون قوله (ثم يترسأ) متعلقا بها معطوفا على قوله  
غسل ذات يديه ففعل الوضوء الغروي وهو غسل اليدين ويكون (٢١٤) قوله (ثم يدخل يديه في الاناء)

المصنف حجتا قال في غسل يديه فان كان الخ ان غسل موضع البول فلا الذي هو  
الاستبراء بعد غسل اليدين (قوله ليس من الوضوء في شيء) أي فلا يكون بعد  
غسل اليدين الذي هو من الوضوء (قوله في هذا الخ) جواب عن الاشكال  
المذكور (قوله تكون هذه الجملة أي جملة فان كان الخ وقوله معترضة أي بين قولي  
في غسل يديه قبل أن يدخلها ما في الاناء فلا توافقه بل يترسأ ثم يدخل يديه في الاناء  
(قوله بها) أي بهذه الجملة (قوله وهو غسل اليدين) أي الذي هو السنة الأولى  
أي قبل الادخال في الاناء على ما تقدم وحاصل المسئلة ان قوله أولا في غسل يديه  
قبل أن يدخلها ما في الاناء في حق من لم يبل ولم يتغوط ثم تكلم على حكم من بال  
أو تغوط وهو انه يغسل موضع البول أو غيره ثم يتوضأ أي يغسل يديه الذي هو سنة  
أولى من سنن الوضوء (قوله ويكون قوله ثم يدخل الخ) لا يخفى أنه على هذا  
التقرير لم يتم وضوء من بال أو تغوط الا أنه لم يطرأ بقى القياس على وضوء من لم يبل  
ولم يتغوط (قوله فيمض الخ) لكن الأولى سنة وكل من البقيتين  
مستحب والغرفة بالفتح المرة وبالضم اسم للغرف منه (قوله بأصبعه) اختلاف  
اذا استاك ما قال ابن عبد الحكم ليس عليه غسلها وقال اشهب يغسلها  
(قوله كذلك) أي مع ثلاث الباء أي فهو من ضرب ثلاثة في ثلاثة يخرج تسعة  
كما قاله الشارح (قوله السبابة من يده اليمنى) أي ويكره باليسرى كما أفاده  
من شرح خليل (قوله ويروي بأصبعيه) قال الشيخ أحمد زروق وكل من المستحبين  
صحيح اه (قوله ظاهره) مبتدأ وقوله ان اصبع خبر (قوله ولو قيل الخ) يحتمل  
أن يكون ذلك من قول ابن عبد السلام ويحتمل أن لا يكون من قوله بل هو مستأنف  
(قوله أنه) أي الاصبع هو لا يصل أي في الاستيكاك أي والاراك وغيره محمول عليه  
فان قلت ما الذي يترتب على الامالة قلت أن يقدم أي الاصبع ندبا على غيره  
اذا وجدا (قوله وقيد التادى الخ) قال السيوطي في اللب التادى نسبة الى تادله  
بفتح المهملة واللام من جبال البربر بالمغرب اه (قوله بأنه أراد به) مع فقد غيره  
أي وهو العتيد (قوله من لم يجسد سواك الخ) مفهومه لو وجد سواك  
فأصبعه لا يجزئه (قوله وكلامه محتمل الخ) أي فلم يعلم من كلام المؤلف شيء  
معين أقول وفي المسئلة قولان فقيل يستاك عند المضمضة لا قبل ولا بعده هل مع  
كل مرة ارمع البعض وقيل أنه يستاك قبل الوضوء ويتهضم به عدة  
ليخرج الماء ما حصل يا اسواك أفاده عجم (قوله لانه من باب العبادات) قضيته  
أنه يفعل بحضرة الناس فيضرب في قوله لا ينبغي أن يفعل بحضرة الناس ثم بعد

معطوفا على قوله فيغسل  
يديه يعني ثم بعد أن يغسل  
يديه فلا يداخل يديه  
في الاناء ان أمكنه ادخالها  
فيه (فتأخذ الماء) والأفرغ  
في يده قدر حاجته للمضمضة  
من غير اسراف (فيتمضمض  
قاه) لا تأمن غرفة واحدة  
ان شاء أو من ثلاث  
غرفات (ذكر صفتين  
ثانيتين ما أرجح كما سيصرح به  
بعد) وان استاك المتوضي  
(بأصبعه) بضم الهمزة مع  
تثنية الباء وفتحها  
وكسرها كذلك وهذه  
تسع لغات وفيه لغة عاشرة  
اصبوع ويعني به هذا السبابة  
من يده اليمنى ويروي  
بأصبعيه يعني السبابة  
والا بهام من اليد اليمنى  
(فمسسن) أي مستحب  
ظاهره على ما قال ابن عبد  
السلام ان الاصبع كغيره  
قال ولو قيل انه هنده هو  
الاصل ما بعد وقيد التادى  
كلام الشيخ بأنه أراد مع فقد  
غيره ليرافق ما في الرواية  
سمع ابن القمام من لم يجسد  
سواك فأصبعه يجزئه  
وكلامه محتمل لان يكون

كتبني هذا وجدت ابن دقيق العيد رحمه الله حديث أبي موسى أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك وطرف السواك على لسانه يقول أع وألسواك في فيه كأنه يتم وقولاه من باب القرب والعبادات فلا يطلب اخفاؤه اه وذ كر الخطاب عن ابن دقيق العيد انه قال وقال ان بعضهم ترجم هذا الحديث باستياك الامام بحضرة رعيته اه (قوله ويكون عرضا الخ) في الاسنان حتى باطنها كانه على نديه بها المذاوي مخالفة للشيطان أي فاذا كان عرضا فيكون أسلم للثمة من التلف وبعبارة أخرى ويستحب أن يستاك عرضا ولا يستاك طولاً للثمة من التلف اه فاذ خالف واستاك طولاً حصل السواك مع المكراهة اه ويستحب أن يبدأ في سواكه بالجانب الايمن من فيه (قوله فانه يستاك فيه طولاً) وكذا يستاك طولاً في الخاق (قوله وأحسن ما يستاك به الراك) ذكر الخطاب عن النووي ما يفيد أنه موافق للذهب حيث قال وقال النووي ويستحب أن يستاك ويعود من أراك وبأي شيء استاك مما ينزل التغير يحصل السواك كالخمرقة الحشنة والسعد والاشنان اه المراد منه قال والمستحب أن يستاك بعود متوسط لا شديد اليبس يخرج ولا رطب لا ينزل (قوله ولا بالقصب) القصب يفتن كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعبا قاله في مختصر العين قال صاحب الصحاح والقصب الفارسي منه صلب غليظ تعمل منه المرامير وتسقف به البيوت ومنه ما يقصده منه الاقلام اه اذا تقر بذلك فافهم ان مراد الفقهاء بالقصب مطاقه لا الفارسي فقط (قوله فانه يولد الاكلة) أي في الاسنان كما افاده المصباح وقال في القاموس ولا كاله كقرحة داء في العضو ياتسكل منه (قوله وكذلك قصب الشعير) لا يخفى انه داخل في القصب بالمعنى العام الذي ذكره صاحب المصباح بل وكذلك قصب غيره على ما ذكرناه (قوله والعود المجوهول) أي الذي لم يعلم هل هو من قصب الشعير ومن غيره (قوله خروفاً أن يكون مما حذر منه) أي بأن يكون من الشعير أو من الخفاء تنبيه حكم الاستياك في الاصل الذاب وقدي تعرض له الوجوب كالألة ما يوجب بقاؤه الخلف عن صلاة الجمعة لولاه وقد تعرض حرمة كالاستياك بالجوزاء في زمن وقد تعرض كراهته كالاستياك بالعود الأخضر للصائم ويكون مباحا كعود الزوال للصائم (قوله ثم بعد فراغه) ثم لا ترتيب فقط لا التراخي (قوله يستنشق) بأن يجذب (قوله انظر الخ) أحيب بأنه ذكر ذلك تبركاً بلفظ الحديث ففي مسلم فليستنشق بخضيه الماء (قوله غير الاستنشاق الخ) أي سنة غير الاستنشاق فهو كقول الفساقهاني هذا مريح في أنه عنده سنة غير الاستنشاق اه

ويكون عرضاً في الاسنان  
الافى اللسان فانه يستاك  
فيه طولاً وأحسن  
ما يستاك به الراك رطبا  
أو بيسا الا الصائم فيكرهه  
الاستياك بالرطب  
ولا يستاك بالرمال  
والريحان فانها ما يحركان  
عرق الجذام ولا بالقصب  
فانه يولد الاكلة والبرص  
وكذلك قصب الشعير  
والخفاء والعود المجوهول  
مخافة أن يكون مما حذر منه  
(ثم) بعد فراغه من  
المضمضة (يستنشق) (ك)  
أنظر ما فائدة قوله (بأنفه  
الماء) فهل يكون  
الاستنشاق بغير الأنف  
وقوله (ويستشره) صريح  
بأن الاستنشاق عنده غير  
الاستنشاق

والمشهور أنه سنة بمفرده (ثلاثا) مفعول يستنشق رقيقة الاستنشاق أنه (يجعل يده) يعني أصبعيه السبابة  
والا إمام من يده اليسرى (على أنفه) ويرد الماء من خيشومه (٢١٦) بريح الأنف ويشد أصبعيه على أنفه

فإذا علمت ذلك فقله والمشهور أنه سنة بمفرده يتبادر منه أنه مغاير لثلاث الصريح  
مع أنه عينه فالتناسب أن يقول وهو المشهور وقد تقدم له أنه ساقط في بعض النسخ  
فربما يقتضى سقوطه أنه مع الاستنشاق سنة واحدة واليه نجي القاضي عبيد  
الوهاب (قوله مفعول يستنشق) أى مفعولا مطلقا أى استنشاقا ثلاثا  
والمزم منه أن يكون الاستنشاق ثلاثا (قوله من يده اليسرى) أى استجبابا (قوله  
خيشومه) هو أقصى الأنف قاله في المسباح (بريح الأنف) ذو خرج وحده لم يسم  
استنشاقا (قوله ويشد أصبعيه) أى يندب (قوله كما يفعل ذلك) أى يجعل يده على أنفه  
كما يجعلها في امتقاطه (قوله فالتشبيه في الصفة) أى وهى وضع اليدين  
على الأنف (قوله لافي الحكم) لأن وضع اليد في حال الامتقاط مندوب  
ووضعها في الاستنشاق من تمام السنة كما أفاده الشارح فهى مركبة من شيئين  
طرح الماء بالنفس ووضع اليد فان اتقى واحدا لم يسم استنشاقا وذهب بعض إلى أنه  
تشبيه في الصفة والحكم فأرضع مستحب فائد على حقيقة الاستنشاق وظاهرت  
أن المعتبر الأول وكذا ظاهر غيره وهو المفعول عليه (قوله كره عند مالك) قبحته  
أنه غير مكروه عند غيره فاليراجع (قوله لفيه عليه السلام الخ) أى والمستنشق  
يخرج ما في داخل الأنف من المخاط فهو امتقاط في المعنى (قوله ويجزئ الخ) أى  
يكفيه فالسنة لا تتوقف على الثلاث في هذه الأمور الثلاثة بل تحصل بالمرّة الأولى  
وكل من الثانية والثالثة مندوب (قوله تميمضات) جمع لتمضمض مصدر  
تمضمض تميمضا كنفس تنفسا فهو يضم الميم الثانية (قوله يدل الخ) أى فانه  
في المفعولات (قوله توشأ مرة الخ) أى وثلاثا ثلاثا وأيت في خط بعض العلماء  
أنه توشأ فغسل بعضها مرتين مرة بين وبعضها ثلاثا فغسل وكل ثبت أيضا أنه  
توشأ مرة ومرتين أو مرة وثلاثا وهل الأغلب التثنية ولا يخفى أن المأخوذ من الحديث  
أنه لا خصوصية للمضمضة والاستنشاق بذلك بل كل مفعولات الوضوء كذلك  
وان الراجع أن الثانية والثالثة في غسل اليدين مستحبة (قوله الأخرى أن يتيمضمض  
الخ) ويمكن أن يزيد من ذلك كان يتيمضمض مرتين ثم يستنشق ثم يتيمضمض مرة  
ثم يستنشق مرتين من غرقين وغير ذلك (قوله أى أكل وأفضل) أى من

لأنه أبلغ في إخراج ما هنالك  
(ك) ما يفعل ذلك في (امتقاطه)  
فالتشبيه في الصفة لافي الحكم  
فإن يجعل أصبعيه على  
أنفه لا يسمى استنشاقا  
وكره عند مالك لأنه عليه  
الصلاة والسلام عن امتقاطه  
كما امتقاط الحمار وإنما كان  
باليسار لأنه من باب إزالة  
الأذى (ويجزئ) أى يكفيه  
(أقل من ثلاث) أى ثلاث  
تمضمضات في المضمضة و  
أقل من ثلاث استنشاقات  
في (الاستنشاق) هذا  
الذى أراد أعنى المفعولات  
لا الغرفات يدل عليه قوله  
قبيل ويضمض فاه ثلاثا  
ودليل ما ذكر أنه صلى الله  
عليه وسلم توشأ مرة مرة  
ومرتين مرتين ثم انتقل بين  
الفاضل والمفضول بالنسبة  
إلى الغرفات وبدأ بالمفضول  
فقال (وله) أى للتوضي  
(جمع ذلك) أى ما ذكر من  
المضمضة والاستنشاق  
(في غرفة واحدة) وله

صورتان أحدهما أن لا ينتقل إلى الاستنشاق إلا بعد الفراغ من المضمضة والأخرى أن

يتيمضمض ثم يستنشق ثم يتيمضمض ثم يستنشق ثم يستنشق الأولى أفضل للأمانة من تنكيس  
العبادة (والنهاية أحسن) أى أكل وأفضل وهى أن يجعل ثلاث تميمضات من ثلاث غرفات وثلاث استنشاقات  
من ثلاث غرفات ويقع ذلك على وجهين أيضا أحدهما أن يتيمضمض ثلاثا من ثلاث ثم يستنشق ثلاثا من ثلاث

والاخرى اذ يتوضأ بغيره ثم يستنشق بان يثني يده بغيره واحدة ثم يتنشق بالآخرى ثم يتوضأ بغيره  
 ثم يستنشق بالآخرى والاولى - سن (٣١٧) ليدل من تكرار العبادة (ثم) بانه الفرائض من الاستنساخ  
 والاستنساخ (ياخذ الماء

ان شاء بيده جميعا وان شاء  
 بيده اليمنى ثم يديه في يديه  
 جميعا) ظاهره انه قائل بقول  
 ابن حبيب وعبد الوهاب  
 وهو التحير في ذلك ويحتمل  
 ان يكون اراد كناية قولي  
 مالك وابن القاسم فاراد كناية  
 رجه الله تعالى الى قول الاول  
 ان ياخذ الماء بيده جميعا  
 وقال ابن القاسم الاول  
 ان ياخذ بواحدة لانه  
 اعوز له على التقليل وانما  
 ساقى له اخذ الماء بيده جميعا  
 اذا كان الاناء مفتوحا وكان  
 على غمر وجهه (ثم) بعد ان  
 ياخذ الماء) ساقى له وجهه  
 ج) ظاهره ان نقل الماء شرط  
 وهو كذلك عند ابن حبيب  
 وابن الساجسون ومهتزون  
 والشهور انه لا يشترط النقل  
 وانما المطلوب ايقاع الماء  
 على سطح الوجه كيف  
 ما يمكن ولو عيذاب واحرز  
 بقوله (فيغمره عاينه) من  
 غير ان ياطم بالماء وجهه  
 كما يفعله النساء وعوام الرجال  
 (ق) ومن توطأ ذلك لم  
 يجره وقال (ع) اجزاء وقوله  
 (غسله) حال فاشترط

الاثير لا من الواحدة اذا لاقتصارا على الواحدة مكرره وليس بين الكراهة  
 والحسن صيغة ادل قاله انت (قوله والاخرى الخ) لا يخفى انه يمكن ان يدمن ذلك  
 فن ذلك ان يتوضأ مرتين من غمرتين ثم يستنشق مرة من غمرته ثم يتوضأ  
 مرة من غمرته ثم يستنشق مرتين من غمرتين (قوله وقال ابن القاسم الخ) لا يخفى  
 ان كلام مالك ظاهر في الموسوس فيمكن التوفيق بين الكلامين بحمل كلامه عليه  
 وحمل كلام ابن القاسم على غيره (قوله اذا كان الاناء مفتوحا) لا يخفى انه اذا  
 كان مفتوحا يمكن اخذ الماء سواء كان بيده جميعا او بيده واحدة لانه هو المقتضى  
 بيده قوله والمشهور انه لا يشترط النقل أي الا الرأس فان نقل الماء على شرط  
 اذا مسح وأما اذا غسل ولو في الوضوء فلا يشترط النقل فمن مسح رأسه بماء من  
 ميزاب مثلا فلا يجزئه وانما اشترط النقل لان المراد بقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم  
 عند مالك امسحوا بل ايديكم برؤوسكم فالرأس من مسح يبلل اليدين لا مسح كذا  
 يفسيده كلام عجم وانظر في الجنب لواجب عاينه غسل رأسه ويغمره الضرر هل  
 يشترط نقل الماء اعتبارا بالحال أولا اعتبارا بالاصل واستظهره بعض الشيوخ أقول  
 وكذا يقال فيما اذا كان فرضه مسح الوجه لزم وزا فظاهره ان لا يشترط النقل  
 اعتبارا بالاصل (قوله وانما المطلوب ايقاع الماء الخ) ولم يعلم من كلامه حكم النقل  
 حيث جعل الجواز أو الدب وكلامه في التحقيق يفيد انه في الله وهو لا يدب لانه نقل  
 ثم بعد اخذ الماء ينقل الماء الى وجهه على جهة الاستحباب على قول ابن القاسم فان  
 نقل الماء الى الماء اجزاء اه (قوله من غير ان ياطم) من باب ضرب كفي الصباح  
 فهو يكسر الظاء (قوله كما يفعله النساء) ظاهره ولو اراد علمات بالحكم بدليل انه  
 ذكر في الرجال العوام ولعله لكونه انما فشاها (قوله وقال ابن عمر اجزاء الخ)  
 أقول يمكن التوفيق بين الكلامين بحمل كلام الاقفة على من لا يعم بالماء فوضوه  
 وكلام ابن عمر على ما اذا عم ثم بعد كذا هذا وجدته صرحا به بينه (قوله فاشترط  
 المعية) أي من الاتيان بالحال لانه تفيد المقارنة (قوله على جهة الاستحباب) أي  
 فالمقارنة مستحبة وقوله في الغسل ثم يتنشق لك اشارة الى ان المقارنة ليست شرطا  
 (قوله وظاهر قوله بيده) المراد باطن كفيه لان ذلك في الوضوء انما يكون به  
 فلا يبرى ذلك بظاهر كفه ولا بغيره مع انه كنه يباطن كفه واجزاء غيره ما وقيدنا  
 بالوضوء لان الغسل يجوز فيه ذلك الاعضاء به ضمنا (قوله ان السدلة فرض في  
 الوضوء الخ) لا يخفى ان الفرضية لم تؤخذ من قوله بيده انما الاخذ من قوله غاسلا لان

المعية ولم يشترطها في الغسل ه ه ع د ل حيث قال ثم يتنشق بيده بانه يترجم الماء اجيب  
 ان ما ذكره في الوضوء على جهة الاستحباب وظاهر قوله (بيده) ان التبدل في الوضوء فرض



وهو كذلك على المشهور وظاهره أيضا أنه مباشر ذلك بنفسه فلم وكل غيره على ذلك لغير ضرورة لا يجزئه لانه من أعمال التكبيرين أما ان كان لضرورة أجزاء وتلزمه النية وكذلك يجوز اتفاقا إذا وكل غيره على صب الماء خاصة وبذلك هو لنفسه وقوله (من أعلا جهته) متعلق بفاسلا بن شعبان السنة في غسل الأعضاء أن يبدأ من أولها فإن بدأ من أسفلها أجزاء ويئس ما صنع فإن كان عالما أيم على ذلك وإن كان جاهلا علم والجهة ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس وهو أول شعر الرأس المعتاد فعلى هذا يكون قوله وحده منابت شعر رأسه تفسيراً لأعلا الجهة وهو حد منابت الشعر يعني المعتاد وقيدنا هذا لاختلاف عن الأغصم وهو الذي ينبت الشعر في جهته وعن الأصبع وهو الذي انحصر الشعر من مقدم رأسه فيدخل موضع الغم في الغسل ولا يدخل موضع الأصبع كونهم من قوله منابت

الدلك شرط في حقيقة الغسل عند مالك (قوله وهو كذلك على المشهور) أي أن المشهور أن الدلك فرض لنفسه لا لئصال الماء للبشرة وقيل لا يجب وقيل يجب لئصال الماء للمضوء لئلا يذوق حكاها ابن ناجي (قوله وظاهره أيضا أنه مباشر الخ) أي حيث عبر بقوله بيديه ولود ذلك بواحدة الكفى (قوله على الوضوء) الظاهر أن لو قال على الدلك (قوله فانه من أعمال التكبيرين) أي شأن هذا أن لا يصدر إلا عن متكبر وإن كان قد يصدر من فاعله كس لا تكبرا ولا يخفى أن هذه لعلها تنتج عدم الأجزاء (قوله أما إذا كان لضرورة أجزاء الخ) أي بل يجب كإقطع فيجب عليه استنابة من يوضيه أو بذلك لئلا يقدّر على استنابة (قوله وتلزمه النية) أي المستنيب (قوله إذا وتر غيره على صب الماء) أي من غير ضرورة (قوله متعلق بفاسلا) ويحتمل تعلقه بغيره أو بهما معا وهو أحسن ويقيد ذلك قول بعض الشراح ويستحب أن يكون تغريغ الماء والغسل من أعلى جهته (قوله السنة) أي الطريقة فلا يخالف كون البدأ من الأول مستحبا (قوله ويئس ما صنع) هذا يفيد الكراهة لا خلاف الأولى (قوله أيم على ذلك) أي استغرق اليوم حصل لوم بالفعل أم لا ويحتمل أن المراد أنه بطب من الأمة أن يقوم على ذلك رجا الكف عنه وهل يذبا وهو الظاهر (قوله وان كان جاهلا علم) أي يطلب من العلماء أن يعلموه ذلك وهل يذبا لكونه وسيله لفعل مندوب وهو الظاهر (قوله والجهة ما ارتفع عن الحاجبين الخ) هذا التفسير لا يشمل أعلى ما بين الحاجبين وقال ح الجهة ما يصب الأرض في حال السجود والحيان ما أحاطا بهما من يمين وشمال أما قول والظاهر أن يراد بهما ما يشمل ما يصب الأرض في حال السجود والحيين وبعد كتبنا هذا رأيت بعض من شرح خليل ذكر ما استظهرته حيث قال والجهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس فشملة الجهة الجبينين لا الجهة الآتية في الصلاة فإنها مستند بر ما بين الحاجبين اه والله الحمد (قوله إلى مبدأ الرأس) العناية بالي وإن كانت لا تقتضي الدخول إلا أن المراد هنا الدخول فهي معنى مع بقرينة قوله بعد فعلى هذا الخ المغمدة أنه يجب غسل جزء من الرأس ليتكامل الوجه لا به جعل أعلى الجهة هو منتهى منابت شعر رأسه حيث جعل قوله وحده الخ تفسيراً لأعلى الجهة والذي قال بذلك أي بوجوب غسل جزء من الرأس الخ الجزولي ويوسف بن عمر كما يجب مع جزء من أوجه لئلا يكمل الرأس لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (قوله وهو أول) أي مبدأ الرأس (قوله هو حد) أي أعلى الجهة هو منتهى منابت الخ (قوله في الغسل) بفتح الغين (قوله وفهم من قوله



قوله منابت الخ) فيه شيء انما يفهم من قوله وحديث جعل عطف تفسير (قوله  
لتحقق الایجاب) لان ما لا يتم الواجب الایه فهو واجب وهو أحد طريقتين  
للأصولين وفي ابن ناجي ما حاصله ان في غسل شيء من شعر الرأس خلافا جارا على  
هاتين الطريقتين وفي عجم وانظر رأي المغاليتين هي الجمعية اهـ والظاهر من كلام  
بعضهم اعتماد ما ذهب اليه الشارح من غسل جزء من الرأس بناء على أن ما لا يتم  
الواجب الایه فهو واجب (قوله الى طرف ذقنه) الغاية داخله والذقن بفتح الذال  
المججمة والقاف هذا في حق من لا لحية له وأما من له لحية فيغسل ظاهرها ولو طالت  
(قوله اللحيين) بفتح اللام تنحية لحي بفتح اللام وسكون الحاء وحكى الكسرى المفرد  
والتنحية واللحية بكسر اللام أفصح من فتحها فانه عجم في حاشيته (قوله وهو ماتحت  
الخ) تفسير لمجمع اللحيين والعنفقة فتعذر قيل هي الشعر النابت تحت الشفة السفلى  
وقيل هي ما بين الشفة السفلى والذقن سواء كان عليه شعر أو لا والجمع عنافق فانه  
في المصباح (قوله ودور الخ) مفعول بفعل محذوف أى ويغسل دور الخ (قوله من  
حد) أى منتهى عظمى لحيه وهو ماتحت الأضراس كما في نت والتحقيق منتهى  
الى صدغيه وقال في المصباح اللحي عظم الخنك وهو الذى عليه الأسنان وهو من  
الأسنان حيث ينبت الشعر وهو أعلى وأسفل وجمعه الحى والحى شمل فليس وأفلس  
وفلوس اهـ المراد منه ولا يخفى عليك ان هذا ليس نفس المرض الذى هو من  
الاذن الى الاذن ففي كلام الشارح حيث قال واليه أشار بقوله الخ نظر (قوله ويقال  
بضمها) مفاده ان الضم قليل (قوله وهو ما بين الاذن والعين) لا يخفى عليك انه  
يشمل البياض الذى بين العين وشعر الصدغين ويشمل الصدغ الذى فوق الوتد  
ونحته كما يشمل البياض الذى فوق الوتد ونحته ويقتضى ان فى الكل خلافا وان  
المشهور منه وجوب الغسل وليس كذلك فأقول مستعينا بالله تعالى الظاهر انه لم  
يقبل أحد بعدم وجوب غسل ما بين العين وشعر الصدغين بل اتفقوا على وجوبه  
وان الراجح عدم غسل شعر الصدغ أو منبته والبياض اللذين فوق الوتد بل يمسحان  
فقط كما قررهما شيخنا الصغیر فى البياض الذى فرق الوتد وان الراجح وجوب غسل  
ماتحت الوتد من شعر وبياض وما حاذى الوتد حكمه حكم ماتحت كذا يفهم من  
بعض النصوص (قوله ويعبر) بضم الياء وكسر الميم من أمر (قوله يعنى الخ) تفسير  
لما هو المتبادر من لفظ الفعل وهو الوجوب فالتعبير يعنى غير ظاهر فلو قال أى لكان  
أحسن الا أنه راعى حال المبتدى (قوله وخفى) عطف تنسير (قوله من ظاهر  
أجفانه) قال فى المصباح جفن العين غطاؤها من أعلاها وأسفلها وهو مذكروا الجمع

انه لا بد من غسل جزء من  
الرأس لتحقيق الایجاب  
والوجه له طول وله عرض  
فاول طوله من منابت شعر  
الرأس المعتاد وآخره طولا  
(الى طرف ذقنه) وهو مجمع  
اللحيين بفتح اللام وهو  
ماتحت العنفقة ولا خلاف  
فى دخوله فى الغسل وحده  
عرضا من الاذن الى الاذن  
واليه أشار بقوله (ودور  
وجهه كله من حد عظمى  
لحيه) بفتح اللام (الى  
صدغيه) تنحية صدغ بكسر  
الصاد وسكون الدال ويقال  
بضمها أيضا وبعض العرب  
تقلب الصاد سينامهلة وهو  
ما بين الاذن والعين  
والمشهور دخوله فى الغسل  
فالى فى كلامه بمعنى مع ولما  
كان فى الوجه مواضع ينبت  
عنها الماء شرع فى بيانها  
تخافة أن لا يدركها الماء  
فيكون تاركا لبعض  
الواجب فلا يصح وضوءه  
فقال (ويعبر) يعنى وجوبا  
(بيديه على ما غار) أى غاب  
وخفى (من ظاهر أجفانه

(ر) يرأى على (أسارير  
جهته) جمع أسرار وسرر  
وأحدها سر وهي  
النكاحات التي تكون  
في الجبهة وهي موضع  
السجود بخلاف ما إذا كان  
في وجهه جرح يرى على  
استغوار أو خاف غائر فانه  
لا يجب غسله (و) يرأى  
على (ما تحت مائه) وهو ما  
لأن من الأنف واحد ترز  
بقوله (من ظاهر أنفه) من  
باطنه فانه لا يجب غسله  
وكذلك يجب عليه أن يغسل  
ظاهر شفتيه ولا يطبقهما  
في حال غسل الوجه (يعسل  
وجهه هكذا) يعني على  
الصفة المذكورة من  
الابتداء والانتها والذات  
وتتبع المغاير (ثلاثا) يعني  
ثلاث غسلات بثلاث  
غرفات على جهة الاستقبال  
وينوي بالاولى فرضه وبما  
زاد عليه الفضيلة على  
المشهور وقيل لا ينوي شيئا  
معينه ويصمم اعتقاده أن ما  
زاد على الواحدة المسبغة  
فهى فضيلة واستظهره  
سند وصححه القرافى

خفون وقد يمنع على اخفان اه المراد منه اذا علمت ذلك تعلم ان جمعه على اخفان  
قابل وان المصنف مشى على القليل واحترز بقوله ظاهر عما كان داخل العين ولا  
يجب غسله (قوله جمع أسرار وسرر) كذا في بعض نسخ نسخة الا أنه  
غيره لم لانه لم يوجد ما يوافق وفي بعضها جمع أسرار واحد هاسرر وهى ظاهرة  
صواب موافقة لما في الصحاح حيث قال جمع أسرار كاعصاب اه وقال في  
المصباح الغنيب جمع عصب اه فأشار يرجع الجمع وفي التحقيق وونت  
وبعض شروح خايل الاسارير جمع أسرار جمع سر بوزن عصب فأشار يرجع الجمع  
اه (قوله وهى موضع السجود) رد بعضهم ذلك فقال الجهة هنا ما ارتفع عن  
الحاجب الى مبداء الرأس فمثل جهة الجبين لالجهة الا تية في الصلاة فانها  
مستدبر ما بين الحاجب اه وأرد بقوله ما ارتفع عن الحاجب مع ما بينهما (قوله  
فانه لا يجب غسله) أى ولا يسقط ظاهره ولو أمكنه ادخال أميمه فيه وتدليك  
وليس كذلك بل لو أمكنه تدليك ماب الماء عليه وودلكه فلم يمكنه التدليك  
وأمكنه الصب لكونه لم يكن غوره كثير بأن يرى أسفله عند المواجهة فعمل ذلك  
وان كان غوره كثيرا بأن كان لا يرى أسفله عند المواجهة فلا يجب عليه وحامله  
انه اذا أسكنه الصب والدلك أو الأول فقط فعل الممكن فان عجز نه سقط طاهر اذا  
اذالم ينفذ الى الجانب الآخر والاسقط الطاب بل انصاع (قوله وهو ما لان)  
تفسير للمارن لا مانحة لان مانحة يقال له وترقه وهى الحاجز بين طائفتى الأنف قال  
في التحقيق والذي تحتته هو ما بين المنخرين اه اذا علمت ذلك فقول المصنف من  
ظاهر أنفه الذى جعله بيانا لما تحت المارن مبنى على التسامح (قوله ظاهر شفتيه)  
المراد بظاهر الشفتين ما يظهر عند انطباق الطبعين قاله ابن مرزوق (قوله ولا  
يطبقهما) أى ينهى عن ذلك نهى تحريم لما فيه من فوات الواجب (قوله ثلاثا  
ولا يزيد على الثلاث المحققات) وأملو شكت في غسله هل هى رابعة أو ثالثة فى  
كرامتها ونده بها قولان بخلاف الرابعة المحققة فى منعها وكرامتها قولان  
الاخوتنرف أو تنظف (قوله بمعنى الخ) محط العناية قوله بثلاث غرفات (قوله على  
وجه الاستقبال) أى على وجهه هو الاستقبال فالاضافة اليه ان والمراد أن كلام  
الغسل الثانية والثالثة مستعجب وأما الاولى فهى فرض (قوله وبما زاد عليه  
الفضيلة) أى كل واحد مما زاد ينوى الفضيلة ان مجموعها هو الفضيلة  
(قوله ويعم اعتقاده) أى ويعمل معتقده أو متعاق اعتقاده (قوله وصححه  
القرافى) أقول وهو الظاهر فينبغى أن يكون هو الراجع قال القرافى

وقوله (ينقل الماء إليه) أي إلى (٢٢١) الوجه ناكيد (ويحرك الحية) الكيفية في حال غسل وجهه

بكفيه (لا) جلأ  
(يدخلها الماء) اذ لم يفعل  
ذلك لم يعم ظاهره  
(لرفع الشعر لها) أي للذو  
(بلاقيه من الماء وليس  
عليه تخليها) أي اللحية  
(في الوضوء) في مشهور  
(قول مالك) بناء على  
ان باطنها ليس من الوجه  
اذ الوجه ما يواجه بل ظاهر  
المرونة الكراهية وقال ابن  
حبيب يستحب تخليها قال  
المعري وهو ظاهر كلام  
الشيخ لانه انما نفي الوجوب  
وتقييدنا بالكيفية احترازا  
من الخفيفة التي تظهر  
البشرة تحتها فانه يجب تخليها  
وايصال الماء اليها اتفاقا  
وكذا يجب تخليل شعر  
الحاجبين والاهـذاب  
والشارب والامذار واحترز  
بقوله في الوضوء من الغسل  
فانه يجب تخليها فيه كما  
سيأتي (و) اذا سقط وجوب  
التخيل فلا بد ان يجري عليها  
يديه) بالماء (الى آخرها)  
ويؤخذ من هذا انه يجب  
غسل ما طال من اللحية  
وهو كذلك على المشهور  
واختلف هل يجب غسل

ولو غلب على ظنه فجميع المحل بالاول فاذا هو لم يعم به لم يجره ما بعده لان  
الغضية وكذا السنة لا تجزى عن الغرض (قوله ناكيد) أي لانه قال فيما تقدم ثم  
ينقل الخ) (قوله ويحرك) أي وجوبا (قوله يدخلها) أي يدخل ظاهرها  
(قوله في مشهور قول مالك) انما عبر بالمشهور لانه نقل عنه انه قال بوجوب التخيل  
بها (قوله بل ظاهر المدونة الكراهية) أي لانها قالت بعمها على بلا تخيل اهـ  
أي فالتبادر من قوله بلا تخيل الكراهية وانما أتى بالاضراب لان المصنف انما  
نفي الوجوب فيصـدق بالاستصحاب الذي قال به ابن حبيب (قوله وقال ابن  
حبيب يستحب تخليها) قال ابن ناجي ولم يقل مالك باستصحاب التخيل والحاصل  
أن المعتمد من هذه الاقوال أن تخليها كرو ووعلى وجوب تخليها أو زبد  
فاختلف فيه فقيل لداخل الشعر فقط وهذا غير قوله أولا لاجل أن يدخل الماء  
لان القصد منه كـماتـم انما هو تعميم الظاهر فهو دخول متعلق بالظاهر وهذا  
انقول فيه زيادة عليه وقيل بل يبلغ الماء للبشرة (قوله المعري) المراد به أبو الحسن  
شارح المدونة كذا سمعت من بعض شيوخنا وروايته تقييدا (قوله وايصال الماء  
اليها) أي الى البشرة حقيقة فلو كان كما هو وسياقه بعض الشعر خفيفا والبعض  
كثيفا لجرى كل على حكمه وعطف الايصال على ما قبله تفسيره ما ذكر  
من التفصيل بين الخفيفة والكثيفة يجري في المرأة أيضا اذا كان لها لحيـة هـلى  
للمذهب والمعتمد انه يجب عليها خلق ما خلق لها من لحيـة أو شارب أو عنقفة  
(قوله وكذا يجب تخيل شعر الخ) أي اذا كان خفيفا كما يفيد عـج خلافا  
لظاهر الشارح فانه يفيد تخيل ما ذكره طائفة (قوله والعدا الخ) هو الشعر النابت  
على العارض وهو صفحة الخد والظاهر الاتيان بالثنية لان الشخص له عذاران  
(قوله فانه يجب تخليها) أي الكثيفة في الغسل كما يجب تخيل الخفيفة فيه  
أيضا بالطريق الاولى والفرق بين الوضوء والغسل كما قال ابن عمر أن الغسل  
لندوره لا مشقة فيه والوضوء فيه مشقة لتكرره اهـ (قوله الى آخرها) أي منتهيها  
الى آخرها والحياصل أن الكثيفة يجب عليه أن يغسل ظاهرها واو اراد به أمراد  
اليدعياهم مع الماء ويحركها لان الشعر يذني بمضغه على بعض فاذا حرك يحصل  
استيعاب جميع الظاهر وهذا التحريك خلاف التخيل (قوله وهو كذلك على  
الاشهر) ومقابلته ما لمالك من أنه لا يجب غسل ما طال عن محاذي الذقن ومنشا  
الخلاف النظر للبادي فيجب أو المحاذي وهو الصـدر فلا يجب (قوله على قولين)  
الراجح منهما عدم وجوب الغسل سواء سقطت كما قال الشارح أو حلت

أوتفت كذا ذكره عجم في شرحه لحليل ولا فرق بين الكثيفة والخفيفة ودكر أن محل القوانين في الوضوء خاصة وأما الغسل فيتفق فيه على عدم لاعادة أو أن الراجح فيه ذلك لأن الأحية يجب تحليها فيه، مطا بخلاف الوضوء (قوله في المدونة هو لغو) وهو المعتمد واللاف في الوضوء وأما الغسل من الجنابة فيتفق فيه على عدم لاعادة موضع حلق الرأس كما يؤخذ من كلام سنده (قوله وقال ابن الساجشون يعيد المسح واختاره النخعي ثم) بوجه أن يفرغ من غسل الواجب الأول وهو الوجه ينتقل إلى غسل الواجب الثاني وهو اليدين (يغسل يده اليمنى) أولا لأن البدأة بالميامن قبل المياسر مستحبة بلا خلاف لما عجم من قوله صلى الله عليه وسلم إذا توضأت فابدؤا بميامنكم وانظر لآي شيء خير في غسل اليدين بقوله (ثلاثا أو اثنتين) ولم يخصه في غسل الوجه والرجلين ومعه غسل اليدين اليمنى (يفيض) أي يصب (عليها الماء ويحركها) وفي نسخة ويدلكها وهي مفسرة للأولى (بيده اليسرى) وينبغي أن يكون متصلا بالافاضة (ويخلل أصابع يديه ببعضه بعض)

أوتفت كذا ذكره عجم في شرحه لحليل ولا فرق بين الكثيفة والخفيفة ودكر أن محل القوانين في الوضوء خاصة وأما الغسل فيتفق فيه على عدم لاعادة أو أن الراجح فيه ذلك لأن الأحية يجب تحليها فيه، مطا بخلاف الوضوء (قوله في المدونة هو لغو) وهو المعتمد واللاف في الوضوء وأما الغسل من الجنابة فيتفق فيه على عدم لاعادة موضع حلق الرأس كما يؤخذ من كلام سنده (قوله وقال ابن الساجشون يعيد المسح واختاره النخعي ثم) بوجه أن يفرغ من غسل الواجب الأول وهو الوجه ينتقل إلى غسل الواجب الثاني وهو اليدين (يغسل يده اليمنى) أولا لأن البدأة بالميامن قبل المياسر مستحبة بلا خلاف لما عجم من قوله صلى الله عليه وسلم إذا توضأت فابدؤا بميامنكم وانظر لآي شيء خير في غسل اليدين بقوله (ثلاثا أو اثنتين) ولم يخصه في غسل الوجه والرجلين ومعه غسل اليدين اليمنى (يفيض) أي يصب (عليها الماء ويحركها) وفي نسخة ويدلكها وهي مفسرة للأولى (بيده اليسرى) وينبغي أن يكون متصلا بالافاضة (ويخلل أصابع يديه ببعضه بعض)



وهو يدخل أصابع إحدى يديه (٣٢٣) في فروج الأخرى ركلا، ثم يركل الأخرى ويكررها

بمشهورية لا قول وقال  
في الذخيرة ظاهر المذهب  
عدم الوجوب وتخليها من  
ظاهرهما لأن باطنهما لأنه  
تشبيك وهو مكروه  
والأصل فيه ما في الترتيبي  
وغيره من قوله عليه الصلاة  
والسلام إذا توضأت فخلل  
أصابع يديك ورجليك (ثم)  
بمد المراءغ من غسل اليد  
اليمنى على الصفة المتقدمة  
( يغسل يده اليسرى  
كذلك مثل ما وصف  
في اليمنى (وبالغ فيهما) أي  
في اليد اليمنى واليسرى  
بالغسل إلى المرفقين) بكسر  
الميم، فتح الفاء ونا كان قوله  
إلى المرفقين هتملا لإدخالهما  
في الغسل وعدمه والمشهور  
وجوب إدخالهما صرح بذلك  
فقال (يدخلهما في غسله)  
فألى في كلامه كالآية  
الشريفة بمعنى مع وإلى  
مقابل المشهور أشار بقوله  
(وقد قيل) ينتهي (اليهما)  
أي إلى المرفقين (حد الغسل)  
فأليس بواجب إدخالهما فيه  
(ج) وأراد بقوله (وأدخلهما  
فيه أحوط) قولنا ثالثا  
بالاستحباب (لزوال تكلف)

مغسول وان كان المشهور وجواز اتصافه مع الاتصال اه (قوله يعني الخ) أي  
يدخل اليسرى في فروج اليمنى عند غسله أو يدخل اليمنى في فروج اليسرى عند  
غسله أو جمع بين التخليين في الذكر لا اختصار والافاء كلام لأن في غسل اليمنى  
فإن قلت إذا أدخل أصابع يده اليسرى في فروج اليمنى فقد دخلت اليمنى في فروج  
اليسرى فقصده أنه لا حاجة لتخلي اليسرى بمد قلت هذا التخلي الراجع لليسرى  
عند تخلي اليمنى ليس مقصودا إذا تيسر فلم يكتبوا به (قوله وكلامه محتمل الخ) أي إلى  
أنه ظاهر في الرجوب لأن الفعل ظاهر فيه (قوله) وقال في ذخيرة من (قوله)  
ويخللها من ظاهرهما) أي يندبها وهذا صواب وقوله لأنه تشبيك وهو مكروه وفيه نظر  
مكرهاته التشبيك مختصة بالصلاة بل العلة في التخلي من الظاهر كونه أمكن  
وحاصله أنكم مسلم والحدش أنما هو في العلة كما قررناه شيئا الصغين ثم قل بعض  
بكرامة التشبيك حتى في الوضوء واستدل بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال إذا توضأ أحدكم فلا يشبك بين أصابعه فهذا أقصر مع بالتمسك  
في الوضوء ككلام شارحنا حجة ظاهر (قوله فخلل أصابع يديك الخ) الأمر  
بالنسبة ليدن لأوجوب وبالنسبة للرجوب لأن (قوله إلى المرفقين) فلم خلقت  
يده كالعض من غير فقل يدك قدرهما مرفق وهو الظاهر وأوجب غسلها  
للاط احتياطاً قاله بعض الشراح (قوله بكسر الميم) فيه تصور أنه العكس فقد  
قال في التحقيق بفتح الميم وكسر الفاء وبكسر الميم وفتح الفاء اه والمرفق هو آخر  
عظم الذراع المتصل بالعضد يسمى بذلك لأن المتكبي يرقب به إذا أخذ براحتيه رأسه  
تسكماً على ذراعه (قوله وإلى مقابل المشهور الخ) وهو رواية ابن نافع وأشهب عن  
مالك لا يجب إدخالهما فيه (قوله حد الغسل الإضافة للبيان) أي حده والغسل  
(قوله فليس بواجب) أي ولا مستحب بإيل بنية كلامه (قوله ج وأراد بقوله  
وأدخلهما الخ) يمكن أن يكون ههنا من تمة الثاني أي أن صاحب القول الثاني  
ينفي الرجوب ونسب الاستحباب قال زررق وهو الظاهر ويحتمل أن يكون قولاً  
قالاً أو من اختياره (قوله مشقة التحديد) أي المشقة اللازمة لتحديد أقول لا  
يجزى أن المشقة لازمة لذلك القول إذ غاية ما هنالك أن يغسلهما مستحب لا واجب  
فالمشقة لا تنفي إلا الأحكام بوجوب غسلهما ولذلك مكى بعضهم الحد في غير  
هذا الوجه فوافق الشارح في تقرير الأول وجعل الثاني من يقول بالاستحباب  
والثالث من يقول بأنه واجب لغيره (قوله فعل الواجب) الإضافة للبيان أي فعل  
هو الواجب لأنك خبر بأن تكافيه أنما هو الأفعال الأنيق ال أراد بالواجب

أي مشقة التحديد) لأنه يلزم من يقول اليه ما ينتهي حد الفاء أن يحددها (ثم) بعده أن يفرغ  
من غسل الواجب الثاني ينتقل إلى فعل الواجب



الثالث: (بأخذ الماء) - على ما قال ابن الفاسم (بيده اليمن فيمخرغه على باطن يده اليسرى، ثم يجمعهما) أي بيده اليمن  
(رأسه كله) ومبدأه من مبدأ الوجه وآخره منتهى الجمجمة قال (٢٢٤) في الزوائد وعظم الصدغين منه

الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر وأراد بالفاعل المضاعف اليه المعنى المصدرى (قوله  
 على ما قال ابن الراسم) أى وعند مالك بأخذ يديه معا كما قال قت (قوله من مبدأ  
 الوجه) أى فحينئذ مبدأ الوجه يغسل في حال غسل الوجه ويسمع في حال مسع  
 الرأس وهذا منى قوله فيه ما سأتى ويجب أن يسمع مع ذلك شيئا من لرجه الخ (قوله  
 الجمجمة) قال فى المصباح والجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ (قوله فان الباء فيه  
 لا لاصاق) أى مسهام لا صفا للرأس (قوله لم يسمعه أدل لعله) فقد قال قت فى  
 توجيهه لان مسع يتعدى فاعولان أحدهما بنفسه والآخر الباء فهو الالة نحو  
 مسحت يدي بالحقايط فالحقايط الالة واليد المسووحة أو مسحت الحائط بيدي  
 فاليد الالة والحائط المسووح فالباء للاستعانة منها فى كنهت بالقلم أى فالمسوح  
 اليد والالة المسح الرأس (قوله فأقبل هما وأدبر) الالان تقضى ترتيبه فاعله أراد  
 أدبر هما وأقبل ويؤيد ذلك ما فى بعض طرق البخارى فأدبرهما وأقبل ذكره  
 فى التصديق (قوله وهذا مريح الخ) أقول قديقال ان هذا مسع جاء على لرجه  
 الاكل الذى يقول به المخالف بدليل احتوائه على الرد الذى يقول بسنيته فلا يقد  
 الوجوب الذى هو مدعى أهل المذهب (قوله مشهور الخ) ومقابل المشهور  
 هو القولان ا. خزان البداية من الوسط والبدأة من المؤخر (قوله من مقدمه) بفتح  
 تانية وتشديد ثالثة الى الافصح وفيه سكون الشافى وكسر الثالث (قوله على  
 جهة الاستقبال) أى على جهة هى الاستقبال (قوله ومقدمه من أول الخ) اشارة  
 الى أن من فى قول المصنف من أول بيان لمقدمه أى ان المقدم هو أول منابت والمعنى  
 ومقدمه هو ما بينه بقوله من أول الخ الا أنك خير بان أول منابت شعر الرأس ليس  
 هو المقدم بل مبدء المقدم فاجاب ان هذا تفسير مراد لا حقيقة فان قلت ما منعتك  
 عن كونك تجعل من فى قوله من أول الخ ابتدائية والتقدير ومقدمه مبدء من أول  
 منابت الخ قلت معنى انه لم يكن بصدية ان حقيقة المقدم وهو أن مبدء كذا  
 ونهايته كذا لانه لم يذكر بيان نهايته (قوله وتكون البدأ الخ) أى على جهة  
 الاستقبال (قوله أى جمع الخ) انظر هل هذه الهيئة المركبة من البدأ باليدين جميعا  
 وجمع أطراف أصابع يديه الى آخر ما ذكر مستحب واحد أو كل واحد منها  
 مستحب كان تقول البدأ باليدين جميعا مستحب وجمع أطراف أصابع يديه مستحب  
 آخر وكذا جعل أصابعه مستحب ثالث لم أره فى ذلك (قوله بعضه بعض) بالنصب  
 بدل من قوله أطراف بدل بعض كما فى قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم  
 بعض فجعل الجلال أن بعضهم بدل من الناس بدل بعض (قوله وهى مؤنثة على

أى من الرأس فيجب مسحه  
والاصل في مسح الرأس كله  
قوله تعالى وأمسحوا برؤوسكم  
فإن الباء فيه للاستفهام وما  
قيل أنها لا تتبع من لا يصححه  
أهل اللغة وما صح أنه عليه  
الصلاة والسلام مسح رأسه  
بيديه فأقبل به - ما وأدبر بدأ  
بيديه من مقدم رأسه ثم  
ذهب بهما إلى قفاة ثم ردهما  
حتى رجع إلى المكان الذي  
بدأ منه وهذا صريح في أنه  
صلى الله عليه وسلم مسح  
جميع رأسه (ع) عن ابن  
العربي ويجب أن يمسح مع  
ذلك شيئاً من الوجه فيحيط  
بالتعبر واختلاف في صفة  
مسح الرأس المستحبة على  
ثلاثة أقوال مشهورها  
ما أشار إليه المصنف بقوله  
(بدأ من مقدمه) على جهة  
الاستعجاب ومقدمه (من  
أول منابت شعر رأسه)  
المتداد فلا يعتبر شعر أعين  
ولا أصابع كما قدمنا في الوجه  
(و) تكون البداية بيديه جميعاً  
حالة كونه (قد قرن) أى جمع  
(أطراف أصابع يديه)  
ماعدداً إبهاميه (بعضها  
بعض) أى مع بعض (على

الاشهر

رأسه وجعل ابراهيم في صدغيه الصدغان تقدم يانها والاهامان تثنية ابراهيم وهي الاصبع  
العظمى من الاصابع وهي مؤنثة عـ الى الاشهر

المعظم من الأصابع وهي مؤنثة على الأشهر

سميت بذلك لانها اهتمت عن سائر الاربع فلم تحتاط بها (ثم) بعد ارجوع اطراف اصابيح يديه ويحمل  
ابهاميه في صدغيه (يذهب بيديه) حلة (٢٢٥) كونه (ماسها الى طرف) يقع الرأ (شعر رأسه) المعتاد مما

يلي قفاه) وهو آخره وهو  
منتهى الجمجمة وظاهر  
كلامه ان طول الشعر  
لا يجب عليه ان يمسح  
ما طال منه وهو خلاف قول  
ابن القاسم انه يجب مسح  
ما مال (ثم) بعد ان ينتهي  
بالمسح الى آخر الرأس  
يردها (أي يديه على جهة  
السنية (الى حيث) أي الى  
المكان الذي (بدأ منه من  
غير تجديد ما (ويأخذ) أي  
ير (بابهاميه خلف اذنيه)  
ثنية اذن بضم المهملة مع ضم  
الجمجمة وسكونها وهي  
مؤنثة من الاذن ينتج المهمة  
والذال وهـ والاسماع  
وينتهي المرور بابهاميه  
(الى صدغيه) ثم أشار الى  
أن الكيفية المذكورة  
في صفة مسح الرأس غير  
واجبة فقال (وكيف  
ما مسح أجزاء اذا أوعب)  
أي عم (رأسه كله) بالمسح  
بحيث لا يترك منه شيئاً  
(والاقل) وهو المسح على

الشهر) ولت والابهام هي الاصبع العظمى تؤت وتذكر والتأنيث أشهر من  
التذكير انقول شارحنا على الأشهر أي أن التأنيث أشهر من التذكير مع ورود كل  
منهما ثم وجدت صاحب المصباح ذكر كلام شارحنا حيث قال والابهام من الاصابع  
تبقى على المشهوره ففاده خلاف فادقت (قوله أهتمت) أي أبعدت والظاهر أن  
هذا تفسير باللام مسوق اليه المعنى والافقه قال صاحب المصباح أهتمت به  
أما اذا بينت (قوله الى طرف) أي الى محل طرف ان لم يكن هناك شعراً الى الطرف  
نفسه ان كان هناك شعر (قوله مما يلي قفاه) من بيانية لموضع الطرف أي حاله  
كون موضع ذلك الطرف وما يلي قفاه وقوله وهو آخره أي هذا الذي يلي القفا  
آخر الأمر فافقه خارج من الرأس كالتسمية لكل منهما غير ذلك في المسح  
وهو ذهب ابن القاسم كما قل عجم (قوله وهو منتهى الجمجمة) أي وذلك  
لا آخر منتهى الجمجمة (قوله وظاهر كلامه الخ) تبع ابن عروا وخرجه  
بأنه ليس بظاهراً ففهم ان مسح شعر رأسه اذا طال مسحه او قفاه دون ما طال  
منه ولم يصف انه قال الى طرف شعر رأسه وانما تحرر بذلك عن أن يمسح شعراً فقفاه  
كما هو عند ابن شعبان اللخمي وأيسر بحسن والمشهور وهو قول ابن الماسم  
انه ينتهي لا آخر الجمجمة اهـ (قوله وهو خلاف قول الخ) المعتمد قول ابن القاسم  
(قوله يردها) هذا في حق من لم شعر له أو لم شعر قمه ير وأما من له شعر طويل  
فيجب عليه الرد اذا لايتم المرة الاولى الواجبة الابه ثم تطالب منه السنة بعد ذلك  
بداور ذلك يمكن محال طاب تلك السنينة اذا بقي بالبيديه والاسقطت عنه  
فان بقي الميكفي البعض فيمسحه (قوله من غير تجديد ماء) أي تجديد  
مكرره (قوله سميت بذلك) أي سميت الاذن بمعنى العضو بذلك أي بالمفقه  
أذن وقوله من الاذن أي من أجل ان لفظ الاذن مشتق من الاذن بالفتح (قوله  
اذا أوعب) أي ولو بأصبع واحدة (قوله للحديث المنة دم) وهو قوله بدأ  
من مقدم رأسه (قوله عندما لك) أي ومع كراهة عند ابن القاسم هذا ففاده  
وامكن قوله وفاته المستحب عند ابن القاسم لا ينتج الكراهة لان قوات المستحب  
يصدق مع الكراهة وخلاف الاولى (قوله وتجديد الماء الخ) هذا ما مشى عليه

الصفة المتقدمة (أحسن) من ٥٧ عد ل خيره لانه قول ما لك الموافق للحديث المتقدم ثم أشار الى  
صفة أخرى في أخذ الماء الى مسح الرأس وهي لما لك كما تقدم في غسل الوجه فقال ولو أدخل يديه في الماء ثم رنعهما  
مباولتين ومسح بهما رأسه أجزاء) من غير كراهة عندما لك وفاته المستحب عند ابن القاسم (ثم) بعد أن يفرغ من مسح  
الرأس ينتقل الى مسح الاذن وهو سنة مستقلة وتجديد الماء له سنة مستقلة

الشيخ خليل وهو طريقة ابن رشد وعبد الوهاب (قوله الى انهما سنة واحدة)  
 وعليه فن لم يجد الماء فهو كمن ترك المسح (قوله الى الاقل يشير الخ) فيه نظر  
 لان المصنف يصدديان الكيفية فقط ولم يبين هل مجموع ذلك سنة أو كل واحدة  
 سنة (قوله يفرغ الماء على سبائتيه) بأن يأخذ الماء بيمنه ويفرغه على سبائتيه  
 اليسرى مع ابهامها وما اجتمع في كف اليسرى يفرغه على سبائتيه اليمنى مع ابهامها  
 كذا في عجم والتحقيق (قوله الى السب) أي عند السب كما أفاده المصباح فليس  
 السب مدلولاً لها كما هو ظاهر العبارة (قوله وان شاء الخ) أشار الى حكاية  
 الخلاف فالمدة الاولى لابن القاسم وهذه لما لك (قوله على الصحيح) ومقابلته  
 ان باطنهما ممالي الرأس وظاهرهما ممالي الوجه قال القرافي الذخيرة ابتداء خلقهما  
 كرز الورد فاذا تم كمال خلقهما انفتحت على الرأس فالظاهر للجبين الآن كان  
 باطناً والباطن كان ظاهراً فهل يعتبر حال الابتداء عملاً بالاستصحاب أو لا انتهى لانه  
 الواقع حاله ورود الخطاب وهما عضوان مستقلان لامن الوجه ولا من الرأس قاله  
 عجم في شرحه وذكر انهما كهاتين عن بعضهم أنه اذا كان مسح الجميع سنة فلا  
 معنى للتفريق بين الظاهر والباطن اذا لم يكن فيهما واحد وصفة مسحهما على  
 ما قال تحت أن يجعل باطن الابهامين على ظاهر الشحمتين ويبرهما للآخر وآخر  
 الابهامين في الصماتين ووسطهما ملاقياً للباطن دائرين مع الابهامين على ظاهر  
 الشحمتين قاله ابن عباس اه وهما يقيدان مسح الصماتين داخل في مسح  
 الاذنين والكل سنة واحدة مع ان المواقح حكى أنه سنة اتفاقاً أقل ما هناك  
 أن يكون هو الراجع وكلام المصنف لا يخالف لانه يصدد المدة فقط (قوله مقداراً)  
 وصفة المقدار كون المسوح ما بين القفاه ومنتهى الوجه والصفة كونه بيداً من  
 المقدم ويختم بالموخر (قوله لقوله تعالى) هذا دليل متعلق بمسح الرأس فقط غير  
 شامل للأذنين الداخليين في المدعى (قوله لا خلاف أعلمه الخ) لم ينف الخلاف  
 لاحتمال أن يكون هناك من خالف ولم يعلمه (قوله انها تتناول) أي لان النساء  
 شقيات الرجال وغلب الرجال (قوله وتمسح المرأة الخ) أعاد العامل ليعتلق به  
 ما انفردت بمسحه (قوله على دلالها) بفتح الدال ثنية دلالة (قوله أي ما استرسل  
 من شعرها) أي على الصدغ الايمن أو الايسر فعليه يكون تفسير المفرد وما استرسل  
 على الصدغين معاً فيكون تفسير الدالين والحاصل ان ما استرسل على أحدهما فهو  
 دلالة فاذا أريد ما استرسل عليه ما قيل دلالة لان وكذا ما استرسل على الوجه تمسحه  
 وهل يسمى دلالة واليه يشير بعض الشراح حيث يقول أي ما استرسل على وجهها

وذهب أكثر الاشياء الى  
 أنهما سنة واحدة والى  
 الاول يشير قول الشيخ  
 (يفرغ الماء على سبائتيه)  
 ثنية سبائتيه وهي الاصبع  
 التي تلي الابهام سميت بذلك  
 لانهم كانوا يشيرون بها الى  
 السبب في الخصامة (و)  
 على (ابهاميه) تقدم بينهما  
 (وان شاء غمس ذلك) أي  
 السبائتين والابهامين  
 في الماء ثم يمسح أذنيه  
 ظاهرها) وهو ما يلي الرأس  
 على الصحيح (وباطنهما)  
 وهو ما تقع به المواجهة  
 ويكره أن يتبضع عضونهما  
 لان قصد الشارع بالمسح  
 التحفيف والتبضع ينال فيه  
 (وتمسح المرأة) رأسها  
 وأذنيه (كما ذكرنا في مسح  
 الرجل مقداراً وصفة  
 لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم  
 (ك) لا خلاف أعلمه  
 انها تتناول النساء كما  
 تتناول الرجال (وتمسح)  
 المرأة (على دلالها)  
 ابن العربي أي ما استرسل  
 من شعرها (ارك)

وعلى مدغيتها الا ان قضية ذلك التفسير ان يكون تفسير الجميع لا للشيء ويشير  
 الفاعل الى حيث قال هما الشعر المستترخى على وجهها ولا يخفى انه على تفسيره يكون  
 تفسير المفرد فتدبر المقام (قوله سمع ما استترخى) أى من شعر الرأس عن محل  
 الفرض وهذا هو محل الخلاف كما يفيدته وتقابل المشهور بأنه لا يجب مسحه  
 فالمشهور ينظر للبداية والمقابل ينظر للنهاية وأما الجزء القائم بالرأس فيسمع  
 اتفاقا كما هو مفاده فاذا علمت ذلك فإيتى بآدم من قول الفاضل هاتى المذكور  
 من ان ما استترخى على الرأس أى مكان قائما به من محل الخلاف غير مراد (قوله  
 على الرأس والوجه) أى يستترخى على الرأس والوجه أى دائماً ما على أحدهما  
 والمناسب للتعبير بالمشهور كما قررنا أن يقول ما استترخى من شعر الرجال على  
 الجانبين بحيث نزل عن محل الفرض أو على الوجه وأما القائم بمحل الفرض فقد  
 علمت من كلامه انه محل اتفاق (قوله بكسر الواو) وأما بالفتح فهو مصدر قاله  
 عبد الوهاب (قوله التى) تعقد المرأة شعر ظاهرها تسمى الشعر  
 وتربطه بتلك الخرقه فالخرقة رابطة الشعر لا الرأس ويحتمل ان الربطة متعاق  
 بالرأس ويلزم من ربط الرأس ربط الشعر (قوله وحنا) أى متجسدة لا اللون  
 الذى يكتسب بعد ازالة الثقل فان السمع عليه لا ضرر فيه ولذلك قال بعض أى جرمه  
 لا أثره هذا فى الثقل الذى على ظهر شعر المرأة وأما ما كان فى مستبطن الشعر دون  
 أعلاه فلا ينقض لان مستبطنه لا يجب اتصال الماء فى الوضوء ولا بد أثره بالسمع  
 (قوله تضمه بسدر) أى تشد بالسدر والحناء كما يدل عليه عبارة الصحاح والمراد  
 تجعل عليها سدر وحنا (قوله من حروشه) أى حر يرتب عليه ضرر وأما  
 مجرد الحر فـ لا يكون مسوغاً وليس من الضرورة حال العروس اذ يجب عليها انزع  
 ما على شعرها من زينة أو غيرها خلافاً لمن رخص للعروس فى سبعة أيام السمع على  
 الحائل (قوله كما قال مالك) انما قال كما قال مالك لان أحمد يقول اختياراً  
 واستقرب ابن ناجي قول أحمد فانه لا وهو الذى كان يدل اليه بعض من لقيناه (قوله  
 فى مسحه عليه الصلاة والسلام على عمامته) أى بعضها وكان قد سمع الناصية التى  
 هى مقدم الرأس كفى المصباح (قوله واذا سمع بعض رأسه لضرورة) أى اقتصر  
 على سمع بعض الرأس لضرورة (قوله استقبله أن يسمع) أى بكل السمع على  
 العمامة وقيل لا يطلب بالتكميل وقيل يطلب به على جهة الوجوب وهذا أظهر  
 الأقوال وكذا يسمع على العمامة كلها اذا خاف بنزعها ضرراً وعلى كونه يسمع على  
 العمامة ان لم يقدر على مسح ما هى ملفوفة عليه كالزوجة فان قدر مسح عليه لا على

المشهور — وروى جوب مسح  
 ما استترخى من شعر الرجال  
 على الرأس والوجه والمرأة  
 كذلك (ولا تسمع على  
 الوقاية) بكسر الواو وهى  
 الخرقه التى تعقد المرأة شعر  
 رأسها به لتقيه من الغبار  
 وكذلك لا تسمع على  
 ما فى معناها من خمار وحنا  
 ونحوه الان ذلك كالحائل  
 هذا اذا لم يكن ثم ضرورة  
 وأما مع الضرورة مثل اللرقه  
 تضمه بالسدر والحناء  
 وتجعل على الرأس من حر  
 وشبهه فانه لا يضر كما ان  
 الرجل لا يسمع على عمامته  
 الا من ضرورة كما قال مالك  
 فى مسحه عليه السلام  
 والسلام على عمامته  
 انه كان لضرورة واذا سمع  
 بعض رأسه لضرورة  
 استقبله أن يسمع على  
 عمامته



(و) اذا مضت المرأة بها فانها (تدخل يديها من تحت عقاص شعورها في رجوع يديها في المسح) قال بن العربي العقص ان تلوى الخصلة من الشعر ثم تقدمها حتى يبقى فيها التواء ثم ترسلها وكل خصلة عقصة والجمع العقاص والعقاص (و) ظاهر كلام الشيخ انه (ليس عليها حل عقاصها) في الوضوء كما قال في الغسل للشدقة وفيدته بعضهم بما اذا كان عقاصها مثل عقاص العرب تربطه بالخط والخططين اما ان كثرت عليه الخيوط فلا بد من حله (ثم) بعد الفراغ من مسح الاذنين (يغسل رجله) وهي الفريضة الرابعة عند جهور العلماء لقوله تعالى وأرجلكم بالنصب عطفًا على الوجه واليدين وقوله اقراءة الخفض بتأويل كثيرة قال صاحب المفهم والذي ينبغي أن يقال ان قراءة الخفض عطف على الرأس فهما يمهان اذا كان عليهما خفان

اعمامة ان لم يشق عليه نقضها وعودها لما كانت عليه فان شق وكان عليه طاع على هذا لحالة بضره فهل للمسح عليها او حرما كان يقرره الشيخ عثمان البري أم لاوه وما كان يقرره غيره وهذا حيث كان لا يتضرر بنقضها وعودها والامسح عليها اقلها (قوله ان تدخل يديها) أي على جهة الوجوب على ما استظهره ح في شرحه للقرطبية وكذا ذكره في الذراع لتوقف التعيم عليه ثم قال وبعد تعيم رأسها بالمسح بسن في حقها الرد وتدخل يديها تحتها في الرد لا سنة أيضا حيث بو بديها بل (قوله العقص) بفتح العين وسكون القاف قال في المصباح عقصت المرأة شعرها معصا من باب ضرب فعلت به ذلك اه (قوله ان تلوى الخصلة) بضم الخاء (قوله ثم تقدمها) أي مع خصلة أخرى بحيث أوجبتين كما ذكره الشارح (قوله حتى يبقى فيها التواء) أي حتى يبقى الالتواء لانه اذا لم يبق التواء لم يبق من عمارة لا أساس حيث قال حتى يبقى التواءها وعلى هذا العقص مما يزيل غزلان الضفر كما يضر الخوص والعقص على هذا خصلة مربوط طرفها مع طرف غيرها بخيط أو خيطين وسيأتي للشارح أنه يجعله مراد قاله حيث قال والعقص مر جمع عقصة وهي الخصلة من الشعر تضررها ثم ترسلها به اطرقتان هذا وسدر عبارة المصباح تقتضي اطلاق العقصة على مجرد لي الشعر وحمل اطرافه في أصوله (قوله كما قال في الغسل) أي ليس عليها حل عقاصها (قوله تربطه بالخط والخططين) أي تربط اطراف العقاص بخيط أو خيطين وقوله أما ان كثرت أي بأن زادت على خيطين كما قرره شيخنا رحمه الله وظاهر عبارة الشارح ان الحكم مستوفى الوضوء والغسل من ان الخيطين لا يقضيان فيهما مطلقا شدة الرباط أم لا واما الثلاثة فأكثرية قضى اشتد أم لا وهو موافق لما للزرقاني على خليل (قوله وهو الفريضة الخ) أي غسل رجله الفريضة الرابعة (قوله عند جهور العلماء) أي أن يكون الرجلان يغسلان عند جهور العلماء وقيل فرضهما المسح وسبب الخلاف اختلاف القراءة في قوله تعالى وأرجلكم خفضا ونصبا فعلى قراءة النصب يكون معطوفا على الوجه واليدين وعلى قراءة الخفض يكون معطوفا على الرأس كما ذكره في التبعيق (قوله قال صاحب المفهم) هو الامام القرطبي شارح مسلم وسماه المفهم واسمه أحمد بن عمر بن ابراهيم الانصاري ائقيه المالكي المحدث مات بالاسكندرية سنة ست وخمسين وستمائة وهو غير صاحب التذكرة والتفسير فان ذلك محمد بن أحمد وكان أي صاحب التذكرة من عباد الله الصالحين والعلماء العاملين الزاهدين



وتلقينا هذا القيد من قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذ لم يصح عنه أنه مسح على  
رجليه الا وعليهما خفان  
والتواتر عنه غسلهما فبين  
النبي صلى الله عليه وسلم  
الحال التي هي مع فيه وكيفية  
غسلهما انه (يصب الماء  
بيده اليمنى على رجله اليمنى  
ويبركها) أي يركها  
(بيده اليسرى) عركا  
(قليلًا قليلًا) أي زنيقا  
رفيقا (يوعها) أي يستكمل  
غسلها (بذلك) أي بالماء  
والدلك (ثلاثا) أي ثلاث  
غسلات استحبابا ولا يزيد  
على ذلك وأخذ من هذا  
ان غسل الرجلين محدود  
وهو كذلك على أحد القولين  
المشهورين والا حراة غير  
محدود واختلف في تخليل  
أصابهما على خمسة أقوال  
أشار الشيخ منها إلى قولين  
أحدهما الإباحة واليه  
أشار بقوله (وان شاء خالي  
أصابه في ذلك) أي  
في حال الغسل (وان ترك  
فلا حرج) ولم أره غيره  
ثانيهما الاستحباب لابن  
شعيبان وابن حبيب

في الدنيا المشغولين بما يعينهم من أمور الدنيا خرة أو فاته مع ضرورة ما بين توجهه  
وهباداة وتضيف وكان قد طرح التكلف عيشي بشوب واحد على رأسه طاقية وكان  
منه قرا بمنية ابن خضيب وتوفي بها وقد فن بها في شهر شوال سنة احدى وسبعين  
وسمائه رحمه الله هذا ما ذكره ابن مرقون وذكر غيره ان الاول وهو شارح  
مسلم ولد بقرطبة سنة ثمان وسبعين وخمسائة وسمع به او قدم به وروى حديث  
به او اختصره في شرح مختصر مسلم وذكر ايضا انه قد أخذ عنه أي عن شارح  
مسلم الحافظ شرف الدين الدمي اطي والثاني الذي هو مصنف التفسير والتهذيب ذكره  
فصاحبه ما تليد الاول الذي هو شارح مسلم (قوله هذا القيد) أي الذي هو قوله  
اذا كان عليه ما خفان (قوله والتواتر) مبتدأ أو غسلها هو الخبر أي والتواتر  
عنه غسلها أي دائما عند عدم الخفين فالجملة في محل التعليل لقوله اذ لم يصح  
ولا يتم التعليل الا بالزيادة التي زدناها (قوله الحمال الذي يصح فيه) أي وهو  
عند اللبس للنفخ (قوله أنه يصب الخ) الصب يصب من أعلى إلى أسفل  
فيفهم منه القيل مع أنه ليس بشرط في الغسل (قوله بيده اليمنى) قال تتوفهم  
من قوله بيده انه لا يأخذ الماء بيده ورجليه الا بيده واحدة قال أبو عمران باتفاق  
(قوله أي يركها) من باب قتل كما في المصباح (قوله بيده اليسرى) فلا يكفي  
ذلك احدى الرجلين بالآخرى وفي عبارة الشيخ في شرحه ما يشعر باهتمام كلام  
ابن القاسم من أنه يكفي ذلك احدى الرجلين بالآخرى (قوله عركا قليلًا قليلًا) أي  
لما فيه ما من المشوكة التي لا تزول الا بالغسل دفعة وفيه إشارة إلى أن قليلًا لا  
ليس راجعًا إلى ما فيه لانه قد ذكر الكلام فيه فرجوعه له بصير في العبارة تكرارا  
(قوله استحبابا) أي ان الهيئة الاجتماعية مستحبة فلا ينافي ان الاولى فرض لكن  
لا يستفاد منه ان كلاما من الثانية والثالثة مستحب (قوله ولا يزيد على ذلك) يأتي  
هل تكره الرابعة أو تمنع خلاف (قوله محدود الخ) هذا أقول الا كثر وهو  
الراجح لقول ابن مرقون كان على صاحب المختصر أن يقتصر عليه (قوله والاخر  
انه غير محدود) أي فالمطلوب الاتقاء ولو زاد على الثلاث وليس في غسلهما  
على هذا القول ما هو مستحب وما هو واجب والمراد بالانقضاء انقضاء ما يلزم زائلته  
في الموضوع كما ذكره ابن مرقون وانما خاف الرجلان بقية الاعضاء على هذا القول  
لأنهم كانوا محل الاوساخ والاقذار غالبًا والخلاف في غير الثقبين أما الثقبين  
فكسائر الاعضاء اتفاقا وجميع المازري بين القولين بأن الثلاث في الثقبين  
والانقضاء في غيرها (قوله ذكر الشيخ من اتوا به الخ) وبقية الاقوال الوجوب

ولقتصر عليه صاحب المختصر هـ عـ د ل واليه أشار الشيخ بقوله (والفخايل أطيب) أي أدفع  
(٢) وسوسة (النفس)

والمستحب في صفة تغلبها أن يكون من أسفل يبدأ من خنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى فيبدأ اليسرى بإمامها  
ويختم اليمنى به والما كان في الرجل مواضع ينمو عنها الماء أخذ ينبيه (٢٣٠) عليها كما فعل ذلك في الوجه

وذكر ذلك بلفظ الخبر  
ومعناه الطالب فقال  
(ويعرك) أي وليعرك بمعنى  
وليدلك (عقبه) تنبيه  
عقب بكسر القاف وهي  
مؤخر القدم مما يلي الأرض  
وهي مؤنثة (و) كذلك  
يدلك (هرقويه) تنبيه  
عرقوب بضم أوله وهو  
العصب الغليظ المتفرق  
عقب الساق (و) كذلك  
يدلك (مالايكار) أي الذي  
لا (يدخله الماء بسرعة)  
فيكاد زائدة ثم بينه بقوله  
(من جساوة) بجيم وسين  
وهـ هـ مفتوحتين غلط  
في الجلد ينشأ عن قشف  
(أو شقوق) أي فتاح تكون  
من الباعث وغيره وكذلك  
النكاميش التي تكون  
من استرخاء الجلد في أهل  
الاجسام الغليظة ثم أكد  
الامر بعرك ذلك مخافة أن  
يغفل عن شيء منها فيكون  
مصلحاً بخير وضوء فقال  
(فأبلغ بالعرك) مع كونه  
مقروناً بصب الماء لأنه أتى  
(بيده) أن أمكنه يفعل  
ذلك في كل مرة من الثلاث  
ثم أكد ما أمر به بالاستدلال

والانكار هذه أربعة أي باعتبار انضمام هذين إلى في المذهب والشارح والامس  
بخل ما بين الإصبع والذي يليه فقط ذلك ابن ناجي وهذا في الوضوء  
وأما الغسل فليل واجب واقتصر عليه المواق والشخ عبد الرحمن في حاشيته وهو  
الراح وقيل مستحب وإذا قلنا لا يجب فخليل أصابع الرجلين في الوضوء  
ولا في الغسل فلا بد من اتصال الماء ما بين الأصابع فله في مختصر الواضحة  
(قوله أن يكون من أسفل) أي ويغلبها بخنصره وورد في حديث بالمسحبة  
والفرق بين أصابع اليدين والرجلين شدة التصاق أصابع الرجلين فشدته  
ما بينهما الباطن أو الخلاف في غسل الرجلين (قوله يبدأ الخ) يحتمل أن يكون  
هذان تمة المستحب المذكورين في غسل الرجلين مستقبلاً آخر فيكون البداية  
من أسفل مستقبلاً البداية بخنصر اليمنى الخ مستحب آخر (قوله ومعناه  
الطلب الخ) لا يخفى أنه يصدق بالوجوب والندب والمراد الأول (قوله يعني)  
واليدلك التعريف يعني ليس لذي يوهـ مـ شئ فقط مجرد الإيضاح (قوله  
قوق عقب الساق) لا وجه لتسبته لا عقب مع وجود القارل بينه وبينه بالعرقوب  
فالعرقوب أقرب من الساق قال الخطاب في حاشية الرسالة عقب مؤخر القدم  
مما يلي الأرض والعرقوب الفصبة الناتئة من العقب إلى الساق قاله الجزولي وأيضاً  
فتلك النسبة تؤذن بوجود عقب ليس منسوباً للساق ولم يكن ذلك (قوله  
فيكاد زائدة) لا يخفى أن زيادته ليست متعينة بل عدم زيادتها صحيح  
وما لا يقرب من داخل الماء قاله عجم (قوله نشاء عن قشف) القشف عدم  
تعهد النظافة قال في المصباح قشف الرجل قشفاً فهو قشف من باب تعب أي  
لم تعهد النظافة وقشف مثله (قوله وذيره) أي أو غيره كسوداً كما فضع به  
تت قلت ولعل المراد إذا غلبت إحدى الطبيعتين تحصل تلك الشقوق (قوله مخافة)  
أي لاحتمال الخ لا يخفى أن هذا الخوف إذا كان وهماً فيكون الأمر لشدة الخوف وان كان  
شكاً أو ظناً فيكون الأمر للوجوب والظاهر الأول (قوله فيبالغ الخ) أي  
إذا كان العرك المذكور متعلقاً بتلك المواضع الخفية فيتفرع طلب المبالغة فيه  
فتبين أن الماء بمعنى في (قوله لانه أتى) أي لأن العرك المقترن بالصب أتى  
من كونه غير مقترن أي بأن يكون الصب بعد العرك أو قبل العرك (قوله بيده)  
متعلقاً بقوله العرك (قوله أن أمكنه) أي أمكنه أن يكون بيده ويعد  
ترجيحه لقوله مع كونه مقروناً بصب الماء وان كان صحيحاً لوجود الفصل بقوله بيده  
المتعلق بالعرك (قوله يفعل ذلك) أي ما ذكر من عرك عقبه إلى آخر ما ذكر

عليه معبراً بفاء السبعية فقال (فانه) الضمير للشارح وهو الذي يفهم ما يمدد ولم يتقدمه ما يعود عليه قوله

(جا. الاثر) في العيصين من قوله (٢٣١) صلى الله عليه وسلم (وبل الاعقاب من النار) قيل واد

في جهنم وفي الكلام حذف  
مضاف فقد مره اصحاب  
الاعقاب قتلوا رهـذا  
لا يختص بالعقب خاصة بل  
شامل لكل لمية تبقى  
في اعضاء الوضوء وانما قال  
النبي صلى الله عليه وسلم هذا  
حين رأى اعقاب الناس  
تلوح ولم يسهل الماء في الوضوء  
(وعقب الشيء طرفه) بفتح  
الراء وهو (آخره) ثم بعد ذلك  
يفرغ من غسل الرجل  
اليمنى على الصفة المتقدمة  
(يفعل بالرجل اليسرى مثل  
ذلك) أى مثل ما فعل  
في اليمنى سواء ولم يبين  
منتهى الغسل في الرجلين  
وهما **اليمين** المائتان  
في جانبي الساقين والمشهور  
دخولهما في الغسل وهذا  
انتهى الكلام على صفة  
الوضوء ولما قدم فيها أنه  
يغسل ما حقه اغسل فلانا  
خشى أن يترهم أن ذلك على  
جهة الوجوب رفيع ذلك  
التوهم بقوله وليس عليه  
أى المتوضى (تحديد غسل  
اعضائه) التي حقها الغسل  
(فلانا فلانا) بأمر لا يجزى  
دونه ولكنه (فى التحديد

(قوله من قوله الخ) أتى بذلك لان الاثر كما قال في اصطلاح المتقدمين يقع على  
المرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الموقوف وأما فقهاء خراسان من المحدثين  
فانهم يسمون المرفوع خبرا والموقوف أى على الصحابة أثره فذكرى على اصطلاح  
المتقدمين فن بيانية احترازاً من الاثر من قول غيره (قوله للاعقاب) يحتمل أن  
تكون للعهدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قاله حين رأى قومًا تلوح أعقابهم ويحتمل  
أن تكون للجس واستبداه الباجي لما ذكر قلت لاستبداد لان النبي صلى الله عليه  
وسلم مشرع لكل الأمة فالمعنى وبل للاعقاب التي لم يصبها الماء كانوا هؤلاء  
أو غيرهم والاعقاب جمع قلة والمراد بالكثرة (قوله قيل وبل واد في جهنم) أى  
وتكون من في قوله من النار تبعوضة وأما الجرح ورحال من الضمير في الخبر  
والتقدير وبل كائن للاعقاب حالة كونه من النار أى بعض النار ويراد من النار  
دار العقاب وعبره قيل إشارة الى عدم الانفاق عليه وكأنه قال قال بعضهم فقد قال  
عياض وبل كلمة فقال لمن وقع في الهلاك وقيل لمن استغرق الهلاك وقيل معناه  
الهلاك (قوله تقديره لاصحاب الاعقاب) فان قلت اذا كان المعنى على حذف  
المما في قوا وجه تعبیر المصنف بذلك قلت قال بعض انما نسب العذاب اليها مع  
ان العذاب لاصحابها اما الشذوذ فيها أو لانها أثول معذب ثم انه لا مانع من تخصيص  
التعذيب بالاعقاب دون غيرها كما خص التعذيب بغفرل السجود ويجرى  
هذا كله في غيرها كما ذكره عرجه الله تعالى (قوا وتما قال الخ) جواب  
عن سؤال مقدر تقديره اذا كان هذا لا يختص قوا وجهه فخصه المصطفى (قوله  
تلوح) قال في الصباح لاح الشيء يلوح بدااه أى تظهر بدون ما عليها (قوله وهو  
آخره الخ) قد مره إشارة الى أن عطف الآخر على الطرف عطف بنفسير  
وحية نثذ فاعقب والظرف الذي هو الآخر ترادف وهو ما ذهب اليه الرافى وعليه  
فبطاق العقب على طرف الرجل المتقدم بقول من قال انه لا يقال على مقدم الرجل  
عقب غير ظاهر فله عرج (قوله وهما **اليمين** الخ) اثنتية باعتبار الخبر (قوله  
والشهور دخولهما) في الغسل ولذلك قال بعضهم انما سكت عن ذلك استغناء  
بما تقدم في اليمين لان الكلام في الخلاف والاستدلال واحداً فالشهور دخولهما  
في الغسل (قوله بل حكى ابن بشير الاجماع الخ) أقول لا يسلم له كتابة الاجماع  
لوجود القول بالكتابة الا أن يجاب بأنه أراد بالمنع ما يشمل الكراهة فيجرى  
على التوليز وقد اشار لما صاحب المختصر بقوله وهل تذكره الرابعة أرتفع خلاف  
والاولى وهل تذكره الزائدة لان الخلاف جارٍ فيما زاد على أربع أيضاً ولا اعتراض  
بالثلاث (أكثر ما يفعل) ولا فضيلة فيما زاد على الثلاث بل حكى ابن بشير الاجماع على منع الرابعة

والاصح في هذا ما روي أن أعرابيا سأل رسول الله صلى الله عليه (٢٣٢) وسلم عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا

ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد  
على هذا فقد أسي وتعدى  
وظلم وفي رواية فقد  
عصى أبا القاسم هذا مع  
تحقق العدد وأمام الشك  
هل هي ثلاثة أو أربعة فقبل  
بني على الأقل كالشك  
في الركعات وقيل على  
الاكثر خوفا من الوقوع  
في المظور لتخصيل فضيلة  
(ج) وهو الحق عندي وبه  
ادركت من أقبته بغتي  
(ومن كان يوجب) أي  
يسبغ أعضاء الوضوء بأقل  
من ذلك أي من ثلاث  
غسلات (أجزاء) فعل  
ذلك الأقل إذا (أحكم)  
أي أتقن (ذلك) الفعل وقد  
حدد الاكثر ولم يحدد الأقل  
إذا قل يحتمل الواحدة  
والاثني ولما لم يطر في أجزاء  
الواحدة الأحكام بنه بقوله  
(وأيس كل الناس  
في أحكام) بكسر الهمزة أي  
اتقان (ذلك) الغسل  
(سواء) على أن من  
ليحكم بالواحدة لا يجوز  
وتعني في حقه ما يحكم به  
فإن كان لا يحكم إلا بالثلاث  
نوى بها الفرض وإن كان  
لا يحكم إلا بالثنتين نوى به ما الفرض وبالثلاثة الفضيلة

على ابن بشير في اقتصاره على الرابعة لأنه إذا انتهت الرابعة فما زاد بالطريق  
الاولى وهذا الخلاف جار في الوضوء المحدث قبل فعل شيء بالأقل بما يتوقف على طهارة  
الصلاة لأن يكون حصل بالتجذد تمام ثلث الأجزاء فلا يمنع ولا كراهة ومحل  
هذا الخلاف إذا زاد على الثلاث بقصد التجدد وأما إذا قصد إزالة الأوساخ فبما نرى  
(قوله فأراه ثلاثا) الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم توضى بحضرة (قوله فقد أساءه)  
أي ارتكب أمرا غير لائق وقوله تعدى وظلم يستفاد من المصباح ترادفهما والظلم  
وضع الشيء في غير موضعه كما ذكره نيه والحاصل أن هذه اللفاظ الثلاثة  
مترادفة أو كاترادة (قوله وفي رواية فقد عصى الخ) أبو القاسم هو صلى الله  
عليه وسلم أقول لا يخفى أن ما ذكر ظاهره في الجمع فيكون مرجعا للقول به وصاحب  
القول بالكراهة يقول أن التبرير بالهصيان كناية عن شدة التنفير فلا يلزم الحرمة  
فخلاصته أن هذه كراهة شديدة وخصوصا للمقابل هو الحرمة (قوله وأمام  
الشك الخ) أي شك في التي قصد أن يقدم عليها هل هي ثلاثة والذي فعله اثنتان  
أو أربعة والذي فعله ثلاثا (قوله فقبل بني على الأقل) وعلى هذا فيستحب فعلها  
(قوله وقيل على الأكثر) أي فيكرهه فعلها (قوله في المظور) أراد به الممنوع  
بالمعنى الشامل للكراهة ليجري على القولين المتقدمين (قوله ومن كان يوجب  
الخ) لازم لما قبله وأعله إنما احتاج لذكره لأجل الشرط الذي هو قوله إذا أحكم  
وقوله فعل ذلك الأقل المناسب أجزاء ذلك الأقل ولا حاجة لتقديره (قوله  
إذا أحكم ذلك) لما كان قوله ومن كان يوجب يحتمل ولو مع عدم الاتقان مع أنه  
لا يكفي أتي بهذا الشرط وهو الاتقان إشارة إلى أن الأجزاء لا يكون إلا مع (قوله  
وقد حدد فعل الأكثر) أي أكثر الغسلات لا الغرفات التي الحديث فيها (قوله  
إذا الأقل الخ) أي لأن الأقل لما كان محصورا في الواحدة والاثنتين فحاله معلوم فلا  
حاجة للتنبيه عليه (قوله على أن الخ) متعلق بقوله بنه (قوله بالواحدة) أي الغرفة  
الواحدة (قوله نوى بها الفرض) ظاهره نوى بالغرفات الفرض ولا يصح في العبارة  
حذف والتقدير نوى بالغسل بها الفرض وكذا يقال فيما بعد (قوله نوى به  
الفرض الخ) مرور على إحدى الطريقتين المتقدمتين هل الأولى التبيين أو يعم  
اعتقاده أن ما أسبغ أو لا يكون الفرض (قوله وبالثلثة الفضيلة) في المقام  
أمران الأول أن قضية كونه الأحكام في الفرض ما حصل الاثنتين أن تكون  
الفضيلة لا تحصل الا بالثنتين فليست الفضيلة حاملة بالثلاثة فقط وبالأواب أن ذلك  
ليس يلزم لأن كونه الفرض ما حصل الا بالثنتين يحتمل من وجوده عائل وق



قال بالفرض الامر الثاني ان قضيته ايضا أنه لا يطلب برابعة ففضيلة الثانية والثالثة  
مقيدة بما اذا كانت الاولى مسبغة فان لم تسبغ وانما تسبغ بالثانية فالمسبب  
له الثالثة فقط فان لم يسبغ الا بالثلاث سقط نوب ما زاد عنها هذا ظاهره وليس  
بمراد بل المراد بالثالثة الفضيلة أى الفضيلة الاولى ولا ينافى أنه باقى بفضيلة ثانية  
(قوله شرع يحث على الاتيان بها على الصفة هذه) أى من قوله فأحسن الوضوء فهو  
اشارة الى أن المراد باحسن الوضوء الاتيان بفرائضه وسننه وفضائله واستظهره  
عج وقال ويحتمل أنى بفرائضه وقيل اخلاص فيه (قوله من توفأ فأحسن الحج)  
ظاهرة أنه يحصل له ذلك الفضل ولو باحسن الوضوء مرة واحدة قال عج وهو اللائق  
بصاحب الفضل العظيم (قوله يفسره رواية أحمد) يحتمل أن المراد ان رواية احمد تفسر  
الطرف بأنه البصر وخبر ما فسرته بالوارد ويحتمل أن رواية احمد تدل على السكون  
لان الطرف بالسكون البصر وأما ما يقع هو آخر الشيء والظاهر الاول  
(قوله الى السماء) لعل المراد الى جهة السماء وان لم يرها لحائل بينه وبينها  
أو لما نبع به اذا وقع في مجلس المذاكرة ورأيت في شرح الشيخ داردا ما يفيد أنه  
لا بد من النظر للسماء بالفعل وأنه لا بد أن يكون ممن يتفكر فانه قال والسفر في رفع  
الطرف الى السماء هو شغل نظره بأعظم المخلوقات المرئية له تعالى الدنيا وهي  
السموات والاعراض بقلبه وقال به عن أمر الدنيا فيكون ذلك أدعى لحضور  
قلبه ووافقه لسانه قاله عج (قوله قبل أن يتكلم) المراد قبل أن يتكلم بكلام  
أجنبي ويعلم من كلام عج ان بعضهم لم يذكر هذا العيد (قوله فتعأع) يروى  
بفتح فاء ومشددا عج (قوله الثمانية) هي باب الصلاة وباب الزكاة وباب  
الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والنافين عن الناس  
وباب الراضين والباب الذي يدخل فيه من لا حساب عليه من حاشية مسلم  
للسيوطي والمراد الصائمون الفرض وما زعمته للتوافل وأكثرها كذلك (قوله  
قاله عج) ومحصله أن تلك الابواب تفتح حقيقة (قوله يدخل من أيها شاء) أى  
بعد المرور على الصراط لان الجنة لا يدخلها احد قبل القيامة قال عج ولا يعارضه  
حديث ان في الجنة بابا لا يدخله الا الصائمون فاذا دخل آخرهم أغلق لان التغيير  
لا يستلزم الدخول منه لان الله قد زعمه فيه ويزن له غيره اه وقال القايموني  
الشافعي ففتت أى اكرامه ولو لم يكن لا يشاء ولا يدخل الامن الباب الذي هو من أهله  
وفيل معنى ففتت له أبواب الجنة أى سهلت له أبواب الطاعة المؤهلة للجنة تنبيهه  
انظر ما فائدة تخصيص الفتح بالثمانية مع ان القرطبي علمه أبواب ثمانية عشر بابا

ولما بين صفة الوضوء المشتملة  
على فرائض وسنن وفضائل  
شرع يحث على الاتيان بها  
على هذه الصفة لا يخل بشيء  
منها فقال (وقد قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من  
توفأ فأحسن الوضوء ثم رفع  
طرفه) بسكون الراء يفسره  
رواية أحمد بدبره (الى  
السماء فقال) قبل أن يتكلم  
(أمنه) أن لا اله الا الله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن محمدا عبده ورسوله فتحت  
له أبواب الجنة الثمانية  
يدخل من أيها شاء



هكذا استثنى كل الشيخ خضر الشافعي وأجاب بعض الشيوخ بأن الثمانية هي  
الكبار المشهورة ومن داخل كل باب مغاردونها فلا منافاة بين الكلامين  
(قوله أن تقول هذا ثلاث مرات) ظاهر ذلك الرواية أن الفضل لا يحصل إلا بالثلاث  
والأحوط القول ثلاثا (قوله بأمر الوضوء) أي وأثر الذكراثة قدم (قوله من  
التوابع الخ) قال قت وحكمة تقديم التوابع على المتطهرين اثلا بقنطوا وآخر  
المتطهرين لئلا يعجبوا له وقد يقال إن في هذا الدعاء تنافيا لأن آخره مضمرة  
الدعاء بأن لا يكون ملتباً بذنوبه أو أنه أن يكون من التائبين من الذنوب التي  
تلبسوا بها ويمكن الجواب بأن المعنى اجعلني من الذين لا يقع منهم ذنب وعلى  
تقدير أن يقع مني ذنب فأجعلني من التائبين وقيل التوابع من الكبار  
المتطهرين من الصغائر وقيل التوابع من الأفعال المتطهرين من الأقوال (قوله  
لفظه) أي لفظ الترمذي وقوله وتعد طرق الحديث أي الآتية من الترمذي  
وغيره (قوله في الكبير) كتب بعض الشيوخ ما نصه صدق واقد أحسن ومما فيه  
ملخصا في رواية قبل أن يتكلم كما أشار له هنا وإن لم يعزله رواية هذا الحديث  
خرجه مسلم ولم يقل بأحسن الوضوء وهذه الزيادة عند الترمذي وأما قوله لم يقل  
ثم رفع طرفه إلى السماء وزاد هذا الاسم أحدا لكن بلفظ ثم رفع بصره وإن استوى  
معناها ما وزاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابع واجعلني من المتطهرين اه (قوله  
في غير الصلاة) يشتم الوضوء وغيره وذات واراد في الوضوء فالله ليل أخسر من  
المذبح أن يقال أراد بغير الجنس المتعق في واحد الذي هو الوضوء (قوله وقوله  
الدعاء الخ) قال الفاكهاني فان كانت ما السرف رفع الطرف إلى السماء والمذبح  
سبحا ليس في جهة ولا مستقرة أعلى مكان وكذا رفع اليدين عند الدعاء قلت أما  
رفع الطرف فيمتمل والله أعلم أن يكون سر ذلك شغل فطره بأعظم المخوقات المرئية  
لنفا في الدنيا وهي السموات والأعراض بقلبه وقالبه عن الدنيا فهو أدعى حضور  
قلبه وموافق أسانه لما يشاهده ويستشعره من قدرة الله وقد ابتدأ الله بالسموات  
في آية التذكير في قوله أن في خلق السموات والأرض الآية وأما رفع اليدين فقال  
الغزالي لأن السماء قبله الدعاء وفيه إشارة إلى ما هو مدفوع عنه دعوه من الجلال  
والكبرياء اه فقد جعل علة النظر اشتغال النظر بآذ كرو جعل علة رفع اليدين  
أنها قبله الدعاء وهو أحسن من كلام شارحنا لأن شارحنا جعل علة النظر كونها  
قبله الدعاء فان قلت ان الشهادتين ليستا دعاء قلت ان التلغظ بهما شكر وقد  
قال تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم فهو دعاء في المعنى بقي محض وهو أن كلام هذا الشارح

وورد في رواية أنه يقول  
هذا ثلاث مرات (وقد  
استحب بعض العلماء) وهو  
ابن حبيب (أن يقول بأمر  
الوضوء) بكسر الهمزة  
وسكون النون وبفتحها  
(اللهم اجعلني من التوابع)  
الذين سلكوا أذنبوا قابوا  
(واجعلني من المتطهرين)  
من الذنوب ظاهر كلامه أن  
ماتة له عن بعض العلماء  
ليس من الحديث وقد  
ذكره الترمذي في الحديث  
وقد نقلنا لفظه وتعد طرق  
الحديث في الكبير وأخذ  
من الحديث جوار رفع  
الطرف إلى السماء في غير  
الصلاة وهو المشهور لأن  
الكل شئ قبيح لله وقوله  
الدعاء السماء

فيمدان بعضهم يمنع النظار لسماء حتى عقب الوضوء وكيف يعمل في هذا الحديث  
 ويصنع أن يقال لم يثبت منه ثم رفع طرفه إلى السماء (قوله وأما في الصلاة  
 فلا يجوز) أي يكره ما لم يكن الاعتبار (قوله وعلى الأصح عند ابن الحاجب الخ)  
 ومقابل الأصح رواية من ماله بعد عدم فرضيته أحكامها المأزرى نعم في الوضوء  
 ويخرج عليه في الغسل قال في التوضيح وليحفظ صاحب المقدمات أي الذي هو  
 ابن رشد في وجوب النية في الوضوء خلافه حكى الاتفاق عليها اه (قوله  
 لم يتكلم على النية في الوضوء) لأنه لم يقل ينوي عمل الوضوء (قوله في الرسالة)  
 هذا التقيد أعني قوله في الرسالة يؤذن بأنه ذكرها في غيرها (قوله وقال بعضهم  
 تؤخذ الخ) أي من قوله ما أمر به كما ذكره بعضهم وقوله ثبت قلت أو من قوله احتسابا  
 لأن معناه خاصا والاختصاص النية على ما قال شارحنا (قوله أي المتوضي) أي يريد  
 الوضوء (قوله عمل الوضوء الاضمار للبيان) أي عمله هو الوضوء (قوله  
 احتسابا) حال من عمل الوضوء (قوله لا الرياء ولا السمعة) قال ابن حجر الهيتمي  
 في شرح الشمايل الرياء العمل لفرض مذموم كأن يعمل ليراء الناس والسمعة  
 أن يعمل ليسمع الناس عنه بذلك فيكرهه وباحسان أو مدح أو يعظم جاهه به  
 في قلوبهم وكل ذلك موجب للفسق محبط لثواب العمل اه المراد منه (قوله  
 وطاع الخ) عطف تفسير على قوله خالصا لشارفة إلى المرتبة الدنيا من مراتب  
 الاخلاص اذ المراتب ثلاث دنيا وهي أن يعمل طمعا في جنته أو خوفا من ناره  
 ووسطى وهي أن يعمل لكونه عبدا لله يستحق عليه مولا كل شيء ولا  
 يستحق على مولا شيئا وعليها وهي أن يعمل لأجل الذات العلية لا طمعا في جنته  
 ولا خوفا من ناره والفرق بين الثانية والثالثة أنه في الثانية عمل لأجل استحقاق  
 الذات العلية والثالثة يلاحظ في العمل استحقاق الذات بل عمل لمجرد الذات ولا  
 شك أن العمل لمجرد الذات أرفع رتبة من العمل للذات لكونه مستحقا لعبادة  
 وأنت خير بآية حيث أراد بالاخلاص الطامع المذكور ولم يرد به رياء ولا سمعة فلم يرد  
 به النية التي هي واجبة في الوضوء وإن استلزمتم افتدبر تنبيه قولنا عطف تفسير إشارة  
 الخ وجه ذلك أن الخلو لله تعالى يعني عدم الرياء والسمعة صادق بالصورتين الثلاث  
 فلذلك كان قوله وطاع مفسرا للبراد والوجوب ليس متعلقا بهذا التفسير لأنه ليس  
 واجبا بل متعلق بالامر الكلي الصادق به وبغيره وهو عدم الرياء والسمعة وأقول  
 إذا تأملت تجد الصواب حذف قوله وطاع الخ فيقتصر على الامر الكلي الذي هو  
 قوله احتسابا أي خاليا عن الرياء والسمعة لأن حيثية الطامع سيئ يرها المصنف

وأما في الصلاة فلا يجوز  
 واعلم أن الشيخ لم يذكر  
 في صفة الوضوء النية وهي  
 فرض عند ابن رشد  
 وعلى الأصح عند ابن  
 الحاجب وقد اختلفت  
 الشيوخ هل تؤخذ النية  
 من كلامه أم لا فقال بعضهم  
 لم يتكلم على نية الوضوء  
 في الرسالة أصلا وقال بعضهم  
 تؤخذ من قوله (ويجب  
 عليه) أي المتوضي (أن يعمل  
 عمل الوضوء احتسابا) أي  
 خالصا (قد تعالى) لا الرياء  
 ولا سمعة وطمعا في ثواب  
 مدخر عند الله تعالى

بقوله يرجو تعلقه الخ (قوله لاجل ما أمره الله عليه لقوله ويجب الخ) باعتبار قيده  
الذي هو قوله احتساباً أي خالصاً والتقديرو يطلب منه طلباً جازماً العمل بقيد كونه  
خالصاً لاجل الاخلاص التي طلبه ربنا طلباً جازماً فالمراد من الامر هنا الوجوب  
ولا يضيئ انه لا معنى صحيح لذلك لان الاخلاص المأمور به ليس علة لطلبه طلباً جازماً  
وان لاحظت الاخلاص المأمور به المجعول علة باعتبار امر الله به فيقول الامر الى  
كون العلة امر الله يلزم تعليل الشيء بنفسه (قوله والاخلاص النية) لا يخفى  
انه تناقض مفاد كلامه اولاً من أن المراد بالاخلاص افراد المعبود بالعبادة لقوله لا لرياء  
ولا لسمعة أي العالم في ثواب مخرج عند الله تعالى (قوله فان النية الصحيحة  
لا تكون الخ) يفيد ان النية غير الاخلاص فالتعليل غير صحيح وأنت خير بأنه ان أراد  
بالاخلاص أحد المعنيين الأخيرين فالعصية في قوله فان النية الصحيحة بمعنى  
الكمال وان أريد به المعنى الاول الذي هو المرتبة الاولى فالعصية على حقيقة (قوله  
والنية قصد المكاتب الخ) التقييد بالمكاتب بالنظر لقوله يجب والا فالصبي لا يصح  
وضوءه الابنية وانها قصد المأمور به وان أريد بالوجوب ما يتوقف صحة العبادة  
عليه شمل الصبي (قوله فاعلمها القلب) أي وحيت فدرت النية القصد فيكون  
محلها القلب (قوله أن ينوي بقلبه) أي ينوي في قلبه لما تقدم أر محالها القلب قوله  
هو قيل الافضل أي قال بعضهم وفي بعض النسخ بل هو الافضل أي عدم النطق هو  
الافضل الخ (قوله على المعروف من المذهب الخ) والظاهر ان مقاليه يقول ان  
النطق أفضل فقد قال التلمساني في باب الصلاة ان التلفظ بالنية أفضل (قوله رفع  
أحدث الخ) الحديث له الاطلاقات اربع لمنع والوصف القائم بالاعضاء قيام الاوصاف  
الحسية والخارج والخروج ولا شك انه يصح في المقام أن يراد به كل من الامرين  
الاولين أي المنع والوصف ففي اقتضائه الى المنع قدور (أول المستتر) أي  
على خروج الخارج (قوله أو ينوي أداء الوضوء الذي هو فرض عليه) فيه شيء  
وذلك انه انما هو ظاهر في الوضوء بعد الوقت بالنسبة للمكلف لا بالنسبة للوضوء  
قبل الوقت ولا بالنسبة للصبي والجواب أن المراد بالفرض ما يتوقف صحة العبادة  
عليه لا ما يثاب على فعله ويثاب على تركه وانظر لوني الصبي أو غيره وهو الذي توضحاً  
قبل الوقت بالفرض ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه هل يكون باطلاً ولا هو والظاهر  
لانه تلاعب إلا أن يريد بكونه يعاقب على تركه أن فليس بالعبادة تاركه وقتنا قبل  
الوقت أي وأما مدد دخوله فيصيح هذا المعنى أيضاً ويرد أن الوقت الموسع كالوضوء  
قبل دخوله وأجيب بأنه لماوجب الفرض بدخول وقته صحت ارادة ذلك المعنى وان

و(د) جل (ما أمره) الله به  
من الاخلاص بقوله تعالى  
وما أمروا الا ليعبدوا الله  
مخلصين والاخلاص النية  
على أحد القولين فان النية  
الصحيحة لا تكون الا مع  
الاخلاص والنية قصد  
المكاتب انتهى المأمور  
به فمحلها القلب والذي يقع  
به الاجزاء عندنا أن ينوي  
بقلبه من غير نطق باللسان  
بل هو الافضل على المعروف  
من المذهب اذ اللسان ليس  
محللاً للنية وأنواعها ثلاثة  
لانه إما أن ينوي دفع الحدث  
أي المنع المذهب أو ينوي  
أداء الوضوء الذي هو فرض  
عليه

من موسى عليه السلام وانظر ايضا لنوى الصبي فرض ارضوا او ارضوه فقط ولكن  
 لم يقصد ما شاب على فعله ويما قبل على تركه ولا ما يتوقف صحة العبادة عليه هل  
 يكون وضوءه باطلا ايضا او يحمل على ما يتوقف صحة العبادة عليه فوضوءه  
 صحيح وهو ظاهر (قوله او ينوي استباحة) السنين والشاء رائدتان أى اباحة  
 صلاة او غيرهما ما كان الحدث مانعا منه وبغضهم منه انه لا يلزمه أن يبين نية  
 الفعل المستباح أى من صلاة أو طواف أو غير ذلك ابن فرحون وهو كذلك فان قلت  
 ما أراد بالحدث فى قوله ما كان الحدث قلت أراد به الوصف أو المنع الا أن فيه مجازا  
 عقليا أما الثاني فهو من باب الاسناد للمصدر لا به يصير المعنى استباحة ما كان  
 المنع مانعا وأما الاول فهو من الاسناد للسبب ولا يخفى أن الوصف سبب فى المنع  
 فنسبته المنع له من نسبة الشئ الى سببه وذلك لان المنع هو الله تعالى (قوله  
 من أراد الكمال فلينوى الجميع) أى فنية الجميع مندوبة (قوله من شرطها أن  
 تكون الخ) أى الشرط المتفق على الصحة عند فلا ينافى قوله وفى تقدمها يسير  
 الخ (قوله مقارنة لا قول واجب) أى لا متأخرة عنه (قوله وهو غسل الوجه)  
 أى ان أول واجب غسل الوجه لا يخفى ان الترتيب عند فاسنة فغسل الوجه ليس  
 أول واجب ويجب بان المراد أول واجب أى على جهة الكمال لا الوجوب (قوله  
 فان تقدمت بكثير) أى وكان بحيث لو سئل عند أوله أى شئ فعل لم يجب بانه  
 يتوضا اذ لو اجاب بذلك كانت النية الحكيمة مقارنة وهى كافية (قوله وفى  
 تقدمها يسير) أى كتمام المدة على سائر أفضل الصلاة والسلام (قوله  
 قولان مشهوران) لا يخفى ان أشهرهما الاجزاء كما قاله فى الشامل (قوله ويستحب  
 ان ينوى الخ) ولا يحتاج لنية سنن الوضوء اذ فعل ذلك المستحب (قوله وتكون  
 مستحبة) أى ندبا ان قلنا ان التقدم يسير لا يضر ووجوب ان قلنا انه يضر لانه اذ لم  
 يستحب فهو من أفراد وفى تقدمها أى النية على محلها الذى هو غسل الوجه  
 يسير بخلاف فان قلت ان التقدم يسير الذى فيه الخلاف هو التقدم على الوضوء  
 جملة لا على الوجه الذى هو أول فرض قلت او التزمنا ذلك لزمنا انه اذ نوى فرض  
 الوضوء عند غسل اليدين لا كوعين ثم حصل طول حتى غسل الوجه ذاهلا عن  
 نية الوضوء ان يكون وضوءه صحيحا مع انه يخالف نصوصهم أن محلها أول واجب  
 وبؤيده قول خليل وعز وبعده قالوا الضمير عائده الى الوجه الذى هو محلها ثم  
 اعلم رحمك الله ان قول شارحنا ويستحب الخ اشارة للجمع بين قولين للعلماء  
 فبعضهم يقول ان محلها أول واجب وعليه مشى ابن الحاجب و خليل وهو المشهور

أو ينوي استباحة ما كان  
 الحدث مانعا منه (ق) من  
 أراد الكمال فلينوى الجميع  
 ومن شرطها أن تكون  
 مقارنة لا قول واجب منه  
 وهو غسل الوجه فاف  
 تقدمت عنه بكثير لم يميزه  
 اتفاقا وفى تقدمها يسير  
 قولان مشهوران (ق)  
 ويستحب أن ينوى عند  
 غسل اليدين نية الوضوء  
 تكون مستحبة الى غسل  
 الوجه واتفقوا على أنه  
 اذ نوى بعد غسل الوجه  
 لا يميزه

كافي ج وبعضهم يقول ان معاه غسل اليدين قول الوضوء لدخول غسائه ما ر ذلك  
 المضضة والامس - نشاق لانه اذا لم ينو بها لم عزوها عن سواها وان نوى ان يكون  
 للوضوء نيتا - ولا قائل به فجمع بينهما بعضهم وهو الذي أشار اليه شارحنا بقوله بان  
 يبدأ بها أول الفعل ويستصحبها الأول افترض كما ذكره خليل في توجيهه وتبيينه  
 بعض من شرح مختصره ثم قول ولا حاجة للجمع المذكور أي فلا حاجة لقول  
 شارحنا ويستحب أن ينوي الخ اذ نصورهم كما قال ح كالصريحة في أنه ينوي أولانية  
 السنة لانه اذا عمل ذلك بلانية لم تحصل السنة وينوي الفريضة عند غسل الوجه  
 اه المراد منه وخلاصته ان نصورهم كالصريحة في الاحتياج الى نيتين الذي يلزم  
 المشهور في هذا اللازم للمشهور لا يضر لانه كالمصرح به فتدبر حتى التدبر (قوله  
 والاصل في النية أن تكون مستصعبة) فاذا حصل له ذمول عنها ان كان باسباب  
 اختيارية فذكره والا فلا يقول الشارح اغتفر أي ان وضوءه ليس باطلا فلا يسيأ  
 الكراهة ان كان بسبب اختيار أي فاستصحبها الفرائض مندوب لا واجب  
 (قوله واذا عمل الخ) قضية ان قوله يرجو اتقبله جواب عن شرط مقدور وليس بمتعين  
 اذ يجوز أن يكون حاله من ضمير يعمل أي يعمل عمل الوضوء حال كونه راجيا من  
 الله تقبله الا أن يقال هذا حل معنى (قوله فاصدا به امتثال الخ) تفسير لقوله خالصا  
 أي ان المراد بكونه خالصا انه فاصد الخ لا يخفى ان هذا ينافي ما تقدم له من أن المراد  
 بالخلوص الطمع في جنته الخ ما تقدم ولا يخفى ايضا ان قصد الامتثال متعلق بالمأمور  
 به فان لوحظ أن المأمور به الوضوء كان الامتثال متعلقا به وان لوحظ النية كان  
 الامتثال متعلقا بها فاذا اقرر هذا فقرر له فاصدا به أو بعمل الوضوء أي فلاحظ عمل  
 الوضوء فالامتثال متعلق به لا بالنية فقوله ما أمر الله به من وجوب النية غير مستقيم  
 على أن قوله من وجوب النية لا يظهر أن يكون بيانا لما أمر الله به لان وجوب النية  
 ليس مأمورا به انما المأمور به النية لا وجوبها الا أن هذا يمكن الجواب عنه بأنه من  
 اضافة الصفة للموصوف أي ما أمر الله به من النية الواجبة بالامر (قوله يرجو) أي على  
 جهة الاستحباب كافي عج ثم أقول وفي الكلام بحث وذلك أنه كيف يكون التقبل  
 والثواب والتطهير من الذنوب مطبوعا بمقارنته لتصد امتثال أمر الله مع أنه  
 يضاعف الثواب فان قات الطالب من حيث عدم الرياء قلت الرياء من دفع بقصد امتثال  
 أمر الله (قوله أي يطمع الخ) أنت خير بأنه قد تقدم ان الرجاء يتعلق القاب بطموع  
 يحصل في المستقبل مع الأخذ في عمل يحصل له فان تجرد عن العمل المذكور فهو طمع  
 وهو مذموم اذا اقرر ذلك فكيف يصح من ذلك الشارح تفسير الرجال بالطمع الا أن

والاصل في النية أن تكون  
 مستصعبة الخ فان حصل له  
 ذمول عنها اغتفر (و) اذا  
 عمل الوضوء خالصا فاصدا به  
 امتثال ما أمر الله به من  
 وجوب النية (يرجو) أي  
 يطمع مع ذلك



بقوله (قد قبله) ثم يرد اما راجع لله أو للوضوء فالاول على انه من اضافة  
 المصدر للفعل والثاني من اضافته للمفعول كما أفاده تن (قوله وثوابه الخ)  
 لما كان الثواب والتطهير من الذنوب متفرعين على القبول أخرهما والاذن  
 أن يقدم التطهير على الثواب لانه من باب تقديم الغلبة على التحلية فيراد من الثواب  
 اعطاء مراتب في الجنة بقي شيء آخر وهو أن المناسب أن يقول واثابته لان الذي  
 يتعلق به الرجا من المولى فعله الاختيارى ولذلك عبر بقوله وتطهيره الذي هو من  
 أفعاله الاختيارية (قوله لمسا في مسلم الخ) دليل لقوله يرجو وأنت خير بانه  
 لا دليل فيه لان التطهير من الذنوب وان كان حاصلا من المولى تفضلا منه  
 واحسانا لا يفتح كون الانسان يسترجاه من الله لما علمت من انه مرتبة أدنى المراتب  
 فالكل القاصدون المرتبة العلية هذا القدر ثابت لهم مع كونهم غير قاصدين له  
 لكونه مرتبة دنية وعلى تسليمه فليس دليلا لجميع أطراف الرجوانه وهو دليل  
 لأطراف الاخير الذي هو التذليل فتدبر (قوله اذا توضأ) أى أراد الوضوء (قوله  
 المسلم أو المؤمن) قال الباجي شئ من الراوى على الظاهر قال غيره وفيه تحرى  
 المسموع راد فهاستتقاربان ويحتمل أن يكون تنبيه من النبي صلى الله عليه وسلم على  
 الترادف قائم ما يستعملان مترادفين قوله شارح الموطأ (قوله يخرج الخ) جواب  
 الشرط (قوله كل خطيئة) أى اثم (قوله نظرا اليه بعبادته) بالافراد ويروى  
 بالتثنية أى نظرا الى سببها اطلاقا لا سبب المسبب على السبب بل لغة وفيه دلالة  
 على أن الوضوء يكفر عن كل عضو ما اخصر به من اناطيا (قوله مع الماء أو مع آخر  
 قمار الماء) شئ من الراوى وقيل ليس بشئ للاحد الامر من نظرا الى البداية  
 والنهاية فان الابتداء بالماء والنهائية بآخره مرة الماء كذا قال شارح الحديث أى  
 خرجت مع الماء أو مع آخر الخ قول شارح الحديث وتخصيص العيز في هذا الحديث  
 والوجه مشتمل على العين والفم والانف والاذن لان جنابة العين أكثر فاذا خرج  
 الاكثر خرج الاقل فالعين كالغاية لما يفرو قال الطائي لان العين طائفة القلب  
 ورايد فاذا ذكرت أغنت عن سواها (قوله قطر الماء) مصدره طر من باب  
 نصر أى سبيلانه (قوله الحديث) تمامه فاذا غسل يديه خرج من يديه كل  
 خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخره قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة  
 مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخره قطر الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب اه زاد في  
 التحقيق وفي رواية له من توضأ أحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى

(قبله وثوابه وتطهيره من  
 الذنوب به) لمسا في مسلم أنه  
 صلى الله عليه وسلم إذا  
 توضأ المسلم أو المؤمن فغسل  
 وجهه يخرج من وجهه كل  
 خطيئة نظرا اليه بعبادته مع  
 الماء أو مع آخر قطرة من  
 الماء الحديث

تخرج من تحت أطعمته قال العلماء المراد بالخطايا التي يحسبها الذنوب الصغائر  
وأما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة اه كلام التحقيق ولم يذكر في هذا الحديث  
الرأس مع أنه يمكن أن ينسب بها الحرم كان تكون لنفسه تساوى درهمها  
معلقة فيلقفها برأسه أو يفكر في أمرهم وقد مثل به هج الآن يقال هذا نادراً  
والفكر في القالب على التحقيق لأن العقل في القالب قال هج لكن في ابن ماجه من  
حديث فاذا سمع رأسه خرجت خطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه اه وقوله  
نقياً أي نظيفاً وقال ابن اديس اختلف هل يغفر له بهذا الكبائر إذا لم يصرها هج  
أم لا يغفر سوى الصغائر قال وهذا كله لا يدخل فيه مفالم العباد وقال في المفهم  
لا يبعد أنه بعض الانحياز تغفر له الكبائر والصغائر بحسب ما يضره من الاخلاص  
ويرعى من الاحسان والاداب وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال النووي  
ما وردت به الأحاديث أنه يكفران وحده ما يكفره من الصغائر ككفره وإن لم يصادف  
صغيرة ولا كبيرة كتب له به حسنات ورفع به درجات وإن صادف كبيرة أو كبائر  
ولم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر اه من شارح الموطأ (قوله ومع  
ذلك) أي مع علمه عمل الوضوء على الكيفية المتقدمة يشهد بالاولى للشارح  
أن يقول ومع ذلك أيضاً (قوله يشمر) أي على جهة التندب كما قاله هج  
ويشمر من أشمره وبضم الياء وكسر العين (قوله أي استعداد) متعلقه  
بما سيأتي من قوله لمنساجاة فاللام فيه بالنسبة اليه لانهية (قوله وتنظف من  
الذنوب) أي ذو تنظف من الذنوب ثم أقول لا يضيئ أنه قد تدين له أنه ينبغي له أن  
يطمع في التطهير فكأنه يقول ويغني أن يعلم نفسه أن ذلك التنظف المرجو كائن  
لأجل مناجات الرب (قوله والادراان هي الاوساخ) قال في الصحاح الدراان  
الوسخ وقد درن الثوب بالكسر فهو درن اه المراد منه فعطف الادراان على ما  
(قوله ووجهت بأنها خير لكان) أي لهذه المادة أي فان المقدر هنا شيء تكون  
(قوله أوفى موضع) نصب على الحال معطوف على قوله خير لكان والتقدير ووجهت  
بأنها خير لكان أوفى موضع نصب على الحال من اسم الإشارة أوفى الضمير في الخبر  
وقوله وخبران مرتبة بقوله أوفى موضع نصب على الحال لكن أنت خبير بأن فيه  
ركة باعتبار الطرف الاقول أعني التأهب لأن متعلقه مناجات ربه ويكون التقدير  
عليه أن ذلك الوضوء في حال كونه تأهباً للمناجات ربه ثابت لأجل مناجات ربه  
ويمكن الجواب بأخذ كونه تأهباً على الاطلاق أي بدون التقييد بقوله لمناجات ربه  
(قوله ان المكاتب) بكسر الهمزة لان خبر المبتدأ الذي هو حاصل جموع ما ذكره من

(و) مع ذلك (يشمر) أي  
يعلم (نفسه أن ذلك الوضوء  
تأهب) أي استعداد  
(وتنظف) من الذنوب  
والادراان وروى ثابها  
وتنظفها بالنصب وهي  
الرواية المشهورة ووجهت  
بأنها خير لكان المحذوفة  
والجملات خبران أوفى موضع  
نصب على الحال وخبران  
لمناجات ربه والوقوف به  
يديه حاصل ما قال ان  
المكاتب

قوله أن المكاف الخ (قوله أن المكاف) استقيس بالمكاف بالنظر لقوله  
وتطهيره من الذنوب إذ لا يخفى أنه يطلب من الصبي ذلك (قوله فليفعله خالصا) هذا  
أمر من المصنف فصيح التعليل بقوله لأنه أمره بذلك فلما يريد به أمر الله بأن قيل إن المعنى  
في طلب منه طلبا جازما أي في طلب الله منه طلبا جازما أن يفعله لما احتج له لانه  
تعليل الشيء بنفسه (قوله لانه أمره بذلك) أي بالاخلاص أي بعدم الرياء  
والسمعة وإن لم يلاحظ الثواب لأجل قوله ويكون مع اخلاصه وهذا خلاف  
ما اقتضاه حله أولا فيؤيد ما قلناه من ألجفت معه وهو أن الأولى له أن يحذف وطهعا  
(قوله ولا يطاع بذلك) الأولى تأخير به بعد قوله وإن يطهره من الذنوب لأجل أن  
يرجع الأطراف الثلاثة الآن يجاب بأنه لما كان الأمانة والتطهير من الذنوب  
من عمرات القبول فكأنهم ما هم فصح ما قال (قوله أن فعله لا وضوء) لا يخفى  
أن وضوء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل فالنسب أن يقول ويستحضر أنه أي  
الوضوء (قوله لأجل التأهب الخ) هذا التأياني على نصب تأهب وتنظف على أنهم ما  
مفعولان لأجله ولم يتقدم له لأن المتقدم له أمارفهما أو نصبهما على أنهم ما خبران  
لأن كان المذوفا أرفى موضع الحال وقوله لأجل مناجاة ربه خبران والتقدير  
ويستحضران هذا الفعل المعمل بالتأهب والتنظف كائن لأجل مناجاة الرب فلا مل  
بمناجاة الرب مجموع الأمرين أعني الفعل له مع علقته التي هي التأهب والتنظف  
هذا مدلول تلك العبارة وإن كان لا يوافق ما تقدم له كما أشرنا إليه فتدبر (قوله  
لأجل مناجاة ربه الخ) عياض مناجاة الله اخلاص القلب وتفريغ السر  
لذكره وتحميده وثلاثة كتابه في الصلاة (قوله ولا وقوف بين يديه) الأولى  
تقديم على قوله مناجاة ربه لأن الوقوف مقدم اعتبارا على المناجات (قوله وقوفا  
معنويا) ردهت بقوله وفيه نظر لأن الوقوف المتوضي للمناجات حسية اه ورده عجب  
بقوله لأن وقوف المصلي لا يكون حسيا دائما كما يصلي مضطجعا أو جالسا فيجمل  
الوقوف على المعنوي أحسن لشموله لكل مهل اه وأنت خبير بأن النزاع  
في الوقوف وأما البينية فهي منوية جزما (قوله لأجل الخ) تعليل للطرفين أعني  
المداخاة والوقوف (قوله لأجل أداء فرائضه) أي لأجل تحصيل فرائضه وفرائض  
جميع فريضة أي وسنته وفضائله وانما خص الفرائض بالذكر لا كديتها (قوله) أي  
ما فرض الله حذف العائد والتقدير بما فرضه أو ما فرضها باعتبار مراعاة لفظ من  
أو منهاها (قوله وانما ذكرهما) أي وانما خصهما بالذكر مع أن التذلل بغيرهما  
أيضا (قوله يقع التذلل) أي يحصل التذلل أعني الكامل واسم ان ضمير الشأن

إذا أراد الوضوء فليفعله  
خالصا لله تعالى لأنه أمره  
بذلك ويكون مع اخلاصه  
طامعا في أن الله يتقبله  
منه ولا يقطع بذلك وإن  
تدبر عليه وأن يطهره به  
من الذنوب ويستحضر أن  
فعله لأجل مناجاة ربه  
والتنظف لأجل مناجاة ربه  
والوقوف بين يديه وقوفا  
معنويا لأجل أداء فرائضه  
أي ما فرض عليه (و) لأجل  
(المضوع) أي التذلل (له)  
تعالى (بالركوع والسجود)  
وانما ذكرهما لأنهما يقع  
التذلل

محذوف وخبرها جملته يقع المحذوف وله بهما متعلق بقوله يقع وتقديمه - باروا المحرور  
 للحصر (قوله ولان أقرب المح) أقرب مبتدأ ومما صدر به وكان تامة والجار  
 متعلق بأقرب وليست من تفضيلية والمعنى شاهد لذلك فلا يراد أن اسم التفضيل  
 لا يستعمل إلا بأحد أمور ثلاثة لا يأمر من كالأضافة ومن فكيف استعمل هاهنا  
 بأمرين وخبر المبتدأ محذوف وهو إذا كان وقوله وهو وساجد جملته حالية وصاحب  
 الحال ضمير كان العائد على العبد والتمهيد يرولان أقرب حال العبد من ربه أي  
 أحواله مع ربه متفق وقت وجوده المقيد بالسجود أي أن وقت وجوده المقيد  
 بالسجود متفق فيه أقرب أحواله مع ربه ولا يخفى أن أقرب الأحوال كلي في حد  
 ذاته وجدله فرد واحد في الخارج وهو السجود أي يتفق هذا الكلي باعتبار وجود  
 جريه الذي هو السجود أي فلما تفق هذا الكلي في ذلك الجزء لا غير ناسب تخصيصه  
 بالذكر ولا يخفى أن هذا ينتج الاقتصار على السجود وحذف الركوع فتدبر المقام تنبيه  
 قوله من ربه أي من ربه وفضله قال بعض من كتب على مسلم (قوله ذلك) أي  
 ما ذكر من أن الوضوء تأهب واستعداد الخ (قوله الاجلال) أي اجلال العبد  
 مولاه وتعظيمه له وعطف التعظيم على مقوله تفسير (قوله ينتج له) هذا الاثنان  
 بإشارة القريب وهو لفظة هذا يفيدان المشاولة الاجلال والتعظيم وإن هذه النتيجة  
 انما هي نتيجة لا نتيجة ما هو مصرح به في كلام المصنف أي أن الاوضح أن يجعل  
 نتيجة هذا وإن مع جعله نتيجة لما صرح به وأفرد الاشارة مع انهما اثنان نظرا  
 لكونهما في (قوله يعمل الوضوء) أي يحصل الوضوء (قوله على يقين) أي مشتملا  
 على يقين بالخضوع أي مشتملا على جزمه بوجوب الخضوع لمولاه هل قول الافقه سي  
 المذكور ثم أقول وفي الكلام بحث وذلك أن الجزم بوجوب الخضوع ناشئ من  
 الامر لا من اجلاله القائم كما هو ظاهر بل اجلاله القائم به ينشأ من الوجوب  
 الثابت بالامر (قوله وتحفظ) أي أتى متعلقه الذي هو قوله فيه أي تحفظ من  
 الوسوسة فيه (قوله بذلك) أي بالخضوع أي بسبب الخضوع أي يتحقق في  
 الوضوء من النقص بسبب الخضوع وخلاصته الاجلال والتعظيم ينتج له أنه يعمل  
 عمل الوضوء في حال كونه مشتملا على تحفظ في الوضوء من النقص بسبب الخضوع  
 ولا يخفى أن جعل السبب في الدفع المذکور الاجلال والتعظيم أولى من جعله  
 الخضوع فتدبر (قوله بالركوع والسجود) أي يحصل الخضوع لله بسبب الركوع  
 والسجود فهما اسديان لفصل الخضوع أي التذلل أو انها للتصوير أي فيعمل على  
 يقين ان عاياه ان يحصل الخضوع لله مصورا ذلك أي الخضوع بالركوع والسجود

ولان أقرب ما يكون العبد  
 من ربه وهو ساجد - فذا  
 أشعر نفسه ذلك تمكن من  
 قلبه الاجلال والتعظيم فينتج  
 له هذا انه يعمل الوضوء على  
 يقين بذلك الخضوع وتحفظ  
 يقين بذلك (ق) الاشارة عائدة  
 على الخضوع أي (ق) فيعمل على  
 يقين ان عليه أن يخضع لله  
 تعالى بالركوع والسجود  
 وقال

(قوله وفل ابن عمر يحتمل أن يعود على عمل الوضوء) أي يعمل على الوضوء على يقين به  
 أي فيه بحيث لا يتخلله سهو ولا غفلة وهو على هذا ففيه اطهار في موضع الاضمار  
 (قوله ويحتمل أن يعود على قوله يرجو قبله) أي في أنه ما ان يكون قصد  
 بذلك أنه يكون على معنى يتيقن أنه مطلوب برجاء التقبل أو على معنى يتيقن نفسه  
 رجائه أي نفس هذا الفعل الصادر منه الذي هو الرجاء وهو المتبادر أو على معنى  
 يتيقن أن تقبله مرجو أو على معنى أنه يتيقن أنه يتقبل وفي كل ثمة أما الأول فانه  
 لا يتفرع على تمكن الاجلال والتعظيم من المألوية لان يتيقن المألوية انما نشأ  
 من أمر الشارعه وأما الثاني فلانه يكون المعنى فينتج له ماد كمن اجل لاله  
 المولى وتعظيمه انه يكون متيقنا الرجاء الذي صدر منه أي لا يشك فيه بعدم صدوره منه  
 أي لا يقول هل حصل مني رجاء أو لا بل يحزم بأنه حصل منه رجاء سابقا وهذا غير  
 صحيح لان القصد أن يكون الرجاء متعلقا بالوضوء أي في ثباته وقت فعله بدليل التعبير  
 بالمصارع لانه حصل ثم استمر مستعدا لهذا الذي حصل وانقضى أمره بحيث  
 يكون القائم به علمه لا هو وأما على الثالث فلانه لا معنى أيضا لكونه يتيقن ان التقبل  
 قد تعلق به رجاءه الذي هو فعل من أعماله الاختيارية الذي لا يقوم به الا بهد  
 واختياره وأما الرابع فلان المصنف قد جعل التقبل مرجوا فلا يكون متيقنا وأيضا  
 قال ادبر في رجاء القبول لانه يتيقن فان قلت يعارض ذلك ادعو الله وأنتم موقنون  
 بالاجابة قلت الظاهر ان المراد به الرجاء لاحقية اليقين وانما عبر باليقين مبالغة  
 في قوة الرجاء فتدبر (قوله أي يتيقن الخ) شروع في تفسيره تحفظ والاولى له أن  
 يقدم كلام الاقفاهسي على قول المصنف وتحفظ لان كلام الاقفاهسي متعلق بقول  
 المصنف بذلك ولا حاجة لهذا التفسير لان مادة التحفظ ظاهرة في المقام باعتبار قوله  
 عن الاقص اذ مادة التحفظ ظاهرة فيه (قوله ولدفع الخ) الاولى حذف ولدفع  
 ويكون مطلوباً على النقص والتقدير وتحفظ عن النقص ووسوسته (قوله فثبت بهذا  
 وجوب النية الخ) دخول على كلام المصنف وقوله هذا أي بكلام المصنف سواء  
 فسر بما تقدم له لان النية لازمة له أو فسر بالنية وهو أظهر في وجوبها (قوله فان  
 تمام الخ) تعليل لقوله فثبت بهذا وجوب النية على هذه المذكور وأما ما انظرت  
 لكلام المصنف فتجد قوله فان تمام الخ على لقوله فيعمل على يقين الخ ويكون  
 المراد بحسنها الشئ الذي اقترانهما بالتحذير والتحفظ عن الوسوسة (قوله أي صحة)  
 أي وليس المراد بالتمام الكمال (قوله النية شرط فيه) أي ان النية لا بد منها فيه  
 فالمراد بالشرطية ذلك المعنى فلا ينافي انه ساركن من أركان الوضوء فحاصله ان

ع يحتمل أن يعود على قوله  
 عمل الوضوء ويحتمل أن  
 يعود على قوله يرجو قبله  
 الخ أي يتيقن (فيه) أي  
 في الوضوء عن النقص ولدفع  
 وسوسة النفس فثبت بهذا  
 وجوب النية في الوضوء  
 (فان تمام) أي صحة (كل  
 عمل) مما النية شرط فيه  
 (بحسن النية)



المنى النية واجبة فيه ولا يخفى ما في هذا التعليل من التمهيد فانه في مقام اثبات الوجوب فلا يصح اثباته بتلك العلة المتضمنة لعلم بوجوب النية لما فيه من اثبات الشيء بنفسه (قوله أي بموافقة السنة) تفسير لحسن النية أي ان كون النية حسنة موافقة للسنة في ذلك المعنى — بل أقول ولا يخفى ان الفرض اثبات أصل النية لاحسنها أي موافقة للسنة كما هو مفاد كلامه فالتعليل فاسد من ذلك الجهة أيضا وحاصل ما قلنا ان هذا التعليل مخدوش من وجهين

\*(باب صفة الطهارة الصغرى)\*

أنت خير بأن الطهارة عفة حكمة توجب الوضوء اجوارا لاستباحة الصلاة الخ وهي فاشعة عن الوضوء لانها الوضوء في العبادة حذف مضاف تقديره على صفة سبب الطهارة الصغرى أي هي الوضوء وكذا يقال في الطهارة الكبرى (قوله بالضم الفعل) أي وبالفتح اسم الماء على الأشهر وان كان القياس العكس لأن مصدر الالافى المتعدي فعل بفتح الاء وأما بالكسر فاسم لما يفتسل به من صابون ونحوه (قوله على ما تقدم عن لذة الخ) يؤخذ بأن المسئلة ذات خلاف وهو كذلك لأن فيها أقوالا ثلاثة فالأشهر ما ذكره من أن اسم للفعل والفتح اسم للماء وأقول الثاني انه بالفتح فيهما والفتح اسم للفعل وبالضم اسم للماء حكاهما الخطاب رحمه الله (قوله وهي مشتقة على فرائض الخ) فرائضه خمسة تعميم الجسد بالماء والنية والمولات كل وضوءه وذلك وخامسها تخليل الشعور ولو كفيفا وضعت المظفور وسننه خمسة غسل اليدين للكوعين أولا والمضمضة والاستنشاق والاستنشاق ومسح الصماخين فقط وهما الثقبان فيمسخ منهما مالا يمكن غسله وذلك بحمل الماء في يديه وأما الرأس فحتى يصب الماء باطن اذنيه ولا يصب الماء في اذنيه صبا لانه يورث الضرر وفضائله سبع التسمية والبدا بإزالة الأذى عن جسده وغسل أعضاء وضوئه كلها قبل الغسل والبدا بغسل الأعلى قبل الأسفل والماء من قبل المياسر وتلث الرأس وقلة الماء مع أحكام الغسل ومكروهاته خمسة تنكيس الفعل والاكسار من صب الماء وتكرار الغسل بعد الأسباب والغسل في الخل وفي مواضع الأقدام وان يطهر يدي العورة وأوجب براه الناس من غير قصد بذلك (قوله وهو تعميم ظاهر الجسد بالماء) أي مع ذلك لأن حقيقة الغسل مركبة من الأبرين (قوله الانزال) أي مسبب الانزال وذلك لأن الجنسية وصف مغنوى فأنهم بالشخص يترتب على الانزال ومغيب الحشفة (قوله مأخوذة من الاختلاط والانضمام) قال في الصباح والجنابة مرفوعة يقال أجنب

أي بموافقة السنة (فيه) ولما انتهى الكلام على صفة الطهارة الصغرى نتقل بين صفة الطهارة الكبرى فقال (باب في) بيان صفة (الفعل) بضم المجهمة الفعل على ما تقدم عن الذخيرة زاد في رواية من الجنابة واسقاطها أولى لعدم الاختصاص وقد تقدم دليله وشرايطه في باب ما يجب منه الوضوء وقد ذكر الشيخ صفة التمسيل وهي مشتملة على فرائض وسنن وفضائل ولم يتعرض لبيان الفرض من غيره (و) نحن نبين ذلك ان شاء الله تعالى فنقول (أما الطهر) أي النفس وهو تعميم ظاهر الجسد بالماء (فهو من الجنابة واجب) وهي شيان الانزال ومغيب الحشفة وهي مأخوذة من الاختلاط والانضمام

وذلك عند مقاربة الأهل  
عند الغشيان (ومن)  
انقطاع دم الحيضة أي  
الحيض (و) من انقطاع دم  
(النفاس سواء) قال بعضهم  
يريد في الصفة والحكم  
وقال بعضهم في الصفة دون  
الحكم لأنه قدم الكلام  
عليه ولا يجب الوضوء  
في الغسل فإن اقتصر  
اكتفى (المجاهر) من الجنابة  
والحيض والنفاس (عملي  
الغسل دون الوضوء أجزاء)  
عن الوضوء باتفاق فيه أن  
يعمل بذلك الغسل من غير  
وضوء إذا لم يمس ذكره  
أما لو كان الغسل سنة أو  
مستحباً فلا يجرى عن الوضوء  
وسياق حكم ما إذا مس  
ذكره وأخذ من قوله  
(وأفضل له) أي للتطهر من  
الجنابة ونحوها (أن يتوضأ  
بعد أن يبدأ بغسل ما به فرجه  
أو في جسده من الأذى  
فضيلتان أحدهما البداءة  
بغسل ما به فرجه أو  
في جسده من الأذى فإن  
غسله بنية الجنابة وزوال  
الأذى أجزاء على المشهور  
وان غسله بنية زوال الأذى  
نعم لم ينع له بعد لم يجره اتفاقاً

بالف اه فقول شارحنا مأخوذة من الاختلاط بعناه، مأخوذة من الاجتناب  
وهو الاختلاط والانضمام والمطاف فيه للتفسير وقيل عجب والجنابة من التنجس وهو  
البدن وقد يكون من الجنابة وهي الخلطة والاصوق ومن ذلك صاحب الجنب اه  
(قوله وذلك) أي ما ذكر من الاختلاط والانضمام (قوله عند مقاربة) أي تقارب  
الأهل فيختلط به وينضم اليه فالاختلاط والانضمام مرتب على القرب والتعبد  
بأنه علامة إشارة إلى أن كلامه ما يقرب من الآخر ولو في الجملة والمراد بالأهل الزوجة  
ومثلاها غيرها وخبرها بذلك كونه الغالب (قوله عند الغشيان) قال في المصباح  
وفحشيتها (م) أي من باب تعب أتيته والاسم الغشيان بالكسر أي بكسر العين وسكون  
الشين وكنى به عن الجماع اه أي ارتكبت المقاربة عند ارادة الجماع لا أن المراد أن  
المقاربة بعد الغشيان كما قيل في عند الأولى (قوله دم الحيضة الإضافية) فيه البيان  
أي دم الحيضة وحيث كانت الإضافة للبيان فلا حاجة لتقدير (م) (قوله أي  
الحيض) فسر الحيضة بالحيض إشارة إلى أنه ليس المراد الحيضة التي تقدمها طهر  
فأصل وتأخرها طهر فأصل (قوله دم النفاس) الإضافة فيه للبيان أي دم  
هو النفاس (قوله وقال بعضهم في الصفة دون الحكم الخ) أنت خير بأن  
التشبيه إذا كان في الصفة لا في الحكم فالصفة لا تقتصر بل واجب بل هذه  
الصفة المطلوبة مستوية في الواجب وغيره أفاد عجب فائلا بعد الإفادة المذكورة طرقال  
وأما الطاهر فهو من الجنابة وغيرها سواء كان أشمل اه (قوله من الجنابة والحيض  
الخ) أي وأما الغسل المستنون أو المندوب فلا يكفي عن الوضوء بل لابد من الوضوء  
كما يبينه على ذلك الشارح (قوله إذا لم يمس ذكره في أثناء الوضوء أو بعده) وقبل كمال  
الغسل وأما ما بعده كمال الغسل فأمره ظاهر في أنه لا يصح لي به (قوله أما لو كان  
الغسل سنة) أي ~~غسل~~ غسل الجمعة والاحرام فإذا اغتسل الجمعة ولم يتوضأ  
لا يصح لي به فإن صلى فالصلاة باطلة وكذا في غسل الاحرام (قوله أو مستحباً) أي  
كغسل العيدين والدخول المسكة والوقوف بعرفة فإذا اغتسل لواحد مما ذكر  
ولم يتوضأ فلا يصح لي به ولا يطوف (قوله أن يتوضأ بعد الخ) أي وبعد أن يغتسل  
ذكره بنية الجنابة وذلك لأن الأولى له أن يغسله بنية زوال الأذى فقط ثم ينوي  
غسل الجنابة (قوله أحدهما البداءة بغسل الخ) لا يعني أن هذه البداءة إضافية  
لأن البداءة الحقيقية بغسل اليدين ثلاثاً قبل ادخاله في الماء بمطلق ونية كما تقدم  
في الوضوء (قوله فإن غسله بنية الجنابة الخ) وكذلك غسله بنية الجنابة فقط  
(قوله أجزاء على المشهور) ومقابلته عدم الأجزاء كماه الخطاب قال شيخه

والثانية الوضوء قبل غسل  
سائر الجسد ثم يقرأها فعلى  
هذا تكرار مع قوله (ثم  
يتوضأ وضوء الصلاة) ولا  
يقصد بوضوئه الصلاة  
بل هو وضوءه فالشهور أنه  
يجزؤه وقيل لا يجزئه إلا أن  
يحمل الأول على الوضوء  
الماغوى وظاهر كلامه أنه  
يغسل ما حقه الغسل  
في هذا الوضوء ثلاثا ثلاثا  
وهو صريح في بعض النسخ  
والشهور أنه اغتسل مرة  
مرة بنية رفع حدث الجنابة  
وظاهره أيضا أنه يمسح  
رأسه وأذنيه وهو أيضا  
ظاهر المختصر وظاهره  
أيضا أنه يقدم غسل رجليه  
قبل غسل بقية الجسد  
مطلقا وهو المشهور وقيل  
يؤخرهما مطلقا وقيل هو مخير  
واليسه أشار الشيخ بقوله  
(فإن شاء غسل رجليه وإن  
شاء أخرجهما إلى آخر غسله)  
دليل المشهور ما في الموطأ  
أنه عليه الصلاة والسلام  
كان إذا اغتسل من الجنابة  
توضأ وضوءه للصلاة الحديث  
فضاه — ره أنه بكل وضوء  
شيطنا

والأول أى الذى هو المشهور أظهر لانه ان وصل الماء للبشرة بنية الجنابة أو الحدث  
فقد وفى بمأربه من حقيقة الغسل وإن بقي حائل فلا يجزئه حتى ينزل اه (قوله  
فعلى هذا هو تكرار الخ) لأن تقول الثاني هو التكرار لأن الأول وقع في محله  
فلا يتصرف به كونه تكرارا (قوله إلا أن يحمله الأول على الوضوء الماغوى)  
وهو غسل اليدين للكوعين أى مع التقيد بأن يكون ذلك بمطابق ذلك لليدين  
وغير ذلك أى وأن يكون قوله ثم يتوضأ أى بكل الوضوء لكن هذا الجواب يقتضى  
أن غسل ما على يديه أو فرجه من الذى مقدم على غسل اليدين وليس كذلك  
أذ غسل اليدين مقدم فالأحسن أن يجاب بأنه تكلم أولا على الحكم والثاني  
على الصفة بقى أمر آخر وهو أنه هل يعيد غسل اليدين ثانيا بعد أن يغسل ذكره بنية  
الجنابة أولا فى حديث ميمونة المذکور في الشرح يقتضى أنه بعد أوله الذى  
لا يعيد غسل يديه لكوعيه وبه جزم بعضهم وغالب شراح خليل فائل بأعادة غسلهما  
(قوله والمشهور أنه اغتسل مرة) أى وكذا الموضوعة مرة ولا نشاق مرة كما هو صريح  
بخلاف غسل اليدين فإنه ثلاثا (قوله بنية الخ) ظاهره أن نية الأصغر لا تجزئ  
وليس كذلك بل العتم في المذهب عدم اشتراط نية الجنابة عند الوضوء بل لو نوى  
الأصغر واقتصر على غسل هذه الأعضاء بذلك النية لكان كافيا ولا يجب عليه  
إعادة غسلها وأما أن فعله بنية الاستصحاب فلا يجزئ ويمكن أن يجاب بأن تقييده  
للاحتراز عن هذه النية فقط ومحل كونه يحتاج لنية في فعل الوضوء المذکور  
أذ لم ينور رفع حدث الجنابة عند غسل ذكره ولا حاجة لذلك النية ولا لنية رفع  
الحدث الأصغر كما هو ظاهر لانها مندرجة في الأكبر (قوله وظاهره أيضا أنه يمسح  
رأسه وأذنيه) أى وهو الصحيح ولذا قال الحرشى في كبيره فيمسح رأسه وأذنيه وأما  
كان يغسلهما بعد ذلك اه (قوله مطلقا) أى سواء مكان الموضع نقيًا أم لا يفسره  
الرابع المفصل الذى ذكره وقولا وقيل هو مخير الخ أى مطلقا وهذا الرابع يفصل  
وهو أنه يقدم إن كان الموضع نقيًا ويؤخر إن كان وسخا وهذا الخلاف كما قال بعضهم  
مقيدا بالغسل الواجب وأما غسل الجمعة مثلا فيقتضيهما قطعان الوضوء واجب  
والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا بخلاف الفور وقطع بذلك ابن عمر وقال زروق  
فيه بحث وظاهر كلام ابن عمر قدبر (قوله الحديث) لا يخفى أن حديث  
الموطأ ليس على هذا الوجه ونصها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضأ كما توضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه  
في الماء فيخلل بها أصول شمره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده ثم يفيض الماء

على جلده مكله اه قال شارحها كان اذا اغتسل أى شرع في الغسل أو أراد  
أن يتسل توضأ كما توضح الصلاة احترازاً عن الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين  
وظاهره أنه يتوضأ وضواً كاملاً وهو مذهب مالك والشافعي قال الفقيهاني وهو  
المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه الى بعد الخ (قوله شيخنا) هو الشيخ على السمعوري  
شيخ الشارح وشيخ تفت (قوله مطلقاً) أى سواء كان الموضع نقياً أم لا (قوله وأنى  
يقاوم الظاهر) أى كيف يقاوم الظاهر أى بعينه مقاومة الظاهر لا صريح وصاحب  
القول الثالث يحمل اختلاف الاخبار على اختلاف الحالين ولا أبعد وان كان  
المشهور والغسل مطلقاً قاله الهماكهاني (قوله فيكون هذا القول هو المشهور الخ)  
لو قال فيكون هذا القول مشهوراً من غير حصر كان أولى والله أعلم وعلى كل حال  
فالقول عليه التقديم (قوله ما قوى دليله) أى لا ما كثرة ثلث والمقابل يقول المشهور  
ما كثرة ثلثه لا ما قوى دليله (قوله يغسل يديه) قال عبد الوهاب يريد أصابعها  
يدل عليه قوله فيرفعهما اه وغسل من باب ضرب كقوى المصباح (قوله ونحوه)  
أى نحو الأناة المفتوح أى كثر (قوله فيخلل بهما أصول شعره) الظاهر ان ذلك  
الهيئة من الغسل والرفع والتخليل مستقب واحد (قوله ويبدأ الخ) الظاهر أنه مندوب  
آخر لأنه من جملة الهيئة المندوبة (قوله لأنه يمنع الخ) أى البدء المفهوم  
من بدء (قوله والنزلة) النزلة الزكام كما في القاموس فهو من عطف  
المرادف وهي يقع النون كآيته مضبوطاً في ثلاث نسخ من القاموس يظن باثنين  
منها الصحة (قوله مجرب) هو في المعنى تعاليل لقوله صحيح أى إنما كان صحيحاً لأنه  
مجرب (قوله ولتخليل الخ) ذكر هذا الكلام هنا ليرى موافق لان التخليل الذي  
هو واجب اجتماعاً لتخليل الشعر بإيصال الماء الى البشرة الذي هو من أركان  
الغسل (قوله والاصل فيه حديث الموطأ) فيه شيء لا حديث الموطأ في التخليل  
الذي هو مندوب فلا يناسب الاستدلال باعتبار ما قلنا لا ترى ان شارح الموطأ  
قل بعد قوله في الحديث فيخلل بهما أصول شعره أى شعر رأسه ثم هذا التخليل غير  
واجب اتفاقاً إلا ان كان الشعر ملبداً بشيء يحول بين الماء وبين الوصول الى أصوله  
اه (قوله وهي سرعة الخ) أى لأنه لو أفرغ عليه ابتدأ تبلد وقصر إيصال الماء للبشرة  
(قوله فلا يتأذى) أى الرأس (قوله لا نقباضه على المسام) المناسب أن يقول  
لا نقباض المسام اذا احس بالماء أى الذي تعاقب بالاصابع فاذا انزل الماء بعد ذلك  
دفعه فلا يضر وحاصله ان الدماغ له مسام أى فتحات تصعد منها أبخرة الجسد  
فاذا أصابها الماء دفعة وهي منفقة نشأ من ذلك الزكام الغليظ والعامل العضلة

يؤخر غسل رجله الى آخر  
غسله فيغسلهما اذ ذلك  
وهذا صريح وما تقدم ظاهر  
وأنى يقاوم الظاهر الصريح  
فيكون هذا القول هو  
المشهور بناء على ان المشهور  
ما قوى دليله انتهى (ثم)  
بعد أن يفرغ من وضوئه  
(يغسل يديه في الأناة)  
المفتوح ونحوه أو يفرغ  
عليه الماء ان كان غير  
مفتوح (ويرفعهما) بعد ذلك  
حال كونه غير قابض يعنى  
غير مغترف (بهما شيئاً) من  
الماء بحيث لا يكون فيه ماء  
الاماء ملق بهما فيخلل بهما  
أصول شعر رأسه ويبدأ  
في ذلك من مؤخر الجمجمة  
لأنه يمنع الزكام والنزلة وهو  
صحيح مجرب والرأس مذكر  
ليس الا وفي رواية أصول  
شعره والتخليل واجب  
اجتماعاً على ما قاله عياض  
وعلى الأشهر على ما قال ابن  
الحاجب والاصل فيه  
حديث الموطأ المتقدم (ج)  
وفي التخليل فائدتان تقوية  
وهي سرعة إيصال الماء  
للبشرة وطبيعة وهي تأنس  
الرأس بالماء فلا يتأذى  
لا نقباضه على المسام اذا احسن بالماء



(ثم) بعد أن يفرغ من تحاليل شعر رأسه يذيه (يفرق به الماء) (٢٤٨) على رأسه ثلاث غرفات خالة

ونه (غاسل له من) أي بالغرفات الثلاثة (ع) عن ابن حبيب لا أحبه أن ينقص من الثلاث ولو أعم بالواحدة فإنه يزيد الثانية والثالثة لأنه كذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن عم بواحدة ومحتزها أجزأته وإن لم يم بالثلاث فإنه يزيد حتى يم (ونفعل ذلك المرأة) قيل الإشارة عائدة على كل ما تقدم من غسل الأذى وتقديم الوضوء وتحاليل أصول الشعر وقيل عائدة إلى الغفران إذا المرأة لا تحل (و) إذا تضغف عياض بفتح الهمزة والغين وسكون الصاد المعجمة وآخره ناء مثلثة مخففة تجمع وتضم (شعر) رأسها وتحركه وتعصره يديهما ليداخله الماء (وليس عليها) لا وجوبها ولا استحبابها في غسل الجنابة والحيض (حل عقاصها) وفي رواية عناصه في الأول الضمير عائدة على المرأة وعلى الثاني على الرأس والعقاص جمع عقيقة وهي الحصة من الشعر تضفره ثم ترسلها ودليل ما قال ما في مسلم أن أم سلمة قالت في الماء

فأدخل تلك المسام بأصابعه وتليم الماء انقبضت وانغلقت فلا يضره بعد ذلك ما حصل عليه من الماء كما أفاد عجم (قوله يفرق) بضم الراء (قوله على رأسه) حال وانتقد يفرقه الماء في حالة كونه صابا على رأسه (قوله غرفات) بفتح الراء جمع غرة كذا في شرح الحديث وغرفة بفتح الغين وضما (قوله حالة كونه الخ) لا يخفى أنها نهاية يدان الغسل مقارنة للغرف مع أنه يمدده (قوله غاسل له من) أي دال كاله من والمتبادر من المصنف أنه يم الرأس بكل غرفة من الثلاث وهو كذلك قال بعض شراح المختصران لثانية والثالثة مستحب واحداه (قوله لأحب) أي فهو مكرهه (قوله واجتزأ بها) أي اكتفى بها (قوله فإنه يزيد) أي وجوبها وهل يلزم بالمستحب بعد ذلك لم أر نصا (قوله قيل الإشارة عائدة الخ) هذا القول لابي عمران وقوله وقيل الخ هذا القول لعبد الوهاب والظاهر ما قاله أبو عمران لأن التحليل المذكور هو التحليل بالأصابع التي تعلق بها شيء من الببل لأجل الأذى وهذا يأتي في المرأة ك الرجل ثم بعد أن يذيه هذا رأته قال في التحقيق بعد قول أبي عمران وهو ابن أهر قوله إذا المرأة الخ قد علمت مما تقدم سقوط هذا الكلام (قوله وتضم) عطف بنفسه على قوله تجمع (قوله في غسل الجنابة والحيض) وأولى المسنون والمندوب (قوله وعلى الثانية على الرأس) أي والاضافة تأتي لادنى ملابس (قوله تضفرها) قال في المصباح وضفرت الشعر منفر من باب ضرب جعلته ضفائر كل ضفيرة على حدة فالقاء من تضفرها مكسورة (قوله أن أم سلمة) هي هند أم المؤمنين بنت أبي أمية بن المغيرة الخزومية ذكره المناوي (قوله أشد ضفر رأسي) أي أضفر رأسي ضفرا شديدا وقال شارح مسلم بفتح الضاد وسكون الفاء أي أحكم قتل شعري وقيل صوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسيفينة وسفن اه لكن لا يخفى أنه مخالف لمسايباتي من الحمل على ما إذا كان خفيفا (قوله أفأنتفضه لغسل الجنابة الخ) أنت خبير بأن الحكم واحد في الجنابة والحيض ولا ينافي ذلك قوله لغسل الجنابة لأنه مفهوم لقب فلا يعتبر وقيل تخالفة في غسل الحيض لا الجنابة حكى ذلك القول نت وكان صاحب ذلك القول اعتبره فهو الحديث (قوله أن تحن) قال في المصباح حتى الرجل التراب يحشوه حشا ويحشيه حشيا من باب رمى إذا أهاله يبرده إلى أن قال وقولهم

على الرأس والعقاص جمع عقيقة وهي الحصة من الشعر تضفره ثم ترسلها ودليل ما قال ما في مسلم أن أم سلمة قالت في الماء

يا رسول الله انى امرأة أشد ضفر رأسي أفأنتفضه لغسل الجنابة يقال لا إنما يكفيلك به تحنى على رأسك ثلاث حنابات



في الماء يكفيه أن يحدوث ثلاث حشيات المراد ثلاث فرقان على التشبيه (قوله  
ثم تفيض) بضم الذاء وكسر الفاء قال في المصباح وأفاض الماء به اه المراد منه  
فدور باهي (قوله عليه) في العبارة الخ تحريف والذي رأيته في مسلم ثم تفيضين  
عليك الماء وتطهرين اه أي على بقية جسده واحتج به من لم يشترط ذلك لان  
الافاضة الاسالة وقال المازري لاجحة فيه لان أفاض بمعنى غسل فالخلاف فيه قائم  
(قوله هذا اذا كان الشعر مرخوا) أي وكان امامه مغورا بنفسه أو بخيط  
أو خيطين وأنت خير بأن الحديث فيه التقيد بالشدو يمكن أن يجاب أن ذلك  
الشد ليس قويا جدا بل شديد يمكن دخول الماء وسطه وكلا يلزم المرأة حل عقامها  
لا يلزمها نزع خاتمها ولا تحريكه وكذا سائر أساورها ولو ذهبا أو زجاجا ولو ضيقة  
وكذا لا يلزم الرجل نزع خاتمه المأذون فيه ولو ضيقة (قوله والرجل في ذلك كالمرأة) أي  
ان الرجل اذا كان شعره مضغورا فلا يجب عليه نفضه ولا يشترط بالشرط المذكور  
المتقدم ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك الرجل من قوم عادتهم ذلك أولا غير  
أنه اذا لم يكن من قوم عادتهم ذلك يكره (قوله على شقه الايمن) أي كله وكذا  
الايسر ويندب البداءة بأعلى كل منهما فأعلى كل جانب يقدم على أسفله ونهتس  
الأعلى الى الركبتين فيبدأ بأعلى الى ركبتيه ندبا ثم يركبتيه الى أسفل الايمن  
ثم بأعلى اليسار كذلك ثم أسفل ثم إلى اليسار الظهر ثم البطن والصدر قاله زروق  
ولا يقال يلزم على هذا تقدم أسافل اليمنى على أعلى اليسار والشق الايمن والايسر  
الأسفلان على الظهر والبطن والصدر لا مانع قول المطالب انما هو تقدم أعلى  
كل جهة على أسافلها كذا في عتي على خليل وقول زروق ثم البطن والصدر  
لم يرتب بينهما والظاهر أنه يقدم الصدر على البطن وسكت عن الرقبة وهي بعد  
الرأس وقال الشيخ في شرحه مانعه وقال بعض يفيض الماء على الايمن الى الركبة  
ثم يفيض على الايسر الى الركبة ثم يفيض على أسفل الجانب الايمن ثم أسفل الايسر  
وسكت عن الظهر والبطن قال الاقفهسي لدخولهما في الشقين اه المقصود منه  
بالفضله وهذه الطريقة رجحها شيخنا الصغير وضعف كلام زروق المتقدم فتدبر  
(قوله ثم يدان يفرغ من صب الماء على شقه الخ) ظاهر في كونه لا يتدلك بعد صب  
الماء على شقه الايمن حتى يصب الماء على شقه الايسر فاذا صب الماء على الايسر ذلك  
الشقين ومثله في تحقيق المباني والظاهر أنه يدلك الشق الايمن قبل الصب على  
على الايسر ولذلك نجد نسخة المصنف عند غير شارحنا ويتدلك بيد به بالانجليزية  
بالاول لا يثبت المقتضية تأخر الدلك بعد الصب على الشقين (قوله وجو باعلى المشهور)

ثم تفيض عليه الماء  
فتطهرين وفي رواية أفا  
نفضه في الخيش والخنايعة  
فقال لا (ج) هذا اذا كان  
الشعر مرخوا بحيث يدخل  
الماء وسطه والا كان غشاها  
باطلاق (والرجل في ذلك  
كالمرأة) (ثم) بعد أن يغسل  
رأسه يفيض الماء على  
شقه الايمن ثم على شقه  
الايسر) وانما يبدأ بالايمن  
لما تقدم من أن البداءة  
باليمن مستقيمة (ثم) بعد  
أن يفرغ من صب الماء على  
شقه (تدلك) وجو باعلى  
المشهور

أى فهو واجب لنفسه على المشهور وقيل بعدم وجوبه وقيل بوجوبه لغيره حكاه  
ابن ناجي (توابعه) أو يرد أو بعض أعضائه سواها (قوله) والأول غير  
على الدلائل - أذهب سحنون ومشي عليه خليل واستظهره في توضيحه وقابله  
لابن حبيب وصوبه ابن رشد أنه لا تجب الاستنباط قال المواق قال ابن عرفة ما يجوز  
هذه ساقط قال ابن رشد - دو قولا ابن حبيب أشبهه بيسر الدين فيدلى صب الماء  
ويجزيه والراجح مذهب سحنون كما يستفاد منه من شراح العلامة خليل وظاهر  
عبارة شارحنا أنه لا بد من الحرقعة مع أنه يدل على ما عندنا من أن يدعى كافي بهرام  
عن سحنون وهي مقدمة على الاستنباط والذي قاله بعض الشيوخ أن الحرقعة والدلائل  
باليد في مرتبة واحدة فيكفي ذلك بهام مع القدرة على ذلك باليد وكلاهما مقدم على  
الاستنباط واعتمده شيخنا الصغير ومعنى ذلك بالحرقعة أن يجعل شيئا بين يديه  
ويدل عليه كفوطه يجعل طرفه بأيده اليمنى والآخرى بيده اليسرى ويدل بوسطها  
وأما لجعل شيئا بأيديه وذلك به ككيس يدخله في يده ويدل به فان الدلائل  
حينئذ انما هو باليد وهذا كله إذا كان خفية إلا أن كان كشفاً فانه حج (قوله)  
فان لم يجد من يوكله أى ان تعذر ذلك فانه يسقط وليس من التعذر كما به بحاطط  
على كفه المغتسل حيث لم يتضرر بالدلائل بها ولم يكن حائض حجام فان كان بغيره ملكه  
أو على كفه ويتضرر بذلك أو حائض حجام ولم يمكن ذلك بغيره فهو من التعذر (قوله)  
أو أصابه صبابة الماء) قال في المصباح والصبابة بقية الماء في الاناء أى أو أصابه  
الماء الباقي في الاناء هذا معناه بحسب الأصل والمراد بها أصابة مطلق ماء ولو لم يكن  
في اناء فضلا عن كونه بقية ما (قوله لا يجوز على المشهور) وقيل  
بالاجزاء (قوله في اشتراطه) أى وعدم اشتراطه الخ والمعمدة عدم الاشتراط  
ونص بعض الشراح وقد اختلف الشيخان أبو محمد - بن أبي زيد وأبو الحسن  
القاسمي في انفس في البحر أو من كان في معناه ثم خرج وتلك بالافور فقال  
أبو الحسن لا يجوز وقال أبو محمد بل يجوز (قوله ويحقق ذلك الخ) أى التعميم المستفاد  
من نعم لان الذمة حاضرة لا تبرأ الا بيمين فلما أخبره بخبر بذلك فهل يعمل بخبره وهو  
ما لم يطالب فائلا فيقبل اخبار الغير بكمال الموضوع وظاهره ولو واحد لم يكن بشرط  
أن يكون عدل رواية أو لا يعمل بخبره الا اذا حصل له بخبره اليقين وهو ما عجم (قوله)  
وأما ما شك الخ المراد به مطلق التردد كافي عجم فهو عدم اليقين فيشمل الظن  
ويشمل غلبته كذا قيد بعض الشيوخ قلت ويقتضي ذلك تعميده أولا بالتحقيق ثم  
أقول وفيه نظر اذ يكفي غلبة الظن بالتعميم في ليل أو نهار طلبة أم لا كما نص عليه

(بيده) ان أمكنه ذلك والا  
وكل غيره على الدلائل ولا يمكن  
فيما بين السرة والركبة  
الامن يجوز له مباشرة من  
زوجة أو أمة فان لم يجد من  
يوكله أجزاء الماء من غير  
دلائل اذا انفس في الماء أو  
أصابه صبابة الماء وان وكل  
لغير ضرورة لا يجوز له  
على المشهور والا فرعنا  
على المشهور في وجوب  
الدلائل في اشتراط مقارنته  
للب الماء قولان الاول  
للقاسمي والثاني للمصنف  
والله أشار بقوله (بأثر) بفتح  
الهمزة والمثلثة ويكسر الهمزة  
وسكون المثلثة أى عقب  
(صب الماء) واستظهر لان  
اشتراطه يؤدي الى المشقة  
يفعل ذلك حتى يعم جسده  
جميعا ويحقق ذلك (و) أما  
(ما شك أن يكون الماء  
أخذه أى أصابه أولم يأخذه

(قوله من جسده) بين الماء مشوبة بغيره أى سواء كان ماء أو عضوا (قوله عاوده بالماء) أى عاوده بالماء أى عاوده بالماء فليست المفاعلة على بابها (قوله ولا يجزئ غسله بما تعلق من جسده من الماء) من الدخلة على جسده به فى الباء ومن الدخلة على الماء ببابية أى وعدم الأجزاء ما لم يكن فيه صار مضافا أو لا يكونه لا يجزئ على العضو فيكون مستقيا (قوله وذلك كيد الخ) تقدم أن اليد ليس بشرط فلذلك قال الشيخ سالم السنورى ولا يشترط فى ذلك البدل مثلها فى ذلك ذلك بعض الأعضاء بهض اه فقوله أو يقوم مقامها وهو الاستنابة على ما تقدم (قوله ولا يكتفى غلبة الظن) كذا قال الشيخ أحمد زروق أقول فيه بحيث وذلك إذا كانت الغلبة تكفى فى وصول الماء الذى هو أى الوصول بجميعه فأولى ذلك الذى هو مختلف فيه فتدبر (قوله كفاه ما غلب على ظنه) فيه نظير بل يكفيه ما شاك فيه ولا حاجة لظن ولا غلبة ولا يعيد غسله كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله تكرار الخ) فيه نظر إذ لا تكرار إذا العموم الأقول فى الصب وهذا فى ذلك فالمرضوع مختلف هذا إن جعل قوله فيما تقدم حتى يتم غاية الصب والافتقار لتعلقه بالدلك فالتكرار ظاهر وقيل فى دفع التكرار أن الأول محمول على من لم يحصل له شك وما هنا على من حصل له شك وكان غير مستكمل (قوله ينبوعها الماء) أى يتباعد عنها الماء (قوله على تسعة منها) قال فى التحقيق فإن قيل إذا كان الأمر كما ذكرتم أنه انما ذكر هذه المواضع تبيينا على ما فيها من الخفاء فلا شئ عسكت عن أشياء فيها إخفاء أيضا ينبوعها الماء يجب عليه تنابها كإسارير الجهة وما غار من ظاهرا لإخفاء وما تحت مازنه وعقبه وعروق به قلت أجاب عنه بأنه انما عسكت عنها اكتفاء بما تقدم له فى الموضوع اه (قوله روى بالغين الخ) والغين معجمة أو همزة مضمومة ومفتوحة والميم ساكنة ذكرته بالمعنى (قوله فالصواب أن لو قال الخ) لأن ما تحت ذقنه هو حلقه وهو المقصود لا ما تحت حلقه من الصدر كما يقتضيه عبارة المصنف لأنه لا مغاير فيه والجواب عنه ما أشار إليه الشارح من أنه أراد بما تحت الحلق ما يلى الحلق ولم يرد التحت أى فأراد بالتحت ما حول الحلق وما حول الحلق هو ما تحت الذقن كقوله تعالى جنات تجري من تحتها الأنهار أى حولها فادهج (قوله غيظه) ولو كانت كهيئة فلو خلاها فى الموضوع لم يتبع الغليها فى الغسل أن كان تغليها فى الموضوع واجبا كالحقيقة والأفلا يجزئ لأن تغليها غير مطلوب كذا فى حاشية عجم وقد يقال أن هذا الموضوع فى الحقيقة جزء من الغسل فالظاهر ألا اكتفاء بالغلي فى الموضوع ولو كانت كثيفة بل هذا متعين فتدبر

(من جسده عاوده بالماء) أى بما ستأنف وجوبا ولا يجزئ غسله بما تعلق من جسده من الماء (ودلكه بيديه) أو ما يقوم مقامهما عهد التعذر وكذا إذا شك فى موضع هل دلكه أم لا فإنه يستأنف له الماء ويدلكه حتى يتحقق ذلك ولا تكفى غلبة الظن لأن الذمة عامة لا تبرأ الا بيقين وهذا ما لم يكن مستكها فان كان مستكها كفاه ما غلب على ظنه وقوله (حتى يذهب أى يتم جميع جسده) تكرار مع قوله حتى يتم جسده ولما كان فى الجسد مواضع خفية ينبوعها الماء تنبه على تسعة منها قال (ويتابع) يعنى بالماء والدلك (عق سرته بفتح العين المهملة وضمة) وهو باطن الدرة وقال بعض العربى العق بالعين غصير معجمة فيما قرب الاستوى والفق بالعين المعجمة فيما كاف غائرا (و) يتابع (تحت حلقه) أى ما يلى (ويجلى) وجوبا (ثم مرايته)

وسكت عن تحليل الرأس كإفناء قدمه أو الباب وكذا يجب تحليل شعر غيره مما كشعر الحاجبين والمهذب  
والشارب والابطاء العانة (و) يتابع ما (تحت جناحية) (٢٥٢) أي ابطيه لانه كالسرة في الخفاء واجتماع

الفضلات (و) يتابع ما بين  
اليته) بفتح الهمزة وسكون  
اللام أي مقعديه (و)  
يتابع (رفقيه) ثنية راف  
بفتح الراء وضمة باطن الفخذ  
وقيل ما بين الدبر والذكر  
(و) يتابع ما رقت  
وكنته) أي يعني باطنهما من  
خلف لا تحتها من امام  
(و) يتابع (أسافل رجله)  
يعني سطوحهما (و) يخلل  
أصابع يديه وجوبا على  
المشهور في وضوءه ان كان  
قدمه والا ففى أثناء غسله  
وسكت عن مواضع ينبو  
عنها الماء أيضا يجب متابعتها  
كأشبار الجبهة وما ظاهري  
ظاهر الأجناف وما تحت  
مارنه وغير ذلك كإفناء ما  
تقدم في الوضوء (ويغسل  
رجليه آخر ذلك) الغسل  
اذا لم يغسلها أولا عند  
وضوءه (يجمع ذلك) الغسل  
المذكور (فيهما) أي  
في الرجلين لاجل تمام  
غسله الواجب (ولتمام  
وضوءه المستحب) ان كان  
آخر غسلهما في الوضوء

(قوله كإفناء الخ) قد يقال التحليل الذي تقدم أو الباب هو التحليل المذكور (قوله  
والمهذب) تغني عن التعبير حيث نفي في الحاجب بأفرد المهذب نظرا للجنس والادنى  
أهداب أربعة فقضيتها أن يقول رالاهاب (قوله أي ابطيه) تفسير لجناحيه قال  
نت رها الابطان فاستعار لهما هذا الاسم مجازا أي لان الجناح للطائر (قوله وبين  
النيه) أي مقعديه فيوصل الماء اليه مع استرخائه حتى يتم كمن غسل تكاميش  
الدبر فان لم يفعل كان الغسل باطلا (قوله باطن الفخذ) أي مما يلي البطن نت  
(قوله لا تحتها من قدام) أي لانه لا خفاء فيه حتى يكون المصنف أراد به وان كان  
مما يجب دلكه (قوله يني سطوحهما) أي الذين هو المعروف بظهور القدم  
لكن هذا لا خفاء فيه فلا حسن عبارة تحت وضوءه ويتابع أسافل رجله عقيبها  
وعرقوبه ونحت قدميه وغير ذلك (قوله رجوبا) أراد به ما يتوقف صحة العبادة  
عليه أو يحل على ما إذا أراد أن يقتصر عليه (قوله على المشهور) ويقابل  
المشهور ان التحليل يندب كافي الوضوء أفاده ح (قوله ان كان قدمه) فالرافق انه  
لم يخلل في ذلك الوضوء وقد تخلل بعد في أثناء الغسل فهل تحصل له فضيلة الوضوء  
والظاهر لا تحصل لان صحة الوضوء متوقفة على تحليل اليدين (قوله يجمع ذلك  
الغسل) أي يحصل ذلك الغسل المذكور وفيه ما أنت خبير بأن الغسل المذكور  
غسل الرجلين ولا معنى لكونه يحصل غسل الرجلين في الرجلين فالجواب أن يراد  
بالغسل المذكور الغسل مجردا عن قيده وهو ماضافته للرجلين (قوله لاجل تمام الخ)  
فيه إشارة إلى أن هذا الوضوء جزء من الغسل حقيقة (قوله اذا كان الخ) أي ان  
ارتكب غير المشهور وراخر غسلهما كافي التحقيق قوله ينوي بغسلهما الوضوء أي  
تمام الوضوء وتمام الغسل وقوله قال القاسمي لا يحتاج أن ينوي الوضوء أي تمام  
الوضوء أي ولا تمام الغسل وقوله وانفقأه لا ينوي به تمام وضوءه أي فقط بل المصنف  
يزيد على نية تمام الوضوء تمام الغسل والقاسمي كما نفي ذلك نفي نية تمام الغسل  
هو الملائق يفهم العبارة ويبحث في ذلك بأن النية الأولى كافية فأى محوج لكونه  
ينوي تمام وضوءه وغسله وأيضاً فهذا الوضوء قطعة من الغسل فلا موجب لذكره  
لابد أن ينوي تمام الغسل ههنا ابن أبي زيد ولا يكتفي بنية تمام الوضوء فامل الصواب ان  
الخلاف الذي بينهم انما هو الذي يشير اليه الشارح في ما سياتي (قوله بنية رفع الجناحية)  
يحتمل أن يكون متعلقاً بقوله توضع أي توضع بنية رفع الجناحية أي أونية رفع الحدث

واختلف اذا أخر غسل رجله بأي نية يغسلها فقال ابن أبي زيد ينوي بغسلهما الوضوء والغسل  
وقال القاسمي لا يحتاج أن ينوي الوضوء وانما على أنه لا ينوي به تمام وضوءه واذا توضأ الحنوب بعد غسل ما بفرجه  
من الأذى بنية رفع الجناحية (يحذر)



لا مفر على الراجح وقوله يحذر أن يس ذكره أي فيمر على ذكره بخبرته والالائه قض  
وضوءه ان غسله بلخرقة أو بطل غسله ان لم يغسله أم لا فان قلت يحمل على ما اذا  
كان بعد إزالة الاذى نوى الجمابة قلت اذا كان كذلك فلا حاجة لي أن ينوي الجنابة  
عند ابتداء الوضوء لاستصحاب الاولى وهذا الوضوء انما هو قطعة من الغسل فهو  
صورة وضوء ويحتمل أن يكون متعلقة وله غسل ما فرجه أي غسل غسلا  
ملتبسانية رفع الجمابة ويعم في الالتباس بحيث يشمل صورتين الاولى اما أن ينوي  
غسل ما فرجه من الاذى ونية رفع الجنابة معا الثانية أن يعقب غسل ما فرجه  
من الاذى نية رفع الجنابة (قوله أن يس ذكره) انما نص المصنف على مس الذكر  
لانه الغالب والافغيره من سائر النواقض كذلك (قوله ظاهره على قول أشهب الخ)  
زاد في الصحة فقال الا أن يقال أراد أبو محمد بالكف هنا باطن الاصابع (قوله باطن  
الكف) احتريزه عما لو مس بظاهر كفه أو بغيره كذراعه فانه لا ينقض وضوءه (قوله  
زاد في المختصر الخ) قضيته ان تلك الزيادة ليست لأشهب ولا لابن القاسم انما هي  
زيادة من عند الشيخ خايل وبعده ان يعدل عن قول الشيخين معالي كلام من عنده  
الا أن يقال ان تلك الزيادة تتبع فيها واحدا من أصحاب الامام غيرهما فويت عنده  
فتبعه (قوله وفيل ذلك لمس) أنت خير بقاء المس فعل فكيف يتفق به الفعل قلت  
يمكر أن يراد بالمس المعنى الحاصل بالمصدر ويراد بالفعل المعنى المصدري (قوله وهو  
بالهرب) اتما قيد بالقرب وان كان مثله لبعده لقول بعدد لا خلاف عند بعضهم فقد  
أفاد في التحقيق ان بعضهم يجري فيه الخلاف الآتي في المسئلة التي تأتي لان  
ما قارب الشيء يعطى حكمه أي وأما اذا كان بالبدنه فانه يعيد الوضوء بنية بالانفاق  
(قوله ان أراد الصلاة بهذا الغسل) قضيته أنه يتصف حينئذ بأنه مصل بهذا الغسل  
والمس كذلك بل انما هو مصل بذلك الوضوء الذي شرع فيه بنية انفاقا عند بعضهم  
(قوله بلا خلاف عند بعضهم) انما قال عند بعضهم لانه قيل انه يجري فيه الخلاف  
الآتي في المسئلة التي تأتي لان ما قارب الشيء له حكمه فحكم نية غسل الجنابة  
باق عليه اه ويمكن الجواب بتلك الزيادة عن ما اعترضنا به سابقا من قوائمه  
فقضيته الخ \* تنبيه \* حكم الاقدام على نقض الوضوء المنع أو الكراهة  
لمن لا يهدم ما توضع عليه وعدم الكراهة ان كان واجدا للساء (قوله وبعده أن غسل  
مواضع الوضوء) أي كالأوبه والواو زائدة كما قال أبو عمران نقلت عنه  
(قوله أي من المتسل) أي من نفسه ففيه اظهار في محل الاضمار (قوله على  
مواضع الوضوء) لا فرق بين أن يكون غسها كاهها سابقا ثم مس أو غسل

أي يتحفظ بعد ذلك (أن يس  
ذكره في) حال (تذكره  
باطن كفه) ظاهره على  
قول أشهب بأنه لا يجب  
الوضوء من مس الذكور  
الباطن الكف ومذهب  
ابن القاسم يجب الوضوء من  
مس الباطن الكف  
أوباطن الاصابع زاد  
في المختصر أوباطنهما (فان)  
لم يتفط من مسه و(فعل)  
ذلك المس بشيء مما ذكر  
هنا أو ناسيا (و) الحال  
(أنه قد هرب) أي أكل  
(طهره) وهو بالقرب أعاد  
الوضوء ان أراد الصلاة بهذا  
الغسل والا فلا تلزمه أعادته  
حتى يريد الصلاة كسائر  
الاحداث وحيث قلنا يعيد  
الوضوء فانه ينويه بلا خلاف  
عند بعضهم لان الحدث  
الا كبر قد ارتفع (و) أما ان  
مسه في ابتداء غسله وبعده  
أن يغسل مواضع الوضوء منه  
(أي من المتسل) فلم يربعد  
ذلك المس (بيديه على  
مواضع الوضوء



بعضها (قوله بالماء متعلق) بمرادى مع بعض مع معنى بماء مستأنف كما في التحقيق  
 (قوله على ما ينبغي) أى مع ما ينبغي (قوله قيل الاشارة عائدة على الترتيب)  
 أى الذى أشار به ذكره الصفة في الوضوء (قوله وقيل عائدة على فرائض الخ) أى  
 التى احتوت عليها الصفة المتقدمة في الوضوء (قوله على اجراء الماء على الاعضاء)  
 المراد به افاضة الماء على الاعضاء فحذف ذلك معاً ترتيبه افراد الاشارة باعتبار  
 هذين الاخيرين باعتبار المذكور ولان المشار له على القيل الثانى ثلاثة وعلى الثالث  
 اثنان (قوله ينبغي على يابه) لا يخفى ان معناه يستحب مع ان الترتيب في الوضوء  
 عندنا سنة والظاهر انه اراد به عدم الوجوب المحقق في السنة التى هى المرادة  
 فان قلت يمكن أن يكون الترتيب في خصوص ذلك الوضوء مستحب قلت ظاهر  
 اطلاقهم ان الترتيب في الوضوء بجميع أجزائه سنة (قوله وعلى الاخيرين بمعنى  
 الوجوب) ظاهر بالنسبة للاخير وأما بالنسبة للثاني فالوجوب لا يكون الا باعتبار  
 الفرائض وأما باعتبار السنن والمستحبات فلا وقضية أنه بعد غسل اليدين  
 والمضمضة والاستنشاق أى على سبيل السنة وإن يثابت وقد أشار عجم الى التثليث  
 بقوله انه يشعر بطلب تكرار الغسل في الوضوء وليس كالوضوء الذى يفعل قبل  
 الغسل الا أنه بعد ذلك أفاد أنه اذا مسه قبل فعل شئ من أعضاء الوضوء (قوله بنويه)  
 الغسل أنه يتوضأ مرة مرة كما اذا مسه قبل فعل شئ من أعضاء الوضوء (قوله بنويه)  
 أى يلزمه تجديد نية الوضوء فان نوى رفع الحدث الاكبر لم يجز به نزلة ما اذا نوى  
 المتوضى غير الجنب رفع الحدث الاكبر قاله عجم رحمه الله تعالى وكلام المصنف هو  
 المشهور وقول القاسمى ضعيف والحاصل ان الخلاف انما هو في النية وأما المس بالماء  
 فلا بد منه وان الاحوال أربعة لانه إما مسه قبل فعل شئ من أعضاء الوضوء أو بعد  
 فعل بعض أعضاء الوضوء أو بعد كماله قبل تمام الغسل أو بعد تمامه فأما الاول فانه  
 يصلى بذلك الغسل ولا يحتاج لوضوء والخلاف في الثانية والثالثة وأما الرابعة فيجب  
 عليه فيها الوضوء بنيتها ولا يحسن الخلاف فيه وتثليث كل عضو فيه التثليث كوضوء  
 غير الجنب أفاده عجم رحمه الله (قوله لبقائها ضمن الخ) أى لبقائها النية فان قلت  
 قضية ذلك انه لا يحتاج الى إعادة ما فعل من أعضاء الوضوء قبل المس مع انه يجب  
 إعادة غسله باتفاق الشيخين لانا نقول مراد القاسمى لا يتحقق رفعه الا بتمام الطهارة  
 والا فالرفع قد حصل بدليل وجوب إعادة مسه بالماء لا يقال اذا حصل رفعه عن كل  
 عضو يجوز أن يس به المحقق لانا نقول جواز مسه برفعه عن المساس لاهن العضو  
 أشار له عجم

الماء على ما ينبغي من ذلك  
 قيل الاشارة عائدة على  
 الترتيب وقيل على فرائض  
 الوضوء وسننه وفضائله وقيل  
 على اجراء الماء على الاعضاء  
 والذكر لك فعلى الاول  
 يكمن ينبغي على يابه وعلى  
 الاخيرين بمعنى الوجوب  
 (و) اختلف في تجديد  
 نية الوضوء فقال المصنف  
 (بنويه) أنه يلزمه تجديدها  
 وقال القاسمى لا يلزمه  
 تجديدها ومبنى الخلاف هل  
 يظهر كل عضو بافراده  
 أو لا يظهر الا بالكمال فان  
 قلنا بالاول لزم تجديدها  
 لان طهارته قد ذهبت  
 بالحدث فوجب تجديد النية  
 لها عند تجديد الغسل واف  
 قلنا بالثاني لم يلزمه تجديدها  
 لبقائها ضمن نية الطهارة  
 الكبرى ولما انتهى  
 الكلام على الطهارة  
 الاصلية وهى المائية بقسميها  
 انتقل بتكلم على بدلها  
 وهو شيئان تيم ومسمع وبدأ  
 بالاول فقال

## \* (باب التيمم) \*

(قوله بسمها) أي وسمى المحصل لها المتقدم أنها صفة حكومية وهي تشأ عن المحصل لها الذي هو أمر كل من يتحقق في الوضوء والغسل فقوله على بدلها أي بدل المحصل لها (قوله وبدأ بالاول) أي لانه ناب عن كل الاعضاء (قوله في حكم من لم يجد الخ) وحكمه أنه يجب عليه التيمم (قوله عبادة حكومية) أي حكم التمرع بها ولا يخفى ان هذا القدر موجود في الوضوء والغسل وقوله تستباح لخراج الوضوء والغسل لان التيمم ليس الا للاستباحة وهما الرفع والحدث ولها ويحتمل انه أراد بقوله حكمية انها ليست بحسبة أي باعتبار اثرها لا باعتبار ذاتها فانها حسبة لانها مسبوحة لوجه ويد بين بنية وأما الوضوء والغسل فهما احسبان باعتبار اثرهما أيضا والحاصل ان الثلاثة حسبة باعتبار ذاتها وتختلف باعتبار اثرها (قوله تستباح الخ) السين واتساء الثانية زائدان للتأكيد أي تباح بهما الصلاة اباحة أكيدة (قوله الصلاة مفهوم لقب) فلا ينافي انها تستباح بها غيرها (قوله وهي القصد الخ) ضمن التصدي في التوجه فعدا ما بالي ثم أقول وفيه شيء من وجوه الاول انه يقتضي ان حقيقة النية وحدها وليس كذلك الثاني انه يقتضي ان متعلق النية الصعيد وليس ذلك اذ متعلقها المسح المذكور الثالث انه يقتضي انه لو قصد الصعيد لاجل المسح وكان في تحصيله الصعيد الذي يسمح به طول انه يصح تيممه وليس كذلك (قوله يسمح به الخ) علته قوله القصد أي يسمح بما التصق به وجه الخ والذي التصق به يده (قوله جعلت صفوفنا الخ) أي صفوفنا في المساجد في الصلوات كصفوف الملائكة في السماء في الصلاة قال الحلبي والامم السابقة كانوا يصلون متفرقين كل واحد على حدته اه (قوله جعلت لنا الخ) لانهم كانوا لا يوقعون الصلوات الا في مواضع اتخذوها للعبادة يسمونها اياما وكنائس ورواه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم لم يجمعوا على موضع صلواته لم يجز له أن يصلي في غيره من بقاع الارض حتى يعرذ اليه ثم يقضى كل ما فاتة قال الحلبي وجاء في تفسير قوله تعالى واختار موسى قومه الايات في المأثور ان الله تعالى قال لموسى اجعل ليكم الارض مسجدا فقال لهم موسى ان الله قد جعل ليكم الارض مسجدا قالوا لا نريد أن نصلي الا في كنائسنا فعند ذلك قال الله تعالى فساكنتم الذين يتقون ويؤتون الزكاة الى قوله المفلحون وهم امة محمد اه (قوله مسجدا) بكسر الميم موضع سجود لا يختص بالسجود منها موضع دون آخر وهو مجاز عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه اذ المسجد حقيقة عرفية في المكان المبني للصلاة فلما جازت الصلاة

\* (باب في) \* حكم (من لم يجد الماء) وفي بيان الاعذار المبيحة للتيمم (و) في بيان صفة التيمم المستحبة وغير ذلك والتيمم لغة القصد قال تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصدوه وشرا عبادة حكومية تستباح بها الصلاة وهي القصد الى الصعيد الطاهر - يسمح به وجهه ويديه وهما واجب بالكتاب والسنة والاجماع قال تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وفي مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم فضأبنا على الناس بشارت جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا

في الارض كلها كانت كالسجدة في ذلك فأنما لم يسمها اسمها فان قلت أي داع الى  
العدول عن حمله على حقيقة التوبة وهي موضع السجود أحيب بأنه أن يبنى على  
قول من أنه إذا ريد موضع السجود قبل مسجداً بالغت فقط فواضح وإن - وإن الكسر  
فيه فالظاهر أن خصوصية هي كون الارض مالا يباع الصلاة بمكانه لا لايقاع  
السجود فقط فانه لم ينقل عن الامم الماضية أنها كانت تخص السجود بموضع  
دون موضع قاله القسطلاني على البخاري (قوله وجعلت تربتها طهوراً) يقع الطاء  
كما ضبطه المناوي ومن مضى من الامم لا يصلح الا بالوضوء فقط فقد كانوا إذا عمدوا  
الماء لا يصلحون حتى يجذوه ثم يعضون ما فاتهم وخصت اليهود برفع الجذابة من الماء  
البحاري دون غيره تنبيه قال ابن فرحون في المازة يستثنى من قوله عليه السلام  
جعلت لنا الارض كلها سجداً وتربتها طهوراً أرض ديار ثمود لا تجوز الصلاة فيها ولا  
التيمن منها ولا الوضوء من مأثها اهـ (قوله فمن جده) تفريع على قوله والاجماع  
وفيه نظر لانه لا يترتب على كون الشيء مجعاً عليه انه اذا جده أو شئت فيه يكون  
كأنه لا ان المكمل لا يترتب لا على كونه مجعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة (قوله  
شروط) جمع شريطة بمعنى مشروطة (قوله الاسلام) الصحيح انه شرط صحة  
وبقي انسان وهما أن لا يكون على الاعضاء حائل وان لا يكون متناف كقبيل في الوضوء  
ويزاد امور تشترط في الصحة مولاته في نفسه ولما فصل له (قوله والبلوغ شرط  
وجوب فقط) أو كذا عدم القدرة على استعماله وثبوت حكم الحدث أو الشك فيه  
فشروط الوجوب ثلاثة (قوله والعقل) هو وارتفاع دم الحيض والنفاس ودخول  
الوقت أي أرتد ذكر الفائنة وعدم الماء من شروط الوجوب والصحة وبقي من شروط  
الوجوب والصحة بلوغ الدعوة ووجود الصبيد الطاهر وكون المكلف غير ساه  
ولانائم ولا غافل (قوله والشيطان الاخيران) أي اللذان هما عدم الماء وعدم  
القدرة على استعماله فقد جعل ارتفاع دم الحيض والنفاس شرطاً واحداً (قوله  
الى الاول منه - ما) أي من الشرطين الاخيرين (قوله وأما - كما) لا ينبغي انه  
إذا فسر للماء بالماء الكافي لما يجب قطايره وهو جميع الجسد بالنسبة للطهارة الكبرى  
والاعضاء الأربعة بالنسبة للطهارة الصغرى فهو عدم حقيقة في الامرين (قوله  
مالا يكفيه الخ) أي لأغراض من الوضوء والغسل ومن لم يكن له من الماء الامتداد  
ما يغسل به وجهه ويديه فان كان يقدر على جمع ما يسقط من أعضائه المذكورة  
فليغسل بذلك باقي أعضائه وان لم يتمكن من ذلك فليتييم (قوله في السفر)  
ولو غيبر مباح لان الرخصة اذا كانت تفعل في السفر والحضر لا يشترط فيها الباحة

وجعلت تربتها طهوراً اذا  
لم يجد الماء (ع) والاجماع  
على ان التيمم واجب في عدم  
الماء أو عدم القدرة على  
استعماله في سجده أو شئت  
فيه فهو كافر ولو جوبه ستة  
شروط وهي الاسلام  
والبلوغ والعقل وارتفاع  
دم الحيض والنفاس  
ودخول الوقت وعدم الماء  
وعدم القدرة على استعماله  
والشيطان الاخيران على  
سبيل البدل وقد أشار  
الى قول من مامع الحكم  
بقوله (التيمم يجب لعدم  
الماء) اما حقيقة بأن لا يجد  
الماء أصلاً وأما حكماً بأن  
لا يجد ما يكفيه لوضوء أو غسل  
وسواء كان (في السفر) أو  
في الحضر وسواء كان السفر  
سفرة صرام لا وسواء كان  
المسافر صحيحاً أو مريضاً  
ولا يكون عدم الماء سبباً  
لوجوب التيمم الا (إذا دبس  
أن يجده - ك)

السفر بخلاف فطر الصائم في رمضان الحاضر فلا يباح له في السفر الا اذا كان مباحا  
وأربعة برد كقصر الرباعية (قوله يزيد) أو غاب على ظنه لا مفهوما له بل ولوشك  
أورجى الماء أو يتيقن وجود الماء في الوقت كما يتبين ذلك قريبا وأجاب عجب بأن قوله اذا  
أيس شرط في مقدريدل عليه ما يأتي والتقدير يوسع له تقديمه اذا ايس ان يجده  
ويدل على ان قوله اذا ايس ليس شرطا في الوجوب ذكره بعد ذلك ان الرأى والمتردد  
يتيم فان قلت قوله يجب هل أراد الوجوب الموسع أو القوي قلت الوجوب الموسع  
(قوله يريد بالوقت) الوقت المختار وهو الذي يستعمل في هذا الباب كله أي في  
الاغلب كما يتبين ذلك قريبا ان شاء الله تعالى أي وأما لو ذكر ذلك في الضرورى فانه  
يتيم بحيث لا يمتنع من غير تفصيل بين ايس وغيره وهو ظاهر قاله بعض الشراح (قوله  
واليأس) انما يكون بعد أن يطلبه أي لكل صلاة بعد دخول الوقت أي اذا حل  
موضع غير الموضع الا قول أو كما زبه لكن حدث ما يقتضى وجود الماء والطلب  
أما بنفسه أو بمن يستأجره باجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشرايه (قوله لا يشق  
بمثله أي فليس الرجل والضعيف كالمرأة والقوى أي وهو على أقل من ميلين راكبا  
أو راخلا فان شق بالفعل وهو على أقل من ميلين لم يلزمه طلبه راكبا أو راخلا كما  
اذا كان على ميلين شق أم لا راكبا أو راخلا لان ما فائدة المشقة وان لم تحصل  
بالفعل فالصورثمان (قوله الا اذا كان مرجوحا) لواقعة صرع على صورة التوهم  
لنهم ما عداها بالطريق الاولى وينبغي كما قال بعض ان يختلف حكم الطلب فليس  
طلب الظان كطلب الشاك ولا الشاك كالتوهم وذكر ابن رشد ان توهم الوجود  
لا يلزمه الطالب قال ابن مرزوق وهو الصواب فعليه يكون قول شارحنا أو يتوهمه  
ضعيفا (قوله أما ان قطع بعدمه) أي اعتقد عدمه أي جزم بعدمه وليس المراد به  
التحقق في نفس الامر (قوله لاجل مرض مانع) أي حاصل أو متقرب أصلى  
أو زائد فيتناول ما يأتي من الاقسام ولو كان تسبب في المرض (قوله بأن يخاف  
باستعماله فوات روحه) أي يخاف باستعماله الموت صحيا أو مريضا والمراد  
بالخوف العلم أو الظن ولا عبرة بالشك والتوهم (قوله أو فوات منفعة الخ) ان كان  
قصده منفعة توحد منه فهو لا يخرج عما ذكره من قوله أو زيادة مرض الخ فلا حسن  
أن يفرد هذا بالكرويه بل له بما اذا خاف عطش حيوان محترم معه في رقته من آدمي  
أو بهيمة ما كره أو ملك غيره ولو كانت قد ردا ردا والمراد بالخوف تحقيق عطشه  
أو غاب على ظنه أو ظن في عبارة بعضهم فانه يترك الماء لذلك ويتيم وأما  
الشك فلا واولى التوهم وأما اذا كان متيسرا بالهش بالهش وخاف الضرر عليه

يريد أو غاب على ظنه عدم  
وجوده (في الوقت) يريد  
بالوقت الوقت المختار وهو  
الذي يستعمل في هذا الباب  
كله واليأس انما يكون  
بعد ان يطلبه طلبا لا يشق  
بمثله ولا يلزمه الطلب الا اذا  
كان يرجو وجوده أو يتوهمه  
أما ان قطع بعدمه فلا يطلبه  
والشافي منها على ثلاثة  
أنواع أولا أشار اليه بقوله  
(وقد يجب) التيم (منع  
وجوده) أي الماء (اذا لم يقدر  
على مسه) سوا كان  
(في سفر أو) في (حضر  
لاجل مرض مانع) من  
استعماله بأن يخاف باستعماله  
فوات روح أو فوات منفعة  
أو زيادة مرض أو تأخر برء  
أو حدوث مرض



هذا هو المعروف من المذهب لقوله تعالى وما جعل عليكم (٢٥٨) في الدين من حرج (ك) وكذلك

فانه يتم مطلقا تحقق الضرر أو ظنه أو شك فيه أو توهمه لان الناس بالعطش مظنة الضرر وخرج بالحترم الكلب غير المأذون في اقتضائه ومثله الخنزير اذا كان يقدر على قتله ما ولا ترك الماء لهما ولا يعذبان بالعطش (قوله هذا هو المعروف من المذهب) اسم الإشارة راجع لقوله أو زيادة مرض الخ أي أن في زيادة المرض وتأخر البرء وحدوث المرض خلافا فالعروف ما قاله وهو التيمم ومقابلته لما لا يتم بل يستعمل الماء وأما اذا خاف الموت فيتفق على التيمم هذا حاصل ما قاله ابن ناجي (قوله وكذلك اذا خاف الصحيح نزلة أو حصى) من أفراد قوله أو حدوث مرض أو ليس من أفراد ما بقصر قوله أو حدوث مرض على غير النزلة والحجاء والنزلة الزكام كما في القماموس والحجاء ولو خفيفة كما في شرح عجم (قوله أو مريض الخ) معطوف على مقدرة قدره وكذا ذلك قد يجب التيمم مع وجرد الماء على صحيح لا يقدر على مسه لتوقع مرض باستعماله أو مريض فلا حسن للشارح أن ينسب على ذلك على هذا الوجه (قوله) لا يجزئ من بناوله إياه ولو باجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشرا به أو لا يجزئ له أو وجد آلة محرمة الاستعمال كذهب أو فضة أو لا يقدر على اجرة المناول (قوله خوف لصوص) أي أرغبرهم على ماله أو مال غيره مما يجب عليه حفظه والحال ان المال كبير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شرب الماء والمراد بالخوف تحقق وجودهم أو غلبة الظن وأما الشك فلا كان المال قليلا أو كثيرا (قوله جمع لص) بكسر اللام والضم لغة حكاه الأصمعي قاله في المصباح قال ح ربة قال فيه لصت بالتاء وفي الجمع لصوص ولصوت اه (قوله أو خوف سباع) أي حيث يتيقن ذلك أو ظنه وأما الشك فلا يقول الشارح هذا اذا أيقن راجع للطرفين أعني خوف المصوص أو خوف السباع (قوله على المشهور) ومقابلته ما لابن عبد الحكم من انه اذا خاف على ماله لم يتمم (قوله من شروط وجوب التيمم) أي وصحته (قوله أما متيقن لوجود الماء في الوقت) أي في أثناء الوقت وأما الان فهو عادم الماء وفي عبارته حذف والتقدير أو للحقوق أي فائيقن اتمامه ليق بالوجود أو بالحقوق (قوله أو يأس منه) أي أو غاب على ظنه عدم الوجود أي أو عدم الحقوق أو أراد باليأس ما يشتمل غلبة الظن (قوله أو راج) أي الوجود ومثله الحقوق فلاقسام عشرة فتدبرها (قوله بوجود الماء) أي أو لحوقه (قوله آخر التيمم الخ) بحيث يبقى منه قدر فعله وما يسع الصلاة (قوله استحبنا) أي على قول ابن القاسم وخالفه ابن حبيب فقال التأخير على جهة الوجوب روجه قول ابن القاسم انه حين حلت الصلاة وجب القيام لها غير واجد للماء فدخل في قوله تعالى

ان خاف الصحيح نزلة أو حصى فان ذلك ضرر ظاهر فان كان غما شأ في الحال ولا يخاف عاقبة أمره لزمه الوضوء أو الغسل وثانيها أشار إليه بقوله (أو مريض يقدر على مسه) أي الماء (و) لكن لا يجزئ (من بناوله إياه فهو كالإمام وثالثها أشار إليه بقوله (وكذلك) مثل من تقدم في وجوب التيمم عليه مسافر (يقرب منه الماء) وليكن (ينعنه منه) أي من الوصول إليه (خوف لصوص) جمع لص وهو السارق (أو) خوف (سباع) على نفسه اتفاقا أو على ماله على المشهور (ق) هذا اذا أيقن أو غلب على ظنه والا فلا وقد تقدم أن من شروط وجوب التيمم دخول الوقت والحكم فيه مختلف لاختلاف حال التيمم لانه على ما تقدم من كلامه اما متيقن لوجود الماء في الوقت أو يأس منه فيه أو متردد في وجوده فيه أو متردد في لحوقه فيه أو راج وقد أشار الى الاول بقوله (واذا أيقن المسافر)

سواء كان سفره سفرا أو قصر فيه الصلاة أم لا (بوجود الماء الطهور) لكافي لوضوءه أو غسله (في الوقت) فان آخر التيمم الى آخره استحبنا وما ذكره ليس مخصوصا بالمسافر ولا بالمتيقن



بل هو عام في حق كل من أتبع له التيمم لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله إذا أتقن بوجود الماء أو غلب على ظنه وجوده في الوقت الثاني أشار إليه (٢٥٩) بقوله (وان يثس منه) أي من وجود الماء أو من ادراكه

في الوقت بعد طلبه تيمم (في قوله) أي أول الوقت استحبابا لتصل له فضيلة الوقت لأن فضيلة الماء قد يثس منها وكذلك حكم من غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت والثالث أشار إليه بقوله (وان لم يكن عنده) أي المتيمم (منه) أي من الماء علم بأن يكون مترددا في وجوده (تيمم في وسطه) بفتح السين لأنه اسم وليس بظرف ولو كان ظرفا لكان ساكن السين استحبابا والرابع أشار إليه بقوله وكذلك يتيمم في وسطه استحبابا (ان خاف أن لا يدرك الماء في الوقت) وان كان يدركه فيه (مكذوره) (د) على أن المراد به المتردد في لحوقه قائلا لا فرق بينه وبين ما قبله على المذهب وقرره (ج) على أن المراد به الرأجي فقال وفي كلام المؤلف رحمه الله تعالى مخالفة للمذهب وذلك أن ظاهر قوله

ان لم تجد ماء (قوله بل هو عام) في الحاضر والمساfer وهو ناظر للطرف الاقل انتهى قوله ليس مختصا بالمساfer (قوله أو لعدم القدرة) لا مناسبة له هنا فهو فرع آخر ولذلك قال بعض الشراح ومن يستحب له التأخير إلى آخر الوقت القائل للقدرة على استعماله في أوله ويرجو القدرة على استعماله في آخره (قوله إذا أتقن بوجود الماء الخ) ناظر لقوله ولا بالتيقن ومثل ذلك ما إذا أتقن بالحوق الماء أو غلب على ظنه لحوقه ولا مفهوم لقوله أو غلب على ظنه بل مثله الظان فيما يظهر وان كان ما قاله شارحنا هو الواقع في عبارتهم ولما لم يريدوا قصر الحكم عليه هو تنبيهه فان تيمم واحد من ذكر قبل آخر الوقت يوصل إلى صحت صلاته ويذهب عادته في لوقت أي ان وجد الماء الذي سكان برحوه وأملوا وجا غديره فلا إعادة عليه كما ذكره عبق (قوله بعد طلبه) أي ان كان هذا لما يوجب الغلب (قوله عدم وجوده) أي أو عدم لحوقه (قوله بأن يكون مترددا في وجوده) أراد به اشك قاله في المقدمات الثاني أن يشك في الأمر في تيمم في وسط الوقت اهـ (قوله لأنه اسم وليس بظرف) أي اسم لما يكتنفه من جهاته غيره ويصح دخول العوامل عليه فيكون فاعلا ومفعولا ومبتدأ فيقال اتسع وسطه وضربت وسط رأسه وجلست في وسط الدار ووسطه خير من طرفه والسكون فيه جائز قاله في المصباح وحيث أدخل في عليه هذا فليس ظرفا لان الظرف اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى في دون لفظها في يوم الجمعة من قولك سرت في يوم الجمعة لا يسمى ظرفا في الاصطلاح (قوله ولو كان ظرفا لسكان ساكن السين) قال في المصباح وأما وسطا بالسكون فهو بمعنى بين نحو جلست وسط القوم أي بينهم اهـ (قوله مكذوره) وتقريره وان كان محيلا من جهة الحكم لكنه حمل له على خلاف ما يفهمه قوله ويرجى أن يدركه فيه فالذا احتاج ابن ناجي إلى حمله على ظاهره والاعتذار بما سياتي (قوله لا فرق بينه وبين ما قبله على المذهب) ومقابلته أن المتردد بضميه يؤخر كالرأجي ذكره ابن الحارث (قوله وقرره ج) لا يخفى أنه على كلام ابن ناجي يكون المصنف أراد بقوله خاف أي توهم (قوله إلى القسم الاقل) وهو قوله وان أتقن ومعنى الرذالية الاتحاق به في الحكم (قوله اهـ) أي كلام ابن ناجي فاني رأيت كذلك

في الرأجي لا يؤخر بل يتيمم وسط الوقت وليس كذلك بل حكمه كالمتيقن وقد قال ابن هارون لا أعلم من نقل في الرأجي أنه يتيمم وسط الوقت غير ابن أبي زيد ويمكن أن يرد قوله وكذلك ان خاف إلى القسم الاقل لا إلى ما يليه انتهى ثم انتقل يتكلم على من يزعم بالاجادة في الوقت ومن لا يؤثر فيه سابقا بل فصل ما أمر به على جهة الاستحباب

فقال (ومن تيمم من هؤلاء) الإشارة عائدة على السبعة المذكورين المريض الذي لا يقدر على مس الماء والمريض  
الذي لا يجد من ينأوله الماء والمسافر الذي يقرب منه الماء (٢٦٠) ويمنعه منه خوف لصوص أو سباع

والمسافر الذي يتيقن وجود الماء في الوقت والياأس منه في الوقت والذي ليس عنده منه علم والخائف الراجي (ع) الآن تقول (ثم أصاب الماء في الوقت بعد أن صلى) لا يصدق على المريض الذي لا يقدر على مس الماء وكذلك على المريض الذي لم يجد من ينأوله الماء اللهم الآن تقول ثم أصاب الماء أو أصاب القدرة على استعماله وقوله في الوقت لا يصدق أيضا على الموقن الآن يقال آخر الوقت متسع والمأمورون من هؤلاء السبعة بالأعادة في الوقت ثلاثة أحدها أشار إليه بقوله (فأما المريض الذي لم يجد من ينأوله إياه) أي الماء (فلبعد) في الوقت استحبابا ماصلى في وقته المأمور

قال في التحقيق وفيه أي وفي كلام ابن ناجي بعد اه (قوله ومن تيمم الخ) جواب من محذوف والتقدير فيه تفصيل (قوله والخائف الراجي) وهو المتردد في الحقوق (قوله الآن تقول ثم أصاب الخ) وعلى هذا فيكون في كلام المصنف حذف عاطف وهو طرف ولم يجب عن الاعتراض الثاني المشار له بقوله وكذلك على المريض الخ ويمكن أن تقول قوله ثم أصاب الماء أي أصابه من حيث القدرة على استعماله أو جرده أو وجوده لأنه فلا حاجة إلى تكلف جواب الشارح (قوله الآن يقال آخر الوقت متسع) رده هج بأن المطلوب من المتيقن أن يؤخر إلى أن يوقعها في قدر مائسه في آخر جزء في الوقت فلا يتصور رغبته في إعادة إذا فرض أنه فعل آخر جزء من الوقت بعد ما يسدها (قوله فإليه في الوقت استحبابا) هذا مقيده بأن لا يتكرر عليه إلا إذا لم يكن رغبته في الدخول عليه فلا إعادة عليه لأنه لا تقصير عنده حينئذ (قوله في أنه إذا أصاب الخ) حاصل المسئلة أنه أي الخائف من سباع إذا تيمم وسط الوقت فإنه يندب له الأعادة في الوقت بغير ضرورة اثنين لا يؤخذان من شارحنا الأول يتيقن وجود الماء أو لحوقه أو لا خوفه وكون خوفه جرما أرغلة ظن وتبين عدم ماخافه وجود الماء بعينه فيجعل أل للعهد في قوله الماء يعلم الشرط الأخير بقوله مثل أن يتخيل الخ يعلم الشرط الذي قبله وهو الشرط الثالث فإن لم يتيقن وجوده أو لحوقه أو تبين ماخافه أو لم يتبين شيء أو وجد غيره لم يعد ولو كان خوفه شكالا عاد أبدا (قوله المسافر الذي يخاف الخ) هذا هو المتردد في الحقوق يعيد استحبابا ماصلى في وقته المتقدر له وهو الوسط ومن باب أولى إذا قدم وأما المتردد في الوجود فإن قدم على وسط الوقت أعاد وان صلى وسط الوقت الذي هو مقداره فلا إعادة عليه والفرق بينهما أن المتردد في الحقوق عنده نوع تقصير فلا يطلب بالأعادة ولو صلى في الوقت المطلوب بالتأخير إليه بخلاف المتردد

بتأخير التيمم إليه ولم يبينه الشيخ وهو وسط الوقت في حقه وحق الذي بعده لأنه لا يخلف في الوجود غالبا من تقريظه إذ لم يجد من ينأوله إياه وثانيها أشار إليه بقوله (وكذلك) المسافر (الخائف من سباع ونحوها) كاللصوص مثل المريض المذكور في أنه إذا أصاب الماء في الوقت يعيد استحبابا ماصلى في وقته لتقصيره في اجتهاده إذ لو أتاه وصل إلى الماء فقد يخاف ما لا يقع منه الخوف مثل أن يتخيل له مثل السبع وليس بسبع أو مثل اللصوص وليس بلصوص وثالثها أشار إليه بقوله (وكذلك) مثل المريض والخائف المذكورين (المسافر الذي يخاف أن لا يدركه الماء في الوقت ويرجو أن يدركه فيه) في أنه إذا وجد الماء في الوقت يعيد استحبابا ماصلى في وقته

ولا يعيد غيره ثلاثه ظاهر وان الياس لا يعيد اذا وجد الماء ظاهرا وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو ان وجد الماء الذي يشس منه فلا يعيد وان وجد (٢٦١) غيره أعاد وظاهره أيضا ان المتيقن ومن وجد الماء بقرينه أو برحله

أونسيه فيه ثم تذكرة فلا

إعادة عليه والذي في المختصر

ان صلى الثلاثة الإعادة

(ولا يصلي صلاتين)

فريضتين حضريتين

أو سفريتين أو نفسييتين

أشتركتا في الوقت أم لا بتيمم

واحد من هؤلاء السبعة

المقدم ذكرهم (الأمريض

لا يقدر على مس الماء لضرد

بجسمه مقيم) صفة اضرد

أي مرض لازم لا يرجوزواله

في وقت الصلاة الأخرى

(وقد قيل بتيمم لكل صلاة)

مفرضة صحيحا كان أو

مريضا مسافرا أو مقيما (وقد

روى عن مالك) رحمه الله

تعالى (في من ذكر صلوات)

مفروضات تركهن نسيانا

أو قاهنهن أو تعد تركهن

ثم قاب وأراد تضائهن فله

(أن يصلي بتيمم واحد)

سواء كان صحيحا أو مريضا

مسافرا أو مقيما والقول

الأول لابن شعبان والنسائي

لابن القاسم وهو المشهور

ولذا أخذت في الشيخ

في تيممه له بقبيل ونقدية

غيره عليه وعلى المشهور

لو خالف وصلى صلاتين بتيمم واحد

أبدأ على ما شهرة في المختصر وأخذ من

كأنه الأقول الثلاثة ومن قوله قول الباب في الوقت ان الغرض بتيممه

مطلقا في الجمعة وليس كذلك فان الجمعة لا تيمم لها

في الوجود فانه استند الى الأصل وهو العدم (قوله فلا يعيد) هذا عكس ما قل في تحقيق المباحي والساير من أنه يعيد ان وجد الماء الذي يشس منه لا غير ومثل ما قل فيه ما لزم وهو العدم فبما رتبته هنا نكوسة فتدبر (قوله وظاهره أيضا ان المتيقن) تقدم ما فيه (قوله ومن وجد الماء بقرينه) موزنه تيمم فلهي بعد أن طالب الماء طالبا لا يشق به فليجده ثم وجدته بقرينه أي وجد الماء الذي طلبه فانه يعيد في الوقت خلافا لظاهر المصنف فلم يوجد غيره لم يعد والمراد بوجوده بقرينه أن يجده بالمحل الذي يطلبه فيه فان لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبدا (قوله أو برحله) أي انه طلب الماء برحله طلبا لا يشق ولا يجده وتيمم وصلى ثم وجدته برحله فانه يعيد في الوقت فان لم يطلبه أعاد أبدا وان وجدته برحله لا إعادة عليه فانه ورست ثلاثة في الرجل وثلاثة في غيره (قوله أونسيه) صورتها كافي يعلم أن برحله الماء ثم نسيه وتيمم وصلى ثم تذكرة بعد فراغه فانه يعيد في الوقت فلم يعلم به في الصلاة قطع (قوله والذي في المختصر الخ) أي وهو التيمم (قوله لا يرجوزواله زوال الخ) أي انما قيده ليتأتى فعل الصلاة بتيمم وان كان بأنهم من جهة تأخير الصلاة الأولى الى وقت الثانية ولو دل الشارح أي مرض لازم بقي الى وقت الصلاة الثانية وقد اتفق أن لم يفعل الأولى في وقتها أم أعاد أونسيانا أو جهلا فله أن يصلي ماء بتيمم واحد كان أفضل ولا يخفى أن تقرير الشارح حيث قال في وقت الصلاة الأخرى يتغنى قصر ذلك لكم على مشتركتي الوقت وعممت فقال وهو عام في الأمراض والسفرات صلوات فأكثرت قال ويؤخذ منه ان من أيس من الماء في موضع لا يجده حتى يخرج وقت صلوات أنه يصلي صلاتين بتيمم واحد اه (قوله فبمن ذكر الخ) قال في التحقيق واكثر بقوله ذكر من الوقتين فانه لا يجمع بينهما على هذه الولاية بتيمم واحد مريض كان أو صحيحا مسافرا كان أو مقيما اه فظهر من ذلك ان الأقوال الثلاثة (قوله أخذ عليه) أي اعترض عليه (قوله أعاد الثانية أبدا) ولو كانتا فائتين ولو كانت احداهما مذورة قاله نت على الشايل (قوله على ما شهرة في المختصر) قد يقال لاحاجة لذلك بعد قوله وعلى المشهور ويكن أن يقال أتى به لانه لا يلزم من كون المشهور باب كل صلاة بتيمم أنه اذا وقع ونزل يعيد الثانية أبدا الجواز أن يقال هذا الطاب ابتداء وبعد الوقوع والنزول يعيد الثانية في الوقت خلافا فانه يعيد أبدا (قوله لا تيمم لها الخاخر) أي العدم أي بناء على بدالتها عن الظاهر فيصلي الظاهر بتيمم ولما في أول الوقت

لو خالف وصلى صلاتين بتيمم واحد

أبدأ على ما شهرة في المختصر وأخذ من

كأنه الأقول الثلاثة ومن قوله قول الباب في الوقت ان الغرض بتيممه

مطلقا في الجمعة وليس كذلك فان الجمعة لا تيمم لها

الحاضر وكذلك صلاة  
الجنائز لا يتيمم لها الا اذا  
تعدت وأما السنن والنوافل  
فيتيمم لها المسافرون والحاضر  
الصحيح ولو نوى يتيممه فرضا  
جازله أن يصلي به فلا بعده  
بشرط اتصاله بالفرض ثم  
أنه يلزم تكلم على ما يتيمم به  
فقال (والتييمم) يصحكون  
(بالصعيد الطاهر) هذان  
تفسير الرازيين وبيان  
المتفقهين للطيب في قوله  
تعالى قِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً  
وهو أى الصعيد الطيب  
في كلام العرب وبه قال  
مالك (ما ظهر) أى صعد على  
(وجه الارض منها من تراب  
أورمل أو حجارة أو سبخة أو فقع  
الباء واحدة السباخ وهي  
أرض ذات ملح ورشح ويدخل  
في قوله منها الخشب وغير  
المصروع والخشيش والزرع  
لأنه منها صعد أو احتربه  
مما هو على وجهها وليس  
منها كالرماد وظاهر كلامه  
أنه يتيمم على التراب سواء  
كان على وجه الارض لم ينقل  
منه أو نقل اما الأول  
فبالتفاق وأما الثاني فعلى  
المشهور

فان صلى الجمعة بالتييمم فإنه لا يعزبه وأما المريض والمسافر فيتيما لها (قوله وكذلك  
صلاة الجنائز لا يتيمم لها) أى أضر بالصحيح (قوله الا اذا تعدت) بأن لا يوجد  
مصل غيره ولا يمكن تأخير ما حتى يحصل الماء أو يمضي اليه وفي كبريا الخرشبي  
أنه مبني على القول بأن الصلاة على الجنائز فرض صفة غاية أما على القول بأنها سنة  
كفاية فلا يتيمم لها عند عدم غيره لأنها غير سنة عينية أصالة وهو قد قال لا سنة  
وتدفن بغير صلاة فان وجد الماء صلى على القبر (قوله فيتيمم لها المسافر) أى ومثله  
المريض (قوله دون حاضر الصحيح) أى الذى فرضه التيمم لعدم الماء وأما الحاضر  
الصحيح الذى فرضه التيمم لخوف مرض فحكمه كالمرير فيتيمم للجمعة وللجنائز  
وان لم تعد عين ولا سنن والنوافل (قوله جازله أن يصلى الخ) أى وان لم ينو  
صلاة النفل بعد الفرض بقيد بالعبادة مع أنه لو صلى به فلا قبله لصح  
أنه لو بشرط اتصاله بالفرض أى وبعبءه فان فصله بطول أو خروج من المسجد  
أعاد قيمه ويسير الفصل معتفر ومنه آية الكسرى والمعدات ويشترط  
أيضاً أن لا يكثر النقل جذا والمكثرة بالعرف (قوله يكون الخ) لئلا قدر المضارع  
أشارة الى تجديد هذا التيمم وقتا بعد وقت لان المضارع يفيد ذلك (قوله هذا  
من تفسير الخ) لا يخفى ان هذا يفيد ترادف التفسير والبيان (قوله ما ظهر الخ)  
أى ان مالكا قال ان الصعيد ما ظهر على وجه الارض موا قالها عند العرب من  
أن الصعيد ما صعد على وجه الارض وذهب غيره وهو أكثر الفة هاء الى أن الصعيد  
في الآية ان تراب الطاهر وجد على وجه الارض أو أخرج من باطنها (قوله من تراب  
معروف (قوله أورمل) هي الحجارة الصغار (قوله أو حجارة) أى كبراً رأى أكبر  
من الرمل ولو لم يكن عليها تراب ولو ختمت بالقدوم كالبلاط ولو نقلت من محل  
الى آخر بشرط عدم الطبخ فلا يصح التيمم على الجير ولا على الاجر وهو الطوب الاحمر  
وأما الرخام فيصح التيمم عليه ان نحت بقدوم واولى ان لم يهت كالرخام فى وعليه  
كسرت أولاد وان طبخ بالنار فلا (قوله ويدخل في قوله منها الخ) قد يقال لا يدخل  
بأن يراد من أجزاءها (قوله الخشب الخ) أى يتيمم على هذه الثلاثة بغير وثلاثة  
اذا لم يجد غيره ولم يكن قلعه وضاق الوقت ولا تفهم ان التيمم عليها غير مقيد بتلك  
القيود بل لا بد منها وبعد ذلك فهو ضعيف والمعتمد انه لا يتيمم على ما ذكره وجود  
تلك الشروط (قوله أو نقل) المراد بالنقل أن يجعل بينه وبين الارض ما مثلاً (قوله  
وأما الثاني فعلى المشهور) غاية الامران التراب أفضل من غيره من أجزا الارض  
عند عدم النقل أما مع غيره من أجزا الارض أفضل منه ومقابل المشهور وما لابن



وكبير (قوله كالمخ) أي والشب والكبريت والنحاس والحديد وسائر المعادن  
فهو كالمخ فلا يتيمم عليه إلا في موضعه ما أرفقت من موضع لا تخولم تصرف في أيدي  
الناس كالمقير ولا يصح التيمم عليه أو ما عادن الذهب والفضة والياهر  
ونحوها ما لا يقع به تواضع فلا يصح التيمم على شيء منها ولو في محلها ولو لم يجد  
سواها ونسقط الصلاة قضاؤها (قوله إذا دخاته مصنعة الخ) لا فهو لم يل  
ولو لم تدخل مصنعة فانه لا يصح التيمم عليه على المعتد (قوله على الجبل الخ) الجبل  
مرفوف والجمع جبال واجبل على قلة قال بعض ولا يكون جبلا إذا كان  
مستطيلا (قوله والصفا الخ) الصفا مقصور الحجارة ويقال الحجارة الملس  
الواحدة صفات مثل حصي وحصاة قاله في المصباح (قوله يضرب بيده الأرض)  
جملة مستأنفة استثنى ما ينافيها في واقعة في جواب سؤال نشأ من قوله والتيمم  
بالصعيد الطاهر تقديره كيف يفعل فقال يضرب بيده الأرض فلم يل بذكر له يد يتيمم  
بغيرها من أعضائه فان عجز استناب فان لم تمكنه الاستنابة مرغ وجهه (قوله  
وهذا الضرب فرض) فلم لا في بيده اغبار من غير موضع لا يكفي لان الوضع مقصود  
لذاته (قوله بالصغرا) بسكون الخاء وفتحها كل منها جامع لصغرة وهي الحجر  
العظيم الصلب أفاده القاموس فعطف الحجر عليه من عطف الخاص العام على  
(قوله منه) أي مما ذكر (قوله عد بعضهم هذا النفق) وهذا لا ينافي به يسن  
عدم مسهم ما بشيء قبل ملاقات العضو فلم يمسهم ما على شيء قبل أن يمسح بها  
وجهه ويديه مع تيممه ولو كان المسح قويا وفاتته السنة كذا ظهر لي ووجدت  
الشيخ في شرحه ذكره (قوله ان يقصد الصعيد الخ) أي لا غيره مما لا يصح التيمم عليه  
ولا فائدة لذلك بل العلم بكونه صعيدا كاف (قوله وان ينوي استباحة الصلاة)  
أي أو ينوي فرض التيمم وهل تكون النية عند أول واجب وهو الضربة الأولى واليه  
يمل كلام عجم واقتصر الشيخ في شرحه عليه قائلا فلما أخرها الوجه لم يصح تيممه  
أو عند مسح الوجه وبه قال الشيخ زروق واعترض بأنه يلزم فعل بعض الفرائض بغير  
نية ولا يقال لم تجب النية في الوضوء عند نقل الماء لانا نقول يكفي عجم نقل الماء  
للاوضوء ليس بواجب بخلاف الضربة الأولى هذا وظاهر الشارح ان النية قبل  
الضربة الأولى لانه قال ولا بد قبل الشروع في التيمم الخ ولا يفهم له صحة (قوله نوى  
استباحة الصلاة من الحدث الأصغر) أي ندى بالفلو لم يتعرض له أو نسيه لم يضرم  
ولا خصوصية للصلاة اذ لو أراد مس المصحف أو الطواف فانه ينوي به ولا يلزمه تعيين

وغير التراب كالمخ لا يتيمم عليه إلا في موضعه والخشب إذا دخلته مصنعة لا يتيمم عليه وظاهر قوله أو حجارة انه يتيمم على ابل والصفا وان لم يكن عليه ما تراب وهو كذلك ثم انتقل بين صفة التيمم فقال (يضرب بيده الأرض ليس مراده حقيقة الضرب بل مراده أنه يضعها على ما يتيمم به ترابا أو غيره وهذا الضرب فرض ولا يشترط علوق شيء بكفيه على ما تقر من جواز التيمم بالصخر والحجر الذي لا يعاق منه شيء (فان تعلق بها شيء نفضها انفضا خفيفا عد بعضهم هذا النفق من فضائل التيمم لا لا يؤدي وجهه ولا بدله قبل الشروع في التيمم أن يقصد الصعيد وان ينوي استباحة الصلاة فان كان محدثا أصغر نوى استباحة الصلاة من الحدث الأصغر وان كان محدثا أكبر نوى استباحة الصلاة من الحدث الأكبر



وإن لم يتعرض للحديث الأكبر  
ومضى إلى ذلك التيمم أحاد  
الصلاة أبدأ ولو نوى التيمم  
رفع الحدث لم يجزئه فإنه  
لا يرفع على المشهور  
ويستحب له قبل أن يضرب  
بيده الأرض أن يقول بسم  
الله ثم بعد فقص يديه  
(يسمع بهما وجهه) كله  
ويراعى الوتر ولا يترك منه  
شيئاً ولو قل ولا خلاف  
في وجوب ذلك ابتداءً فإن  
وقع شيء من ذلك فقال  
ابن مسلمة اليسير يغفو ويبدأ  
من أعلاه كما في الوضوء  
وإن لم يبدأ منه أجزاء  
ويجوز يديه على ما طال من  
لحيته ورفع ما يتوهم من  
قوله كله إليه على غضون  
الوجه بقوله (مسها) لأن  
المسح مبني على التخفيف ثم  
بعد أن يفرغ من مسح وجهه  
(يضرب يديه الأرض ضربة  
ثانية أسحب يديه على جهة  
السنة فإذا شرع في مسحهما  
فلا يستحب في صفتهما  
على المشهور أنه يمسح أولاً  
بإصبعه اليسرى معاً الأبهام  
على أطراف أصابع يده  
اليمنى معاً إبهامها

الفعل الاستباح بل يستحب فنوى بتيممه استباحة صلاة الفرض من غير تيمم بل  
بكونه ظهراً مثلاً صلى به ما عليه من ظهراً أو عصر ولا يصلي به ما خرج وقته لأن  
وقت الفائتة إنما يكون بتدكيره فتيمة قبل تدكيره تيمم لما قبل وقتها فلا يصح ومن  
نوى به استباحة صلاة بغيرها من الفرائض لم يصل به غيرها من الفرائض ومن نوى  
صلاة الفرض والنفل صلاهما به ومن لم يعين فعلا بل نوى استباحة ما منعه الحدث  
صح وفعل به ما شاء بشرط الاتصال (قوله وإن لم يتعرض للحدث الأكبر) أي  
ترك نية الأكبر عامداً أو ناسيها فنوى الأكبر معتقداً أنه عليه فتيمة بخلافه أجزاء  
عن الأصغر لأن اعتقاده ليس عليه وإنما قصد بنية الأصغر نفس الأصغر فلا  
يجزئه ومثل نية استباحة الصلاة فيما ذكر نية استباحة ما منعه الحدث وأما أن  
نوى فرض التيمم فيجزئه ويجوز ولو لم يتعرض لنية أكبر عليه (قوله لم يجزئه) وظاهر  
إطلاق أهل المذهب ولو على المقابيل ولو نواه رفعاً مقيداً كذا قال بعض (قوله  
ويستحب له قبل أن يضرب بيديه الأرض الخ) الظاهر أن ذلك ليس بشرط بل  
الندب يحصل بالتسمية حالة الضرب بل ربما يقال إنها أولى (قوله أن يقول بسم  
الله) ظاهره الاقتصار على بسم الله قال عبق ويحري فيه الخلاف في الوضوء من  
الاقتصار على بسم الله وعدمه (قوله يمسح بهما) ليس بشرط قال في الطراز  
جوزا بن النعمان مسح الرأس في الوضوء بأصبعه أو يمسح ويلزم مثله في التيمم (قوله  
الوتر) أي وغيرها أي غير التجميدات (قوله ولا يترك منه) أي من الوجه  
(قوله ذلك) أي مسح الوجه كله (قوله فإن وقع شيء من ذلك) أي من  
ترك المسح (قوله فقال ابن مسلمة اليسير يغفو) ظاهره ضعف والمعتدل لا يجزئ  
(قوله ويبدأ من أعلاه) أي ندباً (قوله ويجزئ) أي وجوباً (قوله ورفع  
ما به وهم الخ) أي فلا يتبع سائر الجبهة وكذا سائر غضون الوجه (قوله بقوله  
مسها) فإن قلت هذا الندر قد أعاده قوله يمسح بهما قلت لا فإنه يدفعه قوله كله  
فأفاد بأعادة مسها أن التأكيدها هامة لمقايير الوجه من حيث تعميمها بالمسح  
فلا نسأ في أنه مسح وأنه مبني على التخفيف (قوله ثم بعد أن يفرغ الخ) هذا  
الترتيب سنة على المشهور وقيل بوجوبه (قوله على جهة السنة أي يضرب يديه  
على جهة الخ) أي على جهة هي السنة فلا ضائقة للبيان لا يقال كيف يمسح  
الواجب بما هو سنة لأننا نقول أثر الوجوب باق من الضربة الأولى مضافاً إليه  
الضربة الثانية بدليل أنه لو تركها أو نزل الوجه واليدين معا بالأولى أجزاء (قوله  
على المشهور) ومقابلها ما لا ينجد الحكم القائل بعدم مراعاة الصفقة المذكورة

ثم عمدا صابه على ظاهر يده يعني (٢٦٥) كفه (و) على ظاهر ذراعه وهو ما بين المرفق والكوع (و) بكونه

في مروره على ظاهر ذراعه  
(قدحني) أي يحني بمعنى  
يطوى (عليه أصابعه حتى  
يباغ المرفقين) قيل صوابه  
المرفق لأنه ليس لليد  
الواحدة المرفق واحد وهو  
ما يملكه الإنسان عليه ابن  
العربي وهو بكسر الميم وفتح  
الفاء لا غير وأما المرفق  
من الارتفاق ففيه لغتان فتح  
الميم وكسر الفاء والعكس  
وظاهر كلامه أنه لا يمسح  
لأن حتى للغاية قبل أراد مع  
المرفقين كما تقدم في الوضوء  
إذا تيمم بدل عنه والمسح  
إلى المرفقين سنة وإلى  
الكوعين فريضة على  
ما في المختصر وتعبه العلامة  
البساطي بأن مشهور  
المذهب أن المسح إلى  
المرفقين واجب ابتداء  
وأما الخلاف إذا اقتصر  
على الكوعين وصلى  
فالمشهور أنه يعيد في الوقت  
اقتصر ونحوه في الجواهر  
وزاد ويخلل الأصابع  
وينزع الحاتم ما ذكره من  
تخليل الأصابع هو قول  
ابن شعبان الشيخ ولا يعرفه  
لنا (ج) عادة الشيخ

كأوضوء أفاد ذلك بهرام رحمه الله (قوله يعني كفه) لما كان في تفسير اليد  
بكف خفاء أي يعني (قوله وهو ما بين المرفق والكوع) أي الذراع (قوله  
على ظاهر ذراعه) خصه بالذكر دون ظاهر اليد المفسر بالكف لقول الألفهسي  
إذا لم تكنه تقنية الأصابع الأعلى على الكف (قوله أي يعني الخ) إشارة  
إلى أن هذا الفعل متجدد وقتاً بعد وقت لأن المضارع يفيد ذلك (قوله قيل صوابه  
المرفق الخ) إنما أتى بصيغة التضعيف لاحتتمال أن يقال إن المصنف قصد بيان  
غاية المسح بالنسبة لليدين (قوله بكسر الميم الخ) كلام ابن العربي هذا خلاف  
الراجح والراجع أن فيه لغتين كسر الميم وفتح الفاء وعكسه حكاهما القاسمي  
وقال في المصباح والمرفق ما ارتفعت به يفتح الميم وكسر الفاء عمل مسجود والعكس  
لغتان ومنه مرفق الإنسان وأما مرفق الدار كما طبع والكنيف ونحوه فكسر الميم  
وفتح الفاء لا غير على التشبيه باسمه لكونه مرفق مرافق (قوله وأما المرفق  
الخ) أي فيكون المرفق اسماً لكل شيء يرتفق به وبكلام المصباح تعلم أن  
مرفق الإنسان من ماصدقاته (قوله لأن حتى للغاية) أي والغاية خارجة  
فإن قلت بل ظاهر كلام المصنف أنه يمسح المرفقين لأن الغاية مجتنب داخلة  
قطعا قلت هذا سلم لوجوبه دخول المرفقين (قوله وتعبه العلامة البساطي  
الخ) هذا التعقب مردود فقد رجع في المقدمات مامش عليه صاحب المختصر  
واقصر عليه القاضي عياض في قواعده وهو الراجح ووصفه بالعلامة لكونه  
جامعاً بين المعقول والمنقول وهو محمد بن أحمد بن عثمان البساطي كان أماً ما عارفاً  
بغنون المعقول والمنقول متواضعاً سريع الدعة رقيق القلب طارحاً للكل ربما  
صاد السيلك ونام على قشر القصب تتراحم أئمة سائر المذاهب والطوائف في الأخذ  
عنه أخذ الفتنة عن جماعة منهم بهرام من تصانيفه المغني في الفقه لم يكمل وشرح  
على خليل لم يكمل وكلمة الشيخ أبو القاسم النويري من السلم إلى السؤل والفعل حاشية  
على المطول للسعد التفتازاني وشرح المطالع لأقطب والمواقف للعضد ونكت على  
طوالع البيضاوي وغير ذلك نسبة إلى بساط بالباء الموحدة ثم سين آخره هاء بلدة  
بالجهة الغربية من مصر كما ذكره في الذيل (قوله فالمشهور أنه يعيد في الوقت)  
ومقابله يعيد أبداً كما ذكره في التحقيق (قوله لغيره) أي لغير ابن شعبان (قوله  
عادة الشيخ) والشيخ هو المصنف رحمه الله كما صرح به بعض حاملي ذلك لأن  
المصنف الذي هو ابن أبي زيد فائق لعدم التحليل أقول بحمد الله أعلم أن الراجح كلام  
ابن شعبان كما أفاده الشيخ عبد الرحمن في حاشيته وكما أفاده ح في شرح المختصر

إذا قل مثل هذا

لا

عد

له

أراد أن المذهب خلافه ما ذكره من نزاع الحاتم

قال في الوديع هو المطلوب ابتداء فالأمر بغيره فالذهب أنه لا يجره شيئا بخلاف الوضوء والفرق قوة سريان الماء  
ولا كذا التراب (ثم) إذا فرغ من مسح ظاهر يده اليمنى (يجعل يده اليسرى) وفي رواية كفه وهي مفسرة بالأولى  
فيكون المراد باليد الكف مع الأصابع لأن الأصابع قد مسح بها أولا ظاهر اليد مع الأصابع (من ملأ مرفقه) حال كونه  
المذكور يكون (على باطن) ذراعه اليمنى ويكون ابتداءه (٢٦٦) (من ملأ مرفقه) حال كونه

(قابضاً عليه) أي على باطن  
ذراعه ويكون في قبضه رافعا  
إبهاميه ونهاية ذلك (حتى  
يباغ الكوع من يده اليمنى)  
وهو رأس الزند مساوي  
الإبهام (ثم) بعد أن يفرغ  
من مسح باطن ذراعه  
(يجري باطن يده) أي  
إبهاميه من يده اليسرى  
(على ظاهر يده اليمنى)  
لأنه لم يمسحه أولا (ج)  
ما ذكره من إمرار الإبهام  
بمنه لابن الطلاع وظاهر  
الروايات مسح ظاهر إبهام  
اليمنى مع ظاهر أصابعها

حيث يقول ظاهر كلام النحوي قبول قول ابن شعبان وأنه الجارى على المشهور  
ويكفي تخليل واحد بعد تمام التيمم وإن كان لأفضل تخليل كل يد عند مسحها ويكون  
التخليل باطن الأصابع لا باجانبها لعدم مسها بالتراب (قوله هو المطلوب ابتداء)  
أي النزاع مطلوب ابتداء أعلم أنه يقوم مقام نزعه ما إذا رفعه عن محله ومسح ذلك  
المحل أو أن هذا النزاع (قوله والفرق قوة الخ) فيه نظر إذ لا يشترط في الختام  
المأذون فيه سريان (قوله من يده اليمنى) زيادة إيضاح ولو لا إرادته لقال منها  
ويعلم أن التيمم لليمنى لأن الكلام فيها (قوله وهو رأس الزند) على وزن فلس والجمع  
زنود كفلوس وهو ما انفرد عنه المحققون من الذراع وهو مذكر أفاده صاحب الصباح  
(قوله لابن الطلاع) هو محمد بن فرح شيخ الفقه في عصره سمع منه من شيوخ  
قرطبة الفقيه أبو الوليد هشام توفي سنة تسع وتسعين وأربعمائة (قوله وظاهر  
الروايات الخ) هو المعول عليه (قوله وأما الإبهام) أي بفتح الباء وسكون الهماء  
وهكذا المفرد وأما الإبهام بضم الباء وفتح الهماء جمع بهمة فهي الشبهان وأحجب  
عن المصنف بأما كثرة اطلاعا من الفاكهاني والاعتراض يتوقف على الإحاطة  
بمسائر اللغة وهذا متعسر أو متعذر (قوله الصفة التي ذكرها الشيخ) أي وذكرها

(ك) لا أعلم أحدا من أهل الأئمة نقل في الإبهام التي هي الأصبع العظمى بـ ما وإنما الإبهام جمع خليل  
بـ مة وهي أولاد الضان (ثم) إذا فرغ من مسح اليد اليمنى باليد اليسرى على الصفة المتقدمة (يمنع اليد اليسرى  
باليد اليمنى هكذا) أي على الصفة المتقدمة في مسح اليد اليمنى فيجعل أصابع يده اليمنى على أطراف أصابع يده  
اليسرى ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه وقد حنى عليه أصابعه حتى يباغ المرفق ثم يجعل كفه على  
بأمان ذراعه من طي مرفقه قابضا عليه حتى يبلغ الكوع ويجري باطن يده اليمنى على ظاهر يده اليسرى (فإذا باغ  
الكوع) من يده اليسرى (مسح كفه اليمنى بـ كفه اليسرى الخ أطرافه) أي أطراف الكف أراد به باطن  
الكف والأصابع (ع) وانظر كيف سكت عن كفه اليسرى لأن يقال كل واحدة منهما ماسحة ومسوحة  
وهذا آخر الكلام على الصفة التي ذكرها الشيخ والمشهور مراعاتها وعداها بعضهم في فضائل التيمم وما ذكره فيها  
من الانتقال إلى اليسرى قبل استكمال اليمنى رواية ابن حبيب عن مالك وقال ابن القاسم مسح اليمنى قبل الشروع  
في اليسرى واختاره النحوي وعبد الحق وصوب إذا الانتقال إلى الثانية قبل كمال الأولى مغتوب لفظة الترتيب الذي  
بين اليما من والمباشر

وقال بعض الشيوخ الاحسن رواية ابن حبيب لا يسمع ما يكون على الكعب من التراب (ولو) خالف التيمم  
هذه الصفة المستحبة (ومع النبي باليسرى (٢٦٧) وفي رواية) أو اليسرى باليمين كيف شاء وتيسر

عليه - وأوعب المسح  
لاجزاء) ذلك وخالف  
الأفضل فقط ويؤخذ من  
قوله وأوعب أنه أذالم يسمع  
على المذراعين لم يميزه لأنه  
ذكر في المسح الذراعين وقد  
قدمنا أنه إذا اقتصر على  
اليسرى وصل على أعاد  
في الوقت - على المشهور  
وقوله (وإذا لم يجد الجنب  
أو الحائض الماء لاطهر نيمما  
وصليا) مكررمع قوله والتيمم  
يجب لصدم الماء الخ (فاذا  
وجد الماء تطهر أو لم يعيدا)  
ما صليا لان صلاتهم ما وقعت  
على الوجه المأمور به وظاهر  
كلامه وجداه في الوقت  
أوبعده وهو مقيد بقوله قبل  
ثم أصاب الماء في الوقت  
بعد أن صلى وظاهره أيضا  
سواء كانت باجسادهما  
نجاسة أم وهو كذلك  
في المدونة وقيدت بما إذا  
لم يكن في بدنهما نجاسة  
ويؤخذ هذا التقييد أيضا من  
قول الشيخ وكذلك من صلى

خليل وهي البدأة بظواهر اليمى باليسرى الخ وقوله والمشهور مراعاتها هي مستحبة  
وتقدم مقابله وهو لا بن عبد الحكم أنها لا تستحب (قوله وقال بعض الشيوخ الخ)  
الراجح قول ابن القاسم أنه يسمع اليمين كما قبل الشرع في اليسرى (قوله لا  
يسمع ما يكون على الكعب الخ) بقول صاحب القول المعتمدان بقاء التراب  
غير مراد فالمرامى حكمه (قوله وفي رواية أو اليسرى الخ) حاصله أن يسمع اليسرى  
باليمين ثابت على كلا التقنين وإنما الخلاف في الثابت هل الواو أو وفعلى نسخة  
الواو تكون المخالفة لأهلية المستحبة متحققة في المدين وعلى نسخة أو تكون المخالفة  
لأهلية المستحبة متحققة في يد واحدة (قوله تيمما وصليا) ولو وجد ما يصلح في مواضع  
الأصغر وتيمان على التفصيل السابق ويجرى في ذلك فلا يس أول المختار (قوله  
مكررمع قوله الخ) وقيل كرهه إشارة لمن يقول ان الجنب والحائض لا يتيممان (قوله  
وهو مقيد بقوله لي آخر ما تقدم) أي مقيد بغير ما فيه الاعاد في لوقت على ما تقدم  
(قوله وقيدت بما إذا لم يكن في بدنهما نجاسة) أي وأما لو كان في بدنهما نجاسة  
وصلياهما نسيانا وتذكرا بعد الفراغ فانهما يعيدان في الوقت (قوله يعني في الوقت)  
أي مع التيمان والمراد بالوقت ولو الضروري هو تنبيهه أشعر قول المصنف ولم يعيدا  
أما صليا أن وجود الماء بعد صلاتهم ما بالتيمم وأما لو وجد الماء قبل الصلاة فإن كان  
الوقت تسعاً للغسل والصلاة ولو ركعة في الوقت الذي هما فيه فإن التيمم يبطل وأما  
ان وجداه بعد الدخول فيها وقبل فراغها ولو اتسع الوقت أو قبل الدخول فيها  
ولكن لم يتسع لوقت للغسل وأدراك ركعة فانها يصلحان بالتيمم (قوله ولا يها  
الرجل) أي يحرم هكما في نت أي ولا مفهوم للوط، وحاصله ان الاستمتاع بما  
بين السرة والركبة ولو من فوق حائل حرام فأما ما خرج عن ذلك المحل فلا حرج فيه  
ولو وطأ (قوله أو الكتابية) ولا يخفى أن الكتابية إذا انقطع عنها دم الحيض أو  
النفاس وهي زوجة لم سلم أنها تجبر على الغسل بما ذكر زوجها ويصح غسلها ولو لم  
تنوه بلفظها ويقال امرأة غتسلت من ذبينة ومع (قوله على المشهور) وقال  
ابن شعبان ذلك جائز (قوله حتى تجد وفي رواية الخ) أي يروي بالافراد والثنية  
فعلى الأول طلب الماء أو شراؤه على الرجل وحده وعلى الثاني عاين ما عاينها قولان

بنوب نجس أو على مكان نجس يعني يعيد في الوقت (ولا يطأ الرجل امرأته) المسئلة أو الكتابية أو أمته (التي انقطع  
عنها دم حيض أو دم نفاس) بالظاهر بالتيمم على المشهور (حتى يجد)



وفرواية حتى يجدا من  
الماء (ما تطهر به المرأة)  
أو الأمة من دم الحيض أو دم  
الداس (حتى ما تطهران به  
جميعاً) من الجنابة وفي رواية  
يتطهر به وما قاله هنا يفسر  
قوله آخر الكتاب وان  
لاية — رب النساء في دم  
حيضهن أو دم نفاسهن لان  
ظاهره اذا انقطعت عنهن  
جازه الولي وهو قول ابن  
شعبان وقال ابن بكير يكره  
له أن يطأ قبل الاختصال  
وانما امتنع منه على المشهور  
لان التيمم لا يرفع الحدث وانما  
هو مبيح للصلاة فقط على  
المشهور ويؤخذ من كلامه  
أن التيمم يسمى طهوراً  
وهو كذلك لقوله عليه  
الصلاة والسلام وترتبه  
طهوراً يسمى أيضاً وضوءاً  
لقوله عليه الصلاة والسلام  
التيمم وضوء المسلم ويؤخذ  
منه أيضاً أن على الزوج أن  
يأتى بالماء للمرأة لطهرها  
ووضوءها بشرائه أو غيره  
وهو المشهور لانه من جملة  
فقهائهم ويؤخذ منه أيضاً أن  
من لم يجد الماء ليس له ادخال  
الجنابة على نفسه وهو قول

حكمهم ازروق والاقول هو الراجح ولعل معنى القول الثاني أن على الرجل  
ما يغتسل به وعليه ما تغتسل به (قوله وفي رواية تطهر به) هذه  
النسخة لا وجه لها (قوله لان ظاهره الخ) أي فأفاده هنا أنه ولو انقطع الحيض  
لا يجوز له الوطء ولو بالتيمم (قوله وهو قول ابن شعبان) أي ان ابن شعبان يقول  
بأنه يجوز له الوطء بالتيمم كيفية يده ابن ناجي لأنه يجوز بدون تيمم (قوله وقال  
ابن بكير يكره الخ) وفي عبارة ذهب ابن بكير إلى جواز وطئها اذا رأت النقاء  
وان لم تغتسل لان المنع انما يتعلق بالحيض والحكم اذا تعلق بعبءه وجب زواله من رجليها  
اه فاختلف النقل عن ابن بكير وقضيته وان لم يتيمم لكن قضية كلامه تنافي ذلك  
بعد التيمم (قوله وانما هو مبيح للصلاة فقط على المشهور) وقيل ان التيمم يرفع  
الحدث ولا يلزمه غسل اذا وجد الماء كما ذكره تن (قوله يسمى طهوراً) بضم  
الطاء وقوله وترتبه طهوراً بفتح الطاء (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) أقول  
لا يؤخذ منه تيممته وضوءاً لحرارة يمسكون على حذف الكاف والتقدير التيمم  
كالوضوء بالنسبة للمسلم (قوله ليطهرها) بضم الطاء بل يجب عليه ذلك ولو باحتلامها  
أو وطء الغير لها على جهة الغلط أو الاكرام لان كان على وجه الزاويل الثمن في الجميع  
حيث لم تكن من نساء البوادي التي عادت من قبل الماء (قوله ليس له ادخال  
الجنابة على نفسه) أي يكره ولو كان تيمم لا يصغر فليس له ادخال الجنابة على نفسه  
بحيث يصير تيمم لا كبر ولا ينافي هذا ما تقدم لنا من الحرمة في قول المصنف ولا يطأ  
الخ لانها انما جاءت من قدومه على وطئها بطهرها من حيضها بالتيمم (قوله وهو  
قول مالك في المدونة) ومقابل ما ذهب اليه ابن وهب من جواز الوطء وان لم يطل  
فان طال جاز الوطء اتفاقاً كما أفاده مرام (قوله ما لم يضر به الخ) أي في بدنه أو يخشى  
العنت وهذا جار في هذا الفرع أي المشار له قوله ليس له ادخال الخ وفي فرع المصنف  
الذي أشار به ولا يطأ الخ فقد قال بعض شراح خليل في ذلك المقام وهذا  
الاطول يحصل به ضرر فله وطئها بعد أن تيمم استعجاباً (قوله أو طول برء جرحه)  
لا يناسب ادخال هذا الفرع في حيز ذلك وحاصل ذلك ان من كان فرضه التيمم  
لعدم القدرة على استعمال الماء فلا يجوز له ادخال الجنابة على نفسه الاطول بحيث  
يحصل به ضرر خائفة من علم من زوجته أنه ان وطئ ليلاً لا تغتسل زوجته الا انها  
أولا يمكنه الوطء الا ليلاً فيجوز له الوطء بامرأته أن تغتسل ليلاً فان خافت فقد أدى  
ما فعل ومن علم منها انها لا تغتسل ان جامعها فامشهوراً أنه يجوز له وطئها بامرأته  
بالغسل ولو بالضرب مع ظن الافادة فان لم تفعل عصت ولا يجب طلاقها خلافاً



لبعضهم وانما يندب فقط (قوله وهي مسئلة المريض الخ) لا يحق ارهاص ربح  
في أن الذي في باب جامع الصلاة الخ مسئلة واحدة وهما ردت تخالفه حيث قال هو  
ثلاث مسائل في انشاء الباب أولا ان لم يقدر على مسح الماء لضره الخ وينفذ فاوله  
شارحا غير ظاهر (قوله الى أنه يبضها) أي سودها أو طاق به بياضات ماولا  
أي سودها أولا من غير ترتيب ثم رتبها وفي المقام أمور الا قول أن يقال أي نكتة  
في عدم ذكر هذه المسئلة في باب الذي هو هذا الباب دل لاقتها في بابها حين رتب  
الثاني أن يقال لادله الخ واز أن يكون استغفر الفاظ الكتاب على هذا الدوال أي  
كون تلك المسئلة مذكورة في باب جامع الثالث ان عدم ترتيبها ينافي قوله  
وسأفصلها لك بابا بابا ويمكن الجواب عن الأخير بأن يكون انما أثبت وسأفصل  
حين الترتيب لأحين التبييض فان قلت سلما ذلك لكن ادخال هذه المسئلة في باب  
جامع يقضي بعدم صحة الحكم في قوله هذا باب جامع في الصلاة قلت هذا الحكم  
ينفي على الأغلب فهو صحيح بهذا الاعتبار

#### \* (باب المسح على الخفين) \*

(قوله على بدلها الآخر) أي النسائب عن بعض الأعضاء (قوله من غير ترويب  
على ما في الخ) فان كانت هذا يخالف قوله سابقا وسأفصل لك بابا بابا وأوجب اما  
بأن المراد في الأكثر أو المراد بابا بابا أي لفظا أو تقدير (قوله وسقط التوقيت فيه)  
أي في المسح فلا يندب بعد على المشهور وروى عن مالك توقيت في الحضر يوم وليله  
وفي السفر ثلاثة أيام (قوله وما يمنع من المسح) الأولى وما يمنع منه لان الحديث  
في المسح (قوله المفهوم من السياق) أي أو من المسح لان المسح لا يندب من ما مسح  
(قوله أي رخص) أي جوز فالمسح جائز والغسل أفضل منه فيكون الجواز  
بمعنى خلاف الأولى (قوله على الخف) لا مفهوم له بل مثله غيره كالجرموقين  
قنينة جرموق وهما خفان غليظان لاساق لهما ومثلهما الجوربان وهما على شكل  
الخف من نحو قطن جلد ظاهرهما وباطنهما أو في إحدى الرجلين خف وفي الثانية  
جورب أو جرموق أو جورب على جورب أو خف على جورب أو خف أو جورب  
على خف في الرجلين أو أحدهما (قوله ويرى على الخفين) قال في التحقيق  
والأول أي التي هي على الخف هي العجينة (قوله رخصة) بضم الراء وسكون  
الخاء وضهارة فتهاتت وقوله وتخفيف من عطف اللازم على المازم (قوله وهي  
ما شرع الخ) جعله الفاكهاني أخصر ما تحته الرخصة وعرفت بتعريف آخر  
أبسط من هذا وهو أنها الحكم الشرعي المتغير من معوبة إلى سهولة لعل يذرع

(وفي باب جامع الصلاة شيء  
من مسائل التيمم) وهي  
مسئلة المريض الذي لم يجده  
مناولا فيتيمم بالحائط الى  
جنبه وهي هذه الاحالة تدل  
على أنه يبضها أولا ثم رتبها  
والانتهى الكلام على  
أحد بدلي الطهارة الأصلية  
انتقل بتكامله على بدلها  
الآخر فقال مترجما من غير  
تبويب على ما في صحيح النسخ  
\*(باب في المسح على الخفير) \*

التقدير هذا باب في حكم  
المسح على الخفين وسقوط  
التوقيت فيه وما يطله  
وبعض شروطه وصفته  
وما يمنع من المسح وابتداء  
بكمه فقال (وله) أي  
ورخص للمسح المفهوم من  
السياق رجلا كان أو امرأة  
أن مسح على الخف ويرى  
على الخفين وانما قدرنا  
ورخص لبراق قوله  
في باب غسل والمسح على  
الخفين رخصة وتخفيف  
وهي ما شرع

ولم يذكر الشيخ من هذه العشرة الا الثلاثة الاخيرة فقال (وذلك) أي الممسح المارخص فيه (إذا أدخل الماسح) (فهما) أي الخفين (ر) لم يرد أن غسلهما في وضوء فتحل به الصلاة فان قوله غسلهما يتضمن لبسهما على طهارة وكونها مائية وقوله تحل به الصلاة هو معنى (٢٧١) ونها كالملة واحترز عما لا تحل به الصلاة كالوضوء للتبريد

وقد حل غسلهما في الوضوء الذي تحل به الصلاة غسلهما في غسل الجنابة (فهذا الذي) أدخل وجليه في الخف إلى آخره هو الذي يرخص له (إذا أحدث) بعد ذلك الحدث الأصغر (و) أراد أن يتوضأ مسح عليهما وهذا تغيير كاف في رخصة المسح بل لابد من اجتماع الشروط المتقدمة كلها وانما قيدنا بالحدث الأصغر احترازاً من الحدث الاكبر فانه مبطل للمسح لوجوب انفسال عليه (والا) أي وان لم يكن كذلك بأربعة أو على غير طهارة أو على طهارة ترابية أو على طهارة مائية قبل كلها (ف) هذا لا يرخص له المسح (ومقتضى المسح) المستحب (أن يجعل) الماسح (يده اليمنى) على رجله اليمنى (من فوق الخف) يسد اذنا

الاتي ان المراد السككال معني (قوله الا الثلاثة الاخيرة) أي التي هي قوله طهارة مائية كاملة (قوله فان قوله غسلهما) أي مع ما بعده من قوله في وضوء (قوله فهذا الذي الخ) الاشارة راجعة لمن أدخل رجله في الخف بعد غسلهما مع بقية الشروط (قوله هو الذي يرخص له الخ) لا يعني أن هذا التقدير من الماسح لا يتسلط على قوله مسح عليهما الا أن يراد منه أي من قوله مسح عليهما بمجرد الحدث أي يرخص له المسح عليه (قوله الحدث الأصغر) معمول لقوله إذا أحدث (قوله هذا الخ) أي ما أشار إليه المصنف من الشروط الثلاثة غير كاف بل لابد من اجتماع الشروط كلها ويزيد شرط وهو أن لا يكون على الخف حائل فان مسح فوقه كان كمن ترك المسح فتبطل صلاته ان كان بأعلامه ويبعد في الوقت ان كان بأسفل (قوله فانه مبطل للمسح) وانه لم يتسلط بالفعل فلا يجوز للجنب المتوضئ أن يمسح على الخف (قوله قبل كلها) هذا يقيد السككال الحسي (قوله يده اليمنى) أي اذا كان يعمل بيده على العتاد أو ضبط وأما ان كان أحدهما فله هو ذلك أو تصير اليسرى بمنزلة اليمنى وينبغي أن يبنى هذا على أن غاية الوضع المذكور هل هي تيسر المسح فاليسرى حينئذ كاليمنى أو شرف اليمنى فلا يمسح انهما (قوله يبدأ بذلك) أي لمسح (قوله أي من تحت الاصابع) المناسب لقوله سابقاً من فوق الخف أو يقول أي من تحت الخف وقوله ويد عليهما في المسح يحتاج لهذا بالنسبة لأكعبين أن جعلنا إضافة المنتهى لما بعده مائية وأما لوجعلنا الإضافة حقيقية فلا يحتاج له الا بالنسبة للمنتهى لا بالنسبة لغير المنتهى (قوله وأن يكرر المسح) أي بعد جديد ولو جفت يد الماسح أثناء المسح لا يجدد وكل العض الذي حصل فيه الخفاف سواء كان الاقل أو الثاني فان كان الثاني فظاهر وان كان الاول باهما الثاني (قوله وأن يغسله) أي الخف (قوله فان فعل أجزاء) أي فان غسل أجزاءه ويندب له المسح لما يسهل قبل من الصلوات ان غسله بنية الوضوء فقط أو انضم له نية إزالة الطين أو نجاسته ولو فوائدهم فان غسله بنية إزالة طير أو نجاسة أو لم ينوشأ فلا يجزيه

(من طرف) بتحريك الرام (الاصابع) أي أصابع رجله اليمنى (و) يجعل (يده اليسرى من تحت ذلك) أي من تحت الاصابع (ثم) بعد أن يفعل ذلك (بذهب) أي يمر (بيده إلى حد) أي منتهى (الأكعبين) الناتئين بطرفي الساقين ويدخلهما في المسح كالوضوء لانه بدل عنه ويكره له أن يتبع الغفون وهي التجميدات التي فيه لان المسح مبني على التخييف وان يكرر المسح وان ينسله فان فعل ذلك أجزاء (وكذلك يفعل ب) رجله (اليسرى مثل ذلك) أي مثل ما فعل في اليمنى من البدأ من طرف الاصابع والمروء باليدين إلى حد الأكعبين ولا يكن وضعهما على عكس وضعهما على اليمنى (ف) يجعل يده اليسرى من فوقها (و) يده (اليمنى من أسفلها)

وقال ابن شهاب بن اليسرى  
 كالمني على ظاهر المدونة  
 وما ذكره من الجمع بين  
 مسح على الخف وأسفله  
 متفق عليه لكن اختلف  
 في القدر الذي يجب مسحه  
 منه على ثلاثة أقوال  
 مشهورها يجب مسح أعلاه  
 ويستحب مسح أسفله فان  
 اقتصر على مسح الأعلى  
 وسلي استحب له الاعادة  
 في الوقت وان اقتصر على  
 مسح الأسفل أعاد أبدا (ولا  
 يمسح على طين في أسفل خفه  
 أو روث دابة) بالرد وتشد  
 الباء وهي في الاصطلاح  
 الفرس والبغل والحمير  
 والبهير (حتى يزله) أي  
 ما أصابه منها (بمسح) للطين  
 (أو غسل) للروث عبيد  
 الوهاب لان المسح انما يكون  
 على الخف وهذا ما نرى  
 الخف فوجب ترجمته ايما  
 المسح الخف بنفسه ثم بين  
 صفة أخرى في المسح فقال  
 (وقد قيل يبدأ في مسح أسفله  
 من الكعبين الى اطراف  
 الاصابع) يعني والمسألة  
 بها المان وضع اليمنى على  
 اليمنى واليسرى على اليسرى  
 وانما كان يبدأ من الكعبين (لئلا يصل الى عقبه شيء من رطوبة ما مسح من خفيه من القشب وسكون

ومسحه وهما طين أو نجس معفو عنه كغسله في التمهيل (قوله وقال ابن شهاب بن  
 اسمه عبد الخالق وكان له عتاد عليه باليروان في الفتوى وانه ريس بعد ابن ابي  
 زيد توفي سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلاثمائة كاذ كره في الديباج (قوله  
 على ثلاثة أقوال) ذهب اشهب الى أن من اقتصر في مسح خفه على الأعلى أو  
 الأسفل يجزيه ولا يعيد صلاته وذهب ابن نافع الى عدم الاجزاء فيهما والمشهور  
 كاذ كرهوه وان ترك الأعلى بطلت صلاته وان ترك الأسفل أعاد في الوقت (قوله  
 استحب له الاعادة في الوقت) أي المختار تنبيه يستحب أن يعيد الوضوء والصلاة حيث  
 ترك مسح الأسفل جهلا أو عمدا أو عجزا أو طال فان لم يطل مسح الأسفل فقط وكذا ان  
 كان الترك سهوا أو طال أم لا لانه يفعل لما يستعمل من الصلوات (قوله أعاد أبدا  
 أوجه لا أو نسيانا أو يدي بنسيان نسي مطلقا وان عجز ما لم يطل واستظهر بعض  
 الشيوخ أن اجنب الرجلين من الأعلى (قوله في أسفل خفه أي أو أعلى خفه فان  
 مسح على الطين أو الروث لذي بأعلى الخف كانت الصلاة باطلة لانه بمنزلة من ترك  
 أهله وان كان بأسفله فيعيد في الوقت ان كان أثلا طيبا أو روثا طاهرا فان كان  
 نجسا أعاد أبدا مع العمد وفي الوقت مع العجز والنسيان وتبين من ذلك ان النسي  
 اما للنجس أو للكرامة (قوله في الاصطلاح) أي اصطلاح الفقهاء كما أفاده  
 كلام الاقفهسي (قوله والبهير) المناسيب حذفه لانه ليس من الدواب ولا يذكر  
 الاقفهسي الذي ذكر ذلك التعريف (قوله للطين الخ) أي أي أو روث البعير (قوله  
 للروث) أي النجس وأولى لو غسل الطين أو الروث الطاهر (قوله عبد الوهاب  
 الخ) قال النكحاي وهذا فيه نظير بل ينبغي أن يكون ذلك على طريق التدب  
 دون الوجوب لانه ترك مسح أسفل الخف جهلا لم يكن عليه اعادة على قول ابن  
 القاسم الا في الوقت وعلى قول أشهب لا اعادة لافي الوقت ولا في غيره أقول ولا ينبغي  
 ان تعاد عبد الوهاب لا ينتج تعين غسل الروث النجس بل يكفي فيه المسح لان ازالة  
 النجاسة ليس الا لعممة المسح لأعممة الصلاة على ان الشيخ أحمد زروق جعل قوله  
 يمسح أو غسل راجعا لكل من الطين والروث أي روث الدواب لانه يكفي  
 في الخف والنعل من روث الدواب الدال على المشهور خلاف العذرة ونحوها اه  
 يريد فانه لا بد من غسل فانه الاقفهسي وغيره واستقر به ابن ناجي وظاهر اجزاء  
 الخف في الروث ولو بأعلى الخف قال عجم وينبغي أن يقيد القول بالاكتفاء بمسح  
 أرواث الدواب بموضع بكتف الدواب اه (قوله من رطوبة) من بيان شيء  
 مشوبة بالنجس (قوله من خفيه) متعلق بمسح وقوله من القشب بيان لما (قوله

وانما كان يبدأ من الكعبين (لئلا يصل الى عقبه شيء من رطوبة ما مسح من خفيه من القشب وسكون

وسكون المجهة) وأما بسير هذه فضرر من التمرقالة السطاب (قوله من موضع)  
 أى من الخلف إلى موضع آخر أى من الخلف أى هل أراد بذلك التعليل أنه لو مسح من  
 العقب لا تنتقل نجاسة من موضع إلى موضع ولو لم يكن من الأصابع لم يلزم عليه نقل  
 النجاسة من موضع إلى آخر أى وهذا لا يصح لأن نقل النجاسة من موضع إلى آخر لا يزم  
 ولو ابتداء من العقب أى النقل من حيث هو نقل أو أراد أن لا تنتقل النجاسة إلى الأعلى  
 من حيث تقيسه وذلك لا يتأتى إلا إذا ابتدأ المسح من الأسفل وأما إذا ابتدأ من  
 الأعلى فلا يتأتى ذلك وحاصله أنه لو أراد بذلك التعليل عدم نقل النجاسة من موضع  
 إلى موضع يترتب على البداءة من العقب لا من الأصابع فلا يصح بل نقل النجاسة  
 من موضع إلى موضعين وإن أراد عدم نجاسة الأعلى إنما يتأتى على البداءة من العقب لا  
 من الأصابع فلم (قوله وهو ما فوق العقب الخ) فيه نظر لأن المصنف قال إلى العقب  
 لا إلى ما فوقه (قوله وهذا الوجه لثاني) وهو أراد أن لا يجس أعلى الخلف بمحذومه  
 والواو بمعنى أو التي لا ضرب أى بل هذا الوجه الثاني هو الذي أراد وحملنا على ذلك  
 دفع التناقض في كلامه حيث أفاد أولاً لا التردد في المراد - بل هو الوجه الأول  
 أو الوجه الثاني وأفاد ثانياً الجزم بأن المراد الثاني قد بر (قوله هو الذي أراد) أى  
 لأن نقل النجاسة إلى أعلى الخلف أشد من نقلها إلى أسفل من محل إلى محل **هذا**  
 على عيج من حيث أن ترك مسح الأعلى يجعل المسح دون الأسفل ثم في الكلام  
 بحث قوى وذلك لأنه إذا طلب منه مسح الطير وغسل الروث المجس قبل المسح  
 فلا يعقل بعد ذلك نقل نجاسة من موضع إلى آخر كان أعلى أو غيره بدأ المسح من  
 العقب أو من الأصابع (قوله فلا يصح حتى يزيله) أى يجب إزالته على القول  
 أن مسح الأسفل واجب وتندب الإزالة على أن يقول بأن مسح الأسفل مندوب  
 \* (باب أوقات الصلوات)

(قوله معرفة الخ) لا يخفى أن المعرفة وصف قائم بالشخص عبارة عن ادراكه  
 الجازم ما هو مقرر وليس البيان متعلقاً بها فالأولى حذفها ويمكن الجواب  
 بقدره ضا أو بيان متعلق بمعرفة والمراد به النسب المتعلقة بالآوقات (قوله  
 وفي رواية الصلوات) ولا إلى ترجع لهذه بأن يراد الجنس ومقابلة الجمع بالجمع  
 تقتضى التقسمة إلى الواحد أى في كل صلاة ما وقت (قوله فواجبة على كل  
 مكلف أمكنه ذلك) أو فهمي فرض عين على كل من أمكنه ذلك وكذا عند  
 صاحب المدخل وأما عند القرافي وفرض كفاية ووفق بينهما يحمل كلام صاحب  
 المدخل على معنى أنه لا يميز ولا يسان الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول وقتها

بالقاف وسكون المعجمة  
 العذرة اليابسة عند أهل  
 اللغة (ع) تأمل هذا  
 أراد أن لا نقل العشب من  
 موضع إلى موضع أو إنما أراد  
 لا لا يجس أعلى الخلف وهو  
 ما فوق العقب إلى الكعبين  
 وهذا الوجه الثاني هو الذي  
 أراد به قوله (وإن كان  
 في أسفل طين فلا يصح عليه  
 حتى يزيله) تكرار باتفاق  
 الشيوخ لم تظهر له فائدة ولما  
 انتهى الكلام على الطهارة  
 انتقل بكلام على المقصد  
 الأعظم بعد الإيمان وهو  
 الصلاة فقدم بيان الأوقات  
 التي لا تصح إلا بها فقال  
 \* (باب في بيان معرفة  
 أوقات الصلاة) وفي رواية  
 الصلوات (و) في بيان معرفة  
 (أسماؤها) أما معرفة  
 الأوقات فواجبة على كل  
 مكلف أمكنه ذلك ومن  
 لم يمكنه قلده غيره كالأعمى



لأنه يحرم التقليد فيه إلا أن عبارة شارح الانلازم ذلك التوفيق فهي ظاهرة  
 في المناط **كلام القراني** (قوله وهو الزمن الخ) أي فالوقت أخص من الزمان  
 لأن الزمن مدة حركة الفلك وقيل هو الجلي إذا اقترن بخفي فاذا قلت جاء زيد طلوع  
 الشمس لطلوع الشمس وقت المجي إذا كان الطلوع مدلولاً بالمجي خفياً ولو خفي  
 طلوع الشمس بالنسبة للمجي عليه أو مسجوناً مثلاً لقلت طلعت الشمس عند مجي  
 زيد فيه يكون المجي وقت الطلوع وقيل مقارنة متجدد موهوم لم يتجدد معلوم أزلة  
 للأيام (قوله وهو اما وقت اداء) لم أن من الصلوات ما يوصف بالاداء والافضاء  
 كالصلوات الخمس ومنها ما لا يوصف بها كالتوافل ومنها ما يوصف بالاداء وحده  
 كالجمعة والعيدين (قوله اما وقت اختيار) أي أن المكلف مخير في اتباع  
 الصلاة في أي جزء من اجزائه (قوله واما وقت ضرورة) أي لا يجوز أن توقع الصلاة  
 فيه إلا لأصحاب الضرورة (قوله واما رقت فضيلة) وهو قوله (قوله واما وقت  
 تروية) أي أن المكلف وسع له أي جوزه اتباع الصلاة فيه (قوله في الشرع)  
 أي في اصطلاح أهل الشرع (قوله الركعات والسجودات) أي جنس الركعات  
 المتعققة في واحدة وجنس السجودات المتعققة في اثنتين لتدخل صلاة الترتل قول  
 ون الكلام بحث لانه يقتضي أن انقراء ليست من الصلاة وكذلك القيام ويقتضي  
 أن صلاة الجنازة وسجود التلاوة ليست باصل ولا ليس كذلك فهو كلام مبني على  
 المسامحة والمساهلة وقد عرفنا ابن هرفة بقوله قربة فعلية ذات احرام وسلام  
 وسجود فقط فدخل في الطرف الاول صلاة الجنازة وفي الثاني سجود التلاوة  
 (قوله مشتقة من الدعاء) أي من الصلاة بمعنى الدعاء وأراد بالاشتقاق لنقل  
 أي أن الصلاة في الاصل عبارة عن الدعاء ثم قللت وأريد بها تلك الهيئة المخصوصة  
 (قوله التي تشتمل عليه) أي أنها مشتملة على الغائبة المشتملة على الدعاء الذي  
 هو اهدنا الخ وعلى غير الغائبة (قوله ههنا أكثر أهل العربية) وقيل مشتقة  
 من الصلوات وهما عرفان مع الردف وقيل ظلماناً بضمينان في الركوع والسجود  
 وقيل مشتقة من الصلاة لأنها اتصل بين العبد وربّه (قوله سمعنا الخ) أي علمنا  
 مشاهداً العلم الضروري والافهسي في أصلها نظرية (قوله فالاستدلال عليها) من  
 باب تحصيل الحاصل أي من باب طلب تحصيل الحاصل وهو ثبت وأما تحصيل  
 الحاصل فهو ههنا (قوله فباحد وجوبها) أي أو ركوعها أو سجودها ومن  
 أقر بوجوبها وامتنع من فعلها فليس بكافر ولكنه يؤخذ بفعلها ولا يرخص له في  
 تركها فيه ونحوه أن يبقى من الوقت الضروري ما يصلح فيه ركعة كاملة فإن لم يفعل

والاوقات جمع وقت وهو  
 الزمان المقدر للعبادة شرطاً  
 وهو اما وقت اداء أو وقت  
 قضاء ووقت الاداء اما وقت  
 اختياري واما وقت ضروري  
 ووقت الاختياري اما وقت  
 فضيلة واما وقت توسعة واما  
 الصلاة فالمراد بها في الشرع  
 الركعات والسجودات وهي  
 مشتقة من الدعاء التي تشتمل  
 عليه ههنا أكثر أهل  
 العربية والفقهاء وتسمية  
 الدعاء لانه معروف  
 في كلام العرب وهي مما علم  
 وجوبها من الدين ضرورة  
 فالاستدلال عليها من باب  
 تحصيل الحاصل فباحد  
 وجوبها



قتل حدا لا كفر على ما هو مقرر (قوله مرتد) وصح مخصص (قوله وكذلك باقى  
 أركان الاسلام) التي هي الشهادة فان الزكاة والصوم والحج (قوله الاسلام  
 الحج) هذا بناء على أن الكفارة غير مكافئة بعمل القول بتكليفهم وهو المعتمد  
 فهو شرط صحة (قوله والبلوغ شرط وجوب) والاربية الباقية شروط وجوب  
 وصحة وبقي من شروط الوجوب واحد وهو عدم الكراهة على تركها وبقي من شروط  
 الصحة أربعة طهارة الحدث والخبث والاستقبال وترك الكثرة من الاعمال وستر  
 العورة مع القدرة عليه بقي من شروط الوجوب والصحة اثنا وجود الماء أو  
 الصبي وعدم النوم والسهو (قوله ودخول وقت الصلاة) أى على قول غير القرأى  
 وأما على قوله فهو سبب واستظهار بهم أى وجعله الخطاب هو التحقق لصديق حد  
 السبب عليه فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم اذ انه نعم قال القرأى العلم  
 بدخول الوقت شرط أى في صحة الصلاة لفظ خطاب (قوله في السماء الحج) أى  
 في جهة السماء العليا لانها فرضت فوق السموات السبع كما هو مقرر في المماريج  
 (قوله بسنة) اختلف في وقت الاسراء ف قيل في ربيع الاول وهو الصحيح قال  
 النووي في ليله سبع وعشرين منه وقيل انه كان في رجب وقيل في رمضان وقيل  
 في شوال وقول الشارح قبل الهجرة بسنة هذا القول لابن سديد وغيره وعليه  
 اقتصر في النواهد وابن رشد في المقدمات وجرم به النروية وقيل قبل الهجرة بسنة  
 أشهر وقيل بثمانية أشهر وقيل غير ذلك (قوله وقيل فرضت أربعاً الحج) هذا  
 القول الجمهور رأى الا المغرب والصبح فان الاولى فرضت ثلاثاً والثانية ركعتين كما  
 ذكره اللغاني في شرح جوهرته والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الله  
 وضع من المسافر الصوم وشطر الصلاة (قوله وأما معرفة اسمائها الحج) قال عجم وقد  
 بحث فيه بأن من عرف أنه يجب عليه اذا دخل وقت الظهر مرة لأربع ركعات  
 على الصفة الخاصة وصلاتها ولم يعرف أنها تسمى ظهراً فالظاهر ان صلاته  
 صحيحة لان هدم معرفة الاسماء لا يقتضى عدم التعيين وقد يجاب بأن مراده اذا كان  
 التعيين لا يحصل الا بها ويشعر به قوله لانها يقع التمييز ثم الظاهر انه لا يجب  
 معرفة اسماء كل صلاة بل معرفة واحد منها يكفي اه (قوله والتعيين الحج) قال  
 الجوهرى تعيين الشيء تخصيصه من الجملة اه فعطفه على ما قبله تفسير (قوله أما  
 صلاة الصبح) أى أما صلاة في الصبح فلاضافة للبيان أو من اضافة المسمى الى الاسم  
 (قوله لا محل لها من الاعراب) مراده أنها ليست الواقعة في الجواب فهي زائدة  
 (قوله الصبح الحج) ويكون اضافة صلاة الى تلك اللفاظ من قبيل اضافة المسمى الى

كافر مرتد يستتاب فان تاب  
 والا قتل وكذلك باقى  
 أركان الاسلام ولو جرحها  
 شروط خمسة الاسلام  
 والبلوغ والعقل وارتفاع دم  
 الحيفر وانقاس ودخول  
 وقت الصلاة زاد عياض  
 وبلوغ الدعوة وهي أعظم  
 العبادات كلها لانها فرضت  
 في السماء ليلة الاسراء وذلك  
 بمكة قبل الهجرة بسنة  
 بخلاف سائر الشرائع فانها  
 فرضت في الارض واختلف  
 في كيفية فرضها فمن عائشة  
 رضى الله عنها أنها فرضت  
 ركعتين في السفر والسفر  
 فأقرت في السفر وزيدت  
 في صلاة الحضر وقيل فرضت  
 أربع ركعات ثم قصر  
 منها ركعتان في السفر وأما  
 معرفة اسمائها فواجبة  
 أيضاً لانها يقع التمييز  
 والتعيين لانه ان لم يعين  
 الصلاة فصلاته باطلة اتفاقاً  
 وقد بدأ الشيخ بصلاة الصبح  
 فقال (أما صلاة الصبح فهي  
 الصلاة الوسطى هذه دأهل  
 المدينة (وهي صلاة الفجر)

لغناء المدخل على الضمير الاول المنفصل لا محل لها من الاعراب (٢٧٦) وجواب اما يأتي وقد ذكرها الثلاثة

اسماء الصبح والوسطى  
والفجر وبقى رابع وهي  
الغداة والصبح مشتق من  
الصباح وهو البياض وقيل  
من الصباحة وهي الجمال  
والفجر مشتق من الانفجار  
ونسبته لاهل المدينة انها  
الوسطى يحتمل أن يكون  
متبرأ منه ويحتمل وهو  
الاقرب أن يكون مرتضاه  
فكأنه يقول الصلاة  
الوسطى التي كد الله الامر  
بالحفاظة عليها هي صلاة  
الصبح باجماع اهل المدينة  
واجماعهم جهة عند مالك  
وجواب اما قوله (فأقول  
وقتها) يعني الاختياري  
(انصداع) أي انشعاق  
(الفجر المعترض) أي المنتشر  
(بالضياء في أقصى) أي  
أبعد (لمشرق) وهو موضع  
طالع الشمس وخرج  
بالمعترض الفجر الكاذب  
لان الفجر فجران صادق  
وهو ما ذكره وكاذب وهو  
البياض الذي يصعد كذب  
السرطان أي الذئب مسترقا  
فلا يتنبرعنا لاحكامه  
وقوله (ذاهبا من القبلة الى  
دبر القبلة متى يرتفع فيم)

اسمه (قوله مشتق من الصباح وهو البياض) أي فسميت بلوجوبها عند ذلك  
البياض (قوله وقيل من الصباحة وهي الجمال) أي فسميت بلوجوبها عند جمال  
الضياء بالضو (قوله والفجر مشتق من الانفجار) أي فسميت بلوجوبها عند انفجار  
الفجر وسميت بالوسطى لكونها بين أربع مشتركات الفجر والعصر والمغرب  
والعشاء وهي مستقلة ولان الوسطى معناها الاضلى وهي أفضل الصلوات ولذلك  
رض الله عليها بقوله حافظوا الخ وسميت بالغداة لوجوبها عند الغداة وهي أول  
النهار (قوله هي صلاة الصبح الخ) وقيل العصر وما ليه أكثرهم منهم من  
المرابي وابن عبد السلام والفاكهاني للاحاديث والانا والواردة في ذلك وقد ذكر  
الشارح في الكبير ما يؤيد أنها الصبح (قوله بالضياء) الباء للتصوير لان الفجر الصادق  
هو الضياء المنتشر لانه شيء آخر كما تفسيد العبارة لولم تجعل الباء لتصوير كابدل  
عليه نص الخطاب حيث قال ولا خلاف ان أول وقتها طلوع الفجر الصادق وهو  
الضياء المعترض في الافق اه (قوله وهو موضع طالع الشمس) فيه شبهة لانه يقتضي  
ان موضعها على الدوام أقصى المشرق وليس كذلك والسؤال ان الفجر ضوء  
الشمس وهي تارة تطلع من أقصى المشرق وتارة من غيره فهو تابع لما يرى  
الجواب بأنه أراد بقوله موضع طالع الشمس أي في بعض الاحيان (قوله لان  
الفجر فجران الخ) حاصله ان الفجر معناه البياض ويتنوع الى كاذب وصديق  
وهو كلاه من نور الشمس الا ان الكاذب لا ينتشر لدنسه ويقطع الكلية  
اذا قرب زمن الصادق وقد عرفه أبو الحسن على المدونة بقوله أبيض مستدق  
مستطيل والصادق ينتشر لقربها ويصير الافق (قوله كذب السرطان) شبه بذب  
السرطان بكسر السين المهملة في أن لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض كما أنه دهج (قوله  
أي الذئب) اقتصر في تفسير السرطان على الذئب والاولى أن يزيد والاسد ففي ح  
وهو الذئب والاسد ويوافق الصبح حيث قال السرطان بالكسر الذئب  
والاسد والجمع سراحين ويقال للفجر الكاذب سرطان على التنبيه اه (قوله  
الافق) بضم الفاء رسكونها الغتان وهو ما والى الارض من أطراف السماء  
وقيل ما بين السماء والارض قوله عجم (قوله مشكل الخ) المستشكل في الاصل  
ابن عمر قال ووجه الاشكال أنه قال المعترض بالضياء في أقصى المشرق فبين بهذا  
أنه من المشرق يطع ثم قال ذاهبا من القبلة الى دبر القبلة فأخبر أنه من القبلة يطلع  
وقوله الى دبر القبلة يفيد أن القبلة لها دبر مع أنها لا دبر لها (قوله وقيل الخ)  
الاول منها ان من معنى الى والدبر بمعنى الجوف وحاصله أنه ينتشر الى أن يأتي القبلة

أي يسد (الافق) مشكل لم يصح أحد حقيقة وكل من تأوله انما تأوله بالحرز وقد نقلنا  
في الاصل وجه الاشكال وتأويل المأثورين له (وآخر الوقت) أي وقت الصبح

والى دبرها المذكور الثاني أن المراد من التنبه لناظر اليه أى الذى هو قصى  
المشرق الى دبر الناظر اليه الثالث أن المراد ذاهبا من القبلة الى دبرها الذى هو  
الجوف أى فى زمان دون زمان وأول كلامه المفيد أنه يخرج من أقصى المشرق فى  
زمان آخر وأجاب عجب بأن التنبه والمشرق واحد وهو ما قبل المغرب أى والدبر الجوف  
لأنه قيل فى مذهبننا ان التنبه اذا عيت على المصلى جعل المشرق امامه والمغرب خلفه  
فيمكن مستقبله ان لا ينفك عن الكعبة يكون انحرافا يسيرا (قوله الذى  
اذا سلم الخ) أى وهو الذى ان صلى فيه ادا سلم الخ فحذف الصلة التى هى ان صلى فيه  
والا تأخذ الجور وبني والصلة يجوز حذفها اذا دل عليها دليل فان قيل العائد هنا مجرور  
ومن شرط حذفه أن يكون مجرورا بمنزل ما جربه الموصول والجواب كما أفاده عجب  
ان ذلك معناه اذا حذف العائد وحده أما اذا حذف مع الصلة كما هنا فلا يشترط  
ذلك (قوله بدا) بغير همز لان المراد ظهر (قوله قرص الشمس) الاضافة للبيان  
ان أريد من الشمس نفس الشمس ومن اضافة الجزء للكل ان أريد بها مجموع الامرين  
القرص والشماع (قوله فلا ضرورى للصبح) عزى هذا عياض لكافة العلماء  
وأئمة الفتوى وهو مشهور قول مالك وقال ابن عبد البر عليه عمل الناس (قوله  
وأخره الاسفار البين) أى بحيث اذا أوقع الصلاة فى ذلك الاسفار البين تكون  
واقعة فى وقتها الاختيارى (قوله والذى فى المدونة الخ) وهو المتمد كما قرره بعض  
شيوخنا (قوله وأخره الاسفار الاعلى الخ) فيه نظر لانه يفيد انه اذا صلاها على  
قول المدونة فى الاسفار لاثم عليه لكونه وقتا اختياريا لها وليس كذلك فاما ما سب  
فى التعبير أن يقول ان وقتها الاختيارى من طلوع الفجر الصادق الى الاسفار الاعلى  
أى الذى يتألف من الوجوه ويراعى فى ذلك البصر المتوسط فى محل لا سقف  
فيه ولا غطاء والغاية خارجة وحينئذ فيكون الوقت الضرورى للصبح من أول  
الاسفار الاعلى الى آخره الأول من الطلوع (قوله وعليه فابعده) لا يخفى ان  
ما بعد الاسفار الاعلى طلوع الشمس فلا معنى لقوله فابعده الخ ويمكن الجواب  
عن هذا بأن المراد فابعده أول الاسفار الاعلى نعم الاشكال الاول باق حيث عبر  
بالآخر وأخر الشئ منه (قوله الوقتين) أى وقت الطلوع والاسفار البين (قوله  
مضى أوقعها فى شئ منه) لم يكن مفترقا قضيته انه اذا أوقعها فى وقت الاسفار  
يكون مفترقا وليس كذلك على طريقة المصنف (قوله لان أول الخ) لا يخفى أن  
هذا التعليل لا يناسب المعال وذلك لان المعال عدم التفريق بالاتباع بين  
الوقتين وأول الوقت هو الذى قبل البين وآخره هو الذى بعد البين الذى هو الاسفار

الاسفار البين الذى اذا سلم  
منها) أى من صلاة الصبح  
(بدا أى ظهر) (حاجب)  
أى طرف قرص (الشمس)  
ظاهر هذا ان آخره طلوع  
الشمس وعليه لا ضرورى  
للصبح والذى فى المدونة  
ومشى عليه صاحب  
المختصران وقتها الاختيارى  
من طلوع الفجر الصادق  
وأخره الاسفار الاعلى  
وعليه فابعده الى طلوع  
الشمس وقت ضرورى  
(و) اذا ثبت ان أول وقت  
صلاة (الصبح) انصداع  
الفجر وأخره الاسفار البين  
(ما بين هذين الوقتين  
وقت واسع) لا يقع  
الصلاة حتى أوقعها فى شئ  
منه لم يكن مفترقا لان أول  
الوقت المختار وآخره سواء  
فى نفي المخرج على المذهب

الآن يظن أنه يموت قبل الفعل لولم يشتغل به فإنه يعصى (٢٧٨) بتركه اتفاقا واذا أردت تأخيرها عن أول

الوقت المختار فقال عبد الوهاب لا بد له من بدل وهو العزم على أدائها في الوقت واختار الباجي وغيره عدم وجوب العزم على أدائها (و) إذا تقرر أن الوقت المختار كله سواء في نفي المخرج فاعلم أنه متفاوت في الفضيلة (فأفضل ذلك أي الوقت المختار) (أوله) ظاهره مطلقا في الصيف والشتاء للقد والجماعة وهو كذلك عند مالك وأكثر العلماء لتحصيل فضيلة الوقت والاصل في هذا ما صح أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الصبح بغلس وعليه وأطب أبو بكر وعمر وعثمان ثم تتعدى شتمكم على بيان وقت صلاة الظهر وكان الأولى أن يقدم الكلام عليها كما فعل غيره لأنها أول صلاة صلاها جبريل عليه الصلاة والسلام بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال (ووقت الظهر) أي أول وقته المختار (إذا زالت) أي ماتت (الشمس عن كبد السماء) يفتح السكاف مع كسر الباء وسكونها

البين على أن أول الوقت وقت الاندفاع وهو لا يتصور فيه وقوع تلك العبادة والحاصل أن هذه مناقشة مع الشارح والاف كلام المصنف في حذو ذاته ظاهر ومعه ما أن من الاندفاع إلى الاسفار وقت توسعة لا ضيق على المصلي فيه وبقي الضيق في الاسفار الذي إذا سلم بدأ حاجب الشمس (قوله الآن يظن أنه يموت الخ) أي أن من ظن أنه يموت أثناء لوقت أي وإن لم يبق والظن فيجب عليه أن يصلي قبل ذلك الوقت لأن لوقت الموسع مسار في حقه مضيقا فلا يلزمه في ذلك الوقت الذي طلب منه أن يصليها فيه فيما مات أولا لأنه إذا لم يمت وصلا ما في الوقت فهي أداء عند الجملة ورعا لما في نفس الامر لا قضاء عملا بما في ظنه إذا عجزه بالظن البين خطاؤه قال بعض وينبغي أن يكون مثل الموت ظن باقي الموانع الذي طروها مسقط كالحيض وإن كانت لو أخرت لا تقضي لان عدم القضاء لا ينافي الاثم (قوله فقال عبد الوهاب الخ) ضعيف (قوله واختار الباجي) هو المعتمد كما أفاده بعض شراح العلامة خليل (قوله أي الوقت المختار) أي للمصلي كما مرجه في التصديق (قوله عند مالك) وأكثر العلماء راجع لتعميم وتقابل ذلك أقوال الأول أن أول الوقت وآخره سواء في الفضيلة ط قالوا في وهو ابن حبيب أن التأخير في زمن الصيف أفضل الثالث استندار فعله مع الجماعة في الاسفار أفضل من الغفليس منفردا لأن فضيلة الجماعة مقدمة على فضيلة الوقت الرابع لا في حنيفة أن آخر لوقت أفضل (قوله بغلس الخ) الغلس اختلاط ضوء الصبح بظلمة الليل وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها فاستدل بوحيفة بقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجوة فإنه أعظم لأجر وأجواب عنه بأن معناه أن لا يصلي الصبح حتى يتحقق طلوع الفجر لأن مذكرك الفجر خفي (قوله وثمان) لم يذكر عليه السلام لأنه لم يضبط عنه مدة معينة لعدم اتفاق الكهنة في زمانه (قوله لأنها أول صلاة الخ) نزل جبريل مديعة ليلة الإسراء وصلى به صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر حين زالت الشمس والصبح حين صار ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق الأحمر والصبح حين طلع الفجر وصلى به في اليوم الثاني الظهر في آخر الوقت المختار وكذا العصر والعشاء والصبح وأما المغرب فصلاها حين غربت الشمس كالיום الأول وقد يجاب عن المصنف بأنه راعى أول النهار للمصلي أشار له بت (قوله مجاز) أي مجاز لغوي يرسل من إطلاق اسم الحال على المحل في الجملة (قوله ثم يفسر الزوال الخ) فيه نظر لأن الأخذ في الزيادة ليس عين ميل الشمس عن كبد السماء نعم

وكسر السكاف واسكان الباء عبره عن وسط السماء مجازا لأن السكبد لا يكون إلا للحيوان فلما كان موضع السكبد من الحيوان وسطه عبر عن وسط السماء كما سكت ثم يفسر الزوال بقوله



(وأخذ الظل في الزيادة) التقدير هو وأن يأخذ الظل في الزيادة ويعرف الزوال بأنه أم هو مستقيم فإذا انتهى الظل في النقصان وأخذ في الزيادة فهو وقت (٢٧٩) الزوال ولا اعتداد بالظل الذي زالت عليه الشمس

هو لازم له وبما به أراد التفسير لا لازم بالحقبة (قوله وأخذ الظل في الزيادة) أي أن كان هناك لزوال ظل أو حدث أنه كان ذهب له عند الزوال قد بقي للوه ظل قليل وقد لا يبقى شيء من الظل وذلك بمكة وبسيد مرتين في السنة وبالمدينة المنورة مرة في السنة وهو أطول يوم فيها (قوله بأن يقام الخ) الباء للسببية أي يقام هو مستقيم في أرض مستقيمة (قوله التي زالت عليه الشمس) أي مالت الشمس عنده (قوله في لقامة) أي الكائن في الساعة (قوله بل يعتبر ظله الخ) كذا في تحفة المباني والمعنى بل يعتبر ظله أي ظل الشخص مفردا عن الزيادة بذلك الظل الذي في أصل الشخص (قوله بل وذلك الشتاء) لأن هذه الاشتغال في وقتها وهي موجودة - حتى في وقتها (قوله رافعي لم يبد) قال في الصباح انما يسمى ما بعد الزوال فيما لا نه ظل فاء من جانب المغرب إلى جانب المشرق وإلى الرجوع وقال ابن السكيت الظل من الطلوع إلى الزوال والقي من الزوال إلى الغروب اه (قوله وقيل) انما يستحب في حق أهل المساجد وكذا كل جماعة تنتظر غيرها (قوله وأما الرجل في خاصة نفسه ومثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها هو المتمدن فان قلت ان المتمدن ان القول بأن الأفضل للفقير قديما طائفة صيفا وشتاء والمصنف قيد بالصيف قلت اذا قيل في الصيف بأن الفقير يقدم وأول في الشتاء وهو من كون الفقير يقدم أول الوقت أي بعد النقل للأحاديث الدالة على المتابعة على أربع قبل الظهر وأربع قبل العصر كما أشار له في التحقيق قول المصنف وقيل أما في شدة الحر فافضل له أن يبرد به وان كان وحده قال في أي زيادة على أربع القسامة ان لم يكن وحده بل وان كان وحده انزل النبي صلى الله عليه وسلم الخ (قوله ومعنى الابراد الخ) لا يخفى ما في ذلك من التسامح وذلك ان في قول المصنف يبردها أي يوقه في وقت البرد فالابراد الابقاع في وقت البرد وهو ليس من انكسار وهج الحر انهم انكسار وهج الحر قد يراى لا لابراد (قوله وهج الحر) بفتح الهاء كما رأيت مضطربا في نسخة صحيحة من القاموس أي شدة (قوله استعجاب التأخير مطقا) هذا القول ضعيف (قوله وقصر الاستعجاب على المساجد) هذا هو المعتمد كما بينا والحاصل ان المتمدن ان افضل للفقير والجماعة التي لا تنتظر غيرها التقديم ومثلهما الجماعة التي تفرغ غيرها فالأولى لها التاخير لربع القامة لا فرق في ذلك بين صيف وشتاء ويزاد بالنسبة للجماعة مطاقا تنتظر غيرها أم لا

(أن يبردها وان كان وحده ومعنى الابراد أن ينكسر وهج الحر فحصل من كلامه ان في الابراد بالظهور ثلاثة أقوال يستعجاب التأخير مطقا للفقير والجماعة وقصر الاستعجاب على المساجد والجماعة خاصة والثالث التفرقة بين وقت شدة الحر وغيره يستحب في شدة الحر للفقير والجماعة



(أقول النبي صلى الله عليه وسلم أبردوا بالصلاة فاشددة الحر من فيج جهنم) ولفظ الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فاشددة الحر من فيج جهنم ابن العربي ومعنى الأبرد

أن تتفأ الأفياء وينكسر وهج الحر والفتح لمب التار وسطوعها وحديث التعجيل منسوخ بهذا الحديث وهو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهجرة وآخر الوقت المختار للظهور (أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار) اعتبار النهار هنا من طلوع الشمس إلى الغروب بخلاف النهار في الصوم فإن أوله من طلوع الفجر (وأول وقت العصر) المختار هو (آخر وقت الظهر) المختار فعلى هذا هما مشتركان وهو المشهور واختلاف التشهير هل الظهر تشارك العصر في أول وقتها بمقدار أربع ركعات أم العصر تشارك الظهر في آخر وقتها بمقدار أربع ركعات فعلى الأول لو أخر صلاة الظهر

لشددة الحر أي لوسط الوقت كما أفاده الخطاب حيث قال قال أشهب لا ينتهي بالأبرد إلى آخر الوقت وقال بن عبد الحكم ينتهي إليه والاول أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها إلى أن كان لا تلول والجدارت في يستظل به وذلك وسط الوقت انتهى (قوله أبردوا بالصلاة الخ) الباء للاعتدية والمعنى أدخلوا الصلاة في البرد وهو سكون شددة الحر أفاده المصباح وقال ابن عبد السلام فأبردوا بالأبرد عند شددة الحر لا عند الخواتم (قوله فأبردوا عن الصلاة) قيل كلمة عن بمعنى الباء أو زائدة وأبرد متعد بنفسه بمعنى أدخلوها في البرد (قوله من فيج جهنم) بناء مفتوحة ثم ياء ممتدة من تحت ساكنة ثم حاء مهملة (قوله معنى الأبرد) أي فأبردوا على وزن أكرموا (قوله أن تتفأ الأفياء) ولجمع باعتبار الأفراد التي لها ظل (قوله وهج الحر) أي شدته وقوته كما تقدم وعطف قوله وينكسر الخ على ما قبله عطاف لازم على ملزوم (قوله وسطوعها) أي ارتفاعها والظاهر أن يقول وسطوعه أي الالهب الآن يقال اكتسب التأنيث من اضافته إلى النار وظاهره أن الفيج اسم للجمع من الالهب وارتفاعه وارتفاعه اسم للالهب المرتفع والاحسن ما أشار إليه الألفهسي من أن المراد بفتح جهنم نفسها فتدبر (قوله بالهجرة) وقت اشتداد الحر (قوله بعد ظل نصف النهار) المراد به الظل الذي زالت عليه الشمس (قوله وهو المشهور) مقابلة لابن حبيب لا اشتراك بينهما وعليه ابن العربي فأن لا الله لا اشتراك بينهما (قوله أو العصر) لا يخفى أن هذا القول هو ما يفيد قول المصنف وأول وقت العصر كان ليس فيه بيان مقداره وما يقع به الاشتراك وقد علمت أنه أربع هذا في الحضر وأما السفر فيقدر سفرين (قوله كانت أداء) أي لا اثم عليه والمناسب التعبير بهذا لأنها ادعاء ولو فعلت في الضرورى ومن صلى العصر على هذا القول في آخر إقامة الأولى كانت باطلية (قوله وعلى الثاني الخ) أي ومن صلى الظهر أول إقامة الثانية كان آثما لوقوعها بعد خروج وقتها المختار (قوله الظهر تقع الخ) لا دخل لذلك في ثمة الخلاف وقوله

حتى دخل وقت العصر وأوقع الظهر أول الوقت كانت أداء وعلى الثاني لو صلى العصر عندما بقي مقدار أربع ركعات من وقت الظهر من إقامة الأولى فإن العصر تقع في أول وقتها وتظهر فائدة الخلاف أيضا لو أن مصلين صليا قبل انقضاء إقامة الأولى أحدهما صلى الظهر والاخر صلى العصر فعلى أن الاشتراك في آخر إقامة الأولى وقعت الصلاتان أداء الظهر تقع في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري (وأخره) أي آخر وقت العصر المختار من رواية ابن عبد الحكم عن مالك (أن يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف النهار وقيل) أول وقت العصر ذلك إذا استعدت الشمس بوجهك (بمعنى بوجهك) وأنت قائم خير من كس رأسك ولا تأمأله

وقال ابن العربي مما أطاعني مما لا يقال طاعة رأسه أماله والتطاطأ اخفض من التنكيس لان التنكيس اطراق  
اجنود الى الارض والتطاطأ الى الامتد (٢٨١) تعلى حسب ما يريد الانسان (فان نظرت الى الشمس

والعصر في قول وقتها قد تقدم فلا حاجة له فذكره تكرر (قوله بأنه لم يعلم قائله)  
وان فرض أيضا بأنه لم يعلم دخول الوقت بما ذكره فيه لانه غير مطرد في كل  
الازمنة لان الشمس تكون في الصيف مرتفعة وفي الشتاء منخفضة قال في التحقيق  
بعد ذلك وهذا كله في الجوهري في نظهر الظهروان كان في زمن الغيم انه يرجع  
الى اهل الاوراد واهل الصنائع فيسألون عن ذلك ويحسبوا الوقت (قوله من رواية  
ابن القاسم) أي فكل منهم رواية عن مالك الا أن الاولى رواية ابن عبد  
الحكم والثانية رواية ابن القاسم أقام في التحقيق (قوله ما لم تصفر الشمس أي  
في الارض واجدد أن لا في عين الشمس اذ لا تزال نقية حتى تغرب كدكر (وا  
(قوله فان الشمس الخ) تالية للغروب يرد عليه ان هذا لا يقتضي القرب بل يقتضي  
بالبعد ان الشمس اذا كانت نقية اندانقمتين فلم يوجد اصفرار قد انقضى وقت  
العصر على رواية ابن عبد الحكم ولم ينتقض على رواية ابن القاسم والجواب  
انه يغيب ذلك انقضاء الاصفرار فانه الدفري في شرح ابن الحاجب (تأويل المذهب  
أن تقديم العصر أول وقتها أفضل الخ) ومقابلته لا شهاب القائل أحب اليك أن يزداد  
على ذلك دراع لاسيما في شدة الحر (قوله يعني) أي مالك بقوله الشاهد الحاضر  
مراده أن ضمير يعني يعود على الامام وقيل يعود على جملة الشرع (قوله منقوض  
بالصبح) رده عبد الوهاب فقال انه مسموع لابتياس والاسميت الصبح بذلك  
وأجاب بعض عن المصنف بأن المغرب لما كان عددها قريبا من الرابعة التي تنقصر  
الى ركعتين لم ينتقض تسميتها بالشاهد بالصبح اذ لم يعده مائة هي ركعة غير الوتر  
(قوله تغرب عند طلوع نجم الخ) هذا يفيد مقارنة غروب الشمس لطلوع ذلك النجم  
ويفيد كون طلوع النجم بعد اتمام غروب الشمس لانه قد ير بطالع ذلك النجم  
ويدل على ذلك أيضا قوله في الحديث متى طلع الشاهد ولم يقل حتى تغرب الشمس  
مع ان غروب الشمس أظهر في التقدير وعل وجه التقديم بطالع ذلك النجم أن  
وجوده دليل على تحقق الغروب فالمقارنة المفادة غير مرادة فيما يظهر وبعد أن  
ظهر لي ذلك وجدت شارح الحديث السندري قال بعد قوله حتى يطلع الشاهد كناية  
عن غروب الشمس لان غروبها يظهر الشاهد الا أنه يرد على ذلك أنه يلزم تأخير  
صلاة المغرب شيئا ما مع ان المطلوب تهيئتها بقرب الغروب الا أن يقال أن طلوعه  
علامة على تحقق الغروب كما قررنا فلا يلزم الا الصلاة عند تنق الغروب الذي

الحاضر فقال (يعني ان المسافر ٧١ عدد ل لا يصحها يصليها كصلاة الحاضر لك) تعاليد تسمية  
المغرب بالشاهد لكون المسافر لا يقرره ما منقوض بالصبح والذي دلل ذلك بأن الشمس تغرب عند طلوع نجم يسمى  
الشاهد له

لما روى النسائي أنه النبي صلى الله عليه وسلم قال أنه هذه الصلاة فرضت على من كان قبلكم فضيعوها فمن حفظها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد والشاهد النجم والذي جاء في الحديث أولى بالصواب بما قاله مالك قاله الترمذي انتهى وقال ابن العربي والذي قال أبو محمد أشهر إذا علم هذا فاعلم أن قوله روقت المغرب مبتدأ وقوله وهي إلى قوله حاضر جملة معترضة بين المبتدأ وخبره وهو قوله (فوقتها غروب الشمس وكرر المبتدأ لطول الكلام عليه (ث) والمراعى في ذلك تحسوبة جزمها وقرصها المستند دون أثرها وشعاعها فقوله (فأذاتورت) أي استترت وغابت (بالجواب ابن حبيب أي بالعين

هو أمره طلوع ومفاده أيضا أن طلوع ذلك النجم عند الغروب دائما لأنه نيط الحكم به (قوله على من كان قبلكم الخ) لا يخفى أنه قد ورد أن العصر كانت سليمان ولم يصرح بأنها كانت لامته إلا أن في عبارة ما يفيد أنه لامته فالظاهر حينئذ أن المراد من كان قبلنا أمة سليمان لكن أنت خبير بأن جميع أنبياء بني إسرائيل كانوا متعبدين بالتوراة التي أنزلت على موسى إلى عيسى وسليمان من بني إسرائيل فلا يكون العصر مختصا بسليمان ولا بأتمته الذين هم بنو إسرائيل الكائنين في زمنه إلا أن يقال إن التوراة كانت لبني إسرائيل عموما وهذا لا يخفى أن بعضا منهم كسليمان كان مختصا ببعض أحكام تعبدت بها أتمته معه (قوله فضيعوها) أي تركوها رأسا أولم يدوموا عليها أو اخلوا بشرطها (قوله فمن حفظها) أي بأن أتى بها في وقتها مع شروطها (قوله كان له أجره الخ) قال السندي أي في هذه الصلاة أو في مطلق الصلاة أو في كل عمل والله أعلم انتهى والظاهر كان له أجره مرتين في هذه الصلاة فقط وظاهره والله أعلم أن المراد الثواب الأصلي غير التضعيف أو كناية عن كثرة الأجر وهذا مما يزيد أنها الوسطى (قوله ولا صلاة بعدها) خبر بمنى انتهى قاله السندي (قوله والشاهد النجم) أي النجم المعهود الذي يطلع عند غروب الشمس وهذا التفسير في كلام بعض ما يفيد أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومنه بعض بأنه من كلام الليث بفسر الشاهد الواقع في الحديث قال بعض سماه أي النجم الشاهد لانه يشهد بالليل أي يحضرو ويظهر انتهى (قوله والذي قاله أبو محمد أشهر) أي من ذلك التعليل وأجيب أيضا بأن وجه التسمية لا يطرده (قوله وكرر المبتدأ الخ) فيه تناف لان مفاده أولا حيث قال وخبره أن قوله فوقتها مبتدأ وأن غروب الشمس خبره والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله وقت المغرب ومفاده أن قوله فوقتها تأكيد للمبتدأ الأول لأنه مبتدأ ثان مخبر عنه بخبر والجملة خبر الأول ويمكن الجواب أن المراد تكريره إعادة لفظه في الجملة فلا ينافي أنه مبتدأ ثان لا تأكيداً كيدارتاً كيدعوى ولا يخفى أن المقصود من هذا الأخبار الأخبار عن الوقت بأنه الغروب لا الأخبار عن الوقت بثبوت الغروب لا وقت كما هو مدلول اللفظ فتدبر (قوله غروب الشمس) أي غروب قرصها قال ابن بشير بموضع لاجبال فيه وأما ما فيه جبل في نظر جهة لمشرق فإذا ظهرت الظلمة كان دليله الأعلى مغيها هذا بالنسبة للقيمين وأما المسافرون فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون انتهى (قوله وقرصها) عطف تفسير (قوله وشعاعها) عطف تفسير (قوله وغابت) عطف تفسير (قوله

الحجة أي ذات الحجة وهي الطينة الموداء رقبيل هوشى بيننا وبينهم لا يعلمه إلا الله تعالى تكرر مع قوله فوقتها غروب الشمس ومعنى قوله (وجبت الصلاة) (٢٨٣) أي دخل وقتها (لا تؤخر عنه) فقوله (وليس لها الوقت واحد

لا تؤخر عنه) تأكيدها وذكره من أن وقتها غير ممتد هو المفهوم والمراد أن وقتها غير ممتد أن جبريل عليه الصلاة والسلام صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم المغرب في اليومين في وقت واحد دون بقية الصلوات وقيل وقتها ممتد إلى مغيب الشفق الأحمر واختاره الباقي وأخذ به ابن عبد البر وابن رشد والنخعي والمازري من قوله في الموطأ إذا ذهبت الحجرة فقد وجبت العشاء وخرج وقت المغرب واحتج له بما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة المغرب لم يغب الشفق المأزور وهو متأخر عن حديث جبريل فيجب الرجوع إليه وهو أصح سنداً وقياساً على بقية الصلوات (ووقت صلاة العتمة المختار) (وهي) أي صلاة العتمة صلاة العشاء بكسر العين والميم وهذا الاسم أي العشاء (أولى بها) في التسمية من العتمة

الحجة) بفتح الحاء وكسر الميم وفتح الميم أي استقرت في الطين الأسود أي بحسب ما يظهر لنا والأفهي قدر كرة الأرض مائة وستين أو خمسين أو ثمانين مرة (قوله أي ذات الحجة) أي بذات دفء الظاهر اللفظ من أن الحجة وصف العين فأفاد أن الوصف في الحقيقة محذوف الذي هو ذات وظاهر مما قررنا سابقاً أن الغيبوبة في المظروف الذي هو الطين لا في الظرف الذي هو العين (قوله وقيل هو) أي الحجاب (قوله شئ بيننا وبينها الخ) حاصله أنه ليس المراد على هذا أنها غابت في الحجاب كما هو معاد المعنى الأول بل الباء عليه السببية والمعنى غابت أي لم يظهر لنا بسبب الحجاب الحائل بيننا وبينها (قوله لا يعلمه إلا الله) ظاهره أن الملائكة ولو مقرين والأنبياء ولو مرسلين لا يعلمونه ويحتمل لا يعلمه إلا الله أي دون عامة الناس فلا يفي أن الملائكة أو الأنبياء تعلمه فتدبر (قوله تكرر الخ) الأولى أن يؤخره بعد قوله وجبت الصلاة لأن التكرار تأكيداً بقوله وجبت الصلاة (قوله ليس لها الوقت) أي اختياري فتي أخرت عن ذلك فقد وقعت في وقتها الضروري ولا تصير قضاء (قوله غير ممتد) أي فوطة مائة دربعاها بدمشروطها فوقتها مضيق ويجوز لمن غربت عليه محصلاً لشروطها من طهارة واسترواستقبال واذان وإقامة تأخير فعاها بمقدار تحصيلها وذلك بالنظر لعادة غالب الناس فلا يعتبر حال وسوس ولا من على غاية من السرعة (قوله وقيل وقتها ممتد) الراجع ما كرهه المصنف وهذا القول ضعيف (قوله وهذا الاسم) أي العشاء لا يخفى أن العشاء أولاً مراد منها الركعات والصلوات لا اللفظ وإن الاسم نفس اللفظ فيكون في العبارة شبه استخدام (قوله مكرره عند جماعة الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا وأنهم العشاء وأنهم يسوءونها العتمة وقيل تسميتها بالعتمة حرام (قوله من رواية ابن القاسم) وسكت عن رواية غيره فيحتمل التمرح فيها بعدم الكراهة ويحتمل السكوت عن الحكم مطلقاً (قوله وأما ما ورد الخ) في الموطأ ومسنده أحمد والصحاحين من حديث أبي هريرة لو يعلمون ما في العتمة والصبح لا تؤهها ولو حبوا (قوله لبيان الجواز) أي إن التسمية ليست بحرام فلا ينافي أنها مكرهة وبقي وجهان ذكرهما في التحقيق أو فهم أن الكراهة محمولة على ما إذا غاب عليها اسم العتمة بحيث تهمج تسميتها بالعشاء الثاني أنه خاطب بذلك من لا يعرف العشاء قال الفاكهاني وفي هذا الأخير

على جهة الاستحباب لأنه الذي نطق به الكتاب العزيز وتسميتها بالعتمة مكرره عند جماعة من العلماء منهم مالك من رواية ابن القاسم وأما ما ورد في الصحيح من تسميتها بذلك فزول بوجوهها أن ذلك لبيان الجواز ابن العربي



سميت بالعمدة لطلوع نجم يطلع في وقتها يسمى العاتم وقيل غير ذلك وقوله (غيوبة الشفق) خبر عن قول مورقة صلاة  
العمدة وما بينهما معترض (والشفق هو الحجرة الباقية) في المغرب (٢٨٤) أي في ناحية غروب الشمس من

عندي بعد انتهى (قوله وقيل غير ذلك) أي فقد قيل تأخيرها من قولهم اعتم القوم  
إذا حبسوا بالهم في الرعي إلى ذلك الوقت وقيل إذا أخرها قراهم (قوله أي في ناحية  
غروب الشمس) أي لا كل المغرب كما هو ظاهر المصنف (قوله عند ردودها)  
وفي نسخة وردودها وفي نسخة ديورها أما الأول فلا يظهر له ما يوجب أما فظا فلم أر هذه  
الصيغة في المصباح ولا في القاموس ولا في المختار وإنما معنى فلان الشمس ليست  
باعتبار سيرها للمغرب راجعة كما هو مدار المادة قال في المصباح رددت الشيء  
ردا رجته انتهى وأما الثانية فيجوز أن يكون عند ورددها على الجبل أو على ظهر الدنيا وأما  
الثالثة فعندها عند ذهابها قال في المصباح ودبر النهار ديورا من باب قعد إذا انصرم  
انتهى (قوله كالتضبان) أي أن منورها يشبه التضبان وهو يضم القاف جمع  
تضيب كما أفاده المصباح أي تضبان الذهب (قوله وفي ذكر الصفرة) أي التي هي  
الشفق الأبيض أي وهو أبيض مع قوله لا ينظر إلى لبياض تدافع (قوله من غيب)  
أي غيبوبة دليل قوله أو لا غيبوبة ولما كان ظاهرا المصنف فاسد لأنه أخبر  
عن الغيبوبة بأنه الوقت للعشاء وهذا الاستمرار له فلا يصح قوله إلى ثلث الخ فأفاد  
أن المراد الأولية أقول وأنت خير بأن ظاهرا أن البداية والنهاية لا قول الوقت وليس  
كذلك وأيضا فظاهر العبارة أن النهاية لها استمرار وليس كذلك فالمناسب  
أن يقول يعني أن وقتها المختار من غيب الشفق الأحمر إلى ثلث الليل الأول أي  
بما يعقب غيبوبة الشفق الأحمر إلى ثلث الليل الأول أي إلى نهاية ثلث الليل الأول  
(قوله على المشهور) ومقابلها ما لا بن حبيب أنه ينتهي إلى نصف الليل (قوله هم)  
إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الشغل بل لابد أن يكون مهما ويمكن أن يؤخذ  
هذا القيد من المصنف بجعل التنكير للتعظيم (قوله أو لاجل عذر) هو من عطف  
العام على الخاص فإله التتمى أو يمثل للشغل بعمل في حرفته التي لا يغتاله عنها وقوله  
أو لاجل عذر بالمرض فيكون مغايرا (قوله بين) إشارة إلى أنه لابد أن يكون العذر  
ظاهرا (قوله لا يؤخرها) أي لا ينبغي أن يؤخرها (قوله الأهل الأعداء) زاد  
فقال وهل تأخيرها إلى ثلث الليل جائز لأنه منتهى اختياره أو مكرهه قولان  
انتهى ومراده بوجه قوله جائز خلاف الأولى (قوله فان كان منفرد الخ) ومنه الجماعة  
التي لا تنتظر غيرها (قوله وان كان غير منفرد) أي بأن كانوا جماعة طالبين غيرهم

بقايا إشراق الشمس) بضم  
المعجمة وهو ما يرى من  
ضوئها عند ردودها  
كالتضبان (فأذا لم يبق  
في المغرب) أي ناحية  
غروب الشمس (صفرة ولا  
حجرة فقد وجب) أي دخل  
(الوقت) أي وقت العشاء  
وانظر كيف قدم الصفرة  
وهي متأخرة عن الحجرة  
أجيب بأن الواو لا تقتضي  
ترتيا وفي ذكر الصفرة مع  
قوله والشفق الحجرة تدافع  
وفي قوله الشفق الحجرة وقوله  
(لا ينظر إلى البياض) الباقي  
(في المغرب) إشارة إلى قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
أن الشفق هو البياض دليلنا  
مارواه الدارقطني أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
الشفق الحجرة فإذا غاب  
الشفق وجبت الصلاة  
(فذلك) أي غيبوبة الشفق  
الأحمر (لها) أي للعشاء  
(وقت) يعني أن أول وقتها  
المختار مبداه من مغيب الشفق  
الأحمر ونهايته (إلى ثلث

الليل) الأول على المشهور (ع) وانظر كيف قال (من يريد) ولم يقل لمن يريد تأخيرها وظاهر قوله  
قوله (لشغل) أي لاجل شغل مهم (أو) لاجل (عذر) بين أنه لا يؤخرها عن قول وقتها الأهل الأعداء (و) أما  
غيرهم فان كان منفردا (المبادرة) أي المبادرة (بها) أي بصلاة العشاء في أول وقتها (أو) أي مستحب  
(و) إن كان غير منفرد (للبأس) بمعنى



يستحب أن يؤخره أهل المساجد (٢٨٥) قليلا) لأجل اجتماع الناس (ويكره) كراهة تنزيه (النوم

قباها) أي قبل صلاة  
العشاء (والحديث لغير  
شغل) مهم (بعيدها) لما  
في الصحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم كره ذلك (صك)  
والحديث ليس على  
عموم بل محمول على  
استثنى من الحديث في العلم  
وجميع القربات ولو  
ويستثنى أيضا العروس  
والضيف والمسا فروا  
تدعو الحاجة اليه من  
الحديث الذي تناق به  
مصالح الانسان كالبيع  
والشراء ومنل خذ وكل ونم  
تتميم تكلم الشيخ رحمه الله  
على الوقت الاختياري ولم  
تتكلم على الضروري اما  
أصبح فقد تقدم الكلام  
عليه وأما الظهر فبدأ  
ضروريه أول القامة  
الثانية ومبدأه في العصر  
الاصفرار وانتهائه فيهما  
غروب الشمس ومبدأه  
في المغرب فراغه منها من غير  
توان وفي العشاء أول ثلث  
الليل الثاني وانتهائه فيهما  
طلوع الفجر وسميت هذه  
الافقات ضرورة لانه  
لا يجوز تأخير الصلاة اليها

(قوله قايلا الخ) قال بعضهم والظاهر أنه يجب بدونه تجتمع الناس فيه غالباً بحسب  
العادة ذكره مع ويؤخذ ذلك من قوله (قوله لأجل اجتماع الناس الخ) ذلك يتبعهم  
منه انهم اذا اجتمعوا لا يؤخر اذا فائدة في التأخير تنبيههم على ما مشى عليه المصنف  
ضعيف والراجح التقديم مطلقا (قوله ويكره كراهة تنزيه) أي خوف التماذي  
فيه الى خروج الوقت ولو وكل من يوقظه لاحتمال نوم الوكيل أو نسيانه رجاء قبل  
دخول وقت غيرها لان وقتهم من نوم بخلاف غيرها (قوله والحديث الخ) أي وكذا  
يكره الحديث أي قال ابن عمر وكراهة الحديث بمدها بغير شغل أشد من كراهة النوم  
قباها انتهى أي لانه ربما أدى لفوات صلاة الصبح جماعة أو فوات وقتها أو فوات قيام  
الليل لذكر الله والتعبد واختلف في اليفظة اذا تجردت عن ذكر الله وسائر العبادات  
فقبل هي أفضل من النوم لان النوم نقص وقبل النوم أفضل لانه قد يرى فيه الباري  
جل وعلا والانياء والصالحين والنوم قبل دخول وقت الصلاة لا يخرج فيه ولو جوز  
نومه الى آخر الوقت وأما بعد دخول الوقت فلا يجوز الا اذا علم أنه يستطيع قبل  
خروج الوقت أو وكل من يوقظه (قوله ويستثنى أيضا العروس) قال عجم وانظر  
ما حيد الى التي يتكلم فيها مع العروس هل هي سبع في البكر وثلاث في الثيب  
أولا والظاهر أنه لثانسانها وليس لذلك حديث تنبيهه يستثنى أيضا محادثة الاهل  
والاولاد للطلاقة وحكاية الصالحين (قوله والمسافر) أي القادم من سفر  
أو المتوجه الى سفره هذا ما ظهر لي (قوله الاصفرار) أي أول الاصفرار (قوله  
وانتهائه فيهما غروب الشمس) لا يؤخذ بظاهر هذا اذا قصر مختص بأربع ركعات  
قبل الغروب فضروري الظهر من أول القامة الثانية الى أن لا يبقى للغروب  
الاما يسع أربع ركعات فيختصر به العصر فلو وقعت الظهر فيما يسع أربع  
ركعات قبل الغروب فتكون قضاء (قوله غروب الشمس) لا يخفى ما في ذلك  
من التسامح وذلك لان الانتهاء أي المنتهى الجزء الاخير منه الذي يعقبه غروب  
الشمس (قوله فراغه) أي ما يعقب فراغه (قوله وانتهائه فيهما الخ) يأتي ما تقدم  
(قوله وهم الحائض الخ) أي أن الحائض والنفساء اذا طهرتا من الحيض والنمسا  
في وقت الضرورة فلاثم عليهما في تأدية الصلاة حينئذ وذلك الكافر أم لا  
أورد اذا أسلم في وقت الضرورة وصلى فلاثم عليه وكذا الصبي اذا بلغ في وقت  
الضرورة وصلى فيه لاثم (قوله والمجنون والغني عليه) أي اذافاق كل منهما  
في وقت الضرورة وصلى لاثم عليه (قوله والنائم والساهي) أي اذا لم يتيقظ  
النائم وقد ذكر الساهي في الوقت الضروري وصلى فلاثم عليه والمعذور غير الكافر

الاصحاب الضرورة وهم الحائض ٧٢ عد ل والنفساء والكافر أصلا وأردا والصبي والمجنون  
والغني عليه والنائم والساهي

والناسم والساهي بقدره الطهر من الحدث الاصغر والا كبر بالماء حيث لم يكن  
بعذر والعدو من أهل النيم والاقدر الطهر بالتراب لا من الخبث لانه لا يمتزج  
مع ضيق الوقت وكذا لا يتدبر له ستر ولا استقبال ولا استبراء ان لواحدة جله ولا بد  
من ادراك ركعة بعد تدبير الطهر والافلا تجب تلك الصلاة وأما الكافر بقدره  
ادراك ركعة لا الطهر والائتم والناسي يجب عليهم ما لو خرج الوقت وهما بتلك الحالة  
(قوله أو من غيرهم) أي وهم الذين لا هذر لهم

\*(باب الاذان)\*

(قوله بين المعلم له سافيه) تجوز اذا لم يعلم لها الشخص وأيضا يقول قريبا الاذان عبارة  
عن الاعلام بالاقوات ولم يقل الاذان المعلم (قوله في بيان حكم الاذان) أي في بيان  
الاحكام المتعلقة بالاذان كالأوهو ظاهر أو بعضا كقوله فيما سبأني زدت هاهنا  
الصلاة خير الخ لا خصوص السنة أو الذنب بل ما هو أعم كما أشار له بقوله ولا يؤذن  
لصلاة الخ أي لا يجوز (قوله والاذان لغة الاعلام) أي بأي شيء كان (قوله  
الاعلام) بأوقات الصلوات أي بألفاظ مخصوصة (قوله وجوب السنن) أي فهو  
سنة مؤكدة (قوله في المساجد) أي وأما في المصرفة وفرض كفاية ويقا تلون  
على تركه (قوله سواء كانت جامعة) أي تقام فيها الجماعة أي ولا فرق أيضا بين  
ان تقارب أولا أو كان مسجد فوق مسجد (قوله أو غيرها) أي أو غير مساجد أي  
حيث يطلبون غيرهم بل كل جماعة تطلب غيرها ولو لم تكن رتبة فانه يسر في حقهم  
الاذان (قوله فانه لا يجب الاذان) مراده بالوجوب وجوب السنن لاحقيقته  
اذ لا يتوهم ولا يستحب أي بل يكره الاذان للجماعة الغير الزاتية في الحضرة أي جماعة  
في الحضرة لا يتظاهرون غيرهم في غير مسجد وأما في السفر فيندرب لها بل ولمنفرد فيه  
كذلك والحاصل ان الاذان تعتبره الاحكام الخمسة سوى الاباحة الوجوب كفاية  
في المصرو السنة كفاية في كل مسجد وجماعة تطلب غيرها ولو في السفر والاستقبال  
لمن كان في فلاة من الارض سواء كان واحدا أو جماعة لم تطلب غيرها واحرام قبل  
دخول الوقت ومكروه للسنن وللجماعة التي لم تطلب غيرها ولو لم يكن في فلاة  
من الارض كما يكره للفائنة وفي الوقت الضروري وفرض الكفاية (قوله على  
المشهور) ومقابله الاستقبال لقول مالك ان اذنوا فحسن واختاره ابن بشير (قوله  
ودليل ما قاله) أي من كونه سنة كما يدل عليه كلامه في التحقيق (قوله أمره  
الخ) أي وهذا ضابط السنة (قوله ومواظبتهم) أي مواظبة أهل الدين (قوله  
واظهاره في جماعة الخ) هذا لازم لقوله ومواظبتهم عليه ومعنى قوله واظهاره

وكل من فعلها منهم أو من  
غيرهم في شيء منها كما  
مؤد بالاضحية ومع ذلك  
يكوز غير ذى العذر عاصيا  
لنفر يظه والله أعلم ولما  
فرغ من بيانه الاوقات  
شرع بين المعلم بها وما يتعلق  
به فقال \*(باب في بيان  
حكم الاذان و) حكم  
(الاقامة) وبيان صفتهما  
والاذان لغة الاعلام وشرعا  
الاعلام بأوقات الصلاة  
وبدأ بحكمه فقال (والاذان  
واجب) وجوب السنن  
(في المساجد) ظاهره سواء  
كانت جامعة أو غير جامعة  
(و) في (أما كن الجماعات  
الراتية) ظاهره سواء  
كانت في مساجد أو غيرها  
واحتز الجماعات من  
المنفرد وسيصرح بحكمه  
وبالراتية عن الجماعة الغير  
الراتية فانه لا يجب لها الاذان  
بل ولا يستحب على المشهور  
ودليل ما قال أمره صلى الله  
عليه وسلم به ومواظبتهم  
عليه في زمنه وغيره واظهاره  
في جماعة ثم صرح بمفهوم  
الجماعات قال (فاما الرحيل  
في خاصة نفسه) ويروى

في جماعة

في خاصة (فان أذن فحسن) أي مستحب ظاهره سواء كان في حضر أو سفر

في جمعة أي اظهر ذلك الاذان بمحض جماعة فعلى هذا عدم اظهار في  
جماعة عبارة عن استعمال ذلك الاذان مشلا في بيته بحيث لا يطاع عليه جماعة  
المجيران ولا أهل البلد (قوله والمشهور باختصاصه بالمسافر) دون المقيم ومقابله  
يقول والمقيم مثل المسافر وليس المراد السفر الشريعي بل ولو كان بفلاة من الارض  
(قوله اذا كنت في غنمك) أي اذا كنت في فلاة من الارض بغنمك (قوله أو  
باديتك) يحتمل ان أرشك من الراوي ويحتمل أنها التنوين لان الغنم قد  
لا تكون في ابادية وقد يكون في البادية حيث لا غنم قاله الحافظ والنسبة الى  
البادية بدوى على خلاف القياس كما في المصباح (قوله فأذنت للصلاة) أي  
أعلمت بوقتها (قوله بالنداء) أي الاذان وفيه اشعار بأن اذان الصلاة كان مقررا  
هناهم لاقتصاره على الامر بالرفع دون أصل التأذين (قوله نداء صوت) كذا في  
نسخ الشارح ندى بنون ودال مفتوحين أي بعده كما في القاموس والظاهر أنه  
تخريف وان كان المعنى صحبا كما علمته من كلام القاموس والذي رأيته في الموطأ  
والبخاري والنسائي مدى صوت بهم ودال وقال السندی على النسائي بفتح ميم  
وخفة هاء مفتوحة بعدها الف أي غاية سوطه وفي نسخة مد صوت به بفتح الميم  
وتشديد دال أي أطول به انتهى كلام السندی واذا شهد من بعده روى  
اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنى منه وسمع مبادى صوته أو لى (قوله جن)  
قال الراغب يشبه أي يريد مؤمن الجن وأما غيرهم فلا يشهدون للمؤذن بل يفرون  
وينفرون من الاذان (قوله ولا انس الخ) قيل خاص بالمؤمن فأما الكافر فلا شهادة  
له قال عياض وهذا لا يسلم له لأنه لما جاء في الآثار من خلافه (قوله ولا شيء) ظاهره  
يشمل الحيوانات والجمادات فهو من العباد بعد الخا ص بأن يخلق الله لها ادراكا  
ويؤيده رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته ثم يجرم لا مدر ولا جرو ولا جن ولا انس (قوله  
الشهادة يوم القيامة) قال الثوري شتى المراد من هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم  
القيامة بالفضل وعلمه الدرجة أي والا كفى بالله شهيدا او كما ان الله يرفع بالشهادة  
قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين ذكر ذلك ابن الزرقاني على الموطأ (قوله  
باختلاف المكلف الخ) أي وأما الصبي فالاقامة في حقه مندوبة (قوله وحمله عبد  
الوهاب على السنية) أي حمل كلام المصنف أي سنة عين ابانغ يصلى ولو فائنة  
منفردا أو أبا بنساء فقط وكفاية لصلاة جماعة ذكرها فقط أو معهن نساء في حق  
الامام والذكر كور وحمل سنة الاقامة اذا كان الوقت الذي هو فيه متسعا والآخر كما  
(قوله وهي آكد من الاذان الخ) أي ولبطلانها على قول بتركاها منهم من فضل

والمشهور اختصاصه  
بالمسافر دون المقيم لما صح  
أنه أباه يدسمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
اذا كنت في غنمك أو  
باديتك فأذنت للصلاة  
فأرفع صوتك بالنداء فإنه  
لا يسمع نداء صوت المؤذن  
انس ولا جن ولا شيء  
الشهادة يوم القيامة ثم  
انقل بكم على حكم  
الاقامة (وهو مختلف  
باختلاف المكلف) انه اما  
رجل أو امرأة اما الرجل  
(فلا بد له من الاقامة)  
ظاهره يقتضي الوجوب  
كقول ابن كثر انه ان من  
تركها عمدا بطلت صلاته  
وحمله عبد الوهاب على  
سنة وهو المشهور وهي  
آكد من الاذان لا اتصالها  
بالصلاة

واذا تراخى ما يذهب ما بطالت  
 الائمة واستؤنفت (وأما  
 المرأة فان أفادت فحسن)  
 أى مستحب (وان لا) أى وان  
 لم تقم (فلا حرج) بدفع الحياء  
 والراء أى لانهم عليها ولما  
 كان المقصود الاعظم من  
 الاذان الاعلام بدخول  
 الوقت نبه على أنه لا يجوز  
 قبله فقال (ولا يؤذن) أى  
 لا يجوز أن يؤذن (لصلاة)  
 من الصلوات الخمس حتى  
 الجمعة (قبل وقتها الا الصبح)  
 أى صلاة الصبح (فانه لا بأس  
 بمعنى يستحب) أى يؤذن لها  
 في السادس الاخير) وهو  
 ساعتان (من) آخر (الليلي)  
 قبيل طلوع الفجر ثم يؤذن  
 لها ثانيا عند دخول الوقت  
 وما ذكره هو المشهور وقال  
 ابن حبيب يؤذن لها نصف  
 الليل وقال أبو حنيفة لا يؤذن  
 لها قبل وقتها ~~كسائر~~  
 الصلوات لئلا في الصحيح أنه  
 صلى الله عليه وسلم قال ان  
 بلا لا ينادى بليل فكلوا  
 واشربوا حتى ينادى ابن أم  
 مكتوم وفي رواية كان ابن  
 أم مكتوم رجلا أعشى لا ينادى  
 حتى يقال له أصبحت أصبحت

الاذان لوجوبه في المصروف فضل بعضهم الامامة عليهم ما المراد بالنية صلى الله عليه  
 وسلم واللقاء الراشد بن علي الامامة (قوله واذا تراخى الخ) واستخف ابن حبيب  
 شرب الماء بينهم (قوله أى مستحب) أى اذا صلت وحدها ولا يجوز أن تكون  
 مقبلة للجماعة ولا تحصل السنة باقامتها لهم كالاذان نعم يسقط الغيب عنها باقامتهم  
 (قوله والا فلا حرج) هذا غير متوهم (قوله أى لانهم) أى وأما اليوم فهو ثبات  
 ويندب الاسرار في الاقامة للمنفرد فالذكر المنفرد اذا أقام سرا أى بسنة ومستحب  
 وأما المرأة فتأقى بمسقين (قوله ولما كان المقصود الاعظم) يقبضون منه ان  
 المقصود أمران الاعلام بدخول الوقت وشيء آخر والمقصود الاعظم الاول  
 والظاهر أن المقصود شئ واحد لا شيان وبعبارة أحسن ونصه لانه انما شرع  
 للاعلام بدخوله انتهى وقوله الاعلام أى الشأن منه ذلك فلان في أن من كان  
 بغلاة من الارض لم يكن المقصد من أذانه الاعلام بدخول الوقت أى اعلام المكافين  
 بدخول الوقت لاجل ادائهم الفرض الواجب عليهم (قوله أى لا يجوز) أى يحرم  
 (قوله حتى الجمعة) بالغ على الجمعة وقد اعلى ابن حبيب القائل بأن الجمعة يؤذن لها قبل  
 الزوال ولا يصلى الا بعده (قوله يستحب أن يؤذن الخ) أى وأما قبل السادس فهو  
 حرام والحكمة في تخصيص الصبح بذلك أنها تأتي والناس نيام ويحتاجون للتأهب  
 لها ولعمل الاذان في أول وقتها كغيره الاذى ذلك الى أن لا يتبادر لها وقوع بغير  
 غلب وسائر الصلوات تدرك الناس متصرفين في أشغالهم فلا يحتاجون الى أكثر  
 من الاعلام بوجوبها ومن قول الشارح يستحب الخ نشاء اعتراض القائل كنهان على  
 المصنف بما يحصله أن لا بأس فيها ثم رخص ولا يكادون يقولونها الا فيما كان  
 الاحسن تركه (قوله وهو ساعتان) أى عند استواء الليل وعدمه غير ان مدة  
 الساعة تختلف باختلاف ذلك فالحج (قوله ثم يؤذن لها ثانيا) أى على جهة  
 السنة وحاصل ما ذكر أن الاذان الاول مستحب والثاني سنة قال عجم والذي ينبغي  
 أن يقال ان كل واحد من الاذان سنة كما في أذاني الجمعة وينبغي أن يكون  
 الثاني أو كد من الاول انتهى (قوله حتى ينادى ابن أم مكتوم) واسمه عمر وأبو  
 عبد الله وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد المطلب ومعه بعد غزوة بدر سنتين  
 أو ولد أعشى فكنت أمه أم مكتوم لا كتنام نور بصره والاول هو المشهور وقوله  
 لا ينادى أى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت بالتمكرار لئلا يذهب دهره تامه  
 تستغنى عن فروعها والمعنى قاربت الصبح على حد قوله فاذا بلغن أجلهن أى آخر  
 عدتهن وحيث أنه فليس المراد من الحديث ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر بل



أخذ بر من طلوعه والتقصير له على النداء خيفة ظهوره والالزم جوار الاكل بعد طلوع الفجر لانه حمل أذانه غاية للاكل ثم يعكز عليه قوله ان البلا لا ينادى بليل فان فيه اشعار بان ابن أم مكتوم بخلافه وأيضا وقع عند المؤذن في الصيام من قوله صلى الله عليه وسلم حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجب بان أذانه جعل علامة لتخريم الاكل وكأنه كان له من براعي الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر قاله القسطلاني (قوله ضبطه) أي ضبط وقت النداء بالليل وقوله أي صفته أراد بالصفة الحقيقية ولو غيرها لكان أحسن (قوله الله أكبر) بفتح الهمزة من أكبر ومذ الحلالة مذكورة في الطبعيات وينبغي أن لا يبطل بلبس الهمزة أكبر وأرا كالا يبطل جمعه بين الهمزة والواو وأكبر بمعنى كبير أو المراد أكبر من كل كبير (قوله رسول الله) قال عجم برفع رسول على أنه خبر قال بعض من نصبه لم يشهد قط بالرسالة لانه جسد له بدل لا من محمد ولم يأت بخبران والمتمم ان عدم اللحن في الاذان مستحب فلا يبطل بنصب المرفوع ولا برفع المنصوب لان المعتمد صحة الصلاة باللحن في الفاتحة فكيف بالاذان (قوله ثم) أي بعد تكبير الشهادتين يسن له أن يرجع من الترجيع بأن يعيد لفظها وظاهر كلامه أن الترجيع انما يكون بعد الاتيان بالشهادتين فلا يرجع الاولي قبل الاتيان بالثانية وحكمة طلبة أما للتدبر فمضى كماله في الاخلاص لتكونها للمجتبين من الكفر المدخلتين في الاسلام أولا قيل ان أبا محذورة أخفى صوته بالشهادتين حياء من قومه لما كان عليه قيل الاسلام من شدة بغضه للنبي صلى الله عليه وسلم فدعا وعرك أذنه وأمره بالترجيع (قوله بأرفع الخ) ملخصه أن المؤذن يرفع صوته بالنكبة حتى لا يكلل ويخفصه بالشهادتين قبل الترجيع بحيث لا ينفذوا سمع الناس ويرفع صوته بها عند الترجيع بحيث يساوي صوته بالنكبة وعلم من ذلك أنه لا بد من الاستماع قبل الترجيع والا يصح الاذان والترجيع سنة ولو كانت المؤذنون ويعلم من كونه سنة عدم بطلان الاذان بتركه (قوله أي هلموا) أي فحي اسم فعل أمر (قوله وأسرعوا) من عطف الخاص على العام أي أسرعوا بالخبير أي هرولة فان وجدت بحيث تذهب الوفا والسكينة كرهت وظاهره كابن رشد ولو خاف فوات أدائها كما جمة أو غيرها قاله بعض شراح خليل (قوله أي هلموا الى الفلاح) أي الى سبب الفلاح وهو الصلاة فيظهر من ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم على الفلاح تكيد في المعنى لقوله صلى الله عليه وسلم (قوله زدت ما هنا) أي بدي على الفلاح ولو كان بطلا من الارض والصلاة الخ مبتدأ وخبر في محل نصب بزدت لتأويلها بغير دوهره هذا اللفظ ومعناه

البساطى ضبطه أهمل  
النداء ببالس من  
(والاذان) أي صفته الله  
أكبر الله أكبر (أكبر أشهد) أي  
التحقق (ار لاله الله أشهد  
أن لا اله الا الله أشهد) أي  
التحقق (أن محمد رسول الله  
أشهد أن محمد رسول الله ثم  
ترجع بأرفع) أي بأعلى  
(من صوتك أول مرة فتكرر  
التشهد فتقول أشهد أن  
لا اله الا الله أشهد أن لا اله  
الا الله أشهد أن محمد رسول  
الله أشهد أن محمد رسول الله  
حي على الصلاة حي على  
الصلاة) أي هلموا بمعنى  
أقبلوا وأسرعوا (حي على  
الفلاح حي على الفلاح أي  
هلموا الى الفلاح وهو الفوز  
بالنعيم في الآخرة) فان  
كنت في نداء الصبح فزدت  
ما هنا الصلاة خير من النوم  
الصلاة خير من النوم

لا نقل ذلك في غير ذلك (الصحيح) ظاهره أنه يقول ذلك ولولم يكن ثم أحد وهو كذلك (الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله) مرة واحدة وحاصله كما قال في الجواهر أن عدد كلماته في الصحيح (٢٩٠) تسع عشرة وفي غيره سبع

عشرة وقال القرافي سبع عشرة جملة وقول الأصحاب سبع عشرة كلمة مجازا وبروا بالكلمة عن الكلام والافهوه ثمانية وستون كلمة (فائدة) نقل صاحب الفردوس أن الصديق رضي الله تعالى عنه لما سمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله قال ذلك وقبل باطن أغلظة السبابتين ومسح عينيه فقال صلى الله عليه وسلم من فعل مثل خليلي فقد حلت عليه شفاعتي قال الحافظ السخاوي ولم يصح ثم نقل عن الخضر أنه عليه الصلاة والسلام قال من قال حين يسمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله مرحبا بحبيبي وقره عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه لم يسمع ولم يره أبدا ونقل غير ذلك ثم قال ولم يصح في المرفوع من هذا شيء والله أعلم (والإقامة) أي صفتها أنها (وتر) يعني ما عدا التكبير وهي الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله مرة واحدة) عبر في الجلاب عن هذه بأشهر كلمات القرافي يريد عشر جملة من الكلام والافهوه ثمانية وستون كلمة وهذا مجاز مشهور من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من أفراد الإقامة هو المذهب فاذا شفعها غلط لا تجزئ على المشهور

التي في الصلاة خير من الراحة الحاصلة بالنوم تنبيهه باختلاف معنى أمرها أي بالصلاة خير من النوم فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل عمر رضي الله عنه (قوله لا إله إلا الله) قال عجم انظر ذلك هل هو مكرره أو حرام انتهى (قوله سبع عشرة جملة) أي في غير الصحيح وقوله الأصحاب أي أهل المذهب (قوله والافهوه ثمانية الخ) أي في غير الصحيح وأما في الصحيح فهي ستة وسبعون (قوله قال ذلك الخ) ظاهره عدم تكرار القول والتقبيل والمسح وكذا يقال فيما بعد وستة تسع ما يتعلق بذلك (قوله فقد حلت الخ) ضمنه معنى نزلت أو انصبت (قوله ثم نقل) أي الحافظ البخاري (قوله مرحبا بحبيبي الخ) مرحبا مفعول لفعل محذوف أي نزلت مكانا مرحبا ما لبس بحبيبي أي الذي هو أنت أيها المخاطب (قوله وقره عيني) بضم القاف قال في القاموس وقره العين ما قربت به أي الأمر الحسن الذي تتبرده قال في المصباح وقره العين قره بالضم وقر ورا بردت سرورا (قوله ثم يقبل الخ) لم يبين موضع التقبيل من الإبهامين إلا أنه نقل عن الشيخ العالم المفسر نور الدين الخراساني قال بعضهم لم يقبته وقت الأذان فلما سمع المؤذن يقول أشهد أن محمدا رسول الله قبل إبهاميه نفسه ومسح بالظفرين إبهاميه من الموقى إلى ناحية الصدغ ثم فعل ذلك عند كل تشهد مرة مرة فسأله عن ذلك فقال كنت أفعله ثم تركته فرضت عيناي فرأيت صلى الله عليه وسلم مناماً فقال لم تركت مسح عينيك عند الأذان إن أردت أن تبرأ عينيك فعلى المسح فاستيقظت ومسحت فبرعت ولم يعاود لي مرضهما إلى الآن انتهى فهو ما يدل على أن الأولى التكبير والظاهر أنه حيث كان المسح بالظفرين أن التقبيل لهما والله أعلم (قوله في المرفوع) أي في الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أنها وتر) يعني ما عدا التكبير لا إله إلا الله (قوله قد قامت الصلاة) أي استقامت عبادتها وأن الدخول فيها (قوله بالجزء) لا بد من تقديمه ضاف أي باسم الجزء (قوله هو المذهب) ومقابلته ما في مختصر ابن شعبة أنها تشفع (قوله فاذا شفعها غلط الخ) أراد بالغلط ما يشمل النفس والعمد أولى واستغفر بعضهم أن شفع الجلب كالكل ثم قال وانظر لو شفع النصف هل يكون كذلك أو يغتفر كشفه أقلها

والله أعلم (والإقامة) أي صفتها أنها (وتر) يعني ما عدا التكبير وهي الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله مرة واحدة) عبر في الجلاب عن هذه بأشهر كلمات القرافي يريد عشر جملة من الكلام والافهوه ثمانية وستون كلمة وهذا مجاز مشهور من باب تسمية الكل بالجزء وما ذكره من أفراد الإقامة هو المذهب فاذا شفعها غلط لا تجزئ على المشهور

ويجوز مثل هذا التفصيل في وتر الاداء انتهى وفي عبارة أخرى فلو أوتر الاداء ان  
ولونصفه على ما يظهر بطل ولو غلطاً أو سهواً انتهى قلت ويجوز هذا الاستظهار  
في شفع نصيب الإقامة والله أعلم

\*(باب صفة العمل)\*

(قوله قولاً وفعلًا) حال من العمل لا يشمل الصلاة على الاقوال والافعال ففيه  
اشارة الى أن العمل أعم من الفعل وأراد بالفعل ما يشمل الفعل القلبي كالنية (قوله  
صائر كمن الخ) أي وكان كوع قبل الظهور (قوله وهو الوتر الخ) قصر المتصل  
من السنن على وروعه فيه اشارة الى أن المراد باتباع أي من حيث الفعل كالوتر  
من السنن فانه متصل بالعشاء والسنن الجنس المتحقق في سنة واحدة الذي  
هو الوتر لانه لم يكن متصلاً من حيث الفعل الا الوتر وان من التبعيض تنبيه به قال  
الخطاب احترام المصنف فهو متصلاً بها عن السنن والنوافل التي لا تتصل  
بالصلوات المفروضة فانه لا يذكرها في الباب بل يغرب لها أبواباً غيرها ذانم انه مدم  
النوافل على السنن وان كانت السنن أكثر من النوافل لكثرة النوافل المتعلقة  
بالصلوات المفروضة وقلة السنن المتعلقة بها والظاهر أن قوله من النوافل يشمل  
مثل التسبيح الذي بعد الصلاة انتهى كلامه (قوله نبين كلام الخ) المناسب أن يقول  
ونحن نيز الخ وإجاب أنه إنما عبر بذلك ليفيدان التمييز والتميز بمعنى واحد  
(قوله من ذلك) يحتمل أن يكون بياناً لقوله كلاً ويحتمل أن تكون من التبعيض  
والتقدير كل واحد من ذلك (قوله ولم يعلم الخ) أي والحال انه يفتقدان فيها  
فرائض وسنن ومستحبات فلو اعتقدها كلها سنة أو مندوبات أو الفرض سنة  
أو مندوباً فبطل وأما ما ادعى اعتقدها ككافرائض فتصح فيما يظهر اذا سلمت  
مما يفسدها وكذا لو اعتقدان السنة أو العزيمة فرض أو السنة مستحب أو العكس  
بشرط السلامة مما يفسد فتدبر (قوله ان كان أخذ وصفها عن عالم) بان رآه يفعل  
أو علمه كيفية الفعل ويدخل في ذلك ما إذا أخذها من المصنف (قوله ولذا قال  
بعضهم) أي لا قولاً بالطلاق (قوله فأول الصفة الاحرام الخ) اعلم أن الاحرام  
اما النية أو التكبير أو هما مع الاستقبال وقدرجه عجم أقوال فالإضافة على الاول  
في قولهم تكبيرة الاحرام من إضافة المصاحب للمصاحب وعلى الثاني بيانية وعلى  
الثالث من إضافة الجزل لكل والقريب لشارحنا الاول بأن يراد بالدخول النية  
والباء في قوله بالتكبير للإباسة (قوله وهو أن يقول الخ) مفاده أنه أراد بالتكبير  
المعنى المصدري لقوله وهو أن يقول أي وهو قول لا لفظ الله أكبر (قوله الله أكبر)

\*(باب في) بيان (صفة العمل) قولاً وفعلًا  
(في ان لوات السرور ضات  
(و) في بيان (ما متصل بهما من  
النوافل) كالتكبير بعد  
الظهور وقبل العصر وبعد  
المغرب وبعد العشاء (و)  
ما متصل بهما أيضاً من  
(السنن) وهو الوتر وقد  
اشتملت الصفة التي ذكرها  
على فرائض وسنن وفضائل  
ولم يميزها ونحن نبين كلاماً من  
ذات ان شاء الله تعالى  
في محله ويؤخذ من كلامه  
ان من أتى بصلاته على نحو  
ما رتب ولم يـ لم شيأ من  
فرائض الصلاة ولا من سننها  
وفضائلها أن صلاته صحيحة  
وهو صحيح ان كان أخذ  
وصفها عن عالم وقيل تبطل  
ولذا قال بعضهم حاجتنا الى  
معرفة الاحكام أكثر من  
حاجتنا الى معرفة الصفة  
فأول الصفة (الاحرام)  
وهي الدخول (في الصلاة)  
فرضا كانت أو نقلاً بالتكبير  
وهو أن يقول الله أكبر

بالمذاط الطبيعي للفظ الجملة قد رآه فان تركه لم يصح احرامه كما ان الذاك لا يكون  
ذاكرا الا به وبقيّة الشروط معروفة فلا حاجة الى الاطالة بذكرها راجع فيها  
شرح المعزبة وغيره (قوله لا يجزى غير هذه الكلمة) فلا يجزى الله العظيم أو غيره  
وتبطل به الصلاة (قوله أما من لا يحسنها) بأن يحجز عنها جملة أو قدر منها على حرف  
فأكثر ولم يعد تكبيرا عند العرب ولا معنى له لا يبطل الصلاة فان كان بعد تكبيرا  
عندهم أوله معنى لا يبطل الصلاة كان دل على ذات الله أو صفته أتى به على الظاهر  
في الشق الثاني فان دل على معنى يبطل الصلاة لم يأت به (قوله يدخل بالنية) أي  
وهو المعتمد فلا يكتفي بالدخول بغيرها من العجبة ولكن لا تبطل به الصلاة على  
ما يظهر من اقتصارهم على كراهة الدعاء بالعجبة لانه قد روي على العربية دون قولهم  
بالبطلان قاله الشيخ في شرحه وضعف قول من يقول بالبطلان (قوله وقال أبو الفرج  
الخ) ضعيف وأبو الفرج عمرو بن محمد بن عمر الأثري أبو الفرج القاضي البغدادي  
له الكتاب المعروف بالحواوي في مذهب مالك وكتاب الخ في أصول الفقه (قوله  
لأنه لا يقال لها كلمة في اصطلاح النحويين) (قوله وهو فرض) أي  
التكبير فرض (قوله على المشهور) وروي عن مالك ان الامام يجعل تكبيرة  
الاحرام عن المأموم (قوله بطلت سلاته وصلاته من خلف الامام على المشهور)  
اعلم انه اذا كانت تكبيرة الاحرام واجبة اتفاقا على الامام كالغفلة ضيقه أن تكون  
صلاته وصلاته من خلفه باطله اتفاقا فحينئذ فمعنى قول شارحنا على المشهور  
المقتضى لوجوده قال يقول بالجمعة في الفرض المذكور وهو ترك الامام تكبيرة  
الاحرام عمدا أو سهوا فراجع لذلك تطالع على صحته فاني راجعت غير مصنف فلم أقف  
على صحته نعم ذكر صاحب التوضيح خلافا في ما اذا كبر الامام والفق في حالة الركوع  
ونوى به المقعد والراجح الاستداف هذا الذي حكى فيه الخلاف كبر تكبيرة الاحرام  
الا أنه أتى بها في حالة الركوع (قوله الطهور) بضم الطاء على الاشهر لان  
المراد به المصدر أي التطهير والمراد ما هو أهم من الوضوء والغسل (قوله التسليم)  
أي الاتيان بلفظ السلام عليكم وأما التسليم الذي هو المطلوب من العبد في كل حال  
فهو بذل الرضى بانفسكم (قوله ويشترط فيه) أي التكبير القيسام أي في الفرض  
للقادر الذي ليس بمسبوق فلا يجزى ابتعاها جانسا أو فحشا أو مستند العماد بحيث  
لوازيل ذلك العماد لسط (قوله الركوع) أي عند الركوع ونوى به العقد  
أي الاحرام أي أو نواه والركوع أول نيهما لانه ينصرف للاحرام (قوله أجزاءه)  
ظاهرة أجزاءه ذلك التكبير وليس ذلك مراد بل المراد أجزاء ذلك الركوع

لا يجزى غير هذه الكلمة)  
ان كان يحسن العربية اما  
من لا يحسنها فتعال عبد  
الوهاب يدخل بالنية دون  
العجبة وقال أبو الفرج  
يدخل بلفظه سمي هذه الجملة  
كلمة نظر اللغة لالا اصطلاح  
وهو فرض في حق الامام  
والغفلة فافرق في حق المأموم  
على المشهور فاما تركه  
سأهيا أو عامدا بطلت  
صلاته وصلاته من خلف الامام  
على المشهور ودليل وجوبه  
صافي المصنفين من قوله صلى  
الله عليه وسلم مفتاح الصلاة  
الطهور وتخيرها التكبير  
وتحليلها التسليم ويشترط فيه  
القيام بغير المسبوق اتفاقا  
فان تركه بطلت وأما  
المسبوق ففي المدونة اذا كبر  
للكوع ونوى به العقد  
أجزأه



بمعنى الركعة ففي العبارة استخدام (قوله قال ابن يونس الخ) هذا اذا كبر قائما  
 أي ابتداء قائما وكذا كذلك ويكون قوله للركوع في موضع الحال أو مشارفا  
 للركوع فعلى هذا الوابداء من قيام وأتمه في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل فان  
 الركعة تبطل وان كان فصل فتبطل الصلاة هذا ومفاد الشامل أنه الراجح وان  
 قول الباجي ضعيف (قوله وفسرها الباجي) أي فسر المدونة بما ينفي شرطية القيام  
 أي بشيء ينفي كون القيام شرطا في التكبير من أقوله إلى آخره أي بل شرط في أول  
 التكبير فان قلت ما تفسر الباجي الذي ينفي شرطية القيام قلت اعتبار ظاهرها  
 لأنه قال التكبير انما هو في حال الانحناء وهو ظاهرها أي فلو وقع منه من قيام وأتمه  
 في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل فتهزى تلك الركعة فان فصل فتبطل الصلاة  
 فتلخص ان محل الخلاف فيما اذا ابتداء من قيام وأتمه في حال الانحطاط أو بعده  
 بلا فصل وان ذلك الخلاف انما هو في صحة الركعة وعدمها مع الاتفاق على صحة  
 الصلاة وأما لو ابتداء في حال الانحطاط وأتمها فيه أو بعده من غير فصل فالركعة  
 باطلة اتفاقا مع صحة الصلاة فلو فصلت لبطلت هذا تقرير المحل على ما أفاده شرح  
 العلامة خليل وان كان بعيدا من لفظ المدونة ومن تكلم عليه (قوله فيه  
 أيضا) أي في التكبير وقوله مقارنة النية أي مقارنة النية أو مقارنة النية أي  
 نية الصلاة المعينة اذا كانت الصلاة فرضة أو نافلة مقيمة بسببها كالكسوف  
 والخسوف والاستسقاء ووقتها كالوتر والعبد والفجر فن انتفع الصلاة من  
 حيث الجهة ثم أرادها هذه لم تجز وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكفي  
 نية الصلاة المطلقة فاذا صلى مثلا قبل الظهر أو العصر أو بعد حيل النافلة أو بعد  
 دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والغهي وحقية المسجد ولولم  
 ينو شيئا في ذلك وقولنا المعينة اشارة إلى أنه لو نوى مطلق الفرض لم يجزه وان تخالف  
 اللفظ والعقد فالعبرة بالعقد أي النية أي عند القاط والنسيان لان تعد ذلك فتبطل  
 للتلاعب (قوله فان تأخرت عنه) أي النية وقوله منها أي عن التكبير  
 (قوله فلا تجزى) أي التكبير وتكون الصلاة باطلة (قوله وان تقدمت بيسير  
 فقولا في مشهوران) أي بالاجزاء وعدمه وفاد ميارة ان الراجح منهما الاجزاء  
 حيث قال ظاهر المذهب الاجزاء اذ لم يتقل عنهم اشتراط المقارنة المؤدية  
 إلى الوسوسة المذمومة شرطا وبما أي فدل ذلك على انه لم قسم قسمها  
 في التقديم اليسير ومعنى اشتراط المقارنة على القول الثاني أنه لا يجوز الفصل  
 بين النية والتكبير لأنه يشترط أن تكون النية مصاحبة للتكبير انتهى وينبغي

ابن يونس هذا اذا كبر قائما  
 وفسرها الباجي بما ينفي  
 شرطية القيام ويشترط فيه  
 أيضا مقارنة النية فان  
 تأخرت عنها فلا تجزى  
 اتفاقا وان تقدمت بكثير  
 وكذلك وان تقدمت بيسير  
 فقولا في مشهوران



وأما المأموم فمستحبة في حقه فيها أسريه الإمام وأما كونه القراءة فيه أجهراً أو سريه وإدا قرأت في صلاة الصبح أو غيرها من الصلوات المفروضة (٢٩٥) (فلا تستفتح) القراءة فيها (بسم الله الرحمن الرحيم) مطلقاً

(لا في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها) لا مراً ولا جهراً  
أما ما كنت أو غيره والنهي في كلامه لا كراهة وهو مذهب المدونة وشهرنا  
مع أن عبد الله ابن مغفل قال سمعني في أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال يابني أياك واخبرني قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً أبغض إليه حديثي إلا سلاماً منه فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها إذا أنت قرأت وقل الحمد لله رب العالمين وعلى هذا عمل أهل المدينة وأما قرأتها في النافلة فقال في المدونة ذلك واسع إن شاء قرأ وإن شاء ترك وكذلك يكره النفوذ في الفريضة دون النافلة (فاذا قلت ولا المضالين فقل) على جهة الاستحياب (آمين) بالمدح التخفيف على المشهور واسم الله تعالى ونونه مضمومة على النداء تقدیره

قاله ابن صاحب قال ابن شماس وهي الرواية المشهورة وعلى ذلك يدل ظواهر الاخبار والقول بوجوبها في الأكثر والعفو ثم ساقى الأقل ضعيف قال المازري واختلف في الأقل على هذا المذهب ما هو وقيل هو الأقل على الإطلاق وقيل هو الأقل بالإضافة وفي الأقل مطلقاً العفو عنها في ركعة واحدة وإن كان الصلاة موصفاً أو جمعة أو ظهر المسافر وهي الأقل بالإضافة أن تكون الركعة من صلاة رباعية أو ثلاثية لا من ثنائية والله أعلم قاله في التوضيح (قوله فيما أسريه) أي فيما يطلب الأسرار فيه ولو قدر أنه جهر (قوله وأما كون القراءة فيه أجهراً) أي بحيث يسمع نفسه ومن يابه (قوله فمستحبة الخ) ظاهره أن الجهر فيه سنة واحدة وعليه حل المواق كالام خليل لأنه في كل ركعة سنة إلا أنه استشكل ما ذكره المواق بأنه يستحب ترك الجهر في الفاتحة في ركعة واحدة ولا يجهل بعض سنة واجب بأن ترك البعض الذي له بالترك الكل ومثله يقال في السري محله (قوله فلا تستفتح) التام والسبب في ذلك أن كيد لا لطلب (قوله وهو مذهب الخ) أي أن الكراهة مذهب الخ ومقابلته قول ابن نافع بوجوبها وقول عن مالك بإباحتها وقول عن ابن مسleme بندها (قوله ابن مغفل) بوزن محذوف وهو يضم الميم وبالغير المعجمة قاله المناوي (قوله أياك والحدث) أي أياك وإن تحدث شيئاً لم يكن عليه المصطفى صلى الله عليه وسلم وأصحابه (قوله قال) أي عبد الله ابن مغفل (قوله أبغض إليه) أفعل التفضيل الدال على حب أو بغض يتعدى إلى ما هو فاعل في المعنى بالي ولا ينبغي أنه لا ينصب المفعول فيكون حدثاً حينئذ مفعولاً لفعل محذوف أي بغض حدثنا والتقدير لم أر رجلاً موصوفاً بشدة بغضه للحدث منه أي من أي بل أي أشد البغاية بغضاً للحدث (قوله فاني صليت) من نعمة كلام الأب متعلق بقوله يابني أياك والحدث وحل كراهة البسملة على ما في معج إذا قرأها بنية الفرضية فقط أو النافلة فقط أو هما مع قصد الخروج أو لم يقصد أولانية أو لا ولم يقصد الخروج إما أن قصد في تلك الحالة فتدعى الكراهة (قوله فقال في المدونة ذلك واسع) ومقابلته ما رواه ابن نافع من أنه لا تترك بحال (قوله على المشهور) أي لغة وسنة ومقابلته أمران النصر مع تخفيف الميم على وزن فعيل والمدح تشديد الميم (قوله ونهت نون الخ) لا ينبغي أن على كلامه هو اسم فعل أمر يطلب الإجابة منه استعجب وأما خيبة دعائنا وهذا القول هو الصحيح كما قال ابن العربي قال والقول بأنه من أسمائه لم يصح نقله (قوله

ما أميز استعجب دعائنا وقال ابن العربي ونهت نون أميز مسكون الياء قبلها (ان كنت) تصلي (وحديثك) سواء أتدعى في دعائك أم لا (أو جهرية) أو (كنت تصلي) (خاف إمام) صلاة سريه أو جهرية

ان سمعته يقول ولا اله الا هو (و) لا تجزئ اهل (تخفيفها) في الحديث (٢٩٦) ولو كانت الصلاة جارية (ولا

يسكونها) لا يخفى ان يسكونها ويسكون الياء أي اجتماع هذين الساكنين لا يوجب  
الفتح نعم لا يوجب التحريك مطلقا وأما لغة الفصح فالحققة (قوله ان سمعته يقول)  
ولا الضالين وان لم يسمع ما قبلها الا ان لم يسمع آخرها فان سمع ما قبلها ما ولا يتصرف  
(قوله ولا تجزئها) أي يكره فيما يظهر (قوله بل تخفيفها) أي ندبا (قوله في الحديثين)  
أي كنت وحدك أو خلف الامام (قوله ولا يقولها الامام الخ) قال في التحقيق  
انظر على الكراهة أو على المنع انتهى أقول ان ظاهر الكراهة (قوله على المشهور  
الخ) ومقابله يؤمن (قوله ولا يقولها الامام فيما أسرفه الخ) أي استحبابا (قوله تكرار  
الخ) توهم التكرار بعيد لان صريحه جزمه أولا بقول ثم حكاية القوابل بعد ولا يتوهم  
التكرار في مثل ذلك وكان المتوهم لان تكرار نظرائها ان مجرد حكاية القول بعدم  
التأمين لانه كراخلاف من حيث هو (قوله وفتح الخ) ضعيف (قوله لثبوته  
في السنة) أشار بذلك لقول ابن شهاب في الموطأ كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول آمين وعلى هذه الرواية فالشهور يسرها رذكري التحقيق دليل المشهور  
(قوله كذلك) أي جهرا (قوله وحكم قراءة الخ) أي وترك الاكمال مكروه (قوله  
والسنة مطلق الزيادة) أي ولو آية أو بعض آية له بال كآية الدين (قوله بدليل الخ)  
قد يقال انما لم يسجد لترك التكميل لكونه سنة خفيفة (قوله ان السجود) أي  
سجود السهو أي وعدمه انما هو اذا رجع ما زاد على الفاتحة فان أتى بالزائد فلا سجود  
والاسجد ولا بد من اتساع الوقت فاذا ضاق الوقت فلا سورة (قوله لا يقرأ  
السورتين) أي ولا سورة وبعض أخرى فان ذلك مكروه كما صرح به والسنة  
حصلت بالاولى وتعلقت الكراهة بالثانية ويجوز ذلك في النفل خاصة من غير  
كراهة اذا تقرر ذلك فقوله وهو الافضل قد عرفت مقابله أنه مكروه لانه قد يكون  
مقابل الافضل خلاف الاول (قوله وأما المأموم فلا بأس الخ) بل القراءة أفضل  
من يسكونه كاذروا ولو أعاد الصلي الفاتحة بدلا عن السورة فلا تجزئته وليقلها  
بعدها ولا يصح كره تخصيص صلاته بسورة ولو كرر سورة الاولى في الثانية فقل  
مكروه وقيل خلاف الاول الظاهر أنه على كل تحصل السنة (قوله المفضل)  
سعى مفضلا لكثرة الفصل فيه بالبسملة وقيل من التفصيل الذي هو البيان لانه محكم  
كاه وليس فيه منسوخ ذكره عجم (قوله بكسر الطاء) جمع طويل كقصير وقصار  
وأما بضم فهو الطويل يقال فيه طويل وطوال فاذا أفرط في الطول قيل فيه طوال  
مشددا وأما الطوال بالفتح فالزمن الطويل يقلل لآ كاه طوال الدهر وطول  
الدهر أي لا كلمة أبدا (قوله من الحجرات) من زائدة (قوله على القول المرتضى

يقولها الامام فيما جهر) أي  
أعان) (فيه) على المشهور  
(ويقولها فيما أسر) أي أخفا  
(فيه) اتفقا وقوله (وفي)  
قوله لا يها في الجهر اختلاف  
فكر او قول او قال ويقولها الامام  
في السور في الجهر خلاف  
لسكان أو جزوه لم من  
التكرار ووجه كلامه بأنه  
نبيه أولا على المختار عنده ثم  
نبيه ثانيا على أن فيه خلافا  
وصحح ابن عبد السلام مقابل  
المشهور لثبوته في السنة  
(ثم) اذا فرغت من قراءة أم  
القرآن جهرا (تقرأ) بعدها  
(سورة) كذلك لا تفصل  
بينهما بدعاء ولا غيره وحكم  
قراءة السورة كاملة بعد أم  
القرآن الاستحباب والسنة  
مطلق الزيادة على أم القرآن  
بدليل أن السجود انما هو  
دائر مع ما زاد على الفاتحة  
لا السورة ويؤخذ من قوله  
سورة أنه لا يقرأ سورتين  
في الركعة الواحدة وهو  
الافضل في حق الامام والغد  
فالحل وأما المأموم فلا بأس  
أن يقرأ السورتين اذا فرغ  
والامام متماد والسورة التي  
تقرأ في صلاة أصبح تكون

(من طوال المفضل) بكسر الطاء المهمة وأقول المفضل من الحجة راة على القول المرتضى ونظمي من غملا  
لكثرة الفصل فيه بالبسملة



وطواله ينتهي الى خمس ومتوسطاته (٢٩٧) ثم الى واحد وتصار الى انتم (وله كانت) السورة

التي تقرأ في الركعة الاولى  
من صلاة الصبح (أطول من  
ذلك) أي من السورة التي  
من طوال الفصل (ف) ذلك  
حسن) أي مستحب (بتدو  
التفليس) وهو اختلاط  
الظلمة والضياء (وتجهر  
بقراءتها) أي السورة التي  
مع أم القرآن كما هرت أم  
القرآن فان حكمهما في ذلك  
سواء وصفة الجهر تأتي (فإذا  
تمت السورة) التي مع أم  
القرآن (كقراءة في) حال  
(الخطاط) أي الخنثى  
(الى الركوع) أخذ منه  
ثلاثة أشياء أحدها التكبير  
وهو سنة واختلاف هل  
جميعه ما عدا تكبير الاحرام  
سنة واحدة وهو قول  
أشهب وعليه الأكثر  
وصوب أو كل تكبيرة سنة  
مستقلة وهو قول ابن القاسم  
شيخنا وأظهر أنه المشهور  
لأنهم رتبوا السجود في السجود  
على ترك التكبيرة منه ولم يربطوه  
على الواحدة لعدم تأكيدها  
ثانيها مقارنة التكبير  
الركوع وهو مستحب  
وكذا اعتد كل فعل من  
أفعال الصلاة في القيام

(الح) ومقابل ما قبله من شوري وما قبله من الجائية وقيل من الفتح وقيل  
من الهم (قوله ينتهي الى خمس) الغاية خارجة (قوله ثم) أي من خمس  
الى الضمى والغاية خارجة واعلم أنه قد وجد في القه سار سور لا تنقص  
عن متوسطاته (قوله الى انتم) أي الذي هو قبله ويزبب الناس والغاية داخله  
وانظر لم يقبل وتصاره من ثم أي من الضمى كما قال فيم قبله واعلم به عمل الذي قبله  
دليلا عليه فاستثنى عن ذكره (قوله أطول من ذلك) قال الفاكهاني أراد  
ما يقارب طوال الفصل لأنه يقرأ البقرة ونحوها لأنها ما أطول من طوال الفصل  
لكونه لا يبقى منه التفليس في الغالب نعم لم أن مقصوده ما يقارب وانما ينسب  
التطويل في الصبح لادراك الناس جماعتها لان الغالب على الناس عدم الاجتماع  
قبل وقت سار هذا التطويل انما هو في حق امام لقوم محصورين يرضون بالتطويل  
أو بفردية قوى على التطويل لان كان لا يقدر عاينه أو امام قوم غير محصورين  
فلا فضل في قههم عدم التطويل (قوله فذلك حسن) أي مستحب ظاهر عبارته  
ان الاستحباب انما هو فيم فإذ على السورة التي من طوال الفصل وان السنة  
لا تحصل الا بقراءة السورة التي من طواله وليس كذلك لان السنة تحصل ولو بآية  
فتدبر (قوله بقدر لتفليس الح) أي حيث لا يبلغ الاسفار ونحوه في الجواهر قاله قس  
وفهم منه انه اذا لم يكن تفليس لا يعاين (قوله وهو اختلاط الح) في العبارة حذف  
والتقدير وهو اختلاط الظلمة بالضياء والضياء بالظلمة (قوله وتجهر بقراءتها) أي  
يسن أن تجهر بقراءتها (قوله فان حكمهما) أي السورة وأما التران وقول في ذلك أي  
الجهر (قوله واختلاف الح) حاصل ما في ذلك أنه على القواين لم ترك تكبيرة واحدة غير  
تكبير العبد سوا الاية بها وان سجد لما قبل السلام عدا أوجه لا بطلت صلاته  
وان ترك أكثر لوجبه يسجد فان ترك السجود وطال فيه ترق القولان فعلى القول  
بأن الجميع سنة واحدة لا تبطل الصلاة بترك ثلاثة أو أكثر وعلى القول الآخر  
بأن كل ترك للسجود ساذ كقصد (قوله شيخنا) والظاهر أنه المشهور أي انه الراجح  
وكذا قل عجب (قوله لانهم رتبوا الح) أي ولو كان مجموع سنة واحدة رتبوا أي لان شأن  
البعض أن لا يسجد له (قوله ولم يربطوه على الواحدة الح) كلام مستأنف لا دخل له  
في الاستدلال (قوله فانها الركوع الح) هو في اللغة انحناء الظهر وشرعاً ان ينحني  
بحيث لو وضع يديه كانا راحته قد يرتين من ركبتيه وهو ذامن متوسط اليدين  
لا من طوله ما ولا من يديه كما قال عجب والواقع في التقرير ان المراد بالتربيح حيث  
يكون مرفق أصابعهما على آخر الركبة من جهة الفخذ ولم أر من مرجحه انتهى

من اثنين فأنه ركوع واحد ٧٥ عد ل الاستدلال فانها الركوع وهو فرض في فرض الصلاة  
الجميع عليها

وله صفتان صفة اجزا وستاني وصفة كمال اشرا اليها بقوله (فتمكن يديك) يعني بمحض من ركبتيك على جهة الاستحباب اذا كانتا سليمتين ولم يمنع من وضعهما عليهما (٤٩٨) مانع قال في الطراز لو كان يديه ما يمنع

وضعهما على ركبتيه ار  
قصر كثير لم يزد في الانحاء  
على تسوية ظهره او قدامت  
احدهما او وضع اليه قبعة على  
ركبتهما او حيث لا يابنهما  
عليهما فانه يفرق اصابتهما  
لما خرجهما الى كمال اليقين  
انه صلى الله عليه وسلم كان  
اذا ركع فوج بين اصابته  
واذا سجد فوج بين اصابته  
وظهره مستويا اي معتدلا  
لما روى ابن ماجه انه صلى  
الله عليه وسلم كان يسوي  
ظهوره ولا ترفع راسك ولا  
تطاطبه اي لا تصوبه الى  
اسفل (وتجافي) اي تباعد  
(بضبعيك) بفتح الصاد  
وسكون الباء اي عند ركبتيك  
(عن جنبيك) ظاهره انه  
باعدتهما جدا ولا يكن  
بقدره قوله بهما يتجنيح بهما  
يتجنيحان وسطا وظاهره ايضا  
في حق الرجال والنساء  
ولا يكن بقدره قوله بهما غير  
انها تنضم وسكت عن  
تسوية الركبتين وهي ان  
لا يبالغ في الانحاء يجعلهما  
قائمتين وسكت ايضا عن  
تسوية القدمين وهي ان

فلوسدلهما في حال ركوعه لم يتطاول وغالب المندوب (قوله وله صفتان الخ) التحقيق  
ان الصفات ثلاث ذواتها وهي وضع اليدين قرب الركبتين ووسطى وهي وضع اليدين  
على الركبتين من غير تمكين وعلما وهي التي اشار لها وهي وضع اليدين مع التمكن  
بل المراتب اربع بزيادة سدل اليدين كما تقدم (قوله يعني كفيت) اشارة للجواز  
في قوله يدين وقوله اذا كانتا سليمتين اي لا مقطوعتين (قوله وقصر كثير الخ)  
لا يخفى انه معطوف على قوله ما يمنع الخ وانه من جاتته فهو من عطب الخاص  
على اعم او هو وغير جائز ويجاب بان يراد بالاول ما عدا القصر فتدبر (قوله على  
تسوية ظهره) ظاهره انه لا بد من التسوية ليس كذلك بل هي مستحبة والواجب  
مطابق الانحاء ويجاب بان الكلام في الصفة الكاملة بالنسبة لهذا الذي عنده  
لنصر (قوله او قطعت الخ) معطوف على قوله كان يديه وهو محترسا للمتين  
ففي الصارفة اب وفسر مشوش (قوله وضع الباقية) اي ندبا (قوله يضعهما عليهما)  
اي ندبا (قوله ما يفرق) اي ندبا ايضا لاجل التمكن ويكون الوضع مندوبا ويكون  
المراتب اربع ما اذا سدل (قوله ضمهما) اي لاجل استقبال القبلة (قوله  
وتسوي ظهره) اي على جهة التذلل قال عجم اعلم ان تسوية الظهر لا يستلزم  
تمكين اليدين من الركبتين وان تمكين اليدين من الركبتين لا يستلزم تسوية الظهر  
لذا جمع بينهما وحيث ان ذلك صاحب التخصيص التنبيه على ذلك وهل كل منهما  
مستحب او هو وتمكين اليدين مستحب واحد انتهى (قوله مستويا) حال مؤكدة  
(قوله لما روى ابن ماجه) بالهاء وصل لا ووقفا (قوله ولا ترفع راسك) اي ندبا  
وقوله ولا تقاطعه اي ندبا (قوله وتجافي) اي ندبا فلا تبطل الصلاة بترك شي من  
ذلك كله بل بتركه فقط كما في شرح المشيخ (قوله بضبعيك) قال قلت كان البازيدة  
ويجوز ان يكون تجافي بمعنى تقبوضه يكون للتحديد (قوله يجعلهما قائمتين) تفسير  
لعدم المبالغة في الانحاء كما يفيد به عبارة عجم (قوله وهي ان لا يقرنها الخ) اي لعدم  
الافران مندوب (قوله وهو مكروه) اي الافران لمفهوم من يقرن (قوله وتعتقد  
بقلبك التذلل) اي تعتقد بقلبك انك متذلل بانحنائك وتجافيك وتسوية ظهره  
اي تستحضر انك متذلل للرب بتلك الاشياء تنبيه به حكم هذا الاعتقاد الذنب  
كما هو مشهور عند الفقهاء وقال ابن رشد وهو المعتمد انه من فرائضها التي لا تبطل  
الصلاة بتركها فهو واجب في جزء منها وندب في ان يكون عندك كبيرة الاحرام (قوله  
على ما تقدم الخ) اي من الامور الخاصة في حالة الركوع وفيه اشارة الى ان المصنف

انما

لا يقرنها وهو مكروه (وتعتقد) بقلبك (اغضوع) اي للتذلل (بذلك الخ) بعضهم الاشارة فهو

على ما تقدم من الانحاء والتجافي وتسوية الظهر وتمكين اليدين من الركبتين

وهم من قال تفسيرها ما بعدها (٢٩٩) وهو قوله (بركوعك وسجودك ولا تدعوا في ركوعك) هكذا

رواها بالباء الواو بصيغة  
الخبر والمراد به النهي على  
جهة الكراهة لما صح أنه  
صلى الله عليه وسلم لم يركع  
الركوع ففعلوا فيه الرب  
وأما السجود فاجتهدوا  
في الدعاء فمن أي حقيق  
أن يستجاب لكم ولا  
يعارضه ما صح أنه صلى الله  
عليه وسلم لم كان يقول  
في ركوعه وسجوده  
سبحانك اللهم وبحمدك اللهم  
اغفر لي لأن هذا المحمول على  
بيان الجواز والاقول على بيان  
الاولية (وقيل ان شئت  
سبحان رب العظيم وبحمده)  
ظاهرة التخيير في ركوعه  
وتركه انزولي وهو مستحب  
فكيف يخير بين فعله وتركه  
(وأيس في ذلك) أي عدد  
ما يقوله في الركوع وكذلك  
السجود (توقيت قول) أي  
تحدد مائة وقوله لقوله صلى الله  
عليه وسلم أما الركوع  
فعظموا فيه الرب ولم يعلق  
ذلك بسجود واستحب الشافعي  
أن يسبح ثلاثا في أبي داود  
والترمذي أنه عليه الصلاة  
والسلام قال اذ ركع  
أحدكم فقال في ركوعه

أما أفرد اسم لاشارة مع أن المقدم أشياء باعبار المتقدم كقولهم أفرد باعتبار  
المذكور (قوله ومنهم من قال الخ) ههنا الأقرب ولذلك اقتصر بعض الشراح  
عليه وهو ظاهر قوله في صفه لوضوءه والخضوع له بالركوع والسجود (قوله على  
جهة الكراهة) لا يخفى أن هذا الأمر أعني فعظموا اللادب فلا يفتح أن يكون مقابله  
الذي هو القراءة كرويه الجواز أن يقال إنه خلاف الأولى (قوله لأن هذا المحمول على  
بيان الجواز) أراد به ما عدا الحرمة فيصدق بالكراهة المرادة أقول لا في  
بعده مدع قوله كان يقول المنتضى للمداومة وقال بعض الشراح واتم من ذلك  
الجواب أن الدعاء هنا وهو قوله اللهم اغفر لي تسبيح الذي قبله انتهى وفيه شيء  
لأن ظاهر نصوصهم أن الدعاء = روه طلقا (قوله فكيف يخير الخ) علم  
أن من الأشيخ من قال التخيير بين هذا القول وغيره من ألفاظ التسبيح فأى لفظ قاله  
كان أقبا باندراب ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبعين  
قدوس رب الملائكة والروح انتهى وسبح ورحم وقدم يضم السين والفاء في  
أول يفتحها أو انضم أفصح وأكثر فالمراد مسبح مقدس رب الملائكة فغنى الأول  
المبره من النقائص ولشربك وكل ما لا يليق بالوهيته ومعنى الله في المعاهر عن كل  
ما لا يليق انهم - وإذا تأملت تعرف أن اللفظين بمعنى واحد (قوله في عدد  
ما يقول) أي أن التسبيح لا يتحدد بدد بحيث إذا نقص عنه يفوته الثواب بل إذا سبح  
مرة حصل الثواب وإن كان يزداد الثواب بزيادة (قوله وكذلك السجود) إنما عبر  
بقوله وكذلك السجود إشارة إلى خروجه من اسم الإشارة التي في المصنف (قوله  
واستحب الشافعي الخ) ظاهره المخالفة لما ذهب إليه مالك من ذلك الحكم الذي ذكره  
المصنف وهو عدم العدد بعدد معين وأنت خير بأن هذا الحديث يفيد التعديد من  
حيث العدد ومن حيث سعة القول في الركوع والسجود وذكر ابن رشد أنه من حيث  
الصفة من السجود التي يطالب فعلها (قوله وذلك) أي ما ذكر من القول ثلاثا أدناه  
أي التمام أي أدنى مراتب التمام أتى به دفعا لما يتوهم من أنه أعلاها ورحم فيظهر أن  
قوله واستحب الشافعي أي من حيث تحصيل مرتبة من مراتب السكمال وإن قوله ثلاثا  
أي لا انقص فلا ينافي الزيادة والظاهر أن مذهبا لا يخالف في ذلك كما هو بين (قوله  
فقال في ركوعه الخ) لعل السر في ذلك أن الركوع حالة خضوع منافية للعظيم اللائق  
بمقام رب البرية فناسب وصف الباري حينئذ به فتدبر (قوله وإذا سجد فقال الخ)  
لعل السر في ذلك أنه لما كان العبد في حالة سجوده منه فبالسفل روضه مقابل  
لوصف الرب تبارك وتعالى فناسب أن يذكر صفة الرب المقابلة لتلك الصفة وهو  
سبحان رب العظيم ثلاث مرات فتقدم ركوعه وذلك أدناه إذا سجد فقال في سجوده سبحان رب العظم ثلاث مرات

العلو وان كانت صفة الرب معنوية وصفة العبد حسية فتدبر (قوله فقد تم سجوده الخ)  
 الذي قيل في الركوع يقال هنا (قوله يريد في السكينة) أي الزائد على الطمأنينة التي  
 هي فرض والحاصل أن المراد أنه لا حشد في ذلك الزائد الذي هو السنة كذا في بعض  
 الشراح وفي التحقيق عن ابن عمر ما يحصله ان هدم الصديد يحسد في حق الامام ما لم  
 يضر بالناس وفي الغد ما لم يطول جذار الاكره أي في الفريضة وله في النافلة التطويل  
 ما يشاء (قوله فسيذ كره بعد) أي بقوله أن تطهثن مقامك (قوله ترفع رأسك)  
 أي وجوباً حتى تمتدل قائماً (قوله وأنت قائل) أي على جهة السنية (قوله يعني  
 استحباب الخ) أي استحباب الله دعاء من حمده فهو مجاز علاقته السنية فيكون  
 اخباراً عن فضل الله سبحانه وتعالى قال الخطاب والذليل على صحة هذا أي ارادة  
 استحباب من سمع الايمان باللام في قوله سمع الله لمن حمده ولو كان السماع على بابه  
 لقال سمع الله من حمده فان قلت قد قدرت دعافاً من هو حتى يستجاب أو لا قلنا  
 ان الحامد يحمده يطلب الفضل من ربه فهو داع معني وذكر بعض وجهها آخر أنه  
 دعا بلفظ الخبر وهو الاظهار فقد بره اللهم اسمع لمن حمدك وعبر بالسماع عن المكافاة  
 كما قاله القرافي (قوله مع ذلك) أي مع سمع الله لمن حمده (قوله أي ياربنا)  
 فهو توكيد لقوله اللهم (قوله ولك الحمد الخ) اختار المصنف الجمع بين اللهم والواو  
 في ولك الحمد اتباعاً لما اخذاه مالك وابن القاسم لان الكلام معها أربع جمل  
 فاللهم جهة وكذا ربنا فذلك قال بعض شراح الحديث أي يا الله ياربنا فيه تكرير  
 التذراء وجهة بخدونة وهي تقبل وجهة ولك الحمد (قوله أي تقبل) أي الدعاء  
 الحاصل مني بقولي سمع الله لمن حمده على الوجه الثاني هذا في الغد أو الحاصل  
 من الامام باعتباره كونه أي القائل ربنا ولك الحمد ما موماً على الوجه الاول أي  
 نأو بل سمع الله بالاستحباب وانها جهة خبرية فوجهه أنها ثناء على الله باستجابة  
 والمنشئ على مولاه داع (قوله ولك الحمد) أي على قبولك أو على توفيقك لي بقولي  
 اللهم ربنا أو توفيقك باداء تلك العبادة (قوله أو خلف امام الخ) ظاهره ان المأموم  
 يجمع بينهما وسيأتي له قريباً اوجه الصواب من أن المأموم يقتصر على اللهم ربنا  
 ولك الحمد وانما جميع الغديين لان سمع الله لمن حمده بمنزلة الدعاء وربنا ولك الحمد  
 بمنزلة التأمين كذا قال بعض الشراح (قوله فانه من وافق قوله قول الامام)  
 في رواية الملائكة كذا في خط بعض العلماء ومعنى موافقة الملائكة في النية  
 والاخلاص كان يقول هذا القول مثل قول الملائكة من الاخلاص والخشوع  
 وحضور النية والسلامة من الغفلة قال ابن جرير في الحديث اشعار بأن الملائكة

فقد تم سجوده وذلك ادناه  
 (ولا حشد في اللبت) أي  
 المكث في الركوع يريد  
 في السكينة وأما قوله  
 فسيذ كره بعد (ثم) اذا  
 فرغت من التسبيح  
 في الركوع (ترفع رأسك  
 وأنت قائل سمع) يعني  
 استحباب (الله لمن حمده) ان  
 كنت اماماً أو فذا (ثم تقول)  
 مع ذلك (الله ربنا ولك الحمد)  
 أي تقبل ولك الحمد (ان  
 كنت وحدك أو خلف امام  
 ولا يقولها الامام) بل يقتصر  
 على قول سمع الله لمن حمده  
 (ولا يقول المأموم سمع الله  
 لمن حمده) انما يقول  
 اللهم ربنا ولك الحمد والاصل  
 في هذا التفصيل ما في الموطأ  
 وغيره أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا قال الامام سمع  
 الله لمن حمده فقولوا اللهم  
 ربنا ولك الحمد فانه من وافق  
 قوله قول الامام



وشربك فيه مقال وزعم بعض أنه حديث منسوخ (قوله فانك تمكن) أي  
على جهة التدب (قوله جهتك) وهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية  
(قوله يعني الخ) التعبير يعني لا، وجب له لأن هذا المعنى الذي ذكره هو المطابق  
للفظ (قوله أنه يضعهما على أبلغ الخ) أي حالة كون الوضع وارداً على أقوى  
وضع يمكنه فهو من ورود العام على الخاص أي يتحقق العام في الخاص (قوله  
وهذا على جهة الخ) أي الوضع على تلك الكيفية (قوله من ذلك) أي من الوضع  
وقوله فيكفي في العبارة حذف والتقدير فيكفي فيه (قوله أيسر) أي أقل جزء يمكن  
وضعه وقوله من الجهة من بيانية مشوبة بتبعض (قوله فلا يشدها الخ) أي  
لا يالصقها بالارض جداً والنفي الجدية وأصل الشدة ليس منفيًا لأنه لم يكن  
المطلوب (قوله حتى يؤثر ذلك) أي الشد جدًا وقوله فانه مكروه أي الشد جدًا  
مكروه (قوله فلا يشدها بالارض) أي فلا يالصقها بالارض بقوة وشدة (قوله  
من فعل الجهال) أي الرجال الجهال أي الذين لا علم عندهم وقوله وضعفة  
النساء أي لأن شأن النساء الضعف ولوعندهم علم (قوله واجب الخ) الرجوع  
إلى السجود على الأنف مستحب لا واجب غير شرط (قوله مشهورها الخ) ثانيها  
قول ابن حبيب لا يجزى فيهما نالتهما رواية أبي الفرج بالأجزاء فيهما (قوله أعاد  
في الوقت) اعتمد على أنه الاختيارى وذكر الشيخ أحمد الزرقاني أنه الضرورى على  
ما ينبغي بناء على أنه واجب وظاهر كلامه تكليل كان الترك عمداً أو سهواً وهو  
واضح في الثاني وأما الأول فقد جرى خلاف في تارك السنة عمداً فلا أقل أن يكون  
تارك السنة لكن قد علمت أن الأشكال لا تدفع الانتقال قاله بعض  
الشرائح ولذى يظهر أنه لا يفرار في الظاهر من وللفجر في العشاء من والطلوع في  
الصبح وهذا الذي قلناه مغايراً لكل من القولين قول عجم وقول الشيخ أحمد (قوله  
أما ان كان - اقروح) أي جروح والمراد الجفنس فيصدق ولو يجرح واحد  
(قوله أو ما لم يسجد على أنفه) أي لأن السجود على الأنف انما يطلب تبعاً للسجود  
على الجهة فحيث سقط فرضها سقط تابعها فان وقع وسجد على أنفه فقال أشهب  
يجزئه لأنه زاد على الأعياء واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل هو  
الأجزاء كما قال أشهب أو لا فيقبل هو خلاف قول أشهب وقيل موافق لأشهب  
لأن الأعياء لا يختص بمحذية انتهى إليه ولو قارب المؤمى الأرض لأجزاء اتفان زيادة  
أساس بالارض لا يؤثر مع أن الأعياء رخصه وتخفيف ومن ترك الرخصة وارتكب  
المشقة فانه يتدبر ما فعل انتهى أقول والذي ينبغي أن يقال إن يسجد على أنفه

وبه عمل أهل المدينة وإذا  
سجدت في (أ) فك (تتمكن)  
جهتك وأنتك من الارض  
يعنى بلفظ التمكن ان  
يضعهما على أبلغ ما يمكنه  
وهذا على جهة الاستحباب  
وأما الواجب من ذلك فيكفي  
وضع أيسر ما يمكن من الجهة  
وإذا وضع جهته بالارض  
فلا يشدها بالارض جداً  
حتى يؤثر ذلك فيها فانه  
مكروه من فعل الجهال  
وضعفة النساء والسجود  
على الجبهة والأنف واجب  
فان اقتصر على أحدهما ففيه  
أقوال مشهورها ان اقتصر  
على أنفه لم يجزه ويعيد ابداً  
وان اقتصر على جهته أجزأه  
وأعاد في الوقت وهذا إذا  
كانت الجهة سالمة اما ان  
كان بها قروح فقال  
في المدونة أو ما لم يسجد على  
أنفه

فان سجد على كورعامة نفى (٣٠٣) المدونة بكره ويصح (وتباشر) في سجودك (بكفيلنا الارض)

على جهة الاستحباب وقوله  
(يا باسطا يدك) تكراره مع  
قوله وتباشر بكفيلنا الارض  
لانه لا يكون ذلك الامع  
البسط وان سجد وهو قابض  
بهما شيئا كره ويحتمل أن  
يكون كرهه ليرتب عليه  
قوله (مستويين الى القبلة  
تجعلهما حذوا ذنبا أو دون  
ذلك) اما توجيههما الى القبلة  
فنص عليه في المدونة ثم قال  
ولو خالف وهو متوجه بكل  
ذاته لم يضره واما كونهما  
حذوا ذنبا أو دونهما  
فمستحب والا صل في هذا  
كله فعله صلى الله عليه وسلم  
وأشار بقوله (وكل ذلك)  
أي وضعهما حذوا ذنبا أو  
دون ذلك (واسع) أي جائزا  
عدم فرضية ما ذكرولما  
خشى أن يتوهم من قوله  
باسطا ومن قوله وكل ذلك  
واسع أن له أن يضع يديه على  
أي وجهه كما رفع ذلك  
التوهم بقوله (غير أنك  
لا تقتري ذراعتك في الارض)  
افتراض السبع لما صح أنه  
صلى الله عليه وسلم لم يسي  
أن يقتري اثني عشر ذراعية  
افتراض السبع وفي رواية  
افتراض السكاب

ناظرا الى كونه موميا يجهته الى الارض فلا وجه للبطلان ويتعين القول بالصحة  
وان سجد على أنفه جاء لذلك هو المطلوب فقط غير ملتفت الى الابعاء بالجهة  
فلا وجه للقول بالصحة ويبقى النظر فيما اذا سجد على أنفه خالي الذهن عن الجهة  
والظاهر الصحة لان نية الصلاة المعينة تتضمن نية اجزائها ومن اجزائها حينئذ  
الابعاء بالجهة للارض فتدبر (قوله فان سجد على كورعامة) متعلق بأصل  
المسئلة كما يدل عليه عبارة التذيب أي تمكن جهتك وأنتك من الارض  
ولا تجعل حاذلا بينها وبين الارض فان جعل حاذلا بينها وبين الارض أي بأن سجد  
على كورعامة الخ والكور بفتح الكاف مجتمعة طاقتها على إيهين قوله الشيخ  
أبو الحسن على المدونة (قوله بكره ويصح) أي اذا كان قدر الطائفة والفاقين  
الطائفتين ومثاها الطائفة الطائفة بلغة الغاربة بالشاش الرفيع (قوله وتباشر)  
أي من غير حائل كالوجه وانما استحب المباشرة بالوجه واليد لان ذلك من  
التواضع ولاجل ذلك كره السجود على ما فيه ترفه وتنعم من صرف وقطن واعتقر  
الحصير لانه كالارض والاحسن تركه فالسجود لم يباح لاف الاولي (قوله  
يدك) لا يخفى أنه اظهر في موضع الضم لان المراد باليدين الكفين  
(قوله تكرار الخ) والجواب ان قوله الى القبلة متعلق بأسط أو مستوي بأسطاما اذا  
الأنه يلزم أن يكون قوله مستويين حال مؤكدة (قوله ويحتمل الخ) أقول  
ويحتمل أن يكون كره غير ملتفت لذلك بل للتأكيد (قوله ليرتب الخ) فيه بحث  
لانه لو قال وتباشر بكفيلنا الارض مستويين الخ لثم الكلام وكان ملتصقا بالتوقف  
على قوله باسطا يدك (قوله مستويين الى القبلة) أي نديا وعلا القرافي بأنهما  
يسجدان فيتوجهان لها به تنبيه السجود على اليدين سنة كالركبتين وأطراف  
القدمين (قوله أو دون ذلك) أشار به لعدم التحديد في موضع وضعهما القول  
المدونة لتحديد في ذلك قال ابن ناجي ويحتمل أنه أراد ان في المسئلة قولين نعم قول  
المصنف أو دون ذلك يحتمل المنكبين أو الصدر وهو الاقرب فقد قال بحذو المنكبين  
ابن مسلمة وقال بحذو الصدر ابن شعبان أفاد ذلك (قوله ولو خالف) أي  
لم يوجههما الى القبلة لم يضره أي وقد ارتكب مكرها كانص عليه بعض (قوله  
الى عدم فرضية ما ذكر) أي من الوضع حذو والاذنين أو دون ذلك أي وانما هو  
مستحب فلم يرد بالجواز استواء الطرفين (قوله لا تقتري الخ) أي بل المستحب  
رفعهما (قوله نهى) أي على جهة الكراهة زاد في التحقيق وهذا لا يقتريهما  
على فحذيه وهذا كله مكروه (قوله افتراض السبع) أي كافتراض السبع

(ولا تظم عضدك الى جنبك ولا تكن نضح) أى قيل (بما تجنحوا وسطا) بتقريلك السنين لانه اسم وهذا التجميع مستحب في حق الرجل وأما المرأة فسينص على ما تفعل والاصل (٣٠٤) فيما ذكره ما في الصحاح أنه صلى

الله عليه وسلم كان إذا سجد جافا بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه (وتكون رجلاك في سجودك قائمتين وبطنك انهما ميهما الى الأرض) وكذلك بطون ساكنة الأصابع ويزاد على هذا الوصف أن يفرق بين ركبتيه وان يرفع بطنه عن فخذه وهذا كله على جهة الاستحباب ودليله من السنة (وتقول ان شئت في سجودك سبحانك ربى ظلمت نفسى وعلمت سواء فاعف عني أو) تقول (غير ذلك ان شئت ع) التخيير الاول بين أن تقول ذلك أو غيره من الأذكار والتخيير الثاني بين أن تقول ذلك أو تسكت وان كان التسبيح في السجود مستحبا وانما فعل ذلك ليرد على من يقول التسبيح واجب وعلى من يقول لا بد من هذا القول (وتدعو في السجود ان شئت) ظاهره التخيير

(قوله ولا تظم عضدك) أى على جهة الكراهة كما في تنبيهه عضد وهو من رقة وتذكر وقيل لا يجوز زنت كبرها (قوله فسينص على ما تفعل) أى من كونها منضمة منزوية (قوله جافا) أى باعدين يديه فان المباحة بين اليدين تستدعي هذا العضد عن الإبط فيظهر بياض الإبط أو أراد جافا كل يد عن جنبها (قوله حتى يبدو) أى يظهر بياض إبطيه أى بحيث يرى أن لوليه كن لا يساقط لانه عند لبس التميميص لا يرى للناظر وجه ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن لا لبس التميميص بل سائر ثيابه أو وعدها بدون ستر اليدين بعيد من ظاهر العبارة المفيد دوام ذلك (قوله وهذا كله) على جهة الاستحباب الكل هنا بمعنى المجموع فلا ينافي ان البعض سنة وهو السجود على أطراف القدمين أشار له بقوله وتكون رجلاه الخ لكون في ذلك بحث وذلك لان القائل بالسنية ابن القصار وهو من أهل بغداد المالكية الذين لا يفرقون بين السنة والمستحب والذي فرق بينهما المغاربة (قوله ودليله من السنة الخ) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه (قوله وتقول ان شئت) اختار المصنف التصريح لما قيل ان آدم عليه الصلاة والسلام قاله حين أكل من الشجرة وأهبط الى الأرض فابيض وجهه بعد اسوداده من أكل الشجرة (قوله وعلمت سواء) كالتعليل نقوله ظلمت نفسى (قوله فاعف عني) أى أستر ما وقع منى عن الملائكة وانما لم يقل يوم الحساب (قوله التخيير الاول الخ) اعترضه التناهي بأن الاول بين القول والترك والثاني بين هذا وغيره وهو ظاهر المتن قاله عجم (قوله وعلى من يقول لا بد من هذا القول) أى وان كان ية قول بأن التسبيح مندوب الا أنه لا بد من هذا القول فلا يتحقق الاتيان بالمندوب الا به (قوله وتدعو في السجود أى بدعاء القرآن أو غيره قاله ابن عمر) لكن لا بد أن يكون بأمر جائز شرعا وعادة لا بمنع وان لم ينطال الصلاة به وليس قول المصنف هذا تكرار مع الذى قبله لان هذا دعاء مجرد عن تسبيح (قوله ظاهره التخيير الخ) والجواب أنه انما خير اشارة لمن يقول لا بد من الدعاء (قوله اطه ثنانا الخ) فيه اشارة الى أن ممسكنا صفة لمصدر محذوف وفيه مجازة على حيث وصف الاطه ثنان بالتمسك أى الثبوت

ولمذهب استحبابه (وليس لطول ذلك) السجود (وقت) أى حدى لفريضة في حق المنفرد (قوله) ما لم يطل جدا فان طال كرهه واما في النافلة فلا بأس به وفي حق الامام أيضا ما لم يضرب عن خلفه (وأقوله) أى أقبل ما يجزى من اللبس في السجود (ان تطهثن) أى تستقيما مفاصلك عن الاضطراب اطه ثنانا (ممسكنا) والمفاصل جمع مفصل يفتح الميم وكسر الصاد الاعضاء وأما مفصل بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان فالطه ثنية فيرض في السجود وفي سائر أركان الصلاة ع

ليس في انسه لئلا يزدحم منه وجوب الطمأنينة الامن منه او ما غيره فانما هو ظواهر واختلف في الزائد على الطمأنينة  
فالذي مشى عليه صاحب المختصر (٣٥) انه سنة (ثم) اذا فرغت من التسبيح والدعاء في السجود (ترفع

رأسك بالركبة) أى  
مصاحبه وهذا الرفع فرض  
بلا خلاف لا يتصور تعدد  
السجود بغير فصل بينهما  
وبعد أن ترفع رأسك (ف) انك  
(تجلس) وجوبا بمقدار  
ما يسع الاعتدال (فتنفي)  
أى تعطف (رحلك اليسرى  
في جلوسك بين السجدين  
وتنصب) أى تقيم رحلك  
(اليمنى و) تكون (بطون)  
أصابعها الى الارض) وهذه  
الصفة لا تختص بالجلوس  
بين السجدين بل هى مفة  
جميع الجلوس فى الصلاة  
وسكت عن قدم اليسرى  
أين يضعها قال عبد الوهاب  
يضعها تحت ساقه الايمن  
(و) اذا رفعت رأسك من  
السجود فانك أيضا (ترفع  
يدك عن الارض)  
فبها (على ركبتك)  
وذا لم ترفعها عما  
الارض ففي بطلان صلاتك  
قولان أشهرهما ما قال  
(ع) البطلان والاصح على

قوله مبدؤ - ذممه وجوب الخ) فيه أنه لم يقل أن تطأه ثن وجوبا لا أن يقال أنه قد  
جعلها أقل السجود أى أقل ما يجزى في السجود الذى هو فرض فيكون فرضا  
لان ما يتوقف عليه الواجب الذى هو السجود فهو واجب (قوله الامن هذا)  
المناسب أن يقول الا هذا الموضع لانه استثناء من ما (قوله وأما غيره فانما هو  
ظواهر) أى كقوله فانما مطمئنا (قوله واختلف في الزائد الخ) قال بعض  
شراح خليل وانظر ما قدر هذا الزائد فى حق الغزو والمأموم والامام وهل هو مستوفى  
يطلب فيه التطويل وفى غيره أم لا كالرفع من الركوع ومن السجود وكلام  
المؤلف أعنى خليل يقتضى استواءه فى جميع ما ذكر (قوله فإلى مشى الخ) وفى  
واجب ذكره (قوله ما يسع الاعتدال) أى بقدر زمن يسع الاعتدال أقول  
ظاهره وان لم يعتدل أى بل المدار على زمن يسعه فالمناسب حذفه فيقول فانك  
تجلس وجوبا معتدلا (قوله وهذه الصفة الخ) عبارة غريبة أحسن ونصها  
لا مفهوم لقوله فى جلوسك بين السجدين اذ جلوسه حال التشهد كذلك وأما جلوس  
من يسلى فاعدا حالة القراءة والركوع فهو التربع استقبالا انتهى وانظر قول  
المصنف بطون الخ مع قول خليل يجعل ايهامها على الارض أى باطن ايهامها ونحوه  
فى ابن عرفة وفى بعض شروحه وكذا باطن بعض الاصابع فالاحسن ما فى بعض  
الشروح (قوله تحت ساقه الايمن) وقيل بين فخذه وقيل خارجا والرجال والنساء  
فى ذلك سواء (قوله فتجعلها على ركبتك) بل ابن ناجي لا خلاف ان ذلك مستحب  
وقوله ركبتك أى على قريب من الركبتين قال فى الظواهر يضع يديه قربا من  
ركبتيه مستويى الاصابع (قوله والاصح على ما قال القرافى عدم البطلان)  
هذا والمعتمد ان لرفع على الارض مستحب فقط (قوله ثم تسجد السجدة الثانية  
الخ) قال ت وهل يطيل السجود الثانى كالاول أولا قال الجزولى لم أرفعه نصا  
(قوله كما أنت) أى حالة كونك ثابتا على ما أنت عليه من عدم الجلوس  
(قوله وأشار به الشيخ لقول الحنفية) أى لرد قول الحنفية (قوله لا ترجع  
جالسا) قال ابن عمران جلس ثم قام فان كان عامدا استغفر الله ولا شئ عليه  
وان كان ناسيا فعليه السجود بعد السلام وقيل لا سجود عليه وهو المعتمد (قوله

ما قال القرافى عدم البطلان (ثم) بعد ان ترفع ٧٧ عد ل رأسك من السجدة الاولى مع رفع يديك  
تسجد السجدة الثانية كما فعلت أولا فى السجدة الاولى من تكبير الجهة والانف من الارض وقيام مقدمين  
ومباشرة الارض بالركبتين وغير ذلك (ثم) بعد فراغك من السجدة الثانية (تقوم من الارض كما أنت معتمد على  
يديك) تقدم ان هذا الاعتماد مستحب وأشار به الشيخ الى قول الحنفية لا يقوم معتمدا وأشار بقوله (لا ترجع  
جالسا تقوم من جلوس)



الى قول الشافعية أنه يقوم الى الركعة الثانية والرابعة من جالس على جهة السنة و(ك) النضيلة عندنا في الرجوع الى القيام (كاذ كرت لك) في السجود وهوانك تهوى (٣٠٦) اليه ولا تجلس في هويك ليكون

سجودك من قيام لا من جالس فكذلك ترجع الى القيام من السجود من غير جالس ليكون قيامك من سجودك لا من جالس فكذلك في حال قيامك لا التكبير عند الحركه والشروع في صلاة الصلوة مستحب كما تقدم (ثم) بعد ان تنصب قائما او عرج من التكبير (تقرأ) فاتحة الكتاب ثم تقرأ معها سورة كما قرأت في الركعة الاولى من طوال المفضل (أودين دلاء) تعينه (ث) بأن المستحب ان تكون الركعة الاولى أطول من الثانية ودليله ما في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطول في الاولى ويتصر في الثانية ويستحب أن يقرأ على نظم المصحف (ع) اختلف على ماذا ترجع الإشارة من قوله (وتقول مثل ذلك سواء)

الى قول الشافعية) أي الى خلاف قول الشافعية (قوله على جهة السنة) السنة والمستحب عندهم شيء واحد كما هل العراق من مذهبنا قوله ولكن كاذ كرت لك الخ) لا حاجة له بعدما تقدم من قوله ثم تقوم من الارض الخ (قوله والشروع الخ) عطف تفسير (قوله كما قرأت في الركعة الاولى) أي بحيث تكون الثانية كالاولى في الطول وقوله أودون ذلك أي بحيث تكون الثانية أقصر من الاولى وكلا المقرئين من طوال المفضل فلا وضع أن يؤخره ولو من طوال المفضل بعد قوله أودون ذلك لأجل أن يفيد وضوحا للمعروف في الثانية سواء كان مماذلا لاولى أو أدنى من طوال المفضل (قوله بأن المستحب الخ) أي يذكره كونه الثانية أطول من الاولى كما قال يوسف بن عمر ونظر الأقفهسي في المساواة هل هي مكرهه أو خلاف الاولى والحاصل ان المطلوب أن تكون الثانية أقل من الاولى يسيرا لا نصفه إذ قل لكراهته كما قال قت وقال القمبي راشدا فليقله بنقص الربع أو أقله وهو يجاب عن اعتراض الفاكهاني بأن أو بمعنى بل والأضراب ابطالي والمراد بكون الاولى أطول من الثانية زمانا وان كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الاولى بأن رتل في الاولى (قوله أن يقرأ على نظم المصحف) قال في التحقيق عقب هذا ولا ينكسه فان نكسه فلا شيء عليه أي ان فعل التنكيس المكروه كتنكيس السور أو قراءة نصف سورة أخير ثم نصفه الاول كان ذلك في ركعة أو ركعتين وأما إذا فعل التنكيس الحرام فتبطل به الصلاة كتنكيس آيات سورة واحدة بركعة واحدة (قوله وقيل على جميع ما ذكر) هذا هو الظاهر وما تقدم لم يظهر له وجه (قوله المشهور الخ) ومقابلة سنة فاذا لم يسجد له بطات صلاته وقيل غير مشروع (قوله فان سجد له بطات صلاته) أي انه كان قبل السلام متعمدا ولا فلا بطلان (قوله لما في الصحيح) أي ولما فيه من الرفق بالمسبوق ولله الذي استقر عليه عمر رضي الله عنه بحضور الأصحاب (قوله والمشهور لا يرفع يديه) ومقابلة ما لابن الجلاب من أنه لا بأس برفع يديه في دعاء القنوت

فويل على الجهر في القراءة وقيل على الركوع وقيل على جميع ما ذكر وعليه يكون قوله بعدما تفعل (قوله) في السجود والتجسس كما تقدم من الوصف تكرار انتهى (غير أنك قلت) في الركعة الثانية (بعد الركوع وان شئت) قلت قبل الركوع بعدما تمام القراءة المشهور بأن القنوت فضيلة لا يسجد له فان سجد له بطات صلاته فظاهر كلامه أنه هذا الركوع أفضل وهو قول ابن حبيب والمشهور أنه قبل الركوع أفضل لما في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم سئل أهو قبل الركوع أو بعده فقال قبل قيل لانس ان فلانا يحدث عنك أن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بعد الركوع قال كذب فلا يقرأ في قال في الكتاب وإذا أتت قبل الركوع لا يكبر والمشهور أنه لا يرفع يديه كما لا يرفع في التأمين ولا في دعاء التشهد

وهذه المذنبه وهو المشهوران (٣٠٧) الامير به افضل لانه دعوا له في الامير به حذر من الريا

واذا نسيت قبيل الركوع  
قنت بعدد ولا يرجع من  
الركوع اذا تذكره فان  
رجع فسدت صلاته لانه  
يرجع من فرض الى  
مستحب واختلاف في المسبوق  
بركعة ففيل يثبت في قضائها  
وقيل لا يثبت وهو انه يرد  
(والقنوت) أي لقائه  
الحق ارضعنا (الله - م)  
أي يا الله (اوتستعينك)  
أي نطلب منك الاعانة على  
طاعتك (ونستغفرك) أي  
نطلب منك المغفرة وهي  
الستر على الذنوب فلا  
تؤخذ ناهيا (ونؤمن بك)  
أي نصدق بوجودك  
(ونتوكل) أي نعتمد (عليك)  
في أمورنا ونضع (أي نخضع  
ونذل لك ونطاع) الايمان  
كلها الواحد نيك (ونترك  
من كفرك) أي يحدك  
ريفتي عليك الكذب  
(الان - م) أي يا الله اباك  
نعبد (أي لا نعبد الا اباك  
(ولك نصلي ونسجد واليك  
نسبح) أي الي الجمعة أو يس  
المقام المروءة (ونفقد) يفتح  
الفاء وكسرهما وبالذال  
المؤنث مناد نمدح في العمل

(فأمر مذهب المذنبه وهو المشهور الخ) وقيل: في ركعتي جهرا (قوله ولا يرجع  
من الركوع اذا تذكره) قال عجمي هل أراد بالركوع الانحناء حينئذ فيراد هذه  
على المسائل التي تفرقت بالانحناء وظاهر كلامهم عدمها في العشرة ظاهرا كورة  
وليسست هذه من اوان أراد الرفع منه فعليه اذ ارجع له بعد أن انحنى وتذكره حينئذ  
قبل أن يرفع لم تطل والتعليل يفيد خلافه ثم انه يجزى مثل هذا في بعض المسائل  
التي تفرقت بالانحناء كالسجدة وما معها وكبير العبد وسجدة الثلاثا وهذا كله  
بخلاف مثله من رجوع للشهد بعد ما استقل فان فيه رجوعا من فرض الى غيره  
انتهى (قوله وقيل لا يثبت) وجه ذلك بأنه يقضى الركعة الاولى وهي  
لم يكن فيها قنوت وقد تقرر ان المسبوق يقضى الاولى هذا دل كلامه قال عجمي وفيه  
نظرا لان المراد بالاقوال التي يقضى المسبوق القراءة خاصة كإفعية كلام شراح  
الذليل وأما غيرها من الاقوال كالقنوت وما يقال في الرابع من الركوع فممنزلة الفعل  
فالمشهور أنه يثبت في ركعة القضاء لانه من باب البناء في الافعال (قوله الاعانة  
على طاعتك) الاولى عبارة تت حيث قال أي نطلب معونتك وحذف متعلقه  
انتهى (قوله أي نصدق بوجودك) فيه قصور بل معناه أي نصدق بما يجب  
لك (قوله وتوكل عليك) قيل الصحيح ان هذا يزيد في الرسالة وليس منها  
وفي رواية وثني عليك الخير بعد قوله وتوكل عليك وما يجري على السنة العامة  
من لفظ كله بعد قوله الخير غير مثبت في الرواية مع ان العبد لا يطيق كل البناء  
عليه فتركه خيرا له بعض من شرح (قوله وتذل) عطف تفسير (قوله ونخضع  
الايمان كلها) أي الايمان الباطلة كلها الكونك واحدا أي تخضعها من أعين قنا  
تكونك لها واحدا لا شريك لك (قوله ونترك من يكفرك الخ) أي نطرح  
مودة العائد فغيرك ولا نحب دينه ولا نغلب اليه ولا يعترض هذا باحة نكاح الكتابية  
لان في تزوجها مبالا لان النكاح من باب المعاملة والمراد انما هو بنقض الدين  
(قوله أي لا نعبد الا اياك) فتقديم المفعول للعصر (قوله ولك نصلي الخ) ذكر  
الصلاة بعد قوله اياك نعبد لترفعها وذكر السجود وهو داخل في الصلاة لترفعه قال  
عجمي ان السجود أشرف اجزاء الصلاة (قوله نسبح الي الجمعة) فيه قصور فلاولى  
أن يفسر نسبح بشمل كما في قوله عجمي ويدخل في هذا السبح الجمعة وفي الحج والعمرة  
وسائر الطاعات انتهى (قوله أي نطمع في نعمتك) وهي الجنة قال ابن الطمع  
فيه ما انما يكون بامثال الامر بالعمل وأما بالقاب واللسان من غير عمل فربما  
الكذب امين انتهى وعلى تفسير الرحمة بذلك لا يكون من صفات الذات ولا من صفات

(نرجو رحمتك) أي نطمع في نعمتك وهي الجنة (ونحن في عذابك الجدة) بكسر الجيم أي الشوق (ارعدا بالذالك ان من  
مدق) بكسر الحاء وفخها

هو ضعيف فالسكر بمعنى لاحق والفتح بمعنى أن الله لم يمت به بالسكرين (ثم) اذا فرغت من قراءة التوراة انك  
(تروى ساجدا) لا تجلس ثم تسجد (وتفعل في السجود والجلوس) (٣٠٨) بين السجدة (كما تقدم من

الفعل وقيل انها من صفات الذات وقيل من صفات الافعال والصواب أنه يجوز  
الدعاء بقوله اللهم اجعلني مستقرا رحمتك اذ لم يقصد شيئا كما اذا قصد به الجنة لان  
قصد المعنى الصحيح أكثر لان قصد به الذات العلية فلا شك في المنع قال عجمي وجمع  
بين الرجاء والخوف لان شأن القادر أن يرجى فضله ويخاف نكاله وهذه حالة حسنة  
وهي الجمع بينهما الا أنه في حال المرض فتغلب الرجاء على الخوف أفضل وفي حالة  
الصحة يغلب الخوف (قوله الثابت) تفسير للفتح (قوله وهو ضعيف) أي  
أن الفتح ضعيف كما قاله ابن العربي ولعله من جهة الرواية والافعال معنى مستقيم حتى  
على الفتح أيضا ويمكن أن يقال في وجه الضعف أن السكر فيه أبلغية من حيث  
أنه بحسب الظاهر لا يتوقف على من يلحقه بالكفر بل هو يلحقهم بذاته بخلاف  
قراءته بالفتح فهو يتوقف على فاعل (قوله فالسكر بمعنى لاحق) أي فالسكر  
على أنه اسم فاعل من الحق اللازم بمعنى الحق ويجوز أن يكون اسم فاعل من  
الحق المتعدي أي ملحق بهم الموان (قوله ولفتح) أي فهو اسم مفعول من الحق  
المتعدي (قوله بمعنى أن الله الخ) أي فالفاعل هو المولى تبارك وتعالى ويجوز  
أن يكون الفاعل هو الملائكة كما ذكره بعضهم (قوله بالكافرين) خصهم  
بذلك مع أن العاصي يعذب اشارة الى أن المراد العذاب الهتم شرعا والعاصي تحت  
المشيئة (قوله باليتك) بفتح الهمزة وسكون اللام قاله أبو الحسن على المدونة  
(قوله لانه اذا جلس عليهم ما كان اقعاء) أي يشبهه الاقعاء لا اقعاء حقيقة فقد مال  
في المصباح ألقى اقعاء ألصق اليقية بالارض ونصب ساقيه ووضع يديه على الارض  
كما يقعي الكلب انتهى هذا تفسيره عند أهل اللغة وأما عند الفقهاء فهو أن  
يضع اليديه على عقبيه بين السجدين كذا أفاده التوضيح ناقلا له عن الجوهري  
(قوله ولا تقعد على رجلك اليسرى) أي قدمك اليسرى قال ت أشار بقوله  
ولا تقعد على رجلك اليسرى لابي حنيفة القائل بأنه يجلس على قدمه اليسرى  
انتهى (قوله لانه اذا جلس على وركه اليسرى) فيه بحث لان الجلوس عليه  
بمعنى وضع الاليتين عليه الذي هو مدلول اللفظ غير ممكن على أن الحديث عليه  
انما هو ملاصقة الالية اليسرى بالارض فالمناسب أن يقول لانه اذا أفضى باليتك  
اليسرى للارض لا يمكن أن يكون جالسا على قدمه اليسرى ويحجب بأنه أراد بالجلوس  
على الورك لصوقه بالارض ولما كان بينه وبين وضع الالية اليسرى على الارض  
تلازم صريح به ولم يصرح بالتقدم وقوله واذا جلس على قدمه لا يدخل له في وجه  
التكرار (قوله وان شئت أحيت الخ) قال ابن ناجي ما ذكره الشيخ من التخيير

الوضوء) ففي السجود يمكن  
جهدك وأنتك من الارض  
أنى آخر ما تقدم وفي الجلوس  
تثنى رجلك الى آخر ما تقدم  
(فاذا جلست بعد السجدة)  
من الركعة الثانية للتشهد  
(نصبت رجلك اليمنى) أي  
قدمها (و) جعلت (بطون  
أسابعها الى الارض  
وأثبتت) أي عطفست  
رجلك (اليسرى وأفضت)  
أي الصقت (باليتك) أي  
مفعداً تلك اليسرى (الى  
الارض) هذه في الرواية  
الصحيحة ويروي باليتك  
وهو خطأ لانه اذا جلس  
عليهما كان اقعاء وهو مكروه  
وقوله (ولا تقعد على رجلك  
اليسرى) تكرر لانه اذا  
جلس على وركه اليسرى  
لم يجلس على قدمه واذا  
جلس على قدمه لم يجلس  
على وركه والصفة التي  
ذكرها مثلها في المدونة  
في جميع جلوس الصلوات  
(وان شئت أحيت اليمنى  
في اتصالها فجعلت جنب  
يمنى) فقط (الى الارض)  
وفترك القدم قائما فواسع  
أي جائز (ثم) اذا جلست

بعد السجدة من الركعة الثانية على الصفة المتقدمة (تتشهد

في جنب

في سبب الهم خلاف قول الـ جي يكون باطن اها مهابي الارض لا جنبها  
 انتهى وقول الباغي هو الراجع كما ذكرنا (قوله ولتشهد انما سميت هذه الالفاظ  
 بالتشهد) لانظ الشهادة بالوحدانية والرسالة قاله في شرح مسـ لم والتشهد سنة  
 سواء كان باللفظ المعروف عندنا أو عند غيرنا واختلاف هل لفظه المعروف  
 عندنا سنة أو فضيلة (قوله أي الالفاظ الدالة على الملك) أي كملك (قوله  
 مستحقة) بفتح الحاء (قوله الزاكيات) حذف الواو اختصارا وهو جائز معروف  
 في اللغة تقديره والزاكيات لله والطيبات والصلوات كما جاء في حديث ابن عباس  
 وغيره والله أعلم (قوله وهي الاعمال الصالحة) أي لانها تزكو أي تواسيها تزكو  
 وينمو أو هي تزايد في نفسها لان تحسين العمل سبب في التوفيق لزيادته (قوله وهي  
 ذكر الله) أي للذكور المتعاق بالله وجماعة إلى ذلك ان السمكيات ليست  
 هي نفس الذكر لذى هو الفعل ولم يفتل الطيبات لله كما قل في غير ما لا يهونهم  
 المستلذات وهي لا تليق به (قوله وما والاء) أي مناسبه وشا به من كل قول  
 حسن (قوله عليك الاحسن) تأخير به بعد قوله خفيظ وراض له متعاقبهما  
 والتقدير الله راض عليك وخفيظ لك على معنى اللام بالنسبة لقوله خفيظ  
 (قوله الخمس) أي فالألف واللام للعهد والتقدير مستحقة لله لا يجوز قصد غيرهما  
 أو هو اخذ من اخذ من الصلوات له أي صلاتا خاصة له لا غيره ويجوز أن يجعل  
 للجنس فيشمل سائر الصلوات الشرعية ويجوز أن يراد بها الدعاء أي الدعوات التي  
 يتضرع بها لله ويجوز أن يراد بها الرحمة وفي قوله أي انه المتفضل بها ولم يعط لها  
 (قوله اسم من أسمائه) وقيل مصدر والاصل يسلم الله عليه السلام ثم نقل من  
 من الدعاء للخبر (قوله أيها النبي الخ) قل سيدي أجدر زروقائه قل أيها النبي  
 ولم يقل أيها الرسول لاجل أن يخاطبه بالخطاب الخاص من جهة اللفظ لا رسول  
 عام في رسل الله ورسول ملوك الدنيا وأما النبي فاللفظ خاص من جهة اللفظ فخاطبه  
 بالخاص في مقام الخصوصية انتهى وهو معنى لطيف في تبيينه قال ابن العربي  
 ينبغي اذا قلنا المصلى أن يقصد حينئذ الروضة الشريفة (قوله ورحمة الله الخ)  
 أي ارادة احسانه كما قاله الاشعري فيكون صفة ذات أو نفس الاحسان كما قال  
 الباقلاني فهي صفة فعل والرحمة المغوية التي هي رقة في القاب مستحقة عليه  
 فتعين العدول لاحد هذين المحملين (قوله أي أمان الخ) لا ينبغي أنه حيث نسر  
 السلام أو لانه اسم من أسمائه الله فلمناسب أن يفهمه هذا لاجل أن يجري  
 الكلام كله على وتيرة واحدة ولذلك ترى كلام الحسن حيث قال الله تشهد

والتشهد أي لفظه المختار  
 عندنا (تحيات) أي الالفاظ  
 الدالة على الملك مستحقة  
 لله تعالى (الزكيات) أي  
 التاميات وهي الاعمال  
 الصالحة (لله) تعالى  
 (الطيبات) أي السمكيات  
 الطيبات وهي ذكر الله  
 وما والاء (الصلوات)  
 الخمس (لله) تعالى  
 (السلام) اسم من أسمائه  
 تعالى أي الله (عليك)  
 خفيظ وراض (أيها النبي  
 ورحمة الله) زاد في بعض  
 روايات الموطأ (وبركاته  
 خيراته المتزيدة) (السلام)  
 أي إيمان الله (عالمينا وعلى  
 عباد الله الصالحين



أى المؤمنين من الانس والجن والملائكة (أشهد) أى (٣١٠) أ اتحقق (أن لا اله الا الله) زادنى بعض

علينا اننا آتيناك بتمناك (قوله أى المؤمنين) أى فإله أراد بالصالح المومن  
وان لم يكن فيه وصف زائد على الايمان أى لا يكون لا يصوم أو لا يتحج وقال فى شرح  
الموطأ والاشهر فى تفسيره أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله تعالى وحقوق  
عباده وتفاوت درجاته قال الترمذى الحسكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام  
الذى يسلمه الخلق فى صلاتهم فليكن عبدا صالحا ولا حرم هذا الفضل العظيم وقال  
القاضي كهاى يبنى للصلى أن يستغفر فى هذا المثل جميع الانبياء والملائكة والمؤمنين  
ايوافق لفظه مع قصده انتهى (قوله والملائكة الخ) لا يخفى أنه من بالنسبة  
للانس والجن للتبعض وبالنسبة للملائكة للبيان (قوله وحده) حال  
من اسم الجلالة وكذا وحال من الضمير فى الخبر مؤسس أى واحد فى الذات وفى  
الصفات (قوله فى افعاله) بهذا التقدير يحتاج لقوله لا شريك له (قوله  
أجزأك) وصف طردى أى لا مفهوم له بل وكذلك لو قال بعضه أو تركه جملة  
قاله ابن ناجي أى على أحد القولين وكذلك الوفا لغيره والحاصل ان معنى  
أجزأك أى من جهة الصفة والصفة لا تتوقف على ما ذكرنا فاجواب ما علمته من أنه  
وصف طردى ولا يصح أن تقول على جهة الكمال لانه لم يذكر الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم (قوله ان شئت) أى أو تسلم ولا تزيده فمقب هذا بأن التغيير انما  
يكون بين متساويين فى الحكم والدعاء أفضل من تركه وأجيب بأنه انما خبر  
دفعاً لا قولاً بالوجوب وأجاب آخر بأن التغيير بين هذا وبين غيره لا بين الفعل والترك  
(قوله لا ريب فيها الخ) جواب عما يقال فى الريب لا يصح لانه واقع من الكفار  
وحاصل الجواب لا ريب فيها باعتبار ما عند الله ولا يكتفى أو خبر بمعنى النهى  
أى لا ترتابوا وهو باق على معناه ونزل ريب المرتابين منزلة عدمه أو المعنى ليس  
بمظنة للريب (قوله والاغلب) عطى تفسير (قوله وارحم محمداً) يجوز الدعاء له  
صلى الله عليه وسلم بالرجة اذا كانت مضمومة للصلاة والسلام أو نحوهما ما يشعر  
بالتعظيم والا فلا يجوز هكذا ذكر بعض وتوقف الشيخ فى ذلك مع قول الاعرابي  
اللهم ارحمى محمداً فلا ترحم مضافاً أحداً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد جرت  
فأقره على دعائه له بالرجة (قوله وبارك) أى انشر رحمتك (قوله كماليت) الصلاة  
من الله رجة فيكون قوله ورحمتاً كما يقال بهضهم ولم أقف على منبسط رحمت  
هل يتشدد الحاء أو بـ كسرهما مع التخفيف وكلام الراغبى من الشافعية يقتضى  
ان الرواية بالكسر والتخفيف انتهى (قوله على ابراهيم) تنازعه العوامل الثلاثة  
ولفظ ابراهيم اسم أحمى معناه أب رحيم (قوله حميد) بمعنى محمود (قوله مجيد)

الروايات (وحده لا شريك) له فى افعاله (وأشهد) أى اتحقق (أشهد الله) بصيغة الاسم ولذى فى المذونة وهو فى بعض النسخ عبده (ورسوله) بالضمير وأشار بقوله (فان سلمت بعد هذا) أى بعد وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله (أجزأك) أى كفاك الى مخالفة الشافعي حيث قال ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة فى المجلس الأخير (ومما تزيده ان شئت وأشهد أن الذى جاء به محمد صلى الله عليه وسلم (حق) أى ثابت (و) أشهد (أن الجنة حق وأن النار حق وأن المصراط حق) أى اتحقق أنهم ما مخلوقان الآن (و) أشهد (أن الساعة) أى القيامة آتية لا ريب أى لا شك (فيها) فى علم الله تعالى ورسوله ولا يكتفى والمؤمنين (و) أشهد (أن الله يبعث من فى القبور ذكراً قبور اما لانه الاعم والاغلب واما لان قبر كل شىء بحسبه (الله م) أى يا الله

صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت بمعنى على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على ملائكتك المقربين

وفي نسخة والمقرئين بزيادة  
 واولا طف (و) صل على  
 (أنبيائك المرسلين) وروى  
 أيضا بآيات الواو وهو الآخر  
 في الموضعين (و) صل (على  
 أهل طاعتك) أي المؤمنين  
 (أجمعين) ولو كانوا عصاة  
 (الهم) أي يا الله (اغفر لي  
 ولولدي) المؤمنين (و) اغفر  
 (لائمتنا) هم العلماء (و)  
 اغفر (لنسبة نأبى بالايان)  
 وهم الصحابة (مغفرة عزما)  
 أي عاجلة وقيل قضا واحترز  
 بذلك من أن يقول ان شئت  
 لأنه صلى الله عليه وسلم  
 نهى أن يقول اللهم اغفر لي  
 ان شئت اللهم اني أسألك  
 من كل خير سألك منه محمد  
 (نبيك) — ذا عام أريد به  
 الخصوص مراد الشفا عنة  
 العظمى مختصة به صلى الله  
 عليه وسلم لا يشاركه غيره  
 فيها (وأعوذ) أي اتحصن  
 (بك) من كل شر استعاذك  
 منه محمد (نبيك) صلى الله  
 عليه وسلم (الهم) أي يا الله  
 (اغفر لنا ما قدمنا — من  
 الذنوب بوضعه ساعلي بعض  
 (و) اغفر لنا (ما أخرنا) من  
 الطاعات عن أوقاتها (و)

بمعنى كريم أو مريد أو واسع الكرم (قوله وفي نسخة والمقرئين الخ) أي وصل على  
 عبادك المقرئين فيكون شاملا لغير المرثكة وعلى النسخة التي فيها السقاط الواو  
 فتكون الصلاة خاصة بالمرثكة المقرئين كجبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل  
 تشرى قائلهم له (قوله وروى أيضا الخ) أي فتكون الصلاة على جميع الأنبياء  
 (قوله لو كانوا عصاة) أي فيكون المراد بالطاعة أصل الإيمان (قوله ولولدي) بفتح  
 الدال فيكون شئ ويحتمل بكسرهما فيكون جمعا قال ابن ناجي وفي كلامه دلالة على  
 أن المطوب ممن أراد قبول دعائه أن يبدأ بالديه ثم بمن قرأ عليه وكان بعض العلماء  
 يبدأ عليه قبل أبيه محتجاً بأن المعلم تسبب له في الحياة الدائمة ولكن الحق الأول  
 لأن الشرع دل على شرف الوالدين انتهى أقول ويقوى الثاني ما نقله النووي  
 في تهذيب الاسماء واللغات أن عاق المعلم لا تقبل توبته بخلاف عاق الوالد بن (قوله  
 والعلماء) قال في لدخول الامر بهم لأن العلم شرط في الامارة (قوله وهم الصحابة)  
 بناء على أن المراد السابق على الاطلاق وقد علمت قال وهم الصحابة ومن قبله  
 ممن بعدهم وأما عامة المسلمين فقد دخلوا في قوله وأهل طاعتك (قوله قمها) أي  
 من صفة المغفرة التي تكون منك يا رب انهاء مقطوع بها (قوله واحترز بذلك الخ)  
 انما يأتي هذا ان لو قال المصنف بعد ان ذكر الدعاء ويقطع بذلك أي يقطع المصلي  
 بذلك أي لا تقول اغفر لي ان شئت فتدبر (قوله ان شئت الخ) أي وكذا لا يجوز  
 اغفر لي الا ان تشاء ولا اللهم اغفر لي الا ان يشاء كون قدرت غير ذلك وما أشبهه  
 والسر في ذلك أن هذا الدعاء عبارة عن اظهار الحاجة الى الله وهذا اللفظ يشعر بغيري  
 العبد عن الرب وطالب تخصيص الحاصل فان ما شاء لا بد من حصوله فتكون  
 معصية كاذ كره اللفظي (قوله اللهم اني أسألك الخ) وهذا حديث صحيح خرج  
 الترمذي والدعاء به مندوب لانه تعمم في الدعاء وسبب قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 هذا الدعاء انه سمع رجلا يقول اللهم اعطني كذا وكذا وأخذ بيك من المسائل  
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قل اللهم الخ (قوله هذا عام الخ) أي فتكون من  
 صلاة أو بيان المحذوف والتقدير أسألك شيئا هو كل خير سألك منه الخ وكذا يقال  
 في قوله منه (قوله من كل شر) من التعدي (قوله اذ الشفاعة الخ) أي وغيرها من  
 كل ما اختص به صلى الله عليه وسلم (قوله بعضها) بدل من الذنوب بدل بعض  
 وقوله على بعض حال والتقدير حالة كون بعضها كذا أسألك على بعض أي مترادفا  
 عليه (قوله وما أخرنا من الطاعات الخ) من عطف الخاص على العام ان كانت تلك  
 الطاعات واجبة وان لم تكن واجبة فالمراد بغفرانها عدم الاوم فيها ولا يخفى

اغفر لنا (ما أسررنا) أي أخفينا من المعاصي عن الخلق واغفر لنا ما علمنا أي ما أظهرنا للخلق من المعاصي (و) اغفر لنا  
 (ما أنت أعلم به منا)

أى ما وقع منا ونحن جاهلون  
بحكمه أو وقع به أعداؤنا  
(ربنا آتينا في الدنيا حسنة)  
قيل هى العلم وقيل هى المال  
المال وقيل هى الزوجة  
الحسنة وقيل العافية (وفى  
الآخرة حسنة) وهى الجنة  
(وقدنا عذاب النار) أى  
اجعل بيننا وبينها وفاة  
وقيل عذاب النار المرأة  
السوء فى الدنيا (وأعوذ)  
أى أتحصن (بك من فتنة  
الحياة) وهى الكفر وقيل  
العصيان وأعوذ بك من فتنة  
(المات) وهى العياذ بالله  
التبديل عند الموت (و)  
أعوذ بك (من فتنة القبر)  
وهى عدم الثبات عند  
سؤال المالكين (و) أعوذ  
بك (من فتنة المسيح) بالخاء  
المهملة على الصحيح وهى فتنة  
عظيمة لانه يدعى الربوبية  
والرزق تتبعه فنتمه  
كفروهم ويبيلا الدنيا كلها  
المكة والمدينة ويبقى  
فى الدنيا أربعين يوما وسمى  
مسيحا لانه ممسوح القدمين  
لا أخص لهما وقيل اسمه  
الارض أى طوانه فيها فى أم  
يسر ووصفه (باندجال)  
لانه يتطلى الحق بالباطل

أن العبارة لا بد فيها من حذف مضاف والتقدير واغفر لى اذنب ما أخرنا الخ (قوله  
أى ما وقع منا) نحن جاهلون بحكمه أى فافعل التفضيل ليس على باب (قوله أو وقع  
هذا) لان ما وقع حال النسيان لانهم فيه لخبر رفع عن أمتى الخطأ والنسيان (قوله  
الزوجة الحسنة) هى التى اذا رأيتها سرتك وحفظتك فى مالك ونفسها والزوجة  
السوء بالعكس (قوله وقيل العافية) وهو الاولى قال عجم واحسن ما قيل فيها العافية  
فى الدنيا والعافية فى الآخرة ولو فسر الحسنة فى الدنيا بخير الدنيا والحسنة فى  
الآخرة بخير ما بعد (قوله وهى الجنة) وقيل المغفرة وقيل العافية فى الآخرة (قوله  
أى اجعل بيننا وبينها وفاة) أى كناية عن البعد من الجنة (قوله وقيل  
العصيان) وقيل المال والولد والاحسن كل ما يشغل عن الله فتنة الحياة والحياة  
والمات بمنى الحياة والموت هذا قاله بعض من كتب على مسلم (قوله التبديل  
عند الموت) وذلك ان الإنسان اذا كان عند الموت قدمه شيطانان أحدهما  
عن يمينه والاخر عن شماله فالذى على يمينه على صفة آية يقول يا بنى انك لتعزى على  
وانى عليك الشفيق ولكنك مت على دين النصارى فهو خير الايمان الذى عن شماله  
على صفة أمه يول يا بنى مت على دين اليهود فهو خير الايمان فان كان ممن يتولى  
قبض روحه ملائكة الرحمة فانهم اذا نزلوا فر الشيطان ومات على الاسلام قاله  
ابن عمر (قوله وهى عدم الثبات) أى عدم رد الجواب حين يسأله يقول الملك له  
من ربك وما دينك الخ أى فلا يجيب بقوله ربى الله الخ (قوله على الصحيح) ومقابلته  
بالحاء المعجمة وجعلته ت تحيى قاله قوله والارزاق تتبعه) فى حديث مديقة انه يأمر  
السماء ان تمطر والارض ان تثبت وانه يزرع الزرع ويحصد وهو يغربله ويطنجه  
ويعجنه ويخبزه فى ساعة واحدة ويقول من أكل من رزقى وأدخلته جنتى  
ومن عصانى أدخلته نارى (قوله الامكة والمدينة الخ) وفى رواية للطحاوى  
فلا يبقى موضع الا ويدخله غير مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور  
فان الملائكة تطرده عن هذه المواضع (قوله أربعين يوما) روى مسلم أنه صلى الله  
عليه وسلم قال ثبت الدجال فى الارض أربعين يوما يوم كسنة وروى كسنة وروى يوم  
بجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذى كسنة بكفينا فيه  
صلاة يوم قال لا أقدر والله قدره (قوله لا أخص) تفسير لقوله ممسوح القدمين قال  
فى الصباح خض القدم خوفا من باب ذب ارتفعت عن الارض فتمسها أنتى  
(قوله فى أم دية يراخ) هو ما تقدم من الاربعين (قوله لانه يتطلى الحق بالباطل)  
فقد قال الخطاب قيل من دجل أى مأخوذ من دجل اذا استرو غطى وسمى بذلك

والنوق بينه وبين عيسى عليه السلام وسمى عيسى عليه السلام مسيحا لانه مسح بالبركة وقيل لانه ما مسح على  
 ذى عانة الا ويرا باذن الله تعالى (٣١٣) وقيل لسياحته في الارض فيسمى عليه السلام مسيح المهدي

والمسيح الذي حال مسيح الضلال  
 (و) أعوذ بك (من عذاب  
 النار) وقوله (وسوء المصير)  
 قيل ان أراد به سوء الخاتمة  
 فهو تكرار مع قوله والنار  
 وان أراد به سوء المنقلب  
 فهو تكرار مع قوله ومن  
 عذاب النار واذا قرغت  
 من الدعاء بعد التشهد فلا  
 تسلم تسليمة التخليل حتى  
 تقول على جهة الاستقبال  
 على ما قال (ع) وهو خلاف  
 المشهور (السلام عليك أما  
 النبي ورحمة الله وبركاته  
 السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين) وظاهره ان ذلك  
 مطلوب في حق كل مصل  
 وليس كذلك القراني المشهور  
 أنه لا يعيد التسليم على النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا دعى  
 وعن مالك يستحب للمأموم  
 ان يسلم امامه أن يقول  
 السلام عليك الخ (ثم) بعد  
 ذلك (تسلم) تسليمة التخليل  
 فتقول السلام عليكم وهذا  
 السلام فرض بلا خلاف  
 على كل مصل اما وقد  
 ومأموم يخرج من الصلاة  
 الا به ويتعين له اللفظ الذي

له يستترحق انتهى (قوله والفرق بالجزم عطوف على قوله له مخ (قوله لانه  
 مسح البركة) ففعل بمعنى مفعول فكان البركة نبيء مسح كذا من مسح  
 جسده الشريف به أو ان المراد مشمول بالبركة (قوله وقيل لانه الخ) ففعل بمعنى  
 فاعل (قوله وقيل لسياحته) ففعل بمعنى فاعل فكان شأنه صلى الله عليه وسلم  
 (قوله مسيح المهدي) أي المسيح المنسوب لاهدي لكونه متبعه (قوله مسيح الضلال)  
 أي المسيح المنسوب للضلال لكونه متبعه فتميز (قوله قيل ان أراد به سوء الخاتمة الخ)  
 لا يخفى ان المصير معناه المرجع أي الرجوع الى الله بالموت فالخاتمة لازمة له فتفسره  
 أي سوء المصير بسوء الخاتمة تفسير باللازم (قوله وان أراد به سوء المنقلب) بفتح  
 اللام أي سوء الانقلاب أي التحويل من حالة الى حالة أخرى فهو تكرار الخ أقول  
 لا يخفى ان تفسير سوء المنقلب بسوء الخاتمة أنسب من تفسيره بعذاب النار  
 لان التحويل من حالة الى أخرى موجود في الموت على الكفر قال بعض ويصعب  
 الجواب أي عن بحث الشارح بأنه من باب التوكيد (قوله وهو خلاف المشهور)  
 أي ان هذا القول خلاف المشهور والمشهور لا يقول (قوله وليس كذلك) أي  
 بل هو خاص بالمأموم على هذه الرواية كما نص عليه القراني حيث قال المشهور أنه  
 لا يعيد الى آخر ما في شارحنا أفاد ذلك في التحقيق وان اصل ان هذه الزيادة ضعيفة  
 ومع ضعفها هي خاصة بالمأموم وقول الشارح وعن مالك مقابل لقوله المشهور  
 وما قاله مالك خاص بالمأموم كما هو مرجه (قوله ويتعين له اللفظ الذي ذكره الشيخ)  
 أي بالتعريف والترتيب وصفة الجمع فلو قال عليكم السلام أو سلامي عليكم أو سلام  
 الله عليكم أو أسقط ال لم يجز له لكن ظاهره انه اذا جمع بين الالف واللام والتنوين  
 في السلام لا يجزىء وهو خلاف المشهور والمشهور الاجراء كما قال الخطاب ومال  
 اليه الفاكهاني وغيرهما خلافا لابي عمران (قوله قولان مشهوران) الراجع كما  
 يفيد كلام ابن عرفة عدم الاشتراط وأقره الاجهوزي في شرحه أيضا لكن  
 يندب الاتيان بها عليه نعم من عجز عن تسليمة التخليل جملته خرج من الصلاة بنيتها  
 وينبغي الجزم كما قال الشيخ في تلك الحالة بوجوب نية الخروج من الصلاة ولا يسقط  
 عنه بالعجز عن بعضها حيث كان ما يقدر له معنى فلو سلم باللغة العجمية عجزا عن العربية  
 فيظهر لنا عدم بطلان الصلاة انتهى المراد منه (قوله وعلى الاول) وبما يفرع  
 على الاشتراط ان المسلم اذا كان اماما يقصد بسلامه الخروج من الصلاة الذي هو  
 الواجب ويقصد زيادة عليه ندبا فيما يظهر وهو السلام على المأمومين والمراد بركعة

ذكره الشيخ لا يجزىء غيره وهل ٧٩ عدل يفترق لي نية الخروج من الصلاة أم لا قولان مشهوران  
 وعلى الاول لو لم من غير نية الخروج منها بطلت صلاته وصفته بخلافه لانك امان تكون اماما أو فذا أو مأموما  
 والى الاولين أشار اليه بقوله (تسليمة واحدة) فانك تقصد بها واحدة ذلك وتنبأه رؤاها فلهذا كذا يفعل  
 الامام ولرجل وحده



والمأموم يرى بالاولى خروج من الصلاة الذي هو الواجب والسلام على الملائكة  
 ندبا وبالثانية الرد على الامام والقد ينوي بها التحليل الذي هو الواجب والسلام على  
 الملائكة ندبا على المعتمد من عدم اشتراط النية فالفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام  
 حيث اشترط معناه الصلاة المعينة قولاً واحداً ان التكبير في الصلاة متعدد  
 ويقع فيه الاشتراك فاحتاجت تكبيرة الاحرام لصاحبها النية ليحصل التمييز  
 وايضا ضعف أمر تسليم وعظمة تكبيرة الاحرام ألا ترى أن بعض الأئمة يكفون  
 بكل منافي عند الخروج من الصلاة (قوله ويجهران به) اعلم أنه يسن الجهر بتسليم  
 التحليل لكل مصل اماماً أو فرداً أو مأموماً ومأنسليمة غيره ولا ينصorian المأموم  
 فالأفضل فيها السرر وهذا في الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التخليط عليه  
 وأما المرأة فجهرها ان تسمع نفسها ويندب الجهر بتكبيرة الاحرام في حق كل  
 مصل كغيرها الا امام بخلاف المأموم فالأفضل له السرر كالغذاء (قوله الا أن الامام)  
 يستحب له جزمه وجزم الاحرام قال في التحقيق واختلاف في المراد به فقول المراد به  
 ترك الحركة وقيل المراد به الاسراع من غير مدأ لا يسبقه المأموم ولا ترك الحركة  
 انتهى المراد منه (قوله باليمين أي في اليمنى) أي في جهة اليمنى وهذا يقال في قوله  
 القبلة (قوله فهو يبدأ بها الى القبلة) أي على طريق الندب ويختم بها مع التيامن  
 أي على طريق الدب أي التيامن عند النطق بالكاف والميم ونظر هل الندب  
 للقبلة وانختم مع التيامن من دبوب واحد أو كل واحد من دبوب (قوله والذي مشى  
 عليه الخ) والمعتمد (قوله من أن يتحول جدا) أي والفرض انه ابتداء السلام الى القبلة  
 واذا تحول جدا هل مومكروه أو خلاف الاولى (قوله ولم يسلم تلقاء وجهه) أجزاء  
 أي لانه لم يترك الامدوبوا وهل ارتكب مكرها أو خلاف الاولى وانما طالب  
 من الامام والغذاء ابتداء بها الى القبلة لانها أموران بالاستقبال في سائر أركان  
 الصلاة والسلام من جملة أركانها الا أنه لما كان يخرج به من الصلاة ندب انحرافه  
 في أثناءه الى جهة يمينه لئلا يكون ذلك الانحراف دليلاً لنحو الامر على خروجه  
 من الصلاة (قوله ولو سلم على يساره) أي فاصدا التحليل وقوله حتى تكلم وأولى  
 ان لم يتكلم وقوله ولم يسلم أخرى لا يخفى أنه اذا كان فرض المسئلة أنه قصد التحليل  
 فسواء سلم أم لا تكلم أم لا لا التفات الى ذلك لخروجه من الصلاة (قوله ولم تبطل  
 صلاته) أي لانه انما ترك التيامن وهو فضيلة (قوله على المشهور) ومقابل ما حكمه  
 ابن أبي زيد عن ابن شعبان من البطلان قال ولا وجه له لانه انما ترك التيامن (قوله  
 اماماً أو فرداً) ومثلهما المأموم في ذلك فيما يظهر وأما الوسلم المأموم على اليسار

ويجهران به الا أن الامام  
 يستحب له جزمه وجزم  
 الاحرام لا يسبقه المأموم  
 فيهما وفي كلامه اشكال  
 وهو وأن ظاهر قوله عن  
 يمينك أنه يبدأ بالسلام  
 باليمين وظاهر قوله تصد  
 بها قبلة وجهك الى آخره  
 أنه يبدأ بالقبلة أجاب عنه  
 (ح) بأن الآخر يفسر  
 الاول فكان قائلاً قال له حين  
 قال تسليم واحدة عن  
 يمينك كيف يسلم بها عن  
 يمينه فقال تقصد بها قبلة  
 وجهك وتيامن برأسك  
 قليلاً فهو يبدأ بها الى القبلة  
 ويختم بها مع التيامن انتهى  
 والتيامن بقدر ما ترى صفحة  
 وجهه سنة على ما قال  
 في آخر الكتاب والذي مشى  
 عليه صاحب المختصر انه  
 مستحب واحد ترزق قليلاً من  
 أن يتحول جدا ولو سلم على  
 يمينه ولم يسلم تلقاء وجهه  
 أجزاء ولو سلم على يساره ولم  
 يسلم أخرى حتى تكلم لم تبطل  
 صلاته على المشهور عدا أو  
 سوا اماماً أو فرداً وهذا آخر  
 الكلام على صفته سلامهما

لا الفضل عمداً ونيتة العود لا لاولى أو ساعياً يظن أنه سلم الا لولى وهو مع ذلك يرى  
 أن تسليمه اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فطال الامر قبل عوده الى تسليمه التحليل  
 بطالت فإلم بطال فلا بطلان لانه ليس التسليم للفضيلة على اليسار كالسلام الاجبي  
 قبل تسليمه التحليل لانه لم يفعله مع قصد الا تيان بتسليمه التحليل عقبه صار كمن قدم  
 فضيلة على فرض (قوله وأما المأموم) أى الذى أدرك فضل الجماعة (قوله يتيان  
 بها قليلاً) أى يرقع جميعها على جهة يمينه ولا يستقبل بها أى على طريق المندب  
 فهو مخالف للإمام واللهذا على الراجع وان كان ظاهر المصنف ان المأموم كونهما  
 والفرق على الراجع بينه وبينهما ان سلامهما ورد وهما في الصلاة بكل اعتبار  
 فاستقبل في أوله القبلة كسائر أفعال الصلاة وأما المأموم فقد سلم امامه وهو تبع له  
 فهو في معنى من انتقضت صلاته (قوله ويرد أخرى) أى ويسن أن يرد أخرى  
 (قوله قبالة) أى يوقعها الى جهة القبلة ولا يتيان من ولا يتياسر بها (قوله بقلبه) أى  
 لا برأسه سواء كان الامام امامه أو كان خلفه أو على يمينه أو على يساره ويجزئه  
 في تسليمه الرد سلام عايكم وعليك السلام (قوله وقيل برأسه ان كان امامه) هذا  
 القول ضعيف وظاهر ذلك القول الاكتفاء بالاشارة بالرأس من غير نيتة كما قاله  
 عجم وقال أيضاً ومحل الخلاف حيث كان امامه فان كان خلفه أو عن يمينه أو يساره  
 فانه بقلبه اتفاقاً أى ينوى الاشارة اليه انتهى (قوله ويرد أى المأموم) أى يسن له  
 ان يرد (قوله على يساره) أى حالة كون الذى سلم عليه كائناً على يساره ظاهره  
 انه لا يسلم على يساره الا اذا سلم الذى على يساره عليه وانه لو فرض أنه لم يسلم عليه  
 كذا قوله عن السلام مثلاً انه لا يسلم عليه وليس كذلك (قوله بأن لا يكون الخ)  
 لا يخفى أنه جعل قوله بأمر لم يكن شاملاً لصورتين ان لا يكون بيساره أحداً ويكون  
 على يساره مسبوق ولا يصح بل ما مدلوله الا صورة واحدة وهى الاولى التى هى  
 ان لا يكون على يساره أحد وأما قوله أو يكون على يساره مسبوق لم يدخل تحت  
 المصنف فتدبر (قوله أو يكون على يساره مسبوق) أى لم يدرك ركعة وان كان  
 ظاهر المصنف ولو كان ذلك المسبوق أدرك ركعة وهو قول ضعيف وحاصل المسئلة  
 أن شرط الرد على الامام أن يكون المأموم أدرك ركعة مع الامام فن لم يحصل  
 فضل الجماعة لا يرد على امامه ولا على من على يساره ومن على يمينه لا يسلم عليه  
 لانه منفرد ويجوز ان يقتدى به وبقي شرط لرد المأموم على الامام أن يكون سلم  
 قبل المأموم وأما لو كان السابق بالسلام هو المأموم كأهل الطائفة الاولى في صلاة  
 الخوف فانهم لا يردون على الامام ويسلم بعضهم على من على يساره فتدبر (قوله اختار

(وأما المأموم) فضيلة سلامه  
 انه (يسلم) تسليمه (واحدة)  
 يتيان بها قليلاً ويرد أخرى  
 على الامام قبالة (أى قبالة  
 الامام) (يشير بها اليه) بقائه  
 وقيل برأسه ان كان امامه  
 وان كان خلفه أو على يمينه  
 أو على يساره ترك الاشارة  
 برأسه لانه لا يمكنه ذلك  
 (ويرد على من كان سلم  
 عليه عن يساره) ان كان  
 على يساره أحد فان لم يكن  
 على يساره أحد لم يرد على  
 على يساره شيئاً بأن لا يكون على  
 يساره أحد أو يكون على  
 يساره مسبوق به رأم وهل  
 يرد المسبوق على الامام  
 وعلى من كان سلم على يساره  
 اذا فرغ من الصلاة أم لا  
 لغوات محلله وان كان

اختار ابن القاسم الرذول وانصرف من على يساره ولما كرم (٦٣١) صفة الصلاة تشهد وكان محله .

الجلوس أراد أن يبين موضع يديه في جلوسه له وكيف يضعهما والاشارة بالسبابة ونحو ذلك وما يعتقده بذلك فهذه خمسة أشياء الاول أشار إليه بقوله (ويجعل يديه بتشهديه وفي نسخة تشهده) على فخذه يريه أو ركبتيه وهذا الجعل مستحب والثاني شيان لان كفية وضع اليسرى بخالف وضع اليمنى وسيأتى وأما كيفية وضع اليمنى فأشار إليه بقوله (ويقبض أصابع يديه اليمنى ويبسط أو يمد السبابة) وهى التى تلى الابهام سميت سبابة لان العرب كانوا يتساون بها وتسمى أيضا الداعية لانه يشار بها عند الدعاء والمسبحة لانه يسبح بها ومذبة الشيطان وظاهر كلامه انه لا يمد الابهام وهو موافق لقول الشراز المعروف من المذهب قبض اليمنى الا المسبحة يبسطها دليله ما فى الاوطان من فعله عليه الصلاة والسلام والذي فى المختصر يمد مع السبابة بهرام ويجعله تحت السبابة ودليله ما فى

ابن القاسم الرذول (قوله من جلوسه له) أى للتشهد (قوله وكيف يضعهما) أى جواب كيف يضعهما (قوله ويجعل يديه) أى ندبا (قوله فى تشهديه) لانه مضموم له بل ومثلهما فى حال الدعاء أيضا الى السلام (قوله وفى نسخة تشهده) يراد الجنس وهى أولى ليشمل ما فيه تشهد واحد فأكثر (قوله على فخذه الخ) تنبيه فخذ وهو ما بين الركبة والورك كذا فى بعض الشراح وفى التتاءى بعد قوله على فخذه وهما قريبتان من ركبتيه (قوله يريه أو ركبتيه الخ) مردودا لا يندب وضع اليدين على الركبتين بل يندب وضعهما بأقربهما كما فى الجواهر واقتصر عليه الفاكهانى وكذا قال القرافى على فخذه وعاهما اقتصر ابن عرفة (قوله كانوا يتساون بها) أى يشيرون بها عند السب كما أفاده المصباح (قوله لانه يشار بها عند الدعاء) أى دعاء المولى ثم اراك وقد االى فى باب حاجة مع رفع اليدين عند الدعاء فان قلت من أين لك ذلك قلت قال شيخ الاسلام فى بعض تأليفه من أداب الدعاء كشف لى بن وقال فى خلال ذلك ما نصه قال الخطايب وذكره الاشارة فيه بأصبعين وانما يشير بسبابة يده اليمنى انتهى لفظه (قوله لانه يسبح بها) أى عند الشهادتين كذا قال عجم ولعل المراد يشار بها الى التسبيح أى التنزيه عن الشريك عند التلفظ بالشهادتين وعبارة الخرشى فى كبره سميت سبابة لاشارة العرب بها للسب ومسبحة للاشارة بها للتوحيد (قوله ومذبة للشيطان) فى مسلم انه مذبة للشيطان لا يسهو وأحدكم مادام يشير بأصبعه انتهى ومذبة بالذال المعجمة والباء الموحدة مشددة آخره تاء أى مطرده كما أفاده بعض العلماء (قوله أنه لا يمد الابهام) قال فى التحقيق واذا قلنا بقبض الابهام فليل يجعل طرفها على الاغلة السفلى من الاصبع الوسطى وقيل بماله دون ذلك على غير شىء فعلى هذا انعكفة جدا انتهى (قوله دليله ما فى الموضع الخ) ونص الموطأ كان أى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس فى الصلاة ووضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التى تلى الابهام انتهى والظاهر ان المراد الكل المجموع وان الابهام ممدودة كالسبابة فلا تخالف رواية مسلم ونصه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد يدعو ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع ابهامه على أصبعه الوسطى انتهى فقوله ودليله أى دليل كونه يمد مع السبابة (قوله والذي فى المختصر الخ) لا يخفى ان الذى فيه ان تلك الصفة تمامها مستحبة فانه قال وعقده يمينه بتشهديه ما بالسبابة ولا بهام (قوله وتجعله تحت السبابة الخ) اعلم ان الذى قاله الأكثر انه يضع يده على هيئة التسعة والعشرين فيكون المختصر والمختصر

ملم من فعله عليه الصلاة والسلام تنبيه ظاهر كلام الشيخ كالمختصر وغيره ان المقبض المذكور ولو على خاص بجلوس تشهد وأما فى الجلوس بين السجدين فيضعهما مبدسوطتين

وظاهر كلامه بعد الروايات ابن الجلاب انه عام في المجلس (ق) ومما لا يوجد في المذهب من ضرر ما والثالث أشار  
اليه بقوله (يشير بها) أي السبابة (٣١٧) الإشارة صفه زائدة على البسط وقد تقدم أنه المد والاشارة

النصب حتى كأنه يريد أن  
يطعن بها شخصاً أمامه  
واحترازه من أن يبسط ولا  
يشرو بقوله (وقد نصب  
حرفها) أي جنبها (إلى وجهه)  
أي قبالة وجهه (احترازاً)  
من أن يبسطها وباطنها إلى  
الأرض وظاهره إلى وجهه  
وبالعكس والرابع أشار  
اليه بقوله (واختاف  
في تحريكها) فقال ابن  
القاسم يحركها وقال ابن  
مزين لا يحركها وإذا قلنا  
يحركها فكل في جميع  
التشهد أو عند الشهادتين  
فقط قولان اقتصر في المختصر  
على الأول وظاهر كلام  
ابن الحاجب أن الثاني  
هو المشهور وعلى القولين  
فهل عينا وشمالاً أو أعلى  
وأسفله قولان والخامس  
أشار اليه بقوله (ف قيل  
يعتقد بالاشارة بها) أي  
بنصها من غير تحريك (أن  
الله واحد) قيل (يتأول  
أي يعتقد من يحركها أنها  
مقمة) أي مطردة  
(الشيخان) ابن العربي المقمة  
بفتح الميم إذا جعلتها محلاً

والوسطى أطرافهن على المحمة التي تحت الأقدام وبسط المسبحة ويجعل جنبها  
إلى السماء وعند الأقدام يجنبها على الوسطى فتبصر الثلاثة ووضع أطرافهن على  
المحمة التي تلى الأقدام وقبض تسعة ومدا السبابة والأقدام هو العشرون (قوله  
عام في المجلسين) أي جلس من التشهد والمجلس الذي بين السجدين كما أفاده ع  
(قوله صفه زائدة على البسط) فالبسط المد والاشارة زائدة على ذلك وهي تتضمن  
البسط والبسط لا يتصنعها (قوله فقال ابن القاسم يحركها) وهو العتد وقول  
ابن مزين ضعيف وهو يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن مزين أصله من طليطلة وانتقل  
إلى قرطبة ودخل العراق وسمع من القعنبى وسمع بصير من أممير بن الفرج توفي  
في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين ومائتين (قوله فهل في جميع التشهد) أي  
من مبدأ التحيات إلى رسوله وقضيته أنه لا يحركها ما زاد على التشهد على كلا  
القولين وقوله اقتصر في المختصر على الأول أي في جميع التشهد الذي آخره عبده  
ورسوله هذا صريح محل بعض الشراح لكلام خايل ولكن الذي عليه العمل  
من جماعة من الأشيخ أنه يحركها لا آخر الدعاء (قوله أي بنصها من غير تحريك)  
قال عجم بعد نقل كلامه قات وهذا يفيد أنه لا يركع - يعتقد بنصها سوى قول  
واحد وأما في تحريكها فذكرنا ما يعتقده قولنا وعلى هذا فلم يذكره قابل قوله  
فقيل يعتقد بالاشارة الخ (قوله واحد) أي في ذاته وصفاته (قوله بفتح الميم) أي  
الأولى كما في عجم فقد قل ابن العربي المقمة بفتح الميم الأولى إذا جعلتها محلاً للقمة  
الخ (قوله قلت مقمة الخ) قال في المصباح قعته قعاً ذلته وقعته ضربته بالمقمة  
بكسر الميم الأولى وفي خشبة يضرب بها الإنسان على رأسه ليدل ويهان انتهى  
(قوله أي معنى ذلك) لما كانت حقيقة التأويل التي هي صرف اللفظ عن ظاهره  
غير صحيحة فسرهما والمراد بقوله أي معنى ذلك أي علة ذلك (قوله أن يذكر) أي  
تذكره أي استحضاره (قوله بذلك التحريك) أي فالاشارة عائدة عليه لأنه أقرب  
وقيل على الإشارة وقيل عليه ما قاله الداودى وهو الذى تأوله المؤلف (قوله  
ما يمنعه) أي شيئاً يمنعه وهذا الشيء كونه في صلاة كما يعلم من عبارة ثلث الأنية  
(قوله إن شاء الله) يحتمل عوده لقوله واحسب تأويل ذلك ويحتمل لقوله ما يمنعه  
وهذا الثاني هو الظاهر (قوله وهو الزيادة والنقصان) فسر السهو بما يتسبب  
عنه لا بحقيقته ولو فسر بهما الفصح (قوله وما يمنعه) أي كونه في صلاة (قوله عن  
الشغل عنها) أي عن الاشتغال عنها وفي العبارة حذف والتقدير رأى عن الاشتغال

لمنعه وإن جعلتها محلاً للقمة قلت ٨٠ عدل مقمة بكسر الميم (وأحسب) أي أظن (تأويل) أي  
معنى (ذلك) التحريك (بأن يذكر بذلك) التحريك (من أمر) أمر شأن (الصلاة ما يمنعه أن شاء الله تعالى) عن  
السهو وهو الزيادة والنقصان (فيها) أي في الصلاة (وما يمنعه عن الشغل عنها)



وهو ما يشغل به قلبه خارج الصلاة ثم أشار إلى كيفية وضع اليسرى بقوله (ويدها) أي يده (بده اليسرى على فخذه  
اليسرى ولا يجر كها) أي السبابة (ولا يشير بها) بسط اليد اليسرى (٢١) مستقب وهو مدها وهل التعريف

مراد في الإشارة أو ما يبر  
قولان وظاهر كلام الشيخ  
المغايرة لعطفه الإشارة على  
الركب (ويستحب)  
الذكر (بأنه صلوات)  
المغروضات من غير فاصل  
بنافذة لما رواه أبو داود  
وجاهلا صلى الفريضة فقام  
يتنفل فجذبه عمر ابن  
الخطاب رضى الله عنه  
وأجلسه وقال له لا تصلي  
النافلة بأثر الفريضة فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أصبت يا ابن الخطاب أصاب  
الله بك والذكر المذكور  
يكون بالالفاظ المسموعة  
من الشارع صلى الله عليه  
وسلم منها (أنه يسبح) الله  
(ثلاثا وثلاثين) تسبيحة  
(ويحمد) الله (ثلاثا وثلاثين)  
تحميدة (ويكبر) الله  
(ثلاثا وثلاثين) تكبيرة  
(ويحتم المائة بلا اله الا الله  
وحده لا شريك له الملك وله  
الحمد وهو على كل شيء قدير  
ع) الرواية الصحيحة بترك  
يجي ويميت وليس ذلك  
في الحديث ويروى هنالك

عن بابا مروى وقوله وهو ليس بما قلنا ولا بما نالنا لاشغل لانه مصدور من هو عند على  
الحدوف المذكور أو عائد على ما يشغل به المفهوم من الشغل بحساب العدد مثلا  
اذه وأمر شأنه ان يشتغل به قلبه خارج الصلاة (قوله قلبه لا فهو له) فلا ينافي  
اشتغال الجوارح معه في بعض الصور (قوله خارج الصلاة متعلق بقوله يشتغل الخ)  
فانت وانما خدمت السبابة بذلك لان عرفا منها اتصل بالقلب فاذا تحركت  
تحرك الالب وعلم أنه في الصلاة فيكون ذلك سببا في ترك السهو وقال الاقنومي  
ويجوز لانسان ان يفعل في مسلاته ما ينهيه ويحفظه عن الله هو كالحاتم يكون في  
اصبع فاذا صلى ركعة ينزع ويجمعه في أخرى (قوله أي السبابة) الاولى عبارة  
نت حيث قال أي سبابتها وذلك لان صمير تحركها انما يرجع لليسرى لانها المتقدم  
ذكرها (قوله ولا يشير بها) ولو قطعت يدها (قوله أو ما يرخ) الظاهر المغايرة  
(قوله من غير فاصل الخ) لا يخفى ان هذا معنى قوله بأثر الصلوات وحاصله ان قوله بأثر  
يدل على انه لا يفصل بين الصلوات والذكر بفصل فلو حصل فاصل ففيه تفصيل فان  
كان يسيرا بحيث لا يعدد معرضا عن الاتيان به فافظا هراة لا يضر وان طال الفصل  
بحيث يعدد معرضا عن الاتيان به فان كان مع انفسيان فافظا هراة لا يضر أيضا  
وان كان ذلك عمدا فافظا هراة لا يحصل به الطريقة المشروعة عقب الصلوات  
الا أنه يثاب على الاتيان به أي يثاب عليه ثواب تسبيح مطلق وتحميد وذكور كذلك  
هذا اذا كان تأخيرها لا لذكر مشروع وأما ان كان أخره لسبب الاتيان بما شرع  
أيضا عقب الصلوات من الاستغفار قلنا وقوله اللهم أنت السلام ومنك السلام  
إلى غير ذلك فان ذلك لا يضر في تأخير التسبيح والتحميد الخ وانما المضر ان يتكلم  
بكلام أجنبي غير مشروع كحاجة الأدي وغير ذلك مما لا يتعلق بما شرع  
من الاذكار فانه عجم (قوله أصاب الله بك) أي أوقع الله الصواب ملتبساً بك أي  
على يدك (قوله منها الخ) أي ومنها ما تقدم من قوله اللهم أنت السلام الخ (قوله  
يسبح الله) أي بمدح الجلالة مدحاً طيباً (قوله الملك) أي استحقاق التصرف في سائر  
الموجودات (قوله وهو على كل شيء) أي مشي ولا يكون الا ممكناً فلا حاجة  
إلى أن يقال هذا عام مخصوص بذات الله تعالى (قوله ويروى) هذا مقابل الرواية  
الصحيحة (قوله وانما فعل ذلك) أي يؤخذ من الروايات أنه لا ضرر في التقديم  
والتأخير كما في شرح الشيخ (قوله وفي الموطأ الخ) وانظر الموطأ من سجع الله دبر

الملك وله الحمد يحيي ويميت انتهى وقدم التكميل على التكبير وعكس في باب السلام والاسمذان واعلم  
فعل ذلك ليزنه على أنه وقع في الحديث كذلك في الصحيحين مثل ما هنا وفي الموطأ من في باب السلام والاسمذان  
وظاهر كلامه انه يقول سبحانه الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مجموعة لانه أتى بالاولا

واختاره جماعة منهم ابن هريرة ومنهم من اخذوا ان يقرأها مرة فيقول سبحان الله ثلاثا وثلاثين واحمد الله كذلك  
والله اكبر كذلك وفي رواية لمسلم (٢١٩) يكبر أربعين وثلاثين ثم يكبر ثلاثا لا اله الا الله الخ (ويستحب تأخير

صلاة الصبح التام في الذكرو  
والاستغفار والنسيح والدعاء  
ع) بقا من هذا ان لذكر  
خلف الاستغفار والنسيح  
والدعاء قال بعضهم يعني  
بالذكر قراءة القرآن وقال  
بعضهم تفسير لذكر ما بعده  
فكانه يقول وهو  
الاستغفار الخ (ان طلوع  
الشمس اقرب طلوعها)  
والاصل في ذلك ما رواه  
الترمذي وحسنه انه صلى  
الله عليه وسلم قال من صلى  
الفجر في جماعة ثم قعد يذكر  
الله حتى تطلع الشمس ثم  
صلى ركعتين كانت له كأجر  
حجة وعمره تامة تامة  
الى غير ذلك من الاحاديث  
وعلى هذا مضى السلف  
رضي الله عنهم كانوا  
يشابرون على الاشتغال بالذكر  
بعد صلاة الصبح الى آخر  
وقتها وقوله (وليس بواجب)  
مستغنى عنه بقوله يستحب  
(وبرك ركعتي الفجر قبل  
صلاة الصبح بعد طلوع  
الفجر) اخذ منه بيان رقتها  
فلا تجزى اذراكها قبل  
طلوع الفجر ولو بالاحرام لانها اشترعت فابعد فريضة الفجر فعلق بوقت التبرع ولم يؤخذ منه حكمها وقد كفي فيها  
في باب جل قواين الرغبة والسنية وصدر بالاول واقصر عليه صاحب المختصر وصحح ابن عبد البر وابن الماحب  
لذاني ولا بد ان يركب ركعتي الفجر لئلا يركب ركعتي الفجر ليجزى

كل صلاة ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين بحمد الله ثلاثا وثلاثين ويحتمل المسألة  
بلا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت  
ذنوبه ولو كانت مثزل زبد البحر (قوله ومنهم من اخذوا الخ) قال الشيخ وأقول  
فيستفاد جواز لا يبرن وقال قت وأعلم انه غير بين ان يذكر الله ثلاثا وثلاثين أو لا  
واحد وحده (قوله وفي رواية لمسلم) قال في التحقيق والاصح الجمع بين الروايات  
يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله كذلك ويكبر أربعين وثلاثين ويستم بقوله لا اله الا الله  
انتهى (قوله قال بعضهم الخ) قال ابن ابي ويطهران من آخر القرآن في هذا الوقت  
له هذا الشرف لانه من آخر الاذكار فهو داخل في كلام الشيخ ورأى بعض  
من لقيناه انه غير داخل لقريضة قوله والاستغفار واختلف في بيان هل يعلم  
العلم في هذا الوقت أولى أرا الاستغفار التام وبالأول كان يفتي بعض من لقيناه  
لقية الحاميين له على الحقيقة وبهذا القول أقول لغير اذامات ابن آدم انقطع عنه  
الامن ثلاث (قوله الى طلوع الشمس الخ) لا يخفى ان الغاية بالي مارجحة وتعبير  
الحديث بحيث يفيد الدخول فتكون الى في كلام المصنف يعني حتى أي حتى قطع  
الشمس وترفع قدر ربح (قوله الفجر) أي الصبح (قوله في جماعة) ظاهره  
ولو في بيته (قوله حتى تطلع الشمس الخ) لا يخفى ان هذا الدليل قاصر على قول  
المصنف الى طلوع الشمس ويحتاج قوله أرقب طلوعها للدليل كما لا يخفى (قوله  
ثم صلى ركعتين أي ركعتي الضحى) (قوله تامة تامة) كذا في النسخ تامة مرتين  
والذي رأيته في الترمذي ذكر تامة ثلاثا وكذا في قت والقصد الأكيد وحذف  
هذا الوصف من الاول الذي هو حجة لالة الثاني (قوله يشابرون) أي يدأومون  
(قوله مستغنى عنه) اعلم ان في تلك الجواب منه ومنه على خلاف أهل الظاهر  
والافهم مستغنى عنه بقوله أولا ويستحب فائدة قال ابن عمر ويكره النوم في الوقت  
والكلام أخرى وعلة ذلك الشرف وهذا لمن لم يبق له الليل وأما من سهر فلا يكره له ذلك  
انتهى (قوله فلا تجزى اذراكها قبل طلوع الفجر) أي تحقيقه التحري أم لا وحاصل  
المسئلة انه اذا تحرى وأوقعها ثم تبين انه فعلها بعد أول يقين شيء فلا إعادة وقد  
أدى ما عليه وان تبين أنه أوقعها قبل فيعيدها وان أحرم مع الثلث ونحوه فلا  
تجزى ولو تبين ان الاحرام وقع بعد دخوله (قوله واقصر عليه صاحب المختصر) وهو  
المعتمد قال في التحقيق وفائدة الخلاف تفاوت الثواب فان ثواب السنة أكثر من

والمشهور أنه (يقرأ في كل ركعة منهما) - على جهة الاستقبال (بأم القرآن) فقط (يسرها) لما في المتن أو سلم إن  
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى أقول هل قرأ فيهما  
بأم القرآن أم لا وروى ابن القاسم عن مالك يقرأ فيهما بأم القرآن (٣٢٠) وسورة من قصار المفصل لما

في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيهما بعد الفاتحة  
بقل يا أيها الكافرون وقل  
هو الله أحد شفيئا وهذا  
أظهر من دليل المشهور لأن  
دلالاته نص والاول ظاهر  
والنص مقدم على الظاهر  
وصلاتهما في المسجد أفضل  
ومن دخل المسجد ولم يكن  
ركعهما فأقيمت عليه  
الفريضة تركهما ودخل  
مع الإمام ثم يركعهما بعد  
الشمس فان وقتها ممتد إلى  
الزوال ولا يقضى شيء من  
الموافل غيرهما وإذا نام  
عن الصبح حتى طلعت  
الشمس ضل إلى الصبح ثم  
صلاهما بعد ومن نسهما  
حتى صلى الصبح أو دخل  
في صلاة الصبح فلا يركعهما  
حتى تطلع الشمس وإن  
وجد الإمام في التشهد ولم

الترغيب والتنافل (قوله على جهة الاستقبال) الاستقبال منصب على الاقتصار  
عليه أو الأفضى واجبة (قوله يسرها) أي ندبا (قوله شفيئا وهذا الظاهر الخ) قال الشيخ  
وأقول ينبغي على القول الثاني الإسراع بقراءه أم القرآن والسورة عملا بالروايتين  
(قوله وصلاتهما في المسجد أفضل) وأما في البيت فخلاف الأولى فيما يظهر (قوله  
ومن دخل المسجد الخ) أي وأما من أتى المسجد قبل أن يركع ركعتي الفجر ولم يدخله  
فوجد الصلاة قد أقيمت فانه يركعها في غير المسجد وغير رحابه ما لم يخف فوات  
الركعة الأولى ذكره تن (قوله تركهما أو دخل) أي ولا يفعلهما بعد الإقامة ولو كان  
الإمام بطول بحيث يحرم منه قبل الركوع ولا يجوز أن يخرج ليعلمهما بخلاف الوتر  
تقام صلاة الصبح على من هن عليه وهو في المسجد فانه يخرج ليركعهما حيث لم يخش  
فوات ركعة مع الإمام ومثل المأموم الإمام إذا أقيمت صلاة الصبح عليه قبل صلاة  
الفجر فانه يحرم بالصبح ولا يسكت المؤذن بخلاف الوتر فانه يسكت المؤذن حتى يفعلها  
والفرق أن الفجر يقتضى بعد الصبح بخلاف الوتر (قوله في قول) وهو لا شبه  
يعني أن أشبه بقول بتساويهما في القراءة (قوله وهو لمالك) أي أن مالك يفتي بقول  
أن المستحب أن تكون القراءة في الظاهر دون المقروء في الصبح قبله لا أي قريباً منه  
وهذا هو الراجح فإذا قرأت مثلاً بالفتح في الصبح تقرأ في الظاهر بنحو الجمعة أو الصنف  
ولا تفهم أنه يقرأ فيهما من أواسط المفصل وجعل ابن عمر كلام المصنف قولاً ثالثاً  
بالتهجير (قوله يسرها) أي على جهة السنة وذكر المواق أن السراجيه في محله سنة  
واحدة لأنه في كل ركعة سنة ويأتي ما تقدم من السؤال والجواب وقيل إن الأمر  
في الفاتحة وحدها سنة في كل ركعة ومثلها السورة إلا أنها مؤكدة في الفاتحة  
وخفيفة في السورة (قوله وهو تنكرا للخ) أي في جميع ما ذكر وأجاب  
عن ذلك تن بجواب سهل فقال ولما فهم من قوله لا يجهر أنه يقرأ سرا ولكنه

يركعهما الحرم وجلس حتى يسلم ويدين على إحرامه ثم يركعهما بعد طلوع الشمس ولما أنسى لا يعتد به  
الكلام على صفة صلاة الصبح انتقل بين صفة صلاة الظهر فقال (والقراءة في الظاهر بنحو الجمعة في الصبح من  
الطوال أو دون ذلك قليلاً) قاعدة الشيخ على ما قال ابن (ج) أنه إذا أتى بأوفي كلامه تكون بمنزلة وقيل فكأنه قال  
والقراءة في الظاهر بنحو القراءة في الصبح من الطوال في قول وهو لا شبه وابن حبيب أو دون ذلك في قول وهو لمالك  
ويجي (ولا يجهر فيها) أي في صلاة الظهر (بشيء من القراءة) لا بالفاتحة ولا بما زاد عليها (وانما يقرأ في الأولى)  
والثانية (في كل ركعة بأم القرآن وسورة سرا) ويقرأ في الأخيرين بأم القرآن وحدها سرا (وهو تنكرا مع قوله  
ولا يجهر) ويتشهد في الجلسة الأولى إلى قوله وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله (علم من هذا أن الزيادة التي ذكرها  
قبل قوله وما تنزيده الخ محلها التشهد الثاني فيما فيه تشهدان

وهو كذا في المشهور الا قول فانه مني على التخييف (ثم) بعد ان يفرغ من التشهد الى الحمد الذي كور يوم  
الى الثالثة (فلا يكبر) عند شروعه في القيام بل (- حتى يستوى قائما) على المعروف من المذهب لانه لم ينتقل  
عن ركن وانما انتقل عن سنة (٣٣١) الى فرض الفرض اولى بان يكون التكبير فيه ولان القائم الى

الثالثة كما استفتح له صلاة  
جديدة (هكذا يفعل الامام  
والرجل وحده واما المأموم)  
فلا يقوم الا (بعد ان يكبر  
الامام) ويفرغ منه فحينئذ  
(يقوم المأموم ايضا فاذا قام  
واستوى قائما كبر) لانه  
تابع للامام ومقتد به  
فسيبيل افعاله ان تكون بعد  
أفعاله وهذا لا يختص به  
الموضع وقد قل عليه الصلاة  
والسلام لا تسبقوني  
بركوع ولا سجود فبه ذلك  
على سائر أفعال الصلاة (ويفعل  
في بقية صلاة الظهور من صفة  
الركوع والسجود) والرفع  
منه ما والاعتدال والطمأنينة  
(والجلوس) بين السجدين  
والاعتماد على اليدين  
في القيام (فحوما تقدم ذكره  
في صلاة الصبح) دليله  
فعله عليه الصلاة والسلام  
وتعليقه الناس ولا خلاف  
فيه (ويبتغل بعدها) أي  
بعد صلاة الظهر وأشار الى  
حكمه وعدده فقال

لا يعتبر المأموم صرح به فقال ويقرأ في الاولى والثانية في كل ركعة بأمر القرآن  
وسورة سراو على هذا التقرير لان تكرار في كلامه انتهى (قوله وهو كذا في  
على المشهور) أي فلا يفتي الدعا في الا قول كما هو رواية على بن زياد ومقابلته  
أنه يجوز الدعا فيه كالثاني وهو رواية ابن نافع وغيره عن مالك (قوله على المعروف  
من المذهب) ومقابلته ما لابن العربي من أنه يكبر حالة القيام (قوله هكذا  
يفعل الخ) راجع لقوله ويتشهد الى قوله ورسوله فالتحدي في التشميد انما يصح  
في حق القعد والامام واما المأموم فانه يقوم بعد السجود والامام وتسليمه سواء بلغ  
في التشميد الى هذا الموضع أو كان قبله فلا تحدي في سنة فهذا فائدة الاستئناف  
(قوله فسيبيل افعاله) أي طريق افعاله (قوله ولا خلاف فيه) أي فيما ذكر  
أي من كون ما ذكر فعله وعلمه الناس (قوله وعدده) أي المراتب عليه الثواب  
المخصوص واما مطلق ثواب فيحصل ولو بركتين (قوله من حافظ على أربع)  
وأولى من حافظ على أكثر اذا التفتل بعده لا يتقدم قدر (قوله أصحاب السنن)  
أي الاربعة كما صرح به في التحقيق أي الترمذي والنسائي وابن ماجه وأبي داود  
فان قلت حيث وردت بالمحافظة على أربع قبل وأربع بعد فلم انتصر المصنف  
الى التفتل بعد قلت تنبيه على المخالفة بينهما وبين العرف فانه انما يتقبل قبلها فقط  
ذكره (قوله حسن صحيح) اعلم ان الحديث اما أن يكون فردا أو لافان كان فردا  
فاملاق الصحة والحسن عليه يكون لتردد أئمة الحديث في حالة ناقلة هل اجتمعت  
فيه شروط الصحة أو قدر منها فهو صحيح بحسب الا قول حسن بحسب الثاني غاية  
انه حذف منه حرف التردد لان حقه أن يقول حسن أو صحيح وان لم يكن فردا  
فلا طلاق يكون باعتبار اسنادين أحدهما صحيح والاخر حسن (قوله حرمه الله  
على الناس) أي فتكون المداومة المذكورة - في عدم ارتكاب الكبائر  
فيحرم حينئذ جسده على الناس (قوله غريب) الغريب - حديث ينفردوا  
بروايته عن الزهري أو غيره مما يجمع حديثه ولا يشاركه - من رواية الزهري  
في روايته وهذا التقرير لم أن قول الشارح حسن صحيح على حذف حرف التردد  
وصحكانه قال حسن أو صحيح لانه لما وصفه بكونه غريبا دل على أنه من القسم

(ويستقبله ان يتقبل بأربع ٨١ عدد ركعات يسلم من كل ركعتين) لقوله عليه الصلاة  
والسلام من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله - في النار رواه أحمد وأصحاب الصنفين  
وقال الترمذي - حسن صحيح غريب وما ذكره من أنه يسلم من كل ركعتين



هو المذهب في كل نافذة (ويستحب له أي لأصلي من ذلك) لأنه قبل أربع ركعات بمسح الظهر أربعة فكل أربع ركعات  
 ركعات (قبل صلاة العصر) لما صح أنه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً (ويقبل في)  
 صلاة (العصر كما وصفنا في) صفة (الظهر) لا يستثنى منه (٣٢٣) شيء إلا (أنه يقرأ في الركعة

الأول (قوله هو المذهب في كل نافذة) المتبادر منه أن في مذهبه خلافاً وان هذا  
 القول هو الراجح وهو ما انفك في ابن ناجي المبيد أنه اتفاق في المذهب لأنه غير  
 بقوله وهذا هو مذهبنا (قوله رحم الله الخ) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى أي  
 اللهم ارحم الخ ودعاؤه صلى الله عليه وسلم (قوله بالقصار من السور)  
 فلما افتتحها بسورة من طوال الفصل تركها وقرأ قصيرة (قوله وما روي بخلافه  
 فاقول) أي فقد روي النسائي وأبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ  
 في المغرب بالأعراف فأقول بأنه محمول على أنه عرف أن من خلفه لم يكن ذلك ليضربهم  
 والألف الذي استمر عليه العمل التخفيف أشار لذلك في التحقيق (قوله لأنها) أي  
 قطب معني حسب أي والفاء لترتين اللفظ وحاصل ما فيه أن قطب معني حسب مفتوحة  
 الفاء في ساكنة الطاء فهي مبنية لأنها موضوعة على حرفين وحسب مبنية  
 (قوله بمعنى الدهر) أي الزمن الماضي (قوله مضمومة الطاء) أي مع التشديد  
 تقول ما فعلته قطب بالفعل الماضي وقول العامة لا أفعله قطباً كما قال ابن هشام  
 والحاصل أن قطب مضمومة الطاء مشددة تختص بالنفي تقول ما فعلته قطب مشددة  
 من قططته أي قطبته ومعنى ما فعلته قطباً ما فعلته فيما انقطع من عري لأن الماضي  
 منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذكراً إلى إذا المعنى مذكراً خلقت  
 إلى الآن وعلى حركة لا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبهها بالغايات وقد  
 تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع فافوه طافي الضم وقد تخفف طافوه  
 مع ضمها أو اسكانها ذكره ابن هشام (قوله ويحتمل أنه احتراز الخ) يفيد أن هناك  
 احتمالاً لا آخره وكذلك أشار في التحقيق بقوله يحتمل أنه احتراز به عاروي أن  
 الصديق رضي الله عنه قرأ فيها بأم القرآن وربنا لا نزغ قلبه أبعداً هديتها وهب  
 لنا من لدنك رحمة أئمتنا الوهاب فقد قال الباكي ولعل أبا بكر الصديق رضي الله  
 عنه لم يقصد بقراءة هذه الآية أن تضم القراءة إلى الفاتحة في ثالثة المغرب بل  
 ذكرها على وجه الدعاء بها تيمناً بلفظ القرآن في دعائه انتهى قال مالك لما فعله  
 لما ظهرت الردة في زمنه فكان يدعو بهذه الآية (قوله ويستحب أن يتنفل الخ)  
 أي على جهة الأكيدة لقوله وما زاد على الركعتين فهو خير (قوله وان تنفل بعدها)

الأولتين مع أم القرآن  
 بالقصار من السور مثل  
 والنهي وأنا أنزلناه ونحوهما  
 (ولما كانت هذه القراءة  
 في المغرب مخالفة لصفة  
 القراءة في الظهر والعصر  
 لا شتمها على لسروا به  
 أي بأمنا الفاسدة فقال) فاما  
 المغرب فيجهر بالقراءة  
 في الركعتين الأولتين منها  
 فقط ويسر في الثالثة وهذا  
 مما لا خلاف فيه (ويقرأ  
 في كل ركعة منهما) أي  
 الأولتين (بأم القرآن وسورة  
 من السور القصار) لأن  
 العمل استمر على ذلك وما  
 روي بخلافه فاقول (و)  
 يقرأ (في الثالثة بأم  
 القرآن فقط) بسكون الطاء  
 لأنها معني حسب وإذا  
 كانت بمعنى الدهر فهي  
 مضمومة الطاء ويحتمل أنه  
 احتراز به عما يقوله ابن عبد  
 الحكم وغيره أنه يقرأ مع  
 أم القرآن سورة (و) إذا رفع  
 رأسه من سجود الركعة

الثالثة (يتشهد) ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو (و) به بذلك (يصل على الصفة فيه)  
 المتقدمة (ويستحب له أن يتنفل بعدها) أي بعد صلاة المغرب بعد أن يفرغ من الذكر عقبها (بركعتين) لفعله عليه  
 الصلاة والسلام ذلك وما زاد على الركعتين فهو خير لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره (وان تنفل بعدها)  
 (ويستركعات من) أي مستحب

له صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهما بدوء عدنان له عبادة ثلثي عشر سنة رواء  
ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وفي معجمه ابن الدبراني مرفوعاً من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه وان  
كانت مثل زيد البحر (والثقل بين المغرب والعشاء مرغ فيه) قال الغزالي سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
قوله تعالى تجا في جنوبهم عن (٣٣٣) المضاجع فقال الصلاة بين العشاءين ثم قال عليكم بالصلاة بين  
العشاءين فانها نذهب

بملاغة النهار وتذهب آخره  
الملاغة جمع ملغات من  
الغوى أي تطرح ما على العبد  
من الباطل والاهو وأما  
غير ذلك أي غير ما ذكر  
من الجهر بالقراءة في الأولين  
بأمر القرآن وسورة قصيرة  
وبأمر القرآن فقط سوا  
في الثالثة (من شأنها) أي  
من صحتها ككبيرة الاحرام  
ورفع اليدين حذو الميكين  
والتكبير في الاضطحا إلى  
الركوع وتمكين اليدين  
من الركبتين أي غير ذلك  
مما تقدم فتحكمها فيه (كما)  
أي مثل الذي تقدم ذكره  
في غيرها من صلاة الصبح  
ومابعدهما فلا حاجة إلى  
إعادته (وأما العشاء  
الائتية) هذا من

فيه أشار إلى أكديه بعض ذلك الزائد وهو هذا العدد المعبر فهو حيث من المحدود  
فكان ينبغي تقديمه على قوله وما زاد الخ لان المناسب ذكر المحدود أولاً ثم يعقبه به قوله  
وما زاد فهو خير ويعلم من قوله وما زاد فهو خير ان التعديد غير شرط الا في الثواب  
المرتب على ذلك العدد (قوله لم يتكلم بينهما بدوء أي بحرام كما هو المتبادر والظاهر  
والله أعلم ان مثله المباح اذا سئل قوله عدنان له عبادة الذي في ثلثي عن صحيح ابن  
خزيمة عدنان بعبادة الخ (قوله ثلثي عشرة الخ) قال بعضهم من عبادة بني اسرائيل  
(قوله وان كانت مثلاً زيد البحر) أي رغوته (قوله تجا في جنوبهم الخ) أي  
ترتفع وتنجي جنوبهم عن المضاجع الفرش ومواضع النوم (قوله وتذهب  
آخره) أي في آخره أي بذهب جميع الاهو والباطل (قوله بملاغة الخ)  
بضم الميم كما رأيت مضبوطاً بحظ بعض شيوخنا وسميته من لفظه (قوله والاهو)  
عن ما قبله أي تطرح ما اقترفته من مكروه قولاً أو فعلاً بحيث لا يلام عليه  
أولاً يحرمه إلى فعل محرم أو من ذنب صغير إلى كبيرة أو بهكون سبباً في العفو عن  
كبيرة كما هو مقرر معلوم ان الكبيرة لا يكفرها الا التوبة أو عفو الله فتدبر (قوله  
وقول مالك الخ) نسبة لبينة مالك والجواب عنه بالتغليب قصوره كون البنية  
في الحديث المتقدم عن الغزالي (قوله وأولى) تفسير (قوله فيجهر) فان خالف  
وأسرأ عاد القراءة على سنها ان لم يضع يديه على ركبتيه وسجد بعد السلام  
ان أعاد العاتحة لا السورة فقط الا في ركعتين وان فات التدرك سجد قبل السلام  
ان كان في الفاتحة أو في السورة في ركعتين (قوله أطول قليلاً) أي فيقرأ  
فيها من المتوسطات وانما سكت عن المغرب مع ان المغرب أقرب إلى الانه لم يعين  
فيها القراءة وانما عين القراءة في العصر (قوله كما تقدم) أي فعلاً مما تلا لما تقدم

الفقهاء لانه يوم انه ثم عشا إلى وليس كذلك فقد قال عياض وغيره لا تسمى المغرب عشاءاً لانه لا شرعاً وقول  
مالك ما بين العشاءين تغليب (وهي العتمة واسم العشاء انحصر بها وأولى) من تسميتها بالعتمة وقد تقدم الكلام على  
هذا في الاوقات (فيجهر في الأولين بأمر القرآن وسورة في كل ركعة) منها هذا الاختلاف فيه وجاءت به الاحاديث  
الصحيحة (وقراءتها) أي السورة في صلاة العشاء (أطول قليلاً من القراءة في) صلاة (العصر) (يقرأ في الاخيرتين)  
من العشاء (بأمر القرآن) فقط (في كل ركعة سراً ثم يفعل في سائرهما كما تقدم من الوصف في صلاة الصبح وما انتهى  
الكلام في مدة العمل في الصلوات المفروضة من صلاة ما على ما وصف فقد صلا ما على أكمل الهيئات

(قوله ويكره اليوم قبلها أي  
 وقبل فعلها فإنه لا يكره قال النفا كهاني وكذا يكره السهر بلا كلام خوف تقويت  
 الصبح وقيام الليل كله لمن يصلي الصبح مغلو باعليه مكره وانفا قاله ابن عرفة  
 والظاهر ان مثل ذلك اذا قام طويلا بحيث يصلي الصبح مغلو باعليه (قوله هذا  
 أدنى السر) بحث فيه بأن الأدنى هو ما لم تكثر المبالغة فيه والأعلى ما كثرت  
 المبالغة فيه ففضية ذلك أن أعلى السر ~~حكمة~~ اللسان فقط وأدناه سماع نفسه  
 (قوله فأنها لا تجزئه) ومن ذلك لو حلف أنه لا يقرأ القرآن فأجراه على قلبه لا يجزئ  
 أو حلف ليقرأه لا يبريه (قوله أي بالمبادأة الدالة الخ) أراد بالعبارة اللفظ الحادث  
 الذي يجري على ألسنتنا وأراد بالقرآن الصفة القديمة القائمة به جـ لـ وعـ لـ فإنه  
 يطلق عليه أقرآن أيضا ولكنه لا حاجة لذلك التكلف اذ يضح أن يراد بالقرآن  
 في عبارة المصنف اللفظ الحادث والمعنى عليه بالتكلم باللفظ الحادث وهذا لا غبار  
 عليه (قوله فأنها تبطل) أما لان ذلك منسوخ أو لا جـ لـ التبديل والتعريف أقول  
 لا حاجة لذلك بل المناسب أن يعال البطلان بالمخالفة لفعل المصطفى وقوله صلوا  
 كثر أتت في أصلي نسخ أو غير وبدل أو لا والتغير مرادف لتبديل (قوله ومن  
 يليه) يعني أن لو كان هناك من يسمعه (قوله غالبا) أي ان الغالب أن يسمع  
 نفسه ومن خلفه وغير الغالب لا يسمع من خلفه وأنت خير بأية لا معنى لهذا الكلام  
 لان الكلام في مقام ما يطلب اما فعله أو تركه فالأولى أن يقول انه يجزئ  
 عن الامام فإنه يطلب منه أن يسمع نفسه ومن خلفه فلو لم يسمع من خلفه فصلاته  
 صحيحة وحصلت السنة بسماعه من يليه بل لو أسمع الامام والغد نفسه وزاد ولكن  
 لم يحصل سماع من يليه فإنه لا يترتب عليه سجود كما ذكره على ان كلامه بقرينة  
 قوله سابقا أقله يقتضي ان ذلك أقل الجهر بالنسبة للامام وهو مناف لما قاله ابن عمر  
 الذي هو ظاهر ونصه وانما سككت عن الامام لان في جهره أدنى وأعلى فادناه  
 أن يسمع نفسه ومن يليه وأعله أن يسمع نفسه ومن خلفه وهو مستحب في حقه  
 وأما القد فلا يستحب في حقه الزائد على أن يسمع نفسه ومن يليه انتهى كلام  
 ابن عمر وقال ق ان كان وحده احتز به ممن يقرب منه فصل آخر فحكمه في جهره  
 حكم المرأة انتهى ونحوها للزنا في شرحه تنبيه على طلب الجهر كما في شرح  
 الشيخ حيث كان لا يترتب عليه تخليط الغير والانهي عن ما يحصل به التخليط  
 ولو أدى الى اسقاط السنة لانه لا يرتكب محرم لتحصيل السنة (قوله وما ذكره  
 من الفرق الخ) المناسب للفظ المتين أن يقول وما ذكره من الجهر انما هو في حق

وقوله ويكره اليوم قبلها أي  
 قبل صلاة العشاء  
 (والحديث بعد هذا الغير  
 ضرورة) مكرر مع ما تقدم  
 في الاوقات وما تقدم في صفة  
 الصلاة القراءة وان منها  
 ما يجزئه ومنها ما يسره شرع  
 بين حقيقة كل منهما فقال  
 (والقراءة التي تسرى الصلاة  
 كلها) بالرفع تأكيذا لقراءة  
 (هي بقربك اللسان) هذا  
 أدنى السر وأعله ان يسمع  
 نفسه فقط واحتز بقربك  
 اللسان من ان يقرأ في الصلاة  
 بقلبه فأنها لا تجزئه (و)  
 احتز (بالتكلم بالقرآن)  
 أي بالعبارة الدالة على  
 القرآن من ان يقرأ فيها  
 بغيره من التوراة والانجيل  
 وغيرهما من الكتب المنزلة  
 فأنها تبطل (واما الجهر)  
 فأقله (ان يسمع نفسه ومن  
 يليه) وأعله لاحدله (ك)  
 وانظر ما معنى قوله (ان كان  
 وحده) والذي يظهر لي والله  
 أعلم أنه يجزئه من الامام  
 فإنه يسمع نفسه ومن خلفه  
 غالبا وما ذكره من الفرق بين  
 السر والجهر فهو في حق  
 الرجل (وأما المرأة فهي  
 يهون الرجل في الجهر)

وهي ان تسمع نفسها خاصة كالتلبية فيكون اعلاجهرها وادناه واحد او على هذا يستوى في حقها السر والجهر أي  
مع سر الرجل اذا علم ان يسمع (٣٢٥) نفسه ووجهه ما ذكرناه من موتها عورة وربما كان فتنة ولذلك

لا تؤذن انفاقا ويجازيها  
وشراؤها للضرورة (وهي)  
أي المرأة (في هيئة الصلاة  
منه) أي مثل الرجل (غير  
انها تنضم ولا تفرج) بفتح  
الهاء وسكون الفاء وضم  
الراء وهو نفس تنضم فكان  
ترك الواو أولى فيصير هكذا  
غير انها تنضم لا تفرج  
(فخذها ولا عضديها) وقوله  
(وتكون منضمة منزوية)  
تكرار لان الانضمام  
هو الانزوا وانما تفعل ذلك  
مخافة ما يخرج منها لانها  
ليست كالرجل وكان فائلا  
قال له ابن تيمون بهذه الحالة  
فقال (في جملتها  
ومعجودها وأمرها) أي  
شأنها (كله) وما ذكره  
رواية ابن زياد عن مالك  
وهو خلاف قول ابن القاسم  
في المدونة لانه ساو بين  
الرجل والمرأة في الهيئة  
(ثم بعد أن يصلي) العشاء  
يصلي بعدها (الشفع) ركعتين  
وهل يشترط أن يخصهما بنية  
أو يكفي بأي ركعتين كأننا  
قولان ظاهرهما الثاني لها

الرجل (قوله كالتلبية) أي فسمع نفسها خاصة بالتلبية (قوله فيكون أهلى  
جهرها وادناه واحد) أي وهو سماع نفسها فقط لكن أنت خير بأن تقدر  
الشارح الاقلية يؤذن بأن قوله والمرأة إلى آخره في الأقل فلا يظهر تفريع قوله  
فيكون اعلاجهرها الخ على ما قبله (قوله يستوى في حقها السر) أي أعلا  
السر لا أدناه الذي هو حركة اللسان (قوله أي مع سر الرجل) أي مع أعلا  
سر مدليل التحليل وهو في محل الحال أي حالة كونها أي السر والجهر صاحبين  
لسر الرجل أي مصاحبة مساواة أي ان أهلى سرها وجهرها يساويان أهلى سر  
الرجل فالمساواة الأولى بين أهلى سر المرأة وجهرها والمساواة الثانية بينهما وبين  
أهلى سر الرجل (قوله ان موتها عورة) نقش بأنه لو كان عورة لما سمع  
الحديث من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن ويحرم الكلام مع النساء  
الاجانب بدون ضرورة راجع حاشية الزرقاني (قوله ولذلك لا تؤذن انفاقا)  
اما حرام أو مكروه قولان تقدم قال الشيخ ولما ظهر استواء حالتها في الخلوة والجلوة  
لانها لا يؤمن من طر واحد علمها (قوله ويجازيها وشراؤها) أي المؤدى للمحاذنة  
معها للضرورة أي ان البيع في الجملة من الضرورات فلا ينافي أنه يجوز لها أن تبيع  
سلعة للضرورة حدثت لها (قوله فكان ترك الواو أولى) ويجيب بأنه  
عطف تفسير (قوله مخافة ما يخرج منها) أي من الریح وقوله لانها ليست  
كالرجل أي في الاستمساك أي بل عندها رخاوة فلم تفرج بين فضديها  
لربما خرج منها ریح ولذلك قال في التحقيق مخافة ما يخرج منها لانها مهتمة للحدث  
(قوله وقوله وتسكون الخ) أي قوله ذلك كله تكرار قوله لان الانضمام جواب  
عما يقال ان المكرر هو قوله وتكون منضمة لانه تقدم في قوله غير انها تنضم  
وأما الانزوا فلم يتقدم له ذكر فليس بتكرار الجواب ان الانزوا هو الانضمام فكان  
أيضا تكرار فاذا تقرر ذلك فلا حرج في التكرار ان يقول فالانزوا هو الانضمام  
تدبر (قوله وأمرها كله) يدخل فيه الركوع فلا يخرج كالرجل (قوله وهو  
خلاف الخ) الراجع كلام المصنف الذي هو رواية ابن زياد وكلام ابن القاسم  
ضعيف كما هو المفهوم من خليل وشراحه (قوله ظاهرهما الثاني) لانه في ذلك  
فالمناصب أن يقول كما قال في التحقيق الظاهر منهما الثاني (قوله بفتح الواو وكسرهما  
الخ) وأما بالثالثة مع كسر الواو فالغرض اللطيف ومع فتحها ماء الفعل يجتمع

صح أنه صلى الله عليه وسلم ٨٢ عد ل حال صلاة الليل منى منى ما ذكره من نواف الصبح  
صلى ركعة واحدة يؤثر ما قدم صلى (و) بعد أن يصلي ركعتي الشفع يصلى (الوتر) بفتح الواو كسرهما وبنا مناهة فوق



وهو سنة مؤكدة **المسحود**  
 السنن هي إلى المشهور  
 والافضل كما سأتى ان  
 تكون ركعة واحدة عقيب  
 شفع واختلف هل الشفع  
 شرط كمال أو شرط صحة  
 قولان ظاهر الجواهر وابن  
 الحاجب ان الاول هو  
 المشهور وصرح الباجي  
 بشهوية الثاني وثمة  
 اختلاف تظهر في المذوذ  
 كالمسافر والمريض هل يجوز  
 له الاقتصار على ركعة الوتر  
 أم لا اما المقيم الذي لا هذرله  
 فلا يختلف المذهب  
 في كراهية اقتصاره على  
 للركعة الواحدة فان أوتر  
 بغير شفع فقال أشهب بعبد  
 وتره بان شفع مانع يصل  
 الصبح واذا قلنا لا بد من  
 تقديم شفع فهل يلزم اتصاله  
 بالوتر أو يجوز أن يفرق  
 بينهما بالزمن الطويل  
 قولان الاول أحوط مراعاة  
 للخلاف وهو الذي يعضده  
 ظاهر الآثار ويستحب أن  
 يقرأ في الشفع والوتر (جهرا)  
 وكذلك يستحب في تراويل  
 التيسر الاجتهاد وفي نوافل  
 النهار الاسرار وان جهرا

في رحم الساقه اذا كثرت الفحل ضربها ولم تلقح ذكره (قوله أ كذا السنن) ل  
 للجنس أي أ كذا جنس السنن فانها أ كذا من العبد والعبد أ كذا من الكسوف  
 والكسوف أ كذا من الاستسقاء وانما جاء لها للجنس لان العمرة أ كذا  
 من الوتر كما أن ركعتي الطواف كذلك وهما أيضا أ كذا من العمرة كما أن صلاة  
 الجنائزة أ كذا منها أيضا وانظر ما بين ركعتي الطواف وصلاة الجنائزة (قوله على  
 المشهور) أي سنة مؤكدة على المشهور وقيل بوجوده (قوله والافضل أن يكون  
 الخ) محط الافضلية قوله عقيب شفع أي فيكونه عقيب شفع مندوب أي فيكون  
 الشفع شرط كمال وهو ما أشار إليه بقوله واختلف هل الشفع شرط كمال أو ان محط  
 الافضلية قوله واحدة فتسكون اشارة الى افضلية فصل الوتر عن الشفع وهو أقرب  
 (قوله ان الاول هو المشهور) وهو الراجح (قوله هل يجوز الخ) أي فان قلنا بأنه شرط  
 كمال يجوز له الاقتصار على ركعة الوتر أي جواز استوى الطرفين لانه مذكور  
 وأما الصحيح فيكره له ذلك وان قلنا أنه شرط صحة فلا يجوز له أن يقتصر أي فيعزم عليه  
 أن يقتصر لانه دخل على عبادة باطلة مفعولة الشرط (قوله ولا يختلف المذهب  
 في كراهية الخ) ظاهر عبارته والصلاة صحيحة على كلا القولين مع أنه على جمعه شرط  
 صحة تكون الصلاة باطلة ويحرم التقدم على ذلك على أنه دخل على عبادة مفعولة  
 الشرط لانه يكره فقط في العبارة شيء (قوله فقال أشهب بعبد وتره) أي  
 على طريق السنة ان كان أشهب يقول بأن تقدم الشفع شرط صحة أو على طريق  
 الدنب ان كان أشهب يقول أنه شرط كمال لان مذهب أشهب لم يتعين لنا هكذا  
 كتبت ثم رأيت عجب فيسده والله الحمد (قوله واذا قلنا لا بد من تقدم شفع) أي  
 ان تقدمه شرط صحة أي وأما اذا قلنا ان تقدم الشفع شرط كمال فانه مذنب الاتصال  
 فلم طال الفصل استحب عادة الشفع أفاد ذلك بعض الشراح (قوله فهل يلزم اتصاله  
 بالوتر أراد بالاتصال ما يشمل الفصل ليس بديل قوله ويجوز أن يفرق بينهما  
 بالزمن الطويل (قوله الاول أحوط مراعاة للخلاف) الفهوم من عبارة التحقيق  
 انه مراده بالخلاف أي من يقول بأنه لا بد من نية قصده قتل أو بعدد هذا فالراجح  
 القول الثاني وهو جواز التفرقة المذكوكة فتدبر تنبيه الوقت الاختياري  
 للوتر من بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر وضروريه منه الى صلاة الصبح أو بعد  
 ركعة منها وفعله في وقت الضرورة من غير عذر من حبس ونحوه مكروه (قوله  
 ويستحب أن يقرأ في الشفع والوتر جهرا) لكن يتأكد مذنب الجهر في الوتر (قوله  
 أي جائز) أي خلاف الاولى لأنه جائز مستوى الطرفين ورجح اللخمي هذا القول

في النهاية تنقله فذلك واسع أي جائز وحكي ابن الحاجب في كراهية قولان

(وأقل الشفع ركعتان) وأما أكثره فلا حد له (ويستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى) منه (بأم القرآن) وسبح  
اسم ربك الأعلى وفي الركعة الثانية بأم القرآن وقل يا أيها الكافرون) وإذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية  
من الشفع ركع ثم رفع رأسه ثم سجد (٢٢٧) سجدتين ثم يجلس (ويشهد) وبعد الفراغ منه (يسلم ثم) بعد

أن يسلم يقوم (فيصلي الوتر  
ركعة) وهذا الفصل  
مستحب للحديث المتقدم  
والمذهب أنه (يقراها)  
أي في ركعة الوتر على جهة  
الاستصحاب (بأم القرآن  
وقل هو الله أحد والمعوذتين)  
بكسر الواو المشددة

لم يرواه أبو داود وغيره  
أن عائشة رضي الله عنها  
سئلت بأي شيء كان يؤثر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فالت كان يقرأ في الأولى  
بسم اسم ربك الأعلى وفي  
الثانية بقل يا أيها  
الكافرون وفي الثالثة  
بقل هو الله أحد والمعوذتين  
(وان زاد من الشفاع) جمع  
شفع وهو الزوج يعنى إذا  
أراد أن يصلي ابتداء أكثر  
من ركعتين (جعل آخر  
ذلك الوتر) على جهة  
الاستصحاب للحديث المتقدم  
(و) لما روى (كان رسول

لأنه أبلغ في تفهم القارى وسكت عن الأسرار في نوافل الليل والحكم أنه جائز  
بمعنى خلاف الأولى كما يفيد ذلك (قوله وأقل الشفع الخ) لا يخفى أن ذلك على القول  
بأنه لا يشترط له نية تخصه (قوله والمذهب الخ) مقابله يقول بعدم التديد وهما لا  
وقال ابن العربي يقرأ فيه التهجيد من تمام خبره وغيره بقل هو الله أحد والمعوذتين  
ما ذكره المصنف كان له حزب أولاً (قوله بكسر الواو المشددة) لأن معناه المصنعتين  
كما يؤذى (قوله بأي شيء كان يؤثر) إطلاق الوتر على الثلاثة مجازاً لأن الوتر عندنا  
ركعة واحدة (قوله قالت كان يقرأ الخ) لا يخفى أن هذا الجواب ليس مطابقاً  
لفظها لفظ السؤال لأن ظاهره هل كان يؤثر بثلاث أو غير ذلك فلعلمنا فهمت  
أن مراد السائل بأي شيء كان يقرأ المصطفى في وتره فتأمل وراجع (قوله للحديث  
المتقدم) أي فالأمر فيه للندب (قوله الروايتان في الصحيح) أي من حديث عائشة  
فإن قلت كيف يكون ذلك مع التناقى فالجواب أنه صلى الله عليه وسلم يفتح صلاته  
بركعتين خفيفتين بعد الوضوء فتارة اعتبرت بها من الورد فجعلته اثنتي عشرة ركعة  
وتارة لم تعتبر بها لأنها للوضوء وحل عقد الشيطان فقالت كان يصلي عشر ركعات  
(قوله عليكم بقيام الليل) يعنى التهجيد فيه (قوله فانه داب الصالحين) أي عاداتهم  
وشأنهم (قوله قبلكم) أي هي عادة قديمة وانطب عليها السكك السابقون (قوله  
ومكفرة على وزن مفعلة) بمعنى اسم الفاعل أي مكفرة ونظيرها مطهرة ومرضاة  
أفاده الشارح في شرحه للترغيب والترهيب (قوله آخره في القيام) وهو الثالث  
الآخر قاله الأجهوري (قوله أي لأجل التهجيد) فيه إشارة إلى أن القيام بمعنى  
التهجيد وفي معنى اللام التي لاتعمل (قوله عند مالك واتباعه) أي وجميع أتباعه  
كما مر به ثم وهذا الشافعي أو سطره لخبر أن دارد كان ينام نصفه ويقوم ثلثه  
وينام سدسه (قوله الأخير بالرفع) صفة ثلث وتخصيصه بالليل وبالثلث الأخير  
منه لأنه وقت التهجيد وغفلة الناس عن من يتعرض لنفحات رحمة الله وعند ذلك  
تكون النية خالصة والرغبة إلى الله واحدة وذلك مظنة القبول والاجابة (قوله

الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل) أي في الليل (اثني عشر ركعة ثم يؤثر بواحدة وقيل) كان يصلي من الليل  
(عشر ركعات ثم يؤثر بواحدة) الروايتان في الصحيح وقيام الليل واجب في حقه عليه الصلاة والسلام ومستحب  
في حقنا لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بقيام الليل فانه داب الصالحين قبلكم وهو قرينة لكم إلى ربكم ومكفرة  
للسيئات ومنهات عن الاثم (وأفضل الليل آخره في القيام) أي لأجل التهجيد عند مالك واتباعه لما في الصحيحين  
من قوله عليه الصلاة والسلام ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير

يقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني (٣٣٨) فأغفر له ومعنى ينزل ربنا أي أمره

ورحمته وإذا ثبت أن آخر الليل أفضل (في آخر تنفله) وتره إلى آخره فذلك أفضل الأمن الغالب عليه لا ينتبه فليقدم وتره مع ما يريد من التوافل أول الليل) لما في مسلم وغيره من حديث جابر رفعه من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل (ثم ان شاء) أي الذي الغالب عليه ان لا ينتبه اذا قدم وتره) ونفله اذا استيقظ في آخره) أي في آخر الليل (تنفل ما شاء منها) أي من التوافل لان تقدم الوتر لا يمنع من استئناف صلاة بعده والا فضل في التنفل كما تقدم ان يكون (مثنى مثنى) أي ركعتين ركعتين لقوله في الحديث المتقدم عن ابن عمر صلاة الليل مثنى مثنى (و) بعد أن يفرغ من تنفله (لا يعيد الوتر) لقوله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه غيره (ومن غلبته عيناه)

فاستجب له بالاصب) على جواب الاستفهام وبالرفع على تقدير مبتدأ أي فاذا استجب له وكذا الحكم في أعطيه فأغفر له وليست العين الطالب بل استجب بمعنى أجيب والثلاثة الدعاء والاستغفار والسؤال أما بمعنى واحد فذكرها للتوكيد وأما لان المطالب لرفع المضار أو جواب المسار وهذا أماديوي أو ديني ففي الاستغفار إشارة إلى الأول وفي السؤال إشارة إلى الثاني وفي الدعاء إشارة إلى الثالث انتهى (قوله أي أمره ورحمته) لان الجبي الحقيقي يستعمل على الله سبحانه وتعالى (قوله الأمن الغالب الخ) الحاصل ان تأخير الوتر مندوب في صورتين أن تكون عادته الاتقاء آخر الليل أو تستوى حاله وتندبه مندوب في صورة واحدة وهي ان يكون أغلب أحواله النوم إلى الصبح (قوله يرفعه) أي لاني صلى الله عليه وسلم (قوله من خاف أن لا يقوم) أي بأن ظن عدم القيام وقوله ومن طمع أي بأزجي ذلك وحمل المصنف عليه ما اذا استوى الأمران عنده (قوله مشهودة) أي يشهدها ملائكة الرحمة كما أفاده من كتب على مسلم (قوله ثم ان شاء الخ) الايمان يتم بدون الالتفات إلى قوله اذا استيقظ إشارة إلى أنه يستحب لمن بدله نية النفل أن يفصل فته عن وتره فيترتب بص قليلا ويكره أن يقع النفل عقب الوتر من غير فصل ويكفي الفصل ولو بالجبي إلى البيت من السجدة بعد الوتر (قوله تفعل ما شاء) أي ندبا وحمل ذلك اذا حدثت لنية النفل بعد الوتر وفيها لان حدثت قبل الشروع في الوتر فلا يكون تنفله بعده جائزا بل مكروها (قوله مثنى مثنى الخ) قال الاجهوري ويكره النفل بأربع انتهى (قوله لا يعيد الوتر) أي حيث وقع بعد عشاء معية وشفق أي يكرهه إعادة الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران الخ ولا يعارضه حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتران انتهى مقدم على الأمر عند تعارضهما (قوله وحسنه) أي الترمذي كما رأيت في الترمذي (قوله ومن غلبته عيناه الخ) والحق به من حصل له اغشاء أو جنون أو حيش وزال عند طلوع الفجر لان تعدد آخره فلا يصليه ولو كان يمكنه فعله مع الفجر والصبح قبل الاسفار وهل ذلك على جهة الاولوية وهو ظاهر ما نقله الفاضل كنهاني عن بعضهم أو الوجوب وهو ظاهر قول بعض الشراح والغلبة شرط فلا يجوز التأخير اختيارا وظاهرا قول الشراح فيباح فالظاهر لي الأول اذا النفل بعد الفجر ليس بمكروه (قوله فيباح له الخ) أي فيؤذن له لانه مستوى الطرفين لانه مستحب (قوله وأقول الاسفار) أي بشرط الفعل أن لا يخشى اسفارا أي وان يكون تام عنه غلبة على ما قررنا وان لا يخشى قوات الجماعة فان اختلف شرط تركه وصلى الصبح بعد الشفق والوتر لانهما يقعان بعد الفجر من غير شرط (قوله

أي لمستغرقه اليوم) عن حريم أي ورده فلم يفعله حتى طلع الفجر فيباح له أن يصليه ما بينه اشتراط بين طلوع الفجر وأول الاسفار) وابن العربي

بغنى اشتهاار الضوء يقال  
أسفر لصبح اذا اشتهر ضوءه  
كما يقال فى المرأة سفرت اذا  
كشفت عن وجهها الا ان  
هذا ثلاثى وقال (ع) عن  
بعضهم فى معنى كلامه أن  
ما بين وقت انبثاه وهو  
طالع الفجر وأول الاسفار  
أى الى الاسفار بمعنى الاسفار  
الذى تراه فى فيه الوجوه  
فعلى هذا يصلى ورده ووتره  
الى الاسفار ثم يصلى الصبح  
بعد ذلك فيكون فعله فيما  
بعد الاسفار وما حدده ابو  
محمد خلاف ما حدده  
فى المدونة لانه حدد بصلاة  
الصبح انتهى وهو انه يباح  
لدفعل الورد بعد طلوع الفجر  
الى أن يصلى الصبح وعليه  
مشى صاحب المختصر  
بشرط نقلها فى الاصل  
(نم) اذا صلى من غلبته  
عيناه عن خربه بعد طلوع  
الفجر فانه (يؤثر) لانه  
وقبيل اختيارى وهو من  
بعد صلاة العشاء الصحيحة  
الى طلوع الفجر وضرورى  
وهو من طلوع الفجر الى أن  
تصلى الصبح

اشتهاار الضوء) أى ظهوره (قوله ان ما بين وقت انبثاه) خبر ان محذوف أى وقت  
للورد (قوله وهو طالع الفجر) أى ذلك ان قول المصنف وبين طلوع الفجر عصف  
نف برعلى ما قبله وان الضمير فى قوله ما بينه عائد على ما يفهم من المقام ويكون  
الكلام محمولا على من استمر فاعلم حتى طلع الفجر ويحكون المصنف على هذا  
التقرير سكاكتا عن ما اذا انتبه قبل الفجر بحيث لا يسع تمام ورده أقول ويحتمل  
أن يكون العطف مغايرا وكنه قال من استيقظ قبل الفجر بزمن قابل بحيث لا يسع  
جميع الحزب بل بعضه فله أن يصلى ذلك البعض فيما بين وقت الانتباه وطلوع الفجر  
والبعض الباقى فيما بين طلوع الفجر وأول الاسفار (قوله بمعنى الاسفار الذى الخ)  
أراد به ان حقيقة الاسفار لا التخصيص لان الاسفار واحد (قوله ثم يصلى الصبح بعد  
ذلك) أى بعد الاسفار وقوله فيكون فعله فيما بعد الاسفار أى فيما بعد دخول الاسفار  
وهذا مبنى على انها لا ضرورى لها وأما على ان لها ضرورى فلا بد من مسلاتها مع  
ما تقدم عليها من وتر وفجر قبل الاسفار كما فى عجم وأنت خير بانه اذا كان كلامه مبنيًا  
على انها لا ضرورى لها فلا يلحق الوتر بالورد فى الفعل قبل الاسفار بل ولوفى الاسفار  
فقول الشارح يصلى ورده ووتره لا يظهر (قوله لانه حدده الخ) نص المدونة من فاته  
خرجه من الليل أو فرقه حتى طلع الفجر فله أن يصليه بعد طلوع الفجر الى صلاة الصبح  
انتهى لكن ظاهر المدونة ولو فاته الورد اختيارا (قوله الى أن يصلى الصبح) أى  
ولو كان فعله الحزب بعد الاسفار ووفق بينهما بأن الذى فاته المصنف محمول على من  
انتبه قبل طلوع الفجر أى أو بعده لكن بزمن يسع لورده والشفع والوتر والفجر  
والصبح قبل الاسفار والذى فاته فى المدونة محمول على من انتبه بعد طلوع الفجر وأول  
الاسفار بحيث يدرك الحزب والشفع والوتر والفجر والصبح قبل طلوع الشمس على  
انه لا ضرورى للصبح أو انتبه قبل الاسفار على انه لا ضرورى أقول والتحقيق كلام  
الرسالة الموافق له خايل من أن الراجع كلام الرسالة والحزب لا يفعل بعد الاسفار  
خلاف الظاهر المدونة (قوله وعليه مشى صاحب المختصر) فيه نظر بل صاحب  
المختصر وافق للرسالة فانه قال قبل اسفار الخ (قوله بشرط الخ) هى أن يكون  
نومه غلبة وأن يكون عادته الانتباه آخر الليل وأن يكون وحده احترازا عما اذا خاف  
فوات الجماعة (قوله وهو من بعد صلاة العشاء الصحيحة) أى وشفق احترازا  
من قدم العشاء عند المغرب فى جمع التقديم فانه لا يصلى الوتر الا بعد مغيب الشفق  
والحاصل ان الوتر لا يصح قبل لعشاء ولو سها ولا بعد عشاء فاسدة أو بعد العشاء  
وقبل الشفق كإيلة الجمع للطر (قوله الى أن يصلى الصبح) أى ولو بعد دخول



الاسفار (قوله على المشهور) خلاه للقبال انه لا يصلي الوتر اذا طلع الفجر حكام  
 التناهي (قوله وبعد ذلك يصلي الصبح) أي ويترك الفجر فيصلي به بدل النافله  
 (قوله لثلاث ركعات) أي أو أربع على الراجح فقد قال بعض الشراح واختلف  
 اذا اتسع لاربعة هل يأتي بالشفع والوتر ولو فاتت ركعة من الصبح وهو قول أسبغ  
 في الموازية أو يترك الشفع وهو الجاري على مذهب المدونة (قوله ترك الوتر وصلى  
 الصبح) ومقابلته قول أسبغ يصلي الوتر ركعة وركعة من الصبح قبل الشمس  
 وان لم يتسع الوقت الا لركعة تعين الصبح انفاقا وان اتسع لخمس أو ست صلى الشفع  
 والوتر والصبح وترك الفجر وان اتسع لسبع صلى الجميع ومراعاة الشراح رحمه الله  
 بالوقت الضمري يخرج عن الاختيار فإنه لا يراعى فيه هذا التفصيل فيصلي هذه  
 ولو أدى الى أن يصلي الصبح بعد الاسفار مراعاة لقول بأن وقتها الاختيارى لا طالع  
 وقول الشراح والى ضروريه أي الى انقضاء ضروريه وإذا تأملت في الكلام لا تجد ذكر  
 هذا الكلام مناسبة الا أنه قد فرض الكلام في من ناهى عن حربه وأنه يفعل قبل الاسفار  
 فصار الاسفار خاليا من صلاة الحزب فيه فيمتأني له قبل الجميع قبل طلوع الشمس  
 فكيف يعقل ايراد هذه التفاصيل هنا فهذه التفاصيل تقرض في انسان استيقظ من  
 نومه مثلا قبل طلوع الشمس فيقال ان الوقت تارة يسع كذا وتارة يسع كذا الى آخر  
 ما تقدم ولذلك قال بعض شراح خليل والمعنى ان من ترك الوتر ونام عنه ثم استيقظ  
 وقد بقي لطلوع الشمس مائة رما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان الى آخر كلامه قدبر  
 (قوله ثم يستأنف صلاة الصبح) أي بعد أن يعيد النجس بعد الوتر وأولى لو نذر  
 الوتر بعد صلاة الفجر وقبل المشرع في الصبح فيصلي الوتر ثم يعيد الفجر وكذا اذا  
 صلى الفجر ثم ذكر صلاة فرض تقدم على الصبح لكونها يسيرة فانه بعد الفايته يعيد  
 الفجر وان ذكر الوتر في الفجر فقولان بالقطع وعدمه والذي يظهر لي القطع  
 لانه اذا كان يقطع في الصبح فأولى هي (قوله واستظهر مقابله) المتبادر من  
 المبادر انه عدم استعجاب القطع وهو يصدق بجواز النطق وكراهته وحرمة  
 وعسارة المبسوط لا يقطع وبما ادره من الحرمة وهذا الاستظهار للنهي ورحمة الله  
 (قوله فان كان مأموما استعجب له التماذي) أي ولو أدب من انه ان قام وصلاها أدرك  
 فضل الجماعة خلافا للسند وما قاله الشارح من استعجاب التماذي مثله في بعض شراح  
 خليل قائلا على ما رجح اليه مالك لكن مقتضى كونه من مساجدين الامام أنه  
 يجب التماذي لكن الفقه متبع (قوله وفي الامام روايتان القطع) أي ندب  
 للقطع وقوله وعدمه أي عدم التدب الصادق بالجواز الذي هو المراد هنا كذا

على المشهور (و) بعد ذلك  
 (يصلي الصبح) هذا ان  
 تسع الوقت لثلاث ركعات  
 فان لم يسع الاربعين ترك  
 الوتر وصلى الصبح على  
 المشهور والى ضروريه أشار  
 بقوله (ولا يقضى الوتر من  
 ذكره بعد ان صلى الصبح)  
 ونحوه في الموطأ عن جماعة  
 من الصحابة فان نسي الوتر  
 وتذكره في صلاة الصبح  
 استعجب له انقطع على المشهور  
 ان كان فذا ثم يصلي الوتر ثم  
 يستأنف صلاة الصبح  
 واستظهر مقابله اثلا يقطع  
 الاقوى للاضعف وان كان  
 مأموما استعجب له التماذي  
 وفي الامام روايتان القطع  
 وعدمه وعلى القطع فهل  
 يستأنف قياسا على الحدث  
 الاول قياسا على من ذكر  
 صلاة في صلاة قاله (ع)  
 وعليه فهل يقطع المأموم أولا

وهذا كله ما لم يقدركم فان عقد ما (٣٣١) تمادى فذا كان وغيره وقال (ع) الخلاق في التطوع أو التماضي

إذا كان الوقت واسمها ما كان  
ضاق الوقت فانه يتماضي من  
غير خلاف (ومن دخل  
المسجد) ويروي مسجدا  
(وهو على وضوء فلا يجلس  
حتى يصلي ركعتين) تحية  
المسجد على جهة الفضيلة  
واختار ابن عبيد السلام  
انهما سنة والاصل في هذا  
قوله صلى الله عليه وسلم إذا  
دخل أحدكم المسجد فلا  
يجلس حتى يصلي ركعتين  
هكذا رواه مسلم بصيغة  
النهي وفي لفظه والبخاري  
إذا دخل أحدكم المسجد  
فليركع ركعتين قبل أن  
يجلس بصيغة الأمر وهذا  
الأمر على جهة الاستقبال  
لا الوجوب والنهي على  
جهة الكراهة لا التحريم ولا  
فرق في الأمر بتحية المسجد  
بين مسجد الجمعة وغيره إلا  
مسجد مكة فانه يبدأ عليه  
بالطواف ومسجده عليه  
الصلاة والسلام على أحمد  
قولي ملك في أنه يبدأ فيه  
بالسلام على النبي صلى الله  
عليه وسلم قبل الركوع  
وقوله لا تحريدا بآب الركوع  
قبل السلام واستحسنه ابن

في صريح بعض شراح خليل قلت والذي يظهر لي ترجيح الرواية بالتطوع (قوله  
وهذا كله ما لم يقدركم) الراجع ان ذلك مطلقا عند ركعة أم لا وما له الشارح  
تبع فيه ابن زروق (قوله فهل يقطع المأموم) أي أولا يقطع بل يستخلف  
ويتمون صلاتهم اقتصر الاجمعي على الاستخلاف وهذا كله ما لم يسفر الوقت جدا  
أي بحيث يخشى أن يوقع الصبح أو ركعة منها في الوقت الضروري كذا في بعض  
شراح خليل وقضيته ما تقدم ولو أسفر حيث كان يوقع الصبح قبل طلوع الشمس  
الآن يفرق بين التذكير قبل الشروع فيها والتذكير فيها فتقول إذا كان قبل  
النيل يصلي التور ولو أدى لصلاة الصبح في الضروري وإذا كان بعد أن تلبس  
بها يقطع ما لم يؤد إلى فعل الصبح في وقت الضرورى (قوله ومن دخل المسجد الخ)  
انظر هل المراد ما يطاق عليه اسم مسجد لانه فيشمل ما يقصد من لا مسجد لهم من  
بيت وغيره ومن اتخذ مسجدا في بيته أو المسجد المعروف كذا انظر الجزولى والظاهر  
الأول (قوله فلا يجلس) أي يكره الجلوس قبل الصلاة لا تسقط بالجلوس  
فإن كثرت دخوله بأن زاد على مرة كفته الأولى ان قرب رجوعه له عرفا والاطلب  
بها ما نيا وقضيته انه لا يجتنب بها المأرود وكذلك قالوا لو صلاها كانت من النفل  
المطلق (قوله على جهة الفضيلة) وهو المعتمد (قوله فانه يبدأ فيه بالطواف)  
أي لمن طلب به ولوندا أو أرادها قافيا فيهما أولا أو لم يرد وهو أفاق في هذه خمس صور  
فإن كان مكيا ولم يطالب بطواف ولم يرد به بل دخله صلاة أمانة ساهمة البيت  
فتحتية ركعة في هذه السادسة ان كانت تحل فيه النافلة والاجاس كغيره  
من المساجد (قوله واستحسنه ابن القاسم) وهو المعتمد لان التحية حق الله والسلام  
حق آدمي والأول أكدم من الثاني وذكر في سفر السعادة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يكن إذا دخل المسجد ابتدأ بتحية المسجد فصلى ركعتين ثم سلم  
على الحاضرين لان حق الله في هذه الصورة مقدم على حق المباد انتهى (قوله  
فانه لا يركع) أي وجوب في وقت الطلوع والغروب وخطة الجمعة وفدا فيما بعد  
المعصر وطلوع الفجر فلو ركع لقطع وجوب باقي وقت المنع وقد في وقت الكراهة أحرم  
عامدا أو ناسيا أو جاهلا ثم تذكروا لم فيه سابقا به وقت نهى الامن دخول والامام  
يخطب يوم الجمعة فأحرم جهلا أو ناسيا فلا يقطع لقرة الخلاف في أمر الدخول والامام  
يخطب بالنفل بخلاف غير الجمعة وما ذكره من القطع فهو مطلق عند ركعة أم لا  
ما لم يتم الركعتين فلا وجه لم يحاذرنا ان المأرود داخل على غيره وضوء أو في وقت  
نهى لا يطالب بالتحية وانما يندب له أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله

القاسم ويشتراط في فعل تحية المسجد شرط وهو (ان كان وقت) بالرفع ويروي وقتنا على تقدير ان كان وقته وقتنا يجوز  
فيه الركوع) واحترز مما إذا دخل في وقت نهى كطلوع الشمس وغيرها وخطبة الجمعة وبه بدء صلاة المعمر  
وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع

(ومن دخل المسجد والحال انه لم يركع الفجر) أي سنته خارجة (أجزاء) بمعنى كفاؤه (لذلك) أي عن ركعتي تحية المسجد (ركعتا الفجر) ولم يركع تحية المسجد قبله ما على المشهور (٣٣٣) وقيل يركعها ثم يصلي ركعتي

الفجر واستظهره ابن عبد السلام قائلا لان العبادة الواحدة لا تقوم مقام اثنتين والمشهور ان المقصود افتتاح دخول المسجد بصلاة سنة كانت أو فرضا للفرق بين المساجد والبيوت (وان ركع الفجر) أي سنته (في بيته) أو غيره ثم أتى المسجد ووجد الصلاة لم تقم (فاختلف فيه) أي في حكم من أتى المسجد بعد أن ركع سنة الفجر خارجة (بقيل يركع) ركعتين (وقيل لا يركع) بل يجلس من غير ركوع وهما روايتان مشهورتان اقتصر صاحب المختصر على الثانية واستظهر ابن عبد السلام الاولى الى ابن شاس واذا قلنا يركع فهل بنية النافلة أو بنية إعادة ركعتي الفجر قولان للتأخيرين ولما كان قوله ومن دخل المسجد ولم يركع الخ موهبا لموافاة صلاة التحية لقوله أجزاء نفاة بقوله (ولا صلاة نافلة بعد الفجر الا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس)

ولا اله الا الله والله أكبر وتأت التحية بفرض وأولى سنة ورغبة أي سقط عنه الطلب وحصول الثواب عندنية الفرض والتحنية أو بنية الفرض عنها فلم يلزم من سقوط الطلب حصول الثواب (قوله أي سنته) أي طريقته فيصدق بالرغبة التي هي المراد هنا (قوله أجزاء لذلك ركعتا الفجر الخ) استشكل ذلك بأن هذا الوقت لا يطلب فيه تحية والأجزاء عن الشيء فرع الطلب والجواب ان هذا مبني على القول بطلب التحية في هذا الوقت (قوله واستظهره ابن عبد السلام) ضعيف (قوله وقيل لا يركع) هذا هو المعتمد (قوله أو بنية الاعادة الخ) هذا هو الظاهر (قوله ولا صلاة نافلة جائزة) فانها برعذوف ولا نافية للجنس ونافلة نعت مفرد تابع لمفرد فيجوز فيه الفتح لتركيبه مع اسمها والنصب تبعاً لمحل صلاة والرفع تبعاً لالا مع اسمها الان محلها رفع عند سبويه وأراد بالنافلة ما قابل الفرض (قوله الا ركعتي الفجر) أي والورد لنا ثم عنه كما تقدم والشفع والوتر مطلقا وكالجنائز التي لم يخش تنزيها وسجود التلاوة فيفعل ان قبل الاسفار ففعلها فيه مكروه وأما التي يخشى عليها التغيير فلا تحرم الصلاة عليها وقت المنع ولا يكره وقت الكراهة وحاصل ما في المسئلة انه متى خشي تغييرها لا نهى ولا إعادة دفنت أولا وقت منع أو كراهة وان لم يخش التغيير فلا إعادة ان نصلي عليها بوقت كراهة دفنت أولا وكذا بوقت منع اذا دفنت والا أعيدت (قوله الى طلوع الشمس) فاذا أخذت في الطلوع حرمت النافلة الشاملة للجنائز وسجود التلاوة والنفل المنذور رعيلا الصلاة والمفسد حتى يتكامل طلوعها فتعود الكراهة حتى ترتفع قدر ربح من رباح العرب الذي قدره اتنا عشر شبرا بالشبر الوسيط (قوله وكلامه) أي قوله ولا صلاة نافلة الخ ولا يمكن المراد الكراهة في غير وقت الطلوع والحرمة في وقته

\*(باب الامامة)\*

(قوله الامامة) هي في اللغة مطلق التقدم واصطلاحاً صفة حكمية تجب لموصوفها كونه متبوعا لا تابعا (قوله في بيان من هو أولى بالامامة) هو المشار اليه بقوله ويوم اتأس أفضالهم وقوله ومن يصح الائتمام به أي بالمفهوم من قوله ولا تؤم المرأة فانه يفهم ان امامة الذكر صحيحة وقوله ومن لا يصح هو المشار اليه بقوله ولا تؤم المرأة وأما قوله ومن تكبر امامته الخ لم يتعذر له (قوله وغير ذلك) أي من كونه يجمع وحده ليلة الطهر وقوله بعد وغير ذلك من كونه يقف على عين الامام ان كان وحده

يعني حتى ترتفع وتذهب منها الحرمة والصغرة لا بنفس طاعتها وكلامه محتمل للكراهة والمنع الى (بار في) بيان من هو أولى (بالامامة) ومن يصح الائتمام به ومن لا يصح الائتمام به ومن فكره امامته ومن لا تكبره امامته (وفي) بيان (حكم الامام) من انه يقرأ مع الامام فيما يسرفه وغير ذلك وبدا ببيان من هو أولى بالامامة فقال

الى غير ذلك (قوله أى أكثرهم فضلا) يحتمل أن المعنى اذا اجتمع جماعة واشتركو  
 فى الفضل وتساووا فى الفقه وزاد أحدهم فى الفضل فبذلك الزائد (قوله  
 من حيث الديانة) أى لا من حيث الفقه وقوله أى أكثرهم فقهًا إشارة الى مسألة  
 أخرى اشتركوها فى الفقه وزاد أحدهم فيه فيقدم على غيره ولو زاد عنه ذلك الغير  
 فى الفضل ويحتمل أن المعنى اذا اشترك جماعة فى الفضل والفقه وفيهم من زاد عليهم  
 فيه ما وليساؤه أحد في واحد منهما أو سواه فى أحدهما فينبى تقديم ذلك الزائد  
 المذكور هذا اذا كان أفعل التفضيل على بابيه كما قرر الشرح ويحتمل أن أفعل  
 التفضيل ليس على بابيه أى فأفضلهم وقيمهم أى فيقدم على غيره فيجب تقديم  
 ذلك الفقيه على غيره وينبى تقديم الفاضل على غيره بناء على صحة امامة الفاسق  
 أى ففاداهم لو اشتركوها فى الفضل والفقه وبعضهم زاد فى الفضل وآخر زاد فى الفقه  
 أن يقدم الزائد فى الفضل مع أنه يقدم الزائد فى الفقه والجواب أن الواو لا ترتب (قوله  
 ولا تؤم المرأة) ومنها الخنى المشكل (قوله أعاد أبدا) أى سواء كان مثلها أم لا  
 وصلاة المرأة ومثلها الخنى المشكل صحيحة ولونوت الامامة وقوله على المذهب مقابله  
 ما قال أبو ابراهيم الاندلسى من أمته من النساء أعيدن فى الوقت وروى ابن أئمن  
 تؤمن مثلها من النساء (قوله كورة) أى المحققة ويدخل فيه الجنى والملايك فيصح  
 الاقتداء بهما كما قال ابن عرفة لأن العجيج أنه صلى الله عليه وسلم أرسل الى الملائكة  
 (قوله وهى الاسلام) فلا تصح امامة الكافر بنوع من أنواع الكفر ولو تحقق منه  
 فيها ينطق بالشهادتين وان حكمه باسلامه لانه تقدم منها جزء فى حالة الكفر (قوله  
 والبلوغ) فلا تصح امامة الصبي البالغ فى الفرض لأن الصبي متفعل ولا يصح فرض  
 خلفه فدل وأما فى النفل فتصح وان لم تجز ابتداء وامامته بائنه جائزة ولا يتعرض  
 فى صلاته لفرض ولا نفل فان تعرض للنفل لم تبطل وكذا الفرض خذ فالاستظهار  
 بعضهم البطلان (قوله والعقل) فلا تصح امامة المجنون ولو تم قطعها ولو فى حال صحوه  
 تنبيهه فى عهده أو الاسلام من شروط الصحة نظر قال فى التوضيح والاحسن  
 ان لا يعدم من شروط الامامة الامكان خامسها وهذا الشرطان فى مطلق  
 الصلاة وليسا خاصين بالامامة (قوله والعلم الخ) فالحاجل بالقراءة أو الفقه لا تصح  
 صلاة المقتدى العالم به وأما الامى الذى لا يقرأ بئنه فتصح عند فقد الامام القارىء  
 لا عند وجوده ولو طرأ فيه اوجود قارى لم يقطع والمراد بالعلم المذكور معرفة فرائضها  
 وسننها ونواظرها ويكفى معرفة تلك المذكورات ولو حكما كمن أخذ صفة الصلاة  
 من كلام المصنف أو من عالم فانها تصح - لغة - ولو لم يميز فرضا من سنة واعلم أن صحة

(ويؤم الناس أنفسهم أى  
 أكثرهم فضلا من حيث الدينية  
 وأفضلهم) أى أكثرهم فقهًا  
 (ع) انظر لاي شئ يقدم  
 الصفة المفضولة على الفاضلة  
 اذ فضيلة الفقيه أعلا من  
 فضيلة الصالح ثم أشار الى من  
 لا تصح امامته فقال (ولا تؤم  
 المرأة فى فريضة ولا فاضلة  
 لارجالا ولا نساء) فان ائمت  
 هما أحد أعاد أبدا على  
 المذهب فالذكور بشرط  
 فى صحة الامامة وتحتسب  
 شروط أخرى وهى الاسلام  
 والبلوغ والعقل والعلم بما  
 لا تصح الصلاة الا به قراءة  
 وفقها



ان تمام مرع عن صحة الصلاة والاظهر صحة صلاة من اعتقد انها كلها فرائد  
 سلم مما يفسدها فتكون امامته صحيحة (قوله العدالة) يراد بها عدم الفسق المتعلق  
 بالصلاة فالغاسق فسد ما قبلها كمن يقصد امامته الكبر أو يقرأ عمدا بالشهاد  
 المخالف للرسم العثماني أو بآلة أو بالانجيل امامته باطلة بخلاف فاسق الجارحة  
 كمن يزني فتكبر امامته فقط وهي صحيحة وما في الشيخ حليل من بطلانها بافساق  
 لجارحة ضعيف (قوله والقدرة على الاركان) أي فلا تصح امامة العاجز عن بعضها  
 في فرض الغادر مطلقا كالنفل ان أتى به القادر من قيام لا من جلوس فيصنع ما لم  
 يتمثل في العجز عن ركن معين فيصح اقتداء أحدهما بالآخر والا فلا كما اذا عجز أحدهما  
 عن القيام والآخر عن الجلوس فان عرض الامام عجز في صلاته استخلف ويرجع  
 هو الى الصف ما موما (قوله والاتفاق في المقتدى فيه) أي شخص او وصف او زمانا فلا  
 يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ولا أداء خلف قضاء ولا عكسه ولا ظهر سبب  
 خلاف ظهر أحد ولا عكسه ولو كان عدم التساوي على الاحتمال فلا يقتدى أحد  
 شخص بآخر بصاحبه وكل منهما شاك في ظهر الخميس لان صلاة كل يحتمل الفرضية  
 النافية (قوله وموافقة مذهب المأموم) فلا يصح الاقتداء بمن يسقط القراءة من  
 الاخيرية أو يترك الرفع من الركوع أو السجود مثلا ذكر هذا الشرط في الذخيرة  
 وفرع عليه ابن القاسم ما ذكره من اشتراطه بنا في صحة الاقتداء بخالف في الفروع  
 الا أن يجاب بأن محل صحة الاقتداء بالخالف مقيدة بأن لا يسقط شيئا من الاركان  
 بل كما يأتي بها كما وان كان الامام يقول بعدم وجوبها والمأموم يقول بوجوبها  
 فلا يصح اقتداء المالك الذي يوجب ذلك ومصح جميع الرأس بمن لا يوجبها اذ لم  
 يتدللوا بمصح جميع الرأس فكذا جزم من عدم الصحة وهو خلاف المعتمد والمعتمد  
 ما قاله العوفي وهو ان ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الامام وتضر  
 فيه المخالفة وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم فيصح اقتداء  
 المالك الذي يوجب ذلك بمن لا يوجبها ولم يتبدل ومن يوجب مصح جميع  
 الرأس بمن يكتفي بمصح بعضه ومصح بعضه فقط لان هذا مما يتعلق بصحة الصلاة  
 فالعبرة فيه بمذهب الامام ولا يصح اقتداءه بفرض بتفدل أو بعيد أو غير ذلك  
 تمام يحصل فيه مساواة في شخص الصلاة وصفها لان ذلك مما يرجع لشرط  
 صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم وقضية كلام العوفي صحة اقتداء من يوجب  
 الرفع من الركوع بمن لم يوجبها ولم يأت به قوله والاقامة في الجمعة (الح) فلا تصح امامة  
 المسافر الا لخليفة والمراد بالمسافر الخارج عن بلد الجمعة بأكثر من كفر نكح لا يصح

والعدالة والقدرة على  
 الاركان والاتفاق  
 في المقتدى فيه وموافقة  
 مذهب المأموم في الواجبات  
 والاقامة في الجمعة

والحرية فيهم او قد ذكرنا ما بوقية شروط الكمال في الكبرية من رتبة وفلك الحمد ثم نرى بين حكم المأموم مع الامام  
فقال (وبقراءة) أي المأموم مع الامام (٣٣٥) (فيما يشرفه) ويروى به على جهة الاستحباب لان ترك قراءته

ذريعة الى الفكر والوحشة  
ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه  
على جهة التكرامة ظاهرة  
ولو كان لا يسمع صوته وهو  
كذلك على المنصوص فان  
قراءته فبئس ما صنع  
ولا تبطل صلاته والاصل  
في هذا قوله تعالى واذا قرأ  
القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
قال البيهقي عن مجاهد قال  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقرأ في الصلاة  
فسمع قراءة دعي من الانصار  
فنزل واذا قرأ القرآن  
فاستمعوا له وانصتوا ورواه  
من وجه آخر عن مجاهد أنه  
قال في الخطبة يوم الجمعة  
ومن وجه آخر في الصلاة  
والخطبة انتهى (ومن  
أدرك) من الصلاة المفروضة  
مع الامام (ركعة فأكثر  
فقد أدرك الجماعة) ولفظ  
الموطأ من قوله صلى الله  
عليه وسلم من أدرك ركعة  
من الصلاة فقد أدرك الصلاة  
ولفظ البيهقي من أدرك

أن يخطب يما الاذنوى اهمة تقطع - حكم السهر (قوله وحرية) قد يصح  
امامة العبد فيها رتبة اجماعه ان أمكن وانما لم يصح اجماعه المسافر والبدن في الجمعة  
لسقوطها عنهما فالافتداء بهما يشبه اقتداء المفترض بالنقل وما غير الجمعة فيصح  
قوله وبقية شروط الكمال) منها السلامة من النقص الحسي والغنوى فيكره  
امامة الافتع والاشل ولو بمثله لكن هذا ضعيف والمذهب أنه لا يكره الاقتداء  
بهما واذا يكره اجماعه صاحب الساس للصحيح وغير ذلك (قوله ويروى به) أي  
والباء بمعنى في (قوله ولا يقرمه) أي يكره بل يندب الانصات ولو لم يسمع منه  
ما لم يراع الخلاف والاستحباب له القراءة (قوله فبئس ما صنع) أي فقد ارتكب  
مكروها (قوله فاستمعوا) الامر بها على سبيل الاستحباب (قوله ننزل) ظاهره  
أنه بمجرد السماع نزل الآية (قوله أنه قال في الخطبة) وعلى هذا فتسمية الخطبة  
قرأنا تجوز حيث استعمل اسم المحرفي الكمال وهل يروى في الخطبة أن يكون أحد  
تكملة محتمل (قوله ومن وجه آخر) أي طريق آخر (قوله وفي الخطبة الخ) فاتفقت  
روايتان على الصلاة فالقراءة مخالفة لمعوم الآية والسبب نزولها وعلى رواية أنها  
نزلت في الخطبة فقط فيأتي ما تقرران العبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله  
من الصلاة المفروضة) وأولى غير ذلك لما كان يشرع جماعة كالعديد (قوله لمن أدرك  
ركعة) وأولى أكثر وقوله قد أدرك الصلاة أن أدرك الصلاة المفوعة مع الامام أي  
حكمها وفضلها (قوله قبل أن يقيم الامام صليبه) أي وادراك الركعة يكون  
بالانحناء قبل أن يقيم الامام صليبه أي قبل أن يرفع من ركوعه ولو لم يطمئن الا بعد رفع  
الامام ولا بد أن يدرك سجديهما قبل سلام الامام فان زوحم عنها أو نعتس حتى سلم  
الامام فيأتي بهما واختلاف هل يحصل له فضل الجماعة أم لا قولان لابن القاسم  
وأشهب وأقول الاظهر منهما الحصول كما ذكره بعضهم ويحتمل أن يكون متعلقا  
بقوله أدركها أي أدركها قبل الخ أي صار على يقين بمجرد ادراك الركعة من ادراك  
حكمها وفضلها (قوله وغير ذلك) فلا يقتدى به غيره ولا يعيد في جماعة ويسا  
على امامه وعلى من على يساره ومن لم يدرك ركعة لا يحصل له حكمها فيعيد  
في جماعة ولا يسلم على امامه ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا يحصل له

ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام صليبه ومعنى أدرك الجماعة أدرك  
حكمها أنه يلزمه حكم الامام من السجود لله وغير ذلك ومعنى أدركها أنه يصلح له الترتيب بل من  
الامام من أولها كاملة

فضلها المذكور وانما يحصل له ثواب ما أدركه من تشهد أو غيره مما هو دون الركعة  
 قوله وهو سبع وعشرون اعلم أنه قد ورد صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم  
 وحده بخمسة وعشرين جزءاً وفي لفظ بسبع وعشرين درجة والمراد بالجزء  
 والدرجة الصلاة وجمع بين الحديثين حتى لا يتناقضاً بأن الجزء أكبر من الدرجة  
 أو بأن الله أخبر نبيه أولاً بالقليل ثم تفضل بالزيادة فأخبر بها ناسياً ويستفاد من  
 الحديث أن صلاة الجماعة ثمان وعشرين صلاة واحدة كصلاة الفرد وسبع  
 وعشرين لفصلية الجماعة على رواية سبع وعشرين (قوله هذا إذا فاته بقيتها الخ)  
 هذا التفصيل يجري فيمن أدرك ركعتين أو ثلاثاً من الرباعية وكذا فيمن أدرك  
 ركعتين من الثلاثية فله عجب في شرحه على خيال (قوله وعن أبي حنيفة يحصل له  
 فضل الجماعة وهو ظاهر الخ) وارتضاه الشيخ في شرحه قال ويدل لما قلنا أن ادراك  
 ركعة من الاختياري بمنزلة ادراك جميع الصلاة في نفي الائم ولو أخر اختياراً وأيضاً  
 لم يقل أحدان من فاته بعض الصلاة مع الإمام اختياراً بعيداً لتفصيل فضل الجماعة  
 هذا ما ظهر لنا انتهى كلامه قلت وعليه فليظاهر أن الكيفية في السفن تفوته  
 اضطراراً أعظم من الكيفية في التي تفوته اختياراً والذي ذهب إليه في التحقيق  
 وارتضاه عجب عدم الحصول وهو الراجح كما قررر شيخنا الصغير (قوله يكون موضع  
 الخ) لا يستترط الوضع المراد أن ينحني بحيث لو أراد وضع يديه قرب ركبتيه  
 لم يكن ذلك (قوله مطمئناً) هذا ما لا ينحني الحاجب والذي لا ينحني عرفة وهو  
 المعول عليه أنه يكفي في ادراك الركعة تمكين اليدين من الركبتين قبل رفع  
 الإمام وإن لم يطمئن معه (قوله فلو شك هل رفع الخ) اعلم أنه إذا أراد الدخول  
 مع الإمام تارة يعتقد الادراك أو عدمه أو يظن الادراك أو عدمه أو يشك  
 وبعد تارة يتحقق الادراك أو عدمه الخ فهذه خمس وعشرون صورة من ضرب خمسة  
 في خمسة فإشك في الادراك بأقسامه الثلاثة في أحوال الدخول الخمسة وهي  
 خمسة عشر فانه يلغى الركعة ولا تبطل برنعه معه ولو عامداً أو جاهداً فإذا حزم  
 بالادراك اعتبرها بأحوال الدخول الخمسة فإذا تحقق عدم الادراك فيرفع مع  
 الإمام إذا كان حين الاحرام اعتقده الادراك أو ظنه أو شكه فلم تر كرهه وخر  
 ساجداً لم تبطل صلاته وأما إذا كان حين الاحرام يتقن أو ظن عدم الادراك فهذا يخر  
 ساجداً وتبطل صلاته إن رفع عامداً أو جاهداً لئلا يسيء إذا تقرر ذلك فلا وجه لقوله  
 قطع إذا قطع في المسائل كلها الآن يقال قوله وقطع معناه قطع النظر عن الركعة  
 التي يشك فيها واستأنف غيرها على هذا فلا اعتراض (قوله لان عقد الركعة

وهو سبعة وعشرون درجة  
 وهو — إذا فاته بقيتها  
 اضطراراً لا اختياراً أما إذا  
 فاته ذلك عن اختياراً وتقرير  
 فلا يحصل له فضل الجماعة  
 إلا بادر الك الصلاة كلها وعن  
 أبي حنيفة يحصل له فضل  
 الجماعة وهو ظاهر كلام  
 الشيخ وإدراك الركعة مع  
 الإمام يكون بوضع يديه على  
 ركبتيه مطمئناً وقتئذ  
 الإمام لم يرفع رأسه من  
 الركوع فلو شك هل رفع  
 الإمام رأسه قبل أن يضع  
 يديه على ركبتيه أو بعد  
 قطع واستأنف وانما قلنا  
 موقناً الخ لان عقد الركعة  
 عند ابن القاسم برفع الرأس  
 من الركوع

الافى أربع مسائل تأتي  
وحكم المسبوق الذى أدرك  
مع الامام ركعة فأكثر اذا  
أراد ان يأتي بماتى عليه  
فانه يكون قاضيا في القول  
بانيا في الفعل على المشهور  
وأشار الى الاول بقوله  
(فلا يقض بعد سلام الامام  
ما أى الذى) فانه قبل  
دخوله مع الامام من القول  
(على نحو ما فعل الامام  
في القراءة) ونحوها فإقرأ  
الامام نيته بأمر القرآن  
وسورة قرأ فيه مثله وما جهر  
فيه الامام جهر فيه وما أسر  
فيه أسر فيه ونحو القراءة سمع  
الله لمن حده فيجمع بينه وبين  
ربنا ولك الحمد كالفذ والتكبير  
للقيام فان جالس في موضع  
يجوز له فيه الجلوس لو انفرد  
بان أدركه في ركعتين فانه  
يقوم بتكبير وان جالس  
في موضع لا يجوز له فيه  
الجلوس لو انفرد بأن يدرك  
مع ركعة أو ثلاث ركعات  
فانه يقوم بتكبير وهو  
المشهور ومذهب المذونة  
وفيه أيضا ان يدرك  
التشهد الاخير يقوم بتكبير  
ابن رشد وغيره

عند ابن القاسم برفع الرأس من الركوع الخ) فوات ادراكها برفع الرأس من  
الركوع وعند أشهب عقدها وضع اليدين على الركبتين (قوله الا في أربع  
مسائل تأتي) أي رجوع ابن القاسم الى أشهب فيها كما هو مصرح به في نت (قوله  
قاضيا في القول) القضاء جعل ما فاتته قبل الدخول مع الامام أول صلاته وما أدركه  
آخرها والبناء عكسه وهو جعل ما أدركه معه أولها وما فاتته آخرها (قوله  
على المشهور) ومقابلته طريقان آخران أحدهما أنه قاض في الاقوال والافعال  
والثاني بان فيه ما يظهر ثمة الخلاف في المقرب وغيرها فن أدرك مع الامام ركعة  
منها فعلى القول الذى هو قول الشافعي بأن ما أدركه هو أول صلاته فاذا سلم امامه  
قام وأتى بركعة بأمر القرآن وسورة وجلس ثم قام يأتي بالآخرى بأمر القرآن فقط  
وعلى القول بأن ما أدركه هو آخر صلاته الذى هو قول أبي حنيفة فيأتي بالركعتين  
معهم من غير جلوس بينهما بأمر القرآن وسورة في كليهما وعلى القول بالفرق وهو  
المشهور يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم بالآخرى بأمر القرآن وسورة  
انتهى (قوله في القراءة ونحوها الخ) الحق ان المراد بالا قوال القراءة وصفتهما من  
سر وأجهر فقط (قوله ونحو القراءة سمع الله الخ) فيه نظير بل ان القراءة فقط (قوله  
فيجمع بينه الخ) يقال عليه لو كان نحو القراءة لاقتصار على سماع الله لمن حده  
لانها هي التي يقولها الامام بل تقول فجمعه لسمع الله لمن حده مع ربنا ولك الحمد انما هو  
بكونه بانيا فيها ونزلت منزلة الفعل فجعل ما أدركه قول صلاته وما فاتته آخر  
صلاته وهو في آخر صلاته منفردا أي وشأن المنفرد أن يجمع بين سماع الله لمن حده  
وربنا ولك الحمد (قوله والتكبير للقيام) معطوف على قوله سمع الله لمن حده  
انت خبير بأن هذا فرع لا دخل له فيما نحن فيه فلا يعلق ببناء ولا قضاء فالاحسن  
عدم ادراجها في هذا البحث (قوله فانه يقوم بتكبير) لانه جالس في محل  
جلوسه موافقة للامام وقد يرفع من سجوده بتكبير جالس به وهو في الحقيقة للقيام  
ولا يخفى ان هذا التعليل قد ذكره وهو يؤيد بما قلناه من أن هذا فرع مستقل  
قد دبر (قوله وهو المشهور) خلافا لابن الماجشون وكأنته رأى أن التكبير  
انما هو للانتقال الى ركن وذكر صاحب الطراز عن ماك في العتبية قولاً أنه  
اذا جلس في ثابته يقوم بتكبير قال بناء على أنه قاض للثابتهين والذي نرى  
في أقوالنا تكبيرة الاحرام وقد تقدمت قال ذلك بهرام اذا قرئ ذلك تعلم ان قوله  
وهو المشهور راجع لا فرع عن أي مدرك الركعتين ومدرك غيرها (قوله مدرك  
التشهد) لا مفهوم للتشهد بل حيث أدرك دون ركعة فانه يقوم بتكبير (قوله



وهو تنافض من المدققة بن ابن عبد السلام التناقض ثلاثة في الكبير (وأما الثاني وهو البناء في) (المدققة ك) القيام والجلوس ففعله) فيه (كفعل الباني المصلي وحده) (٣٣٨) في كلامه أشكال من حيث انه حال

مجهول على مجهول اذ الباني لم يتقدم له ذكر وهو الذي يصلي صلاته الى آخرها ثم يذكر ما يفسد له بعضها وصورة ثلاث لانه اما ان يذكر ما يفسد له ركعة أو ركعتين أو ثلاث ركعات بترك سجدة أو ركوع أو قراءة أم القرآن أو غير ذلك مما تبطل به الصلاة وجه العمل في الباني أن يجعل ما صح عنده هو أقول صلاته فيميني عاية ويأتي بما فسد له على نحو ما يفعل في ابتداء صلاته فاذا ذكر ما يفسد له الركعة الاولى من الأعضاء ثلاثا فانه يأتي بأتم القرآن خاصة ويسجد قبل السلام لانه نقص السورة والجلوس الاول لانه جلس في غير محله على واحدة فقط فلا يعتد به وزاد الركعة الثالثة ويؤازر هذا أي يقابله من حال المدرك أن تقوته الركعة الاولى فيأتي بأتم القرآن وسورة جهر لان الامام فعل ذلك ويخالفه في الجلوس لان الامام لم يجلس عليها

وهو تنافض من المدققة بن ابن عبد السلام التناقض بقوله كان به ما نعام تكبير من جلس على واحدة أو ثلاث وهو ما قلناه من أن التكبير الذي كان حقه أن يقوم به قد جلس به والجواب عن ذلك انه لما لم يدرك من الصلاة ما يمتد به مساوكن ابتداء الصلاة فكذلك أمر بتكبير في أولها (قوله أحال مجهولا) وهو فعل المسوق وقوله على مجهول وهو المنفرد الذي تبين بطلان بعض صلاته (قوله على نحو ما يفعل في ابتداء صلاته) المناسب أن يقول على نحو ما يفعل في اقتضاء صلاته كما يتضح لك ذلك (قوله فاذا ذكر ما يفسد له الركعة الخ) أي تذكر في التشهد الأخير (قوله ويؤازر هذا) أي يقابل ويصح أن تقول ويؤازر بأن تبطل الواو همزة كما أفاده المصباح (قوله فيأتي بأتم القرآن) لا تدخل لذلك في هذا المقام لانه مقام البناء وما ذكره من مقام القضاء (قوله وجلس هو عاينها) فهو بذلك الاعتبار بان لانه جعلها آخر صلاته (قوله وبقية الوجوه الخ) قال في التحقيق بعدما تقدم وان ذكر الباني ما يفسد له ركعتين فانه يأتي بأتم القرآن خاصة وتكون صلاته كلها بأتم القرآن ويسجد قبل السلام لانه نقص السورتين ونقص أيضا الجلوس الاول لانه ظهر الامر ان جلوسه كان على غير شئ ويؤازره من حال المدرك أن تقوته الركعتان فيأتي فيهما بأتم القرآن وسورة جهر لان الامام كذلك قرأ فيهما ووافق الامام أيضا في جلوسه عليهم لان الامام كان يجلس عليهم او يجلس هو أيضا عليهم ما في آخر صلاته وان ذكر الباني ما يفسد له ثلاث ركعات فانه يأتي بركعة بأتم القرآن وسورة ويجلس عليهم لانها ثمانية له ويقوم ويأتي بالركعتين الباقيتين بأتم القرآن خاصة ويسجد أيضا قبل السلام لانه نقص السورة وزاد الركعة الثالثة ويؤازره من حال المدرك اذا فاتته ثلاث ركعات فانه يقوم يأتي بركعة بأتم القرآن وسورة جهر او يجلس عليها مع التي ادرك ويجلس عليها فوافق في هذا فعل الباني ثم يقوم فيأتي بركعة بأتم القرآن وسورة ثم يأتي بركعة بأتم القرآن فقط انتهى وتأمل قوله أولا ونقص أيضا الجلوس الاول فانه لا يظهر (قوله في غير أحد المساجد الخ) قديقال لاحاجة لذلك بأن يقال وحده أي حكم له الشارع بأنه مثل المصل وحده حتى يشل من ملى بصبي أو من أدرك التشهد وحده حتى يخرج من صلى في أحد المساجد الثلاث فذا من أجل كونه لا يعيد في غير ما جاءه لان الشارع لم يحكم فيها بحكم الوحدة يخرج الامام الراتب (قوله ولم يكن اماما راتبا الخ) وأما

وجلس هو عليهم لانها رابعة له وبقية لوجزه مذكورة في الاصل (ومن صلى وحده) صلاة مفروضة في غير لو احدي المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة والمسجد الأقصى ولم يكن اماما راتبا ولم تقم الصلاة عليه وهو في المسجد

لو كان اماما رتبة في كل الصلوات أو بعضها صلى في وقته المعتاد ونوى الامامة وأذن وأقام ولا بد من ذلك فإنه يقوم مقام صلاة الجماعة فيها هو راتب فيه في الفضيلة وله ثواب الجماعة وهو سبعة وعشرون درجة ولا يعيد في جماعة ولا تعاد بعده ويجمع وحده بل في المطر ولا يزيد ربنا ولك الحمد وخالف بعض في ذلك وقال يجمع بين سمع الله من حمده وربنا ولك الحمد وسياق بعض ذلك في الشارح (قوله فإنه يستحب أن يعيد ولو في وقت الضرورة) قال عجمي فإنه عادة لفضل الجماعة انما تكون مادام رقت الصلاة ولا يعيد ان خرج وقتها ذكره سند ونحوه لابن عرفة خلافا لما شذذ الى في قوله لا يتيقن ذلك بالوقت وذكره سندان الغائبة حكمها حكم الحاضرة في طلب الجماعة تنبيه محمل استعجاب الاعادة اذا طرأت له نية الاعادة بعد أن نوى الغرضية سواء طرأت له في الصلاة أو بعدها وطرأت له في أول الصلاة الا أنه صلى جازما بأنها فرضه فاصدا أن يعيدها لاجل فضل الجماعة ان شاء أو ان وجد جماعة وأما اذا لم يصل جازما في ذلك فان الاعادة تجب لا تنبذ (قوله في جماعة) ظاهره ولو كانت الجماعة من الملائكة أو الجن المؤمنين وهو كذلك ويرشع هذا قول العلامة نحو بطلت باقتداء بمن كان كافرا فهو به أن من بان مؤمنا آدميا كان أجنبيا أو ملكا كان الصلاة صحيحة كما صرح به انتقاء وغيره من خطب بعض الفضلاء (قوله وهو اثنان فصاعدا) لأمع واحد الا أن يكون راتبا وما قاله الشيخ خليل ضيف (قوله ويعيد بنية التفويض الى الله) أي في جعله أيها شاء فرضه (قوله ولا بد مع التفويض من نية الغرض) وانما يكف بنية الصلاة لعينة حيث لم يترجمها التعلية لانه لما سقط الغرض بفعله أو لم يحمل نية هنا على الغرضية فان ترك نية التفويض ونوى الغرضية صححت وان ترك نية الغرضية صححت ان لم يتبين عدم الاولى أو فسادها والالم يصح أيضا فقوله انما كها في ولا بد الخ مراده ما ذكرنا من أنه لا جراه هذه أن يتبين عدم الاولى أو فسادها (قوله واذا وجدهم) أي الجماعة فيها أي في واحد منها أعادهم كان فاضلا أو فضولا ولا يعيد فيها إذا ولو فاضلا (قوله أعادهم انذا) وأولى جماعة وأما من صلى جماعة خارجها ثم أتاها فيعيد فيها ساعة لا منفردا خلافا للفتي والاصل ان من صلى في واحد منها لا يعيد في غيرها ولو في جماعة ومن دخل واحد منها بعد أن صلى في بعضها فإذا قل أنه يعيد في البعض الا يخرج جماعة لا إذا ولو كان ما دخل فيه أفضل مما صلى فذا فيه وأما من صلى في غيرها ثم دخلها فان كان صلى في غيرهما منفردا استحب له اعادتها فيها ولو منفردا وأما لو صلى في غيرها جماعة فلا يعيد فيها الا

(فانه يستحب له أن يعيد)  
ما صلى (في الجماعة) وهي  
اثنان فصاعدا ويعيد بنية  
التفويض الى الله تعالى  
(ك) ولا بد مع التفويض من  
نية الغرض وظاهر قوله  
وحده أنه لو صلا مع غيره  
لا يعيد في جماعة مطلقا  
سواء كان الغير رجلا أو  
امراة أو صبيا وهو كذلك  
ماعد الصبي اما هو أنه يعيد  
ما صلى معه لان صلاة الصبي  
نافلة وقيد بنية يبر المساجد  
الثلاثة فإنه اذا صلى فيها  
منفردا ثم وجد جماعة  
في غيرها لا يعيد واذا وجدهم  
فيها اعادهم ركن ذلك  
لوصلى منفردا في غير هاتم  
أناها أعاد فيها منفردا  
لاجل فضاها بقوله او لم تقم  
الحاجات تراها الواجب عليه  
الصلاة وهو في المسجد فانها  
تليها قال في المدونة ومن  
سمع الإقامة وقد صلى وحده  
فليس بواجب عليه اعادتها  
الا أن يشاء

ولو كان في المسجد خلفه - بل مع الامام الا في المغرب فانه يخرج والمقصود من اعادته المنفرد في الجماعة (ل) تحصيل  
(الفصل) الوارد (في ذلك) أى في صلاة الجماعة وهو ما صرح (٣٤٠) من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة

في جماعة على المشهور وقال اللخمي يعيدها ولو فداوه وقضية قولهم ان فداها أفضل  
من جماعة غيرها (قوله الا المغرب) أى فان أعادها مع الامام قطع ما لم يركع فان  
ركع شفعها وقطع وعدها نافله وان لم يركع حتى صلى معه ثلاثا فذا سلم الامام أتى  
برابعة بعدها نافله وان لم يركع حتى سلم مع الامام فلا اعادته وقيل يعيد ذكروته  
(قوله على أحد قولي مضمون) وعلى القول الثاني لا يلزم عليه اجتماع وترين لكن  
يلزم عليه المخالفة للأثر وهو واجهوا آخر صلاتكم من الليل وترا ابن بشير وهذا  
خلاف في الاعادة بأى نية تكون فان قلنا بنية الغرض أعاد الوتران قلنا بنية النفل  
لم يعدك وكذا ينبغي اذا قيل انه ينوي الكمال انتهى (قوله ومن أدرك ركعة  
فأكثر من صلاة الجماعة) أى ولو مع الامام وحده (قوله فلا يعيدها) أى يحرم  
عليه ذلك (قوله أو يزيد خيرا وتقوى) عطى التقوى تفسيره وقوله وهو المشهور  
أى لان الفضل الذى تشرع له الاعادة قد حصل وان كانت الصلاة ابتداء مع الفضلاء  
وفي الجموع الكبيرة أفضل الآن هذا الفضل لا تشرع لاجل الاعادة (قوله  
بالكثرة فضيلة الامام) الظاهر ان الواو بمعنى أو الا ان الحديث انما فيه دلالة  
على الاول أى وحيث كان كذلك فلم صلى مع جماعة أن يعيد مع أفضل منها أو صلى  
مع امام أن يعيد مع أفضل منه هذا مراده على ما أفاده الشارح وقد يبحث بأن هذا  
الحديث انما يدل على انما على ايقاع الصلاة في جماعة أو في جماعة صغيرة  
تنبه به قوله هنا ومن أدرك ركعة ليس مكررا مع قوله أول الباب ومن أدرك  
ركعة فقد أدرك الجماعة لان ما تقدم قصده التنبيه على أن مدرك ركعة كاملة  
مع الامام يحصل له فضل الجماعة وما هنا على أن يحصل الفضل يحرم عليه اعادة  
الصلاة للفضل الحاصل (قوله فله) أى على جهة الندب ~~كم~~ من صلاتها ابتداء  
وبعده وانما لم يستغن عما تقدم عن هذه لاراد على من يقول بحصول الفضل بأدراك  
مادون ركعة أو مجرد دفع توهم اعتقاد حصول الفضل له (قوله ان رجاها) فان لم يرجها  
كل صلاته ولا يقطعها كذا صرحوا به (قوله فانه يشفع) أى ندبا بعد سلام  
الامام وان لم يقدم ركعة أى سواء أحرم بنيه فرض أو نفل كما ذكره الشارح وانما يشفع  
اذا كان مما يتنفل بعدها ككافى التشاءى قال الكافى من صلى وحده وأدرك الناس

الجماعة تفضل صلاة المنفرد  
الدب سبع وعشرين درجة  
والصلاة التى تعاد لتحصيل  
الفضيلة عام في كل الفريضة  
(الا المغرب وحدها) لانها  
اذا أعيدت صارت شفعاً  
وهي انما جاءت ثلاثاً لتوتر  
عدد ركعات اليوم والليله  
وظاهر كلامه أنه يعيد  
العشاء ولو أوتر والمشهور  
لا يعيد اذا أوتر لا اجتماع  
وترين في ليلة على أحد قولي  
مضمون في أنه يعيد الوتر اذا  
أعاد العشاء (ومن أدرك  
ركعة فأكثر من صلاة  
الجماعة فلا يعيدها  
في جماعة) ظاهره ولو كانت  
الجماعة الثانية أكثر عدداً  
وزيد خيراً أو أقوى وهو  
المشهور وقال ابن حبيب  
تفضل الجماعة بالكثرة  
ونصيلة الامام لما صرح من قوله  
صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل  
مع الرجل أركى من صلاته  
وحده وصلاته مع الرجلين  
أركى من صلاته مع الرجل

وما أكثر فهو أحب الى الله تعالى ثم صرح بمفهوم قوله ومن أدرك ركعة الخ زيادة في الايضاح  
فقال (ومن لم يدرك الا التشهد والسجود فله أن يعيد في جماعة) وهو مخير بين أمرين أفبني على احرامه فذا ويقطع  
ويدرك جماعة أخرى ان رجاها هذا في حق من لم يصل قبل ذلك وأما من صلى قبل ذلك ولم يدرك من صلاة الجماعة  
الا هذه المقدارة نه يشفع

وَقَدْ قَطَعَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ مَطْلَقًا سَوَاءُ أَحْرَمَ بَنِيهِ الْغُرُضُ أَوْ بَنِيهِ النِّفْلُ نَهْيًا نَقَلَ عَنْ سَهْلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ مَوْقِفِ الْمَأْمُونِ مَعَ الْأَمَامِ وَجَعَلَهُ عَلَى سِتَّةِ مَرَاتِبٍ الْأُولَى (٣٤١) أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (وَالرَّجُلُ وَالْوَالِدُ) فَقَطَّأَ أَوَّلَ صَبِيٍّ يَحْتَطُّ بِعَقْلِ

الصلاة اذا كان (مع الامام) فانه (يقوم عزيمته) لما في الصحيح ان ابن عباس رضي الله عنهما قال بت في بيت خالتي يموت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي مرورا ظهره فعادني كذلك مرورا ظهره الى الشق الايمن والثانية أشار اليها بقوله (ويقوم الرجلان فأكثر خلفه) لما في مسلم قال جابر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجلت حتى قامت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر ابن صخر فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدينا جميعا فمد فمنا حتى أقامنا خلفه والثالثة أشار اليها بقوله (فان كانت امرأة مع الرجلين) أي مع الرجلين (قامت خلفهما) لما في مسلم

جالوسا في تلك الصلاة ويدخل معهم ثم يدنو في آخر الصلاة ثم فادخل فتبين  
انهم في آخرها صلى ركنين فانه بذلك الاحرام انتهى أي اذا كان مما يتقبل  
بعدها كما تقدم (قوله ويقطع عند ابن القاسم) أي بعد تمام الركعة من أي لا يتم  
الصلاة وقابل ما مالك في المبسوط ان كانت نيته حير دخل مع الامام ان يجعلها  
ظاهر اربعة وصلاته في بيته فافله فعليه ان ينهها وأمرها الى الله تعالى يجعل فرصه  
آبتهما شاء فان لم يرد فرض الاولى أجزأته الاولى ولم يكن عليه ان يتم هذه انتهى  
(قوله الذي يعقل الصلاة الخ) أي يقول ان الصلاة باب عايم أي يحصل الثواب  
لفاعلها وار المعصية يعاقب عايمها أي يحصل العقاب فاعاها الا الصبي (قوله وقوله  
عن عيسى) أي يندب أن يقوم في جهة يمينه ويندب أن يتأخر عنه قليلا بحيث يتميز  
الامام من المأموم. تذكره محاداته (قوله فأخذ بيدي من وراء ظهره) فاعلم بدنه  
من امامه مع أنه أهمل لئلا يمر بين يديه ويوصل الى قلته (قوله فأخذ بيدي من  
وراء ظهره) الظاهر من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ بيد أنس بيده  
اي سرى بل انما أخذه بيده اليمنى أي يدا النبي صلى الله عليه وسلم اليمنى وقوله من  
وراء ظهره تمسير لقوله كذلك وكانت هذه الصلاة تطوعا (قوله يقوم الرجلان)  
أي يصلي لرجلان ليشمل المصلي جالساً (قوله ثم جاء جبار بن صخر وأخذ بيدنا  
جميعاً) قال بعض الشراح يؤخذ من هذا أنه لو كان واحداً دعى عيين الامام ثم جاء  
آخرانهم ما يتأخران خلف الامام ولا يؤمر الامام بالثمة ثم امه وهو ما بل يستمر واقفا  
وهما المأموران. لتأخر خلف الامام (قوله امرأة) معها ماؤها اجاعة الفسوة (قوله  
ويقيم) اسمه ضمير تين ابي ضميرة بضم الضاد المعجمة وفتح الميم مولى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلم يرد مدلق يتي بل يقيم معين وفي رواية في مسلم وصفت أنا  
واليتيم وتلك الصلاة رمتان فافله كقيدته مسلم (قوله وأم مايل الخ) هي أم  
أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أي مع الامام والاراة) بقرينه  
اسم كان لانه لم يبق بعده الا الامام والاراة وقال ابن عمر أعاد الضمير على شيء  
لم يبق ثم لانه يعني بها الامام والمرأة (قوله رجل) ومثلها الصبي الذي يعقل القربة  
(قوله صلى الرجل) أي والصبي (قوله أو خالته) مثل وقوله وأقام المرأة أي

قال انس صليت أنا وبقيت في بيتنا ٨٦ عدد ل خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر سائيم خلفاً  
والرابعة أشار إليه بقوله (وإن كان معهما) أي مع الإمام والمرأة (رجل - رجل - إلى) الرجل (عن بين الإمام و) مات  
(المرأة خلفهما) في مسلم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع وأمره أو خاله أو أفي عن يمينه  
وأقام المرأة خلفاً



وحكم جماعة النسوة مع الامام والرجل حكم الواحدة معهما وقد أشار الى ذلك في باب الجمعة بقوله وتسكون النساء خلف صفوف الرجال والخامسة أشار اليها بقوله (ومن صلى بزوجته) ابن العربي والافصح فيه زوج كـ رجل قال تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة يعني أو بحرمه أو باجنيبة منه (٣٤٣) (قامت خلفه) والسادسة أشار

اليها بقوله (والصبي ان صلى مع رجل واحد خلف الامام قاما) أى الصبي والرجل (خلفه) أى خلف الامام دليله حديث أنس المتقدم ذكره قيد أهل المذهب هذا بقيد أشار اليه بقوله (ان كان الصبي يعقل) ثواب من أتم الصلاة واثم من قطعها (لا يذهب ويدع) أى يترك (من يقف معه) فان لم يعقل الصبي ما ذكر قام الرجل عن عين الامام ويترك الصبي يقف حيث شاء وحكم هذه المراتب كلها الاستحباب فن خالف مرتبته وصلى في غيرها الاشياء عليه الآن المرأة اذا تقدمت لمرتبة الرجل أو امام الامام فكأن الرجل يتقدم فيكره له ذلك من غير عذر ولا تفسد صلاته ولا صلاة من معه الا أن يلتذبرؤيتها أو بما ستمها وان تقدم المأموم اعذر كضيق المسجد جاز من غير كراهة (والامام الراتب) أى

التي هي أمه أو خالته (قوله قامت خلفه) ولا تقف على يمينه فلو وفقت بجنبه صدره لما ذلك وينبغي أن يشير اليها بالتأخر ولا تبطل صلاة واحد منهما بالمحاذاة الا أن يحصل ما يبطل الطهارة وينبغي أن يحكم الخنثى مع الامام وحده أو مع رجال كالاتى وأما مع رجال وأناث فيقف خلف الرجال والاتى المحققة خلفه هذا ما يدل عليه كالأهم وحرره شرح الشيخ (قوله فيكره له ذلك من غير عذر) أى يكره للرجل التقدم على الامام من غير عذر ومثل التقدم المحاذاة وعلة الكراهة خوف أن يطرأ على الامام ما لا يعلمونه مما يبطلها وكذلك اذا تقدم كل المأمومين على ظاهر نقل المواقف في صغير هرام أن تقدموا كلهم فلا يجوز اتفاقا زاد الخطاب عن ابن عزم في شرحه لهذا الكتاب وتبطل عليه وعليهم انتهى وانظر ما المعول عليه منها (قوله ولا تفسد صلاته) أى صلاة الامام الذي تقدمت المرأة امامه ولا صلاة من معه (قوله الا أن يلتذبرؤيتها الخ) ضعيف اذا التذبرؤيتها من غير محاسنة ولا انزال لا تبطل الصلاة (قوله والامام الراتب الخ) هو من أقامه السلطان أو نائبه أو الواقف أو جماعة المسلمين على أى وجه يجوز أو يكره لان شرط الواقف يجب اتباعه وان كرهه كذلك السلطان أو نائبه لو حوب اتباعه وان أمر بكماله على أحد قولين (قوله المنتصب في مسجد حقيقة) أو حكما فدخل فيه سفينة ومكان جرت العادة بالجمع فيه (قوله قام مقام الجماعة الخ) أى بشرط صلاته في وقته المعتاد وانتظار الناس على العادة ونسبة الامامة والاذان والاقامة ويكره له أن يطالب جماعة في مسجد آخر اذ هو مأمور بالصلاة في مسجده كما قال سـ ند قال الاجهوري قلت وينبغي أن يكون كالغـ في نذب تطويل القراءة وتقصيرها لا كالأمام لا تنفـاء عملة طلب التقصير حينئذ (قوله ولا تجمع الصلاة الخ) أى يكره (قوله يعيده معه) أى ندبا وقوله ويجمع وحده ليلة المطر أى ندبا (قوله ولا يزيد) أى يكره فيما يظهر (قوله في كل مسجد) أى او ما في حكمه (قوله له امام راتب) ونائب الراتب حكمه الراتب قال تت وظاهره أنه لا فرق بين كونه راتبا في كلها أو بعضها والكراهة انما هي في التي هو راتب فيها فقط انتهى وأما ما لا راتب له فلا يكره تعدد الجماعة فيه (قوله أن تجمع الصلاة فيه مرتين)

المنتصب في مسجد الامامة في جميع الصلوات أو بعضها (ان صلى وحده قام مقام الجماعة احترازا في حصول فضيلة الجماعة المتقدمة وفي الحكم فلا يعيد في جماعة أخرى ولا تجمع الصلاة في ذلك المسجد مرة أخرى ومن صلى وحده يعيده معهم ويجمع وحده ليلة المطر لان المشقة حاصلة في حقه ويقول سمع الله من حمده ولا يزيد راتبا لك الحمد (ويكره) كراهة تنزيه (في كل مسجد له امام راتب أن تجمع فيه الصلاة مرتين)

قبل الامام الراتب أو معه أو بعده (م ٣٤) لان ذلك يؤدي الى التباعد والتشاجر بين الائمة واذابهم (ق)

وعلى هذا التعليل ينبغي  
التحريم نفاهاً كلامه ان  
الكراهة باقية ولو اذن  
الامام وهو ظاهر المذهب  
لان من اذن لرجل أن يؤذيه  
لا يجوز له ذلك (ومن صلى  
صلاة) من الصلوات  
المفروضة وحده أو مع  
جماعة اماماً كان أو اماموما  
(فلا يؤم فيها أحداً) لانه  
يكون في الثانية متنفلاً  
والمعروف من المذهب انه  
لا يجوز أن يأتى المفترض  
بالتنفل ويعيد من اتهم به  
أبداً جماعة ان شاؤا على  
ظاهر المذهب أو أفذاذا عند  
ابن حبيب على المشهور  
(واذ سهى الامام) في صلاته  
(وسجد لسهوه فليتبعه من  
لم يسه معه من خلفه) ظاهره  
ولو كان مسجوقاً والمسئلة  
ذات تفصيل نقلناه  
في الكبير والاصل فيما قال  
مارواه الدارقطني أنه صلى  
الله عليه وسلم قال ليس على  
من خلف الامام سهو وان  
سهى الامام فليبه وعلى  
من خلفه وفي الصحيحين أنه  
صلى الله عليه وسلم قال انما

احترار من صلاة المفرد فيه بعد جمع الامام فلا كراهة مطلقاً كقوله لعذر  
والا كره أى مع الخروج قبل جمع الامام (قوله قبل الامام الراتب) أى مالم  
يؤخر كبراً فغيره ان يجمع ولا كراهة ويكرهه أى للراتب حيثما يجمع فاداً  
لم يؤخر كبراً فغيره ان يجمع بعد جمع غيره حيث كان بغير اذنه والا كره (قوله  
أو معه) ضعيف لما ذكره عجم من أن المذهب أنه يحرم أن يصلى أحد صلاة حال  
صلاة الامام الراتب لما ساء صلاها مفرداً أو جماعة انتهى (قوله لان ذلك يؤدي  
الح) هذا أحد أقوال في المسئلة فقد قال تفوهل الكراهة لاذية الامام  
أو تطرق أهل البدع أو لالتهاون بالصلاة أو لتفريق الجماعة وقد أمر الشارع  
باللفة أقوال (قوله ينبغي التحريم) أى الا أن افقه لحرمة قبل أو بعد (قوله  
وهو ظاهر المذهب) وجوزته النخعي قاله تف (قوله ومن صلى صلاة من الصلوات)  
أى بحيث برئت ذمته (قوله جماعة ان شاؤا الخ) هو المتمدن وقول ابن حبيب  
ضعيف قال ابن ناجي لم يحل ابن بسير غيره أى غير قول ابن حبيب قال وهذا لان  
الصلاة الاولى تجزئهم عند الشافعي وغيره فاداً أعادوها جماعة صار عند هؤلاء  
كمعيد في جماعة بعد أن صلى في جماعة فراحى في الاعادة مذهب المخالف  
لامذهب نفسه (قوله وسجد لسهوه) قضيته ان الامام لو ترك السجود  
لسهوه لا يسجد المأموم وليس كذلك بل يقوم بالسجود ولو تركه الامام فلو سجد  
المأموم القبلى معه وتركه امامه صحت صلاته وتبطل صلاة امامه ان كان عن  
ثلاث سنن وطال (قوله فليتبعه) أى وجوباً (قوله والمسئلة ذات تفصيل ذكرناه  
في الكبير) مفهوم لقب فلا ينافى أنه ذكره في التحقيق ونصه والمسئلة ذات تفصيل  
وهو ان كان أدرك معه الصلاة كلها لزمه اتباعه على كل وجه كان السجود قبلياً  
أو بعدياً وان كان مسجوقاً فلا يخفى انما ان يعقد معه ركعة أو لافان عقده معه ركعة  
وكان السجود قبلياً يسجد معه فان كان بعدياً لا يسجد معه وينظره باسعاء على  
ما في المدونة قالوا ويكون ساكتاً ولا يشهد فان خالف وسجد معه أفسد صلاته  
وان جهل فقال عيسى يعيد أبداً قال في البيان وهو الاقيس على أصل المذهب لانه  
أدخل في صلاته ما ليس منها وعذره ابن القاسم في الجهل فتحكم له بحكم النسيان  
مراعاة لمن يقول عليه السجود مع الامام انتهى وان لم يعقد معه ركعة لم يترتب عليه  
سجوده البعدى وأما القبلى فقال ابن القاسم لا يتبعه وعليه اذا خالف وتبعه بطلت  
صلاته انتهى أى عمداً أو جهلاً لاسهوا (قوله ليؤتم به) أى ليقترن به في أحوال

جعل الامام يؤتم به فلا تخلفوا عليه وهذا عام في كل ما يصدق عليه الاختلاف من أفعال الصلوات وأقوالها جميعاً  
حيثما بدأ ولا يرفع أحد من المأمومين رأسه من ركوع أو سجود

(قبل الامام) لما في الله هجين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (٣٤٤) أما يخفى الذي يرفع رأسه قبل الامام

أن يحول الله وجهه وجهه  
سجداً أو يجعل صورته صورة  
سجداً أو يلفظ المسلم أنه صلى  
الله عليه وسلم قال أما  
الناس اني امامكم فلا  
تسبقوني بالركوع ولا  
بالسجود ولا بالقيام ولا  
بالانصراف (ولا يفعل)  
أحد من الامم أو قال الصلاة  
(الابعد فعله) لما في الصحيحين  
عن البراء قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا  
قال سمع الله لمن حمده لم يكن  
أحد مناهله حتى يقع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ساجداً ثم يقع سجوداً  
بعده (ويفتح) أي المأموم  
بالتكبير (بعده) أي بعد  
تكبيرة الامام على جهة  
الوجوب متى سبقه به أو  
ساواه فيه بطالت صلاته  
وسمي أي حكمه مالذاً حرم  
بعده وسلم معه (ويقوم)  
المأموم (من اثنين بعد  
قيامه) أي الامام مستقلاً  
على جهة الاستحباب  
(وسلم بعد سلامه) على  
جهة الوجوب متى سبقه به  
أو ساواه فيه بطالت صلاته  
(الاولى ذل) أي

الصلاة في نفي المقارنة والسابقة والمخالفة كما قال فلا تختلما واعيـ والرفع قبله  
والخفض من الاختلاف عليه فيرجع ليرفع بعد رفعه ويخفض بعد خفضه قاله  
شارح الحديث أي وكذا من الاختلاف أن لا يتبعه من ليس معه ممن خلفه  
(قوله ولا يرفع) أي تحريراً عما لو كان يرفع مع له ان ظن انه رآه قبل  
الرفع وهل الرجوع سنة أو واجب قولان اقتصر المراق على الوجوب ولو ترك  
الرجوع لمحت صلاته وهذا حيث أخذ فرضه مع الامام قبل رفعه ولا وجب عليه  
لرجوع حال تركه عزاً أو جهلاً لبطال لاسهوا وكان بمنزلة وزوج ويقاس عليه  
الحاض (قوله أما) بتخفيف الميم وفتح الهززة حرف استفتاح (قوله الذي يرفع  
رأسه) أي من الزنوع أو السجود (قوله أن يحول الله وجهه) أي حقيقة بأن يسيخ  
ادلامانع من وقوع المسخ في هذه الامة كما يشهد له حديث أبي مالك الاشعري  
الذي في البخاري في باب الاشارة أو تحول هيئة الحسية يوم القيامة ليحشر على تلك  
الصوره أي والمعنوية كالبهائم الموصوف بها الحمار فاستعير ذلك للجمال ورد  
بأن الوعيد بأمر مستقبل وهذه الصفة حاصلة في فاعل ذلك عند ذلك كذا ذكر  
لعلماء وأوفي قوله ويجعل الخ شاك من الراوي (قوله أني امامكم) بكسر الهززة  
والميم الثانية مضرومة (قوله لا بعد فعله) أي لا بعد الشروع في فعله أي فالاولى  
أن يفعل بعد الشروع في الفعل ويدركه فيه وهذا في غير الايام من اذنيه وأما فيه  
فيطابق منه التأخر حتى يتفعل الامام قائماً (قوله لم يحس) بفتح الياء وكسر النون  
أو لم يقوس وقوله ساجداً حال وقوله ثم تقع بنون المتكلم مع غيره والعين مرفوعة  
وقوله سجوداً حال وهو وجع ساجداً أي بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله  
عليه السلام ويتقدم ابتداء فعلهم على فراغه عليه السلام من السجود كذا قاله  
القسطاني فان قيل قوله ولا يفعل الخ تكرار مع ما قبله والجواب من وجهين  
أحدهما أنه من باب تكرار العام بعد الخاص الثاني ان الاول نهى فيه عن السابق  
وهذا نهى عن المتأخر ولخصه ان السابق حرام كالتأخر عنه حتى ينتقل  
الى ركن آخر والمصاحبة مكروهة (قوله أي بعد تكبير الامام) أي بعد الفراغ  
من التكبير (قوله بطالت صلاته) ختم قبله أو بعده فهذه ستة صور واداء  
ابتداء بعده ان ختم قبله بطالت ومعه أو بعده صححة فالصور تسع ومثلها في السلام  
الا أنه في الاحرام لا فرق بين العمد والسهو وفي السلام يقيد بالمد لاسهوا فلا تطل  
ولا يعتد بذلك السلام تنبيهه اذا علم أنه أخر قبل امامه وأراد أن يحرم بعده  
فقال مالك يكبر ولا يسلم لانه كان لم يكبر لمخالفة ما أمر به وقال سحنون يسلم لانه

والقيام الى الثانية والرابعة (فواسع) أي جائز (ان يفعله معه وبعده أحسن) أي أفضل وقد نص في المختصر على كراهة مساواته في غير تكبيرة الاحرام والسلام (وكل سهو سهوا المأموم) في حال قدوته بالامام (فالامام يحمله عنه) الحديث الدارقطني المتقدم وقيدنا (٣٤٥) بحال القدوة احترازاً عما إذا كان مسبوقاً وسهواً في قضائه فان

الامام لا يحمله عنه لان القدوة قد انقطعت فتحكمه الآن حكم المنفرد ثم استثنى من الكلية التي ذكرها مسائل فقال (الاركة أو سجدة أو تكبيرة الاحرام أو السلام أو اعتقاد نية الفريضة) لان هذه فرائض والفرائض لا تسقط بالسهو ولا يجزى عنها السجود (و) من فضائل الصلاة انه (اذا سبى لم الامام) من الفريضة (فلا يثبت) في مكانه (بعد سلامه) سواء كانت الصلاة مما يتنقل بعدها أم لا وقوله (ولينصرف) تكراراً فيه بمعنى لا يثبت (ق) وهل ينصرف جملة وهو ظاهر كلامه أو يقول ليس الا وهل انصرفه خروجه من المحراب أو تحويله فيما وشمالاً قال مالك يقول الى أي جهة شاء وأختلف

اختلف في صحة الاحرام الاقول (قوله فواسع أي جائز) أراد بالجواز عدم الحرمة فلا ينافي الكراهة بقراءة قوله وبعده أحسن بمعنى مستحب فافعل ليس على بابه (قوله قدوته) مثل القاي كما قاله في شرح المختصر (قوله فالامام يحمله عنه) أي كالتكبير ولفظ التشهد أو زيادة سجدة أو ركوع ولا مفهوم للسهو في كلامه بل يحمل عنه بعض العهد كترك التكبير أو لفظ التشهد (قوله أو اعتقاد نية الخ) عرفوا النية بأنها العزم على الشيء مقترناً بفعله فأراد بالاعتقاد ذلك العزم فأضافه اعتقاداً الى ما بعده لبيان أي اعتقاد هو نية الفريضة أي نية الصلاة المعينة بتبنيه قول المصنف الاركة أي الاركة أي من كل ما كان فرضاً غير الفاتحة ولم يرد المصنف الحصر لان الا لا تكون للحصر الا اذا سبقها نفي اذ بقي الجلوس للسلام والرفع وترتيب الاداء وغير ذلك وذكر المصنف الاركة لاجابة اليه لانه اذا كان لا يحمل السجدة فأولى الاركة والقول بأنه أراد بالاركة الركوع بعد لانه مجاز (قوله بعد سلامه) أي ولو قبل الذكر المطلوب عقب الفريضة لانه يأتي به بعد ذلك (قوله وهل انصرفه الخ) الاولى اسقاط هل فالاولى أن يقول والمراد بانصرافه خروجه من المحراب والمراد بتحويله أي يميناً أو شمالاً ورجع هذا أي القول بالتحويل قال الاجهوري ويكفي تغييره ثم قال تعالى وهذا هو السنة ونحوه لان أي جهة وصاحب المدخل (قوله فقل لان الخ) وقيل ان العلة التلبس على الداخل (قوله فقل ليلا الخ) في كلام بعض ما يفيد أن هذا يقتضي الانصراف جملة كما نقل عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب انهما كانا اذا سلما ينهضان من المحراب نهضة البعير الماسح من عقاله (قوله والظاهر ان هذا أولى في التعليل) وجه الظهور ان التعليل الاول لا دليل عليه (قوله أنت السلام) أي المختص بالتزهر عن النقائص والعيوب لا غيرك وقوله ومنك السلام أي ان غيرك في معرض النقصان والخوف مقتدر الى جانبك بأن تؤمنه ولا ملاذله غيرك ودل على التخصيص بتقديم الخبر على المتبدأ وقوله تباركت تعظمت وتجدت

في صلاة الانصراف فقل لان الموضع ٨٧ عدل لاستحقاقه الامن أجل الصلاة فاذا فرغ فلا يستحقه بعدها وقيل لثلاث الخ لطلب الرياء والعجب والظاهر ان هذا أولى في التعليل انتهى ونقل عن الشافعي رضي الله عنه انه ثبت بعد سلامه قليلاً لما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم لم يقعد الا مقدراً لما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ثم استثنى من انصراف الامام بعد سلامه



مسئلة فقال (الا ان يكون في محله) وهو دأبه في الحضر ورحله في السفر (فذلك) يعني الجلوس بعد سلامه (واسع) أي جائز لانه مأمون مما يخاف منه (قائدا) القرافي كرم الله وجاهته من العلماء لا ثمة المساجد والجامعات الدعاء عقب الصلوات المكتوبة جهرا لله ضرر من فبمع لهذا الامام (٣٤٦) التقديم وشرف كونه ينصب نفسه

واسطة بين يدي الله تعالى وبين عبادته في تحصيل مصالحهم على يديه في الدعاء فيوشك ان تعظم نفسه وبفسد قلبه ويهوى ربه في هذه الحالة أكثر ما يطيقه وروى ان بعض الأئمة استاذن هر ابن الخطاب رضي الله عنه أن يدعو لقومه بدعوات بعد الصلاة فقال لا لا في أخشى عليك أن تشمخ حتى تصل النيران يجرى هذا الجري كل من نصب نفسه للدعاء لفسيده وهذا آخر الكلام على الريح الاول من الرسالة ثم شرع يشكم على الريح الثاني فقال (باب جامع) بالتشوين ويروى بالاضافة والاول أحسن لان الاضافة تقتضي انه ذكر جميع مسائل الصلاة وليس كذلك وهذه الترجمة من تراجم لوطا ومضاهاهنا

أوجب بابركة وروى إذا أدخل أي إذا العظمة (قوله الا ان يدور في محله) أي أوقف صلاة من الارض وكذا حمل غيره فلا يتغير ذلك بمحله (قوله أي جائز) أي لا كراهة فيه كما مرجه (قوله والجامعات) أي وان يكونوا في مسجد (قوله جهرا) أي وأما سر فامر مندوب اليه عياض وعلى الامام عشر وظائف مراعاة الوقت الى أن قال والاجتهاد في الدعاء لهم الا أن قوله فيجمع الخ آت في الدعاء مرأوا جهرا ويمكن أن يقال ان اجتماع المترتب عليه ما ذكر من عظم النفس الخ أظهر في الجهر ويجرى مثل هذا في ما روي عن عمر (قوله فيوشك) أي يدور (قوله فيعظم نفسه الخ) قصد الايضاح أعظم النفس فساد القلب ومعصية الرب وقوله في هذه الحالة تنازع فيه العوامل المذكورة (قوله بما يطيقه) أي من اطاعته أي الرب فامصدرية (قوله ان تشمخ) أي ترفع الخ وهذا كناية عن الكبر (قوله ويجرى هذا الجري الخ) قال ابن ناجي قلت وقد استقر اهل على جوازها عندنا بالبرقية وكان بعض من لقينته ينصره بأن الدعاء ورد الخ عليه من حيث الجملة فقال تعالى ادعوني أستجب لكم وقال قل ما يعبدكم ربى لولا دعاؤكم انتهى وعبارة عبارة بعد ان ذكر عبارة الشارح ذمها وحاصل ما انفصل عنه الامام ابن عرفة والفرقي أن ذلك ان كان على نية انه من سنن الصلاة أو فضائلها فهو غير جائز وان كان مع السلامة من ذلك فهو باق على حكم أصل الدعاء والدعاء عبارة شرعية فضائلها من الثبوت معلوم عظمه انتهى المراد منه

\*(باب جامع)\*

(قوله بالتشوين) أي روى بتشوين باب وروى بالاضافة أي باضافة باب الى جامع وهذا الوجهان على نسخة في وأما على نسخة اطها بالتشوين وعندهم ميان في ان المعنى ان الباب جامع أحكام الصلاة الخ هكذا ذكر الشيخ وفيه ان قول الشارح والاول أحسن لا يظهر لانه على نسخة في فلا يهاجم قرى بالتشوين أو عدمه وعلى اسقاطها فلا يهاجم وهو دأبه على كل حال (قوله اجيب الخ) أي فقوله باب جامع الخ

باب أذ كرفيه محال مختلفة (في الصلاة) واعتصم على الشيخ بانه ذكر في ابواب مسائل ليست أي منه كقوله ومن أذ بأوضوه في الحديث استاده الوضوء ومن لم يقدّر على مس المساء لضربه أولا يبعد من يتأوله إياه ثم أجيب بأذا كنهنا ذكره في الصلاة

أي بحسب الاغلب (قوله وبأنه وعد بمسئلة التيمم) أي فكأنها مسئلة (قوله  
وبأن مسئلة الوضوء الخ) فكأنه قال باب جامع في الصلاة حقيقة أو حكماً فابتدأ  
بالصلاة صلاة حقيقة وما يتفق بالوضوء صلاة حكماً وهذا الجواب جارياً بضاً في مسئلة  
التيمم (قوله وابتدأ الباب بمسئلة الخ) أي للناسبة لأن المستر يطلب حين ارادة  
الدخول في الصلاة وقال تت وكرر هذه المسئلة مع تقدمها في باب طهارة الماء  
والثوب وأوجب بأنه انما كررها لزيادة صفة الخمار أو لأن هذا محلهما وليرتب عليها  
قوله ولا يغطي أنفه (قوله وأقل الخ) يفهم من كلام الشارح انه الوصلت بأقل من  
ذلك مع القدرة عليه لم يجزها وتعيد بعد وليس على إطلاقه بل فيه التمهيل المتقدم  
(قوله بالخاء المعجمة) قال في التحقيق روى بالخاء المعجمة وبالخاء المعجمة ومعنى الأول  
الكفيف بالخاء المعجمة وهو المتبر وهو في النسانية السائر اه فعلى انثابة يكون  
قوله السابع نفسير الخفيف بالخاء المعجمة ويحتمل أن تكون سترته من حيث  
سمكة فتتمد الفتحة (قوله الذي يستظهر الخ) تفسير السابع قوله وظهور  
قدمها بل لا بد أيضاً من ستر بطون قدميها وان كان لا إعادة عند ترك ستر بطن  
القدم (قوله تسدله على خديها) قال الاجهوري ظاهر كلامهم هذا ان الواجب  
عليها ستر بعض خديها انتهى أقول قضية الشارح انها تستر جميع خديها وقد  
علمت ما قاله عجمي بخفي ان كلام من ذلك يناه في ما سياتي له من أنه يجوز له ان يظهر  
وجهها وكفيها أولاً أطلقه شراح خليل من جوارها ظاهر ما ذكر من الوجهين والكفين  
فلعل ما هنا من ستر الخدين أو بعضها ضعيف (قوله فان صلت به) أي بالخفيف الذي  
يشف وأما اذا كان يصف العورة فقط فيكره وتعيد في الوقت والرجل كالمرأة  
في ذلك وهذا التفصيل بين ما يشف ويصف ذكره ابن الحاجب تبعاً لما لا ين بشير  
واعترضهما ابن عرفة بأن الحكم فيهما سواء وهو الكراهة والاعادة في الوقت  
وأجيب أن المراد بالشاف الذي يجب الاعادة فيه أبداً هو الشاف الذي تبدوا  
منه العورة دون تأمل وأما الشاف الذي لا تبدوا العورة منه الا بتأمل فهو يساوي  
الذي يصف في الحكم وهذا بالنسبة لسائر البطن وما حاذاه على ما تقدم والافظا  
عبارة انه اذا كان الخمار يشف بحيث تظهر منه الرأس بدون تأمل أو غيره مما  
ذكرنا انها تعيد أبداً وليس كذلك (قوله ظهور قدميها) تقدم ما فيه (قوله ويجوز  
أن تظهر وجهها) والمراد بالوجه هنا غير المتقدم تحديده في الوضوء بدليل أنهم  
أوجبوا عليها ستر شعر رأسها وهذا يشمل الثابت على الخفة مع أنه من الوجه الذي  
يجب غسله احتياطاً (قوله خاصة) قيد في الوجه والكفين فقط وقوله في الصلاة

وبأنه وعد بمسئلة التيمم وبأن  
مسئلة الوضوء لها مقام  
بالصلاة وابتدأ الباب بمسئلة  
تقدمت في باب طهارة الماء  
فقال (وأقل ما يجز المرأة  
من اللباس في الصلاة)  
ضبان الأول (الدرع) بدال  
مؤهلة (الخفيف) الخاء  
المعجمة والخاء المعجمة  
(السابع) أي الكامل  
(الذي يستظهر قدميها)  
ولما كان الدرع نظاماً مشتركاً  
بين درع الحديد وغيره فسرره  
بما هو المقصود في الصلاة  
فقال (وهو) أي الدرع  
(القبيص) وهو ما يسلك  
في العنق (و) الشيء الثاني  
(الخمار) بكسر الخاء المعجمة  
وهو ثوب يغطي المرأة على  
رأسها تسدله على خديها  
ويستر قدميها ما يشترط  
في الدرع وهو (الخفيف)  
واحتزبه في الموضعين من  
الخفيف القبيص الذي يشف  
فان صلت به أعادة أبداً  
فوجب على المرأة في الصلاة  
أن تستر ظهور قدميها  
وشعرها وعنقها ودلالتها  
ويجوز أن تظهر وجهها  
وكفيها في الصلاة خاصة

والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة ما نضح الا بخر اربعين بالغ وفي رواية تسئل صلى الله عليه وسلم انصلي المرأة في درع وخمار وليس عليهما ازار قال اذا كان (٣٤٨) الدرع سابغا يغطي ظهوره قد ميسر

(ويجزى الرجل في الصلاة ثوب واحد) من غير كراهة ان كان ثيها ساترا لجميع جسده فان لم يستر الا عورته فقط أجزاته صلاته مع الكراهة وانما كراهته المسته لا يرب عليها قوله (ولا يعلى) المصلي ذكرها كان أو أنثى (أنفه أو وجهه في الصلاة أو يضم ثيابه أو يكف) أو يضم (شعره) النهي عن هذه الامور كلها نهى كراهة اما تغطية الانف بالنسبة الى المرأة فلانه من التعق في الدين وأما بالنسبة الى الرجل فللكبر الامن كانت عاداته ذلك كاهل مسوكة فيباح له في الصلاة وغيرها ويستحب تركه في الصلاة وأما تغطية الوجه لهما فلان تعق في الدين وأما ضم الثياب فانما يكره اذا فعل ذلك لاجل الصلاة أو وصوا ثيابه لئلا تتلوث ترابا لان في ذلك ضربا من ترك الحشوع

استرازا عن خارجها وقد تقدم تفصيله (قوله يعني بالغ) قال المناوي شارح جامع وخص المحيض لانه أكثر ما ينجس به الاناث لالا احتراز (قوله ازار) المراد به ما يجعل في الوسط ويرجى الى الاسفل بقريته قوله اذا كان الدرع سابغا الخ (قوله اذا كان كتيفا) أي لا يصف العورة ولا يشف والا كره وأعاد في الوت (قوله فان لم يستر الا عورته فقط) لا مفهوم له لقوله فيما تقدم ويكوه أن يصلي بثوب ليس على اكتماله منه شيء ولقوله ان كان كتيفا ساترا لجميع جسده (قوله التعق) أي التشديد في الدين (قوله فلا كبر) أي لمظنة الكبر والابتن كان للكبر حقيقة فهو حرام قوله كاهل مسوكة) بل بالمغرب (قوله فيباح) المراد بالاباحة عدم الكراهة فيصدق بخلاف الاولى وقوله ويستحب تركه في الصلاة أي فيكون خلاف الاولى ومضم ذلك التعذر ان تغطيه الانف مكرهه في الصلاة وغيرها اذا لم يكن عاداتهم ذلك والافخلاف الاولى في الصلاة ومستوى الطرفين في غيرها وهو كذلك وان كان المصنف قيده بقوله في الصلاة (قوله وأما تغطية الوجه لهما) أي للرجل والمرأة الذي ينبغي ان الكراهة مطلقة في الصلاة وغيرها على نحو ما تقدم في تغطية الانف (قوله لاجل الصلاة أو وصونا) أي الباعث على ذلك أما الصلاة أو الصون أي فرض المسئلة أنه في الصلاة بدليل بقية كلامه (قوله ضربا) أي نوعا (قوله أو عمل) عطف عام على خاص أو كان ذلك عادة قوم (قوله فيجوز) أن يصلي على ما هو عليه أي خلاف الاولى لقوله آخر والافضل أن يحل ذلك كله قال في المدونة وأما من صلى محترما أو جمع شعره أو شمركه فان كان ذلك لباسا له أو كان في عمل فلا بأس به وكان بعض أشياخي يحمل قول المدونة أو كان في عمل اذا كان يعود اليه ثانيا أما اذا كان لا يعود فيكرهه ذلك وحمل بعضهم المدونة على عزمها والاقل أقرب للمعنى ذكره ابن ناجي (قوله وأما كفت الشعر) أي في الصلاة (قوله ان قصد بذلك عزة شعره) أي أو قصد الصلاة أي كفت شعره لاجل الصلاة (قوله أو فعل ذلك لشغل) أي وحضرت الصلاة (قوله فلا كراهة) أي المنفي هو الكراهة فلا ينافي أنه خلاف الاولى لقوله والافضل الخ وتبين من تقريرنا هذا ان ضم الثياب مع ما بعده انما يكره في الصلاة فقط لا خارجها بخلاف

أما اذا كان في صنعه أو عمل فحضرته الصلاة وهو كذلك فيجوز له ان يصلي على ما هو عليه من تغطية غير كراهة اذا كفت الشعر فانما يكره اذا قصد بذلك عزة شعره أن لا يتلوث اما ان كانت عاداته ذلك أو فعل ذلك لا كراهة ولا كراهة والافضل ان يحل ذلك كله

(وكل سهو) سهواً الامام أو القند (٣٤٩) والمأموم في بعض الصور (في الصلاة) المفروضة أو النافلة على

ما في المندونة (زيادة) يسيرة سواء كانت من غير أقوال الصلاة كالتكلم ساهياً أو كانت من جنس أفعال الصلاة كالركوع والسجود (فليسجد له) أي للسهو وعلى جهة السنية على ما في المختصر (سجدتين بعد السلام) وقيدنا الزيادة بيسيرة احترازاً عن الكثيرة فإنها مبطله سواء كانت من غير أقوال الصلاة كالكلال نسياناً أو يظول أو كنت من غير جنس أفعال الصلاة مثل أن ينسى أنه في غير الصلاة فيأكل ويشرب أو يخطب أو يثوب أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثير منه في الرباعية مثلها أربع ركعات على ما شهر ابن الحاجب ومتبوعه وفي بطلانها نصفها قولان قيل تبطل وقيل لا تبطل ويسجد للسهو (ع) والفقولان على حد سواء لا واحد أشهر من الآخر وظاهر المختصر الثاني والكثير في الثنائية مثلها ركعتان ولا تبطل بزيادة

تتمية الأنف والوجه فهو مكروه ومطلوع في الصلاة وخارجها أن يكون من قوم عادتهم ذلك فلا كراهة مطلقاً على ما تقدم (قوله وكل سهو هو الذهول عن الشيء) تقدم له ذكر أم لا لأنه أعم من النسيان (قوله والمأموم في بعض الصور) وهو فيما إذا شرع يتعصى ما عليه (قوله أو النافلة على ما في المندونة الخ) إنما قال على ما في المندونة للمخالفات نقل عن ابن سيرين وغيره أنه لا سجود في النافلة لنا قوله صلى الله عليه وسلم لكل سهو وسجدتان انتهى والحاصل أن النافلة كالقريضة الأخس مسائل الأمر الجهر والسورة تغفر في النافلة دون القريضة الرابعة إذا عدا الثالثة برفع رأسه من ركوعها كلها رابعة في النافلة بخلاف القريضة الخامسة إذا نسي ركناً من النافلة وطال أو شرع في صلاة مفروضة مطلقاً أو نافلة وركع فلا شيء عليه بخلاف القريضة فإنه يعيدها (قوله فليسجد للسهو) على جهة السنية على ما في المختصر وفي الطراز وجوب البعدى قاله قت وقوله سجدتين ولو تكرره سهو (قوله سواء كانت من أقوال غير الصلاة) أي فإن كانت من أقوال الصلاة فلا سجود في سهوها كما لا يبطل تعدياً كما لو كرر السورة والتكبير أو زاد سورة في أخريه إلا أن يكون القول فرضاً فإنه يسجد للسهو كما لو كرر أفاضة سهواً ولو في ركعة وجرى خلاف في بطلان الصلاة بتعدي تكرارها والمعتمد عدم البطلان (قوله وبأكل ويشرب) واختلف في ذلك فقيل إن جمعهما مبطل كإتمام لا وقيل إن كثر أبطأ والأول يوجب سجوداً سهو (قوله أربع ركعات) أي محققات والكمال هنا برفع الرأس من الركوع كما ذكره بعضهم فأثلاً والظاهر أن عقد الركعة هنا برفع الرأس فإذا رفع رأسه في ثامنة في رباعية أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة في ثنائية أبطأ (قوله ومتبوعه) أي ومن تبعه ابن الحاجب من الأشياخ (قوله وقيل لا تبطل وهو المتمد) (قوله والكثير في الثنائية) أي غير السفرية وأما السفرية فلا تبطل إلا بأربع مثال الثنائية الصبح والجمعة بناء على أنها فرض يومها وعلى مقابله فلا يبطلها إلا بزيادة أربع وأقولان مشهوران كذا ذكره بعض الشراح وقوله على المشهور راجع لقوله مثلها ومقابلة أنها تجبر بالسجود أي في الفرض المذكور وهو زيادة المثل (قوله ركعتان على الأصح ضعيف) والمعتمد أن الثلاثية كالأربعية لا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات محققات (قوله يتشهد لهما) أي على سبيل السنية ويكون تشهداً بالجلوس الأول (قوله والمشهور افتقاره إلى الأحرام) ومقابله ما نقل عن مالك من عدم افتقاره إلى الأحرام

ركعة على المشهور والكثير في المغرب ركعتان ٨٨ على الأصح فتبطل بزيادتهما ولا تبطل بزيادة ركعة وظاهر قوله (يتشهد لهما) أي السجدة في سجود السهو والبعدى أنه لا يجزم بالسجود البعدى والمشهور افتقاره إلى الأحرام



ويكتفى بتكبيرة الاحرام عن تكبيرة الهوى (و) بعد فراغه من التشهد (يسلم منهما) أى بعد السجودين (وكل سهو)  
 في الصلاة سواء الامام أو الفذا والمأموم في بعض الصور (٣٥٠) (نقص) يعني بنقص سنة مؤكدة

والاحرام هو النية على ما يستعاد من بعض شراح خليل وإذا في التحقيق قال أحرام  
 وإذا قلنا بالاحرام فهل يحرم قائما وهو قول بعض المتقدمين أو جالسا وهو قول  
 ابن شبلون نقله في الجواهر انتهى والظاهر الثاني (قوله ويكتفى بتكبيرة  
 الاحرام) أى فتكبيرة الاحرام هي تكبيرة الهوى (قوله وسلم منهما جهرًا)  
 وجهره سنة كالفريضة والحاصل ان هذا البعدى محتو على سجود وتكبير وتشهد  
 وسلام أما التشهد فهو سنة والسلام واجب غير شرط فلا يبطل السجود بتركه  
 والله أكبر يجري فيه ما جرى في تكبير الصلاة فلو ترك الثلاثة وهي الاحرام أى  
 التكبير والتشهد والسلام وأتى بنية أى السجود فالظاهر أنه صحيح كما لبعض قال  
 الشيخ بل ولو ترك البعدى لم تبطل صلاته (قوله فليسجد) أى يسجد سجدتين  
 ولو كثرت السنن المتركه وحكمه السنية وقيل واجب وقيل ان كان عن ثلاث  
 سنن فواجب وان كان عن اثنتين فسنة (قوله بنقص سنة مؤكدة) ومثلها  
 السنن الخفيفتان وسواء كان النقص محققاً أو مشكوكاً فيه (قوله الأسرار  
 الخ) اعلم أنه إذا قرأ جهرًا في محل السر سهاً فإنه يسجد بعد السلام على المعروف  
 من المذهب وعن ابن القاسم قبل السلام فكلام الشارح وأراد على قول ابن القاسم  
 وهو ضعيف (قوله الرابعة التكبير) هذا بناء على ان لتكبير كلمة سنة واحدة  
 وأما على القول بأن كل تكبير سنة وهو ما عليه صاحب المختصر وقاله في شرح  
 المدونة أيضاً أنه يسجد لترك تكبيرتين فتأمل (قوله الخامسة قول سمع الله لمن حمده)  
 يجري فيه ما جرى في الذى قبله (قوله التشهد الاول) فإنه مشتمل على سنتين  
 ذاته سنة وكونه باللفظ الخاص سنة أخرى (قوله والجلوس له) أى لانه يلزم من  
 ترك الجلوس ترك التشهد فان قلت لا يلزم لانه يجوز ان ينتصب قائماً قلت يحتمل  
 أن يقال هذا فعل كثير تبطل الصلاة به عمداً (قوله الثامنة التشهد الاخير)  
 انظر كيف يتصور السجود القبلى بترك التشهد الاخير (قوله وترك تشهد واحد)  
 ليس بمسلم والمعتمد أنه يسجد لترك التشهد الواحد على ما صرح به عجم في شرحه  
 على خليل (قوله يتشهد على المشهور ثانياً) أى على طريق السنية على ما يظهر  
 كما قاله بعض شراح المتن وأشعر كلامه أنه لا يعيد الصلاة على النبي صلى الله

(فليسجد له) أى للسهو (قبل  
 السلام) وإنما قيدنا بالنقص  
 في كلامه بسنة مؤكدة  
 لانه سينص على أنه لا يسجد  
 لنقص فرض ولا سنة خفيفة  
 ولا فضيلة والسنن المؤكدة  
 التي يسجد لها ثمانية الاولى  
 قراءة ما زدد على أم القرآن  
 في الفريضة فيسجد لترك  
 ذلك فيها الا في النافلة على  
 ما في المختصر الثانية الجهر  
 بالقراءة في الفريضة الجهرية  
 فيسجد لتركها فيها  
 لا في النافلة على ما في المختصر  
 أيضاً بأن يأتي بالسربله فيها  
 الثالثة الأسرار في محله  
 الرابعة التكبير سوى تكبير  
 الاحرام الخامسة قول سمع  
 الله لمن حمده السادسة  
 والسابعة التشهد الاول  
 والجلوس له الثامنة التشهد  
 الاخير ولا يسجد لغير هذه  
 الثمانية كذا نقل في التوضيح  
 عن المقدمات وذكر  
 في مختصره أنه لا يسجد لترك  
 تكبيرة واحدة ونحو قول

سمع الله لمن حمده وترك تشهد واحد شيئاً وهذا والله أعلم اذا ترك لفظه ولم يترك الجلوس له اما لو تركه عليه  
 يجاوز له السجود والسهو الذي قبل السلام انما يكون (اذا تم تشهدهم) بعد أن يفرغ من السجودتين (يتشهد) على  
 المشهور ثانياً (ويسلم) هو اختيار ابن القاسم

ووجهه ان من سنة السلام ان يعقب تشهدا (وقيل لا يعيد التشهد) وهو مروى عن مالك أيضا واختاره عبد الملك  
لان سنة الجلوس الواحد لا يتكرر (٣٥١) فيه التشهد مرتين (ومن نقص) في صلاته شيئا من السنن

المؤكد (و) مع ذلك (زاد)  
فيم اشيا يسيرا مما تقدم بيانه  
(سجد) له (قبل السلام)  
أيضا من ان يترك التشهد  
والجلوس له ويزيد سجدة  
وما ذكره الشيخ من  
التفصيل من انه يسجد  
لأنه من فقطأوله مع الزيادة  
قبل السلام ويسجد للزيادة  
فقط بعد السلام هو قول  
مالك وعن الشافعي يسجد  
للسهر قبل السلام. طلقا  
وعن أبي حنيفة بعده مطاوعا  
ودليلنا على الزيادة ما صح عنه  
صلى الله عليه وسلم صلى  
العصر فسلم من ركعتين  
فقام ذواليدن فقال أقصرت  
الصلاة يا رسول الله أم  
نصيت الى أن قال فقام  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأتى ما بقي من الصلاة  
ثم سجد سجدة بعد التسليم  
وهو جالس ودلى في القصص  
ما صح أنه صلى الله عليه وسلم  
صلى الظهر فقام من  
الركعتين الأولى ولم

عليه وسلم وهو كذلك (قوله وقيل لا يعيد التشهد) ضيف والمعمد الاول وهو  
أنه يعيده استثناء لما لو ترك أعادته ولو عمدا لاشيء عليه واستظهر عجم أنه لو سجد  
للسهر وقبل تشهدة الفريضة واكتفى بتشهد الفريضة لمحت صلاته بالاولى من ترك  
أعادته وهو ظاهره تنبيهه السجود القبلي يحتاج أيضا الى تكبير هوى معنية  
كما تقدم في البعدى فيما يظهر (قوله من السنن المؤكدة) لا مفهوم له وله المؤكدة  
بل متى اجتمع مع الزيادة سنة ولو خفيفة فانه يسجد قبل السلام (قوله مثل  
أن يترك التشهد والجلوس له) لا مفهوم لذلك بل ولو ترك التشهد فقط بل ولو سنة  
خفيفة كما تقدم واعلم أن الصور تسع نقص هتق أو مشكوك فيه نقص وزيادة  
محققان أو مشكوكان أو محقق النقص وشك في الزيادة أو بالعكس تبين الموجب  
ولم يدرك هل هو زيادة أو نقص فهذه صور سبعة يسجد فيها قبل السلام زيادة فقط  
محقة أو مشكوك فيهما بعد السلام (قوله فقام ذواليدن) اسمه الخرباق  
ابن عمر بكسر الخاء المجهة وبالباء الموحدة وآخره القاف وهو شامي هذا قول أهل  
الحدائق والفهم من أهل الحديث والفقه قاله النووي وقيل اسمه غير والاول أشهر  
وهو غير ذى الشمالين الذى هو عمر بن عبيد قال السيوطى فى حواشى الموطأ  
وذواليدن عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم مدة قوحدث هذا الحديث ولقب  
بذلك لأنه كان فى يده طول وقيل كان يعمل بيديه جميعا انتهى (قوله أقصرت  
الصلاة) بفتح القاف وضم الصاد على أنه قاصر وبضم القاف وكسر الصاد مبنيا  
للفعل وهو الرواية المشهورة وقوله أم نسيت الخ حصر فى الامر من لان السبب  
امان الله وهو القصر أو من النبي صلى الله عليه وسلم وهو النسيان قاله القسطلانى  
(قوله الى أن قال) تمام الحديث كما فى التحقيق عقب أم نسيت فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله  
فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذواليدن فقالوا نعم  
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى وقوله كل ذلك لم يكن أى لم يقع لاهذا ولا هذا  
فى ظنى بل ظنى انى أكملت الصلاة أو بما ويدل على صحة هذا التأويل وأنه  
لا يجوز غيره أنه جاء فى روايات البخارى فى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال

يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر ووجالس  
ثم سلم ابن عبد السلام ثم غلب النقصان على الزيادة اذا اجتمعا

(ومن نسي أن يسجد) سهو السهو والبعدى الذى بعده (بعد) (٣٠٢) السلام) ثم تذكره (فليسجد حتى

لم تصروم انس ففى الامر من تنبيهه فهم من الحديث شروعية السجود للسهو  
وانه يسجد ثان وانه بعد السلام وان التسليم سهو لا يبطل الصلاة وان الفصل اليسير  
بعد غير مبطل وان الكلام لا صلاحها من الامام والمأموم لا يبطل الصلاة (قوله)  
ون نسي أن يسجد) لانه فهم للنسيان وشبهه الترك عمدا (قوله ولو بعد شهر)  
لامفهوم له (قوله لان البعدى ترغيم) بخلاف القبلى فانه جابر لنقص الصلاة ولذا  
طلب وقوعه فيها أو عقوبتها بالقرب (قوله ولو كان فى وقت نسي) وهو كذلك فى القبلى  
لانه من جملة الصلاة وتابع لها وان كان كلاما فى البعدى وكذا البعدى حيث كان  
من صلاة مفروضة أو ما لم يتذكره من صلاة غير مفروضة فى وقت النهى فانه يؤخره  
لحل الدافئة كما قاله أبو الحسن (قوله لا مرجع الى الجامع) أى الى الجامع الذى صلى فيه  
الجمعة (قوله التادلى) الدال المهملة المفتوحة نسبة الى تادلة محل بالغرب (قوله)  
وظاهر المختصر الخ) وهو المتمد ولا يخفى أنه أيضا ظاهر المصنف اعلم أن السجود  
القبلى لا بد أن يفعل فى الجامع الذى أدبت فيه الجمعة كما لو فاتته الجمعة الاولى من  
الجمعة وقام لقضاءها فنسى السجود وخرج من المسجد ولم يطل الامر فانه يرجع للجامع  
الذى صلى فيه وأما البعدى كالمؤكل من ساهيا أو زاد ركعة سهوا ونسي السجود حتى  
خرج من المسجد فانه يسجد فى أى جامع اذا تقرر ذلك فتقول الشارح اختصاص  
الرجوع أى الرجوع الى الجامع الذى صلى فيه وانما كان هذا ظاهرا مختصرا أى لانه  
قال وبالجامع فى الجمعة فى سياق الكلام فى السجود القبلى تنبيهه بظاهر المتن  
سواء ذكره فى صلاة أم لا وهذا لا يخلو من أربعة أوجه اما أن يكون من فرض  
فيذكره فى فرض أو من فرض فيذكره فى نفل أو من نفل فيذكره فى نفل أو من نفل  
فيذكره فى فرض والحكم فى ذلك كله يتم ما هو فيه ويسجد بعد فراغه مما هو فيه  
(قوله والقرب غير محدود على المذهب) أى وهو مذهب ابن القاسم وبعدم الخروج  
من المسجد عند اشبه (قوله ابتداء) بمعنى أعاد صلاته هذا حيث كان مترنعا عن  
نقص ثلاث سنن قال قت كالتحقيق كنسيان الجلوس الوسط أو ثلاث تكبيرات  
أو تحميدات وهذا ان كان تركه على جهة السهو أو ما لو تركه عمدا بطلت الصلاة  
بمجرد الترك هكذا قال عجم وقال السهو لا يبطل الا بالطول ولو كان الترك عمدا  
وأقول لعل الوجه كلام السهو لا تقدم من ان تأخير القبلى لا يبطل الصلاة  
ولو كان عمدا قاله الشيخ وقد يهت فى كلام الشيخ بأننا لا نسلم ان مجرد التأخير بعد  
السلام تركه (قوله كالسورة) أى أنها سقتان خفقتان ذاتهما أو كونها سرا أو جهرا

ذكره وان طال ذلك) أى  
ما يقين تذكره والسلام من  
الصلاة قال فى المدونة ولو بعد  
شهر لانه البعدى ترغيم  
للشيطان فناسب ان يسجد  
وان بعد وظاهر كلامه  
والمدونة انه يأتي به ولو كان  
فى وقت نسي وظاهره أيضا  
انه ان ترتب من صلاة الجمعة  
لا يرجع الى الجامع  
والذهب على ما قال التادلى  
يرجع وظاهر المختصر  
اختصاص الرجوع بالقبلى  
دون البعدى (وان كان)  
سهو السهو الذى نسيه  
(قبايا) أى يفعل قبل السلام  
(سهو) اذا تذكره (ان)  
كان تذكره (قربا) من  
انصرافه من الصلاة والقرب  
غير محدود على المذهب  
وانما هو راجع الى العرف  
وكذلك الطول فاما يقال  
قريب فهو قريب وما يقال  
بعيد فهو بعيد (وما)  
بعد تذكره (ابتداء) بمعنى  
أعاد (لانه) وجوبا  
لبطلانها (الأن) يكون  
ذلك السجود القبلى ترتب  
(من نقص شيء خفيف

أى فيسجد لهما أولا. لكن اذا ترك حتى طال لا تبطل صلاته وهذا اذا اتى بالقيام لهما  
 والا فتبطل في هذه الحالة لانه ترك ثلاث سنن وقيل لا تبطل ولو لم يأت بالقيام لهما  
 ورجح كل منهما وكلام الجزولي يفيد ترجيح الاول وينبغي ان يتفق على القول الاول  
 حيث ترك الصورة في أكثر من ركعة فالحج وقوله المصنف كالسورة مع أم القرآن  
 لو قال بعد أم القرآن لكان أوضح لثابتهم ان أم القرآن متركة أيضا وان كان ذلك  
 مدفوعا بأن موضوع كلام المصنف في نقصان شيء خفيف ومن حسن سبيل هذا  
 الشارح تقريره قبل مع التي تقرأ فأشار الى أنه ليس المعنى كالسورة المتركة مع  
 أم القرآن (قوله أو التشهدين) اعلم أنه المذهب أنه يسجد لترك تشهد واحد كما  
 يفيد كلام المواق وح في ترك تشهد واحد مع الجلوس له ولم يسجد حتى طال  
 الامر فان صلاته تبطل لتركه السجود المترتب عن ثلاث سنن الجلوس ومطابق  
 التشهد وخصوص اللفظ فأولى من ذلك لو ترك تشهدين فكلام المصنف رحمه الله  
 يجعل على أنه لا يسجد للتشهد الواحد بناء على ان خصوص اللفظ مندوب وانه ترك  
 التشهدين وأتى بالجلوس لهما لانه في تلك الحالة ليس سجود الا عن سنتين  
 خفيفتين لكن قد علمت ان الراجح أنه يسجد لترك التشهد الواحد فكلام المصنف  
 مرور على غير الراجح فتدبر واعترض لقرافي على هذه المسئلة قائلا لا يتصور ان  
 ينسى التشهدين ويكون السجود لهما قبل السلام لانه لا يتحقق سهوه عن التشهد  
 الاخير الا بالسلام لان كل ما قبله طرف للتشهد والجواب ان هذا يتصور في  
 الرابع المسبوق بركة خلف الامام ويدرك الثانية ونفوته الركعة الثالثة  
 والرابعة فانه يطالب بتشهدين بعد مفارقتها لامامه غير تشهد السلام فاذا ترك  
 هذين التشهدين فانه يسجد قبل السلام وبقية مسائل اجتماع البناء والقضاء  
 (قوله أى لا إعادة ولا سجود) أى مع الطول اذ هو موضوع مسئلة المصنف والافن  
 المعالم ان السنتين الخفيفتين يسجد لهما (قوله وفي الجلاب الخ) هذا كلام نشأ  
 عن غير تأمل وذلك لان هذا كله في طلب أصل السجود وكلام المصنف فيما  
 اذا خوطب بالسجود وتركه حتى طال الامر فانه لا يخاطب بالسجود بعد ولا إعادة  
 عليه لانه عن سنتين خفيفتين (قوله ولا يجزى سجود السهو لانه ركعة الخ)  
 أى ركعة كاملة يعين تركها أو شك فيه حال تشهد وقيل سلامه ولا بد من الاتيان  
 بتلك الركعة وكيفية الاتيان بها انه يأتي بها بانها على ما سبق من الركعات  
 ولو كانت تلك الركعة احدى الاوليين ويسجد بعد ذلك قبل السلام لانقلاب  
 ركعته حيث كان اماما أو فذا فان لم يمكن من احدى الاوليين فانه يسجد بعد

أو التشهدين أو شبه ذلك)  
 كتحميمين (فلا شيء عليه)  
 أى لا إعادة ولا سجود  
 وفي الجلاب يسجد وهو  
 موافق لما في المختصر في ترك  
 السورة أو ترك التشهدين  
 ولما كان قوله وكل سهو  
 ينقص الى آخره صادقا  
 ينقص السنة المؤكدة  
 وغيرها شرع ينهه على أنه  
 لا يسجد لغير السنة المؤكدة  
 من فريضة أو سنة غير  
 مؤكدة وفضيلة وبدأ  
 بالفريضة فقال (ولا يجزى  
 سجود السهو لانه ركعة ولا ينقص



لنقص (سجدة ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها) وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح  
لوقال لنقص فريضة أو ترك ركناً لكان أخصر وما ذكره من عدم الجبر بالسجود لنقص ركعة أو سجدة مجمع عليه  
وما ذكره من عدم إيسر في ترك القراءة يعني قراءة أم القرآن (٣٥٤) في الصلاة كلها وقول الأكثر

وما ذكره من عدم الجبر  
في ترك القراءة في الركعتين  
قال (ج) هو مؤثر في البطلان  
وقال (ك) في ترك القراءة  
في نصف الصلاة كركعة  
من الثنائية أو ركعتين من  
الرائية ثلاثة أقوال  
أشهرها أنه يتمادى ويسجد  
قبل السلام ويعيد ثانيها  
يسجد قبل السلام وتجزيه  
ثالثها بلغى ما ترك فيه  
القراءة ويأتي بمثله ويسجد  
بعد السلام ولما بين حكم  
ترك قراءة الفاتحة في الصلاة  
كلها أو في نصفها التعلل بتكلم  
على تركها في أقل الصلاة  
فقال (واختلف في السهو  
عن القراءة في ركعة من  
غيرها) أي من غير الصبح  
= ركعة من الثلاثية  
أو الرباعية على ثلاثة أقوال  
كلها في المدونة (فقيل  
يجزى فيه) أي في السهو

الآتيان بتلك الركعة بعد السلام لتخص الزيادة وانما قلنا وقبل سلامه لأن  
الموضوع في السجود القبلي والافالحكم كذلك ولو سلم (قوله ولا لنقص سجدة)  
أي أو ركوع أو رفع منها أو ذكر ذلك في حال قيامه مثلاً أو تشهد قبل سلامه  
تحقق نقصها أو شك فيه والفرض أنه لم يمكنه تنافيه في محله والمراد به مطلق التردد  
فيشمل الظن والشك والوهم هذا في الفرائض لأن الشك في النقص فيها كتحققه  
في وجوب الآتيان بدل المشكوك فيه حيث لا استسكان بخلاف السنن فلا  
يسجد لنقصها إلا عند تيقن النقص أو التردد فيه على السواء لا عند توهمه وقلنا قبل  
سلامه لأن الفرض في السجود قبل (قوله هو قول الأكثر وهو الراجح) ومقابله  
ما رواه الواقدي عن مالك أنه إذا ترك القراءة في الصلاة كلها ان صلاته تجزئه (قوله  
فانه مؤثر في البطلان) أي الترك فيه نقص من عبارة ابن ناجي ونصه وأما ترك  
القراءة في ركعتين منها أو ثلاث فانه مؤثر في البطلان انتهى وظاهر عبارة ابن ناجي  
بطلان الصلاة وأنه لا يأتي بدل ما ترك فيه القراءة وهو لا يتم فليحمل على أن المراد  
لا يجبر بالسجود فلا يأتي فيه ما ترك فيه القراءة ويأتي بدله وتصح صلاته  
(قوله أشهرها أنه يتمادى) أي مراعاة من يقول بعدم وجوبها جهة أو في ركعة  
فقط أو تجب في النصف (قوله ويعيد) أي احتياطاً أي ندباً (قوله ثالثها بلغى  
الخ) وهو الجاري على المعتمد من أنها واجبة في كل ركعة فيكون هو المعتمد  
(قوله بناء على أنها فرض في الجبل) أو بناء على عدم وجوبها أو على أنها واجبة  
في ركعة أو النصف (قوله وقبل بلغى) أي الركعة الخ فيأتي بركعة لغوات  
تداركها ويسجد بعد السلام حيث جلس بعد ركعتين صحيحين بحيث قرأ فيهما  
الفاتحة والسورة ولا يسجد قبل السلام لزيادة الركعة الملتزمة ونقص الجلوس  
والسورة من الثانية التي ظنها ثالثة (قوله وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة)  
وهو المعتمد (قوله ويعيد الصلاة احتياطاً) قال عجم وانما أمر بالاحتياط لبراءة

عن القراءة في ركعة من غير الصبح (سجود السهو قبل السلام) ولا بلغى وتجزيه واختار هذا  
القول عبد الملك بناء على أنها فرض في الجبل (وقيل بلغى) أي الركعة التي ترك منها قراءة الفاتحة (ويأتي بركعة  
بدلها) واختار هذا القول ابن القاسم وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة وصح ابن الحاجب القول بوجوبها في كل  
ركعة وقال ابن شاس هو الرواية المشهورة (وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة) بدلها (ويعيد الصلاة  
احتياطاً) ظاهره أن اسم الأولى واجب وإن إعادة الثانية مستحب لأن الاحتياط لا يكون الامتثال

(وهذا القول الثالث (أحسن ذلك) (٣٥٥) أي الأقوال المذكورة لانه أبرأ للذمة (ان شاء الله) تعالى

تبيينان من (ك) الأول \* ثم  
يذكر الشيخ حكم ما اذا ترك  
القراءة من أكثر الصلاة  
كثلاث من الرباعية  
وركتين من المغرب  
وفي ذلك قولان مشهورهما  
انه يسجد قبل السلام  
ويعيد احتياطاً للثاني \* محل  
الخلاف المتقدم كله في ترك  
قراءة الفاتحة اذا فات موضع  
الاذان بها اذا لم يفت بأن  
يذكر وهو قائم قبل أن يركع  
بعد ان قرأ السورة فانه يقرأ  
الفاتحة وفي إعادة السورة  
قولان استعمل الغني  
الاعادة فيمنون ويسجد بعد  
السلام وقال ابن حبيب  
لا يسجد ثم انتقل بين ما لا  
يسجد له من نقص سنة  
خفيفة ونقص فضيلة فقال  
(ومن سهى عن تكبيرة  
أو عن سمع الله لمن حمده مرة)  
واحدة (أو) عن (القنوت  
فلا يسجد عليه) الأولان  
سنتان والثالث فضيلة اما  
ترك السجود عن التكبيرة  
الواحدة فهو المشهور  
وعن ابن القاسم يسجد لها  
وما ذكره من ترك السجود  
لترك التخميدة الواحدة  
هو المذهب وما ذكره من ترك السجود للقنوت

ذمته مراعاة لمن يقول بوجوبها في كل ركعة وبإعادة افتتحت الرواية الثالثة من  
الأولى (قوله لانه أبرأ للذمة) لا يخفى ان براءة الذمة أظهر على القول الثاني  
فالمناسب أن يجعله تعليلاً لا احتياطاً كما نقلناه عن عجم وتعليل الاحسنية بأن فيه  
مراعاة القواين السابقين في سجوده قبل السلام وعدم بطلانها رعي للقول بأن  
فرض في الجمل مثلاً وإعادة الصلاة رعي للقول الثاني (قوله ان شاء الله) قال ذلك  
مع كونه أحسن الرأيات عنده أما بعد جزمه بما قاله من الاحسنية أولاً لتبرك  
(قوله مشهورهما انه يسجد قبل السلام) ويعد احتياطاً أي فداً وتحصيل من  
كلامه عن كنهه في أمر أن ترك الجمل والصف لا يبطل ويسجد قبل السلام  
ويعيد احتياطاً وان ترك الجميع يبطل وقد أشار المصنف لترك الأقل بقوله  
واختلف في السجود عن القراءة في ركعة وفيما استحسنه المصنف يعلم أن ترك القراءة  
في الأقل كالنصف أو الجمل يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعد احتياطاً واعلم  
أن ابن رشد رجع البطلان فيما اذا تركها في نصف صلاته فيكون أولى فيما اذا  
تركها في الجمل وعبارة بعض الشراح تقتضي قوة كلام الفاتحة (قوله اذا  
فات موضع الاذان بها) أي بأن الخفى هذا ما يدل عليه قوله أما اذا لم يفت بأن  
يذكر وهو قائم ولا يخفى أن هذا قول ضعيف والمعتمد أن عقدة الركعة برفع الرأس  
من الركوع لا بالانحناء كما هو القول الضعيف الذي ذهب اليه فالمناسب للمعتمد  
أن يقول أما اذا لم يفت بأن لم يرفع رأسه من الركوع فانه يرجع لقراءتها أي الفاتحة  
(قوله استحسن الغني الاعادة) وهو المشهور كما في التوضيح أي اما لكونها  
بعد الفاتحة سنة أولى كون السنة لا تحصل الا اذا وقعت بعد الفاتحة والظاهر  
أن القول الثاني أي الذي هو عدم الاعادة وهو لما في المجموعة لا يرى ذلك بل يرى  
أن السنة تحصل بقراءتها وقعت قبل الفاتحة أو بعدها والله أعلم وهذا الخلاف  
في غير المستنكح وأما هو فانه نقول بعدم الاعادة كفي التوضيح (قوله ويسجد  
بعد السلام) أي لتلك الزيادة القولية أي إعادة السورة (قوله وقال ابن حبيب  
لا يسجد عليه) أي فلا يرى ترتب السجود على تلك الزيادة القولية وهذا هو الراجح  
فقد قال صاحب التوضيح وقول ابن حبيب أصح لان زيادة القراءة لا يسجد لها  
بدليل لو قرأ سورتين انتهى أي أو قرأ السورة في الأخيرتين كما أفاده في التحقيق  
(قوله فهو المشهور) وعليه فان يسجد قبل السلام بطلت صلاته الا أن يكون  
مقتدياً بامام يسجد على مذهبه فلا تبطل صلاة المأموم كما لا تبطل صلاته ان ترك  
السجود خلفه (قوله لترك التخميدة) المراد بها سمع الله لمن حمده وتسميتها تحميدة

هو المذهب وما ذكره من ترك السجود للقنوت

فقال (ك) ان سجدة قبل  
السلام بطلت صلاته  
بخلاف التكبير والتحميدة  
فانه لو سجد لترك أحدهما لم  
يقل من يقول بطلان صلاته  
فليتنبه لهذا انتهى أنظر  
هذا مع ما في المختصر فقد نص  
فيه على ابطال صلاة من  
سجد لهما (ومن انصرف)  
أي خرج (من الصلاة)  
بسلام سهوا مع اعتقاد  
الانتماء (ثم) بعد خروجه  
منها (ذكر) أي تذكر يقينا  
أوشك (انه بقي عليه شيء  
منها) أي من أركان الصلاة  
المفروضة فيها كالركوع أو  
السجود (فليرجع) يعني  
ينوي الرجوع (ان كان)  
تذكره (بقرب ذلك)  
الانصراف ظاهره سواء  
ذكره قائما أو قاعدا (فإذا)  
وجع (بكبر تكبيرة يحرم)  
يعني ينوي الرجوع (بها)  
إلى الصلاة ظاهر كلامه  
وان قرب جدا وهي رواية  
ابن القاسم عن مالك وحيث  
قلنا يرجع باحرام فان ذكر  
وهو جالس أحرم وهو على  
حالته ولا يطلب منه قيام  
وان ذكر وهو قائم ففي  
أحرامه وهو قائم قولان

أي ثناء تجوز من حيث انها تتضمنه (قوله لم يعلم من يقول) ضعيف فقول الشارح  
أنظر الخ واضح اد المنقول كما أفاده عج أنه ان سجد لشئ من ذلك عمدا أو جهلا  
بطلت صلاته (قوله سلم سهوا الخ) المراد سهوا عن كونها فاقصة فلا تنافي أنه أوقع  
السلام عمدا وأما ان سلم ساهيا عن كونه في الصلاة أو عن كونه متكلمًا  
بالسلام فانه بمنزلة من لم يسلم فيتدارك ما تركه (قوله أوشك) المراد به مطلق  
التردد (قوله أي من أركان الصلاة) ولا يدخل فيه السلام لانه ذكره بعد  
فلم يدخل لكان تكرارا (قوله فيها) متعلق بالمفروضة (قوله كالركوع الخ)  
مثل ذلك الجالس بقدر السلام فاذا سلم ساهيا في حال رفعه من السجود فانه  
يجلس بقدر السلام ويسلم (قوله يعني ينوي الرجوع) أي للصلاة أي ينوي  
تكميلها ثم أقول والمناسب حذف ذلك أي حذف قوله يعني ينوي الرجوع ويجعل  
قوله يكبر الخ تفسير للرجوع أي ان المراد بالرجوع أنه يكبر تكبيرة يحرم بها إذ  
على حله لا حاجة لقول المصنف يحرم بها (قوله ان كان تذكره بقرب ذلك الخ)  
أي فان طال الأمر بطلت صلاته وابتدأها من أولها \* تنبيه \* قال ذلك ظاهر  
المذهب يقتضي أنه يصلي بها مكانه فورافان لم يفعل وصلي بمكان آخر بمات  
(قوله سواء ذكره قائما أو قاعدا) سيأتي ما يتعلق بذلك (قوله فاذا رجع الخ)  
أي فاذا نوى الرجوع كما هو مقتضى حله أي فاذا نوى تكميل الصلاة وليس  
المراد فاذاكمل (قوله يحرم الخ) تقدم أنه لا حاجة له على قضية حله (قوله بها)  
أي معها أي ينوي الرجوع مصاحبا له كبير (قوله وهي رواية ابن القاسم  
عن مالك) وهو المعتمد ومقابله أنه ان قرب جدا لا يحرم وجعله ج ظاهرا كلام الشيخ  
لقوله ثم والخلاف في التكبير وأما النية فلا بد منها اتفاقا ولو مع القرب (قوله فان  
ذكر وهو جالس الخ) هذا حيث فارق الصلاة من محل الجلوس وأما ان فارقها  
في غير محله كان انصرف بعدما صلى ركعة أو صلى ثلاثا من غير المغرب فانه يرجع  
لرفع من السجود ويحرم منه ولا يجلس فيما يظهر قياسا على ما سيأتي قريبا  
(قوله ولا يطلب بقيام) أي للأحرام بخصوصه وهذا كالتفسير لقوله وهو على حالته  
وليس المراد بقوله على حالته أي من عدم استقبال قبلته اذ لا بد من الاستقبال  
(قوله ففي أحرامه وهو قائم قولان) حاصله ان بعضهم وهو القداما من أصحاب مالك  
ذهب إلى أنه يحرم من قيام لأجل الفور وعليه فهل يجلس عقبيه ثم ينضأ أولا  
قولان وبعضهم وهو ابن شبلون ذهب إلى أنه يجلس لانه الحسالة التي فارق الصلاة  
عليها وهذا القول هو المعتمد واستظهر بعض ان حكم الجلوس المذكور الوجوب فلا

أحرم من قيام فالظاهر عدم البطلان مراعاة لمن يقول يحرم فائلا ولا يكبر لذلك  
الجلوس وإنما يجلس بغير تكبير فاذا جلس كبر لا أحرام ثم يقوم بالتكبير الذي يفعله  
من فارق الصلاة من اثنين ومحل كونه يجلس للأحرام إذا سلم من اثنين وأما أن  
سـ لم من واحدة أو من ثلاث فإنه يرجع إلى حال رفعه من السجود ويحرم ولا يجلس  
إذا لم يكن ذلك موضعا للوجه ويندب له رفع يديه حين يحرم (قوله في التوضيح عن  
المصنف) أي الذي هو ابن أبي زيد وهو المعتمد ذو قباله أنه باطله ونقله عن  
المصنف قلت ويظهر من ذلك أن حكم التكبير الوجوب (قوله يصلي ما بقي عليه)  
أي وبطلت الركعة التي نقص منها ركوعا أو غيره لأن السلام مانع من جبرها (قوله  
أوشك) المراد به مطلق التردد أي سواء ظهر الحال أو النقصان أو لم يظهر شيء  
وهذا في غير المستكبح أي وأما المستكبح فلا تبطل صلاته لأنه مأمور بالانتهاء (قوله  
وهذا أيضا الخ) أي كما قيدناه بقولنا إذا سلم على يقين فليقيد أيضا بما إذا كانه فذا  
أو موما (قوله ووافقه المأمومون الخ) أي على أنه بقي عليه شيء إلا أن قضية  
ذلك أن يقول فاذا خالفوه فأخبروه بالتمام وأنه ليس عليه شيء فلو خالفوه  
فإن أخبره عدلان بأنه نقص لا يناسب وسكت عن الفذ وحكمه أنه إذا أخبره غيره  
فإنه لا يرجع لأنه يبنى على يقين نفسه أي حال نفسه كما ذكره ابن القاسم (قوله إن لم  
يتيقن الخ) أي بأن ييقن صدقهما أو شك في ذلك بل يبنى على الأقل بخبر واحد أيضا  
ولو غير عدل حيث صدقه أو شك كما إذا حصل له الشك من قبل نفسه فلا وجه لقول  
الشارح بعد ذلك ولا يرجع لقول الواحد على المشهور بل هو خلاف الصواب  
وهذا في غير المستكبح وكذا يرجع لخبر العدلين إذا أخبراه بنقص وهو مستكبح  
شأنه أن يبنى على الأكثر فيتبع قولهما ويبنى على الأقل فإن تيقن خلاف ما أخبراه به  
أي تيقن الاتمام فلا يرجع لقولهما ولو كان إذا سلم يأتيهما بقي عايمهما أفذاذا  
أو بأمام (قوله وإن تراخى خبرونه) أي جدا بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري كان  
مستكحاً أم لا كان به السلام كما هو الموضوع أو كان قبل وسكت عما إذا أخبروه  
بالتمام وحكمه إذا أخبراه بالتمام وهو غير مستكبح وكان عدلين فإنه يبنى على الكمال  
الذي أخبراه به إذا غلب على ظنه صدقهما أو تردد فيه أما إذا تيقن كذبهما يرجع  
لنفسه ولا يرجع إليهما ولا لا كثر إلا أن يكثروا جدا بحيث يفيد خبرهم العلم  
الضروري فيترك نفسه ويرجع لهم فيما أخبروه من التمام وأعلم أنه أن كثر واحدا  
لا يشترط عدالته ولا أن يكونوا أمومين (قوله ولا يرجع لقول الواحد العدل)  
بتقرير بهاميه لم أن هذا الخلاف فيما إذا أخبراه عدل بالتمام لا بالنقصان الذي كلام

وان ترك الأحرام ورجع  
بنية فقط في التوضيح عن  
المصنف لا تبطل صلاته  
(ثم) بعد أن يكبر التكبير  
التي يحرم بها (يصل ما بقي  
عليه) من صلاته إذا سلم  
على يقين أن صلاته تامة  
أما أن سلم عامدا بأن صلاته  
لم تتم أو شك في صلاته فإن  
صلاته باطلة وهذا أيضا إذا  
كان فذا أو كان أماما ووافقه  
المأمومون على ذلك وإذا  
خالفوه فإن أخبره عدلان بأنه  
نقص من صلاته ركعة مثلا  
رجع إلى قولهما إن لم يتيقن  
خلاف ما أخبراه به فإن  
تيقن خلاف ما أخبراه به  
فلا يرجع إلى قولهما وإن  
تراخى خبرونه جدا يرجع  
إليه ولم يتيقن خلاف ما  
أخبروه به ولا يرجع إلى  
قول الواحد على المشهور ثم  
صرح بمفهوم قوله إن كان  
يقرب ذلك زيادة لا يوضح



فقال (وان تباعد ذلك) التذكير عن الانصراف (أو خرج من المسجد ابتداء صلواته) لان من شروط الصلاة ان تكون كلها في فور واحد وظاهر قوله (وان ذلك من نسي السلام) ان فيه التفصيل المتقدم فيرجع الى الجلوس ان كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها وهو جالس ويشهد ويأتي بالسلام ويسجد بعد السلام وان تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلواته وما ذكره في القسم الاول محله اذا تذكره بعد ان قام من محله اما ان تذكره بالقرب وهو جالس مستقبل القبلة سلم ولا شيء عليه فان انحرف عنها استقبالها وسلم وسجد لاسه (ومني لم يدرك ما صلى ثلاث ركعات أم أربعاً) يعني ولم يكن مستتمها (منى على اليقين) التي هي الثالثة (وصلى ما شك فيه) وهي الرابعة فقوله (وأني برابعة) تفسير لقوله ما شك فيه (وسجد بعد سلامه) على المشهور

الشارح فيه كتابين ومقابل المشهور يجتزى بالعدل الواحد اذا أخيره بالتمام سواء كان حراً أو عبداً ويرجع الى أصل الكلام فنقول قد عرفت ما اذا تذكر بعد أن سلم وأما ان كان قبل أن يسلم فان كان من الأخيرة فلا يخلو اما أن يكون ركوعاً أو لا فان كان ركوعاً أتى به قائماً وان كان رفماً أتى به محدوداً وسجدة أتى بها من جلوس واثنين أتى بهما من قيام فان أتى بهما من جلوس سهواً سجد قبل السلام لنقص الخطأ لهما فهو غير واجب والالم يجبر بسجود السهو ويكره تعمد ذلك كما قال زررق وان كان المتروك من غير الأخيرة فأتى به على نحو ما قررنا فيما اذا كان من الأخيرة من جلوس أو قيام أو واحد يداب ما لم يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص فاذا عقدتها فقد قامت التي عقدتها مقامها حيث كان فذاً وأما ما والعقد يرفع الرأس من الركوع تنبيهان الاول ما ذكرناه من أنه يأتي بالغرض المتروك محمول على ما اذا أمكن تداركه وأما النية وتكبيره الاحرام فلا يتدارك لانها اذا نسي الم توجد صلاة فاداسه عن واحدة منها فانه يتدبر الصلاة من ولها الثاني النقص المشكوك كالحقق والمراد به كاذباً كرنا مطلق التردد هذا في الفرائض حيث لا استسكان بخلاف السنن فلا يسجد لنقصها لا عند يقين النقص أو التردد فيه على السواء لا عند التوهم (قوله وان تباعد ذلك التذكرة) وهو محدود بالعرف عند مالك وابن القاسم وقوله أو خرج من المسجد أي عند أشبه وظاهر كلام أشبه ولو كان المسجد صغيراً وصلى قرب بابيه فان صلى في الصحراء فاقيد عند ان يصلي المصلي بعد انصرافه الى محل لا يمكن الاقتراب منه فيه لمن يكون في محل ما صلى والمعتمد الاول وهو التحديد بالقرب والبعد بالعرف وان لم يخرج من المسجد (قوله فيكبر تكبيرة يحرم بها) هذا اذا فارق موضعه كما سنقول أي أو طال طولاً متوسطاً (قوله أو خرج) أو لحكمة الخلاف (قوله وما ذكره في القسم الاول) وهو قوله ان كان بقرب ذلك (قوله فان انحرف عنها) أي مع القرب والمراد انحراف لا تبطل به الصلاة لان انحرف بمكة أو بالمدينة أو جامع عمرو فان الصلاة تبطل وقوله استقبالها الخ أي من غير تكبير ولا تشهد فالحاصل ان الاقسام خمسة قد ظهرت من الشارح مع ما ذكرناه (قوله بني على اليقين) أي الاعتقاد الجازم (قوله وصلى ما شك فيه) أي في تركه والمراد بالشك مطلق التردد (قوله تفسير بما شك فيه) أي واذا كان كذلك فلا إشكال في كلام المصنف خلافاً لمن قال ان قوله بني على اليقين الذي هو الثالثة وصلى ما شك فيه التي هي الرابعة ثم قال وأني برابعة فهي رابعة في اللفظ خامسة في المعنى (قوله وهو ظاهر

ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم لم اذا نلت أحدكم في صلاته فلم يدرككم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبني على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم \* تنبيه \* الأول قيدنا كلامه بنير المستنسخ احترازاً من المستنسخ فانه ليس عليه اصلاح وانما عليه السجود كما ينص عليه \* الثاني \* روى قوله أم أربعاً بالنصب عطفاً على ما قبله وبالرفع على أنه خبر مبتدأ ضمير (ومن) (٣٥٩) كما اماماً أو فذاً (تكلم) في صلاته كلاماً يسير

(سأهباً يسجد بعد السلام) لانه زيادة ولا تبطل الصلاة به اذ هو معذور فينبغي سهوه بالسجود وقيدنا بالامام والفتا احترازاً من المأموم فان الامام كما تقدم يعمل سهوه ما لم يكن فريضة وبالسبب احترازاً من الكثير فانه يبطل واحترزاً بالساهی من العام ودوايا جاهل والمكروه ومن وجب عليه الكلام لا تقاذاً أعني مثلاً فانهم باطالة (ومن لم يدرك أم لم يسلم) ولم يقيم من مقامه وكأن يقرب تشهد (سلم ولا يسجد) سهو (عليه) لانه ان كان سلم فصلاته صحيحة والسلام الثاني واقع في غير الصلاة فلا وجه للسجود وان كان

ما في الموطأ الخ يمكن الجواب بأن الحديث محمول على ما ادالم يتيقن سدة انه ولتين (قوله روى قوله) أي المصنف (قوله خبر مبتدأ ضمير) التقدير أم الذي صلاه أربع (قوله من تكلم ساهياً) أي عن كونه في الصلاة أو عن = ونهته بكلاميه (قوله واحترزاً بالساهی من العام) أي الاما كان لا صلاحها فلا تبطل به الا أن يكثر في نفسه والكثرة بالعرف (قوله والمكروه) الفرق بينه وبين الاكراه على ترك الركن الفعلي ان ما يترك منه صار بمنزلة ما عجز عنه ويؤتى به بخلاف الاكراه على الكلام والفرق بين الاكراه عليه ونسيان ان الناسي لا شعور عنده (قوله ومن وجب عليه الكلام لا تقاذاً أعني وأما من وجب عليه لاجابة النبي صلى الله عليه وسلم فلا تبطل صلاته والظاهر ان معنى ذلك في حياته أو بعد موته وتيقن أوطن أنه النبي صلى الله عليه وسلم لأن شك فلا يجيبه فان أجاب بطلت وهل يطلقها أو اذا أن يتبين كونه النبي صلى الله عليه وسلم أنظره ولو أدخل الكافي على قوله أعني لكان أفضل ليشتمل الصغير والمصحف والمسال أو الدابة (قوله ولم يقيم من مقامه) أي ولم يحرف (قوله ولا يكن تحول الخ) ومثله لو طال طولاً متوسطة فانه يرجع بتكبيره فلم يتحول الا أنه انحرف عن القبلة فانه يستقبل ويسلم ولا يتشهد ولا احرام عليه ويسجد بعد السلام (قوله فليله) عنه الماء مفتوحة لانه مضارع لمي كعلم وخشي ولما دخل الجازم حذف ألفه وبقيت الفتحة دليله لا علم (قوله ايجاباً) أي وجوباً وهو العمد كما يفيد عجم وقيل ندباً وهو ضعيف فلربني المستنسخ على الاول ولم يله عنه لم تبطل صلاته ولو عدا كما قال الخطاب في شرح الشيخ خليل ولعل وجهه ان الاصل البناء على اليقين وانما سقط عن المستنسخ تخفيفاً عليه

لم يسلم فقد سلم الا ان يرفع منه سهو يسجد له وقيدنا كلامه بقولنا ولم يقيم من مقامه احترازاً عما اذا كان قريباً ولكنه تحول من مقامه فانه يرجع بتكبيره فهو تشهد ويسلم ويسجد بعد السلام لانه زاد بقولنا وكان يقرب فشهد احترازاً عما اذا طال فانه صلاته تبطل (ومن استنكحه) أي ما خله (الشك في السهو) في الصلاة (فليله عنه) يرفع الماء لا شرباً يعني يضرب عنه لا يعول على ما يجده في نفسه من ذلك ليجابا لانه بلبه من الشيطان فدواؤه الالف اذا قال له مثلاً ما صليت الا ثلاثاً فيقول له ما صليت الا أربعاً وان صلاتي صحيحة وما قاله الشيخ مخالف لقول ابن الحاجب ان الموسوس يبنى على أول خاطريه وهو لبس القرويين وقابله عليه أكثر المتأخرين لانه في الخاطر الاول سائم الذهن وفيما بعده شبهة بغير العلة وما قاله الشيخ هو ظاهر المدونة وغيرها ابن عبد الله السلام وهو الذي كان يرجعه بعض من اتبعناه ويقول به ويوجهه بأن المستنسخ

ومن هذه صفة لا تضبط له الخاطر الاول بما بعده والوجود يشهد لذلك وقوله (ولا اصلاح عليه) تكرار مع قوله فاليه عنه لان ترك الاصلاح هو الالهاء (والكر عليه ان يسجد بعد السلام) استعجابا عنه ابن القاسم لانه الى الزيادة اقرب ثم فسر من استمكنه الشك بقوله (وهو الذي يكثر ذلك) الشك (٦٠ م) (منه يشك كثيرا ان يكون سهي)

فاذا اصلح فعل الاصل (قوله ومن هذه صفة) عطفه على ما قبله تفسير (قوله عند ابن القاسم) أي يسجد بعد السلام عند ابن القاسم وقال أشهب انما يسجد قبل السلام والمعتمد كلام ابن القاسم (قوله لانه الى الزيادة اقرب) أي لأن من هذه صفة على تقدير أن يكون شك هل صلى ثلاثا أو أربعين أن يكون صلى خمس (قوله يشك كثيرا) تفسير لقوله يكثر ذلك منه أي وذلك بأن يشك وقوله كثيرا أي زمنا كثيرا (قوله سهي ونقص) أي سهي فنقص أي هل نقصت من صلاتي ما صليت الا ثلاثا (قوله وفي رواية سهي) زاد أو نقص صورتان الاولى يشك هل صليت أربعين أو خمس والثانية يشك هل صلى أربعين أو ثلاثا الشك أنت خبير بأن قوله فاليه عنه ولا اصطلاح عليه لا يعقل الا فيما اذا كان سهي بنقص لان كان سهي بزيادة لان يقال ان الالهة بحسبه أنه لا يسجد استقنا فلا نافي أنه يسجد ثانيا (قوله وان يطأ عليه في كل وضوء الخ) اعلم أنه لا يضم الشك في الوسائل كالوضوء الشك في المقاصد كالصلاة بل كل عبادة تفرد على حدتها فاذا كان شك يوما في الوضوء مثلاً يوماً في الصلاة فليس بمسئلة كخ خلافا للشارح فان عبارته توهم أنه يكون مسئلة قال عجم وظهر لي أنه ينبغي أن يجري في مسئلة الشك ما جرى في مسئلة السلس فاذا زاد زمن اتيانه على زمن انقطاعه أو تساويا فهو مسئلة كخ والاملا والمراد بزمن اتيانه اليوم ادى يحصل فيه ولو مرة فاذا أتاه يوماً وانقطع يوماً وهكذا أو أفاض يومين وينقطع الثالث وهكذا كخ مسئلة كخ أو أفاض يومين وانقطع ثلاثة فليس بمسئلة كخ (قوله يريد عن سجدة) أي لأنه سهي بزيادة وقوله أو ركع أراد بها الركوع (قوله اذا ذكر ما أفسد له ركعة) أي بأن ترك ركوعاً أو سجوداً وتذكر في التشهد الاخير مثلاً (قوله فان كانت الركعة) أي التي سهي فيها عن سجدة أو ركوع (قوله من الاولتين) أي احدى الاولتين (قوله والنقصان) أي لان الثالثة انقلبت ثانية (قوله لانه انما يأتي بها بالبناء) أي انما يأتي بالركعة متبسة بالبناء أي بالقائمة فقط (قوله من الاخيرتين) أي من احدى الاخيرتين (قوله فهو يعتريه كثيرا) ألقا مجرد العطف ولا يخفى أن ما بعده ليس فيه توضيح لما قبله فلا فائدة في ذلك العطف فلو حذف ذلك واقتصر على قوله وان كثر

ونقص وفي رواية سهي (زاد أو نقص) أي سهي بزيادة أو نقص (ع) وكثرته أن يطأ عليه في كل وضوء وفي كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة وان لم يطأ له الا بعد يوم أو يومين أو ثلاث فليس بمسئلة كخ وقوله (ولا يوقن) تكرار مع قوله يشك وكذا قوله (فليس يسجد بعد السلام) تكرار مع قوله ولا يمكن عليه ان يسجد بعد السلام وقوله (فقط) إشارة لمن يقول عليه الاصلاح (واذا أيقن) المصلي (بالسهو ق) يريد عن سجدة أو ركعة بدل عليه قوله (يسجد بعد اصلاح صلاته) أي بعد اتيانه بما نقصه وقال (ع) وضوءه اذا ذكر ما أفسد له ركعة فانه يأتي بها ويسجد بعد ما صلاها وهل ذلك قبل السلام أو بعده فنقول يفترق الجواب فان كانت الركعة من الاولتين فانه

يسجد قبل السلام لان معه الزيادة والنقصان فالزيادة الركعة الملقاة والجلوس في غير محله والنقصان منه ترك السورة لانه انما يأتي بها بالبناء وان كانت من الاخيرتين لم يكن معه الا الزيادة خاصة فيسجد بعد السلام انتهى (وان كثر ذلك) السهو (منه فهو يعتريه) أي بصييه (كثيرا)

منه لكان أحسن (قوله عن الجلوس الاوّل) يحصل كلامه على ما فهمه بعض  
الاشياخ من شرح خليل أنه يرجع له بعد مفارقة الأرض ولو استقل ويكون  
هذا مستثنى من قولهم أنه لا يرجع له بعد المفارقة ولو لم يستقل وبعضهم أبى القاعدة  
على عمومها - وأنه حيث استنكحه السهو عن الجلوس الاوّل حتى فارق فلا يطلب  
بالرجوع ولا سجود عليه ولا بطلان (قوله أو يكون عاقبة نسيان السجود) اعلم  
أن اصلاح ذلك يقع على وجهين أحدهما أن يفوت محل النذر الثاني أن لا يفوت  
مثال الاول من عاقبة السهو عن السجدة الثانية من الركعة الثانية مثلاً من غير  
الثانية لم يتذكر الا بعد السلام أو بعد أن عقد الثالثة فانه يأتى بركعة في الاول  
ولا يسجد وتقلب الثالثة ثانية في الثاني ولا يسجد على ما يظهر من مثال الثاني  
ما اذا تذكر في الفرض المذكور قبل أن يعقد الثالثة وهو أن الوضوء قد دخل  
في قوله أصح فقول الشارح سواء كان السجود قبل أو بعد الاوّل وهو ما اذا فات  
محل التذكّر وقوله أو بعد ما ناظر الثاني أى وهو ما اذا تذكر قبل عقد الثالثة  
بغيره لو سجد له وهو في هذه الحالة وكان سجوده قبل السلام فهل تبطل صلاته به  
ان فعله سجداً أو جهلاً أم لا مراعاة أن يقول أنه يسجد كذا انظر عوج والظاهر عدم  
البطلان (قوله يريد تخرج للقيام) قال في التحقيق انما قلنا يريد بقوله قام تخرج  
ولم ينه عن طاهره لئلا يناقض قوله بعده ورجع الخ لان طاهره انه لم يقم انتهى  
(قوله من فتنين) أى تاركاً للجلوس ومن لازمه ترك التشهد احترازاً عما لو جلس  
وقام نسياناً التشهد فلا يرجع له ولا سجود عليه فان رجع للتشهد بعد نسيان التشهد  
لم تبطل صلاته كما لا تبطل إذا رجع للجلوس كما ذكرنا كراهته ولعل هذا مبني  
على انه عيب أنه لا يسجد لترك التشهد الواحد (قوله من صلاة الفريضة) احترازاً  
من النافلة فانه يرجع ولو استقل قائماً لم يعد الركعة الثالثة فاذا عدها تبادى  
وأتى برابعة وتشهد وسلم وفي سجوده قبل السلام أو بعده قولان فمن رأى أنه زاد  
الركعتين قال يسجد بعد السلام ومن رأى أنه نقص السلام قال يسجد قبله وله عوج  
واقصر خيالاً على الثاني فهو المعول عليه وقوله فان عقد ما تبادى هذا في غير  
النفل المحدود وأما المحدود كالنفل والعيد والاسْتِسْقَاء والكسوف فانه لا يكمل  
شيئاً منها إلا بعد عقد الثالثة منها نسياناً لان كل واحدة منها تبطل بزيادة مثلاً  
عليها لان الشارح حدها بركعتين ففعله أو بعائض الف ذلك وانظر ما تقدم من أن  
الكسوف يبطل بزيادة مثله هل المراد مثله في الصفة والعدد أو في العدد فقط وانظر  
قوله وأتى برابعة على سبيل الوجوب أم لا والظاهر الاول كما يفيد النقل عن الامام

مثل أن يكون عاقبة  
السهو أو بدأ عن الجلوس  
الاول أو يكون عاقبة  
نسيان السجود (أصلح)  
صلاته ولم يسجد له وهو  
سواء كان السجود قبل أو  
أو بعد الأجل المشقة  
التي تلحقه في ذلك (ومن  
قام يريد تخرج للقيام) من  
انقضى من صلاة الفريضة



ثم تذكر (رجع) اتفاقا (مالم يفارق الأرض بيديه وركبتيه) وأخرى اذ لم يفارق الأرض الا بيديه فقط أو بركبتيه خاصة ان يرجع ثم يشهد ويتم سجدته ولا يسجد عليه على المشهور وخلفه الامر في ذلك فان عادى على القيام عامدا بطلت صلاته على المشهور لانه ترك ثلاث سنن عامدا وان (٣٦٣) تمادى فاسيا سجد قبل السلام (فاذا

فارقها) أى الأرض بيديه وركبتيه (تمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام) هذا صادق بصورتين الاولى ان يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولم يعتدل قائما ثم تذكر بعد ما يفارق الأرض والثانية ان يفارق الأرض ويعتدل قائما والحكم فيهما واحد وهو ما ذكر لكن عدم الرجوع في الاولى على المشهور وعليه لا تبطل صلاته ان يرجع الى الجلوس عمدا أو سهوا أو جهلا ويسجد بعد السلام لتحقق الزيادة وفي الثانية متفق عليه فان رجع الى الجلوس عامدا في التوضيح المشهور للصحة وعليه يسجد بعد السلام لتحقق الزيادة وان رجع جاهلا في النوادر عن معنونة تفسد صلاته وروى ابن القاسم في المجموعة يتمادى على صلاته ويسجد

رجعه الله وعن ابن عرفة وقوله فانه يرجع ولو استقل قائما فان لم يرجع بطلت فان صلى النافلة أربعة أقام الخامسة ساهيا فانه يرجع عهدها أولا ويسجد قبل السلام لنقصه السلام في محله والزيادة واضحة فان لم يرجع بطلت صلاته (قوله رجع اتفاقا) قال بعض شراح خليل والظاهر ان حكم الرجوع السنية على القول بأن تعد ترك الجلوس لا يبطل الصلاة وعلى مقابله الوجوب (قوله مالم يفارق الأرض بيديه) صادق بسبعة صور فارق بيديه دون ركبتيه أو بركبتيه دون يديه أو بيد وركبتيه أو يديه وركبة أو بيد وركبة واحدة أو بيد واحدة أو ركة واحدة وقول في أخرى الخ كلام فيه نظر اذ لا أحروية بل هو داخل في المصنف (قوله بطلت صلاته على المشهور) وقيل لا تبطل على الخلاف في ترك السنة عمدا فتحكم الرجوع الوجوب على الاول والسنة على الثاني (قوله وان تمادى فاسيا سجد قبل السلام) فان ترك السجود وطال زمن الترك بطلت صلاته لترك القبلي عن ثلاث سنن الجلوس ومطلق التشهد وخصوص اللفظ بناء على سنيته ولم يتكلم على الجاهل وتكلم عليه في التحقيق فقال وان تمادى جاهلا فتحكمه حكم العامد على المشهور (قوله تمادى ولم يرجع) وهل وجوبا فالرجوع حرام وربما يقتضيه نقل المواق أو يكره كذا في بعض شروح خليل (قوله لكن عدم الرجوع في الاولى) أى ويسجد قبل السلام مقابله قولان قيل يرجع وقيل ان كان الى الجلوس أقرب رجوع والا فلا (قوله وعليه لا تبطل صلاته ان رجع الخ) أى مراعاة ان يقول بالرجوع (قوله لتحقيق الزيادة) أى زيادة القيام (قوله في التوضيح) المشهور للصحة والقول بالبطان عن عيسى بن دينار وابن عبد الحكم حكاه ابن الجلاب (قوله وعليه يسجد الخ) ولنا قال بعضهم واذا رجع فلا ينقض حتى يتشهد لان رجوعه معتد به عند ابن القاسم وينقلب سجوده القبلي بعد ما فلو ترك التشهد عمدا بعد رجوعه بطلت صلاته على كلام ابن القاسم لا على كلام أشهب ولعل كلام ابن القاسم بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة خلافا لأشهب كذا في بعض شروح خليل (قوله وروى ابن القاسم

قوله بسبعة صور فارق بيديه وركبتيه أو يديه وركبة واحدة أو بيد واحدة أو ركة واحدة

وان رجع فاسيا فلا تبطل صلاته اتفاقا ابن القاسم ويسجد بعد السلام ثم انتقل يتكلم على ما اذا نسي صلاة أو أكثر ثم تذكرها وقسم ذلك على ثلاثة أقسام لانه إما ان يتذكر بعد أن صلى صلاة حاضرة لم يخرج وقتها أو قبل أن يصلحها أو فيها وقد أشار الى الاول بقوله (ومن ذكر صلاة نسيها) من الصلوات المفروضة بعد ان صلى صلاة وقتية (صلاها) أى يجب عليه ان يقضيها وكذلك من قام عنها أو تركها عمدا لما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام من نسي صلاة أو أدام عنها فأكفرها ان يصليها اذا ذكرها واقتصراره في الحديث على ذكر المنسية

في الجموع الخ) وهو المتمد وعلم أن الصلاة لا تبطل أيضا برجوعه ولو هذا الآن يتم  
 القراءة ونذكر هج في القراءة فقال وانظر ما المراد بتمامها هل القامحة فقط أو هي  
 والسورة ويتصور ذلك في مسائل اجتماع البناء والقضاء فقد تكون قراءة الركعة  
 التي في التشهد بفتح وسورة قال الشيخ في شرحه والذي يظهر أن المراد بالقراءة  
 لفحة لأنها التي تقرأ بعد القيام من ائتني انتهى وفيه شيء لأن عجز فرضه فيما  
 إذا كانت سورة بعد التشهد فان قلت لم يرجع للسورة ونحوها من الركوع قلت  
 أجيب بأن الركوع متفق على فرضه بخلاف قيامه قبل التشهد للفتح فانها غير  
 متفق على فرضيتها بكل ركعة بل فيه خلاف كما تقدم (قوله من التنبيه بالادنى الخ)  
 قال ابن ماجي اعلم أن تارك الصلاة لا يخلو إما أن يتركها سهوا أو عمدا فان تركها  
 سهوا فالقضاء بخلاف وان تركها عمدا فكذلك على معروف المذهب انتهى  
 فإذا كان كذلك فلا يصح قول شارحنا من التنبيه الخ بل قضية ذلك أن الأولى  
 للصنف أن يذكر المتمد لأنه محل الخلاف (قوله وقيل لا يقتل) معناه أي معنى قوله  
 وقيل لا يقتل أنه يستتاب ولا يقتل صريح به ثبت ففاده أن الاستتابة متفق عليها  
 والخلاف إنما هو في القتل وعدمه وقوله مراعاة للخلاف غير ظاهر وذلك لأن الناسي  
 اتفق على أنه يقضى والخلاف إنما هو في التعمد وما كان يصح كلامه إلا لو كان هناك  
 من يقول بأن الناسي لا يطلب بالقضاء (قوله في ليل أو نهار) أي حيث تحقق  
 تركها أو ظنه وأما المشكوك في تركها وعدمه على السواء فيجب قضاؤها ولكن  
 يتوق الفاعل أوقات النهي وجوباً في نهى الحرمة وتنبأ في نهى الكراهة وأما  
 الوهم والتجوز العقلي فلا يجبهما قضاء ولا يندب كما قاله الخطاب ولا يقال قد تقدم  
 أن نقص الفرائض الموهوم كالحق فأولى الفرض الكامل الموهوم لانا نقول  
 المتقدم في الفرض الحق الخطاب به وما هنا لم يتحقق خطاب (قوله لا يجوز  
 تأخيرها إلا لعذر) أي لحوائجها فالحج والمراد بحوائجها الحوائج الضرورية وهي  
 ما يحصل فيها معاشه ومعاش من تلزمه نفقته ونحو ذلك انتهى (قوله في نقل  
 الأكثر) أي أكثر أهل المذهب كما صرح به ثبت وجامله أن الواجب قدر الطاقة  
 ولا يتقيد بعدد كما يستفاد من المدونة ومقابلته ما قاله ابن رشد ليس وقت النسبة  
 بمضيق بحيث لا يؤخرها ولا ساعة لقولهم أن ذكرها امام تباري وإنما أمر بتعجيلها  
 خوفاً من معالجة الموت فيجوز تأخيرها (قوله من اعداد الركوع الخ) قال عجز  
 ظاهر الشاذلي أن التطويل ليس من ذلك والظاهر أنه لا يدخل التسبيح والتكبير  
 والحمد عقبها لأنه لا يطلب التطويل الذي هو من ما هيتهما فاحرى ما كان خارجاً

والتي ينأى عنها من التنبيه  
 بالادنى على الاعلى الذي  
 هو التعمد (ق) وإذا امتنع  
 من قضاء المنسيات فقلل  
 المأزري به كتاب فافق  
 والاقول وقيل لا يقتل مراعاة  
 للخلاف وهو المشهور وإذا  
 ثبت وجوب قضاء  
 المنسيات فانه يصاياها (ق)  
 ما (ذكرها) في ليل أو نهار  
 عند طلوع الشمس وعند  
 غروبها وظاهر كلامه  
 أن قضاء الفوائت هي الفور  
 لا يجوز تأخيرها إلا لعذر  
 وهو كذلك في نقل الأكثر  
 وإذا أراد قضاء المنسية فانه  
 يفعلها (على نحو ما فاتته)  
 من اعداد الركوع والسجود  
 وهيأته من اسرار وجهه

وان نسيها سفرية قضاءها سفرية وان نسيها حضرية قضاها حضرية وظاهر كلامه انه يفتن ان كانت معها وتقيم  
 لكل صلاة (ثم) بعد ان يفرغ من قضاء الصلاة التي ذكرها سواء كان اماما او فذا او اماما وما (اعادها) أي الصلاة  
 التي (كان) فعلها (في وقته) الضمير عائد على ما الواقعة على الصلاة وذكره مراعاة للفظ وهذه الاعادة على جهة  
 الاستحباب والمراد بالوقت هنا الذي يورى على المشهور وقوله (٣٦٤) (مما سأل) بيان لما كان الضمير

عنها ولانه ليس له ان يستغل عن الأعضاء بعد ذلك وهذا انما يجري فيما راقى عليه  
 غيره سواء ملائمته كلامه بنوع تغير قليل (قوله وان نسيها سفرية الخ)  
 واذا اختلف وقت الفوات ووقت القضاء بالصحة والمرض فانه يعتبر وقت القضاء  
 ونظرا لافانته في الصحة وكذا وقت القضاء مرضا بعد الرأى على التماس مع  
 الايمان بالطرف فهل يقضي بالنية أو بالنية والطرف أولا يقضى وظاهر الاقوال  
 لاحتمال موته واذا كفي هذا في الاداء فيكفي في القضاء بالاولى (قوله ثم بعد ان يفرغ  
 من قضاء الصلاة التي تذكرها) أي وهي اليسير من الفوات خمس أو أربع وأما  
 لو صلى حاضرة ثم ذكر فائتة كثيرة وهي ست أو خمس فان الحاضرة تقدم عليهم وعند  
 ذكرها فلا تأتي عادة الحاضرة بقصائرها (قوله التي كان فعلها الخ) فناداه ان كان  
 ناقصة وخبرها محذوف وهو فعلها أقول لا يتعين ذلك لجواز كونها تامة والمعنى  
 أعاد ما ثبت وصل وقوله في وقته متعلق بأعاد أي أعاد ما دام الوقت وقوله أي  
 أعاد الحاضرة الخ تفسير لقول المصنف ثم أعاد الخ لأنه مرتبط بقوله بعد أي بعد  
 ان يقضى المنسبة فادة ذلك بقوله أو ثم أعاد الخ كما قدر بل معنى كلام المصنف  
 ان تلك الصلاة التي صلاها كأنه بعدها أي بعد فوات وقتها أي المنسبة (قوله  
 على المشهور) ومقابلته الاختباري (قوله ويعيد العج) وإذا كان هذا المبدأ ما  
 ففي اعادته ما مومه صلاته خلاف الذي رجع اليه ما ذكره ابن العاصم لا اعادة  
 وهو الراجح كما قرر به مضروبنا (قوله وذلك) أي القضاء الحالي عن المنسبة  
 (قوله مع شغله) أي الضروري أي ما لا بد منه أي من حوائج دنياه من نفقة عياله  
 وصغار أولاده الفقراء وأبويه المقترء ويلحق بذلك درس العلم الواجب وعليه  
 التمريض واشتراب القريب (قوله بدأ بن أذ وجوب الخ) ويدخل في افاضة اليسيرة  
 ما لو كان عليه الظاهر والعصر والمغرب ولعله لم يبق من الوقت الا ما يسع الاخيرة

في (بعدها) عائد على  
 المنسبة أي أعاد الحاضرة  
 بعد ان يقضى المنسبة مثله  
 ان ينسى المغرب من أمسه  
 مثلا فذكر بعد أن صلى  
 الصبح من غده وقبل أن  
 تطلع الشمس فانه يصلي  
 المغرب ويعيد الصبح ولا  
 يعيد العشاء لفوات وقتها  
 وان ذكر المغرب بعد طلوع  
 الشمس فانه يأتي بها ولا  
 يعد شيئا أصلا وقوله (ومن  
 عليه صلوات كثيرة)  
 وسياق حدها سواء نسيها  
 أو نام عنها أو تيمم تركها  
 (صلادها) أي قضاها  
 في كل وقت من ليل أو نهار  
 وعند طلوع الشمس وعند  
 غروبها تكرار مع قوله  
 ومر ذكر صلاة الخ الآن  
 يقال نسككم أولا على  
 الصلوات اليسيرة ونسككم

هنا على السكينة وكرره قوله وعند طلوع الشمس الخ شارة لابي حنيفة القائل بأنه لا يصلي عند  
 طلوع الشمس الا صبح يومه وعند الغروب الا عصر يومه ودليلنا الحديث المتقدم وقوله (وكيف ما ينصرفه) إشارة الى  
 دفع المنسبة في قضاها وذلك غير محدود وانما يقضى بقدر ما يستطيع مع شغله من غير تفريط للقضاء ولا ترك شغله  
 لذلك ثم أشار الى القسم الثاني بقوله (وان كانت) أي الصلوات التي عليه (يسيرة أقل من صلاة يوم وليلة) وهي  
 أربع صلوات (بدأ بن) أي قدمهن على الصلاة الحاضرة

(وان فان وقت ما هو في وقته) يعني وان خاف الذي عليه الفوائت فوات وقت ما هو في وقته فالضهير في وقته عند على ما هو في واقعة على الدلالة وهو عند على المصلي وما ذكره في - ما ليس به وظاهر المدونة عند جماعة وشهر وقال المازري - مشهور - مذهب مالك ان ليسير خمس وهو ظاهر المدونة عند جماعة وما ذكره من الترتيب بين اليسير والحاضرة اختلف فيه هل هو واجب (٣٢٥) غير شرط أو واجب شرط والاول هو المشهور والثاني رواه

طرف وابن الساجسون  
عن مالك وهو ظاهر المدونة  
عند سند وظهر مرة الخلاف  
فيما اذا خاف ما أمر به بأن  
قدم الحاضرة على القائمة  
اليسيرة فعلى الشرطية يعيد  
الحاضرة بدو على مقابلة  
بعيدها مادام الوقت الضروري  
باقيا في الظهري الى غروب  
الشمس وفي العشاء من  
الى طلوع الفجر وما ذكره  
من تقديم اليسيرة على  
الحاضرة اذا ضاق الوقت عن  
ادراك الحاضرة هو المشهور  
دليله قوله في الحديث  
فليصلها اذا ذكرها فذلك  
وتمها ولم فرغ - من بيان  
حكم ترتيب الفوائت  
اليسيرة مع الحاضرة شرعا

فوجب تقديم الاولى فان خالف وقدم الحاضرة صححت مع الاثم في العدد دون النسيان  
ولا ياتي هنا إعادة الخروج الوقت (قوله ظاهر المدونة عند سند) أي وهو  
ضعيف (قوله في الظهريين الخ) وسكت عن الصبح وحكمه أنه يعيده للصلاة  
وحاصل ذلك أنه يعيده لو في وقت الضرورة أي المدرك فيه ركعة بسجدة فيها فأكثر  
(قوله هو المشهور) ومقابلته لابن وهب أنه يبدأ بالحاضرة (قوله فليصلها اذا ذكرها  
الخ) الحديث من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها الخ وقوله فذلك وتم ما ليس من  
الحديث خلافا لما يتبادر من الشارح أقول لا ينبغي ضعف الاستدلال بذلك  
الحديث لان الحديث عام في اليسير واليسيرة استدل به أنتم المذهب على  
ان القائمة تقضى في كل وقت حتى عند طلوع الشمس وغروبها خلافا لابي  
حيفة القائل لا تقضى الفوائت بعد العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع  
فتبر (قوله بدأ بمخاف فوات وقته) قلت والتقدير هنا واجب غير شرط  
على المشهور وقيل مستحب (قوله وقال أي الا فقهسي) أي قبله بقليل نحو  
صفحة بلفظه المذكور هنا (قوله ومذهب ابن القاسم يبدأ بالحاضرة شاق الخ)  
لكن وجوبه عند ضيق الوقت وتباعد ساعاته والمقدم مذهب ابن القاسم  
(قوله ومن ذكر الخ) حاصله أنه ذكر يسير الفوائت (قوله فسدت) بمعنى يقطعها  
لأنها فسدت بالفعل (قوله ان القطع واجب) وهذا القول ظاهر المذهب كما قال  
في التوضيح (قوله واستشكاه) أي القول بالاستسحاب (قوله ان المأموم  
يقطع غيره) أي المأموم الذي يذكر يسير الفوائت (قوله يتمادي) أي

بين حكم الفوائت الكثيره مع ٩٢ عد ل الحاضرة فقال (ول أثر) أي الصلوات التي عليه  
وهي على ما قال الشيخ خمسة فما فوقها وعلى ما شهره المازري ستة فما فوق (بدأ بمخاف فوات وقته) مفهوم  
كلامه أنه اذا يخف فوات وقت الحاضرة أنه يبدأ بالنسيات وهذا القول لابن حبيب ورواه عيسى عن ابن القاسم  
وقال في موضع آخر ومذهب ابن القاسم يبدأ بالحاضرة ضاق الوقت أو اتسع فتكون الرسالة بخلاف مذهب ابن  
القاسم في المدونة تم انقل ينكح على القسم الثامن فقال (ومر ذكر صلاة) يعني أو صلاة يجب ترتيبها مع الحاضرة  
(في) حال تلبيسه بصلاة) وفروضة (فسدت هذه) أي الصلاة التي دونها (عليه) ظاهر كلام الشيخ ان القطع  
واجب وقيل مستحب حكمه غير واحد واستشكاه ابن عبد السلام بأن الترتيب اما ان يكون واجبا فيلزم القطع  
أو مستحبا يلزم التماضي والماضي ان المأموم يقطع كثيرا وهو قول في المذهب والمشهور في المدونة يتمادي ويعيد



وفي وجوب الاعادة خلاف  
 انتهى وشهر في المختصر  
 الاعادة في الوقت (ومن  
 ضحك) أي قهقهه وهو  
 الضحك بصوت وهو  
 (في الصلاة اعادة) وجوبا  
 أبد الائم باطلت انفا فان  
 كانت عمدا سواء كان فذا  
 أو اماما أو مأموما وعلى  
 المشهور ان كان سهوا أو غلبة  
 (ج) وظاهر كلامه وان كان  
 ضحكه سرورا عما أعد الله  
 للمؤمنين كما اذا قرأ آية فيها  
 صفة أهل الجنة فيضحك  
 سرورا به أفقئ غير واحد  
 من لقيته من القرويين  
 والتونسين وعلى المشهور  
 في السهو والغلبة يستخلف  
 الامام فيهما ويرجع مأموما  
 ثم يعيد بعد ذلك وجوبا  
 في الوقت وبعده وهل يعيد  
 المأمومون أم لا قولان وأشار  
 بقوله (ولم يعد الوضوء) خلافا  
 لابي حنيفة القائل بأن  
 القهقهة تنقض الوضوء  
 أيضا كما أبطلت الصلاة  
 لأن يكون في صلاة الجنازة  
 فتبطل الصلاة فقط ولما كان  
 المأموم يخالف الغد والامام  
 في حالته على ذلك بقوله

مراعاة لحق الامام (قوله وفي وجوب الاعادة خلاف) أي بناء على أن الترتيب  
 بين اليدوية والحاضرة واجب شرط (قوله شهر في المختصر الاعادة في الوقت) أي  
 فلا تكون الاعادة واجبة بل مستحبة وحاصل ما في المسئلة أنه اذا ذكر الفذ أو الامام  
 اليسير من الفوائت قبل عقد ركعة بسجدة ثم اقامه يجب القطع وقيل يندب فلو تداى  
 على الاول فالصلاة صحيحة فلو عقد ركعة بسجدة ثم اشفع استعجابا وقيل وجوبا ويتبع  
 المأموم امامه في ذلك ولا فرق فيما ذكر بين الرباعية والثناوية كالجمعة والصبح  
 والمقصورة وظاهر المدونة ان المغرب كغير ما أي يشفعها ان عقد ركعة وهو غير  
 معول عليه بل يتهم غربا وهو ما رجه ابن عرفة أو يقطع أي لا يشفع وهو ما ذكره  
 الشيخ عبد الرحمن لا اعتمادا على الحسن له فلو تذكر بعد أن كمل من المغرب ركعتين  
 فامتن بسجدة ثم اقامه يكملها بنية الفريضة كما أنه اذا كمل ثلاثا من غير المغرب  
 وتذكر أن عليه يسير من الفوائت فانه يكمل أيضا بنية الفريضة وبعد تكميل  
 المغرب أو غيرها بنية الفريضة يعيد نداء في الوقت أي بعد انائه بسير الفوائت وأما  
 لو كان النذر الذي يسير من الفوائت المأموم فانه يتماهى مع امامه ثم يندب له الاعادة  
 في الوقت ولا فرق في تماهى المأموم واعادة ما هو لها في الوقت بين الجمعة وغيرها  
 ويعيد جمعة ان أم كنهه والاظهارا (قوله قهقهه) تفسير لقوله ومن ضحك  
 تفسير مراد فلا ينافي أن الضحك يصدق بغير الصوت وهو التبسم وبالصوت وهو  
 القهقهة كما اشار له الاقحيسي والى كونه يطلق على ما هو أعم أشار المشرح بقوله  
 وهو الضحك بصوت أي ان القهقهة الضحك بصوت فتدبر (قوله وعلى المشهور  
 ان كان سهوا أو غلبة) ومقابل له لا يضري ساعلى الكلام (قوله وان كان ضحكه  
 سرورا الخ) وصوب ابن ناجي صحة صلاته مع ذلك بعدم قصد اللعب وأقول يرد  
 عليه بطلان صلاة الناسي والغلو بالصواب اطلاق المصنف وخليل والمدونة  
 (قوله وعلى المشهور الخ) أي وعلى المشهور المتقدم من البطلان في السهو والغلبة  
 يستخلف الامام فيهما والمراد بالسهو نسيان كونه في الصلاة وأما نسيان الحكم  
 أو نسيان كون ما يفعل ضحكا فتقتضى كلام التوضيح انه كالعمد (قوله ويرجع مأموما)  
 أي على صلاة باطلة ويجب عليه اعادة ما قال الشيخ ولعل وجه رجوعه مأموما مع  
 لاعادة أبد مراعاة من يقول بالصححة مع الغلبة والنسيان وان كان ضعيفا فان قيل  
 ما الفرق بين القهقهة نسيانا فتبطل الصلاة دون الكلام النسيان فالجواب شدة  
 منافاتها للخشوع بخلاف الكلام الا ترى أنه عهد عمده في الصلاة لا صلاحها (قوله  
 وهل يعيد المأموم الخ) الراجع عدم الاعادة كما قاله انفا كهاني واستظهره ابن رشد

(وان كان) الذي ضحك في مسلاته (مع امام تيمادي) معه استعجابا مراعاة لحقه (واعاد) مسلاته وجوبا ابدا واطاهر كلامه كالمدونة انه يتيمادي مطلقا (٣٦٧) سواء كان ضحكه عمدا أو سهوا أو غلبة وقيدت

المدونة بما اذا لم يضحك عدا  
ومشى على هذا التقييد  
صاحب المختصر (ولا شيء  
عليه) أي المصلي فذا كان  
أو اماما أو مأموما (في التبسم)  
في حال تلبسه بالصلاة  
لا إعادة ولا سجود لان  
التبسم انما هو تحريك  
الشفتين فهو كحركة  
الاجفان والقدمين (والنفخ  
في الصلاة كالكلام)  
فتبطل بعمده وجهه ولا  
تبطل بسهوه اليسير كما تقدم  
ويسجد بعد السلام فقوله  
(والاعادة لذلك) أي للنفخ  
في الصلاة (مفسدا لصلاته)  
حشو ولا يشترط في الإبطال  
بالنفخ ان يظهر منه حرمان  
ودليل الإبطال ما روى عن  
ابن عباس رضي الله عنهما  
انه قال النفخ في الصلاة كلام  
يعني فتبطل ومثله هذا  
لا يقال من قبل الرأي  
فالظاهر رفعه بغيره  
النفخ لضرورة لا يبطل  
الصلاة ولا سجود فيه اتفاقا  
ولغير ضرورة قولنا لما لئلا  
أحدهما يفرق بين العمد

وتذكر هذه من جملة المستثنيات من قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطأت  
على المأموم (قوله تيمادي معه استعجابا) وقيل وجوبا وتيمادي المأموم مقيد ببقاء قيود  
الاول أن لا يقدر على الترك في أثناء الضحك بل غلبه وكذا فاعله نسيانا فان قدر  
على الترك لم يتيمادي الثاني أن لا يكون ضحكه ابتداء أو الام تيمادي في الغيلة  
والنسيان بعد الثالث أن لا يخاف تيمادي به خروج الوقت والاقطع الرابع أن لا يلزم  
على بقاء ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع ولو بظن ذلك انما من أن لا يكون  
جمعة والافيق طمع ولو اتسع الوقت (قوله ولا شيء عليه في التبسم) أي لا سجود  
في السهو ولا بطلان في العمد والجهل خير ان العمد مذكوره وان كثرابطالها  
ولوسهوا وأما المتوسط فيسجد لسهوه وتبطل الصلاة بعمده وحكم التبسم في غير الصلاة  
الجواز وفيها الكراهة الا أن يكثر أو يتوسط فيحرم واذ اشبه هل قارن تبسمه الصوت  
أو لا فقال أصبغ أحب الى ان يعيد في عمده ويسجد لسهوه (قوله لان التبسم انما  
هو تحريك) أي من غير صوت (قوله حشوا الخ) يمكن الجواب بحمل الاول  
على السهو (قوله في الصلاة فهو موه) ان النفخ في غيرها ليس كلاما وهو  
كذلك فلو حلف لأكل فلان نفخ في وجهه لم يجز (قوله أن يظهر منه  
حرمان) بل ولا حرف واحد فظهر من ذلك أن المراد النفخ بالتم وأما بالانف فلا يبطل  
عمده ولا سجود في سهوه قال عجمي ينبغي ان يقيده بأن لا يكون عبثا ولا جرى على  
الاعمال السكينة (قوله ومثله هذا لا يقال من قبل الرأي) أي على الظاهر لاجل  
ملايمته لقوله فالظاهر أن مثله لا يقال باجتهاد أي بل عن سماع من النبي صلى الله  
عليه وسلم (قول ربه أخذ ابن القاسم) وهو المعتمد لكن قيده السهوي  
بما اذا فعله لغير ضرورة متعلقة بالصلاة وليس معناه أنه ضحك عبثا أو ما عبثا فتبطل  
ولا وجه لعدم البطلان وقال الخطاب ظاهر خليل ولو عبثا (قوله أن الانين لوجع  
الخ) ظاهره وان كان من الاصوات المحقة بالكلام لانه محيل ضرورة فله بهرام  
وت (قوله وكذا البكاء اذا كان لتخضع) أي بشرط أن يكون غلبة وحاصل ما يتعلق  
بالبكاء انه اذا كان بغير صوت لا يبطل اختيارا أو غلبة تخشعا أو لا الا أن يكثر  
الاختياري فيما يظهر وما بصوت يبطل وكذا لتخضع أو مصيبة ان كان اختيارا فان  
كان غلبة لا تبطل ان كان لتخضع وظاهره ولو كثر وان كان لغيره أبطل (قوله  
ومن كاف من أهل الاجتهاد) لافهم له بل ومثله من كان مقلدا غيره عدلا عارفا

والسهو والاخر لا يبطل مطلقا وبه أخذ ابن القاسم واختاره الأبهري والخمسي  
لوجع لا يبال اليه الا وكذا البكاء اذا كان لتخضع (ومن) كاذ من أهل الاجتهاد بالدلالة المنصوبة على الكعبة

أو محراباً (قوله وكان بين مكة والخ) أي فن كان بهما وبغيرهما من ألقى بهما  
 كن يجامع عمرو أو مسجد من المساجد التي صلى عليه الصلاة والسلام فيها فإنه  
 لا يجوز له الاجتهاد خلافا لما يفهم من عبارة الشارح ولو اجتمعوا وخطأ فإن صلواته  
 تبطل تبرأ له الخ ما فيه أو بعدها انحرافا يسيرا أو كثيرا أعني أو بصيرا بل في تحقيق  
 المباني أنه متى اجتهد وصل إلى أعاد أبدأ وانكشف الغيب أنه صلى إلى القبلة لأنه  
 ترك الواجب عليه لأن من بمكة فرضه مسامحة عين الكعبة ولو كان يشق عليه  
 ذلك كأن يكون شجرا كبيرا أو مريضاً شق عليه أن يقوم من مكانه فإنه لا يجوز له  
 الاجتهاد عنى الرجوع ومن بالمدينة يستدل بمحرابه صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك  
 يقال في سائر المساجد التي صلى فيها أن علمت قباتها ومن كان يجامع عمرو أو محله  
 لا يجوز له الاجتهاد (قوله واجتهد الخ) قال في التحقيق احترازاً عما إذا صلى  
 بغير اجتهاد فإنه يعيد أبدأ وانصب القبلة (قوله ثم تبرأ له بعد الفراغ الخ) أي  
 وأما ترتيب فيها الخطأ قال في التحقيق فإنه يجب عليه أن يقطع إذا كان أسمى  
 ولو انحراف كثيراً أو بصيراً منحرافاً يسيراً فيسبب قبلانها فإن لم يستقبل لأفصحته  
 في اليسير فيهما ما ناطه في الاعنى في الكثير وقولنا تبين أي تحقق أو ظن وأما لو شك  
 بعد الأحرام فإنه يتمادى أن لم يتبين له الخطأ (قوله أي جهة الكعبة) إشارة إلى  
 أن المطلوب استقبال الجهة لا العين إلا إذا كان بمكة فإنه لا بد أن يستقبل العين  
 كما قررنا ومنه ما من بجوارها مما يمكن معه المسامحة (قوله أو الانحراف  
 عنها انحرافاً شديداً) أي لا يسيراً (قوله في غير قتال) أي احترازاً من حالة  
 القتال القتال فيصلى راحلاً أو راكباً مستقبلاً وغير مستقبلاً (قوله أعاد في الوقت  
 المختار) ظاهر بالنسبة إلى عصر فقط لا في الظهر فإنه يعيدها في مختارها وفي بعض  
 ضروريها وهو الأصفرار ولا في بقية الدلوت فإنه يعيدها في العشاء من الليل كله  
 والصبح للطلوع (قوله فان فرضهما التقليل الخ) ظاهره أنه إذا تبين له ما بعد  
 الفراغ أنهما انحرافا في الصلاة انحرافاً كثيراً لا يطالبان بالاعادة وهو مسلم في الاعنى  
 وأما البصير المقتدر غيره العدل العارف أو المحراب فإنه يطلب بالاعادة مثل المجتهد  
 المذكور كما أشرنا له والحاصل أن من كان من أهل الاجتهاد أو مقلداً محراباً أو عارفاً  
 وكان بصيراً أو تبين الخطأ الكثير بهدها فإنه يندب له الاعادة مادام الوقت المختار وأما  
 لو كان أعنى مطلقاً أو بصيراً منحرافاً يسيراً أو تبين بعد الفراغ فلا اعادة وأما مجتهد  
 عمت عليه الأدلة ومقلداً لم يجد من يقلده ولا محراباً صلى كل ثم تبرأ بهدها خطأه  
 الصكك فيه أو أدلى القليل فلا اعادة (قوله لكاف الخ) قال في التحقيق احترازاً

وكان بغير مكة والمدينة  
 واجتهد في جهة غابت على  
 ظنه لا ما زها فوصل إلى اليانم  
 قين له بعد الفراغ منها أنه  
 (أخطأ القبلة) أي جهة  
 الكعبة باستدبارها أو  
 الانحراف عنها انحرافاً شديداً  
 في غير قتال جائز (أعاد)  
 ما صلى مادام (في لوقته) المختار  
 استعجاباً بجوار أن يكون قصر  
 في اجتهاده واحترازاً بقولنا  
 من أهل الاجتهاد إلى آخره  
 من ليس كذلك كالأعنى  
 والبصير الجاهل فإن فرضهما  
 التقليل لكاف عارف بأدلة  
 القبلة عدل

بل يكلف من الصبي والمجنون فانهم ما لا يقدرون بالعارف من الجاهل الذي لا علم  
 عنده بالدلالة وبالعدل من الفاسق والكافر لان قول كل منهم لا يلتفت اليها اجماعا  
 وكذلك ان المحارب بشرط أن لا يكون مطعونا فيها انتهى المراد منه تتمه هذا  
 كله اذا كان الخطأ بغير النسيان وأما فيه ففيه خلاف فنرى من مصلحية الاستقبال  
 ان نرى أن يستقبل جهة القبلة هل يعيد الصلاة أبدأ أو في الوقت خلاف ومثل  
 الناسي الجاهل القبلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدأ أو لا  
 واحد او محل الخلاف المذكور اذا تبين له ذلك بعد الفراغ وكان في الغرض وأما لو  
 تبين ذلك فيما نهى تبطل أو كان في الفعل فلا إعادة وعمله أيضا في تسهله الاحتماد  
 والتخيرات دون قبله مكة والمدينة وما تقدم فتبطل في وقتها من جملة العلامات ان  
 كان بمصر ان يجعل القطب خلف أذنه اليسرى أو بالعراق فخلف أذنه اليمنى  
 أو بالشام وراء ظهره أو باليمن امامه فان لم يجد المقلد من يقاده أو تخير المجتهد فانه  
 يغير جهة تركه كن اليها نفسه ويصلي (قوله فاسيا) أي أو متذكرا لأنه  
 لا يقدر على ازالتهما واتسع الوقت وكانت تلك النجاسة غير معقوبة هذا اذا قلنا  
 بوجوب ازالتهما وقد تقدم تفصيل ذلك (قوله ثم تذكر بعد الفراغ) احتمل فيه  
 عما اذا علم بذلك في اثنتي عشرة طائفة تبطل بمجرد العلم كالموسقطة عليه فيها ولو كان يقيد  
 البطء لان بما اذا كانت غير معقوبة او كان قادرا على ازالتهما بوجود المطابق  
 واتسع الوقت ومثل وجود المطابق الثوب أو الماء كان طاهرا فيصلي فيه بعد الاحرام  
 ولا يكمل ولو تم كمن من طرح ما عليه أو تحمله الى محل طاهر لبطء لانها بمجرد الذكر  
 (قوله والوقت في الخ) أي وفي الصبح لا الموع (قوله فاسيا) هذا ما مضى فيه  
 طاهر لفظ المصنف والتحقيق ان هذا الحكم ثابت مطلقا كان عامدا أو جاهلا  
 أو فاسيا (قوله أي نجس) الاولى متنجس (قوله عنده) أي المصنف  
 (قوله مختلف في نجاسته) عند غير الاولى أن يحذف قوله عند غيره كما هو ظاهر  
 (قوله حتى فرغ) مفاده أنه لو تذكر فيها الباطل (قوله فانه يعيد الصلاة الخ)  
 لعل وجه الاعادة مع ان الماء نجس عنده مراعاة للخلاف والخاص ان السلام  
 المصنف مبني على مذهبه وهو ان الماء القليل الذي حلت به نجاسة ولم يغيره متنجس  
 والمعتمد أنه ليس بمتنجس وعليه فلا إعادة أصلا وقوله في الوقت انظر  
 هل المراد به الوقت المتقدم في المسئلة السابقة وهو الظاهر (قوله وكذلك يعيد  
 الوضوء) أي استحبابا لانه وسيلة لتجنب فيكون مستحبا (قوله يغسل ما أصاب)  
 أي استحبابا (قوله يعني أو ريمه) ولم يذكره المصنف استفاء يذكره في

وكذلك من صلى ناسيا  
 بنوب نجس أو صلى (على  
 مكان نجس) أو كانت على  
 يده نجاسة ثم تذكر بعد  
 الفراغ من الصلاة نجاسة  
 ذلك اعاد في الوقت والوقت  
 في الظاهر من الاصغر اوفى  
 المشاء من الليل بكمه ومن  
 صلى بذلك عامدا اعاد أبدأ  
 (وكذلك من توفي) فاسيا  
 (بما نجس) أي عصى  
 نجاسته عنده (مختلف  
 في نجاسته) عند غيره من  
 العلماء كالماء القليل الذي  
 حلت به نجاسة ولم يذكر حتى  
 فرغ من صلاته فانه يعيد  
 الصلاة في الوقت استحبابا  
 وكذلك بعد الوضوء  
 يغسل ما أصاب جسده  
 وتوبه من ذلك الماء (ولما  
 من ترضاء بما قد تغير لونه  
 أو طعمه) يعني (أو ريمه)  
 بشئ طاهر أو نجس (اعاد  
 صلاته أبدأ ووضوءه)  
 سواء ترضاه عامدا أو ناسيا  
 لانه أو ترضاه بوضوء لم يجر



وفي رواية الاستبراء ثم شرع بكلام على الجمع بين الصلوتين وذكره في خمسة مواضع أولها أشار إليه بقوله (وأرخص  
في الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر وكذلك في طين وظلمة) ما ذكرناه وخمسة منفي عليه صاحب المختصر واعتزله  
شيخنا أباناه لم يبين مكانها وهو الإباحة وهو ظاهر كلامهم أرخلاق (٣٧٠) الأولى إذا الأولى أيقاع الصلاة

في وقتها أو هو الأولى لما  
في سنن الأثر من قول  
أبي سلمة من السنة إذا كان  
يؤم مطرا لجمع بين المغرب  
والعشاء انتهى والرخسة  
لغة التيسير وشرطا لإباحة  
الشيء المنوع مع قيام  
السبب المانع ما ذكره  
في سبب الجمع فهو كذلك  
أما المطر فقط أي لا ظلمة معه  
ولا طين فعلى المشهور  
وشرطه أن يكون وأبلا  
لا خفيضا جدا سواء كان  
واقعا أو متوقعا وأما الطين  
مع الظلمة فيفق على أنه سبب  
للجمع والمراد بالطين الوحل  
وبالظلمة ظلمة الليل من غير  
قرفلو غطي السحاب القمر  
فليس بظلمة فلا يجمع لذلك  
وظاهر كلامه أنه لا يجمع  
للاظلمة وحدها ولا للطين  
وحدها أما الظلمة فانفق  
المذهب على أنه لا يجمع لها  
وحدها وأما الطين فكذلك

وان كان المشهور باعتباره (قوله ويعيد الاستبراء) أي إذا كان استبراء أي فقول  
المصنف وأما من توسل بمفهوم له فتدبر (قوله إذا الأولى أيقاع الصلاة في وقتها)  
قاله ابن عبد البر أي مراعاة لمن يقول لا جمع ليلة المطر (قوله أو هو الأولى) وهو المعتمد  
الأنه محتمل للسنية والندب ولكن جزم عجم بالندب أي فقول أبي سلمة من السنة  
مراده الطريقة (قوله التيسير) كذا في المصباح والظاهر أن فيه تسامحا فالأحسن  
ما قاله المحلى من أن معناها لغة السهولة (قوله مع قيام السبب المانع) أي لولاه  
وجود تلك المشقة والسبب المانع هنا كونهما يمكن فعلهما في وقتها (قوله فعلى  
المشهور) أي وقيل بأنه لا يجمع له (قوله وأبلا) وهو المطر الغزير وهو الذي يحمل  
أواسط الناس على تغطية الرأس ومثل المطر الثلج والبرد (قوله لا خفيضا جدا)  
أراد به ما قبله للوابل المفسر بما ذكر (قوله سواء كان واقعا) وانظر هذا الواقع  
هل حصل وهم في المسجد أو يشمل المحاصل قبله وهو الظاهر ولا ينافي هذا أن المطر  
الشديد المسوغ للجمع مبيح للتخلف عن الجماعة لأن إباحة التخلف لا تنافي بينهم  
يجمعون إذا لم يتخلفوا (قوله أو متوقعا) فان قلت المطر انما يبيح الجمع إذا كان  
والمستوقع لا ينافي فيه ذلك قلنا يمكن علم ذلك أنه كذلك بالقرينة ثم اراجع في هذه  
الحالة ولم يحصل فينبغي أن يعيد في الوقت كما ذكرنا (قوله وأما الطين مع الظلمة الخ)  
يبقى النظر فيما إذا وجد الطين في بعض الطرق ودون بعض فهل لمن لم يوجد طين  
في طريقه أن يجمع تبعاً لمن وجد وهو الظاهر لأنه ان لم يجمع معه فان قلنا أنهم  
يتأخرون له خول وقت العشاء ويصلونها جماعة لزم إعادة جماعة بعد الراتب  
وان قلنا يخرجون من المسجد ولا يجمعون معهم فربما لا يتيسر لهم صلاتها جماعة  
(قوله وعليه اقتصر صاحب المختصر) وهو المعتمد (قوله يؤذن للمغرب) أي على جهة  
السنية (قوله في مشهور قول مالك) مقابله يصلي المغرب في أول وقتها والعشاء  
عليها وهو مذهب ابن عبد الحكم وابن وهب إذا علمت ذلك فقوله في مشهور قول  
مالك الإضافة فيه للبيان أي في مشهوره وقول مالك لأن القول لمالك وقد خالفه

على ما صرح القرافي بمشهور منه وعليه اقتصر صاحب المختصر ونقل في توضيحه عن صاحب العمدة ابن  
أن المشهور جواز الجمع وبقوله هرام عن (ك) والذي رأيت من كلامه في الفسحة التي وقفت عليها من شرح الرسالة  
ظاهر المذهب عدم الجمع وظاهره رخصة بين المغرب والعشاء أنه لا يجمع بين غيرهما وهو كذلك قال ابن  
الحاجب والمختصوص اختصاصه بالمغرب والعشاء ثم بين صفة الجمع بينهما بقوله (يؤذن للمغرب أول الوقت خارج  
المسجد) على المبادر (ثم يؤخر) صلاة المغرب شيئا (قليلاني) مشهور (قول مالك)

ابن عبد الحكم وابن وهب لا أن المسالك القواين وهو هذا هو المشهور كما هو ظاهر اللفظ  
 هذا ما تفيد به عبارة التحقيق وغيره (قوله ليأتي المسجد من بعدت داره الخ) زاد  
 في التحقيق فقال لانها وصلت في أول وقتها فباتت المغرب لتعذر الاسراع بالمشي  
 في المطر والطين انتهى (قوله أم ذلك على طريق النذب) هو الرجوع والآخر  
 بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الأولى بثلاث بعد المغرب وهو بمعنى  
 قول بعضهم يؤخر قبل الأربعة ثلاث ركعات (قوله يقيم لها الصلاة) أي على طريق  
 السنية (قوله داخل المسجد) ويجوز خارجه قلنا في (قوله ولا يطول على المشهور)  
 لان قصرها مطلوب في غير هذا فهذا أولى ومقابلته يؤخر المغرب ثم يطيل ثم يقدم  
 العشاء ثم يطيل حتى يغيب الشفق أو معه ثم ينصرفون وهو ضعيف اذا فائدة  
 في الجمع حيث لا يصرفونهم في الظلمة فله هرام في الوسط (قوله ولا يأن) أي  
 بالاجزاء وبعده كما راجعت شرح ابن الحاجب ومفاده ان القواين متفقان  
 على ان النية عند الأولى والنزاع انما هو في الاجزاء عند الثانية على فرض ان يكون  
 نوى عندها والحاصل ان عملها الصلاة الأولى وتطلب من الامام والمأموم فلتركتها  
 فلا بطلان فيها واجبة غير شرط وأمانية الامامة فيهما فلتركت الامامة في الامامة  
 بطلنا حيث تركها فيهما وأما لو تركها في الثانية وأتى بها في الأولى فالظاهر صحتها  
 وتبطل الثانية ولا يصحها الا عند غيب الشفق وأما تركها عند الأولى ونيتها الجمع  
 فانها تبطل لان صحتها مشروطة بنية الامامة على هذا القول كما في شرح الشيخ  
 (قوله صرح ابن عرفة بأن المشهور الخ) ومقابلته الكراهية كما يعلم من التحقيق  
 وفي التوضيح ترجحه وحاصله أن التنقل بينهما وبه بدمه مكروه وهو الظاهر فلتركت  
 لم يمنع الجمع وينبغي أن يثبت بما اذا لم يؤدي الى قرب دخول الشفق والامتنع فعل  
 العشاء قبل وقتها المحقق (قوله ثم بعد الفراغ من صلاة المغرب) أي من غير مهلة  
 ولا تسبيح ولا تحميد (قوله يؤذن للعشاء) قال بعض والظاهر أن هذا الاذان  
 مستحب لانه ليس في جماعة تطلب غيرها ولا يسقط طلب الاذان في وقتها  
 فيؤذن لها عند دخول وقتها (قوله اذا ناليس بالعالى) الظاهر أنه مندوب (قوله  
 والمشهور يؤذن في صحنه ومقابلته يؤذن في محرابه وانما كان الاذان داخل المسجد فلا  
 يظن الناس ان وقت العشاء دخل (قوله ويصلى الامام بالناس بلامهلة) هذا شرط  
 في كل جمع وليس خاصا بالجمع ليله المأمر (قوله ينصرفون) قال زروق فليرجعوا  
 ولم ينصرفوا حتى غاب الشفق أعادوا العشاء وقيل لا إعادة وقيل ان إعادة الجمل أعادوا  
 لا الاقل انتهى وهو يفيد ترجيح الاول ورجح ابن عرفة الثاني قال في قوله

ليأتي المسجد من بعدت داره  
 (ج) تردد شئنا هل تأخير  
 المغرب على المشهور أمر  
 واجب لا بد منه أم ذلك على  
 طريق النذب قولان (ثم)  
 بعد ان يؤخر المغرب قليلا  
 (يقيم لها الصلاة) في داخل  
 المسجد ويصلها ولا يطول  
 على المشهور تنبيهان  
 الاول قال ابن الحاجب  
 بنوى الجمع أقول الاولى  
 فان آخره الى الثانية فعولان  
 الثاني صرح ابن عرفة  
 بأن المشهور منع التنقل  
 بين المغرب والعشاء (ثم)  
 بعد الفراغ من صلاة المغرب  
 (يؤذن للعشاء) أمر المغرب  
 بلامهلة اذا ناليس بالعالى  
 (في داخل المسجد) ظاهره  
 حيث شاء من المسجد  
 والمشهور يؤذن في صحنه  
 (و) اذا فرغ من الاذان  
 (يقيم الصلاة) ويصلى  
 الامام بالناس بلامهلة (ثم)  
 بعد ان يفرغوا من الصلاة  
 (ينصرفون) أمر الصلاة بلامهلة

(وعليهم اسفار) أي شيء من بقية بياض النهار فقوله (قبل مغيب الشفق) تكرار فلا يتنفل أحد في المسجد بعد الجمع ولا يوتر بأثر صلاة العشاء وانما يوتر بعد الشفق والموضع الثاني (٣٧٢) أشار إليه بقوله (والجمع بعرفة)

ينصرفون إشارة إلى أنه لو لم يكن إلا الجماعة الذين في المسجد لا يأتيهم غيرهم لا يجمعون (قوله وعليهم اسفار) أي قليل فسر ابن رشد بنصف الوقت قاله القلشاني (قوله ولا يتنفل أحد الخ) قال بعض أي يمنع وقد علمت أن صاحب التوضيح رجح الكراهة فلو تنفل فهو من أفراد قول زر بن أبي ذر فلو جمعوا لم ينصرفوا الخ تنبيهه قال المصنف وغيره ينبغي للإمام أن يقوم من مصلاه إذا صلى المغرب حتى يؤذن المؤذن ثم يعود (قوله ولا يوتر الخ) لأن وقتها بعد الشفق كتر أوجب رمضان ففعل الوتر حقيقته فعل لما قبل وقتها وتكون باطلة فيكون النهي في قول الشارح ولا يوتر الخ للتحريم (قوله وقد عد الخ) فيه فطر إذا اختصر قال وجع الخ قال بعض شراحه وفي تغيير المألوف الأسلوب لقوله ثم أذن الخ إشارة إلى أن حكم الأذان والجمع يخالف لحكم ما قبله وما بعده وهو كذلك إذا حكم في كل منهما السنية لا الاستحباب انتهى (قوله أن يخطب الخطيب) أي على جهة التنبه يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم بمنزلة إلى غير ذلك وفي جملة الخطبة من صفة الجمع تسمع (قوله بمد الزوال على المشهور) مقابلة ما حكاه التونسي أنه إذا اجزاء ان وقعت الخطبة قبل الزوال (قوله ثم يؤذن المؤذنون) أي على طريق السنية (قوله ثم يقيم) أي يقيم للظهر والإمام جالس على المنبر كالأذان بعد فراغ خطبته (قوله لأنه روي الخ) أي إذا كان كذلك في وجه المشهور (قوله أنه سنة ظاهرة) أن النسبية إنما هو في الحكم فقط وهو السنية وليس كذلك بل يؤذن للمغرب والعشاء بالمزدلفة (قوله وقد عد الخ) ضعيف والمعمية أنه سنة (قوله إذا وصل إليها) أي إذا أمكن أن يصل إليها (قوله فانه يجمع حيث غاب الشفق) أي إذا وقف مع الإمام وخلص المستثنى أنه إذا أن يقف مع الإمام أم لا فإذا قدم مع الإمام وكان يمكنه السير بسير الناس سار معهم أو تأخر فلا يجمع إلا في المزدلفة فإن تأخر لعجز جمع حيث شاء عند مغيب الشفق فإن لم يقف مع الإمام وانف وقف وحده أو لم يقف أصلاً فإنه يصلي كل صلاة لوقتها (قوله وإذا جد السير) اسناد لجد السير مجاز أو أن جد بمعنى اشتد واستشكل بعضهم المصنف بأن الصوري لا يشترط فيه جد السير بالمسافر أي برأ ولا فرق في المسافر بين أن يكون رجلاً أو امرأة على ما ذكره بعضهم وبعضهم قبيح أن يكون

يوم وقوف الحاج بها (بين الظهر والعصر عند) بمعنى بعد (الز. السنة واجبة) أي مؤكدة وقد كرر هذه المسئلة في باب الحج وفي باب جمل وقد عد صاحب المختصر هذا الخ مع في باب الحج في المستحبات وصفته أن يخطب الخطيب بعد الزوال على المشهور ويجلس في وسطها ثم يؤذن المؤذنون للظهر بعد الفراغ من الخطبة ثم يقيم فادأبلى الظهر أذن للعصر وأقام لها وصلاها وما ذكرناه من أنه يؤذن إذا نبي وقيم قائمتين هو المشهور وإليه أشار الشيخ بقوله (بأذان وإقامة لكل صلاة) ومقابله لابن الماجشون بأذان وإقامتين لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والموضع الثالث أشار إليه بقوله (وذلك) الحكم (في جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة) له سنة واجبة موضح (ع)

عنده روى عنه صاحب المختصر في المستحبات واحتج بقوله (إذا وصل إليها) بمن لا يصل إليها وحده لم يرد أنه قائم مع حيث غاب عليه الشفق معناه أن وقف مع الإمام وأما أن لم يقف مع الإمام فيصل كل صلاة يومئذ لا يرد عليه مطالب بل هو مرد إلى ما معناه أن وقف والموضع الرابع أشار إليه بقوله (وإذا جد السير بالمسافر)

سفر واجباً لسفر الحج الواجب أو ضروب كسفر الحج التطوع أو مباحاً كسفر التجارة سواء كانت بقصر فيه الصلاة أم لا (هـ) يباح (لأنه يجمع بين الصلاتين) (٣٧٣) المشترك في الوقت وهما الظاهر والعصر والمغرب والعشاء

أما صفة الجمع بين الأولين فيجمع (في آخر وقت الظاهر) وهو آخر القامة الأولى (وأول وقت العصر) وهو أول القامة الثانية وينوي الجمع في أول الأولى ولا يجزئ أن ينوي في أول الثانية ولا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر أذان وقامة ولا ينتقل بينهما وهذا الجمع يسمى الجمع الصوري وظاهر كلام الشيخ قصر الإباحة على المسافر وقد حكى (ك) الاتفاق على جواز هذا الجمع للحاضر والمسافر وظاهر كلامه أيضاً أن الحد شرط في الإباحة الجمع وهو في المدونة زيادة وأفظها ولا يجمع المسافر الآن يحديه السير ويخاف فوات أمر فيجمع وأما صفة الجمع بين الآخرين فكلاً لا وبين واليه أشار بالتشبيه فقال (وكذلك المغرب والعشاء) وهذا يجزئ على رواية امتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق (وإذا ارتحل)

رجلاً أي تحرراً عن المرأة فتجمع وإن لم يجدها سير ولم يخش فوت أمر بناء على تسليم أن الحد في الصوري (قوله سفر واجباً) أي لأحرماً كقطع الطريق ولا مكروهاً كصيد الأهر (قوله فيباح له) مراده ما يشمل خلاف الأولى إذا الأولى إيقاع الصلاة في أول وقتها (قوله فيباح له أن يجمع الخ) هذا إذا أدركه الزوال سائراً ونوى النزول بعد الغروب وقوله فيجمع في الخ هذا جمع صوري لاحق في لان الحقيق هو الذي يقدم فيه إحدى الصلاتين عن وقتها المعروف أو تأخر عنه وهذا صليت فيه كل صلاة في وقتها سكت عما إذا زالت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الأصفر أو قبله والحكم أنه يؤثرهما وحكم التأخير الجواز بالنسبة للصلاة في نية النزول في الأصفر أو في النزول قبله الجواز بالنسبة للظهور والوجوب بالنسبة للعصر قال الشيخ هذا هو الظاهر وسواء غير ظاهر (قوله وينوي الجمع في أول الأولى) فيه نظر إذ هذا الجمع لا يحتاج لنية كما أفاده (قوله ولا يفرق الخ) فيه نظر إذ كل صلاة أدبت في وقتها فله أن يفرق بينهما بأكثر وكذا قوله ولا ينتقل من وادى ما قبله (قوله وظاهر كلامه أن الحد شرط) المشهور عدم اشتراط الحد على أنه لا يعقل لذلك معنى أنه هو صوري وقد حكمنا بأنه خلاف الأولى فلا معنى لاشتراط الحد فيه أو عدمه اشتراط الحد وعدمه لا يظهر إلا في غير الجمع الصوري (قوله وكذا المغرب والعشاء) أي أدركه الغروب سائراً فله وجهان أحدهما أن ينوي النزول بعد طلوع الفجر فله أن يجمع بين المغرب والعشاء جمعاً صورياً بأن يصلي المغرب قرب مغيب الشفق ويصلي العشاء في أول وقتها لأنه ينزل طلوع الفجر هناك منزلة الغروب في الظاهرين والثالث الأول منزلة ما قبل الأصفر وما بعده للفجر منزلة الأصفر فله أن ينوي أن ينوي النزول في الثلثين الآخرين أو قبلهما فإنه يؤثرهما على نية ما تقدم في الظاهرين (قوله أي أراد الاحتمال) لأن فرض المسئلة أنه نازل بالمنزل وزالت أو غربت عليه الشمس وهو به (قوله جمع قبل ارتحاله على المشهور) مقابل المشهور يقول بعدم الجمع مقالة أجده السير أم لا كما يظهر من نقل بعضهم الخلاف في تلك المسئلة وهو لـ قوله بعد على المشهور إشارة لهذا الخلاف فيكون تكرار الإشارة لخلاف آخر حرر ورأى جمع (قوله وهذا الجمع هو الجمع الحقيقي) وهو خلاف الأولى إذا الأولى إيقاع كل صلاة في وقتها واعلم أن هذه الأحوال الثلاثة التي في المتن

أي أراد الاحتمال (في أول وقت) ٩٤ عد ل الصلاة الأولى) ونوى النزول بعد الغروب (جمع حيثئذ) أي قبل ارتحاله على المشهور ليوقع أولاهما في وقتها المختار والآخرى في وقتها الضموري على المشهور وهذا الجمع هو الجمع الحقيقي شيئاً



ومن هنا يعلم ان ضروري العصر مثلا كائن قبلها وبعدها والجامع (٣٧٤) الحقيقى عندنا ما كان على هذا

الاسلوب ولا يفعله الاذوا  
عذروا ما لجمع المصوري  
فجائز لذوى العذر وغيره  
انتهى وتيد بانوى النزول  
بعد الغروب استازما اذا  
نوى النزول قبل اصف رار  
الشمس فانه لا يجمع بل يصلى  
الظهر قبل رحيله ويؤخر  
العصر لنزوله لانه يمكنه من  
ايقاع كل صلاة في وقتها  
المقدور لها شرعا وانما قلنا  
قبل اصف رار الشمس لانه  
اذ انوى النزول عند الاصف رار  
صلى الظهر قبل رحيله  
والاصر ان شاء صلاها حينئذ  
وان شاء اخرها الى نزوله  
والموضع الخامس قسمه  
قسمين أحدهما اشار اليه  
بقوله (وللريض) أى رخص  
له ان يجمع بين الصلاتين  
المشتركتين الوقت على  
المشهور (اذ اخاف أن يغاب  
على عقله) في وقت الصلاة  
الثانية والجامع المذكور  
على المشهور يكون (في أول  
وقت الصلاة) الاولى فيجمع  
بين الظهر والعصر (عند  
الزوال) بين المغرب  
والعشاء (عند الغروب)  
ونما كن يجمع في أول الوقت

أو الشارح جارية على المعتمد في العشائين فنقول من غربت عليه الشمس وهو نازل  
ونوى النزول بعد الفجر فيصلح ما عند وقت الاولى جمع تقرهم وارنوا. انزول  
في الثلثين الاخيرين قدم المغرب وخير في العشاء وانوى النزول في الثلث الاول  
قدم المغرب وآخر العشاء وجوبا (قوله مثلا) أدخل في مثلا العشاء (قوله ولا يفعله  
الاذوا عذر) أى من سفر أو غيره على ما سياتى (قوله فجائز لذوى العذر وغيره)  
الأن ذا العذر لا تفوته فضيلة أول الوقت (قوله ويؤخر العصر) أى وجوبا فان  
قدمها الجزأت تقرير وينبغى أن تعاد في الوقت فانه عجز قال. نتلم يذكروا المؤلفنية  
الجمع وفيها قولان وفي شرط كونها في أولها أو تجزى ولوفى أول الثانية قولان  
الثانية من صفة الجمع عدم التفريق بينهما بأكثر من قدر الاذان والاقامة  
والاقامة على الخلاف في ذلك انتهى المراد منه (قوله ورخص له أن يجمع) أى  
ندب له (قوله على المشهور) أى أن يجمع على المشهور وقال ابن نافع يصلى كل صلاة  
لوقتها وقد استشهد كل المشهور بأنه على تقدير الانغماء لا تجب الصلاة فلا يجمع  
ما لا يجب بل يحرم التقرب بصلاة من الجنس لم تجب قاله القرافى وعلى تقدير عدم  
وقوعه لا ضرورة تدعو للجمع وقد يجاب بأن الأصل وجوب الثانية وحصل الشك  
في سقوطها فهو شك في المنع فيلغى بخلاف الشك في أصل الوجوب وهذا بخلاف  
ما اذا خافت المرأة أن تحيض في وقت الثانية فلا يطلب منها تقديم الثانية عند الاولى  
ولعل الفرق أن الغالب على الحيض استيفاء الوقت بخلاف غيره يمكن  
انقطاعه قبل خروج الوقت فلا يسقط العبادة (قوله على المشهور) يتعلق بكون  
أى والجمع المذكور يكون أول وقت الاولى على المشهور وقيل الاولى في آخر  
وقتها والثانية في أول وقتها ذكر هذا المقابل نت و تأمله (قوله لان الانغماء)  
ومثله الحاء النافضة أى المرعدة أو الدوخة التى تحصل له وقت الثانية اذا تقرر  
ذلك فنقول المصنف وللريض أى من سيصير مريضا ففي عبارته مجاز الاول  
فتدبر (قوله فوجب التقديم) لخوف الفوات فيه امور الاول ان هذا الجمع أما  
مندوب كما قاله ابن يونس أو جائز كما قاله ابن عبد السلام فلا وجه لقوله فوجب  
التقديم الا أن يفسر وجب بثبت الثاني ان العلة اذا كانت لخوف الفوات لا تقتضى  
التقديم اول وقت الاولى اذ غاية ما تفيد العمل في وقت الاولى فقط الثالث ان قوله  
لخوف الفوات يشعر باستفراق الانغماء جميع وقت الثانية فيفيد أنه لو كان  
بعد لم أنه يذهب في آخره لطلب منه التأخير وهو كذلك لكن يتجه على ذلك  
انه اذا كان بمقدار استفراقه لوقت الثانية انها تسقط فواجبه طلبه بها وقدمها

لان الانغماء سبب يوجب الجمع فوجب لتقديم خوف الفوات

وامله الجدي السير وأخذ من هذا التقدير ان المظرف متعلق بجميع لا يخاف وبقي عليه ما اذا خاف ان يغلب على عقله في أول وقت الصلاة الأولى وقد نص ابن الجلاب على المسئلتين فقال وكذلك حكم الرديس اذا خاف الغلبة على عقله في أول وقت الصلاة الأولى آخرها الى وقت الصلاة الأخيرة وان خاف ذلك في وقت الصلاة الأخيرة قدمها الى الصلاة الأولى بتأنيدها اذ اجمع أول الوقت (٣٧٥) للخوف على هاله ثم لم يذهب فقال عيسى يعيد الأخيرة سند يريد في الوقت وقال ابن شعبان

لا يعيد ثم أشار الى القسم الثاني بقوله (وان كان الجمع ارفق به) أي (الاجل اسهل) (بطن به ونحوه) مما يشق عليه من سائر الامراض القيام به لكل صلاة (جمع) بين الصلوات المشتركة في الوقت فالظاهر والعصر يجمع بينهما (وسط وقت الظهر) (والمغرب والعشاء يجمع بينهما) (عند غيبوبة الشفق) عياض اختلف في ضبط وسط قيل لا يقال هنا وفي الدار الا بالاء مكانه وأما وسط ما افتح فعناه عدل قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا وقيل ابن دريد قال وسط الدار ووسطها واختلف في المراد بوسط وقت الظهر وقيل أراد به نصف القامة

قبل وقتها وجوابه احتمال انهما معاً قبل خروج الوقت (قوله أمه الجدي) في السير لعل المعنى أصل ذلك أي لذي قيس عليه ذلك اباحة الجمع في السفر جمع تقديم عند قصد الجمع في السير على ما تقدم من الخلاف (قوله ان المظرف) أي الذي هو قوله عند الزوال ولا يفي أن قوله عند الزوال بيان لقوله أول وقت الصلاة الأولى وايضا حله (قوله اذا خاف الغلبة على عقله في أول وقت الصلاة الأولى) أي ويستمر ذلك الى آخر وقتها لا انه يأتي في الأول فقط (قوله آخرها الى وقت) أي وجوباً وأما قوله قدمها أي ندباً على ما تقدم (قوله اذا اجمع أول الوقت الخ) فان لم يجمع أول الوقت وحصل الاغمى في جميع وقت الثانية فلا قضاء عليه بخلاف من أغمى عليه جميع وقت الأولى وأفارق وقت الثانية فيصلي الأولى لبقاء وقتها (قوله سند) يريد في الوقت أي الاختياري والارجح الضروري (قوله وقال ابن شعبان لا يعيد) ضعيف والمعتمد الأول (قوله عند غيبوبة الشفق) فيوقع المغرب في آخر وقتها الاختياري بناء على امتدادها والعشاء في أول اختيارها والصحيح فعل هذا الجمع لانه ليس جمعاً حقيقياً (قوله فقول لا يقال الخ) أي فلا يقال هذا الذي هو الزمان ولا يقال في الدار الذي هو المكان (قوله بقل وسط الدار الخ) الظاهر ان الأول يسكون السير لانه المتفق عليه وأما قوله ووسطها ففتح السين (قوله واستظهر) وهو المعتمد (قوله ظاهر) الظاهر أنه لا حاجة لافظ ظاهر فالأولى حذفها (قوله والمغنى عليه) ومثله الدكرار بحلال وأولى المحزون (قوله في حال اغماؤه) أي أو حال جنونه أو سكره الحلال كمن شرب خمر افاغنه لبناً أو عسلاً (قوله قليلاً كثر أو كثيراً) أي كان الذي فات في اغماؤه كثيراً أو قليلاً خلافاً لابن عمر رضي الله عنهما في أنه يقتضي ما قل تكس صلوات فدون ونحوه قول أبي حنيفة ان كان اغماؤه يوماً أو ليلة يقتضي والانلا (قوله ويؤدي الخ) انما قسرية يقتضي بيؤدي لان

لان حقيقة الوسط وقيل أراد به آخر القامة وهو قول هرون وغيره فيجمع جهه او رايوا واستظهر لانه لا ضرورة تدعو الى قيام الصلاة الثانية قبل وقتها والضرورة انما هي من أجل تكرار الحركة وليرافق ظاهر قوله وعند غيبوبة الشفق ثم انتقل يتكلم على عذر من الاعتذار المسقط لقضاء الصلاة أحدهما أشار اليه بقوله (والمغنى) أي الذي أغمى (عليه لا يقتضي ما خرج وقته) من الصلوات المفروضة (في حال) (اغماؤه) قايلاً كان أو كثيراً (ويقتضي) يعني ويؤدي (ما أوفى في وقته) من الصلوات المفروضة

والمراد بالوقت هنا الضرورى وهو الغروب فى الظهر والعصر وطلوع الفجر فى المغرب والعشاء وطلوع الشمس فى الصبح وتوابعه (بما يدرك منه ركعة فأكثر من الصلوات) بيان للقدرة من الوقت الذى يلزم فيه أداء ما أفاق فيه وسقوط ما أغنى عليه فى وقته والمراد بالركعة أن تكون كاملة بسجودتين بعد تحصيل ما يكون به أداء الصلاة من طهارة وستر عورة ونحو ذلك فإذا أغنى عليه ولم يكن صلى الظهر والعصر وقديقى (٣٧٦) من النهار مقدار خمس ركعات بعد

تحصيل شرائط الصلاة لم يقضها لأنه أغنى عليه فى وقته ما ولو أفاق وقديقى عليه من النهار مقدار خمس ركعات قضاهما لأنه أفاق فى وقته فإذا أغنى عليه ولم يكن صلى المغرب والعشاء وقديقى من وقته ما مقدار خمس ركعات لم يقضها ولو أفاق فى هذا المقدار قضاهما والعذر الآخر أشار إليه بقوله (وكذلك الحائض تطهر) معنى انقطع حيضها فانها لا تقضى ما خرج وقته من الصلوات فى حال حيضها وتؤدى ما تأخرت فى وقته مما تدرك منه ركعة فأكثر والوقت الذى تطهر فيه إما أن يكون نهارا أو ليلا مما تدرك منه ركعة فأكثر (فإذا) قطعت نهارا (و) بقي عليها من النهار بعد طهرها

القضاء فعل ما خرج وقته وما فعل فى وقته لا يقال فيه قضاء ولعل المصنف قصد المشاكلة فغيره يقضى لوقوعه فى حجة القضاء وهو حقيقة المشاكلة (قوله وهو الغروب فى الظهر) أى نهايته وكذا يقال فيما بعده (قوله الذى يلزمه فيه أداء ما أفاق) فاطر لقوله ويؤدى وقوله وسقوط معطوف على أداء وهو ناظر لقوله لا يقضى ما خرج وقته (قوله من طهارة وستر عورة) المعتمد أنه لا يشترط إلا الطهر الخدنى (قوله فإذا أغنى الخ) وإن بقي للغروب مقدار أربع فأقل إلى ركعة سقطت العصر وتخلدت الظهر فى ذمته (قوله وإذا أغنى عليه) ولم يكن صلى المغرب والعشاء وقديقى من وقته ما مقدار خمس ركعات الخ) ظاهره أنه لو بقي أربع لم يكن حكمه كذلك وليس كذلك بل إذا بقي أربع حكمه حكم ما لو بقي خمس لأنه يعتبر فضل ركعة عن الأولى وإن بقي للفجر مقدار ثلاث ركعات فأقل سقطت العشاء وتخلدت المغرب فى ذمته والقاعدة أن ما به الإدراك به السقوط (قوله وكذا الحائض) ومثلها النفساء (قوله بعد طهرها بالماء) حيث لم تكن من أهل التيمم إذا قدر لها الطهر بالتراب وحاصل ذلك أنه يقدر لها الطهر زيادة على ما تدرك فيه الركعة ومثلها سائر أبواب الأعداء غير الكافر وقد تقدم (قوله وليس ثيابها) هو الذى زاده عبد الوهاب وهو ضعيف والمعتمد أنه لا يعتبر إلا الطهر الخدنى لا الخبثى فلا قدر ستر عورة ولا استقبال قبلته ولا استبراء واجب أن لو احتج به كما ذكره عم وعلم أنه حكم ما يعتبر الطهر فى جانب الإدراك يعتبر أيضا فى جانب السقوط تنبيهه لو شرعت فى الظهر لظن إدراك الصلاتين وغربت الشمس صلت العصر وسقطت الظهر وقته ما شرع فيه نافذة فتسلم من ركعتين لأنه غير مدخول عليه (قوله أى بعد تأخير طهرها) أى يعتبر زمن طهرها على المعتاد لمثلها مع سرعة

بالماء زاد عبد الوهاب وليس ثيابها (بغير ثوب) أى بغير تأخير طهرها وليس ثيابها (خمس ركعات العجالة صلت الظهر والعصر) بالاختلاف لأنها تقدر للظهر أربع ركعات وتدرك العصر بركعة فإن ذكرت مفصتين قبل حيضها صلتها أولا بالترتيب ثم تقضى الظهر والعصر ثلاث ركعات لأنها تجعل للظهر ركعتين والعصر ركعة (وإن) طهرت ليلا (وكان) الباقى (من الليل) بعد طهرها وليس ثيابها بغير ثوبان (أربع ركعات صلت المغرب والعشاء) على قول ابن القاسم بناء على أن التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات وتبقى ركعة لعشاء وهذا التقدير فى حق الحاضرة وأما المسافرة فانه قد ذكر ثلاث ركعات ركعتين للعشاء وركعة للمغرب (و) أما (إن كان) الباقى (من النهار أو من الليل أقل من ذلك) أى أقل من خمس ركعات فى المثال الأول وأقل من أربع ركعات فى المثال الثانى (صلت الصلاة الأخيرة) فقط أى فى الأول من المثال الثانى لأنها لم تدرك ركن طهارة ولا طهارة فى حق الحاضرة

وأما المسافرة ففيها في المال الأول كذلك تصلي الصلوات الأخيرة فقط إن أدركت من الوقت أقل من ثلاث ركعات  
 أما إن أدركت من الوقت ثلاث ركعات صلت الصلوتين وفي المال الثاني تصلي صلاتين إذا أدركت من الوقت ثلاث  
 ركعات وقدرت بالعشاء أما إن قدرت بالمغرب صلتها فقط وأما انتهى السكلاء على ما إذا ظهرت ثم أريد الانتقال  
 يتكلم على ما إذا حاضرت كذلك (ص ٧٧) فقال (وان حاضرت لهذا التقدير) يعني تقدير خمس ركعات للتهاد

وأربع ركعات للليل  
 (لأنه قصر ما حاضرت في وقته)  
 ظاهره أخرت ذلك ناسية أو  
 عادة وهي في العمد عاصية  
 فإن حاضرت وقدرت من التهاد  
 ما يسع خمس ركعات ولم تكن  
 صلت الظهر والصر لم تقمهما  
 لأنها حاضرت في وقتهما وإن  
 حاضرت لأربع ركعات من  
 التهاد أقل إلى ركعة  
 ولم تكن صلت الظهر  
 والصر (أو) حاضرت  
 (الثلاث ركعات من الليل)  
 أي بقي منه مقدار ما يسع  
 أن توقع فيه ثلاث ركعات  
 فأقل (إلى أربعة) ولم تكن  
 صلت المغرب والعشاء  
 (صلى الصلاة الأولى فقط)  
 وهي الظهر في المال الأول

العجلاء ولا مع التساهل في الفعل وعلية (قوله وما لمسه مرة الخ) فهاهنا قدر  
 بثلاث ضعيف والمتمم أنه لا فرق في الياطين بين الحاضرة والمسافرة في أنها تقدر  
 بفعل ركعة عن الأولى في حينئذ يقال قول المصنف وكان من الليل أربع ركعات أي  
 ولو في السفر (قوله وقدرت بالعشاء) تقدم أنه ضعيف والمعتمد هو قوله أما إن  
 قدرت بالمغرب (قوله يعني تقدير الخ) على هذا الحل وإن كان بعيداً من العبارة  
 إلا أنه لا يكون ما سألني تكرار الآية ذكر في مسألة ما إذا حاضرت لأربع ركعات  
 ليل خلافة ويجوز أن تعود الإشارة إلى الأربع تقديرات وقوله خمس ركعات  
 من التهاد أربع من الليل وأقل من خمس في التهاد وأقل من أربع في الليل فعليه  
 يكون قوله بعد ذلك تكراراً ويكون كبره يرتب عليه ما بعده (قوله وهي  
 في العمد عاصية) أي لأنه تأخير الوقت الضروري وهو حرام (قوله قضت  
 الأولى فقط) وتسقط الثانية لحضيها في وقتها والوقت إذا ضاق يختصر بالأخيرة  
 أدراكاً وسقوماً (قوله وشك في الحدث) ظاهر العبارة صاحبة الشك لليقين  
 في زمن واحد وهو مستحيل فكان الأولى أن يبرهنه بدل الواو ليعلم منه أن الشك  
 متأخر عن اليقين (قوله على المشهور) وقيل مستحب وقيل ساقط (قوله  
 سواء كان الحدث الخ) الأولى أن مراده بالحدث مطلق الناقص ولو سجد سوى  
 الردة فلا يجب الوضوء بالشك فيه لعدم حصوله بالشك والشك التردد بين أمرين

والمغرب في المال الثاني لأنها ٩٥ عدد ل أدركتها وهي ظاهرة بخلاف الثانية (والخلاف في حضيها)  
 يعني إذا حاضرت (لأربع ركعات من الليل) يعني والباقي منه مقدار ما يسع أن توقع فيه أربع ركعات (ف قيل)  
 الحكم فيه (مثل ذلك) أي مثل ما إذا حاضرت ثلاث ركعات من الليل تقضى الصلاة الأولى فقط وهو قول ابن عبد  
 الحكم وغيره بناء على أن التقدير لثانية ووجهه أن الوقت إذا ضاق حتى لا يسع إلا إحدى الصلوتين فالواجب  
 عليها التمام الأخيرة (وقيل) الحكم فيه (أنها حاضرت في وقتها من الصلاة فيهما) وهو قول مالك وابن القاسم وغيرهما وهو  
 المذهب إذا التقدير عندهم في مشرتي الوقت بالأولى ووجهه أن أول الصلوتين ما وجب تقديمها على الأخرى فعلا  
 وجب التقديم بهما ثم انتقل يتكلم على المسئلة التي حقه أن تذكر في وجبات الوضوء فقال (وهي أيقن بالوضوء  
 ونكش في الحدث) وكان خير مستنسخ (ابتداء الوضوء) وجوباً على المشهور سواء كان الحدث الذي شك فيه رجباً أو غيره



وسواء كان الشك في الصلاة أو خارجها أو في دنا بغير المستكح (بما لا شك فيه) وغيره احترازاً من المستكح الذي كثرت منه الشكوك فانه ينبغي على أول خارجيه وقد تقدم ان ابن الحاجب اعتمد (٣٧٨) على هذا وان ظاهر المدونة الذي

اقتصر عليه صاحب المختصر سقوط الوضوء من غير نظر الى خاطر البتة وما ذكرناه من التعميم في الحدث هو قول ابن القاسم ومقابله لابن حبيب فانه قال اذا خيل اليه ان ريحاً خرج منه فلا يتوضأ الا ان يوقن بها وان داخله الشك بالحس فلا شيء عليه بخلاف من شك هل بال أو أحدث فانه يعيد الوضوء ثم انتقل به تكلم على حكم من ترك شيئاً من فرائض الوضوء أو من سنته والاول على أربعة أقسام لانه اما ان يتركه عمداً أو نسياناً وكل منهما اما ان يذكره بالقرب أو بعد الطول ولثاني كذلك فالأقسام ثمانية أشار الى الاول بقوله (ومن ذكر من وضوئه شيئاً مما هو فريضة منه) يعني من مغسوله وهو الوجه واليدان الى المرفقين والرجلان الى السكبين ومسوحه وهو الرأس (فان كان) ذكره (بالقرب أعاد) بمعنى فعل

على السواء فأولى اذا كان النقص مضموناً وأما ان كان متوهماً فلا رقبه وسواء كان الشك في الصلاة أو خارجها (الخ) الا أنه اذا كان فيها بعد دخوله متيقن الطهارة فيجب عليه التماس فيها وبعد غابها ان بان له البقاء على الطهارة لم يعد لها وان بان حدثه أو بقي على شكها عادها وجوباً بتبنيها كما يجب الوضوء في صورة المصنف يجب في عكسها أو لى وهى ما اذا اتقن الحدث وشك في الوضوء وكذا اذا اتقنهما وشك في السابق منهما أو شك فيه ما وشك في السابق منهما أولاً أو اتقن الوضوء وشك في الحدث وشك مع ذلك هل كان قبله أو بعده أو اتقن الحدث وشك في الوضوء وشك مع ذلك هل كان قبله أو بعده من باب أولى (قوله على أول الخ) أى فان سبق الى نفسه أنه على طهارة فلا يعيد وان سبق الى نفسه أنه ليس على طهارة أعاد لانه في الخطر الاول مشابه للعقلاوى الثاني بفارقهم (قوله هو قول ابن القاسم) وهو المتمد (قوله واذا خيل اليه) المراد به مجرد خطور بالبال غير مستند الى شيء وقوله الا أن يوقن لعله أراد به ما يشمل الظن وحينئذ فالغيبيل شامل للشك (قوله وان داخله) المعاملة ليست على بابها وقوله بالحس أى سبب الحس أى الصوت الخفى وحاصله أنه استند في شكك لصوت خفى وقوله فلا شيء عليه أى الا أن يوقن وبهذا التقدير سارى التخييل الشك في عدم ايجاب الوضوء ما لم يتيقن الموجب فان قلت قد فسرت الحس بالصوت الخفى فاستدك قلت المصباح (قوله وان ذكر من وضوئه شيئاً الخ) نسبة حال الوضوء أو شك في نسيانه ولم يكن مستكحاً اذا المستكح يطالب بطرح الشك ولا ينسل ما شك فيه (قوله وهو الوجه) أى كلاً أو بعضاً وكذا يقال فيما بعده (قوله بمعنى فعل الخ) أى بمعنى الاعادة الا ان بان به لان فرض المسئلة أنه لم يغسله وهل استعمل أعاد بمعنى فعل تجوزاً أولاً لاستعماله عند العرب كثيراً (قوله بنية اتمام الوضوء على المشهور) أى والالم يجزه كما يرجح به في ذم مقابله ما لابن عمر من قوله المشهور وبغيره لان النية الاولى مستحبة قلت وهو ضعيف (قوله وبالمسح مرة الخ) الاولى أن يقول مرتين لان الرأس نهى عن مرتين الاولى فرض والثانية سنة (قوله وجوباً) أى لان الفرض لا يقطع بالتسيان وقضية الكلام ان غسله ثلاثاً واجب مع ان الواجب انما هو الاولى وما تقدم من قولنا الاولى الخ انما هو بالنسبة لقضية قوله ثلاثاً والا فالواجب

(ذلك) المنزلة بنية اتمام الوضوء على المشهور وبالفعل ثلاثاً ان كان مغسولاً وبالمسح مرة ان كان

مسحوا وجوباً لان الفرض لا يقطع بالتسيان

(و) اذا فرغ من فعل التروك اعاد (ما يابيه ق) ظاهره وانته بهيده خاصة مثل أن ينسى غسل وجهه

فانه يأتي به ويغسل اليدين خاصة وليس كذلك بل يعيده وما يابيه الى آخر الوضوء فقوله وما يابيه يعني مـ مع ما بعده الى آخر الوضوء استحبابا لاجل الترتيب واختلاف في حد القرب نعم ابن القاسم هو راجع للعرف (ع) وهو المشهور في كل ما لم يرد من الشارع فيه تحديد وقيل حده ما لم تحف الأعضاء في الزمن المعتدل والعضو المعتدل والمكان المعتدل (ق) وهو المشهور والقسم الثاني أشار اليه بقوله (وان تطاول ذلك) يعني ذكر المنسى (اعاده) يعني فعله بنية اتقاطا (فقط) على المشهور وقال ابن حبيب يعيده وما بعده كالقرب واختاره ابن عبيد السلام والقسم الثالث أشار اليه بقوله (وان تعد ذلك) كيعني ترك شيأ من وضوءه مما هو قريضة (ابتداء الوضوء) وجوبا (ان مال ذلك) أي ترك غسل الوضوء المغسول ودمح المنسوخ وهذا مبني على ان

انما هو المرة (قوله اعاد ما يابيه) أي يغسل ما يلي التروك العصا والهمة مرة ان كان غسله أولانا أو مرتين وان كان غسله مرة يغسله مرتين لا يقال اذا كان فعل ما بعده ثلاثا ففعله إلا أن مرة يدخل في النهي المشار له بقول خليل وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف ذلك نقول محل الخلاف حيث لا يطالب بها لاجل الترتيب وعناء لبها لاحتها ووقع التوقف فيما بين اللمعة هل هو بقية العضو المتروك منه أو العضو الذي يلي العضو المتروك منه اللمعة وهذا هو ظاهر كلام ابن عمر يغسل اللمعة ثلاثا بنية اتمام الوضوء ويعيد العضو التالي ولا يغسل ما تركه منه اللمعة (قوله استحبابا) كذا في بعض الشروح وفي بعضها استئنا (قوله له وضوء اللمعة) وقيل حده ما لم تحف الأعضاء والظاهر كما قال بعضهم ان المعتبر حفاف الغسله الاخيرة من العضو الاخيرة ونظر لو حصل الشك في القرب والبعده هل يعمل على القرب أو البعد والذي ينبغي التعصبل ففي العمد يحمل على البعد لانه أحوط وفي النسب ان يحمل على القرب لانه أحوط أيضا انتهى (قوله في ابن القاسم) أي ورواه عن مالك (قوله وقيل حده المـ) ورواه ابن وهب عن مالك ولم لها في المدونة والاولى في غيره فلا ينافي ما تقر من أن رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره (قوله وهو المشهور) وهو المعتمد (قوله وان تطاول ذلك) بأزلم تبد كرهه لا بعد جفاف العضو المغسول آخر (قوله يعني فعله) أي ثلاثا بنية ويطالب من الناسي أن يغسل ذلك المنسى فورا ولو تأخر عن وقت الدكر حتى طال فسد وضوءه بعد التأخير ولو كان ناسيا لانه لا يعذر بالنسيان الثاني المتكرر على المعتمد ومقابله يعذره بفعل المنسى وحده (قوله وهو هذا مبني على ان الفور واجب) فيؤخذ من المذهب فرضيته وهو الاتيان بالوضوء في زمن واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكروا القدرة وهو المشهور ومذهب المدونة وجهه الاخذ أنه أوجب ابتداء الوضوء مع العمدة في حال الطول والبناء في حالة النسيان وقولنا مع الذكروا لو كان ناسيا لبني وان طال وأما مفهوم القدرة وهو العجز بأن يعدم الماء ما يظن أنه يكفيه فيغصب منه أو يراق أو يتبين عدم كفايته فهو كالماء لانه يبين ما لم يطل لان عنده نوع تقصير بعدم احتياطه بتكثير الماء وأما من أعدم الماء ما يقطع بكفايته فإريق منه مثلا فهو كالناسي ومنه المكره يظهر ان الكراه يكون بطلاق التوقيف بالامر المؤلم من ضرر وغيره (قوله أعاده وما بعده) أي من غير نية لوجوده أو اعاده ما بعده سنة لاجل الترتيب تنبيه لا مفهوم للوضوء بل مثله الغسل في التفصيل فاذا ذكر عضوا أو اعادة

الفور واجب ومفهوم كلامه وهو والقسم الرابع انه ان تعد ترك ذلك ولم يطل اعاده زمانه لاجل الترتيب فالمد والنسيان لا فرق بينهما في القرب ويفترقان في الطول

(وان كان) الى ترك شيئا من احواله ووضوئه (قد صلى) (٣٨٠) بهذا الوضوء (في جميع) (سوره) (ذلك)

الحمد والنيان والقرب  
والبعد (اعادته) (بدأ)  
لانه قد صلى بغير وضوء وفي  
نسخة (ووضوء) والقسم  
الحامس أشار اليه بقوله  
(وان ذكر مثل المضمضة  
والاستنشاق ومصح  
الاذنين) (والا وفيهما معنى أو  
أي وان ذكر شيئا من سنن  
الوضوء بعد ان نسيه  
فالحكم في ذلك) (ان كان)  
التذكير للنسي (قربا فعل  
ذلك) (النسي فقط) (ولم يعد  
مابعده) على المذهب لان  
الترتيب فيما بين المسنون  
والمفروض غير واجب  
والقسم السادس أشار اليه  
بقوله (وان تطاول) (ذكر  
مانسيه من سنن وضوئه  
فعل ذلك) (النسي فقط  
دون مابعده) (لما يستقبل)  
من الصلوات مثل ان يذكر  
بعد ما صلى الظهر فانه يفعله  
للعصر ان بقي على وضوئه  
(و) اذا صلى بالوضوء الذي  
نسي منه سنة (لم يعد ما  
صلى) به (قبل ان يفعل ذلك)  
المترك نسيانا لانه على  
يقين من الطهارة ولان  
الصلاة لا تبطل بترك سنن

من غير غسل فانه مع الترك نسيانا اولاهل اكرامه لا يني بنية اتمام الغسل  
ولومع التطول ويندته حينئذ مع الحمد ولكن يقتصر على فعل المترك ولو لمع القرب  
لان الترتيب في الغسل لا يجب ولا يسن ويفعل المترك مرة الا الرأس فتثلث لطلب  
الثلاث مبادون غيرها (قوله اعاده وما بعده الخ) لكن اعادته واجبه واعادة  
ما بعده سنة على ما تقدم أو مستحبة (قوله وفي نسخة ووضوئه) لكن اعادة الوضوء  
انما هي في قسم واحد وهو ما اذا تركه عمدا وطال ولو حذف المصنوب قوله ووضوئه  
ليكن أحسن لفهمه من قوله أولا وان تعمد ذلك ابتداء الوضوء ان طال بل الاو  
أحسن وغير موهوم العموم لكنه انكسر على ما قدمه قريبا (قوله وان ذكر مثل  
المضمضة الخ) أي مما هو سنة ولم ينبذ منه غيره ولم يكن فعله موقفا في مكروه احترازا  
من ترك فضيلة استشفغ غسلة وثانيه فتحكمه أنه لا يطلب باعادتها أصلا ولا  
ولم ينبذ غيرها احترازا عن رد مسح الرأس وغسل اليدين للركوعين لانه ناب  
عنهما غيرهما ولم يكره فعله الخ احترازا عن الاستئثار فانه يؤدي لاعادة  
الاستنشاق وعن تجديد الماء للاذنين لانه يؤدي لتكرير المسح (قوله بعد ان نسيه)  
ومثل تحقق النسيان ظن الترك كالشك حيث لم يكن مستكبرا (قوله فعل ذلك  
النسي) أي استئثنا حيث أراد البقاء على الطهارة ولم يرد فعل قربة لان كان مراده  
نقض طهارته (قوله ولم يعد مابعده) سواء كان الترك عمدا أو سهوا وقرب أو بعد  
وان كان الكلام مفروضا في النسيان والقرب وقوله على المذهب رداء على ابن  
حبيب انما لا يفعله او يفعل ما بعده والحاصل ان مذهب ابن حبيب ان الترتيب  
بين المفروض والمسنون سنة فعلية بعد مابعده كما أفاده ابن ناجي اذا تقرر ذلك  
فقول الشارح غير واجب الاولي أن يقول مندوب لان عبارته تصدق بالسنية مع  
ان الترتيب اذا كان سنة يقتضي فعل ما بعده أيضا كما علمت من كلام ابن حبيب  
(قوله فعل ذلك النسي فقط) أي على جهة السنية كما قال المناصر اللقاني وقيل  
على جهة الندب واستظهر الشيخ في شرحه الاول (قوله من ان يذكره)  
مثال للطول (قوله فانه يفعله للصلاة) أي فان أراد أن يصلي به العصر فانه  
يسن في حقه فعل السنة المتركه ومثل الصلاة الطوار ومسن المحقق مما يتوقف  
على طهارة والحاصل أنه مع اقرب بفعل المترك من السنن حيث أراد البقاء  
على طهارة ولم يرد الصلاة ولا غيرها مع الطول فانما يسن فعله اذا أراد الصلاة  
أو الطواف ومفاد المصنف والشارح ان الطول هو أن يصلي بذلك الوضوء وعدمه  
أن لا يصلي به وقد صرح بذلك ابن الجلاب ونصه ومن تركهما أي المضمضة

(ج) ما ذكره المصنف انه لا يعيد ما صلى هو كذلك ولو كان عدداً في أحد الأقوال الأربعة إلا أن قول الشيخ وإن ذكر اغتياها تناول الناسي فيحتمل أن يكون (٣٨١) مقصوداً ويحتمل أن يكون طردياً والفرق بين الوضوء والغسل

وبين الصلاة احتمال وجوب سنتها لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة إلا بكراً أي بغير وضوء وضعف ذلك في الوضوء لقوله تواتراً كما أمر الله ابن الحجاج ويستحب للتعمد أن يعيد الصلاة في الوقت ابن عرفة ولا يعيد الناسي اتفاقاً وقد علم من هذا حكم السابع والثامن (ومن صلى على موضع طاهر من حصير) أو غيره (وموضع آخر منه) ويروي منها (نجاسة) سواء كانت رطوبة أو يابسة تحركت بمركته أولاً (فلا نهي عليه) لا بطلان صلاة ولا إعادتها لأنه إنما خوطب بطهارة بقعته (ع) ظاهر كلامه بعد الوقوع والنزول ولا فرق بين أن يصلي عليها ابتداءً أو بعد ما وقع ذلك منه وهذا بخلاف العمامة يكون بطرفها المسدول نجاسة فإن صلاته باطلة باتفاق وهذا أن تحركت النجاسة وعلى المشهور أن لم تحرك لأنه حامل للنجاسة بخلاف

والاستنساخ في وضوئه ثم ذكر ذلك قبل صلاته ثم ضم وضوءه ولم يعد وضوئه وإن تركهما حتى صلى فعلهما المايستقبل لتقع الصلاة المستقبلة كاملة السنن والفرائض انتهى وكلام عبد الباقي على خليل غير مستقيم (قوله ولو كان عدداً) وأما لو كان نسياناً فلا إعادة اتفاقاً (قوله في أحد الأقوال الأربعة) وقيل يعيد العامد في الوقت والناسي لا إعادة وقيل يعيد العامد أبداً أخرجه ابن رشد على سنن الصلاة وهو ضيف هكذا في نسخة أطلعت عليها من ابن ناجي ولم أرفها القول الرابع (قوله فيحتمل أن يكون مقصوداً) أي فيكون فائلاً يندب الإعادة في الوقت الذي هو الراجح وقوله ويحتمل أن يكون طردياً أي لا مفهوم له فيكون فائلاً لعدم الإعادة رأساً (قوله والفرق بين الوضوء والغسل وبين الصلاة) أي حيث جرى الخلاف القوي في سنن الصلاة من أنه إذا ترك سنة عمداً من سنتها فقبل بالبطلان فيل بعده (قوله لقوله تواتراً كما أمر الله) أي ولم يأمر الأئمة بعبادة (قوله ويستحب للتعمد الخ) هذا أحد الأقوال وهو المعتمد (قوله من هذا) أي من ذكر العامد سواء طال أم لا لأنك خير بأن العامد في حالة القرب اغتيا علم حكمه بطريق المقابلة على الناسي (قوله حكم السابع والثامن) وهو ترك العامد طال أم لا والحاصل أن كلام العامد والناسي يفعلها إذا لم يصل فاذا صلى فالعامد يفعلها ويعيد الصلاة وأما الناسي فإنه يفعلها ما يستقبل بعبادة ترك الكلام على ما إذا نكس بأن قدم اليدين مثلاً على غسل الوجه وحاصله أن المنكس بهاد وحده أن بعد الأمر والعدم قدر يخفف الأعضاء المعدلة في الزمان والمكان المعتدلين فإنه يعيد المنكس وحده مرة استثنائاً أن نكس سهواً والأعاد الوضوء والصلاة أبداً أي ندباً في الوقت وغيره كما نقل المواق وأما مع القرب بأن كان بحضرة الماء ولا فرق بين كونه عمداً أو نسياناً فإنه يعيد المنكس ثلاثاً استثنائاً مع تابعه ثم عالا فلامرة مرة ندباً (قوله فلا شيء عليه) ولو لمستها يابه ومن هذا علم صحة الصلاة على الفروة التي يباطنها نجاسة ولو جلد كلب حيث كان الشعر سائر اللجام ولا نجاسة به (قوله ولا فرق) كأنه يقول ظاهر كلامه كذا وهذا الظاهر ليس بمسلم إذا لا فرق إلى آخره وإنما كان ظاهر كلامه لأنه لو كان جائزاً ابتدأ العبر بقوله ويجوز مثلاً (قوله فلا بأس) أي يجوز من غير كراهة فالتت (قوله) ثوباً طاهر غير خبير إلا أن لا يجده غيره ويشترط في الثوب الذي يفرش أن يكون

الحصير (والمريض إذا كان) ٩٦ عدل مقيماً (على فراش نجس فلا بأس أن يسطع عليه ثوباً) ظاهراً كثر ما روي على المشهور ولو تحرك النجس على المشهور



وشرط في الحائل ان يكون طاهرا احترازا من العبس وان يكون كفيفا أي من ان يقا احترازا من الخفيف الذي يشف  
وظاهر كلامه ان الصحيح لا يتغير له ذلك وهو ظاهر المدونة وقيل (٣٨٢) ان ذلك عام للمريض والصحيح

وصوبه ابن يونس وصرح  
(ق) بمشهوريته لان يشف  
وبين النجاسة حائل طاهر  
وقال (ع) وانما احسن  
المريض بالذكور الغالب  
اولي رتب عليه قوله (وملاة  
المريض) الصلاة المفروضة  
(ان لم يقدر على القيام) فيها  
لقراءة جميع الفاتحة  
لا مستقلا ولا مستند الغير  
جنب أو حائض (ص) على  
جالسا) فذا على المشهور  
والافضل أن يجلس متربعا  
في موضع القيام على المشهور  
(ان يقدر على التربع) ليني  
جلوسه على هذا الوجه على  
البديهة عن القيام وقيل  
يجلس كما يجلس لأشهد  
واختاره المتأخرون وعلى  
الاول تغيير جلوسه بين  
السجدين بأن يثني رجله  
اليمنى ويجعل بطون أصابعها  
الى الارض كما في التشهد  
وكذا الافضل في حق  
المتنفل جالسا التربع على  
المشهور ولعله عليه الصلاة  
والسلام ذلك (والا) أي  
وان لم يقدر المريض الذي  
فرضه الجلوس على التربع

منفصلا عن المصلي والابطالت (قوله من الخفيف الذي يشف) الذي ينبغي ان يراد  
يشف بحيث تبدو النجاسة بدون تأمل على قياس ما قبل في سائر الموردة بل هذا  
أولى من ذلك (قوله وقيل ذلك عام للمريض والصحيح) أي وهو المعتمد أي ولا كراهة  
في الصحيح أيضا كما في هج خلافت (قوله الصلاة المفروضة) أي المقابلة للسنة  
فيدخل فيها النفل المندوب فيه اقيام وصلاة الجنازة على القول بفرضيتها (قوله  
ان لم يقدر على القيام) بأن يحجز عنه جملة أو تلحقه مشقة شديدة اذا كان مريضا  
ومخلص المسئلة ان من لا يقدر على القيام جملة أو يخاف به مرضا أو زيادته أو تلحقه  
المشقة الشديدة بشرط كونه مريضا لأن مكان صحيحا فلا تكون المشقة  
المذكورة مبيحة له ترك القيام بجوارحه الملاقاة لساواهم أن وجوب القيام استقلا لا  
انما هو في حال فعل الفرض كترك كوع والاحرام وقراءة الفاتحة على غير المأموم  
وأما المأموم فلا فاذا استند المأموم في حال قراءتها الجماد بحيث لو زال العمد لسقط  
فصلاته صحيحة كحال قراءة السورة مطلقا أي فذا أو اماما أو مأموما كما قرره  
من يدرك ولا تلفت لمن قال غير ذلك واعتبر بظاهر عبارة بعض الشراح والاستناد  
في نحو الر كوع مبطل حيث كان على وجه العمد لا على وجه السهو فتبطل الركعة  
فقط (قوله لغير جنب وحائض) فان استند لاحدهما مع وجود غيرهما صحت  
مع الكراهة والاعادة في الوقت وهو الضروري في الصبح والمساءل والاختياري  
في العصر والاختياري وبعض الضروري في الظاهر وحاصله أن تقول ولا مفرار  
في الظاهرين وهذا الصواب خلاف ما في قال الضروري وأطلق تنبيهه المراد بقوله  
لغير جنب وحائض أي جنب ذكر أو أنثى محرم أو حائض محرم وأما غير محرم فلا يصح  
ولو غير جنب وحائض حيث تحقق حصول لذة أو اشتغال مفسد للصلاة ولو لم يجد  
سواها فان تحقق عدم ذلك أو شك استند ولو مع وجود غيرهما حيث لا حيز  
ولاجنبه والاكراه (قوله فذا على المشهور) أي ولا يصح أن يكون اماما  
للاصحوا ولا مومني ولولئله هكذا ذكر بعضهم وهو ضعيف اذا المعتمد صحة امامته لئله  
(قوله والافضل أن يجلس متربعا) أي يندب (قوله وعلى الاول يغير جالسته)  
أي ندبا وكذا يطلب منه أن يغيرها في حال السجود وفي حال التشهد لكن الاول سنة  
والثاني مندوب (قوله وان لم يقدر المريض الذي فرضه الجلوس على التربع)  
بأن يحجز عنه جملة أو يلحقه بالتربع المشقة الفادحة (قوله يجلس بقدر طاقته)  
ويستند لغير جنب وحائض وله مسأعا دبوقة ولا ينبغي أن السترتيب بين التربع

والجلوس بقدر طاقته مندوب لا واجب (قوله وان لم يقدر المريض الذي فرضه  
الجلوس على السجود أيضا) بأن يحجز عنه جملة أو تلحقه المشقة الشديدة (قوله  
فليومي بالركوع) أي فليشر للركوع فالباء بمعنى اللام (قوله برأسه وظهره)  
أي لابد من الأيما بهما وظاهره أن المدار على الأيما بهما ولا يطلب بأزيد ولعله  
مبنى على أنه لا يجب الوسع (قوله فان لم يقدر بظهره) أي فان لم يقدر على الأيما  
بهما ولا يخفى أنه بقيت صورة وهي اذا عجز عن الأيما برأسه وقدر على الأيما  
بظهره وتركتها المشاوح لعدم مكانها عادية وان اقتضتها القسمة العقلية (قوله  
فان لم يقدر برأسه) أي ويلزم منه عدم القدرة بظهره على ما قررنا (قوله  
أو ما بما يستطيع قضيته التسوية بين الحاجب والعين والاصبع وغيرهما وان ظاهر  
ان بعد الرأس الحاجب والعين فان لم يقدر فبأصبعه قياسا على ما ذكرنا في المصلي  
من اضطرار واستظهر عجز ان الترتيب فيما ذكر واجب فان قلت لم قدم مرتبة العين  
او الحاجب على الاصبع مع ان حركة الاصبع أقوى قلت لعله لان حركة الحاجب  
والعين لما كانا من الرأس أو قريبين من الرأس التي لها دخل في الركوع والسجود  
قد ما على الاصبع الذي لا يدخل لليد الذي هو من في الركوع والسجود (قوله  
ويضع يديه) اعلم أنه اذا أومى للركوع فلا يخلو اما ان يكون من قيام او لان كان  
من قيام فليد يديه مشبرا هما الى ركبتيه وان كان من جلوس أي الذي كلاً منافيه  
فيضعهما على ركبتيه واستظهر عجز الوجوب فيهما أو اما المؤمى للسجود لا يخلو أيضا  
أما ان يؤمى اليه من قيام أو جلوس أي الذي كلاً منافيه ففيه تأويلان أحدهما أنه  
ان أومى من قيام يؤمى بيده الى الأرض وان أومى له من جلوس يضعهما على الأرض  
والظاهر ان الأيما باليد من اذا أومى من قيام والوضع على الأرض اذا أومى من  
جلوس الوجوب على قياس ما قال عجز في الركوع الثاني لا يفعل بهما شيئا اذا تقرر  
ذلك فقول الشارح واذا أومى الخ مرور على أحد القولين ولعله انما اقتصر عليه  
لارجحته عنده فتدبر (قوله ويككون سجوده أخفض من ركوعه) أي يكون  
أيماؤه للسجود أخفض من أيماؤه للركوع استنبأوا وقال بعضهم وجوباً ومفهوم  
من كلام المصنف والمدونة ومفهوم أيضاً من عبارة بعض شراح خايل فاذا تقرر  
ذلك فعلمه بالاستنباب يكون ضعيفاً ولا يخفى ان ما ذكره المصنف من كون السجود  
أخفض مبنى على أنه لا يجب الوسع وهو أحد قولين في المسئلة واقتصر عليه لكونه  
نص المدونة (قوله فان فعل جهلاً لم يعد) قال البساطي مقهوره لوفاءه عدل الاغاد  
انتهى بالمعنى وظاهر كلام بعض ولو عدل او هو الظاهر وهذا كله اذا نوى بإيمانه

(وان لم يقدر) والمرئض  
الذي فرضه الجلوس (على  
السجود) أيضا (فليومي  
بالركوع والسجود)  
برأسه وظهره فان لم يقدر  
بظهره أو ما برأسه  
فان لم يقدر برأسه أو ما  
بما يستطيع ويضع يديه  
على ركبتيه اذا أومى  
للا ركوع واذا رفع منه رفعهما  
عنهما واذا أومى للسجود  
وضع يديه على الأرض واذا  
رفع منه وضعهما على  
ركبتيه (ويكون سجوده  
أخفض من ركوعه) استنبأوا  
ابن الحاجب ويككونه  
رفع شيء يسجد عليه فان  
فعل جهلاً لا لم يعد قاله  
في المدونة

(وار لم يقدر) المريض أن يصلي جالسا الاستقلال ولا مستندا (٣٨٤) بولاه تربعه أو لا غير متربع (صلى على

جنبه الايمن ايماء) ويجعل وجهه الى القبلة كما يوضع في خده (وان لم يقدر) أن يصلي (الا) مستقبلا (على ظهره فعل ذلك) أي صلى مستقبلا على ظهره ايماء ور جلاه الى القبلة (ولا يؤثر المكلف) بمعنى لا يترك (الصلاة اذا كان في عقله) وليصليها بقدر ما يطيق (من قيام وجالس وايماء واضطجاع ونحو ما قال قول المدونة ويصلي المريض على قدر ما يستطيع ودين الله يسرو فيها أيضا ويؤم برأسه ولا يدع الايماء وان كان مضطجعا ومعه شيء من عقله ثم شرع بين ما ذكر في باب التيمم ان في باب جامع الصلاة شيء من مسائل التيمم وهو قوله (وان لم يقدر) المخاطب باداء الصلاة (على مس الماء اضربه أولاه لا يجيد) المريض (من يناوله اياه) أي الماء (تيمم) أي فقرضه التيمم (فان لم يجيد) المريض (من يناوله تراتيم بالخائط الى جانبه ان كان طينا) أي بنى بالطين (أو) بنى بغير طين ولكن طاب (عليه طين)

الارض فان نوى به ما رفع دون الارض لم يجزه كما قاله اللخمي (قوله صلى على جنبه الايمن) أي نداء فان لم يقدر على جنبه الايمن فعلى جنبه الايسر ووجهه الى القبلة أيضا (قوله فعل ذلك) بأن يجعل وجهه الى السماء ور جلاه الى القبلة فان عجز عن الصلاة على الظهر صلى مضطجعا على بطنه ووجهه الى القبلة ور جلاه في دبرها وحكم الاستقبال في تلك الحالات الوجوب مع القدرة الموصلى لغيرها مع القدرة بطلت والقدرة تكون بوجود من يحوله فلم يوجد من يحوله بعد الصلاة يندب له الاعادة في الوقت واعلم أن الترتيب بين القيام استقلالاً واستناداً واجب وبين القيام استناداً مع الجالس استقلالاً مندوب وبين الجالس بين هذه الاحوال الثلاثة الندب وبينها وبين الاضطجاع على البطن الوجوب والاصل من اضطجاع يؤم أيضا وكيفيته أنه يؤم برأسه فان عجز عن الايماء برأسه أو ما بعينه وحاجبه فان لم يستطع فباصبعه والظاهر كما قال عجم ان ترتيب الايماء بهذه المذكورات واجب وقد تقدم ذلك قال عجم وانظر رأي أصبع هل هو لسانية أو غير ذلك أو يكفي أي أصبع من اليد وهل اليمنى أو اليسرى (قوله وايماء) ظاهره ان الايماء مقابل للجالس والاضطجاع مع أنه مصاحب لها (قوله ويصلي المريض على قدر ما يستطيع) أي ولو بنية افعالها ان كان لا يقدر على الايماء بطرف أو غيره وصفة الاتيان بها أن يقصد اركانها بقلبه بأن ينوي الاحرام والقراءة والركوع والرفع والسجود وهكذا تنبيهه لو كان لا يقدر على الاتيان ببعض أقوال الصلاة أو أفعالها بالاتفاقين لوجب عليه اتخاذ من يلقيه ولو بأجرة ولو زادت على ما يجب عليه بذله في ثمن الماء فيقول له عند الاحرام للصلاة قل الله أكبر وهكذا يقول بعد الفاتحة والسورة أفعل هكذا الإشارة الى الركوع (قوله ولو كان مضطجعا) بالغة في قوله ولا يدع الايماء دفعا لما يتوهم من كون المضطجع لا يطلب منه الايماء ولعل القصد ولا يترك الصلاة بالايماء ولو كان مضطجعا والحوال ان معه شيء من عقله وهو أخص من قوله ويصلي المريض الخ وقوله معه شيء الخ ليس من كلام المدونة كما يتوهم من العبارة ولفظ المدونة ويصلي من لا يقدر على القيام مترجعا فان لم يقدر فعلى قدر طاقته من جالس فان لم يقدر فعلى جنبه أو ظهره ويجعل رجله مما يلي القبلة ويؤم برأسه ولا يدع الايماء وان كان مضطجعا انتهى ولا يخفى ان الذي ألجأ الى التأويل في قوله ولا يدع الايماء قول الشارح ومعه شيء من عقله لان بقاء شيء من العقل موجب للصلاة ولو بالايماء لا الايماء وحده وان

وفهم من كلامه أشياء أنه يقيم بالتراب المنقول وأنه لا يقيم بالحائط الامع - عدم التراب وان الحائط اذا لم يكن طيناً ولا عليه طين لا يقيم به والمشهور جواز (٣٨٥) تيمم المريض فقط على الحائط وأخرجهم صريح بمفهوم الشرط زيادة

للايضاح فقال (فان كان عليه) أى الحائط التى يجنبه (جسس) أى جسس (أو جبر) فلا يقيم به (أى عليه له دخول الصنعة فى ذلك وفى شرح الغريب لابن العربي قوله جسس صوابه جسس وقوله جبر صوابه جيار ذكره الزبيدي فى لحن العامة انتهى) (والمسافر) الراكب (بأخذه) أى يضيق عليه (الوقت) المختار حالة كونه سائراً (فى طين خضفاض) وهو ما يختلط بتراب حتى يصير جالساً ويُس أن يخرج منه فى الوقت المذكور وهو يستطيع النزول به ولكنه (لا يجرد أن يصل إلى) لأجل تلطخ ثيابه (فلا ينزل عن دابته) ويصل فيه قائماً (يؤمى) بالركوع و (بالسجود) ويكون أيسأؤه بالسجود (أخفض من) أيسأؤه (الركوع) وإذا أومأ للركوع وضع يديه على ركبتيه وإذا رفع رفعهما عنهما وإذا أومأ للسجود أو ما يديه إلى الأرض وينوى الجلوس بين السجدين قائماً أو كذا

أمكن أن تبقى العبارة على ظاهرها بالنظر لعبارة المدوينة الخالية من تلك الجملة (قوله أنه يقيم بالتراب المنقول) أى حيث قال فان لم يجد من يناوله تراباً فأدأه ولو وجد من يناوله تراباً يقيم بذلك التراب وأنت خبير بأن النقل على كلامه نقله من محل إلى آخر لا جعل جائل بينه وبين الأرض مع أن الخلاف المقرر عندهم فى التراب المنقول إنما هو بالمعنى الثانى دون الأول كما يعلم من شرح خليل (قوله وأنه لا يقيم بالحائط الامع - عدم التراب) أى وهو خلاف المذهب والمذهب جواز التيمم بالحائط مع وجود التراب لكن يندب له أن لا يقيم به الامع - عدم التراب قال الشيخ خليل كتراب وهو الأفضل (قوله اذا لم يكن طيناً) أى وأما لو كان طيناً أو عليه طين فإنه يقيم به هذا ما لم يختلط نجس كثيراً أما ان خلط به فلا يجوز لانه تيمم على نجاسة وان خلط بطاهر كتبن فان كان الخلط بالطاهر أعقاب فإنه لا يصح التيمم عليه كما فى بعض شروح خليل وقضيته أنه لو كان التين مساوياً أو أقل أنه يصح التيمم به ولم يتكلم على ضابط الكثير من النجس وهل يقال بالعرف فليحذر (قوله والمشهور) جواز تيمم الخ) وكذا الصحيح على المعتمد والحاصل أنه يجوز التيمم على الحائط اللين والحائط الحجري ليرى والصحيح ولو مع وجود التراب حيث لم يكن به حائل يمنع من مباشرته (قوله جسس صوابه) جسس النسخة التى وقعت لابن العربي جسس لا جسس والذى فى التتاءى والفاء كهاتى جسس فهى على الصواب (قوله ذكره الزبيدي) بفتح الزاى (قوله والمسافر الخ) لا مفهوم للمسافر ولا للراكب (قوله الوقت المختار) كذا رأيت فى شرح وت وبعض شراح العلامة خليل والاحسن الوقت الذى هو فيه اختيارياً أو ضرورياً (قوله وهو ما يختلط بالتراب الخ) فى كبير الخرشى ومثل الخفضا ط الماء وحده فى النزول وعدمه انتهى (قوله حتى يصير جالساً) الاولى ما قال بعضهم وهو الطين الرقيق (قوله لأجل تلطخ ثيابه) أى أو لأجل الفرق بالطريق الاولى (قوله يؤمى بالركوع) أى للركوع الخ لكن محل إيمانه للركوع اذا كان الخفضا أخذه لصدده بحيث لا يتم كونه وأما لو كان أخذاً لركبته مثلاً بحيث يتم كونه من الركوع فإنه يركع بالهمل ويكون قوله ويكون إيمانه بالسجود أى على طريق الوجوب كما قررنا أو الندب كما قرر هو (قوله وإذا أومأ للسجود أو ما يديه) أى على إحدى الطريقتين الظاهرتين سنة لان السجود على اليدين سنة (قوله وينوى الجلوس الخ) أى يفرق بين القيام

الجلوس بين السجدين قائماً وكذلك الجلوس ٩٧ عد ل اتشهداً أنما يكون قائماً واحترز بالخفضاض من اليأس فإنه ينزل ويصل فيه بالركوع والسجود والجلوس



والجلوس بالنية ولا خصوصية للجلوس بين السجدين بل مثله للجلوس في حال الإيماء  
 للسجود وفي حال التشهد وقوله وكذلك الخ أخبار معلوم فلو قال وكذا ينوي الجلوس  
 للتمهيد كان أفضل وتعبيره بالفعل يفيد أن تلك النية واجبة وما قاله من كونه  
 ينوي فعله في التحقيق عن ابن عمر ونقل عن الأقفهسي أنه لا يفرق بين جلوسه  
 وقيامه بالنية لأن جلوسه وقيامه سواء انتهى أي لا يطالب بالتفريق وهو  
 اظاهر (قوله وقولنا ينس الخ) أراد بالباس غلبة الظن كما يفيد بعض الشراح  
 ويبقى عليه ما لو شئت وحكمه أنه يصلي أيما وسط الوقت كما أنه عليه بعضهم (قوله  
 احترازهما إذا تيقن) أراد به غلبة الظن أي ساهل الظن كغلبته وهو اظاهر  
 (قوله فانه يؤخر إلى آخر الوقت) ظاهره وجوبه وفي عجم أنه مندوب كما في التيمم  
 وهو اظاهر وان كان هج بعد ذلك يرتضى أن التأخير واجب فيما يظهر من عبارته  
 وبدل على ما قلنا ما يأتي في مسألة الخوف وكذا ما نقله أبو الحسن كما سيأتي في  
 الشارح قدبر (قوله لخوف الفرق الخ) احتراز من خوف تلطخ الثياب فقط فلا يبيح  
 الصلاة على الدابة فقد قال عجم خشية تلطخ الثياب لا توجب صحة الصلاة على  
 الدابة وإنما يبيح الصلاة إيماء بالأرض انتهى (قوله بعد أن توقف له) قال الزرقاني  
 على خليل ولا يصلي عليها سائرة فان لم يمكن وقوفه أصلي عليها سائرة كصلاة  
 المسافر قاله عجم (قوله الاصوص أو السباع الخ) قال الشيخ أبو الحسن ما حصله  
 أن رجى زوال خوف كالسبع قبل خروج الوقت آخر الصلاة إلى آخر الوقت المختار  
 استقبالا وان كان لا يرجو ذلك إلا بعد ذهاب الوقت صلى أوله وان كان على  
 شل في ذلك صلى وسط الوقت (قوله فانه يصلي على دابته) أي إلى القبلة بعد  
 أن توقف له كما يفيد قوله وكذلك الخ فلو تذر التوجه إليها فيصلي لغيرها كما ذكره  
 الحرشي على خليل وقوله بالركوع أي إلى الركوع والسجود ومحمل الإيماء  
 للركوع إذا لم يقدر عليه والاركع كما ذكره عجم رحمه الله (قوله ويرفع عما منه) عن  
 جهة أي يجب عليه أن يرفع عما منه عن جهة اتفاقا كما فعل الساجد غير  
 المؤمى والإبطالات صلاته إلا أن يكون خفيفا كالطاقة والطاقتين فيكره فقط كما ذكره  
 (قوله ولا يسجد على سرج الدابة الخ) فلو سجدوا ككتفى به فهل تبطل صلاته  
 أو يتغير على الخلاف في مسألة من يجبهته قروح قاله عجم (قوله ويكون جلوسه  
 متربعا) أي يندب له ذلك وفي شرح عجم على خليل في قوله إلا الخ ما نصه أعلم  
 أن قول المصنف إلا الخ إنما هو فيمن لا يصلي على الدابة إلا إيماء أو يقدر أن يصلي  
 راكعا ساجدا غير قائم أما من يصلي عليها قائما راكعا وساجدا فان صلاة الفرض

وقوله لا ينس الخ احتراز عما  
 إذا تيقن أنه يخرج منه قبل  
 خروج الوقت فانه يؤخر إلى  
 آخر الوقت وقيدنا بقولنا  
 وهو يستطيع النزول فيه  
 لقوله (فان لم يقدر أن ينزل  
 فيه) أي الخفضاض لخوف  
 الفرق (صلى على دابته إلى  
 القبلة) بعد أن توقف له  
 وكذلك أن لم يكن طين وخاف  
 أن ينزل من الاصوص أو  
 السباع فانه يصلي على دابته  
 يوحى بالركوع والسجود  
 إلى الأرض ويرفع عما منه  
 عن جبهته إذا أومأ للسجود  
 ولا يسجد على سرج الدابة  
 ولا غيره ويكون جلوسه  
 متربعا إن أمكنه ذلك وحكم  
 المسافر يأخذ الوقت  
 في طين خفضاض حكم  
 المسافر وإنما اقتصر على  
 المسافر لأن خفضاض  
 غالبا إنما يكون في السفر

(و) يجوز (للمسافر أن يتنفل على دابته (٣٨٧) في سفره حيث ما توجهت به) دابته ظاهره سواء أحرى إلى

القبلة أم لا وهو المشهور وظاهره أيضا جوازها لئلا ينهار وهو مذهب مالك ويكون في عبوده متردداً إن أمكنه ويرفع العمامة عن وجهه في السجود وله ضرب الدابة في الصلاة وركضها وضرب غيرها لأنه لا يتكلم ولا يلتفت واستتر بالمشاة من الحاضر فانه لا يتنفل على الدابة وبدابته من المشاة فانه لا يتنفل في سفره ماشياً ويحيث ما توجهت به من راكب السفينة فانه لا يتنفل فيها إلا إلى القبلة فيسدد معاه على المشهور والأصل فيما ذكره مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يشفع على الراحلة قبل أي وجه توجهت ويوتر عليها ولا يصلي عليها المكتوبة ويشترط في جواز تنفل المسافر على الدابة شرط أشار إليه بقوله (إن كان) السفر (سفرًا تقصر فيه الصلاة) احترازاً عما إذا كان السفر دون مسافة القصر ومن سفر المعصية (وليوتر) المسافر (على دابته إن شاء) بالشرط المتقدم وإن شاء أوتر على الأرض وهو الأفضل أخذه

عليها صحبة وإن كان صحيحاً ولا مشقة عليه في النزول كما يفيد كلام سند ويفيد أنه المتمدوح فكلام سند وما ذكره المؤلف غير مختلفين إذ كلام سند في موضوع وما ذكره المؤلف في موضوع آخر وسياقاً تمته (قوله ويجوز الخ) المراد بالجواز خلاف الأولى (قوله على دابته) المراد بها ما عدا السفينة فيشمل الفرس والحمار والاربعى لمقابلتها بالسفينة وظاهره كان راكباً على ظهرها أو في شدة أو غيره وانظر هل يدخل راكب السبع كذا في شرح الشيخ وذكروا بعضهم أن الركوب لا بد أن يكون متادافضرج الركاب مقارباً وبجنبه (قوله سواء أحرمت إلى القبلة أم لا الخ) مقابله ما لابن حبيب بوجه الدابة أو لا للقبلة ثم يحرم ثم يصلي حيث ما توجهت تحقيقاً ثم يندب التوجه للقبلة ابتداءً (قوله وهو مذهب مالك) أي خلاف ابن عمر رضي الله عنه لا يتنفل المسافر نهراً (قوله ويكون الخ) أي ندباً (قوله ويرفع العمامة عن وجهه) الأولى عن جبهته وليس له أن يسجد على سرج الدابة أو غيره ويومي للأرض كأنقله الخطاب عن الأحمى خلاف لما في عهد الباقي على خايل (قوله وركضها) يهريل رجله وله تهيئة وجهه عن الشمس لضررها له (قوله لأنه لا يتكلم ولا يلتفت) ولو لجهة القبلة وكذا لا يتصرف ولو انحرف إلى غير جهة سفره عامداً الغير ضرورة بطلت إلا أن يكون إلى القبلة فلا شيء عليه لأنها الأصل وإن كان لضرورة كقلته أنها طريقته أو غلبته دابته فلا شيء عليه (قوله إلا إلى القبلة) فيسدد معاه ولا يصلي لجهة سفره وقوله ويدور معاه على المشهور رأي وهو مذهب المدونة وحملها المؤلف على ظاهره ما رور كع وسجد وتأولها ابن التبان على ما إذا صلى فيها إيماء أي لعذر اقتضى ذلك وأما لو كان يصلي بالركوع والسجود فلا منع ويصلي حيث ما توجهت به ولو تمكن من الدوران ومقابل المشهور والسفينة كالدابة يتنفل عليها حيث ما توجهت وتقل عن مالك وقال بعض الأشياخ محل منع التنفل في السفينة حيث ما توجهت إذا كان يصلي بالإيماء لعذر اقتضى ذلك وأما لو كان يصلي بالركوع والسجود فلا منع ويصلي حيث ما توجهت به ولو ترك الدوران مع التمكن منه (قوله كان يسجد) بضم الباء وقع السجين وكسر الباء المشددة أي يصلي النافلة وقوله الراحلة هي الناقة التي تصلح لأن ترحل (قوله قبل) بكسر القاف وقع الموحدة أي مقابل أي وجه توجه (قوله ولا يصلي عليها المكتوبة) أي الفرض بل يصلي النفل إيماء فلو صل النفل عليها فأنهار كما ساجد من غير نقص أجزاء على المذهب مذهبهم ولا يجزئ له دخوله على الفرار أي عدم أمنه تنبيهه لو وصل منزلة فاقاة

وهو الأفضل أخذه

وذهب بعضهم الى المنع وهو الاقرب ان ذاب الاحوط لقول أبي حنيفة بوجوبه ولما ذكر ان الوتر يجوز للمسافر رفعه  
على الدابة خشى أن يتوهم منه جواز ذلك له في الفرض رفع ذلك (٣٨٨) الايهام بقوله (ولا يصلي) أي

المسافر (الفريضة وان كان مريضاً الا بالارض) دليله وما قبله الحديث المتقدم ثم استثنى منه مسألة فقال (الا أن يكون ان نزل) عن دابته (صلى جالساً ايماً) بالركوع والسجود (ل) لاجل (مرضه فليصل) الفريضة (على الدابة بعد ان توقف له ويستقبل بها القبلة) ظاهره كالتخصيص الجواز من غير كراهة والذي في المدونة الكراهة وقيدت بما اذا صلى حيث ما توجهت به راحته وأما اذا وقفت له واستقبل وصلى فلا كراهة وهذا التقييد نقله (ك) عن الشيخ ثم قال فالذي في الرسالة تقييداً في المدونة واحترز بقوله ان نزل صلى جالساً ايماً مما لو قدر على السجود اذا جلس في الارض فانه لا يجوز له الصلاة على الدابة اتفاقاً ثم انتقل يتكلم على مسألة ذات خلاف بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي الرعاف في الصلاة وهو الدم الذي يخرج من الانف فقال (ومن رعف) بفتح العين على الاصح فيه وفي مضارعه أي خرج من أنفه دم حائل كونه في الصلاة (مع الامام خرج فغسل الدم)

وهو في الصلاة نزل عنها وأتم بالارض راكعاً وساجداً ومستقبلاً والظاهر أنه ان بقي عليه تشم منه فقط أنه عليه كما يشعر به قولهم كل بالارض راكعاً وساجداً وان لم يكن منزل إقامة خفف القراءة وأتم عليها اليسارته وهل المراد بنزل الإقامة ما يقيم به إقامة تقطع حكم السفر أو محل سكنه والظاهر ان المراد به ما أقام به إقامة تقطع حكم السفر وأولى غيره (قوله وهو الاقرب) أخذ بالاحوط بعيد والظاهر الاول وهو أنه يجوز له أن يصلي الوتر جالساً ولا يحرم عليه (قوله الفريضة) ولو بالنذر لقيامها (قوله وان كان مريضاً الا بالارض) فلو صلاها على ظهر الدابة أعادها أبداً وظاهره ولو كان يصليها عليه ساقيماً أو راكعاً وساجداً من غير نقص شيء عند سحنون لدخوله على الغرر وقال سنده تجزئه على المذهب وقد تقدم ذلك (قوله صلى ايماً للركوع والسجود الخ) قضية أنه لا يلتفت للسنن والمندوبان فاذا تساوى حاله عليه أو على الارض فيما يتوقف عليه صحة الصلاة وكان اذا نزل بالارض يأتي بالسنن أو بعضها وعليه الا يأتي بذلك صحت صلاته عليه ما وحينئذ فيه قال اذا كان يؤدّيها على الارض بالسنن المؤكدة أو الخفيفة أو بالمندوب دون الدابة فيسن النزول في الاولين مؤكدة في اولهما وخفيفة في ثانيهما ويندب في الثالث (قوله الجواز من غير كراهة) أما المصنف فظاهر وأما المختصر فقال بعد وفيها كراهة الاخيرة فأداه ليس عنده كراهة بل الكراهة انما هي في المدونة (قوله وقيدت) أي الكراهة بما اذا صلى فان قلت كيف يصح الحكم بالكراهة مع ذلك بالتقدير اذ مقتضى القيد المذكور الحرمة لا الكراهة قلت المراد بالكراهة الحرمة على أقوى القوانين كما يفيد بعض الشراح لخليل (قوله على الاصح) فيه وفي مضارعه قد ذكر في الصحاح لغات ثلاث وهي فتح العين في الماضي وضماؤها وفتحها في المستقبل والشاذ ضمها فيهما وعبر صاحب المصباح بالغة فيما عبر فيه الصحاح بالشذوذ فانظر ذلك مع كلام الشارح (قوله خرج فغسل الدم) ولم يظن دوامه لا آخر الوقت المختار احترازاً عما اذا ظن الدوام لا آخر الوقت المختار فانه يمتنع ولا يخرج ولو سائلاً وقاطر احيث كان في غير مسجد أو فيه وفرش شيئاً يلاقي به الدم أو كاف محضاً أو متربلاً حصيراً عليه لان ذلك ضرورة ويغسل الدم بعد فراغه فان كان في مسجد مفروش أو مبلط يخشني تلويثه ولو بأقل من درهم فانه يقطع وجوباً وما ذكرناه من أنه يمتنع أي بركوع وسجود

أى يخرج الغسل الدم الذى يخرج من (٣٨٩) أنه مسكالاته من اعلاه (ثم) به أن يفرغ من غسل الدم

(بنا) بمعنى يبنى ولا يقطع الصلاة استحياءا به على المشهور لمعمل جهود الصلابة والتأبين وقال ابن القاسم الأفضل لقطع وعلى بأن الشان فى الصلاة أن يتصل عاها ولا يتصلها شغل كغيره ولا انصراف عن القبلة وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة بناء على أن الجارج النجس يتقض الوضوء وحيث قلنا بالبناء فله ستة شروط أشار إلى اثنين بقوله (مالم يتكلم أو يمش على نجاسة) أما الأول فظاهره البطلان إن تكلم مطلقا عما إذا أوجها أو نسيانا وهو وكذلك وأما الثانى فظاهره البطلان إن مشى على نجاسة مطلقا وكانت النجاسة رطبة أو يابسة أما إذا كانت رطبة فتفق عليه وأما إن كانت يابسة كالغضب فكذلك عند سحنون وقال ابن عباد ومن لا يتبطل بهرام وهذا كله فى العذرة وأما ارواث الدواب وأبو الهيثم بنى إذا مشى على ما تضافا

ألا أن يخشى ضررا بالركوع والسجود أو تلطخ ثيابه التى يفسدها الغسل فتيها ولو بالايحاء لا أن يخشى تلطخ جسده أو ثيابه التى لا يفسدها الغسل فلا يصح له الايماء (قوله مسكالاته الخ) أى لثلاث تلطخ به ثوبه أو جسده فتبطل صلاته ابن عبد السلام ليس مسكه شرط فى البناء حتى لو لم يقع له لبطلت صلاته انما هو ارشاد إلى مذهب منه على قليل النجاسة بل الشرط التحفظ من النجاسة وأما كونه من الأعلى فهو على طريق الأولى فلا يحبس الدم أى لانه إذا أمسكه من أسفله بقي الدم فى داخل الأنف (قوله بمعنى يبنى) لأن الفقيه انما يتكلم فى أحكام مستقبلية (قوله وقال ابن القاسم الأفضل لقطع) أى ورجح قال ذروق وهو أولى بالعاسى ومن لا يحسن التصرف فى العلم لمجمله انتهى (قوله عمد أوجهلا ونسيانا) ولا فرق بين أن يكون الكلام فى ذهابه أو عوده مالم يكن لاصلاحها وانما بطلت بالكلام نسيانا وان قل لكثرة النسيان قاله عجم (قوله كالغضب) قال فى التبيات الغضب يفتح القاف وسكون الشين المعجمة المذرة بالياء وأدخات الكاف الدم الزائد على القدر المعقود عنه وزيل الكلاب وما فى معنى ذلك من النجاسات فقول المشرح وهذا كله فى العذرة أى وما فى معناها مما ذكر (قوله وكذلك الخ) قال صاحب الجمع هذا الخلاف عندي إذا مشى عاها غير عالم بها أو مالم لو تعمد المشى عليه البطلت صلاته بلا خلاف (قوله فانه يبنى إذا مشى عليه اتفاقا) ظاهر العبارة ولورطبة ولو عامدا وليس كذلك فقد قال الخطاب قلت وينبغي أن يقيد بما إذا وطئها ناسيا أو مضطرا لذلك لعمومها وانتشارها فى الطريق وأما ان وطئها عامدا من غير عذر واسعة الطريق وعدم عومها وامكان عدوله فينبغى أن تبطل صلاته لا لتفاء العلة التى هى الضرورة لنتهى فإذا علمت ذلك فنذكر لك حاصلا تمام ألفائدة فنقول والحاصل ان المرور على النجاسة مع الحمد والاختياره بطل مطلقا ولو بالآفة ولو ارواث دواب وأما مع الاضطرار فلا بطلان ولا إعادة أيضا فى المرور على ارواث دواب ولورطبة وكذلك فى المرور على غيرها لا بطلان لكن يستحب الاعادة فى الوقت هذا كله مع العلم وأما مع النسيان ففي نحو العذرة ان لم يتذكر الا بعد الصلاة فلا بطلان وتندب الاعادة فى الوقت وإذا تذكر فيها وقد تعاقب به ثوبى بطلت صلاته وان لم يتعلق به شيء فيقول وتصح صلاته على الراجح وأما فى ارواث الدواب فان لم يتذكر الا بعد الفراغ من الاعادة عليه لافى الوقت ولا فى غيره وان تذكر فيها فلا بطلان أيضا ولا إعادة وبذلك كما قال شارحنا شدد يدك على هذا الحاصل



الثالث أن لا يتجاوز ماء إلى آخره أن يتجاوز مع الماء كان بطلان الصلاة اتفاقا الرابع أن لا يستدبر القبلة لغیر طلب الماء  
 اما ان استدبره لطلب الماء فانها لا تبطل فانه لا يفسد الخماس أن يقطر الدم أو يسيل ولا يتلخخ به اما ان رشع فقط  
 من غير أن يسيل أو يقطر فلا يخرج نفسه وإن قطر أو سال (٣٩٠) وتلخخ به فسيأتى حكمه ما فرغنا

السادس أن يكون الرفع  
 في جماعة اما ما كان أو  
 مأموما اما الفذ ففي بناءه  
 قولان مشهوران فاذ  
 استكمل الشروط (وإني  
 في لا يبنى على ركعة) يعني  
 لا يعتد بركعة (لم يتم  
 بمسجدتها) وانما يعتد بركعة  
 تمت بمسجدتها على ما نقل  
 عن ابن القاسم وهو الذي  
 اقتصر عليه صاحب المختصر  
 وقال ابن مسلمة يبنى على  
 القليل والكثير كان ذلك  
 في الاولى أو ما بعدهما  
 واستظهره ابن عبد السلام  
 وعلى المشهور لو رجع بعد  
 الركوع وقبل السجود  
 أو بعد أن سجد سجدة  
 واحدة التي ذلك وابتداء  
 القراءة وإن رجع بعد أن  
 سجد السجدين يبنى عليهما  
 وقوله (وليبلغها) تكرار زيادة  
 في البيان وهذا الذي تقدم  
 كله اذا كان الدم كثيرا  
 كما في دنايه كلامه يدل عليه  
 قوله (ولا ينصرف) غسل

(قوله ان لا يتجاوز ماء الخ) ولا بد أن يكون الماء قريبا في نفسه أيضا والقرب بالمعرف  
 كما قاله عجم والحاصل انه يشترط أمران أن يكون أقرب من غيره وأن يكون قريبا  
 في نفسه (قوله اما ما كان الخ) لكن الامام يذهب له أن يستخلف في الجمعة وغيرها  
 بدافان لم يستخلف استخلفوا نداء وان شاء وأصلوا فإذا هذا في غير الجمعة وأما فيها  
 فيجب الاستخلاف عليهم لا على الامام واستخلاف الامام بغير الكلام فان تكلم  
 بطلت عليه دونهم ان كان سهوا أو عليه وعليهم في العمد والجهل (قوله وفي الفذ  
 قولان) منشأه هل رخصة البناء لحركة الصلاة لمنع من ابطال العمل أو لتعصيل  
 فضل الجماعة فيدني على الاول دون الثاني (قوله وان رجع بعد الخ) فيه شيء  
 وذلك ان تمام الركعة انما يكون بالجلوس ان كان يقوم منها للجلوس ويكون  
 بالقيام ان كان يقوم منها للقيام ولو ركع وسجد السجدة قبل الجلوس أو القيام  
 ثم رجع فلا يعتد بتلك الركعة ثمسة لطيفة فنقول اذا دار المرين  
 الذهاب للماء قريب مع الاستدبار وبعد الاستدبار فيه فانه يذهب للقريب  
 مع الاستدبار واذا دار بين الاستدبار ووطيء النجاسة التي يبطل وطمثها فانه يقدم  
 الاستدبار لانه لا يذروا لوجود الماء الا قرب بشراء وغيره الا قرب بغير شره ويتجاوز  
 الا قرب بطلت (قوله ولا ينصرف) أي لا يجوز له أن ينصرف وقوله لغسل دم خفيف  
 وهو الراشح الذي ينبع مثل العرق ومثله القاطرا اذا كان ثخينا لانه يتأني فيه القتل  
 وأما السائل فلا يتأني فيه ذلك لانه المترسل وكذا القاطر الرقيق والراشح اذا كثر  
 بحيث لا يذهب به القتل (قوله وليقتله) أي ان كان يذهب به القتل وظاهره ان القتل  
 واجب فلا يجوز له قطع الصلاة ولو قطع أو سد عليه وعليهم ان كان اما (قوله  
 يعني برؤس) ففي الكلام حذف مضاف أو مجاز علاقته الكلية (قوله يده  
 اليسرى) أي على طريق الاولوية (قوله فان زاد على ذلك خرج) ظاهر العبارة  
 انه بمجرد الزيادة على ما ذكره يخرج وليس كذلك بل المراد أنه اذا قتل بأنا من  
 اليسرى العليا ثم زاد فانه ينتقل لانامل اليسرى الوسطى فان زاد ما فيها تحقيقا  
 على درهم بطلت صلاته ان اتسع الوقت الذي هو فيه والائتمها كما اذا ظن الزيادة  
 أو شك فيها ولا ينظر لما في العليا ولو زاد ما فيها على درهم فلا تقتل بعد تالطخ عليها

(دم خفيف وليقتله بأصابعه) يعني برؤس أصابع يده اليسرى الاربعة وهي الا فامل الموقانية اليسرى  
 ومضة القتل أن يلقاه أو لا برأس الخنصر ويقتله برأس الابهام ثم بعد الخنصر ثم الوسطى ثم السابعة فاذا زاد  
 على ذلك خرج قاله (ع) وقال (ق) وأنظر قوله (الا أن يسيل أو يقطر) هل أراد ابتداء فيكون تقدير كلامه وليقتله  
 بأصابعه الا أن يسيل أو يقطر فلا يبدى قتله ولا ينصرف الى الامام

أو انما أراد اذا سأل وقطر بعد أن قتل فيكون تقدير الكلام أنه يقتله بأصابه إلا أن يغاب عليه بالسيل  
أو القطر فلا يقتله بحتم الوجهين (٣٩١) وهل أواد بقوله أيضا إلا أن يسيل أو يقطر على الأرض أو على

أصابعه أو على ثوبه أما إذا

سأل أو قطر على الأرض

فانه ينصرف ويفسله ويبقى

وان سأل على ثوبه أو على

أصابعه وتجاوز الأظفار العليا

بقدر لا يبقى عنه فانه يقطع

ومعنى ينصرف بمعنى إلى الماء

فيفسله ويبقى ان سأل

ثيابه وأصابه من القدر

الذي لا يبقى عنه انتهى

وقال (ع) يعني بالسيل مع

الاصبع والقطر في غير

الاصبع والسيل معلوم

وهو ان يسيل مثل الخيط

والقطر ان يقطر قطرة

وإن كان البناء للرعاف

تعد بالاي قياس عليه خشى

أن يتوهم القياس عليه رفع

ذلك التوهم بقوله (ولا يبقى)

ويروى ولا بين فعلى الاولى

لأنافية وعلى الثانية ناهية

والفعل مجزوم بحذف الياء

(في ق) مطلقا عدا أو سهوا

(ولا) يعني أيضا في (حدث)

ولا غيرهما على المشهور لانه

الاصل عدم البناء في الجميع

جاء ما جاء في الرعاف وبقى

ما سواه على أصله ولما انتهى

الكلام على حكم من رغب

اليسرى الى عليا يعني وزاد ما فيها على درهم لا تبطل صلاته على ما استظهر بعض

(قوله أو انما أراد) هذا هو المناسب وأما الاحتمال الاول فهو عيب قرله ومن رغب

وحينئذ فقوله إلا أن يسيل أو يقطر أي فلا يقتله وهذا اذا كان القاطر لا يمكن قتله

والاقتله (قوله إلا أن يغلب عليه بالسيل أو القطر فلا يقتله أي وليس ينصرف لفسله

بالشروط المتقدمة ويبقى على ما فعل وله القطع بسلام أو كلاما كاسائل ابتداء) قوله

أما اذا سأل أو قطر) هذا صادق لكونه ابتداء أو بعد القتل لكونه كان أولا راعيا

مثلا (قوله ويبقى) أي استصبايا وله القطع وهذا اذا لم يخشى تلويث مسجد ولو بأقل

من درهم والاقطع ولو ضاق الوقت (قوله وان سأل على ثوبه) أي أو قمار (قوله ويجاوز

الانملة العليا) قضيته انه كان قتله وسأل وتجاوز الانملة العليا الى الوسطى بزيادة

في الوسطى لا يعني عنها أي بأن زاد على درهم وأما ما ذكر في العليا فلا يطلن

ولو زاد على درهم (قوله بقدر لا يبقى عنه) أي سأل بقدر لا يبقى عنه وتجاوز بقدر

لا يبقى عنه (قوله فانه يقطع) لمراد بطلت أي اذا اتسع الوقت فان ضاق الوقت

لم يقطع (قوله ومعنى ينصرف) أي في قوائمه فانه ينصرف والمناسب أن يقول

وقولنا ينصرف وأما التعبير بمعنى فلا معنى له (قوله فيفسله ويبقى) أي بالشروط

المتقدمة (قوله وأصابه) أي بدنه كآفة الاصابع أو غيرها هذا اذا قلنا

سائلا أو قمارا فتبدأ أو خصوص الاصابع على تقدير أن يكون قتله ابتداء ولم يزد

ما في الوسطى على درهم (قوله يعني بالسيل الخ) القصده أنه لا يقال له يسيل

الا اذا كان جاريا على الاصبع وأما اذا كان ساقطا على الأرض فيقال له قاطرا

ولا يخفى بعد هذا القيل فالمناسب ما ذكره بعض من أنه لا تقييد أصلا واليه أشار

في التحقيق بقوله بعد ذلك وقال آخر هذا غير مقيّد والسيل الخ ما هنا (قوله عدا أو

سهوا) أي في متجسس خرج منه حال صلاته ولو قايلا أو مثله الظاهر الكثير والحاصل

ان الصلاة لا تبطل بالظاهر بشرط كونه يسيرا وخرج غلبه فإذا كان نجسا مطلقا

أو طاهرا كثيرا أو تعدا أخرجه لبطلت صلاته وكذا لو تعدا ابتلاعه والموضوع

أنه خرج غلبة وأما لو ابتلعه غلبة في ذلك الموضوع ففي بطلان صلاته قولان على

حدسوا وأما سهوا فلا ولا بناء في رعاى متكرر وليس منه الحاصل في رجوعه

من غسل الدم قبل دخوله في اكمال الصلاة بل يستمر على صلاته (قوله على المشهور)

راجع أقوله حدث وأقوله ولا غيرهما مقابله ما لا شبه من أنه يبني من الحدث ومن

أن من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو أصابه ذلك في الصلاة يبني (قوله جاء ما جاء)

مع الامام وكان معه شيء ممن فعل الصلاة يبني عليه انتقل به حكم على حكم من رغب مع الامام ولم يسكن فيه شيء ممن فعل الصلاة يبني عليه وذلك أما ان يحصل له بعد سلام الامام أو قبله

فالأول وهو (من رُفِعَ بعد سلام الإمام سلم وانصرف) وإنما أُبجِج له السلام وهو حامل النجاسة لأنه أخف من ذهابه إلى الماء وجوعه والثاني أشار إليه بقوله (وان) رُفِعَ (قبل سلامه) أي قبل سلامه للإمام (انصرف) إلى الماء (وغسل الدم) لأنه ان لم يخرج فقد تم دحل النجاسة في سلامه وقد (٣٩٢) بقي مضها ثم رجع ليسلم فجلس

وأعاد التشهدان كان قد تشهد على المشهور فان لم يكن تشهد تشهد من غير خلاف وسلم وظاهر كلامه انه يخرج لغسل الدم ولو كان لما رُفِعَ سلم الإمام وليس كذلك بل المراد اذا لم يسلم عليه - بالقرب فان سلم بالقرب فانه يسلم وينصرف وتجزئه صلاته كالمسئلة التي قبلها لأنه لم يبق عليه شيء من فعل الصلاة يحتاج معه البناء عليه ثم انتقل بين أي يتم الرفع صلاته - غسل الدم بالشروط المقدمة فقال (والسرا ع) اذا كان في جماعة (ان يبنى في منزله) أي في مكانه الذي غسل فيه الدم ان أمكنه أو في أقرب الأماكن التي يمكنه فيها الصلاة (اذا يئس أن يدرك بقية صلاة الإمام) والمراد باليأس هنا غلبة الظن وقال (ج) ظاهر كلامه انه اذا طمع أن يدرك شيء من صلاة

أي ثبت الذي جاء في الرعاف (قوله سلم وانصرف) فلو خالف وخرج لغسل الدم قبل السلام فاستظهر عدم البطلان (قوله وجوعه) المناسب حذفه لان مفاده أنه لو أمرناه بغسل الدم قبل السلام أنه يطالب بالرجوع مع أنه يسلم في موضع الغسل ان أمكنه أي في غير الجمعة (قوله على المشهور) أي أعاد التشهد على المشهور ومقابلته لإعادة (قوله ولو كان كما رُفِعَ) الكاف زائدة وماه صدرية وفي العبارة حذف مضاف والتقدير ولو كان سلم الإمام عقب رعايته وفي بعض النسخ ولو كان لما رُفِعَ باللام وهي ظاهرة (قوله يحتاج معه) أي مع ذلك الشيء وقوله البناء عليه ظاهر العبارة البناء على ذلك الشيء وليس بصحيح لان البناء على الماضي لا على الباقى وقوله يحتاج مضمن معنى يحصل ولا يخفى ان تلك المعية تؤول بالتعطيل والتقدير ولم يبق عليه شيء يحصل البناء على الماضي لاجل ذلك الشيء (قوله فان سلم بالقرب) المراد بالقرب كما قال الفاضل كها في أن يسلم الإمام في الوقت قبل انصرافه انتهى قال عجم والظاهر ان المراد بالانصراف مفارقة موضعه لقيامه فقط وقال السواد اني لو انصرف لنفسه وجاؤا والصفين والثلثة فسمع الإمام يسلم فانه يسلم ويذهب وهذا حكم المأموم وأما الفقيه والإمام فاستظهر الخطاب أنه ان حصل الرعاف له بعد ان أتى بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم والإمام والغنى في ذلك سواء وان رُفِعَ قبل ذلك فان الإمام يستتلف لهم من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفقيه فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (قوله المراد باليأس هنا غلبة الظن) أي غلبة هي الظن فيوافق خليه لاحت قال ان ظن (قوله طمع أن يدرك) بل والشك منه (قوله على ظاهر المدونة الخ) - مقابلة لابن شعبان أن لم يرج ادراك ركعة أتم مكانه وانما لزم الرجوع مع الشك لان الأصل لزوم متابعتها للإمام فلا يخرج عنها الا بعد علم أو ظن (قوله الا في صلاة الجمعة) اذا أدرك مع الإمام ركعة بسجودتيها وكذا يجب الرجوع على من ظن ادراك ركعة مع الإمام بعد رجوعه وان لم يدرك معه ركعة قبل الرعاف

الإمام ولو السلام فانه يرجع إليه سواء وكذلك على ظاهر المدونة وغيره او قال (ع) ظاهر كلامه التخيير وما ان له أن يبنى في منزله وله ان يرجع إلى الجامع وهذا لا يوجب فقد قال عبد الحق انه اذا يقن انه لا يدرك مع الإمام شيئاً ورجع في غير الجمعة فانه تبطل صلاته وما تقدم من أن لا رافع أن يبنى في أي مكان يمكنه الصلاة فيه عام في كل صلاة جماعة (الا في) صلاة (الجمعة) اذا أدرك مع الإمام ركعة

(ذ) انه (لا يثني) فيها (الا  
في الجامع) مثله في المدونة  
قائلا لان ا. معة لا تكون  
الا في الجامع ظاهره مطلقا  
حال بينه وبين عوده الى  
الجامع حائل أم لا وهو  
المشهور فان منعه حائل الى  
الجامع قبل تمام مسلاته  
بطالت جعته ثم انتقل يتكلم  
على مسألة تقدمت في باب  
الطهارة وكأنه والله أعلم انما  
كررها لانه لم يتكلم على  
الرعا في أخذ يفرق بين يسير  
الدم وكثيره فقال (ويغسل  
قليل الدم) ظاهره من أي  
دم كان وهو المشهور  
(من الثوب) يعني والجسد  
والبقعة قبل الصلاة  
فلا يجوز دخولها معه وهو  
مذهب المدونة وقيل غسله  
مندوب والعفو عنه مطلقا  
كسائر المغفوات في وجود  
الصلاة وعدمها قاله (د)  
وقال (ع) يريد يعني  
المصنف بالغسل على جهة  
الاستحباب وكذا (قال) ج  
وزاد بدل عليه قوله  
(ولا تعداد الصلاة الامن  
كثيره) قال وهو مذهب  
المدونة أن يسير الدم جدا  
لا أثر له فلا يستحب غسله

وأما إذا لم يدرك ركعة قبل الرعا فلا يعتد ادراك ركعة بعد رجوعه مع الامام فانه  
لا يرجع بل يقطع ويبتدى عظه را باحرام ولو بني على احرام وصلى أربعاً فظاهر الصحة  
كما قال الخطاب وهل ابتدائها ظاهر حيث لم يتمكن من صلاة الجمعة والا فعل بأن  
كان البلد مصراتة عدد فيه الجمعة (قوله فلا يثني الا في الجامع) أي الذي ابتدأها فيه  
ولوطن فراغ امامه لان الجامع شرط في صحة الجمعة ولا يثنيها برجاءه ولو كان ابتدأها به  
لضيق أو اتصال صفوف كما استظهر الخطاب وقال ابن عبد السلام يصح اتمامه في  
الرحاب وقلنا الذي ابتدأها فيه أي ولا يكاف بموضعه الذي صل فيه مع الامام بل  
يكفي أي موضع منه لان ذلك يؤدي لسكثرة الفعل وكثرته تبطل ولو صلى في جامع غير  
الذي صلى فيه لبطلت صلاته وان كان أقرب منه من تت وعجم (قوله وهو المشهور  
ومقابلته) ان حال بينه وبين الجامع حائل كسبل مثلاً أجرأته مكانه والارجع للجامع  
(قوله بطالت) وهذا لا ينافي كما هو المطلوب أن يضيف ركعة الى ركعته لتصير له نافلة  
ويبتدى عظه را باحرام (قوله ظاهره من أي دم كان) وهو المشهور لا يخفى أن هذا  
الخلافا الذي أشار له بقوله وهو المشهور انما هو في العفو عن الدرهم منه فالمشهور  
يقول بالعفو عنه مطلقا سواء كان منفصلا عن جسد الانسان أو ما وصل اليه من  
غيره ومقابلته يقول العفو مقصور على الصورة الاولى وخص ابن حبيب العفو بما عدا  
الحيض والمنيّة فاذا تقرّر ذلك تعلم مناسبة تلك العبارة لذلك المقام من حيث الحكم على  
التغسل المذكور بالاستحباب الذي هو المعتمد اذ هو يؤيد بأن هذا الدم معفو عنه  
(قوله وقيل غسله مندوب) قال سيدي أحمد زروق غسل قليل الدم قيل واجب أي  
واجب غير شرط وقيل مندوب لعدم الاعادة بعدم غسله انتهى اذا تقرّر هذا تعلم  
ان قوله وقيل غسله مندوب هو المعتمد وان ما ذهب اليه المصنف من وجوب غسل  
قليل الدم ضعيف هذا على ما فهم سيدي أحمد زروق (قوله والعفو عنه مطلقا) يحتمل  
ان تفسيره في وجود الصلاة وعدمها أي في حالة الصلاة وفي حال عدمها ويحتمل من  
أي دم كان ويحتمل في الجسد والثوب والبقعة وقوله وعدمها أي من حيث  
المكان في المسجد وتلطخ البدن به بناء على ان التلطخ حرام (قوله وقال ع يريد يعني  
المصنف الخ) أي فقول المصنف يغسل قليل الدم أي ندبا لا وجوبا ونقص الشارح  
من كلام ابن عمر شيئا اذ هو قال يعني المصنف بقوله قليل الدم ما لم يندرج في انتهى  
المراد منه وهو ضعيف لما سيأتي عن المدونة (قوله قال وهو مذهب الخ) أي ان  
غسل القليل مستحب على مذهب المدونة سواء كان قليلا جدا أم لا ومقابلته أنه  
اذا كان يسيرا جدا لا أثر له هذا هو الصواب في التقرير كما يعلم بالاطلاع على كلام



انتهى (د) اليسارة والكثرة معتبرة بالعرف وقيل لادها المشهور (٣٩٤) وأشار مالك في العتبية الى أن

بن ناجي يقول الشارح أن يسير الدم جدا لا أثر له هو المقابل لمذهب المدونة لأنه  
مذهبها كما هو مفاد عبارته وعرفت أن مذهب المدونة في غسل القليل لا في الكثير  
وأنه مخالف لقول زروق القائل بأن مذهب المدونة وجوب غسل القليل (قوله  
وقيل لادها المشهور) أي أن المشهور الدرهم البغلي (قوله وفسره ابن راشد  
الح) أي فسره بالدرهم البغلي زاد في التحقيق وقيل الدرهم البغلي سكة قديمة  
لمالك يسمى رأس البغل انتهى (قوله واختلاف في الح) هذا الاختلاف عين  
ما تقدم (قوله لا أحيسكم) هذا كلام الامام (قوله تحديد بذلك) ضلالة  
قال سيدي زروق هذا يدل على أن معنى كونه بغلي أنه من سكة قديمة ضربها  
ملك يقال له رأس البغل بعد أن ذكر أولاً أن معنى بغلي نسبة الى البغل لأنه  
يشبه العلامة التي في ذراع البغل (قوله فقد أشار الى أن الاعتبار العرف) أي  
أن الاعتبار القلة والكثرة باعتبار العرف لا باعتبار الدرهم أي الذي هو مقدار معين  
من الفضة وعليه فالنظور له الوزن لا المساحة فيما يظهر (قوله وقال ابن سابق)  
كذا في بعض نسخ الشارح التي يظن بها الصحة وكذا في ابن ناجي والتحقيق وفي بعض  
نسخ شارحنا وابن شماس وهو تحريف (قوله اليسير الح) وحاصل كلام ابن  
سابق أنه ليس تحديد اليسير والكثير بالعرف بل تحديد الدرهم فاليسير ما دونه  
والكثير ما فوقه الح وقوله وفي الدرهم روايتان أي قيل من حيز اليسير وقيل من  
حيز الكثير (قوله والمشهور التحديد بالدرهم البغلي) أي لا التحديد بالعرف ثم  
نقول والبغلي محتمل للقوانين المتقدمين والراجع منهما أن معنى البغلي أي شبه العلامة  
التي في ذراع البغل ورجح ابن مرزوق أن الدرهم من حيز اليسير والحاصل  
أن الراجع أن العبرة في اليسير والكثير بالدرهم البغلي لا بالعرف وأنه ليس المراد  
بالبغلي النسبة الى ملك يسمى رأس البغل بل المراد أنه يشبه العلامة التي في البغل  
وأن الدرهم من حيز اليسير على ما قرر ابن مرزوق (قوله اذا صلى به ناسيا) أي  
أو عاجزا وقوله وأن صلى به عامدا أي أوجاهه لا أفصح بذلك تت (قوله على قول  
ابن القاسم) هذا يفيد أن ابن القاسم يقول بأن إزالة النجاسة واجبة لأن الدم من  
افرادها وقد حكم بأنه يعيد الصلاة أبدأ في تعدد الصلاة بالكثير وانظره ذامع  
قول صاحب البيان المشهور من قول ابن القاسم عن مالك أن رفع النجاسات من

المعتبر الدرهم البغلي وفسره  
ابن راشد في مجهول  
الجلاب بالهائنة التي تكون  
باطن الذراع من البغل  
واختلاف في مقدار اليسير  
والكثير في العتبية من  
سماع أشهب لا حيسكم الى  
التحديد بالدرهم تحديده  
بذلك ضلال الدراهم تصغر  
وتكبر فقد أشار بذلك الى  
أن الاعتبار العرف وقال ابن  
سابق اليسير ما دون  
الدرهم والكثير ما فوقه  
وفي الدرهم روايتان  
انتهى والمشهور التحديد  
بالدرهم البغلي هو تنبيه  
(ع) قوله ولا تعاد الح يعني  
في الوقت اذا صلى به ناسيا  
وان صلى به عامدا أعاد أبدأ  
على قول ابن القاسم ولما كان  
غير الدم من النجاسات  
حكمه مخالف له في التفرقة  
المذكورة خشى أن يتوهم  
أن غيره كذلك رفع ذلك  
الايمام بقوله (وقيل كل  
نجاسة) من (غيره) أي الدم  
(وكثيرها سواء) في غسل

قليله وكثيره واعادة الصلاة منه في النسيان والعجز في الوقت والفرق بينهما أن الدم النيات  
مما تيم به البلوى ولا يكاد يحفظ منه لأن بدن الانسان كالقربة المملوءة دما بخلاف سائر النجاسات اذ يمكن التعرّض في  
الغالب منها

ثم انتقل بتكلم على مسألة اختلف الشراح في فهمها وهي (ودم البراغيث ليس عليه غسله) لان غسله مشقة  
وكثير كلفة اذ لا يكاد يفارق (٣٩٥) الانسان مع أن يسير الدم معفوع عنه (الأ) يتفاحش) ويخرج عن

العادة فيجب غسله كذا قرر  
(ك) وقال (ع) في كلامه  
اشكال وهو ان ظاهره انه  
لا يجب غسله الا أن يكثر  
فيجب وليس كذلك وانما  
معناه ودم البراغيث ليس  
عليه غسله يعني لا وجوبا  
ولا استحبابا الا أن يتفاحش  
فيستحب غسله وحده  
التفاحش ما بلغ حد يستحق  
من ظهوره بين اقرانه وقيل  
اذا بلغ حد لا يغتفر و ذكر  
أبو محمد فخر البراغيث  
وسكت عن غيره وقال غيره  
وكذلك خروج الذباب  
والبعوض فانه مثل خرو  
البراغيث وقيل هو ليس  
مثله انتهى وانظر تقرير  
بقية الشراح في الاصل  
\*(باب في سجود القرآن)\*  
كذا في بعض النسخ  
وفي بعضها باب سجود القرآن  
بحذف في وفي بعضها  
(وسجود القرآن) من غير  
ذكر باب وزيادة واو وهو  
سنة على ما شهده ابن عطاء

التياب والابدان سنة لا فريضة انتهى (قوله مع ان يسير الدم معفوع عنه) اعلم  
أن الفا كهائي مصرح في شرحه بأن المراد بالدم الخرو ولا ينافية قوله مع أن يسير  
الدم الخ لان معناه أن يسير الدم قد عفي عنه وهو أشد من الخرو فالخرو كذلك  
يعني عنه وليكونه لا يكاد يفارق الانسان وقوله وقال ع الخ كلام ابن عمر يأتي على  
ان المراد بالدم الخرو (قوله يستحب غسله) وقيل يجب والمعمد الا قول (قوله ما بلغ  
حد لا يغتفر) أي لا يعترض به عليه فهذا القول هو عين الا قول لأنه مقابل له  
كما هو ظاهر العبارة وذكر ابن ناجي الخلاف على غير هذا الوجه حيث قال وحد  
التفاحش قيل باستحيائه في المجالس بين الناس وقيل ماله رائحة انتهى والظاهر  
أيضا أنه خلاف في اللفظ أيضا لان شأن الذي له رائحة أنه يستحي منه في المجالس  
(قوله وذكر أبو محمد الخ) هذا يدل على ان المراد بالدم الخرو على ما قررنا ولذلك قال  
الاقفهي يريد بدم البراغيث خروها واما الدم الذي في جوفها فتحكمه حكم سائر  
الدماء كما تقدم (قوله وقيل ليس مثله) أي بل يستحب غسل دمه وتفاحش  
أولا كما وجدته في بعض التقايسد وفي الخرو شي ترجيح هذا القول ونصه  
ولا يلحق بها البق والقمل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحلال

\*(باب في سجود القرآن)\*

(قوله وفي بعضها وسجود الخ) وهذه النسخة ليس فيها مناسبة والاولى التعبير  
بسجود التلاوة بدل قوله بسجود القرآن لان التلاوة أخص من القرآن لان التلاوة  
لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها والسجود لا يكون الا عند التلاوة  
لا عند مجرد قراءة كلمة أو اثنتين (قوله وهو سنة) قضية ابن عرفة أنه الراجح  
وتظهر غمرة الخلاف في كثرة الثواب وعدمها والسجود في الصلاة مطلوب على  
القولين خلافا لمن قصره على السنية (قوله أن يكون القارئ صالحا للامامة) أي  
بالفعل بأن يكون ذا كرامة عاقلا متوضعا فلا يسجد لسماع قراءة السجدة من  
الخنثى ولا من المرأة ولا من الصبي ولا من مجنون ولا غير متوضي ويكتفي بالصلاحيية  
بالفعل ولو في الجملة فيسجد المستمع لقراءة العاخر عن ركن الصلاحيية لا مامته لمثله  
وأولى المستمع لمكروه الامامة فانه يسجد (قوله جالس ليتعلم) أي لا لا بتغناء

الله وقيل فضيلة و ظاهر كلام ابن الحاجب وغيره انه المشهور في حق القارئ وقاصد الاستماع لا السامع ويشترط  
في سجود الثاني ثلاثة شروط الاول أن يكون القارئ صالحا للامامة الثاني أن يكون المستمع جالس ليتعلم من  
القارئ ما يحتاج اليه القراءة من الادغام ونحوه أو لحفظ ذلك المقروء

الثالث أن لا يجلس القاري ليسمع الناس حسن قراءته وإذا وجدت هذه الشروط ولم يسجد القاري وسجد قاصد الاستماع على المشهور والمنه وران سجدة القرآن (أحدى عشرة سجدة وهي العزائم) أي الأمر بمعنى المأمور بالسجود عند قراءتها وأشار به قوله (ليس في الفصل) وهو ما كثرة فيه الفصل بالبسملة وأوله الحركات على ما اختاره بعضهم (منها) أي العزائم (شيء) على أنه لا يسجد في التي في العجم (٣٩٦) والانشقاق والقلم وهو المشهور وأوله

في (المس عند قوله تعالى) (ويسجدون له يسجدون) وانما قال (وهو آخرها) وان كان من المعلوم أنه آخرها ليرتب عليه قوله (فن كان في صلاة) نافلة أو فريضة وقراءتها (يسجدها) وان كره تعيدها في الفريضة (فإذا سجدها قام فقرأ) على جهة الاستحباب (من) سورة (الانفال أو من غيرها ما تيسر عليه) ما يليها على نظم المصحف (ثم ركع وسجد) وانما أمر بالقراءة لان الركوع لا يكون الا عقب القراءة (و) نازيها (في) سورة (الرعد عند

الثواب عند الاكثر كما ان السامع من غير قصد لا يسجد (قوله أن لا يجلس القاري ليسمع الناس حسن قراءته) بل جلس قاصدا تلاوة كلام الله أو قاصدا اسماع الناس لا جل أن يعظوا فيزجروا عن المصاحفي فاذا جلس ليسمع الناس حسن قراءته فلا يخطب السامع له بالسجود وان خطب به هو (قوله يسجد قاصدا الاستماع على المشهور) ومقابل له لا يسجد وهو قول مطرف والمعلم والمتعلم يتكرر عليهم محل السجود فيسجدان أول مرة (قوله أي الأمر سميت بالعزائم) للتحث على فعلها خشية تركها وهو مكرهه (قوله بمعنى المأمور الخ) أي فليس المراد بالامر حقيقة منه بل المراد به اسم المفعول (قوله على ما اختاره بعضهم) أي وهو المرتضى كما صرح به الشارح فيما تقدم ومقابل له أقوال أو الرحمن أو شوري أو الجاثية أو العجم (قوله على أنه متعلق بأشار) والواضح التعبير بالي (قوله وهو المشهور) وقيل بالسجود في الثلاثة (قوله ليرتب) أي أولي علم الجاهل بأنه آخرها (قوله وقرأها) أي النصلي والمراد قرأ آية سجدة أو قوله سجدة أي السجدة المفهومة من المقام وقوله وان كره تعيدها أي قراءة آية السجدة المأخوذة من قوله وقرأها (قوله سجدة) أي وان كان في وقت حرمة لأنها تتبع الصلوة (قوله على نظم المصحف تفسير لقوله ما يليها وليس المراد بالذي يليها ما كان بلاصقة والنا في قوله أو من غيرها (قوله لان الركوع لا يكون الا عقب القراءة) أي المعتد به كالأفان

قوله تعالى (وظلالهم بالغدو والاصال) (و) نالها (في) سورة (الزلزال) عند قوله تعالى (يخافون) قلت ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) (و) رابعها (في) سورة (بنى اسرائيل) عند قوله تعالى (ويخرون للاذقان يكونون ويزيدهم خشوعا) خامسها في سورة (مريم) عند قوله تعالى (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبسكيا) (و) سادسها (في) سورة (الحج) وهو المذکور (أولها) عند قوله تعالى (ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء) ونبيه بقوله أولها إلى قول الشافعي ان فيها تسجدتين أولها وآخرها (و) سابعها (في) سورة (الفرقان) عند قوله تعالى (أن يسجدوا) تأمرنا وزادهم نفورا (و) ثامنها (في) سورة (المدهد) عند قوله تعالى (السلامة الا هو رب العرش العظيم) (و) تاسعها (في) سورة (الم تنزيل) عند قوله تعالى (وسجدوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون) (و) عاشرها (في) سورة (ص) عند قوله تعالى (فاستغفر ربه وخر كما وأتاب وقيل) (السجود فيها) تعالى (لنزلني وحسن ما ب) والاول هو المشهور لان قوله تعالى فغفرنا له ذلك كالأجزاء على السجود فكان بعد السجود فقدم السجود عليه (و) حادية عشرتها (في) سورة (حم تنزيل عند قوله تعالى) (واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون) هذا هو المشهور لانه موضع الامر

قلت اذا كان كذلك فلا يختص هذا بمن قرأ سورة الاعراف فالتأويل ان سجدة الاعراف يتوهم فيها عدم قراءة الانفال أو غيرهما ليلزم عليه من تعدد السورة في ركعه وهو مفهوم قول المصنف في صلاة أنه لو كان في غير صلاة لا يستحب له عقب السجود أن يقرأ من غيرها أي لا يقصد التلاوة (قوله لانه تمام الاول) أي مرتبط بالاول معنى (قوله التكبير بالسأمة) أي التكبير عن السجود مع ماله وضهره منه أي ان الذي منه من السجود أمران ~~تكميره~~ وسأمة فتدبر (قوله الاعلى وضوء) أي أو بدله (قوله الطهارتين) أي الحدث والخبث (قوله واستقبال القبلة) كان الاولى ان يزيد وسائر العوز لانها من جملة الصلاة فيشترط فيها ما يشترط في الصلاة فلا يسجد بدون وضوء أو بدله لبعثت ولو مع العجز والنسيان ~~في تنبيهه~~ ولو قرأ آية السجدة في وقت نهي أو على غير وضوء فهل يحذف موضع السجود خاصة كيشاء في الحج وكالمعظم في التمل أو يحذف الآية جملة تأويلان أشارهما سيدي خليل (قوله ويكبرها) أي استثنانا على الظاهر كما في بعض شراح خليل أو ندبا كما قال الشيخ أحمد الزرقاني وعج (قوله وقيل يكبره) والحاصل ان الاقوال ثلاثة الاولى يكبر في الخفض والرفع الثاني أنه يكبر أن يكبر فيهما الثالث التخيير كذا في التحقيق (قوله وقيل هو مخير) أي بين التكبير وعدمه أي في الخفض والرفع كما في ابن ناجي (قوله ولا يرفع) أي يكبره الا أن يفعل ذلك خروجاً من الخلاف كذا ينبغي كما أفاده بعض (قوله ولا يتشهد له ما على المشهور) وقيل بالتشهد (قوله ولا يسلم منها) أي يكبره الا في قصد الخروج من الخلاف (قوله انه رابع في المسئلة) أي من حيث انه خير في الرفع ولم يخير في الخفض كما نبه عليه ابن ناجي قوله هل هو عند الخ أي فيكون المعنى انه يكبر في الرفع كما انه يكبر في الخفض فيكون عيبين الاول وقوله أولى التكبير في الرفع والخفض أي الذي هو عيب الاول أيضاً فهو على كل حال اختياراً منه للمشهور خلافاً لما توجهه العبارة (قوله ويسجد هاهنا) قرأها الخ وهل سجوده سنة أو فضيلة خلاف وهذا اذا كان الفرض غير جازة وأما ما في فلا يسجد هاهنا فيها فان فعل فالظاهر كما في بعض الشراح أنه يجري فيها ما جرى في سجود الطلعة انتهى وظاهر المصنف ولو كان يصلي الفريضة وقت نهي عن النافلة وقال نت على خليل ينبغي أن يقيد بما اذا لم يتعمد قراءة السجدة أي في وقت النهي (قوله وان كرهها لماتعدها الخ) انما كرهها لانه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجد يزيد في سجود الفريضة على أنه ربما يؤدي الى التضييق على المأمومين أي وأما المأموم فلا يكبر له الصلاة خلف شافعي يقرأها ويسجد هاهنا فان ترك ذلك فلا شيء عليه

وقيل السجود فيماعند قوله تعالى وهم لا يسأمون لانه تمام الاول والخالفه للكافر المتكبر بالسأمة (ولا يسجد السجدة في التلاوة الاعلى وضوء) لانه يشترط لها ما يشترط اسائر الصلوات من الطهارتين واستقبال القبلة (ويكبرها) في الخفض والرفع اتفاقاً ان كان في صلاة وعلى المشهور ان كان في غير صلاة وقيل يكبره وقيل هو مخير بين التكبير وعدمه حكاهما ابن الحاجب ولا يرفع يديه ولا يتشهد له ما على المشهور ولا يسلم منها قالوا وقول الشيخ (في التكبير في الرفع منها تسعة) انه رابع في المسئلة التي حكى ابن الحاجب فيها الاقوال الثلاثة وانظر قوله (وان كبر فهو أحب اليها) هل هو عائد الى التكبير في الرفع أو الى التكبير في الرفع والخفض فيكون اختياراً منه للمشهور (ويشهدها) أي سجدة التلاوة (من قرأها) وهو (في) صلاة الفريضة (و) صلاة النافلة سواء كان



ويجهر بها الإمام في البرية فإن لم يجهر بها وسجد فقال ابن القاسم يتبعه مأمومه وقال تهنئون لا يتبعه لاحتمال سهوه  
ابن عرفة ونصح صلاتهم أن لا يتبعوه على القولين وردى (٣٩٨) ابن وهب لا تكرر قراءتها في الفريضة

ابتداء ومقربا الخفي وابن  
يونس وابن أبي شير وغيرهم  
لما ثبت أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يداوم على قراءة  
السجدة في الركعة الأولى  
من صلاة الصبح يوم الجمعة  
ابن بشير وعلى ذلك كان  
يوأطبب الاختيار من  
أشياخي وأشياخهم وتفضل  
في كل وقت من ليل أو نهار  
الأعند خطبة الجمعة وعند  
طهرج الشمس واصفرارها  
وعند الاسفار فانه يحرم  
فعلها في هذه الاوقات  
واختلف في فعلها قبل  
الاسفار والاصفرار بعد  
ان تصلى الصبح وبه  
ان تصلى العصر في الموطأ  
لا تجوز بعدها مطلقا أصفرت  
أو أسفرت أولا وفي المدونة  
يسجد بها بعد ما لم تصفر  
أو تسفر وعليه مشي الشيخ  
فقال (ويسجد بها من قرأها  
بعد الصبح ما لم يسفر)  
بالسين من الاسفار وهو  
الضياء وبعد العصر ما لم تصفر  
الشمس) بالصاد من  
الاصفرار وهو التغيير لانها  
سنة مؤكدة فارقت

وقوله في الفريضة أي لا النافلة فلا يكره تعدد ما في النفل فذا أوجاعة جهرا أو سرا  
في حضرة أو صفر ليل أو نهارا متا كذا وغيره تأكد حتى على من خلفه الخطأ أم لا  
تنبه ان الأول فهم من قوله فريضة وناقلة أنه لو قرأها في حال الخطبة ولا فرق  
بين أن تكون خطبة جمعة أو لا يسجد لما فيه من الاخلال بنظام الخطبة وحكم  
الاقدام على قراءتها فيم الكرامة وان وقع أنه سجد في الخطبة لم تبطل وان نسي عن  
السجود الثاني لو كان القاري للسجدة اماما وتركها فان المأموم يتركها فان سجد بها  
المأموم دون امامه بطلت في العمد والجهل دون السهو كما أنه لا تبطل صلاة المأموم  
بترك السجود خلف امامه الساجد ولو عمد أو سكته أساسا (قوله ويجهر بالإمام) أي ندبا  
ليعلم المأمومين ولو نفلا (قوله يتبعه مأمومه) لان الأصل عدم السهو وفي كبير  
النارشي ان هذا الاتباع واجب فيما يظهر وانعمد كلام ابن القاسم (قوله على  
القولين الخ) أما على الثاني فظاهر وأما على الأول فبجواز أن يكون لرعي الخلاف  
(قوله وردى ابن وهب) مقابله قوله على المشهور (قوله لا يكره الخ) نفي  
الكرامة يصدق بالجواز والمطلب الصادق بالسنة والتدبر لكن قصده انها مطلوبة  
فدبا بدليل الحديث (قوله لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم) ولعل وجه المشهور  
خوف اعتقاد الوجوب (قوله كان يداوم) لم يبين أنه كان يقرأ في الثانية  
هل أتى على الانسان ووجه المناوئ ذلك في شرح الجامع الصغير بان السورة  
الأولى فيها ما يتعلق بأمر الدنيا والسورة الثانية فيها ما يتعلق بأمر الآخرة ويوم  
الجمعة فيه تقوم القيامة فطالب بذلك ليدكر مبدءا ومعادا (قوله وعند طلوع  
الشمس) أي وعند غروبها (قوله فانه يحرم فعلها الخ) فيه نظرا زعمها في الاسفار  
أو في الاصفرار مكره لا حرام (قوله لا يجوز) أي يكره (قوله أولا بأن لا يحصل)  
اسفار ولا اصفرار وأما لو حصل غروب الشمس أو طلوعها فيحرم (قوله وفي المدونة  
الخ) وهو انعمد وما في الموطأ ضعيف (قوله لانها سنة مؤكدة) مرور على  
الراجع نعم في عجب ما يخالفه وانها سنة فقط غير مؤكدة ونصه وهل حكم ذلك السنة  
غير المؤكدة أو الفضيلة خلاف انتهى (قوله لانها سنة الخ) على لقوله ويسجد بها  
الخ (قوله فارقت الخ) أي ففارقت من فعلها في الوقتين بسبب كونها سنة مؤكدة  
النوافل المحضة لانها أي النوافل المحضة لا تفعل بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح  
(قوله ولذلك) أي وليكونها سنة شئت الخ أي شئت بالنوافل المحضة فلم تفعل  
في الاصفرار ولا في الاسفار لكونها سنة أي لم تطلب طالبا جازما كالنوافل

(قوله ومراعاة) معصوف على قوله لانها سنة وعبارته في التحقيق واضحة  
وذلك لانه قال لانها سنة مؤكدة ففارقت التوافل المحضة ولذلك شبهت بصلاة  
اجنازات انتهى

\*(باب في صلاة السفر)\*

(قوله في بيان صفة الصلاة) أي من انهار هتان (قوله وحكمها) أي السنة وقوله  
وسبها وهو السفر (قوله وعملها) أي صلاة السفر أراد بالمثل ما فوق بيوت المص  
ويحتمل أنه أراد به الرباعية أي صلاة ركعتين لا يكون الا في الرباعية وقوله وبعض  
شروطها وهو قوله أربعة برد (قوله وقد أشار الى الخمسة الاول) أي التي هي قوله  
صفة صلاة السفر وحكمها وسبها وعملها وبعض شروطها (قوله حتى يجاوز)  
بادخال الغاية (قوله ومن سافر) أي قصد فيه مجازر من اطلاق اسم المسبب  
على السبب (قوله واجبا للتح) أي لا مكروهها ولا حراما كصيد اللهو وقطع الطريق  
فان الاول مكروه والثاني حرام فانهما لا يقصران كافي ابن عمر أي تحريمهما في الحرام  
وكراهية في المكروه فان قصر الميعيد اهل الرجوع والحاصل أن العاصي امامه كالابق  
وقاطع الطريق وامامه كالزاني وشارب الخمر فالاول هو الذي كلاً منافيه  
وأما الثاني فنية صرفة فان تاب الاول قصران بقي بعدهما صفة قصران عصي  
في أثنايه أنهم من حيثئذ (قوله مسافة أربعة برد) أي مسافة هي أربعة برد  
(قوله وهي ثمانية وأربعون ميلاً) فان قصر في سادونها فان كان فيما مسافته خمسة  
وثلاثون ميلاً أعادها أو فيما مسافته أربعون لا أعادها وفيما مسافته بين ما خلاص  
هل يبر في الوقت أم لا أي لا أعاد عليه أم لا قاله ابن رشد وفي التوضيح يعيد  
من قصر في ستة وثلاثين ميلاً أعاد على المذهب (قوله والميل) ألفا ذراع في بعض  
نسخ ابن الحاجب على المشهور وروى عن ابن عبد البر كونه ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة  
ذراع والذراع ما بين طرفي المرفق الى آخر الاصبع المتوسط وهو ستة وثلاثون  
اصبعاً كل أصبع ست شعيرات بطن احدها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست  
شعيرات من شعرا برذون وهذا بيان لاقول المسافة التي تقصر فيها الصلاة وحدها  
بالزمان سفر يوم وليزيد من الحيوانات المثقلة بالاحمال المعتادة (قوله لانها وتر  
لا يبر لها) قال في التحقيق اذ ليس في التربة نصف ركعة فان قيل لم تكمل  
ركعتين حتى تقدر النصف كما فعل في طلاق العبد وفيمن طاق نصف طائفة أو طائفة  
ونصف طائفة قلت أجيب بأنه لو فعل ذلك لذهب منه صود التمرع من كون عدد  
ركعات لفرض في اليوم والليل وتر والشرع قصد في الوتر وانظر لما سكت عن الصبح

ومراعاة لمن يقول بوجودها  
\*(باب في بيان صفة  
(صلاة السفر) وحكمها  
وسبها وعملها وبعض شروطها  
وبعض ما يبطئ القصر  
ومسائل متعلقة بها وقد  
أشار الى الخمسة الاول بقوله  
ومن سافر الى قوله حتى  
يجاوز الخ ومعنى قوله (ومن  
سافر) أي قصد سفر في البر  
أو في البحر واجبا مكان  
كسفر الحج الواجب أو مندوبا  
كسفر الحج التطوع أو مباحا  
كسفر التجارة (مسافة أربعة  
برد) جمع برود وهو أربعة  
فراخ والفراخ ثلثة  
أميال والميل ألفا ذراع  
(وهي) أي الأربعة برد  
(ثمانية وأربعون ميلاً عليه  
ان يصر) بفتح الياء وسكون  
القاف وضم الصاد (الصلاة)  
المفروضة المؤداة في السفر  
والمقضية لقواتها فيه  
(فليصاها ركعتين الا المغرب  
فلا يصرها) لانها وتر  
لانصف لها

وظاهر قوله فعليه ان القصر  
في السفر واجب وهو أحد  
أقوال أربعة وصرح به  
في باب جـ حيث قال  
والاقصار فيه واجب  
وأقوله ما عبد الوهاب بوجوب  
السفر وهو المشهور ولا قصر  
شروط أحدها ان تكون  
المسافة المذكورة مقصودة  
في ذهاب ابتداء سفره دفعة  
واحدة فلو لم تكن مقصودة  
مثل أن يشي في طلب حاجة له  
يظن انها امامه فانه لا يقصر  
في ذهابه ولو مشى أربعة برد  
ويقصر في رجوعه نأنيها ان  
يكون السفر مباحا بمعنى ان  
يكون مأذونا فيه فيدخل  
فيه الواجب والمندوب  
والمباح كلها على ما قال  
في الذخيرة أن لا يقتدى بحقيق  
ابن القاسم في الكتاب يتم  
وراءه ان أدرك ركعة الى أن  
قال فان أدرك أقل من ركعة  
قال مالك لا يتم رابعها على  
ما فيها أيضا عن الكتاب  
لا يقصر حتى يبرز عن بيوت  
القرية واليه أشار الشيخ  
بقوله (ولا يقصر حتى يجاوز  
بيوت المصر) ج ظاهر  
كلامه سواء كان الموضع

موضع جمة أم لا وهو كذلك على المشهور

مطرف

مع انها لا تقصر أيضا لانه لم يثبت في الشرع قصرها وان كان ذلك ممكنا بان تجعل  
ركعة والذي يغني عن تطويل القول فيها وفي المغرب ان الاجماع انفق على امرها  
لا يقصران ولا تأخير للسفر فيهما (قوله وهو واحد أقوال أربعة الخ) سنة ومستحب  
ومباح وفرض كما حكاه ابن الحاجب واستظهر الشيخ في شرحه أنه ليس  
من شرطها البلوغ ولكن لم يبين غير الحكم هل هو السنية أو الندب والظاهر  
الندب (قوله بوجوب السنن) أي فهو سنة مؤكدة كما في نت (قوله في ذهاب)  
الأولى حذف ذهاب (قوله دفعة واحدة) أي مقصودة دفعة واحدة وخرج به  
أمران أحدهما ما قاله الشارح الثاني أن يقيم فيما بينهما ما قامه توجب الاتمام كاربعة  
أيام صحاح فن قصد أربعة برد ونوى أن يسير منهما ما لا يقصر فيه الصلاة ثم يقيم أربعة  
أيام صحاح ثم يسافر بها فيها فانه يتم وليس المراد أن يقطعها على ظهر واحد أي  
يقطعها مرة واحدة ولم يخصه أنه اشتمل على أمرين أحدهما مقصودة والثاني دفعة  
فقول الشارح فلو لم يكن الخ محترز مقصودة وما ذكرناه محترز دفعة ودفعة بفتح الدال  
(قوله يظن انها امامه) بل ولو جزم بأنها امامه لانه لم يدر عين موضعها (قوله  
أن يكون مباحا) قد نأنيها (قوله والمباح) أي المستوى الطرفين (قوله ان أدرك  
معه ركعة) هذا اذن نوى الاتمام حقيقة وهو ظاهر أو حكما كمن أحرم بما أحرم به  
الامام وأما ان نوى القصر فانه ساطل وقوله لا يتم هذا اذا أحرم بنية القصر والابان  
نوى الاتمام حقيقة أو حكما فانه يتم والحاصل أن المأموم المسافر خلف المقيم تارة  
بنوى الاتمام خلفه ومثله الاحرام بما أحرم به الامام وتارة بنوى صلاة سفر وفي كل  
أما ان يدرك ركعة أم لا ففي القسم الأول يتبعه مطلقا وفي الثاني ان أدرك معه  
ركعة بطلت صلاته والاصح ويصلي ركعتين (قوله قال مالك) عبارة التحقيق  
قال مالك لا يتم خلافا للشافعي ولبي حنيفة تنبيهه بقي من الشروط أن لا يسدل  
عن مسافة قصيرة الى طويلة بلا عذر (قوله حتى يجاوز بيوت المصر) أي ولو كانت  
تلك البيوت نرا بالاسا كن بها وهذا اذا لم يكن بساكن والا فلا بد من تعدية البلدى  
البياتين المسكونة المتصلة أو ملحق حكمهما كالبياتين التي يرتفق أهلها وساكنها  
بمرفق المتصلة من أخذ نزار وطبخ ونحوه والمراد بالمسكونة ولو في بعض الاحيان  
ومثل البياتين القريتان اذا اتصلتا أو تشدد قريتهما بحيث يرتفق أهل كل واحدة  
بأهل الاخرى فلا يقصر المسافر من أحدهما حتى يجاوز الاخرى وينفصل عنهما  
لان بعدت احدهما عن الاخرى أو كان بينهما ما عداوة فلا يعتبر مجاوزة الاخرى  
ولما المزارع فلا يشترط مجاوزتها (قوله وذكر كذلك على المشهور) ومقابلها ما رواه

(ع) قوله (وتصير خلفه ليس بين يديه ولا بجذائه منها شيء) مكرره مع ما قبله زيادة في البيان كأنه يقول وذلك بأن  
 تصير خطفه ليس بين يديه ولا بجذائه (٤٠١) منها شيء أي ليس امامه ولا عن يمينه ولا عن شماله منها شيء

ولما بين مبدأ القصر وانتقل  
 بين منتهاه فقال (ثم لا يتم  
 حتى يرجع اليها) أي إلى  
 البيوت (أو يقاربها بأقل  
 من الميل) واستشكل (ع)  
 لفظ الشيخ فقال هذا اللفظ  
 مشكل لأن قول المكلام  
 حله في أقل من الميل مسافرا  
 وآخر الكلام جعله فيه  
 مقبلا وهذا لا يصح وقال  
 بعضهم قوله حتى يرجع  
 إليها يعني على قول وقوله أو  
 يقاربها يعني على قول آخر  
 ومنهم من قال قوله حتى  
 يرجع إليها أي حتى ينفذ  
 منها ويكون قوله أو يقاربها  
 هو قوله حتى يرجع إليها  
 وهذا التأويل يوافق ما في  
 المدونة والاول يخالفها لأن  
 ما في المدونة الاقول واحد  
 (وان نوى المسافر إقامة  
 أربعة أيام بموضع أو ما يصلي  
 فيه عشرين صلاة أتم الصلاة  
 حتى يظعن) أي يرتحل  
 (من مكانه ذلك) تقدم أنه  
 إذا أتى بأو يكون أراد أن  
 المسئلة ذات قولين ومعنى  
 كلامه إن القصر بشرطه

مطرف وابن الماجشون عن الامام رضي الله عنه إن كانت قرية جمعة لا يقصر  
 حتى يماور ثلاثة أميال من سور البلد والافن آخر بنيانها ومحل الخلاف في الزائد  
 على البساتين للاتفاق على اعتبار مجاوزة البساتين والمعمودى بمجاوزته حالته  
 بكسر الحاء أي منزل إقامته ولو تفرقت بيوتها فلا بد من مجاوزة الجميع حيث  
 جمعهم اسم الحى والدار أو اسم الدار فقط أو اسم الحى حيث كان يرتقى بعضهم بعض  
 والا قصر بمجرد انفصاله عن منزله (قوله وهذا التأويل) يوافق ما في المدونة فيه  
 أن لفظ المدونة كافة المصنف وانصهرها وإذا رجع من سفره فليقصر حتى يدخل  
 البيوت أو قربها ويمكن الجواب بأن المدونة وإن ساوت المصنف إلا أن المدونة  
 لم يكن شأنها أن تشير إلى قولين بخلاف الرسالة بقي من هذا التأويل أنه متى  
 كان أقل من الميل يتعين عليه الاتمام سواء كان بها بساتين أم لا كانت البساتين  
 قائمة بحيث تكون ثلث ميل مثلاً أو أكثر والظاهر ليس كذلك والذي ارتضاه  
 بعض الشارحين أن دخول البساتين المسكونة المتصلة ولو حكا كدخول البلد أي  
 فيتم به والقرب منها بأقل من ميل كالتقرب من البلد بأقل منه أي فيقصر على  
 ما اقتضاه ابن ناجي خلافاً للشيخ في عدها أي عدا البساتين من المسافة فظهر  
 من ذلك أن الصواب الجواب الاول واعتماد القول الاول وإن المتي حتى يرجع  
 للبيوت أي أو ما في حكمه من البساتين المتصلة قد بر (قوله وإن نوى المسافر الخ)  
 أي قبل الدخول في الصلاة واعلم أن نية الإقامة تكون إما تحقيقاً أو ظناً أو شكاً  
 وأما لوطن عدم الإقامة تلك المدة فإنه يقصر قرره بعض الشيوخ وأما أن نوى ذلك  
 فيها فإن صلى ركعة نذر لدفعها ولم يجزها لا حضرية ولا سفيرية ثم صلاها حضرية  
 وأما أن نوى الإقامة بعد ما أعادها في الوقت حضرية أو نذبا قال سند لا احتمال  
 أن تكون حدثت له نية الإقامة في الصلاة أي وقد غفل عنها (قوله حتى  
 يظعن) بالظاء المعجمة أي يرتحل ويدبر إذا ظعن كذا عن من بلدة نية صرا إذا جاوز  
 البلد وما في حكمه واعتمد ذلك ابن ناجي (قوله عند ابن القاسم) اعلم أن ابن  
 القاسم يراعى في قطع حكم السفر الأربعة الأيام الصباح والعشرين صلاة من دخل  
 قبل فجر يوم ونوى الخروج بعد غروب الرابع فإنه يقصر لأنه لم يقم مدة عشرين  
 صلاة فالإقامة القاطعة لحكم السفر أن يقيم إلى عشاء الرابع وهو معنى قولهم  
 أربعة أيام صحاح بإياليها وفي كلام التوضي إشارة له وصرح به ابن الجلاب وصاحب

يقطعه نية إقامة أربعة أيام صحاح ١٠١ عند ل ما أكثر عند ابن القاسم أو ما يصلي فيه عشرين صلاة  
 عند من دون وعبد الله وفائدة الخلاف تظاهر إذا دخل في وقت الظهور فإن قدر باله لرات حسب ظهريه وعمره  
 فقيم الظهور والقصر



وان قدر بالايام التي اليوم الذي دخل فيه وقصر ظهر يومه وعصره واخذ من قوله نوى ان الائمة يكون باقية خاصة بخلاف القصر فانه كما تقدم لا يكون الا بالنية والفعل وذلك ان الائمة هو العمل فلا ينقل عنه الابستين والقصر فرع ينقل عنه بشيء واحد واخذ منه ايضا انه اذا اقام من غير نية بقصر مادام نوايا السفر واستثنوا من كون نية اقامة أربعة أيام بطل حكم القصرية للعسكر اقامة دار الحرب فانهم يقصرون ولو نوايا اقامة أربعة أيام فأكثر نال في المدونة والعسكر يقيم بداء الحرب يقصرون طال مقامهم (٤٠٣) وليس دار الحرب كغيرها وبما يقطع

القصر ايضا العلم بالاقامة عادة كما علم من عادة الحج اذ انزل العقبة او دخل مكة ان يقيم أربعة أيام فكان العلم بهذه الاقامة كافيا في الابطال ولو لم ينو الاقامة ثم انتقل يتكلم على المسائل المتعلقة بصلاة السفر وهي أربعة لانه اما ان يخرج للسفر نهارا قبل أن يصلي الصلاتين المشتركة الوقت واما ان يدخل للحضر نهارا قبل أن يصليهما واما ان يدخل ليلا قبل أن يصليهما واما ان يخرج ليلا قبل أن يصليهما وقسم الاولى قسمين لانه اما ان يخرج وقد بقي

المعوية وغيرهما حيث قالوا لا بد في كون لأربعة الايام الصحاح بياها اذ كرم عجم (قوله وقصر ظهر الخ) هذا غير معمول عليه والمعول عليه ما عليه أشياخ عجم من انه اذا نوى اقامة أربعة أيام صحاح فانه يتم من حين دخوله في المحل الذي نوى فيه ذلك فاذا دخل وقت الظهر أتمه وأتم العصر والعشاء وان كان يوم دخوله لا يحسب في الايام التي يقيمها ولا يقال ان فرض المسئلة فيمن نوى اقامة زمن يصل فيه عشرين صلاة ودخل وقت الظهر لانه قدح فيه قوله وان قدر بالايام التي اليوم الذي دخل فيه وقصر ظهر يومه وعصره اذ لا خصرية لذن بالقصر بل يقصر مدة اقامته في الفرض المذكور عند هذا القائل وعند الاول يتم الجميع انتهى (قوله والفعل وهو تعدى البساتين المسكونة) (قوله بداء الحرب) المراد بداء الحرب محل اقامة العسكر ولو في دار الاسلام حيث لا امن وافهم ذلك اتتمام الاسير بدارهم واتتمام العسكر بداء الاسلام (قوله وانما كان كذلك) أي يصلح ما سفرين (قوله واختلف الخ) أي انه اختلف هل يقدر الطهر في مسئلة الحاضر اذا سافر والمساfer اذا قدم فقال بالاول اللخمي والقرافي وأبو الحسن وقال بالثاني آخرون وقد اذ بعض ترجحه وعليه ابن عرفة وقوله ان لم يكن على طهارة فهو مه لو كان على طهارة لا يعتبر بقدر الطهر بفرض أن لو كان غير متطهر وانظر هل يعمل عليه (قوله عند ابن القاسم) وهو الراجع (قوله لا اختلاف أهل العلم في ذلك) أي فهم من قال يسد أنا لا ولي وهو قول

من النهار ما يسع الصلاتين معا أولا وقد أشار الى الاقل بقوله (ومن خرج) أي شرع في السفر مالك (و) الحال انه (لم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر ثلاث ركعات مسلاهما سفرين) اتفاقا ان كان تركهما ناسيا وعلى المنصوص ان كان تركهما عامدا او يكون آثما وانما كان كذلك لانه سافر في وقتيهما اذ يقدر الظهر ركعتين وتبقى ركعة للعصر واختلف في هذا التقدير هل يراعى قبله تقدير الطهارة ان لم يكن على طهارة أم لا والثاني أشار اليه بقوله (فان بقي) أي من النهار بعد أن خرج والحال انه لم يصليهما (قدوما يصلي فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية) لانه فات وقتها وهو غير مسافر فتركت في ذمته حضرية (و) صلى (العصر سفرية) لانه مسافر في وقتها ويبدأ بالظهر عند ابن القاسم وبالعصر عند ابن وهب لا يفتوتها عن وقتها وخال أشهب يبدأ بآياتهما شاء لا اختلاف أهل العلم في ذلك (ولو دخل من سفره خمس ركعات) أي واذا دخل وقد بقي من النهار مقدار ما يصلي فيه خمس ركعات والحال انه لم يصل الظهر والعصر (ناسيا لهما مسلاهما حضريتين) لانه مدرك لوقتيهما الظهر بأربع والعصر ركعة

فلما وحكم العامد كائن في ركنه على التماسي لانه الغالب ثم اشار الى الثاني بقوله (فان كان) دخوله (بقدر  
 أربع ركعات فأقل الى ركعة على الظهر سفريه) لانه بالخروج وقتها ترتبت في ذمته سفريه (و) صلى (الصرح حصرية)  
 لانه أدركها في الحضر ولما أنهى الكلام على الصلاتين المشتركين الوقتين اخرجها ودخولا انتقل بتكامل على  
 المشتركين الوقت ليللا ذلك لكنه بدأ بالكلام على الدخول عكس ما تقدم في النهار وهي المسئلة الثالثة  
 كما اشترنا اليه في التسميم فقال (وان قدم) (٤٠٣) في ليل وقد بقي لطالوع الفجر ركعتين أكثر فيما يقدر (و) الحال

انه لم يكن صلى المغرب  
 والعشاء) ناسيا أو عامدا  
 (صلى المغرب ثلاثا والعشاء  
 حصرية) لانه قد بقي من  
 الوقت ما يدرك به العشاء  
 فوجب أن يصليها حصرية  
 وأما المغرب فلم يختلف  
 حكمها في السفر والحضر  
 فلا معنى لذكرها ثم عقب  
 بالخروج وهي المسئلة الرابعة  
 فقال (ويخرج وقد بقي عليه  
 من الليل ركعة فأكثر صلى  
 المغرب ثلاثا ثم صلى العشاء  
 سفريه) لانه مدرك لوقتها  
 في السفر والاصل في هذا الباب  
 انه يقدر للخروج ثلاث ركعات  
 فأكثر وله حكم ما يستقبل  
 في خمس ويقدر للدخول  
 بخمس ركعات فأكثر وله  
 حكم ما يستقبل (باب  
 في بيان حكم السعي الى

مالك وإن شهاب ومنهم من قال يبدأ بالآخر وهو قول سعيد بن المسيب ذكره  
 لقائه في (قوله قالوا) لم يقصد التبري (قوله لكنه بدأ بالكلام على الدخول  
 الخ لما سبته لما قبله في أن كلا دخول (قوله فيما يقدر في معنى من) أي مما يقدر  
 أي مما يقدر به (قوله فلا معنى لذكرها) أي كذا لا معنى لذكرها في الآية (قوله  
 والاصل في هذا الباب) أي قاعدة هذا الباب (قوله أن يقدر للخروج ثلاث  
 ركعات) قاصر على النهاريتين بالنسبة لمدركهما وكذا قوله بعد ويقدر للدخول  
 بخمس الخ قاصر عليهما أيضا بالنسبة لمدركهما فلا يشمل النهاريتين بالنسبة لمدرك  
 واحدة ولا الليلتين فلو قال والاصل في هذا الباب بالنسبة لليلتين أنه يقدر بركعة  
 دخولا وخروجا وبركعة فأكثر بالنسبة للنهاريتين أو أحدهما كذلك على  
 التوزيع المتقدم من أنه في الخروج إذا بقي ما يسع ثلاثا فإنه يصليهما سفريتين  
 واثنين أو واحدة فالثانية سفريه وهكذا كان أفضل  
 \* (باب في الجمعة) \*

(قوله بيان حكم السعي) أي من أنه واجب (قوله صلاة الجمعة) الاضافة  
 للبيان (قوله ويجوز فيها الخ) وهذا لغة رابعة في الميم وقرأها في الشواذ  
 (قوله وبيان وقت وجوبها) أي بقوله وذلك عند جلوس الخ (قوله والمحل  
 الذي تجب فيه) وهو ما أشار اليه بقوله والجمعة تجب الخ (قوله لا اجتماع الناس  
 فيها) وقيل لان آدم اجتمع مع حواء فيها وأول من سماها جامعة قصي فانه جمع  
 قريشا في يومها وقال هذا يوم الجمعة وقيل غير ذلك (قوله وقد صرح به) أي  
 بوجوب السعي اليه (قوله دل عليه) أي على وجوب السعي (قوله وانعمل  
 عطف مرادف) أي فالمراد بالسعي الى الذكر طالع الذهاب سواء كان بالمشي

(صلاة الجمعة) بضم الميم على المشهور ويقرأ في السبع ويجوز فيها الاسكان والفتح وبهما قرأ في الشواذ وبيان وقت  
 وجوبها والمحل الذي تجب فيه ومن تجب عليه وبيان صفتها وغير ذلك مما له تعلق بها وهي مشقة من الجمع لا اجتماع  
 الناس فيها أو ابتداء بحكم السعي فقال (والسعي الى الجمعة واجب) وإذا وجب وهو وسيلة فاحرى ما سعي اليه وقد  
 صرح به في باب جل فقال وصلاة الجمعة والسعي اليها فريضة دل عليه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله لانه لانه من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (ك) قال مالك السعي في كتاب الله  
 العمل والافعل الى أن قال فليس السعي الذي ذكره الله تعالى في كتابه السعي الى الاتمام وغشائه في العمل والافعل

وقال (ع) و(ق) المراد بالسعي هنا المشي وهو فرض في المنذور حتى لو كان في المسجد لا تجب عليه وإنما وجب  
السعي للجمعة ولم يوجب في غيرها لأنها لا تكون إلا في الجامع وأما غيرها فلا (ع-ق) فتعذر بموضع وأما السنة

فما في مسلم من قوله عليه  
الصلاة والسلام تقوم يتخلفون  
عن الجمعة لقد همت أن أمر  
رجلا يصلي بالناس ثم أحرق  
على رجال يتخلفون عن الجمعة  
بيوتهم وأما الإجماع فقال  
(ق) لا خلاف بين الأئمة أن  
الجمعة واجبة على الأعيان  
والسعي إليها إنما يجب حيث  
لا مانع فإذا كان ثم مانع  
سقط وهو أشياء منها  
ما يتعلق بالنفس كالمرض  
الذي يشق معه الاتيان إليها  
ومنها ما يتعلق بالأهل مثل  
أن يكون قد اشتد بأحد  
والديه المرض أو احتضر أو  
خشى عليه الضيعة ومنها  
أن يخاف على ماله من  
سلطان أو سارق أو حريق  
ومنها المطر الشديد أو الوحل  
الكثير ومنها أن يكون  
معيروا وخاف أن يجلس أن  
ظهوره بها كل اليوم وليس  
من الأعذار المبيحة للتخلف  
عن الجمعة والجماعات  
العروس على المشهور ولما  
ذكر أن السعي إلى الجمعة  
واجب بين الوقت الذي

على الأرجح أم لا واستدل الفاكهاني على ذلك بقراءة فامضوا إلى ذكر الله والمراد  
بالذكر الخطبة والصلاة أو هاتهما أفاده شارح الموطأ (قوله وهو فرض في الحضور)  
أي لأجل الحضور ومراره وق بالشيء مطلق الذهاب لا خصوص المشي لأن خصوصه  
ليس بفرض فساوت عبارتهما عبارة (قوله وأما غيره) أي كصلاة الظهر  
أو العصر (قوله لقوم) أي في شأن قوم (قوله أحرق) بتشديد الراء المكسورة  
ويؤتى بهم مفعول أحرق (قوله كالمريض الذي يشق الخ) أي وإن لم يشتد (قوله  
قد اشتد الخ) أي ولو وجد من يقوم به وقوله أو احتضر يفهم مما قبله بالأولى  
(قوله أو خاف عليه الضيعة) أي أو لم يشتد ولم يحضر لأنه خاف عليه الضيعة  
بمقتضى قوله لا مفهوم لقوله أحد والديه بل ومثله كل قريب خاص كذلك قوله  
وزوج والحاصل أن المريض للقرىب الخاص عذر مطلقا وجده من يقوم به غيره  
أو لا خشى بتركه الضيعة أولا وأما مريض غير قريب فهو عذر حيث لم يقم به  
غيره وخشى عليه بتركه الضيعة وأما قريب غير خاص فهو كالحبي عند ابن عرفة  
ولابن الحاجب كالخاص لا يشترط فيه القيدان المتقدمان في غير القرىب (قوله  
على ماله) أي بشرط أن يكون يخاف به ومثله مال غيره وكذا خوف على عرض  
أو دين كخوف الزام قتل رجل أو ضرب به (قوله المطر الشديد) وهو الذي يحمل  
أواسط الناس على تغطية رؤسهم وقوله أو الوحل الكثير وهو الذي يحمل أواسط  
الناس على ترك اللباس كسرالميم (قوله وخاف أن يجلس) أي ليثبت  
عسره (قوله ومنها أكل الثوم) أي التي ومثل اشوم غيره بماله رائحة كريهة  
كفحل وحرم أكله أي ما ذكر من نوم وغيره بمجده وكذا غيره لمن يريد جمعة أو جماعة  
أو مجلس علم أو ذكر أو وليمة أو مصلى عيدين أو جنازة أو ذابرا تثنى إلا أنه قد در  
على أن الله عز وجل غير جواز فيما يظن أنها تحرم على الرجال على الأصح وقيل  
بأنه كراهة وفي جواز دخول آكله المسجد لغير جمعة وجماعة وكراهته قولان  
فلهما المواق ومما يزيل رائحة التوم ونحوه وضع المسك والسند (قوله العرس  
بضم الهمزة والراء) وبسكونها الابتداء بالزوجة وهو ليس بجميع التخلف وأما بالسكس  
فهو امرأة الرجل وقوله على المشهور رأى خلافا قول بعضهم لا يخرج عنها إلى الزوجة  
أذ هو حق لها بالسنة قاله في الطراز (قوله عند خلو العرس الإمام على المنبر يؤخذ منه  
جواز اتخاذ المنبر بل هو مستحب للخلفاء وجائز لغيرهم والندوب في حق من يخطب

يجب فيه فقال (وذلك) أي وجوب السعي إلى صلاة الجمعة على من قربت داره يكون (عند جلوس  
الإمام على المنبر) بكسر الميم ورفع الموحدة

ولو اقتصر على هذا لاغنا عن (٤٠٥) قوله (وأخذ) بصيغة الفعل يفتح الحاء والذال المعجمين بمعنى

شروع (المؤذنون في الأذان) وفي بعضها وأخذ بصيغة الاسم وجبر المؤذنين على الإضافة وقيدنا بمن قربت داره احتراماً لمن بعدت داره فإنه انما يجب عليه السعي إليها في مقدار ما يصل فيه عند الزوال يدل عليه قوله بعد ويجب السعي إليها على من في المصرو من ع-لى ثلاثة أميال منه فأقول لانه اذا كان لا يسعى -تى يجلس الامام على المنبر فلا يصل الا والامام قد فرغ من الصلاة وأخذ من قوله عند جلوس الامام انه لا يجب حضور الخطبة من أولها لانه اذا كان السعي حين يجلس فعلم انه يغفوه شيء من الخطبة ولما تقدم له ذكر الاذان وكان للجمعة اذانان أحدهما لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر في زمنه أراد أن يبين دامن ذاق قال (والسنة المتقدمة أن يصعدوا) بمعنى يرتفعوا أي المؤذنون (حينئذ) أي حين جلوس الامام على المنبر (على المنابر مؤذنون) أراد

على الأرض وقومه على يسار المحراب واستعجب به من الوقوف عن يمينه وقال مالك بكل ذلك واسع (قوله بصيغة الفعل) حينئذ فتكون جملة وأخذ حالية (قوله مقدار الخ) إضافة مقدار إلى ما بعده للبيان أي مقدار هوز من يصل فيه المسجد عند الزوال واعلم أن هذا يقيدان من بعدت داره يجب عليه السعي بحيث يصل عند الزوال وانه لا يجوز له التأخير عن ذلك بحيث لو سعى أدرك الصلاة وقافته الخطبة وان كان ثم من يحضر الخطبة وهو العدد الذي تنعقده وهو خلاف مفاد ابن عرفة من أنه يخرج عن عهدة الواجب بادراركة فقط حيث حضر الخطبة العدد الذي تنعقده (قوله يدل الخ) لدلالة أصلا فتدبر (قوله والامام الخ) هذا يقيد أنه يكتفي في الخروج عن عهدة الواجب ولو بادراركة ركعة الذي هو مفاد ابن عرفة في حينئذ يكون منافياً لقوله أولاً في مقدار الخ فتدبر (قوله أنه لا يجب حضور الخطبة من أولها) يرد عليه أنه اذا كان الأمر كذلك فلا يجب على البعيد أن يسعى بحيث يدرك الزوال كما قال أولاً فهي عبارة غير محررة ولا يخفى أن هذا كله في غير من تنعقده الجمعة وأما من تنعقده الجمعة فيجب السعي بحيث يسمع الخطبة من أولها كما هو المأمور عليه فلا يكتفي بحضور كاهم بعضها ولا بحضور بعضهم كما اذا علمت ذلك فتقول الذي يتحرران تقول ما أفاده من أنه لا يجب حضور الخطبتين من أولهما مبنى على أن حضورهما ليس بفرض عين على كل من يجب عليه الجمعة بل هو فرض كفاية أو زادوا على اثني عشر وفرض عين أن لم يزيدوا عليه في حينئذ يجب على كل شخص أن يسعى بحيث يدرك سماع الخطبتين قربت داره أو بعدت ولا يتقيد وجوب السعي عليه بالأذان ولا بالزوال الاعلى من علم حضور القدر الذي يسقط به الخطاب بفرض الكفاية فلا يجب عليه أن يسعى بحيث يدرك سماع الخطبتين وعليه يأتي ما قدمنا عن ابن عرفة من أنه يخرج عن عهدة الواجب بادراركة ركعة فقط حيث حضر العدد الذي تنعقده وما أفاده من قوله يجب عليه السعي في مقدار ما يصل الخ مبنى على أن حضور الخطبتين فرض عين على كل من يجب عليه وعليه فيجب على كل شخص أن يسعى بحيث يدرك الخطبتين قربت داره أو بعدت ولا يتقيد وجوب السعي بالأذان ولا بالزوال خلافاً للشارحنا في جملة ذلك في الذي بعدت داره وتقيد به بقوله يصل عند الزوال (قوله والسنة المتقدمة الخ) أي والطريقة المندوبة (قوله أي حين جلوس الامام على المنبر الخ) حاصل كلام الشارح على مفاد زروق أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أذان واحد يفعل عند باب



المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم جالس على المنبر ثم أحدث سيدنا عثمان إذا ما آخر  
 يفعل قبل هذا على المنار وأنه يكون الامام جالسا على المنبر حينئذ أيضا (قوله)  
 وفي كلام القاهاني مخالفة الخ فانه قال قال ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اذا دخل المسجد در في المنبر فجلس ثم يؤذن المؤذنون وكانوا ثلاثة يؤذنون على  
 المنار واحد بعد واحد فاذا فرغ الثالث قام النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب وكذا  
 في زمن أبي بكر وعمر ثم لما كثرت الناس أمر عثمان باحداث اذان سابق على الذي  
 يفعل على المنار وأمرهم بفعله عند الزوال وعند الزور وهو موضع بالسوق ليجتمع  
 الناس ويرتفعوا من السوق فاذا خرج وجلس على المنبر أذن المؤذنون على المنار  
 ثم ان هشام بن عبد الملك في زمن امارته نقل الاذان لذي كان بالزوراء فجعله يؤذنا  
 واحدا يؤذن عند الزوال على المنار فاذا خرج هشام وجلس على المنبر أذن أو  
 يؤذنون كلهم بين يديه فاذا فرغوا خطب ولهذا قال ابن الجلاب ولما اذا كان أحدهما  
 عند الزوال والاخر عند جلوس الامام على المنبر انتهى المراد منه والحاصل ان الذي  
 أحدثه عثمان أول في الفعل وثان في المشروعية وهو الواقع الآن على المنار والواقع  
 بين يدي الخطيب ثان في الفعل وأول في المشروعية لان الذي بين يدي الخطيب  
 الآن هو ما كان يفعل عند باب المسجد زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحوله  
 هشام بين يدي الخطيب والمراد بالمنار في كلام ابن حبيب موضع التأذين كإفص  
 عليه القاهاني لانه لم يكن المنار المهردي زمن النبي صلى الله عليه وسلم ووراده  
 بموضع التأذين عند باب المسجد (قوله أي حين الاذان الخ) المعتبر في الاذان بأوله  
 لا بتمامه فان كبرا المؤذن حرم البيع لان التصريح يتعلق بالبدء قاله سنن (قوله  
 البيع) أي والشراء على كل من تجب عليه الجمعة مع مثله أو مع من لا تجب عليه  
 تعليلا لجانب الحظر الامن اضطرار اليه كمن أحدث وقت التذاه ولا يجسد الماء  
 أو الصعيد الا بالثمن فيعوز كل من البيع والشراء اذا كان المالك من لا يحرم عليه  
 البيع كعبد أومسي وأما ان لم يجسد الماء الا مع من يحرم عايبه وهو المخاطب بحضور  
 الجمعة وجوبا فهل تنعدي اليه الرخصة ويجوز له البيع لضرورة المشتري  
 أو الرخصة فاصرة على المشتري ترد في ذلك شيوخ ابن ناجي كالغير بين وغيره قلت  
 والظاهر لي الاول كما أفاده فت لان هذا باب التعاون على العبادة وأيضا فالبيع  
 متى جاز من أحد الطرفين جاز من الاخر ومتى امتنع امتنع (قوله فان وقع البيع)  
 ظاهره ولو كانا ماشيين للجامع وقد قيل بذلك سد الذريعة وقيل يحصى حينئذ  
 لكونه لم يشغلهما عن السعي نقل ذلك ابن عمر أي وأما لو وقع بين صبيين أو عبدين

وانما كانوا يؤذنون عند  
 باب المسجد قاله (د) وفي  
 كلام (ك) مخالفة له انظره  
 (ويجزم حينئذ) أي حين  
 الاذان بين يدي الامام  
 (البيع) لقوله تعالى وذروا  
 البيع فان وقع البيع بين  
 اثنين تلزمهما الجمعة أو  
 أحدهما فسح

أوعب دوصي فلا سيبل للفسخ (قوله فاذفات الخ) أي بغير ثمن من الموتات وقوله  
 فالقيمة حين قبضه أي فالقيمة معتبرة حين قبض المبيع وهذه تستثنى من قاعدة  
 أن المختلف فيه يمضي بالثمن وهذا قدمضي بالقيمة (قوله كالاكل) أدخلت المكاف  
 الشركة والهبة والصدقة والاخذ بالشفعة (قوله والسفر) أي وأما السفر قبل  
 الفجر فهو جائز وبعد الفجر وقبل الزوال مكروه ومحل ذلك كله ما لم يعلم أن يدركها  
 في طريقه كمروره بمحل جمعة والا جازله السفر ولو بعد الزوال وكذا إذا اضطر  
 للسير \* تنبيه \* إذا وقع شيء من تلك المذكورات فانه يفسخ كل ما فيه  
 معاوضة مالية كالتولية لانحوا النكاح والهبة لغير الثواب والصدقة والعق  
 ولو آتت لانهاءت فلا يفسخ شيء من ذلك وإن حرم (قوله لانه أمس في الاقتداء)  
 أي أنسب (قوله وشرائط أداء) أي صحة (قوله أن شرائط الوجوب ما تعبر بها للذمة)  
 الذمة وصف قائم بالشخص يقبل الالتزام والالتزام والمراد أن الذمة تصير عامرة  
 ليست بخالية بسبب تلك الاوصاف كعمر المنزل بأهله وقوله ولا يجب على المكاف  
 تحصيلها أما كون الشخص ليست تلك الأمور في قدرته وأما كون الشارع  
 لم يرجعها عليه (قوله ما تبرأ بها للذمة) أي تبرأ الذمة بسبب أي سبب حصولها (قوله  
 الاعلام) الأولى العلم إذا ليس المراد الاعلام للغير وهذه الأربعة الأولى ليست  
 خاصة بها بل جارية في غيرها من الصلوات المفروضات التي لها وقت والقاعدة أنه  
 لا بعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به \* تنبيه \* الصحيح أن دخول الوقت  
 سبب لا شرط (قوله والاسلام) المعتبر فيه شرط صحة (قوله والعقل) شرط وجوب  
 وصحة (قوله والقرب الخ) أي وأما لو كان على أكثر من ثلاثة أميال فلا تجب الجمعة  
 ويلحق بالثلاثة أميال ربع ميل أو ثلثه وابتداء الأميال الثلاثة وما لحق بها من  
 المنار وانظر لوتعدد المنار هل المعتبر المنار الذي يصلي في جماعة من سعي أو المعتبر المنار  
 الذي في وسط البلد والظاهر أن المراد المنار الذي في طرف البلد وهذا كما قررنا  
 في الخارج عن البلد وأما من هو فيها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال  
 (قوله والاستيطان) لا يقال أنه شرط الإقامة يغني عن الاستيطان لأنها إذا وجدت  
 على المقيم وجبت على المستوطن بالأولى لأن الاستيطان شرط في وجوبها أصالة  
 والإقامة شرط في وجوبها تبعاً قاله عجم وأيضاً الاستيطان شرط في الوجوب والصحة  
 والإقامة أي إقامة أربعة أيام فأكثر لا على التأكيد شرط في الوجوب فقط خلافاً  
 لما رخصنا في جعله الاستيطان شرط وجوب فقط لأنه حيث قلنا أن الاستيطان  
 شرط وجوب وصحة فنقول تعريف شرط الصحة بما تقدم انما هو تعريف لشرط الصحة

فانذات فالقيم — ذمة حين  
 قبضه (و) — كذلك يحرم  
 حينئذ (كلام يشغل) بفتح  
 الياء والغين (عن السبي)  
 كالاكل والخياطة والسفر  
 (وهذا الاذان الثاني)  
 في الاحداث هو الاول  
 في الفعل (أما مدته بنوا  
 أمية) يعني عثمان ابن عفان  
 رضى الله عنه وهو أول  
 امرأ بنى أمية ولو صرح  
 باسمه لمكان أولى لأنه أمين  
 في الاقتداء وسماه محدثاً لانه  
 لم يكن في الزمن الاول واعلم  
 أن الجمعة لها شرائط وجوب  
 وشرائط أداء والفرق بينهما  
 أن شرائط الوجوب ما تعبر بها  
 الذمة ولا يجب على  
 المكاف في صحتها وشرائط  
 الأداء ما تبرأ بها للذمة ويجب  
 على المكاف تحصيلها  
 والأولى عشرة الأعمام  
 بدخول وقتها والاسلام  
 والبلوغ والعقل والذكورية  
 والحرية والإقامة والصحة  
 والقرب بحيث لا يكون  
 منها في وقتها على أكثر من  
 ثلاثة أميال والاستيطان

بعضها من بعض فقال  
( والجمعة — فتجب بالمصر  
والجماعة ) اما الاول فظاهر  
على قول أبي حنيفة ان  
الجمعة لا تكون الا  
في الامصار وزاد بعد اصحابه  
وان يكون بالمصر الذي يقيم  
الحدود ومذهب مالك انها  
تكون في المصر وفي القرى  
المنصلة — لئلا البنين وفي  
الاخصاص فعلى هذا لا بد من  
تأويل في قول الشيخ تجب  
بالمصر بان يقول يريد أو  
بالقرى المنصلة للبنين  
وتحويها وأما الثاني فشرط  
أداء وشرط صحة أيضا ولا  
عدد محصور للجماعة عند  
مالك وإنما المطلوب من  
يستقل بنفسه بدفع من  
يقصده ويساعد بعضهم  
بعضا في المعاش الحاجي وهذا  
إنما هو شرط في أول جمعة تقام  
وأما بعد ذلك من الجمع فلا  
يشترط فيه هذه الجماعة  
الخصوصية بل تجوز بانثي  
عشر رجب — لاباقيين إن قام  
الصلاة مع الامام ويشترط  
فيهم أن يكونوا الحرار البالغين  
ثم أشار إلى شرط آخر فقال

فقط لا لشرط الوجوب والصحة معا ( قوله الامام ) أي فيجب عليهم ان يحصلوا اماما  
وقوله والجماعة أي فيجب على كل واحد منهم السعي بحيث يحصل جماعة اثني عشر  
أو أكثر وقوله والخطبة أمرها طاهر ( قوله والجامع ) أي فهو شرط صحة ولا بد  
أن يكون الجامع مبنيا بناء معتادا لاهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل أهل الاخصاص  
جامعا من بوس ونحوه فتصح فيه الجمعة ولا بد أن يكون متحدا فلا يجوز ان تعدد  
الأي بل يضييق الجامع القديم بأهله وليس له طرق متصلة تنادي بالصلاة فيهم ما فيجوز  
حينئذ بحسب الحاجة وأهل الاطهر حاجة من يغلب حضوره لصلاته ولو لم يلزمه  
كالصبيان والمبيد لان الكل مطلوب بالحضور ولو على جهة التدريب وينبغي أن يلحق  
بالضيقة وجود العداوة المانعة من الاجتماع في محل واحد بل هو راجع إلى قول أولي  
( قوله وفي القرى المنصلة للبنين ) أي جنس القرى فيصدق القرية الواحدة أي  
ان القرية المنصلة للبنين أو لم يكن هناك اتصال الا ان هناك اشارة ما في ولا يشترط  
أن يكون بها امام يقيم الحدود ( قوله وأما الثاني ) وهو الجماعة ( قوله وشرط صحة  
الحج ) هو عين قوله بشرط أداء فلا معنى لقوله أيضا ( قوله ولا عدد محصور للجماعة  
عند مالك ) وأما عند غيره كالشافعي فلا بد من أربعين ( قوله وإنما المطلوب ) أي  
وأنما المقصود وقوله من يستقل بنفسه أي ان شرط الجماعة أن تكون من جماعة  
تستغنى وتأمينهم قرية بأنهم لا إقامة فيها صيفا وشتا والدفع عن أنفسهم  
في الامور الكثيرة لا النادرة وذلك يختلف بحسب الجهات من كثرة الخريف والفتن  
وقلة البلاء المحصور من خمسة أو ثلاثين قال بعضهم — وافهم كلامه أي الشيخ  
خليل ان اثني عشر لا تقريهم القرية ( قوله ويساعد الحج ) معطوف على ( قوله  
يساعد ) قل وظاهر عبارته انه لو اتفق فيهم بدفعون من يقصدهم ولا يساعد بعضهم  
بعضا في المعاش الحاجي لاتصح جمعهم وفي شروح خايل الاقتصار على الاول فقط  
( قوله الحاجي ) أي الذي يحتاجون اليه ( قوله وأما بعد ذلك الحج ) أي كون الجمعة  
لا بد أن تقام فيما تنقريهم القرية من الجماعة الموصوفين بالدفع عن أنفسهم الحج  
إنما هو شرط في أول جمعة تقام وأما ما بعد ذلك فلا يشترط هذا تقرير الشارح وهو  
ضعيف والمعتمد أنه متى ما كان يمكنهم الإقامة على التأييد مع الامن والقدرة على الدفع  
عن أنفسهم صحت الجمعة وان لم يحضر منهم الا اثني عشر غير الامام باقون لسلامة  
لان أحدث واحد منهم قبل السلام أو كان أحدهم شافعي لم يقدام مالك ولا فرق في  
ذلك بين الجمعة الاولى وغيرها ( قوله واجبة على المشهور ) وقيل سنة حكاهما في

لانه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه (٤٠٩) وسلم صلاها بلا خطبة فاذا تركها لا تصح الجمعة فاذا صلاها بغير

خطبة أعادوا في الوقت فان لم يعيدوا حتى خرج الوقت فانهم يعيدونها ظهر اولهصة الخطبة شروط منها ما أشار اليه بقوله (قبل الصلاة) بقوله تعالى الى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض والقاء للترتيب والتعقيب ولعمله عليه الصلاة والسلام وفعل الخلفاء بعده والتابعين فان جهل وصلى بـ ٢٠ م قبل الخطبة ثم خطب أعاد الصلاة فقط ومن ان تكون بعد الزوال فلو خطب قبله أعادها فان لم يعدها فلا تجزئه فقول الشيخ قبل الصلاة يعني بعد الزوال ومنها ان تكون بحضور الجماعة التي تنعقد بـ ٢٠ الجمعة ومنها ان تكون اثنتين على الشهر وثمان خطب واحدة وصلى أعاد الجمعة وكذلك ان خطب خطبتين ولم يخطب من الثانية ماله قد روي بال لم تجزئهم وأقل ما يجزئ من الخطبة على المشهور ما يقع عليه اسم الخطبة عند العرب فان دله وكبر لم يجزئه وقيل أقله حمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المقدمات (قوله أعادوا في الوقت) أي أعادوها جماعة مادام وقت الغروب وأول وقت الزوال ويمتد للغروب (قوله والقاء للترتيب) أي القاء في قوله فانتشروا وقوله والتعقيب أي فن كونها للتعقيب أيضا لا يرد ان يقال ان كون الانتشار بعد الصلاة لا ينافي أن يكون بعد الخطبة بأن تكون الخطبة بعد الصلاة من بعدية ظرف متسع (قوله ومنها أن تكون بحضور الجماعة لذين تنعقد بهم الجمعة) أي تصح بهم دواما وهم الاثنى عشر وهم الاحرار الذكور والمواطنين بها باقين اسلاما ولا يضرب رعا في بناء لاحد منهم لعدم خروجهم عن الصلاة فان فسدت صلاة واحدة منهم ولو بعد سلام لا مام بطلت عليه وعليهم فان حضر ثلث عشر في الصلاة دون الخطبة ثم حصل عذر لواحد من الاثنى عشر الحاضرين للخطبة بطلت صلاة الجميع ولم يكتف بالثالث عشر كما أفاد ذلك عبد الباقي على خايل (قوله اثنتين على المشهور) مقابلته قول مالك في الواضحة قال من السنة أن يخطب خطبتين فان نسي الثانية أو تركها أجزأهم قاله الشيخ بهرام (قوله أعاد الجمعة الخ) أي أعاد الصلاة أي بعد الاثنيان بالخطبة الثانية والفصل بين الخطبتين بالصلاة يسير فلا يكون موجبا لبطال الخطبة الاولى قال بعض والظاهر من المذهب أنه يجب اتصال اجزاء كل خطبة بعضها ببعض ولا يضر الفصل اليسير انتهى وهذا يجب اتصال الخطبة الثانية بالاولى ويسير لفصل عفو كما أفدناه قال الخطاب ومن شروط الخطبتين اتصالهما بالصلاة انتهى (قوله ولم يخطب من الثانية) أي أو من الاولى ماله قد روي بال ظاهره ولو اشتمل على تحذير وتبشير وكذلك قال بعض شراح خليل فلا بد من كونها بال بال (قوله ما يقع عليه اسم الخطبة عند العرب) وهو نوع من الكلام مسجع مخالف للنظم والنثر يشتمل على نوع من التذكيرة فان أتى بكلام نثر قال تمت فظاهر كلام مالك أنه يجب قبل الصلاة وتجزي بعدها انتهى قلت وانظروا ان الحكم كذلك لو أتى بها نظاما وظاهر كلام مالك ان الصلاة صحيحة على كل حال ووقوعها بغير اللغة العربية انما هو ان لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت أيضا فان لم يعرف الخطيب العربية لم تجب ويشترط كونها جهر او سرها لغو وتعاد وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهي مستحبة كإقراء فيها والابتداء بحمد الله والدعاء للصحبة بدعة مستحسنة وذكر السلاطين والدعاء لهم بدعة لكن بعد احداثه واستمراره في الخطب في أقطار الارض بحيث يخشى على الخطيب غوايله صار راجحا أو واجبا ما لم يكن مجاوزة في وصفه وتصح الخطبة من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير كسورة ق (قوله وقيل ان أقله حمد الله) أي



وتحذير وتبشير ونصر بن بشير على انه لا خلاف في العصة اذا فعل ما في القول الثاني وهل يشترط في صحتها الطهارة  
قولان مشهوران (ويتوكأ) أي يعتمد (الامام) في قيامه لخطبته (٤١٠) استحبابا بيده اليمنى (على عصي

أوقوس) ابن العربي ولا  
يقال عصاة وهو أول الخن سمع  
بالبصرة أو سيف ونحوه فله  
صلى الله عليه وسلم والخطباء  
ذلك (ويجلس في أولها) أي  
الخطبة (وفي وسطها)  
واختلاف في هذا وفي القيام  
لهما الذي قاله المازري ان  
ذلك واجب شرطا وقال ابن  
هارون المشهور ان الجلوس  
الأول ليس بشرط في صحة  
الخطبة لانه انما كان للأذان  
وشهر الباجي سنة الجلوس  
الثاني ومقدار الجلوس  
الوسط مقدار الجلوس بين  
السعدتين والاصل فيما ذكر  
اسم الراجل على ذلك  
في جميع الامصار والاعصار  
مندرجه صلى الله عليه وسلم  
الى هلم وأخذ من قوله (وتقام  
الصلاة عند فراغها) لا شرط  
اتصال الصلاة بالخطبة  
ويسير انفصل عفو بخلاف  
كثيره والمطلوب ان يكون  
الذي خطب هو الامام فان  
طرا ما يمنع امامته كحدث  
أو عاق فان كان الماء بعيدا  
فانه يستخف اتفاقا وان

قرب فكذا ذلك عند مالك وحيث يستخف في الدعوة يستخف من حضرة الخطبة

وإذا

واذا ذكر منسية بعد ما خطب صلاها ثم صلى الجمعة ولا شيء عليه ثم انتقل يتكلم على صفة صلاة الجمعة فقال  
(ويصلي الامام ركعتين) اتفاقا (٤١١) فان زاد عمدا بطلت وان رادسه وافعل حكم الزيادة في الصلاة

واختلف هل هي ظهر  
مقصورة أو صلاة قائمة بنفسها  
فعلى الاول ينوي انها ظهر  
مقصورة وعلى الثاني ينوي  
صلاة الجمعة ولا بد أن ينوي  
الامام الامامة والالتجيز  
و يستحب تعجيلها في أول  
الوقت فان أخرت جاز ما لم  
يخرج وقتها بهرام لم يختلف  
ان قوله روال الشمس  
والمشهور امتدادها الى  
الغروب وصفة القراءة  
في ركعتي الجمعة (يجهر  
فيها — ما بالقراءة) اجماعا  
(يقرأ في) الركعة الاولى  
بعد الفاتحة (ب) سورة الجمعة  
(ع) واعترض قوله ونحوها  
لان القراءة فيها بسورة  
الجمعة مستحبة لما تضمنته  
من احكام الجمعة ولان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان  
يقراؤها في أول ركعة  
(و) يقرأ في الركعة  
(الثانية ب) سورة (هل أتاك  
حديث الغاشية ونحوها)  
وهو سبع والمنافقون ولما  
ذكر ان السعي واجب لها  
شرع يميز من يجب عليه

واذا ذكر منسية) الظاهر أن المراد لاكثر لان المنسية الواحدة من يسير الفصل  
وأما أكثر فالظاهر أنه يصلي الجمعة ولا يستخلف وحرر (قوله في حكم الخ)  
فتبطل بزيادة ركعتين بناء على انها فرض يومها واما بزيادة أربع بناء على انها بدل  
عن الظهر (قوله هل هي ظهر مقصورة) هذا قول من قال انها بدل عن الظهر  
وقوله أو صلاة قائمة بنفسها قول من قال انها فرض يومها وقوله ينوي انها ظهر  
مقصورة أى يصح أن ينوي انها ظهر مقصورة فلا يتعين نيته كونها ظهر ام مقصورة  
اذ لو نوى انها جمعة لصح وقوله وعلى الثاني ينوي صلاة الجمعة أى يتعين أن ينوي  
صلاة الجمعة هذا ما ظهر (قوله والالتجيز) بضم التاء من الاجزاء وقوله جاز ما لم  
يخرج الخ أى صح وفسرنا الجواز بالعمدة لان صلاتها بعد العصر غير جائزة بدون  
العذر مع انها صحيحة (قوله والمشهور امتدادها للغروب) ومقابلها ما قبل ان آخر وقتها  
اذا دخل وقت العصر وقبل ما لم تصفر الشمس وقيل حتى يبقى للغروب أربع ركعات  
فهذه الاقوال مقابلها للمشهور وحيث قلنا يمتد للغروب هل محله ان خطب وصلاها  
وأدرك بعدها ركعة من العصر والاصلاها ظهر او صحح هذا القول عياض وعليه  
فلا يريد بقوله للغروب حقيقة اوليا يشترط ادراك ركعة من العصر قبل الغروب  
بل حيث ما ادرك خطبتها وفعالها قبله وجبت وروى عن مالك قولان ومحل الخلاف  
حيث كانت العصر عاييم وأما لو قدموا العصر ناسيين للجمعة فانه يتفق على  
ان وقتها للغروب حقيقة والظاهر القول الاول (قوله يجهر فيها بالقراءة) أى  
على سبيل السنية فان قرأ فيها سرا عمدا كان كمن عمدا ترك سنة والناسي يسعد  
قبل السلام ان أسر في الفاتحة أو في السورة من الركعتين (قوله واعترض الخ)  
قال بعض وانما نص على ذلك للرد على من قال أنه عليه الصلاة والسلام لم يقرأ  
في الجمعة الا بها في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعة الاولى بسبح اسم  
ربك الاعلى فلا اعتراض على المصنف في قوله أو نحوها ولا يقال سبح ليست نحو  
الجمعة لانا نقول القصد الرد على من نفى قراءة غير الجمعة في حق النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو يحصل بورد مطلق قراءة سورة غير الجمعة والحاصل أنه يندب في الركعة  
الاولى بالجمعة ولو لم يسبق فاتته الركعة الاولى فيندب له قراءتها في ركعة القضاء  
وظاهره كالمندوبة وان لم يكن الامام قراها (قوله ونحوها وهو سبح الخ) أى ان  
المندوب في الثانية كما يحصل بقراءة هل أتاك يحصل بقراءة سبح أو المنافقون

فقال (ويجب السعي اليها على من في المصير) اتفاقا اذا وجدت فيه شروط الجمعة ولم يمنعه مانع شرعي (و) كذا  
يجب على (من) هو خارج عن المصرا اذا كان (على ثلاثة أميال منه) أى من المصير

ظاهره ان مبداء الثلاثة من المصرو هو قول ابن عبد الحكم وصدر به ابن الحاجب وقيل مبدؤها من المسجد وهو قول عبد الوهاب وغيره وصدر به صاحب العمدة واستظهر لان التحديد بالثلاثة أميال للسمع والسمع انما هو من المنار وظاهر قوله (فأقل) ان الثلاثة أميال تحديد فلا يجب (٤١٣) على من زاد عليها ولو قلت الزيادة وهو

رواية أشهب ومذهب ابن القاسم ان الثلاثة تقرب فتجب على من زاد عليها زيادة يسيرة ثم أشار الى بعض شروط الجمعة فقال (ولا تجب على مسافر) اتفاقا (ولا على أهل منى) غير ساكنيها وانما صرح بهم وان دخلوا فيها قبله لما يتوهم من اقامتهم هناك ثلاثة أيام لرميهم الجمار وأما ساكنيها فتجب عليهم اذا كان فيهم عدد تعتقد بهم الجمعة كانوا حاجا أولا (و) كذلك (لا) تجب الجمعة (على عبد) على المشهور (ولا على امرأة ولا) على (صبي) اتفاقا فيهما والاصل فيما ذكره مارواه الطبراني في الكبير من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة إلا على امرأة أوصي أو مريض أو عبد أو مسافر ولما كان بعض من تقدم ممن لا تجب

والحاصل أنه يندب في أداء القراءة بالجمعة والثانية إما قبل أتمائك أو مسبح أو المناقون هذه طريقة والطريقة الثانية ان الندب انما هو بخصوص هل أتمائك وحدها ولم يروا حدان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الأولى بغير الجمعة وانما الخلاف في الثانية يتم صلى فيها فلذلك جاء الخلاف المذكور (قوله وقيل مبدؤها من المسجد) وهو الراجح واستظهر الزرقاني أنه اذا تعدد المنار أن يعتبر الذي في طرف البلد (قوله والسمع) أي ومعلق السماع الذي هو الاذان انما هو من المنار (قوله ومذهب ابن القاسم) وهو المعتبر (قوله زيادة يسيرة) أي بنحو الربع أو الثلث والحاصل أنها تجب على من كان مقيما ومن كان خارجا على ثلاثة أميال ونحوها ولكن لا تعتقد إلا بمن كان ساكنا بالبلد وأما الخارج عنهم وأدخاله كفره فموجب عليه ولا تعتقده فلا يحسب من الاثني عشر (قوله ولا تجب على مسافر) المراد به من أتى من محل خارج عن بلاد الجمعة بأكثر من كفره ولو أقل من مسافة القصر وقولنا من أتى الخ للاحتراز عن مسافر من بلده وأدركه النداء قبل مجاوزة ثلاثة أميال فهذا لا تسقط عنه الجمعة ويجب عليه أن يرجع لمباحث يعتقده ادراكها ولو بر كمة ومثل ادراك النداء تحتقه الزوال قبل مجاوزة الفرس الخ الذي هو ثلاثة أميال الآن يكون يعلم أنه يصلحها أسامه (قوله على المشهور الخ) ومقابله أنها واجبة على العبد اذا أسقط السيد حقه (قوله ولما كان بعض الخ) الظاهر اسقاط بعض ويقول ولما كان من تقدم الا أن يقال انما أتى ببعض من حيث كون المصنف رحمه الله ما ذكره فيما بعد الا العبد والمرأة (قوله ويستحب له حضورها) اذا أذن له سيده ظاهره في القن والمدبر والمعتق لا قبل والمعض في يوم سيده لا في يومه فلا يتوقف على اذن السيد كالمكاتب فلا يتوقف حضوره على اذن السيد فيندب له مطلقا والحاصل أن البعض في يومه كالمكاتب سواء والظاهر أنه يندب للسيد الاذن فيما يتوقف على الاذن لانه وسيلة لتعصيل منه دواب وأما الصبي فكالمكاتب يندب حضوره ولو لم يأذن له وليه (قوله ودعوة المسلمين) أي دعاء

المسلمين عليه الجمعة اذا حضرها وصلاها أجزأته عن الظهريه عليه بقوله (فان حضرها عبدا أو امرأة) المسلمين أو مسافر (فليصلها) يعني وتجزيه عن الظهر أما العبد فباتفاق ويستحب له حضورها ان أذن له سيده ليسهره الخير ودعوة المسلمين وأما المرأة فكذلك تجزيها اتفاقا وصلاتها في بيتها أفضل لها

وأما المسافر فتجزئه عند مالك وقال (٤١٣) ابن الماجشون لا تجزئه لانه غير مخاطب به او ان قل لا يجزئ عن

الغرض ورد بالاتفاق في المرأة والعبد على الاجزاء ولما ذكر ان المرأة اذا حضرتها نصليها بين موقوفها بقوله (وتكون النساء خلف صفوف الرجال) ولما أوهم كلامه ان المرأة تخرج الود الجمعة طقashaة أو غيرها رفع ذلك التوهم بقوله ولا تخرج اليها) أى الى صلاة الجمعة (الشابة) وهـ ذا النهى على جهة الكراهة الا أن تكون فائقة في الجمال فيعوم خروجها وفهم من كلامه ان المتجالة تخرج اليها ثم انتقل يتكلم على شيئين واجبين كان المناسب ذكرهما عند الكلام على الخطبة لانهما يتعلقان بها أحدهما أشار اليه بقوله (وينصت) بالبناء للفعل أى يجب الانصات وهو السكوت على كل من شهد الجمعة (أ) لاجل سماع (الامام) وهو (في) حال خطبته (الاولى والثانية) وفي الجلوس بينهما مطلقا سماع الخطبة أو لم يسمعها سب الامام من لا يجوز سبه

المسلمين لان لافسان حين يدعوهم في الدعاء ولما حضرن (قوله وأما المسافر فتجزئه الخ) ويندب له الحضور حيث لامسقة عليه والاخير كذا ينبغي فانه في التوضيح (قائدة) قال مع

من يحضر الجمعة من ذى العذر عليه أن يدخل معهم فأدر وما على أتى ولا في أصل السفر والعبد فعلها وان لم يحضر انتهى ولوهـ كتابا (قوله ويخرج النساء خلف الخ) فلملت في صف الرجال كره لها ذلك وأجزأها الا أن تكون في صف النساء كره له الا أن يلتذ انتهى فت (قوله لا يخرج اليها في الجمال) أى أو مخشية الفتنة بوجهه اخرأو مرادهم بقائمة الجمال مخشية الفتنة وخشية الفتنة تحصل بالزينة والتطيب ومزاجة الرجال وحسن صورة الشابة وليس المراد بخشية الفتنة ما جعل قسيما للتطيب ونحوه (قوله المتجالة تخرج اليها) أى جوازها معنى خلاف الاولى فلا نافي ان الافضل عدم لخروج والحاصل ان مخشية الفتنة خروجها حرام وخروج المتجالة خلاف الاولى والشابة التي لم يخش منها الفتنة يكره فقوله فيما تقدم وصلاتها في بيتها أفضل محمول عليها وعلى المتجالة وجاز حضور الشابة غير المخشية لغرض غيرها لكثرة من يحضر الجمعة وهو مظنة لمزاجة الرجال (قوله على كل من شهد الخ) من المكلفين وكان بالجامع أو رحابه مع من هو بأحدهما وظاهره ولو نساء أو عبيد أو مع خارج عنهم ما واما ما كان بالطرق فيباح له الكلام مع من كان فيها ولو سمع الخطبة لا على من كان بالمسجد أو رحبته فيحرم والحاصل ان الله على ما أن يكون في المسجد أو رحبته والطرق المتصلة به وفي كل ما أن يكون مكلفا بالجمعة أولا كالعبيد والنساء فيحرم الكلام في كلها الا في صورة واحدة وهو ما اذا كان في الطرق وكلم مع من كان فيه أو وجه الحرمه على كل من كان خارج الطرق مع من كان في المسجد أو الرحاب أنه وسيلة لمحرم والوسيلة المحرم محرمة هكذا ظهر للفقير من عبارة الشيخ عبد الباقي على خليل وانظرا (قوله لاجل سماع الامام) يؤذن بأن الواجب السماع وليس كذلك بل الواجب الانصات والاصغاء ولو لم يسمع بأركان في عجز المسجد مثلا وهو في حال خطبته (قوله وقال ابن حبيب) وهو المعتمد (قوله اذا تكلم الامام بن لا يجوز الخ) بأن سب من لا يجوز له سبه أو مدح من لا يجوز له مدحه أى أو كان غير حرام كقراءته كتابا يذير تعلق بالخطبة (قوله ولا يشمت عاتسا) أى لا يجوز ان يقول من منع الخطبة لمن سمع رجلا عطس

أو مدح من لا يجوز مدحه وقال ١٠٤ عد ل ابن حبيب يجوز الكلام اذا تكلم الامام بما لا يجوز له وبه الخمي واقدمه عليه صاحب المختصر ولا يشمت عاتسا



واذا عطس هو حمد الله سرًا  
 في نفسه ولا يسلم ولا يرد  
 سلامًا ولا يحصب من تكلم  
 ولا يشرب الماء والاصل فيما  
 ذكره قوله تعالى واذا قرئ  
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 على احد التفسير انها نزلت  
 في الخطبة وقوله صلى الله عليه  
 وسلم في الصحيحين اذا قلت  
 لصاحبك انصت والامام  
 يخطب يوم الجمعة فقد لغوت  
 سبي الامر بالمعروف ونهوا  
 فغيره أولى والاعوال الكلام  
 الذي لا خير فيه وظاهر  
 كلام الشيخ ان الكلام بهد  
 الفراغ من الخطبة بين النزول  
 من المنبر والصلاة جائز وهو  
 مذهب المدونة ويجوز  
 الكلام حال الخطبة  
 في مسائل منها الذكرا القليل  
 عند سببه والتأمين عند  
 سماع الخطيب بغيره او نجاة  
 من النار والتعوذ عند سماع  
 ذكر النار والشیطان  
 والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم

وحمد الله بركات الله (قوله هو) أي السامع (قوله حمد الله سرًا) أي على  
 طريق السنية أي ان الحمد على طريق السنية وكونه سرًا مندوب ويكره جهرًا  
 (قوله ولا يسلم) أي كان داخل المسجد أولاً (قوله ولا يرد سلامًا) ولو إشارة  
 لكل ذلك يحرم (قوله ولا يحصب من تكلم) أي لا يجوز له ان يرميه بالحصباء  
 (قوله ولا يشرب الماء) أي ولا يأكل والحاصل أنه يحرم كل ما ينافي وجوب  
 الانصات ولو على غير السامع من أكل وشرب وتحريك شيء يحصل منه تصويت  
 كورق أو ثوب أو فتح باب أو سبعة أو مطالعة في كراس (قوله على أحد التفسير  
 الخ) ومن أحد التفسير ان الآية في قراءة القرآن مطلقا أي في أي موضع قرأ  
 الانسان القرآن وجب على كل أحد استماعه والسكوت تعظيما له (قوله لصاحبك)  
 أي الذي تختاطبه اذ ذاك أو حبيبك سمي صاحبا لانه صاحبه في الخطاب  
 ولو كونه الاغلب وقوله انصت أي أسكت من الكلام مطلقا واستمع الخطبة  
 وفعله انصت (قوله والامام يخطب) جملة حاله تقيدان وجوب الانصات من  
 الشروع في الخطبة لامن خروج الامام كما يقوله ابن عباس وابن عمر وأبو حنيفة  
 (قوله يوم الجمعة) طرف لقلت ومفهومه ان غير يوم الجمعة بخلاف ذلك فانه شارح  
 الموطأ (قوله والصلاة جائزة) أي واقامة الصلاة ويكره من حين أخذه في الاقامة  
 الى أن يحرم الامام ويحرم اذا حرم ولا يختص هذا التفصيل في الجمعة تنبيه  
 ظاهر عبارة الشارح ان الانصات واجب في حال الترضي على الصهب والترضي  
 على الساطان لانه قال بين النزول الخ وليس كذلك الكلام حينئذ جائز (قوله  
 وهو مذهب المدونة) ونقل عن عطاء وجهاهد المنع لان الخطبة بمثابة ركعتين  
 فكأنه تكلم في صلب الصلاة قال بهرام وهو ضعيف (قوله ويجوز الكلام)  
 المراد بالجواز الاذن في صدق بالمندوب (قوله منها الذكرا القليل الخ) يعني أنه يجوز  
 الذكرا عند السبب وكذا غيره خلافا للشارح اذا قل والامام يخطب ويمنع الكثير  
 أو الجهر باليسير ولعل المراد بالمنع الكراهة كما في بعض شراح خليل بقي ان في بعض  
 شراحه ان هذا أعني الذكرا ليس مما استوى طرفاه بل هو مندوب وبعضهم  
 قال الاولى تركه ومنه لنت في كسبه على خليل وهو الصواب وبه قرر بعض  
 الشيوخ كشيخنا وبقى الجهر بالكثير والحكم الحرمة (قوله والتأمين عند سماع  
 الخطيب يعني أنه يجوز التأمين والتعوذ جوازهما مستوي الطرفين سرا لا فرق بين  
 أن يذكر أو يقل ومفاد عجم ترجيح نذب التأمين والتعوذ عند السبب (قوله لمغفرة)  
 أي لطلب مغفرة أطاب نجاة من النار (قوله والصلاة على النبي الخ) هي مندوبة

عند ذكر كل ذلك سرا على الصحيح والشيء الثاني أشار إليه بقوله (ويستعمله) أي الإمام (الناس) بوجوههم وهو في خطبته وجوبا وظاهرا كلامه (٤١٥) سواء كان في الصف الأول أو غيره وهو وظاهر المدونة عند بعضهم

وذكر كي الباجي أن الصف الأول لا يلزمهم ذلك فإن استقبلوه فلا شيء عليهم ثم انتقل يتكلم على بعض آداب الجمعة فقال (والغسل لها) أي لصلاة الجمعة لا ليوم (واجب) وجوب السنن يدل عليه قوله آخر الكتاب وغسل الجمعة سنة يعني مؤكدة يدل عليه ما قال هنا فهذه تفسيراتك وتلك تفسير لهذه والله مع عنده الأكثر أن سببه الزم على حضور الجمعة فمن لا تجب عليه لا يؤمر به إذا لم يعزم على حضورها وظاهر المدونة أنه يقتصر إلى نية وصحح لأنه تعبد ووقته قبل صلاة الجمعة فلا يجزئ قبل طلوع الفجر بخلاف ولا بد من اتصاله بالروح على المشهور وفهم من المدونة أن التراخي اليسير لا يضر بخلاف الكبر فإنه يعيده عنه وصفته كصفة غسل الجنابة (و) من الآداب (التهمير) وسيأتي تفسيره وحكمه أنه (حسن)

عند ذكره (قوله كل ذلك سرا) أنه نداء ويكره جهر أو قال ابن حبيب يجهر بذلك جهر اليمين بالعالى أى والاحرم (قوله وهو في خطبته) أى عند منعه بالخطبة لا قبله ولو جالس على المنبر (قوله سواء) كانوا في الصف الأول أو غيره (أى من سمعه ومن لم يسمعه لكن أهل الصف الأول يحولون وجوههم لجهة ذاته بحيث ينظرونها وأما غير الصف الأول فيستقبلون جهته وذاته (قوله وهو ظاهر المدونة) وهو الراجح وما قاله الباجي ضعيف (قوله فإن استقبلوه فلا شيء عليهم) هذا على كلام الباجي (قوله والصحيح عند الأكثر) مقابلة ما قاله أهل الظاهر من أن سببه حضور الصلاة أى حضور وجوبها فيؤمر به من كان من أهلها وغيرهم وإن لم يحضروها وإن اغتسل قبل الصلاة أو بعده أجزاء تسكوا بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لم لو اغتسلتم هذا اليوم فجهل علم الغسل اليوم قاله أهلها كها في (قوله فمن لا تجب عليه) لم يقل كان لم يعزم بحيث يصير شاهداً أن تجب عليه لأن من تجب عليه وإن لم يعزم بالفعل فهو عازم بالقوة (قوله إذا لم يعزم) وأما إذا عزم على حضورها أمر به أى فتنس في حق كل من حضرها ولو لم تلزمه من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذارثاً كالتصايب أى الأحكام أم لا وقيد النسخة نية الغسل بمن لا راتحة له ولا واجب كالتصايب ونحوه واعتد في التحقيق (قوله إلى نية) وهو المعتمد وقيل للمطابقة فلا يفتقر لنية (قول فلا يجزئ الخ) لأوجه لتفريع والقبلية طرف متسع (قوله فلا بد من اتصاله بالروح على المشهور) وقال ابن وهب إن اغتسل بعد الفجر أجزاء وإن لم يتصل روحه بغسله والأفضل الاتصال قاله بهرام (قوله وفهم من المدونة الخ) أن التراخي اليسير لا يضر أى كما إذا تراخى لأصلاح ثيابه وتأخيرها فإن اشتغل خارج المسجد بعده بفداء أو نوم أعاده حيث طال بهما حيث كان ذلك اختياراً فإن كان النوم غلبة أو الأكل لشدة جوع أو إكراه فلا يعمل وأما الأكل أو النوم في المسجد فلا يبطئه واحدهم ما ولو كثر بخلاف لو حاث له راتحة كريمة كعرق أو صنان أو جنابة فيبطئ لأن ثوابه ولو صلى في المسجد وقضية المدونة أن الأكل في طريقه لا يضر ولو كثر (قوله وهو المشي في الهجرة) هي وقت اشتداد الحر كما في كتب المذهب وقيل في الصباح الهجرة نصف النهار في القيظ خاصة انتهى (قوله والهجرة لا تكون في قول النهار) هكذا الصواب

أي مستحب لأن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه رضوان الله عليهم كانوا يأتون المسجد في هذا الوقت (ع) وفي كلامه تدافع لما قاله التهذيب وهو والذي في الهجرة ثم قال (وأيضاً ذلك في أول النهار) والهجرة لا تكون في أول النهار

بعدم وجود الاموافاق لما في نت والتحقيق من عدم ذكرها ووجه التماس  
ان النفي لا يسلط الا على المحل القابل لوجود الشيء وهو هنا منف لان حقيقة  
التعجير المشي في الهجرة التي هي وقت اشتداد الحر (قوله وانه بقول اس التكبير  
المستحب) أي الذي هو معنى التعجير في أول النهار وانما هو بعد الزوال أي وانما  
التكبير بعد الزوال هذا يدل على ان التكبير يطلق على ما بعد الزوال وبقيده  
المصباح حيث قال بكراني الشيء **بكروا** من باب قعد أسرع أي وقت كان ثم  
قال وبكر تكبيراً منه بقي ان قوله وانما هو بعد الزوال مبني على ضعف وهو ان  
المراد بالساعة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة في الحديث آخر  
الساعة السابعة التي هي بعد الزوال والاصح ان المراد آخر الساعة السادسة أي  
التي يعقها الزوال والحديث من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما  
رب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة  
فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة  
ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت  
الملائكة يستمعون الذكرفهذه الساعات آخر الساعة السادسة التي قبل الزوال  
على الصحيح لا السابعة كما هو مراد الشارح فالساعات الكاثنة في الحديث  
اعتبارية لا فاسكية (قوله وأما في أول النهار) فكروا لانه صلى الله عليه وسلم  
لم يفعله ولا أحد من أصحابه وخيفة الرياء والسمعة (قوله لها) أي للجمعة إشارة  
الى أنه انما يخاطب بالطيب من يحضر الصلاة بخلاف العيد فإنه يستحب يومه استعمال  
الطيب ولو لم يحضر صلاته (قوله مما خفي لونه) أي الاحسن للرجال استعمال  
هذا الطيب لقول التحقيق وخير طيب الرجال ما خفي لونه وظهرت رائحته كالسك  
والغالية وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفيت رائحته انتهى أي كالورد  
ونحوه وقضية اطلاق غير واحد أنه لا فرق بينهم ما وبعض أفاده من يحا حيث قال  
ولو مؤنثا ولكن نقل بعض الفضلاء عن شارح مسلم ما يدل على أنه يستعمل اذا لم يجد  
الطيب بالمعنى الاول الذي هو طيب الرجال ونمسه فان لم يجد ذلك فن طيب النساء  
لقوله في الحديث ولو من طيب المرأة هو المكروه للرجال وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه  
فاباحه هنا للرجال للضرورة لعدم غيره وهذا يدل على تأكيده أي استعمال الطيب  
فاله شارح مسلم (قوله امتثال أمر السنة) أي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم  
(قوله ما يعبده الناس حسنا) المراد بهم أهل الشرع أي ما يعبده أهل الشرع حسنا  
أي في هذا اليوم وهو يوم الجمعة وهو الابيض وان عتق بمخلاف العيد فيندب فيه

والجواب ان نقول التعجير  
يطلق على المشي في الهجرة  
ويطلق على التكبير المستحب  
في أول النهار وانما هو بعد  
الزوال وأما في أول النهار  
فمكروه انتهى ومن آداب  
الطيب واليه أشار بقوله  
(وليطيب) أي يستعمل  
الطيب (لها) أي للجمعة  
استحباً بما من يحضرها من  
الرجال دون النساء مما خفي  
لونه وظهرت رائحته كالسك  
ويقصده امتثال السنة  
لا يقصده به الفخر والرياء  
ومن آداب التجمّل  
باللباس واليه أشار بقوله  
(ويابس أحسن ثيابه)  
أي ما يعبده الناس حسنا  
احترازاً من أن تكون  
عنده حسنة وليست  
بحسنة عند الناس والثياب  
الحسنة في الشرع البياض  
والاصل فيما ذكر ما رواه  
أبو داود من حديث أبي  
هريرة رضي الله تعالى عنه

قال قال رسول الله صلى الله عليه (٤١٧) وسلم من اغتسل يوم الجمعة واغتسل من أحسن ثيابه وقس من

طيبان كان عنده ثم أتى  
الجمعة ولم يخط أعناق  
الناس ثم يصلي ما كتب الله  
تعالى عليه ثم أنصت إذا خرج  
امامه حتى يخرج من صلاته  
كانت له كفارة لما بينا وبين  
جمعة التي قبلها قال  
ويقول أبو هريرة زيادة  
ثلاثة أيام ويقول ان الحسنة  
بعشر أمثالها ومن الآداب  
ما أشار اليه بقوله (وأحب  
الناس) أي إلى المالكية  
(ان ينصرف) مصلي الجمعة  
(بعد فراغها ولا يتنفل  
في المسجد) ظاهره اماما  
كان أو مأموما وهو كذلك  
في الاول اتفاقا وفي الثاني  
على أحد قولي المدونة ان  
التنفل أثر الجمعة في المسجد  
مكره وما روى ان ابن عمر  
رضي الله عنهما كان اذا  
صلى الجمعة انصرف فصلى  
ركعتين في بيته ثم قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يفعل ذلك هذا حكم التنفل  
بعدها وأما قبلها فيباح  
للمأموم دون الامام وإلى  
الاول أشار بقوله (ولا يتنفل)  
يعني المأموم في المسجد (ان  
شاء قبلها) أي قبل صلاة

الجمعة وهو اليوم فان كان يوم جمعة يوم عيد ليس بالجمعة غير الابيض أول النهار  
والابيض لصلاة الجمعة ولو عتيقا كما قررنا (قوله ما كتب الله) أي من تحية  
المسجد والمراد بالسكتب الامر أي ثم صلى ما أمره الله به (قوله اذا خرج امامه) المراد  
اذا شرع في الخطبة (قوله يخرج من صلاته) يستثنى من ذلك المواضع التي يجوز  
الكلام فيها كالتبين (قوله ويقول أبو هريرة) أي اجتهاد من عنده وزيادة  
ثلاثة أيام الجمعة التي قبلها واليومان اللذان قبل الجمعة التي قبلها (قوله  
زيادة) أي وكانت كفارة لزيادة هي ثلاثة أيام وقوله ويقول ان الحسنة  
أي يستدل على ما اجتهد فيه بقوله ان الحسنة بعشر أمثالها أي فما فعله حسنة  
وهي بعشر فذلك كفر له ذنوبه عشرة أيام وأما الحسنة على التكرير وهو مغفران  
الذنوب ولعله مجاز فان قلت هذا ظاهر اذا لم يتنفل الجمعة التي قبلها فلا بد من غسل  
ما لم يحكم قلت يعطى له من الاجر بما يقابل الثلاثة المذكورة تنبيه على الآداب  
المذكورة منها ما هو مشروع في حق الرجال والنساء كالتهجير والمشى ومنها ما هو  
مختص بالرجال كتعسين الهيئة والتطيب والتجمل بالثياب الحسنة (قوله بعد  
فراغها) أي وبعد الفراغ مما يتصل به من تسبيح وغير ذلك (قوله ولا يتنفل  
في المسجد) أي على جهة الكراهة وتسنن الكراهة بعد الجمعة لمن في المسجد حتى  
ينصرف الشخص من المسجد أو حتى يحدث وهذا هو المنصوص وقال ابن عبد  
السلام ويمتد وقت الكراهة بعد الجمعة حتى ينصرف أكثر المصلين لا كلهم  
أو يجرى وقت انصرفهم وان لم ينصرفوا (قوله اماما كان الخ) لكن الكراهة  
في حق الامام أشد (قوله وفي الثاني على أحد قولي المدونة) وقولها الآخر  
يستحب تركه وفعله في ثياب ان ترك أو صلى ذكر هذا القول في التحقيق وهو  
صلاته على الجنازة مباح للتنفل لانه مانع حصين أو لا يبيعه قولان ذكرهما قلت (قوله  
فيما لم يورأ الخ) المراد بالاباحة الاذن فلا ينافي انه مندوب (قوله ان شاء قبلها)  
أي ان ذلك ليس بواجب عليه فلا ينافي انه مندوب (قوله ما لم يجلس الامام  
الخ) يفيد أنه يندب له التنفل قبل ذلك ولو كان جالسا عند الاذان وليس كذلك  
أذكره النفل الجالس عند الاذان ولو الاول بالنسبة للجمعة لا يمكن الكراهة  
مقيدة بأن يكون الفاعل بمنية تتدى به أو يخشى منه اعتقاد وجوب أو أمان بفعلها  
مع العلم بندبها وليس مقتدى به فلا كراهة لو فعلها مقلدا في فعلها انما يدل  
بطلانها فيئذ قلنا للجالس احترام من قادم عند الاذان في الجمعة وغيرها ومتنفل  
قبل الاذان واستمر فلا يكره لما التنفل (قوله فاذا جلس فانه لا يتنفل) بل اذا

الجمعة ما لم يجلس الامام على المنبر فاذا جلس فانه لا يتنفل



واذا دخل عليه وهو في أثناء التنفل خفف وإلى الثاني أشار (٤١٨) بقوله (ولا يفعله ذلك) التنفل قبل

صلاة الجمعة — في المسجد  
(الامام) لما صح أنه صلى الله  
عليه وسلم لم يكن يصلي قبل  
الجمعة شيئاً (ع) وظاهر  
كلام الشيخ أنه عام اتسع  
الوقت أم لا وليس هو على  
ظاهره وإنما يعنى به عند  
دخوله للخطبة يدل عليه  
قوله (وليرق) أى يصعد  
(المنبر كما يدخل) أى وقت  
دخوله وأما قبل ذلك فقال  
ابن حبيب يجوز له إذا أتى  
قبل الزوال أن يتنفل — ل  
في المسجد وكذلك بعد  
الزوال إذا لم يرد أن يخطب  
ويسلم على الناس حين  
دخوله ولا يسلم إذا صعد على  
المنبر ومن الآداب المستقبلة  
قصر الشارب والاطفاف  
وتتف الإبط والاستعداد  
إن احتاج والسؤال والمشى  
لمسور في ذلك من الأخبار  
\* (باب في) \* بيان صفة  
(صلاة الخوف) وهي  
الصلاة المكتوبة بحضور  
وقتها والمسلمون في مقابلة  
العدو أو في حراستهم ولم  
يذكر الشيخ حكمها هنا  
وذكره في باب جمل فقال  
وصلاة الخوف واجبة يعنى

خرج للخطبة فإنه لا يتنفل ولو لم يجلس فلو تنفل عند خروجه للخطبة وأحرى بعد  
فلا يتنفل أما أن يكون المأموم جالساً أو داخلان كان جالساً قبل خروجه وتنفل  
عنده فيقطع ابتداءً عاماً أو جاهلاً أو ناسياً خروجه أو الحكم عقد ركعة أم لا  
وان كان داخلًا لقطع عقد ركعة أم لا أن أحرم عند الاسهوا عن خروج الخطيب  
أو جهلاً بخروجه أو الحكم فلا قطع عقد ركعة أو لا وهذا كله ما لم يفرغ من الخطبة  
ويشمرع في الترضى فإنه كما يحال الكلام بإباح التنفل (قوله خفف) أى ندباً  
وسواء في ذلك أحرم عند أو سهواً أنه يخرج عليه أو جهلاً بعقد ركعة أو لا والحاصل  
أن تنفل المأموم قبل الأذان مندوب وعند مكرره للجالس على ما تقدم وعند  
خروج الخطيب للخطبة حرام ومثل خروج الخطيب دخوله ذاهب المنبر فإن أحرم  
بعد خروجه أى من الخلوة للخطبة أو بعد دخوله متوجهاً إلى المنبر فإن كان جالساً  
قطع مطلقاً إلى آخر ما قلنا (قوله أى وقت دخوله) فيه إشارة إلى أن ما صدرية  
والكاف زائدة وإن العبارة على حذف مضاف والتقدير وإيرق المنبر وقت دخوله  
ولكن لا بد من حذف في العبارة أيضاً والاصل وإيرق المنبر إذا جاء وقت دخوله  
وهو بعد الزوال يريد الخطبة لا أن جاء قبله كما يدل عليه قوله وأما قبل ذلك فقال  
ابن حبيب (قوله إذا لم يرد أن يخطب) بأن لم تحضر الجماعة فيجوز له أن يتنفل تحية  
المسجد (قوله ويسلم) أى على طريق السفينة ومثله حين خروجه من دار الخطابة  
وقوله والاسلم إذا صعد أى يكره (قوله والاستعداد) حلق العانة (قوله إن  
احتاج) راجع لقصر الشارب وما بعده (قوله والمشى) أى لما فيه من  
التواضع لله عز وجل أى المشى في الذهاب للجماعة لا في الرجوع (قوله الأخبار)  
أى الأحاديث

#### \* (باب صلاة الخوف) \*

(قوله في بيان صلاة الخوف) قال البدر القرافي يمكن رسمها بأنها فعل فرض من  
الخمس ولو جهة مقصود ما فيه المأمومون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال  
مأذون فيه فيدخل قتال المحاربين وكل قتال جائز (قوله أو في حراستهم) أى وكانوا  
بصد القتال (قوله وقال ابن الموار) هي رخصة لا تنافي بين كونها سنة وكونها  
رخصة لأن الرخصة قد تكون واجبة وقد تكون غير ذلك مثال الأول أكل الميتة  
للضطر (قوله وفي المشرع) أى الحكم المشرع لعذر مخ كما كل الميتة فهو مشروع  
لعذر وهو الاضطرار وقوله مع قيام المحرم أى مع وجود المحرم وهو الخوف في الميتة  
وعلى قياسه نقول هنا هو المشرع لعذر وهو الخوف مع قيام المحرم وهو أنه تغيير

وجوب السنن وقال ابن الموار هي رخصة واقترع عليه صاحب المختصر صدق الرخصة أيها  
وهي المشرع لعذر مع قيام المحرم لولا العذر

والدليل على ثبوت حكمها وانها (٤١٩) غير منسوخة الكتاب قال تعالى واذا كنت فيهم الاية والسنة

فقد ورد في ذلك أحاديث صحيحة والاجماع وقد صلاها بعد موته صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة منهم علي ابن أبي طالب وأبو هريرة وأبو موسى ولم ينكر ذلك عليهم أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفضل في السفر والحضر جماعة وفرادى وقد بدأ بالكلام على صحتها في السفر جماعة لان الخوف غالب انما يكون في السفر فقال (ومسلة الخوف) أي ومسفتها (في حال) (السفر) ان المسلمين (اذا خافوا العدو) أو ظنواهم والمراد بهم الكفار لان قتالهم هو محل الرخصة وقاسوا عليه قتال المخاربين (أن يتقدم الامام بطائفة ويدع طائفة واجهة العدو) ظاهره كالتخصر كان العدو في جهة القبلة أم لا وهو كذلك وظاهر كلامه انه لا يشترط تساوي الطائفتين في القسمة وظاهر المختصر على ما قال البساطي تساوي ما قال وهو ان ظاهر اذا كان العدو يقابل

عن الصلاة الشرعية (قوله وانها غير منسوخة) وأدعى المزي في نسخها وهو مردود (قوله الكتاب الخ) لا يخفى انه الكتاب لا يدل الا على ثبوت الحكم ولا يدل على عدم النسخ (قوله فقد ورد في ذلك أحاديث) صحيحة منها ما رواه يزيد بن رومان بسنده ان طائفة صلت مع النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وتموا لانفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالسا وتموا لانفسهم ثم سلم بهم (قوله والاجماع) أي الفعلي (قوله لان الخوف غالب الخ) تعليل لقوله في السفر بدون قوله جماعة (قوله وفرادى) هذا انما يراه في صلاة الالتحام (قوله ومسلة الخوف) مبتدأ وقول المصنف ان يقدم الامام خبران المسلمين وجملة ذلك خبر صلاة والتقدير ومسلة الخوف تقول في شأنها ان المسلمين اذا خافوا العدو فالحكم ان يقدم الامام (قوله اذا خافوا العدو) أي اعتقدوا ضرر العدو وقوله أو ظنواهم أي ظنوا ضرره ولو فسر الخوف بالظن لكان أحسن ويفهم منه حكم الاعتقاد بالطريق الاولى (قوله وقاسوا عليه قتال المخاربين) ومثلهم أهل البغي أو اراد بالمخاربين ما يشمل أهل البغي وكذا الله وحده خوفه على أخذ المال أو السباع خوفا على النفس منها فان قلت قدم ان صلاة الخوف رخصة ومحل الرخصة لا يقاس عليه والمحل الذي ورد فيه انقل هو قتال الكفار فكيف قاسوا عليه قتال المخاربين وما أشبهه فأتى دونه قياس لا فارق الذي قال به بعض من خالف في القياس لقعح بأن سبب هذا الفعل الخوف وهو من الفريقين سواء قاله البساطي (قوله ان يتقدم الامام بطائفة) أي ليصلي بطائفة (قوله ويدع طائفة) أي يترك طائفة (قوله كان العدو في جهة القبلة أولا) وهو كذلك أي خلافا لقول الامام أحمد اذا كان العدو بها صلوا مع الامام جميعا من غير قسم لنظرهم لعدوهم (قوله على ما قال البساطي الخ) لان التبادر من قولهم قسمهم مناصفة (قوله هذا ظاهر) أي قسمهم قسمين ظاهر (قوله بالنصف) أي نصف المسلمين وقوله فينبغي أن لا توقع على هذا الوجه أي لا يقسمهم نصفين والظاهر أنه حينئذ اذا كانت تقابل بالذات أنه يصلي بالثانين الركعة الاولى ويصلي بالذات الركعة الثانية (قوله فانظر ذلك) أي هل ما قلنا صحيح هذا والصحيح أنه لا يشترط تساوي الطائفتين بل الشرط كون كل طائفة عندها قدرة على العدو ولذلك قل بعض المتأخرين من شرع خليل تساويا أولا (قوله وعلى الامام أن يعلم الخ) أي وجوب بدليل قوله لهدم الخ والحاصل أن الوجوب

بالنصف وأما اذا قبل بأقل من ذلك فينبغي أن لا توقع على هذا الوجه فانظر ذلك انتهى وعلى الامام أن يعلم الناحية قبل أن يأخذ وفي الصلاة كيفيتها خوفا من التخليط لعدم الفأكثر الناس لها

(ف) من ذلك (يصلى الامام بالطائفة ركعة ثم يثبت قائما) ثم ينتظر الطائفة الثانية اتفقا وهو مخير بين ان يدعوهم  
والقراءة والسكوت (و) اما الطائفة التي صلت معه فانهم يصلون (٤٢٠) لانفسهم ركعة ثم يصلون

(ف) يذهبون (بقية) مكان  
أصحابهم) مواجهة العدو  
(ثم تأتي أصحابهم فيصرون  
خلف الامام فيصلى بهم  
الركعة الثانية ثم يشهد  
الامام (ويسلم) على المشهور  
(ثم) ان الذين صلوا معه  
الركعة الثانية (يقضون  
الركعة) الاولى (التي  
فاتتهم) معه (وينصرفون)  
وقوله (وهكذا يفعل  
في صلاة الفرائض كلها)  
توطئة لقوله (الا المغرب  
فانه) أي الامام (يصلى  
بالطائفة الاولى ركعتين)  
ويتشهد فاذا تم تشهد ثبت  
قائما على المشهور ويشير  
الى الطائفة الاولى بالقيام  
فاذا قاموا اتوا صلاتهم  
لانفسهم ثم يشهدون ثم  
يصلون وينصرفون فيقفون  
في مكان أصحابهم (ثم) تأتي  
الطائفة (الثانية) فيصرون  
خلفه (ويصلى بهم) أي  
بالطائفة الثانية (ركعة)  
ثم يشهد ويصلى ثم يقضون  
لانفسهم الركعتين اللتين  
فاتتهم بالفاتحة وسورة

متعلق بتعليم الجمهور وفي عبارة وعلى الامام أي وجوبا عند الجهل ونوبا عند عدمه  
(قوله فيصلى الخ) كان الاولى أن يقول فيصلى بها لان المحل للاضمار لظهور أن فاعل  
يصلى الامام والضمير المجرور للطائفة الا أن عادته في هذا الكتاب زيادة الايضاح  
ونكر طائفة وعبر بها للاشارة الى أنه لا يشترط تساوي الطائفتين بل الشرط  
كما تقدم كون كل طائفة فيها قدرة على العدو (قوله يثبت قائما) أي بالطائفة  
الاولى مؤتمنين به الى أن يستقل ثم يفارقونه فاذا أحدث قبل استقلاله عمدا بطلت  
عليهم وسهوا أو غلبة استخفاف هو أو هم من يقوم بهم ثم يثبت المستخفاف ويتم  
من خلفه ثم تأتي الطائفة الاخرى يصلى بهم ركعة ويصل بخلاف ما لو أحدث ولو  
عمدا بعد تمام قيامه فصلاتهم تامة فلا يستخاف عليهم لانه طاع تعلقهم به ونظر بعض  
شراح خليل في حكم القيام (قوله بين الدعاء) أي بما عتق له والاولى بالفتح والنصر  
ومثل الدعاء التسبيح والتهليل وقوله والقراءة أي بما يعلم أنه لا ينهأ حتى تأتي الطائفة  
الثانية (قوله فانهم يصلون لانفسهم ركعة) أي ان اذا أي فان أهمهم احدهم فصلاته  
تامة وصلاتهم فاسدة قاله في الطراز وكذلك في الجمعة فاذا فارت الطائفة الاولى  
في الجمعة صلت الركعة الثانية أفذاذا فيما يظهر بمثابة مدرك الاولى من الجمعة  
مع امام ورع رعا في بناء في الثانية - حتى فات فعلها مع الامام فانه يأتي بها وحده  
ولا يصلونها جماعة بامام يستخفونه وتوقف عجز في عدد الطائفتين واستظهر  
أنه لا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر غير الامام وان يحضر كل من الطائفتين  
الخطبة (قوله ويصل على المشهور) ومقابله لا يصل بل يشير للطائفة الثانية فتقوم  
للكعة التي بقيت عليهم فيصلونها ويصل بها تدرك معه الثانية السلام  
كما أدركت الاولى الاحرام (قوله فاذا تم تشهد ثبت قائما الخ) وقيل جالسا  
وعليه ففارقته الاولى بتمام تشهده كافي وتويعلم ذلك باشارة أوجهه باخره  
فقول الشارح ويشير الخ انما يظهر على هذا القول الضعيف الذي يتول بمجلوسه  
لا على المشهور الذي اقتصر عليه (قوله ثم يصلون) أي على اليمين تسليمة  
التهليل وعلى اليسار ان كان على يسار المسلم أحد ولا يصل أحد منهم على الامام  
لانهم يصلون قبل سلامه فلم يصل عليهم وبعد سلامهم يذهبون الى العدو (قوله)  
ولا يقرأ فان قلت هلا قرأها عقب قيامه وسكت أو دعا بعد دفراغها وقبل ركوعه  
حتى تأتي الطائفة الثانية قلت لمخالفة للرخصة الواردة لعدم وقوع ركعة

وانما يبر في القرواة في قيام الثانية دون الثلاثية على المشهور لانه في الثلاثية انما يبر بأتمام القرآن فقط فبرغ فرغ من قراءته قبل صلى بالطائفة الثانية وأما في قيام الثانية فانه يقرأ مع أم القرآن سورة فيذكر كونه قبل فراغ القراءة تنبيهان الأول الكيفية التي (٤٣١) ذكرها الشيخ في المشهورين قول مالك وصحح فعلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولها

شرطان أن يكون القتال جائزا ولو كان حراما لم يجز وأن يكون الذين صلوا مع الامام يكتفون الترك ولو كان الامم بدو بحيث لا يقاومه المرسل له لم يجز الثاني اذا انقطع الخوف في أثناء الصلاة أتوا على صفة الامن واذا حصل الامن بعد الصلاة لا أعاد عليهم وهذا آخر الكلام على صلاة الخوف في السفر جماعة ثمانية وثلاثية أو أتم ما انتهى في الحضر فأشار إليهم بأخيه (والصلى) الامام بهم أي بمن معه (في الحضر لشدة الخوف صلى) بهم (في الحضر والعصر والعشاء بكل طائفة ركعتين) قبل هذا اذا كانوا مطلوبين وأما اذا كانوا طالبيين فلا وعبرة الجمل لا بأس بركعتين فائدة من عبارة الشيخ ونصه اذا نزل

في ثلثة المغرب عقب قراءة الفاتحة وكذا يقال في الرباعية (قوله دون الثلاثية على المشهور وقيل له أن يقرأ في الثلاثية حكاه ابن بشير (قوله هي المشورة) وقال أنشبه بنصفه فون قبل الاكمال وجاء العدو فاداس لم أتم الثانية صلاتها وقامت وجاء العدو ثم جاءت الاولى فقطت (قوله أن يكون القتال جائزا) أي مأذونا فيه فيشمل الواجب كقتال أهل الشرك والبغي أو باح كقتال مريد المدل وقوله فلو كان حراما الخ أي كقتال الامام العدل (قوله ون يكون الذين صلوا الخ) أي وان يخاف خروج الوقت على أقسام التيمم من راج ومتردد وأيسر قال بعض والنظار أن المراد الوقت الذي هو فيه وقول الشارح لم يجز حاملا انهم اذا لم يكن التفرقة وخافوا ان اشتغلوا بالصلاة دهم العدو وانهم واصلوا على ما يمكنهم رجلا وركبانا (قوله اذا انقطع الخ) فان حصل الامن مع الطائفة الاولى قبل مفارقتها فتدخل الطائفة الثانية مع الامام ويتم الجميع وان حصل مع الثانية وقد فارقت الاولى رجع اليه من لم يفضل لنفسه شيئا ومن أتم منهم صلاة أجزأته ومن صلى بعض الصلاة أي عهدة ركعة انتظر الامام حتى يفعل ما دله ثم يفتي أي به فيما بقي ولو السلام فان خالف بأن فعل ما بقي عليه أو سلم قبله بطلت صلاته وان خالف وأعاد مع الامام ما فعله حال المفارقة مع الامام منه ان كان سهوا لا عداوة أو جهلا أو ما لو حصل الامن بعد افتتاحها صلاة مسابقة فالحكم أنهم يتوهم صلاة آمن برؤوع وسهوه ولكن فرادى لانهم افتتحوها هكذا فان كانت قد تقرر ان الطائفة الثانية لا تأتي الا بعد أن تذهب الاولى تجاه العدو فكيف يفعل ما ذكر قلت يفرض ما ذكر في مسبوقين اذكر كوامع الطائفة الاولى الركعة الثانية من الرباعية فيأتي فيهم ما ذكر بأن تذهب الجماعة التي ليست بمسبوقة تجاه العدو وتخاف هذه المسبوقة فيأتي فيها ما ذكر (قوله قيل هذا الخ) هذا ضعيف والمعتمد طلقا (قوله ثم أشأ اليهم بالقيام) ويكون في جلوسه ساكنا أو داعيا وان كان الدعاء في الجلوس الاول مكررا فقد يتفق منه على جوازه (قوله وقد قيل أنه يقوم هو المشهور) وهذا

الخوف في صلاة الحضر لم يجز قصر ١٠٦ عدل الصلاة وجازت فرعية ثم أفيض على الامام باحدى الطائفتين ركعتين ويحاسب ويتشهد ثم أشار اليهم بالقيام لا تمام وقد قيل أنه يقوم اذا تضي تشبهه فينتظر اتمامهم وانصرفهم ومضى الآخرين قائما يعني ساكنا أو داعيا لا قارئا ثم صلى بالطائفة الثانية الركعتين الباقيتين ثم يسلم ويصبر في وقته ولا ما فاتهم بعد يسلاوه وقد قيل ينتظرونهم حتى يلقوا ما فاتهم ثم يسلم ويسلمون يسلاوه انتهى



والاول هو المشهور (ولكل صلاة) بما تقدم في السفر والخضر جماعة (اذان واقامة) لان كل صلاة فرض مجتمع لها اذان واقامة ثم اشار الى صفة صلاة الخوف فرادى فقال (٤٣٣) (واذا اشتد الخوف عن ذلك) أى عن

الصلاة جماعة على السعة  
المقدمة (صلوا وحدها) أى  
فرادى (بقدر طاقتهم) فان  
قدروا على الركوع والسجود  
فعلوا ذلك وان لم يقدروا على  
شئ من ذلك صلوا ايماء  
ويكون ايماءهم للسجود  
أخفض من الركوع  
(مشاة) أى غير راكعين  
(وركانا) على الخيل والابل  
حال كونهم (ماشينين) أو  
ساعين (أى جارين)  
(مستقبلي القبلة) أو غير  
مستقبليها) ثم لا أعادة عليهم  
اذا أمروا في الوقت ولا بعده  
والاصل فيما ذكر قوله تعالى  
فان خفتهم فرجالا أو  
وقوله تعالى فاذا كروا الله  
قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم  
فاذا أطمأننتم فاقبوا الصلاة  
فأمر الله سبحانه وقته الى ان  
تصلي الصلاة متى وقتها على  
حسب الحال وفي الموطأ  
قال ابن عمر رضي الله عنهما  
اذا اشتد الخوف صلوا رجالا  
قياماً على أقدامكم أو ركانا  
مستقبلي القبلة أو غير  
مستقبليها قال نافع لا أرى

المدونة قال هرام فكان الاول ان لا يحكيه بصيغة التضعيف (قوله الاول  
هو المشهور) أى المشار اليه بقوله ثم يسلم وينصرف (قوله لان كل صلاة فرض)  
مجمع في السفر مطلقاً وفي الحضرة أن طابت غيرها \* تنمة \* لوسمى الامام  
مع الصائفة الاولى سهواً وترتب عليه - بعبود سجدت للسهر بعد كل صلاتها  
لنفسه القبلي قبل سلامها والبعدي بمدفان لم تسجد القبلي وسجده بطلت صلاتهم  
أن ترتب على نقص ثلاث سنين وطال واذا ترتب عليهم بعد مفارقة الامام سجود  
قبلي وكان ما ترتب عليها من جهة الامام بعداً فانما تغلب جانب النقص وأما  
الطائفة الثانية سواء سمى معها أو قبل فتسجد القبلي معه قبل اتمام ما عليها  
والبعدي بعد قضاء ما عليها وتسجد القبلي ولو تركه امامهم وبطلت صلاته فقط  
ان ترتب عن ثلاثة سنين وطال ولا يلزم الاولى سجود لسهره مع اثنية لانفسها  
عن امامته حتى لو أفسد صلاته لم تفسد عليها ثم ان كان موجب السجود مما لا يخفى  
كالكلام أو زيادة الركوع والسجود أو شيء فلا يحتاج لاشارته لها وان كان  
مما يخفى اشارتها فادلم تفهم بآشارة سبع لها فان لم تفهم به كلمها ان كان النقص  
مما يوجب البطلان والافلا كذا ينبغي قرره ع (قوله واذا اشتد الخوف عن ذلك)  
حاصله أنه اذا لم يكن قسم الجماعة - لكثرة العدد ورجوا - فكشفه قبل خروج  
الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة فيه آخروا استقباباً فاذا بقي من الوقت ما يجمع  
الصلاة صلوا ايماء (قوله أو ركانا) أى على الخيل والابل فلم كانوا راكعين  
على حير أو بقال فالظاهر أن الحكم لا يختلف (قوله ماشينين) أى على الهينة  
\* تنبيه \* يجوز في ذلك الحالة أعنى حال اشتداد الخوف المذكورة مشى  
كثير ور كض وهو مخرب للرجل وهو أشد من المشى وطعن برمح ورمى نبل وكلام  
بغير سلاحه ولو كثرت احتيج له فيما يتعاقبهم كتحذير غيره ممن يريدونه وأمره  
بقتله وكشحيه وفخار عند الرمي ورجز أن ترتب على ذلك توهين العدو والى يمكن  
من المحتاج له وامساك ما لم يطمع بدم أو غيره إلا أن يستغنى عنه ولم يخش عليه

\*(باب العير)\*

(قوله العيرين) هما اليومان المعروفان أول شوال وعاشرا للحجة \* فائدة \* أول  
عيد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة  
وشاركها في ذلك الصوم والزكاة أكثر الأحكام (قوله عند خروجه الخ) متعلق

عيد الله ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (باب في) بيان حكم (صلاة العيدين) بقوله  
الفطر والاضحى وفي بيان وقت الخروج اليه وكيفيتها وبيان الطريق التي يرجع منها وبيان ما يفعلها وما يقوله  
عند خروجه اليها

(و) في بيان كيفية التكبير  
 في (أيام منى) وفي بيان  
 الوقت الذي يقع فيه  
 التكبير من أيام منى وبيان  
 ما يستحب فعله في يوم العيد  
 وسمى عيد تباؤلا لأن يعود  
 على من أدركه من الناس  
 كما سميت القافلة في ابتداء  
 خروجها تباؤلا بقولها سالمة  
 ورجوعها وابتداء بحكمها  
 فقال (وصلاة العيدين) أي  
 -كمها (سنة واجبة)  
 وكذا قال في باب جمل أي  
 مؤكدة وهو المشهور لانه  
 صلى الله عليه وسلم فعلها  
 في جماعة وواطب عليها  
 في حق من تلزمه الجمعة من  
 حر مكلف مستوطن فلا  
 تسن في حق عبيد ولا صبي  
 ولا مجنون ولا سكران ولا  
 امرأة ولا مسافر لسكن نص  
 في المختصر على أنه يستحب  
 لمن لم يؤمر بها أن يصليها  
 ومن فاتته صلاة العيدين  
 مع الإمام فيستحب له أن  
 يصليها

بقوله بقوله ويفعل لاية ولده فقط والا لكار قوله بعد وبيان ما يستحب فعله في يوم  
 العيد تكرار سنة تمل (قوله أيام منى) انما خصت بالذكر مع أن الله ذكره في يوم  
 النحر أيضا لان الله يبرئها أكثر لانه أراد التكبير عقب الفرائض فانه فيها يقع  
 عقب جميعها واما في يوم النحر فانه لا يقع عقب صلاة الصبح لان ابتداءه فيه من الظهر  
 بقي ان التكبير عقب الصلاة انما يكون في اليومين الذين قبل الرابع وأما الرابع  
 فانما يكبر في الصبح فقط ويجاب بالتغليب (قوله وسمى عيد الخ) رد بمشاركة  
 غيره له كما شورعوا وسوءا وغيب ذلك وان سمي به يوم الجمعة فمن باب التشبيه  
 لانه لا يتبادر اليه عند الاطلاق ويجاب بأن علة التسمية لا تقتضي التسمية (قوله  
 لان يعود) أي بأن يعود (قوله كما سميت القافلة) أي بتأويله وقوله ورجوعها  
 عطف تفسير على قوله بقولها وفيه ان التباؤل انما هو بالوقوف ليقول أي الرجوع  
 وأما السلامة فلا يمكن أن يقال المراد القبول الكامل (قوله انها سنة) أي  
 ثبوت السنة لها وأقول ولا حاجة لتقدير حكم ولا تقدير انما سنة اذ المعنى صحيح  
 وظاهر بدون ذلك (قوله سنة واجبة) المراد ان صلاة كل عيد منها سنة مؤكدة  
 لأن مجموعها سنة وهما مستويان كما ذكره وت وهو ظاهر كلام ابن شاس ع  
 أي ان كلامهما سنة عين (قوله أي مؤكدة) تفسير لواجبة (قوله وهو المشهور)  
 وقيل سنة كفاية وقال ابن بشير لا بعد كونها فرض كفاية (قوله لانه صلى الله  
 عليه وسلم) لا يخفى أنه لا يثبت الا السنة لا الوصف بكونها مؤكدة (قوله مكلف) أي  
 ذكر بدليل قوله بعد ولا امرأة (قوله مستوطن) قضيته انها لا تسن في حق  
 من تلزمه الجمعة ولا تنعقد به كالمسافر المقيم أربعة أيام مثلا وليس كذلك بل يؤمر بها  
 من تلزمه ولو لم تنعقد به فيشمل الخارج عن البلد داخل كفرسخ فلا تسن في الخارج  
 عن تلك الامبال وهو المراد بالمسافر في عبارة الشارح فليس المراد به ما كان مسافرا  
 مسافة لقصر (قوله ولا سكران) أي بحلال (قوله على أنه يستحب لمن لم يؤمر بها  
 أن يصليها) أي يصلي عبيد وصبي وامرأة ومسافر خارج عن كفرسخ فهو لا يندب  
 لهم صلاة نعم يستثنى من ذلك الحاج بمنى فانهم لا يؤمرون باقامتها لانها لا تسن  
 لان وقوف الحاج بالمسعى يقوم مقام صلاتهم لها قال عجم وأما أهلها فصالاتهم لها  
 جماعة بدعة مذمومة ولا بأس أن يصليها الرجل في خاصة نفسه انتهى (قوله  
 ومن فاتته صلاة العيدين الخ) أي فصلاة العيد كصلاة الجمعة في اشتراط الجماعة  
 حتى تقع سنة وأما من فاتته فيندب فقط فائدة صلاة العيد كصلاة الجمعة  
 في أنها لا تتم بدعاء الجماعة في البلد الواحد ولا يقال أهل بلد على تركها والفرق

واذا خرجت المرأة اليها لا تلبس المشهور من الثياب ولا تنظف (٤٢٤) خوف الفتنة والعجز وغيرها

في هذا سواء ثم بين وقت الخروج فقال (يخرج لها) أي لصلاة العيبد (الامام والناس ضعوغ) قيل هي طلوع الشمس وهذا وقت الخروج لا وقت الصلاة بدل عليه قوله (قدر ما اذا وصل) وفي رواية بقدر ما اذا وصل (حانت أي حلت) الصلاة النافلة وحلها اذا ارتفعت الشمس قدر ربح أو ربحين من رماح العرب ووصلت الى أوطئة الارض ولا تصلى وهي على قرون الجبال خاصة وإيقاعها بالمصلى أفضل على المشهور لانه صلى الله عليه وسلم دوام عليها في المصلى وهو عمل أهل المدينة وظاهر قوله في المدونة ويستحب الخروج فيها الى المصلى الا من عذر أن مكة وغيرها في ذلك سواء وعن مالك أن أهل مكة يصلون بالمسجد الحرام ومشى عليه المختصر ويستحب المشى في الذهاب الى صلاة العيدين دون الرجوع ويستحب الاكل قبل الغدو الى المصلى في عيد الفطر دون الاضحية على رطبات فان لم يكن فعلى

بينها وبين الاذان تكرره واعلامه بدخول وقت الفرض (قوله واذا خرجت الخ) أي يخرج في ثياب البذلة واذا لم يخرج فينبذ لمن أن يصلين أفذاذا وقوله خوف الفتنة راجع للطرفين أي عدم اللبس وعدم التطيب والمراد بالمشهور ما شأنه أن ترقب الناس له والنهي فيهما نهى حرمة أن كان الخوف طنا ونهى كراهة أن كان شكاً هكذا ظهر لي (قوله قيل هي طلوع الشمس) أي قال بعضهم هي الخ وظاهر العبارة أنه يخرج في حالة الطلوع وليس كذلك فالمراد أنه يخرج له الامام والنامر بعد الطلوع هذا من قرب مكانه وأما من بعد مكانه عن مصلى العيبد فانه يخرج قبل ذلك بحيث يدرك الصلاة مع الامام (قوله قدر ما وصل) أي يخرج لها الامام بقدر ما اذا وصل حلت الصلاة والحاصل أن الامام والناس مشتركون في المحبى بعد الشمس الا أن الامام يندب له أن يتأخر في الخروج عن خروج المأمومين بقدر ما اذا وصل حلت الصلاة (قوله قدر ربح من رماح العرب) وهو انشاء مشرب بالاشبار المتوسطة قال في التحقيق وهذا التقدير انما هو للناظر وأما في المعنى فقد قطع ما لا يعلمه الا الله (قوله ووصلت الى أوطئة الارض) أي ووصل شعاعها الى المنخفض من الارض (قوله ولا تصلى) أي يكره أن تصلى الخ وأراد بالقرن أطراف الجبال وأراد بذلك أنها لا تصلى قبل أن ترتفع قدر ربح فان صليت قبل أن ترتفع قدر ربح نهى صحبة فيما يستفاد من نقل بعضهم فيايقع من أن وقتها حل النافلة المراد الوقت الكامل الذي لا كراهة فيه هذا والتحقيق وقوله وعن مالك هذا هو المعتبر (قوله ان أهل مكة يصلونها في المسجد الحرام) أي لمدينة الكعبة وهي عبادة مفردة في غيرها ولخبر ينزل على هذا البيع في كل يوم مائة وعشرون درجة ستون لثاقتين وأربعون للصلين وعشرون للناظرين اليه (قوله ويستحب المشى الخ) والاخالف الاولى فقط من غير كراهة الا أن يشق عليه لعله ونحوها وقوله ودون الرجوع أي الفراغ من القرية (قوله دون الاضحية) أي فيندب التأخير لا فطره وان لم يضح لتأخيره عليه الصلاة والسلام فيه وان كان تعليل تأخيرها بالنظر على كبد أضحية يفيد عدم ندب تأخير من لم يضح وفرق بينهما بأن الفطر لما تقدمه الصوم شرع الاكل فيه لاظهار التمييز ولان صدقة الفطر قبل الصلاة وصدقة الاضحية بعد الصلاة (قوله رطبات) وترا اشعاراً بالفردية للمولى عز وجل وقضية ذلك ان التورية مطلوبة في الرطبات أيضاً بل وفي الحسوات (قوله حسي حسوات) الحسوة بالضم ملا الغم مما يحسى والجمع حسي وحسوات مثل مدي ومدي وهديات والحسوة بالفتح

قبل

نيرات يا كاهن وترا فان لم يكن تمرات حسي حسوات من ماء

قيل لغة وقيل مصدر صباح (قوله وليس فيها اذان ولا اقامة) أى يكبره (قوله)  
 وليس فيها أيضا على المشهور ونداء الخ) أى فهو مكروه أيضا ومقابل المشهور  
 ما ذكره في التوضيح والشامل والجزولى أنه ينادى الصلاة جامعة (قوله قال أخبرني  
 جابر الخ) قال ابن عبد البر وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين فان قيل اذا كان  
 اجماع المسلمين على أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لها ولم يقرأ فيها المخرج في المصنف  
 الى النص على ذلك فالجواب ان القصد من ذكرهما الرد على من أحسنه به  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو أمية والمحدث لهم الأول منهم معاوية على الصحيح  
 فقوله لما في مسلم دليل لقوله ولا اذان ولا اقامة وما زاد الشارح من قوله وليس فيها  
 نداء الخ (قوله يوم الفطر) أى ولا يوم الاضحية حتى يتم الدليل (قوله ولا بعد ان يخرج)  
 أى قبل أن يأتي وقت الصلاة بدليل قوله فاذا جاءت الخ (قوله ولا نداء) أى بالصلاة  
 جامعة وقوله ولا نداء أى ليس هناك شئ يفعل يعلم به صلاة العيد كان يضرب دفا  
 مثلا (قوله ولا ينادى الصلاة جامعة) أى ولا غيرها لوافق ما تقدم (قوله فيصل  
 م) أى بالناس أى بمجرد وصوله المصلى أو المسجد بعد حمل النافلة واجتماع الناس  
 (قوله وبالشمس وضحاها) أى في الثانية وقوله وسبح اسم ربك الاعلى أى  
 في الاولى كذا في بعض النسخ كذا في التتاءى متناويزا بتقديم الشمس  
 وتأخير سبح اسم ربك الخ وفي بعض النسخ تقديم سبح على الشمس وضحاها  
 وهى ظاهرة (قوله ونحوها) أى فليس القصد من هاتين السورتين  
 وفي بعض شروح العلامة خليل حيث قال وقراءتهما بسبح والشمس قل ما نصه  
 أى وندب قراءة العيدين بعد الفاتحة بسبح اسم ربك الاعلى والشمس ونحوها  
 من قصار الفصل انتهى والظاهر أنه أراد بقصار الفصل ما يشمل المتوسط بدليل  
 ان سبح والشمس من المتوسط وقول الشارح لفعلة الخ فيه اجمال وعدم تعيين ما كان  
 يقرأه صلى الله عليه وسلم وفى مسلم كفى فت أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ  
 في العيدين ويوم الجمعة بسبح وهل أناك حديث الغاشية ولا يخفى ان قضية  
 الاتصاف ايم ما نعم في المؤطا وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في  
 الاضحية والفطرية فى القرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمرو أنت خير  
 بأن هاتين السورتين من الطوال وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأه  
 لم يصحب لقراءتهما على أهل المدينة (قوله يكبر في الاولى سبعا الخ) وكل تكبيرة  
 سنة مؤكدة وسجد الامام والمنفرد الواحدة منها الا ان الماء يوم لا شئ عليه في ترك  
 السنن ولو عدا حيث أتى بها الامام أو سجد لتركها هو وأتبعه المأموم وكذا لو ترك

ثم انتقل ينسلكم على صفة  
 صلاة العيد فقال (وليس  
 فيها اذان ولا اقامة) فيصل  
 ركعتين وليس فيها أيضا  
 على المشهور ونداء الصلاة  
 جامعة لما في مسلم عن عطاء  
 قال أخبرني جابر أنه أدان  
 يوم الفطر قبل أن يخرج  
 الامام ولا بعد أن يخرج ولا  
 اقامة ولا نداء ولا نداء  
 حان وقت الصلاة فلا يؤذن  
 المؤذن ولا يقيم ولا ينادى  
 الصلاة جامعة وانما يتدى  
 الامام الصلاة (فيه لم يسم)  
 أى بالناس (ركعتين) لما  
 في الصحيحين أنه صلى الله  
 عليه وسلم صلاها ركعتين  
 وأذلك الخلفاء بعده (يقرأ  
 فيه اجمعا) بلا خلاف (بام  
 القرآن وبالشمس وضحاها  
 وسبح اسم ربك الاعلى  
 ونحوها) لفعلة الصلاة  
 والسلام (ويكبر في الركعة  
 الاولى سبعا)



قبل القراءة (بمدفها: تكبيرة الاحرام) بكبر (في) الركعة (الثانية) بعد القيام (خمس تكبيرات لا يدور فيها  
تكبيرة اقيام) ولا يرفع يديه في شيء من التكبير لان في الاولى ولا (٤٢٦) في الثانية الا في تكبيرة الاحرام

على المشهور لانها تكبيرات  
في أثناء الصلاة كسائر  
تكبيرات الصلاة ويكون  
التكبير متصلا ببعضه ببعض  
واذا كبر الامام في الاولى  
أكثر من سبع أو في الثانية  
أكثر من خمس فلا يتبعه  
واذا سهى الامام عن  
تكبير صلاة العيد رجع  
مالم يضع يديه على ركبتيه  
وبكبر ويعيد القراءة على  
الاصح ويسجد بعد السلام  
على المشهور وان وضعهما  
على ركبتيه تماذى وسجد  
قبل السلام ومن جاء بعد أن  
قرع الامام من التكبير  
ووجده يقرأ كبر على  
المشهور وكذا اذا أدركه  
في بعض التكبير فانه يكبر  
ويدخل معه وان وجده  
في الركوع كبر تكبيرة  
الاحرام ولا شيء عليه واذا  
أدرك القراءة في الثانية كبر  
نحسا اذ تكبيرة اقيام  
ساقطة عنه واذا قضى  
الاولى كبر سبعاً بعد فيها  
تكبيرة اقيام لغوات  
الاحرام وفي هذا اشكال

الامام السجود ليكون مذهبه لا يرى السجود لتركها كالشافعي وتكون هذه مستثناة  
من قولهم ان القبلي يسجد المأموم ولو تركه الامام لان طلب المأموم بالسجود وفرع  
طلب الامام ويندب للامام أن يسكت حتى يكبر المأموم (قوله قبل القراءة) أي  
يسن أن يكون قبل القراءة (قوله الا بتكبيرة الاحرام) على المشهور وعن مالك  
استحباه في كل تكبيرة (قوله ويكون التكبير متصلا ببعضه ببعض) أي ندباً فيما  
يظهر رأي الا بقدر تكبيرة الموت فيندب له الفصل بقدره وقوله واذا كبر الامام  
في الاولى الخ لم يتبع المأموم الامام في الزائد ولو كان ذلك مذهب الامام هذا هو  
الظاهر من اطلاق اهل المذهب فانه عجم ويكبر قبل القراءة ولو كان مذهب الامام  
التأخير كما دل عليه ايضا ظاهر كلام اهل المذهب (قوله واذا سهى الامام الخ)  
ويأتي الخلاف في ترك السنة عمداً (قوله رجع مالم يضع يديه على ركبتيه) أي  
مالم يفرغ أي فاداً وضع يديه على ركبتيه فانه لا يرجع فلو رجع فالظاهر كما قال بعض  
المشراح عدم بطلان صلاته قياساً على من رجع بعد استقلاله للجوارس قلت وبعد  
فالظاهر البطلان لانه رجوع من تلبس في فرض لسنة وامام مسئلة الرجوع بعد  
الاستقلال فانما لم يحكم بالبطلان فيه الكون الركن المستقل اليه ليس فرضاً بالانفاق  
اذ الفاتحة فيها الخلاف المشهور (قوله ويعد القراءة) فلو لم يعدها فظاهر عدم  
البطلان كذا استظهر (قوله على الاصح ومقابلته) بركع عقب التكبير حكماء  
الدفري على ابن الحاجب (قوله ويسجد بعد السلام على المشهور) ومقابلته  
قوله بعدم السجود حكماء اللخمي والمازري كما في الدفري (قوله ووجده يقرأ كبر  
على المشهور) خلافاً لابن وهب قال لانه يصير قاضياً في حكم الامام ورأى صاحب  
القول المشهور ان ذلك ليس بقضاء لحفة الامر وليس كاجزاء الصلاة (قوله وكذا  
اذا أدركه في بعض التكبير الخ) أي فيكبر معه ما أدركه فيه ثم يكمل ما بقي بعد  
شروع الامام في القراءة ولا يكبر ما فاتته في خلال تكبير الامام (قوله كبر نحسا)  
أي غير الاحرام (قوله وفي هذا اشكال) لانه أراد بالتكبير ما هذا الكتاب والا  
فهو في تحقيق المباني أيضاً وان ذكره في التكبير لا ينافي ذكره في غيره ومن  
التحقيق وهذا اشكال وهو ان من قام للقضاء وأدرك واحدة أو ثلاثاً لا يكبر للقيام  
على مذهب ابن القاسم وقد قال هناك يكبر سبعاً فيها تكبيرة اقيام وأجاب  
بعضهم بأن له في هذا الاصل قولان الى أن قال والحق ان لم يكن لابن القاسم قولان

مذكور وجوابه في الكبير (وفي كل ركعة سجدتين) هكذا رواه بعضهم صوابه سجدتان ليكون  
سجدة أو سجرتين وقال بعضهم هو منسوب بفعلهم وقد يرد ويسجد في كل ركعة سجدتين وما ذكره لا خلاف فيه اذ لا  
قال يسجد واحدة واحدة في كل ركعة



صلى الله عليه وسلم خرج يوم  
الأضحية فصلى ركعتين  
لم يصل قبلها ولا بعدها وأما  
أن أوقعها في المسجد فلا  
يكرهه ولا للمؤمنين التثفل  
قبلها ولا بعدها عند ابن  
القاسم لأن الحديث إنما  
كان في العهراء (ويستحب)  
للامام (أن يرجع من طريق  
غير الطريق التي أتى منها)  
لما صح أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يفعل ذلك وأشار  
بقوله (والناس كذلك)  
أي مثل الامام في استقباب  
الرجوع من ط — ريق  
غير الطريق التي أتوا منها  
خلافاً لما يقول إنما يستحب  
ذلك للامام خاصة (وان  
كان) خروج الامام للمصلي  
لصلاة العيد (في) يوم  
(الأضحية خرج) مع —  
(بأضحيته) بتشديد الياء  
(إلى المصلي فذبحها) أن  
كانت مما ذبح (أو نحوها)  
ان كانت مما نحر (وإنما  
كان كذلك) لأجل ان  
(بعض الناس ذلك فيذبحون)  
أو ينحرون (بعده) لأنه  
لا يجوز لهم الذبح قبله فان ذبح  
أحد قبله أعاد اتفاقاً لم

حال من ماء والواجب كزكاة الفطر وعدم البيع من الضحية بالنسبة للعيد  
الا كبرو المستحب ظاهر (قوله ويكره له وللمؤمنين التثفل قبلها الخ) وجه ذلك  
ان الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة له صلاة الفجر فكما لا يصلي بعد  
الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذلك لا يصلي صلاة العيد نافلة غيرها هذا وجه  
كراهة التثفل بالمصلي قبلها وأما وجه كراهته فيها بعد ما فحشية أن يكون ذلك  
ذريعة لاعادة أهل البدع لها الفأدين بعدم صحتها كغيرها خلف الامام غير المعصوم  
ولا يقال كل من هذين يجري في التثفل قبلها أو بعدها في المسجد مع أنه لا يكره ذلك  
لأننا نقول لا نسلم ذلك إذ المسجد يطلب تحينه ولو في وقت النهي عند جمع من العلماء  
وأما جوازها بعدها في المسجد فلا نه يندرج حضور أهل البدع لصلاة الجماعة  
في المسجد فتأمل (قوله لما في الصحيحين) هذا الدليل لا يفتح خصوص الكراهة  
(قوله فلا يكره) أي بل يندب (قوله عند ابن القاسم) وقال ابن حبيب يكره  
المصلي وروى أشهب وابن وهب يتنفل بعدها لا قبلها ومنع بعضهم التثفل يوم  
العيد جملة إلى الزوال والمعمدة من ذلك كله كلام ابن القاسم (قوله ويستحب أن  
يرجع الخ) اخلف في علة ذلك فقيل لأجل الصدقة على أهل الطريقين وقيل  
لأنه يهدله الطريقان (قوله خرج معه) أي مع نفسه هذا اذا كان بلده كبيرة  
وكان له أضحية احترازاً عن القرية الصغيرة فلا يندب له اخراج ضحية لعلمهم  
غالباً بذبحه وان لم يخرج أضحيته (قوله فيذبحون بعده) أي اذا علموا فيذبحون  
فهو جواب شرط غير جازم فلم يحذف النون (قوله فان ذبح أحد قبله) لا مفهوم  
له وكذا لو ذبح معه قال بعض والظاهر أنه يجري هنا الصور التسع التي في الاحرام  
ففي ابتداء الذبح قبله لم تجز ضحية ختم الاوداج والخلق قبله أو معه أو بعده وكذا  
اذا ابتداء معه مطلقاً وكذا ان ابتداء بعده وختم معه أو قبله احتياطاً لان ختم بعده  
فتجزى ضحية (قوله فان لم يخرج الخ) أي بل يرجع ليذبحها بيته مرتكباً  
المكروه كافي الزرقاني (قوله ويجزيهم) وان أخطوا في تحريمهم  
ومثلهم في ذلك من الامام له ويصير من الأئمة أقرب امام اليه أي لكونه يجب عليه  
تحريم أقرب الأئمة اليه فذبح قبله فانه يجزيه وحدهم القرب بثلاثة اميال  
ونحوها لانه الذي يأتي لصلاة العيد منه أي وان بعد عن ذلك فلا يلزمه اتباعه لان  
الضحية تبع للصلاة وهذا واضح في البلد الذي بها خطيب فقط وأما في مثل مصر  
فيذبحي أن يصح أن يكون من أقرب الحارات إلى حارته التي ليس بها امام بضحية  
لان كل حارة فيها بمنزلة بلد (قوله امام الصلاة للعيد المستخلف عليها) أي الذي يصلي

يقروا وعلى المشهور ان تحروا فان لم يخرج الامام أضحيته إلى المصلي فليتحرم الناس ذبحه بعد  
ما يرجع إلى منزله فيذبحون ويجزيهم وان أخطأوا في تحريمهم بأن ذبحوا قبله واختلف هل المراد به امام الصلاة

أو امام الطاعة قولان ظاهر كلامه الاول (وليذكر) أي يكبر الامام (الله) تعالى على جهة الاستعجاب  
(في خروجه من بيته) أو غيره (٤٢٩) (في) عيد (النظرو) في عيد (الاخصى) وقال أبو حنيفة لا يكبر

في القمار لنا مارواه  
الدارقطني أنه عليه الصلاة  
والسلام كان يكبر يوم  
الفطر حين يخرج من بيته  
حتى يأتي المصلي وهو على  
أهل المدينة خلفا عن  
سلف وظاهر كلام الشيخ  
أنه يكبر سواء خرج قبل  
طلوع الشمس أو بعده وهو  
لمالك في المبسوط وصح  
وفي النوادر عن مالك لا يكبر  
إذا خرج قبل طلوع الشمس  
وفهم عليه الأخصى المدونة  
وشهره في المختصر لأنه ذكر  
شرع لأجل الصلاة فلا  
يؤتى به قبل وقتها قياسا  
على الأذان وهذا الذكر  
غير محدود عند مالك  
واسعيب ابن حبيب تكبير  
أيام التشريق بغير الصلوات  
وسياق التكبير المذكور  
يكون (جهرا) عند عامة  
العلماء يسمع نفسه ومن يليه  
وفوق ذلك قليلا قال القرافي  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يخرج يوم الفطر  
والاخصى رافعا صوته

خلفه العيد ويذبح اعتبارا امام حارته الساكن بها وان صلى خلف غيره في غيرها  
أو فيها كمجيئي عن أبي عنه هو الان امام الحسرة مستخلف بالفتح من الامام أو نائبه  
(قوله أو امام الطاعة) وهو العباسي فيلزم تحري أهل بلاده كله لذبحه فيما يظهر  
واعلم ان هذا الخلاف ليس حقيقيا لان صاحب هذا القول وهو الأخصى قال الخليفة  
أومن يقيم الصلاة وصاحب القول الاول وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار رأي  
المؤمنين والراجع الاول وهو امام الصلاة على تقدير اختلافهما كما في شرح الشيخ  
الزرقاني (قوله وليذكر الله تعالى في خروجه) يعلم منه أنه لا يكبر قبل الخروج  
وهو المشهور ومقابله يقول يدخل زمن التكبير بغروب الشمس ليلة العيد وعليه  
فعل أهل الأرياف (قوله سواء خرج قبل طلوع الشمس) بل نقل بعضهم ان الذي  
لمالك في المبسوط أنه يكبر من انصرف صلاة الصبح ابن عبيد السلام وهو الاول  
لا سيما في الاخصى تحقيقا للشبهة بأهل المشعر (قوله لانه ذكر الخ) قال عجم ظاهر قوله  
لانه ذكر أنه لا يفعله قبل حل النافلة وهو خلاف ظاهر كلام خليل في مختصره وما  
تقدم (قوله وهذا الذكر) أي التكبير (قوله غير محدود عند مالك) أي غير معين  
عند مالك فقد سأل سحنون ابن القاسم هل عين مالك التكبير فقال لا انتهى أي  
غير معين من حيث الصفة (قوله واسعيب الخ) مقابل قوله غير محدود عند مالك  
(قوله تكبير أيام التشريق) أي يذكر في خروجه التكبير الذي يفعل أيام التشريق  
بغير الصلوات عنده وقد بينه ميارة بقوله واختار ابن حبيب أن يقول الله أكبر الله  
أ أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد على ما هداانا اللهم اجعلنا لك من  
الشاكرين انتهى (قوله يكون جهرا) أي ندبا كما كان حكم الخروج المذب  
وحكمة الجهر به ايقاظ الغافل وتعليم الجاهل (قوله فعنهم مثل الامام  
الخ) ويكبر كل واحد وحده في الطريق وفي المصلي ولا يكبرون جماعة لانه بدعة  
قال ابن ناجي افترق الناس بالقيروان فرقتين بمحض رأي عمران الفاسي وأبي بكر  
ابن عبيد الرحمن فاذا فرغت احدهما من التكبير وسكنت اجابت الاخرى فستلا  
عن ذلك فقالا انه لحسن ثم قال قلت واستمر عمل الناس عندنا على ذلك باقوية  
بمحضر غير واحد من أكابر الشيوخ (قوله أي لمخاها ويروي في الصلاة الخ)  
أي أنه اختلف في انتهاء تكبيرهم فقبل دخول الامام في المصلي وقبل في الصلاة

بالتكبير وهو عمل السلف بعده وقوله (حتى ١٠٨ هـ ل يأتي المصلي الامام) غاية لتكبير الامام دليله  
حديث الدارقطني المتقدم نفاؤا ما قوله (والناسي كذلك) فعنهم مثل الامام في ابتداء التكبير وصفته وأما  
في الانتهاء فيقولونه فيه يدل عليه قوله (فاذا دخل الامام له لاة) أي لمخاها ويروي في الصلاة (قطعا واذلالت) التكبير



(و) السامعون للخطبة (يسكبون) سرا (تكبيرا الامام في الخطبة) على المذهب فقول جماعة ممن الصحابة ذلك (وينصتونه) أي للامام (فيماسوي ذلك) لتكبير عند مالك من رواية ابن القاسم لان عليهم ان يستمعوا له فاشبهت الجمعة (فان كانت) الايام (ايام النحر) ويجوز رفع ايام على ان كان (٤٣٠) فامة أي فان حضرت ايام النحر

(فليكبر الناس) استحبابا (دبر الصلوات) المفروضات الحاضرة قبل التسبيح والتحميد والتكبير وظاهر كلامه أن الامام والمأموم والنفذ والذكروا لاني في ذلك سواء واحترزنا بالمفروضات من التوافل وبالحاضرة من الغائبة وابتداء التكبير أثر الصلوات المفروضات (من صلاة الظهر من يوم النحر) وانتهأؤه (الى صلاة الصبح من اليوم الرابع منه) أي من يوم النحر (وهو) أي اليوم الرابع (آخر ايام منى) ورفع بقوله (يسكبون) إذا صلى الصبح (الايهام في قوله الى صلاة الصبح) ان يجتمع ان يكون الى فيه للغاية ويحتمل أن يكون بمعنى مع (ثم) اذا فرغ من التكبير بعد صلاة الصبح من اليوم الرابع من ايام النحر (يقطع) التكبير (والتكبير) الذي يكبره

لما ذكر عرج (قوله يكبرون بتكبير الامام) الحاصل أنه يندب للخطيب أن يخل الخطبتين بآية **كبير** كما أنه يندب به أن يندب به بلا حذوف الاستفتاح ولا في التخليل ويندب للمستمعين التكبير بتكبيره وقوله سرافندوب (قوله على المذهب) وقيل لا يكبرون حكاهما في رواية ابن ابي عن المغيرة ووجهه بأن ذلك مخافة أن يتصل ذلك فيمنع الناس الانصات (قوله وينصتونه) أي أنه يطلب الاصغاء للخطبتين وان كان لا يسمعهما (قوله عند مالك من رواية ابن القاسم) وروى أشهب وغيره المكلام فيه ليس كالمكلام في الخطبة اذا علمت ما بين الروايتين فلا تفهم أن بينهما خلافا كما هو المتبادر من حكايتهما بل هما متفقان على ان الانصات مندوب كما يفهم من كلام الفاكهاني (قوله فان كانت الايام الخ) قال الفاكهاني رويناه بفتح الميم على ان في كان ضميرا الخ فان كانت الايام ايام النحر ويجوز الرفع على تمام كان وهو الظاهر عندي أي فان حضرت اتمته (قوله دبر الصلوات) أي أثر السجود البعدي واذا سلم المصلي من القرية ونسي التكبير أو تعدد تركه فانه يأتي به مع القرب والقرب هنا كالقرب في البناء كما ذكره سند واذا تركه الامام فالمأموم ينهيه ولو بالكلية فان لم ينهيه ولم يتنبه كبر ولا يتركه قال في التحقيق فظاهره أيضا أنه لا يكبر في غير دبر الصلوات وهو كذلك انتهى (قوله قبل التسبيح) أي وقبل آية الكرسي (قوله للغاية) أي والغاية خارجة (قوله الله أكبر ولانا) بالاعراب الا أن يقف ولا بد من التلغظ والمذا الطبعي (قوله وصرح عياض بشهوريته) أي الاول وهو المعتمد (قوله والكل واسع) قال بعض ولما لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تعيين شيء من هاتين الصيغتين فال وكل ذلك واسع (قوله أي جائز) أي مأذون فيه (قوله وانظر هل يؤخذ الخ) قلت قد يؤخذ منه تفضيل الاولى التي قلنا أنها المعتمدة (قوله وكان مراده به الذكر) ومعنى كلام شارحنا ان الذكر الذي يقال في الخروج للعيد هو الذكر الذي يقال في الايام المصلوات والمعدودات وهو الله أكبر قال بعض المفسرين

الناس (دبر الصلوات) له صفتان أحدهما (الله أكبر الله أكبر) والثانية أشار اليها بقوله في آية (وان جمع مع التكبير تهليلًا وتحميدًا فحسن) أي مستحب ثم بين صفة الجمع بقوله (يقول ان شاء ذلك الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله أكبر) وقد روى عن مالك هذا من رواية ابن عبد الحكم واستحبابها ابن الجلاب وروى عنه أيضا الاول من رواية علي وصرح عياض بشهوريته (والكل واسع) أي جائز (ع) وانظر هل يؤخذ من كلام أبي محمد تفضيل احدهما على الاخرى أم لا ولما تقدم له الامر بالذكر في خروجه الى صلاة العيد بن وكان مراده به الذكر

المأمور به في قوله تعالى ليدكروا اسم الله في أيام معلومات وقوله واذا كروا لله في أيام معدودات فاسب أن يدكروا الأيام المذكورة وبين هذه من هذه فقال (والأيام المعلومات) المذكورة في الآية الأولى (فهي أيام النهر الثلاثة) الأولى واليامة (و) أما (الأيام المعدودات) (٤٣١) المذكورة في الآية الأخرى فهي (أيام في وهي ثلاثة

أيام بمديوم النهر) ثاني يوم النهر وثالث يوم النهر معلوم غير معلوم واليومان المذكوران معلومان معدودان ثم شرع يتكلم على مستحبات العيد فقال (والغسل للعيد حسن) وأفضله في باب غسل العيد من مستحب وهو المشهور وأما ما قال هنا بقوله (وايس بلازم) أي لزوم السنن وقيل هو سنة وصرح (ك) بشهو ريته وأفضل أوقات هذا بعد صلاة الصبح ويجزئه إذا اغتسل قبل طلوع الفجر بخلاف غسل الجمعة (ويستحب فيهما) أي العيدين (الطيب) للرجال من خرج منهم للصلاة ومن لم يخرج لها وأما النساء إذا خرجن لها فلا يجوز لهن الطيب (و) يستحب فيهما أيضا للرجال (الحسن) أي لبس الحسن (من الثياب) للقاعد والخارج وأدلة ذلك كله

في آية الحج وذكروا اسم الله عند الذبح وقال في آية البقرة واذكروا الله في أيام معدودات أيام التشريق وذكره فيها التكبير أديار الصلوات وعند الجمار وسميت أيام التشريق لأن الناس يشربون اللحم فيها أي يشربونه وقيل لأن الصلاة تصلى في أولها عند شروق الشمس (قوله والأيام المعلومات) أي لنهر وقوله والأيام المعدودات أي للرمي (قوله والغسل للعيدين الح) وصفة كصفة غسل الجنابة ويطلب من كل ميميز وإن لم يكن مكلفا ولا يريد الصلاة (قوله وقيل هو سنة) ضعيف (قوله ويجزئه إذا اغتسل قبل طلوع الفجر) إذ مبدا وقتها السادس الأخير من الليل وبعد الصبح مندوب ولا يشترط فيه اتصاله بالذهاب (قوله وما النساء إذا خرجن لها) أي للصلاة لا فرق بين العجائز وغيرهن ومفهوم خرجن أنهن إذا لم يخرجن فلا حرج وهو كذلك ويستحب فيهما أيضا للرجال أي لا للنساء وأما النساء فلا يخرجن إلا في ثياب البذلة وأما في البيت فلا حرج أيضا (قوله لبس الحسن) والمراد بالحسن منها في العيد الجديد ولو أسود تنبيهه \* ينبغي في زماننا أو يتعين أن يلحق بالنساء من تتشوق النفوس إلى رؤيته من الذكور فيجب على ولي الصغير الجميل وسيد المملوك أن يجنبه اللباس الحسن ولو في غير العيد (قوله وأدلة ذلك كله من السنة) في حديث ابن عباس كان عليه الصلاة والسلام يغتسل يوم الفطر والأضحية وقد كان صلى الله عليه وسلم يتطيب ورغب فيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا غددنا إلى المصلى أن نلبس أجود ما نقدر من الثياب

#### \*(باب في صلاة الخسوف)\*

(قوله وهو ذهاب الضوء) أي كله أو بعضه إلا أن يقل الذهاب جدا بحيث لا يدركه إلا الحاذق من أهل المعرفة فلا تصلى له لسكونه بمنزلة العدم (قوله ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه لعل ذلك حالة غالبية وفي العبارة حذف والتقدير والشمس آتت كذلك (قوله كسفت الشمس وخسف القمر) مبهين للعلوم والمجهول ونكسفا وانخسفاست لغات (قوله دل على مشروعيتها الكتاب الح) فالكتاب قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا للح قال الفاكهاني يحتمل

وردت به السنة \*(باب في) بيان حكم (صلاة الخسوف) وفي بيان صفاتها لا أكثر على أن الخسوف والمكسوف مترادفان بمعنى واحد في الشمس والقمر وهو ذهاب الضوء منهما أو قبل الأجود تبانيهما فالخسوف التغيير والخسوف الذهاب بالكساية ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه كان أولى بالخسوف من المكسوف فيقال كسفت الشمس وخسف القمر دل على مشروعيتها الكتاب

والسنة والاجماع وحكمها كما قال هذا في باب جل (وصلاة الخسوف) (٤٣٢) سنة واجبة) أى مؤكدة

وهو متفق عليه في خسوف الشمس ويختلف فيه في خسوف القمر والمشهور كما قال ومقابله قول الأكثر وصحح أنه فضيلة ولم يبين من يتعلق به هذه السنة وبين ذلك في المدونة بقوله يصليها أهل القرى والحضر والمسافرون إلا أن يجذبهم السير والمسافر وحده والمرأة في بيتها وقال الجمهور وأعلم أن صلاة خسوف الشمس تفعل جماعة وفرادى أما الأول وهو الأفضل ولذا بدأ به فقال (إذا خسفت الشمس) كلها أو بعضها (خرج الإمام إلى المصلي) إذا وصل إليه (افتتح الصلاة بالناس) ولا يشترط فيهم عدد محصور كالجمعة (بغير أذان ولا إقامة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصليها بأذان ولا إقامة ولا يقول الصلاة جامعة وفي الحديث ما يدل على أنه يقولها واستحسنه عياض وغيره ويكبر في افتتاحه كالتكبير في سائر الصلوات فإذا كبر افتتح القراءة بفاتحة الكتاب ثم

أن يكون المراد بها صلاة الخسوف وأن يكون المراد بها عبادة الله دون عبادتهما أى فالكتاب دليل في الجملة (قوله والسنة) كما في الحديث أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا يمحى به ما كتبه الله وفي رواية فافزعوا إلى الصلاة (قوله والاجماع) قال القرافي اجتمعت الأمة على مشروعيتها دون صحتها (قوله وحكمها) كما قال في العبارة حذف والتقدير وحكمها السنية كما قال الخ (قوله والمشهور) كما قال فيه - فنظر بل المشهور أن صلاة خسوف القمر مستحبة كما قاله عجم (قوله ومقابله قول الأكثر الخ) وهو المعتمد (قوله يصليها أهل القرى الخ) أى وأهل البدو ولا فرق بين حروعهما كان أو مبني ميم فهي سنة حتى في حق أى الصبي الذي يؤثر بالصلاة واستغرب بأنه يؤثر بالخسوف استئنا وردياً لأنه لا غرابة في ذلك لأن الصبيان لصغرهم يعدم ارتكابهم للخالفات يرجى قبول دعائهم أكثر من غيرهم (قوله والحضر) معطوف على القرى عطف عام على خاص قال في المصباح والحضر بفتح هاء خلاف البدو والنسبة إليه حضري (قوله إلا أن يجذبهم السير) أى لا دلالة له على يخاف فواته فلا تسن له وأما لو وجد السير لقطع مسافة فتسن في حقه (قوله والمسافر وحده) أى كما يصليها المسافرون يصليها من سافر وحده (قوله والمرأة في بيتها هذا إذا كانت غير متحالة والأفلاح حسن خروجها) (قوله قاله الجمهور الخ) أى أن الجمهور قال يؤثر بها كل من تقدم ومقابله ما حكاه اللخمي من أنه لا يؤثر بها إلا من تلزمه الجمعة (قوله أما الأول وهو الأفضل الخ) فالجماعة فيها مستحبة للرجال في المساجد (قوله خرج الإمام) أى ندباً (قوله إلى المسجد) مخافة انجلائها قبل وصول المصلي (قوله إذا وصل إليه الخ) يستفاد منه أن المناسب للإمام أنه يخرج بقدر ما إذا وصل حلت ووقتها من حل انما فله إلى الزوال فلو طلعت مكسوفة انظر بقوله محل النافذة ولو كسفت بعد الزوال لم يصليها (قوله وفي الحديث ما يدل الخ) أى لأنه صح أنه صلى الله عليه وسلم نادى فيها الصلاة جامعة (قوله واستحسنه عياض) أى عد قول الصلاة جامعة أمراً حسنأى مستحباً (قوله على المشهور) أى ندباً إذا خطبة لها وعن مالك جهرأوبه قال ابن شعبان وعلى المشهور يتأكد ندب الأسرار كما كدندب الجهر في الوتر (قوله لفظة نحو) مقحمة أى زائدة فان قيل إذا كان كذلك فأى فائدة في ذكرها والجواب ما قال ابن عمر أطلق نحو على الشيء نفسه وانما قال ذلك لأنه كذلك في الحديث وقول المختصر

(قراءة طويلة سرا) على المشهور لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ كذلك وحدها أن تكون برخص وقراءة سورة البقرة) لفظة نحو مقحمة فان المذهب استحباب قراءة الدعاء في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة

(ثم) بعد الفراغ من قراءتها (يركع ركوعاً طويلاً فهو ذلك) الذي قرأ في التقدير يريد كراهته في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعو (ثم) بعد ذلك (يرفع رأسه) من الركوع والحال أنه (يقول سمع الله لمن حمده) والمأموم يقول ربنا ولك الحمد (ثم) بعد ذلك (يقراً) الفاتحة على المشهور ويقرأ بعدها قراءة (دون قراءته الأولى) ويستحب أن تكون بال عمران (ثم) بعد فراغه من قراءة الثانية (٤٣٣) (يركع نحو) طول (قراءة الثانية) ويسبح في ركوعه ولا يقرأ

ولا يدعو ثم بعد أن يركع الإمام الركوع المذكور (يرفع رأسه) منه والمأمومون وهو (يقول سمع الله لمن حمده) ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد (ثم يسجد) هو والمأمومون (سجدتين تامتين) أي بطمأنينة وهل يطولهما كالركوع قولان مشهورهما الأول والآخر في مختصر ابن عبد الحكم وهو ظاهر كلام الشيخ (ثم) بعد أن يفترغ من السجدتين (يقوم فيقرأ) الفاتحة ويقرأ بعدها قراءة (دون قراءته التي تلي ذلك) أي قراءته التي في القيام الثاني من الركعة الأولى ويستحب أن تكون بسورة النساء (ثم) بعد فراغه من القراءة

وقراءة البقرة الخ يدل للشارح ومقابل المذهب ما أشار له بعضهم بقوله انما قال نحو إشارة الى أن النذب لا يختص بهذه السورة بل المراد هي أو قدرها (قوله فهو ذلك) أي يقرب منه في الطول أنه مساويه (قوله يقرأ الفاتحة) على المشهور خلافه لابن مسلمة في أنه لا يقرأها وعلى ذلك بأنها ركعتان والركعة الواحدة لا تتكرر فيها الفاتحة مرتين ووجه الأول أنه قيام ثان بعد ركوع ابتدأت فيه قراءة وكل قراءة ابتدأت في قيام يعقبها ركوع فان القراءة بالفاتحة وحدها أو مع غيرها (قوله يركع نحو طول الخ) أي تقارب قراءته الثانية في القيام الثاني (قوله وهل يطولهما كالركوع) أي الثاني بحيث يقربان منه في الطول ندباً لانهما كهو (قوله مشهورهما) الأول وتكون السجدة الثانية أقصر من الأولى (قوله والآخر) أي أنه لا يطول أي بل هو على المعتاد في غيرها من الصلوات كما صرح به الفاكهاني (قوله دون) أي أقصر زمناً من زمن قراءته التي تلي ذلك (قوله أي قراءته) تفسير لقراءته الذي أضيف اليه دون وسكت الشارح عن مرجع اسم الإشارة فقال بعضهم يعود على القيام الثاني وقال بعضهم على القراءة الأولى (قوله ويستحب) أن تكون بسورة النساء استشهد به بعض الشيوخ بأن الذي نقل عن مالك أن القيام الأول من الركعة الثانية أقصر من القيام الثاني من الركعة الأولى وقراءة النساء تنافي ذلك فالجواب أنه لا يلزم من كثرة المقر وطول زمن قراءته لا مكان الاسراع مع الترتيل حتى يصير زمن قراءة النساء أقصر من زمن قراءة آل عمران (قوله نحو قراءته) أي قريباً من زمن قراءته في القيام الثالث (قوله يقرأ الفاتحة على المشهور) أي خلافاً لابن مسلمة (قوله يركع نحو ذلك) أي قريباً من زمن القيام الرابع (قوله هي المشهورة في المذهب)

في القيام الثالث (يركع نحو قراءته) في القيام ١٠٩ هذا الثالث ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعو (ثم يرفع) رأسه والمأمومون كذلك (كما ذكرنا) أي وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد (و) بعد فترغه يقرأ الفاتحة على المشهور ثم (يقراً) قراءة (دون قراءته هذه) التي في القيام الثالث ويستحب أن تكون بسورة المائدة (ثم) بعد فراغه من القراءة في القيام الرابع (يركع نحو ذلك) أي نحو قراءته في القيام الرابع (ثم) بعد ذلك (يرفع رأسه كما ذكرنا) يعني وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد (ثم) بعد ذلك (يسجد كما ذكرنا) يعني سجدتين تامتين بطمأنينة وفيهما القولان المتقدمان في سجدتي الركعة الأولى (ثم) بعد فراغه من السجدتين (يتشهد أو) إذا فرغ من تشهده (يسلم) وهذه الصفة التي ذكرها الشيخ هي المشهورة في المذهب ودأبها الأحاديث الصحيحة الصريحة في كيفية ضلواته صلى الله عليه وسلم أي أياها وهذا آخر الكلام على فعل صلاة خسوف الشمس جماعة



باعتقادي أن هناك قولاً ليس بمشهور وبعبارة القائل كذا في مقتضى أنه اتفاق ونصه ذات  
وهذه الصفة التي ذكرها المصنف هي مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة  
تصلي ركعتين كسائر النوافل ودليلها ما تقدم من الأحاديث الصحيحة إلى آخر  
ما هنا (قوله وإن شاء الخ) خبر مقدم وقوله أن يفعل مبتدأ مؤخر وقوله أن يصلي  
معمول لقوله شاء وقوله مثل ذلك حال (قوله إذا لم يؤد الخ) محصلة أنه إذا صلى  
في بيته يكون مودياً للسنة لأن الجماعة ليست شرطاً فيه بل مندوبة فتسن للمفرد  
وإن تمكن من فعلها مع الجماعة وانما فوت على نفسه ثواب فعلها في الجماعة فقد ارتكب  
خلاف الأولى وقول الشارح إذا لم يؤد ذلك أي وأما لو أدى ذلك إلى ترك أفعالها  
في الجماعة فيكره له ذلك والحاصل أن فعلها في بيته خلاف الأولى إذا أدبت جماعة  
في المسجد ولا تفعلها مكره وهذا ما ظهر من قوله لم يعلم من كلام المصنف  
حكم تطويل القراءة ولا حكم تطويل القيام ولا السجود ولا حكم الركوع الأول  
ولا ما يدرك به الركعة من الركوعين ولا حكم الفاتحة في الأول ولا ما إذا انجلت  
كلها أو بعضها ومخلص القول في ذلك أن حكم تطويل القراءة والركوع والسجود  
الندب فلا سجود في تركه سهواً ولا بطلان في تركه عمداً ولو من الثلاث وأما القيام  
والركوع الأولان فحكم كل منهما السنة فمن صلاها بقيام واحد وركوع واحد  
فإن كان ساهياً سجد قبل السلام وإن كان عامداً جرى على الخلاف في ترك السنة  
وحينئذ قد درك ركعتيه بالركوع الثاني من الركوعين فن دخل مع الإمام في  
الركوع الثاني من الركعة الأخيرة فقد أدرك الصلاة مع الإمام وبقيت الأولى  
بركوعين وقيامين وظاهر سندها أن الفاتحة سنة في الأولى وفرض في الثانية وظاهر  
الموافق وابن ناجي فرضيتها قطعاً في أول كل قيام من الركعتين والخلاف في فرضيتها  
وسنيتها في كل قيام فإن ولو انجلت كلها في أثناء الصلاة هل تصلي على هيئة ركوعين  
وقيامين من غير تطويل أو انما تصلي كالنوافل بقيام وركوع واحد وسجدتين من  
غير تطويل قولان وأما لو انجلت بعضها أتمها على سنتها باتفاق كما لو انجلت بعضها قبل  
الدخول ومحل الخلاف المذكور إذا انجلت بعد تمام شطرها وأما ما انجلت قبل  
تمام الشطر فإنه يتمها كالنوافل على الراجح خلافاً لمن يقول بالقطع (قوله  
وليس في صلاة خسوف القمر جماعة على المشهور) مقابله قول أشهب كما يعلم من  
ابن ناجي (قوله إن النهي على جهة المنع) أي فهو حرام كما فاده في التحقيق ولكن  
المعتمد أن الجمع لها كره ولا حرام (قوله وأجازة أشهب) ضعيف (قوله وقوله مبتدأ)  
وقوله تكرار خبر (قوله أي فرادى الخ) وهو الأفضل (قوله على المعروف) راجع

وأما فعلها فرادى فأشار إليه  
بقوله (ولن شاء أن يصلي)  
صلاة خسوف الشمس  
(في بيته مثل ذلك) أي مثل  
الصفة المتقدمة (أن يفعل)  
إذا لم يؤد ذلك إلى ترك أفعالها  
في الجماعة ثم انتقل بتكلم  
على خسوف القمر فقال  
(وليس في صلاة خسوف  
القمر جماعة) على المشهور  
ظاهراً ما نقله القرافي إن النهي  
على جهة المنع فإنه قال وأما  
الجمع فتعنه مالك وأبو حنيفة  
لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يجمع في خسوف  
القمر وأجازه أشهب اللخمي  
وهو أبين وقوله (وليصل  
الناس عند ذلك) أي عند  
خسوف القمر (أفذاذا)  
بذالين معجمتين أي فرادى  
في منازلهم على المعروف  
(والقراءة فيها حمداً)

تكرار رفع يده قوله (كسائر ركوع النوافل) فابتوهـم في قوله ولا يصل الناس الخ لانه يحتمل أن تكون  
على هيئة النوافل ركعتين من غيرية تخصها ويحتمل أن تكون على صفة خسوف الشمس (وليس في انـ)  
بكسر الهمزة وسكون المثناة (٤٣٥) وبفتحهما أى بعد الفراغ من (صلاة خسوف الشمس)

ولا قباها (خطبة) بضم الخاء  
(مرتبة) لان جماعة من  
المهاجرة لا تصفة صلاة  
الكسوف ولم يذكر أحد  
منهم أنه صلى الله عليه وسلم  
خطب فيها وأما ما روى عن  
عائشة رضي الله عنها  
أنه صلى الله عليه وسلم صلى  
صلاة الكسوف ثم انصرف  
فخطب الناس فحمد الله  
عز وجل وأثنى عليه فعناه  
أنه أتى بكلام مفقود فيه  
حمد الله تعالى وصلاة على  
رسوله صلى الله عليه  
وسلم وموعظة على سبيل  
ما يؤتى به في الخطبة وظاهر  
قوله (ولا بأس أن يعـ) فـ  
الناس) بما يأتي (ويذكرهم)  
بما ضي يخالف ما قبله لانه  
لا معنى للخطبة الا الوعظ  
والنذ كبر أوجب بأنه يعنى  
بالخطبة المنفية التي يجاس  
في أولها وفي وسطها وبقوله  
ولا بأس الخ الوعظ والنذ كبر  
من غير ترتيب الخطبة  
واسـ عمل لا بأس هنا فيما

لقوله في منازلهم ومقابله ما ملأ في المجموعة من أنهم يصلون أذا ذاق المسجد وأما  
قوله أى فرادى فقد تقدم الخلاف فيه بين أشهب وغيره معنونا فيه بالمشهور  
(قوله تكـ) ما الطرف الاول) أعنى قوله وليصل فـ لم أنه تكرار وأما  
الطرف الثاني أعنى قوله والقراءة فيها جهر فلا تكرار نعم يلزم من كونها اليلية أن  
تكون جهرًا ولم أجدهـ هذه اللفظة أعنى القراءة فيها جهرًا من شروح نت  
ولا من شروح التحقيق ولعل نصب جهرًا على أنها خبر لكان محذوفة ولتقدير  
والقراءة تكون فيها جهرًا (قوله من غيرية تخصها) قل في التحقيق وظاهر  
قول مالك عدم افتقارها لنية تخصها كسائر النوافل بخلاف خسوف  
الشمس يفتقر الى نية مخصوصة انتهى واعلم أن أصل الذب بحمل بركتين فقط  
وكذا نذب أن تصلى ركعتين ركعتين حتى تعلى \* ثم \* وقتها الليل  
كله فان طلع كسوف فابدى بالمغرب ويقوت فعلها بطالع الفجرة فلا تفعل بعده  
ولومع بعد التأخير وأولى اذ لم يخسف الا بعد الفجر وكذا لو خسف ايلوا آخر الصلاة  
حتى غاب فلا يصلى (قوله لانه يحتمل) أى ان قوله ولا يصل الخ محتمل للامرين أولهما  
مراد والثاني غير مراد فأتى بقوله كسائر الخ تنصيصا على الاول الذى هو المراد  
ونفيا للثاني الذى هو غير المراد (قوله خطبة مرتبة) أى بحيث يجاس في أولها  
وفي وسطها (قوله فخطب الناس) أى للناس (قوله بما أتى) يحتمل أن يأتي  
من المصائب الدنيوية التي تحدث بسبب المعاصي أو المراد بما أتى أى ما وعظ  
أتيانه من أهوال الآخرة والانسيب الاول وقد جعل بين الوعظ والنذ كبر فرقا  
وقيل انهما مترادفان

### \* (باب صلاة الاستسقاء) \*

(قوله حكم صلاة الاستسقاء) وهو السنة المؤداة قال نت يدل على تأديها  
قوله في آخر الكتاب كالعبدن (قوله وبيان الوقت الذى تفعل فيه) وهو  
من ضحوة الى زوال الشمس (قوله وبيان المحل الذى تفعل فيه) وهو الصحراء (قوله  
طلب السقى) أى مطلق طلب السقى كان من الله أو من غيره (قوله لقمحط نزل  
بهم) لقمحط احتباس المطر فأفاده المصباح وقوله أو غيره أى كتحاق نهر ويحتمل

فعله أولى من تركه وقد نص في المختصر على استحباب الوعظ \* (باب) في بيان حكم (صلاة الاستسقاء) وفي بيان  
الوقت الذى تفعل فيه وبيان المحل الذى تفعل فيه وبيان وقتها والاستسقاء لغة طلب الماء ونهر عا طاب الصقي من  
الله تعالى لقمحط نزل بهم أو غيره

(وصلاة الاستسقاء) أي حكمها (سنة تقام) أي تفعل عند (٤٣٦) الجمهور ولا تزكاة لا فالانزال

عن أبي حنيفة رحمه الله أنها غير مشروعة وربما نقل عنه أنها بدعة ودليل الجمهور ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى فاستسقا واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة (يخرج لها) أي لصلاة الاستسقاء (الامام) زاد في رواية (والناس) وظاهرها العموم وليس كذلك فانهم قسموا من يخرج لها ومن لا يخرج لها على ثلاثة أقسام قسم يخرج لها باتفاق وهم المسلمون الأحرار المكافون والمجالات أي المسنات من النساء والصبيان الذين يعقلون القرب والعبد وقسم لا يخرج لها باتفاق وهم الشابات من النساء المفتنات والنفساء والحائض وقسم اختلف فيهم وهم الصبيان الذين لا يعقلون القرب والبهائم والشابات غير المفتنات وأهل الذمة والمشهور فيما عدا أهل الذمة لا يخرجون وأما هم فالشهور يخرجون مع

أن يكون أراد بالتحيط أهل الجذب فيشمل تخلف النهر أيضا والحل بفتح الميم والحاء هو احتياج الزرع والجذب بالهال المهملة ضد الخصب بكسر الخاء ويكون أراد بقوله أو غيره الحاجة إلى الشرب لأنفسهم ودوابهم ومواشيهم في سفر في صحراء أو في سفينة وما سنذكر من بقية الأقسام وذلك لأن الاستسقاء يكون لأربع هذان القسمان الثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة إلى الشرب وقد أتاهم من الغيث ما أن اقتصر وأعليه كانوا دون السعة فلهم أن يستسقوا ويسألوا الله المزيد من فضله والرابع استسقاء من كان في خصبان كان في محل وجذب وهذه الأربعة في الحكم على ثلاثة أقسام القسمان الأولان حكمهما السنة والثالث الإباحة والرابع الذنب (قوله سنة تقام) أي عينا أي تنأ كدأن صلى وانظر لم يقل واجبة كما في نظائره (قوله خلافا لابي حنيفة) قال الفا كهاني أشار بقوله سنة تقام إلى مذهب أبي حنيفة القائل بأنها بدعة لا تصلى فلذا أكد قوله سنة بقوله تقام ولم يذكر مثل ذلك فيما تقدم من السنن لا اتفاق عليها (قوله وربما نقل عنه الخ) لا يخفى أنه إذا لم تكن مشروعة فهي بدعة فلا حاجة إلى قوله وربما نقل الخ الآن يكون ذهب إلى أن المراد بالبدعة أنها أمر محرم وعدم المشروعية لا يلزم أن يكون في المحرم أو أن المغايرة باعتبار العنوان (قوله فاستسقى الخ) طلب السقيما من الله سبحانه وتعالى والواو لا تقتضي ترتيبا فلا يخالف ما سياتي من أن الدعاء بعد التحويل وبعد استقبال القبلة وبعد صلاة الركعتين إلى آخر ما سياتي (قوله وهم المسلمون الأحرار) أعلم أنها سنة عين في حق الله كالبالغ ولو عبدا ما أراد بالمسلمون الذكور وقوله والمجالات أي يخرجون ندبا (قوله والصبيان الذين الخ) يخرجون ندبا وقوله والعبيد العبد أما ذكر أو غيره وحكمه كغيره مما تقدم (قوله وهن الشابات الخ) خروجهن حرام (قوله والنفساء والحائض) ظاهر الخ حرمه خروجهن لأنه غير بالنع والظاهر أنه أراد به الكراهة الشديدة والمراد حال جريان الدم عليهن وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل بعد الحق بل هي الآن أشد في المنع لقدرتها على الاغتسال انتهى وذكر عجم أن الجنب يخرج إن كان فرضه التيمم أو وجد ما يقتسل به (قوله لا يخرجون الظاهرا) خروجهم مكروه بل صرح الضمى بكراهة خروج الشابة (قوله وأما هم فالمشهور يخرجون الخ) ملخصه أن في خروج أهل الذمة وعدم خروجهم قولين فأباح في المدونة خروجهم وكره منهم ومنعه أشهب وعلى الأول فهل ينقرون بيوم أو يخرجون مع الناس ويكونون أي ندبا على جانب خشية أن يسبق قدوس بغيرهم فيفتن بذلك منعفاء

ويستحب أياً من الأمام الناس قبل خروجهم إلى الصلوة بالتوبة ورد المظالم وتحوال الناس بعضهم من بعض لأن الذنوب يسبب المصائب لقوله تعالى وما أصابكم (٤٣٧) من مصيبة فيما كسبت أيديكم وسيب منع الإجابة كما جاء

المسلمين فيه خلاف أيضا قل بهضهم لا بأس بانفرادهم بيوم ومنعه ابن حبيب  
وهو المشهور وقرله ولا ينفردون بيوم أى يكره وأراد باليوم مطلق الزمن ولو قال  
ولا ينفردون بزمن لمكان أو وضع (قوله ورد المظالم) فقدم ما فيه من أنه هل شرط  
في صحة التوبة (قوله من بعض) أى من ذنوب بعض (قوله كما جاء في الحديث)  
بينه الفاكهاني بقوله العبد لا شعث الا غيرة يديه الى السماء يارب يارب ومطعمه  
حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذات (قوله ويأمرهم) أى ندبا  
بالصدقة والاحسان أى لعلمهم اذا أطعموا ونقرأهم أطعمهم الله فان الجميع فقر الله  
وعطف الاحسان على ما قبله مرادف وقوله بالصدقة أراد بها التصديق أو ان العبارة  
على حذف مضاف أى باعطاء الصدقة وفى كلام الشارح رد على خليل القائل  
بأنه لا يأمرهم بالصدقة ~~تنبيه~~ ~~هـ~~ اختلاف هل استمال أمره واجب في غير  
المعصية ولو في المكروه وهو ظاهر قول ابن عرفة تجب طاعته في غير المعصية أو انما  
تجب في طاعة وهو ظاهر خيرا ناطاعة في معروف انتهى (قوله ويستحب صيام  
ثلاثة الخ) ولا يأمر الامام بالصيام فليس الامر به من طريقته واستحبه ابن حبيب  
(قوله ويخرجون في ثياب البذلة والمهنة) أى ما يتن من الثياب وعطفه على البذلة  
تفسير كما أفاده في الصحاح قال الحرشي في كبره والظاهر أنه ينظر في الممتن بحال  
لابسه انتهى (قوله وعالمهم السكينة) أى المهابة والرذانة وقرله والوقار بمعنى  
ما قبله كما يفيد المصباح وهناك وجه آخر راجعه في حاشية شرح العزلة (قوله  
والمشهور) ان الامام لا يكبر عند خروجه اليها بمقابلته ما لا ين بشير من التكبير  
(قوله يخرج الامام الى المصلى الخ) أى في غير أهل مكة وأهل مكة فيستسقون  
بالسجد الحرام كما يدلون فيه العمد ذكر ذلك عجم (قوله والمذهب انها تصلى ضحوة  
الخ) مة بله ما في العتبية لا بأس بالاستسقاء بعد المغرب وبعد الصبح وقد فعل  
ذلك عندنا وإيس من الامراة قد يم وجهه ابن رشد على الدعاء لا البروز للنسلى (قوله  
والظاهر أنه نفير) أى للمذهب ويكون تكلم على الابتداء فقط ويحتمل الخلاف  
كما ذكرت ذلك ويجوز التنفل قبلها وبعد الخ ونقل ابن حبيب عن ابن وهب  
كرهه ذلك قياسا على صلاة العيد والفرق ان الاستسقاء يقصد فيه التقرب

(ف) انه (يصلى بالناس ركعتين) فقط باتفاق ١١٠ عدد ل من يقول بغيره ويمسح ويحذف النفل قبلها  
وبعد ما على المذهب (ويجهر فيه ما بالقراءة) اتفاقا لما صح عنه أنه صلى الله عليه وسلم جهر فيه ما بالقراءة (يقرا)  
في الركعة الاولى (بأم القرآن وسبح اسم ربك الاعلى)



وَنَحْوُهَا فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ (وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا) وَنَحْوُهَا رَوَى قَوْلُهُ (وَفِي كُلِّ رُكْعَةٍ سَجْدَتَيْنِ) بِالْيَاءِ وَالصَّوَابُ سَجْدَتَانِ بِالْألفِ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ الَّذِي قَبْلَهُ وَجاءَ النَّصْبُ بِأَضْمَارٍ فَعَمِلَ التَّقْدِيرُ بِسَجْدَتَيْنِ (وَرَوَى قَوْلُهُ) (رُكْعَةً وَاحِدَةً) بِالنَّصْبِ وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ (٤٣٨) مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ وَبِالزَّعْمِ وَلَا وَجْهَ لَهُ

وَتَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ بِالْحَسَنَاتِ لِرَفْعِ الْعُقُوبَاتِ بِخِلَافِ الْمِيدِ كَمَا فِي الْحَقِيقِ (قَوْلُهُ نَحْوُهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ) كَذَا زَادَتْ وَنَحْوُهَا بِدَسِيعٍ وَبَعْدَ الشَّمْسِ ثُمَّ قَالَ وَأَتَمَّا خَصَّ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَهُمَا فِيهِمَا (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ) أَيْ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ سَجْدَتَيْنِ لِأَنَّهُ أَمَّا يَصْعَقُ بِتَقْدِيرٍ وَيُفْعَلُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سَجْدَتَيْنِ وَرُكْعَةً وَاحِدَةً أَيْ رُكُوعًا وَاحِدًا (قَوْلُهُ وَبِالزَّعْمِ) وَلَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَا يَعْطَفُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ) أَيْ نَذْبًا (قَوْلُهُ لَا يَرِقِي مِنْبَرًا) فِي الْمَدُونَةِ يَمْنَعُ قَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالنَّعْيِ الْمَكْرَاهَةَ وَأَتَمَّا نَهَى عَنِ النَّعْيِ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ يَطْلُبُ فِيهَا التَّوَضُّعُ (قَوْلُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ) وَأَجَازَ فِي الْمَجْمُوعَةِ أَنَّ يَخْطُبُ وَيَسْتَسْقِي عَلَى النَّعْرِ وَنَقَلَ فِي النُّوَادِرِ عَنْ أَشْهَبٍ (قَوْلُهُ بِفَتْحِ الْجِيمِ) لِأَنَّ الْمُرَادَ الْمَرَّةَ (قَوْلُهُ عَلَى قَوْسٍ) أَيْ أَوْ سَيْفٍ لِيَلَا يَمُوتَ بِحَيْثُهِ أَوْ لِيَعْتَمِدَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَانِ وَالْقَوْسُ قِيلَ يَدُ كَرِيْثُوثٍ (قَوْلُهُ عَرَبِيٌّ) أَيْ لِأَنَّهُاطُوبِيَّةً لَا الرُّومِيَّةَ لِأَنَّهُاقَصْبِيَّةٌ (قَوْلُهُ فَيَخْطُبُ) أَيْ نَذْبًا (قَوْلُهُ ثُمَّ قَامَ فَيَخْطُبُ) أَيْ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ لَكِنْ يَبْدُلُ التَّكْبِيرَ بِالِاسْتِغْفَارِ وَيَدْعُو فِي خُطْبَتِهِ بِكُشْفِ مَنْزِلِ بَيْتِهِمْ وَلَا يَدْعُو لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ الْخُلُوفَيْنِ (قَوْلُهُ أَنَّ الْخُطْبَةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ) وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَنَقَلَ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ يَخْطُبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالْفَرْقُ عَلَى الْمَشْهُورَيْنِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْخُطْبَةَ شَرْطُ فِي الْجُمُعَةِ فَنَاسَبَ التَّقَدُّمُ وَهِيَ الْوَأَسَةُ طَهَامُ تَفْسِدُ الصَّلَاةَ أَجْمَاعًا (قَوْلُهُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ) قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ لَا يَجَازِي فِي أَوَّلِهَا تَتَبَّعَهُ اسْتِمَاعُ الْخُطْبَتَيْنِ مَنْدُوبٌ وَكُلٌّ مِنْ حُضُرٍ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَجْلِسُ وَلَا يَصِلُ بِهِ دَاخِلُ الْخُطْبَةِ يَخْتِيرُ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا فَاغْلَةً كَمَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَمِيدِ مَعَ الْإِمَامِ (قَوْلُهُ وَلَا أَحَدٌ لِلْجُلُوسِ) الْحُجَّ كَذَا قَالَ الْأَقْفَهْسِيُّ وَقَالَ ابْنُ عَمْرِو الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى قَدَرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ انْتَهَى وَكَلامُ ابْنِ عَمْرٍو الْأَوَّلِيُّ قَالَا وَلِيَ الشَّارِحُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَيْهِ بَدَلُ قَوْلِ الْأَقْفَهْسِيِّ (قَوْلُهُ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) أَيْ نَذْبًا (قَوْلُهُ أَنْ يَجْعَلَ مَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْإِيمَنَ الْحُجَّ) ظَاهِرُهُ الْبِدَاءُ بِالْإِيمَنِ وَفِي الطَّرَازِ بِدَأْيِ يَمِينِهِ فِي الْعَمَلِ فَيَأْخُذُ مَا عَلَى عَاتِقِهِ الْإِسْرَ وَيَعْرِضُ مِنْ وَرَائِهِ لِيَضَعَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْإِيمَنَ وَمَا عَلَى الْإِيمَنِ عَلَى الْإِسْرِ قَالَهُ مَالِكٌ وَهِيَ الْأَوَّلَى لِاسْتِمَاعِهَا بَوَاضِعَ الرِّدَاءِ عَلَيْهِمَا (قَوْلُهُ وَلَا يَلْقَبُ ذَلِكَ) أَيْ

وَيَعْنِي بِالرُّكْعَةِ الرُّكُوعِ وَأَتَمَّا أَصَحُّهَا بِوَاحِدَةٍ احْتِزَامًا مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ (و) إِذَا فَرَّغَ مِنْ سَجُودِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (يَتَنَهَّدُ) (و) يَهْدِفُ رَأْسَهُ مِنْهُ (يَسْلَمُ) ثُمَّ إِذَا سَلَّمَ فَانْهَ (يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ) وَهُوَ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَرِقِي مِنْبَرًا عَلَى الْمَشْهُورِ (فَإِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ) (يَجْلِسُ جَالِسًا) بِفَتْحِ الْجِيمِ لِيَأْخُذَ النَّاسَ أَمَّا كُنْتُمْ (فَإِذَا اطْمَأَنَّ) ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَأَنْ شَدَّتْ قُلْتُ اطْمَأَنَّ بِالْيَاءِ ذَكَرَهُ أَهْلُ الْلُغَةِ (النَّاسُ) فِي أَمَّا كُنْتُمْ (قَامَ) الْإِمَامُ عَلَى جِهَةِ الاسْتِجَابِ حَالَةً كَوْنُهُ (مَتْرُكًا عَلَى قَوْسٍ) عَرَبِيٌّ (أَوْ عَصَى) فَيَخْطُبُ ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ قَامَ فَيَخْطُبُ (أَخَذَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْخُطْبَةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَأَنَّ الْخُطْبَةَ فِي الاسْتِسْقَاءِ مِثْلُ خُطْبَةِ الْعَمِيدِ يَجْلِسُ فِيهَا أَوَّلًا وَفَاتِيَا وَهُوَ الْمَشْهُورُ لَفْعُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ

وَلَا أَحَدٌ لِلْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَلَكِنَّهُ وَسَطُ (فَإِذَا فَرَّغَ) الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ (اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) مَكَانَهُ (فَيَحْزُلُ رِجْلَهُ) تَفَاوُلًا لِيَتَحَوَّلَ حَالُهُ مِنَ الشَّدَةِ إِلَى الرَّخَاءِ وَصِفَةُ التَّحَوُّلِ أَنْ يَجْعَلَ (مَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْإِيمَنَ) عَلَى مَنْكِبِهِ الْإِسْرَ وَمَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْإِسْرَ عَلَى (مَنْكِبِهِ) (الْإِيمَنَ) لَفْعُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَلْقَبُ ذَلِكَ) أَيْ رِجْلَهُ سَنَدَ لَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلْبَهُ وَلَا عَنْ أَحَدٍ بَعْدَهُ

وفي الجلاب ان شاء قلبه فيجعل أسفله أعلا من بشير وأسفله بمائلي الظاهر يعني باطنه وأعلام بمائلي السماء وهو ظاهر ولا يتناقض جعل ماء على يمينه على يساره لا مع تغيير ظاهره باطنه وباطنه ظاهره باطنه لانه لا يكون الأسفل عند ابن الجلاب بمائلي العجز منه (٤٣٩) وأعلام بمائلي الرأس انتهى (ولا يفعل الناس) الذكور دون النساء

(مثله) أي مثل الامام ان

كانوا أصحاب أردية فيحولون

أرديتهم ويدعون وهم

جلوس وأما الامام فانه

يقول (وهو قائم وهم قعود

ثم يدعو كذلك) وهو قائم

مس — تقبل القبلة جهرا

ويكون الدعاء بين الطول

والانصر ومن دعائه صلى

الله عليه وسلم اللهم اسق

عبادك ورسيدك واقتدر

رحمتك ونحيي بالمك الميت

ويستغيب لمن قرب منه أن

يؤمن على دعائه ويرفع

يده وباطنه ما الى الارض

وروى الى السماء (ثم) اذا

فرغ الامام والناس من الدعاء

(ينصرف وينصرفون) على

المشهور (ولا يكبر فيها) أي

في صلاة الاستسقاء (ولا في)

صلاة (الحسوف غير تكبيرة)

الاحرام (و) تكبيرة (الخفض

والرفع) وهكذا لا يكبر

في الخطبة ولكن يكبر فيها

من الاستسقاء والتكبير

في صلاة العبد (و) كذا (لا اذ ان فيها) أي في صلاة الاستسقاء (ولا فامة) وفي غالب النسخ (فيها) أي صلاة

الاستسقاء وصلاة الحسوف وفيها تكرار بانسبة لصلاة الحسوف لانه قدمه هناك وهذا آخر الكلام على ثلث

الرسالة ثم ابتداء الثلث الثاني بالكلام على الجنازة قال (باب ما) في بيان الذي (يفعل بالمحضر) في رفع الضاد

وكسرها الملت سمي بذلك لان أحله حضره

بأن يجعل الحاشية السفلى من فوق والعليا من أسفل لما في ذلك من التشابه نظرا لقوله تعالى فجعلناهم عظاما (قوله ابن بشير الخ) على هذا ليس كلام الجلاب مخالفا لنفسه (قوله فيجعل أن يكون الأسفل الخ) الاولى ويحتمل أن يكون الخ ليفيد أنه احتمال آخر وعليه فالخالفه ظاهرة (قوله بمائلي العجز) وهو المقدمة (قوله دون النساء) فان من لا يحولون (قوله ان كانوا أصحاب أردية) وأما لو كانوا برانس فلا تحول (قوله ثم يدعو) صريح هذا أن الدعاء منهم ومنه بعد التحويل وهو كذلك خلافا لظاهر كلام خليل (قوله ينصرف وينصرفون على المشهور) وقيل يرجع مستقبل للناس يذكرون ويدعون ويؤمنون على دعائه ثم ينصرفون (قوله ولكن يكبر فيها من الاستسقاء) فيقول أسئلكم الله العظيم لذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويأثر في اشياء الخطبة من قوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الى قوله ويجعل لكم أنهارا (قوله غير تكبيرة الاحرام الخ) أي خلافا للاستسقاء في رجه الله فانه يقول يكبر في الركعة الاولى سبعة وفي الثانية خمسة صلاة العبد (قوله وتكبيرة الخفض) أي التي لا ركوع والسجود وقوله والرفع أي الرفع من السجدة الاولى والثانية التي هي معروفة بتكبيرة القيام فالعبارة جامعة لجميع التكبير خاتمة تكلم المصنف على طلب السقي وأما طاب الاستسقاء اذا أتر على الناس الستاء فانما يكون ذلك بالدعاء من غير صلاة ولا خطبة قلت وبما ورد في رفع المطر اذا أكثر وخيف منه الضر وما رواه الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والأجام والظراب والاولدية ومنابت الشجر وقوله الآكام بالفتح والمد ويروي بالفتح والاصح جمع الكمة وهي الراية أي التل والأجام مثلها والاجرة من النصب والظراب بكسر الظاء وهي الروابي السكاير والجبال الصغار جمع ظربة بكسر الراء (باب ما يفعل بالمحضر) (قوله سمي بذلك الخ) هذه العبارة تناسب الفتح وفي زروق والمذاهب فتح الضاد ولم يذكر والكسر أولان الملائكة حضرته لترع روحه قاله ابن عمر وأما ضورده غالبا

في خطبة العبد (و) كذا (لا اذ ان فيها) أي في صلاة الاستسقاء (ولا فامة) وفي غالب النسخ (فيها) أي صلاة الاستسقاء وصلاة الحسوف وفيها تكرار بانسبة لصلاة الحسوف لانه قدمه هناك وهذا آخر الكلام على ثلث الرسالة ثم ابتداء الثلث الثاني بالكلام على الجنازة قال (باب ما) في بيان الذي (يفعل بالمحضر) في رفع الضاد

وكسرها الملت سمي بذلك لان أحله حضره

وكسرها الملت سمي بذلك لان أحله حضره

أو حضور الشياطين لغنته وهذه العلل كلها تناسب الفتح الذي هو اسم فاعول وأما  
بالسكس فهو اسم فاعل أي قام به الاحتضار والاحيل له اطلاقاً مدة الحياة  
وانتهاء تلك المدة فإن أريد الثاني فلا تقديروا أن يبدأ الأول فيحتاج إلى تقدير أي  
آخر أجله (قوله وبين غسل الميت) لم يضمن بأن يقول وفي غسله لأنه إنما يغسل  
بعد موته وفي تلك الحالة لا يسمى محتضراً إلا على طريق المجاز (قوله ونحو ذلك) أي  
مما يتعلق بالغسل ~~ك~~ كونه يعصر بطنه رفقا (قوله بفتح الفاء وسكونها)  
فأما الفتح فهو ما يكفن به الميت وأما السكون فهو ادراج الميت في السكفن أي في بيان  
حكم كفنه (قوله أي بيان عدد الخ) راجع للفتح (قوله كيفية دفنه) فيه إشارة  
إلى أن التصديقان كيفية الدفن لأنفس الدفن (قوله ترجم له الخ) وأجاب بعضهم  
بأن الجمل الذي ترجم له هو قوله ولا يتبع الميت بحجارة وليس هذا حقيقة الجمل  
ويحتمل أن يكون سكت عنه لأجل الدفن لأنه يتضمن الجمل تحقيق قوله ونحو ذلك  
أي مما أشار به قوله ولا بأس أن يعمص ويعم (قوله وفي تخفيفه الخ) أي حكم  
الخ (قوله وما يوضع فيه) أي من الأبن (قوله حتى يغلب عليه) أي حير يغلب الحال  
عليه وتظهر علامات الموت عليه وقوله ويوقن بموته عطاف لازم (قوله أشخاص  
بصره) يقال شخص الرجل بصره إذا فتح عينيه لا يطرف وقوله ولا يستقبل أي  
على طريق الكراهة فيما يظهر (قوله أن يجعل على جنبه الأيمن) كأن يدب أن يوضع  
في قبره على جنبه الأيمن مستقبلاً ومحل ذلك إذا أمكن فإن لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه  
إلى القبلة وهذا بخلاف وضعه للغسل فيستحب وضعه على جنبه الأيسر ليدأ  
بغسل الجنب الأيمن (قوله ومصدره إلى القبلة) عبارة تتوجه إلى القبلة  
وهي أحسن (قوله إذا قضى نجبه) النجس النذر ولا يخفى أن كل حي لابد أن يموت  
فكأنه نذر لازم فإذ مات فقد قضى نجبه أي نذره وحاصله أن المراد مات بالفعل  
جزماً ولذلك أتى بأذا المفيدة للتحقق وإنما استحب اغماضه لأن فتح عينيه بعد  
موته يقبح به منظره كما أن فتح فيه ~~ك~~ كذلك ومن علامات تحقق الموت انقطاع نفسه  
وانفراج شفقيه ويندب أن يتولى اغماضه من هو أرفق به من أوليائه ومن مات  
ولم يخش وانفقت عيناه وشفتاه يجذب شخص عضديه وأخراهما إلى رجليه فأنهما  
يتغلغان (قوله ويقال عند ذلك) أي ندب أي عند الاغماض (قوله بسم الله)  
أي اغماض كائن بسم الله وقوله وعلى سنة أي وكائن ذلك الاغماض على سنة  
الخ وقوله وسلام على المرسلين الخ ختم بالسلام على المرسلين وحمد الله لتعود  
برسكتهما على الميت وقوله والحمد لله رب العالمين أي على جميع نعمه التي منها

(وفي بيان كيفية غسل الميت) ومن يغسله ونحو ذلك  
وفي بيان كفنه بفتح الفاء  
وسكونها أي وفي بيان عدد  
ما يكفن فيه الميت ونحو  
ذلك (وفي بيان تخفيفه)  
وتخفيف كفه (وفي بيان  
ترجم له ولم يذكره  
في الباب) (وفي بيان كيفية  
دفنه) أي وضعه في قبره  
وما يوضع فيه ويدأ بمصدره  
في الترجمة ونال (ويستحب  
أستقبال القبلة بالاحتضار)  
حين يغلب عليه ويوقن بموته  
وعلمة ذلك أشخاص بصره  
ولا يستقبل به قبل ذلك  
كيفية العوام والمستحب  
في صفة الاستقبال أن يجعل  
على جنبه الأيمن ومصدره إلى  
القبلة (و) يستحب  
(اغماضه) أي تغليق عينيه  
(إذا قضى) نجبه ويقال عند  
ذلك بسم الله وعلى سنة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين

التوقيف لما ذكر أو على ما ذكر (قوله لئلا هذا) أي الحال وهو الموت أي بهذا  
ومثله (قوله وعد غير مكذوب) أي هذا الموت موعود غير مكذوب فيه (قوله  
ويستحب أيضا الخ) أي يندب أن يشد حجب به الأسفل مع الأدنى به صابة عريضة  
ويربطها من فوق رأسه لئلا يستر حتى لحياه فيفتح فاه فيدخل الهواء منه إلى جوفه  
ويخرج بذلك منظره وهذا أيضا بعد تحقق الموت (قوله وتلين به فاصله برزق) أي  
عقب موته فيرد ذراعيه له ضد به ويدها ويرد فخذه إلى بطنه ويمد يدها ورجليه  
إلى فخذه ثم يمدحها (قوله ورفعها على الأرض) أي بأرجل على سرير خوف  
إسراع الهواء فيحصل انشويه ونحو ما مورود بحفظه قبل الدفن (قوله وستره  
بثوب) أي ويندب ستره بثوب زبادة على ما فيه حال الموت لانه رعايته غير تغييرا  
قويان المرض فيظن من لا مرفة له ما لا يجوز (قوله ووضع سيفه ونحوه) أي  
من حديد خوف انتفاخه فان لم يوجد ذلك فطين مبلول كذا قاله بهرام وانظر  
ما وجه هذا الترتيب قال الشيخ حلل ويندب تليين المفاصل والرفع على الأرض ووضع  
القبيل لم أر من نبه عليه من الأصحاب وهي منصوصة للشافعية (قوله وتلقينه) أي  
أي المحتضر الذي الذي لم يمت بالفعل وأما الأمور التي تقدمت فهي لمن مات بالفعل  
(قوله بأن يقال عنده) أي بأن يقول الجالس عنده بحيث يسمعه (قوله لا اله  
الا الله) أي ولولم يقل أشهد وقدر الشارح محمد رسول الله لا إشارة إلى أنه لا بد من  
جمع محمد رسول الله مع لا اله الا الله اذا العبد لا يكون مسلما الا بهما (قوله عنده  
الموت) أي عند ظهور علامات الموت وانما ندب التلقين ليتذكر ههنا بقلبه  
في موت وهو معترف بهما في ضميره ولا يكثر عليه فان قاله مرة ثم تكلم أعيدت عليه  
وان لم يتكلم ترك وينبغي أن يلقنه أهل الفضل والصلاح غير وارثه من له به محبة  
والأفأر أنهم به (قوله لا شيطان) لانه يأتيه على صفة من تقدم موته من أحب  
الناس اليه من أفأر به واذا قالها المحتضر لا تعاد عليه إلا أن يتكلم بكلام أجزي  
فتعاد عليه ليكون آخر كلامه فيدخل الجنة تنبيهه ببلاقن المحتضر ولو صبيا  
ميرزا ولازمة المحتضر يجب على أفأر به فان لم يكن فعلى أمهاته فان لم يكن فعلى جيرانه  
فان لم يكونوا فعلى عموم المسلمين على جهة الكفاية (قوله وان قدر) بالبناء للفعل  
والمعنى أنه يندب لنا أن نجعل ما فوقه وما تحته وجسده طاهرا ان أمكن ذلك (قوله  
جسده) ليس المراد ان اسم ك كان محذوف بل إشارة إلى أن اسمها ضمير مستتر  
والتقدير أي جسده (قوله بمعنى حسن) أي وليس أفعال التنزيل على يابه لانه  
لو بقي على يابه لا قضى ان في عدم ذلك حسنا وليس كذلك وعلة ذلك حضور

لئلا هذا فإيه عمل الصالحين  
وعند غير مكذوب ويستحب  
أيضا شد حجب به بصابة  
وتلين به فاصله برزق ورفعها  
عن الأرض وستره بثوب  
ووضع سيف ونحوه على  
بطنه وتلقينه واليه أشار  
بقوله (وبلقن) بأن يقال  
عنده (لا اله الا الله) محمد  
رسول الله (عند الموت)  
ولا يبال له قل لانه قد يقول  
لا شيطان عند قوله له  
على دين كذا فيسأله انظر  
(وان قدر على أن يكون)  
جسده (طاهرا وما عليه)  
والذي تحتها (طاهرا فهو  
أحسن) بمعنى حسن



للاثكة عنده ويحتمل أن يكون صفة فعل على بابها استعمالا لغة الشاذة في قول  
 العرب العسل أحلى من الحل (قوله ويستحب أن لا يقرب حائض ولا حبيب)  
 مع حمله بعضهم على ترك المناولة في الاغماض وغيره لان الغالب عليهم ما نجاسة  
 أيديهم ما أي وهذا هو المتبادر من حل شارحنا وحمله بعضهم على ترك حضورهم  
 لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه حائض أو جنب  
 وكذا ينبغي أن لا يقرب به كتاب ولا تمثال وكل شيء تذكره الملائكة وكذا الصبي  
 الذي يعبث ولا يكف إذا نهى وينب أن يحضر عنده طيب وحضور أحسن  
 أهله وأصحابه خلقا وخلقاً ودينا وكثرة الدعاء له وللحاضرين لان الملائكة يؤمنون  
 وينب ابعاد النساء لقلة صبرهن واطهار الجمل من حضر من الرجال (قوله بمعنى  
 استحب) والاولى التعبير به لان الرخصة قد تكون غير ذلك (قوله هو ابن  
 حبيب) وكذلك في غيره هذا الموضع من الكتاب فالمراد به ابن حبيب كما قاله  
 ابن عمر (قوله أو رجله الخ) إشارة الى أن قول المصنف عند رأسه ليس بشرط  
 كما صرح به الاقفهسي (قوله سورة يس) الاضافة للبيان أي سورة هي يس  
 (قوله يقرأ عند رأسه الخ) لا يخفى ان هذا يدل لظاهر المصنف من الاقتصاد على  
 أن القراءة تكون عند رأسه فان قلت قد روي أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم  
 وابن حبان عن مغفل بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأ على موتاكم  
 يس فهذا هو السارق عن ظاهر المصنف قلت يخالف ما تقر من حمل المطلق على  
 التقيد (قوله الاخوان الله الخ) ورداذا قرئت عليه سورة يس بعث الله ملكا  
 ملك الموت أن هوّن على عبدي الموت (قوله أي ما ذكر) جواب عما يقال كان  
 الاول أن يقول ولم يكن ذلك أي القراءة (قوله وانما هو مكرمه عنده) لخصوصية  
 ليس بالذكر بل بذكره عنده قراءة يس أو غيرها عند موته أو بعده أو على قبره قال  
 العلماء ومحل الكراهة عند مالك اذا فعلت على وجه السفينة وأما لو فعلت على وجه  
 التبرك بها أو رجاء بركتها فلا أقول هذا هو الذي يقصده الناس بالقرآن فلا  
 يذنب كراهة ذلك في هذا الزمان وتصح الاجارة عليها (قوله بمعنى يباح البكاء) أي  
 على جهة الرجوعية أي لقرله بعد وحسن التعزى الخ (قوله أي حين الاحتضار)  
 أي وكذا بعد الموت والمناسب لشارح أن يقول أي حين يحضر الميت لان التنوين  
 عوض من الجملة (قوله وهو) تفسير محسن التعزى لا التعزى لان التعزى التقوى  
 مطلقا والتقوى على الصبر بما نزل بالنفس أي على ما نزل بالنفس حسن فالإضافة  
 في قوله وحسن التعزى من اضافة الصفة الى المرصوف أي التعزى الحسن ولا يخفى

(ويستحب أن لا تقرب به  
 حائض ولا جنب) باغماض  
 لا غيره إذا كان ثم غيرها  
 إما أن لم يكن ثم غيرها فهم  
 كغيرها (وأرخص) بمعنى  
 استحب (بعض العلماء)  
 هو ابن حبيب (في القراءة  
 عند رأسه) أو رجله أو غير  
 ذلك (بسورة يس) لما روي  
 أنه صلى الله عليه وسلم قال  
 ما من ميت يقرأ عند رأسه  
 بسورة يس الاخوان الله  
 عليه (ولم يكن ذلك) أي  
 ما ذكره من القراءة عند  
 المتخضر (عند مالك) رحمه  
 الله (أمرأه ولا به) وانما  
 هو مكرمه عنده وكذا يكره  
 شتمه وتقية به بعد وضعه  
 في قبره (ولا بأس بالبكاء)  
 بمعنى يباح البكاء (بالله ومع  
 حينئذ) أي حين الاحتضار  
 (وحسن التعزى) وهو  
 تقوية النفس على الصبر  
 بما نزل بها

ان المناسب حذف حسن ويقول والتعزى والتعزى أجيل أى أحسن لانه على  
 عبارته يلغوا الاخبار بقوله أجيل أى أحسن (قوله والتعزى) عطف على حسن  
 التعزى من عطف المغاير لان التعزى هو تقوية النفس على الصبر بحيث يرمخ  
 فيها وأما الحمل على الصبر فلا يلزم منه رسوخ (قوله أى أحسن) أى من البكاء  
 ولا يخفى ان البكاء لا حسن فيه فافعل التفصيل ليس على بابه (قوله ويستعان  
 على ذلك بالنظر فى الأدلة) أى من الآيات والاحاديث الواردة فى شأن ذلك  
 كقوله عز وجل وبشر الصابرين الى آخر الآية وقال صلى الله عليه وسلم من قال  
 ذلك وقال معه اللهم أجرنى على مصيبتى وأعقبني خيرا منها فعل الله به ذلك فان قيل  
 اذا كان الصبر أحسن فلم أحمله صلى الله عليه وسلم وبكى على ولده ابراهيم فالجواب  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل خلاف الا فضل بالنسبة لما للتشريع فهو بالنسبة  
 له أما واجب أو مندوب (قوله وينهى وينهى) لان هذا أمر سبق ونهى تحريم  
 حيث استلزم أمرا محرما وهو ما كان بصوت مع قول قبيح عند الموت وبعدده  
 وأما ما كان بصوت من غير قول قبيح معه فهو جائز عند الموت لا بعده (قوله الصراخ  
 فى الخجاء يضبط بالقلم فى نسخة معتمدة الصراخ بضم الصاد (قوله والنيابة  
 فى القسط لاني والنيابة رفع الصوت بالندب قاله فى المجموع رقيه غيره بالكلام  
 المسجع انتهى فهو من عطف الخاص على العام (قوله ليس منا) أى من اهل  
 سنتنا ولا من المهتدي بهدينا وليس المراد خروجه من الدين لان المماهى لا يكفر بها  
 عند اهل السنة نعم يكفر باعتقاد حلقها وعن سفيان أنه كره الخوض فى تأويله وقال  
 ينبغي أن يسلك عنه ليكون أوقع فى النفوس وأبلغ فى الزجر (قوله ضرب الحدود)  
 انما خص صلى الله عليه وسلم الحدود بالضرب دون سائر الاضياء لانه الواقع منهم  
 ولان أشرف ما فى الانسان الوجه فلا يجوز امتاهاه واهاته بضرب ولا تشويه ولا غير  
 ذلك بما يشينه وانما جمع الحدود وليس للانسان الاخذان لانه والله أعلم من باب  
 قوله تعالى وأطراف النهار وقالت العرب شابت مفارقة وليس له الا مفرق واحد  
 فكأنهم سموا كل موضع من المفرق مفرقا وهذا اذا جعلنا من واقعة على مفرد  
 فان جعلناها واقعة على جمع فلا اشكال والمراد بشق الجيوب افسادها بالقطع  
 فى غير محلها وانما حرم ذلك لما فيه من اظهار السخط وعدم اظهار الرضاء بالقضاء مع  
 ما فى شق الجيوب من اضاعه المال وقال فى العدة وانما جمع وان كان ليس للانسان  
 الاخذان فقط باعتبار ارادة الجمع وشق الجيوب بضم الجيم جمع جيب من جابه أى  
 قطعه وهو ما يفتح من الثوب لتدخل فيه الرأس للبسه (قوله ودعى بدعى الجاهلية  
 المصيبة

(والتصبر) وهو حمل النفس  
 على الصبر (أجل أى)  
 أحسن (لمن استطاع  
 ويستعان على ذلك بالنظر  
 فى الأدلة على أجر المصاب  
 (وينهى) بمعنى ونهى (عن  
 الصراخ والنيابة) لقوله  
 عليه الصلاة والسلام  
 فى الصعيين ليس منا من  
 ضرب الحدود وشق الجيوب  
 ودعى بدعى الجاهلية وفى  
 رواية له لما أتاه برىء من  
 حلق وصلق ونخرق الخالق  
 هى التى تحلق شعرها عند  
 المصيبة

هي زمان الفترة قبل الاسلام بأن قال في بكائه ما يقولون مما لا يجوز شرعا كواجلاه  
 واعضداه ذكر ذلك القسطلاني (قوله بالندب الخ) تمداد المحاسن كما أفاده  
 المصباح وقوله والنيابة تقدم انها رفع الصوت بالندب في قول الكلام الى أن المعنى  
 يرفع صوته برفع الصوت بالندب ولا معنى له فالظاهر أن ترتب كسب التجريد في راد منها  
 الندب ويكون اللفظ مرادفا وحاصل المعنى هي التي ترفع صوته ابتداء المحاسن  
 (قوله قيل موتها) أي قبل حضور موتها وقيد به ايدان بأن شرط التوبة بأن يتوب  
 وهو يؤمل البقاء وتمسك من العمل ذكره النور بتي (قوله تقام) أي تحشر  
 ويحتمل أنها تقام حقيقة على تلك الحال بين أهل النار والموقف جزأ على قيامها  
 في النيابة (قوله سر بال من قطران) السر بال القميص والقطران دهن يدهن به  
 الجمل الجرب فيحرق بحدته وحرارته فيشتعل على لذغ القطران وحرارته واسرار  
 النار في الجادر وقوله ودرع من جرب أي يصير جلدها أجرب حتى يكون جلدها  
 قميمص على أعضائها والدرع قميمص النساء انتهى (قوله غير شهيد المعركة)  
 الأولى أن يقول الذي يطالب بتفسيره كما ذكره غير احتراز عن شهيد المعترك وعن  
 الكافر وعن السقط وعن من وجد دون جله فلا يغسل واحد منهم بل يحرم تغسيل  
 الكافر وشهيد الحرب ويكره تغسيل السقط وعن وجد دون جله فمن وجد نصفه  
 ورأسه بل أكثر من نصفه ودون ثلثيه ولومع الرأس فان لا يغسل ولا يصلى عليه  
 ويكفي في وجوب الغسل الاسلام الحكمي فيدخل المحكوم باسلامه تبعاً  
 لاسلام سابعه أو أبيه والحاصل أن الغسل شروط استقرار الحياة وعدم الشهادة في  
 الحرب ووجود كل الميت أو جله واسلامه ولو حكماً (قوله عند ما نث) أي على  
 ما رواه ابن القاسم عنه ومقابله ما ذهب اليه أصحابه من أن أكثر ثلاث (قوله  
 أحيب الخ) حاصله أن المنيث غير المنثي فالمنثي الحد الواجب المقيد بعدد مخصوص  
 والمنثي ليس فيه تقييد بعدد مخصوص لأن الترتيب يشمل الثلاثة والخمسة (قوله يكون  
 ثلاثاً) فهي أفضل من الاثنين أو سبعة فان لم يحصل الانتفاء بالسابعة فلا إتيان وانما  
 يطلب الانتفاء (قوله وكون الغسل وترامستحب) أي ما عدا الواحد فلا ندب فيه  
 فالأثنان أفضل منه (قوله وقيل واجب) أي كفاي وصحح وهو الراجح (قوله على  
 المشهور) وقيل للظافة وثمرة الخلاف أنه لو مات رجل مسلم وليس معه مسلم  
 ولا امرأة من ذوات محارمه ومعه ذمي فعلى القول بأنه تعبد لا يغسله الذمي لانه ليس  
 من أهل الإباداة وعلى القول أنه للظافة يغسله والحاصل أن صفة ذلك الغسل  
 كغسل في الجنابة الأجزاء كالأجزاء والكمال كالكمال إلا ما يختص به غسل

والصالح في التي ترفع  
 صوته بالندب والنيابة  
 والخارقة هي التي تحرق  
 نوبها عند المصيبة وفي رواية  
 لمسلم النائية إذا لم تقب قبل  
 موتها تقام يوم القيمة وعليها  
 سربال من قطران ودرع من  
 جرب ولما انتهى الكلام  
 على ما يفعل بالمتضرر انقل  
 بتكلم على ما يتعلق بالميت  
 وبدأ بالغسل فقال (وليس  
 في غسل الميت) غير شهيد  
 المعركة عند مالك (حدد  
 ولكن) المقصود هتداه  
 (يتقى) اعترض ما ذكره من  
 عدم التعديد بقوله  
 (ويغسل وترا) فإنه تعديد  
 أحيب عنه بأن التعديد هو  
 الذي لا يزداد عليه ولا ينقص  
 منه والترتيب يكون ثلاثاً أو  
 خمساً أو سبعة وكون الغسل  
 وترا مستحب وحكم الغسل  
 على ما قال الشيخ في باب غسل  
 الميت وشهرو قيل واجب  
 وصحح وهو تعبد لا للظافة  
 على المشهور ولا يحتاج الى  
 نية

الميت من التكرار واذا تعذر الماء وجب نيمه حتى يصلى عليه (قوله بماء وسدر)  
 أى ويندب أن يكون بماء وسدر وهو ورق النبق وأطلق في الماء فيدخل ماء زمزم  
 وهو المشهور خلافاً لابن شعبان في أنه لا يغسل به ميت وطلب السدر فقالوا لا بسدر  
 المنتهي (قوله بالماء) متعلق بقوله يذاب والماء على أنه يطحن ويذاب في الماء  
 ثم يعرك به بدن الميت أى بذلك به فقول الشارح وبذلك به عطف تفسير أى يعرك به  
 بعد خفضته حتى تبدوا له رغوته ولا يخفى أنه حيث كان مسحوقاً فلا يتعلق به اذابة  
 والاحسن أن يقول أن يخلط السدر المسحوق بالماء (قوله في كل غسلة) أى  
 ما عدا الأخيرة كما ذكره بعض أى ولا يدعى كلام هذا الشارح من صب الماء  
 القراح بعد ذلك به وهذا إذا خلط السدر بالماء كما هو نص كلامه وأما أن لم  
 يخلط به بأن وضعه على جسده وعرك به ثم صب الماء عليه بعد ذلك فإنه لا يشترط  
 الماء ثانياً لأن صب الماء على الجسد بعد وضع السدر عليه وحده لا يضيفه وإنما  
 يضيفه خلطه بالماء لأن الماء الطهور إذا ورد على العضو طهوراً لا يضر أخافته بعد  
 ذلك فإنه بعض شراح المختصر وذهب جماعة من الشراح إلى أنه يغسل أولاً بالماء  
 القراح للتطهير ثم بالماء والسدر للتنظيف ولذا لا يضر كون ذلك الماء مضافاً لأن  
 الغسل الواجب حصل بالماء القراح وجعل بماء وسدر أى في أثناء الغسل  
 لا في ابتدائه ولذا قال ابن شاس ولا يسقط الفرض به أن قلنا أن الغسل للعبادة بل  
 لا بد من غسله بالماء القراح يبدأ به ثم يضاف السدر إلى الماء فيما بعد ونسب عجم  
 تلك الطريقة للجه وهو رفقاً بالغسلة الأولى عند الجمههور بالماء القراح للتطهير  
 والثانية بالماء والسدر للتنظيف والثالثة بالماء والكافور للتنظيف (قوله ويجعل  
 الخ) معناه أن يخلط الكافور بالماء ويغسل به بدن الميت بخلاف غسلة السدر  
 على ما ذهب إليه الشارح فإنما صب الماء بعد عرك الميت به فخلط بماء قابيل أى  
 أو بلا ماء أصلاً على ما أشرنا إليه وقد تقدم أن ذلك لا يضيف الماء (قوله لامره الخ)  
 ولأنه يشد جسد الميت ويحفظه عن مسارعة الفناء ومن هنا يؤخذ أن الأرض التي  
 لا تبلى أفضل من غيرها خلافاً للشافعية قاله عجم (قوله الاثنان) بضم الهمزة  
 والكسر لغة معرب وية ال له بالعربية الحرس والمراد به الفاسول وقوله ونحوه  
 كالنظرون كما مثل به الفاكهاني (قوله على فهم الخصى المدونة) أى أن  
 الخصى فهم من المدونة أن المراد بالعورة السوان خاصة وضعف ذلك الفهم عياض  
 في التفهيمات فائلا ليس في الكتاب ما يدل على ذلك بل لو قيل فيه ما يدل على قول  
 ابن حبيب أى الذي هو السرة من السرة للركبة لكان له وجه لأنه قال يأنره

وأما يحتاج التعبد إلى نية  
 إذا كان مما يفعل الإنسان  
 في نفسه (بماء وسدر)  
 متعلق بغسل (ك) معناه  
 عند جميع العلماء أن يذاب  
 السدر المسحوق بالماء ثم  
 يعرك به بدن الميت وبذلك  
 به (ج) ظاهر كلام الشيخ  
 كالمدة أنه يفعل به كذلك  
 في كل غسلة (و) ويجعل  
 في (الغسلة) الأخيرة على  
 جهة الاستقباب (كافوراً)  
 لأمرة عليه الصلاة والسلام  
 بذلك فإن لم يوجد قام غيره  
 من الطيب مقامه ويقوم  
 مقام السدر عند عدمه  
 الاثنان ونحوه (و) إذا  
 جرد الميت للغسل (تستر  
 عورته) وهي السوان خاصة  
 خاصة على ما فهم الخصى



ويفضي يديه الى فرجه ان احتاج ولو كانت العورة نفس الفرج لما ذكر الفرج  
 بلفظ آخر انتهى ولاجل ذلك مر الملامة خليل على كلام ابن حبيب فهو المعتمد  
 ونقل الباجي عن أشهب ستر وجهه وصدره أى خشية تغييرهما فيساء به الظن  
 وبالمجمل فلا قول ثلاثة قد عرفت ها وعرفت الراجح منها (قوله وجوبا) أى ستر  
 وجوبا وقوله ولو كان الفاسل زوجا الخ ذهب ابن ناجي الى أن ستر أحد الزوجين  
 الآخر مستحب الا أن يكون معه معين فيجب انفاها أى ومثل الزوج السيد وكلام  
 الشيخ فيد ترجيح كلام ابن ناجي (قوله لاتين) بضم التاء وكسر الباء وسكون  
 النون كما يفيد المصباح أى لا تظهره لغيرك وقوله ولا تنظر الى فخذي ولا ميت أى فانه  
 عام حتى في الزوجين هذا مراده وأقول في ذلك بحث من وجهين الاول ان قوله فخذي  
 حتى مخصوص قطعاً بغير الزوجين لما هو معلوم فلا مانع أن يجري على سننه قوله  
 ولا ميت بأن تقول مخصوص بغير الزوجين الثاني ان هذا يفيد ستر ما بين السرة  
 والركبة لا خصوص السرة لأن كذا كره تنبيهه بما ذكرناه من أن الحديث لاتين  
 بتاء وياء وتون مخالف لما قاله في التحقيق من أن الحديث لاتين براء وراء معجمة ونسبه  
 لابن ماجه فراجعت ابن ماجه فوجدته كما قال أى براء وراء والذي قال له النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذلك سيدنا على (قوله فان فعل به) هذا كره وكذا يكره لمريض  
 فعل ذلك اذا قصد به الموت على تلك الحالة لان قصده الراحه بازالة نحو الظاهر  
 والشعر فلا كراهة وكذا يكره أن تكاء قروحه وانما يزال ما سأل عنها بخرقه  
 أو غيرها ولو كان السائل دون درهم قصد الانظافة (قوله وضم معه) أى  
 وجوباً وقيل ندباً وبعبارة تنها أفيد ونصها تنه لو قصت أطفاره أو حلق شعره  
 أو سقط شيء من جسده جعل معه في أكفانه (قوله ان احتيج الخ) بأن يظن  
 أن شيئاً منتهى الخروج وقوله مخافة تعليل لقوله ويعصر بطنه (قوله وان وضىء  
 الميت) أى بعد ازالة الأذى كالجنب ويتعهد أسنانه وأنفه بخرقه مبالغة لازالة  
 ما يكره ريحه ويعل رأسه عند المضمضة قال تتختلف هل هو كوضوء الصلاة  
 يغسل كل عضو ثلاثاً أو مرة قولان وأشار الاول ويدفع الثاني بقوله وضوء الصلاة  
 انتهى وانت خبير بأن المفهوم من كلام خليل أنه مرة مرة فهو المعتمد (قوله وهل  
 يستحب تكراره الخ) الراجح عدم التكرار (قوله تكرار) ذكرت ان في المسئلة  
 قولين بالاستحباب والوجوب فأشار لا أول بقوله فحسن ولدفع الثاني بقوله وليس  
 بواجب وايضا الواجب حسن (قوله حين أمر بغسل ابنته) أى أم كلثوم (قوله ولو  
 خرجت منه نجاسة أزيلت) وكذا لو طوى شيء من ميتة بعد غسلها ووضوئها

المدونة وجوباً ولو كان  
 الفاسل زوجاً أو سيداً لما  
 في الحديث لاتين فخذي ولا  
 تنظر الى فخذي ولا ميت  
 (ولا تقلم أطفاره ولا يخلق له  
 شعر) فان فعل به هكذا كره  
 وضم معه في كفه (ويعصر  
 بطنه) استحباً باقبل الغسل  
 ان احتيج الى ذلك (عصراً  
 رفيقاً) مخافة أن يخرج منه  
 شيء يطلع الكفن ولان  
 ذلك أبلغ في النظافة (وان  
 وضىء الميت) وضوء الصلاة  
 (هو) (حسن) أى مستحب  
 ولا يفتقر الى نية لانه فعل  
 في الغير وهل يستحب تكراره  
 مع تكرار الغسل أو لا قولان  
 وقوله (وليس بواجب)  
 تكرار مع قوله فحسن وانما  
 لم يكن واجباً لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يأمر به  
 حين أمر بغسل ابنته رضئ  
 الله عنها ولو خرجت منه  
 نجاسة بعد الغسل أزيلت  
 ولا يعيد غسله ولا وضوءه

لا تطلب باعادتهم أو يلغز بذلك فيقال امرأة وطئت بعده وضوئها وغسلها ولم يسل  
 ذلك (قوله ويقلب الخ) أي ويجعل الميت جنبه وقوله أحسن خبر لبند أعذوف  
 أي فهو أحسن أي القلب أحسن الخ (قوله فيجعل أولاه على شقه) ولا يقبله على  
 ظهره ولا بطنه فان في ذلك تشويها له وقال ابن القاسم يقلب ظهره أو بطنه ولا يجلس  
 لا يخفى ان المعتمد في الجنابة أنه يغسل الشق الايمن الى الر كبتين ثم ينتقل للشق  
 الايسر الى الر كبتين ثم ينتقل بكل الشق الايمن ثم بكل الايسر فليقل هنا  
 كذلك (قوله وان اجلس) هذا مقابل قوله أحسن أي من اجلاسها أو قلبه  
 على ظهره وقول الشارح أي جائز بمعنى أنه ليس بمحرام فلا ينافي أنه خلاف الأفضل  
 وأما ما يفعله الغاسل من وقوفه على الدكة ويجعل الميت بين رجله فذلك مكروه  
 بل المطلوب وقوفه بالأرض (قوله وهو اختيار عبد الوهاب) أي فضده الاجلاس  
 أحسن (قوله في مناولة) أي تحصيل غسله (قوله لا بأس الخ) أي فيندب لاحد  
 الزوجين الاخذ بحقه الا أن يكون الحي محرما فينبى عن التغسيل كراهة فان فعل  
 أهدي ان أمذى والمراد الزوجان الصحيح النكاح ولو بفوات الفاسد ويشمل ما قبل  
 البناء وما بعده ومالو وضعت حملها منه بعد موته ولو تزوج اختها بعد موتها أو  
 تزوجت هي غيره أو كان بأحد ما عيب يوجب خيابه (قوله مقدم في غسله) على  
 سائر الاولياء بل وعلى من أوصاه الميت أيضا ويندب له الاخذ بحقه كما قررنا (قوله  
 والمشهور عدم الغسل) أي بخلاف المولى منها والمظاهر منها فلهما التغسيل  
 بالقضاء والكتابة تغسل زوجها المسلم بحضرة مسلم عارف بصفة الغسل بخلاف  
 العكس (قوله ان عليه الخ) اشارة الى أنه يجتنب فعل المصاهرة (قوله وان أبي بكر  
 غسلته زوجته وهي أسماء بنت عيسى ولومات الزوج وتعددت زواجه وطلبن  
 التغسيل استظهر عرج القرعة واستظهر الشيخ اشتراك الجميع في المباشرة لا شتراك  
 الجميع في الاستحقاق والقرعة انما تكون عند تعذر الاشتراك في الفعل قامت بقول  
 الشيخ أقول (قوله وامته) أي ألقت أفاد اقتصار الشارح على ما ذكر ان المكاتبه  
 والمبعضه والمعتقه لاجل والمشاركة فلا يحل للحي منهما تغسيله لحرمة الاستمتاع  
 بهن وكذا أمة المديون المحجور عليه مانعه من وطئها لحق الغرماء لكن قال البساطي  
 في منعها من تغسيله نظرا والحاصل ان أباحه الوطئ للوط بقرع تغسل من  
 الجانبين ويقدم السيد على أولياء أمته بالقضاء بخلاف الأمة فلا يرضى لها بالنقدم  
 على أولياء سيدها ولذا قال الشارح ولا يرضى له ولا أي الأمة والمديرة وأم الولد  
 ولا يدخل في ذلك السيد لانه يرضى له كما قرر (قوله يموت في السفر) أي وفي الحضر

بل يغسل الخ فقط  
 (ويقلب) الميت (بجنبه  
 في الغسل أحسن) من  
 جلوسه لانه أبلغ في الانتفاء  
 يفرق بالميت فيجعل أولاه على  
 شقه الايسر فيغسل شقه  
 الايمن نقاؤا ثم يجعل على  
 شقه الايمن فيغسل شقه  
 الايسر وهذا على جهة  
 الاستصحاب فان ابتدأ من  
 أي جهة وانتفاء أجزأه (وان  
 اجلس) في الغسل  
 (فذلك) الجلوس (واسع)  
 أي جائز وهو اختيار عبد  
 الوهاب لانه أمكن في مناولة  
 غسله (ولا بأس بغسل احد  
 الزوجين صاحبه من غير  
 ضرورة) ولا بأس هنا لما  
 هو خير من غيره فان كل  
 واحد من الزوجين اذا مات  
 الحي مقدم في غسله على  
 سائر الاولياء ويقض له به  
 عند منازعة الاولياء له  
 وظاهر كلامه ولو طلقها  
 طلاقا رجعيا وهي رواية  
 عن مالك والمشهور عدم  
 الغسل والاصل فيما ذكر  
 ان عليا غسل فاطمة وان أبا  
 بكر غسلته زوجته وفي  
 حكم الزوجين السيد

وامته ومدينته وأم ولده ولا يقضى له ولا بنته (والمراة) المسلمة (تموت في السفر)

لأنه (مسلمات) معها ولا  
 ذو محرم لها (من الرجال)  
 وإنما معها رجال أجنب  
 (فليم رجل) منهم (وجهها  
 وكفيها) إلى السكوعين فقط  
 لأنهم ليسوا بعورة يباح له  
 النظر إليهما به غير شهوة  
 بخلاف ما عدى الوجه  
 والكفين فعورة لا يجوز  
 كشفه ولا لمسه وظاهر  
 كلامه آخر الكتاب أنه  
 لا يباح النظر إلى الوجه  
 والكفين (ولو كان الميت  
 رجلا لم النساء) الأجنب  
 (وجهه ويديه إلى المرفقين  
 إن لم يكن معهن رجل) مسلم  
 أو كتابي (بفسله ولا امرأة  
 من محارمه فإن كانت) مع  
 الرجل الميت (امرأة من  
 محارمه) نسباً أو صهرًا  
 (غسلته وستر عورته)  
 فقط على أحد التأويلين على  
 المدونة وصحح لأن جسده  
 عليهن غير ممنوع والتأويل  
 الآخر ستر جميع جسده  
 (وإن كان مع) المرأة (الميتة)  
 في السفر (ذو محرم) من  
 محارمها لم تكن معها امرأة  
 (غسلها) محرمها على  
 مافي المدونة

ولا زوج لها ولا سيد وإنما خص السفر بالذكور لأن شأنه عدم الوجدان (قوله لأنسه  
 معها) لا اقرب ولا اجانب (قوله مسلمات) قال في التحقيق وقيدنا النساء بالمسلمات  
 احتراماً لما إذا كان معها كتابية فإنها لا تغسلها على أحد الأقوال وقيل تعلم الغسل  
 وتغسل إلى غير ذلك (قوله ولا محرم لها) من الرجال لا بالنسب ولا بالرضاع ولا بالصهر  
 (قوله فليم رجل الخ) قال الشيخ الزرقاني وإنما جازمهما للأجنبي دون الحياة  
 لأنه دور الألفة هنا ولا يتيم المصلي إلا بعد فراغ تيم الميت لأنه وقت دخول الصلاة  
 عليه (قوله ولا لمسه) ظاهره أنه يجوز للرجل لمس الوجه والكفين من المرأة  
 الأجنبية وليس كذلك لما تقدم من كلام الشيخ الزرقاني ولما سيأتي (قوله وظاهر  
 الخ) ضعيف (قوله ولو كان الميت رجلاً الخ) فإن قيل ما الفرق بين الرجل والمرأة  
 حيث جازلها أن تيم الرجل الأجنبي إلى مرفقيه ولا يجوز له أن ييمها إلى مرفقيها  
 مع شدة ميل النساء إلى الرجال فالجواب شدة حياة المرأة دون الرجل ويضعف ميل  
 النساء للرجل الميت وأن عورة الأجنبي مع الأجنبية ما عدا الوجه والأطراف  
 وظاهر المصنف أن كلا إذا يم غيره لمس وجهه وتوقف ابن عبد السلام حيث قال  
 وانظر كيف جازل الرجل والمرأة الأجنبيين لمس وجهه الآخر يسهل مع أنه لا يجوز  
 في حال الحياة وقد علمت الجواب في كلام الشيخ أحمد (قوله ويديه لمرفقيه) قال عجم  
 وينبغي على ما تقدم في الغسل أنه لا يحتاج لنية وظاهره أن التيم للمرفقين واجب  
 وهو كذلك كما يفيد النقل ورد على ابن فجلة في جعله من السكوعين اليهما سنة  
 تنبيهه إذا يمته وصلت عليه ثم وجد رجل يغسله لم يعد اهدم تكررها  
 فإن كان قبل الصلاة عليه أعيد على المقتى به بل قولاً واحداً وينبغي عدم إعادة  
 إذا جاء الرجل حال صلاتها (قوله امرأة من محارمه) ولو كافرة (قوله نسباً أو صهرًا)  
 أي أورشاعاً ويقدم محرم النسب على محرم الرضاع ثم محرم الرضاع على محرم الصهارة  
 عند التعارض (قوله وصحح) أي فهو الراجح (قوله لأن جسده عليهن غير ممنوع)  
 أي من حيث الرؤية فإنه يجوز لها أن ترى من محرمها ما عدا ما بين السرة والركبة  
 فإذا كان الأمر كما ذكر فريد عليه أن الكلام هنا في المس لا في الرؤية فقط والجواب  
 كما تقدم فجوزها للضرورة فليس المس على النظر فتدبر (قوله والتأويل الآخر  
 ستر جميع جسده) ظاهره ولو الوجه والكفين قال النجاشي وعليه فلا بأس أن تغطي  
 الثوب بالجسد وتحر كفة تغسل ما به اقتضى وأما على الراجح الذي ذهب إليه  
 المصنف من أنها تستر عورته فلا حرج عليها فقط من مباشرة ما عداها من جسده  
 (قوله ذو محرم) ولو الصهر (على مافي المدونة) يفيد أن المسئلة ذات خلاف وهو كذلك

فقد قال أشهب إن المحرم لا يغسلها بل يمسحها (قوله من فوق ثوب يستر) بأن يجعله  
 الغاسل بينه وبين المرأة من السقف إلى أسفل بحيث يصير نظره إلى الثوب  
 لا إلى جسدها أو يصب الماء من تحت ذلك الثوب ويجعل خرقة على يده غليظة  
 فكما لا ينظر إلى جسدها لا يباشر بيده والحاصل أنه يجوز للمحرم بمباشرة جميع  
 جسدها للمرأة المحرم به بدنه طبق الثوب المانع من نظره إلى جسدها وبعد خرقة غليظة  
 على يده وأنه يجوز للمرأة إذا غسأت محرما الذي ذكره بمباشرة جميع جسده حيث  
 لغت على يدها خرقة كثيفة وأما من غير خرقة فلا يجوز لها مباشرة فموجب عليها  
 ستره وهو العورة فقط أو جميع الجسد على القوانين لمقدمين وحكم الخفي للمشكل  
 الذي لا يحرم له من الذكور والإناث ولا سيد ذكر أنه يشتري له بارية من مال نفسه  
 فإن لم يكن له مال فن بيت المال ثم ترجع لبيت المال ولا تورث وإن لم يوجد أو لا وصول  
 إليه فانه يمس ويدفن ويذبح إذا عجزه رجل أن يمسحها إلى كوعه احتياطا وإن عجزته  
 امرأة يمسحها إلى مرفقيه باليد من الرجل ولو عجزت النساء لميت الذكر ثم جاء رجل  
 فإن كان قبل الشروع في الصلاة غسله وصلى عليه وإن كان بعد الشروع في الصلاة  
 لم يبطل تيممه فله عجم ولو عجز الميت لعدم المأثم وجدا الماء بعد التيمم إن كان قبل الدخول  
 في الصلاة غسل فولا واحدا والافلا كذا قال الطخفي قال الشيخ وظاهر قوله  
 والافلا ولو كان مع النسيان وهو مخالف لقول خليل لا فيها إلا ناسية إلا أن يفرق  
 بالخطاط رتبة أمر صلاة الجنائز مع طلب الإسراع بدفن الأموات ولو عجزت غسل  
 والتيمم لدفن من غير صلاة على ما ارتضاء عجم وصلى عليه عند اللقائي (قوله من فوق  
 الثوب) أي ولا يباشر بيده لا من فوق الثوب ولا من تحته أما من تحته فظاهر  
 وأما من فوقه فيفرض في ثوب مرفوع ويمكن المباشرة من فوقه (قوله ثلاثة أثواب)  
 قميص وعمامة للرجل وخمار للمرأة والأزرة فهذه ثلاثة ولا فضل في الواحد فأقل  
 مراتب الوتر ثلاثة لأن الاثنين أفضل من الواحد وإن كان شفا عازلة زيادة الست  
 والثلاثة أفضل من الأربعة لما في الثلاثة من الست والوترية وقوله أو خمسة وهي  
 القميص والعمامة للرجل أو الخمار للمرأة والأزرة وفاقان بدرج فيهما الميت ويجعل  
 العليا أوسع من السفلى والخمسة أفضل من الستة ولا يزداد الرجل على خمسة وقوله  
 أو سبعة بالنسبة للمرأة فيزداد لها على الخمس السابقة لفاقتان (قوله وهو ثوب  
 ساتر الخ) هو الراجح وهذا الخلاف في الذكر وأما المرأة فيجب ستر جميع جسدها  
 قولا واحدا أو ما تكفيين وهو أدراج الميت في الكفن فواجب اتفاقا كواراته  
 في التراب (قوله وقيل الواجب) ضعيف (قوله والذي في المختصر) وهو المعتمد

(من فوق ثوب يستر جميع  
 جسدها) وصوره غسلها  
 أن يصب عليها الماء صابولا  
 يباشر جسدها بيده من فوق  
 الثوب ولا من تحته ولما  
 انتهى الكلام على الغسل  
 انتقل يتكلم على التكفين  
 فقال (ويستحب أن يكون  
 الميت) غير شهيد المعركة  
 (في وتر ثلاثة أثواب أو  
 خمسة أو سبعة) تكلم على  
 المستحب وسكت عن  
 الواجب وهو ثوب ساتر  
 لجميع جسده وقيل  
 الواجب ستر العورة فقط  
 وشهرو ظاهرا ما قال الشيخ  
 من استحباب السبعة عام  
 للرجال والنساء والذي  
 في المختصر اختص أصحاب  
 استحباب التسبيح بالمرأة  
 وكراهة ما زاد على الخمسة  
 للرجال ولما ذكرناه يستحب  
 في الكفين الوتر خشى أن  
 يتوهم أن ذلك قصور على  
 ما ينافي فيه رفع ذلك الإيهام  
 قال



(قوله صوابه أزره) بضم الهمزة وكسرهما ما يؤثر به وهي تحت القميص أو سروال  
 بدلها وهو أستر (قوله فذلك) أي المذكور من الثلاث محسوب الخ قد علم  
 من هذا أن الطرق والمصائب التي تشذ على الوسط أو غيره لا يحسب شي منها  
 لأن الثلاث ولا من غيرها (قوله المستحب) أي التكفين فيه (قوله وقد كفن الخ)  
 الأصل في ذلك ما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض سهولية من كرسف ليس فيهن قميص  
 ولا عمامة انتهى (قوله يمانية بتخفيف الياء نسبة إلى اليمن وقوله كرسف بضم  
 أوله ونوائشه أي قطن قال البغوي وثوب القطن أولى وقوله ليس فيهن أي في الثلاثة  
 الأثواب قميص الخ أي ليس موجودا أصلا بل هي الثلاثة فقط كذا قال الشافعي  
 وقال إمامنا أن الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون الجميع خمسة  
 وقوله بيض جمع أبيض وزنه فعل بضم الفاء كأحمر وحمر أبدلت الضمة كسرة  
 لتسليم الياء من قلبها والوقوع عليها بعد ضمها انتهى والظاهر أن أحد الثلاثة التي كفن  
 فيها النبي صلى الله عليه وسلم الزرة (قوله بفتح السين الخ) أعلم أنه بفتح السين  
 وضمها فالفتح منسوب إلى السهل وهو القصار لأنه يسهلها أي يسهلها أو إلى سهل  
 وهي قرية باليمن والضم جمع سهل وهو الأثواب الأبيض كذا في التحقيق وكذا ذكر  
 القسطلاني الفتح بوجهيه إذا انتقش في ذلك هذا قول الشارح سهلت الشيء  
 أي قصرته يناسب الفتح على الوجه الأول فيه فقوله بعدد نسبة الخ لا بلائمه لأنه  
 ناظر للوجه الثاني فيه وقوله بيضاء لا يناسب إلا الضم ففي العبارة فلق ظاهر  
 ما ذكرنا وأيضاً يفيد أن قوله سهولية فكيدل أنه فهم من قوله بيض فالأولى أن يقول  
 بفتح السين نسبة أمالي السهل الذي هو القصار أو إلى سهل التي هي قرية وقد  
 يجاب بأن القصر يتسبب عنه البياض عرفاً ويكون تفسيراً بلازم نسبتها إلى القصار  
 وإن شاءن تلك الثياب التي تجلب من تلك القرية البياض (قوله أدرج فيها أدرجا)  
 وصفية الأدرج أن يسط الوافية أولاً ويجعل عليها الخنوط ثم يجعل التي تليها في  
 القصر عليها ويجعل عليها الخنوط ثم يوضع الميت عليها بعد ما يجفف بخرقه ويلبس  
 الزرة والقميص (قوله لأبأس هنا فيما فعله الخ) به يعرف أنه لا تنكر أرمع  
 ما تقدم لأنه أفاد أولاً أنها محسوبة في العدد ولم يذكر الحكم وأما الحكم هنا بقوله  
 لأبأس الخ (قوله فقد نص في المختصر على استعجابه) أي ما ذكر من التقيص والتعميم  
 أي لكل واحد منهما مستحب لأنهما مستحب واحد أفاد ذلك بعض شراح  
 العلامة خليل وكذا يستحب عذبة في العمامة ولا يختص استعجاب العذبة باليت

(وما جعل له) أي للميت (من  
 و زرة) صوابه من أزره  
 (وقميص وعمامة فذلك  
 محسوب في عدد الأثواب  
 الوتر المستحب ثم استدل  
 على استعجاب الوتر بقوله  
 (وقد كفن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في ثلاثة أثواب  
 بيض سهولية) بفتح السين  
 يغوي بيضا من قولهم سهلت  
 الشيء إذا قصرته نسبة إلى  
 سهل قرية باليمن (أدرج)  
 أي لف (فيها أدرجا) أي لفها  
 (صلى الله عليه وسلم ولا بأس  
 أن يعمص الميت ويعمم)  
 استعمال لأبأس فيما فعله خير  
 من تركه فقد نص في المختصر  
 على استعجابه والعمامة إنما  
 يستحب للرجل ويترك منها  
 قدر الذراع

اذلحى كذلك قال بعضهم صارت الذبة اليوم شعرا قوم يسمون الصوفية  
فلا ينبغي أن يتخذها الآن الامن كان على طريقتهم والا كان كاذبا قال الحرشي  
وهل يخطط القميص ويجعل له كما أم لا والظاهر الاول لانه هو محل السنة انتهى  
(قوله ذؤابة) بالذال المجهمة المضمومة والممزول المراد ان تكون كالحجارة تسعاج حيث  
يستروجهما كما يستر رأسها ورقبتها (قوله وأفضل السكفن الابيض من القطن)  
أو السكتان والقطن أفضل من السكتان لانه أستر وكفن فيه عليه السلام (قوله  
ونحوه) أي نحو المعصر من الأخضر وكل لون خالف البياض مما ليس فيه طيب  
ومحل الكراهة عندما كان الغبر والافلا وقولنا مما ليس فيه طيب احتراما  
اذا كان في صبغة طيب كالمصبوغ بالزعفران والورس وهو يثبت باليمن أصفر فانه  
جائز (قوله وموؤنة الدفن) الاولى أن يقول ومؤنة تجهيزه كغسله وتكفينه وحمله  
وأقباره ونحو ذلك وقوله يقدم الخ فاذا خرجت مؤن التجهيز تخرج الديون كانت  
بضامن أم لا لانها تحل بموت المضمون فاذا اخرج الديون تخرج وصاياه من ثلث  
بأثر ما به ومحل تقدم مؤن التجهيز على الديون ما لم تكن برهن قد حازره المرتين  
والا قدم دين المرتين على مؤن التجهيز في ذلك الرهن (قوله وعلى المشهور  
ان كان محرما الخ) أي لا تقطاع تكليفهما بالموت ولعمل أهل المدينة (قوله وبلى ذلك  
منهم ما غير محرم ومعتدة) البقاء التكليف أي حيث وجد غيرهما يتولى ذلك والالتوايه  
واحتمالا في عدم مسه (قوله تجهيزنا به وترا) أي نخرج وتراثنا ونحسبها  
بالعود أو غيره لان المقصود عبوق الرائحة (قوله بفتح الحاء) على الاصح ومقابلته  
الغنى (قوله من مسك وعنبر وكافور) أنه وغير ذلك كما أفاده المصباح أي ولكن  
الكافور أفضل فمكونه بأي شيء كان من دواب وبالبحر من دواب ثان لانه  
مع كونه طيبا يشد الأعضاء ويمنع من سرعة التغير كما ذكره الدهري على ابن  
الحاجب (قوله بين أ كفانه) أي فوق كل لفافة ماء عدد العليا (قوله وفي جسده)  
كعينيه وأذنيه وأنفه وفمه ومخرجه بأن يذرمه على قطن ويلصق على عينيه وفي  
أذنيه وأنفه ومخرجه من غير ادخال فيها (قوله وموضع السجود) أي لكن من غير  
قطن \* والاسمال \* أن الحنوط يجعل في مساجده ومراقبه من غير قطن وبقطن  
في حواصيه وما بقي من منافذه أي ماء إحاسه اللبس فليست داخله هنا وظهر  
من ذلك أن موضع السجود على ما قبله من عطف المغاير بأن يراد بالجسد  
ماعد أمواضع السجود وان شئت جعلته من عطف الخاص على العام \* تنبيه \* بعد  
جعل في السكفن يلف السكفن عليه ويربط السكفن من عند رأسه ورجليه وقيل

ذؤابة تطرح على وجهه  
وأما المرأة فلا تنعم وانما يجعل  
على رأسها خمار يترك منه  
ذؤابة تطرح على وجهها  
وأفضل السكفن الابيض  
ويكره المصفر ونحوه اذا  
أمكن غيره والصحف  
والحنوط وموؤنة الدفن مقدم  
على الدين غير المرتين  
والوصية ثم انتقل بتكلم  
على الحنوط فقال (وينبغي)  
بمعنى ويستحب (ان يخطط)  
الميت اتفاقا ان كان غير  
محرم ومعتدة وعلى المشهور  
ان كان محرما أو معتدة وبلى  
ذلك منهم ما غير محرم ومعتدة  
ويستحب ان ينشف جسده  
بخرقه طاهرة قبل أن يخطط  
ويستحب أيضا ان تجهز  
ثيابه وتراثه بين مواضع  
الحنوط فقال (ويجب)  
الحنوط بفتح الحاء على  
الاصح وهو ما يطيب به من  
مسك وعنبر وكافور (بين  
أ كفانه وفي جسده  
ومواضع السجود منه) الجهة  
والانف والركبتين  
واليدن وأطراف أصابع  
الرجلين

وظاهر كلامه انه لا يجعل شي من الخنوط فوق الاثواب وهو كذلك لانه سرف (ولا يغسل الشهيد في المعتك) وهو من مات بسيف القتال مع الكفار في وقت قيام القتال (و) كذلك (٤٥٣) (لا يصل عليه) ظاهر كلامه

ولو قتله الله — مدق في بلاد  
الاسلام وهو المشهور ورواه  
أبناؤا ولم يقاتل قائما كان  
أرغى يرثاهم وهو كذلك  
وظاهره أيضا ولو كان جنبا  
وشهره صاحب المختصر ابن  
شاس فان رفع من المعتك  
حياته مات فالشهور يغسل  
ويصل عليه إلا أن يكون لم  
يبق فيه إلا ما يكون من غمرة  
الموت ولم يأكل ولم يشرب  
(و) كانه لا يغسل ولا  
يصل عليه (يدفن بثيابه)  
ولا يزداد عليها شيء فان  
قصر ثيابه عن الاستزاد  
عليها ما يستزاد لا خلاف  
وان لم يوجد الادون ذلك  
غطى من سرته في ركبته  
واتم لم يغسل الشهيد لقوله  
صلى الله عليه وسلم لم يهرم  
بثيابه — م اللون لون الدم  
والريح ريح المسك واتم  
لم يصل عليه لما قيل لما لك  
أبلغ ان النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى على حزة  
فكبر سبعين تكبيرة قال  
لا ولا أنه صلى على أحد من

يحاط ويجعل عند الدفن (قوله ولا يغسل الخ) المحرم تغسله سواء قاتل لا علاه  
كلمة الله أو للغميمة (قوله وهو من مات بسيف القتال) أي المهيأ بالفعل للقتال  
ولا يلزم منه وجود قتال بالفعل فلذلك احتاج لقوله في وقت قيام القتال وقوله  
مع الكفار متعلق بقوله القتال ولا مفهوم لقوله بسيف الخ اذ مثله من داسته الخيل  
أو سقط عن دابته أو حمل على العدو فتردى في ثرا أو سقط من شاق (قوله ولو دخله  
العدو الخ) ومقابله يقول اذا كان في بلد الاسلام يغسل ويصل عليه لان درجته  
انقضت عن الشهيد الذي دخل بلاد العدو (قوله ولو كان جنبا) والمقابل يقول  
اذا كان جنبا يغسل ويصل عليه (قوله فان رفع من المعتك حياته مات) أي  
في أهله أو في أيدي الرجال فانه يغسل ويصل عليه ولو كان حين الرفع منغوضا المقاتل  
(قوله إلا أن يكون لم يبق فيه الخ) أي سواء أنقضت مقادير أم لا والحاصل أنه متى كان  
منغورا لا يغسل ولا يصل عليه أنقضت مقادير أم لا ومتى رفع حيا غسل ويصل عليه  
منغوضا المقاتل أم لا هذا محل ذلك القول على ما يستفاد من بعض شروح العلامة  
خليل ولكن المذهب أن منغوضا لا يغسل رفع منغورا أم لا ولا غير منغوضا وهو  
منغور تنبيه سمي الشهيد شهيدا لان روحه شهدت دار السلام ودخلتها قبل  
القيامة بخلاف روح غيره لا تدخل الجنة الا بعد دخول صاحبها وهو بعد القيامة  
(قوله يدفن بثيابه) أي مصهوبة بخنوب وقنصوة وهي الطربوش ومنطقة قل  
تمهلوا أن تكون مباحة وخاتم قل عن فسه الا الدر والاسلح وأقله في ذلك بالنسبة  
للحال في نفسه (قوله ولا يزداد) مرور على الراجح اذ اختلاف هل تتم الزيادة أو لا بأس  
بها قولان حكاهما صاحب الطارقال والاقول أحق بالاتباع قاله الشيخ سالم وحرم  
اللقاني بمرمة الزيادة حيث لم يحتج اليها (قوله زيد عليها) أي وجوبا كما أنه يكف  
اذا وجد غيرها (قوله وان لم يجد الادون ذلك) أي دون ما يستزده أي انما اذا لم يجد  
ما يستزده فاستزده من سرته الى ركبته هذا اذا وجدنا ما يستزده من السرّة والركبة  
فقط ولو وجدنا زيدا من ذلك غطى ما فوق ذلك الى صدره كذا ذكره بعض (قوله  
لم يهرم) أي لغوهم (قوله اللون لون الدم) كان في الحسد أو في الثوب وقوله  
والريح أي ورائحة الدم عند الله بمنزلة ريح المسك في الرضى فلاجل ذلك لا يغسل  
ولا زال ذلك (قوله ولا أنه) أي ولم يبلغنا أنه (قوله من غيره) أي وهو شهيد بالآخرة

الشهداء واحترمة قوله في المعتك من غيره من الشهداء كالمطعون والفريق والمبطون والحريق  
فانهم يغسلون ويكفنون ويصل عليهم

فائدة في الموطأ وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الناس عليه أنذاذ الأيو، ثم أحد قال شيخنا المانظ جلال الدين رحمه الله وهذا أمر مجمع عليه واختلاف في تعاليه قبل هو من باب التعبد الذي يعمد به قتل معناه وقيل لي مباشر كل واحد الصلاة عليه منه إليه (٤٣٥)

صلى الناس الخ ما ذهب إليه جماعة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلي عليه الصلاة المعتادة وإنما كان الناس يأتون فيدعون ويترحمون قال الباجي ووجهه أنه صلى الله عليه وسلم أفضل من كل شهيد والشهيد يغنه فضله عن الصلاة عليه فهو صلى الله عليه وسلم أولى قال وإنما طارق الشهيد في الغسل لأن الشهيد حذر من غسله إزالة الدم عنه وهو مطلوب بقاؤه لطيفه ولأنه عنوان شهادته في الآخرة وليس صلى الله عليه وسلم ما نكره إراتته عنه فافترقا انتهى (ويصلي على قاتل نفسه) زاد في الكتاب وإنما صلى نفسه ظاهر كلامه كان القتل عدا أَوْ خَطَا (و) كذلك (يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَتَلَ الْإِمَامَ فِي حَدِّ)

فائدة نقل نور الدين الزبادي أن السؤال عام في كل مكاف ولو شهيد الشهيد الحارب ويحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد أو قتلهم على عدم القتل في القبر خلافاً للسيوطي (قوله جلال الدين) أي السيوطي (قوله منه) أي ماشية من المصلي منتهية للنبي صلى الله عليه وسلم وهو متغيب بقوله ياتر الخ (قوله ولم يرد الخ) الصواب أن يقول وعلى هذا الصلاة عليه حقيقة وهو الصواب وقد قال عياض الصحيح الذي عليه الجمهور أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقيقة لا مجرد الدعاء فقط وقيل المراد بالصلاة عليه مجرد الدعاء فقط وقوله ويترحمون أي بالدعاء بلفظ الصلاة لا بلفظ الترجمة لأنه لا يجوز (قوله فهو صلى الله عليه وسلم) أجيب بأن المقصود من الصلاة عليه هو التثنية على المسلمين مع أن الكمالية قبل زيادة التكثير (قوله حذر من تنسيه) أي منع من تنسيه وقوله إزالة أي كراهة إزالته وهو ما فاعل حذر وهو مبنى للفاعل أو صوب على أنه مفعول لأجله ويكون حذر مبنياً للفعل وقوله وأطفيه عبارة التحقيق وخبر لطيفه وهي أصوب (قوله ولأنه عنوان) أي علامة شهادته وقوله في الآخرة متعلق بعلامة (قوله كان القتل عدا أَوْ خَطَا) أي ويصلي عليه أهل الفضل في الخطأ لا العمد خلافاً لظاهر كلامه وتظاهر ما لا يارح (قوله كترك الصلاة) أي كسلا وقوله والمحارب أي قاطع الطريق وقوله ومن وجب عليه الرحمة أي كلاً من وران محصنين (قوله ما عز) اعترف بالزنى (قوله وعنايه) أي ورعي عنا بسببه أي بسبب التوسل به (قوله ولم ينه) أي النبي صلى الله عليه وسلم أقول ولا ينبغي أن قوله لأن النبي الخ لا ينتج كونه نهى كراهة (قوله وإنما نهوا) أي الإمام وأهل الفضل تنبيهه مقتضى المصنف أن من قتل في تهريب أو في حد غير القتل لا تتركه صلاة الإمام ولا من في حكمه عليه وهو كذلك حيث لم يكن مشهوراً بالعداوة والا كره وحصل الكراهة من الإمام وما الحق به ما لم يترتب على عدم صلاته ترك الصلاة جملة على ما ذكره والأوجبت صلاة من ذكره لوجوب صلاة الجنائز على كل

كترك الصلاة والمحارب ١١٤ عد ل ومن وجب عليه الرحمة (لو) قتله الإمام في (قود) كن قتل نفساً بغير نفس (ولا يصلي عليه) أي على من قتله الإمام في حد أو قود (الإمام) ولا أهل الفضل وهذا النهي نهى كراهة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلي على ما عزره في الله عنه ونهيا ولم ينه عن الصلاة عليه وإنما نهوا عن الصلاة عليه ليكون ذلك ردعاً له عن مثل فعله إذا أرادوا الأئمة وأهل الفضل امتنعوا من الصلاة عليه ثم انتقل بتكلام على مسألتين لم يدخلا تحت الترجمة على ما قيل



محكوم عليه بالاسلام (قوله بفتح الميم الخ) في القساموس ان المجرم بالكسر الذي  
يوضع فيه الحجر والعود نفسه وكذا الحجر بالضم فيه ما فقد حكمي الضم ولم يحل الفتح  
(قوله أجرت النار) بضم التاء مبنيا للفاعل والنار مفعول وقوله بمجرم منصوب على  
نزع الخافض أى أجرت النار في حجر على انه اسم لالة التي للحجر (قوله وينشد  
هذا البيت بالوجهين) أى بالكسر والفتح هـ ذامدلوله وهو غير صحيح لان الموجود  
في الصحاح الكسر والضم فانه قال الحجر بالكسر اسم الشيء الذي يجعل فيه الحجر  
وبالضم الذي هي له الحجر وينشد هذا البيت بالوجهين الى آخر ما ذكره الوجهان  
الكسر والضم بالمعنى الذي ذكر ولعل المعنى والله أعلم لا تستد في المحبوبة بالنار  
الا في حجر على الكسر وقوله ارجأ أى فاحت رائحته باعتبار ما فيه من عود البخور قال  
في المصباح أرج المسكان ارجا فهو أرج مثل تعب تعباً فهو تعب اذا فاحت منه  
رائحة طيبة ولا تصطلي النار الا اذا سكنت حجر أى ذات حجر أى ذات عود بخور  
ارجأ أى فاحت رائحته على الضم وقوله قد كسرت بالبناء للفاعل كما رأيت مضبوطا  
بشكل القلم فيما وقعت عليه من بعض نسخ الصحاح وفي خط بعض المشايخ فيكون  
الفاعل ضمير يعود على المحبوبة وقوله وقصا مفعوله والبخور عود البخور  
والوقص كسار العود يلتقي على النار كما في الصحاح أى قد كسرت تلك المحبوبة  
من اليلخوج وقصا أى كسار له أى لعود البخور فله حال من وقصا مقدم عليه  
أى كساراً منسوبة له من نسبة الجزاء لكل أو اللام بمعنى من وح فيه مجاز الاول  
فان قلت على قراءة حجر بالضم مراد منه العود نفسه يكون الاصل قد كسرت منه  
فلم يعدل عنه قلت اشارة الى أنه كما يسمى حجر يسمى يلخوجا هذا ما ظهر للذهن  
القادر والفهم القاصر (قوله فراء الشيخ الخ) أى لاحقيقتها التي هي آله ما يجعل فيه  
الحجر وان لم يكن فيه حجر (قوله لتهيء عليه الصلاة الخ) أى لما فيه من التفاؤل فان  
كان فيه طيب فسكراته نانية (قوله والمشي امام الجنائز) أى في حال الذهاب الى  
الصلاة والدفن أفضل من المشي خلفها واذا ركبوا أى لو وقع ونزل انهم ركبوا الخ  
ارتكبوا المكروه لانه يندب المشي فالمشي المتقدم يحصل الفضيلتين (قوله وقد  
نقلناه في الاصل الخ) قد ذكره في التحقيق فقال ما نصه أقول نعم في المختصر على ان  
المشي في الجنائز فضيلة مستقلة وكونه امامها فضيلة أخرى دليل الا قول ما رواه  
الترمذي وابن ماجه من حديث ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في  
جنازة فرأى ناسا ركبا فقال ألا تستحيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على  
ظهور الدواب ودليل الثاني ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عمر رضي الله

احداهما قوله (ولا يتبع  
الميت بمجر) بفتح الميم  
وكسرهما اسم للشيء الذي  
يجعل فيه الحجر فيقال  
أجرت النار حجرا وينشد  
هذا البيت بالوجهين  
ولا تصطلي النار الا بمجر ارجا  
قد كسرت من يلخوج له وقصا  
قاله في الصحاح فراء الشيخ  
انه لا يتبع بمجر فيها مار  
لتهيء صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك والاخرى قوله  
(والمشي امام الجنائز)  
للرجال (أفضل) من المشي  
خلفها واذا ركبوا فيستحب  
لهم ان يكونوا خلفها ودليل  
هذا التفضيل وردت به  
السنة وقد نقلناه في الاصل

وفيدنا بالرجال احتراما من النساء (٤٥٥) فان الافضل في هذه التاخر خاف ان يبارك في التاخر

على صفة الدفن ولم يتكلم  
على حكمه هنا ونص آخر  
الكتاب على انه فرض  
فقال (ويجعل الميت في قبره)  
سواء كان لحد أو شقا على  
جهة الاستقبال (على شقه  
الايمن) الى القبلة لانها أشرف  
المجالس ويمد يد اليمين على  
جسده ويعدل رأسه  
بالتراب ورجله برفق  
ويجعل التراب خلفه وامامه  
ليلا ينقلب ويحل عقد كفته  
فان لم يتمكن من جعله على  
شقه اليمين فعلى ظهره  
مستقبل القبلة بوجهه فان لم  
يمكن فعلى حسب الامكان  
واذا خولف به الوجه  
المطلوب في دفنه كما اذا جعل  
غير القبلة أو على شقه  
اليسرى لم يزل فانه يتدارك  
ويحول على حاله واطول  
يكون بالفراغ من دفنه فان لم  
يواوه والقوا عليه يسيرا من  
التراب فليحول الى ما ينبغي  
(و) به الفراغ من وضع الميت  
في قبره (ينصب عليه اللين)  
يقع اللام وكسر الاء على  
الاصح جمع ابنة وهو ما يجعل  
من طين وثين وربعاعل

عنه ما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا بكر وعمر يشون امام الجنائز ثم  
قال ونص في المختصر ايضا على انه يستحب للراكب التأخر لما رواه أبو داود انه صلى  
الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنائز (قوله فان النساء خاف الركبان)  
أطلق في النساء والحكم في خروجهن ان المتجالات كالرجال يطالب منهن الخروج  
لتشيع الجنائز والصلاة لا فرق بين قريب وأجنبي وأما النساء المتقنات فلا يحل  
خروجهن ولو لحاجة ابن أو زوج وأما الشابة التي ليست بمقتنة فتخرج - إن شاء الله - من  
يشق عليهن ففقدن كآبهن وأزواجهن وأخيه أو يكره لغيره (قوله فان الافضل الخ)  
وانظر ان لم يكر مع الميت الا النساء فقط (قوله وان يجعل الميت في قبره) لا مفهوما  
بل ميت البحر ان لم يرج البر قبل تغيره يغسل ويصلى عليه ويرمى على شقه اليمين  
ووجهه الى القبلة وهل يشق بشئ في رجله أو لا قولان (قوله على جهة الاستقبال  
الخ) يفهم أن مجموع ما ذكر من العمل على الشق اليمين مع كونه الى القبلة مستحب  
واحد وكذلك اظهر خليل حيث قال وضح فيه على أي من قبلا والظاهر أنهما  
مستحبان وحرر (قوله لانها) أي القبلة أشرف المجالس لا ينبغي أن يجالس جمع  
مجلس وهو محل الجلوس وهو لم يكن جالسا فيم ابل هو متوجه اليها فجعله جالسا فيها  
تسامح (قوله ويمد يده) أي ندبا وقوله على جسده ظاهره أنه يجعلها فوق الجسد  
والظاهر أن ذلك ليس بمراد بل المراد الى جسده أي موضوعة على الارض مضمومة  
الى جسده فعلى معنى الى وقوله يعدل الخ الظاهر أنه مستحب آخر وقوله ورجلاه  
أي بالتراب (قوله ويجعل التراب خلفه وامامه) ليلا ينقلب شامل لرأسه ورجليه  
فلما قصر عليه ما ضره (قوله ويجعل عقد كفته) أي ندبا (قوله بالفراغ من دفنه)  
أي أو بوضع كثير بحيث يسر زائده (قوله أو القوا عليه يسيرا من التراب) لعل  
اليسير مالا مشقة في زائده (قوله على الاصح) ومقابلته كسر اللام وقبح الباء (قوله  
وربعاعل بدونه) أي التبن (قوله وهو افضل ما سديه) أي من لوح وقروود  
وغير ذلك والاصل أنه ندب سديه بالابن فان لم يوجد قبل اللوح فان لم يوجد فبقروود  
ودوشى يجعل من الطين على هيئة وجوه الخيل فان لم يوجد فأجر الطوب المحروق  
فان لم يوجد فحجر فان لم يوجد فغصن فان لم يوجد فمسد الحديد بالتراب فهو أولى من  
دفن الميت بالتابوت أي في الخشبة المسماة بالسلمية (قوله الحمد الخ) لعل المعنى أي  
أمر بذلك وما يدل عليه قوله لا أمره صلى الله عليه وسلم لم بذلك أي سد الخلل الذي بين  
الابن ويكره كافي كبير الخرشى جعل مضربة تحتها أو تحته رأسه لانه لم ينقل

بدونه وهو افضل ما سديه لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أنه سديه ابراهيم ونه ب اللين الى حده ويستحب سد الخلل  
الذي بين الابن لامره صلى الله عليه وسلم بذلك في ابنه ابراهيم عليه السلام

(وبقول) واضع الميت في قبره أو من حضر دفنه (حينئذ) أي حين نصب (٤٥٦) اللهم انصبر (اللهم انصبر)

عن السلف وما روى من جعل قطعة جرد في قبره صلى الله عليه وسلم فلا ثبت  
أنها أخرجت انتهى (قوله استضافك) أي طلب منك أن تضيفه أي تنزله وقبره  
هذا إذا جعلنا السنين والثناء للطلاب ولا يخفى أن النزول حاصل بالفعل فيكون  
الطلب متوجها إلى التقريب ويجوز أن لا يكون ماذ كطلب والمعنى أنه نزل عندك  
ضيف (قوله المراد به الخ) ليس بمعنى أن يصح أن يراد بها ما كان فيه من الفراغ  
الذي بين الأرض والسماء (قوله وأقبل على الآخرة) ظاهر العبارة أنه ليس فيها  
مع أنه فيها (قوله وهو الآن أشد الخ) الأولى أن يفرد بقاءه بقاءه (قوله  
أي كلامه) أي ما أراد بالمنطق المنطوق به الذي هو الكلام أي ثبت كلامه أي  
بميت يجب حين السؤال بقوله ربي الله ونبي محمد الخ ويجوز أن يريد به محل النطق  
أي بحيث يجب بما ذكره المال واحد (قوله ولا تختبر الخ) لا يخفى أن الاختبار  
هو الامتحان والوارد من ذلك إنما هو السؤال فحينئذ يكون دعاء بأن يلفظ به  
في السؤال أي بحيث يسأل برفق فصدوق الشيء السؤال الذي بعنف أو أنه أراد  
بالاختبار لازمه من المشقات (قوله أي اجعله في جوار) أي في البرزخ  
بأن تكون روحه مجاورة لروحه وفي الجنة بأن تكون بجواره بذاته واختار  
المصنف هذا الدعاء لأنه مروي عن بعض السلف لأنه يتعين دون غيره إذ قد ورد  
أنه يقول بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم قبله بأحسن قبول  
(قوله ويكره البناء على القبور) أي كعبة أو بيت أو سقف وكذا هو إليه لما فيه  
من التفضيل على الناس (قوله ظاهره مطلقا) أي ظاهره أنه يكره مطلقا أي في جميع  
الحالات وقوله بل فيه تفصيل خلاصته أن محل الكراهة إذا كان بأرض موات  
أو مملوكة حيث لا يأوي إليه أهل الفساد وجرده عن قصد المباهاة ولم يقصد به التمييز  
والأحرم فيما عدا الأخير وجاز في الأخير كما يحرم في الأرض المحبسة مطلقا كالقرافة  
قال في التحقيق ويجب على ولي الأمر أن يبرهدهما (قوله ويكره تخصيصها  
بما يقصد به التمييز والأجاز كما يجوز وضع حجر أو خشبة أو عود على القبر لا يعرف به إذا  
لم ينقش في ذلك اسم أو تاريخ موت والأكراهة وإن يوهى به حرم هذا ما لم يكن قرأنا والا  
فالحرمة كما ينبغي (قوله وأن يبنى عليه) أي نهى كراهة أو تحريم على ما تقدم (قوله  
وأن يقعد عليه) أي لبول أو غائط لأن ذلك امتحان لصاحبه فاله عبد الحق وغيره  
والظاهر أن النهي عن ذلك للحرمة وأما الجلو من عليه من غير ذلك فيكره (قوله  
ولا يغسل المسلم أباه الكافر) النهي للتحريم وأولى غير أبيه (قوله لا يدخله قبره)  
أي بل يوكاه إلى أهل دينه بل يوسوا لادخال مكره فيما يظهر (قوله الآن يضيغ)

المراد به هنا جنس الميت  
ليدخل فيه الذكور والإناث  
صغيرا كان أو كبيرا  
أو أبنا أو غديهما (قد  
نزل بك) أي استضافك  
(وخلف) أي نبذ (الدنيا)  
المراد بها أهله وماله وولده  
(وراء ظهره) وأقبل على  
الآخرة (واقترع إلى  
ما عندك) وهي رحمتك وهو  
الآن أشد افتقارا إليها  
(اللهم ثبت عبد المسئلة)  
أي سؤال المكبر (منطقه)  
أي كلامه (ولا ينزله) أي  
لا تختبره (في قبره) أي  
بشيء (لا طائفة له به وألحقه  
بفيه) أي اجعله في جوار  
نبيه محمد صلى الله عليه وسلم  
ويسكر البناء على القبور  
ظاهره مطلقا وليس كذلك  
بل فيه تفصيل ذكرناه  
في الأصل (و) كذلك يكره  
(تخصيصها) أي تمييزها  
بالخص لما في مسلم أنه صلى  
الله عليه وسلم نهى أن  
تخصص القبور وأن يبنى عليها  
وأن يقعد عليه (ولا يغسل  
المسلم أباه الكافر) لأنه  
لا يغسل إلا من يصلي عليه  
وهذا لا يصلي عليه فلا فائدة  
في غسله (و) كما أنه لا يغسله (لا يدخله في قبره) لأن الموت سبط به اللهم (الآن يخاف أن يضيغ) أي

أي (الآن يخاف أن يضيغ)

اذا تركه (فليؤارة) أي يلغيه بثوبه ويدفنه ولا يستقبل به قبالة المأوى (أي من أهداهم ولا قبائهم) لأن في ذلك تعظيم المأوى  
وانما أمر بؤارته لأن المعرفة للحق (٤٥٧) في تركه يغير دفن (والأحد) بفتح الهمزة مع اسكان الحاء (أحب

إلى أهل العلم من الشق)  
بفتح الشين (وهو) أي اللحد  
(أن يحفر لليت تحت الجرف  
في حائط قبلة القبر وذلك)  
أي كون اللحد أفضل (إذا  
كانت) حائطة قبلة القبر (تربة  
صلبة لا تهيل) أي لا تسيل  
كأرض الرمل (و) لا (تقطع)  
أي لا تسقط جذوة جذوة  
أما إذا كانت كذلك فالشق  
أفضل (وكذلك) أي الاتحاد  
المفهوم من السياق (فعل  
برسول الله صلى الله عليه  
وسلم) وفسر اللحد ولم يفسر  
الشق وهو أن يحفر له حفرة  
كالنهر ويبنى جانبه بالابن  
أو غيره ويجعل بينهما شق  
يرضع الميت فيه ويسقف  
عليه ويرفع السقف قليلا  
بحيث لا يمس الميت ويجعل  
في شقوقه قطع اللبن ويوضع  
عليه التراب (باب في)  
بيان صفة (الصلاة على  
الجنائز) جمع جنازة ابن  
العربي وهذا الخليل  
أن الجنازة بالكسر خشب  
سري الموقى وبالفتح الميت

أي بأن لم يجد من يدفنه من أهل دينه فليألفه بثوبه ويدفنه (قوله فليؤاره) أي  
وجوب الفرق بين الكافر الحرقي وغيره ولا خصوصية للاب بل وجوب المؤارة  
عند خوف الضيعة عام حتى في الأجنبي فقول الشارح وانما أمر بؤارته لأن المعرفة  
الحق غير ظاهر لأنه يقتضي أنه إذا خاف الضيعة على الأجنبي لا تجب مؤارته وليس  
كذلك قدبر (قوله ولا يستقبل) أي يحرم فيما يظهر (قوله أحب) أي فالشق  
محبوب جائز أي خلاف الأول فافعل التفضيل على بابيه وقيل الشق مكروه فافعل  
التفضيل ليس على بابيه وانما كان اللحد أحب لخبر اللحدنا والشق لغيرنا لأن الله  
تعالى اختاره لنبيه عليه الصلاة والسلام ثم أقول وأي داع إلى قوله إلى أهل العلم  
(قوله جذوة جذوة) أي قطعة قطعة (قوله فالشق أفضل) والظاهر أنه ليس  
بواجب (قوله أي الاتحاد) والمعنى حينئذ وفعل برسول الله فعلا مماثلا للاتحاد  
السابق والفعل المماثل للاتحاد السابق الحاد فيصير المعنى والحد برسول الله الحاد  
مماثلا للاتحاد السابق فالغايرة بالخصوص والعموم (قوله وهو أن يحفر الخ) حاصله  
أن يحفر في أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت (قوله ويجعل بينهما  
شق) لا حاجة لذلك لأن الشق هو عين الحفرة التي ذكرها بقوله يحفر حفرة كالنهر  
والنهر اسم للكان الذي يجري فيه الماء لا الماء

(باب في الصلاة على الجنائز)

(قوله جمع جنازة) أي الميت لأن الصلاة عليه (قوله وعكس الأهمى) بفتح  
الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الميم وعين مهملة نسبة لجده أصمع الباهلي ثم  
البصري هو الإمام في اللغة والأخبار روي عن الكبار اجماعا على توثيقه مات  
بالبصرة سنة خمس أو ست أو سبع عشرة ومائة عن ثمان وثمانين انتهى ذكره  
المنأوى (قوله وقال ابن قتيبة الخ) هو يرجع لكلام الأهمى وقد يقال أنه  
لم ينص الشارح على حكم القم فتمت مل الخالفة والمواقفة وقوله وقال ابن الأعرابي  
مغاير إذ قد اشترط قيدا وهو قوله إذا كان الخ (قوله واشتقاقها) وقال في المصباح  
جنزت الشيء أجنزته من باب ضرب سترته ومنه اشتقاق الجنائز وعلى كل فهو  
يناسب كونه اسمًا للميت (قوله وفي بيان الدعاء) من عطف الجزء على الكل  
وهو جائز وأبرز في محل الأضمار إشارة إلى أن المراد بالجنائز الميت وأن الصلاة

وعكس الأهمى وقال الفراء ١١٥ عد ل هما ثمان وقال ابن قتيبة الجنائز بكسر الجيم الميت وقال  
ابن الأعرابي والجنائز بكسر الجيم النعش إذا كان عليه الميت ولا يقال دون ميت جنازة واشتقاقها من جنز إذا  
ثقل (و) في بيان (الدعاء للميت) وحكم الصلاة عليه على ما قال آخر الكتاب أنها فرض كفاية ويصلى عليها  
في كل وقت من ليل أو نهار



انما هي على الميت وحده وأفراد الميت إشارة إلى أن الـ في الجنائز للجنس (قوله فانها تسكره في هذين الوقتين) الحق أنها تمنع في هذين الوقتين وتسكره في وقت الكراهة وتعاد في الأولى ما لم تدفن ولا إعادة في الثانية مطلقا وحل ذلك ما لم يخف عليها التغير والاجاز أن يصلى عليه بالاخلاق (قوله مسلم) أي حقيقة أو حكما (قوله حاضر) أي لا غيب فتكره الصلاة عليه (قوله تقدم استقرار حياته) خرج السقط الذي لم يستهل فلا يغسل ولا يصلى عليه أي يكره ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع إلا أن يكسر الرضاع بحيث يقول أهل المعرفة انه لا يقع مثله الا من فيه حياة مستقرة (قوله ليس بشهيد معركة) وأما هر فيجزم تغسيله (قوله ولا من صلى عليه) أي يكره (قوله ولا فقد أكثره) ظاهر عبارته أنه لو وجد نصفه يغسل وليس كذلك فمادون ثلثي الجسد لا يغسل والجسد ما عدا الرأس فادوا وجد أقل من الثلثين وزاد على النصف ومعه الرأس فلا يغسل وأولى إذا وجد النصف ومعه الرأس أولا (قوله والأولى بالصلاة عليه) أي والحق بالصلاة اماما على الميت من ولاة وصى أو ماله بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو أعلم بمن يشفع له هناك أي ويقضى له به (قوله ترجى بركة دعائه) لازم لما قبله لـ صرح به لانه المقصود أي أو ماله لرجاء بركة دعائه وقوله إلا ان يعلم ان ذلك الخ استثناء منقطع وقوله بينه أي بين الميت (قوله وهذا على القول بوجوبها) ودليل الوجوب مفهوم وقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا بناء على ان الذي يفيد مفهوم ضد حكم المنطوق وهو وجوب الصلاة على المؤمنين لا نقيض الحكم المنطوق به وهو عدم حرمة الصلاة على المؤمنين (قوله التعريم) المراد الاحرام بمعنى النية (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك لما ثبت ان آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم كبر فيها أربعاً (قوله وذكر بالقرب) وأما الوطال الامر فبطل وتعاد الصلاة ما لم تدفن فان دفن فيصلى على القبر (قوله ولا يكبر) ليلا يلزم الزيادة في عدده فان كبر حسبه في الاربع قاله ابن عبد السلام (قوله وان زاد الامام خامسة الخ) زادها عمداً أو براها مذهباً أو سهواً فان الأمر يوم يسلم قبله ولا ينتظره وصلاتهم كصلاته صحيحة لان التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه وأيضا الخامسة في فرض الصين زائدة اجماعاً والزيادة هنا قيل بها الاختلاف في تكبيراتها من ثلاث الى سبع وان انعقد الاجماع زمن الفاروق على أربع فان انتظر فلينبغ عدم البطلان كذا في شرح خليل وقوله ولا ينتظره الخ وأما لونه قص فانه ينتظر حيث كان سهواً ولا يكلمونه بل يسبحون كما قال سحنون فان لم يتنبه فانهم يأتون بتكبيره وصلاتهم

الاهنـ بدطلع الشمس وغروبها فانها تسكره في هذين الوقتين إلا أن يخاف على الميت التغير فلا يكره ويصلى على كل ميت مسلم حاضر تقدم استقرار حياته ليس بشهيد معركة ولا يصلى على من صلى عليه ولا على من فقد أكثره فاذا فقد شي من هذه الشروط سقطت الصلاة عليه وإذا الغسل فانها متلازمان والأولى بالصلاة عليه الموصى له بالصلاة يقدم على الولي اذا كان معروفا بالخير ترجى بركة دعائه لأن يعلم ان ذلك كان من الميت لعداوة بينه وبين الولي فلا تجوز وصيته وأركان الصلاة على الجنائز خمسة القيام فان صلا فعودا لم تجز الا من عذروه— ذاعلى القول بوجوبها الثاني والثالث الاحرام والسلام الرابع الدعاء الخامس التكبير واليه أشار الشيخ بقوله (والتكبير على الجنائز أربع تكبيرات) لفعله صلى الله عليه وسلم فان سلم من ثلاث فاسياؤ ذكراً بالقرب رجع بنية فقط ولا يكبر وان زاد الامام خامسة سلم أو لم ولا ينتظره

صححة دون الامام واما على كلام غيره فانهم يكلمونه فان لم يتبعه وتركههم كبروا  
وصحت صلاتهم ان تتبعه عن قرب والابطال صلاتهم تبعه البطالان صلاته كما هو  
الاصل قررره شيخنا الصغير راداعلى عبد الباقي فان نقص عمدا وهو يراه مذهبا  
لم يتبعوه وانما يتبعهم الاربع وانظر اذا نقص عمدا دون تقليد فالظاهر انها تبطل  
عليهم ولو اتوا برابعة ابطالها على الامام وانظر اذا لم يعمله هل نقص عمدا أو سهوا  
والظاهر انه يحتمل على ما اذا نقص سهوا (قوله رواه ابن القاسم) وقال أشهب  
يسكت فاذا كبرنا خمسة سلم بسلامه (قوله واعترضه ابن هارون الخ) ما ذكره  
ابن هارون غير ظاهر قال المواق سمع ابن القاسم ان كان الامام من تكبير خمسة  
فليقطع المأموم بعد الرابعة ولا يتبعه في الخامسة انتهى وهو موهوم انه لو كان من  
لا يكبر خمسة ساكنه سمى فكبر خمسة ان المأموم لا يقطع ولكنه يسكت فاذا سلم  
الامام سلم بسلامه وقوله مالك في الواضحة وانتهى بهذا يحسن الجمع بين اطلاقاتهم  
التي ظاهرها التعارض وعلى هذا فلا اعتراض (قوله يرفع في التكبيرة) الاولى فقط  
الخ وأما الزرع في غيرها فهو خلاف الاولى كما في شرح خليل وهذا هو القول المعتمد  
وسكت عن الرابع فلم يبينه وهو ما ذكره الفقهاني عن مالك انه لا يرفع أصلا  
لا في الاولى ولا في غيرها (قوله وخالفه سائر الاصحاب ولذا شهر كلام الاصحاب  
ورجع عجب القول بالدعاء بعد الرابعة فجعله ركنا على المذهب (قوله لان التكبيرات  
الاربعة) أي مجموعها أي الهيئة الاجتماعية من التكبيرات الاربع مع ما احتوت  
عليه من الدعاء بمنزلة ركعات اربع ولا قراءة بعد الركعة الرابعة فلا دعاء بعد  
التكبيرة الرابعة وایس المراد ان كل تكبيرة بمنزلة ركعة ولو حظت وحدها أو مع  
الدعاء والالزم في الاول عدم الدعاء بعد غير الرابعة وفي الثاني الدعاء بعد الرابعة  
ولاجل الالتفات للهيئة الاجتماعية عدل الشارح عن أن يقول لان كل تكبيرة  
بمنزلة كل ركعة الى ما قال وخالفه مذهب سائر الاصحاب الاقتصار  
على الوارد نظرا لتلك العلة تنبيهه لا يتكلم على النية وهي أحد الاركان  
وصفتها أن يقصد بقلبه الصلاة على هذا المبت مع استحضار أنها فرض كفاية  
ولا يضر ان غفل عن هذا الاخير وتصح كما تصح لو لم يعلما مع اعتقاد أنها انتهى  
فوجدت ذكر او باله كس أو أنها فإلان ثم تبين أنها غير لان مقصوده الشخص  
الحاضر بين يديه بخلاف ما لو كان في الشمس اثنان أو أكثر واعتقد أن ما فيها واحد  
فانها تعاد على الجميع حيث كان ذلك الواحد غيره معين والأعبدت على غير المعين  
الذي نواه ولو نوى واحد ابعينه ثم تبين أنها اثنان أو أكثر وليس فيها ما وفيهم

رواه ابن القاسم واعترضه  
ابن هارون بما اذا قام الامام  
لخامسة سهوا فانهم  
ينتظرونه حتى يسلموا  
بسلامه واذا ابتدأ  
التكبيرات فانه يرفع يديه  
في اولهن وان رفع في كل  
تسكيرة فلا بأس ما ذكره  
أحمد أقوال أربعة وهو  
لأشهب قال يرفع يديه  
في الاولى وهو مخير في الباقي  
ان شاء رفع وان شاء لم يرفع  
فانه لانه يرفع في كل تكبيرة  
وهو في المدونة واختاره ابن  
حبيب نالها في المدونة  
أيضا يرفع في التكبيرة  
الاولى فقط على جهة  
الاستحباب كسائر  
الصلوات واختاره التونسي  
التوضيح وهو أشهر من الزرع  
في الجميع ولهذا اقتصر عليه  
في مختصره رابعها لا يرفع  
في الاولى ولا في غيرها وقد  
قدمنا ان الدعاء أحد اركان  
الصلاة فتعاد الصلاة لتركه  
واختلف في الدعاء بعد  
الرابعة فأثبتته سعدون قياسا  
على سائر التكبيرات وخالفه  
سائر الاصحاب قياسا على  
عدم القراءة بعد الركعة  
الرابعة لان التكبيرات الاربع (ج) هذا الذي أعرفه في المذهب يعني من حكاية القوانين

وظاهر كلام الشيخ التخيير حيث قال (وان شاء دعا بعد الاربع ثم يسلم وان شاء سلم بعد الرادعة مكانه) فيكون قولنا التناول اقف عليه لغيره (ويقف الامام) على جهة الاستعجاب (٤٦٠) (في) الصلاة على (الرجل) عند

وسطه) (يقف الامام في الصلاة على) (المرأة عند منكبيها) تنبيه منكب بفتح الميم وكسر الكاف وهو محجج - مع عظم الكنف والعرض ما ذكره من التفصيل هو المعروف من المذهب وأجابوا عما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة فقام وسطها بأنه صلى الله عليه وسلم معصوم عما يتوهم في غيره (والسلام من الصلاة على الجنائز تسليمة واحدة) - على المشهور (خفية) وفي نسخة خفيفة بقائين بينهما ياءا ككنة وينبغي الجمع بين الوصفين فلا يعطط ولا يجهر كل الجهر وظاهر قوله (للامام والمأموم) يخالف قوله في المدونة ويسلم امام الجنائز واحدة ويسمع نفسه ومن يليه ويسلم المأموم واحدة يسمع نفسه فقط وان أسمع من يليه فلا بأس به ومشى عليه صاحب المختصر (وفي

من عينه فانها تعاد على الجميع ولو نوى الصلاة على من في النعش مع اعتقاده أنه جماعة ثم تبين أنه واحد واثنان صحت لان الواحد أو الاثنين بعض الجماعة (قوله ويقف الامام) ومثله المنفرد والحاصل أنه يقف الرجل عند منكبي المرأة أي خوفا من أن يتدكر أن لو وقف عند وسطها وعند وسط الرجل كان ذلك الرجل اماما أو فذا أو اما المرأة اذا صلت على امرأة فتقف حيث شئت وأما على الرجل فظاهر كلامهم أنها كذلك والتعليل يقتضي أنها تقف عند منكبيه وأما الخشني المشكل اذا صلى على مثله فالذي يظهر يقف عند منكبيه وكذا الوصل على ذكر محقق أو اثني محقة أو صلى عليه ذكر محقق أو اثني محقة - وحرر (قوله وما ذكره من التفصيل) ومقابل المعروف ما رواه ابن غانم عن مالك أنه يقف أيضا عند وسط المرأة كالرجل وقال ابن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأة جاز (قوله أنه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة الخ) قال أبو هريرة لانه يسترها عن الناس (قوله وسطها) أي عند وسطها (قوله تسليمة واحدة على المشهور) ومقابله ما روى أشهب ان الامام يسلم تسليمتين كسائر الصلوات وروى ابن غانم عن مالك ان المأموم يسلم تسليمتين بردا لثانية على الامام وفي الواضحة لا يرد على الامام الا من سمعه فهي ثلاثة أقوال (قوله فلا يعطط) محتر زخيفة وقوله لا يجهر كل الجهر محتر زخيفة أي فالمراد بكونه خفية أنه لا يجهر كل الجهر وظاهر الخ وجه المخالفة ان المدونة حكمت بأن الامام يسمع نفسه ومن يليه والممن يقتضي خلافه لانه قال خفية وأنت خير بأن جعل قوله خفية على أنه لا يجهر كل الجهر فقضيت به أنه يجهر وهو يصدق بسماع نفسه ومن يليه فلا يكون مخالفة وأجاب بعضهم بجواب آخر بأن قوله لا امام والمأموم راجع لواحدة لا لقوله خفية وقوله خفية عائد على المأموم فقط ولا يمكن لاقربنة في اللفظ على ذلك التقدير (قوله وان أسمع من يليه فلا بأس) بمعنى خلاف الاولى فيما يظهر (قوله ومشى الخ) أي على ان الامام يسمع نفسه ومن يليه (قوله المعنى الخ) وقيل معنى المماثلة لوجعل هذا الجبل في كفة وجعل القيراط في كفة مقابلة لها الساواها وأحد جبل بالمدينة المنورة قال فيه صلى الله عليه وسلم ان هذا الجبل يحبنا ونحبه وخصه بالتمثيل ام لذلك واما لانه أكبر الجبال لانه بلغ الى الارض السابعة وتصل به

الصلاة على الميت) المسلم (قيراط من الاجر قيراط في حضور دفنه وذلك) القيراط (في التمثيل مثل الجبال) (جبل أعظمها) (جبل)

انه لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط أراد بذلك بيان قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح من اتبع جنازة مسلم إيماناً (٤٦١) وان تساوا وكان معها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها

فانه يرجع من الاجر بقيراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليهما ثم وجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقيراط ظاهر الحديث ان قيراط الصلاة لا يحصل الا بتمام الصلاة وقيراط الدفن لا يحصل الا بتمام الدفن وهو مذهب مالك وقال الشافعي يحصل بوضعه في قبره وانظر اذا تعددت الموتي في الصلاة عليهم هل يتعدد القيراط بتعددهم أم لا الجزولي لم أر فيه نصاً وقال أبو عمر — ران يتعدد الجزولي لا أدري من أين أخذه من الرسالة أو من غيرها (ويقال في الدعاء على الميت غير شيء محدود) أي معين لأن الادعية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم في ذلك مختلفة وحكي ابن الحاجب وغيره الاتفاق على أنه لا يستحب دعاء معين وتقيب بأزماله كافي الموطأ

الجبال (قوله من ذهب وفضة) أي أو فضة (قوله من اتبع) قال القسطلاني بتشديد التاء المشناة الفوقية وفي رواية تتبع بغير ألف وسر الموحدة قوله إيماناً (وان تساوا) أي مؤمنين أي صدقاً بالاجر محتسباً أي لا مكافأة ولا إضافة وقوله حتى يصلى عليها بفتح الهمزة في اليونينية وفيها شها بكسر هاء ويفرغ من دفنها بالبناء للفاعل في الفعلين أو بالبناء للمفعول والجار والمجرور فيهما ما تاب عن الفاعل (قوله بقيراطين) يعني قيراط وهو اسم لقياس الثواب يقع على القليل والكثير بيده بقوله لي قيراط مثل جبل أحد يعني سمى به لتوحيده واتقطاعه عن جبال أخرى هناك انتهى بتنبه ظاهر المصنف حصول ثواب قيراط الصلاة وقيراط الدفن ولو لم يتبعها في الطريق وظاهر المدونة في الثاني لقولها ساووا إن يسبق ويتنظر وهو مخالف لحديث البخاري المذکور فانه يقتضي التوقف على الاتباع وعلى كل حال فثواب من اتبعها ولازمها أعظم والحق صل أن ثواب كل من الدفن أو الصلاة لا يتوقف على الآخر (قوله لم أر فيه نصاً) لعل هذا في بعض تقايسه والاعقد وقع له في شرحه الكبير أنه قال هل يحصل به للمصلي من القراريط بعددهم قال الفقيه أبو عمران يحصل له بكل ميت قيراط واحد انتهى أعني لأن كل واحد انتفع بدعائه وينبغي أن يجري مثل هذا فيما إذا حضر دفن جماعة في وقت واحد كذا في عجمية **تمت** ظاهر الحديث المتقدم أنه لو حضر رغبة أو مكافأة أنه لا يحصل له الاجر المذکور وقد ذهب إليه ابن عمر حيث قال حضور الجنازة على ثلاثة أوجه رغبة ورهبة ومكافأة الاجر في الأول دون الآخرين ولا يبرز له في المكافأة خلاف ما ذكره ابن عمر من أنه لا يقدر في نقص الاجر من القيراط كون الانسان انما يتبع الجنازة لأجل أقاربهم لأنه مأور به وفيه مصلحة والميت فيكون أعظم جراً له فيه أجرين قال بعضهم ولا تنافي إيماناً واحتساباً الواقع في الحديث لأن صلة الحي تكون احتساباً أو مداراة لأجل دنياه وكلاهما من على الآخرة (قوله أي معين) أي بحيث لا يتجاوزها إلى غيره وقوله موقت أي بوقت محصور لكان المتوهم انما هو الأقل فالأولى الاقتصار عليه (قوله لا يستحب الخ) أجيب عن التخالف الحاصل بين قول الرسالة ومن مستحسن الخ وقول ابن الحاجب وابن بشير بأن المستحب

استحب دعاء أبي هريرة رضي الله عنه ١١٦ عدد ل وهواللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ارسلناك في أحسن الوان كان مسياً فجار من سياتيه اللهم لا تخربنا لاجر ولا تفتنا بعده



وقال الشيخ (وذلك) أي ما ورد من الدعاء (كاه واسع) أي جازف فلما شئت منه (ومن مستحسن ما قيل في ذلك) أي الدعاء (أن يكبر ثم يقول الحمد لله الذي أمات وأحيى) (٤٦٣) والحمد لله الذي يحيى الموتي له العظمة والكبرياء

ما ثبت بدليل والمستحسن ما أخذ من القواعد فكل منهما مطلوب لكن فرق بينهما (قوله أي جازف) أي مأذون فيه وهذا لا ينافي أن يكون بعض الادعية أحسن من بعض فلا يخالف قوله بعدم حسن مستحسن (قوله مستحسن ما قيل) يجوز أن تكون إضافة مستحسن أي ما بعده للبيان ويجوز أن تكون الإضافة حقيقية فيفيد أن هناك شيئاً ليس مستحسن (قوله ثم يقول) الأولى الفاء بدل ثم (قوله أن يكبر) الأولى أن يقول ومن مستحسن ما قيل في ذلك أن يقول عقب التكبير لأن الاستحسان خاص بما يقوله في الدعاء لا بالتكبير إذ التكبير غير مختلف فيه (قوله أمات وأحيى) أمات من أراد أماته وأحيى من أراد بقاءه (قوله والحمد لله الذي يحيى الموتي) في الآخرة (قوله واتصرف الخ) لا يخفى أن الملق والاضلال وغيرهما مما ساذك من أفراد التصرف فلا يناسب أن يوسطه بينهما (قوله والهداية) أي خلق الإهداء بدليل قوله والاضلال (قوله والثواب) أي الإجابة لأجل مناسبة المعطوف عليه وقوله والعقاب أي المعاقبة (قوله قيل هي بمعنى الملك) غير ظاهر الأولى أبقاؤه على حقيقة التي هي صفة أزلية لها تعلق بكل ممكن إيجاداً واعداء (قوله والرفة) عطف مرادف (قوله في المنزلة) أي الرتبة وعطف المكان على الجهة مغايراً لأن المكان الفراغ الذي يحل فيه الشخص والجهة الفراغ الذي حوله من أي جهة (قوله هذا عام الخ) لا حاجة له لأن المراد بشيء مشيء بمعنى مراد (قوله فيما ظهر) أي لسا وقوله وبطن أي خفي عما كالذي فوق السماء (قوله وما لم يوجد الآن) ويوجد في المستقبل لا يكون إلا بقدرته تعالى (قوله وارحم محمد الخ) يشير إلى أن في العبارة اختصاراً يستغنى المصنف عن ذكره بقوله بعد ورحمت وباركت فتأمل (قوله ورحمت الخ) قال في التحقيق الرواية الصحيحة بإسقاط ورحمت وإسقاط في العالمين كما في بعض الروايات انتهى قالت هذا ولم يأت في طريق صحيح وارحم محمد انتهى وهذا يفيد أن الأفضل ترك وارحم محمد ويفيد أن ورحمت وباركت في طريق صحيح فانه عجم (قوله انه عبدك الخ) ظاهره ولو كان من زنا وقيل يقتصر في ولد الزنا على قوله انه عبدك واختلاف في ندائه في الآخرة فقيل ينادى باسم أبيه وقيل باسم أمه (قوله أي من يوم خلقته) أي أتمت خلقه بنفخ الروح فيه (قوله أي عالم) أفعال التفضيل ظاهر بالنسبة

هما بمعنى واحد (والمالك) عبارة عن الخلق والتصرف والهداية والاضلال والثواب والعقاب (والقدوة) قيل هي بمعنى الملك (والسنام) بالمد المعلوم والرفة في المنزلة لا في الجهة والمكان وإذا كان بمعنى الضياء فهو مقصور (وهو على كل شيء قدير) هذا عام أريد به الخصوص فيخرج منه ذاته وصفاته لأنها غير مخلوقة ونهيه على أن قدرته ليست فيما ظهر خاصة بل فيما ظهر وبطن وما وجد وما لم يوجد (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد) أي محمود (مجيد) أي كريم (اللهم أي يا الله انه) أي هذا الميت (عبدك وابن عبدك وابن أمك أنت خلقته) أي أخرجته من العدم إلى الوجود (ورزقته)

من يوم خلقته إلى يوم أمته (وأنت أمته) الآن في الدنيا (وأنت تحييه) في الآخرة (وأنت أعلم) أي عالم لقوله (يسره) منه ومن غيره وفي بعض النسخ (وعلايته) وهي أخرى (جنتك شفعا) أي نطلب (له) الشفاعة (فشفعنا)

أى أقبل شفاعتنا (فيه اللهم  
 اناستجير) أى نطلب منك  
 الاجارة والامن من عذابك  
 (بحبل) أى بعهد (جوارك)  
 بكسر الجيم على الافصح أى  
 أمانتك (له انك ذو وفاء  
 وذمة) أى صاحب عهد  
 ووفاء (اللهم قه) أى نجبه  
 (من فتنة القبر) أى مما ينشأ  
 عن السؤال فى القبر وهو  
 عدم الثبات (و) قه (من  
 عذاب جهنم اللهم اغفر له)  
 أى استرد ذنبه ولا تؤاخذ  
 به (وارحه) أى انم عليه  
 (واعف عنه) أى ضع عنه  
 ذنبه (وعافه) أى اذهب  
 عنه ما يكره (وأكرم نزله  
 ك) رويناه بسكون الزاى  
 وهو ما يهيا للنزىل وقال  
 (ق) نزله أى حلوه فى قبره  
 بأن يرى ما يرضاه ويسره  
 من العمل الصالح (ووسع  
 مدخله) بفتح الميم وضمها  
 فبفتح الدخول وموضع  
 الدخول وبالضم الادخال  
 (واغسله بماء ونج وبرد) بفتح  
 الراء ليس المراد بالغسل هنا  
 على ظاهره بل هو استمارة  
 لظاهرة الغضبية من الذنوب  
 (و) كأنه يقول

لقوله منه وانتأويل انما يحتاج اليه فى قوله ومن غيره (قوله اقبل شفاعتنا) ظاهر  
 المصنف التعبير بهذا اللفظ ولو كان المصلى أدنى من الميت وهو الظاهر عندى وقيل  
 انما يقول ذلك اذا كان المصلى مساويا أو أرفع رتبة وأما الأدنى فأنما يقول جئنا مع  
 الشفعاء (قوله والامن) المناسب والامان عطف تفسير على ما قبله لان الامن  
 صفة المؤمن بالفتح والمطلوب صفة المؤمن بالكسر (قوله أى بعهد الخ) فى العبارة  
 استمارة قصر يحمية أى نطلب الاجارة فى حال كوننا متمسكين بوعده أمانك أى  
 بوعده لك بالامن أى بالمغفرة (قوله على الافصح) ومقابل له الضم (قوله أى  
 أمانك) تفسير لجوارك (قوله أى صاحب عهد) تفسير لقوله ذمة والواو  
 لا تقتضى ترتيبا ولا ينافى أن الذمة التى هى العهد سابقة على الوفاء أى وقد وعد  
 سبحانه وتعالى من مات على الايمان ولم يشرك بالرحمة فى الآخرة الكريمة كما قال  
 فى التحقيق أى التى هى قوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وحيث علق بالمشيئة فيظهر  
 السؤال (قوله أى مما ينشأ الخ) حاصله أن الفتنة نفس السؤال والسؤال لا بد منه  
 فيكون طالب الحاجة ليس منه بل مما ينشأ عنه وهو عدم الثبات (قوله ولا تؤاخذ  
 عطف تفسير وهو مرور على غير الراجح اذ الراجح أن الغفران معناه المحو (قوله أى  
 أنم عليه) أى بنم زائدة على الغفران فهو من قبيل التعليق والغفران من باب التعليق  
 الخاء وهى مقدمة على التعليق بالخاء فاذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يقدم  
 قوله واعف عنه وعافه على قوله وارحه لانه بمعنى اغفر له (قوله لا تنزىل) أى  
 للضيف ثم اقول ولا يخفى التجوز فى العبارة لعدم جهة المعنى الحقيقى فالمراد اكرمه  
 فى نزله أى فيما يهيم به وكذا يقال فى كلام الانفوسى (قوله ويسره) عطف لازم  
 وقوله من العمل الصالح أى من ثواب العمل الصالح والمناسب حذف قوله من العمل  
 الصالح لان المقصد الدعاء بالاكرام تفضلا منه تعالى ولو لم يكن له عمل صالح (قوله  
 فبالفتح الخ) لا يخفى أنه على هذا لا بد من تقدير فى المصنف وتقديره ووسع بملاصق  
 موضع الدخول ولا يخفى أن الملاصق لموضع الدخول موضع الاستقرار لانه المطلوب  
 توسعته وكذا يقال على الضم وقوله وموضع الدخول لا بد من تقديره وضاف والتقدير  
 ووسع ملاصق موضع فتدبر (قوله بالغسل) المناسب الاغسال الذى هو مصدر  
 اغسله وقوله بل هو استمارة لظاهرة المناسب أن يقول بل هو استمارة لظاهرة فشبه  
 التماهير بالاغسال واستعار اسمه له واشتق منه اغسل بمعنى طهر وقوله بماء ونج  
 ترشيح فائدة قال أبو عمران النخعي أنقى من الماء والبرد أنقى من الثلج فارتكب طريق  
 الترقى (قوله وكأنه يقول الخ) لا يخفى ان لفظ المصنف على ما يدى ونقه من

الاهم (نقه) أى طهره تنقية عظيمة (من الخطايا) أى الذنوب (كمه) انقى الذنوب الابيض من الدنس) أى الاوساخ (وأبدله) أى عوضه (دارا) وهى الجنة (خير من داره) وهى الدنيا (و) أبدله (أهلا) أى قرابة فى الآخرة يوالويه من الانبياء والصالحين (خير من أهله) أى من قرابته فى الدنيا (٤٦٤) (و) أبدله (زوجا خيرا من زوجته) الاهم

ان كان محسنا) أى ذا احسان  
(فـرزد) أى فضايله  
(فى) ثواب (احسانه) اللهم  
(وان كان مسيئاً فتجاوز) أى  
اعف عنه (سمايته) اللهم  
انه قد نزل به (بك)  
أى استضافتك (و) الحال  
انك (أنت خير منزول به)  
وانه (فقير) أى أشد افتقار  
(الى رحمتك) الآن (وأنت  
غنى عن عذابه) اللهم ثبت  
عند المسئلة) أى سؤال  
المساكين (منطقه) أى كلامه  
(ولا قبله) أى لا تحسبه  
(فى قبره) أى بنى  
(لا طاعة له) اللهم لا تحرمنا  
أجره) أى أجر الصلاة عليه (ولا  
تقتنا) أى لا تقطننا (والك بعده)  
فان كل ما يشغل عنك فهو  
فتنة (قول هذا) أى جميع  
ما ذكر من الثناء على الله  
تعالى والصلاة على نبيه صلى  
الله عليه وسلم الى قوله ولا  
تقتنا بعده (بأن كل تكبيره)

الخطايا كما الخ. ثم قالوا والله الخ. له على كانه واو المصنف التي مدخوله نفعه  
ويكون قوله وكانه يقول الخ اشارة الى أن عطف ونفعه على ما قبله نفسه. ير (قوله  
تنقية عافية) أستفد هذان كونها أى الطهارة بتلك الثلاثة التي هي أبلغ ما يكون  
في الانتقاء (قوله كما يتقى الثوب) الأبيض انما مثل به لانه الذى يظهر فيه أثر لغسل  
وهذا تمثيل بانظار الحال الخلق والافاله منزله عن صرب الامثال ولولا ذلك من  
الشارع لما جازت (قوله أى قرابة) أى صحابة فقوله يوالوه أى يصاحبونه وصف  
كاشف (قوله وأبدله زرجا خيرا من زوجه الخ) أراد بالزوج الجنس الصادق  
بمتعد أى عوضه الا أن زوجات من الحور أو ممن مضى من الآدميات الصالحات  
أحسن من زوجه الذى تركه فى دار الدنيا أو بصدد أن يتزوج به اذالم يكن  
فى الواقع له زوجة وان كان لا يتبع بهن الا بعد دخول الجنة وهذا لا ينفى أن تكون  
زوجه التى مات عنها قد تكون له (قوله احسان) أى طاعة (قوله وأنت  
خير من زول به) الضمير فى به راجع الى موصوف أى وأنت خير من مضيف أو كريم  
منزول به أى أنت خير من ينزل به ولا يصح جعل الضمير لله لانه يلزم عليه أنت يا الله  
خير من الله هكذا كنت قلته ونار عن بعض العلماء من الشافعية لتصريح بعض  
أئمتهم بكون الضمير عائدا على الله فقلت هذا لا يصح ثم بعد ذلك وجدت عج صرح  
بما قلته والله الحمد والنسبة (قوله الى رحمتك أريد بها الغفران بدليل قوله وأنت غنى  
عن عذابه (قوله بما لا ملافة له به) أى لا تتجهل نهاية الاختبار بالسؤال شيئا  
لا طاقة له به وهو عدم الجواب بل اجعل له قدرة على الجواب أو ان مصدوق الشيء  
كون سؤال المالكين يعنف (قوله من الثناء) الثناء والصلاة مندوبان والدعاء  
واجب ولو فى حق المأموم (قوله وقال بعضهم الخ) لا يخفى أن المتبادر من المصنف  
أن يقول ذلك وحدهم والاقال ويزيد بعد الرابعة (قوله يدل عليه قوله ما تقدم الخ)  
كذا فى ما يمدى من النسخ وهو غير صواب فالصواب حذف افظة قوله الواقعة بعد  
لفظة عليه ويقول كما قل فى التحقيق يدل عليه ما تقدم من التخيير الخ ا قوله صغيرنا

بعضهم هذا عام أريد به الخصر اذ لا يقول ذلك بعد الرابعة وإنما يقول بعدها ما سيذكره الآن وكبيرنا وقال بعضهم هو عام بقوله بأثر كل تكبيرة حتى الرابعة ويزيد عليه قوله (وتقول بعد الرابعة) يريد ان شئت يدل عليه ما تقدم من التخيير في قوله ان شاء دعا بعد الرابعة (اللهم اغفر لحينا وميتنا) أو أستر ذنوب من عاش منا ومن مات من المؤمنين وجاخرنا وغابنا وصغيرنا

صغيرنا وكبيرنا وذكرونا واثنا انك (٤٦٥) تعلم متقلبنا) أي تصرفاتنا في جميع أمورنا (و) تعلم (مثنوانا)

أي أقامتنا في أحد الدارين  
(و) اغفر (لوالدينا ولبن  
سبقنا بالآيمان و) اغفر  
(للمسلمين والمسلمات  
والمؤمنين والمؤمنات  
الاحياء منهم والاموات  
اللهم من أحبته) أي أبقيته  
(منا فاحيه) أي أبقه (على  
الآيمان) أي الكامل حتى  
تميته عليه (ومن توفيته  
منا فوفه على الاسلام)  
وهو شهادة أن لا اله الا الله  
وأن محمدا رسول الله وانظر  
لم خص الاحياء بالآيمان  
والامانة بالاسلام (واسعدنا  
بلقائك) أي بدخول الجنة  
(وطيئنا) أي طهرنا (ثلوث)  
بالتوبة النصوح (واجعل  
فيه) أي في الموت (راحتنا  
ومسرتنا) بمحصول ما رضى  
ويسر (ثم تسلم) كما تسلم  
من الصلاة (وان كانت)  
الجنساة (امرأة قلت انها  
أمتك ثم تنادى بذكرها  
على التأنيث) فتقول وبنت  
أمتك وبنت عبدك أنت  
خلقتها ورزقتها الخ (غير أنك  
لا تقول وأب لها زوجا خيرا  
من زوجها لانها قد تكون

وكبيرنا الخ) قال ابن عمر يعني بالصغير صغير المكلفين وبالكبير أكبر المكلفين  
فيكون هذا الدعاء صحيحا وأما ان كان على ظاهره في الصغير فانه مشكل لأن الاجماع  
على أن الاولاد الصغار لا يكتب عليهم السيات (قوله انك تعلم الخ) أي وحيث  
كنت الله لم بذلك فأنزل الذي لك الغفران فنسألك آياه (قوله أي تصرفنا) إشارة  
إلى أن متقلب بمعنى التقلب أي التصرف (قوله أي أقامتنا الخ) لا يخفى أن المثنوى  
المنزل الذي هو الدنيا والآخرة لا الإقامة والجواب أنه أشار إلى أن العبارة  
فيها حذف المفعول وإن مثنوى منصوب على نزع الخافض والباعث له  
على ذلك أن تعلق العلم بالإقامة أي بزمها أو بكميتها أبلغ من تعلقه بنفس المثنوى  
(قوله في أحد الدارين) المراد أحد معين الذي هو الدنيا المناسبة قوله متقلبنا  
الذي هو التصرف فيه ما قال قت ومثنوانا أي أقامتنا في كلتا الدارين وفي تفسيره  
بأحدهما نظرائته (قوله ولبن سبقنا بالآيمان) المراد بهم الصحابة والتابعين  
(قوله واغفر للمسلمين الخ) لا يخفى أن الموصوف بالآيمان والاسلام واحد وهم  
الشخص الواحد دون وقوع الخلاف في ترادف الآيمان والاسلام وعدمه  
أما الترادف فظاهر وأما عدمه فبأن مراد من الآيمان التصديق القلبي ومن الاسلام  
الامتثال الظاهري المبني على الإذعان الباطني (قوله فأحبه) مبني على حذف  
حرف العلة وهو إياه (قوله فتوفه) بضم الهاء وهو مبني على حذف حرف العلة  
وهو الألف (قوله انظر لم خص الخ) قديقال أنه حيث أريد الآيمان الكامل  
المحتوى على التصديق والقول والأعمال وقد طلب الشارع أن يتصف به الشخص  
في حال الحياة ناسب أن يتعلق به الدعاء فيها ولما كان المراد من الاسلام الشهادتين  
وقد قال صلى الله عليه وسلم من مات وهو يقول لا اله الا الله دخل الجنة ناسب  
الدعاء بالوفاة عليه (قوله أي بدخول الجنة) لما كان اللق لا يليق بالباري لانه  
الاستقبال أو المصادفة والجنة دار الرب ودخول الدارين يستلزم عرفا في الجملة اتقى  
ربها فسر اللق بمنزومه وهو دخول الجنة والاحسن أن يفسره برؤيته (قوله بالتوبة  
النصوح أي الصادقة ورد مرفوعا وهي أن يتوب ثم لا يعود إلى الذنب كما لا يعود الدائن  
في الضرع ونصوح فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله ويسر) عطف لازم  
(قوله ثم تسلم) أي وجوبا وقوله كما تسلم من الصلاة أي بقولك السلام عليكم  
وتبنيته ما ذكره المصنف من الدعاء لا على عايه لطوله كما قال ابن فاجي بل العمل  
والاحسن ما استعجه مالك من دعاء أبي هريرة (قوله قلت اللهم) أي بعد الحمد  
والصلاة (قوله الله على التوقع) أي على شيء يتوقع حصوله لا محذور محصور

زوجا في الجنة لزوجهما في الدنيا) وإيا أي يبد الله الله على التوقع لاحتمال أن يكون  
لها أزواج في الدنيا أو تكون الغيرة



فصح قوله لا حتمال أن يكون لها زوج الخ فقد اختلف العلماء إذا كان لها أزواج  
في الدنيا لمن تسكون له فقيل للذي اقتضاهما وقيل للاخير وقيل لاحسنهم خلقا وقيل  
تخير وقيل بقرع بينهم فيها وهذا ان ماتت ولم تكن في عصمة واحد والا فهي  
لمن ماتت في عصمته قول واحد كما قال عجم **تنبيه** لو لم تعلم الميت هل ذكر  
أو أنشئ فتزوي الصلاة على من حضر كما إذا لم يعلم هل هو واحد أو متعدد ويقول  
في الدعاء على اثنين اللهم انهم مع عبدك أو أماتك الى آخره وفي الجمع المذكر اللهم  
انهم عبيدك وأبناء عبيدك الخ وفي الجمع المؤنث اللهم انهن أماتك وبنات أماتك  
وبنات عبيدك الخ وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر (قوله أي محبوسات)  
أي بحيث لا تفارق زوجة زوجها وتعطى لغيره (قوله لا ينبغي بين بدلا) أي  
لا يرزق بين بدلا فأفضل خصال المرأة حبها لزوجها وهي صفة أهل الجنة وقال  
في التمهيق ما حاصله رأتى المصنف بقوله ذلك دفع ما ياتونهم من أن هذا الحبس  
أكراه أي لا يحبب غيرهم من غير جبر ولا كراه فان الجنة لا هم فيها ولا أكراه  
ولا حزن الا الفرح الدائم (قوله والرجل الخ) لما ذكر أن نساء الجنة مقصورات  
على أزواجهن كان مظنة سؤال تقديره وأما الرجل فهل كذلك (قوله هل  
من الأكديات أو من الحور الخ) أو مانعة خلق فتجوز الجمع فلا يعترض على الأقفهي  
بأنه بقي احتمال ثالث بأن يكن منهما (قوله قلت الخ) أي قلت ورد إذا الزوجات  
الكثيرات منها معا (قوله من أهل الجنة الخ) صفة لقوله كل رجل وهو مرتبط  
معنى بقوله زوج (قوله أربعة آلاف بكر الخ) لا يخفى أن هذا صريح في كثرة  
نساء الدنيا في الجنة فيرد عليه حديث اطلعت على الجنة فرأيت أكثر أهلها الرجال  
واطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء وأجيب بحمل قوله في الحديث زوج  
كل رجل على السكل المجموعي أي بعض الرجال (قوله أيم) أي ثيب بقريضة المقابلة  
وان كان قال في القاموس الأيم ككيس من لا زوج لها بكرا أو ثيبا (قوله  
الحديث) يفيد أنه بقية وهو كذلك وبقية فيجتمع في كل سبعة أيام فيقلن  
بأصوات حسنات لم تسمع الخلائق بمثلهن ونحن الخالدات فلا نبيد ونحن الناعمات  
فلا نبيس ونحن الراضيات فلا نخط ونحن المقيمات فلا نطعن طوي لمن كان  
لنا وكناله (قوله والله أعلم) كأنه أتى به والله أعلم إشارة الى عدم الجزم بصحته  
(قوله وأخذ من هذا الخ) أي من التعليل أي الذي هو وقوله لان اجتماع (قوله  
وهو المشهور الخ) ومقابله أنه باح له أن يتزوجها لان الآخر ليس بدار تكليف  
ورق بأنهما وإن لم تكن دار تكليف فهي دار تشريف فلا يتزوج الرجل بها وأمه

(ونساء الجنة مقصورات)  
أي محبوسات (على أزواجهن  
لا ينبغي بهم بدلا والرجل  
يكون له زوجات كثيرة  
في الجنة) ق وانظر هل من  
الأكديات أو من الحور العين  
قلت روى أبو نعيم أنه صلى  
الله عليه وسلم قال تزوج  
كل رجل من أهل الجنة  
أربعة آلاف بكر وثمانية  
آلاف أيم ومائة حورا  
الحديث والله أعلم (ولا  
يكون للمرأة أزواج في الجنة)  
لان اجتماع جماعة من  
الرجال على فرج واحد  
في الدنيا مما تنفر منه النفوس  
وأخذ من هذا ان الرجل  
لا يتزوج امرأة من محارمه  
في الآخر وهو المشهور

(ولا بأس) بقوله يجوز في حدسوا (أن تجمع الجنائز في لاة واحدة) عند جهور العلماء خلافاً للحسن في قوله إنما لا تجمع ويصلى على كل ميت وحده (٤٦٧) ثم أتت لتسكاه على هيئة وضع الجنائز إذا اجتمعت للصلاة

عليها وذ كر ذلك هيئتين  
أشار إلى الأولى بقوله (وبلى  
الامام) بالنصب في الصلاة  
على جماعة الموتى (الرجال)  
بالرفع ويجوز نصبه ورفع  
الامام (ان كان فيهم نساء  
وان كانوا) أي الجنائز  
(رجالاً جعل أفضاهم مما يلي  
الامام وجعل من دونه النساء  
و) جعل (الصبيان من وراء  
ذلك إلى القبلة) ما ذكره من  
تقديم النساء على الصبيان  
هو قول ابن حبيب والمشهور  
خلافه وهو ان الذكور  
الاحرار البالغين يكونون مما  
يلي الامام الافضل فالأفضل  
ثم الذكور والاحرار الصغار  
ثم الخنثى المذكل ثم الارقاء  
الذكور ثم النساء الاحرار  
ثم صغارهن ثم أرقاؤهن  
والهيئة الثانية أشار إليها  
بقوله (ولا بأس أن يجعلوا)  
أي الجنائز (صفاً واحداً  
ويقرب إلى الامام أفضاهم)  
هذا اذا كانوا كلهم من  
جنس واحد رجال أو نساء  
أو صبيان وأما ان كانوا رجالاً

واحدة لكرامته النفوس ذلك (قوله بمعنى ويجوز الخ) فيه نظير يسقط (قوله  
خلافاً للحسن الخ) وهل الصلاة باطلة على كلام الحسن (قوله ان كان فيهم نساء) أي  
فقط أي وان كانوا رجالاً ونساءً ومبينا فهو ما أشار إليه بقوله وان كانوا رجالاً الخ (قوله  
ثم الخنثى ثم الارقاء الخ) فيه نظراً لارقاء الذكور مقدمون والحاصل ان المراقب  
عشرون والشارح لم يستوفها ولم يش على المرضي منها فيما قاله والمرضى ما سئل كره  
وهو أن تقول بلى الامام الاحرار الذكور البالغون ثم احرار الذكور الصغار ثم العبيد  
البالغون ثم العبيد الصغار ثم الخنثى البالغ ثم الخنثى الصغير ثم الخنثى العبد  
الكبير ثم الخنثى العبد الصغير ثم المحبوب الحر الرجل فمحبوب حر طفل فمحبوب  
عبد رجل فمحبوب عبد طفل ثم الخنثى الاحرار البالغون ثم الخنثى الاحرار الصغار  
ثم الخنثى العبيد الكبار ثم الخنثى العبيد الصغار ثم المحررة البالغة ثم الصغيرة ثم الامة  
البالغة ثم الصغيرة (قوله هذا اذا كانوا كلهم من جنس واحد) كرجال فقط  
تفاوتوا بالحرية والرقية أو بالعلم والفضل والسن وفي ذلك طريقتان طريقة بهرام تبعها  
للتوضيح وهي أنه يجعل القاضي امام الامام ثم يجعل عن يمين الامام مفضل الافضلي  
وما عد ذلك يجعل عن يساره الطريقة الثانية وهي أرجح أن يصفوا صفاً واحداً  
من جهة يمين الامام وشماله فيجعل الافضل امام الامام ومفضوله عن يمين الامام  
ومفضول المفضل عن يساره وهكذا قال ابن عبد السلام ومن وافقه (قوله  
فيقدم إلى الامام صف الرجال الخ) أي فيجعل الرجال صفان جهة يمين الامام وجهة  
امامه وجهة شماله ثم الصبيان كذلك ثم النساء كذلك هذا معنى كلامه وفيه  
طريقتان آخرتان الأولى أن يجعل صف الرجال من الامام للقبلة ويجعل امام الامام  
صف الصبيان كذلك على يمين الامام وصف النساء كذلك على يساره الثانية  
أن يجعل الاصناف صفاً واحداً من المشرق إلى المغرب وتأتي الطريقتان المتقدمتان  
في الصف الواحد طريقة بهرام المرحومة والثانية الراجحة **تمت** يقدم  
للامام الاعلم ثم الافضل ثم الاسن وظاهر عبارة خليل تقدم الرجل ولو كان  
من بعده اعلم منه واعبد واسن أو كان فيه بعض ذلك دون من قبله وكذا يقال  
في الطفل والعبد ويقدم عالم على شريف عامي لظهور منزلة العلم وقدم حافظ قرآن  
على شريف عامي ومحدث على فقيه ومفسر على محدث قيم ايظهر واشرف كل عالم

ونساء ومبينا فيقدم إلى الامام صف الرجال ثم صف الصبيان ثم صف النساء وظاهر كلامه ترجيح الهيئة  
الأولى لابتدائه بها وقوله في الثانية ولا بأس لانها تشعري الغالب بالتمريض

ولما كان وضع الجنازة اذا اجتمعت الصلاة عليه مخالفا لوضعها (٤٦٨) في القبر الواحد اذا دعت الضرورة

لذلك أتى الشيخ بأدات الفصل فقال (وأما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل أفضاهم مماسي القبله) لما في السنن الاربعه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال يوم أحد أحفروا وأوسعوا وأعقوا واحسنوا وأدفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد وقدموا أكرهم قرأنا قال الترمذي حسن صحيح وظاهر كلام الشيخ جواز دفن الجماعة في قبر واحد مطلقا للضرورة وغيرها وليس كذلك بل يكره اذا كان له غير ضرورة ويجوز اذا كان للضرورة مثل ضيق المكان أو تعذر من يحفر ونحو ذلك واذا وقع ذلك فيعمل بينهم حاجز من اتراب (ومن دفن) من أموات المسلمين (ولم يصل عليه وورى فانه يصل على قبره) عند ابن القاسم لحديث المسكينة وقال أشهب لا يصل عليه القرافي وهو أحسن وأما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة فذلك

بشرف معلومه قال الشارح فان وقع التساوي فالقرعة ويقدم من الصبيان على غيره من يحفظ القرآن وشيأ من أمور الدين ثم من يحافظ منهم على الصلاة ثم الاسن انتهى (قوله اذا دعت الضرورة) أي فيكره اذا كان له غير ضرورة وان كانوا محارم ولا يجوز جمع أموات في القبر للضرورة ولو أجنب يجوز جمعهم في كفن للضرورة ويكره لغيرها وما ذكرناه من جواز جمع الأموات في قبر واحد للضرورة ويكره لغيرها محله اذا كان حصل دفنهم في وقت واحد أو مالوا أو ردوا دفن ميت على آخر بعد تمام دفنه فيجزم لان القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينش ما دام به الا للضرورة لا يحرم (قوله لما في السنن الاربعه) أي أبي داود وائترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله أحفروا من باب ضرب) فهمزته همزة وصل وقوله وأوسعوا من أوسع فهمزته همزة قطع وقوله وأعقوا من أعقى فهمزته همزة قطع أيضا والمراد به بقدر ما يحرسه من السباع قال مالك أحب الى أن تكون الحفرة مقنطرة لا عميقة جدا ولا قريبة من أعلى الأرض جدا وقوله وأحسنوا من أحسن فهمزته همزة قطع والمراد به الاتقان أي أنقذوا فيما ذكر أي من التوسعة والعمق فلا توسعوا كثيرا ولا اتعمقوا كثيرا وقوله وأدفنوا من باب ضرب فهمزته همزة وصل وقوله الاثنين والثلاثة الظاهر وما قارب ذلك وقوله وقدموا سياق الكلام في التقديم من حيث الإيلاء للقبلة وكذا سبب التقديم في الاقبار والحديث شامل له (قوله أكرهم قرأنا) فن يحفظ الكل يقدم على من لم يحفظه أي الكل والذي يحفظ النصف يقدم على من يحفظ أقل منه وهكذا (قوله أو نحو ذلك) أي كنه ذرآة الحنجر (قوله واذا وقع ذلك) أي سواء كان للضرورة أو غيرها (قوله فيعمل بينهم حاجز) أي يندب متأكدا كما صرح به بعضهم (قوله ومن دفن) أي بعد الغسل احترازًا عما لو دفن قبل غسله فانه لا يصل على قبره ويجب اخراجه للغسل الا أن يخشى تغيره فيسقط لئلا يضرهما (قوله فانه يصل على قبره) ظاهره ولو كان عدم الصلاة عمدا (قوله لحديث المسكينة) هو ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة ان امرأة سوداء كانت تقم المسجد فقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عنها فقيل له قد ماتت قال فهل أذنتوني فأتى قبرها فصلى عليه انتهى كلام ابن ماجه وقوله تقم بقاف مضمومة أي تجمع القمامة وهي الكداسة وذلك المرأة هي أم يحيى (قوله ما لم يطلب على الظن أنه تغير وتمزق) مفهومه أنه لو تغير وتمزق لا يصل عليه ولو لم يظن البقاء أو الشك فيه والذي قاله غيره أنه متى ظن البقاء أو شك فيه فانه يصل على قبره أي عند خشية التغير أو ما لو يظن ذهابه ولو باكل

المسبح

خاص بها ولأنه وعدها بالصلاة عليها وحيث أنه لا يصل على القبر فقيل يصل على ما لم يطلب على

الظن أنه تغير وتمزق وقيل ما لم يجاوز شهرين

ومفهوم قوله ووورده أنه لو لم يوارى يخرج ويصلي عليه وهو كذلك (ولا يصلي على من صلى عليه) على جهة  
الكرامة على ما في المختصر (ويصلي على أكثر الجسد) كالثنتين فأكثر بعد نفسه وتكفيه لأن حكم الجسد حكم  
الشكل وينوي بالصلاة عليه الميت (٤٦٩) ولا يصلي على نصف الجسد عند ابن القاسم واستحسن بعضهم

الصلاة عليه (واختلف  
في الصلاة على مثل اليد  
والرجل) أطلق النبل على  
الذي نفسه فذكر  
الخلاف في اليد والرجل  
فقال مالك لا يصلي عليه  
لاحتمال أن يكون صاحبها  
حيًا وقال ابن مسleme يصلي  
على اليد والرجل وينوي  
بذلك الميت وانفق على أنه  
لا يصلي على الأطراف مثل  
الاصبع والقفرة والشرقرة  
(ع) وفي (ك) إن الاصبع  
فيه الخلاف المتقدم  
(باب في الدعاء) أي  
في بيان ما يدعى به (الطفل)  
أراد به العموم ذكر كان  
أو أنثى وقال بعض أهل  
الامة يقال لا يكره منقل  
والانثى طفلة وحده سنة  
فأقل وعند الفقهاء يطلق  
على من دون البلوغ وفي بيان  
(والصلاة عليه) أراد من  
يصلي عليه ومن لا يصلي  
عليه من الأطفال (و) في  
بيان (غسله) أراد به بيان

السبب فإنه لا يصلي عليه وفي نص ابن عرفة عن ابن رشد قلا عن ابن القاسم  
منه قلت وهو ظاهر (قوله أنه لو لم يوارى) مفاده أنه متى ووري لا يخرج ويصلي  
على القبر وليس كذلك بل يجب إخراجه ولو تم دفنه الآن يمشى تغيره قال ابن رشد  
والقوات الذي يمنع خروج الميت من قبره للصلاة عليه خشية تغيره قاله ابن القاسم  
ومعذور وعيسى (قوله على جهة الكرامة الخ) أي سواء كان مريد الصلاة  
ثانيًا والذي صلى أولاً أو غيره والمسئلة ذات صورتين وذلك لأن المصلي أولاً أما  
فد أو متعدد بغير إمام أو به والمصلي ثانيًا كذلك فمن صلى عليها أولاً بإمام كرث  
أعادتها فذ ومتعدد بإمام وغيره فلهذه ثلاثة طرق في صلى عليها أولاً فذ أو متعدد  
بغير إمام كرث أعادتها فذ أو متعدد بغير إمام لا بإمام فيندب وهذه ستة مضافه  
لثلاثة قبلها (قوله على ما في المختصر) أي لا يصلي على ما في المختصر مفاده أن  
المسئلة ذات خلاف قلت وهو كذلك فقد نسب إلى أن يصلي على من صلى عليه  
ورجحه جماعة (قوله وينوي بالصلاة عليه الميت) أي جميعه ما حضر منه وما غاب  
كما حققه بعض (قوله ولا يصلي على نصف الجسد) هذا هو المتمدوم بعده من  
قول ابن القاسم ضعيف بل ولو زاد على النصف وكان دون الثنتين لا يصلي عليه  
ولو مع الرأس أي لا دائماً إلى الصلاة على الغائب واغتفر غيبة اليسير لأنه تتبع  
(قوله فذكر الخ) معطوف على أطلق (قوله لا يصلي عليه) أي وهو المعتمد (قوله  
وينوي بذلك الميت) أي وينوي بالصلاة الميت لا خصوص اليد والرجل أي  
ويقلب ككون صاحبها ميتاً ومفاده أنه لو علم أن صاحبها حي لا يصلي قطعاً (قوله  
والشعر الخ) جعله من الأطراف تسمع لأن المتبادر منها الأعضاء

(باب في الدعاء للطفل)

(قوله وحده سنة) أي عند أهل اللغة (قوله على من دون البلوغ) أي مجازاً  
للمشابهة بينهما (قوله وغسل الصغير) أي من حيث الذي يباشر نفسه يله لأنه الذي  
قصده (قوله ونحو ذلك) أي من نحو أنه لا يصلي على من لم يستحل ما رخصه وغير ذلك  
(قوله ثنى على الله) أي تحمده بأن تقول الحمد لله رب العالمين ومعنى تبارك تزايد  
خبره ومعنى تعالى تعظيم (قوله وابن عبدك) ظاهره عام في ولد الزنا وولد الملاحنة

من ينفه له ومن لا ينفه له وإنما ١١٨ عدل فسرنا هذا وما قبله بالارادة لمد كورة لا ما يعطيه ظاهر  
لفظه لأنه هو المذكور في هذا الباب وإنما أفرد هذا الباب عما قبله لأن فيه أحكاماً تخص بالطفل من الاستهلال  
وغسل الصغير ونحو ذلك وقد أتت الدعاء به قوله (ثنى على الله تبارك وتعالى ونصلي على نبيه) محمد صلى الله عليه  
وله لم (ثم تقول اللهم) أي يا الله (أنه) أي الطفل أو الميت (عبدك وابن عبدك وابن أمك)



وفي نسخة بدله وما تب - له  
 ( وابن عب - يدك أنت  
 خلقة - ) أي أنشأته  
 ( ورزقته وأنت أمتسه )  
 في الدنيا ( وأنت تصيبه )  
 في الآخرة ( اللهم فاجعله  
 لوالديه ك ) وروينا بكسر  
 الدال فيدخل فيه الاجداد  
 والجدات ولذا قيل وتقل به  
 موازينهم بصيغة التجمع ولو  
 كان بالفتح لقال موازينهم - ما  
 الخ ( سلفا ) أي متقدما  
 ( وذخرا ) بذال معجمة أي  
 مدخرا في الآخرة والادخار  
 في الدنيا بدال مه - ملة  
 ( وفرطا ) بمعنى سلفا ( وأجر )  
 عظيما ( وتقل به ) أي بأجر  
 مصيبته ( موازينهم ) أي  
 موازينهم ( وأعظم ) أي  
 كثيرا بجر مصيبة ( أجورهم  
 ولا تحرموا أياهم أجره )  
 أي أجر شهود الصلاة عليه  
 ( ولا تقتلوا أياهم بعده )  
 بما يشغلنا عنك ( اللهم  
 الحقه فصالح سلف ) أولاد  
 ( المؤمنين في كفالة ) أي  
 حضنة آيينا ( ابراهيم )  
 الخليل عليه أفضل الصلاة  
 والسلام ( وأبدله دارا ) أي  
 في الآخرة ( خير من داره )

وفي نسخة بدله وما تب - له  
 ( وابن عب - يدك أنت  
 خلقة - ) أي أنشأته  
 ( ورزقته وأنت أمتسه )  
 في الدنيا ( وأنت تصيبه )  
 في الآخرة ( اللهم فاجعله  
 لوالديه ك ) وروينا بكسر  
 الدال فيدخل فيه الاجداد  
 والجدات ولذا قيل وتقل به  
 موازينهم بصيغة التجمع ولو  
 كان بالفتح لقال موازينهم - ما  
 الخ ( سلفا ) أي متقدما  
 ( وذخرا ) بذال معجمة أي  
 مدخرا في الآخرة والادخار  
 في الدنيا بدال مه - ملة  
 ( وفرطا ) بمعنى سلفا ( وأجر )  
 عظيما ( وتقل به ) أي بأجر  
 مصيبته ( موازينهم ) أي  
 موازينهم ( وأعظم ) أي  
 كثيرا بجر مصيبة ( أجورهم  
 ولا تحرموا أياهم أجره )  
 أي أجر شهود الصلاة عليه  
 ( ولا تقتلوا أياهم بعده )  
 بما يشغلنا عنك ( اللهم  
 الحقه فصالح سلف ) أولاد  
 ( المؤمنين في كفالة ) أي  
 حضنة آيينا ( ابراهيم )  
 الخليل عليه أفضل الصلاة  
 والسلام ( وأبدله دارا ) أي  
 في الآخرة ( خير من داره )

أي في الدنيا (و) أبدله (أهلا) أي قرابة في الآخرة (خير من أهله)

أى من قرأته في الدنيا بجواره لا نبياء والصالحين يؤانسونه (وعافه) أى نجحه (من فتنة القبر) وهى عدم الثبات  
 لسؤال منكرونة كبر وضممة القبر فلا بد منه الكل أحد كبيراً كان أو صغيراً مؤمناً كافراً لكن ضمها لا يؤمن  
 ضم شفقة كضمة الوالدة الشفوقة لولدها (٤٧١) وتقول مرحبا بمن كنت أحبه وهو على ظهري فكيف

الآن وهو فى بطنى وضممة  
 الكافر ضمة عذاب حتى  
 فتتلف اضلاعه وتقول  
 لا مرحبا بمن كنت أبغضه  
 وهو على ظهري فكيف  
 الآن وهو فى بطنى  
 (و) عافه (من عذاب جهنم  
 تقول ذلك) أى كل ما تقدم  
 من الثناء على الله تعالى الى  
 هنا (فى كل) أى بعد كل  
 (تكبيرة) ما عدا الرابعة  
 عند بعضهم وبعد ما عند  
 بعضهم (وتقول بعد  
 الرابعة) ان شئت اللهم  
 اغفر لاسلافنا وأفرأئنا  
 ههنا (و) واحد (و) اغفر  
 لمن سبقنا بالايمان اللهم  
 من أحبيته منافأحبه على  
 الايمان الكامل (ومن  
 توفيته منافتوفه على  
 الاسلام) يعنى شهادة أن  
 لا اله الا الله وأن محمداً  
 رسول الله (واغفر للمؤمنين  
 والمؤمنات والمسلمين

فى الآخرة الخ لا ينفى أنه حيث كان فى كفالة ابراهيم فقد أبدل أملاً خيراً من أهله  
 والجواب ما أشار اليه الشارح من أن المراد قرابة أخرى زيادة على تلك القرابة  
 وتلك القرابة الزائدة الانبياء والصالحون (قوله بجواره) أى تلك القرابة بجواره وقوله  
 بالانبياء والصالحين الباء لاتصوير أى تلك القرابة بصورة بالانبياء والصالحين (قوله  
 وهى عدم الثبات) تفسير لاشىء بما يتسبب عنه لان الفتنة السؤال ويتسبب  
 عنه عدم الثبات وقوله للسؤال أى لاجل السؤال وقضيته ان الطفل يسأل وأنه  
 قابل للافتان وقد تقدم الخلاف فى السؤال وأما الافتتان فذلك كل الا ان يقال أنه  
 قابل له وان كان غير مكاف نظراً لكون الله عز وجل له أن يعذب الطفل عقلاً  
 وان امتنع شرعاً وكذا يقال فى قوله بعد وعافه من عذاب جهنم (قوله وضممة القبر)  
 معطوف على عدم الثبات والمراد ضمة على وجه منكر بدليل ما بعد (قوله لكن ضمها  
 للمؤمن الخ) أى المؤمن الطائع وسكت عن المؤمن غيره تنبيهه وذكر بعض  
 الشراح ان الافضل أى فى حق الصغير دعاء أبى هريرة وان كان يكفى مطلق الدعاء  
 بل لو قال اللهم اعف عنه كفى وان صغيراً والحمد لكم فى اجتماع الكبار والاطفال  
 تقديم الدعاء للكبار على الاطفال أو يجمعهم فى دعاء واحد ويقول عقب ذلك اللهم  
 اجعل الاولاد لسلفنا واليههم وفرطاً وأجراً فتأمل (قوله مرحبا) أى نزلت مكانا  
 ردياً أى واسعا (قوله بمن كنت أحبه) هذا يفيد أن سبب الحياة موجود فيها أى  
 كغيرها كما صرح به بعضهم (قوله تختلف الخ) المراد بالاختلاف عدم استقرارها  
 فى موضعها (قوله اغفر لاسلافنا الخ) أى من سبقنا بالموت من آبائنا وأمهاتنا وأقاربنا  
 وقوله لمن سبقنا بالايان الصحابة والتابعين (قوله أو رضع يسيراً) أى لا كثير فهو  
 علامة الحياة وغسل دم السقط ندباً ولنفس بخرة ووروى وجواباً فمما ولا يسأل  
 ولا يبعث ولا يشفع ان لم ينفخ فيه الروح (قوله فله حكم الحياة) الواضع والاولى  
 أن يقول فله حكم الاحياء (قوله ما تصدق به عليه الخ) التقييد بذلك لخراج الغرة  
 فتورث عنه وان نزل عاقبة أو مضغة لانهم مأخوذة عن ذاته وإذا كان لا يورث

والاسماء الاحياء منهم والاموات ثم) بعد أن تفرغ من هذا كله (تسلم) كتسليمك من الصلاة (ولا يصلى على  
 من لم يستهل صارخاً) ولا يغسل ولو تحرك أو بال أو عطس أو رضع يسيراً وهذا النهى على جهة الكراهة اماماً من  
 استهل فله حكم الحياة فى جميع أموره وان مات بالغور بلا خلاف (و) من احكمكم من لا يستهل أنه (لا يورث) من  
 تقدمه بالموت (ولا يورث) ما تصدق به عليه أو وهب له وهو فى بطن أمه لان الميراث فرع بثوت الحياة

(ويذكر أن يدفن السقط) بتدليل السنين المهمة وهو ما سقطه المرأة قبل تمام خلقته (في الدار) خوفاً من أن تهدم الدار فتبش عظمه وإضافته قد يحتاج إلى بيانه فيدخل الحبس (٤٧٣) في البيع ولا يكون ذلك عينا في الدار

بمخلاف دفن الكبير فانه عيب (ولا بأس) به في ويباح (أن يغسل النساء) الأجانب (الصبي الصغير ابن ست سنين أو سبع) أي سبع سنين وثمان سنين ولا يغسله إذا زاد على ذلك ويغسله بحضور الرجال ولا يسترن عورته لانه يجوز لمن أن ينظرن إلى بدنه (ولا يغسل الرجال الصبية) وهذا النهي على جهة المنع اتفاقاً ان كانت ممن تشتهى كبنات سنين أو سبع وبناتهن ان كانت رضعية اتفاقاً (واختلف فيها) أي في غسلها (ان كانت) غير رضعية وكانت (ممن لم يبلغن ان تشتهى) كبنات ثلاث سنين فأجازة أشهب فيها على غسل النساء ابن ثلاث سنين وأربع وخمس ومنعه ابن القاسم لان مطلق الاثنية مظنة الشهوة واختاره الشيخ بقوله

ما تصدق به عليه فيرجع ما تصدق به عليه إلى تصدقه أو واهبه ر قوله ما سقطه المرأة الخ) الاولى أن يقول من لم يستهل صارخاً ولو تمت خلقته (قوله فيدخل الحبس الخ) ضعيف لان قبر السقط ليس بحبس بخلاف المستهل وهو المراد بالكبير فقبره حبس (قوله النساء) المراد أنفس فيصدق بالواحدة وقوله الأجانب أي والمحارم أخرى وقوله ولا يغسله أي لا يجوز (قوله بحضور الرجال) أي حنس الرجال فيصدق بالواحد والظاهر أن المعنى ولومع حضور الرجال أرتقى العبارة على ظاهرها وفرض في نساء غير عارفات بحكم الفل ادلو كن عارفات لم يتحقق لحضور الرجل (قوله ولا يسترن) أي ولا يكفن بستر عورته (قوله لانه يجوز) علمه ولا يخفى عدم الاحتياج لتلك العلة لان جواز تغسيله يستلزم جواز مس عورته فالظن أني وأعلم أنه لا يلزم من جواز النظر للتغسيل ألا ترى أن من زاد على الثمان ولم يراهم لا يجوز تغسيله ومع ذلك يجوز النظر له والحاصل أن المراهق لا تنتظر له ولا تغسله والمجاهد للثمان ودون المراهق تنتظر لعورته ولا تغسله لان التغسيل فيه حبس وابن ثمان فأقل تنظر إلى عورته وتغسله (قوله ولا يغسل الرجال الصبية) كالأيجوز فنظرهم لها فقد قال القرطبي وإذا بلغت الجارية إلى حد تأخذها العين وتشتهى سترت عورتها انتهى ومثل البالغ في ذلك المراهق فقد قال عجم وأما نظر المراهق لمرة غير البالغة فيعبر على نظر البالغ لعورة غير البالغة (قوله ان كانت رضعية) أي أو ما قاربها والمراد بها من لم تبلغ ثلاثاً بدليل قوله بعد بنات ثلاث سنين (قوله فأجازة أشهب الخ) ضعيف والمعتمد كلام ابن القاسم وهو مذهب المذونة فقول المصنف أحب إلينا للوجوب كما قاله الشارح (قوله وهذا قول ظاهر خليل) ومن شرحه اعتماد هذا القول (قوله ويستحب له سترها) والظاهر أنه يستحب له على هذا أن يلبس على يده خرقه (قوله وأما الاجنبي فيجب عليه الخ) المناسب أن يقول وأما الاجنبي فلا يجوز أن يغسلها أي على كلام ابن القاسم وأما الرؤية من غير تغسيل فيجوز قطعاً والحاصل أنه يجوز للرجل وأولى المراهق أن ينظر لعورة من لم تشتهى وكانت بنات ثلاث سنين فأكثر لا يجوز التغسيل

\*(باب الصيام)\*

(والاقل) أي ترك الغسل للتمسك باليه بقوله ولا يغسل الخ (أحب اليناع) ظاهر ما ذكره كان المصنف عام في المحرم وغيره وهذا قول وتيل هذا في الأجانب وأما ذوالمحرم فيجوز له غسلها ويستحب له سترها وأما الاجنبي فيجب عليه أن يستر عورتها ولو قرع من الكلام على الصلاة التي في أحد أركان الاسلام انتقل يتكلم على ركن من أركانه أيضاً وهو الصوم فال (باب)\*

باب في بيان أحكام الصيام وما يتعلق به وموانع الامساك والترك في أمساك عن شيء وتركه قيل له  
صائم قال تعالى - كاتبة عن مريم (٤٧٣) اني نذرت للرحمن صوماً أي صمتاً وهو الامساك عن الكلام وشرعا

الامساك عن شهوة البطن وانفراج من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية قبل الفجر أو بعده في غير أيام الحيض والنفاس وأيام الأعياد والصوم باعتبار حكمه ينقسم الى واجب وغيره ومن الواجب صوم رمضان واليه أشار بقوله (وصوم شهر رمضان فريضة) أخبر بالمؤث عن المذكر لان الصوم مصدر ويحبر عنه بالمدكر والمؤث ولو حو به شرعاً يأتي الكلام عليها دل على فريضته الكتاب والسنة والاجماع فمن جحد وجوب صوم رمضان فهو كافر اجماعاً يستتاب ثلاثاً فان تاب والا قتل ومن أقصر بوجوبه وامتنع من صومه فهو غاصب يبرأ الى الله فان لم يفعل قتل حداً كاله لامة ويثبت صوم رمضان بأحد شيتين اما باتمام شعبان ثلاثين يوماً واما الرؤية الهلال واليه أشار بقوله (يصام لرؤية الهلال) يعني هلال رمضان ظاهر كلامه سواء كانت الرؤية

فان قلت الذي في حديث بنى الاسلام على خمس تقدم الزكاة على الصوم فلم خالفه المصنف قلت اعلم رأي عموم الصوم وشموله لغالب المكافين بخلاف الزكاة (قوله في حكم الصيام) أي احكامها المتعلقة بالصيام وقوله وما يتعلق به أي بالصيام أي يرتبط به أي كصلاة التراويح (قوله وانترك) عطف تفسير (قوله الامساك عن شهوة البطن) أي أو ما يقوم مقامه ما يقوم مقام شهوة البطن الحاق ويقوم مقام شهوة الفرج القلة تأمل (قوله وصوم شهر رمضان) الصحيح أنه يجوز استعمال رمضان غير مضاف لشهر رسواء كان هناك فريضة على الشهرام لان القول بأنه من أسمائه تعالى لا يصح وسمى رمضان لانه يروض الذنوب أي يحرقها (قوله يحبر عنه بالمدكر الخ) ان كان مسموياً مفعولاً لا فاعلاً لاخبار عنه بالمؤث انما يفهم باعتبار منه عبادة لا باعتبار كونه مصدر (قوله الكتاب والسنة والاجماع) أما الكتاب فقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما السنة فتحديث بنى الاسلام على خمس الى قوله وصوم رمضان وأما الاجماع فقد انعقد الاجماع على فرضيته (قوله قتل حداً) أي بعد أن يؤخر الى أن يبقى من وقت نيته قدر ما يسهو وقولنا من وقت نيته يدخل فيه صاحبة الفجر فان وثاقها قبل الفجر ومعه أيضاً فاذا جاء وقت الفجر وطلب منه ولم ينو معه قتل ولو بعد طلوع الفجر بمنزلة من طلبت منه الصلاة قاله في حاشيته وكتب بعض تلامذته على ولو بعد طلوع الفجر الخ ظاهره بقية النهار فان مضى النهار فهل لا يقتل لانه صار كالفايتة أو يقتل انتهى واظهاره أنه يقتل (قوله سواء كانت الرؤية مستغنية) بأن وقعت من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب لان خبرهم يفيد العلم (قوله مع غيم أو صحو) أي ولا فرق بين البلد الكبير والصغير ومثل العدلين العدل الواحد الموقوف بخبره ولو عبداً أو امرأة اذا كان المحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال في حق أهل الرأي وغيرهم وأما اذا كان المحل يعتنى فيه بأمر الهلال فلا يثبت برؤية الواحد ولو في حق أهله ولو صدقوه ولا يكره عليه أن يرفع أمره الى الحاكم ولا يجوز له الفطر فان أظفر كفر ولو صدقوا لان تأويله بعيد وأفهم قول المصنف رؤية أنه لا يعمل على قول أهل الميقات انه موجود ولا يرى لان الشارع اعتمد على الرؤية لا على الوجود خلافاً للشافعية (قوله يفطر لرؤيته) كانت الرؤية مستغنية أو شاهدين فقط مع غيم أو صحو وهو كذلك لا برؤية منفرد ولو في محل لا يعتنى فيه بأمر الهلال حتى عند من يقول بثبوت رمضان بالواحد العدل (قوله أي لرؤية هلال شوال) فالضمير للمعيد

مستغنية أو شاهدين ١١٩ عيد لي وقطع مع غيم وصحوه وكذا (و) كايصام لرؤيته (بفطار لرؤيته) أي لرؤية هلال شوال



سواء (كان) الشهر الذي قبل الشهر الذي ثبت رؤيته (ثلاثين يوما وتسعة وعشرين يوما من غم) بضم الغين  
وتشديد الميم (الهلل) يعني هلل رمضان بأن حال بينه وبين الناس غيم (فيعد ثلاثين يوما من غيرة) يعني من أول  
(الشهر الذي قبله) وهو شعبان (ثم يصام وكذلك في الفطر) يفعل فيه كذلك فان غم هلل شوال فانه يعد ثلاثين  
يوما من أول الشهر الذي قبله وهو رمضان ثم يفطر واصل هذا (٤٧٤) ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه

بدون قيده لان الاول هلل رمضان والثاني هلل شوال (قوله سواء كان الشهر  
ثلاثين يوما) أي لان الشهر يأتي كاملا وناقصا (قوله الذي ثبت رؤيته)  
الثابت رؤيته اما شوال أو رمضان والشهر الاول اما رمضان في هذه أو شعبان  
وفي التي قبلها (قوله فيعد الخ) ظاهر كلامه أنه يعتبر عدة ثلاثين من عدة ما قبله  
ولو جاء قبله أربعة أشهر أو أكثر منها كاملة وليس كذلك لانه لا يجوز أن يتوالى  
أكثر من ثلاثة أشهر فاقص ولا أكثر من أربعة كوامل كذا أفاد عجم ولكن  
المعتمد أنه لا يفت لذلك وأنه يعتبر ثلاثين مطلقا كما قررر شيخنا الصغير ويعد مبنى  
للفاعل أي المكلف (قوله فان غم هلل شوال الخ) تفصيل لقوله وكذلك  
في الفطر (قوله وأصل هذا ما في الصحيحين من قوله الخ) قال صلى الله عليه وسلم  
الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم  
عليكم فاقدر والله الباسي تقديره اتمام الذي أفت فيه ثلاثين والتقدير يأتي بمعنى  
التمام (قوله أو مع طلوعه) أي ينوي مقارنا لطلوعه (قوله القربة إلى الله)  
أي التقرب أقول ان هذا ليس بشرط بل يكفي أن ينوي الفعل (قوله بعد أن يبيت  
الصيام أول ليلة) قال فتفهم من بيت أنها لا تجزى قبل الغروب وهو الصحيح  
وقيل تجزى (قوله وليس عليه البيات في بقيته) أي وكذلك كل صوم يجب  
تتابعه يكفي فيه النية الواحدة كالظهار وكفارة القتل وكذلك ما نذر متتابعها  
ولا تكفي في صوم مسرود ولا في يوم معين واعلم أن المنى انما هو وجوب التبيت  
كل ليلة فلا ينافي أنه يستحب تبييتها كل ليلة (قوله أصحاب السنن) الظاهر ان ال  
للجنس (قوله لقوله تعالى حتى يقين لكم الخيط الخ) لعمل وجه الاستدلال  
ان الله تعالى أباح الاكل الى ظهور الفجر فضيته ان الاكل في حال الطلوع غير مضر  
فلا تكن النية مثله (قوله لمن انقطع صومه الخ) بنى المريض والمسافر اذا عاديا

وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا  
لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا  
العدة وشروط الصوم سبعة  
أولها النية واليه أشار بقوله  
(وبيت الصيام في أوله) أي  
ينوي بقلبه أول ليلة من  
رمضان بعد غروب الشمس  
وقبل طلوع الفجر أو مع طلوعه  
القربة إلى الله تعالى بإداء  
ما افترض عليه من استغراق  
طرفي النهار بالامساك عن  
الاكل والشرب والجماع  
(و) بعد ان يبيت الصيام أول  
ليلة (فليس عليه) وجوبا  
(البيات في بقيته) أي بقية  
شهر رمضان وعن مالك يجب  
التبيت كل ليلة وبه قال  
الامامان أبو حنيفة والشافعي  
لان أيام الشهر عبادات ينفرد  
بعضها عن بعض ولا يفسد  
بعضها بفساد بعض ويغفلها  
ما ينافيها كالاكل والشرب

والجماع إلا لفصارت الأيام كالصلوات الخمس في اليوم فيجب أن ينفرد صوم كل يوم بنية كأنه فرد  
كل صلاة بنية ووجه المذهب قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه فتناول هذا الامر صوما واحدا وهو صوم الشهر  
وانما كانت مبيتة لما رواه أصحاب السنن من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام لمن لم يبيت الصيام من الليل وانما حثت  
مع الفجر على المشهور لقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ولان  
الاصلي في النية ان تقارن أول العبادة وانما اغتفر تقديمه في الصوم للمشقة تنبيهه (ج) ظاهر كلام الشيخ انه لا يلزم  
تجديد النية لمن انقطع صومه كالحائض وهو كذلك عند أشهب وغيره والمشهور وتجديدها

على الصوم فانه يجب عليهما النية في كل ليلة لعدم وجوب التتابع في - قهها وعند  
 صحة المريض وقدم المسافر ~~يكتفي~~ ما نية لما بقي كالحائض تطهر والصبي يبلغ  
 في اثناء الصوم والكافر يصلم في اثناء الشهر (قوله فانها الاسلام الخ) اعلم ان  
 فيما ذكره شروط صحة وشروط وجوب وشروط وجوب وصحة فالنية شرط صحة  
 كالا سلام والامساك عن مفطر هذه الثلاثة من شروط الصحة وبقي واحد وهو  
 الزمن القابل للصوم فيما ليس له زمن مبرر والوجوب اثنان البلوغ والقدر على  
 الصوم وقد ذكرهما والوجوب والصحة العقل والنقاء من الحيض والنفاس ودخول  
 وقت الصوم فيما له وقتين كرمضان فهي ثلاثة تسكلم على اثنين وبقي واحد  
 (قوله سابعها البلوغ الخ) أى وأما غير البالغ فلا يؤمر به وحيث قد فلا ثواب له لان  
 الثواب يتبع الامر (قوله أى انقضى صومه وتم) أى وليس المراد به الافطار بالفعل  
 أى ففي المصنف مجاز من اطلاق اسم السبب على السبب وقال المناوى اذا قبل  
 الليل يعنى ظلمته من هاهنا يعنى من جهة المشرق وأدبر النهار أى ضوءه من هاهنا أى  
 من جهة المغرب فقد أفطار الصائم أى انقضى صومه أو تم صومه شرعاً وأفطاره كما  
 أودخل وقت انطاره ويمكن حمل الاخبار على الانشاء اظهار الحرص على وقوع  
 المأمور به أى اذا قبل الليل فاية طر الصائم لان الخبرة منوطة بتجديد الافطار مكانه  
 وقع وحصل وهو يخبر عنه وبه رد على الموايل لان الليل لا يقبل الصوم انتهى  
 (قوله يقتضى وجوبه الى أول جزء منه) أى فيمسك حتى يضى جزء من الليل نظير  
 ما قبل في وجوب غسل جزء من الرأس عند غسل الوجه أى نقوله الى الليل أى الى  
 تحققة وتحققه يكون بعض جزء منه وفي بعض الشراح ان الغاية خارجة عنه ~~تنبه~~  
 الوصال مكرره الا في حقه صلى الله عليه وسلم لم فهو باح فهو من خصوصياته (قوله  
 تعجيل الفطر الخ) أى ولو على صلاة الفرض حيث وقع على نحو رطببات من كل  
 ما خف والا قدمت الصلاة لان وقت المغرب مضيق والحاصل أنه اذا حضرت  
 الصلاة والطعام فيبدأ بالصلاة الا ان يكون خفيفا خلافا للشافعي فقد ذهب الى تقديم  
 الطعام (قوله بعد تحقق دخول الليل) وتحقق دخول الليل يكون بتحقق غروب  
 جميع قرص الشمس لمن ينظره أو دخول الظلمة وغلبة الظن بالغروب لمن لم ينظر قرص  
 الشمس كمن يجرى من محبرة تحت الارض ولا يخبر له (قوله فقال بعضهم يحرم الخ) قال عجم  
 بعد ما نقل كلام هذا الشارح الى قوله وله أجر الصائم الخ قالت امساك ان كان بعد  
 الغروب لانه واجب عليه يحرم والا فلا انتهى المراد منه والحاصل ان القول بأن له  
 أجر الصائم ضعيف والقول الاول الذى هو الحرمة لا وجه له ان لم يكن له كونه واجبا

فانها الاسلام فانه العقل  
 رابعها النقاء من الحيض  
 والنفاس خامسها الامساك  
 عن المفطرات سادسها  
 القدرة على الصوم سابعها  
 البلوغ وسياق الكلام عليه  
 ثم بين غايته بقوله (ويتم  
 الصيام الى الليل) لانية  
 واقوله عليه الصلاة  
 والسلام في الصحيح اذا  
 قبل الليل من هاهنا وأدبر  
 النهار من هاهنا وغربت  
 الشمس فقد أفطار الصائم  
 أى انقضى صومه وتم تنبيه  
 (ج) قال الاباجي وجوب  
 الامساك الى الليل يقتضى  
 وجوبه الى أول جزء منه  
 (ومن السنة تعجيل الفطر)  
 بعد تحقق دخول الليل  
 واختلاف في الامساك بعد  
 الغروب فقال بعضهم يحرم  
 كما يحرم يوم العيد وقال بعضهم  
 هو جائز وله أجر الصائم

(ع) يجب على الانسان أن يفطر على طعام حلال وقدماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يعتق الله في كل ليلة من رمضان سبعين ألف عتيق من النار الا اضطر على مسكر (٤٧٦) وحرام أو من أذى مسلماً انتهى انظر

من خرجه من أئمة الحديث  
قافي لم أقف عليه في شيء  
مما رأيت من كتب الحديث  
(و) من السنة أيضاً تأخير  
السحور بفتح السين وضمة  
فالتع اسم لما كول والضم  
اسم للفعل بعد تحقق بقاء  
جزء من الليل وانظر هل أراد  
بالسنة المصطلح عليها أو  
المستحب وقد عدهما صاحب  
المختصر في المستحبات  
والاصل في هذا قوله صلى الله  
عليه وسلم لا تزال أمي بخير  
ما عمل الفطر وأخرو السحور  
رواه أحمد وفي رواية له  
أنه صلى الله عليه وسلم كان  
يفطر قبل أن يصلي على  
رطبات فإن لم تكن فتمرات  
فإن لم تكن حسي حسوات  
من ماء تنبيهه انظر هل  
يؤخذ من حكم تأخير  
السحور حكم السحور  
الظاهر لا فإنها مسألة أخرى  
والحكم فيها الاستصحاب  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
في الصيامين تسعرون وإن

عليه ولذلك قال عجم المشهور أن تأخير الفطر بعد القرب بغير ضرورة مكروه انتهى  
(قوله يجب على الانسان أن يفطر على طعام حلال أي يتأكد الوجوب والاقتناول  
الطعام الحلال واجب مطلقاً فطاراً وغيره (قوله يعتق بضم الياء) من أعنتق  
(قوله والضم اسم للفعل) أي وهو المناسب هنا (قوله بعد تحقق بقاء جزء من الليل)  
وقدر التأخير لا بكل في الأفضلية كما في الحديث أن بقي بعد الفراغ من الاستحباب  
والشرب إلى الفجر قد رما قرأ الفاري وخمس آية ولعل المراد الفاري المتمهل في  
قراءته وفي بعض الشروح ووقت تأخير السحور يدخل ابتداءه بنصف الليل الأخير  
وكما تأخر كان أفضل (قوله هل أراد الخ) أي في قوله ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير  
السحور يقال بل أراد بالسنة المستحب حتى لا يخالف قول المختصر ونذب تعجيل  
فطر وتأخير سحور (قوله فتمرات) بالمتناة من فوق والمراد به تمر الفحل أعانذب  
الفطر على التمر وما في معناه من الحلويات لأنه يرد ما زاغ من البصر بالصوم (قوله  
فإن لم يكن حسي) حسوات من ماء ومن كان بمكة فاستحب في حقه الفطر على ماء  
فزم لم يركبه فارجع بينه وبين التمر فحسن واستحب أبو الطيب من الشافعية  
كون التمر فلا ولعل الرطب كذلك ولم يقل عندنا خلافة في علي قاله الزرقاني  
تنبيهه يندب عند الفطر أن يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي  
ما قدمت وما أخرت أو تقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ذهب الظلم وأبليت  
العروق وفت الأجران شاء الله (قوله فإن في السحور بركة) بضم السين اسم للفعل  
وقوله على العبادة أي التي هي الصوم يدل على ذلك قوله في الحديث الثاني استعينوا  
بطعام السحر على صيام النهار قال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق  
للسحر من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادة الأعمال التي لولا القيام  
للسحر وكان الانسان نائماً عنها وتاركا (قوله بطعام السحر) بسين وجاء وراء  
للسحور بزيادة الواو إذا قلناه هو الواقع في ابن ماجه وغيره وفي الحديث مضاف  
أي يأكل طعام السحر بفتحين قبل الصبح (قوله وان شئت الخ) المراد بالشك  
منه ما في التردد لا التردد على حد سواء (قوله يحتمل الكراهة والتحریم) أي  
وهما قولان والمشهور والتحریم كما قال ابن فاجي (قوله ولا يجامع الاولي أن يقول

في السحور بركة قال بعضهم بركته التقوى على العبادة وروى ابن ماجه والحاكم في صحيحه وغيرهما ولا  
أنه صلى الله عليه وسلم قال استعينوا بطعام السحر على صيام النهار والقيام (وان شئت) عام  
رمضان (في) طلوع (الفجر فلا يأكل) ولا يشرب ولا يجامع وهذا النهي يحتمل الكراهة والتحریم والمشهور والتحریم

وان شئت في الغروب فيحرم الاكل ونحوه اتفاقا (ولا يصام يوم الثلث اجتنابا به رمضان) وهذا انتهى لا كرامة  
على ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام الظاهر انه اخبرهم ان رواه الترمذي وقال حسن صحيح ان عمار بن يامر قال  
من صام اليوم الذي شئت فيه فقد عصي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ويوم الثلث انتهى عن صحابته عندنا ان  
تكون السماء مغيمة ليلة ثلاثين (٤٧٧) ولم تثبت الرؤية فصبيحة تلك الاية هو يوم الثلث وعن الشافعية

يوم الثلث أن يشيع على  
السنة من لا تقبل شهادته  
ان الناس قد راوا الهلال  
ولم يثبت ذلك ابن عبيد  
السلام وهو اظهر عندي  
لانافي القاسم مأمورون  
بأكل لعدد ثلاثين فلا شئت  
في هذه الصورة ابن بشير  
ينبغي امساكه لوصول  
أخبار المسافر من ابن عرفة  
فان ثبت وجب القضاء  
والكفر ولو أكل وفيها من  
تعمد فطره فلا كفارة عليه  
الا أن يتهاون بفطره بعلمه  
ما يجب عليه من تعمد فطره  
(ومن صامه) يعني يوم  
الثلث (كذلك) يعني  
احتياطاً ثم ثبت أنه من  
رمضان (لم يجزه) وان وافقه  
من رمضان لعدم جزم النية  
(د) قوله وان الرواية كذا  
بالواو وهي فهم المبالغة  
والصواب ان وافقه اذ لا محل

ولا يفعل شيئا من المفطرات (قوله وان شئت في الغروب الخ) ووجه الفرق بينه  
وبين من شئت في طلوع الفجر ان الاصل بقاء الليل وفي الثاني بقاء النهار (قوله  
ونحوه) أي كالشرب تنبيه يجب على من أكل مع الشئت القضاء الا أن يتبين  
الاكل قبل الفجر أو بعد الغروب ولا كفارة على واحد منهم ولو تبين أنه أكل بعد  
الفجر وقبل الغروب لان الكفارة انما تلزم المنتهل للحرمة وكذا يجب عليه القضاء  
اذا أكل على يقين ثم طرأ له الشئت في الفجر والغروب واستمر على شكه (قوله  
وهذا انتهى للكرامة وهو المعتمد (قوله ان عمار بن ياسر) قال موقوف على  
على الصحابي لظاهر نفع حكمه لان مثله لا يقال من قبل الرأي ذكره الحافظ (قوله  
فقد عصي ابا القاسم) والاول يقول ان العصيان كناية عن التشديد لانه عصيان  
حقيقة (قوله فلا شئت في هذه الصورة) قال عج في حاشية عب هذا فان قلت وكذلك  
في هذه الصورة نحن مأمورون بأكل العدد فلا شئت فالجواب ان مشير الشئت  
فيما اخترناه جامد وهو ما جرى على السنة الناس من أن الهلال رؤى فالشئت  
موجود سببه ولا سبب للشئت في الصورة الاولى سوى عدم الرؤية وذلك لا يشير  
شكلا لانه أعم منه (قوله ينبغي امساكه) أي ينبغي أن يمسك عن الافطار  
في يوم الشئت لاجل أن يتحقق الامر فيه بارتفاع النهار وخبر السفار ونحوهم (قوله  
الا أن يتهاون بفطره) لعلمه ما على معتمد فطره أي من الحرمة والحاصل ان المدار على  
على كونه عالما بوجوب الامساك وحرمة الفطر وان لم يعلم لزوم الكفارة (قوله  
اذ لا محل لغيره) أي لغير هذه العبارة التي هي ان وافقه وغیره ما هو قول المصنف  
وان وافقه (قوله ولمن شاء صومه تطوعا) أي بدون أن تكون عادته سرد الصوم  
أو صوم يوم بعينه (قوله ومنها ان من كانت عادته الخ) ومنها أن يصومه قضاء  
عن ما في الذمة من رمضان أو غيره وكفارة عن هدي وفدية ونذر غيره فان ثبت

لغيره ويباح صومه في مسائل ١٢٠ عد ل منها ما اشار اليه بقوله (وان شاء صومه تطوعا ان يفعل)  
ومنها ان من كانت عادته سرد الصوم أو صوم يوم بعينه كالنجس والاثنين فيوافق ذلك (ومن أكل) يوم الشئت (فلا  
يأكل ولم يشرب ثم تبين له ان ذلك اليوم من رمضان لم يجزه) لفقد النية (وليس لك) وجوب (ع) من الاكل) والتعريب  
وعن كل ما يبطل الصوم (في يقينه) وكذلك يجب عليه الامساك ان أكل أو شرب ونحو ذلك



كونه من رمضان لم يجز عن واحد منهما وقضى ما في ذمته ويوما عن رمضان الحاضر ويجب صومه لنذر صادق كمن نذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد فوافق يوم الشك فيجوز له صومه ويجزيه أن لم يثبت كونه من رمضان والأفلا يجزي عنهما وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه للنذر كونه بعينها وفات وأما لو نذر سيامة من حيث كونه يوم الشك فله الفطر لأن نذره من غير هذه الحقيقة بل لجواز التطوع به فيلزم (قوله وليقضه) أي ولا كفارة إذا كان ناسيا أو عامدا متأولا وأما هيره فتجب عليه الكفارة (قوله وإذا قدم المسافر من سفره) أي الذي يجوز له فيه الفطر (قوله نهارا طرف) لقدم وطهرت (قوله أو كذلك الصبي يبلغ) أي ولم يكن بيت الصوم أو بيته وأفطر عمدا قبل بلوغه أو لم ينوصوما ولا فطر بخلاف ما إذا بيت الصوم واستمر سائما حتى بلغ أو أفطر ناسيا أو أمساك فانه يجب عليه الامساك في هاتين ولا قضاء عليه فيهما كالصورتين الثلاث السابقة (قوله والمجننون يفتق الخ) وكذا المغني عليه يفتق والمضطر ضرورة جوع أو عطش والمرضع يموت ولدها نهارا وكذا الكافر يسلم أي لأنه يستحب له الامساك بخلاف غيره وأما من أفطر ناسيا أولا يكون اليوم يوم شك أو أفطر مكرها فاذا زال عذرهم فيجب عليهم الامساك وإذا أفطر المكره بعد زوال الكراهة وجب القضاء كالكفارة إلا أن يتأول كما استظهر عجم (قوله بين هؤلاء الخ) قال في التحقيق والفرق بين اباحة الفطر للمسافر والمأثض ومن ذكرهما وجوب الامساك هلى من أصبح أول يوم من رمضان ثم أعلم بالرؤية على ما قاله ابن عبد السلام وهو أن هؤلاء جاز لهم الفطر في نفس الامر وفي الظاهر فصار هذا اليوم في حقهم كيوم من شعبان وأما من طرأ عليه العلم بالرؤية فاعلم أنه يجب له الفطر في الظاهر لا في نفس الامر فاذا ظهر ما في نفس الامر تغير الحكم وجب الامساك انتهى (قوله بل وكذلك المسافر) أي الذي قدم ففطر (قوله إذا وجدها قد طهرت الخ) هذا القيد ظاهر في زوجته المسلمة وقوله قد طهرت من الحيض أي نهارا أو تحمل الكتابة على من لم تكن صائمة أو مائة حيث لا يفسد الوطء صومها في دينها لأنه لا يجوز لها أن تها على ما لا يحل لها في دينها كما لا يجوز له منهها من التوجه أعلى نحو الكنيسة أو شرب خمر وكذا يجوز له وطء زوجته الصغيرة والمجنونة (قوله ومن أفطر في قطوعه) أي ولم يحدث سفر إليه بعد ذلك أو سافر فيه (قوله من غير ضرورة) احتراز عما إذا كان لشدة جوع أو عطش أو خوف تجديد مرض أو زيادته (قوله ولا عذر) أي احتراز عما لو أمره أحد والده بدينه لا الجذا والجدة أو شيخه شيخ طريفة أو علم وأن لم يخلف والده أو الشيخ

وقوله (ويقضيه) تكرار مع قوله لم يجزه (وإذا قدم المسافر) نهارا حالة كونه (مفطرا أو طهرت الحائض نهارا) يباح (لها) ما الأكل في بقية يومها (ولا يستحب لهما الامساك وكذلك الصبي يبلغ والمجننون يفتق والمريض يصح مفطر العذر المرض ثم يصح والفرق بين هؤلاء وبين من تبين له أن ذلك اليوم من رمضان مذكور في الأصل تنبيهه لا خصوصية لقوله فلهما الأكل بل وكذلك للمسافر وطى وزوجته مسلمة كانت أو كتابية إذا وجدها قد طهرت من الحيض (ومن أفطر في قطوعه عامدا) من غير ضرورة ولا عذر (أو سافر فيه) أي أحدث سفرا حالة كونه متلبسا بصوم التطوع (فأفطرا) لا جل (سفره فعليه القضاء) في صورتين وجوبا

(ع) واختلاف اذا افطر عامدا هل يستحب امساك بقيته أم لا قولان وقال (ق) وسكت عن الجاهل والمشهور انه كالعامة (وان افطر) في تطوعه (سأهيا فلا قضاء عليه) وجوابه لا خلاف واختلاف في قضائه استحبابا على قولين سمع ابن القاسم منهما الاستحباب وهذا (بخلاف الفريضة) اذا افطر فيها سأهيا فانه يجب عليه القضاء (د) ظاهر كلامه كانت الفريضة من رمضان أو من غيره (ولا بأس بالسواك للصائم) وكذا عبر في المدونة والجواب بلا بأس وهي في كلامهم بمعنى الاباحة كما صرح به ابن الحاجب بقوله والسواك مباح كل النهار بما لا يتخلل منه شيء وكرهه بالرطب لما يتخلل منه شيء وأشار بقوله كل النهار الموافق لقول الشيخ (في جميع نهاره) الى قول الشافعي وأحد رحمه الله تعالى انه يجوز قبل الزوال ويكره بعده ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم

قال بعض الشراح والظاهر العلم الشرعي قلت والظاهر ان آله كذلك وهذا اذا أمر العبد سيده بالفطر اذا تقطع العبد بغير اذن سيده والحاصل انه لا يجب فيه ذكر قضاء ولا كف بخلاف الحمد الحرام فيجب القضاء (قوله هل يستحب امساك بقيته) أي اليوم قوله أم لا أي وهو الراجح كما يفيد عجم (قوله سأهيا) أي أو مكرها فلا قضاء عليه أي ويجب عليه الامساك في بقية يومه (قوله واختلاف في قضائه استحبابا) أي وعدم قضائه (قوله أو من غيره) أي من نحو كفارة أو نذر أو المعين يفوت صومه لمرض أو حيز وقول الشارح سأهيا أولى اذا كان عامدا أو سكت الشارح عن الامساك وعدمه ونحن نقول حاصل المسئلة انه لا يجب الامساك بعد الفطر انجد لغير عذر الا اذا كان الزمن معيناً كرمضان الحاضر والنذر المعين وما عدا هذين لا يجب الامساك بفطر الجعد كصوم النفل أو كفارة الظهار أو القتل أو اليمين أو صوم الغدية أو جزأ الصيد أو النذر المضمون أو قضاء رمضان وأما لو افطر سهواً فاجب قضاؤه لا يجب عليه الامساك وذلك كقضاء رمضان والنذر المضمون وكفارة اليمين والغدية والجزاء لانه يجب عليه العرض في الجميع وكفارة الظهار والقتل بناء على قطع النسيان التتابع ويستثنى من ذلك رمضان الحاضر ففطره سهواً فاجب الامساك وان كان عليه القضاء والايام المعينة المندوبة ففطر فيها سهواً فانه يجب الامساك وعليه القضاء على المشهور وأما ما لا يجب قضاؤه بعد الفطر ناسياً فانه يجب عليه الامساك وذلك كالنفيل اتفاقاً وكذا ما يجب قضاؤه ككفارة الظهار والقتل بناء على ان النسيان لا يقطع التتابع وكان الفطر في الاثناء لا في أول يوم (قوله بمعنى الاباحة لكن الاباحة انما هي بعد الزوال) أي ولو صلاة ووضوء كما وقع التصريح به في عبارة بعض وكلام الشيخ ابراهيم اللقاني يفيد ان محل الاباحة بعد الزوال لغير مقتض شرعي وأما مقتض شرعي كالموضوء والصلاة والقراءة والذكر فهو مندوب وهو الصواب كما يفيد الحديث الآتي في الشارح وهو قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق الخ وغيره وما قبل الزوال فيندب ويتأكد نذبه في وقت الصلاة ووقت للوضوء وقد يجب اذا توقف زوال ما يبيح الخلاف عن الجمعة عليه من نحو رائحة بصل وقد يحرم كالاستيائك بالجزء ولو في حق الصائم بغير رمضان بل ولولغير صائم (قوله وكرهه بالرطب الخ) هذا من كلام ابن الحاجب (قوله لخلاف) بضم الخاء ربح متغير كرهه الشم يحدث من خلوة المعدة (قوله أطيب الخ) المراد بطيبه عند الله رضاؤه وثناؤه على الصائم بسببه وهل أطيب عند الله في الدنيا أو في الآخرة خلاف والظاهر

تخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ولنا ما في الصحيح

من قوله صلى الله عليه وآله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة فهم الصائم وغيره والجواب عما استدل به  
من أن أورد في الأصل (ولا تذكره) أي للصائم الحجامة الأخيرة (٤٨٠) التقرير أي المرض لما في الصحيح

أنه أطيب فيهما (قوله لأمرتهم بالسواك) أي أمر إيجاب كما صرح به بهرام  
وغيره (قوله والجواب عما استدل به الخ) بينه في التحقيق بقوله عما استدل به  
أن مدح الخوف يدل على فضيلته لا على أفضليته على غيره لا ترى أن الوتر أفضل  
من الفجر مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال قت  
أجيب بأن السواك لا ينزله لأنه لا ينقطع لصعوده من المعدة (قوله الحجامة) أي  
ولا الفصادة (قوله أي المرض) قال في القاموس غرر بنفسه تغيير أي عرضها  
للهلكة فيكون تفسير الشارح من تفسير الشيء بمعلقة ويراد بالهلاك ما يشمل  
المرض أي لا يكره للصائم الحجامة إلا لخوف المرض بأن شك في السلامة وعدمها  
وهذا في الصحيح أي لقوله خيفة وهذا المريض إذا شك في السلامة وأما إذا علمت  
السلامة فيه كره في حق المريض دون الصحيح وكان المريض لا يتأق معه الجرم  
بالسلامة (قوله البناني) بضم الباء (قوله أكنتم) أي أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم والمراد في حياته كما أفصح به بعض الرواة فإن قلت هلا قال أكنتم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكره الحجامة للصائم فلتلعل ذلك الإشارة إلى الاختصار  
في السؤال وذلك لأن كراهتهم الحجامة أمال كون الرسول كان يكرهها أو من  
اجتهادهم على تقدير أن لا يكون الرسول حكم بشيء معين فلو قال ماذا كره الجاهل  
أن يجيب بأن الرسول لم يحكم بشيء فيحتاج إلى أن يسأله عن حاله فيقع قطويع  
(قوله إلا من أجل الضعف) أي من أجل خيفة الضعف فيكون دليلا بالصراحة  
ويجتمل الأمن الضعف الحاصل ويحتمل على ما إذا شك في السلامة فيكون دليلا  
بطريق القياس (قوله أما ان علم برجوع شيء الخ) هذا إذا لم يتعدوا ولا كفر  
وكذا يجب القضاء إذا شك في الوصول والقلس كالق وهو ما يخرج من فم المعدة  
عند امتلائها وأما البلغم يصل إلى طرف اللسان وتعد ابتلاعه فلا قضاء عليه وكذا  
الريق يتعدجه في فيه ويتلعه لا قضاء عليه على الراجح كما قرره شيخنا الصغير  
رحمه الله (قوله شهر ابن الحاجب الأول) أي وهو الراجح (قوله في الكفارة) بدل  
من قوله فيها (قوله من غير مرض الخ) احتراز عما إذا استقاء لأجل مرض بعينه  
على ذلك فلا شيء عليه ولا ينبغي أن كلام ابن الماحشون هو عين كلام عبد الملك  
وكذا كلام أبي الفرج وانظر النعت بقوله المالكي فهل هو للتخصيص احترازا

أن ثابت البناني سأل أنس  
ابن مالك أكنتم تذكرهون  
الحجامة للصائم قال لا إلا من  
أجل الضعف (ومن ذرعه)  
بذل معجزة وراء وعين  
مهمتين مفتوحتين سبقه  
وعليه (التي في) صوم شهر  
(رمضان) وغيره (فلا قضاء  
عليه) لا وجوبا ولا استقباليا  
سواء كان لعلة أو امتلاء  
وسواء تغير عن حال الطعام  
أم لا هذا إذا علم أنه لم يرجع  
إلى حاقه منه شيء بعد  
وصوله إلى فيه أما ان علم  
برجوع شيء منه بعد  
وصوله إلى فيه فإليه القضاء  
(وان استقاء) الصائم أي  
طالب التي (فقا عليه القضاء)  
وهل وجوبا أو استقباليا  
قولان شهر ابن الحاجب  
الأول واختار ابن الجلاب  
الثاني وظاهر كلام الشيخ  
أنه لا كفارة على من استقاء  
في رمضان وهو كذلك  
والسنة فيها خلاف  
في الكفارة وعدمها قال  
عبد الملك عليه القضاء

والكفارة وقال ابن الماحشون من استقاء من غير مرض متعدا عليه القضاء والكفارة وقال أبو  
الفرج المالكي لو شئ مالك عن مثل هذا لأنه الكفارة وروى عن ابن القاسم أنه يقضي خاصة انتهى عن

عن غيره (قوله وهو كنفك) لا يخفى ان المعنى الحقيقي لتلك العبارة ان قول ابن  
القاسم مثل القول الثابت في نفس الامر فالمشار له ما في نفس الامر ومن لازم ذلك  
قوة قول ابن القاسم لان المائل للقوى قوى فقد أطلق هنا للفظ وأراد لازمه وكأثره  
قال وهو الراجح فتدبر (قوله وما ذكره من التفصيل) أى من أنه ان ذرعه القى  
لاقضاء عليه ومن استقاء عليه القضاء (قوله وردت به السنة) أى وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم من ذرعه القى وهو ما ثم فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا  
فعليه قضاء رواه أصحاب السنن والحاكم قال الترمذى حسن غريب (قوله  
وباح في بعضها) في العبارة استخدام لان الضمير في بعضها عائدا على مطلق المسائل  
التي ليست هي المعنى المراد من قوله في مسائل اذ المراد منه مسائل الوجوب خاصة  
(قوله يجب عليه الفطر الخ) أراد به ما يشمل الرفض (قوله ومنه) أى من الاول  
أى ومنه ما اذا خاف المريض هلاكا (قوله المرأة الحامل) أى ولو لم يبلغ حملها  
سنة أشهر كما هو ظاهر المصنف قاله فت (قوله وهى صائمة في شهر رمضان  
انما خص رمضان بالذكر وان كان غيره مثله في الوجوب لكون جميع الاحكام  
انما هو متعلق به (قوله أو على نفسها) لا حاجة لذكره لانه داخل في المرض الا ترى  
(قوله هلاكا) أى ومثله شدة الاذى في وجوب الفطر (قوله أو حدوث علة)  
أى مرض ضعيف اذا لم يدر أنه يجوز لها الفطوحية فلا يجب (قوله وليس كذلك)  
أى بل اذا جهدها الصوم تخير في الفطر وحاصل ما يفيد كلام ابن عرفة ان  
الحامل ومثله المرضع والمريض يباح لهم الفطر حيث كان يشق عليهم الصوم  
وان لم يتخافوا حدوث مرض ولا زيادته وأما الصحيح فليس لهم الفطر لحصول مشقة  
الصوم وهل له الفطر لخوف المرض أولا قولان وظاهره خوف أى مرض كان  
والظاهر الاول والظاهر ان المشقة التي تتبع لهم الفطر المشقة الزائدة على ما يحصل له  
أن لو كان صحيحا (قوله في بعض الصور) هو ما اذا خاف زيادة المرض أو تماديه  
وأما اذا خاف هلاكا أو شديداذى فيجب والخوف الجوزي له فطره والمسند ما حبه  
الى قول طيب حاذق أو تجرية في نفسه أو أخبر من هو موافق له في المزاج (قوله  
بناء على ان اللام للاباحة أى ان محل كون هذا من الثاني اذا جعلت اللام للاباحة  
(قوله أو على نفسها) فيه ما تقدم (قوله ولم تجدما) التعبير بما نظرا لا وصف (قوله  
ويجب عليها أن تطعم الخ) الفرق بينها وبين الحامل ان الحامل ملحقه بالمريض  
وهو لا اطعام عليه ومثل الام في ذلك المستأجرة للرضاع حيث احتاجت للاجرة  
أولا يكون الولد لا يقبل غيرها (قوله أى وعلى المرضع وجوبا) أى عند خوف الملاك

وهو كذلك وما ذكره من  
التفصيل وردت به السنة  
تقانا في الاسل واعلم ان  
الفطر في رمضان يجب  
في مسائل ويباح في بعضها  
فمن الاول المرأة تحيض  
نهارا فيجب عليها الفطر  
بقية يومها (ومنه) اذا  
خافت (المرأة الحامل)  
وهى صائمة في شهر رمضان  
(على ما في بعضها) أو على  
نفسها هلاكا أو حدوث علة  
(افطرت) وجوبا (ولم تطعم)  
على المشهور وتقتضى (وقد  
قيل تطعم) رواه ابن وهب  
ومفهوم كلامه انها اذا لم  
تتحف لا تفطر ولو جهدها  
الصوم وليس كذلك ومن  
اثنائي المرض في بعض الصور  
والسفر بشرطه وسياقى  
الكلام عليهم ومنها  
ما أشار إليه بقوله (والمرضع)  
بناء على ان اللام للاباحة  
أى ويباح للمرأة المرضع ان  
خافت على ولدها أو على  
نفسها من الصوم (ولم تجدما)  
ويروى من (تستأجر له أو)  
وجدت ولكنه أى الولد  
(لم يقبل غيرها ان تظرو)  
يجب عليهم حينئذ ان (تطعم)

وقيل اللام في كلامه  
على ولدها أو نفسها ان تفطر  
ل عد ١٢١  
بمعنى على أى وعلى المرضع وجوبا اذا خافت



ونما هو كلامه ان الاجارة عليها وهو كذلك ان لم يكن له مال ولا ابيه مال ولا يرجع به بعد ذلك على أحد ومنه ما أشار إليه بقوله (ويستحب للشيخ الكبير) الذي لا يقدر على الصوم (٤٨٢) في زمن من الأزمنة (إذا فطر

أو شدة الادر والنذب فيما عد ذلك كذا صرح به بعض النحاح وأقول يمكن التوفيق بين من جعل اللام الاباحة على ما إذا خافت مرضه أو يجهل من جعلها لا وجوب على ما إذا خافت هلاكا أو شديدا (قوله أن الاجارة عليها) أي فإذا كان لها مال ولا مال لها تستأجر ولا تفطر وإن لم يكن لها مال والحالة هذه أفطرت وأطعمت وإذا لم تفطر الام مع الخوف بقول طبيب حاذق أو بتجربة ومات الولد فالدية عليها كما هو الظاهر ذكره الحرشي عن تقرير (قوله إذا لم يكن له الخ) أي فان كان للولد مال فالاجرة في ماله لانها كالنفقة والاب لا يلزمه الانفاق عليه مع وجود ماله فان لم يكن له مال في مال الاب فان لم يكن للاب مال في مال الام هـ هذا هو الراجح من تقديم مال اب على مال الام والخلاف مال الام التي يلزمها الارضاع وإذا اتفق على تقديم مال الاب على مال الام (قوله للشيخ الكبير) ومثله المرأة الشبيبة أي العجوز وكل من لا يقدر على الصوم في زمن من الأزمنة الا بشقة عظيمة (قوله الذي لا يقدر على الصوم) وأما إذا كان يقدر عليه في زمن من الأزمنة لوجب عليه القضاء ولا اطعام عليه (قوله ظاهر المدونة خلافه) أي انه لا اطعام عليه وفن المدونة لافدية الا أن المدونة حلت على أنه لا يجب الاطعام فلا ينافي (قوله في كلامه أشكال) أحيب بأن المأني عن كل يوم يقضيه أي ان كان يجب القضاء فلا يرد الشيخ الهرم وغيره فانهم ما يطعمان ولا يقضيان (قوله وكذا يطعم من فرط الخ) أي أن من فرط في قضاء رمضان الى أن دخل عليه رمضان آخر فانه يجب عليه التكفير باخراج مد عن كل يوم يقضيه يدفعه لمساكين واحد فان أعطى المد لاثنتين كل واحد واحد وان أعطى مد من الواحد اقترع واحدا ان كان باقيا وبين أنه كراهة (قوله فان الحكم مختلف) أي فيما تقدم من المسائل قوله وهو الذي يدل عليه حديث عائشة (أي فانها قالت ان كان ليكون على الصيام من رمضان فما استطاع أن أصومه حتى يأتي شعبان للشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم وظاهره لو كان يجوز تأخيرها عن شعبان لآخرته ولو كان واجبا على الفور لما أخرته فلزم من ذلك أن يكون واجبا موسعا (قوله وعن مالك) ضعيف (قوله انما يراعى) أي إذا كان في الزمن الذي عليه صحتها قريبا فإذا كان عليه خمسة عشر يوما فتعتبر الإقامة والجمعة في النصف الاخير من شعبان وهكذا (قوله وان مرض) أي مرض أو سافر في الزمن المساوي لما عليه من الايام ومثل المرض والسفر الحبيض

أن يطعم) وانما أبيع له الفطر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وماذا صكره من استصحاب الاطعام ظاهر المدونة خلافه (والاطعام) المتقدم ذكره (في هذا كله) أي في نظر الحامل الخاطئة على ما في بطنها والمرضع الخاطئة على ولدها والشيخ الكبير (م) بدل النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم بيانه في الطهارة (عن كل يوم يقضيه في كلامه أشكال وهو أن الشيخ الذي لا يقدر على الصوم أصلا لا قضاء عليه (ع) والتشبيه في قوله (وكذلك يطعم من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) راجع الى لقدرة لا الى الحكم فان الحكم مختلف لان اطعام الشيخ كما تقدم مستحب واطعام المريض واجب وظاهر كلامه ان قضاء رمضان على التراخي وهو الذي يدل عليه حديث

عائشة في الموطأ وعن مالك انما يراعى الفور على الاول انما يراعى تفریطه في شعبان إذا كان فيه صحبا قريبا فيجب عليه الاطعام وان مرض فيه أو سافر فلا اطعام عليه

وعلى الثاني انما يراد به تفریطه (٤٨٣) في شوال فان لم يرض فيه ولا سائر اوقات قد وجب عليه الاطعام وانظر

هل النسيان عذريه قطعه  
الاطعام أم لا انتهى وفي  
(ج) لا يجب قضاء رمضان  
على الفور باتفاق عند ابن  
بشير وقال (ق) لا يجب  
في قضاء رمضان التتابع  
والفرد ولو كان رمضان  
ثلاثين ليلة وصام شهر اقضاء  
عنه فكان تسعة وعشرين  
كل ثلاثين ويجوز القضاء  
في كل وقت يجوز فيه  
التطوع بالصوم ولا يقضى  
في الايام المنوع فيها الصوم  
انتهى ثم أشار الى لشرط  
الموعود بمجيئه وهو البلوغ  
بقوله (ولا صيام عـ على  
الصبيان) لا وجود ولا  
استحبابا (حتى يحتمل الغلام  
وتحيض الجارية) لو قال  
حتى يبلغا لكان أولى فان  
البلوغ يكون بالاحتلام  
أى الانزال أو السن وهو  
ثمانية عشر سنة على المشهور  
وتزيده نبي بالاضطر بخلاف  
الصلاة فانهم يؤمرون بها  
استحبابا وقد تقدم ترجيح  
الفرق بينهم ما في صدر  
الكتاب بأن الصلاة تكرر

أوانه ماس (قوله وعلى الثاني الخ) فاذا كان عليه خمسة أيام من رمضان فتعتبر  
الصحة والاقامة في الخمسة الاخيرة من شوال على قياس ما قلنا في شعبان ولكن  
هذا القول ضعيف (قوله وانظر هل النسيان عـ ذكر الخ) لانظر ما ابرز لي قال  
ظاهر المدونة ان عليه الاطعام وقال السيوري حين سئل عن ذلك لا اطعام عليه  
أى بخلاف التأخير لا صرنا أوجهل فلا كفارة وذكر بعضهم أن الجاهل أولى  
من الناسي تنبيهه اعلم ان التفریط المرجب للكفارة انما ينظر فيه  
لشعبان الوالى اعلم القضاء خاصة فمن اتصل مرضه بربضان الوالى اعلم القضاء  
وفرط في العام الثاني حتى دخل رمضان السنة الثالثة فانه لا كفارة عليه (قوله  
وقال ق يجب الخ) ضعيف والمعتمد أنه لا يجب على الفور (قوله كل ثلاثين) أى  
ولا كفارة عليه في اليوم الذى يقضيه لانه لم يمكنه القضاء في شعبان (قوله ولو كان  
رمضان الخ) راجع لاصل المسئلة (قوله في الايام المنوعة الخ) أى وهى رابع النحر  
وسابقيه وما وجب صومه ولو نذر ويصح في يوم الشك كما أفاده التوضيح (قوله  
لا وجوب ولا استحبابا) أى فلا ثواب لهم لان الثواب انما يكون في فعل ما يؤمر به الفاعل  
فاله عجب قال ويفهم من حديث المذاهج قال نعم ذلك أجرته بندي حج الصغير  
وقلعت النفس للفرق انتهى قال الشيخ وأقول لعلى الفرد ما مر من مشقة الصيام  
دون الحج لان الحج وان عظمت مشقته انما هو له بركة وأما هو فيعمله الولى فيما لا يطيق  
(قوله يكون بالاحتلام) أى ويكون بغير ذلك كنبات العانة وحمل الجارية (قوله  
وهو ثمانية عشر سنة الخ) وقيل خمسة عشر وقيل سنة عشر (قوله توجيه الفرق)  
الاضافة للبيان أى توجيه هو الفرق (قوله على الخ) أى الفرق حلة ستون الفرق  
كأنه على الوجه الذى في صدر الكتاب أى من كمنونه العام في الحـ ص أى تحفة  
فيه (قوله فان الصلاة الخ) الاولى أن يأتي بمن يانما (قوله وبالبلوغ) هو قوة تحدث  
في الصغير يخرج بها من حال الطفولية الى حال الرجولية أى والعقل ولو قال  
وبالتكليف لزمهم لكان أولى (قوله من صلاة) أى من كل أمرية وقف على البلوغ  
فلا مرد لزوم اهدق الاحداد للصغيرة ولزوم نفقة الابوين وغير ذلك وصدة الفطر  
أو ان المخاطب بذلك الولى (قوله وصيام الخ) ظاهره أنه بمجرد حصول ذلك يلزم  
الصوم ليس كذلك لانه لو احتمل أحدهما أو حاض أثناء النهار لم يلزمه ما صوم بنية  
ذلك اليوم كما لا يلزمه قضاؤه ولا قضاء ما قبله (قوله فريضة) بالنصب على المال

فأمر واجب ليس نواهيها الثلاثة قل عامهم بعد البلوغ بخلاف الصوم فانه في العام مرة فلا يأتي فيه تمرين (وبالبلوغ  
لزمهم أعمال البدان) من صيام وصلاة وحج وغزو (فريضة)

وكذلك بالبلوغ لزمتهم أعمال القلوب كوجوب النيات واحكام الاعتقاد وفي كلامه اشكال مذكور وجوابه في الامس ثم استدله على لزوم الصبيان الفرائض بالبلوغ بقوله (قال الله سبحانه) وتعالى (واذ بلغ الاطفال منكم الحلم فایستأذنوا) لان الاستئذان واجب وعلیه بالبلوغ فكذلك (٤٨٤) سائر أعمال الابدان لا تجب

الا بالبلوغ (ومن أصبح) يعني طلع عليه الفجر (جنباً) كانت الجنابة من وطئ أو احتلام عدا أو نسياناً في فرض أو تطوع (ولم تطهر) بالماء (أو امرأتها نض طهرت) يعني انقطاع عن ادم الحوض ورائت علامة الطهر (قبل) طلوع (الفجر) الصادق (فلم يغتسل) أي الجنب والحائض المذكورين (الا بعد الفجر) سواء أمتتهما الغسل قبل طلوع الفجر أم لا (جزاءهما صوم ذلك اليوم) ولا شيء عليهما أما صحة صوم ابن نبي فلما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر في رمضان وهو جنب فيغتسل ويصوم وأما صحة صوم الحائض اذا طهرت قبل الفجر في رمضان

المؤكد له اماها لان الزوم والفرض مترادفان (قوله كوجوب النيات) من اضافة الصفة للمصروف أي النيات الواجبة لان الذي من عمل القلب النية لا وجوبها وقوله واحكام الاعتقادات أي احكام هي الاعتقادات كاعتقاد ان الله واحد فلا يراد به الا احكام ما حكمه الشرع بوجوبه (قوله وفي كلامه اشكال الخ) يحصل الاشكال هو ما أنشأنا اليه بقولنا فلا يرد لزوم العدة ولا حداد والجواب هو ما أنشأنا اليه بقولنا أي من كل أمر أو ان المضاعف بذلك الولي (قوله فایستأذنوا) أي في كل الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم الكبار (قوله وكذلك سائر الخ) قالت قد دل على لزوم الاحكام لهم بالبلوغ اذ لا فرق بين حكم وحكم وبهذا يراد من قال ان شرط الدليل مطابقة للدلول وهذا اخص منه لان الفرض كجنس واحد فلذا صح الاستدلال بوجوب الاستئذان على لزوم الفرائض لهم (قوله عدا أو نسياناً) أي أصبح عامداً لذلك أو ناسياً (قوله قبل طلوع الفجر) أي أومع الفجر (قوله ولا شيء عليهما) أي ولكن الفضل الاغتسال ليلاً وتأخير المصطفى صلى الله عليه وسلم الغسل بعد الفجر اما لبيان الجوار أو لكونه كان لا يجامع الا في آخر الليل بحيث لا يسهه الغسل قبل الفجر واداشكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده وجب عليها الامساك والقضاء الامساك لاحتمال طهرها قبل الفجر والقضاء لاحتمال طهرها بعد (قوله وعلى المشهور) خلافاً لعبد الملك (قوله ولا يجوز صام) أي ولا يصح اذ لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة واختلف هل الميع تبع أو معال بضيافة الله (قوله والصواب الخ) أي لان المتمتع فاعل فاعله يكون بصيغة المبني للفاعل لا بصيغة المبني للمفعول مع أنه هنا مبتكك الصيغة وأيضاً فقد استوفى عمدته أي الذي هو نائب الفاعل (قوله فقد نص في الحجج على القارن) مثله فيه قصور فلا حسن قبل عجز وغير المتمتع من القارن والمقتدى ومن وجب عليه الدم لنقص في الحجج غير ما ذكر

فتفق عليه اذا كان طهرها قبل الفجر بقدر ما تغتسل فيه وعلى المشهور ان كان قبله في مقدار كالمتمتع لا يصح غسلها فيه ومفهوم كلامه انه اذا طهرت بعد الفجر لا يصح صومه او هو كذلك اتفاقاً ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا صيام (يوم النحر) لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام عن صيامهما والاجاع على تحريمه (ولا يصام اليومان اللذان بعد يوم النحر) المتمتع الذي لا يصح هدياً كذا الرواية يصام بالبناء لمسلم بسم فاعله والمتمتع بالرفع والصواب أن يقول ولا يصوم اليومين الخ وهذه الرواية بأن المتمتع فاعل بفعل مضمر تقديره الا أن يصومه هو المتمتع وظاهر كلامه انه لا يصومه غير المتمتع وليس كذلك فقد نص في الحجج ان القارن مثله يصومه (ق) والنهي هنا على سبيل الكراهة لا التحريم

وقال (ع) واختره هل التمس عن (٤١٥) من موهباته يدى ثوبه الى ايضا افة الله تعالى ونالى الموقر لوند

صومه لم يجب عليه قضاءؤها  
وعلى الثاني يجب (والدوم  
الرابع) - من يوم النذر  
(لا يصومه) تطوع وصومه  
من نذره لو كان في صيام  
متتابع قبل ذلك) كمن  
صام شوالا واداء الفدية  
مرض فيه ثم صح في الرابع  
فانه يصومه وظاهر قوله من  
نذره جوزه مطلقا أعني  
سواء قصد به النذر أووافق  
نذره مثل أن يندريوم الخميس  
فيوافق ذلك وليس كذلك  
لأن ابتداء نذره على اثنين  
مكروه ويلزمه صومه روي  
أفطر (بأكل أو شرب أو  
جماع) (في تمام روزه) حال  
كونه (ناسيا فاعليه  
القضاء فقط) وجوبا لا يترز  
بنهار رمضان عما إذا انظر  
في تهاوته ناسيا فانه لا قضاء  
عليه كما صرح به قبل أو انظر  
في واجب غير رمضان لنذر  
من مرض أو حصى أو نسيان  
فانه لا قضاء عليه على  
المشهور واحد تترز ناسيا  
عما إذا أفطره عمدًا غير  
متأول فانه عليه مع القضاء  
الكفارة كما سيصرح به بعد

كالتمتع الى أن قال قلت وانظر هل يشهد الصوم في جزاء الصبي لانه نقص في الحج  
أولاً لانه ليس بنقص فيه انتهى وكتب بعض تلامذته على قوله لانه نقص في الحج  
لعله نقص في منه لمقات الحج وقوله لنقص في الحج أى متقدم على الرقوف بعرفة وعجز  
عن المداى فانه يصوم عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج وبني من وقت يحرم الى عرفة أى  
فان فاته ذلك صام أيام في وسبعة اذ ارجعه (قوله والتمس هنا على سبيل الكراهة  
الحج) الرجوع ان التمس التحريم على من نذر الحجاب عن الشيبى فالدع (قوله وعلى  
الأول) انما هو انما ما اعتدبر (قوله لا يصومه) تطوع) نى بكره ووجه الفرق  
بينه وما قبله ان التعجيل يسقط رمية فهو أضعف رتبة منه ما قال تب ولا يقضى  
فيه رمضان ولا النذر المضمون ولا يندى فيه صوم كفارة واليوم من اللذان قبله  
أخرى انتهى (قوله يصومه من نذره) أى يلزم النذر موهبه مع كراهة وانذر  
لا يلزم لوهبه الا اذا كان مندوباً أو مندوباً لغيره (قوله ومن كان  
في ميامه الحج) أى وكذا يصومه من كان في صيام غير منذور لمكر متتابع وجوبا  
قبل ذلك أى قبل مجئ الرابع كمن صام شوالا واداء الفدية عن كفارة طهارا وقتل  
ثم مرض ثم صح في ليلة الرابع فانه يصومه (قوله أووافق نذره الحج) أى وشمل  
من نذره في ضمن سنة معينة أو غير معينة (قوله وليس كذلك) فيه نظرا لان ظاهر  
المصنف جواز صومه من حيث أنه نذره وهـ ذالاي نافي أن يكون النذر ابتداء  
مكروها (قوله فعليه القضاء فقط) ويجب عليه الامساك بخمرة الزمن فان تهادى  
هلى افطر غير متأول لزمه الكفارة وأما لو تهادى متأولا بأن ظن اباحة الاكل لمن  
أفطر ناسيا فلا كفارة عليه لان هذا تأويل قريب (قوله فانه لا قضاء عليه) أى  
ويجب عليه الامساك (قوله أو انظر الحج) المراد بالواجب المنذور المعبر وأما غيره  
من الصوم الواجب فهو كرهه فان اذا أفطره ناسيا أو كرهه بمرض أو غيره وجب  
عليه قضاءه كما ذكره ع (قوله من مرض) يدخل فيه الاغماء ومن العذر أيضا  
الاكراه (قوله على المشهور) راجع لتسببان أى ان الناسى لا قضاء عليه  
على المشهوره ذامعناه الا أنه ضعيف والراجع أن عليه القضاء (قوله وبه فقط) أى  
واحتراز بقوله فقط عن الكفارة لانه لا كفارة عليه فالحترزه محذوف كما تقرر  
(قوله خلافا لابن الماجشون) والشافعى منسبه الشارح الشافعى من كونه عليه  
الكفارة بالجماع اذا أفطر ناسيا بخلاف ما فى شرح البيهقي وشرحها الشافعى والى الدين  
المرافى وخلاف ما فى المنهج وأصله والروض من كون الكفارة لا تجب بالجماع

وبه فقط لانه لا كفارة عليه خلد لابن الماجشون والشافعى وحده



ان عليه الكفارة اذا كان فطره بجماع الحديث الا عرابي الذي جاء اني النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب صدره  
ويقتله من ويقتل هلكته واملكته فقال له النبي (٤٨٦) صلى الله عليه وسلم وما ذاك قال جاءت اهل

في رمضان فأمره بالكفارة  
أجاب أصحابنا بأن قرينة  
الحال من الضرب والتف  
تدل على ان الجماع كان عدا  
(وكذلك) يجب على (من  
أفطره) أي في نهار  
رمضان (ل) لاجل (ضرورة  
من مرض) يشق معه الصوم  
أو لا يشق لكنه يخاف منه  
طول المرض أو يادته أو أخر  
به القضاء فقطع — من غير  
كفارة أما اذا كان المرض  
لا يشق معه الصوم ولا  
يحتاج زيارة المرض ولا تأخر  
البرء وأطرب عليه انقضاء  
والكفارة (ومن سافر  
سفرا) أي تلبس بسفروقت  
انقضاء النية (تقصر فيه  
الصلاة) وهو أراد به — ببرد  
فأكثر ذهابا أو راجعا ولم  
يكن سفره معصية وبات على  
الفطر (ه) يساح له أن يفطر  
بأكل أو شرب أو جماع  
وبالغ على ذلك بقوله (وان لم  
تله ضرورة) غير ضرورة  
السفر فمع الضرورة أخرى  
(و) مع اباحة الفطر للسافر  
يجب (عليه) القضاء

الا اذا كان عدا (قوله يقتل) يكسر التاء من باب قرب كما في المصباح (قوله  
هـ هكت وأهلكته) أي قتلتها هو سبب هلاكه وهلاك غيره وهو زوجته التي  
وطأها (قوله ما ذاك) أي أي شيء سبب ذاك ففي العبارة حذف مضاف (قوله  
قرينة الحال) أي قرينة من الحال أي حظه (قوله يشق معه الخ) حاصه أن أقسام  
المرض أربعة مراد المصنف ثلاثة وليس مراده الرابع (قوله يشق معه الصوم  
الخ) ويجوز أن يفطر ان لم يخش هلاكا أو شهيدا ذيا والواجب الإفطار (قوله  
لكن يخاف منه طول المرض) أي واستند في ذلك لتجربة من نفسه أو أخبار طبيب  
حاذق أو موافق له في المزاج (قوله أي تلبس بسفروقت انقضاء النية) بأن وصل الى  
محل بدء القصر قبل طلوع الفجر أو مع طلوع الفجر لان وقت انقضاء النية هو قبل  
الفجر أو معه وأولى من ذلك لو بدأ سفره قبل الغروب أي في اباحة الفطر نافي يوم  
وقوله وبات على الفطر فان وصل الى محل بدء القصر كما ذكره بيت الصوم لم يجر له  
الفطر الا للضرورة كغيره لا فرق فالفطر اختيارا كما تأول أم لا وحاصل ما في هذه  
المسئلة من التفصيل أنه متى نواه بسفرا ففطر كفر متأولا أو لا وكذا من شرع بعد  
الفجر وبات على الفطر فتجب الكفارة متأولا أو لا عزم على السفر قبل الفجر أو بعده  
أفطر بالفعل أو لا فلهذه ثمانية تضم ثلاثين فاجملة عشرة وكذا تجب الكفارة  
اذا بات الصوم في الحضر ثم شرع به الفجر وأفطر قبل عزمه وشروعه في السفر  
متأولا أو لا فان صورتيان تضم لاثني عشرة فاجملة اثنا عشر وكذا تجب اذا بات الصوم  
في الحضر وأفطر بعد عزمه وقبل شروعه ان كان غير متأول أو متأولا ولم يسافر  
يوما فان تأول وسافر يومه فلا كفارة كما اذا بات الصوم في الحضر ثم سافر بالفعل  
بعد الفجر ام لا فطر فلا كفارة عليه تأول بفطره أو لا حصل عزم على السفر قبل  
الفجر ام لا فهذه سبعة تضم لاثني عشرة فاجملة تسعة عشر صورة (قوله ولم يكن سفر  
معصية الخ) ومن غير المعصية المكروه كما يفهم من كلام ابن ناجي (قوله ويساح له أن  
يفطر) أي بالفعل بأكل الخ ولو سافر المصنف بقوله فله أن يبيت القمار اسكان أخضر  
وقوله بأكل أو شرب أو جماع أي أو غير ذلك (قوله ومع اباحة الفطر) لا يخفى أنه محل  
الفطر على الفطر بالفعل فناداه أنه اذا لم يفطر بالفعل والفرض أنه لم يبيت الفطر  
لا قضاء عليه وليس كذلك بل عليه القضاء (قوله لمن قوى عليه) على المشهور وقيل  
الفطر أفضل قاله قت فان قلت ما الفرق على المشهور وبينه وبين القصر قبل الفرق

ان

اذا أفطر من غير خلاف لقوله تعالى فعدة من أيام أخر (والصوم) في السفر (أحب اليها) أي أي

المالكية لمن قوى عليه على المشهور

ار في القصر اداء له في وقتهم بخلاف الفطر في السفر وايضا لا تمام عند أبي  
 حنيفة وجاعة من العلماء لا يجزى واجع العلماء لمعتبرون على اجزاء الصوم فكان أولى  
 (قوله وأن تصوموا خير لكم) أي لم خصصون في الافطار من المرضي والمسافرون  
 ونسرت الآية وأن تصوموا أي المطيعون خير لكم من القدية ولعل مقابل المشهور  
 يفهم به فتدبر (قوله بمعنى يقين) أي ثقة والاولى حمل للمصنف على لفظ  
 وان لم يغلب (قوله ولم يقصد الخ) لا ولم لقوله لانه متأول (قوله لا كفارة عليه  
 مطلقا) أي سواء كان التأويل قريبا أم بعيدا (قوله ما يقع سببه) أي ما يوجد  
 سببه وسيأتي يقول في البعيد وهو ما لم يقع سببه أي ما لم يوجد سببه هذا دلالة الا انه  
 ليس مراد الان السبب موجود في كل الآن في القريب السببية قوية بخلاف البعيد  
 (قوله لانه معذور باستناده الى سبب) أي قروي (قوله وبقية نقائسها  
 في الاصل) فاتهم ان افطرنا سببنا ثم أقصر منه عذانا بالراحة فهذا لا كفارة عليه  
 ثالثها من كان جنبا أو حائضا قبل الفجر ولم ينقسل من ذلك الا بعد الفجر فاعتقد أن  
 صوم ذلك اليوم لا يلزمه فطرا حاد فلا كفارة عليه رابعها من تسعر في الفجر فظن  
 أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فطرا بعد ذلك عامدا فلا كفارة عليه وأما لو تسهر فربما  
 فظن أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فاقصر عدا فهو وجب عليه كفارة لانه تأويل  
 بعيد خامسها من قدم من سفره في رمضان ليل فاعتقد أن صبيحة ذلك الليلة لا يلزم  
 فيه صوم وان من شروط لزوم الصوم أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأفطر  
 فلا كفارة عليه سادسها من رأى هلال شوال نهارا سبعة ثلاثين من نهار رمضان  
 فاعتقد أن ذلك اليوم يوم نظر اظنه ان الهلال ليلة الماضية فأفطر عدا فلا كفارة  
 سواء رآه قبل الزوال أو بعده والحاصل أنهم في الاقسام الستة ظنوا الاباحة  
 وأما لو هلكوا الحرمه أو ظنوها أو شكوها كفر أو ذنوا ثم يتخلف من ظن الاباحة  
 فالظاهر كما قال بعضهم انه لا اثم عليهم تنبيهه قوله نقلناها أنت ومقتضى الظاهر  
 نقلناه نظر الكون الباقى مورا (قوله فظن ان الصوم لا يلزمه الخ) ثانيها من  
 عاده أن تأتبه الحجى في كل ثلاثة أيام فأصبح في اليوم الذي تأتبه فيه مفطرا ثم  
 ان الحجى أدته في ذلك اليوم فانه يلزمه الكفارة ثالثها من عادته الحيض في يوم معين  
 فأصبت في ذلك اليوم فافطرته ثم جاءها الحيض في بقية ذلك رابعها من حم أو احتيم  
 فأفطرنا بالاباحة لاجل ذلك فانه القضا والكفارة لانه تأويل بعيد ولكن هذا  
 ضعيف ولعمد أنه من التأويل القريب فلا كفارة على حاكم ولا محتم خامسها  
 من اغتات شعرا في رمضان فظن ان ذلك أصل صومه لانه كل لحم صاحبه فأفطر

لقوله تعالى وان تصوموا  
 خير لكم ويبيت الصيام  
 في السفر كل ليلة (ومن سافر  
 أقل من أربعة برد فظن) أي  
 غلب على ظنه ويحتمل أن  
 يكون بمعنى ثبوت (ان الفطر  
 مباح له فافطر لذلك) فلا  
 كفارة عليه (لانه متأول ولم  
 يقصد انتهاك حرمة الشهر  
 و) فغايجب (عليه القضاء)  
 فقط من غير خلاف ولود كر  
 هذه المسئلة بعد قوله (وكل  
 من أفطر متأولا فلا كفارة  
 عليه) لكان أولى لانها  
 جزئية من هذه الكلمة  
 وظاهر لانه ان التأويل  
 لا كفارة عليه مطلقا وهو  
 خلاف المشهور اذا المشهور  
 التفصيل وهو ان  
 التأويل قريبا وهو ما يقع  
 سببه فلا كفارة لانه معذور  
 باستناده الى سبب ذكر  
 في المختصر لذلك سنة صبور  
 احداها المسئلة التي تقدمت  
 من كلام الشيخ وباقيها  
 نقلناها في الاصل وان كان  
 التأويل بعيدا وهو ما لم يقع  
 سببه فالكفارة ذكر  
 في المختصر لذلك خمس صور  
 منها من رآه هلال رمه ان  
 فلم قبل شهادته فظن ان الصوم لا يلزمه فأصبح مفطر

عامدا فانه يلزمه الكفارة وأولى القضاء (قوله يأكل أو شرب) فلو عزم على الأكل أو الجماع ولم يفعل فلا يلزمه كفارة ولا قضاء كن عزم على أن يتعش وضوءه برح من لا ولم يفعل فلا وضوء عليه (قوله أو جماع) وفيه قصور إذ من تعد انزال المنى تجب الكفارة عليه أيضا إلا أن يقال نظر المصنف للغالب والمراد بالجماع الجماع الموجب للفصل فوطء الصغيرة التي لا تطبق الوطء لا قضاء فيه ولا كفارة حيث لم يحصل منه منى ولا مذي قاله عجم (قوله ان كان على سبيل الانتهاك) أي ظاهرا وفي نفس الامر احتراز عما لو تعد الفطر في يوم ثم نسين أنه يوم عيد أو أفطرت المرأة متعددة ثم تبين أنها حائض قبل ذلك فلا كفارة عليها بخلاف من أفطرت متعددة ثم يأتيها بعد فطرها الحيض في ذلك اليوم فانها تكفر والانتهاك يتضمن كونه مختاراعا بالبحرمة الموجب الذي فعله ولا يشترط أن يعلم وجوب الكفارة فيخرج من فعل شيئا من موجبات الكفارة ناسيا أو مكرها أو غلبة لا من استاك يجوز أنهارا بعد أو ابتلاها غلبة وأولى عدم انعامه الكفارة بخلاف ما لو ابتلاه ناسيا فلا وكذا تجب الكفارة إذا تعد استيا كهم باليلة وابتلاه ناسيا بعد أو غلبة أو ناسيا ناسيا فيقضى فقط (قوله أي من الناسى والجاهل) أي ناسى الحرمة وجاهلها وهو لم يستند إلى شيء كحديث عهد بالاسلام بظن ان الصوم لا يحرم الجماع مثلا وجماع فلا كفارة عليه كما إذا جهل رمضان كما إذا أفطرت يوم السبت قبل ثبوت الصوم (قوله احتراز عن الواصل الخ) أي فلا كفارة وعليه القضاء فقط وإذا أكل بعد ذلك متأولا بإباحة ذلك فالظاهر لا كفارة عليه وإنما أطلق المصنف اعتمادا على المتعارف من أن الأكل والشرب انما يكونان بالقول أو قول أشار احتراز عن الواصل إلى الخلق يقتضى أنه لو وصل شيء إلى الخلق من الغم وورده أنه تجب الكفارة وليس كذلك انما تجب الكفارة بما إذا وصل إلى الجوف من الغم وأما ما وصل من المياضات إلى الخلق وورده فلا يجب الا القضاء فقط رقلنا من المياضات احتراز عما إذا وصل فهو درهم للخلق وورده فلا قضاء عليه (قوله في كل موضع الخ) هذا إذا كانت الكفارة عنه وأما لو كفر عن غيره كالأول كره زوجته أو غيرها على الجماع لم يلزمه قضاء وإنما القضاء عليها فقط (قوله والمشهور أنه كاهن) أي فيكون قوله فيها تقدم واحتراز بالمتعمد من الناسى والجاهل خلاف المشهور والحاصل ان الجاهل فيه قولان شهر الاقنوسى أنه كالعالم مدلول الذي درج عليه صاحب المختصر أنه ليس كالعالم هذا صريح في تواتر المتعمد ما عليه صاحب المختصر من أنه لا كفارة عليه (قوله أنه يزوب) أي ما يراه الامام من ضرب أو مخرج أو هو لو كان فطره بما يجب

(وإنما الكفارة على من أفطر متعمدا يأكل أو شرب) بقم (أو جماع) من غير خلاف ان كان على سبيل الانتهاك وعلى المشهور ان كان متأوينا بل بعيد ولا تجب ان كان متأوينا بل قريب واحتراز بالمتعمد من الناسى والجاهل وقيدنا الأكل والشرب بقم احتراز عن الواصل إلى الخلق أو المعدة من غير القم وأشار بقوله (مع القضاء) إلى أن القضاء لازم للكفارة ففي كل موضع تلزم فيه الكفارة يلزم فيه القضاء به تنبيه ق هو أوجب الكفارة على المتعمد وسكت عن الجاهل والمشهور أنه كالعالم وقال (ج) لا خلاف ان من أفطر متعمدا أنه يؤدب إذا لم يأت تأثبا وإنما ان جاء تأثبا فاختار العفو

ولما تقدم له ذكر الكفارة استشهد برسؤال سائل قال له ما هي فقال (والكفارة في ذلك) أي في الأكل والشرب والجماع عمد في شهر رمضان وكذا (٤٨٩) في جميع ما يوجب الكفارة فيه على وجه الانتهاء أو التأويل

البعيد يكون بأحد أمور ثلاثة على وجه التخيير أحدها (إطعام ستين مسكينا مدا لكل مسكين بمد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو وزن وطل وثلاث بالبغدادى ابن بشيرو هل يكون من عيش المكفر أو من غالب عيش الناس ان اختلف ذلك اللحنى يحرى ذلك على الخلاف في الكفارة وفي زكاة الفطر وفهم قوله كالمدة ستين الخ انه لا يجزى إعطاؤه ثلاثين مسكينا مدين مدين فان أهمل لدون ستين استرجع من كل واحد منهم ما زاد على المدين كان بيده وكل الستين فان ذهب ذلك فلا رجوع له لانه هو الذى سلطهم على ذلك وليس المراد بالمسكين هنا ما اراده في الزكاة بل المحتاج وما ذكرناه من ان كفارة رمضان واجبة على التخيير هو المشهور وعليه اختلف في أى أنواعها الثلاثة أفضل والمشهور انه الاطعام

حد افتجب الكفارة والحد والادب فاذا كان الحد رجا اقدم الادب عليه فيما يظهر كاذكره بعضهم فان جاء تأبى سقط الادب فقط (قوله وكذا في جميع ما يوجب) لا يخفى ان جميع يقتضى متعدد امع ان الباقي بعد الثلاثة الانزال فقط وقوله فيه متعلق بمحذوف والتقدير وكذا في جميع ما يوجب الكفارة حاله كونه كائنا في شهر رمضان وقوله على وجه الخ إضافة وجه لما بعده للبيان (قوله يكون أحد أمور ثلاثة) هذا في حق الحر ان شئنا احترازنا عن العبد فانما يكفر بالصوم الا أن يعجز عنه أو يمنعه سيده لا ضرار بمخدومه فيبقى في ذمته الى أن يأذن له سيده في الاطعام ولا احتراز عن السفيه فان وليه يأمره بالصوم فان لم يقدر عليه أو أبى كفر عنه بأدنى النوعين أى قيمة الاطعام أو الرقبة وهذا في تكفير الشخص عن نفسه وأمالو كفر عن غيره فانما يكفر عنه بالاطعام أو العتق ان كان المكفر عنه حرا أو بالاطعام فقط ان كان رقيقا كما لو وطئه أمته في نهار رمضان طوعا أو كرها لان طوعها اكراهها لا جمل الرق وأما زوجته لا يكفر عنها الا اذا اكراهها (قوله ستين مسكينا) احرار مسلمين وقوله مد فلا يجزى غداء وعشاء (قوله وهو وزن رطل وثلاث بالبغدادى) وهو ملى اليد من المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين (قوله ان اختلف ذلك) أى عيش المكفر وعيش الناس (قوله في الكفارة) أى كفارة اليمين قال ابن عرفة في كفارة اليمين وفي كون المعتبر عيش أهل البلد أو المكفر غير البخل نائها الأرفع ان قدر فان قلت قوله عيش أهل البلد يخالف ظاهر قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم قلت يمكن أنه على حذف مضاف أى أهل بلدكم والمراد بأوسط حينئذ الغالب وقد بعد ذلك أو يمنعه قوله تطعمون اذ لو اراده لقال من أوسط طعام بلدكم قاله الشيخ الزرقاني (قوله وفي زكاة الفطر) أى يحرى على الخلاف في زكاة الفطر ولعله الذى أشار له بهرام بقوله قوت أهل البلد أو المزكى انتهى والراجع قوت أهل البلد (قوله ان كان بيده) أى وبين له أنه كفارة وكذا لا يجزى لو أعطى الستين مدا أكثر من ستين ويكمل الستين منهم وينزع من البقية بالقرعة (قوله ما اراده في الزكاة) أى من أنه الذى لا يملك شيئا لانه قوبل بالفقير هناك فلم يقتصر عليه وقوله بل المحتاج أى الشامل له ولا فقره الذى لا يملك قوت عامه (قوله والمشهور) وقيل على الترتيب العتق فالصوم فالاطعام وقيل العتق والصوم للجماع والاطعام لغيره (قوله والمشهور أنه الاطعام) وقيل العتق أفضل ثم الصوم ثم الاطعام قاله ابن حبيب

أشار الشيخ بقوله (وذلك) أى الاطعام ١٣٣ ع د ل المذكور (أحب اليها) أى الى بعض أصحاب مالك



(قوله وهو منهم) أى والمصنف منهم أى من المختارين لذلك والأفعال من المصنف من أصحاب مالك أى أهل مذهبه (قوله أن تكون كاملة) أى لأن عتق بعضها وقوله مؤمنة أى لا كافرة وقوله غير ملفقة أى أن لا تكون تلك الرقبة ملفقة والمراد أن لا تكون الرقبة ملفقة من رقتين أى بحيث يعتق من رقبة نصفاً ومن أخرى النصف الآخر إذ المجموع رقبة واحدة إلا أنها ملفقة (قوله سلمية) أى عن قطع أصبع وعى وبكم وجون وان قل ومرض مشرف الخ ماسى أى فى الظاهر (قوله من غير أن تكون مستحقة بوجه) أى من غير أن تكون مستحقة للعتق بوجه وأما إذا استحققت للعتق كالألو كانت تعتق عليه بسبب قرابة أو تعلق كقوله أن اشترى به فهو حر فإن لا يجزى به لأنه يعتق عليه بمجرد الشراء (قوله هل العتق أفضل) وهو الراجح لأن فيه منفعة لا غير فلو عجز اختلاف هل الكفارة على الفور أو التراخي (قوله ولا تعدد تكررها فى اليوم الواحد) هذا إذا كانت الكفارة متعلقة بنفسه وأما لو أوجب الكفارة على غيره فتعدد عليه الكفارة كالو كره زوجاته فى يوم واحد على الوطء ووطء الجميع فيجب لكل كفارة (قوله على المذهب) أى وقيل أنها تعدد إذا حصل الواجب بد التكمير (قوله على ما قال ابن ناجي) قال نت قال ابن ناجي اتفاقاً وقال الأقفهسي على المشهور انتهى فقول الشارح على ما قال ابن ناجي أى لا على ما قال الأقفهسي (قوله وإنما الخلاف الخ) هذا الخلاف إنما هو إذا أفطر عداً إلا أن أفطر سهواً فلا يلزمه إلا واحد باتفاق خلافاً لبعض الشراح وأجرى بعضهم هذا الخلاف فى القضاء سواء كان الأصل فرضاً أو نفلاً قال قلت القول بعدم وجوب قضاء القضاء فمن تعدد فطره والاتفاق على عدم وجوب قضاءه بفطره ناسياً يشكك على قولنا يجب القضاء فى الفرض مطلقاً قلنا لما وجب قضاء الأصل بغيره وألغى اعتباره لمصالح الفطرية عداً أو سهواً فى كونه قضاء عن الأصل أو نائباً عنه لم يطلب قضاءه وفارق النفل فى وجوب قضاءه بالفطر عداً لأنه لم يأت به نائباً عن شيء وإنما قصد لذاته بخلاف فطره عداً فى القضاء فإنه مقصود لذاته بل للنياية عن غيره (قوله أن القواين مشهوران الخ) كتب بعض الأفاضل والراجح من القولين أنه يقضى يومين كما قاله ابن عرفة تنبيه يصح قضاء رمضان متفرقاً ومتتابعاً والتابع أحسن قاله ت (قوله والمغنى عليه) قال ابن حبيب ولا يؤثر بالسكف عن الأكل بقية النهار والاعتماد زوال العقل بمرض يصيبه كفى التحقيق وحاصل كلام الشارح أنه أن أغنى عليه وقت الفجر أى طلع الفجر وهو مغنى عليه فلا يجزى به مكان كل النهار أو جلها أو نصفه أو أقله وإن كان وقت الفجر غير مغنى عليه

وإنهم لانه أعـم نقما  
وثانيها العتق واليه أشار  
بقوله (وله أن يكفر بعتق  
رقبة) ويشترط فيها أن  
تكون كاملة غير ملفقة  
مؤمنة سلمية محررة وتحريرها  
أن يبتدأ عتاقها من غير أن  
تكون مستحقة بوجه وثالثها  
الصوم واليه أشار بقوله (أو  
صيام شهرين متتابعين)  
تنبيهه يختلف هل العتق  
أفضل أو الصوم قولان لأن  
كلام الشيخ محتمل لهما وتعدد  
الكفارة بتعدد الأيام ولا  
تعدد تكررها فى اليوم  
الواحد قبل إخراجها اتفاقاً  
ولا بعد التكمير على المذهب  
(رأيس على من أنظر  
فى قضاء رمضان متعمداً  
كفارة) لأن الكفارة من  
خصائص رمضان وما ذكره  
لا خلاف فيه على ما قال  
(ج) وإنما الخلاف هل  
يقضى يوماً واحداً أو يومين  
ظاهر المختصران القولين  
مشهوران (ومن أغنى  
عليه) أى ذهب عقله (ليلاً  
فأفاق بعد طلوع الفجر فعليه  
قضاء الصوم) (المغنى عليه

(193)

أما زيفي عليه قبل الفجر وبعد.

(193)

ونما طرأ له الاغنى بعد ذلك ان افاق قبل الزوال اجزا لانه لما قابل المدة اليسيرة  
 بعد الزوال أو قبله دل على ان مراده بالمدة اليسيرة ما قابل ذلك فيصدق بما اذا افاق  
 قبل الزوال بخمس درج مثلا وعنده أو بعده لم يجزه والذي عند شرح خليل وهو  
 الممول عليه أنه ان أغنى عليه كله أو جله فلا بد من القضاء سلم أوله أو لا وان أغنى  
 عليه أقل من الجل الشامل للنصف فان سلم أوله أو جزأ أو الفلاوق وان سلم أي سلم  
 من الاغنى وقت النية ولو كان قبها ما أغنى عليه ابقائها حيث سلم قبل الفجر بمقدار  
 ابقائها وان لم يوقعها على المعتمد حيث تقدمت له نية في تلك الليلة قبله أو باندراجها  
 في نية الشهر والا فلا بد منها لعدم صحته بدون نية والسكران بحلال كالمغنى عليه  
 في التفصيل المذكور ومن سكر بمحرام ليلا واستمر على سكره عليه القضاء من باب  
 أولى لتسببه ولم يجزله استعمال المفطر بقيمة يومه والنائم ينوي في أول الشهر تم  
 بنام جميع الشهر صومعه وبرئت ذمته وليس مثله السكران بحلال (قوله)  
 وان افاق بعده يمسير لم يجزه على المشهور وقال أشهب يصح صومه (قوله) اما افاق  
 في وقته أي ولو اضروري وكان الانسب للصنف أن يقول ولا يطلب المغنى عليه  
 بفعل شيء من الصلوات اما افاق في وقته لان القضاء عبارة عن الاتيان بما خرج  
 وقته وما افاق في وقته واداء فيه اداء لا قضاء (قوله) قيل ينبغي الخ الأولى  
 أن يقول قيل ينبغي بمعنى يستحب وقيل بمعنى يجب ولا معارضة بين القولين فيعمل  
 من قال بالوجوب على الكف عن المحرم ومن قال بالنذر على الكف عن غير المحرم  
 كالأكثر من الكلام المباح (قوله) من عطف العام على الخاص الأولى  
 أن يقول من عطف الكل على الجزء (قوله) السمع الخ اراد بالسمع الاذن وبالبصر  
 العين لانهما الاذان من الجوارح (قوله) وانما صرح باللسان الخ أي انما يختص  
 بحيث يقتصر على الجوارح (قوله) قيل ما من صباح خطاهه أنه ليس حديثا وظاهر  
 أنه لم يقصد التضعيف وظاهره ان الشكوى عند الصباح فقط وهل بعد الفجر أو بعد  
 طلوع الشمس أو عنده (قوله) الا والجوارح أي ما عدا اللسان (قوله) تشكو اللسان  
 لا يخفى أنه ليس في كلامه شكوى انما هو سؤال ويجاب بأن المراد شكوى حاله  
 لا شكوى مقابلة وقضية التقييد بقوله ما من صباح ان سؤالها المذكور باللسان  
 المقال لا باللسان الحال (قوله) ناشدناك الله أي سألناك مقسمين عليك بالله  
 الاستقامة وعدم الاعوجاج لانك ان استقممت استقمنا (قوله) ويحذف من باب

ببسير لم يمهز على المشهور  
والثاني أن أفاق بعده بعدة  
يسيرة أجزاء وأن أفاق بعد  
الزوال أو عنده لم يمهز وحكم  
المجنون حكم المغيب عليه  
(ولا يقضى) من أغشى عليه  
ليلاً وأفاق بعد طلوع الفجر  
(من الصلوات) المفروضة (إلا  
ما أفاق في وقته) وقد تقدم  
هذا في باب جامع الصلاة  
أعاده لينبه على أن الصوم  
يخالف الصلاة ألا ترى أن  
الحائض تقضى الصوم ولا  
تقضى الصلاة لمشقة  
التكرار (وينبغي للصائم  
أن يحفظ لسانه) قيل ينبغي  
في كلامه بمعنى الاستحباب  
وقيل بمعنى الوجوب وقوله  
(وجوارحه) من عطف  
العام على الخاص وجوارحه  
سبعة السمع والبصر  
واللسان واليدان والرجلان  
والبطن والفرج وإنما صرح  
باللسان وإن كان داخل فيها  
لأنه أعظمها أفة قيل ما من  
صباح إلا والجوارح تشكو  
اللسان فاشهدناك الله أن  
استقممت استقمنا وإن

انعوجت انعوجا وادخل علي أبي بكر رضي الله عنه وادخله يذب اسنانه

فقال له يا أبا بكر فقال له رضى الله عنه دعنى فإنه أوردنى الموارد (٤٩٢) فاذا كان أبو بكر يقول هذا

(ضرب) فإنه فى المصباح (قوله يا أبا بكر) أى كف عنا هذا الامر (قوله دعنى) أى اتركنى (قوله أوردنى الموارد) جمع مورد محل ورود الماء فى العبارة استعارة بالكنية فشبه الماء بالهلاك بجماع الالهاء فى كل مكان الشخص بجماع الماء بسبب شدة العطش كذلك لالهاء بجمع المعصية والموارد تخييل وأوردنى ترشيح أو ان الموارد مستعارة للمعاصى والعلاقة ظاهرة وأورد فى ترشيح أو أنه استعارة تصرحية بعمية فشبهه ايقاعها فى المعاصى بإيراد الموارد واستعار اسم المشبه به للنسبة واشتق من الايراد أوردنى بمعنى أوقفنى فهو ترشيح لفظا على هذا (قوله فاطنك بغيره) أى شئ فاطنك بغيره - هذامدلوله وليس مراد ابل المراد نفخيم هذا الظن من حيث ان متعلقه ليس الا الهلاك (قوله تأ كيداله) أى قوة حث للتخصيص (قوله فينبغى) أى فينأ كدلاله الفضل والصلاح أن يقالا ووجه التفريع ان الصائم من حيث صيامه من أهل الفضل والصلاح (قوله لاهل الفضل) أى الفضيلة والصلاح هو القيام بحقوق الله وحقوق العباد وهو من عطف الخاص على العام وخصهم بالذكروان كان غيرهم مثلهم لان الكلام فيما لا يعنى منهم أقبح وأقطع (قوله فيما لا يعنى) لا يخفى ان ما لا يعنى يشمل المحرم الا أن المراد به فى المقام ما ليس محررا للتعبير بالقبلة (قوله المعنى الخ) فيه اشارة الى ان ما اسم موصول والعائد محذوف ويجوز أن تكون من بيانية أى ويعظم ما عظم الله الذى هو شهر رمضان أو أنها بمعنى فى والمعنى وينبغى للصائم أن يعظم فى شهر رمضان ما عظمه الله من القرآن والتسبيح والصلاة وتعظيمها بالاكثر منها مع التأدب بالاداب الشرعية (قوله أنزل فيه القرآن) أى وأنزل فيه التوراة ولا نجيل والزبور وخص القرآن لا عظمتيه (قوله ولا يقرب) بضم الراء وفتحها وهو الافصح وهو الافصح أى لكونها لغة القرآن كما قال قت (قوله فقيل مكروه وفيل حرام) يمكن أن يقال لا تنافى فتحمل الحرمة اذ لم تعلم السلامة والكرهية حيث علمت ومحصله أنه يكره للشباب والشيوخ رجل أو امرأة أن يقبل زوجته أو أمته وهو صائم أو يباشر أو يلاعب وكذلك أن ينظر أو يذكر اذا علم من نفسه السلامة من منى ومذى وان علم عدم السلامة أو شك فيها حرمت (قوله ولا يحرم ذلك فى ايله) الا أن يكون معتكفا أو محرما أو صائما فى كفارة ظهار فيستوى عنده الليل والنهار (قوله فائلا) حال من قوله بعضهم أى واعترض بعضهم الاذنة فى حال كونه فائلا وقوله

ظنك بغيره (ع) وخص الشيخ الصائم بالذكروان تأ كيداله فينبغى لاهل الفضل والصلاح ان يقولوا من الكلام فيما لا يعنى (و) ينبغى للصائم أيضا ان يعظم من شهر رمضان ما عظم الله من زائدة المعنى ويعظم شهر رمضان الذى عظمه الله سبحانه وتعالى بقوله شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن الآية بقراءة القرآن والذكر والصيام والقيام والصدقة وسائر العبادات ويكره تعظيمه بالتزويق والوقود ونحو ذلك (ولا يقرب) بضم الراء وفتحها وهو الافصح (الصائم) تأعله ور النساء مفعوله (يوطىء) ولا مباشرة ولا قبلة (لذلة أما الوطىء) فحرام اجماعا وأما ما بعده فقيل مكروه وقيل حرام وهو الذى يؤخذ من كلامه لفظه على المحرم اجماعا ولقوله بعد ولا يحرم ذلك عليه فى ليله فان فعل شيئا من ذلك وسلم فلا شئ عليه وان أنزل فعليه القضاء

والكفارة واعترض بعضهم قوله (لذلة) لان طاهرة مقتضى اباحة القبلة لغير اللذلة فائلا وقد تحدث لان

الاذنة وان لم يقصد

والصواب المنع مطلقا وظاهر كلامه ان القبلية منى عنها مطلقا في فرض أو نفل أشج أو شاب وهو كذلك في المشهور  
 قاله (ج) وفيه نظير بالنسبة للنفل (٤٩٣) فان قوله (في نهار رمضان) يرده ثم صرح بفهمه - هذا زيادة

في الإيضاح فقال (ولا يحرم ذلك) أي ما ذكره من الوطى والمباشرة والقبلية للذة (عليه) أي على الصائم (في ليلة) أي ليل رمضان لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نسائكم وانما يستوى الليل والنهار في حق المعتكف والمحرم وقوله (ولا بأس أن يصح) الصائم (جنبان لوطى) تكرار مع قوله قبل ومن أصبح جنباً ولم يتطهر الخ (ومن أتى في نهار رمضان بمباشرة أو قبلية فأمضى لذلك) أي للمباشرة أو قبلية (فعليه القضاء) وجوباً فهو منه أنه إذا لم يجد لأقضاء عليه وإن انقض وهو قول ابن وهب وأشهب وقال ابن القاسم إذا حرك ذلك منه لذة وانقض كان عليه القضاء (وان تعمد ذلك) أي المباشرة والقبلية (حتى أنه فعله) مع القضاء (الكفارة) على المشهور وسكت عن النظر والتذكر (ك) ان تابع النظر حتى

لان ظاهره تعديل من الشارح بيان لوجه الاعتراض (قوله والصواب المنع مطلقا) أراد بالمنع النهي الشامل للنهي الكراهة ونهي الحرمة أي ان الصواب النهي وجدته لذة أم لا وأجاب الشيخ رحمه الله بوله كأنه أحترز بوله للذة عن القبلية للوداع أو الرحمة مما لا التذات به عادة (قوله منى عنها) أي منى كراهة أو تحريم عما تقدم (قوله في فرض أو نفل) بيان للاطلاق (قوله وهو كذلك في المشهور) أي على المشهور وهو راجع لتفسيرين أذ روى الخطابي عن مالك أنها تباح للشيخ وتكره للشاب وروى ابن وهب أنها مباحة في النفل مطلقا وتنع في الفرض فاصل ان الأقوال ثلاث حكاهما عياض (قوله وفيه نظرا الخ) المحكم مسلم والنظر انما هو من حيث شمول العبارة (قوله في حق المعتكف والمحرم) أي والمظاهر كما تقدم (قوله تكرار) قديقال لا تكرار لان ما قدمه لبيان كون الصوم صحيحاً وما هنا لبيان جواز الاصلاح بالجنبان وأراد المصنف بلا بأس عدم الكراهة فلا ينافي أنه خلاف الأولى فالجواز الذي قلناه بذلك المذني (قوله مباشرة) أي ولو بهض أعضائه كرجل (قوله أي للباشرة) أو للقبلية ومثلها الفكر والنظر فيجب القضاء بالمذني الثاني عنهم ادام أولاً والحاصل ان في المذني القضاء فقط نشأ عن مباشرة أو قبلية أو فكرياً ونظر استدام ما ذكرنا ولا قالت وظاهره أي ظاهر قول المصنف ومن التذات عمداً أو سهواً وهو كذلك وقيل لا قضاء على انساني انتهى (قوله فعليه القضاء) أي ولو نسبي كونه في رمضان (قوله وهو قول ابن وهب وأشهب) بل هو رواية ابن وهب وأشهب عن مالك في المدونة وهي الراجحة وما قاله ابن القاسم ضعيف (قوله على المشهور الخ) أنت خبير بأن لفظة حتى تشعر بدوام المباشرة والقبلية فيقتضي قول الشارح على المشهور ان حالة الدوام محل خلاف وليس كذلك اذا خلخلاق عند عدم الدوام فقد رأيت ان ابن القاسم يعمكم بالكفارة مع المنى الخارج بالقبلية أو المباشرة كرهها أولاً وقال أشهب ويصنعون لا كفارة عليه إلا أن يتابع القبلية أو المباشرة فتدبر ذلك (قوله فعليه القضاء فقط على المشهور) وهو الراجح ثم ان محل وجوب القضاء والكفارة في المنى الخارج عن النظر والفكر المستدعين اذا كانت عادة الانزال أو استوت

أنزل فعليه القضاء والكفارة ١٢٤ عد ل وان لم يتابعه فعليه القضاء فقط على المشهور وقال القاسمي اذا نظر نظرة واحدة متعمداً فعليه القضاء والكفارة وصححه الباجي وحكم التذكر حكام النظر فان تابع التذكر حتى أنزل فعليه القضاء والكفارة وان لم يتابعه فعليه القضاء بلا كفارة



حالاته وأما من كانت عادته السلامة مع أدامتها فقليل وأما من قولان واستظهر  
 الأخي منهم عدم لزوم الكفارة وقيل بعض كلام اللخمي عام في جميع المقدمات  
 وهو أظهر كما قال الشيخ والحاصل أن خروج المني بالنظر أو الفكر موجب للكفارة  
 بشرط الاستدامة إلا أن يخالف عادته أي بأن تكون عادته السلامة مع الاستدامة  
 فقليل وأما فلا كفارة على ما استظهر اللخمي فإن لم توجد استدامة فلا قضاء فقط  
 إلا أن يعسر فلا قضاء للشقة وإن خرج وجهه بالقبلة والمباشرة موجب للكفارة مطلقا  
 إلا أن يخالف عادته وإن خرج الذي موجب للقضاء مطلقا نشأ عن قبلة أو مباشرة  
 أو فكر استدام أم لا (قوله أي تصديقا) أي صدقا وقوله بالاجراي وهو غفران  
 الذنب كما يدل عليه الحديث أي ومعلوم أنه في الآخرة (قوله أي محتسبا الخ) أي  
 جاعلا أجره على الله وقوله رياء ولا سمعة قال اللقاني في الرياء العمل لفرض مذموم  
 كان يعمل ليراه الناس والسمعة أن يعمل ليسمع الناس عنه بذلك فيكرمه باحسان  
 أو مدح أو تعظيم جاهه في قلوبهم وكل ذلك موجب للفسق بحبط ثواب العمل وقوله  
 لا يفعل ذلك لازم لقوله أي محتسبا ثم يحتمل أن مراده الاجر الموعود أي الموعود به  
 فيكون قوله بدخره الخ لازما ويحتمل أن مراده جنس الاجر فيكون وصفا مخصصا  
 لأن المدخر في الآخرة هو الباقي (قوله ومن قام رمضان) أي صلى فيه التراويح كما قال  
 الأقفهسي (قوله غفرله ما تقدم من ذنبه الخ) زاد القسائي من حديث ابن قتبية  
 وما تأخر واستشكلت تلك الزيادة بأن المفرة تستدعي سبق ذنب والتأخر من الذنوب  
 ولم يأت بعد فكيف يغفر وأجيب بأن ذنوبهم تقع مغفورة وقيل هو كناية عن حفظ  
 الله إياهم في المستقبل قاله القسطلاني (قوله قال ابن شهاب فتوفي رسول  
 الله الخ) قضية عبارته أن قوله والامر على ذلك أي على القيام ثم ترك ذلك الأمر أي  
 بحيث لا يصل التراويح أصلا وليس كذلك قال في النوادر عن ابن حبيب أنه عليه  
 الصلاة والسلام رغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فقام الناس وحدها  
 منهم في بيته ومنهم في المساجد فأتى عليه السلام على ذلك وفي أيام أبي بكر وصدر  
 من خلافة عمر ثم رأى عمر على أن يجتمعهم على إمام فأمر أبا رعيم الداري أن يصليا  
 بهم أحد عشر ركعة بالوتر وكانوا لا يقرؤون بالمائتين فنقل عليهم فخفف في القيام وزيد  
 في الركوع فكانوا يومون بثلاثة وعشرين ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في ثمان  
 ركعات وربعها في اثني عشرة انتهى المراد منه وقال الأقفهسي أنه صلى الله عليه  
 وسلم صلى بهم ثلاث ليال ولم يخرج اليهم الرابعة فلما كان صدر من خلافة عمر بنحو  
 سنتين أتى المسجد فوجدهم يصلون أفذاذا فجمع الرجال على أبي ابن كعب والنساء

(ومن قام رمضان إيمانا أي  
 تصديقا بالاجر الموعود عليه  
 (واحتسابا) أي محتسبا  
 أجره على الله تعالى بدخره  
 في الآخرة لا يفعل ذلك رياء  
 ولا سمعة غفرله ما تقدم من  
 ذنبه ولله مع أنه صلى الله  
 عليه وسلم كان يرغب  
 في قيام رمضان بقوله من  
 قام رمضان إيمانا واحتسابا  
 غفرله ما تقدم من ذنبه)  
 قال ابن شهاب توفي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم والامر  
 على ذلك ثم كان الامر على  
 ذلك في خلافة أبي بكر  
 وصدر من خلافة عمر ابن  
 الخطاب رضي الله عنهما

على تيمم الدار لانه آمن أن تفرض انتهى ومن عبادة الاقفوسى تعرف مقدار  
 لصدر في قول الشارح ومصدر من خلافة عمر فان قلته لانه آمن أن تفرض  
 بنا فيه ما وقع في حديث فرض الصلاة من أن الصلوات الخمس لا يزداد عليها قلت  
 لا بنا فيه لانه خشي أن يفرض عليهم في رمضان وفرض الخمس في جميع العمام كما  
 أفاده ع (قوله الصغائر التي بينه وبين ربه) محترزه شيان كما أفاده عج الكبار  
 والصغائر التي بينه وبين العباد أما الكبار فلا يكفرها الا الذنوب أو عفو الله كما  
 أشار الشارح الى الاول والصغائر التي بينه وبين العباد لا بد من الاستقلال  
 (قوله أنه نافله) أي مندوب (قوله ثم بين أن ثوابه) أراد به غفران ما تقدم من الذنوب  
 لانه الذي تقدم (قوله على قدر حاله) أي على قدر ما يريد (قوله بما تبصر) ظاهره  
 ولو ركعتين (قوله مرجو فضله) أي ثوابه كما في نت لا شمال كل ركعة على قيام  
 وسجود وقراءة ورجاء الفضل من القيام القليل لا ينافي أن الكثير أكثر ثواباً وأما  
 قال مرجو فضله ولم يجز بمحصوله لما تقرر من أن الاتابة على الاعمال الصالحة غير  
 مقطوع بها اذا الاتابة عليهم امتد وقفة على الاخلاص والقبول فينبغي لما قل أن يجعل  
 عمله دائماً في حضيض النقصان (قوله ورجو تكفير الذنوب به) ظاهره كل الذنوب  
 أي الصغائر فحينئذ يستوى القليل والكثير في تكفير كل الذنوب كما هو قضية  
 الشارح سابقاً وهذا لا يستبعد على فضل الله سبحانه وتعالى وإن كان ثواب الكثير  
 أكثر وأنت خير بأن الثواب من باب التولية وتكفير الذنوب من باب التولية  
 والتولية مقدمة على التولية فالانصب تقديم قوله ورجو تكفير الذنوب على قوله  
 مرجو فضله على أنه المصريح به في الحديث وأما الثواب فاعل المصنف أخذه من دليل  
 آخر ويمكن أن يقال قوله وتكفير الذنوب عطف تفسير على قوله فضله وقد يفيد  
 قوله لان الصلاة من أفضل الخ غير من لان المراد بها صلاة النفل وقد يكون غيرها  
 من القرب أفضل وأما الصلاة المفرض فهي الركن الثاني بعد الشهادتين فهي  
 أفضل من غيرها من العبادات على الإطلاق (قوله والقيام مبتدأ) وقوله  
 في مسجد الجماعة خبر أي ولو مساجد خطب وقد رشح الشارح السكون خاصية قوله  
 يجوز فعله ولا قرينة عليه وكان المصنف رحمه الله أنكل على الشارح وأراد الشارح  
 بالجواز الاذن فلا ينافي أنه مندوب وقوله ويكفر بكونه لا حاجة لقوله يكون  
 للاستغناء عنه بتعلقه بقوله يجوز فعله الذي قدره قبل على أن تقدربه يورث قلقاً  
 في العبادة وجواز فعل التراويح بامام مستثنى من كراهة صلاة النافلة جماعة  
 المشار اليه بقول الشيخ خليل عطف على المذكور وجمع كثير ينقل أو بكان مشتهر

والمراد بالذنوب التي يكفرها  
 القيام الصغائر التي بينه  
 وبين ربه وأما الكبار فلا  
 يكفرها الا التوبة وحكم  
 قيام رمضان على ما ذكر  
 آخر الكتاب أنه نافله  
 ثم بين أن ثوابه لا يتعبد بالليل  
 كله بل يحصل لكل من قام  
 فيه شيء على قدر حاله من  
 غير تحديد بقوله (وإن قلت  
 فيه) أي في رمضان (بما  
 تبصر ذلك) القيام (مرجو  
 فضله و) مرجو (تكفير  
 الذنوب به) لان الصلاة من  
 أفضل العبادات يرجى بها  
 التكفير (والقيام فيه) أي في  
 رمضان يجوز فعله (في مسجد  
 الجماعة)

في كل موضع يجتهدون فيه كأهل العمود ويكون (بإمام) (٤٩٦) ويستحب أن يكون ممن يقرأ القرآن على

ظهر قلبه ومن سنية القيام أن يكون بعد صلاة العشاء (ومن شاقاه في بيته وهو أحسن) أي أفضل (لن قويت نيته) يعني نشطت نفسه (وحده) ولم يكسل وقيد بعضهم هذا بأن لا تعطل المساجد ولما فرغ من بيان المحل الذي يفعل فيه شرع يبين عدده فقال (وكان السلف الصالح) وهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (يقومون فيه) أي في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (في المساجد بعشرين ركعة) وهو اختيار جماعة منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد والعمل الآن عليه (ثم بعد قيامهم بالعشرين ركعة) (يوترون بثلاث) أي ثلاث ركعات (وبفصلون بين الشفع والوتر بسلام) وقال أبو حنيفة لا يفصل وخير الشافعي بين الوصل والفصل (ثم صلوا) أي السلف غير السلف الأول في زمن عمر بن عبد العزيز (بعد ذلك) أي بعد القيام بالعشرين ركعة غير الشفع

لا استمرار العمل على الجمع فيها من زمن عمر ابن الخطاب (قوله يهتمون فيه) أي يصلون فيه جماعة (قوله يستحب أن يكون) الأولى الأتيان بالواو أي ويستحب أن يكون الخ ظاهر عبارة الشارع أن المدار على كون الإمام يحفظ القرآن عن ظهر قلبه وإن لم يقرأه بتمامه في التراويح وليس كذلك فلا حسن عبارة تت ونصها ويستحب للإمام الختم بجميع القرآن في التراويح أي فالمستحب أن يسمع الناس جميع القرآن في صلاة التراويح أن رضوا بذلك (قوله ومن سنة القيام) أي من طريقته أي أن وقت القيام بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر فوقته وقت الوتر (قوله ومن شاء قام في بيته) أي صلى التراويح في بيته ولو مع أهل بيته وقيل منقردا ولو عن أهل بيته حكما جماعات (قوله أي أفضل) معناه أنه أفضل من القيام مع الناس في المسجد ولو لم يجد مكة كما قاله ابن عمر (قوله يعني نشطت نفسه) نشط من باب تعب خف وأسرع نشأ لها ولا يظهر داع لهذا التفسير إلا كونه أوضح وظاهر عبارة المصنف أن من نوى أن يركب وحده ولم تقو النية أن الأولى له الصلاة في المسجد (قوله ولم يكسل الخ) قال في المصباح كسل كسلا فهو كسل من باب تعب وكسلان أيضا (قوله وقيد بعضهم هذا بأن لا تعطل الخ) ويقيد أيضا بأن لا يكون أفاقيا بالمدينة والحاصل أنه مقيد بقيود ثلاثة فإن لم ينشط وحده ففي المسجد أفضل وكذا إذا تعطلت المساجد أو كان أفاقيا بالمدينة والمراد بتعطيلها تعطيلها عن صلاة التراويح فيها ولو فرادى كما استقر به ابن عبد السلام والمراد بالتعطيل التعطيل بالفعل كما هو ظاهر ما لابن عمر أن قاله عجم ثم قال وينبغي إذا كان يصليها في المسجد قائما وفي البيت جالسا أن يصليها في المسجد (قوله يقومون فيه) أي في زمن عمر بن عبد العزيز (قوله منهم أبو حنيفة الخ) سيأتي اختيار مالك (قوله يوترون بثلاث) من باب تغليب الأشراف لأن الثلاثة وترلان الوتر ركعة واحدة (قوله ويفصلون بين الشفع والوتر) أي استحبوا بذكر الوصل أي الاقتداء بواصله (قوله أي السلف غير السلف الأول) أي فهم سلف بالنسبة اليها وقد تقدم أن السلف الأول الصحابة فيكون المراد بهذا السلف التابعين (قوله في زمن عمر بن عبد العزيز) أي والذي أمرهم به - لا تماسا وثلاثين عمر بن عبد العزيز - في ذلك من المصلحة لأنهم كانوا يطيلون في القراءة الموجبة للخلل والسأمة فأمرهم بتقصير القراءة وزيادة الركعات والسلطان إذا نهج نهجها لا تجوز مخالفتها (قوله وعنه) أي وعن مالك في غير المدونة فيما يظهر وقوله الذي يأخذ بنفسه في ذلك أي القيام المعنى الحقيقي

لهذا

والوتر (ستاء ثلاثين ركعة غير الشفع والوتر) وهذا اختيار مالك في المدونة وعنه الذي يأخذ

بنفسه في ذلك الذي جمع عليه عمر الناس

احدى عشرة ركعة منها الوتر وهي صلاة (٤٩٧) النبي صلى الله عليه وسلم (وكل ذلك) أى الأيام بعشرين

ركعة أو بيت وتلاتين  
ركعة (واسع) أى جائز  
(ويسلم من كل ركعتين)  
ولبابين قيام السلف  
استشعر سؤال سائل قال له  
هذا قيام السلف فى قيام  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فأجاب بقوله (وقالت  
عائشة رضى الله عنها ما زاد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فى رمضان ولا فى غيره  
على اثنتى عشرة ركعة  
بعده الوتر) ما ذكره عن  
عائشة مخالف لما فى الموطأ  
عنها ما كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يزيد  
فى رمضان ولا فى غيره على  
احدى عشرة ركعة وهناتم  
الكلام على الصيام  
وعقبه بما هو لازم له فقال  
(باب فى الاعتكاف) \*  
وانما عقبه به لانه شرع  
عقبه بالناس ليله القدر  
اذ هو مختص به على احد  
الشهريين وبدأ بحكمه  
فقال (والاعتكاف من  
نوافل الخير) المرغب فيها  
على الشهر ووافضله  
فى العشر الاخر من رمضان  
لمواظبته عليه الصلاة

لهذا اللفظ الذى يأخذ بنفسى ويتناولها فالتأخذ تأكيد ذلك ومن لازم ذلك  
التمكن باللفظ وأراد لازمه المذكور الذى يتمكن فى نفسى وأنت خير بأن  
هذا ما فى قوله قبله وهو من فى زمن عمر فى المساجد بعشرين ركعة ويؤخذ مما تقدم  
الجواب بأن الاحد عشر كانت بدا الامر ثم انتقل الى العشرين ولذلك قال ابن حبيب  
رجع الى ثلاثة وعشرين ركعة (قوله احدى عشرة ركعة) بدل من الذى جزم  
أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وكل ذلك واسع) أى جائز أى لا تتبع طريقة (قوله  
ويسلم من كل ركعتين) أى يندب ويكره تأخير السلام بعد كل أربع حتى لو دخل  
على أربع ركعات بتسليم واحدة فالأفضل له السلام بعد كل ركعتين (قوله  
ما ذكره عن عائشة مخالف الخ) أى ومخالف أيضا لما روى عنهما من أن قيامه بخمس  
عشرة وسبع عشرة وروى غيرهما من أزواجه صلى الله عليه وسلم أنه رجع الى تسع  
ثم الى سبع والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول ما يبدأ اذا  
دخل بعد العشاء بتحية المسجد واذا قام يتمجد افتتح وروى بركتين خفيفتين  
ليشط واذا خرج لصلاة الصبح ركع ركعتى الفجر فمارة عدت مائة مائة فى ليله يتمامه  
وهو سبعة عشر تسع فى عدد ركعتى الفجر وتارة أسقطت ركعتى الفجر لانهم ليسوا  
من الليل فعدت خمسة عشر وتارة أسقطت تحية المسجد فعدت ثلاثة عشر وتارة  
أسقطت الركعتين الخفيفتين فعدت احده عشر ركعة هكذا جمع بعضهم وقال فى فتح  
البارى أو كانت هذه المراتب بحسب اتساع الوقت وضيقه أو عذر مرض أو غيره  
أو كبر سنه ما روى النساءى عن عائشة أنه كان يصلى من الليل تسعا فلما أسن  
صلى سبعا

### \*(باب الاعتكاف)\*

(قوله لما هو لازم له) يقتضى أن الاعتكاف لازم للصوم متى وجد الصوم وجد  
الاعتكاف وليس كذلك اذ الواقع انما هو العكس (قوله اذ هو مختص به) أى  
برهضان على أحد الشهرين وقيل ليست مختصة به (قوله المرغب فيه على المشهور)  
أى فهو مستحب على المشهور وقيل سنة وقيل مكروه وهما ضعيفان إلا أن المواظبة  
التي أفادها الشارح تقتضى السنة فهو مشكل ولذلك ذكر به فى الشرح ثلاثة  
حديث قال لانه وان فعله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يراظ عليه لانه تارة يعتكف  
وتارة يترك فلا يصح ضبط السنة عليه (قوله وأفضله العشر الاخر من رمضان)  
أى وأفضل الاعتكاف الكائن فى العشر الاخر وحاصل ما يتعلق بالمسئلة أنه  
يندب أن يكون الاعتكاف فى رمضان لكونه سيد الشهور وتضاعف فيه الحسنات

والسلام عليه ثم بينه بمائة ركعة بقوله



وربنا كذا الاستغفار باب بالعدد الاخير لاية القدر الفسالة الوجوه وقوله لمواظبته  
 يفهم من كلام الفا كها في أنه عليه لقوله على المشهور وان مقابل المشهور القول  
 بالكرامة فقط خلاف ما حايناه كلامه أولا الا أنه على كلام الفا كها في ليس  
 في المصنف تعيين الحكم هل هو الذنب أو السنية بل العلة المذكرة تقتضي السنية  
 كما قررناه سابقا (قوله عليه) أي على العشر الاوخر (قوله والعكوف الملازمة على  
 الشيء) أي طاعة كان أو معصية قال تعالى يعكفون على أيمانهم هذا معناه لغة  
 ولما كان في جملة على المعنى الشرعي جنوح الى التعريف بالاعم والاكثر على منعه  
 حوله الشارح الى المعنى اللغوي لم يكن فيه أمران الا قول أنه ليس داب المصنف التكلم  
 على المعنى اللغوي الثاني أن ذكره التعريف بعد قوله والاعتكاف من نوافل  
 الخير يرشد الى أن المراد الملازمة على القرية أي القاصرة الذي هو التعريف  
 الشرعي واعتض بأن فيه تقديم التصديق على التصور فالتصديق هو قوله  
 والاعتكاف من نوافل الخير والتصوير لاغير لا التصور فلا يراد (قوله وجبس الخ) معطوف  
 على ما قبله عطف مرادف (قوله لزوم يشعر بطول المكث) فلا يصح اعتكاف  
 المار في المسجد والمراد اللزوم في غير وقت الضرورة (قوله المسلم) قيد بالمسلم مر  
 حيث الصحة والافال كافر مخاطب بها الا أنه الاتصع (قوله المميز) أي كان ذكرا  
 أو أنثى مغيرا أو كبير احرأ أو عبدا باذن سيده فلا يصح اعته كف غير المميز  
 من مجنون وصبي والمميز هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا يضبط بسن  
 بل يختلف باختلاف الافهام والظواهر أن المراد يفهم الخطاب ويرد الجواب أنه  
 اذا تكلم بشيء من مقام صد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لانه اذا دعي  
 أجاب (قوله المسجد) أي لا يقيد كونه مسجد جمعة الا أن ينذر أيا ما تأخذه فيها  
 الجمعة ويشترط في المسجد أن يكون مباحا فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت  
 ولا في السكبة وان جازله دخولها (قوله كرو الصلاة) أي من كل قرية فصرة  
 خرجت القرية المتعدية كالاشتغال بالعلم الغير العيني والافلا وبكره كتابة  
 المعتكف وان مصهفان كثر لان قل فخلاف الاولى فقط الا أن يكون فقيرا فيسأله  
 لتمتعه (قوله يوما فافوقه) الفاء لمجرد العطف الا أنه يقتضي أن يكون يوما فقط  
 وليس كذلك ويمكن جريانه على قول حكاه الشيخ أبو الحسن الصغير أن من نذر  
 اعتكاف يوم لم يلزمه غيره وأقول بل يمكن جريانه على المعتمد من حيث الصحة وذلك  
 أنه يصح أن يدخل مع الفجر (قوله وقد اشتمل هذا على أركانه الخ) أي التي هي

(والعكوف الملازمة)  
 على الشيء وجبس النفس  
 عليه وأمامه شرافه  
 لزوم المسلم المميز المسجد  
 للذكر والصلاة وقراءة  
 القرآن صائما كافعا عن  
 الجماع ومقدماته يوما فافوقه  
 فوقه نية وقد اشتمل هذا  
 على أركانه

الاسلام والتمييز واوفيه في مسجد وكون المذكور ذكر او صلاة وغير ذلك والكف  
 عن الجماع ومقدماته واراد بالاركان مائة توقف حقيقة النبي عليه والافه والارزوم  
 المقيد بذلك العبود (قوله ولا اعتكاف الا بصيام على المشهور الخ) وقال ابن  
 لبابة ليس من شرطه الصوم وهو قول الثاني كما ذكره ابن ناجي (قوله ولو اعذر)  
 أي خلافا لمن يقول يصح اعتكاف الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم وضعيف  
 البنية ونحوهما (قوله ولا يشترط أن يكون الصوم للاعتكاف على المذهب) أي  
 فيصح ولو في ربه ضان (قوله ما لم ينذره متفرقا) أفاد ان المتن محمول على صورتين  
 أن ينذر المتتابع أو يطلق بأن يقول لله على اعتكاف شهر مثلا (قوله فان نذر  
 كذلك) أي متفرقا فلا يلزمه تنابعها والظاهر أنه اذا نذر متفرقا وأطلق وكان  
 عشرة أيام مثلافه أن يعتكف عشر مرات كل مرة بيلة ويؤم وانظر هل يلزمه التفريق  
 وأما لو نذر صيام شهر أو سنة من غير اعتكاف وأطلق لا يلزمه تنابعه والفرق بين  
 الاعتكاف والصوم أن الصوم انما يفعل بالنهار فكيف ما أتى به برئت ذمته فوجه  
 أو تنابعه بخلاف الاعتكاف يستغرق الليل والنهار فكان حكمه يقتضي المتتابع  
 (قوله الا في المساجد) أي المباحة فلا يصح في مسجديته ولا في مسجد محجر  
 ولا في سطح المسجد ولا في بيت قناده ولو كان المعكاف امرأة (قوله فيصح  
 الاعتكاف في أي مسجد كان) وروى ابن عبد الحكم ان الاعتكاف لا يكون  
 الا في الجامع وهو ضعيف (قوله ولو كان غير المساجد الثلاثة) خلافا لابي حنيفة  
 وعطاء فقد قال الاول لا اعتكاف الا في ثلاثة مساجد مسجدا الحرام ومسجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس وقال عطاء لا يكون الا في مسجد مكة  
 ومسجد المدينة (قوله في أي بلد كان الخ) الظاهر أنه لم يصد به رد قول كالذي قبله  
 (قوله أي اعتكافه في بلد) في هذا التقدير شيء لان فيه التنبه مع حذف في  
 وهو لا ينقاس في مثل ذلك ولو جعل الاسم عائدا على البلد ولفظ بلد اخبرام وصرفا  
 بقوله فيه الجمعة فيكون خبرا موطئا كما صرحوا به في نحو أنتم قوم تجهلون ما بعد  
 فان قلت جعل الاسم عائدا على البلد فيه أنه لم يتقدم الا ذكر الاعتكاف لا البلد  
 قلت يفهم من المعنى أي فان كان البلد الذي فيه الاعتكاف بلدة فيه الجمعة وعود  
 الضمير على ما يفهم من المعنى جائز صريحه كذا كتب بعض الفضلاء عن بعض  
 الشيوخ بحذف شيء منه (قوله وهو ممن تليبه الجمعة الخ) هذان القيدان متوقف  
 صحة كلام المصنف عليهما (قوله ونذر أياما) أي أو نوى أياما (قوله فلا يكون  
 الا في الجامع) أي لا لصلاة الجمعة فلا اعتكاف في مسجد لا خطبة فيه وجب

وقد أشار الشيخ الى أحدها  
 بقوله (ولا اعتكاف الا  
 بصيام) على المشهور فلا يصح  
 من مفطر ولو اعذر ولا يشترط  
 أن يكون الصوم للاعتكاف  
 على المذهب وقال ابن  
 المباحشون وسحنون لا بد  
 من صوم يخصه فلا يجوز  
 في رمضان ويرد فعله صلى  
 الله عليه وسلم له في رمضان  
 (و) من شرط الاعتكاف  
 أن (لا يكون الا متتابعاً)  
 ما لم ينذر متفرقا فان نذر  
 كذلك لم يلزمه المتتابع ثم  
 أشار الى ركن آخر بقوله  
 (ولا يكون) الاعتكاف (الا  
 في المساجد) العامة فلا يصح  
 في البيوت والحمامات  
 ونحوها كما قال الله سبحانه  
 وتعالى وانتم عاكفون  
 في المساجد فيصح  
 الاعتكاف في أي مسجد  
 كان ولو كان غير المساجد  
 الثلاثة في أي بلد كان (فان  
 كان بلد) بالرفع على ان كان  
 تاماً وبالنصب على أنها  
 ناقصة اسمها ضمير فيها تقديره  
 كان هو أي اعتكافه في بلد  
 (فيه الجمعة) وهو ممن تليبه  
 الجمعة ونذر أياما تأخذه فيها  
 الجمعة (الا في) المسجد (الجامع)

في المك ان الذي تصح فيه الجمعة فلا يصح على سطح المسجد ولا في بيت الخطابة ولا السقاية ولا في بيت قناديله  
 لكونها محجورا عليها فاشبهت بذلك الحوانيت والبيوت التي (هـ) لا تدخل الا باذن والمستحب عجز المسجد

لانه اخفى للعبادة والمسجد  
 من قديمه شاغل بالحديث  
 مع (الان ينذر أياما  
 لاتأخذ فيها الجمعة) مثل  
 ستة أيام فأقل فانه يصح ان  
 يعتكف في أي مسجد كان  
 على المذهب (وأقل ما هو  
 أحب) أي مستحب (الينا)  
 أي الى المسالكية على رأي  
 (من الاعتكاف عشرة أيام)  
 وأكله شهر وتكره الزيادة  
 عليه وهي رأى أقله يوم وليلة  
 وأكله عشرة أيام وما زاد  
 عليه مكرره أو خلاف  
 الاولى (ومن نذرا اعتكاف  
 يوم فأكثر لزمه) منواه  
 ظاهره لانه اذا نذر يوم لا  
 يلزمه ليلته ومذهب المدونة  
 خلافه (وان نذر ليلته لزمه يوم  
 وليلة) على المشهور وهو  
 مذهب البطلان لان من  
 نذرا الاعتكاف ليلته قد نواه  
 بغير شرطه فلا يصح ورأى  
 في المشهور ان الاصل  
 في الكلام الاعمال دون  
 الاحمال ثم شرع بتكامل على  
 الأمور فسدلت للاعتكاف  
 فقال (ومن أفطر فيه) أي  
 في اعتكافه بأكمله أو شرب

عليه الخروج لصلاة الجمعة وبطل اعتكافه فلو لم يخرج لم يبطل اعتكافه لان ترك  
 الجمعة صغيرة والاعتكاف انما يبطل بالكبيرة الا أن يتركها ثلاث مرات متواليات  
 والاجر الخلاف في بطلانه بالكبيرة (قوله الذي تصح فيه الجمعة) أي اختيارا  
 فلا تصح برحبته الخارجية عنه وأما رحبته الداخلية فيه وهي الصحن فتصح وكذا  
 لا يصح في الطرق المتصلة به (قوله لكونه محجورا عليها) أي فحينئذ لا يصح  
 الاعتكاف في الكعبة لما فيها من التعجير ولا يصح في زمزم ولا في سقاية العباس  
 لانهم ليسوا من المساجد قاله عجم (قوله والمستحب عجز المسجد بكونه الجليم) أي  
 آخره فانه قد عجز خليل (قوله لانه أخفى الخ) فلو انعكس الحال انعكس الحكم  
 (قوله على المذهب) قد عرفت مقابله وهو ما رواه ابن عبد الحكم المتقدم (قوله  
 وأقل ما هو الخ) هذا هو الراجح كما يفيد الشيخ عبد الرحمن في حاشيته على المختصر  
 وعلى ان أقله عشرة لواقصر في الاعتكاف على ما دون العشرة هل يكون فاعلا  
 مكررها أو خلاف الاولى وفي ظني أن عبد الوهاب ذكر فيه الكراهة وصرح به  
 ابن عيسى ذكره انما كرهنا (قوله وما زاد عليه مكرره) أو خلاف الاولى هما قولان  
 حكاهما المحقق ذكر ذلك نت ولا يعلم من كلام الشارح هل هما قولان أو محمل نظر  
 في تبيينه تظهر فائدة الخلاف في الأقل فحين نذرا اعتكافا ودخل فيه ولم يعز  
 عددا فلي كلام المصنف يلزمه اعتكاف عشرة أيام لانها أقل المستحب وعلى الثاني  
 يلزمه يوم وليلة لانها أقل المستحب (قوله ومذهب المدونة خلافه) أي اذا نذر يوما  
 يلزمه يوم وليلة فان قلت كلامه مشكل اذ كيف يلزم مع أنه مكرره لان المدونة  
 صرحت بكراهة ما دون العشرة على القول بأن أقل مستحبه عشرة ويحجب عنه بما  
 قيل في فاذا رابع النص فانه يلزمه مع أنه مكرره ذكره هج وذلك ان في ذلك الأقل  
 شائتين شائبة كونه عبادة وشائبة التحديد لهذا القدر المخصوص فلزم النذر الوفا به  
 لشائبة الاولى ومثل كلام المصنف في لزوم الوفاء لو نذرا أكثر من مدة الاعتكاف  
 (قوله وان نذرا الخ) انما يلزمه الامران بنذره أحدهما لان الملية يعبر بها عن يومها  
 ما في قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة فالمراد الايام بلياليها وأما لو نذر  
 بعض يوم فلا يلزمه شيء الا أن ينوي الجوار فيلزمه ما نواه (قوله ورأى في المشهور)  
 أي في سنده بمعنى ظهر له في سنده ان الاصل الخ (قوله بأكل أو شرب) انما قيد  
 بالاكل والشرب احترازاً عن الوطء ومقدماته فمعهما وسهرها سواء (قوله وهو  
 كذلك الخ) وهو بل الفطر فاسيا المرض والحيض أي فاذا أكل فاسيا أو برض

(متعمداً قليتيدي واعتكافه) ظاهر كلامه التقرييق بين العاميد والناهي وهو كذلك أوجاضت  
 في المدونة

(وكذلك) يستدعي اعتكافه (من جامع ٥٠١) فيه ليلا أو نهارا فاصيا أو متحدا) زاد في المدونة أو قبل

أو بانسرا ولمس (ج) طاهره  
وان لم تحصل لذة وقيد بها أبو  
الحسن بقوله يريد إذا وجد  
لذة أو قهدها ولم يجدها  
(وان مرض) المعتكف مرضا  
يمنعه من المكث في المسجد  
أو من الصوم خاصة دون  
المكث في المسجد (خرج)  
منه (إلى بيته فإذا سمع) من  
مرضه رجع إلى المسجد  
و (بني على ما تقدم) من  
الاعتكاف (وكذلك)  
الحكم (ان حاضت المعتكفة)  
أو نفست فانه يخرج وتبني  
على ما تقدم (وحرمة  
الاعتكاف) مستترة (عليها)  
فلا يجوز لها أن يفصل خارج  
المسجد ما نافي الاعتكاف  
غير الصوم وقوله (في المرض)  
عائد على المريض وقوله  
(وعلى الحائض في الحيض)  
عائد على الحيض لأنه  
لو قال في المرض والحائض  
لكان أحسن ليس لم من  
ال تكرار (فإذا طهرت  
الحائض) بمعنى أنها رأت  
علامة الطهر واشتتلت  
(أو أفاق المريض) من مرضه  
سواء حصل له ما ذاك

أو حاضت فلا يتبدى لعدم بطلانه ويقضيه بعد زوال عذره الذي حصل فيه الفطر  
واصله باعتكافه حيث كان الصوم فرضا بحسب الأصل كرمضان أو من ذورا  
ولو معينا فلا أمرناه بالبناء فنسفي ابتداء اعتكافه ولا يعذر بالنسيان الثاني وأما  
لو كان الصوم الذي اعتكف فيه تطوعا ففيه تفصيل فان كان الفطر بأكل وشرب  
نسيانا فاعتكافه يقضيه لمامعه من التفريط وإركان الفطر لحض أو نفاس أو مرض  
لم يلزمه قضاؤه (قوله من جامع) قال الزرقاني فان وطءا يبطل وظاهره ولو في غير  
معاينة هنا وهو كذلك لأن أدناه أن يكون كقبلة الشهوة والممس (قوله وقيد بها  
أبو الحسن الخ) قيد أبي الحسن معتمداً لكونه لا بد أن يكون الممس أو المقبل ممن يمتد به  
عادة لا أن قبل من لا تشتهي أو لوداع أو رجة ولم يجز لذة ووطء المكروه والنائة  
كغيرهما في بطلان اعتكافهما بخلاف الاحتلام (قوله وان مرض المعتكف  
مرضاً) أي أو جن أو غشي عليه (قوله خرج منه إلى بيته أي وجوباً مع المرض  
المانع من المكث في المسجد وجوازاً مع المانع من الصوم فقط وفي الرجاء أنه  
يجب عليه المكث في المسجد (قوله وبني الخ) المراد بالبناء في كلامه الاتيان  
ببدل ما فات بالعدس سواء كان على وجه القضاء بأن كانت أياماً معينة وفاتت أولاً  
على وجه القضاء بأن كانت الأيام غير معينة بل مضمونة (قوله فانه يخرج) أي  
وجوباً وتبني على ما تقدم غير الصوم أهل الصواب إلا الفطر (قوله ليسلم من التكرار)  
أي لان قوله وعلى الحائض مكرر باعتبار دخوله في علمه لأنه عائد على المريض  
والحائض قال في التحقيق ويمكن أن يقال لا تكرار بأن يرجع الضمير في علمه  
للمريض والمرضة وان لم يتقدم للريضة ذكرائتي (قوله رجعا الخ) أي وجوباً  
ولا تكرار بالنسبة للمريض لان القصد من اعادته ثانياً الاشارة إلى وجوب رجوعه  
سريعا إلى المسجد لأنه لم يعلم من قوله أولاً اذا سمع بنا وجوب الرجوع بسرعة فنبه  
عليه ثانياً (قوله أي ساعة الخ) المناسب أن يقول أي ساعة اذ طهرت لان اذ  
تضاف للجمل ولا يلزم عليه لقواذو يجب بأنظر لحاصل المعنى يجعل اضافة ساعة  
لذا لبيان وإرادة المصدر من الفعل (قوله وان لم يرجع حينئذ ابتداءً) أي ولولعذر  
من نسيان أو إكراه ويستأنف الآن يكون التأخير لحوق على نفسه فلا يبطل  
اعتكافه كما لا يبطل بالتأخير اذا صادف زوال العذر ليلة العيد أو يومه فلا يبطل  
اعتكافه ولو أخر الرجوع حتى مضى العيد نالها في الاضحية لعدم صحة صوم ذلك  
الزمن تنبيهه اعلم أنه اذا كان الاعتكاف بصوم فرض كرمضان أو شذراً أيام

(في ليل أو نهار رجعا) وفي نسخة رجع ١٢٦ عد ل أي كل من الحائض والمريض (ساعة اذ) أي  
ساعة طهر الحائض من الحيض بعد غسلها أو أفاق المريض من مرضه (إلى المسجد) وان لم يرجع حينئذ



ابتداء على المشهور وإذا  
رجعنا هارا لا يعتد بذلك  
اليوم اعتذر الصوم فيه (ولا  
يخرج المعتكف من معتكفه  
الاجابة الانسان) وهي  
البول والافراط ويستحب أن  
يقتل ذلك موضع قريباً  
كان من أهل المنزل في غير  
منزله ان كان مسكونا وفيه  
أهله وأما ان كان غريباً  
فيذهب حيث شاء وانظر  
ما معنى المصير في كلامه  
فإن له أن يخرج من معتكفه  
لغير ما ذكره ووجه لما  
يحتاج اليه من أكل وشرب  
وموضوء وغسل جهته  
وجباية ثم شرع بين الوقت  
الذي يقضى فيه الاعتكاف  
نقال (وليدخل معتكفه  
قبل غروب الشمس من  
الليلة التي يريد أن يتسكف  
فيها اعتكافه) وهذا الأمر  
على جهة الاستعجاب وانظره  
مع ما في الصحيحين من حديث  
عائشة رضي الله عنها قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أراد أن يعتكف  
صلى الفجر ثم دخل في معتكفه  
ثم انتقل يتكلم على مسائل  
نهى المعتكف عنها فقال

غير معينة فلا فرق بين حصول العذر قبل دخول المسجد أو بعده وأما لو كانت معينة  
فلا يجب البناء إلا إذا حصل العذر بعد دخول المسجد وأما لو حصل قبل الدخول  
فلا يجب القضاء (قوله على المشهور) وقابله قولنا أن يرجع أو أن لم يرجع  
لم يبدأ فأنهم لا يرجعون حيث ذيل إلى الليل لفقدان الصوم (قوله الاجابة  
الانسان) ولا يجب تجديد النية عند العود ولا فرق بين أن يكثر الخروج لها أو يقل  
ولا بين بعد المكان وقربه إذا لم يجد أقرب منه قاله في الجواهر ولو قضى حاجة  
الانسان في المسجد هل يفسد اعتكافه أولاً فعلى القول بأنه من الصغائر لا يفسد  
وعلى أنه من الكبائر يجرى فيه القولان (قوله ان كان من أهل المنزل) أي من أهل  
المحل (قوله ان كان مسكونا وفيه أهله) أي زوجته فان لم يكن مسكونا أو مسكونا  
وليس فيه زوجته ومثلها أمته فليذهب إلى محله بدون كراهة ومثله في عدم  
الكراهة إذا كان أهله بالعلم ودخل الأسفل وقضى حاجته فيه والحاصل ان  
قضاء حاجته في منزله الذي به أهله وليسوا في علمه مكرهه والأفلا (قوله وأما ان كان  
غريباً فيذهب الخ) أي بشرط أن لا يتجاوز محلاً قريباً ومعنى حيث شاء أنه لا يمنع  
من محل معين كمانع من كان من أهل البلد من دخوله منزله أي على جهة  
الكراهة (قوله فان الخ) لاجابة ذلك بأن يراد بحاجته ما يحمله على الخروج  
فمثل الخارج لما ذكره وقوله وغسل جمعة أي وعيداً ولتبرد لحرأصابه لكن بشرط  
أن لا يتجاوز محلاً قريباً يمكن قضاء الحاجة منه وكذا لا يقف مع أحد يحدثه وان  
اشتغل بحديث فسد اعتكافه وإذا تعدى القريب فسد أيضاً (قوله وهذا الأمر الخ)  
أي إذا لم يكن الاعتكاف منذوراً وأما لو كان منذوراً فيجب وعلى الوجهين لو آخر  
دخوله ودخل قبل الفجر أجزاء بل ولودخل مع الفجر بناء على صحة النية مع الفجر  
لكن مع الائتم على التأخير في الاعتكاف المنذور وأما أجزاءه مع مخالفة الواجب  
سواء على أنها قبل يوم (قوله وانظره مع ما في الصحيحين الخ) قلت أجاب العلماء عن  
ذلك بأنه دخل من أول الليل ولكن انما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده  
لاعتكافه بعد صلاة الصبح وقوله صلى الفجر مراده الصبح (قوله في معتكفه) المراد به  
خباء تضر به له السيدة عائشة وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح ثم يدخله (قوله  
ولو كان أحد أبيه فيه نظر) فيجب عليه عيادة أحدهما وهما معاً إذا كانا مريضين  
فيجب أن يخرج لبرهما الوجوب بالشرع وبطل اعتكافه وظاهر بعض النصوص  
ولو كان الاعتكاف منذوراً والمرض خفيفاً ولا يجرزله أن يخرج لزيارة أبيه معاً  
فإن خرج بطل اعتكافه وأما لزيارة أحدهما فيخرج وجوباً للمسا في عدم الخروج من

(ولا يعود مريضا) ولو كان أحد (٥٠٣) أبويه سواء كان معه في المسجد أو خارجه (ولا يملك على جنازة) ظاهره

ولولا صفة والنهي عنه ما  
نهى كراهة فإن عاد مريضا  
في المسجد أو صلى فيه على  
جنازة لم يبطل اعتكافه  
(ع) وأنظر قوله (ولا يخرج  
التجارة) هل خرج مخرج  
التجارب لا التجارة وإنما تكون  
في الأسواق أو يكون بيعه  
وشراؤه في المسجد وقال (ق)  
أن عقد على صلعة داخل  
المسجد لم يفسد اعتكافه  
وكذلك لا يتجرى في المسجد وإذا  
خرج كلامه مخرج الغالب  
الأنه إن كان بسمسار منع  
من غير خلاف وإن كان  
بغير سمسار فإن كان شيئا  
يسير أجاز من غير كراهة  
وإن كان كثيرا ~~كراهة~~  
ولا يفسد الاعتكاف  
في الوجهين وكذلك لا يفسخ  
البيع من غير خلاف  
انتهى ومعنى قوله (ولا شرط  
في الاعتكاف) أنه لا يجوز  
الشرط فيه مثل أن يقول  
اعتكف كذا فان بدلى  
في الخروج خرجت فان  
وقع ذلك بطل الشرط ومع  
الاعتكاف قال (ق) وأنظر  
هل أراد بقوله (ولا بأس  
أن يكون امام المسجد) أن

عقوق الحسى أى أنه ظنه لذلك ولا كذلك في مرتبهما معا ويبطل اعتكافه وهذا  
كله في الابوين دنية ولو كافرين (قوله سواء كان معه الخ) لكن إن كانت في المسجد  
فالنهي للكرهية أن لا يكون بجنبه والافلا كراهة وإن كان خارجه فالتنهي للتصريح  
وبطل اعتكافه (قوله ولولا صقت) أى ولو جنازة جار أو صالح (قوله والنهي هنا  
نهى كراهة) أى إن كان داخل المسجد والا فالتنهي على المنع ومحل الكراهة  
إذا لم تتعين فيجب الصلاة عايم ~~ما~~ يجب عليه أن يخرج تجهيزا إن تعين عليه  
وبطل اعتكافه (قوله وأنظر قوله ولا يخرج الخ) حاصل كلامه أنه يمتثل أن يكون  
قوله ولا يخرج مخرج الغالب فيمنهى عن التجارة في المسجد وخارجه أو يقول  
لم يخرج مخرج الغالب فيجوز له أن يفعل ذلك في المسجد وإلى هذا أشار بقوله  
أو يكون بيعه وشراؤه اللذان هما عبارة عن التجارة في المسجد أى يجوز له فعل ذلك  
والراجع الاحتمال الأول الموافق لما قاله الاقفاهسى (قوله داخل المسجد) أى  
وكذا خارجه بين يديه وأما إذا خرج عن ذلك فيفسد اعتكافه (قوله لم يفسد  
بل ولم يذكره حيث كان مجرد عقد سلعة فيه بدون سمسار ونزلة (قوله وكذا لا يتجرى)  
أى بحيث يبيع ويشتري فغاير قوله أن عقد وقوله في المسجد ومثله بين يديه وإن  
خرج عن ذلك بطل اعتكافه (قوله إلا أنه إن كان بسمسار) أى ما ذكر  
من العقد والتجارة وقوله منع أى حرم (قوله ولا يفسد الاعتكاف في الوجهين)  
أى كان بسمسار أم لا (قوله وكذا لا يفسخ البيع من غير خلاف) أى سواء كان  
في قسم الحرمة أو الكراهة وصورة الجواز لا تتوهم ويجوز له الخروج غير التجارة  
مما لا يستغنى عنه ولو خارجه بعد بحيث لا يتجاوز عملاقربا يمكن الشراء منه وبشرط  
أن لا يجد من يشتري له (قوله أنه لا يجوز الخ) ظاهره الحرمة (قوله مثل أن  
يقول الخ) أى عشرة أيام أو يقول اعتكف الأيام دون الأيتالي أو العكس وكذا  
لو شرط أن عرض له أمر يوجب القضاء فلا قضاء عليه لم يفده ولا فرق في ذلك بين  
أن بشرط ذلك قبل دخول المعتكف أو بعده (قوله فان بدلى في الخروج) أى  
فان بدلى رأى في الخروج (قوله إن تركه أحسن) أى فذكره كونه اماما للمسجد  
فيكون موافقا لمقتصر الناس على كراهة ذلك لانه التعبير سيكون واضافة امام  
للمسجد فيقيد أنه راتب (قوله أو أشار به الى من يقول لا يكون الخ أى أشار به لئلا  
على من يقول لا يكون امام المسجد فقد حكى ابن وضاح عن يهنون أنه لم يجز  
للمعتكف الامامة في الفرض والمنفل أى بل يجوز أن يكون امام المسجد جوارا مستوى  
الطرفين على ما قال ابن ناجي حيث قال لا بأس هنا بما استوى طرفاه أو يستحب أن

تركه أحسن أو أشار به الى من يقول لا يكون امام المسجد

قال أبو عمران إنما أخبر بالجواز انتهى وقد نفي في المختصر على كراهة كونه اماما رتبة او انظر هذا مع ما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف وهو الامام (وله) أي ويباح للمعتكف (٥٠٤) (أن يترج) بمعنى يعقد

لنفسه (أو يعقد نكاح غيره) وقيد في المدونة بأن يغشاه وهو في مجلسه وهو مقيد أيضا بأن لا يطول التشاغل به سواء كان زوجا أو وليا فان قيل المحرم ممنوع من عقد النكاح فما الفرق بينه وبين المعتكف مع ان كلا منهما في عبادة يتنعم فيها الوطى - أجيب باجوبة منها ان الاصل جواز عقد النكاح لكل أحد خرج المحرم بقوله صلى الله عليه وسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح وبقي ما عده على الاصل ثم ختم الباب ببيان الوقت الذي يخرج فيه من اعتكافه فقال (ومن اعتكف أول الشهر) يعني أول شهر من الشهور غير رمضان (أو وسطه خرج) أي في جواره الخروج (من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره) أي من آخر أيام اعتكافه من غير خلاف في ذلك في المذهب واختار المخمى مكث الليلة التي هي آخر أيام الاعتكاف لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي التي خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من صبيحتها من صبيحتها فالتبسوها في العشر الاواخر انتهى المقصود منه (قوله وان اعتكف بمنا) أي بمن (قوله مما يتصل) فيه اعتكافه بيوم الفطر المراد يكون آخره غروب الشمس ليلة عيد الفطر (قوله

يكون راتبيا في المسجد وهو المعتمد وقوله او انما أخبر بالجواز أي بدون ان يكون قصده الردف بما قبله ثم ان جعل الجواز على المستوى الطريقين وافق ابن ناجي وان جعل على المستحب وافق المعتمد وقوله قال أبو عمران الخ تأييد للاحتمال الثالث (قوله انتهى) الظاهر ان المراد انتهى كلامه في وقوله وقد نص في المختصر على الموافقة للاحتمال الاول كما أشرفنا له (قوله كان يعتكف وهو الامام) قد علمت ضعف قول المختصر وان المعتمد استحب صكونه راتبيا للموافق للحديث (قوله بمعنى يعقد لنفسه) الاولى أن يقول يباح له عقد النكاح سواء كان رجلا أو امرأة وأما عبارته فهي قاصرة (قوله بأن يغشاه بالغين المجمة) أي بلبس به وهو في مجلسه وأما لو كان بغير مجلسه فان كان في المسجد كره وان كان خارجه حرم وبطل اعتكافه (قوله بأن لا يطول التشاغل به) والا كره (قوله ان الاصل جواز عقد النكاح) لكل أحد ومنها ان المعتكف منهزل عن النساء في المسجد بخلاف المحرم أو ان مفسدة الاحرام أشد من مفسدة الاعتكاف (قوله لا ينكح الخ) بفتح أوله أي لا يعقد لنفسه وقوله ولا ينكح بضم أوله أي لا يعقد لغيره قاله شارح الموطأ (قوله ومن اعتكف أول الشهر الخ) يعني أول شهر من الشهور غير رمضان حله على ذلك أنه أراد ان المعتكف يريد أن يعتكف كل الشهر وأما لو كان القرض اعتكاف عشرة أيام مثالا فلا حاجة الى ذلك القيد وهذا يجري أيضا في قوله أو وسطه (قوله بعد غروب الشمس) أي لانه قضاء اعتكافه بغروب الشمس آخر يوم وافهم أنه لا يجوز له الخروج قبل الغروب وهو كذلك من غير خلاف (قوله واختار) أي استحب المخمى مكثه الليلة التي هي تلي آخر أيام الاعتكاف (قوله لقول أبي سعيد الخ) هذا الحديث رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف مني فليعتكف العشر الاواخر وقد أربت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها فالتبسوها في العشر الاواخر انتهى المقصود منه (قوله وان اعتكف بمنا) أي بمن (قوله مما يتصل) فيه اعتكافه بيوم الفطر المراد يكون آخره غروب الشمس ليلة عيد الفطر (قوله

الاعتكاف لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي التي خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من صبيحتها من صبيحتها فالتبسوها في العشر الاواخر انتهى المقصود منه (قوله وان اعتكف بمنا) أي بمن (قوله مما يتصل) فيه اعتكافه بيوم الفطر المراد يكون آخره غروب الشمس ليلة عيد الفطر (قوله

على المشهور على جنة الاستقبال (في المهدد - في المهدد - في المهدد) لعله عليه السلام وما ذكره جري  
على الغالب وكذلك يفعل اذا اعتكف العشر الاول من ذي الحجة فانه يبيت ليلة يوم النحر في المسجد حتى يغدو  
منه الى المصلى والاشهرى الكلام على (٥٠٥) الاعتكاف الذي هو من توابع الصوم الذي هو أحدركان

الاسلام انتقل بتكلم على  
الزكاة التي هي أحد دعائمه  
أيضا فقال (باب في) \*  
بيان حكم (زكاة العين)  
وفي بيان حكم القدر الذي  
يجب فيه الزكاة والقدر  
المخرج منه (و) في بيان حكم  
(الحوت) وبيان القدر الذي  
يجب فيه الزكاة (و) في بيان  
حكم (الماشية) وبيان  
(ما) أي القدر الذي يجب  
فيه الزكاة مما يخرج من  
المعدن وبيان القدر المخرج  
منه (و) في بيان (ذكو  
الجزية) أي ذكر من تؤخذ  
منه ومن لا تؤخذ منه وبيان  
القدر الذي يؤخذ منها (وفي)  
بيان (ما) أي القدر الذي  
(يؤخذ من تجار) بالضم  
والتشديد جمع تأجر كفاجر  
وتجارو بالكسر والتخفيف  
كصاحب وصحاب (أهل  
الذمة والخريجين) وتبرع  
في هذا الباب بالكلام على

على المشهور الخ) ومقابلته يجب البيان ذكره (قوله في المسجد) أي الذي  
اعتكف فيه فالامهد (قوله لعله عليه الصلاة والسلام) أي وليصل عبادة  
بعبادة (قوله وما ذكره جري على الغالب) أي من اختصاص الاعتكاف بيوم  
الغفار ولم يذكر يوم النحر

(باب في زكاة لعين) \*

قوله (وفي بيان الخ) لوجله الصنف على ما شمل - حكم وبيان القدرين لكان أحسن  
من جملة على - حكم وحددة صورته (قوله وبيان القدر فيه ما تقدم) والاولى  
أن يزيد وبيان القدر المخرج (قوله وفي بيان حكم الماشية) أي وبيان القدر المخرج  
منه والقدر المخرج (قوله وبيان ما) أي القدر الذي يجب فيه الزكاة أي وبيان القدر  
المخرج (قوله وذكو الجزية) زاد لفظ ذكر إذ لو أسقطها لكانت الجزية تركي  
ولا فائله (قوله وبيان القدر الخ) الاولى حذف بيان ليكون مطلقا على ذكر أي  
ذكر من يزخر منه وذكر القدر فيه يكون مشمولا للصنف لا خارجا عنه كما في تنصيه  
حله (قوله وتبرع) أي ذكرهذين ولم يترجم لما (قوله والزيادة عطف تفسير) على  
قوله النمو وأراد بالزيادة المعنى لا الذات الزائدة (قوله اذا أكثر) والكثرة نمو وزيادة  
(قوله مال مخصوص) ربع العشر مثلا (قوله يؤخذ من مال مخصوص) وهو الذهب  
والفضة وغير ذلك اذا بلغ قدرا مخصوصا وهو عشرون دينار أو قوله في وقت مخصوص  
اذا حال الحول وقوله تصرف في جهات مخصوصة أي للفقراء والمساكين مثلا (قوله  
ووجه تسميته) أي تسمية المال المذكور زكاة (قوله ان فاعلهما متضی الظاهر  
أن يقول ان فاعله) أي يخرج منه أي يخرج المال المخصوص وأنت من حيث انه  
يسمى زكاة وكذا يقال في قوله يزكو بفعلها (قوله بفعلها) أي بانخراجها (قوله  
أي برفع حاله) أي مرتبته (قوله تطهرهم) أي من الذنوب وقوله وتركيهم أي  
ترفع قدرهم (قوله وهو الذهب) أي العين الذهب والفضة وذكر باعتبار الخبر  
(قوله سمي بذلك) أي سمي ما ذكر من الذهب والفضة بذلك أي بالعين أي باسم

شئين الركاز وزكاة العروض أما الزكاة ١٣٧ عد ل فاهامعنيان لقوى وهو النمو والزيادة يقال  
زكي الزرع وزكي المال اذا أكثر وتبرع وهو مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص اذا بلغ قدرا مخصوصا في وقت  
مخصوص يصرف في جهات مخصوصة ووجه تسميتها زكاة ان فاعلهما يزكو بفعلها عند الله تعالى أي برفع حاله بذلك  
عنده يشهد له قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتركيهم بها وقد بدأ الشيخ رحمه الله بالحديث مع مال ركاز زكاة  
العين) وهو الذهب والفضة سمي بذلك



العين وهو لفظ العين (قوله لشرفه) أى ما ذكر أى كما أن العين شريفة (قوله مأخوذ من العين) أى الاسم منقول من العين الباصرة أى من اسم العين الباصرة (قوله ويسمى نقدا أيضا) أى سمي ما ذكر نقدا أيضا (قوله وهو المقتات) أى الذى يقتات أى يوكّل لقيام النية به ولا يخفى أن هذا تعريف بالاعم فالاحسن أن يفسره بالمحروث وهو القمع والشعير وغيرهما يأتى بيانه (قوله فريضة فرضت في العام الثاني من الهجرة) واعلم أن تفسير الزكاة بالمعنى الاسمى جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصا وبالمعنى المصدري اخراج جزء من المال كأفاده ذروق في شرح الارشاد فنقول المصنف فريضة خبر عن الزكاة بالمعنى المصدري لانه الذى يتصف بالفريضة (قوله ضرب) أى لا تركابه محرما (قوله وتجزيته) اذا أخذت من الممتنع عنادا أو تأويل أو ان بقنال وفيه الامام نائبة عنه ويؤدب (قوله ولا يكفر) أى لا يكفر بالامتناع من أدائها (قوله اجزاء) أى صحفة (قوله فسبعة في الجملة) انما أتى بقوله في الجملة للاشارة الى أن عدد الاسلام من شروط الوجوب مبنى على عدم خطاب الكفار بفروع الشريعة والاصح خطابهم بها فيكون الاسلام شرط صحة (قوله والحرية) فلا تجب على رق ولو كان فيه شائبة حرية من مكاتب ومدير وأم ولد وغير ذلك (قوله والمالك) أى التام فاحترق بالمالك مما لا يملك كالغاصب والمودع وبقولنا التام احتراز عن الملك للتمية لعدم استقرارها وعن ملك العبد ومن فيه شائبة رق لعدم تمام تصرفه واحترق بالحوّل عن عدم كماله فلا تجب قبل مجيء الساعى (قوله في غير المعادن) وأما المعادن ففيها خلاف فقال بعضهم يتعلق وجوب الزكاة بمجرد اخراجه من المعدن ويتوقف اخراجه الزكاة على التصفية وقال بعض انما يتوقف وجوب الزكاة بعد التصفية من ترابه لا قبله وفائدة هذا التردد لو انفق شيئا من ذلك بعد الاخراج وقبل التصفية هل يحسب أولا فعلى الاول يحسب لا على الثانى (قوله والعشرات) أى مائيه العشر (قوله وعدم الدين في العين وأما لو كان عليه دين فيسقط زكاة العين سواء كان الدين عيناً أو عرضاً حالاً أو موقلاً لعدم تمام الملك وأما المعدن والماشية والحرث فان الزكاة في أعيانها فلا يسقطها الدين (قوله اذا كان ثم سعاة وأمكنهم الوصول) وعد واخذ اما ان لم يكن أو لم يمكن الوصول الى قوم فالزكاة بمرور الحول اتفاقاً أو وصول ولم يعد أو عد ولم يأخذ فزادت أو نقصت بموت أو ذبح لم يصدبه القرار فالمعتبر ما وجد (قوله النية) أى عند عزلها أو تفرقتها فأحدهما كاف ولو جمع بينهما كما أتم سند تنوى اخراج ما وجب عليه في ماله وينبى عن الخيول ووليّه وكذا الصغير (قوله

لشرفه مأخوذ من العين الباصرة ويسمى نقدا أيضا (والحرث) وهو المقتات المقتد للعيش غالباً (والماشية) وهى الأبل والبقر والغنم (فريضة) بالكتاب والسنة والاجماع من جدد وجوبها فهو كافر ومن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها ضرب وأخذت منه كرها وتجزيته ولا يكفر وعن ابن حبيب يكفر واستبعدوها شروط وجوب وشروط اجزا أما الاولى فسبعة في الجملة الاسلام والحرية والنصاب والمالك والحوّل في غير المعادن والعشرات وعدم الدين في العين ومجيء الساعى في الماشية ان كان ثم سعاة وأمكنهم الوصول وأما الثانية فأربعة النية

وتفرقتها بموضع الوجوب) أى أوقربه أى أن تفرقتها على نوعين نوع هو موضع  
الوجوب ونوع هو وقربه والمراد بقربه ما دون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع  
الوجوب مستحق أو كان وفضل عنه أو أعدم أو مثل أو دون لازم هذا في حكم موضع  
الوجوب فإن كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها إليه ولا يجوزى إلا إذا لم يكن بموضع  
الوجوب أوقربه مستحق أو كان أعدم فينقل أكثرها وجوبا فان نقل كلها له أو فرق  
الكل بموضع الوجوب فالظاهر كما قال بعض شراح خليل الأجزاء فإن كان مساويا  
أو دون لا يجوز نقلها عنه لكن في المساوى يجوزى وفي دون لا يجوزى والله أعلم بأجرة  
من النقيض أى من بيت المال لا من عند مخزجها فإن لم يكن فى أو كان ولا يمكن نقلها  
فإنها تباع في بلد الوجوب ويشترى بثمنها مثلها في الموضع الذى تنقل إليه ان كان  
خيرا ولا يضمنها أن تلفت وإن شاء فرق ثمنها ~~تبيينه~~ \* المراد بموضع الوجوب  
موضع المالك وهذا في العين كالحرث والماشية ان لم يكن ساع والافالعة بموضعها  
أى التى جيتافيه (قوله وإخراجها بعد وجوبها) وكذا إذا أخرجت زكاة العين  
والماشية إذا لم يكن هناك ساع قبل الحول للفقراء بشهر ونحوه فإنها تجزى  
مع الكرامة بخلاف ما لها ساع فكما حرث لا تجزى إذا قدمت قبل الوجوب (قوله  
في أخذها) أى عدل في أخذها وعدل في صرفها وان كان جازا في غيرها أى  
المتحقق عدلته في ما ذكر ولا فرق بين أن يكون عينا أو ماشية أو حرثا (قوله  
أولادها) هم الأصناف الثمانية المشار لها بقوله تعالى إنما الصدقات الخ (قوله  
ما ذكره أحد أقوال ثلاثة) اعلم أن الأقوال الثلاثة إنما هي في التروأما الزرع ففيه  
فولان فقط إذا تقرر ذلك فلا يظهر قول الشارح ما ذكره أحد أقوال ثلاثة والحاصل  
أن في الجبوب قولين وفي الثمار ثلاثة أقوال الأول للمالك فإذا أزهت النخل وطاب  
الكرم وأسود الزيتون أو قارب وأفرك الزرع واستغنى عن الماء وجبت فيه  
الزكاة ابن عبد السلام وهو المشهور والثاني لابن سامة أنها لا تجب في الزرع  
إلا بالحصاد ولا تجب في الثمر إلا بالجذاذ واحتج بقوله وآتوا حقه يوم حصاده وهذا معنى  
قوله وقيل بالحصاد والجذاذ والثالث خاص بالثمراتها لا تجب إلا بالحرص للغيرة  
وترتيب هذه الأشياء في الوجود وهو ان الطيب أولا ثم انخرص ثم الجذاذ  
وان الأفراك أولا ثم الحصاد انتهى قال ابن عمر وإذا قلنا تجب الزكاة بالأفراك  
فبكل ما كل منه فربكافانه يحسبه ويتهرى زكاته وان أخرج زكاته منه اذ ذاك  
أجزأه وزكى عما يتصدق منه تطوعا قاله في المدونة (قوله ان صح حمل الآية  
على الزكاة) أى بناء على ان الآية مدنية والآية في الزكاة وقيل السورة مكية

وتفرقتها بموضع وجوبها  
 وإخراجها بعد وجوبها  
 ودفعها للإمام العدل  
 في أخذها وصرفها ان كان  
 أولادها أو شرح هذه  
 الشروط كلها مبسوط  
 في الاصل ثم بين وقت وجوب  
 زكاة الحرث بقوله (فأما  
 زكاة الحرث في يوم حصاده)  
 بفتح الحاء وكسرهما ما ذكره  
 أحد أقوال ثلاثة حكاه ابن  
 الحاجب ابن عبد السلام  
 وهو أقرب لنص القرآن وهو  
 قوله تعالى وآتوا حقه يوم  
 حصاده ان صح حمل الآية  
 على الزكاة والمشهور انه أى  
 الوصف الذى تجب فيه  
 الزكاة الطيب ولما يب كل  
 نوع معلوم فيه

وفي (ك) الوجوب بتعلق يوم الحصاد والاخراج يوم التنقية هذا هو المذهب (و) أما (العين) غير الممدن والركاز  
(والماشية) فتجب في كل منهما (في كل حول مرة) أي بعد تمام الحول (د) وشرط الماشية بعد الحول  
بحسب الساعي على المشهور ان كان ويصل والا وجبت بالحول اتفاقا (٥٠٨) وعلى المشهور لو اخرجت

أي والمراد بالحق ما كان يتصدق به يوم الحصاد بطريق الوجوب من غير تعيين  
المقدار لا الزكاة المقدرة (قوله هذا هو المذهب) هو مخالف المشهور الا أن شراح خليل  
جعلوا الاخر في كلامه بمعنى اليس فقد اعتمدوا هذا القول أعني ان الوجوب  
بالحصاد أي استحقاق الحصاد هذا ما ظهر لي (قوله بحسب الساعي على المشهور الخ)  
ومقابلته أنه لا فرق بين الماشية وغيرها وان زكاة تجب بمرور الحول سواء جاء  
الساعي أولي بحسب وهو مقابل المشهور حكاه ابن بشير (قوله ان كان ويصل)  
أي يمكنه الوصول فان تخلف وأخرجت أجزاء تخلف بعدد أجزائه ومحمل الأجزاء  
ان أثبت المخرج الاخراج بالبينة (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) خبر ابتدأ محذوف أو مفعول  
لفعل محذوف (قوله انظر هل يدخل الخ) بعض الشراح أدخلها في الحب وجعل  
الحب شاملا للماعدا النهر الذي هو تسعة عشر نوعا وهي القمح والشعير والملت  
والارز والدخن والذرة والعلس والقطن السبعة التي هي العنبر واللوبيا والبقول  
والحمص والتمر والسبيلة والجلبان وذوات الزيتون وهي حب الفجل الاحمر  
والسمسم المعبر عنه بالجلجلان والقرطم والزيتون والزبيب فهي بالتمر عشرون نوعا  
فلا تجب الزكاة في غيرها من بزر الكتان أو الحنظل أو غير ذلك (قوله في ظاهره مما قال  
في البيوع الخ) عبارة التحقيق أتم ونصه فيظهر من قوله في البيوع والطعام من  
الحبوب والقطنية ان القطن في خلاف الحبوب والزبيب والزيتون خلاف التمر  
فالجواب أن يقول الى آخر ما قال هنا ويظهر من ذلك أن قوله فيقول من كلام  
شارحنا لا من كلام ابن عمر (قوله انما تعرض للنصاب) أي ان المصنف انما التفقت هنا  
لذكر النصاب وأما قوله من الحب والتمر فليس المقصود (قوله ستة أفقرة) جمع فقرة  
وهو ثمانية وأربعون صاعا (قوله والاول هو المشهور) واحد أو سق كفس وأفس  
والثاني واحد أو ساق كحل وأحال كافي التحقيق (قوله أي ضم وجمع) أي من الظلمة  
والنجم أو لما عمل فيه (قوله بمدد صلى الله عليه وسلم) والمدمل اليد بين جيم المتوسطة بين  
لامبوسطة بين ولا مقبوضتين (قوله وقد حرر النصاب) أي في سنة سبع وأربعين

قبل مجيئه حيث يكون لم تجز  
ثم بين قدر النصاب الذي تجب  
فيه الزكاة من الحرث بقوله  
(ولا زكاة من الحب والتمر  
في أقل من خمسة أوسق) لما  
صح أنه صلى الله عليه وسلم  
قال ليس في حب ولا تمر صدقة  
حتى يبلغ خمسة أوسق (ع)  
انظر هل تدخل القطن في  
الحب والزبيب والزيتون في  
التمر أم لا فيظهر مما قال في  
البيوع ان القطن في خلاف  
الحبوب فنقول انما تعرض  
هنا للنصاب وذلك يعم  
الجميع وذكره اللادوسق  
الخمس شاطين أحدهما  
بالكيل والآخر بالوزن  
أما الاول فينه الشيخ بقوله  
(وذلك) أي الخمسة أوسق  
(سنة أفقرة وربع فقرة)  
بقفزة افرقية في زنة  
(والوسق) بفتح الواو  
وكسرها والاول هو المشهور  
واحد الاوسق وهو لغة ضم

شيء الى شيء قال تعالى والليل وما وسق أي ضم وجمع واصطلاحا (ستون صاعا بصاع النبي عليه) وسبعائة  
الصلاة (السلام وهو) أي صاع النبي صلى الله عليه وسلم (أربعة أمداد بمدد صلى الله عليه وسلم) وقد حرر  
النصاب بمدد معتبر على مد النبي صلى الله عليه وسلم

وسمعه في وقوع ذلك بحضرة الشيخ عبد الله المنوفي (قوله ستة أرباب الخ) والارباب  
ست ويات والويرة ستة عشر قدما وقد حرره عجم في زمنه فوجده بالافداح اربعمائة  
قدح وبالأرباب أربعة أرباب و ويرة لكبر الكيل في زمنه عما كان في الأزمنة  
السابقة وعبارة عجم قد حررت المدفوعة ثلث قدح بالاصري فيكون الصاع قدحا  
وثلثا فالخمسة أوسق اربعمائة قدح بالاصري وهي أربعة أرباب و ويرة والارباب  
بكسر الهاء مرة قاله في المحكم وقال عيساض بالفتح وهل النوى بكسر الهاء مرة وسكون  
الراء وفتح الدال المهملة ~~ك~~ كيال لاهل مصر وظاهر انقاء وس أن فيه لغة بالضم  
أما ده الخطاب (قوله كماء السماء) ومنه الماء الجاري أو ما يسقي بقليل ماء  
كالذرة الصيفي بأرض مصر فانه يصب عليه قليل ماء عند وضع حبه في الأرض ثم  
لا يسقي بعد ذلك (قوله كاله واليب) أي والاهل وان سقيهما فعلى حكميهما  
حيث تساويا أو تقاربا وهو مادون الثلثين فيؤخذ العشر من ذى السبع ونصفه  
من ذى الآلة وان سقي بأحدهما أكثر فتميل الحكم للأكثر ويقل الأقل وقيل  
كل على حكمه والمراد بكونهما على حكميهما أن تقسم الحث ثلاثة أثلاث مثلا  
فثلثاه يخرج عشرهما وثلثه يخرج نصف عشره ان كان السقي بالسبع الثلثين وبالألة  
الثلث وبالعكس العكس والمراد بالاثلاث لا أكثر مدة على ظاهر كلام المواق أنه  
الراجح ولو كان السقي فيها كالسقي في الأقل أو دون أو غير ذلك كما لو كانت مدة  
السقي ستة أشهر منها شهران بالبحر وأربعة بالألة ~~ك~~ كمن سقيه بالسبع مرتين  
وسقيه بالألة مرة فانه يغلب الألة أكثر مدة على القول الأول ويخرج نصف عشر  
المكل وعلى الثاني يقسم الحب أقساما ثلاثة فثلثاه يخرج نصف عشرهما وثلثه عشره  
وقابل الراجح اعتبار الألة أكثر سقيا لمدته قوله ~~ك~~ كذا ورد في الصحيح من قوله  
صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون العشر وفيما سقي بالضح نصف العشر  
انتهى (قوله بعد وضع ما فيها من الحشف والرطوبة الخ) أي فالخارص يسقط  
باجتهاده ما يعلم عادة أنه اذا جف التمر أو الزبيب ينقص منه يفعل ذلك في كل نخلة  
يقول مثلا قد رما على هذه كذا واذا جف ينقص كذا فيعمل على قوله ان كان عدلا  
وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا قطريبا  
لجانب الفقراء واذ لم يسقط هذا فالعاف والاكل والهدايا من باب أولى في عدم  
الاسقاط وكذا يشترط اعتبار الخمسة الأوسق أن تكون خالصة من التبر الذي  
لا يمتز به وأن تكون الحبوب والثمار مزروعة وأما ما وجد من الحبوب والثمار  
أنا في الجبال والاراضي المباحة فلا زكاة فيه ولا تكون أهل قرية ذلك الجبل

فوجد ستة أرباب ونصف  
ونصف ويرة بأرباب القاهرة  
وأما ضابطه وزنا في الجلاب  
الوسق ستون ماعا والصاع  
خمسة أربال وثلث والوسق  
ثلاث مائة وعشرون رطلا  
فيبلغ النصاب وزنا ألف وستمائة  
رطل بالبعدادى والرطل  
مائة وثمانية وعشرون درهما  
مكيا كل درهم خمسون حبة  
ونخساحبة من مطلق الشعير  
أي تكون الحبة متوسطة غير  
مقشورة وقد قطع من طرفيها  
ما امتد (تسميات) الأول تكلم  
الشيخ على النصاب وسكت  
عن القدر المأخوذ منه وفيه  
تفصيل فان سقي بغير مشقة  
كماء السماء ففيه العشر وان  
سقي بمشقة كاله واليب ففيه  
نصف العشر كذا ورد في الصحيح  
من قوله صلى الله عليه وسلم  
الثاني فعتبر الأوسق بعد وضع  
ما فيها من الحشف والرطوبة



الثالث تؤخذ الزكاة من القدر الذي كورسوا كانت الارض ويؤخذها أجرام لا ثم شرع بين ان الانواع تضم فاذا اجتمع من مجموعها نصاب زكيت والافلاوان الاجناس لانضم اذ لم يجتمع من كل جنس نصاب لا يزكي فمن الاول قوله (ويجمع القمح والشعير والسلت) يضم السين (٥١٠) ضرب من الشعير ليس له قشر كانه

حنطة بناء على انها كلها جنس واحد وهو المنصوص في المذهب ولا مفهوم لقوله (في الزكاة) لان هذه الثلاثة في البيع أيضا جنس واحد على المشهور وما ذكره من الجمع محله اذا كانت زراعتها وحصادها في عام واحد اما اذا كانا في عامين أو أعواما فقليل المعتبر بما ثبت في زمن واحد فيضاف بعضها الى بعض ولا يضاف ما ثبت في زمان الى ما ثبت في زمان آخر وقيل المعتبر الزراعة فان زرع الثاني قبل حصاد الاول خضع اليه وان زرعه بعد حصاده لا يضم اليه والاول لمالك في كتاب ابن سحنون والثاني لابن مسleme واقصر عليه صاحب المختصر ثم بين فائدة الضم بقوله (فاذا اجتمع من جميعها) أي جميع ما ذكر من القمح والشعير والسلت

أحق به وهو ان أخذه فان الارض كلها لله (قوله أجر) أي خراج لان الخراج كراء (قوله ضرب من الشعير) أي نوع من الشعير وهو المعروف بشعير النبي (قوله وهو المنصوص في المذهب) تعبيره بهذا يفيد ان شيئا ليس بمنصوص وقد أشار له بهرام فقال وقول السيوري وتلميذه عبد الحميد ان القمح والشعير جنس ان في البيوع يؤخذ منه عدم ضمه هنا (قوله لان هذه الثلاثة في البيع أيضا) أي فيجوز التفاضل في بيع بعضها ببعض (قوله في عام واحد) أي فصل واحد من فصول السنة كما دل عليه بهرام (قوله المعتبر ما ثبت في زمن واحد) أي فصل واحد (قوله فان زرع الثاني الخ) أي وان يلدن فاذا زرع في ثلاثة أمانا كن وزرع الثاني قبل حصاد الاول وزرع الثالث بعد حصاد الاول وقبل حصاد الثاني فان كان في كل واحد نصاب فلا اشكال وان لم يكن في كل واحد نصاب فانه ان كان في الاول وسقان كالثالث وفي الثاني ثلاثة فانه يضم لكل منهما ويركي الجميع لكن بشرط أن يبقى من حب الاول الى حصاد الثاني ما يكمل به النصاب أي فلا بد في زكاة الجميع عند ضم الوسط لكل منهما أن يبقى حب السابق لحصاد الملاحق فان لم يكن في الوسط مع كل واحد على البدلية نصاب مثل أن يكون في كل وسقان فلا زكاة عليه في الجميع وأما لو كان يكمل النصاب من الوسط ومن أحدهما دون الآخر مثل أن يكون في الوسط ثلاثة أوسق وفي الاول اثنين وفي الثالث واحد أو بالعكس فقال اللخمي لا زكاة على القاصر ولا س عرفة استظهر ان نظره في شروح خليل (قوله ووقع الاتفاق في المواشي) اعلم أنه اذا كان فيما الوسط فلا اشكال في أخذه وان كانت كلها خيارا كالكولة أو شرارا كلها كسحلة أي صغيرة وتيس وهو الذي ليس معدا للضرب فان السامعي لا يأخذ منها شيئا الا أن يريد المالك دفع الخياري الى الآن برعي السامعي أخذ المعية أحفظ للفقراء فله أخذهما لكونها بلغت سن الاجزاء وأما الصغيرة فليس له أخذهما (قوله فقل مثل المواشي الخ) وهو المعتمد وسيأتي (قوله ومنه) أي ومن الاول (قوله أصناف القطنية) أي بشرط زرع المضموم قبل حصاد المضموم اليه (قوله

(خمس أوسق فليزك ذلك ع) فيخرج من كل ما ينوبه فيخرج الأعلى عن الأعلى والادنى عن الأدنى بكمير والوسط عن الوسط فاذا خرج الأعلى عن الأدنى وأخرج الأدنى عن الأعلى لم يجره فوق الاتفاق في الحبوب انه يخرج عن كل نوع ما ينوبه ووقع الاتفاق في المواشي انه يخرج الوسط واختلاف في التمر قليل هو مثل المواشي وقيل مثل الحبوب ومنه أيضا قوله (وكذلك تجمع أصناف القطنية)

بكسر القاف وقصها وأصلها من قطن (٥١٦) بالمد كما إذا أقام به فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاهما بناءً

على أنها جنس واحد  
في الزكاة وهو المذهب  
بمخلاف البيع فإنها فيه  
أجناس وهي البسيلة  
والنخس بكسر الميم المشددة  
وقصها والعقد والجلبان  
والقول والترمس واللوياء  
والجلبان وحب الفجل  
ومنه أيضاً قوله (وكذلك  
تجمع أصناف التمر) فاذا  
اجتمع من جميعها خمسة  
أوسق زكاهما (وكذلك  
أصناف الزبيب) تجمع فاذا  
اجتمع من جميعها خمسة  
أوسق زكاهما (و) من  
الثاني (الارز) فيه ست  
لغات أحدها ضم المزة  
والراء (والدخن) بضم  
الدال المهملة (والذرة) بضم  
الذال المعجمة (كل واحد  
منها صنف) على حديثه  
(لا يضم إلى الآخر) على  
المذهب اثنان مقاصدهما  
واختلاف صورهما في الخلقة  
وقوله (في الزكاة) إشارة  
لأن يقول أنها كلها صنف  
واحد في الربا (وإذا كان  
في الحائط أصناف) ثلاثة

بكسر القاف الخ) كذا في الكبير أيضاً وقال في لغات المختصر بكسر القاف وسكون  
الطاء المهملة وكسر النون وتشديد الياء وذكر ابن عمر عن بعضهم أنها بتحقيق الياء  
وقال بضم القاف أيضاً (قوله وأصلها) أي وأخذها من قطن وذلك لأن قطنها بالمكان  
وهذه التسمية لا تقتضي التسمية فلا ينافي أن غيرها من الحبوب قائم بالمكان فتدبر  
(قوله وهو المذهب) مقابله ما حكى اللغوي عن القاضي عبد الوهاب قولاً بدم  
الضم فيعتبر كل على حدة (قوله البسيلة) بكسر السين وبالياء (قوله والعقد) بفتح  
الهمزة (قوله والجلبان) بضم الجيم واسكان اللام وحكى قصها مشددة قاله  
شارح الموطأ (قوله والترمس) بالضم فاموس (قوله واللوياء) نبات معروف  
مذكور يدو يقصر طاله شارح الموطأ (قوله والجلبان) بضم الجيم مضبوطين بمد  
كل جيم لام قاله شارح الموطأ (قوله وحب الفجل) بضم الفاء وفي مددهما من  
القطناني نظراً لأنهما من ذوات الزيوت (قوله ست لغات الخ) أرز بفتح الهمزة  
وضم الراء وأرز بضمهما والزاي مشددة فيهما وأرز بضمهما وضم الهمزة واسكان  
الراء والزاي مخففة فيهما كرسل ورسل ورز وترز كافي التحقيق فاذا تقرر ذلك  
فقوله أحدها ضم الهمزة والراء أي امام مع تشديد الزاي أو تخفيفه أي يكون الباقي  
خمس (قوله والذرة) قال في التحقيق حب معروف ومنه أبيض وأسود (قوله لا يضم  
إلى الآخر) على المذهب وقيل هي جنس واحد ذكره ابن ناجي (قوله لتباين  
مقاصدها هذه العلة موجودة في بعض القطناني كالترمس والجلبان) قوله إشارة لأن  
يقول أنها كلها صنف واحد في الربا فلا يجوز التفاضل بينهما أي وهو قول ابن وهب  
والمشهور خلافه لأنه ربما يفهم من الشارح أن قول ابن وهب مشهور فتدبر  
(قوله أصناف الخ) فاذا كانت أربعة أعلى ودون ودون ودون وكان الوسط  
صنفين إذا الطرفان أعلاهما وأدناها وبقي النظر إذا كانت خمسة متفاوتة فهل  
الوسط الثالث وهو الظاهر أو ما بين الطرفين وإنما خالف النمر وغيره لأنه لو أخذ من  
كل نوع من التمر ما يبره لشق ذلك لاختلاف ما في الحائط (قوله على المشهور)  
وقيل يؤخذ من كل بحسبه لأن الأصل إخراج زكاة كل مال منه استثنى الشرع منه  
أخذ الردي من الماشية فبقي ما عداه على أصله فالتنت ومثل أصناف التمر  
في الإخراج من الوسط أصناف الزبيب على ما رجحه بعضهم وإنما أجزأ ذلك رفقا  
بالمزكي وبالفقر إذا أخذوا من الأعلى عن الجميع لا فخر رب المال أو من الأدنى

(من التمر) جيد وردي ووسط (ودى الزكاة عن الجميع من وسطه) على المشهور وأما أن كان فيهما نوع واحد أخذ  
منه جيدها كان أو ردياً وليس عليه أن يأتي بالوسط ولا بالفضل منه

وان كان فيه نوعان جيد وردي أخذ من كل ما يصيبه بخصته ولو كان الردي قليلا لان الاصل ان تؤخذ كل عين من أصله لقوله صلى الله عليه وسلم زكاة كل ما منه فخصته السنة بالماشية ان تؤخذ من الوسط وبقي ما سواه \* على الاصل قاله (كثير) كي الزيتون اذا بلغ حبه خمسة (٥١٣) أوسق) على المشهور وعموم قوله تعالى

عن الجميع د ضربا لفقراء فكافه العدل الوسط وسكت عما لو أخرج من كل واحد بحسبه ولم يخرج من وسطها لوضوح أمره وهو الجواز لانه الاصل (قوله بخصته) لا حاجة له (قوله من أصله) الاولى من أصلها (قوله فخصته السنة) أي فأخرجت السنة من عمومها بالماشية بسبب أنها تؤخذ من الوسط (قوله وبقي ما سواه) الاولى ما سواها قال في التحقيق بعد ذلك قلت وهذا التعليل لا يتأتى على المشهور واذا كانت الامتناف ثلاثة جيد او رديا ووسطا وانما يتأتى على القول بالاخذ مطلقا (قوله اذا بلغ حبه خمسة أوسق) أي مقدرة الجفاف (قوله على أصل المذهب) أي صحة جارية على قاعدة المذهب وهو ان كل ما لا يقتات لازكاة فيه قال في التحقيق وهو وان لم يقتات فله مدخل فيه اذ هو مصلح للقوت (قوله بتر كيته) أي على القول بتر كيته المشهور وقوله اذا بلغ متعلق بتر كيته (قوله لا من حبه على المشهور) وقال الغني الصواب قول ابن مسleme وابن عبد الحكم يخرج من حبه والمشهور وما ذكره الشيخ وهو أنه يخرج من زبته (قوله وكذلك على المشهور) أي من أن فيه الزكاة ومقابله قول ابن وهب (قوله وفي حب) بمعنى من (قوله والفعل) بضم الفاء وقوله ونحوهما وهو القرطم اذا بلغ حب كل خمسة أوسق وقوله من زبته بدل (قوله ما ذكره أنه يخرج من زبته الخ) لكن المعتمد أنه يجوز الاخراج من حب ما رجب القرطم لانها تراد لغير العصر كثيرا فليست كالزيتون الذي له زيت فانه يتعين الاخراج من زبته (قوله وشرحه) أي شرح بهرام أي جنس شرحه فيشمل الثلاثة شروح لانه موجود فيها (قوله أخرج من زبته) عبارة مجعلة فنقول اعلم أن الزيتون له أقسام عصره وأكاه قبل عصره وبيعه لمن يعصره ويأكله والمبة لثواب كبيعه ولغيرها كأكاه فان عصره المزكي أخرج نصف عشر زبته وان أكاه حبا تحرى ما يخرج وأخرج أو خرج منه بحسبه فان لم يمكن تحريه سأل أهل المعرفة فان لم يمكن أخرج من قيمته فان باعه لمن يعصره سأل المشتري ان وثق به أي وزكي من الزيت والاداهل المعرفة فان قعد رسؤلهم زكي من ثمنه وظاهر

كلوا من ثمره اذا اثمر وأثرا حقه يوم حصاده وعموم قوله عليه الصلاة والسلام فيما سقت السماء العشر وقال ابن وهب لازكاة فيه ولا في كل ما له زيت ابن عبد السلام وهو الصحيح على أصل المذهب لانه ليس بمقتات وعملى المشهور بتر كيته اذا بلغ النصاب (أخرجت) زكاته (من زبته) لا من حبه على المشهور العشر ان سقى بغير مشقة ونصف العشر ان سقى بمشقة ولا يشترط في الزيت بلوغه نصابا بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما صرح به الشيخ وحكى ابن الحاجب عليه الاتفاق فلا أخرج من حبه لم يجزه (و) كذلك على المشهور (يخرج من الجبلان) وهو السمس (و) في (حب الفجل) ونحوهما بما يعصر

(من زبته) اذا بلغ حبه خمسة أوسق العشر ان سقى بغير مشقة ونصف العشر فيما سقى بمشقة ونفذه التناهي وعصره على ربه وانما تأخذه المساكين مصفى كالحب (ج) ما ذكرناه يخرج من زبته هو المشهور حتى انه لو أخرج من الحب لجزأه (فان باع ذلك) أي الزيتون وما بعده (أجزأه ان يخرج من ثمنه) كان الثمن نصابا ام لا وانما يراعى انصاب الحب خاصة لانما انصاب الثمن بعضهم انما قال (ان شاء الله) اضرب هذا القول ومنهم من قال انما قال ذلك لقوة خلاف فيه والذي في المختصر وشرحه ان الزيتون ونحوه ان كان له زيت أخرج من زبته

التناءى أنه لا يعمل بغيره وذ كر بعض شيوخ عجم أنه يعمل بغيره بل قدمه على  
سؤال المشتري الرابعة أن يبيعه لمن لا يصرفه بمحتمل اخراجه من ثمنه أو من حبه انظر  
في ذلك ولعل الظاهر من ثمنه (قوله كزيتون مصر أخرج من ثمنه) أى ان باعه  
ونصف عشر قيمته مثلاً يوم ما يبيعه أو ازهاه ان لم يبيع (قوله كرم طاب مصر وعنبها  
والفول الأخضر) لا يخفى أيضاً ما فيها من الاجمال فنقول اعلم أن رطب مصر وعنبها  
يخرج من ثمنه اذا باعه كما قال الشارح واذا أكله أخرج من قيمته نصف العشر  
أو العشر على ما تقدم ولا يجوزى الاخراج من حبه بأن يخرج ترأ أو زبياً أو لى رطباً  
وعنباً أو ما للفول الأخضر المسقاوى فيخير بين أن يخرج من ثمنه عند البيع أو قيمته  
عند عدمه و بين أن يخرج من يابس من جنسه والفرق بينه وبين الرطب والعنب  
الذين لا يجفان حيث حكم بتعين الاخراج من ثمنهما أو قيمته دونه أنه لما كان يمكن  
فيه اليبس جاز النظر له بخلافهما فان ترك المسقاوى - حتى ييس أخرج من حبه  
فان قلت وجوب الزكاة فى الفول الأخضر والفرس لا يخالف ما تقدم من أن الراجح  
وجوب الزكاة باليبس قلناه هذا مبنى على القول بأن الوجوب بافراك الحب وقوله  
كرطب مصر وعنبها أو ما رطب وعنب غير مصر مما يجف فلا يخرج من ثمنه بل من  
حبه ان أكله أو باعه لمن يحفظه لمن لا يحفظه فيجوز أن يركب من ثمنه وقولنا أى  
المسقاوى احترازاً من النبيلى مثلاً فيخرج من حبه ببقاء أو أكله أو بيعه أخضر  
فيشتري يابساً من جنسه ويخرج عنه (قوله باضعاف ذلك) بدل من قوله  
بأكثر والمشار له ما تجب فيه الزكاة (قوله الخضرة) هذا الزروق فانه قال يعنى  
الخضرة كالفتح والشمس وما فى معنى ذلك مما لا يدخول لا يقتات والاحسن ما قال  
ابن عمر حيث قال يريد أى المصنف كانت الفاكهة مما تيسر وتذخرام لا وهذا اشارة  
الى ابن حبيب القائل بوجوب الزكاة فى الفاكهة التى تيسر مثل الجوز واللوز  
(قوله لما سمع عن معاذ الخ) هذا الحديث رواه الحاصم وهو المصحح كما اشار له  
فى التحقيق (قرله والبعل) هو ما تراب بمروقه من غير سقى بماء وبالفو غير ما  
وقال الأزهري هو ما يثبت من الفل فى ارض يقرب ماؤها فترسعت عروقها فى الماء  
واستغنت عن ماء السماء والانهار وغيرها انتهى من النهاية (قوله والسيل)  
غلب السيل فى المجتمع من المطر كما أفاده المصباح فطلقه على السماء من عطف  
الخاص على العام وانظر النكتة فى توسط البعل بين العام والخاص (قوله بالنضح)  
أى بالماء الذى ينضجه الناضح أى يحمله البعير من نهر أو بئر سقى الزرع فهو ناضح  
والاثنى ناضحة بالماء سقى ناضحاً لانه ينضح العطش أى يبله بالماء ولاكن المقصود

وان لم يكن له زيت كزيتون  
مصر أخرج من ثمنه وكذلك  
ملا يجف كرم طاب مصر  
وعنبها والفول الأخضر  
من كى من ثمنه وان يبيع بأقل  
مما تجب الزكاة فيه بشئ  
كثير اذا كان خرصه خمسة  
أوسق وان نقص عنها لم يجز  
فيه شئ وان يبيع بأكثر  
مما تجب فيه الزكاة باضعاف  
ذلك (ولا زكاة فى الفواكه)  
الخضرة كالفتح والمشمس  
(و) لافى (الخضر) لما سمع  
عن معاذ ابن جبل قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم فيما سقت السماء  
والبعل والسيل العشر  
وفى سقى بالنضح نصف  
العشر



رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولازكاة من الذهب في أقل من عشرين دينارا فإذا بلغت) الدنانير (عشرين ديناراً ففيها نصف دينار) وقوله (ربع العشر) تفسيره نصف الدينار زيادة ايضاح (فما زاد) ع — على العشرين ديناراً (ف) يخرج منه (بحسب ذلك) أي ما زاد (وان قل) ولا يشترط بلوغه في الذهب أربعة دنانير وفي الفضة أربعين درهماً (ولازكاة من الفضة في أقل من مائتي درهم وذلك) أي المائتي درهم (خمس أواق) بحذف الياء وثبوتها مخففة ومشددة جمع أوقية (والأوقية) بضم الهمزة وتشديد الياء زنتها (أربعون درهماً) بالدرهم الشرعي وهو الدرهم المكي وقد تقدم ان زنته خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير المتوسط الى آخره ويقال له درهم الكيل ثم فسر الأوقية بما هو معلوم عندهم بقوله (من وزن سبعة) أي ان السبعة دنانير (شرعية) وزنها عشرة) أي وزن عشرة دراهم شرعية

هذا ما سقى باله (قوله وإنما ذلك) أي العشر أو نصف العشر والظاهر ان هذا من كلام معاذ بن جبل (قوله والحبوب) أي ما عدا المنطة (قوله والبطنج) بكسر الباء (قوله فنعفو) أي فشيء من فنعفو عنه فهو من باب الحذف والايصال فاعتبرها شيئاً واحداً والالقال فنعفو عنها فتدبر (قوله من الذهب) بمعنى في وكذا يقال فيما بعد (قوله في أقل من عشرين ديناراً) ووزن الدينار الشرعي أربعة وعشرون قيراطاً والقيراط ثلاث حبات من وسط الشعير فوزنه من الحبات اثنان وسبعون حبة من متوسط الشعير وأما الدنانير المصرية الموجودة في زماننا من سكة محمد وابراهيم فقد صغرت عن الشرعية حتى صار النصاب منها ثلاثة وعشرين ديناراً ونصف ديناراً خروبة وسبع خروبة (قوله زيادة ايضاح) جواب عما قاله من حاجة لهذا التفسير لانه عند أدنى تأمل يعلم ذلك وهو مرفوع خبر لم تبدأ به حذف وعبير بزيادة نظر الكونه في ذاته واضحا يعلم كونه ربع العشر بأدنى تأمل (قوله ولا يشترط بلوغه أي خلافاً لابي حنيفة) فانه قال لاشيء في الزئد على النصاب حتى تبلغ أربعة دنانير في الذهب وأربعين درهماً في الورق اذا بلغ زكاه انتهى (قوله مائتي درهم شرعية) ووزن المائتين الشرعية من الدراهم المصرية في زماننا على ما حرره عجم مائة وخمسة وثمانون درهماً ونصف درهم وثمان درهم وذلك لنقص الدرهم الشرعي عن الدرهم المصري خروبة وعشر خروبة ونصف عشر خروبة والتعويل في النصاب من الفضة العددية على ما يساوي المائتي درهم شرعية وزناً لان النصاب لا يضابط لها لاختلافها بالصغر والكبر فكل من ملك ذلك الوزن وجب عليه الزكاة وأما مقدارها من القروش فينضبط لانضباطها بالوزن وان اختلفت باختلاف نوعها فالكلاب والريال اثنان وعشرون وربع لاقفاها وزناً وأما البنادقة فالنصاب منها عشرون وأوطا قية اثنان وعشرون (قوله أي المائتي) ذكره على طريق الحكاية والالقال أي المائتا (قوله والأوقية) التي هي مفرد أواق بالأوجه المتقدمة وأذكرها بالجمهور روقية بتثنيته أواق على وزن جوار (قوله ويقال درهم الكيل) أي لان به يتحقق المكاييل الشرعية اذ تركب منها الأوقية والريال والمد والمصاع أفاده في التحقيق (قوله من وزن سبعة) تعقب ابن عمر كلام المصنف بأنه مشكك كل من وجهين أحدهما قوله من وزن سبعة فأحال بجهر لا على مجهول لانه لم يبين وزن الذهب والشأن في قوله من وزنه سبعة يظهر منه أنه أحال الدراهم على الدنانير وقوله أعني يظهر منه أن الدنانير يفسرها بالدراهم وقول

وذلك انك اذا اعتبرت ما في سبعة دنانير وما في عشرة دراهم من دراهم السكيل ودنانير السكيل وجدت هما واحدا لان وزن الدرهم كما تقدم خمسون حبة (٥١٥) وخمسة حبة وكل دينار وزنه اثنان وسبعون حبة فاذا ضربت

الشارح ثم فسر الاوقية لا يظهر اذ ليس قوله من وزن سبعة نفس للاقية كما هو ظاهر (قوله ودنانير السكيل) انظره فانك قد عرفت ان الدرهم يسمى درهم السكيل لان به عرفت المكاييل الشرعية فواجبه تسمية الدينار بكونه يسمى دينارا السكيل (قوله وكرر قوله) التكرار بالنظر لكونه مأخوذا بطريق المفهوم من قوله ولا زكاة في الاقل فانه يعلم منه انها اذا بلغت مائتي درهم فيها الزكاة (قوله فاذا بلغت الدرهم) أي المثلثة وقوله من هذه الدراهم أي الشرعية وقضية المصنف انها لو نقصت عن ذلك لازكاة فيم اولى ليس كذلك اذ نقصها وزنا مع كونها تروج كالكمال فلا يسقط الزكاة وأما اذا لم تخرج كالكمال فلا وما اذا كانت حسا ونقصت معنى كأن تكون مغشوشة أو ردية الاصل فلا ولي ان راجت ككمالها زكي والا فلا والثانية يزكيها مطلقا راجت ككمالها أم لا لان ردية الاصل شأنها أن لا تنقص في النصفية فيزكيها مطلقا كما قررنا فان قيل زكاة الناقصة التي تروج كمالها مائة منافع للشهور من أن النصاب تحدد لا تقر ببالجواب ان هذا مبني على مقابل المشهور وأما النقص اليسير الذي تروج معه بروج الكماله بمنزلة العدم والغلو لا يحدد لارزاقه فيها ولو تعمول بها عدا (قوله فبازاد فيها) هذا فيما يمكن فيه اخراج ربع عشره وما لا يمكن اخراج ربع عشره يشتري به نحو طعام مما يمكن قسمه على أربعين جزءا (قوله لفعله الخ) بينه في التحقيق بقوله وروى عن بكر ابن عبد الله ابن الأشج انه قال مضت السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضم الذهب إلى الفضة والفضة إلى الذهب وأخرج الزكاة عنهما (قوله فالجمع بالاجزاء) أي بالتجزئة والمقابلة (قوله بأن يجعل كل دينار بعشرة دراهم) أي فصرف دينار الزكاة عشرة دراهم كدنانير الجزية بخلاف دنانير غيرهما فانه اثنا عشر درهما (قوله ويجوز اخراج أحد النعدين عن الآخر) واخراج الجدد عنهما فيجزي مع الكراهة واعلم أن مقابل المشهور قولنا أحدهما المنع مطلقا لانه من باب الاخراج للقيمة الثاني يجوز اخراج الورق عن الذهب لانه أيسر على الفقراء والقول المشهور يمنع كونه من اخراج القيمة هذا ملخص ما في مرام فتدبر (قوله المراد به) في هذا الباب احتراز عن العرض في باب البيوع الفاسدة فالمراد به ما قبل المثل

عشرة في خمسين خرج من ذلك خمسمائة وتبقى الخماس وهي عشرون خمسا بأربعة حبوب فهو خمسمائة وأربعة حبوب واذا ضربت سبعة في اثنين وسبعين يخرج من ذلك خمسمائة وأربعة حبوب فاتفق السبع دنانير والعشرة دراهم في عدد احبوب وكرر قوله (فاذا بلغت) الدراهم (من هذه الدراهم مائتا درهم) صوابه مائتي درهم ليرتب عليه قوله (ففيها ربع عشرها) وهو خمسة دراهم فبازاد على المائتي درهم (فبها) ذلك ويجمع الذهب والفضة في الزكاة لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك (فإن لمائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع عشره) فالجمع بالاجزاء لا بالقيمة بأن يجعل كل دينار بعشرة دراهم ولو كانت قيمته اضعافها كالمكان مائة درهم وعشرة دنانير

ومائة وخمسون وخمسة دنانير فلو كان له مائة وثم نون درهما ودينارين ساوي عشرين فلا يخرج شيئا ويجوز اخراج أحد النعدين عن الآخر على المشهور ولما فرغ من زكاة العين شرع يتكلم على زكاة العروض فقال (ولا زكاة في العروض) المراد بها في هذا الباب الرقية والعقار والرباع والثياب والقمع وجميع الحبوب والثمار

للتجارة ففيها الزكاة اتفاقاً  
وهي ما لا تدارة وسيأتي واما  
للاحتكار وهي التي يترصد  
بها الاسواق لربح وافر  
ولو حوب الزكاة فيها شروط  
أحدها النية واليه أشار  
بقوله (حتى) أي الآن  
(تكون للتجارة) أي ينوي  
بها التجارة فقط أو التجارة  
مع القنية أو الفلة احترازاً من  
عدم النية كان يعاوض بها  
ولانية له أو تكون له نية  
مضادة لنية التجارة كالقنية  
فقط أو الفلة فقط أوهما معا  
فانه لا زكاة في هذا ثانيها أن  
يرصد بها الاسواق أي  
يمسكها إلى أن يجد فيها ربحاً  
جيداً وأخذها من قوله  
(فأذا بعته) بعد حول  
فأكثر) ثالثها أن يملكها  
بمعاوضة وأخذها من قوله  
(من يوم أخذت منها أو  
زكيتها) احترازاً من أن يملكها  
بغير ثأر أو هبة ونحوهما فانه  
لا زكاة فيها إلا بعد حول من  
يوم قبضت منها رابعها أن  
يبيعها بعين وأخذها من  
قوله (ففي ثمنها الزكاة لحول  
واحد) احترازاً من أن يبيعها  
بعرض فانه لا يزكي خامسها أن يكون مقامها قبل البيع حولاً فافوقه

وما قبل الحيوان في الجملة (قوله اذا قصرت عن النصاب) أي هذه الاشياء التي هي  
القمح الخ والمدايب أن يقول اذا لم تجب الزكاة في عينها الشمول لما اذا قصرت ولم يمر  
عليها الحول أو زكي عينها فلا يزكيها مرة أخرى (قوله ولو حوب الزكاة فيها) أي  
في العروض التي للتجارة إلا أن بعض الشروط عام في الاحتكام والادارة كقوله من  
يوم أخذت ثمنها أو زكيتها والبعض خاص بواحد معين كقوله فأذا بعته بحد حول  
فأكثر خاص بالاحتكار واما النضوض ولودرها فخاص بالادارة (قوله التجارة  
مع القنية) أي أو التجارة والقنية والغلة (قوله كأن يعاوض) بها الظاهر قراءة  
بالفتح أي كأن تدفع عوضاً له في مقابلة شيء يعطيه (قوله ولانية له) قال في التحقيق  
والسرفية ان الأصل سقوط الزكاة في العرض فانصرف عدم النية إلى الأصل وأما مع  
النية من المدكورات فأخرى (قوله وأخذها من قوله بعد حول) لان شأن ما يباع  
بالرخص أن لا يملك حولاً (قوله ثالثها أن يملكها ببيعها بمعاوضة) أي معاوضة مالية  
فقول الشارح احترازاً من أن يملكها بارت عترة قوله معاوضة وقوله مالية احترازاً  
عن المعاوضة الغير المالية كالمأخوذ عن خلع (قوله إلا بعد حول) ولو أخر قبضه  
هروبا من الزكاة (قوله أن يبيعها بعين) لأن لم يبيعها أصلاً أو ببيعها بغير العين  
الأن يقصد يبيعه بغير العين المروبا من الزكاة ولا فرق في البيع بين أن يكون  
حقيقة وهو ظاهر أو مجازاً بأن يستهلكه شخص ويأخذ الثأر قيمته ولا بد أن يكون  
المبايع به نصاباً لان عروض الاحتكاك لا تقوم بخلاف الميرني كفي في وحوب الزكاة  
في حقه مطلق البيع ولو كان ثمن ما يباعه أقل من نصاب لانه يجب عليه تقويم بقية  
عروضه (قوله وأخذها من قوله) ففي ثمنها ونحوه في ثمن وفيه نظراً للثمن كما يكون  
عينا يكون غير عين إلا أن يقال أراد النظر لا الغلب (قوله لحول واحد) سمي  
الحول حولاً لان الاحوال في حوله فيه كما سميت السنة سنة والسنة التغير وسمي  
الامام عاملاً لان الشمس عامت فيه حتى قطعت جملة الفلك (قوله خامسها أن يكون  
مقامها الخ) لا يشترط ذلك المدار على مضي حول من يوم زكي الأصل أو ملكه  
وسكت عن شرط وهو أن يكون أصل ذلك العرض عينا اشتراه بها ولو كانت أقل  
من نصاب أو عرضاً ملك بمعاوضة ولو للقنية ثم باعه واشترى به ذلك العرض لقصد  
التجارة به تبيينه يجوز الاحتكار ولو في الاطعمة لكن بقيد بما اذا لم يترتب  
ضرر بالناس والا فلا يجوز ذلك بأن يشتري جميع ما في السوق بحيث لا يترك لغيره

ويمكن أخذه هذا من قوله (قامت قبل البيع حولا أو أكثر) ومن قوله قبل فلذا بيعتها بدحول - ترا من أن يبيعهها قبل تمام الحول فلا ركة فيها - حتى يحول عليها الحول ثم انتقل بتسليم على عروض الادارة وهي التي تشتري للتجارة وتباع بالسعر الواقع ولا ينتظرها (٥١٧) سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشراء كسائر أبواب الحوائث

المستديرين للسلع فقال مستثنيا من قوله في غنها الزكاة حول واحد الا ان تكون مديرا لا يستقر أى لا يثبت (بيدك عين ولا عرض) بل يبيع بالسعر الحاضر وتخافها ولا تنتظر سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشراء (فذلك تقوم عروض كل عام) كل جنس بما يباع به غالبا في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف دون بيع الضرورة فالدياج وشبهه والريق والعقار يقوم بالذهب والنياب الغليظة والليسة وشبهها تقوم بالفضة وابتداء التقويم عند اشهب من يوم أخذ في الادارة وقال الباجي من يوم ذكي الثمن أو من يوم افادته واستظهره بعضهم قال بعضهم وهو ظاهر قول الرسالة من يوم أخذت منها أو زكيتها (و) بعد أن تفرغ

شيئا مما يحتاجون اليه فيمنع ولا يمكن الا من شراء قدر حاجته من قوله ويمكن أخذه هذا (الح) لا وجه للتعبير يمكن بل هذا أصرح مما تقدم (قوله وتباع الح) قال في التحقيق المدير لا يرصد الاسواق بل يكتفي بما أمكنه من الربح ويرى بما يبيع بغير ربح وبأقل من رأس المال خوفا من كساده (قوله سوق نفاق البيع) أى كثرة طلاب البيع أى المبيع كما يفيد المصباح (قوله بل يبيع الح) ناظر لقوله ولا عرض وقوله ولا سوق كساد الشراء ناظر لقوله عين (قوله كل جنس بما يباع الح) الظاهر ان ذلك ليس بشرط (قوله دون بيع الضرورة) لان بيع الضرورة يكون بالرخس الفاحش (قوله فالدياج الح) الدياج مارق من ثياب الحرير ذكره النسطلاني في باب اللباس وقوله وشبهه أى كالنياب القطن الزبيعة وقوله والليسة على وزن فعيلة أى الملبوسة أى التي شأنها كثرة اللبس (قوله وابتداء التقويم الح) أى ابتداء حول التقويم وفي المسئلة قول ثالث للخصم فانه يقول يجعل لنفسه حولا وسطا كأننا بين ملك الاصل وبين شهر الادارة مثلا ذلك أن يملك نصابا أو زكيا عند المحرم ثم يديره في رجب فعلى فهم الباجي يجعل حول المحرم فتقوم عروضك وتزكي عند المحرم الثاني وعلى كلام أشهب تقوم عند رجب وعلى كلام الخصم ربيع الاول مثلا قال خايل مقتصر على قولين وهل حوله للأصل أو وسط منه ومن الادارة تأويلان ففضية كلام المختصر حيث اقتصر عليهم ما ترجحهما وانهم ما على حد سواء يسوغ العمل بأى واحد منهما وعمل الخلاف في الحول الذي يقوم عند تمامه وأما حول فاضنه اذ بلغ نصابا فانه حول الاصل قطعا (قوله بشرط أن ينض الح) قضيته جعل المبالغ على الدرهم ان دونه ليس له هذا الحكم وهو كذلك قال بعض شراح خليل ولودرها لا أقل فلازكاة عليه ثم هذا الذي فضله ولودرها يخرج ما قومه من العروض ثمننا على المشهور ولا عرضا بقيته (قوله ولا فرق بين أن ينض أول الحول وقيل براهي النضوض آخر الحول لانه وقت تعاق الزكاة ولا فرق بين أن يبقى ذلك الدرهم الذي ينض أولا (قوله فانه قوة الح) هذا جواب

من التقويم (نزكي ذلك) ١٣٠ عد ل أى الذى قومه من العرض بشرط أن ينض من ثمنها أى العروض المدارة شيئا ما ولودرها ولا فرق على المشهور بين أن ينض في أول الحول أو في آخره اما اذا لم ينض له شيئا أو ينض له بعد الحول بشهر مثلا فانه يقوم حينئذ ويقتل - وله الى ذلك الشهر وباني الزايد على الحول وكذلك نزكي المدير النقدي كان معه واليه أشار بقوله (مع ما يبد لك من العين)



أما ظاهر بالنسبة للمعطوف لا بالنسبة للمعطوف عليه الذي هو قوله أما إذا لم ينزل له شيء (قوله يركي عن دينه الخ) أي عن عده أي إذا كان من بيع وأما من القرض النقدي مطا فإيه كيه لسنة من أصله ولو مكث أهوا ما على المدين وقوله النقدي وأما إذا كان عرضا مرجوا حلا أو لافية ومعين أي وهو من بيع وأما من قرض فلا وقوله الحال وأما إذا كان مؤجلا والحال أنه من بيع فإن كان مرجوا وقومه بعرض ثم قوم العرض بعين وان لم يكن مرجوا فلا تقويم وقوله المرجو وأما إذا كان نقدا حلا ليس مرجوا فلا تقويم ولا زكاة تنبيه — لو باع العروض بعد التقويم فزاد ثمنها فلا زكاة عليهم في الزيادة كما أنها لو بيعت بخمس فلا تسترد الزيادة من التغير قوله وهو كذلك الخ) وقيل إذا كان أقل من نصاب يستأنف (قوله فانه يركي الآن) أي حين يبيعه بعد شهر مضاف إلى أقامته ساعة أحد عشر شهرا أو يصير حوله ثاني عام من يوم النمام وقوله بعد شهر أي بعد تمامه ولو بعدة أي أرحين تمامه فالحاصل أنه يركي حين البيع عند تمام العام أو بعده بما يوفي النصاب ثم يركي ثاني عام لحول التزكية وأما لو باعها بعشرين قبل تمام الشهر المتم للام فانه انما يركي العشرين عند تمام ذلك الشهر المتم لانه حول الأصل كما قال المصنف وحمل كلام المصنف على هذه أمس مما حمل عليه هذا الشارح وقد حملت كلام المصنف على هذه التي أمس بقوله حول أصله لانه يتبادر منه أن حول أصله انما يتم بعد الرجوع وأما ان تم قبل الرجوع فيركي أيضا ساعة تمام النصاب ويصير حوله في المستقبل من يوم التزكية وأن كانت تلك التزكية منقو رافقها حول الأصل تنبيه — لم يبين المصنف رجوع الله حول أصله وفيه تفصيل لأن أصله أما أن يكون عينيا تسلفها أو عرضا تسلفه أو عرضا اشتراه للتجارة أو عرضا اشتراه للقبية وبذلك التجريد فالحول في الأول من يوم القرض وفي الثاني من يوم التجريد وفي الثالث من يوم الشراء وفي الرابع من يوم البيع (قوله وكذلك) أي مثل ربح المال (قوله حول نسل الانعام الخ) ولو كانت الامهات أقل من نصاب في كانت عنده ثلاثة من الابل فولدت ما يكمل النصاب أو كان عنده عشرون من الضأن فولدت تمام النصاب وجبت الزكاة بعد تمام حول الامهات لأن نسل الحيوان كرجع المال يضم لأصله وظاهره ولو كان النسل من غير نوع الامهات فلو نتجت الابل غنما أو البقر لالنصاب لكان حول النسل حول الامهات لكن براعي النصاب من كل نوع على حدته وأما بالنسبة لتكميل النصاب فلا بد أن يكون النسل من نوع الأصل فلا يضم الابل للبقر (قوله السخلة) تطلق على الذكر والانثى من أولاد الضأن والمعرض ساعة تولد والجمع سخال ويجمع أيضا على سخل مثل غنمة وتترك في المصباح الآن مراده أي المصنف بالسخلة الصغيرة

وكذلك يركي عدد دينه  
النقد الحال المرجو (وحول)  
ربح المال حول أم —  
ظاهره كان الأصل نصابا أم لا  
وهو كذلك على المشهور  
مثاله ان يكون عنده دينار  
أقام أحد عشر شهرا ثم  
اشترى به سلعة باعها بعد  
شهر بعشرين فانه يركي  
الآن لأن الرجوع يقدر كلنا  
في أصله (وكذلك حول الامهات)  
الانعام حول هذا قول عمر  
والأصل في هذا قول عمر  
رضي الله عنه عدد عليهم  
السخلة — لانه يجعلها الراعي  
ولا تأخذها

والربح كالسختال ثم انتقل بتكليم على زكاة المال بان فقال (ومن له مال) يعني من العيز يدل عليه قوله بعد ولا يسقط الدين زكاة حب الى آخره (تجب فيه الزكاة) مثل أن يكون عنده عشرون ديناراً (وعليه دين) بموضع سواء كان عرضاً أو طعماً أو ماشية أو غيرها وسواء كان حالاً أو مؤجلاً (مثله) أي مثل الذي له وهو عشرون ديناراً (أو) عليه دين (ينقصه) أي ينقص المال الذي معه (عن قدر مال الزكاة) أي القدر الذي تجب فيه الزكاة مثل أن يكون عنده عشرون وعليه نصف دينار مثلاً (فلا زكاة عليه) في الموردين وظاهر كلام الشيخ أن الدين يسقط الزكاة ولو كان مهر امرأته التي في عصمته وهو كذلك على أحد التشهيرين وعلى التشهير الآخر لا يسقطها وظاهره أيضاً ولو كان الدين دين زكاة وهو كذلك على المشهور وقيدنا قوله وعليه دين بقولنا بموضع احترازاً من النذور والكفارات قاله (ع) ثم استأنف من سقوط زكاة

(٥١٩)

وسختال بكسر السين على وزن فعال (قوله والربح كالسختال) فيه إشارة الى أن تزكية النسل أصل والربح فرع فحينئذ يتحقق لنا الاعتراض على المصنف بأنه كيف يقيس الأصل على الفرع لأن الأصل هو الأناعام والفرع العير لأن العين اختلفت في ربحها والأماهات لم يختلف فيها عندنا ولم يفرق مالك بين أن تكون الأمهات نصاباً أم لا (قوله التي في عصمته) وأخرى إذا كانت مطلقة وعليه مهرها (قوله وهو كذلك على أحد التشهيرين) وهو الراجح فقد قال العلامة خليل عفاً عـ على قوله ولو دين زكاة أو كهر (قوله احترازاً من النذور والكفارات الخ) والفرق أن دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الإمام العادل وتؤخذ ولو كررها بخلاف كفارة النذور (قوله القاصرة عن النصاب) صفة لقوله اقمع الخ ثم أقول فيه نظربل ولو كان عنده حبوب أو ثمار أو حيوان زكيت فانه يجعلها في مقابلة ما عليه من الدين وزكيت (قوله وان لم يكن لها عتبة) أي كالارض الساحة أقول وج فيكون عطف قوله أو ربع من عطف الخاص على العام وهو لا يكون كعكسه باو ويجب بأن مراد بالعام ما عدا الخاص وكذاية لل في قول الشارح من عطف الخاص الخ (قوله فليجعل في مقابلة ما عليه من الدين) على المشهور قال بهوام المشهور أن الدين يجعل فيما يبيده من العروض وقال ابن عبد الحكم انما يجعل في العين خاصة انتهى (قوله بشرط أن يحول عليها الحول) وحول كل

عند من له مال فيه الزكاة وعليه دين مثله أو دين ينقصه عن مال الزكاة شيء (بمالة يزكي من عروض مقتنيات) تقدم أن المراد بها هنا الرقيق والعقار والرابع والثياب والتمتع وجميع الحبوب والثمار والحيوان القاصرة عن النصاب فقوله (أو رقيق أو حيوان مقتناة أو عقار) بالغ في تخفيفها وهي الأصول الثابتة وان لم يكن لها عتبة (أو ربع) وهو ماله عتبة كالنذور من عطف الخاص على العام (ما) اسم يكون بمعنى شيء وخبرها الظرف المتقدم ومالا يزكي

الى آخره بيان لم في كلامه تفسير وتأخير تعد برهان من له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مال الزكاة فان الزكاة تسقط عنه إلا أن يكون عنده شيء (فيه وفاء لدينه) بمالا تجب فيه الزكاة من عروض القدية (ف) ليحمله في مقابلة ما عليه من الدين على المشهور بشرط أن يحول عليه الحول عند ربحها وان تكون مما يبيده مثله في الدين و (يزكي ما يبيده من المال) مما له ان يكون عنده نصاب من العين وعليه دين يقدر ذلك أو ينقصه عن مقدار ما يجب فيه الزكاة وعنده من العروض ما يوفي دينه فانه يقوم العروض وقت الوجوب آخر الحول ويجعلها في الدين بالشرطين المتقدمين وزكي العين هذا اذا وفيت عروضه بدينه (فان لم توف عروضه بدينه حسب بقية دينه فيما) أي الذي يبيده من المال (فان بقي بعد ذلك) أي بعد أن يحسب بقية دينه مما يبيده (ما) أي شيء (فيه) الزكاة زكاة ما له ان يكون عنده ثلاثون ديناراً وعليه عشرون ديناراً وعنده من العروض التي تباع في الدين وحالها عليها الحول ما يفي بعشرة تبقى عشرة يأخذها من الثلاثين

ويعطيهما فبقي عشرون فيزكيهما وهو كلامه انه اذا لم يبق بعد ذلك انصاب انه لا يزكيه وهو كذلك والله ان يكون  
عنده عشرون وعليه عشرون وعنده من العروض ما يوفي بعشرة فبقي عشرة يعطيهما من العشرين بقي عشرة لا زكاة  
فيهما ولا يبين ان الدين يسقط زكاة العين شرع يبين انه لا يسقط زكاة ما عداه فقال (ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر  
ولا ماشية) وكذلك لا يسقط زكاة معدن ولا ركاز مثل أن (٥٢٠) يكون عنده شيء من هذه المذكورات

وعليه دين يستغرق ما عنده  
فتجب عليه الزكاة ولا  
يسقطها والفرق بين ذلك  
وبين العين ان السنة انما  
جاءت باسقاط الدين في العين  
وأما الماشية والتمار فقد  
وجبت عليه الصلاة والسلام  
والخلفاء بعده الخراس  
والسعاة فخرصوا على  
الناس وأخذوا منهم زكاة  
مواشيهم ولم يسألوهم هل  
عليهم دين أم لا وكذلك  
لا يسقط الدين زكاة الفطر  
عنده أشهب ويسقطها  
عنده مد الوهاب ثم انتقل  
يتكلم على تعلق الزكاة  
بصاحب الدين فقال (ولا  
زكاة عليه) أي على من له  
مال (في دين) أصله هين

شيء بحسبه فمحول المعشر طيبه والمعدن خروجه (قوله ويعطيهما) ليس المراد  
الاعطاء بالفعل مجاوز تأخر أجل الدين بل المراد يلاحظ أنها في مقابلة الدين  
وكان رب الدين أخذها بالفعل وان لم يستحق أخذها الآن لعدم حلول الاجل (قوله  
الخراسون) هم الذين يقدرون ما على التخييل من الاوسق وقوله فخرصوا ناظرا  
للخراس الذين هم التمار وقوله وأخذوا ناظرا لسعاة الذين هم للمواشي في العبارة  
توزيع وح فقله وأخذوا منهم أي ليس لا بالمعنى المتقدم في العبارة استخدام  
والسعاة ليسوا فاصرين على الماشية بل كما يكونون لها يكونون لما نبت كما أفاده  
في المدونة (قوله وكذلك لا يسقط الدين زكاة الفطر عند أشهب) أي وهو الراجع  
(قوله بعد قبضه) أي حقيقة وهو واضح أوحكما كان ووجهه المحتسك لغير المدين  
وقبضه الموهوب له فان المحتسك يزكيه لكن من غيره الا أن يقول الواهب أردت  
أن الزكاة منه وأولى لو شرط ذلك الواهب وأما الوهب للمدين فلا زكاة على الواهب  
لانه لم يقبض لاحقيقة ولا حكما (قوله فيكمل به النصاب) أي فيكمل بالمسال الذي  
عنده النصاب (قوله والذي قاله ابن القاسم) نص ابن عرفة في دين المحتسك  
ولو آخره أي المحتسك فراراز كاه لعام واحد وسبع أصبع ابن القاسم لكل عام وذكر  
عبد الحق ان الدين الذي للمدين اذا كان قرضا فانه يزكيه امام واحد بعد قبضه  
الا أن يخر قبضه فرار من الزكاة فيزكيه لكل سنة اتفاقا انتهى فليعمل ذكر  
الخلاف في دين القرض على دين المحتسك وتعقب الشيوخ قول ابن القاسم (قوله  
احترازا مما اذا لم يكن كذلك) أي ليس أصله عينا بيده ولا عرض بتجارة أي بأن كان

عنده أو عرض بتجارة (حتى قبضه) يريد بالدين من العرض ودين البيع اذا كان محتسكا مثل أصله  
أن يكون عنده مال فيسلفه لرجل أو يشتري به سبعة ثم يبيعهما بدين (وان أقام) الدين (اعواما) عند المدين (فانما  
يزكيه) ربه (لهام واحد) لما مضى من السنين (بعد قبضه) اذا كان نصيبا أو مضافا الى مال عنده قد جمعه وأقامه  
المحول فيكمل به النصاب بتبنيه فظاهر قوله انما يزكيه لعام واحد الى آخره وان كان فرارا من الزكاة والذي  
قاله ابن القاسم ان تركه فرارا من الزكاة زكي ما مضى من السنين وانما قيدنا قوله في دين بقولنا أصله عين أو عرض  
تجارة احترازا مما اذا لم يكن كذلك بأن كان من ميراث مثلا فانه يستقبل به كما سيصرح به وقيدنا دين البيع  
بالاذا كان محتسكا احترازا مما اذا كان مديرا فان حكم دينه حكم غيره وقوم

(وكذلك العرض) يعني عرض تجارة الاحتكار حكمه حكم الدين اذا كان أصله عينا فانه لا يزكى الا لهام واحدون أقام احوالا كثيرة (حتى يبيعه) (٥٢١) وهذا مكرر مع قوله قبل فاذا بيعتها بعد حول الى آخره ولعله انما كرهه

ليرتب عليه قوله (وان كان الدين أو العرض من ميراث أو هبة أو صدقة أو نحو ذلك) (فليس يقبل حولها بما يقبض منه) يعني من الدين أو من ثمن العرض سواء تركه فرارا من الزكاة أم لا (وعلى الأصغر الزكاة في أموالهم في العين والحرق والماشية لعدم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم ولما في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه قال كانت عائشة رضي الله عنها - اتليني أنا وأخالي شيئا - بين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة وفيه عن عمر رضي الله عنه أتجروا في أموال اليتامى لأننا كلها الزكاة ومثل هذا لا يفعل ولا يقال من قبل الرأي ولا يخرج ولي اليتامى الزكاة عنهم - الا بعد ما يرفع أمره للإمام ومثل الأصغر في وجوب الزكاة في أموالهم المغانين وقوله (وزكاة الفطر)

أصله مثلا عرضا مأخوذا من ميراث أو هبة أو نحوهم - وباعه بمن ولم يقبضه الا بعد أعوام مثلا أو كان نفس الدين عينا وصلت اليه من ميراث مثلا ولم يقبضه الا بعد أعوام مثلا أو أي (قوله عرض تجارة الاحتكار) أي العرض الذي عنده وقوله وحكمه حكم الدين الأولي أن يقول فتحكمه حكم الدين أي الدين المنته - دين القرض ودين المحتكر (قوله اذا كان أصله عينا) أي انما يكون حكمه كالدائن اذا كان أصله عينا بيده أي أو كان أصله عرضا ملكا معاوضة سواء كان عرض قنية أو تجارة فاذا كان عنده عرض قنية فباعه بعرض ينوي به التجارة ثم باعه فانه يزكى عنه لحول أصله أي أصله الثاني لأصله الأول (قوله من ميراث) أي كان الدين من ميراث أي أتى له من ميراث ولم يقبضه الا بعد أعوام أو كان العرض الذي باعه من ميراث أي أتى له عرض من ميراث ثم باعه بمن ولم يقبض ذلك الثمن الا بعد أعوام (قوله أو نحو ذلك) أي كإرض حناية أو مهر أو خلع أو صلح عن دم خطأ عمدا أو عمل بدسواء كان تركه فرارا أم لا حاصلا له انه اذا كان أصله هبة أو صدقة بيدها أو متصدقها أو صدقا بيده زوج أو عوض خلع بيده دافعه أو إرض حناية بيده جانيه أو وصي له فلا زكاة فيه الا بعد حول من قبضه ولو آخره فرارا ولو بقيت العطية بيده طيلة قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيها لما مضى الأعوام على واحد منها لا على المعطى بالفتح عدم القبض ولا على المعطى بالكسر عند منون لانه قبول المعطى بالفتح تبين أنه على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكون له الغلة من يوم لعطية وانه اذا كان الدين من عرض أتاه من هبة أو صدقة فانه يستقبل به ولو آخر قبضه فرارا بل مثل ذلك ما اذا كان ثمن عرض قنية اشتراه بنقد أو غيره فانه يستقبل بذلك الثمن ولو آخر قبضه فرارا (قوله لهم قوله تعالى الخ) فيه ان قوله تطهرهم مقتناه من الذنوب والأصغر خالية من الذنوب (قوله عبد الرحمن بن القاسم) هذا أحد أئمة السبعة الذين كانوا بالمدينة وليس المراد به ابن القاسم فليد الإمام (قوله تجروا) أي ندبا (قوله الا بعد ما يرفع أمره للإمام) أي أو القاضى حاصل المسئلة ان العبرة بمذهب الوصي في الوجود وعدمه لان التصرف منوط به لا بمذهب أي الطفل لموته وانتقال المال عنه ولا بمذهب الطفل لانه غير مخاطب بها فلا يزكّيها الوصي ان كان مذهبه سقوطها عن الطفل والاخرجهما ان لم يكن

روى بالرفع مبتدأ الخبر ١٣١ عد ل محذوف أي وعليهم زكاة لفطروا بالجرعة فما على ما قبله (ولا زكاة على عبد) (قن) (ولا على من فيه بقية رقة) كالمذبر والمكاتب والمعتق بهه زكاة المدونة ولا على ساداتهم عنهم



أما عدم وجوبه على العبد فله قوله تعالى عبد المملوك لا يقدر على شيء وأما عدم وجوبها على السيد فلان المال بيد غيره وقال ابن عبد السلام الظاهر عندى تطيق الزكاة بمال العبد أما عليه أو على سيده لانه لا حد له طمعا للسيد بانتزاعه والعبد استناراه ولاشارة (في) قوله (ذلك كله) (٥٢٣) عائدة على جميع ما تقدم من العبد

والحرث والمناشئة وزكاة الفطر (فاذا أعتق) العبد أو من فيه بقبية رق (فما يأنف) أي يستأنف (حولا) أي عا (من يؤخذ) أي من يوم عتقه (بما يملك) وروى بما يملك (من ماله) أن كان مما يشترط فيه الحمول وهو العبد والمناشئة وان كان مما لا يشترط فيه الحمول وهو الحبوب والثمار وعتق قبل الطيب وجبت عليه الزكاة وإنما انعتق بعد الطيب فلا زكاة عليه (ولا زكاة على أحد في عبده وخادمه ع) العبد تارة يطابق على الذكرك دون الانثى وهو ما ذكرهنا وكذا قوله وعلى العبد في الزكاة خمسون جلد ويطلق على الذكرك والانثى وهو وقوله قيل هذا ولا زكاة على عبد (و) كذا لا زكاة على أحد

حاكم أو كان ماله ماله فقط أو ماله ماله وحفي وخفي أمر الصبي عليه والارفع للمالكى فان لم يكن الا حفي أخرجهما الوصى المالكى ان خفي أمر الصبي على الحفي والترك (قوله أي وعليهم زكاة الفطر) لكن المطالب بالخراج من تزامنه نفقتهم (قوله وبالجور في الجور) اذ يصير تقديره ح وعلى الاصاغر الزكاة في زكاة الفطر الا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله لا يقدر على شيء) أي لا يملك ملكا تاما (قوله في ذلك كله) خبر لا النافية متعاقب في ذلك (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) كلامه منقوض بالمالكى ومن في معناه بمن ليس للسيد انتزاع ماله قاله في الايضاح (قوله فاذا أعتق العبد) أي ولم يشترط سيده أخذ ماله لان مال العبد يكون له في العتق ان لم يشترطه السيد بخلاف البيع فان مال العبد بقي لسيده بعد بيعه ان لم يشترطه المشتري (قوله وروى بما يملك) ونسخة الضارع مقصدة معها فليس المراد بما يملك في المستقبل لان قرينة الحال تدل على ان الكلام في المال الكائن بيده (قوله يطلق) أي يطلقه المصنف (قوله وهو ما ذكرهنا) أي لا جعل قوله وخادمه فان المراد به الانثى ولو قال في رقيق لشملها والمراد رقيق اتخذ لاقينة وكذا قوله على العبد الخ مراده به الذكرك لانه قال المصنف به مد ذلك وكذا الامة أي عليها في الزنا خمسون جلد (قوله في فرسه وداره) أي المتخذ من لاقينة (قوله ولا ما يتخذ لاقينة من الرباع والعروض) احتراز عن المتخذ للتجارة من تلك المذكورات فالزكاة في قيمته أو ثمنه (قوله لا يخلو من تكرار) عبر بذلك اشارة الى انه ليس بتكرار محض لانه تفصيل ما أجل سابقا (قوله أن يقع الممرة) يدل من حديث وقوله وزاد جهة حاله من حديث الصحيبين أي اشارة لحديث الصحيبين والتمسك أن المصنف زاد على حديث الصحيبين أي على ما فيه ما يقاس على الحديث أي على ما فيه (قوله للنساء ولو كاهن الخ) الاولى عدم التخصيص ليشمل ما كان لاجل والمرأة من كل حلى مباح سواء كان باقيا على حاله أو تمكسر

اي (فرسه وداره) ولا في (ما يتخذ لاقينة من الرباع والعروض) وهذا اعني قوله ولا زكاة الى آخره لا يخلو من تكرار مع قوله قبل ولا زكاة في العروض بعضهم كرره اشارة لحديث الصحيبين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وزاد عليه ما يقاس عليه من الاشياء التي ذكروا وقال بعضهم كرره ليرتب عليه قوله (ولا فيما يتخذ بالنساء)

ولو كان له كالرجل (من الحلي) بفتح الحاء وكون اللام واحدا دخل في بضم الحاء وسر اللام كشدى وندى لثلا  
يتروهم وجوب الزكاة فيه من قوله (٥٣) وزكاة العيز والحرف والمناشئة فريضة وظاهر كلامه ان الحلي

أي أن نوى عدم اصلاحه فان نوى عدم اصلاحه أو لم ينو شيئا فيه الزكاة كالنهي  
بحيث لا يستطاع اصلاحه الاسباب فففيه الزكاة طاعة لخال ما كان مباحا  
للرجل خاتم وانف واستنار وحلية مصحف أو سيف اتصفت الحلية بالنص  
القبضة أولا كالتعدو ما حرم الاستعمال ففيه الزكاة كالرود والمكحلة  
والنفوس الاصل من كل غير ملبوس فانه حرام ولو على المرأة ونكتم الذهب  
بما كان محرما على الرجل وحده وليس من الحل ما تجعه المرأة على رأسها  
من القروش أو الفضة العديدة أو الذهب المسكوك فان عليه فيه الزكاة (قوله  
كندى وندى) وقد تكسر النحاء مثل عصي (قوله لا يرتب الخ) فيه أنه لا داعي  
لذكر لاجل الترتيب لانه يمكنه أن يقول ولا زكاة فيما يتخذ لباسا وقوله اثلايتوهم  
نظير لمخدوف أي وانما يرتب اثلايتوهم (قوله وظاهر المدونة عدم الزكاة) وهو  
المعتدو وأما الحل المتخذ بنية التجارة فتجب زكاته باجماع سواء كان للرجل أو امرأة  
ولو كان أولا للفتية ثم نوى به التجارة ويزكاه لعام من حين نوى به التجارة أي يزكي  
وزنه كل عام اذا كان فيه نصاب أو عنده من الذهب والفضة ما يكمل النصاب وكذا  
تجب الزكاة فيما كان يتخذ للمأبى كان للرجل أو امرأة كمن يتخذ لباسا  
فلما كبرت اتخذته لعاقبتها (قوله أو رفع من أرضه الخ) يترد بذلك من أن يكثر  
أرضه ليزرع فيها بنية التجارة فإذا كان كذلك فانه يزكاه مرتين أحدهما زكاة  
النصاب والآخرى زكاة الثمن اذا كان نصابا اذا باع به الدور اذا كان محتكرا  
أو يقوم اذا كان مديرا وانما يزرع في ثلاثين سنة أن يكره بنية التجارة  
والبذر فيها للتجارة ويزرع فيها بنية التجارة (قوله بما يقبض منه) بدل من به أي  
يستقبل بما يقبض من ثمنه أي بما يقبضه وقوله من ثمنه بيان ما وقوله استغنى  
من قوله قبل وان كان الدين الخ الأولى أن يقول استغنى من قوله قبل أو العوض  
من ميراث وقوله وما ذكره أي ما عدا قوله أو رفع من أرضه (قوله والفائدة ما تجدد  
الخ) في كلامه قصور الفائدة نوعا أحدها ما ذكره وثانيه ما تجدد عن مال  
غير مزرعي كمن عرض القنية (قوله اذا رفعه من غير أرضه الخ) كما اذا استأجر  
أرضا فزرعها لحكمه كذلك (قوله اذا أقام به) أي بالمكان المفهوم من للفعل

اذا لم يتركه ثم شرع يتكلم على المحدث المذكور في امرجه يقول (ويخرج من المحدث) بفتح الهمزة وكسر الهمزة الى المحدث من مدن بفتح الهمزة في الماضي بفتح الهمزة في المستقبل بفتح الهمزة اذا قام به و... جندف مدن

أى إقامة وكان القياس فيه ان كان اسم مكان القمع (من ذهب أو فضة) بيان لما يخرج (الزكاة) ظاهره ولو كان ندرة بفتح النون وسكون الهمزة وهو ما يوجد من ذهب أو فضة بغير عمل أو عمل يسير والمشهور ان فيها الخمس لا الزكاة وظاهر كلامه أيضا تخصيص وجوب الزكاة بالذهب والفضة وهو كذلك قال في المدونة ولا زكاة في معادن الرصاص والنحاس والحديد والزرنيخ وشبهه وانما تجب الزكاة فيما يخرج (٥٢٤) من معدن الذهب والفضة (إذا

(قوله أى إقامة) سمي بذلك لطول إقامة الناس فيه ميفارشتاء (قوله وكان القياس) فيه نظر لان اسم الزمان والمكان من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور العين كالمجلس ومن يفعل بفتح العين ويفعل بضم العين على مفعول مفتوح العين (قوله والمشهور أن فيها الخمس) ويدفع ذلك الخمس للإمام ان كان عدلا والافرق على فقراء المسلمين (قوله وانظر) قال ثبت لا نظرا لان التاء لا تلزم في المؤنث المجازى لانك تقول طلعت الشمس وطلعت الشمس وتأمله (قوله فحينئذ) أى حين قلنا فى المعدن الزكاة (قوله لمعوم) أى بطريق المفهوم أى فان مفهومه أنه إذا كان خمسة أواق فيها الزكاة وهذا شامل للمعدن (قوله حتى يصير) الأولى أن يقول وحتى يصير بالواو (قوله خلاصه) أى خروجه (قوله ويريد بعد تصفيته) الخاصل أنه اختلف فى ذلك فقل يتعلق الوجوب باخراجه ولا يتوقف على تصفيته وانما يتوقف عليها الاخراج للفقراء وقيل بتصفيته من ترابه وسبكه إزالة التراب عنه فقط والمشهور القول الثانى الذى هو أن الوجوب يتعلق بتصفيته على ما قاله الاقنوسى (قوله وهو ظاهر الرسالة) أى وقد علمت أنه حمل كلامه على المشهور بقوله يريد بعد تصفيته (قوله الزكاة بالرفع) مبتدأ وخبره ما قبله وقوله ربع عشره بدل من قوله الزكاة أو ان الزكاة مجرورة بإضافة نصاب اليها وقوله

بأغ) الخارج من معدن الذهب (وزن عشرين دينارا أو) بلغ الخارج من معدن الفضة (وزن خمسة أواق فضة) وانظر لم أثبت التامع المزنث اذا لاوقية مؤنثة (ف) حينئذ يكون (فى ذلك) الخارج (ربع العشر) لا الخمس لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم وائس فيما دون خمس أواق صدقة تنبيهه ظاهر اقتضاه على اشتراط حصول النصاب فى وجوب زكاة المعدن انه لا يشترط فى وجوبها الاسلام والحريه وهو قول

عبد الملك ان العبد كالحرة والكافر كالمسلم والشركاء كواحد وقال سحنون لا زكاة على العبد ولا على الكافر والشركاء يكون كل واحد يراعى النصاب فى حقه وهذا المشهور وروى عن بآن المعدن شبهه بالزرع والزرع لا يزكاه عبد ولا نصرانى حتى يصير للمسلم ما تجب فيه الزكاة وظاهر قوله (يوم خروجه) أى يوم خلاصه انه لا يشترط فيه الحول وهو كذلك (ق) يريد معنى الشيخ ان الحول ليس بشرط ويريد بعد تصفيته على المشهور وتظهر فائدة الخلاف اذا رفع شيئا من المعدن فلم يصفه الا بعد حول من يوم خروجه فن قال لا تجب الا بعد التصفية قال بزكاته مرة واحدة ومن قال تجب يوم خروجه وهو ظاهر الرسالة قال يزكاه زكاته زكاته وكذا ان اذامكت احوالا بغير تصفية انتهى (وذلك فيما يخرج) من معدن الذهب أو الفضة (بعد ذلك) أى بعد ما يخرج منه نصاب الزكاة ربع عشره حالة كونه (متصلا به) أى بالنصاب المخرج أولا (وان قل)

وهذا الاتصال يمتد إلى أن يكون في النيل وإن يكون في النيل وإن يكون في النيل (فإن انقطع فيه) أي عرقه الذي في المعدن (٥٢٥) (بيده) أي عمله بأن تبعه حتى انقضى فأطلق اليد هنا على العمل

(وابتداء) آخر (غسيرة لم يخرج شيئا حتى يبلغ) الخارج بعد النصاب الذي خرج أولا (ما فيه الزكاة) فإن لم يبلغ نصابا فلا زكاة ثم انتقل في الكلام على آخر ما ختم به الترجمة وهي الجزية فقال: (باب) في الجزية

(وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الأحرار البالغين ولا تؤخذ من نسائهم ولا من صبيانهم ولا من عبيدهم) لقولهم تؤخذ من هؤلاء الثلاثة لأن الله تعالى إنما أوجبها على من قاتل لأن قوله تعالى قاتلوه — يستدعي مقاتلتهم وهم في الغالب الرجال دون النساء والصبيان وأما العبيد فانهم مال تباع لهم ليكفهم وأخذ من كلامه أربعة شروط لا أخذ الجزية الذكورية والبرص والحرية والكفر ويشترط في هذا الأخير أن يكون غير قرشي وإن قرع على كفره فالقرشي لا جزية عليه أجماعا لما كتبه من النبي

ربيع عشره مبتدأ خبره ما تقدم الذي هو قوله فيما يرج (قوله يمتد إلى أن يكون في النيل) حاصله أن الاحتمالات ثلاثة أرجحها أو ما قلناه يمتد إلى أن يكون في النيل أي سواء اتصل العمل أم لا وقوله وإن انقطع النيل أي سواء اتصل العمل أم لا والحاصل أن الأقسام ثلاثة الأول أن يتصل العمل والنيل ويخرج نصاب فالزكاة حتى في الخارج بعد النصاب فأنهم إن ينقطع النيل ويتصل العمل فالذهب لا زكاة في الثاني - أي باع نصابا لا أقل لأنه لا يضم نيل لغيره فأنها إن ينقطع معا معا فلا زكاة في الثاني - أي باع نصابا اتفاقا وإن انقطع العمل دون النيل فليلزم وهو المعتمد وقيل يمتد

### (باب في الجزية)

(قوله وتؤخذ الجزية) عرفها ابن رشد بقوله ما يؤخذ من أهل الكفر جزاء على تأمينهم وحقق دمائهم مع إقرارهم على الكفر وهي مشتقة من الجزاء وهو المقابلة لأنهم قابلو الأمان بما أعطوه من المال فقابلناهم بالأمان وقابلوا بالمال (قوله البالغين) وصفهم بالبالغين ليخرج غيرهم وهو أمانة كيد للرجال وأما لسان الرجل يطلق على البالغ وغيره. وتعبارة أخرى البالغين زيادة مستغنى عن لسان الرجل لا يطلق في اللغة والعرف إلا على البالغ إلى أن قال نعم لو قال الله تعالى ليحترق بذلك عن المجانين لكان أولى (قوله فانهم مال تباع ما لكهم) أي فأنهم الشغل بخدمة ملاكهم (قوله فالقرشي لا جزية عليه) أي لما كتبه من النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف والمعتمد أن عليه الجزية قال ت وكتابة بعضهم الإجماع على عدم أخذها من كفار قرش طريقة انتهى (قوله وكذا المرتد) وكذا المعاهد قبل انقضاء مدة عهده (قوله وبقي عليه شرطان الخ) ويشترط أيضا أن يكون محالها لأهل دينه فلا تؤخذ من المنعزل بدراوس ومدة كالمهملين إلا أن يكون ترهيم طرا بعد ضربها فلا تمنع لاتهمهم على قول الأخوين وعند ابن القاسم تسقط بالترهيب وهو المعتمد وقولنا المنعزل أنه تراز من غير المنعزل كره أن الكنائس فانها تؤخذ منهم ويشترط أن لا يكون من أعنته مسلم في بلاد الإسلام بخلاف كافر أعنته كافرا أو مسلم في بلاد الحرب فتؤخذ منه وإن يكون ممن يصح سبأ احترازا من المعاهد قبل انقضاء مدة عهده (قوله العقل) احترازا من المجنون فلو أفاق المجنون أو بلغ الصبي أو عتق العبد فانهم تؤخذ منهم سريعا ولا ينتظر منهم مرور الحول (قوله

صلى الله عليه وسلم ١٣٢ عد ل وكذلك المرتد لا تؤخذ منه إذ لا يقر على كفره وبقي عليه شرطان العقل والقدرة على أداء الاحتراز من الفقهير الذي لا شيء عنده



منسوب الى مجوسه محلة) الحقلة المدعوى كافي الصحاح والقاموس والمصباح أي  
 مله مدعاة وهي بالنون والحاء لا بالميم (قوله عبد الوهاب) أي قاله عبد الوهاب  
 في معونه وقوله العرب والعجم الخ قصد بذلك التعميم رد المخالف فقد قيل انها لا تؤخذ  
 من العرب وليس الا القتل أو الاسلام فرد به بقوله العرب والعجم في ذلك سواء  
 وقال الثوري انها لا تؤخذ من نصارى بني تغلب وانما الذي يؤخذ منهم ان صدقة  
 مضاعفة فرد به بقوله بنو تغلب وغيرهم سواء اذا تقرر ذلك فقوله فلا اعتبار بانسابهم  
 لا يظهر بالنسبة للتعميم الثاني الذي هو قوله بنو تغلب وغيرهم سواء تنبيه \*  
 نصارى بنو تغلب فرقة من العرب فالنصرية ليست متامة فيهم لان المتأصل  
 فيهم من أنزل عليه الانجيل (قوله ثم بين حقيقة الجزية الخ) اعلم أن العاقلة الامام  
 ولو عقدها مسلم غير الامم بغير اذنه لم يصح عقده لكن لا يجوز قتله ولا أسر و يفعل به  
 غيرهما ويستمر أخذ الجزية لنزول سيدنا عيسى عليه السلام وحكمة ذلك أن قبول  
 الجزية من اليهود والنصارى لشبهة ما بدأ يديهم من التوراة والانجيل لتعلقهم بزعمهم  
 بشرع قديم فاذا نزل عيسى انقطع شبهتهم لحصول معانيته (قوله والجزية  
 على أهل الذهب) فاذا لم يكن عندهم الا المواشي فعليهم ما راضاهم عليه الامام  
 من ابل أو بقرة أو غنم وظاهر بعض العبارات وان كان أقل من أربعة دنانير  
 فان لم يقع بينهم وبينهم مراعاة فالظاهر كما في الزرقاني أنه يؤخذ منهم من الابل  
 بقدر أربعة دنانير وكذا أهل البقر والضأن وغيرهم (قوله أربعة دنانير) أي  
 شرعية وكذا قوله أربعون درهما أي شرعية فان كانوا أهلهم ما روى الاغلب  
 ان كان والاخير الامام وأهل مصر أهل ذهب وأن تعومل فيهما بالفضة (قوله وغلبة)  
 مرادف لما قبله وقوله وكذا أهل الصلح أي يؤخذ منهم أربعة دنانير أو أربعين درهما  
 (قوله جواب الادب) أي في مكان في فتحها مشقة على الاسلام وقوله ان قدر عليهم  
 أي على أهل الصلح (قوله واذا أخذت منهم فانه يخفف الخ) أي فالتنقيص انما  
 هو عند ارادة الاخذ لا عند الضرب لانها تضرب عليه كاملة كافي كبير الخرشبي  
 تنبيه \* تؤخذ الجزية مطلقا آخر الحول قال بعض ينبغي تقييده بما اذا كان يحصل  
 فيه اليسار فان كان انما يحصل له أو لها فانها تؤخذ منه اذ ذلك لان تأخيرها يؤدي  
 الى سقوطها ولا بد أن يكون مع أخذها الاثانة فلا تصح التيسار في دفعها فاذا  
 اداها فانه يصف في قفاه ويبسط الكافر كفه فيأخذها المسلم من كفه لتسكون يد  
 المسلم العليا (قوله بقدر ما يراه الامام الخ) فان لم يكن له قدرة على شيء سقطت عنه  
 كما تسقط بالاسلام صلحية أو عنوبة ولو ظهر منه التحيل بخلاف ما اذا قصد بترهه

وتؤخذ من المجوس جمع  
 مجوس منسوب الى مجوسه  
 محلة (وتؤخذ من نصارى  
 العرب) عبد الوهاب  
 العرب والعجم بنو تغلب  
 وغيرهم في ذلك سواء لقوله  
 تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون  
 بالله الآية ولان الشرك  
 قد شملهم فلا اعتبار  
 بانسابهم ثم بين حقيقة  
 الجزية فقال (والجزية على  
 أهل الذهب أربعة دنانير  
 وعلى أهل الورق أربعون  
 درهما) هذا في حق أهل  
 العنوة وهم قوم من الكفار  
 فتح بلادهم قهرا وغلبة  
 وكذا أهل الصلح وهم قوم  
 من الكفار جوا بلادهم  
 حتى صالحوا على شيء  
 يعطونه من أموالهم ان أطلق  
 ولم يقدر عليهم شيء معين  
 أما ان قدر عليهم شيء مقدر  
 أخذ منهم قليلا كان أو كثيرا  
 (و) اذا أخذت منهم فانه  
 (يخفف عن الفقير) بقدر  
 ما يراه الامام واقصر عليه  
 صاحب المختصر

وقال ابن حبيب لا تؤخذ من الفقير واستغنى عنه الخمي (ويؤخذ من تجره ثم) أي من أهل الذمة رجالا كانوا أو نساء  
أحرارا كانوا أو عبيدا بالعين كانوا (٥٣٧) أو ميانا (من أبق) بضم الميم والفاء وسكونها (إلى أبق) أي

من محل الى غير محل جزيته  
وعمالاته (عشر من ما يبيعونه)  
عند ابن القاسم وقال ابن  
حبيب عشر ما يخذ لوزبه  
كالخرب بينه الى قول ابن  
القاسم لو ارادوا الرجوع  
قبل أن يبيعوا أو يشتروا  
لا يجب عليهم وهو ظاهر  
كلام الشيخ وعلى قول ابن  
حبيب يجب عليهم وسبب  
الخلاف هل المأخوذ منهم  
لحق الانتفاع أو لحق  
الوصول الى القطر ومفهوم  
كلامه انه لا يؤخذ منهم  
المشرا اذا تجروا في بلادهم  
وهو كذلك ثم بالغ على أخذ  
عشر السن فقال (وان  
اختلفوا) أي ترددوا  
(في السنة مرارا) وقال  
الامامان أبو حنيفة  
والشافعي لا يؤخذ منهم  
في السنة الا مرة واحدة لما  
فعل ع — ررضي الله عنه  
وتكرر الانتفاع والحكم  
بتهكر ربه تكرر سببه (وان

في ديرو صومعة التعيل على اسقاطها ولا تسقط عنه (قوله وقال ابن حبيب الخ)  
ضعيف (قوله من تجر) بفتح الجيم في الماضي وضمها في المضارع (قوله ولا عملانه)  
ايتانه بلا توكيد والافهى مستغنى عنها وعطف العمامة على محل الجزية تفسير  
ورده من اقليم الى اقليم آخر والاقليم خمسة مصر والشام والعراق والاندلس  
والمغرب فالاعتبار بهذا بالاسلاطين اذ لا يجوز تعدد السلطان قاله توفيق التحقيق  
وقيل يجوز عند تناء الاقطار وفي بعض شراح خليل ما يصرح بأن أحجاز اقليم  
والروم اقليم فانظر مع قول توفيق التحقيق (قوله عشر من ما يبيعونه) أى من غير  
الطعام أو من الطعام في غير مكة والمدينة وما اتصل بهما من قراهما (قوله عند ابن  
القاسم) وهو المشهور كافي كلام توفيق وعج واعلم أن في كلام المصنف اجمالاً  
تفصيله أنهم ان قدموا من أفق إلى أفق بعرض وباءوه بعين أخذ منهم عشران ثم  
وان قدموا بعين واشتروا بها عرضاً أخذ عشر العرض على المشهور ولا عشر قيمته  
وان قدموا بعرض واشتروا به عرضاً آخر عليهم عشر قيمته ما اشتروا ولا عشر عين  
ما قدموا به ولا يتكرر عايمهم الاخذ به تكرير بيعهم ومثرائهم ماداموا بائناً في واحد فان  
باعوا بائناً في كل شام أو العراق واشتروا بائناً آخر كصراً أخذ منهم عشر في الاول وعشر  
في الثاني كما أنه يتكرر الاخذ منهم ان قدموا بعد ذلك بلدهم ولو مراراً في سنة  
واحدة كما اشار الى ذلك المصنف بقوله ثم بالغ على أخذ عشر الخ (قوله قبل أن  
يبيعوا) أى اذا قدموا بعروض وقوله أو يشتروا اذا قدموا بعين (قوله المراد به  
الحنطة والزيت خاصة) ضعيف والمعتمد الثاني الذي هو قوله وقيل المراد به كل  
ما يفتات وأما غير الطعام كالعرض والابن فيؤخذ من ثمنه جميع العشر (قوله  
أو يجرى مجراه) أى من آدم ومصلح وقوله فيدخل في ذلك الحبوب أى ما عدا  
القطاني لان القطاني منها (قوله الحبوب والقمح) راجع لقوله كما يفتات به  
وقوله والزيتون الخ راجع لقوله أو يجرى مجراه وقوله وما في معنى ذلك المذكور  
من الزيتون والادهان أى من بقية الأدم ومن المصلح كحب وعسل ومخ ووهل يدخل  
في ذلك مثل الجوز والاوز والبنساق وهو الظاهر (قوله فليلك الخ) أى

جاءوا) أى أهل الذمة (المعصوم) المراد به الخطئة والزيت (خاصة) وقيل المراد به كلما يقتات به أو يجرى مجراه فيدخل في ذلك الحبوب والقطاني والزيتون والادمان وما في... من ذلك (الى مكة والمدينة خاصة) أخذ منهم نصف العشر من ثمنه) واختلف في علة التخصيف فقيل لكثر الجلب اليه الشدة حاجته أهله لذلك وهو المعروف وقيل لفضلهما

تدبر ان الاول (ج) ظاهر كلام الشيخ ان قري مكة والمدينة ليست كهم او الحقها ان الجلاب هم الثاني (ع)  
تكام ابو محمد في نصف العشر في اهل الذمة وهل الحريون مثل (٥٣٨) ذلك أم لا فان نظرنا الى العلة فاعلم

جارية في الجميع (و) يؤخذ  
من تجار الحريين (العشر)  
أي عشر ما قدمه وابه ظاهره  
باعوا أول بيعة واسواء باعوا  
في بلد واحد أو في جميع  
بلاد الاسلام وهو قول ابن  
القاسم وقدم مذهبه في اهل  
الذمة انه لا يؤخذ منهم حتى  
يبيعوا والفرق بينهما ما ان  
اهل الحرب قد حصل لهم  
الامان ماداموا في أرض  
الاسلام وجميع بلاد  
الاسلام كالبلد الواحدة  
وأما اهل الذمة فانما يؤخذ  
منهم لا لتفاههم اذ هم غير  
ممنوعين من بلادنا فلما  
تكرر دفعهم تكرر الاخذ  
منهم وظاهر كلام الشيخ انه  
لا ينقص من العشر وان رآه  
الامام وهو قول مالك وقال  
ابن القاسم يؤخذ منهم  
بحسب ما يرى الامام وصرح  
(د) بشهو ربه وهذا  
لا يزداد على العشر شي هذا  
كلمة اذا دخلوا بأمان مطلق  
وأما اذا شرطوا على أكثر

فقبل في التعليل ليكثر ولو قال فقبل كثرة الجلب الخ لكان احسن فتدبر (قوله  
والحقها ان الجلاب هم) واقصر عليه بعض شراح خليل فهو يفي داعماده  
وترجيحه (قوله وهل الحريون مثل ذلك) فاد كلامه انه ترد منه لا افادة  
خلاف في المسئلة والظاهر انهم مثاهم (قوله فان نظرنا الى العلة) أي التي هي كثرة  
الجب اليهم الشدة حاجة أهلها (قوله وسواء باعوا في بلد واحد الخ) هذا التعميم  
لاثرة والا حسن أن يقول وظاهره انه يؤخذ منهم العشر فقط بوصولهم ولو باعوا  
بأفق واشتروا با آخر وهو كذلك بخلاف اهل الذمة فانهم اذا باعوا بأفق واشتروا  
بآخر فانه يتكرر عليهم العشر وهو الذي يناسب فرق الشارح الذي ذكره  
(قوله وهو قول ابن القاسم) أي الاخذ سواء باعوا أو لم يبيعوا بدليل قوله وتقدم  
مذهبه وبدل عليه أيضا عبارته في التحقيق ومقابلته ما لا شبهة انه لا يؤخذ منهم  
حتى يبيعوا كالذميين (قوله والفرق بينهما الخ) قد أفدناك ان هذا الفرق  
لا يناسب الاما قلناه ولا يناسب كونه فرقا لاذكره من أنه الحريين يؤخذ منهم  
باعوا أو لم يبيعوا وأهل الذمة لا يؤخذ منهم الا اذا باعوا (قوله لا تنفعهم) أي  
لا منهم وقوله وهم الواو لتعليل لذلك المذهب (قوله وهو قول مالك الخ) لا يخفى  
ان هذا الاشبه أيضا وحاصله انه ان كان قبل النزول يجوز أن يتفق معهم على أكثر  
من العشر وان كان بعد النزول لم يؤخذ منهم الا العشر (قوله وقال ابن القاسم)  
حاصله انه يقول لاحد فيما يؤخذ منهم ولو أقل من العشر سواء قبل النزول أو بعده  
وذلك على ما يتفقون عليه مع انما دل على هذا كاه كلام ابن عمر (قوله وصرح  
بشهو ربه) وذا صرح بتبانه المشهور (قوله هذا) أي قوله وكذا لا يزداد دليل قوله  
وأما اذا شرطوا الخ فالتناسب اسقاطا عمل (قوله بحسب ما شارطوا عليه) أي من  
زيادة على العشر قليلة أو كثيرة (قوله والمشهور تركيهم لغيره) ومقابلته لا يمكنون  
والخلاف مبني على تكليفهم بفروع الشريعة أم لا ذكره في التوضيح (قوله اذا حمله  
الخ) الاحسن أن لو قال مثل قول ابن عمر ورضه وان قدموا بالجر والخزير فان كان  
هناك اهل الذمة الذين يشترون منهم ذلك تركوا ويؤخذ منهم العشر بعد البيع  
وان لم يكن هناك من يبتاع ذلك منهم ردوا به ولم يتركوا بدخله به ويمكن ترجيح

من ذلك عند عقد الامان فأشار اليه بقوله (الا أن ينزلوا على أكثر من ذلك) أي من العشر فهو زاخذ  
أكثر من العشر بحسب ما شارطوا عليه (ج) ولا يمكن من بيع غير مسلم باتفاق والمشهور تركيهم لغيره اذا حمله  
لاهل الذمة لا الى الامصار والمسلمين التي لازمة لهم فيها

تم حتم الباب بمائة عليه قول الباب أنه تبرع به وهو قوله (وفي الركاز) وهو غنة على ما قال صاحب العينية قال لما  
يوضع في الأرض وما يخرج من (٥٣٩) المعدن من قطع الذهب أو الورق واصطلاحاً (دفن الجاهلية)

زاد في الواضحة خاصة وانكسر  
 يقع على دفن ابيه عليه  
 ودفن الاسلام والدفن بكسر  
 الدال المهملة يعني المدفون  
 كالذبح في قوله تعالى وفديناه  
 بذبح عظيم أي م — ذبوح  
 ويحتمل أن تقع داله والمعنى  
 واحد نحو الدرهم فرب  
 الامير أي مضروبه واختلف  
 هل هو خاص بخمس النقادين  
 أو عام فيه وفي غيره كاللوازم  
 والطيب والنحاس والرصاص  
 ق — ولان لمالك اقتصر  
 في المختصر على الثاني وبالغ  
 فيه على انه يطلق عليه ركاز  
 ولو شك أهو جاهلي أم لا  
 لالتباسه بالامارات أو  
 لعدمها لان الغالب ان ذلك  
 من فعله — م وقال (ك)  
 المعروف من المذهب الذي  
 رجع اليه مالك وأخذ به  
 ابن القاسم تخصيصه — هـ  
 بالمقدين وحكمه انه يجب  
 فيه (الخمس على من أصابه)  
 ظاهره ولو كان دون النصاب  
 وهو كذلك على المشهور لان  
 قوله صلى الله عليه وسلم وفي

عبارة لشارح له بأن يجعل قوله اذ بدل من قوله لغيره والمعنى والمشهوره بكتبهم من  
التقدم به اذ حملوا لاهل الذمة الخ قوله أنه تبرع به بدل اشتمال منها في قوله بما الخ  
(قوله وفي الركاز) من ركز في الارض اذ اثبت قاله الشيخ أبو الحسن (قوله على ما قال  
صاحب العبر الخ) انما قال ذلك اشارة الى أن هذا غير متفق عليه فقد قال الهروي  
قال أدل البخاري كنور الجاهلية وقال أهل العراق هي المعادن ووافق صاحب  
العبر الانباري والحليل حيث قال الركاز الكثر يوجد في الارض أثر في المعدن  
انتهى (قوله بقال ما يوضع في الارض) أي من المال المدفون في الجاهلية  
أنصحه صاحب المصباح (قوله وما يخرج من المعدن الخ) ظاهره ان ما يخرج  
من الارض من غيرها لا يقال له ركازا (قوله دفن الجاهلية) والجاهلية ما قبل  
الاسلام قاله خليل في توضيحه وهو مخالف لما قاله أبو الحسن في كتاب الولاء  
اصطلاحهم ان اجابية أهل الفترة ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال  
لهم جاهلية ولو قال مال جاهلي لكان أحسن لانه يشمل المدفون وغيره لكنه جرى  
على الغالب (قوله كالذبح) في قوله لا يخفى أن الذبح بمعنى المذبوح في الآية  
وغيرها فلا وجه للتقييد (قوله ويحتمل أن تقع داله) انما أتى به على احتمال  
يشعر بقوة القول الذي هو الكسر لا شهرية ولذلك قال الحافظ ابن هروالزركشي  
وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا انتهى (قوله واقتصر صاحب المختصر على الثاني)  
أي وهو المعتمد وسواء كان غنيا أو فقيرا أو مدينا (قوله ولو شك) الظاهر أنه أراد به  
مطلق التردد لقوله ان الغالب الخ الآن غير المدفون لا يكون عند الشك ركازا (قوله  
لا لباس الامارات) علة للشك ويدخل في الالتباس صورتان ما اذا كان عليه  
علامة وانطلمست أوعاياه العلامتان (قوله لان الغالب الخ) علة لكونه عند الشك  
ركازا (قوله من فعاهم) أي فعل الجاهلية (قوله المعروف الخ) ضعيف (قوله الذي  
رجع اليه مالك الخ) بل يرجع الى عدم تخصيصه بالنقيد بن ونصر الدهري على  
ابن الحاجب قال مالك مرة فيه الخمس ثم قال لا خمس فيه ثم قال فيه الخمس قال ابن  
القاسم وبه أقول ثم قال وهو المشهور (قوله وهو كذلك على المشهور) ومقابله  
ما في كتاب ابن سحنون لا خمس فيه حتى يكون نصا با وقد وجه الشارح المشهور  
وجهه المقابل أنه عين فوجه اعتبار النصاب فيه قياسا على الزكاة (قوله ولو وجد

الركاز الخمس عام ١٣٣ ٤٤ ل في الكثير والقليل وظاهر كلامه أنضائه لا يشترط في واجده الاسلام والحريه وهو كذلك وظاهره ايضا أن فيه الخمس ولو وجد



بنفقة كثيرة) أي حيث لم يعمل بنفسه (قوله أو عمل) أي كبير أي بأن عمل  
 بنفسه وعبيده فإن قلت النقل فيد أن ما طلب بنفقة ولو قلت فيه الزكاة والشارح  
 اعتبر الكثرة قلت أجيب بأن شأن النفقة التي تصرف في تحصيل الركا أن تكون  
 كثيرة (قوله على ما في المدونة والموطأ) انما عبر بذلك لانه نقل عن مالك  
 أن فيه الخمس مطلقا (قوله وهو ان وجدته في الغيا في) أي موات أرض الاسلام  
 واعلم أن الاولى اسقاط قوله في دار الاسلام قال الشيخ أبو الحسن شارح المدونة  
 الركا على أربعة أوجه ما وجد منه بأرض العرب ونيافى الأرض فهو لن وجدته  
 وفيه الخمس وما وجد بأرض الصلح فهو للذين صالحوا على أرضهم ولا يخمس  
 وما وجد بأرض الحرب فهو لجميع الجيش وفيه الخمس وما وجد بأرض الغنوة فهو  
 لجميع من افتتحها زاد الباسجي وجهه خامسا وهو اذا كان بأرض مجهولة قال هو ان  
 وجدته وعليه فيه الخمس اتمى فقره وان وجدته في ملك أحد فهو له أي ولو جيشا  
 فان لم يوجد مالك الأرض سواء كان جيشا أو معينا فانه يكون لوارثه فان لم يوجد فهو  
 مال جهات أربابه فوضعه بيت المال وقول الشيخ أبي الحسن وما وجد بأرض  
 الصلح الخ أي وسواء كانوا هم الذين دفنوه أو دفنوه غيرهم فان وجدته أحد المصالحين  
 في داره فهو له بمفرده فان لم يكن رب الدار منهم فهو لهم لاله (قوله يصرفه في محله)  
 المراد بوضعه في بيت مال المسلمين يصرفه الامام في مصارفه باجتهاده فيبدأ من ذلك  
 بال النبي على جهة الاستحياب ثم يصرفه للمصالح العائدة نفعها على المسلمين كبناء  
 المسجد والقنطرة والغزو وعمارة الثغور وأرزاق القضاة وأقضاء الديون وتزويج  
 الاعزب ونحو ذلك (قوله تصدق واجده به) قضية كون مصرفه مائة قدم  
 ان واجده يصرفه في مصرفه بحسب الامكان لا خصوص التصديق فقط كما هو  
 ظاهر عبارة قتدير (قوله ما ظهر أنه من دفن الخ) لو قال مائة بين أنه مال مسلم  
 أو ذمي لعلامة لكان أحسن ليشمل المدفون وغيره (قوله يعرف سنة) أي كل  
 واحد من دفن المسلمين ودفن أهل لذة هذا خلاف الراجح والراجع أن ما فوق  
 الترافه ودفن الكثير كالدول والديرمات والدينا يعرف أيا ما هي مفضة طلبها  
 ولا يعرف سنة وأما الترافه وهو ما دون الدرهم الشرعي لا يعرف أصلا لا أقسام فلائحة  
 والظاهر ان محل التعريف ما لم يتقادم الزمن بحيث يطلب على الظن ان أهلها  
 انقرضوا أو لا فيكون من المال المجهول ربه ولا يعرف (قوله وإمارة الكفر) أي  
 أهل الجاهلية (قوله حمل على أنه من دفن الكفار) أي أهل الجاهلية (قوله  
 والكثر) عطف تفسير (قوله لفظه) بفتح الفاء من باب ضرب كما في المصباح

بنفقة كثيرة أو عمل  
 في تخليصه وليس كذلك  
 وانما فيه الزكاة الخ  
 ما في المدونة والموطأ وظاهره  
 انه لن وجدته مطلقا وقرره  
 (ع) بذلك وليس كذلك بل  
 فيه تفصيل وهو ان وجدته  
 في الغيا في بلاد الاسلام  
 فهو لواجدته وان وجدته  
 في ملك أحد فهو له اتفاقا  
 في تنبيهات الاول يعطى  
 الخمس للامام العدل يصرفه  
 في محله فان كان غير عدل  
 تصدق واجده به الثاني  
 ما ظهر أنه من دفن المسلمين  
 أو من دفن أهل الذمة  
 لعلامة فهو لقطعة يعرف كل  
 سنة تعريف اللقطة وما  
 لم تظهر عليه إمارة الاسلام  
 وإمارة الكفر حمل على أنه  
 من دفن الكفار لان الدفن  
 والكثر من شأنهم الثالث  
 مالفظة

(قوله أي طرحه الخ) أي من الذي لم يتقدم عليه ملك لا حاد أو لم انه ملك غير محترم كحربي فهو راء جماعة فساد رايه أحدهم فانه يكون له كالصيد يملكه المبادر له لا لراي له والفنبر روث دواب البحر أو يبيع عين فيه كافي القاموس (قوله الآن يتقدم عليه ملك معصوم) أي مسلم أو ذمي هذا هو المراد بالمعصوم وخرج به الحربي سمع ابن القاسم من طرح متاعه خوف خرقه أخذه من خاص عليه وحله بغرم اجرم أو قيل لا ويكون لواحد وانظروا خميسه والراجع الا قول (قوله وكذلك ما ترك بضيعة) أي المغارة المنقطعة سمع ابن القاسم من أسلم دابته في سفر أيسا منها أخذها من أخذها واتفق عليا وعاشت وعلى ربه ادفع كافة الذي أخذها كجاجة قيامه عليها ان قام عليها لربها وقيل لا ابن رشد مقيد الاول من القولين أخذه حفظا لربه أو تملكها بظنه تركه ربه ولو أخذه اغتيا لا فلا حل له وعجابه بهرام فان تقدم عليه ملك فقيل له ولما لك ان يتركه اختيارا وقيل لواحد لانه مستهلك والخلاف كذلك فيما تركه ربه في بر أو بحر عجزا عنه في محل مضيعة انتهى والراجع الاول (قوله لانه مملوك) ظاهره انه عدله لبحر بان القولين ولا محبة له (قوله وأما لو كان بغير اختياره) كعطب البحر وعين قوله الآن يتقدم عليه مقتصر فيه على أحد القولين فيفيد ترجيح قول ابن القاسم من انه لربه لا لواحد كما قلنا (قوله أو الساب) ماسلبه انسان منه فهو لربه وليس محل خلاف (قوله وعليه كراء مؤنته) لا يظهر الا في عطب البحر لا فيما سلبه انسان لما تقدم عن ابن رشد

### \*(باب زكاة الماشية)\*

(قوله وبيان نصابها الخ) مفاده انه ليس داخل في الترجمة وهو غير ظاهر فالناسب أن يشير إلى أنه داخل فيها كما في قول باب في بيان زكاة الماشية من حيث حكمها ونصابها وما تتركى به فتدبر (قوله لانها كذلك وردت في الحديث) أي مفردة هذا مراده لا ما هو ظاهر من انها وردت مفردة بباب في الحديث الا أن يريد بالحديث كتبه (قوله ولان العمل فيها مختلف) أي من حيث انه لا ضابط معين بعشر أو نصفه وربيع عشر (قوله وهو كذلك عندنا) وقال أهل العراق قبيح في الخيل اذا كانت سائمة أي راحية ذكورا وإنا فاقطة متخذة لانسلا دينار في كل فرس وان شاء قومها وأخرج عن كل مائة درهم خمسة دراهم (قوله ليس على المسلم في عبده) قال شارح الحديث رقية ذكرا كان أو أنثى وقوله ولا في فرسه الشامل للذكور والاشي وجمعه الخيل من غير لفظه ثم قال والمراد بالفرس اسم الجنس فلا

أي طرحه البحر من جوفه إلى شاطئه كانه نهر والأول في وسائر الحلية التي يلقبها فهو لمن وجد منه ولا يخمس (ك) الا أن يتقدم عليه ملك معصوم فقولان وكذلك ما ترك بضيعة عجزا عنه فيه قولان لانه مملوك وأما لو كان بغير اختياره كعطب البحر أو السلب فهو لصاحبه وعليه كراء مؤنته (باب في بيان حكم زكاة الماشية) وبيان نصابها وبيان ما تتركى به وغا أفردا بباب لانها كذلك وردت في الحديث ولان وجه العمل مختلف فيها وبدأ بحكمها فقال (وزكاة الابل والبقر والضم فريضة) تقدم دليله وشروط وجوبها في الباب السابق وقوة كلامه يقتضي ان زكاة الماشية معصورة فيما ذكره كرويه كذلك عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة

وظاهر كلامه ان المتولد من النعم والودح فيه الزكاة والذي في المختصر سقوط الزكاة فيها وظاهر كلامه ايضا ان الماشية اذا كانت معلوفة او عاملة في الزكاة وهو المذهب (٥٢٢) وعن ابي حنيفة والشافعي لا زكاة

في العامة لقوله عليه  
الصلاة والسلام في الغنم  
السائمة الزكاة اجاب بعض  
أصحابنا بجمع كون المفهوم  
حجة سلمنا انه حجة فـ  
عارضه عموم قوله عليه  
الصلاة والسلام في كل  
أربعين شاة شاة وهذا أقوى  
من المفهوم وبدأ بالكلام  
على بيان فروض زكاة الابل  
اقتداً بالحديث وفروض  
زكاتها احدى عشرة فرضة  
أربعة منها المأخوذة فيها من  
غير جنسها وهو الغنم ويسمى  
المزكي بها شناق بفتح الشين  
المعجمة وبالنون وسبعة  
الزكاة فيها من جنسها وقد  
أشار الى أولى الأربعة بقوله  
(ولا زكاة من الابل في أقل  
من خمس ذود) بذال  
معجمة في أوله ودال مهملة  
في آخره والاصل فيما ذكر  
قوله صلى الله عليه وسلم  
ليس فيما دون خمس ذود  
صدقة روى بالاضافة  
وعندها (وهي) أي الخمس  
ذود (خمس من الابل)  
فاذا بلغت هذا العدد

زكاة في الواحدة اتفاقاً وخص المسلم وان كان الصبي عند الاصول ووافقه هذا  
تكاليف الكافر بالفروع لانه مادام كافر لا يجب عليه حتى يسلم واداء المسلم  
سقطت لان الاسلام يجب ما قبله انتهى (قوله فيه الزكاة) ظاهره كانت  
الام من النعم أم لا وهذا لا ينقض القصار وقيل ان كانت الام من النعم فالزكاة والا فلا  
(قوله والذي في المختصر الخ) هو الراجح من الخلاف المذكور في المسئلة (قوله وهو  
المذهب أي مذهبنا) أي خلافاً للشافعي وأبي حنيفة وأحمد فان قلت هذا لا  
فسرته بالراجح اذ هو المتبادر من التعبير ويقع كثير في كلام أهل المذهب قلت المانع  
من ذلك انه قابله بالمخالف ولو اراد ما ذكرته لقابله بواحد من أهل المذهب فتدبر  
(قوله لا زكاة في العامة) أي والمعلوفة واعلم ان الماشية كانت أولى لم يذكرها (قوله  
سلمنا انه حجة فقد عارضه الخ) لقيام الاجماع على تقديم المنطوق على المفهوم  
في الاحتجاج واجيب أيضاً على تقدير حجية المفهوم ان التقييد بالسائمة خرج مخرج  
الغالب لا لاحتراز لان الغالب في الانعام في أرض الحجاز السوم والتقييد اذا كان  
بالنظر لا بالغالب لا يكون حجة بالاجماع (قوله في كل أربعين شاة الخ) كذا في بهرام  
والصواب اسقاط كل كما قررره بعض شيوخنا (قوله اقتداً بالحديث) أي اذا فعل  
ذلك صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة المكتوب للعروب حرم (قوله ويسمى  
المزكي بها شناق) أي يسمى المزكي من الابل بالغنم شناقاً قال عياض الشناق  
بفتح الشين المعجمة وفتح النون فسرناه ما لا نزك من الابل بالغنم وأبو عبيد بن جابر  
القريبضتين كاللواض انتهى قال الخطاب سمي شناقاً لكونه اشناق الى غيره  
أي أضيف أي أضيفت الابل الى الغنم فزكيت بها والله أعلم انتهى وقال الشيخ أبو  
الحسن في شرح المدونة انما سمي شناقاً لان الساعي يكلف رب المال أن يأتي بما  
ليس عنده ويشدد عليه من غير اختياره انتهى وقول الشارح وبالنون عطف على  
بفتح الشين فلا يصدق النون (قوله روى بالاضافة وعندها) ورواية الاضافة  
هي المعروفة ونقلها ابن عبد البر والقاضي عن الجمهور وقال سيدي به نقول ثلاث ذود  
محذوف التاء من ثلاثة لان الزود وثنية ولا مفرد له من لفظه كرهط وقوم انتهى  
وقال الاصح في الذود من ثلاث الى عشرة (قوله وهما ما أوفى سنة الخ) الا ان  
المشاة المجذعة ما أوفت سنة وشرعت في الثمانية والثنية ما أوفت سنة ودخلت  
في الثمانية دخولاً بيناً والتاء فيها الواحدة لانه لا فرق في الاجزاء بين الذكروا

(هـ) الواجب (فيها شاة جذعة أو ثنية) وهما ما أوفى سنة ودخل في الثنية (من جنس غنم أهل  
ذلك البلد من ضأن أو ماعز)

فان كان جل غنمها الضان اخذت منه واركانت المعز اخذت منه لان الحكم الغالب ولا يشترط في الشاة المأخوذة  
 ان تسكن وان تشي واشترطه ابن القصار ووجهه بضم ظاهر قول الشيخ جذعة أوثنية ولودفع رب المال عن الخمس  
 ابل بغير ابدال من الشاة الواجبة عليه اجزاء على الصحيح لانه واساة من جنس المال بأكثره - وجب عليه وغاية  
 أخذ الشاة الى تسع (فالخمس ٥٣٣) فرض والاربعة وقصر وهي أقل أوقاص الابل (ك) اختلف في هذه

الشاة هل هي مؤخوذة عن  
 الخمس خاصة والاربعة  
 الزائدة لا تشي فيها أو هي  
 متعلقة بالجميع وأن  
 الأوقاص من ركاة أيضا  
 في ذلك قولان انتهى وقال  
 (ع) ولا يصح قول من قال  
 ان ظاهر قوله الى تسع ان  
 الأوقاص تركي بل الشاة  
 وجبت في خمس ولا تشي  
 فيها زاد عليها الى العشرة  
 انتهى وهذا هو الموافق  
 لقوله بعد ولا زكاة في الأوقاص  
 ثم أشار الى بقية الاربعة  
 فرائض المأخوذة فيها من  
 غنم يربحها بقوله (ثم  
 في العشر شاتان الى اربعة  
 عشر ثم في خمسة عشر ثلاث  
 شياه الى تسعة عشر  
 فاذا كانت عشرين فأربع  
 شياه الى اربعة وعشرين)

(قوله فان كان جل غنمها الضان اخذت منه) ولا نظير لغيره المالك وقوله وان كان  
 المعز اخذت منه فان تطوع وأخرج ضانية فيعزى لان الضانية أفضل لان الضابط في  
 هذا السبب انه ان أخرج غير ما طالب منه فان كان الذي أخرجه أحفظا لقراء اجزاء  
 والا فلا وان تساوى أخرجت من الضان فان عدم بمجملة الصنفان طولب بكسب  
 اقرب بادليه (قوله واشترطه ابن القصار) ضعيف (قوله ووجهه بعضهم الخ)  
 تقدم ان اتساء فيها للوحدة (قوله ولودفع رب المال عن الخمس الخ) هذا قول  
 عبدا لمنع القروي من أصحابنا ابن عبد السلام وهو الأصح ومقابل له ما نقل  
 عن أبي الوليد مالباسي القول بعدم الاجزاء ومحمل القول بالاجزاء حيث ساوت  
 قيمته قيمة الشاة وأما اذا أخرج البعير عن أكثر من شاة فانه لا يجوز  
 باتفاق (قوله لانه مواساة) أي اعانة (قوله أو هي متعلقة بالجميع) وهو  
 الذي رجع اليه مالك وهو المشهور وتظهر غمرة الخلاف في خابط بين لاحدهما  
 تسع والاخر خمس (قوله ان ظاهر الخ) أما كونه ظاهرا لا غيا فسلم فقول  
 ابن عمر ولا يصح قول من قال الخ غير ظاهر ثم لو قال هو ظاهر المصنف الآن الفقه  
 خلافة لكان أحسن (قوله فاذا كانت عشرين) هذا بناء على انها  
 تامة وفي نسخة عشرين بناء على انها ناقصة (قوله وميت بنت مخاض الخ)  
 ويشترط أن تكون سليمة من العيوب فان لم تكن بنت مخاض أي أو وجدت  
 لكن معيبة (قوله والمأخوذة حينئذ) أي على ميل الوجوب (قوله تأ كيد)  
 أي لاستفادته من ابن وقيل المراد به التخصيص لان من الحيوان ما يطلق ابن  
 على ذكره وانشاء كابن عرس وابن آوى لقرب من الحيات (قوله كلفه  
 بنت المخاض) أي أحب أو كره فجعل حكم عدم الصنفين حكم وجودهما

فالوقصر في كل واحد من ١٣٤ ع ل هذه القروض الثلاثة اربعة أيضا ثم شرع  
 في السبعة الباقية فقال (ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت ستين) ظاهره انها كلمت ستين وللنصوص  
 لغيره ما أوفت سنة ودخات في الثانية وميت بنت مخاض لان أمها ما ض أي حامل لان الابل تحمل سنة وتربي  
 سنة (فان لم تكن) بنت مخاض موجودة (فيها) أي في الخمس والعشرين أو كانت موجودة لكنها ليست له خاصة  
 (ف) المأخوذة حينئذ (ابن لبون) وهو ما كمل سنين ودخل في الثالثة وقوله (ذكر) تأ كيد فان عدما أي  
 بنت مخاض وابن لبون كلفه الساعي بنت مخاض



رعاية أخذ بنت الخاض وابن ابوي (الى خمس وثلاثين) فالوقص في هذه عشرة (ثم في ست وثلاثين) منها (بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين) ليس هو على ظاهره بل مراده ما اوفت سنتين ودخلت في الثالثة وصميت بذلك لان امها ذات لبن وغاية اخذها (الى خمس واربعين) فالوقص تسعة (ثم في ست وأربعين حقة) بكمرا الحاء المهملة (وهي التي يصلح على ظهرها الحمل ويطرقها الفحل) أي (٥٣٤) استعقت أن تتركب ويحمل عليها الفحل والحمل بكسر الحاء في الاسم

وبفتحها في المصدر قال تعالى ولن جاء به حل بغير (وهي) أي الحقة (بنت أربع سنين) مراده ما أكلت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وغاية أخذها (الى سنين) فالوقص في هذه أربعة عشر (ثم) بعد ذلك (في احدى وستين جذعة) وهي بنت خمس سنين) مراده أيضا ما أكلت أربعة ودخلت في الخامسة سميت بذلك لانها تجذع سنتم أي تسقط وهي آخر اسنان ما يؤخذ في الزكاة من الابل وغاية أخذها (الى خمس وسبعين) فالوقص أربعة عشر رأيا (ثم في ست وسبعين) ابتنا لبون الى تسعين) فالوقص أربعة عشر أيضا (ثم في احدى وتسعين

فان أناه في تلك الحالة بابن لبون ذكر فذلك الى الساعي ان رأى أخذه نظرا جازوا لا الزم به بنت الخاض ولو لم يلزم الساعي صاحب الابل بنت الخاض حتى أناه بابن اللبون أجبر على قبوله بمنزلة ما لو كان موجودا فيها ابتداء (قوله بنت لبون) فلم توجد عنده أو وجدت ههنا لم يؤخذ عنها حق بخلاف ابن اللبون فيؤخذ كما تقدم عن بنت الخاض واغرق ان ابن اللبون يتسع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فعادت هذه الفضيلة فضيلة بنت الخاض والحق لا يختص بمنفعة عن بنت اللبون فلا يميز عن سائر ما ذكرنا (قوله وهي التي يصلح على ظهرها الحمل) فلم يدفع عنها بنتي لبون ليميز يا عن سائر الألفاظ (قوله ولو عادت قيه ههنا في متهما) (قوله أي استعقت أن تتركب) تفسيره قوله ان يصلح على ظهرها الحمل ولا داعي لهذا التفسير اذا بقا اللفظ على حقيقته صحيح (قوله وبفتحها في المصدر) أي وهو المناسب للمصنف (قوله أي تسقط) سننها وتنت غيرهما (قوله على خمس مراتب) أربعة وهو أقلها وذلك في أربعة فروض وتسعة وذلك في فريضة واحدة وعشرة وذلك في فريضة واحدة واثنا عشرة وذلك في ثلاثة فروض وتسعة وعشرون وهو أكثرها وذلك في فريضة واحدة تحقيق (قوله فإزاد) أي على المائة والعشرين ولو واحدة على ما هو ظاهر لفظه وما ذكره المصنف من ان الواجب بتغير بمطلق الزيادة على المائة والعشرين ولو واحدة هو قول ابن القاسم فيجب عنده في المائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين ثلاث بنات لبون من غير تخيير للساعي والذي ارتضاه مالك وهو المشهور ان الزيادة التي يتغير بها الواجب هو زيادة العشرات على المائة والعشرين وما زيادة أقل من عشرة على المائة والعشرين فالساعي بالخيار بين أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون وسبب الخلاف قوله صلى الله عليه وسلم بعد ان أوجب في المائة

حقتان الى عشرين ومائة) فالوقص تسعة وعشرون فخلص من هذا كله ان اوقاص الابل خمس والعشرين مراتب فإزاد على ذلك أي على المائة وعشرين (ف) الواجب (في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون) ثم نفي بالكلام على زكاة البقر ونصابها ثلاثون وأربعون وما زاد وقد أشار الى الاول وما يترك به بقوله (ولا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين) بقرة (فاذا بلغت فيها أربعين ح) بمائة فوقية ثم موحدة ثم مثناة من تحت ثم عيني مائة

سُمي بذلك لانه يتبع أمه وقيل يتبع قرناه أذنيه وتساوى بهما (عجل جذع) ظاهره اشتراط الذكر وهو المشهور وما ذكره في سنه من انه ما (قد أوفى سنتين) هو الصحيح عند أهل اللغة وقال عبد الوهاب هو ما أوفى سنة ودخل في الخفية (ثم كذلك) يستمر أخذ التبع (حتى (٥٣٥) تبلغ) البقرة عند المزكي (أربعين) بقرة (فاذا بلغت)

أى الأربعين فعندئذ ينقطع تركيتها بالتبع (يكون فيها مسنة) بضم الميم وكسر السين المهملة ثم بالنون المشددة فعلى هذا الغاية غير داخلية في الغيا وقوله (ولا تؤخذ إلا أنثى) زيادة بيان فان فقدت المسنة من البقرة أجبر ربها على الاتيان بها إلا أن يعطى أفضل منها (ولى) أى المسنة (بنت أربع سنين) ظاهره انها ما أوفت أربع سنين وهو قول ابن حبيب وعبد الوهاب ومنهم من أوفى كلامه بأن مراده ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وهو قول ابن حبيب أيضا وابن شعبان واقتصر عليه صاحب المختصر ومعنى قوله (وهى ثنية) زالت ثناياها ولانصاب الثنائى وما يتركى به أشار إليه بقوله (فما زاد) أى على

والعشرين حقين فما زاد فى كل خمس حقه وفى أربعين بنت لبون هل هو محمول على مطلق الزيادة فيتغير الفرض بالزيادة على المائة والعشرين ولو بزيادة الواحدة فيؤخذ ثلاث بنات لبون وهو قول ابن القاسم تبعه ابن شهاب من غير تخيير للسامعى أو زيادة العشرات وهو ما رواه أشهب وابن الساجشون عن مالك فلا ينتقل الفرض حتى يصير مائة وثلاثين فالواجب حقة وبنات لبون الحقة فى خمسين وبنات لبون فى الثمانين ثم اذا زادت عشرة ففيها حقان وبنات لبون فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاك فاذا صارت مائة وستين ففيها أربع بنات لبون فاذا بلغت مائة وسبعين ففيها حقة وثلاث بنات لبون فاذا بلغت مائة وثمانين ففيها حقان وبنات لبون وهكذا تفق مالك وابن القاسم على حقين فى مائة وعشرين لنص الحديث وعلى حقة وبنات لبون فى مائة وثلاثين وانما اختلاف فى مائة واحدة وعشرين الى تسع (قوله لانه يتبع أمه) لا يخفى أن علة التسمية لا تقتضى التسمية فلا ينافى وجود تلك العلة فى غيره (قوله وتساوى بهما) المناسب وتساوى بهما وهو هطف تفسير على ما قبله (قوله ظاهره) اشتراط الذكر وهو المشهور فيه نظرا بل المشهور عدم الاشتراط صرح به الجلاب والتلقين والمواق وغيرهم وليس للسامعى أخذ التبعة الا تى كرها وجد عند المزكى أو وجدت التبعة عنده فقط لما ورد من الرق بأرباب المواشى (قوله وقال عبد الوهاب الخ) ضعيف والمعتمد الا قول (قوله إلا أن يعطى أفضل منها) وهى بنت خمس سنين (قوله وهو قول ابن حبيب أيضا) فيكون لابن حبيب قولان (قوله واقتصر عليه صاحب المختصر) وهو المعتمد (قوله قالت نساياها) خبر عن معنى الخ وهما السنتان اللتان من القدم فوق وتحت والتي بجوارهما فوق وتحت من أى ناحية يقال لها رابعة (قوله فيما يمكن فيه ذلك) وذلك نحو سبعين فان فيها مسنة وتبعها فان زادت عشرة ففيها مسنتان (قوله واذا بلغت الخ) فاذا زادت عشرة ففيها ثلاثة اتبعة فاذا زادت عشرة ففيها تبعان ومسنة فاذا زادت عشرة ففيها اتبع ومسنتان

الأربعين بقرة (ف) الواجب (فى كل أربعين) بقرة (مسنة وفى كل ثلاثين) بقرة (تبع ع) يريد فيما يمكن ذلك فيه فان زادت خمسة على الأربعين فلا شئ فيها وقال أبو حنيفة فيها ثمن مسنة وان بلغت خمسين فلا شئ فى العشرة عندنا وقال أبو حنيفة فيها مسنة وربع مائة فاذا بلغت ستين ففيها اتبعان وان بلغت سبعين ففيها اتبع ومسنة وان بلغت ثمانين ففيها مسنتان

فعلى هذا يجري قوله فإزاد الخ ثم ثلث بالكلام على زكاة الغنم وفروضها أربعة وقد أشار إلى أولها وما تركى به بقوله (ولازكاة في الغنم حتى تبلغ) أى تكمل (أربعين شاة فإذا بلغت) أى كملت أربعين شاة (ف) الواجب (فيها) حينئذ (شاة جذعة أو ثنية) وقد تقدم بيانها في زكاة نصاب الإبل ويستمر أخذ الشاة (إلى عشرين ومائة) فالوقص ثمانون ثم أشار إلى الفريضة الثانية وغايتها وما تركى به فقال (فإذا بلغت) (٥٣٦) أى كملت الغنم عند المزكى

فإن زادت عشرة بأن صارت مائة وعشرين فيخير الساعي بين أربعة أثمة أو ثلاث مسنات إن وجد أو قد أوتعتين أحدهما منفردا كما يخير في مائتي الإبل في أخذ أربع حقاق أو خمس سنات لبون (قوله فعلى هذا) هذا جواب شرط مقدر والتقدير إذا قررت لك ما ذكر من كون السبعين فيها بيع ومسنة واثمانين فيها مسنات وهكذا كما قررته لك سابقا فنقول قوله فإزاد الخ يجري عليه أى هو ضابط له وهذا آخر كلام ابن عمر (قوله جذعة) أو ثنية ولو معزاة الشاة تطلق على الذكر والأنثى والضأن والمعز فنقول جذعة أى سنهاسن الجذعة أو الثنية لا خصوص الأنثى قاله ابن ناجي (قوله إلى ثلاثة مائة) الغاية داخلة بدليل قوله فإذا زاد الخ وظاهره أن ذلك غاية أخذ الثلاث شياء وهو قول الشعبي والنخعي (قوله والوقص فيها تسعة وتسعون الخ) ضعيف والحق أن الوقص مائتان غير شاتين (قوله ثم كذلك) خبر مقدم وقوله العبرة مبتدأ مؤخر وقوله من المائتين أى لما في قوله فيما بعد ذلك والتقدير ثم العبرة فيما بعد ذلك من المائتين كذلك أى في كل مائة شاة وهذا آخر كلام الجلاب تحقيقا كما رأيت (قوله مبدا المائة) كذا في نسخ وقفنا عليها من هذا الشارح ولم أجده في كلام القاصص هانى وهو مقول القول أى يبدأ الوجوب المتعلق بالمائة الرابعة كائن إذا زادت انغتم واحدة على الثلاث مائة فيكون فيها أربع شياء كما قاله الشارح (قوله ك) نقلا عن بعضهم عبارة الفا كهانى هذا كله لا خلاف فيه لتواتر الأخبار الصحيحة به وقد شد الشعبي والنخعي فقلا إذا زاد الغنم واحدة على ثلاث مائة ففيها أربع شياء بعض أصحابنا وهذا غير صحيح الخ ما ذكر عنه هنا (قوله انتهى) أى كلام الفا كهانى (قوله ومن رواه بالسكون) فهو خطأ يرده ما في المصباح حيث قال الوقص بفتحتين وقد تسكن القاف (قوله من وقص العنق) أى من قول اسمه من اسم

(أحدى وعشرين) شاة (ومائة) أى مائة شاة (ف) الواجب (فيها) حينئذ (شأتان) يستمر ذلك (إلى) مائتي شاة (والوقص هنا) تسعة وتسعون ثم أشار إلى الفريضة الثالثة وغايتها وما تركى به فقال (فإذا زادت) على المائتين (واحدة) فأكثر (ف) الواجب (فيها) ثلاث شياء (إلى ثلاث مائة) والوقص فيها تسعة وتسعون ثم أشار إلى الفريضة الرابعة بقوله (فإن زاد) عدد الغنم على ثلاث مائة من المائتين (ف) الواجب (في كل مائة شاة) قاله في الجلاب فإزاد بعد ذلك يعنى بعد الثلاث مائة نفى كل مائة شاة وفي ثلاث مائة وتسعة وتسعين ثلاث شياء وفي الأربع مائة أربع شياء وفي الخمس مائة

خمس شياء ثم كذلك العبرة فيما بعد ذلك من المئات هذا مذهب الجمهور منهم مالك وأبو حنيفة وقص والشافعي وقال الشعبي والحسن كذا في (ك) وفي (ع) بدل الحسن النخعي مبدا المئات إذا زادت واحدة ففيها أربع شياء (ك) نقلا عن بعضهم وما قاله غير صحيح للخبر الذي روى فيه وفيه فان زاد على ذلك يعنى على الثلاث مائة ففي كل مائة شاة وليس فيها ثنى حتى تبلغ المائة وهذا نص منه صلى الله عليه وسلم ولما فرغ من بيان حكم فروض الماشية الثلاث شرع يبين حكم ما بين الفريضتين فقال (ولازكاة في الأوقاص) جمع وقص بتسكين القاف عند الجمهور على ما قاله سند وقال (ق) وقص بفتح القاف ومن رواه بالسكون فهو خطأ (وهو) لغة من وقص العنق الذي هو القصر اقصوره عن النصاب

وامصلاحاهو (ما بين القريضتين من كل الانعام) في كلامه مشاحدا انفاية تهوق بأدنى تأمل وما ذكره أحد  
قولين مشهورين والمشهور الآخر فيه الزكاة وتظهر رتبة الخلاف في الخلطة مثل ان يكون لواحد خمسة من الابل  
والآخر تسعة فيخطان فعلى القول بعدم زكاة الاوقاص يكون على صاحب الخمسة شاة وعلى صاحب التسعة شاة  
وعلى القول بزكاتها يكون عليهم ما (٥٣٧) شاتان يقسمان ما على أربعة عشر جزءا على صاحب التسعة

تسعة أجزاء وعلى صاحب  
الخمس خمسة أجزاء تقبیه  
أورد على ما قال الشيخ قوله  
بعد وكل خليطين فانهما  
يتراذان بالسوية لان ظاهره  
ان الاوقاص تزكى اجيب  
بان قوله لا زكاة في الاوقاص  
يعنى على الانفراد وما ذكره  
بعد على الاجتماع (ويجمع  
الضان) بالهز وعدمه  
واحدة ضائتين ويقال أيضا  
في الجمع ضيتين بفتح الصاد  
وكسرهما والاثني ضائنة  
وجمعهما شوائن وهي ذات  
الصوف (والعز) وهي ذات  
الشعر (في الزكاة) اجماعا  
على ما نقل بعضهم وعلى  
المشهور على ما نقل بعضهم  
لان اسم الجنس جمعهما  
في قوله عليه الصلاة  
والسلام في كل أربعين  
من الثمن شاة (و) كذلك  
تجمع في الزكاة (الجوايس

وقص العنق (قوله من كل الانعام الخ) للاحتراز عن غير ما بين تركي كاختر  
والعين لا وقص فيها (قوله في كلامه مشاحدا) لان الانسب له يقول وهي أى  
الاوقاص وأجاب قت بما خصه به ان هذا تفسير للمفرد لا للجمع وقيل ان عدول  
المصنف لتفسير المفرد لان ما بين القريضتين وقص لا اوقاص (قوله والمشهور  
الآخر فيه الزكاة) وهو الراجع (قوله بفتح الصاد) أى فهو على وزن كريمة (قوله  
اجماعا على ما نقل بعضهم) أى وما نقل عن ابن لبابة من انها لا تجمع فساد لم يقل به  
غيره كذا قاله في التحقيق أقول فحينئذ من عبر بالمشهور انتفى اليه (قوله  
ضخمة) أى عظيمة الجنة قال في المصباح ضخم الشيء بالضم ضخما وزان عذب  
وضخامة عظم الى أن قال وامرأة ضخمة والجمع ضخام بالسكون (قوله المعهود  
صفة الابل) أى المملومة (قوله وانظر بقية الاقسام) الخ فاذا كانت احدى وستين  
ضائية ومثلها معزا أخذ من كل صنف شاة وكذا ان لم يتساوا بحيث كان الاقل  
نصابا وهو غير وقص كائة ضائية وأربعين معزا أو بالعكس فلو كان الاقل فصا  
ولكنه وقص كائة واحدة وعشرين ضائية وأربعين معزا أو بالعكس أخذت  
الشاتان من الاكثر وأولى لو كان الاقل دون نصاب وهو وقص أو ما لو وجبت  
ثلاث فان تساوى الصنفان كائة وشاة من الضأن ومثلها من المعز أخذ من كل صنف  
شاة وخير الساعى في الثلاثة وان لم يتساوا فان كان الاقل فصا وهو غير وقص  
كائتين وسبع معزا وأربعين من الضأن أو بالعكس أخذت شاة منه  
والباقي من الاكثر وان لم يكن فيه عدد الزكاة كائتين وشاة ضائتين وثلاثين معزا  
أو كان فيه عدد الزكاة كائتين وشاة ضائية وأربعين معزا أو بالعكس  
أخذ الثلاث من الاكثر وان وجب أربع شياء فبأخذ من كل مائة شاة والمائة  
الملفقة من المصنفين يأخذوا جميعا من أيهما عند التساوى ومن أكثرهما عند  
الاختلاف (قوله بعد حصول النصاب) في مال كل واحد منهما لا يخفى أن حصول

والبقرة اتفاقا لان اسم ١٣٥  
في كل ثلاثين من البقر تبسيع (و) كذلك تجمع في الزكاة اتفاقا (البحث) وهي ابل خراسان ضخمة مائلة الى القصير لها  
سنامان (والعرب) وهي ابل العرب المعهوده اذ لفظ الابل صادق عليهم ما في قوله عليه الصلاة والسلام في كل خمس  
أى من الابل شاة (تقبیه) لم يبين الشيخ صفة الاخذ خلافة الجمع فنهول ان وجبت واحدة وتساوى النوعان  
كعشرين ضائنة ومثلها معزا خبير الساعى في أخذ واحدة من الضأن أو المعز وان لم يتساوا وكعشرين ضائنة وثلاثين  
معزا أو بالعكس أخذ الشاة من الاكثر على المشهور وانظر بقية الاقسام وهي ما اذا وجبت اثنتان فأكثر في الاصل  
ثم انتقل يتكلم على الخلطة وهي جعل مالين لاثنتين مثلا ما لا واحد بعد حصول النصاب في مال كل واحد منهما



فقال (كل خيطين فانها يترادان بالسوية) على عدتي (٥٣٨) الماشية فالذي توجهه الخلطة المحتمة فيها

الشروط الآتية أن يكون  
المأخوذ من المالكين  
كلما أخذ من المالك الواحد  
في القدر والسن والصنف  
مثال الاول ثلاثة لكل  
واحد أربعون من الغنم فان  
الواجب عليهم شاة واحدة  
على كل واحد ثلثها ومثال  
الثاني اثنان لكل واحد  
سنة وثلاثون من الابل فان  
الواجب عليهم ما جذعة  
على كل واحد نصفها ومثال  
الثالث اثنان لواحد ثمانون  
من الضأن والاخر أربعون  
من المعز فان الواجب شاة  
من الضأن على صاحب  
الثمانين ثلثاها وعلى الآخر  
الثاني وفائدة الخلطة  
التخفيف وقد تفيد التثقيب  
وقد لا تفيدهما وأمثلة ذلك  
في الاصل ويشترط في كون  
المالكين كل مالك الواحد  
شروط منها أن يكون لكل  
واحد نصاب فأكثر حال  
حوله وإلى اشتراط النصاب  
أشار بقوله (ولا زكاة على  
من لم تبلغ حصته عدد  
الزكاة) لعموم قوله عليه

النصاب في مال كل واحد منهما لا يكفي بل لا بد أيضا من بقية الشروط الموجبة  
تركيبتها على ملك واحد فللمناسب أن يتم التقريب بذكر بقية الشروط (قوله  
فانها يترادان) أي يترادان لقوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خيطين  
فانها يترادان بينهما بالسوية انتهى وقول الشارح على عدد الماشية تفسير لقوله  
بالسوية كما أفاده في التحقيق أي يرجع كل منهما على صاحبه باعتبار عدد الماشية  
على البدلية أي انه اذا أخذ الساعي من احد الثريين كزيد فانه يرجع على  
صاحبه عمرو واذا أخذ من عمرو فانه يرجع على زيد مثلا لو كان لاهدهما تسع  
من الابل وللاخر ست فيقسم الثلاث شياء على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس  
فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسة اقسام  
وكذا اذا كان لاهدهما تسع وللاخر خمس فان أخذ الشاتين من صاحب التسعة  
رجع على صاحبه بخمسة أسباع من أربعة عشر سبعة من قيمة الشاتين أو من  
صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الشاة بعد جعلها  
أربعة عشر سبعة أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين  
من قيمة الشاة التي أخذها الساعي وكل ذلك مبني على تركية الاوقاص الذي هو  
المشهور وعلى مقابلة يكون على كل واحد شاة وفي التقويم يوم أخذ الساعي  
أو يوم الوفاء قول لابن القاسم وأشهب واستظهر في التوضيح قول ابن القاسم وهو  
ان القيمة تعتبر يوم أخذ الساعي (قوله وفائدة الخلطة التخفيف) كما اذا كان لكل  
أربعون من الغنم فان على كل واحد حالة الانفراد شاة وعليهما معا حالة الاجتماع شاة  
واحدة (قوله وقد تفيد التثقيب الخ) أي كما اذا كان لكل مائة وعشرون من الغنم  
فان على كل واحد منهما حالة الانفراد شاة فقط وعند الاجتماع عليهما ثلاث شياء  
وقوله وقد لا تفيدهما أي كما اذا كان لكل واحد مائة من الغنم فان على كل واحد حالة  
الانفراد واحدة وكذلك حالة الاجتماع (قوله أن يكون لكل واحد نصاب حال  
حوله) أي ولو وقعت الخلطة أثناءه فان لم يكن لكل واحد منهما نصاب لم يجب عليهما  
زكاة ولو حل حول ماشية أحدهما دون الآخر زكاة من حول ماشيته زكاة  
الانفراد لا على الخلطة فإنا به أدام ويسقط ما على الآخر (قوله ومنها أن يكونا  
مخاطبين الخ) ومنها النية أي نية الخلطة لأنها توجب تغيير الحكم فتفتقر إلى  
النية كالسالة ومنها اتخاذ نوعها بأن يجوز جمعها في الزكاة لا بقرع غنم أو ابل

ولن

الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس ذود صدقة ومنها أن يكون مخاطبين بالزكاة احتراماً من  
أن يكونا عبيد أو كافرين أو أحدهما

وان كان الفعل واحدا اشترط اتحاد الصنف (قوله فان كان أحدهما مخاطبا)  
 كأن يكون أحدهما حرا مسلما والآخر عبدا أو كافرا (قوله ومنها أن يتحد الخ) قال  
 ابن الحاجب وموجبها أي بكسر الجيم خمسة الراعي والفعل والدلو والمراح والمبيت  
 وعبر عن الدلو العلامة خليل بقوله وماء فالخصل أن ابن الحاجب و خليل لا اتفاقا على  
 أنها خمسة وعدها الشارح ستة بزيادة المرعى تبع فيه ابن عمر ونحن خليليون  
 فتتبع العلامة خليل وابن الحاجب (قوله أن يتحد الفعل) أي بأن يكون  
 واحدا مشتركا ومختصا بأحدهما يضرب في الجميع أي أو لكل ماشية فحاشا  
 ويضرب في الجميع أيضا لحصول الاجتماع فيه برفق بعضهم من بعض وقوله والراعي  
 أي بأن يكون واحدا يرعى الجميع أي أو لكل ماشية راع ويتعاونان بالنظر على  
 جميعها باذن المالكين لهما أو لغير ذلك والمدار على التعاون وإن لم يجتمع لهما (قوله  
 والمراح) بضم الميم وقيل بفقهها وهو موضع اجتماع الماشية بالقائلة اتحد أي أو تعدد  
 واحتاجت له (قوله والدلو) أي أن يجتمع الماء بملك لهما أو منفعة ومعنى  
 اجتماعهما في الماء بالمنفعة أن يستأجر بئرا على أخذ قدر معلوم ككل يوم مائة  
 دلو مثلا أو استأجر أحدهما من الآخر أفاده في التحقيق (قوله بل يكفي أكثرها) وهو  
 ثلاثة من الخمسة على ما في خليل وشراحه فان كان أحد الثلاثة اتحد فلا بد  
 أن تكون الماشية من صنف واحد كضأن أو معز ولا يجوز أن يكون من صنفين  
 وأما لم يكن أحدهما الفعل فيجوز أن يكون من صنفين كضأن ومعز أو جاموس وبقر  
 (قوله عند ابن القاسم) هو الذي منى عليه خليل فهو الراح وقيل يكفي اثنين (قوله  
 ولا يفرق الخ) قال مالك في المدونة ومعنى الجمع بين مفرق أن يكون لكل واحد  
 أربعون شاة فإذا أظلم الساعي جمعهما ليؤدبا واحدة والتفريق بين مجتمع أن  
 يخطئا ولا أحدهما مائة شاة ولا آخر مائة شاة وشاة ففيها ثلاث شياه فإذا افرقا  
 وديا شاتين انتهى (قوله خشية الزيادة الخ) لا يخفى أنه على هذا تكون الخشية  
 من جانب المزيين ويصح أن يقدر نقص بعد خشية أي خشية نقص الصدقة وهو  
 علة للجملة لغير قبلة أما خشية نقصها بسبب الانتراق عند الاجتماع فيما إذا كانت  
 توجب تثقيب فلا يفرق خشية نقصها على الفقراء وأما خشية نقصها على  
 الفقراء بسبب الاجتماع عند الافتراق فيما إذا كانت توجب تخفيفا فلا يجمع  
 بينهما خشية نقصها على الفقراء فالخشية في الجملة متعلقة بالنقص على الفقراء  
 وهي من جانب الشارع لأجل الفقراء ومفهوم خشية الصدقة أنهم لو فرقوا  
 أو اجتمعوا العذر لحرمة ويصدقون في العذر من غير بين إذا كانوا مأمونين ظاهري

فان كان أحدهما مخاطبا  
 زكي زكاة المنفرد ومنها أن  
 يتحد الفعل والراعي والمراح  
 والمدرعي والدلو والمبيت  
 ولا يشترط عند ابن القاسم  
 اجتماع هذه الشروط كلها  
 بل يكفي أكثرها ومنها أن  
 تكون خطتهما لا ارتفاق  
 احتراز من أن يجتمعا فوارا  
 من الزكاة والى هذا أشار  
 بقوله (ولا يفرق بين مجتمع  
 ولا يجمع بين مفرق خشية  
 الزيادة في الصدقة) ولو قدم  
 هذا على قوله وكل خليطين  
 الخ كان أولى

لانه وقع في الحديث مرتبا كذلك (وذلك) أي انتهى عن التفريق والجمع المذكورين نهى عن تحريم على المشهور (إذا قرب الحول) ابن القاسم في الكتاب إذا كان ذلك أي الاختلاط قبل الحول بشهرين أو أقل فهم خلطاء وانا أرى أنهم خلطاء في أقل من شهرين ما لم يتقارب الحول ويهربا فيه إلى أن يكونا خليطين فرار من الزكاة ابن شاس هذا كله إذا كان ما وجد عليه من اجتماع أو افتراق منقضا من (٥٤٠) الزكاة فان لم يكن منقضا فلا يثم مان عليه

الصلاح والافقيمين (قوله لانه وقع في الحديث مرتبا الخ) والحديث في البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يترجعا بينهما بالسوية (قوله نهى عن تحريم على المشهور الخ) قال قت و هل النهى للتحريم وهو المشهور فاذا فعلوا ما نهوا عنه أخذوا بما كانوا عليه أو على الكراهة فاذا فعلوا أخذوا بما هم عليه الان قولان (قوله إذا كان ذلك الخ) محصله كما أخذته من نص المدونة الذي رأته ان مالكا قال فيها إذا كان الاختلاط قبل الحول بقليل أو كثير فهم خلطاء فظاهره لو قرب الحول جدا فرأى ابن القاسم انه إذا قرب الحول جدا يؤخذ ان بما كانا عليه قبل الاختلاط وان القرب جدا هو عين قرينة الهروب فقوله ويهربا المراد ان القرب جدا هو عين الهروب فلا يحتاج الى قرينة أخرى ويدل على ما قلناه نقول الآية ونقل ابن عمر عن ابن القاسم انه لا حد في قرب ذلك وهذا اذا لم تقم قرينة أو اقارب قصد الهروب والافلا يلتفت لقرب الزمان فقد ذكر بعضهم مانعه ويثبت الغرابة لا اقرار أو القرينة أو القرب الموجب تهمتها (قوله أي التفريق الخ) الظاهر ان يجعل كان شأنه ولا يجعل اسمها التفريق والاجتماع للاستغناء عن ذلك بقوله بعد بافتراقهما الخ وان أدواهما فاعل ينقص (قوله السخلة) بفتح السين المهملة واسكان الخاء وهي الصغيرة كما قال الشارح والجمع سخال بكسر السين وسخال مثل تمر وتمر وسخالان (قوله ولا يؤخذ في الصدقة تيس الخ) لا يخفى انه يستغنى عنه بقوله ولا يؤخذ في الصدقة السخلة (قوله وقيل ذكره مطلقا) ضعيف (قوله ضربها الطلق)

بل يزكي المال على ما يوجد عليه وإلى هذا أشار الشيخ بقوله (فاذا كان) أي التفريق أو الاجتماع عند قرب الحول (ينقص أدواهما بافتراقهما أو باجتماعهما أخذنا ما كانا عليه قبل ذلك) الافتراق أو الاجتماع مدال التفريق خوف الزيادة في الصدقة رجلا لئلا يسكن واحد مائة شاة وشاة فيفترقان في آخر الحول فتجب عليهما مائتان وقد كان الواجب عليهما اثنتان ومثال الجمع لذلك ثلاثة رجال لكل واحد منهم أربعون فيجوزون في آخر الحول لتجب عليهم مائة واحدة وقد كان الواجب

عليهم ثلاثة شياه ثم شرع يبين ما لا يؤخذ في الزكاة من الانعام فقال (ولا تؤخذ في الصدقة السخلة) بفتح وهي الصغيرة من الغنم ضائنا كانت أو معراذ كرا كانت أو أنثى (و) مع ذلك (تعده في ارباب الغنم) كان في الاصل ذصابا أم لا نقول عمر المتقدم (و) كذلك (لا) تؤخذ (العجا جيل في) صدقة (البقر) جمع عجول وهو ما كان دون السن الواجب الذي هو التبييع (و) كذلك (لا) تؤخذ (الفصال في) صدقة (الابل) جمع فصيل وهو ما دون بنت مخاض (و) مع كون العجا جيل والفصال لا تؤخذ في الصدقة (تعده عليهم) أي على أربابها تؤخذ كراتها (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (تيس ع) وهو ذكر المعز الصغير وقيل ذكره مطلقا لأنه (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (المرمة) وهي الكبيرة المزيلة (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (الماخض) وهي الحامل التي ضربها الطلق قاله (ك) وقال (ق) الماخض هي الحامل سواء كانت في أول الحمل أو آخره وانما لم تؤخذ لأنها من خيار أموال الناس (و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (فحل الغنم) وهو الذي أعد بالطريق ضائنا كان أو معراذ لانه من خيار أموال الناس

(و) كذلك (لا) يؤخذ في الصدقة (شاة العاف) وهي المدة التي تسبب لئلا كل لئلا لئلا ذكر اكل أو انشئ لئلا من خيار أموال الناس (و) كذلك (٥٤١) (لا) يؤخذ في الصدقة (التي تربي ولدها) وتسمى الربح

الراء وبالموحدة المشددة مقصورة ولو قدم قوله (ولا) أي ولا يؤخذ في الصدقة (خيار أموال الناس) يريد ولا شرارها ثم عقبه بالمسائل المتقدمة لكان أولى لأنه ضابط لها وحاصله أنه لا يؤخذ شرار لتعاق حق المساكين ولا خيار لتعاق حق أرباب الأموال فإن أعطى واحدة من الخيار طيبة بها نفسه جاز ذلك وإن أعطى من الشرار فلا تجزى وإن كانت كلها خيارا أو شرارا كلف الوسط على المشهور فإن امتنع أجبر على ذلك وجب ما ذكره وردت به الأحاديث الصحيحة (ولا يؤخذ في ذلك) أي الصدقة (عرض ولائمن) أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تم أو ماشية (فإن أجبر المصدق) بتخفيف المصاد وكسر الدال وهو الساعي (على أخذ الثمن في الانعام وغيرها) كالحبوب والمعدن والركاز (أجزاء) مفهوم الشرط لو فعل ذلك اختيارا

فتح الراء مخففة أي تعاق بها الطاق قول لا ينفى أن ما قاله الفاكهاني ووافق للمصباح فإنه قال مخضت المرأة وكل حامل من باب تعب دفا ولدها وأخذها الطاق فهي ما خض بغيرها وذاكر ابن يونس عن ابن حبيب ما دفي ولادتها كما ذكره الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة فالقالات ثلاثة أظهرها ما قاله الشيخ أبو الحسن (قوله لا تسبب لئلا كل) أكله هو أو أكل غيره (قوله وتسمى الربا) قال ابن حبيب سميت بذلك لأنها تربي ولدها انتهى (قوله كاف الوسط) على المشهور مقابل ما حكى ابن بشير عن ابن عبد الحكم أنه يؤخذ منها ما طاقا خيارا أو شرارا ذكره هرام ومحل كونه يكلف الوسط لأن يرى الساعي أخذ المعينة أحفظ لا فقراء فيه أخذها بالبرهان حسن الأجزاء وأما ما لم يغير فلا يأخذها لئلا تعاق عن السن (قوله ولائمن الخ) ع جعل العرض دنا ما عدا العير والثن واقب على العير وقال حنظلة كلامه أنه على التعريم كقوله فإن أجبره المصدق الخ (قوله بتخفيف المصاد) احتراز عن المصدق بتشديد المصاد فإنه المزكى (قوله على أخذ الثمن) مراد المؤلف بالثمن القيمة تت وفادته لو أجبره على دفع العرض عن العين أنه لا يجزى وهو فاد الفاكهاني لأنه على الأجزاء قوله لأن جماعة من العلماء أجازوا ذلك والحكم إذا وقع فيه خلاف مضي ولم يرد وقال أما المرض فلا أعلم في عدم أجرائه خلافا وأما القيمة فتختلف فيهم بين العلماء وفاد قول الشارح أخرقا ما أخرج العرض عن العين فالمشهور أنه لا يجزى الأجزاء لأنه أفاد الخلاف في المسئلة وهو المرد عليه (قوله والمعدن أنت خير بان المعدن الذي يزكى هو الذهب والفضة فقط وإن الثمن هو العين فقصته أنه لو أخرج عن الذهب فضة والعكس اختيارا لا يجزى والمشهور الأجزاء نعم يتأق في الركاز فإن الركاز لا يتوقف الإخراج منه على أن يتكون عينا ولعل الأولى أن يفسر الغير بالحبوب وقم ثم رأيت تنقلا مانصه بعد قوله وغيرها وهو زكاة الفطر والحبوب وقيل والمعدن والركاز انتهى فأنت ترا حكاما بقبيل (قوله على المشهور فيهما) أي في الطوع والإكراه ونص ابن المطاح بإخراج القيمة طوعا ولا يجزى وكما يجزى على المشهور فيهما انتهى له فله (قوله فالمشهور أنه مكره ولا يجرم) أي فلاخذ العين عن الحرث والماشية يجزى مع الإكراه وقوله ولا يجرم الخ مفساد مان المقابل الحرمه وهو كذلك فارقا هل هذا الخلاف في الصدقة مطلقا أو لا قلت قد أتى الشيخ أبو الحسن بالمسئلة على جميع أوجهها فقال واختلف في هذا الفصل في مواضع أحدها انتهى هل هو

لم يجز وهو كذلك على المشهور ١٣٦ عد ل فيهما على ما في ابن الملقب ابن عبد السلام وظاهر المدونة وغيرها أنه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه أنه مكره ولا يجرم



وبالجملة انه اضطرب في ذلك  
ابن القاسم فقال مرة يجرى  
سواء كان ذلك طوعا أو  
مكروها ذكره في العتبية  
وشرط في كتاب ابن المراز  
الاكرام وقال مرة اذا كانوا  
يضعونها في مواضعها وافرقت  
مرة بين أن يخرج عن الحب  
عينا فيجزيه وبين أن يخرج  
عن العين حبا فلا يجرى  
انتهى وقال (د) اختلف  
المذهب في اخراج الذهب  
عن الفضة وعكسه  
والمشهور الجواز مطلقا  
لاتحادها في الحكم فاما  
اخراج العرض عن العين  
فالمشهور أنه لا يجرى وأما  
عكسه فيكره وقوله  
(ان شاء الله) إشارة الى قوة  
الخلاف وقوله (ولا يسقط  
الدين زكاة حب ولا تمر  
ولا ماشية) تقدم في الباب  
الذي قبله ولم يظهر لتكراره  
معنى ~~تيمم~~ ~~مستل~~  
على مسائل مهمة الاولى  
أن يخرجها

على المنع أو الكراهة وهل ذلك خاص بالتطوع أو عام في التطوع والواجب وهل  
ذلك خاص بالرقاب أو عام في الرقاب والمنافع وهل ذلك من التصديق عليه خاصة  
أمنه ومن غيره وإن تداولته الاملاك انتهى (قوله وبالجملة) أي وأقول قولا  
ما تبسب بالجملة أي بجملة ما في المسئلة من الخلاف (قوله انه اضطرب في ذلك) أي  
في دفع الثمن المراد منه القيمة كما هو نصت ومفاد ابن الحاجب قوله فقال مرة  
يجرى وهو المعتمد قوله وشرط أي ابن القاسم وهو ضعيف قوله اذا كانوا يضعونها  
أي القيمة كما هو مفاد التوضيح أي يجوز دفع القيمة اذا كانوا يضعونها القيمة  
في مواضعها بأن دفعتم للاصناف الثمانية وظاهره ولو لم يوافقوا قول ولا شك  
ان هذا الشرط ليس خاصا بدفع القيمة لان أربابها لو دفعوا غير الواجب يجرى  
الا اذا كانوا أم أو السماة يضعونه في مواضعه (قوله وافرقت مرة) أي ابن القاسم  
وقضية ذلك أن الكلام الاول عام في دفع العين عن غيرها والعكس وسياق  
الكلام السابق يقضي بقصره على دفع العين عن غيرها وسكت في هذه عن دفع  
العين عن الماشية والعكس والظاهر أن الماشية مثل الحب فتكون هذه التفرقة  
هي المشهورة (قوله اختلف المذهب الخ) أي على أقوال ثلاثة فقل لا يجوز اخراج  
أحدهما عن الآخر وقل يجوز اخراج الورق عن الذهب بخلاف العكس والمشهور  
الجواز مطلقا كما قال الشارح ومعنى الاطلاق أي سواء أخرج الورق عن الذهب  
أو الذهب عن الورق ومنشأ الخلاف هل هو من باب اخراج القيمة فيمنع أو لا فيجوز  
ورأي في المفصل أن الورق أيسر على الفقراء بخلاف العكس ابن راشد والقول  
بالمنع مطلقا أقف عليه في المذهب (قوله فأما اخراج العرض الخ) والعرض شامل  
للحرث والماشية كما نقله عجم (قوله فالمشهور أنه لا يجرى) وهو قول ابن القاسم  
ومقابلته الاجزاء اذ لم يحجب وهو مذهب أشهب وذلك الخلاف اذا أخرج عرضا  
عمالزمه من زكاة ماشية أوجب وإن أخرج عن العرض عينا فانهم لا يختلفون  
في الاجزاء مع الكراهة ابتداء فان أخرج عرضا أو طعاما رجع على الفقير به ودفع  
له ما أوجب عليه فان فات به الفقير لم يكن له شيء عليه لانه سلطه على ذلك وهذا  
اذا علمه بأنه زكاة والالم يرجع به مطلقا لانه متطوع كما قال مالك أفاده هذا العلامة  
بهرام والحاصل كفي عجم على خليل أن اخراج العين عن الحرث والماشية يجرى  
مع الكراهة فيها وأما اذا أخرج العرض عنهما أمر عن العين فلا يجرى وكذا  
اخراج الحرث والماشية عن العين ومثله اخراج الحرث عن الماشية وعكسه  
انتهى (قوله أن يخرجها) أي الذات التي وجب اخراجها عينا أو غيرها (قوله

بنية الزكاة) أي عند دفعها أو عزلها أو مفتا أن ينوي إخراجها ملو جب عليه فلا بد دفع  
 مالا لغيره غير نأويه الزكاة ثم لما طلب بالزكاة أراد جعل ما أخرجه من غير بنية  
 الزكاة لا يجوز وليس له الرجوع به على الفقير وينوي عن المجنون والصغير وإياه ما (قوله  
 إلا أن يكون مكرها للخرج) أي ونية المكره بالسكرك كافية (قوله أن لا ينقلها  
 من الموضع الذي وجبت فيه) وتقدم أن مثل مع موضع الوجوب وقربه وهو مادون مسافة  
 القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب مستحق أو كان وفضل عنه أو أعدم أو مثل  
 أو دون فأراد بقوله أن لا ينقلها أي على مسافة القصر (قوله إلا أن يكون فيه  
 من الحج) أي أنه لا ينقلها على مسافة القصر إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه  
 مستحق أي أو كان مستحق إلا أن الذي على مسافة القصر أعدم فينقل أكثرها  
 وجوبا فان نقلها كلها له أو فرق الكل بموضع الوجوب فيجزى فيما يظهر وإن كان  
 الذي على مسافة القصر مساويا أو دون فلا يجوز نقلها له لكن في المسألة ويجزى  
 وفيه لا يجوز (قوله إلى أقرب المواضع إليه) كذا في المدونة وفي بعض شراح  
 العلامة خليل فإنه قال إلا لعدم فينقل أكثرها إلى الأقرب فالأقرب انتهى أي  
 مما كان على مسافة القصر لما تقدم أن مادونه مسافة القصر حكمه حكم موضع  
 الوجوب ومفاده أنه لو تعدد الأقرب ودفعه لغيره لا يجوز وحرر (قوله فينقلها  
 الحج) يفيد أنها لا تدفع لبيت المال ولا تصرف في كفن ميت ولا بناء مسجد وهو كذلك  
 كما ذكره ثبت (قوله فان أخرها عنه أجزاء الحج) أي إذا أخرها أي أمان أخرها يوما  
 ونحوه فلا حرمة أخذت هذا من قولهم أنه إذا تلف ما عزله من الزكاة بعد الحول  
 فان كان بتقريب في حفظه ضمن مطلقا وإن كان تأخير مع إمكان الأداء ضمن أيضا  
 لكن فيما إذا أخرها أي أمانا لا فيما إذا أخره أقل من ذلك انتهى أي إلا الإمام فقد قال  
 في العلم للإمام تأخير الزكاة إلى الحول الثاني إذا أداه اجتهاده إليه انتهى (قوله  
 أن يصرفها في مصارفها) الثمانية أولها الفقير وهو من له بلغة لا تكفيه لعيش  
 عامه ثانیها المساكين وهو من لا شيء له بالكلية ولا يرد قوله تعالى أما السفينة  
 فكانت لمساكين لأن المراد بهم مساكين الذل والفقر أو أنهم كانوا أجراء  
 في السفينة ويشترط في كل منهم ما أن يكون مسلما حرا فلا يعطى كافرا إلا أن يكون  
 جاسوسا أو مؤلفا ولا يعطى عبدا لأنه غني بسيده وأن لا يكون ابنه لاشم فإذا كان  
 ابنه فلا يعطى وماله إذا أعطى ما يستحقه من بيت المال فان لم يخط وأضر به الفقراء  
 أعطى الثالث العامل عليها وهو الجاني والمفرق ويشترط في كل منهما الحرية  
 والاسلام وعدالة كل واحد فيما فعله فالمفرق في تفرقتها والجاني في جبايتها وأن لا

بنية الزكاة فان أخرها بغير  
 بنية الزكاة لم يجز إلا أن  
 يكون مكرها الثانية أن  
 لا ينقلها من الموضع الذي  
 وجبت فيه إلا أن يكون فيه  
 من يعطيها له فينقلها إلى  
 أقرب المواضع إليه الثالثة  
 أن يخرجها في وقت وجوبها  
 فان أخرها عنه جزأه  
 وأتركب صبرا الرابعة أن  
 يصرفها في مصارفها الثمانية  
 الذين ذكرهم الله تعالى  
 في قوله إنما الصدقات للفقراء  
 إلى آخر الآية ثم انتقل  
 بتكلم على زكاة الفطر  
 فقال

يكون هاشمياً ولا كافراً يعطى ولو كان غنياً والرابع المؤلفة قلوبهم وهم كفار يعطون ليتألفوا على الاسلام فان أعطى ولم يسلم نزعته منه الخامس رقيق مؤمن يشتري من الزكاة لاجل العتق وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب ولا يشترط فيه السلامة بل يجوز أن يعتق منها ولو عبيداً عيباً ثقيلاً كالزمانة والعبي ويشترط فيه أن يكون خالياً عن شوائب الحرية ويكون ولا ذلك العبد المعتق للمسلمين السادس المدين ولو لم يلب عليه دين للغرماء وهو المراد بقوله تعالى والغارمين ويشترط أن يكون الدين مما يجبس فيه كحقوق الأديمين فان كان الزكاة والكفارات فلا يعطى شيئاً وأن لا يكون استدانه في فساد الأفتقوب وأن لا يكون عنده عين تقابل دينه ولا غيرها بما فضل من حانه فلو كان له دارقساوى خمسين ديناراً وبنا سببه دارقثلاثين والدين الذي عليه تسعون مثلاً فانه يعطى من الزكاة لو فاء دينه سبعين فقط السابع المجاهد أى المتلبس به يعطى من الزكاة ولو غنياً والتلبس به يحصل بالشروع فيه أو في السفر له ويعطى أيضاً لاجل آله الأجهاد من سلاح ورمح وغير ذلك ولا بد أن يكون حراً كرام مسلماً مكلفاً قادراً غير هاشمى ويدخل فيه المرباط المتلبس بالرباط ويعطى الجاسوس من الزكاة ولو كافراً هو ونقص يرسله الامام لإطلاع على عورات العدو ويعلم حاله ثم يعلم بذلك أنه يكون على بصيرة الثامن الغريب المنقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته وان كان غنياً ببلده وهو المراد بابن السبيل بشروط الاقل أن يكون محتاجاً في ذلك الموضع الذي هو به الى ما يوصله الى وطنه الثاني أن يكون سفره في غير معصية والا فلا يعطى من الزكاة الا أن يخاف عليه الموت الثالث أن لا يجد مسلفاً بذلك الموضع الذي هو فيه واشترط هذا انما هو في لغنى ببلده وأما الفقير ببلده فيعطى من الزكاة ولو وجد مسلفاً فلو جلس ولم يسافر فانها تؤخذ منه الا أن يكون فقيراً ملاماً من يجوز له الاخذ بوصف الفقر أو غيره

### \*(باب زكاة الفطر)\*

(قوله حكم زكاة الفطر) أى في بيان الأحكام المتعلقة بزكاة الفطر وهي مصدر الأعطاء مسلم فقير لقوت يوم الفطر صاعاً من غالب القوت أو جزؤه واسم صاع من غالب القوت أو جزؤه يعطى مسلفاً بقية القوت يوم الفطر (قوله بكسر الفاء) أى فطرة بكسر الفاء كتحقيقه عبارة النفاكهانى (قوله لانها من الفطرة) أى لان فطرة أى اسمها وهو لفظ فطرة منقول من اسم الفطرة وهى الخلقة أى ولفظ فطرة الذى هو اسم المنقول عنه بكسر الفاء (قوله أى زكاة الخلقة) لاجابة لذلك

\*(باب فى) بيان حكم  
زكاة الفطر) ويقال  
(فطرة بكسر الفاء  
للخروج فطرة بكسر  
لا غير لانها من الفطرة التى  
هى الخلقة أى زكاة الخلقة

وفي بيان من تؤدي عنه والمؤدي وبيان جنسها ومقتضاها شرعت طاهرة لانه من الاغوار الرث وطهارة  
 لباسا كين وبداء بحكمها فقال (وزكاة) (٥٤٥) (العام سنة) أي مفروضة بالسنة (واجبة) أي مؤكدة  
 ماذا كراتها سنة واجبة

(ك) عن بعض شيوخه انه  
 المشهور وقال ولم أره غيره  
 والظاهر من المذهب  
 الوجوب وصرح ابن الحاجب  
 بمشهوريته واختلف  
 في معنى قوله (فرضها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم)  
 فقيل معناه قدرها وقيل  
 معناه أوجبها وعليه مشي  
 صاحب المختصر وقوله (على  
 كل كبيرا وصغيرا كرا أو  
 أنثى حرا أو عبدا)  
 بسنة وقوله (من المسلمين)  
 بيان لكل كبير ومابعده  
 واعتذر (ع) قوله أو عبدا  
 بأن ظاهره وجوبها على  
 العبد ولحقه بل به مالك ثم  
 أجاب بأن على بمعنى عن  
 وأوفي كلامه للتوزيع  
 لا للتخير وانما تنطق منيتها  
 أو وجوبها على المشهورين  
 فضل عنده قوت يومه مع  
 صاع ان كان وحده أو قوته  
 وقوت عياله مع صاع ان  
 فكان له عيال فان قدر

فالمناسب حذفه لان لفظ زكاة لم يضاف للفطرة فلم يقل زكاة الفطرة حتى يأتي ذلك  
 (قوله وفي بيان من تؤدي عنه وهو كل مسلم) وقوله والمؤدي بكسر الدال لا يخفى  
 ان هذا المؤدى تارة يؤدي عن نفسه وتارة عن غيره وسيأتي بيان ذلك (قوله  
 وبيان جنسها) أي أنها من الأنواع التسعة (قوله وصفتها) أي أنها تكون من  
 الأغلب (قوله ظاهرة الخ) أي تطهير الثمائم أي لأجل تطهيره فهو مفعول لأجله  
 (قوله من الأغوار الخ) الأغوار الكلام اللاغى أي الساقط الذي لا عرف فيه والرفث هو  
 الفحش في الكلام كما يستفاد من المصباح فهو من قبيل عطف الخاص على العام  
 تأمل (قوله وطعمة لباسا كين) الطعمة المأكلة ككافي المصباح وأراد بها الاطعام  
 أي شرعت لأجل اطعام المساكين وقال الشارح في شرح التلخيص والتعقيب  
 بضم الطاء المهملة أي قوت لهم في يوم العيد ليكون الغنى والفقر متساوين يوم  
 العيد في وجدان القوت (قوله والظاهر من المذهب الخ) أي وهو المعتمد قوله فقيل  
 معناه قدرها أي فيكون مراعى إلى انما سنة ولا ينافيه قوله على كل كبير وعلى  
 الا صاغر فان الشيخ يستعمل على في مادون الواجب قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على  
 كل مسلم حرا أو عبدا كرا أو أنثى من المسلمين وقوله صاعا كذا روى في الحديث  
 بالنصب حال وروى بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهي صاع وليس خبر  
 الصدقة وانما خبرها على كل مسلم (قوله متعلق بسنة) أي أو بفرض (قوله ولم يقل  
 به مالك) أي وانما قال بذلك أهل الظاهر (قوله على المشهور) متعلق بقوله متعلق  
 ومقابل ما قاله ابن الماجشون من أنها انما تجب على من لا يحمل له أخذها فان كان يحمل  
 له أخذها سقطت عنه وقوله مالك في كتاب محمد (قوله بمن فضل إلى آخره) المناسب  
 في التعبير أن يقول بمن فضل عن قوته في يومه صاع ان كان وحده أو فضل عن قوته  
 وقوة عياله يومه صاع ان كان له عيال وهذا بالنسبة للواجب عليه \* تنبيه \*  
 تجب على من له دار أو عبد أو ثوب يحتاج لذلك فيبيعه لادائها (قوله وهو محتاج الخ)  
 لا حاجة له (قوله ووجد من يساقه) أي حيث كان يرجو الوفاء أو يعلم من  
 يتساق منه (قوله صاع الخ) والصاع الذي لا يختلف فيه أربع حقتان بكفي الرجل

على صاع بل على بعضه أخرجه ١٣٧ عدل وان لم يكن عنده صاع ولا جزء وهو محتاج لوجوده من  
 يساقه تساق وفي رواية صاعا بالنصب فمفعول فرض والصاع المفروض يخرج (عن كل نفع) صاع النبي صلى الله  
 عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمده إلى الله عليه وسلم



والصدق المفضولة انما تؤدى (من اجل) اى غاب (عيش اهل ذلك الباد) الذى يزكى منه سواء كان قوتهم مثل قوته او ادى او اهل فان كان قوته اهل من قوتهم واخرج (٥٤٦) منه اجزاء وان كان دون قوتهم واخرج منه

فان فعل ذلك لفقرا او عادة كاهل البادية فان عادتهم اكل الشعير بالحاضرة ما يهم وفقيرهم اجزاء على احدى القولين وهو ظاهر. وللخمس وان فعل ذلك شعرا فظاهر كلام ابن الحاجب ان ذلك لا يجزى به اتفاقا ثم فسر الجبل الذى تؤدى منه بقوله (من بر) وهو الخنطة (أو شعير أوصات) بضم المهملة تقدم انه ضرب من الشعير ليس له قشر كخنطة (أو تر أو أقط) بفتح المهملة وكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح المهملة وكسرها وهو لبن يابس غير مزروع الزبد (أو زبد أودخن) بدال مهملة مضومة (أو ذرة) بضم الدال المعجمة وفتح الراء المخففة حب معروف (أو ارز) بضم المهملة والراء على أحد لثاقه حب معروف واذا أخرج من هذه الأنواع التبعة لا تجزى على المشهور وزاد ابن حبيب عاصيا أشار اليه

الذى ليس بعظيم الكفين ولا صغيرها وقد رصاع بالسكيل المصرى قد ح وثلاث كما قرره عجم فعلى تحرير الربع المصرى يجزى عن ثلاثة اشخاص وتكره الزيادة على الصاع اذا كانت محققة وقصد بها الاستظهار على الشارع وأما الزيادة لا على ان الاجزاء يتوقف عليها فلا كراهة (قوله اى غالب الخ) هل المراد عيش البلد فى جميع العام أو فى خصوص رمضان قال ابن ناجي وكان شيخنا يعجبه اعتباره فى خصوص رمضان لان زكاة الفطر طهرة للصائم فيقتبر ما يؤكل فيه (قوله على احدى القولين) ضعيف والمعتمد عدم الاجزاء فى العادة ومفاده ان القولين أيضا فيما اذا اقتات الادون لفقرو وليس كذلك بل يجزى باتفاق كما ذكره الشيخ سالم السهوى وفي كرمج أنه اذا اقتات الادنى لكسر نفسه مع قدرته على الاهل فانه لا يجزى به (قوله من بر) أعلم أن الصور خمس أحدها وجود التسعة مع اقتيات جميعها سوية فيخير فى الاخراج من أيها اشأنا نأبى وجودها مع غلبة اقتيات واحد منها فيتعين الاخراج منه نالها وجودها أو بعضها مع غلبة اقتيات غيرها فيجب منه تخييرها ان تعدد ولا ينظر لما كان غالبه اقبل تركها أو واجبا ان انفرد ولو اقتيت نادرارابعها فقد جميعها مع غلبة اقتيات غيرها فاما اغلب خامسها فقد جميعها مع اقتيات غيرها من متعددا من غير غلبة شئ منه فيخير فى واحد منها واعلم أن قولنا فيتعين الاخراج منه أى من الاغلب أى فلا يجزى أن يخرج من غير الاغلب ان كان أدنى وأما ان كان أعلى أو مساو يافاه يجزى وانه يخرج من اللحم واللبن وشبههما مقدار عيش الصاع من القمح كذا كان يفتى الشيبى وقال البرزلى بامعناه أنه يوزن ولم يرتض فتوى الشيبى (قوله غير مزروع الزبد) نقل القرافى عن انتبهات أنه خثر اللبن المخرج زبده ويوافقه المصباح فانه قال قال الازهرى الاقط يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يحصل انتهى فقول شارحنا غير مسلم ومعنى خثر اللبن جامده وجمع الاقط أقطان كفاي كبير الخرشى (قوله لا يجزى به على المشهور) هذا اذا كانت موجودة أو بعضها سواء اقتيت أو لم تقتت وأما اذا لم توجد ولا بعضها واقتيت غيرها فيخرج منه (قوله حب صغير) وهو طعام أهل صنعاء وزبد غلبة الصاع ان كان غلثا الا أن يزيد غلثه على الثلث فيجب غر بلته ولا يجزى المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطعم فيجوز ولا يجزى خبز ولا دقيق الا أن يقتبر ما فى الصاع الحب

بقوله (وقيل ان كان العاس) بفتح العين واللام المخففة وبالسین المهملة (قوت قوم أخرجت منه من وهو) أى الطمس (حب صغير يقرب من خلقة البر)

ولما بين الخرج منه زكاة الفطر شرع (٥٤٧) يتقن من يلزمه اخراجها عنه فقال (ويخرج عن العبد عبده)

ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان كان العبد مسلماً للفقيرة أو لفقيرة أخرجه عنه وكذا ان كان أبقاه مرجواً ما غير المرجو فلا يخرج عنه والعقوب عنه يخرج السيد عن حصته ويسقط عن العبد الجزؤ المعتق منه والعبد المشترك يخرج كل بقدر ما يملك منه (و) كذلك الولد المسلم (الصغير) الذي (لا مال له) الذي (يخرج عنه والده) مفهومه ان الكبير لا يخرج عنه وليس هو على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان كان ذكراً وبلغ صحياً لا يخرج عنه واذا بلغ زمناً أخرجه عنه والا تخرج عنه وان بلغت حتى تنزوجه ومفهوم لا مال له انه لو كان له مال لا يخرج عنه وهو كذلك وقيدنا الولد بالمسلم احترازاً من الكافر فانه لا يخرج عنه ولو اقتصر على قوله (ويخرج الرجل) يعني أو غيره (زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه

من الدقيق ويخرج ربعه مع الصاع الدقيق أو الخبز (قوله عنه) أي عن الخرج منه (قوله أو يخرج عن العبد عبده) ولو مذهباً أو أم ولد أو مبيعاً بالخيار أو أمة مبيعة في زمن مواضعها لان ضمانها من بألها أو بخد ما ترجع له رقبته والا وجبت على من يصير له رقبته الا أن يرجع لحرية فعلى المخدم بفتح الدال وأما عبيد العبيد فلا يلزم السيد الاعلى ولا الاسفل الاخراج عنهم ولا يلزمهم الاخراج عن أنفسهم (قوله للفقيرة) أراد بها ما يشمل الكراء (قوله وكذا ان كان أبقاه مرجواً وحكم المصوب كذلك فيفرق فيه بين من يرجى ومن لا يرجى واذا قبض كل منهما بعد أعوام فيخرج زكاة فطرهما فيما يظهر في السنين الماضية (قوله لا يخرج عنه) أي وان أخرجه عنه فلا بد من أعلامه لانه لا بد في الزكاة من النية وأعلامه قائم مقامها بخلاف الصغير أو من في حكمه فيخرج عنه وان لم يعلمه (قوله حتى تنزوجه) أي حتى يدخل بها الزوج البائع الموصراً وتطلبه للدخول بها مع بلوغه واطاقتها (قوله عن كل مسلم احتراز بالمسلم عن يئونه من الكفار بسبب من الاسباب كزوجة أو ولد أو عبيد كفار وهل يجب على الكافر عن يئونه من المسلمين مثل أن يملك عبداً مسلماً فهل شتال قبل نزعه منه أو تسلم أم ولده أو يكون له قرابة مسلمون في نفقته كما بويه قال سنده مقتضى المذهب عدم وجوبها على الكافر وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد يجب وللشافعي قولان لكن قضيته ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة موافقة أحمد (قوله بقرابة) دخل الابوان والاولاد كورادانا (قوله أو نكاح) أي أو زوجة ولو كانت الزوجة أمة أو غنية في العمرة أو مطلقة طلاقاً رجعيلاً أو مطلقة طلاقاً بائناً ولو كانت حاملاً أو فطرة زوجة العبد عليه ولو حرة لوجوب انفاقه عليها من غير خراج وكسب وكما يلزمه الاخراج عن أبيه الفقير يلزمه الاخراج عن زوجته وكما يجب زكاة الفطر عن خادم القرابة من أب أو أم أو ولد أو خادم زوجة أبيه اذا كان ذلك الخادم رقيقاً لا بأجرة وان لم ينفقه ولا تنفذ نفقة خادم الزوجة وكذا فطرته الا أن يكون ذات قدر (قوله على المشهور) وعن مالك سقوطها عنهم اوقيل يجب على المكاتب فقبائل المشهور قولان (قوله لانه عبد الخ) أولانه عبد ما بقي عليه درهم أولانه كانه حط عنه جزاً من الكتابة في نظير النفقة (قوله ويستحب الخ) أي اذا وجد من يعطيه له في ذلك الوقت وأما لو لم يوجد فيحصل المستحب بعزلها

نفقته بقرابة أو ورق أو نكاح أغنى عما قبله (و) كذلك يخرج زكاة الفطر (عن مكاتبه) على المشهور (وان كان لا ينفق عليه لانه عبده بعد) أي بعد مجزؤه (ويستحب اخراجها) أي زكاة الفطر (اذا طلع الفجر من يوم الفطر)

لما في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى وتعرض لوقت الاستحباب ولم تعرض لوقت الوجوب وفيه قولان مشهوران (٥٤٨) أحدهما أنها تجب بغروب الشمس

(قوله أن تؤدى قبل خروج الحج) أى ولذلك قيده ابن الحاجب بقبل الغد وإلى المصلى وحكى عليه الاتفاق (قوله ونحو ذلك) كما إذا بيع أو أعتق أو ورث أو وهب أو تزوج امرأة أو طلقها أو أسير والظاهر أن من فازت ولادته الغروب أو طلوع الفجر أو مات أو فقد وقتها بمنزلة من ولد قبلهما أو مات أو فقد قبلهما (قوله ويجوز إخراجها قبل الفطر) بيوم أو يومين كذا في المدونة وفي الجلاب اليوم واليومين والثلاثة وعليه مشى خليل في اقتصار الشارح على كلام المدونة ميل لترجيحه وهو كذلك قرره شيخنا الصغير رحمه الله والجواز طاعة سواء أخرجها لفرق أو لافقراء (قوله ولا تسقط بعضي زمنها) أى لا يسقط طابعها وجوباً فيما تجب وندياً فيما تدب لانه يندب لمن زال فقره أو رقه يوم العيد أن يخرج الفطرة وأما المضى زمن طابعها وهو معسر فانها تسقط عنه وهذا بخلاف الأضحية فلا يخاطب بها بعد مضي زمنها والفرق أن الفطر له داخلته وهو حاصل كل وقت والأضحية للتظاهر على اظهار الشعائر وقد فاتت (قوله أو فقير) فتدفع له مالاً نصاب لا يكفيه لعامه فان لم يوجد فقير ولا مسكين ببلده أو قلة لا قرب بلاد فيها هما أو أحدهما بأجرة من غيرها إلا أنها لا ينقص الماع هذا أن أخرجها المزكى فان دفعها إلى امام العدل كما هو المندوب ففي نقلها حينئذ قد ذهب بالبلد الأقرب لها بأجرة منها أو من الفى قولان (قوله ولا لكفر) ولوهذا أوجبنا وسواً وكذلك تدفع لى هاشم الفقراء كركاة الاموال وكذلك لا تدفع لمن يلها ولا لمن يحرسها ولا لمجاهد ولا يشتري بها آتله ولا للؤلؤة ولا لابن السبيل الا بوصف الفقر ويدفعها لأقربه الذين لا يلزمه نفقتهم وللرأة دفعها لزوجهما الفقير ولا يجوز له هو دفعها لها ولو فقيرة لان نفقتها تلزمه (قوله ويستحب الفطر الحج) أى ليعرف بين زمان الفطر والصوم (قوله فبأكل من أضحيت) خرج الدارقطني أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم التمر حتى يرجع لبأكل من كبداضحيته لان المكبد أسير من غيره أى حين الاستواء أو تفاؤلاً لما جاء أن أول ما يأكل أصحاب الجنة عند دخولها كبداض الحوت الذى عليه الارض فيذهب بذلك عنهم مرارة الموت (قوله تكرار الحج) قيل انما كره للتصريح بغيره مسئلة الفطر لمسئلة المضى والرجوع وكأنه قال أما المضى والرجوع فالعبدان في حكمهما سواء أى أنه

من آخر أيام رمضان والآخر بطالع فجر يوم العيد وتظهر ثمرة الخلاف فيمن ولد أو مات أو أسلم ونحوه ويجوز إخراجها قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ولا تسقط بعضي زمنها لأنها حق للسالكين ترتب في ذمته ولا يأنهم ما دام يوم الفطر باقياً فان أخرها مع القدرة على إخراجها انهم وتدفع لحرمه مسلم مسكين أو فقير فلا تدفع له ولو كان فيه شائبة حرية ولا له كافر ولا لغنى (ويستحب الفطر فيه قبل الغد وإلى المصلى) أى في يوم الفطر على أى شىء يمكن الافضيل أن يكون على تمر وتر الماصع من فعله عليه الصلاة والسلام المام ذلك (وليس ذلك) أى استحباب الفطر قبل الغد وإلى المصلى (في عيبه) (الأضحية) بل المستحب فيه الامساك حتى يرجع فبأكل من أضحيتة آفعله صلى الله عليه وسلم

ذلك وقوله (ويستحب في العيدين أن يمضى في طريق و يرجع في أخرى) تكرار مع ما تقدم له في العيدين في العيدين ولما انتهى الكلام على أربعة أركان من أركان الاسلام الخمس الشهادةتين والصلاة والصوم والركاة شرع يتكلم على خامسها وهو الحج فقال





(ولا بأس) بمعنى الجواز (بالسبق) بسكون اللوحدة المصدر وبفتحها اسم الخطر بعينه بالخيل وبالابل والسهم (بالرمي) بجعل وبغير جعل ولا يجوز السابق بغير هذه الثلاثة لا بغير جعل وشرط السابق أعلام الغاية وتبيين الموقف إلا أن يسكون لاهل المهكان سنة في ذلك فيستغنى بها عن ذلك (٥٥٠) ومعرفة أعيان الخيل ولا يشترط

معرفة جريها ولا من يركب عليها ولا يحمل عليها الا محتمل ثم شرع يبين ان المسابقة بمحمل ثلاث صور فقال (وان أخرجنا ثمانية لا ينهم ما محملا) على أنه (بأخذ ذلك المحمل ان سبق هو) أي المحمل (وان سبق غيره) أي غير المحمل من جاعل المحمل (لم يكن عليه) أي المحمل (شيء) وبأخذ السابق الجميع هذا قول ابن المسيب وبعض أصحاب مالك والمشهور عن مالك في هذه الصورة المنع (وقال) امامنا (مالك) رحمه الله (انما يجوز) السابق الا ان يخرج الرجل من المتسابقين (سبقا) (بفتح الباء أي جعله) على أن لا يرجع اليه فان سبق غيره وهو لا يحرم المتسابقين الذي لم يخرج جعله (أخذه) أي أخذ الغير الجعل (وان سبق هو) أي

في الثاني وان كان الا كتر مراعاة اللفظ (قوله اسم الخطر بعينه) أي اسم الشيء المحمول بينهم او الجمع أخطار مثل سبب وأسباب (قوله بالخيل والابل) أي بالخيل فيما بينهما وكذا الابل أي اوبين الخيل والابل (قوله بغير هذه الثلاثة) أي كالتخيير والطير السفن والرمي بالحجارة اذا وقعت لغرض صحيح (قوله وبشرط صحة السابق) أي وبشرط أن يكون المحمول مما يصح سببه (قوله وتبين الموقف) أي المبدأ (قوله سنة) أي طريقة في ذلك أي في الموقف والمبدأ (قوله ولا يشترط معرفة جريها) أي بل يشترط جهل كل سبق فرسه (قوله ولا من يركب عليها) أي ولا يشترط معرفة الراكب من كونه جسيما أو لطيفا (قوله ولا يحمل عليها الا محتمل) أي فيشترط البلوغ فهذه الشروط في المسابقة مع الجعل وهي من العقود اللازمة كالأجارة ويشترط في الرمي تعيين عدد الاصابة ونوعها من خرف أو غيره بخلاف السهم فلا يشترط تعيينه ولا تعيين الور ولا موضع الاصابة (قوله جعله) في موضع الحال من فاعل أخرج وجواب ان محذوف والتقدير جازعدها ويمكن أن يكون قوله جعله شرط في الجواب أي جازعدها ان جعله لا ينهم ما محملا أي من حيث احتمال سبقه (قوله المسيب) بفتح الميم على المشهور (قوله وبعض أصحاب مالك) منهم ابن المواز (قوله والمشهور بالخ) أي فللامام فيها قولان والمشهور من المنع (قوله كان للذي يليه من السابقين) لعل المراد ان هذا الجعل يكون لمن سبق غيره بعد ذلك ممن والى ذلك المخرج في السابق وانظرا هانه يجوز ان يكون لمن حضر (قوله ان يخرج السابق) بفتح الباء (قوله انظر بقرينة كلامه) بقرينة كلامه ومثال ذلك أن يكون فرسان لأكثر فيخرج أحدهما سبقا فأما على القول الثاني الصحيح أي وان لم يكن مشهورا له اذا شرط ان السابق لمن سبق منه فخرجه أو غيره جازع على ما رواه ابن وهب عنه فهذا لا يكون طعمة لمن حضروا وانما يكون للسابق (قوله الحيات جمع حية) تقع على الذكر والانثى وانما دخلت الهالانها واحدة من جنس كبطة على أنه سمع من العرب رأيت

الرجل خارج الجعل (كان للذي يليه من السابقين وان لم يكن) ثم (غير جاعل السابق) بفتح الباء أي حيا الجعل (وأخر) هو من يسابقه فقط (لأنه) اذا سبق جاعل السابق أكله من حضر ذلك أي المسابقة لهذا انما يتصور على قول المشهور ان يخرج السابق لا يجوز سبقه أبدا فهذا اذا سبق به يكون طعمة لمن حضر سواء شرط ذلك أم لا انظر بقرينة كلامه في الاصل (وجاء) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فيما ظهر من الحيات

حيا على حية اى ذكر اعلى انثى (قوله بالمدينة) اى بيوتها أو أرقعها والدليل على طلب الاستئذان ما فى الموطأ وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بالمدينة حيا فداً سلموا فاذا اوتيت منها شيئا فاذنوه ثلاثة ايام فان بد لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان القرأى يحتمل ان معنى قوله فاقتلوه فانما هو شيطان ان لا تسلط عليكم بسبب قتله (قوله فى غيرها) اى من العمران (قوله ان تقول الخ) وقيل تقول انشد كن بالعهد الذى اخذته سليمان ان لا تؤذنا وقيل غير ذلك (قوله ان كنت) اى أيها الشخص (قوله فى غير ذى الخ) وأما ههنا لا يجوز استئذانها ويقتلان من غير استئذان ولو بالمدينة كذا قال عجم (قوله الطفتين) بطاء وفاء وما ونا الطاء مضمومة تنبيه طفية ووجه استثناء هذين انهما يخطفان بفتح الطاء الأبصار ويطران ما فى بطون الامهات قال الابى اما لفرع أو لحاصية فيهما وقد تكون الحاصية قول ابن شهـ هـ اب نرى ذلك من سهمهما والعطف يقتضى المغايرة بينهما وقال الكرماني الوال للجمع بين الوصفين لابين الذاتين والمعنى اقتلوا الحية الجامعة بين الابرية وكونها ذات طفية بين ولا منافاة ايضا بين الامر بقتل ما أقصف باحدى الصفتين وبقتل ما اتصف بهما مع ان الصفتين قد يجتمعان فيها وقديفـ ترقان (قوله ولا تؤذن الحيات فى الصحراء) اى ونحوها كالأودية وكل موضع لا عمارة فيه اى لا وجوبا ولا ندبا اذا الاذن وجوبا وندبا انما هو فى العمران (قوله وبقتل ما ظهر منها) يحتمل انه من تمام مشكلة حيات الصحراء ويحتمل انه فيما ظهر بعد الاستئذان (قوله ويكره قتل النمل) اى تنزيها (قوله بالنار) اى لا بالشمس أو بالقصع والفرك (قوله لانه من التعذيب) لا يقال قضية ذلك حرمة حرقه الا كرامته لانه قول الاصل فيها الارضاء والحاصل ان قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها جائز وان لم يحصل منه اذية بالفعل (قوله والبعوض) عطف مرادف على البق (قوله بقتل النمل) ولو بالنار (قوله اذا أذت) ظاهره كانت الاذية فى البدن أو المال فى الجوهر ونهى عن قتل القملة والنحلة والمـ دـ هـ والصراد المأذى مما ذكر فيجوز قتله لاذيته ولا بأس للجواز المستوى والشرطان فى الجواز المستوى الا أن فيه تفصيلا فى المفهوم ففهو الاول يحرم ومفهوم الثاني يكره وهو الذى أشار له به بدقوله ولولم يقتل الخ (قوله وأتى الشيخ بالمشيئة الخ) أو انما قال ان شاء الله مع الجواز لما ورد من النهى عن قتلها لما قيل انها تسبح الله وتقدس (قوله أحب الينا) اى كان ذلك اى عدم القتل أحب الينا من القتل اى انه لو قدر على تركها بان أمكنه التبعـ دـ و قد أذت بكره

بالمدينة) المشرفة (أن تؤذن) أى تعلم (ثلاثا) أى ثلاث أيام وجوبا (وان فعل ذلك) الاستئذان (فى غيرها) أى غير المدينة المشرفة (فهو حسن) أى مستحب وصفة الاستئذان أن تقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم ولا تؤذنا فان ظهر لنا قتلناك ومحمل الاستئذان فى غير ذى الطفتين والابتر كما جاء مصرح به فى الحديث وذو الطفتين ما على ظهره خضان أحـ د هـ أخضر والآخر أزرق والابتر القصير الذنب وقيل الأزرق (ولا تؤذن) الحيات (فى الصحراء) ونحوها كالصرقات (وبقتل ما ظهر منها) بغير استئذان (ويكره قتل القمل والبراغيث) وغيرهما كالبق والبعوض (بالنار) لانه من التعذيب ما لم يضطر لسكرتهم فيجوز لان فى تبعها بغير النار حرجا ومشقة (ولا بأس ان شاء الله بقتل النملة اذا أذت ولم يقدر على تركها) ج وأتى

الشيخ بالمشيئة كانه من عنده لم يقف فيه لما لك على نـ يـ (ولولم يقتل النمل كان أحب الينا ان كان يذره فى تركها

قتلها ولو بالنار قال عجم فأحب بعني مستحب وليس على بابه لاقتصاصه القتل مع  
 انه مكروه وان لم تؤذ منع قتلها ولا يراعي هنا القدرة على تركها ولا عدمها والحاصل  
 ان قتلها حال عدم الاذية لا يجوز ولو لو بالنار وحال الاذية جائز جواز مستوى  
 الطرفين ان لم يقدر على تركها ولو بالنار وجواز امر حو حواء عند القدرة على تركها مع  
 اذيتها وقتلها مكروه ولو بالنار لكن اختلف في ذلك النمل المنهي عن قتله فقيل  
 مطلق النمل وقيل الا حرا الطويل الارجل اهدم اذيته بخلاف الصغير فشأنه  
 الايذاء (قوله ويقتل الوزغ) يفتح الزى الواحدة وزغة محركة الزى أيضا وقد  
 يجمع على اوزاغ واقط المصنف نغظ الخبر ومناه الطاب (قوله من غير استئذان)  
 ولو لم يحصل منه اذية ولا كثرة لانه صلى الله عليه وسلم حث ورغب في قتل الوزغة  
 حيث قال من قتلها في المرة الاولى فله مائة حسنة ومن قتلها في المرة الثانية فله  
 سبعون حسنة وقيل خمسون ومن قتلها في الثالثة فله خمس وعشرون وذلك لان  
 التأخير دليل التهاون ونحوه حاض الشارع على قتلها لانها كانت يهودية مسخها  
 الله تعالى لكونها كانت تنفخ النار التي حرقت بيت المقدس وقيل انها من ذوات  
 السموم حتى قيل انها أكثر سم من الحية (قوله ويذره قتل الضفادع) محل الكرامة  
 ما لم يؤذوا والاجاز قتلها حيث لم يقدر على تركها ولا نذب عدم قتلها (قوله نهى عن  
 قتلها) أي لما قيل انها أكثر الحيات تسبيحا حتى قيل ان صوتها جميعه ذكر ولا نها  
 أطفات من فار ابراهيم نثيها وله أكلها بالذكاة ان كانت بريئة (قوله ان الله  
 أذهب عنكم) أي معاشر المسلمين وهو خير في معنى النهي (قوله مؤمن تقي) أي  
 لانكم ما بين مؤمن تقي أي ممثل للأموارات مجتنب للمنهيات فيكون مرتفعاً عند  
 الله بتقواه وان لم يكن نسيباً وقوله أو فاجر أي كافر تقي بعدم تقواه ولو كان نسيباً  
 فالتفاضل بالاباء لا يكسب شيئاً (قوله التكبر والتعبر) ظاهر العبارة ان التكبر والتعبر  
 أي الذي هو التكبر كاذ كره بعض المحققين معنى لكل من اللفظين بالعين والغين أي  
 وان كان بالعين مأخوذاً من العبي بكسر العين وسكون الموحدة بعدها همزة وهو  
 الحمل الثقيل ويستعار لما يكلف من الامور الشاقة العظام قاله التمام ساني في شرح  
 الشفاء وبالغين فهو مأخوذ من الغباوة وهو التناهي في الجاهالة ووجه الاخذ ان  
 التكبر من حيث انه مكروه شرعاً صار كأنه الحمل الثقيل ونشأ من الجهل فظهر  
 وجه الاخذ (قوله التكبر أراد به الاتصاف) أي الاتصاف بخصال الجاهلية  
 ولو عبر به لكان أحسن وذلك لان التكبر اظهر الظلمة على الغيور رؤية الغيرانه  
 حة ير بالنسبة له ثم رأيت بعد ذلك قد عبر في التحقيق بالتألمس بدل التكبر فله الحمد

ويقتل الوزغ) حيث وجد  
 من غير استئذان لما صح أنه  
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتله  
 ويذكره قتل الضفادع جمع  
 ضفدع بكسر الضاد المعجمة  
 وسكون الفاء وكسر الدال  
 لما صح أنه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن قتلها (وقال النبي  
 عليه) الصلاة والسلام)  
 فيمارواه أبو داود والترمذي  
 وحسنه (ان الله أذهب  
 عنكم غيبة الجاهلية  
 وفخرها بالاباء مؤمن تقي أو  
 فاجر شقي أنتم بنو آدم  
 وآدم من تراب) غيبة بالغين  
 المعجمة والمهملة مع الضم  
 والكسر وتشديد الموحدة  
 المكسورة التكبر والتعبر  
 ومعنى الحديث النهي عن  
 التكبر

فلا عى اذا وجد من يقوده  
ولم يحصل له مشقة فادحة  
فانه يجب عليه ومثله الشيخ  
الكبير فان حصل لهما  
مشقة غير متادة ساقط  
عنهما ورابعها أشار اليه  
بقوله (مع صحة البدن)  
فالمريض لا يجب عليه وان  
كان يجد ما يركب ثم اعلم  
ان للحج فرائض وسنن  
وفضائل وقديبين الشيخ  
بعضها في باب جمل ولم يبينها  
هنا وانما ذكر صفة الحج  
على الترتيب الواقع المشتملة  
عليها ونحن تنبه عليها ان  
شاء الله تعالى فنقول من  
الفرائض الاحرام وسيأتى  
بيان حقيقة وله مبعثان  
زمانى ومكانى والاول  
لم يذكره الشيخ وهو شوال  
وذوالقعدة وذوالحجة بتمامه  
على المشهور وان أحرم قبل  
شوال كره وانما قد أحرمه  
على المشهور والثانى شرع  
فى بيانه فقال (وانما يؤمر أن  
يحرم من الميقات) فان أحرم  
قبله كره والمسحوب أن يحرم  
من أوله وهو — ويتنوع  
 باختلاف حال المحرم فانه  
اما أن يكون مكيا أو قافيا

عطيه فيسقط الحج به واستظهره عى أى فاذا نذر عطيه يجب الحج (قوله فلا عى  
الحج) أى ان الاعى القادر على المشى اذا وجد قائدا فانه يجب عليه الحج - يث  
كان له مال يوصله ولو كان يعطى ذلك القائد أجرة وينبغى كما قال بعض الشراح  
تقييد الأجرة لمذ كورة بأن لا تجحف به وقيد بعضهم الاعى بالذكر فائلا كما عى  
أى ذكره ويكره المشى فى حق المرأة (قوله ولم يحصل له مشقة) قيد بقوله فادحة لانه  
لا يشترط اتفاؤه واجله والاسقاط الحج عن غالب الناس المستطيعين اذا لبث  
من اصل المشقة فلو تكلفه من لا يجب الحج عليه فانه يسقط عنه الفرض حيث  
كان حراما كلفا تنبيهه قصد بقوله والقوة على الوصول أى على الوجه  
المعتاد احترازا من قدر عليه بخوطير ان فانه لا يجب عليه الحج ان كان يسقط عنه  
ان فعله (قوله ومثله الشيخ الكبير) أى مثل الاعى أى الشيخ الكبير الذى لا يمتدى  
الابقاء لمثل الاعى فيما ذكر (قوله فان حصل لهما مشقة غير متادة) هى بمعنى  
القادحة (قوله مع صحة البدن) قال تن قيل هو داخل فى قوله والقوة على الوصول  
وقال بعضهم هو شرط رابع فالمريض لا يجب عليه الحج ولو وجد ما يركب به اقمى  
وكلام شارحنا منزل على القول الثانى فى كلام تن (قوله ثم ان للحج فرائض)  
أراد ما يشمل الواجب كما تقدم (قوله فنقول من الفرائض الاحرام) فرائضه  
التي لا تنهى بالهم أربعة أحرار ووقوف بعرفة وطواف الافاضة وسعى بين الصفا  
والمروة (قوله وذوالحجة بتمامه على المشهور) وقيل العشر الاول منه وفائدة الخلاف  
تظهر فى تأخير طواف الافاضة فعلى المشهور ولا يلزمه دم الابتأخير للمحرم وعلى  
مقابله اذا أخره الى حادى عشره اذا تقرر ذلك تعلم أن هذا الزمن المحدد بما ذكر وقت  
الحج تحاللا واحراما لا احراما فقط كما هو ظاهر لفظه (قوله كره وانما قد أحرمه)  
على المشهور وحكى اللخمي قولاً أنه لا ينعقد ولم يره بناء على أنه أولى أو واجب  
(قوله فان أحرم قبله كره) أى ويصح (قوله والمستحب أن يحرم من أوله) أى  
أنه يندب لمزيد الاحرام من أى ميقات أن يحرم من أوله ولا يؤخره لا أخره لان  
المبادرة للطاعة أولى لكن يستثنى ذوالحليفة فان الافضل الاحرام من مسجدتها  
أرفضا لانه من أوله بخلاف غيره انتهى (قوله سواء كان من أهلها) أم لا الا أن غير  
أهلها الذين هم أهل الافاق يستحب لهم أن يخرجوا الى ميقاتهم ليحرموا منه حيث  
كانوا فى سعة من الوقت وحاصل فقه المسئلة ان من كان مقيما بمكة من أهلها  
أو فاقى مقيم بها ليس عليه سعة من الوقت وكان نزله بالحرم كاهل منى ومزدلفة  
أو كان مقيما بتلك البلاد من أهل الافاق فانه يندب لهم أن يحرموا من مكة وان تركوها

والمسكى لم يذكره الشيخ ١٣٩ عد ل وهو المقيم بها سواء كان من أهلها أو لا فيقائه للحج مكة



وأحرّموا من الحرم أو الحل فخلّاف الأولى ولا اثم ولا يجب الاحرام من مكة (قوله) وينسب له أن يحرم من جوف المسجد قال بعض الظاهر أن المراد بحوفه ما قابل الباب بدليل القول الثاني أنه يحرم من بابه وعلى القول فيحرم من موضع مسلاته ويلبى وهو جالس في موضعه ولا يلزمه أن يقوم من مصلاه ولا أن يتقدم إلى جهة البيت أي كناية قوله الشافعي (قوله وميقاته للعمرة وللقرآن الحل) أي أن العمرة لا يحرم بها السكنى والقيم بها إلا من الحل ولا يجوز الاحرام من الحرم ولكن ينقذان وقوع ولادم عليه والمراد بالحل ما جاووا الحرم ومثل العمرة القرآن لأنه لو أحرم بالقرآن من مكة لم يجمع في احرامه بين الحل والحرم بالنسبة للعمرة لأن خروجه لعرفة انما هو للحج فقط بخلاف احرامه للحج من مكة فإنه يخرج إلى عرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه للحج من مكة بين الحل والحرم لكن القرآن لا يطلب له مكان معين من الحل على سبيل الأولى ولا غيره وأما العمرة إذا خرج للحل ليحرم منه بها فإن الأولى أن يحرم من الجمرات موضع بين مكة والطائف ثم التنعيم وهي مساجد عائشة وتطلق عليه العمة العمرة تلى الجمرات في الفضل وانما كانت الجمرات أفضل من التنعيم لبعدها عن مكة بينها وبين مكة ثمانية عشر ميلا ولا عماره صلى الله عليه وسلم منها وقد قيل أنه اعتمر منها ثلاثا في فاذا أحرم للعمرة من الحرم ولم يخرج إلى الحل فإنه ينقذ احرامه فان طاف وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه بعد أن يخرج للحل لانهم أوقفوا غير شرطهما وهما والخروج للحل فلو أنه لما طاف وسعى حلق رأسه فإنه يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه إلى الحل ويفتدى لانه كان حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه وأما من أحرم قارنا من الحرم فإنه يلزمه أن يخرج للحل لانه لا يطوف ولا يسعى بعد خروجه لان طواف الافاضة والسعي بعده يدرج فيما طواف العمرة فان لم يخرج إلى الحل حتى خرج إلى عرفة ثم رجع فطاف الافاضة وسعى فالظاهر كما في بعض شراح خليل أنه يجزئه (قوله لفعلة عليه الصلاة والسلام) أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع في احراماته بين الحل والحرم (قوله واد فاقى يتنوع ميقاته إلى خمسة أنواع) أي سواء كان الافاقي محرما بحج أو عمرة (قوله بالهمز والقصر على الافصح) قال في المصباح والنشام مرة ساكنة ويجوز تخفيفها والنسبة شامى على الاصل ويجوز شام بالمد من غير ياء مثل عني ويمان انتهى فلعل الشارح أشار بالافصح إلى أن خلافا من التخفيف والمد الذين أشار له ما صاحب المصباح خلافاً للافصح (قوله وأهل المغرب) أي ومن خلفهم من أهل الاندلس وأهل الروم والتركور (قوله على نحو سبع مراحل من المدينة) أراد بالنحو

ويستحب له أن يحرم من داخل المسجد وميقاته للعمرة وللقرآن الحل لأن كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم لفعلة صلى الله عليه وسلم (و) الافاقي يتنوع ميقاته إلى خمسة أنواع باختلاف أفقه فاما (ميقات أهل الشام) بالهمز والقصر على الافصح (و) أهل مصر وأهل المغرب فهو الحجة (بضم الجيم) وسكون الحاء المهمل وهو قرية على نحو سبع مراحل من المدينة المشرفة وثلاث ونحوها من مكة (فانمروا) أي أهل هذه الافق الثلاثة (بالمدينة) المشرفة

(فالا فضل لهم أن يحرموا من ميقات أهلها) وهو من (ذى الحليفة) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وبالهاء اسم ماء في الأصل بينه وبين المدينة الشريفة ستة (٥٥٥) أميال وهو أبعد المواقيت من مكة بينه نحو عشر مراحل (و) أما

(ميقات أهل العراق) زاد في الجبل وفارس وخراسان (ذات عرق) بكسر العين المهملة ووضع بالبادية قيل هو على مرحلتين من مكة (و) أما (ميقات أهل اليمن فيلزم) بفتح المثناة تحت واللامين بينهما ميم ساكنة وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (و) أما ميقات أهل (نجد من قرن) بفتح القاف وسكون الراء وهو جبل صغير منقطع عن الجبال تلقاء مكة على مرحلتين منها وقيل هو أقرب المواقيت (ومن مر من هؤلاء المذكورين) وهم أهل العراق واليمن ونجد (بالمدينة) الشريفة (فواجب عليه أن يحرم من ذى الحليفة إذا لا يتعداه) من مر منه — بالمدينة (إلى ميقات له) بعد فيحرم منه بخلاف من مر من أهل الشام والمصر والمغرب بالمدينة لم يجب عليه أن يحرم من ذى الحليفة إذا يتعداه

المرحلة الواحدة ولذلك قال بعض الشراح ثمان من المدينة وقوله ثلاث ونحوها من مكة كذا في التوضيح وفي بعض شروح العلامة خليل على نحو خمس مراحل من مكة فانظر الاصح منها — وسميت بذلك لأن السيل أحفها (قوله) فالا فضل لهم أن يحرموا من ذى الحليفة الخ) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم منها وانما ندب الاحرام في حق هؤلاء ولم يجب عليهم لان ميقاتهم أمامهم ولذا لو أرادوا أن يذهبوا إلى مكة من طريق أخرى بحيث لا يمرّون على ميقاتهم ولا يجاوزونه لوجب الاحرام من ذى الحليفة كما يجب في حق غيرهم (قوله وهو من ذى الخ) المناسب حذف من لان ميقات أهلها ذى الحليفة (قوله حليفة تصغير حليفة نبات معروف قاله شارح الموطأ) (قوله اسم ماء في الأصل) أي لبنى جشم بالجيم والشين المعجمة وفي قوله في الأصل إشارة إلى أنها الآن ليست أسما للواء وانما هي اسم لقريّة ولذلك قال شارح الموطأ وهي قرية خربة بينها وبين مكة ما ثمان ميل قاله ابن خزم (قوله عشرة مراحل) قال في المصباح المرحلة المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم والجمع المراحل انتهى **فائدة** الحكمة في كونها أبعد المواقيت من مكة قيل أن يعظم أجور أهل المدينة وقال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وفي بعدها معنى لطيف وهو أن أهل المدينة يتأدسون بالاحرام في حرم المدينة يخرجون محرمين من حرم إلى حرم فيتميز الاحرام من المدينة بحصول شرف الابتداء والانتفاء والحاصل غيره شرف الانتهاء انتهى (قوله أهل العراق) أي كالبصرة والكوفة وقوله زاد في الجبل الخ مفاده أن فارس وخراسان خارجان عن العراق ومراده فارس وخراسان ومن ورائهم (قوله قيل هو على مرحلتين) ذكره بصيغة قيل كأنه لم يتفق ذلك القول وفي بعض شروح خليل قرية خربت على مرحلتين من مكة فلم يذكر صيغة التضعيف (قوله وأمام ميقات أهل اليمن) أي أي والهند (قوله بفتح المثناة الخ) ويقال ألملم به مرة بدل الماء ويقال يرمم براء بن بدل للاميين (قوله جبل من جبال تهامة) بكسر التاء (قوله أهل نجد) أي نجد اليمن ونجد الحجاز (قوله وقيل هو أقرب المواقيت) فعليه يكون أقل من مرحلتين (قوله وانما خالف الا فضل) أي على تقدير أن لا يحرم منه (قوله) فيقاته من بينه) ويندب له الاحرام من الأبعد مكة من منزله أو المسجد ويحرم عليه

إلى ميقات له بعد فيحرم منه وانما خالف الا فضل فقط ولولا ذلك لوجب عليه الدم بمجاوزة ذى الحليفة وهذا كله فيمن كان خارجا عن هذه المواقيت وأما من كان بينهما فيقاته من بينه

تأخير الاحرام من منزله ويلزم من آخر الاحرام حتى جازر منزله واحرم منه الدم  
فائدة يروى أن الحجر الأسود كان له نور في أول أمره يصل آخره لهذه الحدود  
فمنع الشارع مجاوزته بالمزيد الحج بالاحرام تعظيماً لتلك الآيات (قوله فليحرم اذا  
حاذى الجحفة) هذا خاص بمن حج في بحر القلزم الذي هو من ناحية مصر فحمله يجب  
عليه أن يحرم اذا حاذى الجحفة فان ترك الاحرام منه الى البر لزمه هدى لان من حج  
في بحر عيدان وهو من ناحية الهند أو اليمن فلا يلزم الاحرام فيه بمحاذاته الميقات  
لان فيه خوفاً وخطراً من أن ترده الرمي بخلاف الأول فليس مثله ولا هدى عليه  
بتأخير الاحرام الى البر في هذا قاله المحطاب (قوله بأثر صلاة) ليس على ظاهره  
من احرامه بمد السلام بل حتى يستوى على راحلته ان كان له راحلة ركبها او حتى  
يشترع في مشيه حال كونه يقول وهذا على جهة الاولوية اذ لو أحرم الراكب قبل  
أن يستوى وأحرم الماشي قبل مشيه كفاه ذلك (قوله يقول ليلى الخ) أى في حال  
كونه قائلاً أى على جهة السنية ومخصصة ان التلبية في نفسها واجبة ويسن  
مقارنتها للاحرام ويندب تحديدها أو يسن ثم ان كان الفصل طويلاً قدم كان عدا  
أوسهوا ولو رجع واي لا يقطع عنه ومثل الطول ما اذا تركها جلية فلو أتى بها  
أولها ولو مرة ثم ترك فلا دم عليه اذا قلها مرة كما اذا قل الفصل وبلي الانجمي بلسانه  
ان لم يجد من يعلمه العربية وبلي الحائض والمجنب كذا كراهته ومن لا يتكلم لا يلبى  
عنه ولو أتى عوضها بتسبيح أو تهليل لم يكن عليه دم كما ذكره الفاكهاني أما ان أتى  
عوضها بمخاضها كاجابة الخ فالظاهر ان ذلك كالعدم لانه لم يأت بها وانما أتى بلفظ  
اجنبي (قوله أى اجابة) أى ان ليلى وكذلك اخواته من سعديك ودواييك  
مصادره عند سيويه مثناة لفظاً معناها التكدير والتكرير الدائم عاملها مقدم من  
معناها أى اجبتك اجابة بعد اجابة قال القسطلاني وهو منصوب على المصدر بعامل  
مضمراً أى اجبت اجابة بعد اجابة الى ما لا نهاية له انتهى الا أنه ينافية قول بعض  
وجه قوله اجابة بعد اجابة ان الله تعالى قال ألسنت بربكم فالوابلي فهذه الاجابة  
الاولى والثانية أى التي أرادها بقوله أى اجابة اجابة قوله تعالى وأذن في الناس  
بالحج يقال ان ابراهيم عليه السلام لما أمره الله ببناء البيت فبناه فلما أتمه أمره الله  
ان ينادى في الناس بالحج فقال يارب وأين يبلغ صوتي فقال عليك بالنداء وعلينا  
البلاغ فقيل انه صعد على المقام وقيل على جبل أبي قبيس فنادى أيها الناس ان الله  
يتناقص جوده فكأنوا يجيبونه من مشارق الارض ومغاربها ومن بطون النساء  
وأصلاب الرجال فائدة أول من أجاب أهل اليمن قال ابن المنير وفي مشروعية

ومن حج في البحر من أهل  
مصر وشبههم فليحرم اذا  
حاذى الجحفة ثم شرع في بيان  
الصفة فقال (ويحرم الحاج  
أو المعتمر بانتر) بكسر الهمزة  
وسكون المثناة وقعهما  
(صلاة فريضة أو نافلة يقول  
ليلى اللهم ليلى ليلى) أى  
اجابة بعد اجابة

وقيل اخلاصا لك (لا شريك لك انليك (٥٥٧) ان الحمد) بفتح الميم وكسرها واختار الجاهل (والنعمه)

التلبية تنبيهه على احكام الله تعالى لعباده بان وفودهم على بيته انما كان باستدعائه سبحانه وتعالى (قوله وقيل اخلاصا لك) أي اخلاصا لغيره أي فالتلبية من اللب وهو الخالص من كل شيء أفاده زروق في شرح الارشاد (قوله بفتح الميم) أي على أنه تعليل لما قبله وقوله وكسرها أي على الاستئناف اشارة الى استحقاق الحمد على كل حال حتى قل الخطابي ان الفتح رواية العامة لانه يلزم عليه ان الحمد انما هو لخصوص هذا السبب والواقع ان الباري يستحق الحمد لذاته وبحث فيه بانه مع الكسر للتعليل أيضا من حيث انه استئناف جوابا عن السؤال عن العلة على ما قرر في البيان (قوله بالنصب على الاشهر) أي لعطفه على منصوب ان قبل الاستكمال ومقابل الاشهر جواز الرفع على الابتداء وخبره لك المصريح بها في المصنف وخبر ان محذوف دل عليه ما بعده أو خبره محذوف والمدرج به خبر ان ومعنى النعمة لك انها ثابتة لك لانك المنعم على الحقيقة (قوله والملك بالنصب على المشهور) ويجوز الرفع والخبر محذوف لدلالة الخبر المتقدم عليه واغفر الملك لان الحمد متعلق النعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما أنه قال لا أحد الا لك وأما الملك فهو من مستقل بنفسه ذكر لتحقيق ان ان النعمة كلها لله لانه صاحب الملك ومعنى قوله والملك لك والتصرف التام في جميع لا ورثك (قوله اختار بعضهم الخ) لعل وجه ذلك ان عدم الوقف عليه يوم ان المراد لا شريك لك أي في الملك مع ان المراد ما هو أعم من ذلك أي لا شريك لك في الذات ولا في الصفات ولا في الملك ولا يخفى ان الوقف على الملك والابتداء بقوله لا شريك لك يفيد ذلك فتدبر (قوله وهو الاحرام) أي الذي أفاده بقوله وينوي أي فالاحرام النية (قوله وبيان الخ) معطوف على ركن فقيه اشارة الى أن قول المصنف وينوي الخ تفسير لقوله ويجرم الخ (قوله والقول) أي التلبية (قوله الدخول بالنية) في العبارة تسامح لان الاحرام النية مع الغير (قوله متعلق به) أي بأحد النسكين احتراز عن الذي لم يتعلق به كعبت (قوله أو فعل متعلق به) كالتوجه احتراز عن البيع (قوله وقال أيضا) أي الشيخ خليل كما يستفاد من عبارة التحقيق (قوله بمجرد النية) أي لا بد من قول أو فعل (قوله وايست التلبية ثم ما في صحة الاحرام) أي بل يكفي الفعل ولخصه ان أحد الامرين من التلبية أو الفعل كاف (قوله وقال عبد الوهاب) هذا هو الراجح فتخلص ان الاقوال الثلاثة (قوله وهو كذلك في تحصيل الخ) هذا غير ظاهر على خلاف المشهور بل الانسب على خلاف المشهور ان احرامه عقب فرض سنة ومستحب وعقب نفل سنة فقط كما تبين (قوله

بالنصب على الاشهر (والملك) اختار بعضهم الوقف عليه والابتداء بقوله (لا شريك لك وينوي ما أراد من حج أو عمرة) اشتمل كلامه هذا على ركن من أركان الحج والعمرة وهو الاحرام وبين حقيقته وعلى سنتين ومستحب أما حقيقته فقال (ع) ظاهر كلامه على قول ابن حبيب القائل بان الاحرام انما ينقد بالنية والقول وفي مناسك خليل حقيقة الاحرام الدخول بالنية في أحد النسكين مع قول متعلق به كالتلبية أو فعل متعلق به كالتوجه على لطريق وقال أيضا والمشهور انه لا ينعقد الاحرام بمجرد النية وايست التلبية شرط في صحة الاحرام خلافا لابن حبيب في جعلها كسكيرة الاحرام في الصلاة وقال عبد الوهاب وعياض وسند وغيرهم ينعقد بالنية وحدها وأما السنتان فاحداها الاحرام أثر صلاة صرح بذلك في باب جل وظاهر كلامه هنا استواء الاحرام عقب الفرض والنفل وهو كذلك في تحصيل السنة وفي تحصيل الفضيلة على قول



وهو خلاف المشهور فان المشهور كون الاحرام عقب صلاة مطلقا سنة وكونه عقب نافلة مستحب وسبب الخلاف  
الاختلاف في احرامه عليه الصلاة والسلام هل كان (٥٥٨) عقب فريضة أو نافلة قال في الجلاب ومن

أحرم في غير وقت صلاة  
فليؤخره حتى يدخل وقت  
الصلاة إلا أن يخاف فوتها  
فيحرم بغير صلاة ومن أحرم  
بغير صلاة من غير ضرورة  
فلا شيء عليه والسنة  
الثانية التلبية والمستحب  
الاقتصار على التلبية  
المذكورة لأنها تليته عليه  
الصلاة والسلام (ويؤمر)  
مريد الحج أو العمرة ولو ما أيضا  
أو نفساء على جهة السنة  
كما صرح به في باب جل (أن  
يقتل عند) إرادة الاحرام  
قبل أن يحرم (لما في الترمذي  
أنه صلى الله عليه وسلم تجرد  
الاحرام واغتسل قبل أن  
يحرم وكذلك أحماه  
ويشترط في هذا الغسل  
أن يكون متصلا بالاحرام  
لأنه يشبه غسل الجمعة  
وإذا لم يجدهما فلا يتم كغسل  
الجمعة وليس في تركه عمدا  
أو نسيانا دم وكذلك باقي  
اغتسالات الحج والدليل على  
سنيته للحائض والنفساء

فان المشهور كونه الخ) وانظر هل أراد الفرض العيني أصالة أو ولو بالعروض  
بجنازة ميت وفطر نفل وانظر السنن المؤكدة هل كركعتيه أو الفرض الأصلي  
(قوله هل كان عقب فريضة أو نافلة) انظر ما تلك الفريضة على القول به وأنت  
خير كما أشرنا ان قضية كونه صلى الله عليه وسلم أحرم عقب فريضة أن يقال  
ان كونه عقب صلاة مطلقا سنة وكونه عقب فرض فيه قدب زائد على السنة على  
قياس ما قيل في المشهور من أن الاحرام عقب صلاة مطلقا سنة وعقب نفل  
مستحب زيادة على السنة فيكون الراجع ان احرام المصطفى صلى الله عليه وسلم  
عقب نفل (قوله ومن أحرم) أي أراد الاحرام (قوله فليؤخره) أي على طريق  
السنة (قوله إلا أن يخاف فوتها) أي فوت أحماه أو يراهق وكذا غير الخائض  
والمراهق لا يركعهما بوقت نهى حال احرامه به (قوله بغير صلاة من غير ضرورة)  
أي في وقت نهى وكذا في وقت غير نهى اذ ليستا واجبتين (قوله الاقتصار الخ)  
لان عمر رضي الله عنه زاد ليك ذا النعماء والفضل الحسن ليك ليك مرهو بامانك  
ومرغوب باليك وابنه ليك ليك ليك وسعديك والخير بيدك ليك والرغبة  
اليك (قوله ولو ما أيضا) ونفسا كبيرا أو صغيرا (قوله عند إرادة الاحرام) قد رارادة  
دفعها لئلا يترهم ان الغسل مقترن بالاحرام لا قبله مع أنه قبله (قوله ويشترط في هذا  
الغسل أن يكون متصلا بالاحرام) فلو اغتسل غسدة وآخرا للاحرام الى الظهر  
لم يجزه ولو اشتغل بعد غسله بشد رحله واسلح جهازه أجزأه وقال بعضهم ان  
الغسل نفسه سنة واقامة السنة أخرى (قوله لأنه يشبه غسل الجمعة) أي في أن كلا  
منهما متعلق بعبادة مخصوصة (قوله كغسل الجمعة) أي فانه اذا لم يجدهما لا يتم له  
(قوله وليس في تركه عمدا أو نسيانا) أي أوجهلا (قوله أسماء بنت عديس) وكأنت  
نفساء بمحمد بن أبي بكر (قوله لتل) أو تحرم كما في الكرماني (قوله يريد  
وكذلك غيرها) قال عجم وانظر هل الناسي والمتجد لتركه كذلك أم لا ثم أنه  
اذا فعله الجاهل بعد ما أحرم فانه يخفف في ذلك ولا يبالغ فيه هذا هو الصواب كما  
أفاده شيخنا الصغيري في تقريره (قوله وأن لا يخلق رأسه) أي فالأفضل إبقاؤه وتليته  
بصمغ أو غاسول ليلصق ببعضه بعضه لانه يحرم عليه زمن الاحرام ستره بأي ساتر

فان الموطأ ان أسماء ولدت فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فتغتسل ولو  
ثم لتل بهرام واذا جهلت الحائض أو النفساء الغسل حتى أحرمت فقال ما لك تغتسل اذا علمت يريد وكذلك غيرها  
ويستحب لمريد الاحرام بأحد النفسكين أن يعلم أطفاله ويص شاربه ويحلق رأسه وأن لا يحلق رأسه طلبا للشع

(و) يؤمر أيضا أن كان رجلا  
على جهة السنية أن (يقصد  
من غيط الثياب) ويلبس  
أزارا ورداء ونعلين  
(ويستحب له) أى للحرم  
بأحد الفسكين أن كان غير  
حائض ونفساء (أن يغتسل  
لدخول مكة) ماذا كرمه من  
استحباب هذا الغسل نص  
عليه في باب جل أيضا ونص  
فيه على أن الغسل  
لوقوف بعرفة سنة ونص  
صاحب المختصر على أن  
الثلاثة سنة أى كدها غسل  
الاحرام ويتبدل فيه دون  
غسله مكة وعرفة والأفضل  
أن يغتسل غسل مكة يذى  
طوى بفتح الطاء مفطور  
لفعله صلى الله عليه وسلم  
ذلك ومن لم يأت على ذى  
طوى اغتسل من مقدار  
ما بينهما ثم أشار إلى سنة  
من س — من الاحرام وهى  
تجديد التلبية فقل  
(ولا يزال) الحرم (بابي دبر  
الصلوات) المفروضات  
والوافل (وعند كل شرف)  
أى مكان عال وفي بطون  
الودية (وعند ملاقات  
الرفاق) جمع رفقة بضم  
الراء وكدها

ولو غير غيط أو محيط (قوله على جهة السنية) فيه نظرا إذا التزم من محيط الثياب  
ومن محيطها وان بعضا وانسج أو زرا وعقد واجب الأزي قال السنية منصبة على  
قوله ويتجرد ويلبس أزارا ورداء ونعلين أى على الهيئة الاجتماعية ثم رأيت بعد  
ذلك أورد البحث في تحقيق المبانى فقال انظر قولهم التجرد من المحيط سنة مع قولهم  
لبسه حرام قال عبدالحق أربعة أشياء تفعل عند الميقات التجرد أولا من المحيط  
ثم الغسل ثم الصلاة ثم الاجرام ويلبس الأزارا في وسطه ونعلين كنعال التكرور  
انتهى (قوله أزارا ياء تزر به في وسطه) أما بأن يرشق طرف الأزار من ناحية  
لحمه أو يلف طرفه في بعضها داو يشدهما على لحيه ولا يربط بهما بهما ولا يحرام  
عليه فإن فعل اقتدى (قوله ورداء يجعله على كتفه) ولا يضر الثزر والفاققان المحيط  
سواء وضعه على كتفه أو في وسطه (قوله ونعلين) أى المعروفين بالحدوة كنعال  
التكرور ولا ماسير معريض كالتاسومة وهذه السنة خاصة بالرجل لأن المرأة  
لا تجرد عند إحرامها بل تكشف وجهها وكيفيةها فقط (قوله أن كان غير  
حائض ونفساء) أى لأنه في الحقيقة للطواف فإذا لا يطلب مما ذكر لنعها من  
دخول المسجد ويشترط أن يكون متصلا بدخول مكة أو ما في حكم المتصل فلو اغتسل  
ثم بات خارجا لم يكتف بذلك (قوله ونص صاحب المختصر) على أن الثلاثة سنة  
أى كل واحد سنة فيه أن كلام صاحب المختصر محتمل والظاهر منه أن الغسل  
لدخول مكة والوقوف مندوب وهو الراجح ويشترط أن يكون الغسل لوقوف  
متصلا بوقوفه ووقته بعد الزوال مقدما على الصلاة ويطلب به كل واقف  
ولو حائضا ونفساء ندولوا غتسل أول النهار لم يجزه (قوله ويتبدل فيه دون الخ)  
فيه نظرا لذلك لا بد منه إلا أنه يخففه فيهما (قوله والأفضل أن يغتسل الخ) وهو  
مستحب ثان (قوله بفتح الطاء) مقصور عبارة غيره مثبات الطاء (قوله من مقدار  
ما بينهما) أى ما بين مكة وذى طوى (قوله ولا يزال يابى الخ) حكم ذلك  
النسب وقيل السنية (قوله المفروضات) ظاهر الشارح كالمصنف ولو كانت  
مقضية وانظره وهل يلبي عقب الصلوات قبل المصنعات أو بعد والظاهر الأول  
وحرر (قوله وعند كل شرف الظاهر أن المراد في حالة الصعود على المكان العالى  
وفي المرور عليه لأن أراد المكث فيه فيسقط الطلب وهكذا قوله وفي بطون  
الخ أى يلبي في حال الهبوط فيها وفي المرور فيها إلا أن أراد المكث فيها فيسقط الطلب  
وتنبهوا أعلم أن تجديد التلبية إنما هو في حق الذهاب محرما وأما لو نسي حاجة  
رجع إليها فقال مالك لا يلبي لأن هذا السعى ليس من سعى الاحرام (قوله بضم

الراء وكسرها) طاهره مساواة الكسر للضم والذي في التحقيق وقت بضم الراء  
وقد تكسر انتهى فهذا يفيد قوة الكسر (قوله فيزولون الخ) توضيح لقوله يرتفعون  
الخ (قوله بمؤنة بعض) أى مأكول أو مشروب (قوله وعند اليقظة) أى  
وبلى عند اليقظة (قوله وفي المنازل الظاهر ان المرادو في النزول في المنازل  
(قوله ولا يرد) أى يكره قوله حتى يفرغ واذا فرغ وجب عليه الرد سواء كان  
المسلم باقيا أو ذهب ومثله المؤذن وأما قاضى الحاجة فلا يرد لافي حالة قضاء الحاجة  
ولا بد منها والفرق ان قاضى الحاجة متلبس بفعل يمنع الذكرفيه في الجملة  
بخلاف المؤذن والمبلى فان كلامهم متلبس بذكر (قوله ويستحب رفع الصوت  
بها) أى لاسنة وهذا في غير المسجد لانه لا يجوز رفع الصوت فيه الا للمسجد الحرام  
ومسجد منى لانهم ابنا للحج وقيل للامن فيهما من الراء (قوله ولا يلبى صوته جدا)  
أى يكره فيما يظهر وقوله اثلا بفتح أى يضعفه (قوله تسمع نفسها) أى ندبا (قوله  
ولا تكرر التلبية للجنب ولا للحائض) أى بل يطلبان لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة  
رضي الله عنها حين حاضت افعل ما يفعل الحاج غير انك لا تطوفى بالبيت انتهى  
(قوله بل مكرره عند ما لان الخ) قال الفساحه انى الظاهر ان فيه قولاً آخر  
باستحباب التكرار كثير ما لم يخرج عن المعتاد انتهى (قوله وكأ انه لا يلج لا يسكت  
حتى تغوته الشعيرة) أى بسن له أن يتوسط في التلبية فلا يكرهها  
جدا حتى يلحقه الضجر ولا يترك جديا حتى يغوث المتصود منها وهو الشعيرة قال  
في المصباح والشعائر اعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة انتهى وعطف الافعال  
على الاعلام عطف تفسير (قوله فاذا دخل الخ) دخل الحرم بحج مفردا أو قارنا  
(قوله أمسك) أى ندبا (قوله ومقتضى كلام ابن الحاجب الخ) ومذهب المدونة  
لا يقطعها حتى يتبدى الطواف فالاقوال ثلاثة ذكر العلامة خليل قولين فقال  
وهل لمكة أو الطواف خلاف أى حتى يتبدى الطواف وهذا كله في الحرم بالحج  
احترافا من الحرم بالعمرة فقط من الميقات سواء أحرم بها مع التمكن من الحج أو أحرم  
بها لقوات الحج أى أحرم بالحج ولم يتم ادعاء عليه بل فانه محصر أو مرض وتحلل منه  
بعمرة فانه انما يلبى لحرم مسكة وأما المعتمر من الجعرانة والتعميم فانه يلبى الى دخول مكة  
واعلم أن محرم مسكة بالحج يلبى بالمسجد في ابتداء أمره وينتهى الى رواح مصلى عرفة  
كالحرم من الميقات وأما المحرم بالحج من عرفة فلا يخلو الحلال تارة يحرم بها بعد  
الزوال وتارة قبل فان أحرم بها قبل الزوال فانه يلبى للزوال بمنزلة من أحرم من غيرها  
واناها قبل الزوال وان أحرم بها بعد الزوال أبى لها ثم قطع والظاهر أن حدها توجهه

أى يرتفعون فيزولون  
ويرتفعون معا ويرتفع  
بعضهم بمؤنة بعض وعند  
اليقظة من النوم وفي المنازل  
ولا يرد الملبى سلا ما حتى  
يفرغ ويستحب رفع الصوت  
بالتلبية للرجال ولا يلبى  
صوته جدا لانه لا يقر حلقه  
والمرأة تسمع نفسها ولا تكرر  
التلبية للجنب ولا للحائض  
(وليس عليه) أى على المحرم  
(كثرة الأناح بذلك) أى  
بالتلبية لا وجوبا ولا استحبابا  
بل هو مكرره عند ما لان  
الأناح الاكثر وهو ملازمة  
التلبية حتى لا يغتر من ذلك  
وكأ انه لا يلج لا يسكت حتى  
تغوته الشعيرة ثم بين غاية  
التلبية بقوله (فاذا دخل مكة  
أمسك عن التلبية حتى  
يطوف ويسعى) على ما شهروه  
ابن بشير ومقتضى كلام  
ابن الحاجب

ان المشهور انه يقامها عند رؤية البيت والكف عن التلبية حال الطواف والسعي مستحب لان تلك حالة يستحب فيها كثرة الدعاء والابتهاال والتضرع والخلاص (٥٦١) القاب فذكره ان يشتغل فيها بضعة ذلك (ثم) بعد فراغه

من الطواف والسعي (يعاودها) أي التلبية ويستمر على ذلك (حتى) تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها) ما ذكره من ابتداء التلبية بعد تمام السعي هو رواية ابن المراز ومشي عليها ابن الحاجب وما ذكره من إعادة التلبية عند الزوال من يوم عرفة والروح إلى مصلاها هو رواية ابن القاسم وروى بها ابن الحاجب وروى قطعها بعد رمي جرة العقبة وإلى مال النخعي ما في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يابى - حتى رمي جرة العقبة (ويستحب) الحاج أو المعتمر (أن يدخل مكة من كذا النية التي بأعلى مكة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك فعل والدعاء بعده والسعي في هذا الدخول ان نسبة باب البيت إليه كنسبة وجه الانسان إليه وأمائل الناس اغناية صدور

للاوقوف لكن ظاهر النقل انه اذا أتى بالتلبية ولو مرة واحدة كفى (قوله يستحب فيها كثرة الدعاء) المراد زيادة ثبات كذا استحياب الكثرة لان أصل الدعاء مستحب (قوله والتضرع) عطف بقدر كما أفاده المصباح (قوله واخذ من القلب) عطف على الدعاء أي يستحب أن يكون القاب مختصاً فيما ذكر وغيره اخلاصاً وقياً في تلك الحالة أي في هذا المثل أمربه لا لرباه ولا اسمعة وانما قلنا ذلك لان أصل الاخلاص واجب (قوله ومشي عليه ابن الحاجب الخ) ومقابلته لا شهب اذا فرغ من الطواف يلبي في السعي (قوله عند الزوال الخ) أي فلا بد من الامرين فلو وصله قبل الزوال لبي لا زوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لوصوله فيه تبر الاقصى منه ما وصل عرفة هو الذي يقال له مسجد غرة (قوله لما في مسلم الخ) أنظر ما جواب المشهور عن هذا الصحيح (قوله من كذا الخ) اضافة كذا لما بعده للبيان أو ان ما بعده عطف بيان عليه (قوله النية) أي الطريق التي بأعلى مكة ويسمونه اليوم بباب المعلاء ولا فرق بين كون الداخل أتي من طريق المدينة أو غيرها (قوله ويستحب دخوله انهاراً) أي ضحى فقد قال سيدي زروق يستحب الا تقي مكة أربع نزوله بذي طوى واغتساله فيه ونزول مكة من النية العليا وميئته بالوادي المذكور فيأتي مكة ضحى (قوله حتى تطلع الشمس) أي وتحل النافلة (قوله خرج من كذا) ويعرف هذا محل اليوم بباب شبكية اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم قال بعض العلماء وفي ذلك مناسبة حسنة باب الدخول كذا المفتوح وباب الخروج كذا المضموم لان المناسب للداخل الفتح وللخارج الفهم (قوله من أسفل مكة) أي كائن من الاسفل أي بعض الاسفل (قوله الصحيح الخ) لا يخفى أن قوله الصحيح مسلط على كذا الاول وكذا الثاني ومقابل الصحيح هو العكس وعبارة ابن عبد السلام كذا الاول مفتوح الكاف ممدود وهموز غير منصرف لانه علم والثاني مضموم الكاف منون مضموم كذا مضطمة الجهموز وهو الصحيح وقال بعضهم بالعكس وذكر بعضهم ما يفيد أن مقابل الصحيح ثلاث لغات حكاهما الشيخ أبو الحسن فأولها بالفتح والمدمصر وفأولها منبها مفتوح. قصور وثالثها بضم الكاف والقصر (قوله هموز) لازم لقوله ممدود (قوله غير منصرف) قال بعضهم لانه

من جهة وجوههم لا من ظهورهم ١٤١ عد ل ومن أتى من غير هذه الجهة لم يأت من قبالة الباب ويستحب دخوله انهاراً الفعل عليه الصلاة والسلام ذلك فان دخل قبل طلوع الشمس فلا يوقوف فان طاف فلا يركع حتى تطلع الشمس ويستحب للمرأة اذا قدمت نهاراً أن تؤخر أطوف إلى الليل (و) كذلك يستحب له (اذا خرج) من مكة (خرج من كذا) وهو موضع بأسفل مكة الصحيح الذي عليه الجهموز ان كذا الاول مفتوح الكاف ممدود وهموز غير منصرف



وذلك المعجزة وكذا الثاني مضموم الكاف من مضموم مقصود الله مهملة (وان لم يفعل في الوجهين) ما ذكرنا من  
الدخول من الثنية العليا والخروج من السفلى (فلا حرج) أي (٦٢ - ٥) لانهم عليه ولادهم لانه لم يترك واجبا

ولا مستونا قال الامام مالك  
وجه الله (فاذا دخل) الحاج  
أو المعتمر (مكة) فلا يدخل  
المسجد الحرام) أي يبادر  
بدخوله المسجد على جهة  
الاستقبال ولا يقدم عليه  
الامام لا بد منه من حط رحل  
وأكل خفيف ان احتاج  
اليه لانه المقصود فالترخي  
عنه أساءة أدب وقلة حيلة  
(و) اذا أراد دخول المسجد  
الحرام (مستحسن) أي  
مستحب (ان يدخل من باب  
بني شيبه) وكان قبل هذا  
يعرف بباب عبد شمس  
وعبد مناف والآن يعرف  
بباب السلام لفعله صلى الله  
عليه وسلم ذلك ولا يستحب  
عند مالك رفع اليدين عند  
روية البيت ولا عند الركن  
واستحسنه ابن حبيب لما  
روى عنه صلى الله عليه  
وسلم انه كان اذا رأى البيت  
رفع يديه وقال اللهم زده  
البيت تشريفا وتعظيما  
وهابة وزده من شرفه وكرمه  
من حج أو اعتمر تشريفا

علم ولا يبعد فيه منع الصرف اذا جعل على البقعة وهذا يدل على ان الالف ليست  
للتأنيث والافنغ ما فيه الف التأنيث لا يتوقف على كونه علما وفي القسطلاني بفتح  
الكاف والدال المهملة مدودا من نوعا على ارادة الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف  
أي على ارادة البقعة للعلمة والتأنيث انتهى (قوله وذلك المعجزة) فيه نظير بل  
غلط بل هو بالدال المهملة كما قال شيخ (قوله وان لم يفعل فلا حرج) هذا من باب  
التصريح بما لا يتوهم (قوله ولا مسنونا) فيه نظر لانه يفيد ان ترك السنة  
الائم والدم وليس كذلك (قوله قال الامام مالك الخ) لا يخفى ان لفظة قال من لفظ  
المصنف والشارح أفاد ان فاعل قال الامام مالك وانظر ما ذكرته في نسبة ذلك  
لمالك (قوله أساءة أدب) أي افساد أدب (قوله ان يدخل من باب بني شيبه)  
أي الذي يدخل محرما بحج أو عمرة واذا خرج من المسجد فيستحب الخروج من باب  
بني سهم (قوله وكان قبل هذا يعرف بباب الخ) أنظر هل كانت تلك المعرفة قبل  
الاسلام والمعرفة ببني شيبه حدثت بعده وقوله والا أن يعرف الخ هل أراد منه  
أو الازمنة المتأخرة وما أولها وما نكتة هذه التسميات الله أعلم بحقيقة الحال (قوله  
ولا يستحب الخ) أي بل الظاهر أنه عنده مكرهه (قوله واستحب الخ) ظاهره  
استحب ما ذكر من الطرفين مع ان الحديث انما يدل للطرف الاول وهو رؤية البيت  
لا الثاني الذي هو قوله عند الركن وأراد به الحجر الاسود فالاحسن عبارة زروق  
ولا يرفع يديه وقال ابن حبيب يرفع يديه عند رؤية البيت في شرح الارشاد فانه قال  
ولا حرج في دعائه عند رؤية البيت الخ (قوله وقال الخ) عبارة الارشاد اللهم  
زده البيت تشريفا وتعظيما وهابة وتكريما واذا من شرفه وعظمه ممن حجه  
واعتمره تشريفا وتعظيما وهابة وتكريما (قوله شرفا) أي علوا كما أفاده  
المصباح فعطف التعظيم عليه عطف ملزوم على لازم (قوله وهابة) أي هيبة  
وهي الاجلال كما قال ابن فارس فيكون عطفه على التعظيم من عطف المرادف  
(قوله وكرمه) أي عظمه بمعنى ما قبله وقوله وتعظيما المناسب لقوله وكرمه  
أن يقول وتكريما ويمكن انما أتى به اشارة الى أن التكريم والتعظيم بمعنى (قوله  
ممن حج أو اعتمر) أي أو غيرهما وخصهما بالذكر هنا على أنه لا يأتي الانسان البيت  
الا في حج أو عمرة (قوله وهل يصوت) أي يباح لان هذا منسحق فلا فرق بين الصوت

وتعظيما وبعد دخوله المسجد فليكن أول ما يقصده بعدنية الطواف الركن الاسود فاذا وصل اليه  
(يسلم) بمعنى يمس (الحجر الاسود بغيره ان قدر) على ذلك وهل يصوت حينئذ أولا قولان  
وغيره

وغيره (قوله أولا) أي يكره لأن الصوت إنما يكون في قبلة الاستمتاع ولا بأس  
بتقبيله بغير طواف لكن ليس ذلك من شأن الناس وكره مالك السجود عليه  
وتريد لوجه إليه ويكره تقبيل معصوف وخبر (قوله فان لم يصل إليه كبر الخ)  
فيه نظير بل ان لم يصل إليه منه يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فلا يكفي العود  
مع امكان اليد ولا يدمع امكان التقبيل ثم ان يحجز عن اللبس كبر ومضى بغير  
إشارة إليه بيد ولا رفع لها وما قلنا من أنه لا يأتي بالتكبير الا بعد العجز عما قبله  
ظاهر المصنف ونسبه في التوضيح لظاهر المدققة ولكن المعتقد أنه يكره مع تقبيله  
بغيره أو وضع يده أو العود وهل التكبير قبل تلك الاشياء أو بعد ظاهر المدققة أنه بعد  
وابن فرحون أنه قبل تلك المراتب كما تجرى في الشوط الاول تجرى في غيره  
ومن سنن تقبيل الحجر الطهارة لانه كالجزء من الطواف المشروط فيه الطهارة ويسن  
أيضا استلام اليمنى بيده أولا ويضعها على فيه من غير تقبيل وأما بعد الاول فيندب  
فقط والمس بالعود خاص بالحجر فان لم يقدر على استلام اليمنى كبر (قوله اني  
اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع) قالت في ترجمه على خليل عقب قوله ما قبلت  
وروى ان أبيسا قال له انه يضر وينفع فانه يأتي يوم القيامة وله لسان ذاق يشهد  
لمن قبله واستلمه وهذه منفعة وقيل ان عليا قال لعمر رضي الله عنه بل هو يضر وينفع  
قال له وكيف ذلك قال ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على الذرية كتب كتابا وألقاه  
هذا الحجر فهو يشهد للمؤمنين بالوفاء وعلى الكافرين بالنجود اتمى وقوله ذاق  
بالذال المعجمة طاق كذا بخط بعض الفضلاء وفي عبارة أي حديد بليغ وورد  
أن عمر قال لعلي أعوذ بالله ان أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن (قوله وهو  
واجب) أي في حق غير حائض ونفساء ومجنون ومغشى عليه وناس الا أن يزول  
منع كل ويتسع الزمن فيجب (قوله من أحرم من الحل) أي اما وجوبا كالآفاق  
القادم محرما بيج أو ندبا كالمقيم بمكة الذي معه نفس وخرج من الحرم من الحل وسواء  
كان أحرم بأسج مفردا أو قارنا وكذا الحرم من الحرم ان كان يجب عليه الاحرام  
من الحل بأن جاوز الميقات حلالا لمقتضاه انتهى فمعنى ان أحرم من الحل أي ان طلب  
بالاحرام من الحل وجوبا أحرم منه أو من الحرم (قوله ولادم عليه) هذا حيث  
لم يتركه عمدا حتى ضاق الوقت فانه يتركه ويلزمه هدى (قوله من حيث هو)  
أي سواء كان ركنا أو واجبا أو مندوبا (قوله من طهارة الحديث) فلو طاف  
معدنا لو عجزا أو نسيانا استداه ويرجع له ولو من بلدان كان الطواف ركنا (قوله  
وستر العورة الخ) قال ابن فرحون الظاهر من مذهبناه طواف الحرم اذا كانت

(والا) أي وان لم يقدر على  
استلامه بغيره (وسنعه يده  
عليه) أي على الحجر الاسود  
(ثم وضه امان غير تقبيل)  
أي تصويت فان لم يصل إليه  
كبر وهذا الاستلام في أول  
الطواف سنة وفي باقيه  
مستحب والاصل في الاستلام  
ما في المعنيين ان عمر رضي  
الله عنه قبله وقال اني  
اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع  
ولولا اني رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يقل لك  
ما قبلت (ثم) اذا فرغ من  
استلام الحجر الاسود فانه  
(يطوف) بالبيت الشريف  
طواف القدوم وهو واجب  
على كل من أحرم من الحل  
سواء كان من أهل مكة أو  
غيرها اذا كان غير مراهق  
قولنا أحرم من الحل احترازا  
بما اذا أحرم من الحرم فانه  
لا قدوم عليه لمكونه غير  
قادم وقولنا غير مراهق  
احترازا من المراهق وهو من  
ضاق وقته فانه يخرج لعرفات  
ولا دم عليه ولا طواف من  
حيث هو واجباته وسنن  
ومستحبات أما واجباته  
فستة الاول شرائط الصلاة  
من طهارة الحديث والحيث وستر العورة

فلما حدث في أثناءه تطهر وأبداء ولا يبنى على المشهور وان تذكر (٥٦٤) نجاسة طرحها وبني على الأصح ويباح

بأدب الاطراف وتعيد استعجابا ما دامت بمكة أو حيف ~~يكنها~~ لا عاده وقال آخر  
الظاهر لا يستحب اعادتها ولو كانت بمكة لان الفراغ منه خرج رفته (قوله  
ولا يبنى على المشهور) أي خلافا لابن حبيب فقد نقل عن مالك أنه اذا أحدث  
في الطواف فليتموا أو يبنى ولو شئت في أثناءه ثم بأن الطهر لم يعد (قوله نزعها وبني)  
أي أو يغسلها وبني ان لم يطل والابطال لعدم الموالاة ومثل التذكرة ما اذا سقطت  
عليه سواء كانت في بدنه أو ثوبه وقوله على الأصح أي خلافا لاشبه القائل ان علم  
في طوافه يقطع ان كانت النجاسة كثيرة وأعاد طوافه انتهى وسكت الشارح  
عما اذا لم يعلم حتى فرغ من طوافه والحكم أنه لم يعد كما قاله في المدونة قال فيها  
من صلى بذلك (قوله فن تكلم الخ) أي فن أراد التكلم فيه (قوله والثالث  
جعل البيت الخ) فلو طاف وجعل البيت على جهة يمينه أو قبله فوجهه أو وراء  
ظهره لم يصح ويرجع له ولو من بلدان كان ركنا ولا بد أن يكون المشي مستقيما  
فلو مشى القهقرا لم يصح (قوله قبل الركن) قبل مقابل بعد (قوله الركن) أي  
الحجر فقوله بحيث يكون الحجر اظهار في موضع الاضمار فكتمته الاشارة الى أن المراد  
بالركن الحجر فتدبر (قوله عن يمين موقفه كذا في الفاكهاني والمناسب) عن يسار  
موقفه قوله على شاذروانه قال النووي في التهذيب الشاذرون ان يفتح الدال المعجمة  
وسكون الراء وقال ابن رشد هو لفظة عجمية مكسورة الدال ويشترط في صحة الطواف  
خروج كل البدن أيضا عن مقدار ستة أذرع من الحجر يكسر فسكون سمي حجرا  
لاستدارته وهو محوط ومدور على صورة نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة  
في جهة الشام (قوله وأسقط من أساسه) أي أزيل من أساسه أي البيت أي فلم يبق  
بناء البيت عليه (قوله ولم يرفع على استقامة) أي لم يرفع رفعا جاريا على استقامة  
البيت أي مما لا لاستقامته (قوله فليثبت) من أنبت أو ثبت بالتضعيف أي  
وجوبا (قوله وهو مطاطى رأسه) أي أويده أي أو وطى برجله فلا يصح طوفه  
قوله لا يحصل الخ) وذلك لانه يكون بعض البدن على الشاذرون (قوله سبعة  
أطواف) فان نقص منها شوطا أو بعضه ولو شك من الطواف الركني رجع له  
وأما لو زاد علمه فان كانت الزيادة جهلا أو سهوا فلا تبطل الا ان بلغت مثله  
وأما عمد فتبطل ولو بزيادة شوط أو بعضه (قوله وذلك من الحجر الى الحجر) فيه  
اشارة الى أنه يتبدى الطواف من الحجر الاسود وابتداءه منه واجب بخبر باندم  
فان ابتداءه من الركن اليماني أتم اليه وعليه دم ان ابتداءه من بين الباب والحجر  
الاسود بالشئ ايسر أتم اليه وأجزأه ولا دم ان لم يتعمد ذلك والاجزاء وعليه دم

فيه الكلام لما صح من قوله  
صلى الله عليه وسلم الطواف  
حول البيت مثل الصلاة الا  
أنكم تتكلمون فيه فن  
تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير  
والثاني أن يكون الطواف  
داخل المسجد والثالث جعل  
البيت على يساره واليه  
اشارته — وله (والبيت)  
الشريف (على يساره) فلم  
جعله على يمينه لم يصح طوافه  
ولزمته الاعادة وينبغي أن  
يجتاط عند ابتداء الطواف  
فيقف قبل الركن بقايل  
بحيث يكون الحجر عن يمين  
موقفه ليستوعب جلته  
بذلك لانه ان لم يستوعب  
الحجر لم يعتد بذلك الشوط  
الاقل فليتنبه له اذا كان كثيرا  
ما يقع فيه الجهال ويكون  
في طوافه خارجا عن البيت  
فلا يمشى على شاذروانه  
وهو البناء المحدوب الذي  
في جدار البيت وأسقط من  
أساسه ولم يرفع على  
استقامته ولا جل كونه من  
البيت قال بعضهم اذا قبل  
الحجر فليثبت رجله ثم  
يرجع قائما كما كان  
ولا يجوز ان يقبله ثم يمشى

وهو مطاط الرأس لا يحصل بعض الطواف وأيسر جميع بدنه خارجا عن البيت والرابع أن يطوف  
(سبعة أطواف) جمع طوف وهو الشوط وذلك من الحجر الى الحجر

وقوله ان لم يعمد ذلك أي اذا أتم الى المحل الذي ابتداء منه فان أتم الى الحجر الاسود فقط لم يجز (قوله وان طال بطل الطواف) مفهومه وذكروه بالقرب والبطلان في حالة الطواف مقيد بأن يكون لغیر عذر أو امان كان لعذر وهو على طهارته فلا وكره له التفريق اليسير بدون عذر ونذب أن يبتدئه وكذا لا يفتي ان نسي بعضا من طوافه ولو بعض شوط حتى فرغ من سعيه وطال الامر وانتقض وضوءه واما ان ذكر ذلك بأن سعيه ولم ينتقض وضوءه فانه يفتي بالجهر ~~ك~~ النسيان فانه سجد ورجع في القرب والبعد للعرف وهذا في طواف القدوم فان كان لا سعي بعده كطواف الافاضة والتطوع روي القرب والبعد من فراغه من الطواف فان قرب يفتي وان بعد ابتداءه (قوله ان يركع ركعتين عقبه) أو وجوب ان كان الطواف واجبا ركنا أولا وان لم يكن واجبا ففي سنته ما وجوبه ما تردد على حد سواء فان ترك الركعتين حتى تباعد أو رجع لبلده فعليه ما قلناه وأهدى ان كانا من فرض فقط فان لم يتباعد ولا رجع لبلده ركعه فقط من فرض أو نفل ان لم ينتقض طهارته والا أعاد الطواف ولو غاب فرض وصلى ركعتيه وأعاد السعي أن تعمد النقص والأعاد الطواف الفرض وصلى ركعتيه وأعاد السعي فان كان نفلا لم يركعتيه وخير فيه فانه الخمي اذا قرر ذلك تعلم أن هذا الواجب ليس على من غط ما قبله من ان ترك اتصال الركعتين أو عدمهما رأسا بطل الطواف (قوله واذا شئت في الطواف) بنا على الأقل ما لم يكن مستكما والابن على الاكثر ويحمل بأخبار غيره ولو واحد حيث كان عدلا قال بعض والشك مطلق التردد فيما يظهر في شمل الوهم كفي الصلاة لشبهها (قوله اذا أقيمت عليه فريضة) سواء كان الطواف ركنا أولا وان لم يكن صلاها أصلا أو صلاها نفورا بنية أو بالمسجد الحرام أو جماعة بغيره فان كان قد صلاها جماعة فيه وأقيمت للراتب فهل يقطعه ويخرج أولا لان تلبسه بالطواف يدفع الظن ومفهوم فريضة أنه لا يقطعه ركنا كان أو واجبا فغيرها كركعتي الفجر والوتر والضحى فان كان مندوبا فله قطعه لركعتي الفجر ان خاف أن تقام الصلاة عليه فلا بد ان يركع ركعتي الفجر وعبارة البيان تقتضي أن صلاة الضحى اذا خاف خروج وقتها كذلك وكذا فيما يظهر اذا خشى خروج وقت الوتر الاختياري (قوله ثم يفتي من حيث قطع) ونذب له أن يبتدئ ذلك الشوط اذا خرج من عند غير الحجر ويفتي قبل تنقله فان تنقل قبل أن يتم طوافه ابتداء قال بعض وكذا ان جلس طويلا بعد الصلاة لذكر أو حديث لترك الموالاة بذلك (قوله ويستحب له أن يخرج عن كمال شوط) أي بان يخرج من عند الحجر (قوله ولا يقطع لجنازة على المشهور)

الخمس الموالاة فلا يفتي  
شوطا وذكروه بالقرب ولم  
ينتقض وضوءه عاد اليه  
بالقرب كما يرجع الى  
المسألة وان طال بطل  
الطواف قياسا على الصلاة  
السادس أن يركع ركعتين  
عقبه وسياق الكلام  
عليه ما يقتضي ان الأول  
اذا شئت في الطواف يفتي على  
الأقل كالصلاة الثانية اذا  
أقيمت عليه فريضة وجب  
عليه القطع ثم يفتي من  
حيث قطع ويستحب له أن  
يخرج عن كمال شوط ولا  
يقطع لجنازة على المشهور  
فان فعل ابتداء وأما سنته  
فخمس أحدها الرجل بالفتح



المناسب أن يقول ولا يقطع لخنارة فإن فعل ابتداء على المشهور أى حلا لا شبه  
 وذلك أن عبارته تقتضى أن المقابل يقول بالقطع مع أن عدم القطع محل وفاق  
 والخلاف فى البناء ومحمل كونه مبتدىء إذ لم يعمى عليه أو تعيّن عليه ولم يخش  
 تغييرها وأما إذا تعيّن وخشى التغيير فانه يقطع وجواب ريبى فيما يظهر وقوله أبتدأ  
 أى ولو قل الفصل (قوله ثلاثة بالنصب) على البدلية من سبعة وخبياً منصوب على  
 المفعولية المطلقة عاملة محذوف تقديره يجب فيها خبياً أو على الحال من فاعل يطوف  
 لأن المصدر المنسكركم يجوز نصبه على الحال أى خاباً أى مسرعاً وانما يسر الرمل فى حق  
 من أحرم من المية أن يحج أو عمرة فيرمل فى الثلاثة الأولى من طواف القدوم ومن  
 طواف العمرة وعند الزجّة الرمل بقدر الطاقة وأما أن أحرم بحج أو عمرة من الجمرة  
 أو التمتع فانه يستحب له الرمل فى الاشواط الثلاثة الأولى من طواف القدوم  
 كما يستحب الرمل فى الاشواط الثلاثة الأولى من طواف الافاضة بمن لم يطف بالقدم  
 ولو تركه عمداً أو أمان من طاف بالقدم فلا يرمل فى افاضته ولو تركه فى طواف القدوم  
 وأما طواف التطوع وداعاً أو غيره فيكره الرمل فيه ولا يرمل فيما بعد الثلاثة الأولى  
 ولو تاركه من الأولى عمداً أو نسياناً ولا يكون أتياً بالسنة أن فعل (قوله وهذا سنة  
 فى حق الرجل) أى لا المرأة ولو كانت نائية عن رجل كما أن الرجل النائب عن المرأة  
 لا يرمل (قوله غير المراهق) المناسب حذفه وذلك لأن المراهق لا يطلب بالطواف  
 من أصله ولا يطبق هذا الإخراج إلا لو كان يطلب بالطواف ولا يطلب بالرمل  
 فتأمل (قوله ولو لم يرضأ وصياً) محمول على دابة أو رجل فيرمل الحامل ويحرك  
 الدابة كما يحركها بطن محسر (قوله ولا دم فى تركه) أى ولو مع القدرة وعلة  
 الخبى أنه لما قدم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم للجمرة قالت قريش أو هنتهم  
 حتى يثرب فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يجزوا فى الثلاثة الأولى فلما نهوا قالت  
 قريش بل هم أقوى منا فزالت العلة وبقي الحكم (قوله نائهما المشى) فيه نظر  
 اذ هو واجب بخبر بالدم (قوله أجزأه ولا دم عليه) إلا أن يطبق فقال مالك أحب  
 إلى أن يعيد بخلاف المصلى جالساً فلا شئ عليه لأنه باشر فرضه بنفسه (قوله  
 إلا أن يرجع لبلده) أى أو يتبعه فان أعاده ما شيا بعد رجوعه له من بلده فلا دم  
 عليه وأما أن كان بمكة فيطلب بأعاده ما شيا ولو مع البعد ولا يجزيه دم وخاسل  
 المسئلة أن المشى مطلوب فى الطواف مطلقاً وأما قولنا أن القادر إذا رجع لبلده  
 ولم يدمه يلزمه دم فخاص بالواجب لأن المشى واجب فيه وأما غيره فمسئلة فلا يلزمه  
 الدم فى تركه اختياراً أو السعى كالمطواف فيما ذكر فى سعى راكباً من غير عذر أعاد

والله أعلم أشار الشيخ بقوله  
 (ثلاثة خبياً) الخبى الرمل  
 وهو المهرولة فوق المشى  
 ودون الجرى وهذا سنة  
 فى حق الرجل غير المراهق  
 ولو لم يرضأ وصياً محمولاً ولا  
 دم فى تركه (نم أربعة  
 مشياً) ودليل هذا كله فعله  
 صلى الله عليه وسلم ذلك  
 فأنه لما المشى فان طاف  
 راكباً أو محمولاً لم يدرأ جزأه  
 وإن لم يكن له عذر أعاد  
 للطواف إلا أن يكون رجع  
 لبلده طاهر قداماً

فإنها لدعاء وهو غير محدود وأبداً استلام الحجر الأسود أول الطواف كما قد هنا خاتمة استلام الركن اليماني أول شوط وأما مستحباته فاربعة الأول (٥٦٧) استلام الحجر الأسود في أول كل شوط ما عدى الأول واليه

أشار بقوله (وبسـ) تلم  
الركن (يعني الحجر الأسود)  
كلما مر به كما ذكرنا  
أولاً وهو أن يستلمه بفيه  
قدر والا وضع يده عليه  
ثم يضعها على فيه من غير  
تقبيل وظاهر قوله (ويكبر)  
أنه يجمع بين الاستلام  
والتكبير وظاهر المدونة  
خلافه الثاني استلام الركن  
اليماني في أول كل شوط غير  
الأول واليه والى صفة  
استلامه أشار بقوله (ولا  
يستلم) الركن (اليماني بفيه  
ولكن بيده ثم يضعها على  
فيه من غير تقبيل) ونحوه  
في المدونة بزيادة نقلها  
في الأصل الثالث الدنوم  
البيت للرجال دون النساء  
كالصف الأول الرابع  
الدعاء بالترم بعد الفراغ  
من الطواف والمترم ما بين  
الركن والبار فيعتقه ويبلغ  
في الدعاء وأما مكروهاته  
فأحدى عشرة على خلاف  
في بعضها السجود على  
الركن واستلام الركنين  
الذين يليان الحجر وقراءة

شيعته أن كان قريباً وان تباعد وطال أجزاءه فادرك في السعي والطواف معها  
فانظروا عليه هدياً واحداً لا تدخل (قوله الدعاء وهو غير محدود) أي بلا حد  
في الدعاء والمدة به فلا يقصر دعاءه على دنياه ولا على آخرته ولا على لفظ خاص ولا  
على نفسه بل يعم في الجميع أي أو يسبح أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
والا وضع يده) أي إلى آخر ما تقدم من المراتب (قوله وظاهر المدونة خلافه) لكن  
الراجح ما تقدم من أنه يجمع بين التكبير وغيره (قوله ولكن بيده) أي يستلمه  
بيده ندباً في غير الشوط الأول (قوله ثم يضعها على فيه) فإن لم يستطع كبر ومضى  
والركن اليماني هو الذي يتوسط بينه وبين الحجر ركنان (قوله بعد الفراغ من  
الطواف) أي وركعتيه وحينئذ فيكون عدده من هتجيات الطواف تسامح (قوله  
فيعتقه) أي فيكون مصدوقه حائط الكعبة الذي بين الركن أي الحجر والباب  
وتكون الباء في قوله بالترم بمعنى عند عبارة أخرى فيعتقه واضعاً صدره ووجهه  
وذراعيه عليه باسماً كفيه كما كان ابن عمر يفعل ويقول رأيت المصطفى يفعل  
كذلك (قوله على خلاف في بعضها) أي فقد أجاز القراءة فيه أشهب إذا كان يخفي  
ولا يكسر وقد روى استلام الكل عن جابر وأنس والحسن والحسين ومعاوية  
(قوله السجود على الركن) أي السجود على الحجر قال الشيخ زروق في شرح  
الارشاد وكره مالك السجود على الحجر وتبريغ الوجه عليه قال بعض شيوخنا وكان  
مالك يفعلها إذا خلى به (قوله وقراءة القرآن) قال في شرح العمدة ولا يقرأ أو أن كان  
القرآن المجيد أفضل الذكراً لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الطواف فإن  
فعل فليس بالقراءة لئلا يشغل غيره عن الذكر انتهى قال بعض الشيوخ ويستثنى  
من القراءة كل آيات على دعاء وطلب من الله فلا كراهة فيها كقوله تعالى ربنا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ربنا آتنا من لدنك رحمة ونحو ذلك (قوله  
وكثرة الكلام الخ) أي أن المكروهات والسنن فقد قال في المدونة ولا بأس  
بما خف من الحديث في الطواف قال ابن حبيب ينبغي للطائف أن يكون في طوافه  
على سكينته ووقار (قوله وانشاد الشعر) أي الا ما خف كالبيتين والثلاثة  
ما لم يكن فيه خفاء أو ذكر نسايل قال بعضهم كافي زروق على الارشاد أنه يستحب  
من ذلك ما فيه وعظ وتحريض على طاعة الله كالبيتين والثلاثة انتهى (قوله  
والركوب لغير عذر الخ) فيه بحث لما تقدم أن المشي واجب في الواجب إلا أن يقال

القرآن وكثرة الكلام فيه وانشاد الشعر وشرب الماء لغير المضطر والبيع والشراب والطواف مختلطاً بالنساء  
وتغطية الرجل فيه وطواف المرأة منتقبه والركوب لغير عذر (فاذا تم طوافه ركع عند المقام ركعتين) اشتمل هذا  
على واجب ومستحبين

هذا اصطلاح (قوله على المذهب) ومقابله قولان أحدهما سنة مطلقا وهو قول  
 عبد الوهاب أو حكمهما كالطواف (قوله عند المقام) أى خلف المقام (قوله)  
 وغرقت قدماه هل ذلك خصوصية بهذا الحجر أو كان في غيره (قوله ما خلا الحجر)  
 بكسر الحاء وسكون الجيم أى ما خلا ستة أذرع من الحجر لأنها هي التي من البيت  
 وأعلم أن ما ذكره الشارح موجود في كلام غيره وفيه أجمال وعدم تعيين المقصود  
 وحاصله أن ركعتي الطواف الركني أو الواجب لا يفعلان فيها وإن وقع مع ولا كلام  
 وأما ركعتي الطواف المندوب ففيل بوجوب ما وقيل بسنية ما وقيل بنسبهما فعلى  
 الأولين لا يفعلان وإن وقع مع وعلى الأخير أى القول بالنسب يفعلان وظاهر المدونة  
 أن ركعتي الطواف المندوب يفعلان على كل قول من الوجوب والسنة والنسب  
 وكذا يقال إذا فعلتا في الحجر وأما فعلهما على ظهره فباطل أن كانتا واجبتين  
 فإن كانتا سنتين فقد نص القاضي تقي الدين على عدم صحة السنن والنافلة المتأكدة  
 كركعتي العجوة على سطح الكعبة على المشهور (قوله بالكافرون) بواو والحكاية  
 وإنما استحب القراءة بهاتين السورتين لاشتغالهما على التوحيد والعمى والعمى  
 فإن السورة الأولى اعتقاد على أن معنى قوله لا أعبد إلا أفضل كذا والاختصاص  
 اعتقاد على (قوله والمستحب الثاني الخ) مفاده أنه ليس في ترك الاتصال دم  
 مطلقا وليس كذلك بل الدم في بعض الأحوال فيجوز أن ليس الاستقبال مطلقا بل  
 في البعض والوجوب في الآخر الذي يترتب فيه الدم وحاصل القول أن من لم يفعل  
 الركعتين حتى تباعد أو رجع لبلده فأنه يفعلهما مطلقا ثم إن كانتا من طواف  
 واجب فعليه الدم وإن كانتا من غيره لم يجب عليه دم وإن لم يتباعد ولا رجع لبلده  
 فإن لم تنقض طهارته أتى بالركعتين فقط مطلقا وإن تنقض طهارته عمدا فيأتى  
 بالطواف والركعتين ولو كانتا من غير فرض ويعيد السعي إن كان فعله وإن لم يتعمد  
 نقض طهارته ففي الفرض يعيد الطواف والركعتين والسعي وفي غيره يعيدهما  
 وهل يعيد الطواف أو إن شاء وهذا الثاني هو الذي يظهر ترجيحه لأنه في تقل  
 ابن عرفة وغير واحد ومعلوم أن السعي إنما يكون بعد الطواف الواجب فتدبان  
 من هذا أن ترك الركعتين من الفرض والنفل يتفقان فيما إذا لم تنقض طهارته  
 ولم يحصل بعد وفيما إذا تم نقض طهارته ومختلفان في حالة البعد وفيما إذا تنقضت  
 طهارته بغير تعمد ثم أعلم أن مقتضى هذا أن الفصل بين الطواف والركعتين من غير  
 أن ينضم لذلك بعد عن مكة لا يوجب تدمية أفاده بعض الشراح (قوله استلم الحجر  
 الأسود) أى إذا كان على وضوء أو لا يقبله الا مشوض ويجزى فيه التفعيل المتقدم

أو الواجب فعل ركعتين بعد  
 الطواف على المذهب  
 يجب أن بالدم قاله القرافي  
 والمستحب الأول فعلهما  
 عند المقام وهو الحجر الذي  
 ارتفع به إبراهيم الخليل عليه  
 أفضل الصلاة والسلام عند  
 ضغفه عن وضع الحجارة التي  
 كان اسماعيل عليه السلام  
 يناوله أباهما في بناء البيت  
 وغرقت قدماه فيه وإن لم  
 يمكنه فعلهما عنده فحيت  
 تبسرم من المسجد ما خلا  
 الحجر والبيت وظهره  
 ويستحب أن يقرأ فيهما  
 بالكافرون وقيل هو الله  
 أحمد والمستحب الثاني  
 اتصلاهما بالطواف فإن فرقا  
 وكان قريبا أجزاء وان بعد  
 استحب له إعادة الطواف  
 فإن لم يفصل أجزاء (ثم إذا  
 فرغ) من صلاة ركعتي  
 الطواف (استلم الحجر  
 الأسود) (إن قدر)

على جهة السنية على ما قال خليل في شتمه وقال في مناهجكم انه مستحب ونهيه فاذا فرغ من الطواف فيستحب أن يستلم الحجر وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا يستلم اليما

(٥٦٩)

و يستحب له بعد استلام الحجر الأسود أن يرمي في شرب منها (ثم) به ثلاث (يخرج الى الصفا) ابن العربي هو جمع مائة وهو الحجر العريض الامس وقيل هو واحد وليس بجمع وهو في أصل جبل أبي قبيس وهو مبدأ السبي ولم يكن من أي باب يخرج وصرح (ق) و (ع) باستحب الخروج من باب الصفا لكونه قرب للصفا وقيل (د) بن ابن حبيب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج منه فاذا وصل اليه رقى أعلاه (فيقف عليه لا) لا جبل (الدعاء ثم) اذا فرغ من الدعاء نزل منه (يحيى) أي يمشي (الى المروة) فاصابها امرأة زينة فمسحت ابن العربي هي حجارة بيض براءة في الشمس وهي منتهى السبي في أصل جبل قيعان (و) الحال انه (يجب) أي يسرع الرجل دون المرأة في مشيه على جهة السنة (في بطن المسيل) خاصة في الاشواط السبعة أسرع من رة في الطواف وهو أي

من أنه لا رجعة لمس يديهم عود الخ وجعل العلامة خليل هذه السنة من سنن السبي لكونها بعد ركعتي الطواف (قوله على جهة السنية) أي وهو المأمور عليه (قوله في شرب منها) أي ويدعو بما أحب وهذا التقبيل توديع للبيت لانه يخرج من المسجد بعد الفراغ من الطواف والركعتين (قوله الصفا الخ) سمي بالصفا لانه لما أتى اليه آدم قال له مرحبا يا صفي الله وسميت المروة مروة لقعود المرأة عليها والمرأة هي حواء أقعد هذا الملك على ذلك وقيل انما ذكر الصفا لان آدم وقف عليه وأنت المروة لان حواء وقفت عليها (قوله وهو جمع مائة) أي الصفا جمع مائة (قوله وهو الحجر) تفسير الصفا الذي هو المفرد والماسب حذف العريض قال في المصباح والصفي مقصور الحجارة ويقال الحجارة المس الواحد صفاة مثل حصاة ولا يخفى ان قول شارح وهو جمع أي بحسب الأصل فلا ينافي أنه الآن اسم للوضع الذي بركة أفاد ذلك بعض شرح الامة خليل (قوله في أصل جبل) أي في أسفله (قوله أبي قبيس) سمي بذلك الجبل برجل من مذبح حداثه أول من بنى فيه كما في القاموس (قوله رقى أعلاه) ملخص ذلك أنه يسن الرقي على كل من الصفا والمروة كما يصل لاحدهما لا عليهم مرة فقط ولا على أحدهما فانه بعض سنة وفي المدونة أنه يستحب أن يصعد أعلاهما بحيث يرى الكعبة منه انتهى وما فيها من البدع فقد رزاند على السنة فلا تخلفه وهذه السنة في حق الرجل وفي المرأة ان خلا الموضع من مزاجه الرجال والوقوف أسفلهما (قوله لاجل الدعاء) أي فيسن الدعاء عند الرقي على كل منهما هذا قضية لفظه وسيأتي بصرحه وليكن ذكر بعضهم ان السنة الدعاء وان لم يرق أي وكونه عند الرقي مندوبا زائدا (قوله وهي حجارة الخ) الاحسن ما في المصباح من ان هذا تفسير للر والذى هو جمع للمفرد الذي هو المروة ونهيه والمر والحجارة البيض الواحدة مروة وسمي بالواحدة الجبل المعروف بمكة انتهى ويفيده شارح الموطأ ونهيه والصفا في الأصل جمع صفاة وهي الصخرة والحجر الامس والمروة في الأصل حجر أبيض براق انتهى (قوله قيعان الخ) كذا في النسخ التي رأيناها والواب ما في القاموس من أنه قيعان كزعيقر لان جرهم كانت تجعل فيه أسلحتها فتقع فيه (قوله المسيل بحرى السيل) والجمع مسايل ومسل يضمنين قاله في المصباح (قوله في الاشواط السبعة الخ) فيه نظران الاسراع بين الميلين اتساعا وفي الذهاب للمروة فقط كما هو ظاهر مندوب والمواقف في العود منها الى الصفا (قوله ما بين الميلين الاخضرين) هما اللذان في جدار المسجد الحرام على يسار

المسيل ما بين الميلين الاخضرين ثم يعود الى الهيئة

عد ل

١٤٣



قال في المدونة ومن رمل في جميع سعيه بن الصفا والروة أجزاء وأسوان لم يرمل في بطن المسيل فلا شيء عليه  
(فاذا أتى المروة وقف عليها) (اجل الدعاء) والدعاء عليها وعلى (٥٧٠) الصفا غير محدود والوقوف

عليهما والبداءة بالصفا سنة وكذا الدعاء على ما في المختصر والذي في المدونة أنه مستحب وكذلك الوقوف عليهما (ثم) بعد فراغه من الدعاء على المروة (يسمى) أى يسمى (الى الصفا) يفعل ذلك أى ما ذكر من الوقوف على الصفا والمروة والدعاء عليهما والجلب في بطن المسول (سبع مرات) فيحصل مما ذكرنا أنه يقف لذلك أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة وهذا السعي واجب ركن من أركان الحج والعمرة التي لا بد منها لا يجزى في تركه هدى ولا غيره دل على فرضيته الكتاب والسنة وله شروط وسنن ومستحبات أما شرطه فأربعة الأول الترتيب وهو أن يأتي بالسعي بعد الطواف وفهم هذا من قول الشيخ ثم يخرج الى الصفا ليريد بالسعي رجوع فطاف وتسمى (الثاني) الموالاة فإن جالس في سعيه وكان شيئاً خفيفاً أجزاءً فإن

الذهاب الى المروة أولها في ركن المصعد تحت منارة باب على والثاني بعده فبالرباط العباس وثم ميلان آخران على بين الذهاب في مقابلة الملبين الأولين والميل في الأصل اسم للروود وسماياين لانهما يشبهان المرودين (قوله ومن رمل الخ) أراد به الجلب المتقدم (قوله في جميع سعيه) أى فلم يقتصر على بطن المسيل وقوله أساء أى أى فعل مكروه فإيما يظهر وقوله وان لم يرمل أى وان لم يجزى بقوله والبداءة بالصفا سنة الخ) فيه نظر إذ لو بدأ من المروة لكان ذلك الشوط والاصار تاركاً لشوط منه فالبداءة بالصفا فرض لا سنة (قوله وكذلك الدعاء) على ما في المختصر وهو الراجح قال في المدونة ولم يحد مالك فيه حداً ولا طول المقام قال عجم وهذه السنة عامة في حق من يرقى عليهما ومن لا يرقى (قوله وكذلك الوقوف عليهما) أى مندوب أى على ما في المدونة أى فهي مخالفة للمختصر لكن قد علمت مما تقدم أنه لا مخالفة (قوله أى ما ذكر من الوقوف) أى ولا بدوعليهما فاحداً الامن علة قاله في الايضاح ثم أقول وفي عبارة الشارح نظر لانه اذا كان الوقوف على الصفا والمروة والدعاء سبع مرات يلزم أن يكون ما ذكر على أحدهما أو بعاهة على الآخر ثلاثاً فيقال في قوله بعد يوقف كذلك أربع وقفات الخ فالصواب كما يفيدته ان اسم الإشارة عائد على السعي (قوله وأجلب في بطن المسيل الخ) ظاهره بدأ وعوداً وقد تقدم ان الراجح خلافه وانه انما يجزى في الذهاب للروة (قوله لذلك في بعض النسخ بالياء فاسم الإشارة يحتمل عوده على الدعاء ويحتمل عوده على الصفا والمروة) كما في ت وفي بعض النسخ باللام وهي ظاهرة في رجوعه للدعاء قوله دل على فرضيته الكتاب الخ) أما الكتاب فقوله تعالى ان الصفا والمروة الى أن قال فلا جناح عليهما أى لا اثم عليهما أن يطوف بهما أى يسمى بينهما ما سبعا نزات لما كره المسلمون ذلك لان الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما صمان يمشونهما وأتت خبراً بأنه لا يدل على الفرضية الا أنه لا ينافي المأذ كرفع الفرضية أخذت من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا (قوله أجزاء) أى ولا ينبغي ذلك وكذا يقال فيما يأتي (قوله فان صار كالتارك) بأن كثر التفريق (قوله ولا يبيع) أى لا ينبغي ذلك أى يكره (قوله وكان خفيفاً) فان كثر ابتداء (قوله حقن) أى حبس بول (قوله والكلام فيه) أى فلا ينبغي له الكلام الا أنه أخف (قوله وان أقيمت عليه الصلاة تهادى) لانه ليس في المسجد بخلاف

طال صار كالتارك ابتداء ولا يبيع ولا يشتري ولا يوقف مع أحد يحذرنه فان فعل وكان خفيفاً لم يطوف ان أصابه حقن تواتر أو بناه والكلام فيه أخف من الكلام في الطواف وان أقيمت عليه الصلاة تهادى الا ان يتنق وقت فلان الصلاة فليصل ثم يبنى على ما مضى له

(الثالث) أكمل العدد واليه أشار بقوله (سبع مرات) فن ترك شوطاً من حج أو عمرة صحيحة أو فاسدة فلم يرجع لذلك من بلدته ومن ترك من السعي فزاعلم بجزءه الرابع (٥٧١) أن يتقدمه طواف صحيح ولا يشترط فيه أن يكون

واجباً بل يكفي أي طواف مكان على ما صدر به ابن الحاجب وفهمه خليل من المدونة وقال (د) المشهور اشتراط كونه واجباً كطواف الافاضة والقُدوم وتقديمه أي السعي عنه طواف القُدوم واجب لغير المراهق والحائض والنفساء فيؤخرونه للافاضة وإن أخره غيره لم فالدم خلافاً لاشبه وأما سنة فثمانية الأولى اتصاله بالطواف بالشيء اليسير الثانية المشي الآمن عذراً فركب من غير عذر أعاد سعيه إن كان قريباً وإن تباعد أجزاء وأهدى الثالثة أن يتقدمه طواف واجب على ما في الذخيرة عن سند الرابعة الرمل الخامسة تقبيل الحجر الأسود بعد الفراغ من الطواف وركعتيه على ما في المختصر وعده بعضهم في المنهيات السادسة أن يرقى على الصفا والمروة السابعة الدعاء عليهم ما للثامنة البداءة بالصفا وأما استصحابه فطهارة

الطائف (قوله فن ترك شوطاً) أي أو بعضه لم تبرا ذمته بل لا بد منه إن كان بالقرب والابتداء السعي لبطلانه بعدم الموالاة ويرجع له ولومن بلدته (قوله صحيحة أو فاسدة) أي وكذلك الحج لا فرق فيه بين كونه صحيحاً أو فاسداً (قوله على ما صدر به ابن الحاجب) وهو الراجح ومحصل فقه هذه المسئلة على هذا القول أنه إذا كان ذلك الطواف واجباً كطواف القُدوم ونوى وجوبه أو سنيته بمعنى أنه غير ركن بل واجب ينجز بالدم أو لم يستضر عند فعله إحدى هاتين لكن من يعتقد وجوبه أو سنيته بمعنى أنه ينجز بالدم فإنه يصح بعده السعي في هذه الصور الثلاثة ولادم وإن نوى سنيته بمعنى أن له فعله وتركه أو لم ينو شيئاً وكان من يعتقد ذلك فيقال فيه إن أوقع السعي بعده فيعيد ما لم يقف بعرفة حال كونه ناولياً به الوجوب أو السنية بالمعنى المتقدم وإن كان وقف بعرفة فعله عقب طواف الافاضة فإن كان طواف الافاضة فيعيد طواف الافاضة لاجل وقوعه بعده مادام بمكة أو قرباً منها فإن تباعد مضى الأمر وعائيه دم (قوله وقال داخ) مقابل لقوله بل يكفي أي طواف كان وما قاله ضعيف وأراد هنا بالواجب ما يشمل الفرض لقوله كطواف الافاضة (قوله فيؤخرونه للافاضة) أي لانه طواف قدوم على ما ذكرنا المراهق والحائض والنفساء (قوله الا لشيء اليسير الخ) مستثنى من محذوف تقديره فلو لم يكن متصلاً فاته السنة أي الا لشيء اليسير وذكر الخطاب خصوصاً تقيد صحة ما قاله الشارح من عدم وجوب اتصال السعي بالطواف (قوله فان تباعد أجزاء وأهدى فيه) أنه إذا كان فيه دم لا يكون سنة بل واجب إلا أن يقال هذا اصطلاح (قوله الثالثة أن يتقدمه طواف واجب) أي فاصل الصحة لا يتوقف على وجوب الطواف بل كونه عقب الواجب سنة (قوله على ما في الذخيرة عن سند) إنما أتى بذلك إشارة إلى مقابل ذلك من أنه يشترط أن يكون السعي عقب أحد الطوافين أما طواف القُدوم وأما طواف الافاضة ثم أقول وإن كنت خبيراً بأنه إذا كان فيه دم عند وقوعه عقب نقل أن يكون وقوعه عقب واجب واجباً أي ينجز بالدم ويوجب بما تقدم (قوله الثامنة أن يبدأ بالصفا الخ) فيه نظر بل هو فرض كما تقدم (قوله ويقطع لفريضة أقيمت عليه) فيه نظر لانه ليس في المسجد فليس حكمه حكم الطواف لانه في المسجد فيكون فيه طعن فلذا قلنا يقطع إلا أن يجاب على بعد بأن يحمل على ما إذا كانت عليه تلك الفريضة وضاق وقتها (قوله ان روية) مصدر رواء بالتشديد

الخطب والحدث وستر العورة واستحب ما لا ينافي له من تقصير وضوئه أن يتوضأ ويبي في فاني لم يتوضأ فلا شيء عليه وقد تقدم أنه إن جلس في خلالة أي وقف محدث مع غيره أو صلى على جنازة أو باع أو ابتاع بني فيما خف وإن تفاخض ابتداء ويقطع لفريضة أقيمت عليه لا غيرها (ثم) بمد فرأه من السعي إذا قرب وقت الوقوف فانه (يخرج يوم التروية) بتعريف الياء

فيقال كما في المصباح أرويته ورؤيته (قوله سمي بذلك) أي سمي يوم التروية وقوله بذلك  
 أي بالفظ يوم التروية ففيه شبه استخدام حيث أراد أولاً من يوم التروية ذات اليوم  
 ثم رجع اسم الإشارة إليه مريداً منه اللفظ الذي هو الاسم قد بر (قوله لانه الخ)  
 ظاهر العبارة أن الضمير عائد على يوم التروية مع أنه عائد على التروية ثم أقول وفي هذا  
 بحث لان علة التسمية انما هي قوله لانهم كانوا يستعدون فالمناسب أن يقول والتروية  
 مشتقة من الري وهو سقى الماء وسمى بذلك لانهم كانوا يستعدون الخ قد بر (قوله  
 مشتق من الري) بفتح الزاء لانه المصدر أي مصدر روى من الماء يروي ريان والمرى  
 بالكسر أفاده المصباح فان قلت كل منهما مصدر فالتزيد مشتق من الجرد (قوله  
 وهو سقى الماء) أي أثر سقى الماء في العبارة حذف مضاف ويقال رجل ريان وامرأة  
 ريان وزان غضبان ونحضي (قوله لانهم كانوا يستعدون الخ) أي لان الماء كان  
 قلباً لا يمي وبعبارة أخرى لان تلك الاماكن لم يكن فيها أبار ولا عيون وأما الآن  
 فكثير جداً واستغنوا عن حمل الماء وقال في شرح الترغيب والترهيب لان الناس  
 كانوا يترؤون فيه من الماء أي يحملونه معهم من مكة الى عرفات انتهى (قوله  
 سميت بذلك) فيه ما تقدم من شبه الاستخدام وقس عليه ما مثله (قوله تمني  
 كشف) أي تمني فيها (قوله من ذبح ولده) أي من الامر بذبح ولده (قوله  
 وآم تمني الخ) أي تمني فيها أن ياتني فيمات حوى فتوله فيها يتنازع الفعلان قبله  
 قال قت لانها كانت بجدة وهو بالهند وقال قيل لتني آدم فيها الاجتماع بحواء فله  
 بعض الشيوخ ولعل المعنى أنه جاء لزيارة البيت فجاء في ذلك لمني فتني حينئذ الاجتماع  
 بها فلا يقال كيف يقال بالهند وتني فيها الاجتماع بحواء انتهى ثم أقول وحيث  
 كانت علة التسمية ما ذكرتم فكون تلك التسمية بعد ابراهيم وهل في أي زمن  
 ومن المسمى (قوله وقيل لان الماء تمني) أي تراق فيها لا يمني انها كانت أيضاً تراق  
 في الجاهلية ففي أو زمن حدثت التسمية ومن المسمى (قوله بقدر ما اذا وصل الخ)  
 هذا يفيد أنه يخرج ندياً من مكة قبل الزوال وادعوا للجزولي فانه قال يخرج  
 من مكة في اليوم الثامن بعد طلوع الشمس بقدر ما يصل عند الزوال فيصل بها  
 الظهر والعصر الخ وهو خلاف الراجح والراجح ان الأولى الخروج لمني قدر ما يدرك  
 بها الظهر ولو خرج قبل ذلك في يوم التروية كما قال الخطاب لجاز والحاصل ان كلام  
 الخطاب يفيد أن الخروج قبل الزوال خلاف الأولى لا مكروه والكراهة انما تكون  
 اذا خرج لمني قبل يومها قال خليل وخروجه لمني قدر ما يدرك بها الظهر قال بعض  
 شراحه والمستحب أن يخرج بعد الزوال ومن به أويد ابتداءه ضعف بحيث لا يدرك

وهو الثامن من ذي الحجة  
 سمي بذلك لانه مشتق من  
 الري وهو سقى الماء لانهم  
 كانوا يستعدون فيه بالماء  
 ليوم عرفة (الى منى) سميت  
 بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام تمني كشف ما نزل  
 به من ذبح ولده وآدم تمني أن  
 ياتني فيها مع حواء وقيل  
 لان الماء تمني أي تراق فيها  
 وبينها وبين مكة ستة  
 أميال فاذا خرج اليها  
 يستحب أن يكون خروجه  
 اليها بقدر ما اذا وصل حانت  
 الصلاة (فصل بها الظهر  
 والعصر

(و) يستحب له أيضا على ما في المختصر أو يسر على ما قال الشيخ في باب جمل أن يبات بها فيه لي بها (المغرب والعشاء والصبح) والأصل في هذا كراهة فعله صلى الله عليه وسلم ومن لم يصل بها الظهور والعصر فبات بها فلا دم عليه اتفاقا ومن ترك المبيت بها كره له ذلك ولادم عليه على المشهور وكذلك يكبر التقدمة اليه قبل يوم التروية وإلى عرفة قبل يوم عرفة (ثم) إذا صلى الصبح من اليوم التاسع (٥٧٣) يعني يستحب أن لا يخرج منها إلا بعد طلوع الشمس (في بعضه) إلى

عرفات) وهو موضع الوقوف سميت بذلك لأن جبريل كان يرى إبراهيم عليه السلام الناسك ويقول له عرفت ويستحب في ذهابه إليها أن يسلك على المزدلفة ويجوز من بين المأزمين كل ذلك لفعله صلى الله عليه وسلم فاذا وصل إلى عرفة فاستحب أن ينزل بمنزلة وهي آخر الحرم وأول الحل وقوله (ولا بدع التلبية في هذا كله) أي فيما ذكر من بعد فراغه من السجدة حتى نزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها) تذكره مع ما تقدم من قوله ثم يباودها حتى تنزل الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها وهو مسجد غرة (وليتطهر) أي يغتسل بعد الزوال (قبل رواحه إلى المصلى) ولا تدلك في هذا الغسل دل كتابا فإما بل بمرار اليد فقط وهذا

آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك مقدار ما يدرك فيها الظهور في آخر المختار أقول فإذا كان الخروج لم يبعد الزوال فكان الأولى أن يصلي بركة الظهور فأى موجب للتأخير إلا أن يقال هو متباعد عن ذلك (قوله) (قوله) يستحب على ما في المختصر) أي وفيه والراجح (قوله) والأصل في هذا أنه (الح) فقد روى أحمد أنه صلى الله عليه وسلم على بني خمس من ذوات أي الظهور والصبح وما بينهما (قوله) ولادم عليه على المشهور) ويقابلها لابن العربي أن عليه الدم (قوله) وهو موضع الوقوف) وقيل جمع عرفة لأن كل جزء منه سمي عرفة (قوله) الناسك جمع منسك) قال في المصباح والناسك يقع الدارين وأدبرها أي يريه أفعال الحج ومواضعها كما يدل عليه رواية عبد بن حميد عن أبي عبد الله قال دارها التمسك في أي من ما واف وغيره حتى أتى به جمعنا فقال هذا تجمع الصلاة ثم أتى به حتى فتعرض له الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارم بها وكبر مع كل حصاة أقول فإذا انقضى ذلك فيكون قول جبريل لإبراهيم عرفت أي عرفت في هذه من عرفات وإن كان عرفة بهذا ذلك (قوله) كل ذلك) أي ما ذكر من الخروج بعد طلوع الشمس لعرفات والله لولك على المزدلفة والجواز بين المأزمين (قوله) وهو من آخر الحرم المناسب وهي أقول لا يخفى أن في العبارة تنافيا لأن قوله من آخر الحرم يفيد أنه من الحرم وقوله من الحل يفيد أنها من الحل وهو المصالح وفي عبارة وهو يقع النون وكسر الميم وهو كان بعرفة انتهى وقيل كان بقربها خارجا وهو المشهور (قوله) وهو الوقوف (الح) أي فيخاطب به الحائض والنفساء (قوله) ويؤذن المؤذن) أي يؤذن ويقيم والامام جالس على المنبر (قوله) ولو وافقت جمعة) لأنه يصلي ظهر الجمعة (قوله) وظاهر المختصر (الح) فيه نظرا لفظ المختصر ثم اذن وجمع في بعض الشراح أنه في تغيير المؤلف الأسلوب لقوله ثم اذن وجمع الخ إشارة إلى أن حكم الاذان والجمع يخالف حكم ما قبله وما بعده وهو كذلك إذا حكم في كل منهما السنة لا الاستحباب انتهى (قوله) وفي باب جامع) أنه سنة وهو المعتمد (قوله) جمع في رحله) أي سئل

آخر اختصالات الحج ١٤٤ عد ل الثلاثة وقد تقدم بيان حكمه وهو الوقوف لا الصلاة (١) إذا وصل إلى المصل (يجمع بين الظهور والعصر مع الامام) جمعا وقصرا زاد في المذونة باذنين وأقامتين وقال فيها يؤذن المؤذن بعد فراغ الامام من خطبته والقراءة في ذلك سر أو لولو وافقت جمعة وظاهر المختصر أن هذا يجمع مستحب وفي باب جامع أنه سنة ومن فاته الجمع مع الامام جمع في رحله وما ذكرناه من القصر فهو في حق غير أهل عرفة امامهم فيمتنون والصابط أن أدل كل مكان يكون به ويقصرون فيما سواها والعصر بعرفة أعساها ولا سنة والا فهو ليس بمذونة في حق المكي وأهل المزدلفة ونحوهم



ثم انقل يتكلم على تمة أركان الحج الاربعة وهو الوقوف بعرفة فقال (ثم) أي بعد الفراغ من الصلاة مع الامام (يروح معه الى موقف عرفة) اخذه من هذا أنه موقف عرفة خلاف مصلاها ويؤخذ منه أيضا ان أول الوقوف من بعد الزوال وظاهر قوله (فيقف معه) أي مع الامام (الى غروب) (٥٧٤) الشمس) على ما قال (ك) وغيره

انه لا يؤخذ جزء من الليل والمذهب انه لا بد من جزء من الليل ابن الحاجب والواجب من الوقوف الركن ادنى حضور في جزء من الليل وجزء من عرفة حيث شاء سوى بطن عرنة ويستحب الوقوف راكبا لفعله عليه الصلاة والسلام قالوا ما لم يشق على الدابة فان لم يكن راكبا فقاما ولا يجلس الا لعله أو كلال أي تعب ويستحب أن يكون طاهرا من الجنابة متوضيا ليكون في هذا المشهد العظيم على أكمل الحالات ويستحب التسبيح والتحميد والتهاويل والتكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والدعاء لنفسك ولوالديك والتطويل في ذلك للغروب ويستحب له الفطر كائنص عليه في باب جل ليقوى على العبادة (ثم) بعد غروب الشمس من يوم عرفة وتمكن الليل (يدفع) الحاج (بدفعه) أي بدفع الامام (الى المردفة) على جهة الاستقبال فان دفع قبل دفعه بعد غروب الشمس أجزاء وكان

(قوله على تمة أركان الحج) فيه نظر لان الركن الرابع وهو طواف الافاضة لم يتكلم عليه (قوله موقف عرفة) يصح الوقوف في كل جزء منها والمستحب الوقوف عند الصغرات العظام المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط عرفة لانه الموضع الذي وقف فيه الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله من بعد الزوال لا حاجة لذكر من والحاصل أن الوقوف بعرفة جزء من النهار بعد الزوال واجب بنجر بالدم والوقوف الركني الوقوف بها جزء من الليل بعد غروب الشمس (قوله فيقف الحج) التعبير بالوقوف بيان للوجه الاكمل فلا ينافي أنه اذا مر بعرفة ليلا ولم يقف فيها يجزئ بشرطين أن يكون عالما بأن هذا المحل عرفة وان يئوى الحضور بعرفة لا المار الجاهل بأن هذا المحل عرفة ويلزم المار على هذا الوجه الجزى الدم لوجوب الطمأنينة بعرفة (قوله من الوقوف الحج) بيان للواجب والاولى التعبير بالفرض لان الواجب في هذا الباب مغاير للفرض (قوله حضور جزء) أي في جزئه ولولا جعل الاضافة على معنى في لورداشكال وهو أن الحضور ضد الغيبة فعناه المشاهدة وهذا لا يصح لشموله ما اذا كان واقفا في الهوى غير ملاصق للارض أو ما اتصل بها أو شاهد عرفة وهو في الحرم وهو لا يجزئ وعبر بالحضور دون الوقوف اشارة الى ان الوقوف بمعنى القيام ليس بشرط (قوله سوى بطن عرنة) بضم العين والراء وقفها وهو واديين العلمين اللذين على حد عرفة والعلمين اللذين على حد الحرم فليست عرنة من عرفة ولا من الحرم على المشهور تجزئ عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة نعم يجزئ الوقوف بمسجدها بكرة شل هل هو من عرفة أم لا كذا قال خليل في منسكه وتأمله (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام) أي وليكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة وأما ما ورد من النهي عن اتخاذ ظهر الدواب كراسي فمعمول على ما اذا حصل للدابة مشقة (قوله فقائما) أي يستحب القيام أي للرجال دون النساء والافانجلوس أفضل لمن لا يستر (قوله الالهة) أي مرض وقوله أو كلال بفتح الكاف (قوله المشهد العظيم) المشهد المحض وروا معنى قاله في المصباح ووصفه بالعظيم باعتبار الحال فيه وهم الواقفون وأنه أراد به الحالين فيه مجازا (قوله والتهاويل) أي قول لا اله الا الله (قوله ولوالديك) أي وللؤمنين وأراد بالوالدين ما يشمل الاشياخ فان قلت ان هذه الاشياء مستحبة مطلقا فاجواب أن المراد يستحب استقبالا كيدا (قوله والتطويل في ذلك) معطوف على قوله التسبيح فأصل ما تقدم مستحب والتطويل مستحب آخر (قوله وكان تاركا لا الفضل)

والظاهر أنه خلاف الأولى لا مكروه (قوله وما جبلان) ويعرفان الآن بالعلم  
 (قوله لانه زلفة) أي ذات زلفة أي قرينة لان القرينة في المعنى هو الدخول فيها أي  
 في تلك الليلة فعني مزدلفة أي ذات زلفة (قوله وتسمى أيضا قرنا) بضم القاف وفتح  
 الزاي قال في القاموس جبل بالمزدلفة وقال في المصباح والشعر الحرام جبل بالآخر  
 المزدلفة واسمه قرح فانظر كلام هذا الشارح (قوله وجعا) قيل لاجتماع آدم  
 وحواء فيها وقيل لاجتماع الناس فيها وقيل لجمع المغرب والعشاء فيها (قوله بعد  
 حط ما خف الخ) أي وأما المحامل والزوامل فلا يرى ذلك وليبدأ بالصلاة ثم يحط  
 قاله مالك أشهب إلا أن يعرض ثقل للدواب (قوله فيصلي معه) أي مع الامام واعلم  
 أن حاصل فقه هذه المسئلة أن من وقف مع الامام ونفر معه يجمع معه بالمزدلفة من  
 غير اشكال ومن وقف معه وتأخر لعذر فانه يجمع في أي عمل شاء فان وقف معه وتأخر  
 اختيارا لا يجمع الا في المزدلفة ومن لم يقف مع الامام لا يجوز جمعه مطا قبل يصلي  
 كل صلاة لوقتها (قوله على ما قاله الشيخ) كأنه أراد في النوادر وفي بعض النسخ  
 وأما هم على ما قال الشيخ بدون جواب لا (قوله وظاهر المختصران هذا الجمع  
 مستحب) أي لقوله وصلاته بمزدلفة العشاء ثلث عطفها على الذنوب أي وهو خلاف  
 المذهب والمذهب أنه سنة (قوله وكذلك الجمع ان كان وحده) أي مندوب هذا  
 معناه وقد تقدم أن الراجح أنه سنة ولا ينبغي أن ظاهره أنه وقف وحده مع أنه  
 اذا وقف وحده فالراجح أنه يصلي كل صلاة لوقتها فلا يجمع ومقابلته أنه ان كان  
 يدرك المزدلفة ثلث الليل آخر المغرب والعشاء حتى يصليهما بالمزدلفة وان لم يطمع  
 بذلك صلى كل صلاة لوقتها ويمكن أن يحمل على ما اذا وقف مع الامام وعجز عن السير  
 معه على ما حكاه بعضهم من أن فيه خلافا فالشهور أنه يجمع حيث كان ومقابلته  
 التفصيل انه اذا طمع أن يصل الى المزدلفة الى ثلث الليل آخر الصلاتين الى أن يصل  
 فان لم يطمع صلى كل صلاة لوقتها ذكر هذا الشيخ أبو الحسن (قوله استحب الخ) كذا  
 في تحقيق المباني والتحقيق أن الصلاة مع الامام سنة لا مستحبة الا أن يكون لاحظ  
 أن الاستحباب وارد على قوله أول الوقت فلا ينافي أن الصلاة مع الامام سنة فتدبر  
 (قوله أخذ من هذا أنه يطلب الخ) وأما النزول فهو واجب قال خليل في منسكه  
 والظاهر لا يكفي في النزول أناخه البعير بل لابد من حط الرجال قال الخطاب وهذا  
 ظاهر اذا لم يحصل لبث اما ان حصلت لبث ولو لم يحط الرجال أي بالفعل فالظاهر  
 أنه كاف ومن ترك النزول من غير عذر حتى طلع الفجر لزمه الذم ومن تركه لعذر  
 فلا شيء عليه (قوله يستحب له على المشهور) ومقابلته قولان قيل سنة وقيل فرض

وهما جبلان بين هرفة  
 والمزدلفة وان دفع خلفهما  
 فقد ترك المستحب وسميت  
 مزدلفة بكسر اللام لانها  
 زلفة أي قرينة يتقرب  
 بدخولها الى الله تعالى  
 وتسمى أيضا قرنا بفتح  
 الجيم وسكون الميم وبالمهله  
 فاذا وصل اليها فليكن أول  
 اهتمامه الصلاة بعد حط  
 ما خف من الحمل (فيصلي  
 معه) أي مع الامام بمزدلفة  
 المغرب والعشاء (جمعا  
 وقصر العشاء لغير أهل  
 مزدلفة على ما قال الشيخ  
 ظاهر المختصران هذا الجمع  
 مستحب وكذا يجمع ان كان  
 وحده على المشهور (و) اذا  
 طلع الفجر استحب له أن  
 يصلي مع الامام (الصبح)  
 أول الوقت أخذ من هذا أنه  
 يطالب منه البيات بالمزدلفة  
 وقد نص في المختصر على  
 استحبابه (ثم) بعد ذلك  
 يستحب له على المشهور ان  
 يقف معه بالمسعر الحرام  
 ويحمله وجهه أمام البيت

قال تت فعلى المشهور لا تسمى على تاركه وعلى أنه فرض يفسد حجه وعلى أنه سنة يلزمه دم (قوله جبل) وفي الخطاب المشعر الحرام اسم للبناء الذى بالزلفة بناء قصى بن كلاب أى ليمتدى به الحجاج المقبلون من عرفة (قوله سعى بذلك) أى بالمشعر ومعنى الحرام المحرم أى الذى يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم تنبيه قال بعض وهل الذنب يحصل بالوقوف وان لم يكبر ويدعوفهما مستحب آخر اولا يحصل الا بالوقوف معهما أو مع أحدهما انتهى قالت وظاهر المصنف الاول (قوله يومئذ) ظرف ليصلى الصبح المقدار اوليوقف وقوله بها ضمير الزلفة لان المشعر جبل بها (قوله أى يوم النحر) المستفاد بطريق لازم لانه لم ينقسم ذكر يوم النحر (قوله وهو جرح) لا يخفى أن البعدي ظرف فتسرع فتصدق بقرب الطلوع وليس هذا مراد ابدال الغاية فأراد به أى عقب أى وهو عقب صلاة الصبح الخ قال ابن الحاجب ولا يقف بالمشعر الحرام قبل أن يصلى الصبح لانه خلاف السنة وواسع للنساء والصبيان أن يتقدموا أو يتأخروا لما فى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أم حبيبة من جمع بابل ولعل ذلك كما قال فى التحقيق خوفا من الزجعة ولبطشهن فى السير (قوله الى قرب الخ) الغاية خارجة بدليل (قوله ثم يدفع بقرب طلوع الخ) أى يدفع فى قرب طلوع الخ ولا يخفى أن القرب مقول بالتشكيك فالقرب الخارج ما كان باصق الطلوع فلا ينافى أن الدفع فى القرب أى الذى يلقى القرب الخارج (قوله الى الاسفار) أى الى داخل الاسفار فبعض الاسفار كان زمنا للوقوف (قوله الى طلوع الشمس أو الاسفار) أى فالتنقى كل منهما فقوله قبل ذلك أى قبل كل منهما (قوله وفى الصحيح ما يدل الاول) أى فقيه أنه صلى الله عليه وسلم أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعى الله وكبره ورحله ولم يزل واقفا حتى أسفر جردا فدفن قبل أن تطالع الشمس أى فسكن ذلك يكون وقوفنا بالمشعر الحرام لما ذكر من الدعاء والتكبير (قوله بطن) أى فى بطن (قوله محسر) بكسر السين اسم فاعل قال فى الصباح سعى بذلك لان قيل أبرهة كل فيه وأعني فحسر صحابه بنعله وأوقعهم فى الحشرات قال الخطاب وفى كلام ابن جماعة فى فرض العين ما يقتضى استحباب الاسراع فيه فى الذهاب والرجوع فراجع (قوله وأدين مزدلفة وفى الخ) أى قدر رمية الحجر ليس واحدا منهما وقيل ماثنى ذراع (قوله ولا تسرع المرأة) أى فى مشيها وأما ان كانت راكبة فتسرع كالرجل كما هو قضية كلام تت ونفسه ويحرك راكب دابته ثم قال ويسرع المشاي من الرجال فى مشيه دون النساء انتهى (قوله أبرهها) أى المندوب الرمي حين الوصول

والمشعر جبل بالزلفة سعى بذلك لان الجمالية كانت تسرع دابها فيه (يومئذ) أى يوم النحر (بها) أى بالزلفة أطلق اليوم على بعضه وهو بعد صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس يدل عليه قوله (ثم يدفع بقرب طلوع الشمس الى منى) ظاهره كالتخصر جواز التمداد بالوقوف الى الاسفار والذى فى المدونة لا يقف أحد بالمشعر الحرام الى طلوع الشمس أو الاسفار ولكن يدفع قبل ذلك وفى الصحيح ما يدل الاول (و) الدافع الى منى ان كان راكبا (يحرك دابته) على جهة الاستحباب (بطن محسر) بكسر السين المهملة لا غير وهو واديين الزلفة ومنى والطريق فى وسطه وان كان ماشيا أسرع الرجل فى مشيه ولا تسرع المرأة وهذا الاسراع تعبدى وقيل معقول المعنى لان الله تعالى أنزل فيه العذاب على أهل القبيل الذين أنزلهم السكة (فاذا وصل الى منى رعى جرة العقبة) يعنى بدأ برميها أول ما يأتى منى

وهو على حاله التي هو عليها من ركوب أو غيره على جهة الاستقبال وهي البناء وما تحته وهي آخرى من ناحية مكة  
سميت جرة باسم ما يرمى فيها وهي الحجارة (رق) والرمي وقت أداء وهو من طلوع الفجر إلى غروب شمس يوم النحر  
ورقت قضاء وهو كل يوم من أيام (٥٧٧) الرمي ولا خلاف في وجوب الدم مع الفوات واختلاف في وجوبه

وسقوطه مع القضاء ولا  
يبطل الحج بفوات شيء من  
الحجرات انتهى والرمي شروط  
صحة وشروط كمال أما شروط  
الصحة فثلاثة الأولى أن  
لا يضع الحصى عليها ولا  
يطرحها فإن فعل ذلك لم يجز  
بل يحذفها حذفاً ويؤخذ  
هذا من قول الشيخ رضى فان  
الرمي هو الحذف وصفة  
الرمي أن يجعل الحصى بين  
أبهامه وسبابته وقيل  
بمسكها بأبهامه والوسطى  
الثاني العدد واليه أشار  
بقوله (سبع حصيات)  
واحدة بعد واحدة فلا  
يجزى أقل من ذلك ولو رمى  
السبع في مرة واحدة  
احتسب منها واحدة  
الثالث أن يكون المرمى  
حجراً ونحوه فلا يجزى الطين  
ولا المادن كالحديد  
واختلاف في مقدار المرمى به  
فالذى عليه أكثر الشيوخ  
ما أشار إليه بقوله (مثل  
حصي الخذف) بخاء وذل  
ساكنة مهملةين وفاء وقيل

وأما ذات الرمي فهو واجب هذا إذا وصل بعد طلوع الشمس فإن وصل قبلها  
فيندب تأخيرها حتى تطلع الشمس وإن كان يدخل وقتها بطالع الفجر ويستقبل  
الجمرة في حال الرمي ومضى عن يمينه وكهفة عن يساره (قوله من ركوب أو غيره)  
بخلاف الجمرة الثلاثة فإن الأفضل فيها المشى (قوله وهي البناء وما تحته)  
هذا هو الراجح وعليه فإوقوف البناء محذور ومقابلته ما لا ينفع فرحون من أن الجمرة اسم  
للمكان المجتمع فيه الحصى وعليه فلا يجزى ما وقف بالبناء والأولى أن يرمى على  
الكومة كما قال بعض خروجاً من الخلاف المذكور فتدبر (قوله سميت جرة الحج)  
من تسمية المحل باسم الحال فهو مجاز مرسل بحسب الأصل (قوله وهو كل يوم الحج)  
بل الليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم (قوله مع الفوات) فالقوات بغروب  
الشمس من الرابع من أيام منى والحاصل أن قضاء جميع الحجرات العقبية وغيرها  
ينتهي بغروب الشمس من اليوم الرابع فإذا غربت منه فلا قضاء لقوات الوقت  
(قوله واختلف في وجوبه) أي الدم وسقوطه مع القضاء الراجح من ذلك الاختلاف  
الوجوب (قوله ولا يطرحها) أي أن المطلوب الرمي فلا يجزى الوضع ولا الطرح  
هذا ما يفيد بهرام ونص المدونة وهو من الشروط كونه يرمى لا وضع أو طرح فإنه لا  
يجزى (قوله أن يجعل الحصى بين أبهامه) أفراد الحصى إشارة إلى أنه لا يرمى  
أكثر من واحدة بل واحدة واحدة كما سبق قول وقوله بين أبهامه أي فلا بد  
أن يكون الرمي بيده أي لا بقوسه أو رجليه أو فيه ويندب كون الرمي بالأصابع  
لألقبضة وكونه باليد اليمنى إلا أن يكون لا يحسن الرمي بها (قوله أو نحوه) الأولى  
حذفه قال خليل ومعه بحجر قال بعض شراحه أي جنس ما يسمى بحجر من رخام  
أو برام أي كجبال جمع برمة بالضم قد رمن حجارة قاله في القاموس ويدخل فيه  
الزط (قوله فالذى عليه أكثر الشيوخ الحج) ومقابلته أنه أكبر منه أشار إليه ابن  
الحاجب بقوله وفيها أكبر (قوله وهو الرمي راجع لضبطين) أي الرمي بالحصى  
فقد كانت العرب ترمى بها في الصغر على وجه اللعب تجعلها بين السبابه والأبهام  
من اليسرى ثم تقذفها بسبابه اليمنى (قوله فلا يجزى اليسرى جذاً) أي ويجزى  
الكبير عند الجميع ويكرهه لا يؤذى الناس (قوله أنه يكبر) أي ندبا كما  
في خليل وظاهر المدونة أنه سنة وقوله مع أي لا قبل ولا بعد وفوت المدوب بمفارقة

حاله مهملة وهي الرمي واختلف ١٤٥ عدد ل في مقدار حصي الخذف قيل قدر الفولة وقيل قدر  
النواة فلا يجزى اليسرى جذاً كالحصى وأما شروط الكمال فسبعة الأولى أن يبدأ برمي الجمرة أول ما يأتي كما قدمنا  
تفعله عليه الصلاة والسلام (و) الثاني أنه (يسكب مع كل حصاة) تكبيرة وإن لم يكبر أجزاء الرمي



الحداثة بيده قبل النطق به كما هو الظاهر ولو قبل وصولها لم يلزم كافي شرح خليل  
 (قوله دون كسرهما) أي يكره أن يأخذ جوارا ويكسره (قوله له أخذها من منزله  
 الخ) لا يفتي أن الحديث في جرة العقبة وهو روجه الله تعالى لما هو أعم ثم استثنى  
 جرة العقبة (قوله فيذكره الرمي بنحو) ويندب إعادته بظاهر (قوله أن لا  
 يكون مما رمى به بالبناء للفعول) أي سواء رمى به في يومه أو غيره وسواء رمى به هو  
 أو غيره وسواء رمى به في مثل ما رمى به أولا في حج وحج مفرد أقيم ما أو في أحدهما  
 وانما كرهه لأنه أدب به عبادة كما هو متناهبه قال بعض شراح خليل وظاهره المكراهة  
 ولو في حصاة واحدة (قوله وهل يبعد) أي ندبا التوفسي ويعد ندبا ما لم تخط  
 أيام الرمي الثلاثي عليه وكلام بعض يفيد قوة قول التوفسي (قوله المسابع ربهما  
 من بطن الوادي) أي رمي جرة العقبة من بطن الوادي لأن هذا في خصوص  
 جرة العقبة والحديث فيها من ابتدائية أي ربهما ناشئ من بطن الوادي يعني  
 أن الرمي يكون في بطن الوادي أي لأنه ليسر وأما من فوقها فهو شاق لحزونة  
 الموضع وضيقه (قوله فيصل له كل ما كان ممتعا منه إلا النساء الخ) أي فحرمة  
 قربان النساء بجميع ما عدا ما عدا ذلك وصيد باقية ومثل رمي جرة العقبة  
 فوات وقت أدائها (قوله ويكره الطيب) ولذلك لو تطيب لم يكن عليه فدية  
 (قوله وهو طواف الأضحية) أي فيصل به من كان ممنوعا عنه وما كان مكروها له  
 أن ينطق أي ورمي جرة العقبة قبل الأضحية أرغف وقتها وقد كان قدم السبي  
 فان لم يكن قد فعل السبي فلا يجزئ ما بقي الأضحية وفعل الأضحية وفعل السبي  
 جرة العقبة أوقات وقتها إذا تزامن إذا أفاض قبل ربهما فإنه إذا وطئ حينئذ  
 عليه هدى أن وطئ قبل فوات وقتها وإن وطئ بعد الأضحية وقبل الخلق فله عليه  
 دم وأما ما إذا فمما ينبت ما فلا دم عليه خلفه الصيد عن الوطئ (قوله أن كان  
 هدى) أي سواء في إعرام حج ولولت قصر في عمره أو قطوعا أو جزاء صيد (قوله  
 وقف به في عرفة) أي أو نأته ساعة ليلة النحر في أيام منى فان انقصر شرط من  
 هذه الشروط فليصر بمكة فان خالف بأن نحر في مكة ما يطلب نحره في منى  
 انزل ولو على القول بوجوب النحر في منى عند استيفاء الشروط اذ قيل بالندب  
 وأما النحر في منى ما يطلب نحره في مكة فلا يجزئ (قوله فالخلاق ليس إلا) أي  
 يجب فيهما الخلاق ومنلهما الضفر والمبدم الذي يجعل عليه الصمغ والغاسول  
 ولا بد من خلق الرأس كله فبعضه مك العدم ومن برأسه وجع لا يقدر على  
 الخلاق أهدي فان صمغ الظاهر أنه يجب عليه الخلق كما في شراح خليل ويكره

الثالث تابغ رمي الحيات  
 الرابع لفظ الحميات دون  
 سبها وله أخذها من منزله  
 في الأجرة العقبة فلا تفضل  
 أخذها من المزدلفة الخامسة  
 دأرتها فيكره الرمي بنحو  
 السادس أن لا يكون مما رمى  
 به فلو قال - ورمي بها مكره  
 وهل يبدأ أولا قولان  
 السابع مع ربهما من بطن  
 الوادي فلو رماه من فوق  
 أجزأه تنبيهه الخ فلو كان  
 أسفر وهو رمي جرة العقبة  
 فيصل به كل ما كان ممنوعا  
 منه إلا النساء والصيد ويكره  
 له الطيب والكبر وهو طوافي  
 الأضحية وسباني (ثم) بعد  
 فراغه من رمي جرة العقبة  
 (نحر) ما ينحر ويذبح ما يذبح  
 (أن كان معه هدى) ووقوف  
 به عرفة ومنى كما هو المصل  
 لنحر الاموراء جرة العقبة  
 ولا ينظر الامام في ذلك اذ  
 ليس هناك صلاة عيد (ثم)  
 اذا فرغ من النحر (يعلق)  
 ثوبه صرنا كان رجلا لم يلبد  
 رأسه ولم يقصه اما ان لبد  
 او قصر فالخلاق ليس الا  
 كاسياتي

الجمع بين الخلق والتقصير بغير ضرورة ابن عرفة وحاق متعذراته بقرينة أودى  
 تأييده أو ضعفه أو نقصه من غير وجوه غيرة أفضل من التقصير في الحج ابن حبيب  
 يستحب البدأة بالشق الايمن (قوله وان كانت امرأة) أي بنت عشر سنين  
 أو تسع وأما الصغيرة فيجوز لها أن تهاق بخلاف الكبيرة فإنه يحرم عليها أن تخلق  
 رأسها لانه مثله من ثم ازككان برأسها الذي فاتها تخلق لانه صلاح لها فان  
 لبست شعرها فاتها تقصره بعد زوال تأييده بالامساك ونحوها فيقول الشارح  
 فالسنة في حقها معناه أنه ليس للمرأة الا هو لانه في حقها سنة وطمان تفعل  
 غيره ومفعلة التقصير مختلفة بالنسبة للمرأة والرجل فالمرأة تأخذ من أطراف شعرها  
 قدر الاغلة وفوقها يسير ودونها من جميع الشعر طويلا وقصيرا وتأخذ الرجل  
 من جميع شعره من قرب أصله وهذا على سبيل التدب فان أخذ من أطرافه  
 أخطأ أي خالف المندوب وأجزأ وظاهره ولو أخذ قد رما تأخذ المرأة ولم يزد عليها  
 وانظر ما يفعله من يتي بعض شعر رأسه ويخلق باقيه كشبان مصر ونحوهم هل  
 يجب عليه خلق ما أبقى من الشعر مع حلق غيره أو لانه لا يحاق ويقتصر فيما  
 أبقاه من الشعر وهو الذي يفعله ابن عرفة مع الكراهة وله له اذا كان ابقاؤه اغير  
 غرض قبيح والاروجب حلقه حتى في غير النسك كذا في شرح الزرقاني (قوله ثم  
 بعد الحج) حاملا أنه يفعل في اليوم الاول من أيام التعرأشيا مرتبة الرمي فالنحر  
 فالخلق فالطواف لكن الثلاثة الاول في منى والرابع في مكة لكن - **م** هذا  
 لترتيب مختلف فتقديم الرمي على الخلق وعلى الافاضة واجب فان حلق قبل الرمي  
 أو طاف الافاضة قبله لم يزد بخلاف تأخير الذبح عن الرمي أو تأخير الخلق عن  
 الذبح فتدوب كتأخير الافاضة عن الذبح والحاصل أنه اذا خلق قبل أن يذبح أو ذبح  
 قبل أن يرمي أو أفاض قبل الذبح أو الخلق أو قبله اعمه افاضه عليه (قوله وهو آخر  
 أركان الحج) وهو أعظم أركان الحج لقربه من البيت ولا يشككل بالحج عرفه لانه  
 من جهة فوات الحج بفواته فلا ينافي أن طواف الافاضة أفضل منه ومحمل كونه  
 آخر الحج أي لمن قدم السعي وأما لو كان باقيا لكان السعي هو الآخر (قوله الا يخرج  
 ذي الحجة على المشهور) ومقابل له اذا أخره لحادي عشره يلزمه دم (قوله هذا  
 في حق غير المراهق) أي وأما المراهق أي الذي ضاق عليه الزمن فلم يتيسر له طواف  
 القدوم فيمل في طواف الافاضة ندبا وقوله ومن أحرم من الجاهلية معطوف على قوله  
 المراهق أي وأما من أحرم من الجاهلية أو التميم فيمل في طواف الافاضة هذا معنى  
 عبارته ولكن المراد ليس كذلك بل المراد أن من طاف للقدوم وقد أحرم من

وان كانت امرأة فالتقصير  
 في حقها التقصير ليس  
 الا (ثم) بعد الخلق (بأق  
 البيت) الحرم (فيقبض)  
 أي بطرف طواف الافاضة  
 وهو آخر أركان الحج الاربعة  
 التي لا تقصر بالدم ويحل به  
 جميع ما كان ممنوعا منه  
 حتى النساء واليهود والطيب  
 أخذ من كلامه ان المبادر فيه  
 يوم النحر أفضل وهو كذلك  
 ولو أخره عن أيام التشريق  
 لا يلزمه دم المخرج ذي  
 الحجة على المشهور كما قدمنا  
 وقوله (ويطوف سبعا  
 ويركع) تفسيره ولد فيفيض  
 ولا يرمي في هذا الطواف  
 ولا يسي لأنه سفي بعد  
 طواف القدوم وهذا في حق  
 غير المراهق

ومن أحرم من الجمرات أو التمتع وأما هم فيستحب لهم الرمل في طواف الأفاضة (ثم) بعد الفراغ من طواف الأفاضة  
وركعتيه (يقم بغير ثلثة أيام) بلياليها ان كان غير متعجل (٥٨٠) والأفاضة هي الغزوة في قصر الصلاة

الجمرة أو التمتع فانه يندب له أن يرمل في الاشواط الثلاثة الأولى وسنعه الرمل  
في طواف القدوم انتهى لمن أحرم من الميقات (قوله فيستحب لهم الرمل في طواف  
الأفاضة) أي في الاشواط الثلاثة الأولى (قوله ان كان غير متعجل) أي ويومين ان  
تعجل (قوله بلياليها) نلت ترك جل ليلة من لياليها المزمه دم (قوله والأفاضة هي الغزوة)  
أي لأشربة إذا لو كانت شرعية أتم فيها (قوله وللرعاة) كذا في نسخ باللام  
والأولى حذفها لأنه معطوف على قوله من ولي السقاية كما يدل عليه عبارة القعيق  
(قوله وأرخص للرعاة الخ) قال عجم وانظر هل هذه الرخصة جائزة أو خلاف الأولى  
وذكر الشيخ عبد الرحمن وقت أنها جائزة (قوله فيرموا اليومين) أي نافي العصر  
وثالثه ثم ان شاء تعجلوا فيسقط عنهم رمي الرابع وان شأوا أقاموا لليوم الرابع  
فيرمونه مع الناس وأما أهل السقاية فيرمونه **كل** يوم والحاصل ان أهل السقاية  
انما يرخص لهم في ترك البيات بمعنى لا في ترك اليوم الأول من أيام الرمي فيبيتون  
بكمه ويرمون الجمار نهرا روي عودون يكة كافي الطراز العلة في ذلك أعده الماء  
للشاربين ولا يلحق بذلك من له مال يخاف ضياعه أو امر يخاف فوته أو مريض  
يتعاهده أو أعدها كل من ترك الميت منهم عليه دم (قوله وقال محمد الخ) من تنه  
كلام ابن الحاجب قال في التوضيح مبيناه وقال محمد ابن المواريزي جوزهم ذلك ويجوز  
لهم أن يأتوا لافيرهم وأما قاتهم في ذلك اليوم وقول محمد كما قال بعض وفاق للذهب لأنه  
إذا أرخص لهم في تأخير اليوم الثاني فرمهم بالليل أولى (قوله يكبر مع كل حصاة)  
أي ندبات كبيرة واحدة ويرفع صوته بها ويندب المبادرة برمي الثانية عقب الأولى  
وبالثالثة عقب الثانية والترتيب بين الثلاثة شرط صحة فان نكس بطل رمي المقدمة  
عن محلها ولو سهوا (قوله ويقف للدعاء أي ويندب أن يقف للدعاء أي والتهليل  
والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (قوله تنبيه الخ) كل من  
كلام ابن عمر والاقهسي يقتضي ان المصنف لا يفيد كون الرمي قبل الصلاة مع ان  
الظاهر أنه يفيد ذلك لان اذا طرأ في وقت ضمنت معنى الشرط نحو اذا جئت  
أكرمتك (قوله وينصرف) أي سرى ما عقب رميها من غير دعاء تنبيه  
قد تقرر ان رمي الجمرات الثلاث مرتبة وان رمي غير العقبة لا يدخل الا بالزوال  
وينتهي الاداء الى غروب كل يوم وما بعده قضاء له وبفوت الرمي بغروب الرابع  
ولا قضاء له ويلزمه دم واحد في ترك حصاة أو في ترك الجميع الا اذا كان قد أخرج

ولا يتم اذا كان من غير أهل  
مني ولا يجوز البيت دون  
جمرة العقبة لأنه ليس من  
م—ني واستثنوا من لزوم  
البيات بمعنى من ولي السقاية  
لأنه عليه الصلاة والسلام  
أرخص للعباس البيات بكمه  
من أجل السقاية والرعاة  
ابن حبيب وأرخص للرعاة  
أن ينصرفوا بعد جمرة يوم  
النحر ويأتون ثالثه فيرمون  
لليومين وقال محمد أو يرمون  
بالليل (فاذا زالت الشمس  
من كل يوم منها) أي من  
الأيام الثلاثة (رمي الجمرة)  
الأولى (التي تلي مسجد مني  
بسبع حصيات بالشروط  
المقدمة) يكبر مع كل حصاة  
ثم يرمي بعدها (الجرنتين)  
قيدها بالوسطى ثم يرمي  
بالثالثة وهي جمرة العقبة  
(كل جمرة بمنى ذلك)  
أي بسبع حصيات بمنى  
حصى الخذف) ويكبر مع كل  
حصاة ويقف للدعاء بأثر  
الرمي في الجمرة الأولى (التي  
تلي مسجد مني) (و) في الجمرة  
(الثانية) وهي الوسطى

تنبيه غـ قوله فاذا زالت الخ المستحب أن يرمي قبل الصلاة فان صلى ثم رمي أجزاءه وقال  
(ق) قوله فاذا زالت يريد قبل الصلاة فان رمي قبل الزوال لم يجزه ويعد بعد الزوال كما اذا رمي جمرة العقبة قبل الفجر  
ولا يقف) للدعاء عند جمرة العقبة وينصرف) أي يذهب أمامه

ولا يرجع خلفه ولم يبين موضع الوقوف (٥٨١) لارمى في الثلاثة ولا موضع الدعاء في الأولى وقد بينه ابن

الحاجب بقوله ويبدأ بالجمرة التي تلى مصعب في غيرها من فوقها ثم يتقدم امامها فيستقبل الكعبة وفي رفع يديه قولان وضعف مالك رفع اليدين في جميع المشاعر والاستسقاء وقد روى رافعا يديه في الاستسقاء وقد جعل تطوعه ما الى الارض وقال ان كان الرفع فهكذا ويكبر ويهلل ويحمد الله ويدلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بمقدار اسراع سورة البقرة ثم يثنى بالوسطى كذلك الا ان وقوفها امامها ذات الشمال ثم يثني بحجرة العقبة كذلك الا انه يرمي من اسفلها في بطن الوادي ولا يقف للدعاء فذلك السنة ويستحب ان يأتى بالجمار في الايام الثلاثة ماشيا ذاهبا وراجعا لمن قدر كما فعل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (فاذا رمى في اليوم الثالث وهو رابع يوم الحرة انصرف) من منى (الى مكة) شرعا لله تعالى (ع) ولا يقم بمنى بمدرجه في اليوم الثالث والمستحب ان ينزل بالحصب

كما خبرني من قبل اذ هو وقت تضائه (قوله ولا يرجع خلفه) أي لانه يمنع الذي يأتي الرمي فانه الخمرى في كبره (قوله وقد بينه) ظاهره بين ما ذكر من موضع الوقوف ومن موضع الدعاء مع انه ليس فيه تعيين موضع الوقوف انما فيه تعيين موضع الدعاء (قوله فيرميها من فوقها الخ) أي رميا تاشيا من فوقها على حشد ما قبل في قوله من بطن الوادي (قوله وفي رفع يديه) قولان قال في التوضيح مذهب المدونة عدم الرفع انتهى (قوله في جميع المشاعر الخ) قال في الصباح والمشاعر مواضع الناسك انتهى (قوله وقد روى الخ) الظاهر انه مقابل لقوله وضعف مالك الخ فيكون اشارة الى القول الثاني الذي هو الامر بالرفع وقوله وقال الخ أي ان اردت ان تفعل هذا الامر الحسن وهو الرفع فليكن هكذا (قوله وبكبر الخ) معطوف على قوله يستقبل (قوله ثم يثنى بالوسطى كذلك الخ) أي يرميها من فوقها كالاولى فانه في التوضيح (قوله الا ان وقوفها امامها ذات الشمال) أي بحيث تكون على جهة شماله متأخرة عنه ورد الشيوخ مصطفي بقوله أي لا يجعلها على يساره بل هو في جهة يساره اخلافا لما قال ج (قوله ثم يثني بحجرة العقبة كذلك) لم أفهم لها وجهها ولم يتركها في التوضيح (قوله فذلك السنة) هذا نهاية كلام ابن الحاجب أي ما ذكر من الدعاء أثر الاولين دون الثلاثة أمر تبسدي وقال الباقي ويحتمل ان يكون ذلك من جهة المعنى لان موضع الجمرتين الاولتين فيه سعة للقيام لمن يرمي وأما جرة العقبة فوضعا ضيق ولذلك لا ينصرف الذي يرميها على طريقه لانه يمنع الذي يأتي الرمي وانما ينصرف من أعلى الجمره فأفاده في التوضيح والحاصل أنه سبب له ان يقف عند الاولى وعند الوسطى أثر رمي كل واحدة للدعاء والتأجيل والتكسير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستقبل القبلة مقدار ما يقرأ القاري المسرع سورة البقرة وأما جرة العقبة فانه اذا رماها ينصرف اما لعدم الوارد في ذلك أو لوسع الاولتين دون جرة العقبة ولا يرفع يديه وأنه في الثانية يتقدم امامها بحيث يكون جهة يساره على ما تقدم حال وقوفه للدعاء بعد رميها أو اما الاولى فيجعلها خلف ظهره (قوله والمستحب ان ينزل بالحصب سواء كان مكيا أو مقيما بمكة أم لا ولا فرق بين ان يكون مقتدي به أم لا الا ان المقتدي به يكره له ترك النزول وغيره خلاف الاولى ويقصر الصلاة لانه من تمام الناسك وهذا في غير المتعجل وأما هو فلا سبب له وظاهره ولو مقتدي به كافي الزرقاني وفي غير يوم الجمعة والا تركه ودخل أصلا ثمما ويسمى الحصب الابطاح (قوله وان صلى الظهر قبله) أنه قبل النزول بالحصب

فصل في به الظهور والصر والمغرب والعشاء ١٤٦ عد ل وينزل مكة ليلا في أي صلى الله عليه وسلم كذلك فعل والحصى به دونه وان صلى الظهر قبله فلا يثني عليه وان لم ينزل به فلا دم عليه انتهى



وفي قوله (وقدمت) نبي وهو ان يقال ماذا اراد يا تمام فان اراد سنه وفرائضه وفضائله فقد بقي عليه طواف  
الوداع وان اراد الفرائض فقد تمت قبل هذا فالجواب انه ارادتم بفرائضه وسننه ولم يتبرطواف الوداع لانه لم يتخص  
بالحاج بل يفعله كل خارج من مكة حاجا او غيره (٥٨٢) وقوله (وان شاء تعجل في يومين من ايام متى فومي

وانصرف) قسم قوله بقسم  
بني ثلاثة ايام هذا لم تقرب  
الشمس من اليوم الثاني  
فاذا غربت فلا تعجيل لان  
الليلة انما امر بالمقام فيها من  
اجل رمي النهار فاذا غربت  
الشمس فكانت انتم رمي  
اليوم الثالث وظاهر اطلاقه  
ان اهل مكة كغيرهم  
في التعجيل وهو كذلك على  
المشهور اعموم قوله تعالى  
فن تعجل في يومين فلانتم  
عليه وظاهره ايضا انما  
كان او غيره وليس كذلك  
لقول مالك لا يعجبنني لامير  
الحاج ان تعجل وحمل بانه  
متبوع فلو تعجل لتجه أكثر  
الناس ويقتدي به من لم  
تكن نيته التعجيل فيؤدي  
الى تضییع أحياء تلك  
السنة في اليوم الثالث  
(فاذا خرج) أي اراد الخروج  
(من مكة) المشرقة (طاف  
للوداع) بفتح الواو وكسرها  
وهذا الطواف مستحب  
لادم في تركه وقال الشيخ

قبل الرمي أو بعده وقوله فلا نبي عليه أي لادم عليه (قوله فالجواب) انه اراد  
تم بفرائضه وسننه اراد بالسنة ما يشمل المستحبات أو ان في العبارة حديثا أي  
وفضائله (قوله فانه التزم رمي اليوم الثالث) وهو رابع الصرح حاصله ان  
شرط التعجيل بمجاوزة جرة العقبة قبل غروب اليوم الثاني من ايام الرمي  
فان لم يجاوزها الا بعد الغروب ازمه البيت بمضى ورعى الثالث قال بعض وانظر هل  
عدم التعجيل افضل لما فيه من ترك العمل أم لا انتهى أقول والظاهر الاول (قوله  
وهو كذلك على المشهور الخ) ومقابلته أنه لا يتعجل اهل مكة (قوله اعموم  
قوله تعالى فن تعجل الخ) فان قيل عدم الانتم في التأخير لا يتوهم حتى ينفيه في الآية  
فالجواب انه رد على الجاهلية الذين كانوا يقولون بالانتم على المتأخر مع تعجيل غيره  
لتوهمهم وجوب العمل برخصة التعجيل (قوله لا يعجبنني) أي يكبره كما صرح به  
ابن عرفة (قوله فاذا اراد الخروج) أي فاذا اراد الحاج الخروج من مكة  
الى موضع بعيد كالحجفة وبقية المواقيت كان نيته العود أم لا وسواء خرج لحاجة  
أو لأحد النسكين ولا فرق بين كونه مكيًا أو غيره ~~كبيراً أو صغيراً عبداً أو امرأة~~  
ولو كان الصبي غير مميز ففعله عنه وليه وقتلنا بموضع بعيد لان خرج لموضع قريب  
كالتميم فلا يطلب بطواف الوداع أي حيث لم يخرج ليقم بموضع آخر ولمسكنه  
والا طلب منه ولو قرب ما خرج اليه ويستثنى من كلام المنف المتردد لمكة  
بالحطب ونحوه فلا وداع عليهم ولو خرجوا لموضع بعيد (قوله وهذا الطواف  
مستحب) وهو الراجح (قوله ولا رمل فيه) أي طواف الوداع أي يكبره (قوله  
ركع) ابن فرحون لطواف الوداع ركعتان ان تركهما حتى تباعد أو بلغ  
بلده ركعهما ولا شيء عليه وان قرب وهو على طهارته رجوع لما وان انتقض وضوءه  
ابتدأ الطواف وركعهما وان كان بعد العصر ركعهما اذا حلت النافذة في الحرم  
أو خارجه (قوله وقبل الركن) أي الحجر قال ابن فرحون ولم يذكر والله يقبل الحجر بعد  
طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قالوا عنه دخروجه للسعي وهو حسن  
انتهى فانظر كلام هذا الشارح مع هذا النص (قوله ولا يرجع في خروجه  
القهقراء) أي بأن يجعل وجهه للبيت ثم يمشي الى خلفه الى أن يتوارى عن البيت

في آخر الكتاب سنة وكذلك يستحب لمن لم يكن في أحد النسكين اذا اراد سفر امكيا كان أو غيره  
ولا رمل فيه (و) اذا فرغ منه (ركع) وقبل الركن (وانصرف) ولا يرجع في خروجه انه قال انه خلاف السنة  
ولما انتهى الكلام على كيفية الحج كان حائلا قال له وأما كيفية العمرة فإما هي

فقال (والعمرة يفصل فيها كما ذكرنا أولا الى تمام السعي بين الصفا والمروة) اخذ منه ان اركانها ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وانه يرمل في طوافها سواء كان من أهل الافاق أولا وظاهر قوله (ثم يحاق رأسه وقد تمت عمرته) ان العمرة لا تتم حتى يحاق وليس كذلك لان مال الكفا قال تتم عمرته بالطواف والسعي وأما الحلاق فن شروط الكمال (والحلاق أفضل في الحج والعمرة) من التقصير فان كان في حج فالأفضل أن يكون حتى ولا يتم نسائنا الحلاق الا يحج به مع الرأس فقط صلى الله عليه وسلم واذا بدأ بالحلاق بدأ باليمن ويبلغ بالحلاق وبالتقصير الى عظم الصدغين ومنتهى طرف اللحية وما ذكره من أفضلية الحاق فهو في حق من له حجة وهو غير مقص ولا ملبد ولا مضفر والمقص هو الذي يقتل شعره في مكان واحد ويرخيها الى ناحية قضاء والمضفر هو الذي يقتله مضفرا

كم اتفعله الاعاجم عند الانصراف من حضرة عظيم اذ لم يرد به نص ولا يودع المكي بعد قضاء نسكه ولا يتوطن بمكة ومن طاف الا فاضة أو العمرة وخرج من فوره فلا يطلب بوداع (قوله كما ذكرنا أولا) أي فعلا بما نلنا ذكرنا أولا أي بأن يقصد ويقتسل ويلبس الا زار والرداء أو التعليل ويصلي الركعتين ثم اذ استوى على راحته أو شئ يحرم مع القول أو الفعل ويغضى في اقصائها (قوله الى تمام السعي لان اركانها الاحرام والطواف والسعي ولها ميقانان زمانى ومكانى كالحج فالزمانى الوقت كله ولو يوم النهر أو عرفة وأما ميقانها المكانى فهو الحلق سواء كان افاقيا أو مقيما بمكة (قوله وأما الحلاق فن شروط الكمال) أي ليس شرط صحة فلا ينافى أنه واجب ويمكن الجواب بأن المراد تمام العمرة كما لها فلا ينافى تمامها بالفراغ من طوافها وسعيها (قوله في الحج والعمرة) ليس على إطلاقه فان التقصير في عمرة التمتع أفضل لاستبقاء الشعث للحج قاله الشيخ زروق قلت قيده في سماع ابن ابي اسام بأن يقرب ويأتى للمصنف في السدر (قوله فان كان في حج) فالأفضل أن يكون حتى قال في المدونة والحلاق يوم النحر أحب الى وأفضل وان حلق بمكة في أيام التشريق أو بعدها أو حلق في الحل أيام منى فلا تنى عليه وان أخر الحلق حتى رجع الى بلده جاهلا أو ناسيا حلق أو قصر وأهدى انتهى التونسي (قوله آخر ذلك) حتى بلغ بلده فعليه دم يريد أو طال ذلك فله في التحقيق (قوله بدأ باليمن) أي ندبا (قوله منتهى طرف اللحية) كذا في التحقيق بدون وأوبدل من عظم الصدغين والمعنى ان عظم الصدغين انتهاء طرف اللحية أي موضع انتهاء طرف اللحية وإضافة انتهاء الى ما بعده أما حقيقة أو بالبيان فأراد بالانتهاء الجزء الأخير وفي كلامه بحث لانه يقتضى أن شعر الصدغين من اللحية وليس كذلك بل هما من شعر الرأس لانه يسمع مع الرأس (قوله حجة الحج) الجملة الشعر الذى يبلغ المتكئين والملة الشعر بلم بالتركيب أي يقربه والوفرة الشعر الى الأذنين لانه وفر على الأذن أي أتم عليها واجتمع أفاد ذلك المصباح اذا علمته فنقول أراد بالجملة هنا ما يشمل الملة والوفرة (قوله هو الذى الحج) لا يخفى ان هذا ليس تفسير الشعر المقص انما هو تفسير للشخص الذى يقص فالمناسب أن يقول المقص هو المقنول أي كما يقتل الجبل وقوله في مكان واحد كأنه أراد به قتله كله كالحبل الواحد ويكون محترقه قتله في مكانين أي جملة تكبيلين والظاهر أنه ليس قصده الاحتراز بل قصده مثلا (قوله ويرد الحج) أي ان الشأن هكذا فلا ينافى أنه لو رخصه الى غير تلك الناحية يكون الحكم كذلك (قوله وهو الذى يقتله مضفرا) أي كالخوص أي أو مضفيرة ولا يخفى أن كونه مضفرا

والملابدة الذي يجوز عليه الصبي والفاصولا ولا يجوز (٨٤) عليهم الحلق ولا يجزئهم التقصير لانه

انما يكون بهد الفتل في هذا التفسير يجوز وظاهر من ذلك ان المقص خلاف اصر  
ويطلق المقص ويراد به الضفر قال في المصباح عقصته ضفرته (قوله الصبيغ  
والفاصول) أي يجوز الصبيغ في الفاسول ثم يطلع به الرأس عند الاحرام كما أفاده  
الخطاب رحمه الله (قوله ولا يجزئهم التقصير) قلت ما لم يزيلوا ذلك التليد  
أو التقيص والافيز بهم التقصير (قوله فليقصروا من جميع شعره) يصدق بالصورة  
الكاملة أن يجزئ قرب الاصل وبغيرها وهو أن يأخذ قدر الاثمة واختلاف فقيل يدخل  
في كلام الشيخ شعر الرأس والحية والشارب على ما في الموطأ عن ابن عمر أنه كان  
إذا حلق أو قصر أخذ من لحيته وشاربه وقيل انما أراد شعر الرأس كما في التحقيق  
وهو الذي ذهب اليه خليل (قوله وسفته) أي التقصير أي الصفة الكاملة أي  
الندوبة (قوله واقله) أي الذي لا يجزئ بدونه أن يأخذ من جميع الشعر أي ولو قدر  
الاثمة (قوله فان قصر على بعضه) أي بأن لم يجز من جميع الشعر (قوله  
فكأعدم) أي فلا يجزئ (قوله على المشهور) ظاهر ان هناك قولاً مقابلاً وهو  
أن يجزئ مع ان ابن عبد السلام وغيره قالوا لا يعرف مقابله (قوله وسنة المرأة  
التقصير) أي الطريقة المنعينة على ما سياتي (قوله وقيل هو حرام اقتصر في التحقيق  
عليه فيفيد اعتماده وهذا كله في الكبيرة وأما الصغيرة فيجوز زفير الحلق  
والتقصير النخعي وكذلك الكبيرة إذا كان برأسها أذى والحلق صالح لما  
قال ابن عرفة وليس على النساء الا التقصير ويؤيد ذلك ما روينا في باب ما يجزئ  
تليدها بامتشاطها انتهى (قوله بمعنى ويجوز الخ) أي جواز امستوى الطرفين  
(قوله صواب الفأرة الخ) أي فقراة بدون المذموم صواب وفي التحقيق بالوجهين  
ويوافقه قول النهاية وقد يترك ههنا فهذا يضر في كلام ابن العربي فتدبر  
والنساء في الفأرة لأوحدة وكذلك في حية لا للتأنيث (قوله والمقرب) أي  
المقارب ويقال عقربة وعقرباء بالمد غير منصرف والذكر عقربان بضم العين والراء  
ت (قوله هائدة هي أقرب مذكور) وهو المقرب عبارة تتوضع ذلك ونصها  
وشبهها في الأذية يحتمل شبه العقرب كالزنبور والزنبر ويحتمل شبه كل واحد  
من الثلاثة فضبه الفأرة ما يقرض الثياب كابن عرس وشبه الأية الأفي والثعبان  
(قوله كالزنبور) بضم الزاي ذباب لساع ويقال زنبورة بها التأنيث وزنبار أيضاً  
كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله قتل الثلاثة) أي التي هي الفأرة والحية والمقرب  
(قوله حتى الصغير منها الخ) أي الصغير الذي لم يكن منه إلا ذاكذا أفاده

لا يتأني له - (والتقصير  
يجزئ) عن الحلق والمقص  
ان كان رجلاً (فليقصروا  
جميع شعره) ابن الحاجب  
وسفته أي التقصير من الرجل  
أن يجزئ من قرب أصله واقله  
أن يأخذ من جميع الشعر  
فان اقتصر على بعضه فمكا  
أعدم على المشهور (وسنة  
المرأة التقصير) ويكره لها  
الحلق وقيل هو حرام لانه  
مثله والاصل في ذلك ما رواه  
أبو داود من قوله صلى الله  
عليه وسلم ليس على النساء  
حلق انما على النساء التقصير  
ثم انتقل رحمه الله رتبة ما علمه  
وحدثنا في زمرته بتكامل على  
ما يجوز للحرم قتله فقال  
(ولا بأس) بمعنى ويجوز (ان  
يقتل الحرم الفأرة) ابن  
العربي صواب الفأرة بالهمزة  
وهو الصواب عند أهل اللغة  
ويطلق به ابن عرس وما  
يقرض الأنواب (و) يجوز له  
أيضا أن يقتل (الحيمة  
والمقرب وشبهها) يقع الما بين  
الثانية عائدة على أقرب  
مذكور وهو المقرب وقيل  
عائدة على الثلاثة المتقدمة

والمراد بالشبه في الأذية لا في الحقة كانه ورواه كلاً جواز قتل الثلاثة حتى الصغيرة منها

وهو كذلك على المشهور (و) كذلك (٥٨٥) يجوز قتل (الكاب المقور) المراد به على المشهور ما يبدو

فقد خـ ل فيه السبع  
وأـ كـ ب وانـ رـ قـ له (ك)  
وقـ ل ابن عـ بـ السلام  
الاشبه ما قـ ل بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ  
انـ قـ وا على دخول السباع  
قـ ت لـ قـ اـ كـ بـ المقور  
واختـ لـ قـ في الكـ بـ  
والشهور عـ دم دخول  
انـ تـ بـ مراد به الانـ سـ  
صـ رـ جـ خـ لـ بـ في مـ سـ كـ  
فـ لـ هـ ذـ اـ قـ وـ لـ الشـ جـ (وما  
يـ عـ وـ مـ نـ الذئـ بـ والسـ بـ  
وـ قـ وـ هـ ا) كالـ مـ رـ كـ رـ  
وـ تـ قـ سـ يـ رـ القـ دـ يـ رـ وـ هـ وـ مـ ا يـ عـ وـ  
الـ مـ وـ انـ قـ رـ لـ مـ خـ اـ لـ فـ الـ اسـ لـ وـ بـ  
بـ يـ رـ مـ اـ تـ قـ دـ مـ وـ قـ وـ لـ (و يـ قـ تـ لـ  
مـ نـ الفـ يـ رـ مـ ا يـ تـ قـ اـ ذـ اـ مـ نـ  
الـ فـ رـ بـ اـ n الـ اـ حـ د يـ e) ابن  
الـ عـ رـ بـ يـ صـ وـ a بـ الـ حـ دـ a بـ a لـ مـ z  
والـ قـ صـ رـ ظـ اـ هـ رـ كـ لـ a مـ e أن  
هـ z مـ n النـ وـ عـ يـ n يـ قـ تـ لـ a وـ a n  
لـ يـ يـ تـ d a بـ a الـ a ذـ a مـ k بـ iـ rـ a n  
أـ وـ صـ غـ iـ rـ a وـ هـ وـ كـ ذـ لـ k وـ e هـ o m  
قـ وـ لـ e (فـ قـ ط) انـ مـ a ذـ i مـ n  
الـ طـ iـ rـ e غـ iـ rـ e مـ a وـ m a ذـ i مـ n  
غـ iـ rـ a لـ y لـ a يـ قـ تـ L عـ lـ i أـ hـ d  
قـ وـ L i n حـ Kـ a مـ a ابن الحـ a جـ b  
فـ i التـ وـ ضـ iـ c والـ قـ وـ L a n أـ iـ cـ a  
فـ i قـ tـ L الطـ iـ rـ a المـ o ذـ i وـ z بـ i  
الـ طـ iـ rـ a ذـ a ذـ i مـ n ا تـ eـ z

الفاكهاني ان الخلاف انما هو فيه (قوله المراد به على المشهور) ردبيل المراد به  
الانسي المتخذ لان اطلاق اسم الكاب على غير الانسي المتخذ خلاف العرف  
واللفظة اذا نقلها أهل العرف الى معنى كان جملها عليه أولى من جملها على المعنى  
الغوي (قوله والمشهور) عدم دخوله لانه ليس على قاتله شيء (قوله كالنمر)  
أي والفهد ومحل جواز قتل الصادي من السباع أن يكون كبيرا أي بلغ حد  
الايداء وان كان صغيرا فانه يكره قتله ولاجزاء فيه وأما نحو القرد وبواختر بر فلا يدخل  
في عادي السبع الا أن يحصل منه ضرر (قوله وتفسير) الواو بمعنى أو أي أو تفسير  
كما يدل عليه عبارة التحقيق وما استثنى من انه لا يـ حـ رـ مـ قـ تـ لـ e ا تـ e و بـ e مـ d نـ فـ e  
الاذاية أما لو قتله بقصد المصكاة فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر أن عليه الجزاء  
كافي بعضه وح خليل وفي كلام بعض الشيوخ حكمه كالذي يقتله بقصد دفع  
الاذاية وليس عادي السبع الضبع والنعلب قاله عـ جـ و لـ كـ و نـ الضـ بـ e لـ iـ s  
من عادي السبع انه ليس من جنسها والا فهو يعد وقتدبر (قوله وانظر) لم يخالف  
الاسلوب لانه قال أولا ولا بأس ثم قال هنا وبقتل (قوله ما يتقى أذاه) أي يجتنب  
أذاه من الغراب والأحذية أي لان الغراب يؤذي الدواب وغيرها والحدأة تخطف  
الامعة انتهى (قوله صوابه الحدأ) حاصله أن الصواب أن المفردة الحدأة بالهمز  
والقصر وكسر الحاء وفتح الدال كـ e نـ بـ e والـ جـ e حـ d بـ كـ sـ rـ a لـ e مـ e الـ هـ mـ z والـ قـ صـ r  
كـ e نـ b وفي عـ جـ مـ a يـ قـ d جـ وـ a زـ e تـ sـ Kـ iـ n الـ dـ a لـ e لـ a نـ e قال بعد تصويب ابن العربي  
فهو كسيرة وسدر (قوله كبيرا كانا أو صغيرا) المراد بالـ Kـ iـ rـ a الكبير ما وصل حد الايداء  
وبالصغير ما لم يبلغ حد الايداء وما ذكره في الصغير احد قولين نظرا لاطلاق اللفظ وقيل  
بالمع نظر للمعنى وهو الايداء وهو منتهى حاله وعلى القول بالمع لاجزاء فيه مراعاة  
لآخر القولان عند خليل على حد سواء ولا فرق بين الابقع وهو الذي فيه بـ iـ s  
وسواد وغيره وهو الاسود الخالص (قوله لا يقتل الخ) هذا ضعيف والمراجع أنه يقتل  
ما ذكر حيث ابتدأ بالاذاية (قوله حكاهما ابن الحاجب) أي كـ e كـ iـ c قـ وـ L iـ r  
في مستثنين أولاها الغراب والحدأة غير المؤذيين ثانيها صغارها فقول شارحنا توضيح  
والقولان أي قال في التوضيح شارحا لكلام ابن الحاجب المذكور وقوله أيضا  
أي كما ان القواين في الغراب والحدأة غير المؤذيين (قوله أو بـ e مـ a مـ e) أي ولوعلمت  
السلامة بخلاف الصوم فكره المقدمات مع علم السلامة ولعل الفرق يسارة الصوم  
وهذا من أمر الحج ويستثنى قبله الوداع أو الرحمة (قوله وأما الوطى) أي اذا كان  
في قبل أو درأدى أو غيره عدا أو نسيانا أو وحده لا أنزل أولا مباح الاصل أولا كان

تسكلم على مشطورات الاحرام فقال ١٤٧ عـ دـ لـ (ويجـ تـ بـ) المـ حـ رـ مـ (في حـ e و عـ rـ e) ا و جـ و بـ a (النـ eـ a)  
أي الاستثناء من الرط في الفرج وغيره كان معه انزال أولا أو بـ e مـ a مـ e اما الوطى



موجباً للحد والمهرام لا وسواء وقع من بالغ أم لا وظاهر كلامهم كافي عجز ولولم يوجب  
 الغسل كأن لف على الذكر خرقه كثيفة أو أدخله في هوى الفرج أو في غير  
 طيقة فقول الشارح وغيره أراد به الدبر وأما الوطى في الفخذ فيجوز على المقدمات  
 (قوله والقضاء) ويجب عليه اتمام ما أفسده لبقائه على إحرامه فإن لم يتم ظناً  
 منه أنه خرج منه بأفساده وتمادى إلى السنة الثانية وأحرم بحجة القضاء فإنه  
 لا يجزئ ذلك عن الغائت وإحرامه الثاني لغو لم يصادف محلاً وهو على إحرامه  
 الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه ومحل كونه يجب عليه اتمامه إذا أدرك  
 الوقوف بالعام الواقع فيه الفساد فإن لم يدركه يؤمر أن يتحلل منه بفعل عمرة وجوبا  
 ولا يجوز له البقاء على إحرامه اتفاقاً لأن فيه تمادياً على الفاسد مع تمكنه من الخلوص  
 منه (قوله والقضاء) أي فوراً ولو كان الحلق تطوعاً فإن أخر ذلك ولم يفعله فوراً فقد أثم  
 ولو على القول بالترخي لأنه بالدخول فيه وجب وكذا يجب عليه قضاء القضاء  
 ولو تسلسل وهل له تقديم الثاني على الأول أو لا أنظر في ذلك (قوله والهدى) أي  
 ويجب عليه أن يفخر هدياً في زمن قضائه لافي زمن فساده وأجزاً أن يحل مع الإثم  
 ولا يطلب بأزيد من هدى ولو تكرر موجب الفساد بأن وطى مثلاً مراراً نساء  
 أو في امرأة واحدة لأجل الفساد بالوطى الأول لأن الحكم له فقط (قوله أن وقع  
 قبل الوقوف) سواء فعل من أفعال الحلق شيئاً كطواف القدوم والسعي أولاً ومثله  
 ما إذا وقع ليلة النحر وقوله قبل الرمي أي قبل رمي جرة العقبة أي وقبل طواف  
 الأفاضة فالأولى للشارح أن يأتي بدل قوله والتقصير والأفاضة أي قبل الرمي قبل  
 الأفاضة وأما لو وقع بعد رمي جرة العقبة ولو قبل طواف الأفاضة أو بعد الأفاضة  
 ولو قبل الرمي للعقبة أو بعد رمي يوم النحر أو قبله ما بعد يوم النحر لافساد وانما عليه  
 هدى ويلزمه أيضاً عمرة أن وقع قبل ركعتي الطواف يأتي بها بعد أيام منى  
 يأتي بطواف وسعي لاثم فيهما وأما العمرة فإن حصل المفسد قبل تمام سعيها  
 ولو بشوط فسدت ويجب قضاؤها بعد اتمامها وعليه هدى وأما لو وقع بعد تمام  
 السعي وقبل حلقها فلا شيء عليه إلا الهدى (قوله فحرام) على ما في المختصر وهو  
 المتمد وانما عبر بذلك إشارة إلى خلاف في المسئلة وإن الحرمية ليس متفقاً عليها  
 أي اذ قيل بالسكرامة وهو الذي مشى عليه في الجواهر (قوله وإن فعل شيئاً  
 من هذا) أي من القبلة والمباشرة وإن لم يستدم وأما الفكر والنظر فلا يحصل  
 أفساد بخروج المني بسببها إلا إذا كان كل منهما للذة وإدامة كل منهما وخروج المني  
 عنه وأما خروجه بمجرد الفكر والنظر فأنما فيه الهدى فقط فإراد الشارح بالانزال

فوجب للإفساد والهدى  
 والقضاء أن يقع قبل  
 الوقوف أو في يوم النحر قبل  
 الرمي والتقصير والاستماع بما  
 تقدماته وهي الاستماع بما  
 دون الفرج كالعقبة  
 والمباشرة فحرام على  
 ما في المختصر وإن فعل شيئاً  
 من هذا

انزال المنى وأما نزال المذى فوجب لأهدى مطلقا سواء خرج ابتداء أو بعد مداومة النظر أو الفكر أو القبلة أو المباشرة أم لا (قوله وإن لم يكن معه انزال الخ) أى فن قبل على فم فيلزمه الهدى ويحمل الهدى في القبلة إذا كان لغير وداع أو رجعة والافلاشى فيها أن لم يخرج معها منى أو مذى والاجرى كل على حكمه والملاسة ومنها القبلة على غير الغم ففيها الهدى وإن لم يخرج منها مذى أو منى بشرط الكثرة وأما أن لم تكثر فلاشى فيها ولو قصد القاذة أو وجدها ولو خرج المنى بلا ذلة أو لذة غير معتادة فلاشى فيه (قوله مذكرا كان أو مؤنثا الخ) الطيب المذكر ما ظهر لونه وخفى ريحه كالورد ومؤنثه عكسه كالمسك فالمنى فى المذكور منى كراهة متعلق بشبه دون عسسه واستصحابه ومكثه بمكان هو به بدون شم فافسامة أربعة لأن منى فى ثلاثة والمنى منى كراهة فى واحد وهو شبه فقول الشارح ويكره أى شبه المؤنث فيكره شبهه بالاولى من المذكور وكذا استصحابه ومكثه بمكان هو به بدون شم ويحرم مسسه وفيه الفدية إذا لم يذهب ريحه وأما لو ذهب ريحه فلا فدية أى مع وجود الحرمة (قوله وأخفاء منه) أى من المذكر (قوله أسقط فى المدونة الفدية فى الرقعة الصغيرة منه) وهى مادون الدرهم وقوله دون الكبيرة وهى قدر الدرهم والمراد بالرقعة موضع الخناء وهذا إذا خضب بالخناء رأسه أو لحية أو جسده وأما لو جعلها فى فم جرح أو استعماله فى باطن الجسد كالوشى أو حشى شقوق رجله لاشى عليه ولو كثر واعلم أن الفدية تجب فى الرقعة التى قدر الدرهم كذا كرنا ولو نزع مكانه والرجل والمرأة فى ذلك سواء وظاهر عبارته أن الكبيرة المحكم فيها الكراهة وإن وجبت فيها الفدية (قوله فجب الفدية باستعماله) أى الصاقه بالبدن أو ببعضه أو بالثوب (قوله على المشهور) راجع للمطرفين الأربعة سريعا وعدم العلوق ومقابلته ما صححه ابن رشد من سقوطها فيها (قوله وإن لم يطبخ) فالمشهور وجوب الفدية أى يحرم التطيب ولو وقع ما تطيب به فى طعام أو ماء أو كل من غير طبخ ولو كان الماء حارا وقيل لا فدية ورواه محمد عن مالك وهو قول أشهب (قوله غيط الثياب) أى لباسا (قوله بل كمالا) وجب رفاهية الأولى أن يقول بل كل محيط محيطا كان أولا وله لخصه أنه يحرم على الرجل بسبب الاحرام أن يلبس المحيط فلورادى بثوب محيط أو بثوب مرقع برقاع أو بأزار كذلك فلاشى فيه ولا فرق فى حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيطا بكل البدن أو ببعضه ولا فرق بين ما أحاط بنسيج أى كما قال الشارح أو زر يقفله عليه أو عقد يربطه أو تخلفه بهود والمراد بالرجل المذكور حرا كان أو عبدا بالغ أو غيب بالغ وعلى وليه

وكان معه انزال فسد وإن لم يكن معه انزال فأيهدى بدنة (و) كذلك يجتنب المحرم فى حبه وعمرته (الطيب مذكرا كان أو مؤنثا) أما الاول كالورد والياسمين فلا فدية فيه ويكره والخناء منه لكن أسقط فى المدونة الفدية فى الرقعة الصغيرة دون الكبيرة وأما الثانى وهو مال جرم يعاق بالجسد والثوب كالمسك والبنبر فجب الفدية باستعماله ولو أزاله سريعا علق أو لم يعلق ع على المشهور ولو خلط الطيب بغيره فإن لم يطبخ فالمشهور وجوب الفدية وإن طبخ فلاشى فيه سواء صبغ الطيب الفم أو لا (و) يجتنب المحرم أيضا فى حبه وعمرته (مخيط الثياب) لا خلاف فى تحريمه على الرجال دون النساء ولا خصوصية للمخيط بل كما أوجب رفاهية مخيطا كان أو غير مخيط وكذلك جلد الحيوان يسلخ فيلبس أو ماله على شكل المخيط أو نسيج كذلك

أن يجنبه المحيط بخيط أو غيره وكذلك يحرم على الرجل في حال إحرامه أن يلبس  
 الخاتم بخلاف المرأة فيعزلهما لبس الخاتم ونحوه ويحسب عن الشارب بأنه أراد  
 بقوله رافعية أي أنه ساع أي والحال أم محيط (قوله ولو طرح محيطاً على بدنه)  
 لا يفهم له بل ولو ارتدى به كما تقدم ((قوله قوله صلى الله عليه وسلم الخ)) أجاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم بما لا يلبس لأنه محصور بخلاف ما يلبس إذا لم يلبس إلا باحة وفيه  
 تنبيه على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وإن المعترف في الجواب ما يحسد بل المقصود  
 وإن لم يطابق السؤال صريحاً قاله القسطلاني (قوله ويختص التعريم بصيد البر)  
 أي ما شأنه أن يصاد في البر احترازاً من الأبل والغنم والبقر غير الوحشي فيجوز للمحرم  
 ذبح ما ذكره وقوله ويمجمه أي جميعه أفراداً فيحرم اصطيداه والتسبب  
 في اصطيداه وانظر ما تولد من الانسي والوحشي وفي الزكاة يغلب جانب الوحشي  
 وانظر أيضاً ما تولد من البحري والبري والاحتياط الحرمية في جميع ذلك كما في عجم  
 وأما الحيوان البحري فلا يحرم على المحرم اصطيداه لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر  
 ومنه الضفدع وترس الماء بخلاف السهقات التي تكون في البراري (قوله بين  
 ما كل لحمه) كالغزال وحمار الوحش وقوله أولم يؤكل كالغرد والحقير وفيه الجزأ  
 ويقوم على أن لو جاز بيعه (قوله متأنساً) أي كغزاله تأنست وقوله يملو كأومباحا  
 لف ونشر مرتب كما هو الشأن أي أن شأن المتأنس أن يكون مملو كأومباحا أن يكون  
 مباحاً (قوله فلا يقتل القمل) أي جنس القمل (قوله لأنه تعرض لقتله) أي لأن ألقاء  
 تعرض لقتله فلو ألقى أو قتل واحدة إلى عشرة وما قاربها لا لا ماطة إلا الذي فانه يطعم  
 حقة من طعام ولا ماطة إلا الذي فدية كما إذا كثرت بأن زاد على عشر وما قاربها (قوله  
 فانه يجوز لقاؤه) أي طرحه ولا يجوز قتله فان قتل شيئاً منه وجب عليه إطعام حقة  
 من الطعام إلا أن يكثر ما قتله بأن يزيد على عشرة وما قاربها فقتله الفدية والحقة  
 مل يد واحدة (قوله لأنه من الأرض يخرج) فلا يكون القاءه تعرضاً لقتله (قوله  
 كقص الشارب الخ) غنيل لا إلقاء التفت فيمنه صدوق التفت ما ذكره من الشارب  
 والأظفار وغيرهما وحينئذ التفت اسم لما تألف منه النفس وتكرهه فان أزال شيئاً  
 من شعره أطعم حقة إذا كان المزال به شيئاً قليلاً كمشر شعراته وما قاربها كأحد  
 عشر واقفي عشر حيث أزالها لا لا ماطة إلا الذي والأبأن زاد المزال على العشرة  
 وما قاربها أو كانت الأزالة لا ماطة إلا الذي فيجب الفدية لأنها تسحب في فعل  
 كل ما ينزفه به أو يزيل أذى ويستثنى من ذلك إزالة الشعر عند الوضوء أو إزاحة كوب  
 (قوله وتقليم الأظفار) أي يجب عليه أن يجنب تقليم الأظفار إذا قل المحرم تطفر من

ولو طرح محيطاً على بدنه من  
 غير لبس فلا فدية ولا أصل  
 فيما ذكره قوله صلى الله  
 عليه وسلم للسائل الذي  
 سأله عما يلبس المحرم  
 لا تلبس القميص ولا العمام  
 ولا السراويل ولا البرانس  
 (و) كذلك يجنب المحرم  
 في حجه وعمرته (الصيد) ابن  
 شاس ويختص التعريم  
 بصيد البر ويمجمه فيحرم  
 أكله صيد البر كله ما كل  
 لحمه وما لم يؤكل لحمه من غير  
 فرق بين أن يكون متأنساً  
 أو وحشياً يملو كأومباحا ولا  
 يستثنى من ذلك إلا  
 ما يتناول الحديث وهو  
 المغراب والحدأة والقارة  
 والعقرب والكلب العقور  
 (و) كذلك يجنب قيمه ما  
 (قتل الدواب من جسده)  
 فلا يقتل القمل ولا يلقيه  
 عن جسده لأنه تعرض لقتله  
 بخلاف البرغوث فانه يجوز  
 القاءه لأنه من الأرض يخرج  
 ولا يقتله (و) كذلك يجنب  
 (إلقاء التفت) كقص  
 الشارب وتقليم الأظفار

أطفاره فان فعل ذلك لغیر امامة الاذى ولا غیر کسر رأی بأن فعله عبثاً أو نزفها فغیه  
حقيقة من طعام وان فعل ذلك لامامة الاذى فغیه فدية فان قلعه لسکرة فلا شیء  
عليه بقيد التأذي بكسره والالم بجزقلمه وبقتصر على ما کسره من علابقدر الضرورة  
أی یقطع المنکسر ویساوی الباقی حتی لا تبقى علیه ضرورة فیما بقی فی کونه تعلق  
بما مر علیه فان ازال جميع ظفره کان ضامناً کمن أزال بعضه ابتداءً من غیر ضرورة  
وقولنا ظفر واحد احتراز عما اذا أبان واحد أو آخر فان أبانها فی فور واحد ففدية  
ولولم یکن لامامة الاذى والافقی کل واحد حقة ان أبان الثاني بعدما أخرج  
ما وجب فی الاول والاغدية (قوله وحلق العانة وتنق الابط) أی شعر الابط وفيه  
ما تقدم فی قص الشارب (قوله وكذلك یحتجب تغطية الرأس) أی یحرم علی المحرم  
أن یغطی رأسه وكذا وجهه بأی سائر كان کطین لانه یدفع الحر وأولی العمامة وأما  
غیرهما من سائر البدن فانه یحرم تغطيته بنوع خاص وهو الخیط وما فی معناه (قوله  
ولا یحلقه الا من ضرورة) فاذا حلقه لضرورة فغیه الفدية لان الضرورة انما تسقط  
الاثم (قوله وانظر لم غیر الا سلب) أی فلم یقل وتغطية الرأس وحلقه لیكون معطوفاً  
على ما قبله بل غیره فقال ولا یغطی رأسه الى آخره (قوله المعنی فحلق الخ) أی  
فلیس الفدية مرتبة الا على الحلق ولا على مجرد وجود المرض أو الاذى (قوله لصیام  
ثلاثة أيام) ولو أيام منی (قوله ستة مساکین) أحرار مسلمین مدين لکل مسکین  
ویکونان من غالب القوت فان حصل لبعض أكثر من مدين ولیه من أقل منهما  
کل لم یقیم ما ویبغی أن له نزع الا کثر من هو بیده فخرأطعمهم غداء وعشاء  
لم یجز إلا أن یبلغ اطعام کل مسکین مدين فانه یجزی (قوله أو یساک) أی یتبع  
وظاهر عبارته ان الشاة لیست من الفدية ولیس كذلك (قوله بشاة) أی أو غیرها  
واقصر على الشاة لان الفدية كالضحية الا فضل فیها طیب اللحم ویشرط فیها من  
السن والسلامة من العیوب ما یشرط فی الاضحية والظاهر أنه لا بد من ذبحها  
ولا یکنی اخراجها غیر مذبوحة كما أفاده بعضهم (قوله وأقل الهدی شاة) اشارة الى  
تخالف الهدی الفدية فان الافضل فی الهدایا أكثر اللحم وقوله فما استیسر رأی تسیر  
(قوله فان فعل الخ) أی قلده وأشعره فیما یقلد أو یسهر ولولم یبق فقلده ما لا یقلد  
كالغنم كالعدم فیدبحها حیث شاء فی ای زمن ولونوی به الهدی ونیة الهدی فیما  
یقلد أو یسهر بدون تقلید أو شعار كالعدم \* نمة \* انتقاد تطیق نملین فی عنق  
الهدی ندبا ویجزی الواحد \* وندب أن یعلقا یجمل من نبات الارض فلا یجمل من شعر  
ونحوه بخافة أن یمتس فی غصن شجرة عند رعیها فیؤدی ذلك لاختناقها

وهذا العناية وتنق الابط  
وكذلك یحتجب تغطية رأسه  
وحلقه والیم ما أشار بقوله  
(ولا یغفی رأسه فی الاحرام)  
وسیأتی حکم ما اذا غطی  
رأسه (ولا یحلقه الا من  
ضرورة) وانظر لم غیر  
الاسلوب والاصل فی منع  
الحلق قوله تعالى ولا تحلقوا  
رؤسکم - فی یبلغ الهدی  
محل من کان منکم مریضاً  
أوبه أذا من رأسه ففدية  
الآیه المعنی فحلق لارالة  
الاذى ففدية من صیام  
أو صدقة أو نسک وقد أشار  
الشیخ الى تفسیر الفدية  
المذكورة فی الآیه بقوله  
(ثم یفتدی بصیام ثلاثة  
أيام) یتعبد متابعها (أو  
اطعام ستة مساکین مدين  
لکل مسکین بعد التبی علی  
الله علیه وسلم أو یساک  
بشاة) الشاة نطاق علی  
الذکر والاتی وأقل الهدی  
شاة وأعماله بدنة قال تعالى  
فما استیسر من الهدی وهو  
شاة وقوله (یدبحها حیث  
شاء من البلاد) مقید بما اذا  
لم یقلدها أو یسهرها فان  
فعل



وما كان من نبات الارض يكتسب قطعه وفائدة التقليد ان يعلم بذلك المساكين  
فيحتشمون له والاشعار شق جلد السنم ويقطع قدر الانملة والاعانة بحيث يسيل  
منه الدم وليس فيه تعذيب لان السنم لا يؤلمه اشقة بخلاف سائر الغنم ويكون  
ذلك الاشعار في الجانِب اليسرى بدأ من جهة الرقبة الى جهة المؤخر وماله سنمانان  
يشعر في سنمان واحد فان لم يكن للابل أسنة فالمشهور عدم الاشعار واعلم ان الابل  
تقلد وتشعر والبقرة تقلد فقط الا ان يكون لها أسنة فانها تشعر ايضا وأما الغنم  
لا تقلد ولا تشعر وحكم تقليد الغنم السكرامة وأشعارها التحريم لانه تعذيب  
(قوله ليه ذبحها الا يعني) أي ان وقف به بعرفة والا فمكة ويصير حكمها حكم الهدى  
في جميع أمورهِ الا أنه لا يأكل منها بعد المحل لبرأة ذمته منها وأياً كل قبل محله لان  
عليه البذل (قوله اذ لو كانت على الفور لوجب عليه في ذلك المسكان أي المسكان  
الذي فعل فيه موجب القدية (قوله معناه تبدي ذلك) أي تظهور ذلك (قوله لان  
الاحرام) هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ لان الاحرام مستقر الخ وهي  
الصواب لان الاحرام هوية الحج أو العمرة ولا يخفى أنه ليس مستقراً في الوجه (قوله  
ولما الخ) ظاهره ولو لم يخش منها الافتتان وليس كذلك والحاصل أنه يجب على المرأة  
كشف وجهها وكفيها الا أن يخشى منها الفتنة فيجب عليها الستريان تسدل شيئاً  
على وجهها من غير غرز ولا ربط ولا يشترط مباعدته عن وجهها فان سترت وجهها  
ولو بطين غير ستر بل فعات نزعها أو لحرا وبرد أو لاجل الستر لكن مع الغرزا والربط  
لزمها القدية (قوله تسدله عليه) أي على وجهها وقوله وليس لها لبس النقاب  
أي لانها تستدعي ربطاً في النهاية الا أنهم سد الغنم بالثام والنقاب ما يصل الى العيون  
وقال بعضهم النقاب قغطية الانف (قوله بمعنى يديهما) فيحرم عليه سترها  
بكل شيء ولو طيناً (قوله فان غطى شيئاً من ذلك) بأن غطى رأسه أو وجهه أو بعض  
أحدهما واتفع به اقتدى ولو مضطراً (قوله وان نزع مكانه محترز) واتفع به  
فلا شيء عليه أي لا قدية عليه وان حرم لان شرطها في اللبس الانتفاع من الحر  
أو البرد أي في الجملة فلو لبس قيصار قية قال بقي حراً ولا برداً ارتاحي وهو عليه فانه  
يفتدى لانه انتفع به في الجملة وفي الخرشى وانتفع به من دفع اذابة حراً وبرداً ودوام  
كاليوم انتهى وهو ناقص لعن الغبري فجعل الدوام كالיום منزلة الانتفاع  
جرماً وقضية ذلك ان نصف اليوم أو أكثر اليوم ليس كالיום (قوله وسستره بيده  
من شمس وغيره) أي يجوز للمحرم أن يتقي الشمس أو الريح بيده لانه لا يعد ساتراً  
في العتمة لا بأس أن يجعل يده فوق حاجبيه يستر بها وجهه أي ولا يمسكها على

بذبحها الا يعني وأخذ ذبح  
كلامه ان السكفارة على  
الترابي اذ لو كانت على  
الفور لوجب عليه في ذلك  
المكان ثم بين ما تخالف فيه  
المرأة الرجل فقال (وتلبس  
المرأة الخفين) مطلقاً ووجدت  
فما بين أم لا (و) تلبس  
(الثياب) الخفيفة (في احرامها  
وتجنب ماسوى ذلك) أي  
ماسوى لبس الخفـين  
والثياب (ما يجنبه الرجل  
في احرامه) من الوطى  
ومقدماته والطيب والمصيد  
وقتل الدواب والذئب والنفس  
واما قغطية الرأس فلا  
يجنبه واليه أشار بقوله  
(واحرام المرأة في وجهها  
وكفيها) معناه تبدي ذلك  
لان الاحرام مستقر فيه ولما  
أن تسترجع وجهها وكفيها  
بحسب تسدله عليه من  
فوق رأسها ولا تغز به بارة  
وليس لها لبس النقاب ولا  
البرقع ولا الثام فان فعات  
شيء من ذلك افتدت  
(واحرام الرجل في وجهه  
ورأسه) بمعنى يديهما  
في حال الاحرام ليلابها  
فان غطى شيئاً من ذلك  
وانتفع حرم عليه واقتدى ناسياً  
وستره بيده من شمس وغيره

رأسه والافعليه القدية اذا طال (قوله وحمله عليه ما لا بد منه من خرجه وجرابه)  
 أي حمل على رأسه أي والحال أنه لا يجسد من يحمل خرجه مثل لا بأجره ولا بغيرها  
 (قوله وغيره) أي غير ما ذكر كخرقة حطب يحملها البيعة (قوله وقال أشهب)  
 أي مقيد الاطلاق ما ذكر وهو معتد (قوله الا أن يكون عيشه) أي الا أن يكون  
 ما ذكر من الحمل للغير أو التجارة لعيشه (قوله ويجوز استظلاله بالبناء الخ) أي الا زمن  
 وقوفه بعرفة فيكره التظلل من الشمس ولعله لتكثير الثواب كما استحب القيام به  
 دون الجلوس الاتعب (قوله والاخية الخ) قال في المصباح والبناء ما يعمل من وبر  
 أو صوف وقد يكون من شعر والجمع أخية بغير هرز ككساء وأكسية ويكون  
 على عمودين أو ثلاثة وما فوق ذلك فهو بيت انتهى (قوله وما في معناه) أي ما ثبت  
 فيجوز له أن يتظلل بجانب المحل فارة أو سائرة وكذا تحت على الراجح وكذلك  
 الاستظلال بالبعير نازلا أو سائرا وباركاً ولا يجوز له أن يتظلل وهو في المحل بأهوا  
 ترفعها أو بثوب يجعله على عصي وهل نلزمه القدية أو تندب خلاف ذلك بأهوا  
 احترازاً عما لو كان له سقفاً فانه كالبناء والاخية فيجوز (قوله كما ورد بذلك  
 الحديث) قال بعضهم لخبر الا أن لا يجسد نعين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل  
 السكبين انتهى (قوله فليقطعهما أسفل) بظاهره وان ستر القتب والظاهر ان مثل  
 القطع نفيه أسفل من كعب ولا قدية في لبسهما على هذا الوجه بخلاف لبسهما  
 لموض أو دواء فعليه القدية ولو قطعتهما أو تاهما وقضية ذلك أن تكون السرموزة  
 كذلك وهو المصرح به عند الشافعية (قوله وكذلك اذا رفع عليه في الثمن) بأن زاد  
 على ثلث ثمنه المعتاد في ذلك المحل قاله عجم والمعتبر من الفقهاء والغلو عند الاحرام  
 فلا يجب عليه اعداد النعين قبله اذا علم بفقداهما عنده (قوله وقيل له شراؤهما  
 الخ) وهذا القول هو الراجح كما يهده عجم وقرر بعضهم (قوله المستلزم لها ظاهره)  
 ان الاحرام الذي هو كل مستلزم لكل فرد من أفراد المذكورة مع ان الكل  
 لا يستلزم وجوده وجود كل فرد من أفراد فراده المستلزم لمجموعها أي بعضها (قوله  
 وهو أن يحرم بالحج فقط) أي ثم اذا فرغ بسن له أن يحرم بعمره وان شاء آخر الحجرة  
 لان الافراد لا يتوقف على عمرة لاقبله ولا بعده (قوله أي المسالكية) إشارة  
 الى أن هذا ليس بمجموع عليه فقد قال أبو حنيفة القرآن أفضل ثم التمتع ثم الافراد  
 وقال الشافعي في أحد قوليه الافضل الافراد ثم التمتع ثم القرآن وعند مالك  
 والشافعي في قول آخر التمتع أفضل وقال أحمد الافضل التمتع ثم الافراد ثم القرآن  
 (قوله وسيد كر تعريفيهما) فان قلت يرد حينئذ أن فيه تقديم التصديق على التصور

ووجه له عليه ما لا بد منه من  
 خرجه وجرابه وغيره فان  
 حمل للغير أو للتجارة فانه قد  
 وقال أشهب الا أن يكون  
 عيشه ذلك ويجوز استظلاله  
 بالبناء والاخية وما في معناها  
 (ولا يلبس الرجل الخفين)  
 في الاحرام (الا أن لا يجسد  
 نعين فليقطعهما أسفل من  
 السكبين) كما ورد به الحديث  
 وكذلك اذا رفع عليه  
 في الثمن فانه لا يلبس الخفين  
 الا بعد قطعهما وقيل قوله  
 فليقطعهما مقصوده فلا  
 يلبسهما حتى يقطعهما  
 بنفسه حتى لو وجدها  
 مقطوعين لم يشترهما  
 كذلك ويلبسهما وقيل يجوز  
 له شراؤهما كذلك ويلبسهما  
 ثم انتقل يبين الفاسد  
 والمفضل من أوجه الاحرام  
 الثلاثة المستلزم لها فقال  
 (والافراد) وهو أن يحرم  
 (بالحج فقط) افضل عندنا  
 أي المسالكية (من التمتع  
 ومن القرآن) وسيد كر  
 تعريفيهما

وظاهر كلامه ان التمتع افضل من القرآن حيث قدم التمتع والمشهور ان القرآن افضل وانما كافة الافراد افضل في  
منه الماتى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم أفرد واتصل عمل (٥٩٣) الخلفاء والائمة بذلك ولان الافراد

لا يحتاج الى جبر ان يردى  
بمخلاف الاخيرين فانهما  
يحتاجان اليه وأشار اليه  
بقوله (فن قرن) بفتح الراء  
(أو تمتع من غير أهل مكة  
فعله هـ) مفهومه ان  
أهل مكة لا هدى عليهم وهو  
كذلك وسيصرح به والمراد  
بهم من كان حاضرا بها أو  
بذي طوى وثبت فعل  
النسكين ولوجوب الدم  
على المقارن بشرطان أن  
لا يكون من الناضرين  
وأن يحج من عامه وشروط  
وجوب دم التمتع تأتي ثم  
بين عمل نحر الهدى وذبحه  
بقوله (يذبحه) أى الهدى ان  
كان مما يذبح (أو يضره) ان  
كان مما يضر (يعنى) أى  
فى منى نهارا بعد الفجر فلا  
يجزى فعله ليلا والاصل  
فى هذا كله فعله عليه  
الصلاة والسلام وهو متفق  
عليه ومنى كلها محل للنحر  
وأهية النحر بها شروط  
أحدها (ان أوقفه) من  
وجب عليه أو نائبه  
(بمرفة) ليلا ابن هارون

والجواب أنه من باب تقديم الحكم على التصوير لا على التصور فان قلت أن المصنف  
لم يعرف الافراد فأى فرق بينه وبين التمتع والقرآن حيث ذكر تعريفهما بعد  
قلت ان الافراد ليس فيه غموض بخلافهما (قوله والمشهور) أن القرآن افضل  
لأنه فى عمله كالمفرد والمفرد افضل فمقارب فعله كان افضل (قوله أنه صلى الله  
عليه وسلم أفرد أى فى حجة الوداع) (قوله واتصل عمل الخلفاء) أى فقد انرد الصديق  
فى السنة الثانية وعمر بعده عشر سنين وعثمان اثنتى عشر سنة وما جاء من أنه صلى  
الله عليه وسلم قرن أو تمتع فأجاب عنه الامام بجعله على ان المراد أمر بعض أصحابه  
بالقرآن وأمر بعضا بالتمتع فنسب ذلك اليه على طريق الجواز (قوله والائمة الخ)  
عطف عام على خاص أى أئمة الدين عبادة بهرام واتصل العمل بالمدسة من الائمة  
والولاة ومن علمائهم وغايتهم انتهى (قوله وقت فعل النسكين) أى وقت  
الاحرام بهما أى وان كان ذيرة ميم وقت الاحرام بهما أو بأحد هما فعليه لدم ولا شك  
أن الاحرام بالهجرة قد يكون مقدما على الاحرام بالحج وذلك فى التمتع دائما وفى القرآن  
فى بعض صوره وقد يكون الاحرام بهما مقارنا للاحرام بالحج وذلك فى بعض صوره  
القرآن ومن خرج من أهل مكة أو غيرهم عن استوطنها قبل ذلك بأهلها أو بغيرهم  
لحاجة من غزوا أو تجاراة أو أمر عرض له سواء طالت أقامته بغيرها أم قصرت ثم قدم  
بمكة يوم فى أشهر الحج فانه لا يكون متمعا ولا دم عليه وأما اذا انقطع بغيرها ورفض  
سكنها فانه يلزمه دم القرآن والمنعة اذا قدم اليها قارنا أو معتمرا كن قدم بها تنوى  
الاقامة (قوله أن لا يكون من الحاضرين) أى بمكة أو بذي طوى وهو المعروف الآن  
بالحجون ولا يجزى أن هذا الشرط علم ما تقدم (قوله وان يحج من عامه احتريزه)  
عالم الوفاة الحج فانه يتناول الهجرة ولا دم عليه فان ترك الاول فى حقه واستمر على احرامه  
لم يسقط عنه (قوله بعد الفجر) لما كان قوله نهارا صادقا بأن يكون بعد الشمس  
فلا يجزى بعد الفجر قيد بقوله بعد الفجر (قوله والاصل فى هذا كله) أى فيما  
ذكر من كونه فى منى ونهارا وبعد الفجر وهو ظرف متمتع (قوله وكلها محل النحر)  
الا أن الافضل عند الهجرة الاولى ولا يجوز دون جرة العقبة ما يلى مكة لانه خارج  
من منى (قوله أو نائبه) ولو حكما كتنا خروجه من منى واحترز بذلك عن وقوف  
التجار لانهم ليسوا وانائبين عنه الا أن يشتريه منهم ويأذن لهم فى الوقوف به عنه  
(قوله لان كل من اشترط الوقوف بمرفة) أى ليلا كالكحل الخ أى فيشكل

قول

لما اشترط كون الوقوف بالهدى ليلا فلا أعلم نية خلافا لان كل من اشترط الوقوف بمرفة جعل  
حكمه حكمه به فيما يجزى من الوقوف

فانها ان يكون النحر في أيام مني ثالثها أن يكون النحر في حجة لافي عمرة فاذا اجتمعت هذه الشروط فلا يجوز النحر  
بمكة ولا بغيرها وان فقد بعضها جاز (٥٩٣) واليه أشار بقوله (ولن لم يقفه بعرفة) يعني أوفات أيام مني

ولو وقف به بعرفة (فليخبره)

أو يذبحه (بمكة) أو ما يليها

من البيوت وجوبا وإذا

نحره أو ذبحه بمكة فلا فضل

أن يكون ذلك (بالروة)

وحيث تعين الهدى وفجعه

بمكة فلا يفعل ذلك (الأبد

أن يدخل به من الحل) من

أي جهة كانت لان كل

هدى لا بدخيه من الجمع

بين الحل والحرم وفهم من

كلامه ان الهدى يكون من

الغنم والبقر والأبل وهو

كذلك لكن الأفضل الأبل

ثم البقر ثم الغنم ولا يجوز

في الجميع إلا السليم

كالأضحية وكذلك لا يجوز

الإجماع من الضأن

والثني مما سواه والهدى من

هذه الثلاثة إنما يتعين على

المتنع والقارن إذا وجد

(فان لم يجد هديا) بأن يشس

من وجوده (ف) الواجب

عليه (صيام ثلاثة أيام

في الحج) وفاعل (يعني) ضمير

يعود على الله سبحانه وتعالى

والتلاوة فن لم يجد ولم يذكر

فيها إلا المتنع دون القارن

قول ابن الطحايب على المشهور (قوله أن يكون النحر في أيام مني) أراد بها يوم  
النحر واليومين بعده فلا بدخل الرابع (قوله ثالثها أن يكون النحر في حجة) أي  
كان الهدى سيق في أحرام حج سواء وجب انقص فيه أو في عمرة أو تطوعا أو جزاء  
معيد (قوله وإذا اجتمعت هذه الشروط فلا يجوز) أي فالنحر يعني واجب والمشهور  
أن الذبح مع وجوده هذه الشروط مندوب أي وأما مع فقدتها الذبح بمكة متعين فقول  
الشارح وان فقد بعضها جاز الأول أن يقول تعين (قوله يعني أوفات أيام مني)  
أي أركان مسوقة في أحرام عمرة سواء كان ندرا أو جزاء مبيدا أو تطوعا أي أو ساقه  
لا مع أحرام أوفاته الوقوف بعرفة (قوله أو مع ما يسهل الخ) لأنه لا يجوز الذبح بذي  
طوى ونحوها ما كان خارجا عن بيوتها ولو كان من لواحقها (قوله فلا يفعل ذلك  
الخ) اعلم أنه إذا اشتراه من الحل فلا بد أن يدخله الحرم وان كان اشتراه من الحرم  
فلا بد أن يخرج به إلى الحل ثم يدخله الحرم كان الهدى واجبا أو تطوعا خرج به  
صاحبه أو نائبه كان الخارج محرما أولا (قوله وفهم من كلامه) أي من تقييده  
بقوله فعليه هدى يذبحه أو ينحره (قوله إلا السليم الخ) حاصله أنه يجوز في الهدى  
ما يجوز في الضحية والمعتبر السلامة من العيوب المانعة للأجزاء وقت التقليد  
والمراد به تهنيته للهدى وإخراجه سائرا إلى مكة فلا يضرب العيب الطاريء بعد  
ذلك بخلاف لو قلد أو أشعره عيبا فلا يجوز ولو سلم بعد ذلك وهذا في الهدى الواجب  
وأما التطوع به ومثله الذر المعين فهو ذابح بتقييده بتقليده ولو عيبا بغير بيع  
الأجزاء (قوله الجزع من الضأن وانني مما سواه) سيأتي بيانه في الضحية (قوله  
بأن يشس من وجوده) أي أو أيس من وجوده ما يشتره ولم يجد مسلما للبلد وهو  
ملى به كما قاله الشاذلي والظاهر على أنه إذا ظن العجز حكمه اليأس (قوله ضمير  
يعود على الله سبحانه وتعالى) أي أو لا شارع أو الامام مالك (قوله والتلاوة الخ) ان  
كان قصده مجرد بيان التلاوة فظاهر وان كان قصده الاعتراض على المصنف فغير  
ظاهرا لان قوله يعني أي الله بقوله فصيام ثلاثة أيام من وقت يحرم ولا دخل لصدرها  
وهو فن لم يجد (قوله من وقت يحرم الخ) المعنى أن النقص الموجب للهدى ان كان  
سابقا على الوقوف بعرفة أنه يدخل فون صوم الثلاثة من أحرامه ويمتد إلى يوم  
عرفة لانه صومه أي كتعد الميقات وتمتع وقران وترك طواف قدوم وفهم قولنا  
سابقا على الوقوف أن النقص ان تأخر عن الوقوف كترك النزول بالزدلفة أو ترك

(من وقت يحرم) أي ابتداء صيام ١٨٩ عدد إلى الأيام الثلاثة التي في الحج من وقت يحرم (الي) آخر  
يوم (عرفة) فيكون يوم عرفة مصوما وليس هذا معارضا لقوله في آخر الكتاب وموم يوم عرفة لغير الحاج أفضل  
منه للحاج لان ما هنا في الصيام الواجب وما هناك في صوم التطوع



(فأذا فاته ذلك) أى صوم ثلاثة أيام في الحج (صام أيام منى) ولا اثم عليه ان أخر الصوم اليه العذر أمان أخره لغير عذر فانه يأثم مع الاجزاء وانظر ما قاله هناك القارن والمتنع يصوم أيام منى مع قوله في الصيام انه لا يصومها الا للمتنع أجاب (ج) بأن ما قاله هنا يجزى على قول وما في الصيام يجزى على (هـ) قول (و) بعد فراغه من صيام الأيام

الثلاثة سواء صامها في الحج وفي منى فانه (يصوم سبعة) أى سبعة أيام (اذا رجع) من منى الى مكة سواء أقام بمكة أولا فان أخرها صام متى شاء والتتابع في العشرة ليس بلازم وانما هو مستحب على المشهور ثم انتقل بين حقيقة التمتع والقران وبدأ بالتمتع وله شروط سبعة أخذت من كلامه أحدها أن يقدم العمرة على الحج واليه أشار بقوله (وصفة التمتع أن يحرم بعمره) أولا فانها أن يحل من عمرته قبل الأحرام بالحج واليه أشار بقوله (ثم يحل منها) ثالثها أن تحصل العمرة (في أشهر الحج) ولا يشترط إيقاع جميعها في أشهر الحج بل لو أحرم بها في رمضان وأكملها في ليلة شوال كان متمتعا والمعتبر في البعض الذي أوقعه في أشهر الحج ان يكون ركنا فلم يبق عليه الا الحلق وأوقعه في أشهر

رمى أو حلق أو كان وقته كزوم الهدى للمار بعرفة النادى للحج أو أخر الثلاثة حتى فأت أيام التشريق فانه يصومها مع السبعة متى شاء (قوله صام أيام) أى وجوبا كما في عبارة ابن رشد (قوله فيكون يوم عرفة يوما مصوما) يفهم منه أن الى في كلام المصنف بمعنى مع (قوله ولا اثم الحج) وقد وقع تردد في صومها هل هو قضاء أو أداء ولا منافاة بين منع تأخيرها لها وبين كونها أداء كما تقدم نظيره في الصلاة في قولنا واثم الا لعذر (قوله أجب ابن عمر الحج) أى والراحه ما هنا والاحسن أن يقال ان قوله فيما تقدم الا للمتنع أى أو ما في حكمه كالقارن لانه شقيقه (قوله اذا رجع من منى الى مكة) الاولى أن يقول المراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى أو من أقام بها ويندب له أن يؤخر صوم السبعة الى أن يرجع لاهله للخروج من الحلال في معنى قوله تعالى اذا رجعتم هل للأهل كما يقول المخالف أو لمكة كما يقول مالك فان استوطن مكة صامها ولا تجزى السبعة ولا شئ عنها ان قدمت على وقته أى اذا قدم السبعة على وقوفه فثبت أن يصوم الثلاثة بعده فلا يحتسب من السبعة بثلاثة وأما ان صام العشرة تمامها قبل الوقوف فقال الخطاب الظاهر أنه يجزى منها بثلاثة (قوله والتتابع في العشرة) أى ان التتابع في كل من الثلاثة والسبعة ليس بلازم أفاده عبارة الفقيه ومقابل المشهور وما لابن حارث من انه لا بد من اتصال الثلاثة بعضها ببعض وكذا السبعة (قوله أن يحرم بعمره) أى جنس العمرة اذ لو تكررت منه فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يجزيه ولا فرق في العمرة بين العمرة والقاسدة لان في الموازية من أفسد عمرته في الحج يعني في أشهره ثم حل منها ثم حج من عامه قبل قضاء عمرته فهو متمتع وعليه قضاء عمرته بعد أن يحل من حجه وحجه تام (قوله وهو المشهور) أى خلافا لابن المواز القائل بعدم سقوط الدم عن أفقه بالحجاز الا بالعود الى نفس أفقه لا الى مثله الا أن يخرج عن أرض الحجاز بالكلية وقيد المصنف المسئلة بمن كان أفقه اذا ذهب وعاد يدرك من عامه وأما من أفقه افر بنية فان رجوعه بمصر بمنزلة رجوعه لبلده وقبله ابن عرفة وغيره وخروجه من مكة الى محل بينه وبين مكة قد رما بين مصر ومكة حكمه كذلك وانظر لو خرج الى محل مسافته دون مصر بكثير هل له هذا الحكم أو عليه الدم وهو

الحج لا يكون متمتعا رابعها ان تكون العمرة والحج في عام واحد واليه أشار بقوله (ثم يحج من عامه) الظاهر لانها اذا لم يكونا في عام واحد لم يحصل التمتع خامسها أن لا يعود الى أفقه أى بلده أو مثله واليه أشار بقوله (قبل الرجوع الى أفقه) بضم الفاء وسكونها (أو الى مثل أفقه) في البعد ظاهره ولو كان من أهل الحجاز وهو المشهور سادسها أن لا يكون حاضرا وتقدم تفصيله وسيأتى

سابعها أن تكون العمرة

والحج عن واحد فلم كان  
أحدهما عن نفسه والآخر  
عن غيره فالأشهر سقوط  
الدم لانه لم يحصل لأحدهما  
مجموع الحج والعمرة الذي هو  
حقيقة التمتع وهذا الشرط  
مأخوذ من قوله وصفة التمتع  
الحج (ولهذا) اللام للإباحة  
والإشارة عائدة على المحرم  
بعمرة في أشهر الحج الدال  
عليه السياق أي ويباح  
للمحرم إذا حل من عمرته (أن  
يحرم بحج من مكة أن كان  
بها) ويستحب أن يكون  
أحرامه من باب المسجد (ولا  
يحرم منها) أي من مكة (من  
أراد أن يتم حجه حتى يخرج  
إلى الحل) لأن من شروط  
العمرة أن يجتمع فيها بين الحل  
والحرم ثم شرع بين حقيقة  
القرآن فقال (وصفة القران  
أن يحرم بحج وعمرة معا  
ويبدأ بالعمرة في نيته وإذا  
أردف الحج على العمرة قبل  
أن يطوف ويركع فهو  
قارن) ظاهره أنه لا يردف  
في الطواف والمشهور جوازه  
ويصح بعد كماله وقبل  
الركوع لكنه مكروه فان

الظاهر قاله عجم (قوله فالأشهر سقوط الدم) ومقابلته ما في الموازية من أن عليه  
الدم (قوله وهذا الشرط مأخوذ من الحج) لا يسلم الأخذ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله أي  
ويباح الحج) وإنما جازله الأحرام بالحج من مكة لانه لا بد من خروجه لعرفة  
فيحصل في أحرامه الجمع بين الحل والحرم وأراد بالإباحة الإذن الشامل للندب  
فلا ينافي ما تقر ومن أن المقيم بمكة من أهلها أو أوفى في ليس عليه نفس من الوقت  
يندب له أن يحرم من مكة وأن أحرم من الحرم أو الحل فخلافاً للآل (قوله أن كان  
بها) أي مقيماً بها سواء كان أفاقياً أو مستوطناً (قوله في باب المسجد) هذا قول  
ابن حبيب وهو خلاف مذهب المدقنة من أنه يحرم من جوف المسجد (قوله حتى  
يخرج إلى الحل) وهو ما جاوز الحرم والاولى منه الجعراثة ثم التخييم (قوله أن يحرم  
بحج وعمرة معا) أي بنية واحدة بأن يقصد القران أو بنية مرتبة ويقدم العمرة على نية  
الحج في هذه وجوباً ليرتدف الحج عليها والاولى يقدمها في التسمية استحباً با فقول  
الشارح ويبدأ أي وجوباً فانظر للصورة الثانية وأراد الشارح بالمعية الاشتراك  
في الأحرام وإنما قلنا ذلك ليحل كلام المصنف صادقاً بالصورتين إذ لو أبقى على  
ظاهره لكان فاصراً على الأولى فلا يشمل الثانية فلا يناسب قول الشارح ويبدأ  
بالعمرة في نيته (قوله لم يكن قارناً اتفاقاً) ظاهره أن فوات الإرداف بعد  
الركوع ليس منقضاء عليه وهو كذلك فقال بهرام وعن مالك أنه يرتدف وإن كان  
في السعي ما لم يتم ويفرغ منه فإن أتم سعيه فلا وما نقل عن مالك ضعيف وحاصل  
المسئلة أن القران موثر في تقديم اثنين الثالثة أو يحرم بالعمرة مفردة ثم يردف الحج  
عليها فيعرف السكن في إرداف الحج على العمرة صور جواز وكراهة مع صحة فن الأولى  
أن يقع بعد أحرام العمرة وقبل أن يعمل من أعمالها شيئاً أو يطوافها قبل تمامه وإذا  
أردف الحج في أثناء العمرة كل لطواف وجوبا وقيل استحباً وقيل جوازا وكان  
تطوعاً وتدرج العمرة في الحج فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها ولا يلزمه أن يستحضر  
عند اتيانها بالأفعال التي يشترك فيها الحج والعمرة أنها الأحرام الحج والعمرة ومن  
الثانية أي الكراهة مع الصحة إذا أردف الحج على العمرة بعد الفراغ من طوافها  
وقبل أن يركع ركعتي الطواف ويركع ركعتي الطواف وعلة الكراهة كون  
الوقت مختصاً بالعمرة أو أردف في الركوع وشرط صحة الإرداف في جميع صور صحة  
العمرة فان فسدت لم يصح الإرداف ولم ينه قد أحرامه به ولا قضاء عليه فيه وهو باق  
على عمرته وأما الإرداف بعد الركوع وقبل السعي أو في أثناء السعي فمكروه أيضاً  
ولا يصح على المعتد ولا قضاء عليه في حال يصح إردافه ولا دم عليه لانه كعدم

ركعتي الطواف الإرداف فإن أردف بعد السعي لم يكن قارناً اتفاقاً

ثم رجع عنهم قوله قبل فن قرن أو تمتع الحج فقال (وليس على أهل مكة) تقدم انهم الحاضرون بها أو بذى طوى وقت فعل النسكين (هدى في تمتع) اتفاقا (ولا في) (قران) على (٥٤٦) المشهور ولما كان الاول متفقا

عليه قدمه وهو محل الخلاف والثاني مقيس عليه قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى الى أن قل ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام قوله ذلك عائد على ما استيسر من الهدى عنه — دمالك والشافعي وحكمة سقوطه فيها أن الهدى واجب لمساكين مكة فلا يسكون عليهم خلافا لابن الماجشون في إيجابه الهدى واختاره اللخمي ولم يظهر من كلام الشيخ من التمتع والقران جائزان لهم أم مكرره والمنقول عن مالك جوازها من غير هدى ثم صرح بعض ما صدق عليه مفهوم قوله ثم يحل منها في أشهر الحج زيادة إيضاح فقال (ومن حل من عمرته قبل أشهر الحج تمتع ثم حج من عامه فليس يمتنع ومن أصاب) أي قتل (صيدا) بريأ ما كول اللحم أو غير ما كوله غير مانص الشارع عليه سواء كان القاتل محرما بأحد النسكين أو بالمسكان وسواء كان حرا

أو عبدا ذكرنا كان أو أنثى كبيرا أو صغيرا كان القتل عبدا أو خطأ أو ذيبا ما بالشرع أو تسببا تكرر ذلك وقوله منه أو لم يتكرر (ف) عليه وجوبا (جزاءه) قتل من النعم) والمثلثة تكون في العمرة والمساواة في القدر والقرب

فعله من قتل فيل بدينة خراسانية (٥٩٧) ذات سنمين وعلى من قتل بعيرا أو بقرة وحشية أو حمارا وحشيا

أو طيبة بقرة أنسية وعلى من قتل نعامة بدينة لأنها تقاربها في القدر والصوره وعلى من قتل ضبعا أو ثعلبا أو حمارا من حمام مكة والحرم وبعامة ماشاة وفي غير حمام مكة والحرم حكومة وأدنى ما يجزىء في جزاء الصيد الجذع من الضأن والغني بما سواه لأن الله تعالى سماه هديا فيشترط فيه ما يشترط في الهدى ولما كان وجوب جزاء المثل لا يكفي فيه بمعرفة نفسه قال (يحكم به ذوو العدل) كما قال الله تعالى (من قهواء المسلمين) ولا يشترط أن يكونا فقيهين في جميع أبواب الفقه لأن كل من ولي أمرا إنما يشترط في حقه أن يكون عالما بما ولي فيه وما يطرأ عليه من ذلك فقط ومن شرط حكمهما أن لا يجتهدا بحكمهما في غير ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه فان حكما عالما يتقدم فيه حكم من مضى فانه يرد ولا ينفذ ولا يخرج أحد جزاء من غير حكم فان أخرجه من غير

وقوله أو القرب معطوف على المساواة (قوله فعلى من قتل فيل بدينة خراسانية) فان لم توجد فقيمتها طعاما قال في التحقيق بأن يدخل في مركب وينظر فيه الماء فيه فيعلم ثم يخرج ويدخل طعاما حتى يبلغ المركب في الماء إلى حد ما يبلغ بالغيل فيصدق بذلك الطعام وفي الذخيرة فقيمتها أي البدينة لا قيمة الغيل كما قال في التحقيق (قوله وعلى من قتل أيلام) قال في التوضيح الأيل قريب من البقرة في القدر وطول القرن انتهى (قوله أو طيبة) المعتمد أن في الطيبة شاة (قوله بقرة) فان عدت البقرة الأنسية فقيمتها طعاما فان عدم الطعام في هذا وما قبله فينبغي صوم عدله (قوله وعلى من قتل نعامة بدينة) لأنه لا يشترط أن تكون بذات سنمين والذي قيل في الغيل يقال هنا (قوله شاة) أي وما قيل في البقرة يقال في الشاة التي للضبع والنعلبة وأما شاة حرام مكة والحرم وبعامة ما إذا لم توجد فانه يصوم عشرة أيام لتزيله منزلة الهدى ولا يخرج طعاما وانما كان فيه شاة لأنه يأتلف الناس فشد فيه ثلاثين سارع الناس إلى قتله والمراد بحمام مكة وبعامةها والحرم ما يصاد بها لا ما تولد بها ولا ما توطنها (قوله وفي غير حمام مكة والحرم حكومة) أي فن قتل حمارا في الحل فانه يلزمه قيمته طعاما أي حين الانلاف وكذا إذا قتل ضبا وأرثابا ويربوعا وجميع الطير بخلاف ما مر في الحل أو الحرم لأنه يتعين بالقيمة طعاما في الطير غير حمام الحرم وبعامة فان لم يقدر عليها أو لم يجد لها فعد لها صياما وإما في الضب والأرنب ونحوهما من الدواب التي لا مثل لها يجزى ضحية فيخير بين القيمة طعاما أو عدل الطعام ضبا ما يجوز أن يعوضها بهدى ومعنى قولنا عدله صياما أنه يصوم عن كل مديوم أو كل لسكسه (قوله الجذع من الضأن) أي فيما لزم شاة (قوله يحكم به الخ) فان أخرج قبل حكمهما عليه أعاد ولو كان المقوم غير ما كول واشترط العدالة يستلزم الحرية والبلوغ ولا بد من لفظ الحكم ولا يكفي الفتوى ولا يجتسبان إلى أفضال الإمام ولا يكفي الإشارة وانظر هل يشترط في العدلين أن لا يكونا غير متأكدي القرابة (قوله وما يطرأ عليه) أي على من ولي أمرا وقوله من ذلك أي مما ولي فيه أي أن يكون عالما بالذي يطرأ بعد الحكم أي كان يطرأ بعده أنه حكم في الطيبة بغير الصواب ولو حذف هذا ما ضره لأن العلم بما ولي فيه شامل لذلك (قوله أن لا يجتهدا في حكمهما في غير الخ) أي مثلا بأن يجتهدا بأن في النعامة بقرة مثلا والمناسب لقوله بعد فان حكما الخ أن يقول أن لا يحكما بخلاف ما حكم به من مضى فاذا حكم بخلاف ما حكم به من مضى فانه يرد (قوله بالدليل الخ) أي بالدليل الدال على أن فيه شاة وقوله فكان حكما أي

الحكم أعاده ولو وافق فيه حكم ١٥٠ عدل من مضى وأخرج عن ذلك حمام مكة والحرم وبعامة فانه لا يحتاج في لزوم الشاة لحكم لخروجه عن الاجتهاد بالدليل فكان حكما مقدرا كغيره



(ومحله) أي محل نحر جزأ الصيدان كان مما ينحرو ذبجه ان كان مما يذبح (منى ان وقف به) هو او نائبه (بعرفة والوا)  
أو وان لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة (ف) محل نحره أو ذبجه (٣٩٨) (مكة) المشرقة وهذا التفصيل في حق

الحاج وأما المعتمر أو الحلال  
إذا قتل فمجهله مكة لا غير  
وحيث كان محله مكة فانه  
(يدخل به من الحل) لان  
من شرط الهدى أن يجمع  
فيه بين الحل والحرم فانه  
مكة في الحرم فلا بد أن  
يخرج به الى الحل ثم أشار الى  
أن وجوب مثل ما قتل على  
التعويض بقوله (وله) أي ان  
قتل صيدا (أن يختار ذلك)  
أي مثل ما قتل من النعم  
(أو) يختار أحد شيئين  
أحدهما (كفارة طعام  
مساكين) وصفة للأطعام  
(أن ينظر الى قيمة الصيد  
طعاما) من غالب طعام  
الموضع الذي قتل فيه الصيد  
بالعام بلغت فان لم يكن له  
قيمة هناك اعتبرت قيمة  
أقرب المواضع اليه  
(فيتصدق به) عليهم فان لم  
يكن فيه مساكين فعلى  
مساكين أقرب المواضع  
اليه فان تصدق به على  
غيرهم لم يجزه وإذا أطعم  
كل مسكين مد ولو أعطى  
المسكين غنما أو عرضا لم يجزه  
والشيء الآخر أشار اليه

لزوم الشاة حكما مقرر وبراءة من أي نائبنا كغيره من الاحكام المقررة التي لا تحتاج  
لاجتهاد ثم أقول وفي ذلك بحث وذلك أن ورود الدليل بأن فيه شاة لا ينفي الاجتهاد  
بكون الشاة صغيرة أو كبيرة ألا ترى أن النعامة ورد الدليل بأن فيها بدنة  
متعلق بها الاجتهاد فلا حسن أن يقال الفرق أن التفارقت بين أفراد الحمام يسير  
فجعل كالعدم بخلاف غيره كالنعامة (قوله ومحله منى) ان وقف به بعرفة وقوف  
مشروفا وهو ان يقف به في حج ساعة ليلة النحر وهذا يتضمن أنه ساقه في حج  
ولا ينحر أو يذبح عنى الا في أيام النحر ولا في غير مكة والحاصل أن استحباب  
الزكاة منى له شرط ثلاثة أن يسوقه في حج وأن يقف به بعرفة وأن ينحر أو يذبح  
في أيام منى فاذا اختلف شرط منها ذكاه بمكة (قوله ان وقف به) أي جزأ من الليل (قوله  
فمكة) المراد البلد وما يليها من منازل الناس وأفضلها المروة وحاصل  
المسئلة ان أخرج الجزاء هذا يختص بالحرم أو صيما فحيث شاء أو طعاما اختص بحل  
التقويم (قوله أو الحلال إذا قتل) أي قتل الصيد في الحرم (قوله كفارة)  
بالنصب لعطفه على اسم الإشارة ويجوز في طعام الجرا لاضافة كفارة اليه  
وتكون ميانية وبالنصب على البدل من كفارة وقوله أن ينظر خبر مبتدأ محذوف  
(قوله أن ينظر الى قيمة الصيد طعاما) أي من الطعام وتعتبر القيمة يوم التلف فيقال  
كم يساوى هذا الطير من الطعام فيلزمه اخراجه ولو زاد على اطعام ستمين فان  
تعذر عليهم ما تقويعه بالطعام قوماه بالدرهم ولا يقوم بالدرهم ابتداء فلو قوم بدرهم  
ثم اشترى بها طعاما فانه يجزى (قوله فيتصدق به عليهم) أي على مساكين ذلك  
الموضع (قوله وإذا أطعم كل مسكين مد) أي لا يزيد وينبغي أن له نزع الزائد  
أن بين (قوله ولو أعطى المساكين غنما أو عرضا لم يجزه) أي ويرجع به ان كان  
باقيا (قوله وانما وجب في كسر المذ) أي ويندب تكميل المذ الناقص (قوله  
كالايمان) حاصل مسئلة القسامة ان كسر اليمين يكمل على ذى الاكثر من  
الكسور ولو أقل نصيبا من غيره كأن يكون الورثة للقتول أبناء وبنات وتوجهت  
عليهم الايمان القسامة التي هي الخمسون يمينا على الابن ثلاثة وثلاثون يمينا وثلث  
وعلى البنت ستة عشر وثلثان فجبر الكسر على البنت فلو تساوى الكسر كالثلاثة  
بنين على كل ستة عشر وثلثان فيكمل على كل فيصاف كل سبعة عشر بنتة  
يفضطر اليه الحكماء انما يطلب ان بعد اختيار القاتل أحد الأنواع الثلاثة فيما فيه  
ثلاثة فاذا اختار أحدها طلب له الحكماء ان يمتدافيه وان روى فيه شىء عن

بقوله (أو عدل ذلك) أي أو جتاج عدل طعام المساكين (صياما) وصفة ذلك (أن يصوم عن كل  
ديوم واحد كسر المديوم كاملا) وانما وجب في كسر المديوم لانه لا يمكن التأويل لا يتبعه من الصوم فلم يبق الاجبة  
كالايمان في القسامة

فائدة ابن العربي اختلف أهل اللغة (٥٩٩) في العدل في الآية فقال الخليل عدل النبي بالفقح مثله وليس

بالنظير وقال الفرافنج المين  
ما عدل النبي من غير جنسه  
وبالسكر المثل تنبيه  
ما ذكره من التخيير بين  
الاشياء الثلاثة بحله اذا كان  
الميله مثل اما اذا لم يكن له  
مثل كالارباب والمهفور  
فانه يخير بين شيئين فقط  
الا طعام والهيام قوله  
(والعمر سنة مؤكدة مرة  
في العمر) مفسرة قوله في باب  
جعل سنة واجبة هي مؤكدة  
ولها مائة فان مكاني وهو  
مقام الحج وزماني وهو  
جميع ايام السنة ولها  
اركان ثلاثة الاحرام  
والطواف والسعي وليس  
الحلاق ركنا فمما وصفه  
الاحرام بها في استجاب  
الفعل وما يلبسه وما يحرم  
عليه من اللباس والطيب  
والصيد والتلبية وقصاها  
بالجماع وما في معناه اذا وقع  
قبل انقضاء اركانها  
كالج وبيكره تكرارها  
في العام الواحد على المشهور  
قال (ع) وكره ما لا يكثر  
في السنة مرارا فنه اعتمر  
في ذي القعدة ثم اعتمر  
ايضا في المحرم فلا يكره لانه

الشارع بان يقال ان هذه النعامة هي ابدية سمينة لكونها مسمينة وهكذا اذا اراد  
الانتقال عما حكم به فله الانتقال ولو التزم اخراجه واذا اختلفا فيما وقع به الحكم  
فانه يعاد ولو من غيرها كما يعاد ان تبين خطأ وهما كان حكما فيما فيه بدنة بشاة قوله  
عدل النبي بالفقح (٥٩٩) أي فصيام عشرة ايام مثل العشرة امداد فالمائة على  
كلامه بين شيئين لا تقتضي اتحاد الجنس (قوله وليس بالنظير) النظير  
المساوي اما في المصباح أي ان صيام العشرة الايام ليس مساويا للعشرة الامداد  
لاختلاف الجنس فالمساواة عند مقتضى اتحاد الجنس (قوله ما عدل النبي  
من غير جنسه) كالعشرة الايام فانها عدلت العشرة الامداد وليست من جنسها  
وقوله وبالسكر المثل أي الذي يكون من الجنس فالاحاصل ان الاختلاف بينهما  
هل المتلوية لا تقتضي اتحاد الجنس وهو ما ذهب اليه الخليل او تقتضيه وهو ما ذهب  
اليه الفراء والظاهر من القرآن ما ذهب اليه الفراء فتدبر (قوله الا طعام) أي  
قيسته طعاما (قوله والعمر سنة) ولا ينافيه قوله تعالى واتموا الان الامر  
بالاتمام يقتضي الشروع في العبادة وبعد الشروع يجب الاتمام ولو كانت العبادة  
مندوبة (قوله مرة) منه وب على أنه معمول مما قبله من (قوله مفسر) لا يظهر  
الا لو كان قوله سنة مؤكدة متأخر عن قوله سنة واجبة (قوله وميقات  
الحج) أي بالنسبة للافاق وأما بالنسبة ان بمكة فمكة تتركز من الحج في الميقات  
(قوله ويكره تكرارها في العام الواحد) أي ويندب الزيادة على المرة لا كمن  
في عام آخر وعمل التكرار في العام الواحد ما لم يتكرر دخول مكة من موضع عليه  
فيه الاحرام كمالوخرج مع الحج ورجع الى مكة قبل أشهر الحج فانه يحرم بحجرة  
لان الاحرام بالحج قبل أشهره وكرهه (قوله على شهو رالح) أي لانه عليه الصلاة  
والسلام لم يكررها في عام واحد مع قدرته على ذلك ومقابل المشهور مما لم يكررها  
وابن الماجشون من جواز التكرار بل قال ابن حبيب لا بأس بها في كل شهر مرة  
وعلى المشهور من أنه يكره تكرارها في السنة الواحدة فلو أحرم بشانية انه قد أحرمه  
اجنابا قاله سنة وسنة (قوله فانه لا يكثر حتى تقرب الشمس من آخر ايامه) في  
وهو رابع التكرار فاحرم بقدر اغيه من جميع الرمي ومن طواف الافاضة وقبل  
غروب الرابع فقد ارتكب كروها وسنة قد لا أنه يمنع من فعلها حتى يخرج  
وقت الحج قال محمد فان جهل فأحرم في آخر ايام الرمي قبل غروب الشمس وقد كان  
تعجل أو لم يتعجل وقد رمى في يومه فان احرامه يلزمه ولا يمكن لا يطوف حتى تغيب  
الشمس وموافقه قبل ذلك باطل فان وطء بعد ان طاف وسعى فسد عمرته وليقضها

انما اعتمر في السنة الثانية والعمرة تجوز في كل زمان الا الحج فانه لا يكثر حتى تقرب الشمس من آخر ايامه

بعد تمامها ويهدى قال بعض الشيوخ ويكون خارج الحرم حتى تقيب الشمس  
ولا يدخل الحرم لأن دخوله الحرم سبب علمها وهو ممنوع منه قبل مغيب الشمس  
فلو أحرم بالهجرة قبل فراغه من الرمي وطواف الأفاضة فلا ينقض ولا يلزم قضاؤها  
وقد فعل أمراءه وعامته (قوله ولو كان قد تعجل) أتى به دفعاً لما يتوهم من أنه  
ذلك (قوله إن أنصرف من مكة الخ) ومناسبة للحج والعمرة في قوله تعالى صدق  
الله وعده أي من أنجاز الوعد بدخول مكة بقوله تعالى لتدخلن الخ (قوله  
آيئون الخ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي نحن آيئون جمع أي بوزن راجع (قوله  
هنا بمعنى واحد) وقيل معنى آيئون من الأياب أي راجعون بالموت إلى الله وقوله  
قائون أي إلى الله من الذنوب (قوله له على ذلك) أي فضلة حامدون محذوفة  
والمشار إليه ما تقدم من آيئون الخ (قوله صدق الله وعده) أي في وعده وأراد به  
ما وعده به لا يانه من البياينة بقوله من النصر أي لأن الله تعالى قال وينصرك الله  
نصر عزيزاً (قوله الأحزاب) جمع حزب والحزب الطائفة من الناس كما أفاده  
في المصباح (قوله وحده) أي من غير فعل أحد من الادميين ولا سبب من جهتهم  
بالنصب على الحال أي من فاعل نصر أو هزم ولا يصح كونه متنازعاً فيه بهما لأن  
التنازع لا يقع في الحال لما قرر ان المهمل يجب أن يعمل في ضمير المتنازع فيه فيلزم  
وقوع الضمير حالا والضمير معرفة والحال نكرة خاتمة الحج المبرور ليس له جزأ  
الأجنته قيل المراد به المقبول ومن علامة المقبول أن يزاد الشخص به دفعه خيراً  
قال الشيخ والحاصل أن الحج يسقط الصغائر اتفاقاً وكذا الكبائر على ما قاله الحافظ  
والإمام وأما التبعات كالغيبية والقذف والقتل فعند الحافظ تسقط وعند القرافي  
لا وأما الصلوات المترتبة في الأمانة والكفارات والديون والودائع ونحوها من  
الاعيان المستحقة للغير فلا تسقط بحج ولا غيره بإجماع الشيوخ نعم إذا عجز عن  
استحلال المستحق بموته أو للخوف منه فليجأ إلى الله تعالى فإنه يبرجى من كرمه أن  
يرضى خصمه عنه (قوله المشركين) من قريش وغيرهم ومعهم اليهود من  
قريظة والنضير فظهر قول المصنف الأحزاب الذي هو جمع حزب بمعنى الطائفة  
(قوله فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة) في ليلة شاتية فسفت التراب في وجوههم  
والأولى للشارح أن يقول فأرسل الله عليهم ريح الصبا والملائكة أي فنصره  
بالأمرين فأمر الله الملائكة فقلعت الأوتاد وقطعت الأطناب وأطاعت النيران  
وأكفأت القدور وهاجت الخيل وقذف في قلوبهم الرعب وكبرت الملائكة  
فانهزموا من غير قتال فائدة قال تعالى بلغنا أن مساكن الرياح تحت أجنته

ولو كان تعجل في اليوم  
الثاني من أيام منى انتهى  
(ويستحب أن أنصرف من  
مكة من حج أو عمرة أن يقول  
آيئون قائون) هما بمعنى  
واحد وهو الرجوع عن  
أفعال مذمومة إلى أفعال  
محمودة (عابدون لربنا) بما  
افترض علينا (حامدون) له  
— إلى ذلك (صدق الله  
وعده) لنييه محمد صلى الله  
عليه وسلم من النصر وأنجاز  
الوعد بدخوله مكة بقوله  
تعالى لتدخلن المسجد  
الحرام إن شاء الله آمين  
(ونصر عبده) محمد صلى الله  
عليه وسلم (وهزم الأحزاب  
وحده) سبحانه وذلك أن  
المشركين تخربوا على النبي  
صلى الله عليه وسلم ونزلوا  
بالمدينة فأرسل الله تعالى  
عليهم ريح الصبا وهو الريح  
الشرقية قال صلى الله عليه  
وسلم نصرت بالصبا  
وأهلكت عاد بالدبور وهو  
الريح الغربي

الكرويين حلة العرش فتخرج من ثم فتقع بعجلة الشمس فتعبر الملائكة على جريها  
ثم تخرج من عجلة الشمس فتقع في البحر ثم تخرج من البحر فتقع برؤس الجبال ثم تخرج فتقع  
في البر فأما الشمال فانهما تمر بحضة عدن فتأخذ من عرف طيما فتمر على أرواح  
الصديقين وحدها من كرمي بنات نوح إلى مغرب الشمس وأما الدبور فحدها  
من مغرب الشمس إلى مطلع سهيل وأما الجنون فحدها من مطلع سهيل إلى مطلع  
الشمس وأما الصبا فحدها من مطلع الشمس إلى كرمي بنات نوح فلا تدخل ريح  
على أخرى في حدها وما بين كل واحد من هذه هني نكبا والجنوب من ريح الجنة  
وفيها منافع للناس والشمال من النار تخرج قمر بالجنة فتميهما فتخذه منها فبردها من  
الجنة في الحديث لو حست الريح عن الناس ثلاثة أيام لانت ما بين السماء والأرض  
انتهى (قوله لا اله الا الله) لا يخفى ان قوله آتون تأبون فيه اشارة الى التقصير  
في العبادة وقوله صلى الله عليه وسلم تواضعا وتعلما لآمنه أو المراد آمنه وقد تستعمل  
التوبة لارادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب (قوله أوحى)  
لا يخفى أن تحزب المشركين كان سنة خمس من الهجرة وحج النبي صلى الله عليه وسلم  
حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة واعتبر أربعها

\*(باب في الضحايا)\*

(قوله وصفها المناسب للشارح) أن يقول باب في الضحايا حكم وصفها لما تقدم  
وقوله في الذبائح أي فيما يتعلق بالذبائح بدليل قوله أي صفة الذكاة الخ (قوله  
وفي حكم الحقيقة الخ) فيه ما تقدم (قوله أي الاصطيات) لان الحكم لا يتعلق  
بالذوات بل يتعلق بالأفعال (قوله منها أنه ترجم للاشربة ولم يذكرها) أي  
وهو عيب وأجيب بأنه أراد بالاشربة المبيعات المشار اليها بتوله الآتي وماتت  
فيه فارة من سمن أو زيت أو غسل الخ في التحقيق بهذه الجواب والصحيح  
أنه لم يتعرض للاشربة وإنما أنه سقط في بعض النسخ لفظ باب وهي الرواية المشهورة  
بالشهاج كان حقه أن يقدم الجهاد على هذا الباب لانه فرض والاضحية سنة  
هذا تمام التنبيهات المذكورة في الأصل (قوله وهو جائز لقوله تعالى الخ) بل  
الف والنشر المشقوش أولى لمافي من فصل واحد وأما المرتب ففيه فصلان (قوله  
والجمع اضاحي) أي جمع أضحية وأما مفرد ضحايا الواقع في الترجمة جمع فهو ضحية  
كفيلة ففي كلام المصنف التنبيه على لغتين اذ ذكر الاجماع ولم يذكر مفرد  
وذكرنا مفردا ولم يذكر جمعا وذلك بأدنى اشارة كما يفيد كلامه وتزاد ان ثم  
مفردا وجمعا أيضا وهو أضحية وجمعه أضحية كارتاة وأرطى قال فلتخص ان فيها

وانما استحب قول هذا لان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقوله اذا انصرف من  
غز أو حج أو عمرة (باب  
في حكم الضحايا)  
وصفتها (و) في (الذبايح)  
أي صفة الذكاة وبيان  
ما يذبح وما يذبح (و) في بيان  
حكم (الحقيقة) وصفها  
(و) في حكم (الصبي)  
أي الاصطيات وتقسيمه  
(و) في بيان حكم (الختان)  
(و) في بيان (ما يحرم من  
الاطعمة والاشربة) ومالا  
يحرم وهذا تنبيهات مذكورة  
في الأصل منها أنه ترجم  
للاشربة ولم يذكرها ومنها  
أنه لم يرتب داخل الباب  
ما ذكره في الترجمة وهو  
جائز لقوله تعالى يوم تبيض  
وجوه وتسود وجوه الآية  
وبدأ بما صدر به فقال  
(والاضحية) بضم الهمزة  
وكسرهما وسكون الضاد  
وكسر الحاء وتشديد الباء  
والجمع اضاحي بتشديد الباء  
وهي ما تقرب بذكاته من  
الانعام يوم الاضحية



أربع لغات أضحية بضم الهمزة وكسر هاء مع تشديد الياء فيهما والجمع اضاحي  
بشديد الياء أيضا والثالثة ضحية ووجهها ضحيا والرابطة أضهاه كارتاة ووجهها  
ارطى انتهى (قوله لانها الخ) مفاده ان العلة مجموع اللفظين الاضحى والضحي  
وأفاد بقوله ويسمى الخ أن أحدهما علة في الآخر (قوله على المشهور الخ) ومقابله  
وجوبها الذي أخذ الباجي من قول ابن القاسم في المدونة من كانت له أضحية  
فاخرها حتى انقضت أيام لعرائم ويحجب بأنه أوجبها (قوله اذا كان حرا) فالعبد  
لا تسن في حقه سواء كان فيه شائبة حرية أم لا لأنه محجور عليه فان أذن له سيده  
اصتب (قوله مساما) فيه نظر بل الكافر يخاطب بها الا أنها لا تصح منه  
الا بالاسلام لانها قريبة شرطها الاسلام (قوله أو صغيرا الا أن المخاطب بها  
الولي) أي فيخاطب وليه أن يضحى عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك ولو كان  
مال اليتيم عرض تجارة وينبغي أن يرفع لما لا يكره ان كان هناك حنفى بالاولى من  
الزكاة قال شيخ شيخنا وانظر هل يخاطب بها عن الصبي في عرض قنية ككاتب  
وانظر ان لم يكن له ولي والظاهر الحسب كم لانه ولي من لاولى له كافي الشيخ الزرقاني  
(قوله غير حاج) وأما الحاج فلا يسن له كان بمي أو بغيرها كما اذا قدم الافاضة  
على رمى العقبة لان سنة المدي (قوله بمي) أي قاطب من الموصوف بالصفات  
الذكورية حالة كونه بمي حالة كونه غير حاج فأولى من كان غير قائم بمي حالة كونه غير  
حاج لان سنة الحج المدي (قوله عن نفسه وعن من تلزمه الخ) قال ابن حبيب  
وعلى الرجل أن يضحى عن أولاده الصغار الفقراء الذكور حتى يحتلموا والاناث حتى  
تدخلهن الأزواج انتهى ظاهره وطها عنه بمجرد احتلام ابنه ولو فقيرا عاجزا  
عن التكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وان طلقت قبل البلوغ والذي يظهر انها  
جارية على النفقة فلا تسقط بالبلوغ مع العجز وتعود بالطلاق قبل البلوغ خلافا  
لعبد الباقي على خليل وانظر حاشية شرح العزية وقال ابن الموارز يضحى عن أبويه  
الفقرين ولا يخاطب بها الزوج عن زوجته وان خوطبن بركة فطرها لانهما تابع  
لنفقة أي مطلقا بخلاف الضحية فانها تابعة للنفقة بقيد القرابة هذا ما ينبغي  
(قوله والمستطيع من لا تجحف بماله) أي من لا يحتاج الى ثمنها في عامه (قوله  
من الفقير) أي التي تجحف بماله وقوله فانها لا تلزمه ظاهره ان الغنى تلزمه مع انها  
لا تلزمه مطلقا بل تسن للمستطيع ووجه ما قلنا ان الزوم مرادى للوجوب (قوله  
ولا يؤمر بها من تجحف الخ) أي بأن يحتاج الى صرف ثمنها في عامه \* تنبيه \*  
زمن الخطاب بها هو زمن فعلها وهو الثلاثة الايام فكل من وجب داوأس لم فيها مع

وتاليه سميست بذلك  
لانها تدبج يوم الاضحى وقت  
الضحى وسمى يوم الاضحى  
من أجل الصلاة فيه ذلك  
الوقت وحكمها انها (سنة  
واجبة) أي مؤكدة  
على المشهور (على من  
استطاعها) اذا كان حرا  
مسما كبيرا كان أو صغيرا  
ذكرا أو أنثى مقبلا أو  
مسافرا غير حاج بمي عن  
نفسه وعن من تلزمه نفقته  
من اقاربه كالوالد والاولاد  
الفقراء واحترز بالمستطيع  
عن غيبة ابن الحاجب  
والمستطيع من لا تجحف  
بماله وقال ابن بشير وتجحف  
بالاستطاعة من الفقير  
فانها لا تلزمه ولا يؤمر بها  
من تجحف بماله وان كان  
قادرا على شرائها

الصدقة لان اقامة السنة  
افضل من التطوع وقال  
ربيعه هي افضل من الصدقة  
يسمي ديسار ثم شرع يبين  
ما يجزى منها وما لا يجزى  
فقال (وأقل ما يجزى فيها)  
أي الاضحية (من الاسنان  
الجدع من الضأن وهو) على  
المشهور (ابن سنة وقيل)  
هو (ابن ثمانية أشهر وقيل)  
هو (ابن عشرة أشهر)  
واختلف في فهم قوله  
(والثني من المعز) وهو  
(ما وفي سنة ودخل  
في الثانية) فقيل أراد به بيان  
حكمه لانه عطفه على قوله  
وأقل ما يجزى الخ وقيل أراد  
به بيان سنة ولم يتعرض  
له ان حكمه لئلا يكون  
تكرار مع قوله (ولا يجزى  
في الضحايا من المعز والبقرة  
والابل الا الثني) ما ذكره  
في سن الثني من المعز وهو  
المشهور بهرام وعليه فلا  
يظهر فرق بين سن الجدع  
من الضأن والثني من المعز  
الا ان يقال ان الجدع  
من الضأن يصدق عليه  
الاسم ولولم يطعن في السنة  
الثانية بخلاف الثني

الاستطاعة قدن في - قه ولا - له فليست كصدقة الفطر (قوله والشركة فيها  
في الاجز الخ) له موردان احدهما ان يشرك المضي جماعة معه وهذه لا بد  
فيها من شروط احدها ان يكون الذي اشركه معه قريبا له ولو - كما تدخل  
الزوجة وأم الولد وان يكون في نفقته وان يكون سائما معه ان كان ينفق عليه  
تبرعا كاخيه أو جده أو عمه وأما لو كان ينفق عليه وجوبا فيكفي الشرطان الا ان  
ولا بد ان يكون التشريك قبل الذبح وأما به الذبح فلا تقطع عن المشرک بالفتح  
وتصع عن بهاء و فرق بينهما وبين صحة اهداء ثواب صدقة ونحوها به - دفعتها الميت  
عدم طلب الميت بذلك وطلب الحى بالتضحية فانها ان يشرك جماعة في ضحية  
ولا يدخل نفسه معهم وهذه جائزة من غير شرط ولا يشترط في الصورتين عدد بل ولو  
أكثر من سبعة وفائدة التشريك سقوط التضحية عن الجميع ولو كان المشرک  
بالفتح ميا سوا لاحق للمشرک بالفتح في اللحم وأما لو شرك معه من لم يجز تشريكها  
لا تجزى عن واحد منها - (قوله ثم شرع يبين ما يجزى فيها وما لا يجزى الخ) الاولى  
ان يزيد فقال أي شرع فقال كما ارادها في التحقيق (قوله وهو ابن سنة الخ) بان  
وقاها ودخل في الثانية دخولا ما وتراعى السنون القمرية ويتم ش - وولادته الذي  
ولد في اثنتائه بالعدد قاله عجم (قوله لانه عطف على قوله وأقل الخ) فيه مسامحة  
والمراد انه عطف على قوله الجدع من الضأن (قوله وقيل الخ) أي فيكون  
مستأنفا (قوله ولا يجزى في الضحايا الخ) انفا وكيف أوقع الظاهر موقع المضر  
ولا يقال تحريم الهدايا لان ما يجوز في الضحايا هو الذي يجوز في الهدايا وما لا يجوز  
في الضحايا لا يجوز في الهدايا (قوله بهرام الخ) كلام بهرام مع الشيخ خليل  
المفيد ان الجدع من الضأن والثني من المعز ما كان ذاسنة وأما المصنف فلم يسو  
بينهما فإراد كلام بهرام هنا لا وجه له ثم يرد على بهرام بحث وهو انه يلزم من تمام  
سنة دخوله في الثانية لانه اذا كان تمام السنة يوم الوقوف يصدق عليه يوم العيد  
الذي هو يوم الذبح أو النحر انه تمام سنة ودخل في الثانية واذا كان تمام السنة  
يوم العيد وأراد الذبح فيه فلا يصح لانه لم يتم سنة الا أن يحمل كلامه على ان المراد  
بالدخول في الثانية الدخول المبين أي فالمرء لا بد أن يدخل في الثانية دخولا ينسأ  
كالشهر بخلاف الضأن فيكفي بطلق دخول كما نص على هذا التفصيل بعض المراجع  
(قوله وفيه نظر) أي لانه لا دليل على ذلك الجواب أنت خبير بأن هذا هو الصحيح  
وقد دلت عليه النصوص والسر في اجز الجدع من الضأن دون غيره من بهيمة  
الانعام ان الجدع من الضأن يصح ان يلقح أي يحمل دون جذع غيره كذا قيل (قوله)

(والثاني من البقر ما دخل في السنة الرابعة) هذا فسر قوله في الزكاة وهي بنت أربع سنين (والثاني من الابل ابن ست سنين ع) أي ما دخل في السنة السادسة تنبيه ظاهر كلام الشيخ أن الاضحية لا تكون الا من اللحم الا من البقر والغنم وهو كذلك فلا تكون من الطير والوحش لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اتفقوا وهو ما دوا من الابل والبقر والغنم فوجب الاختصار على ذلك ويكنى ابن (٦٠٤) الحاجب فيما إذا كانت الام من الغنم

أي ما دخل في السنة السادسة قال الفاضل هاتين نظريتين قال في ثني البقر ما دخل في السنة الرابعة لم يقل في ثني الابل ما دخل في السادسة ولا فرق بينهما عند أهل اللغة أعني أن الثاني من البقر ما أو في ثلاث سنين ودخل في الرابعة والثاني من الابل هو ما أو في خمس سنين ودخل في السادسة فإرجحه التماسا بينهما والمعنى واحد (قوله بالاجزاء وعدمه) المعتمد عدم الاجزاء (قوله وعندنا الضحايا الخ أي لما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكبشين أمهين أقربين وذبحهما بيده الشريفه وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يترك الا فضل ويفعل الا دفي والاقرن أن يكون ذاقروا والامح ما كان بيضاء أكثر من سواده (قوله وفي بعض النسخ الخ) هذا كله كلام الفاضل في قوله بخلاف الثانية (قوله وهل يطيب اللحم الخ) لا يخفى أن كلامه القولين قد عمل بطيب اللحم أي فيكون بخلاف بينهما خلاف في حال (قوله اما إذا كان الخصى أسمن فهو أفضل) أي اتفاقا أي وإذا كان الفحل أسمن فهو أفضل اتفاقا (قوله هو المشهور) وقيل هما سواء وهل خصي واحد أفضل من أنثى أو أفضل من اثنين قولان تتقاربان مع مقتضى كون المراعي في الضحايا طيب اللحم ترجيح القول الثاني في بل مقتضاها فضله على أكثر من اثنين (قوله وهذا الخصى القائم الانثيين) أي المقطوع الذكر القائم الانثيين (قوله اما إذا قطعنا) أي الانثيين مع الذكر كما تفيد عبارة الشيخ (قوله أفضل من ذكر المعز ومن أنثاهما) أي وفحل المعز أفضل من خصيها وخصيها أفضل من أنثاهما (قوله أفضل من الابل الخ) أي وذكرها أفضل من أنثاهما فالمراتب التي عثر عليها فعل الضأن وأدناها أنثى الابل أو البقر على الخلاف في الأفضل (قوله وقيل لا يظهر ذلك منه الخ) أي

والابل من الوحش قولين بالاجزاء وعدمه وانفق المذهب على عدم الاجزاء إذا كانت الام من الوحش والابل من الانعام وإذا ثبت أن الضحايا والمهدايا لا تكون الا من هذه الأنواع الثلاثة فاختلف في الفصل منها فمن أنى حنيفه والشافعي أن الابل أفضل من البقر والبقر أفضل من الغنم في الضحايا والمهدايا وعندنا الضحايا تختلف الهدايا في ذلك أما الضحايا فأشار اليه الشيخ بقوله (وفحل الضأن في الضحايا وخصيها أفضل من أنثاهما) كذا روايتنا في هذا الموضع وفي بعض النسخ (وفحل الضأن في الضحايا أفضل من خصيها وخصيها أفضل

من أنثاهما) ولا يخفى ما بين العبارتين من التفاوت فانه في الاولى لا يعطى أن الفحل أفضل من الضأن بخلاف الثانية والثانية موافقة للمشهور وهو أن الفحل أفضل من الخصى وهل يطيب اللحم وقيل لانه أكمل منه في الخلقة ومقابلها أن الخصى أفضل من الفحل وهل يطيب اللحم وهل الخلف إذا تساوى في كونهما كان الخصى أسمن فهو أفضل فانه ابن حبيب ولم يحل الباجي غيره وما ذكره من تفضيل الخصى على الأنثى هو المشهور لفضل الذكر على الأنثى وهذا في الخصى القائم الانثيين أما إذا قطعنا أو خلق كذلك فمكروه الاضحية به (وأنثاهما) أي أنثى الضأن (أفضل من ذكر المعز ومن أنثاهما) لطيب اللحم (وأنثى المعز أفضل من الابل والبقر في الضحايا) قبل ظاهر كلامه أن الابل أفضل من البقرة تدعى أو قبل لا يظهر ذلك منه إذا والاولا تقضى ترتيبا وظاهر منع المختصران القولين مشهورا

قال في توضيحه والخلاف بينهما في حال هل هذا أطيب أو هذا أو الفاء رتبة البقرة وهذا آخر الكلام على  
التفصيل في الضحايا (وأما في الهدايا فالأبل (٦٠٥) أنضل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز) وهذا هو المشهور لأن

المقصود من الهدايا فكيف  
اللحم للساكنين والمقصود  
من الضحايا أطيب اللحم ثم  
شرعيين صفات تنقي  
في الضحايا والهدايا حتى وجد  
شيء منها فيها لا يجوز  
فقال (ولا يجوز في شيء  
من ذلك) أي من الضحايا  
والهدايا (عوراء) ذهب  
نوراحدي عن عينيها وان بقيت  
صورتها أمان كان على  
الناظر يباح يسير لا يمنعها  
أن تبصر أو كان على غير  
الناظر لم يمنع الأجزاء وإذا  
لم تجزى العوراء فالعجاء أولى  
(و) كذلك لا يجوز في شيء  
(مريضة) مرضا يئسا  
إذا كان خفيفا لا يمنعها من  
التصرف بتصرف الغنم فلا  
أثر له ومنه البشم أي التهمة  
والجرب الكثير وسقوط  
الأسنان أو جملها (و) كذلك  
(لا) يجوز فيها (العرجاء  
البير ضلها) بفتح الصاد  
المجعة واللام وروى بالطاء  
المشالة أي عرجها وهي

فلا ينافي أن البقر أطيب من الأبل الذي هو القول الثاني في المسئلة (قوله خلاف)  
أي والخلاف بينهما مبنى على خلاف في حال (قوله هل هذا) بيان للخلاف في حال  
فالحال هو الاطبيية (قوله والمقصود من الضحايا أطيب اللحم) أي لادخال المذمة  
على الأبل قال بهرام والحجة لما في الموضوعين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
أمر هدايا الأبل وضى عليه السلام بكبشين كما ورد في الصحيح (قوله بمعنى  
لا تجزى) أي أنه لا يلزم من عدم الجواز عدم الأجزاء مع أنه المراد (قوله ذهب  
نوراحدي عن عينيها) أي أو معظم نوراحدي عن عينيها ولو بقيت الحدقة (قوله مرضا  
يئسا) وهي التي لا تصرف معه تصرف غيرها لأن المرض البين يفسد اللحم (قوله  
أي التهمة) من الأكل غير المتأدا والكثير لأن ذلك مرضها وإذا كان مرضها  
فلا بد من كونه يئسا الآن يقال المرض الناشئ عن التهمة لا يئس عن كونه يئسا  
وهذا كله ما لم يحصل لها السهال فائدة ذكر في الصباح التهمة وزان رطبة  
والجمع بحذف الفاء والهاء بالسكون لغة والتاء مبدلة من واو لأنها من الوخامة  
انتمى (قوله والجرب الكثير) أي البين (قوله وسقوط الأسنان أو جملها) بهم  
أنه لو سقط نصفها لا يضر وأيس كذلك ومحصل ما في المسئلة أنه لو سقط سن واحد  
أو كسرت فيجزى على الأصح وأما أزيد من واحد فلا تجزى حيث كان تغير الثغار  
أو كبروا لا فيجزى ولو لم يجمع وانظر لو كسرت سنين أو أكثر بعض كل واحدة  
هل هو ككسر السنين لأن تغير الثغار أو كبر فلا تجزى أولا (قوله المشالة) أي المرتفعة  
(قوله العجاء) بالمد (قوله هي التي لا ينج في عظامها) أي لأنه إذا كان في عظامها  
النجس تجزى ولو لم يكن فيها نجس زاد ثم الشحم يذهب أولا ثم النجس (قوله وبها ورد  
الحديث) أي وهو ما رواه النسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال أربعة  
لا تجزى في الأضاحي العوراء البير عوراء والمرضة البير مرضها والعرجاء البير  
عرجها والعجاء التي لا تنقي (قوله والمشهور) وعليه شيء الشيخ ومقابل المشهور  
هو قول ابن القصار وعبد الوهاب فهما ذلان لا يقتضيان أربعة إلى الأربعة وعملت  
المشهور فزال لأنه إذا منع العرج فقتل اليد ولعل أخرى وإذا منع العور فقتل  
أعظم فيلحق به ذلك بقياس الأولى ومن ذلك البير وجوز غير الأدي

التي لا تلحق الغنم أمان كان ١٥٣ عد ل العرج لا يمنعها أن تسير يسيرهم فلا يمنع الأجزاء  
(و) كذلك (لا) يجوز فيها (العجاء) واختلاف في تفسيرها فقال الشيخ تيمال بن حبيب هي (التي لا شحم فيها)  
وقال الأكثر هي التي لا ينج في عظامها وهي المنقولة عن أهل اللغة وهذه البير الأربعة يجمع عليها أو ما ورد  
الحديث في الموطأ وغيره واختلاف هل يقاس عليهم غيره من العيوب إذا كثرت أم لا والمشهور القياس وعليه من  
الشيخ فقال (ويقتضي فيها) أي في الضحايا والهدايا (التي يكاه) إذا كان كثيرا



قصة السير يدهني بذلك الخرقاء وهي المشقوقة الاذن والمقابلة وهي التي قطع من اذنها من قبل وجهها وترك معلقا والمدابرة وهي التي قطع من اذنها من جهة قفاها والشرفاء وهي المشقوقة الاذن واليهما اشار بقوله (ولا) أي ولا يجوز في شيء منهما المشقوقة الاذن الا ان يكون الشق يسيرا (٦٠٦) وهو الثالث فسادونه (وكذلك القطع)

أي قطع الاذن لا يجوز الا ان يكون يسيرا في حده فالذي صححه الباجي ومشى عليه صاحب المختصر ان ذهاب ثلث الاذن يسير وذهاب ثلث الذنب كثير لان الذنب لحم وعصب واذن طرف جلد لا تكاد تستضر به ونص ابن حبيب على ان ذهاب ثلث الاذن كثير وصرح بمشهوريته (ع) ومكسورة القرن ان كان القرن (يدمي) يعني لم يبرأ (فلا يجوز ان لم يكن يدمي) بأن يرى (فذلك جائز) ونحوه في المدونة وظاهره ان كسر من أعلاه أو من أصله وعليه أكثر الشيوخ لان ذلك ليس تقصا في الخلقة ولا في اللحم لان النعاج لا قرن لها وما قصرت به قوله يدمي قال (ع) هو الصحيح قال وقيل المراد فالدم على بابه انه اذا كان يسيل منه اندم فلا يجوز وان اقتطع الدم فيجوز وهذا

فقد الالهام وكذلك اذا كانت صغيرة الاذنين جـدا وسكاهما خلفت بغير اذن فان كانت صمعا لا جـدا فانما تجزى والمراد بجـدا بحيث يقع به الخلقة (قوله الخرقى هي المشقوقة الاذن) المناسب أن يقول وهي التي في اذنها خرق مستدير لانه يلزم على كلامه ترادف الخرقاء والشرفاء (قوله ومشى عليه) صاحب المختصر وهو الراجح (قوله وذهاب ثلث الذنب كثير) أي فأقل من الثلث لا يمنع الاجزاء (قوله لان الذنب لحم وعصب) هذا في ذنب الغنم التي لها ذنب كبيرة وأما نحو النور والحمل والغنم في بعض البلدان مما لا لحم ولا شعير في ذنبه فالذي يمنع الاجزاء منه ما ينقص الجمال ولا يقيده بالثلاث وما يمنع الاجزاء البخر وهو تغيير ريش القم لتنعيمه التحمل وتغييره اللحم حيث كان عارضا لا ما كان أصليا وكذا يمنع الاجزاء البكم وهو فقد الصوت من الحيوان الاله ارض كالناقة بعد حملها فلا يضر وكذا عدم اللبن لا قلة فلا تمنع (قوله وصرح بمشهوريته ع) ضعيف (قوله يعني لم يبرأ) أي فليس المراد بالادماء سيلان الدم فامشى عليه الفا كهافي من أن المراد بالادماء سيلان الدم خلاف المعتد (قوله وعليه أكثر الشيوخ الخ) مقابله الاجزاء من طرفه لا من أصله قاله ابن حبيب (قوله وهذا بعيد الخ) أي لانه يمكن أن ينقطع الدم ويحصل به الضعف (قوله فذلك جائز) ومن لازم الجواز الاجزاء (قوله وليل الخ) لما كان قوله يدمي محتملا لان يتولى ذلك بفعله وبأمره رفع ذلك الاحتمال بقوله بيده على جهة الاستعجاب ويكره الاستئابة على ذلك مع القدوة (قوله اقتدأ برسول الله) أي فانه كان يذبح أضحيته بيده ولم يافيه من التواضع (قوله وكل مسلما) الوكاالة قسمان الأول أن يتلفظ بأن يقول له مثلا وكذا ثم يقبل الآخر الثاني أن يكون عادة لسكن ان كان الذابح قريبا للمضحي عنه أو صديقا لملاطفا أو جارا فائتأ بحق الجوار أو عبدا أو غلاما أو أحياء له عادة بالقيام بأمره فتجزى فان كان لاعادة أو عادة لا قرابة ونحوها ففي الاجزاء وعنده تزداد فاذا اتقى الامران فلا تجزى عن ربهما قطعا (قوله وتجزى على المشهور) أي سواء قصد الذابح الذبح عن نفسه أو عن ربهما الملوذبح أضحية غيره فالله اعلم بأخبريته لم تجز عن ربهما اتفاقا ولا عن الذابح على المشهور تنبيه يستحسن وكل تارك الصلاة كره وتجزيه

بعيد وما استبعده مشى عليه (لشويل الرجل ذبح أضحيته أو محرما) وكذلك هدية بيده) على الضحية جهة الاستعجاب ان أمكنه ذلك اقتدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يمكنه ذلك لعذر من مرض أو ضعف أو نحو ذلك وكل مسلما يستحب أن يذكر من أهل الفضل والصلاح فان وكل تارك الصلاة كره وتجزيه

على المشهور وان وكل كافرا  
 كتابيا أو غيره لم يجزه (ج)  
 ظاهر قوله الرجل ان الضحية  
 والمرأة لا يذبحان لانفسهما  
 بل يستنيان غيرهما وهو  
 كذلك في الصبي باتفاق  
 وفي المرأة قولان (ع)  
 الافضل أن تذبح أضحية  
 يدها ابتداء زمن ذبح  
 الناس ونحرهم الاضحية  
 (بعد ذبح الامام) ما يذبح  
 (أو نحره) ما ينحر (يوم النحر)  
 أي في يوم النحر وهو العاشر  
 من ذي الحجة وذبح الامام يوم  
 النحر يكون (ضعوة) وهو  
 وقت حل النافلة وما قاله  
 هنا مخالف لقوله في صلاة  
 العيد يخرج لها الامام  
 والناس ضعوة فان المراد به  
 هناك ما قاله أهل اللغة  
 طلوع الشمس أجيب بأن  
 ضعوة عنده لفظ مشترك  
 يطلق على طلوع الشمس  
 وعلى ما بعد ذلك فن ذبح قبل  
 يوم النحر أو يوم النحر بعد  
 الفجر قبل طلوع الشمس  
 لم يجزه وأعاد أضحيته  
 (و) كذا (من ذبح قبل أن  
 يذبح الامام أو ينحر) لم يجزه  
 (و) (أعاد أضحيته) لقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله قال الحسن البصري

الأضحية وان كانت الضحية التي ذبحها تارك الصلاة مجزبه (قوله على المشهور)  
 أي بناء على عدم كفر تارك الصلاة ومقابله لا تجزى وهو مبني على كفره فأد ذلك  
 قت (قوله لم يجزه) أي وبصير شاة لحم فان لم يكن كتابيا لم تؤكل وان كان كتابيا حل  
 أكلها على أحد قولين (قوله ظاهر قوله الرجل الخ) انما قال ظاهر لاحتمال أنه  
 يقال خرج منخرج الغالب (قوله بل يستنيان) أي على طريق الندب فيما يظهر  
 وقوله باتفاق هذه طريقة والراجح أنه يندب ذبحها بيده ولو صبي أطاق ذلك  
 فان لم يمتد لذلك الا برافق فلا بأس أن يرافق ولا بأس أن يسكه بطرف الآلة  
 ويده الجزار بأن يمسك الجزار وأمس الحربة ويضعه على النحر أو العكس  
 فان لم يحسن شيئا استتاب ويندب أن يحضر عند نائبه (قوله الافضل ترجيح لاحد  
 القولين وهو المعتمد ومقابله وهو لابن رشد فائلا الاظهر منع ذبحها الا للضرورة انحره  
 صلى الله عليه وسلم عن أزواجه في الحج انتهى وأراد بالمنع الكراهة فيما يظهر  
 (قوله بعد ذبح الامام) أي أو قدره ان لم يذبح واذا ذبح أهل المسافر عنه راعوا  
 امامهم دون امام بلد المسافر والحاصل أنه اذا ابتدأ بالذبح قبله لم يجز ضحية ختم  
 الاوداج والخلق قبله أو معه أو بعده وكذا اذا ابتدأ معه مطلقا وكذا اذا ابتدأ  
 بعده وختم معه أو قبله احتياطا لان ختم بعده فجزى ضحية وظاهر قوله بعد ذبح  
 الامام ولوتين ان ذبحه لا يجزبه ضحية وانظر اذا تعد ذلك وتبعوه في ذبح ما يجزى من  
 فهل يكتب في ذبحهم لانهم ذبحوا بعده في الجملة ولا يسن تضحيتهم ثانية أولا لانهم  
 ذبحوا قبل ذبحه المعبر (قوله أي في يوم النحر) أي فلا يراعى ذلك في غير يوم النحر  
 وهو الثاني والثالث فيدخل وقت الذبح أو النحر من طلوع الفجر واسكن يستحب  
 التأخير لحل النافلة (قوله ضعوة) جملة خبر المكان المحذوفة ولا بد من حذف  
 في العبارة أي ضعوة بعد فراغه من صلاته وخطبته تنبيهه اذا علم ان ذبح غير  
 الامام مشروط بكونه بعد ذبح الامام فيندب له أن يبرأ أضحيته المصلى ليرى الناس  
 ذبحه ولو أن غير الامام ذبح أضحيته في المصلى بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا فترك  
 الامام ابرار ذماما كرويه بخلاف غيره (قوله عنده لفظ مشترك) أي كونها مشتركة انما هو  
 باعتبار ما عنده أي وفي الحقيقة لا اشتراك بل نقل لانها عند أهل اللغة اسم طلوع  
 الشمس وعند الفقهاء وقت حل النافلة (قوله وكذا من ذبح) الاولى أن يقول ولذا من  
 ذبح لانه مترقب على قوله قبل بعد ذبح الامام على أنه يغني عما قبله لانه اذا ذبح قبل  
 أن يذبح الامام لا يجزى فأولى قبل يوم النحر أو يوم النحر بعد الفجر قبل طلوع الشمس  
 وقوله قبل يقتضي أنه لو ذبح معه يصح وليس كذلك كما تقدم (قوله أعاد أضحيته)

(و) (أعاد أضحيته) لقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله قال الحسن البصري

نزلة في قوم ذبحوا قبل الامام وظاهر كلامه مطلقا سواء خرج الامام بأخصيته الى المصلي أم لا ويحتمل أن يكون  
 مفسرا لقوله في صلاة العيدين خرج بأخصيته الى المصلي هذا احدم من لهم امام (و) أما (من لا امام لهم) فليتحروا وصلاة  
 أقرب الائمة اليهم وذبحه) فيذبحون (٦٠٨) حجة تدفع تحروا ثم تبين خطأ وهم اجزاءهم على المشهور

والفروق بين هذابين من  
 تحرى الفجر فركع ثم تبين انه  
 ركع قبل الفجر لا يجزئه لان  
 اعادة الاضحية مما يشق  
 بخلاف اعادة الفجر (ع)  
 وانظر هل اراد امام الصلاة  
 أو امام الطاعة قولان  
 واختلاف الشيوخ في ظاهر  
 كلام أبي محمد فقال بعضهم  
 ظاهره الاول وقال بعضهم  
 ظاهره الثاني والمشهور ان  
 الاعتبار امام الصلاة وقال  
 اللخمي الاعتبار الخليفة أو من  
 يقوم مقامه (ومن ضحى  
 بليل) في ليلة اليوم الثاني أو  
 الثالث (أو أهدي لم يجزه)  
 لقوله تعالى ويذكر واسم  
 الله في أيام معلومات فذكر  
 الايام دون الليالي والمراد  
 بالليالي هنا من غروب  
 الشمس الى طلوع الفجر  
 ومن ضحى في اليوم الثاني  
 أو الثالث بعد طلوع الفجر

بشرطه تأخير ذبحه بعد ذبح الامام سواء صلى العيد مع الامام أم لا (قوله قبل الامام)  
 المراد به النبي صلى الله عليه وسلم كفاي تن (قوله ويحتمل أن يكون مفسرا) هذا  
 الاحتمال هو الصواب ولكن الاولى أن يكون الا قول مفسر لهذا لان هذا مفسرا لما  
 تقدم كما هو ظاهر ومخلصه أنه يحمل كلامه على ما اذا أخرج الامام أخصيته الى المصلي  
 سواء علم الذي ذبح قبله بابرأها أم لا وأما لو لم يكن الامام أخرج أخصيته الى المصلي  
 فان غيره يتحرى قدر ذبحه عزله ويذبحه ويجزئه ذبحه ولونين أنه ذبح قبله (قوله)  
 فليتحروا وصلاة أقرب الائمة اليهم) حدد بعضهم القرب بثلاثة أميال من المنار لانه  
 الذي يأتي لصلاة العيد منه وأما ما بعد عن الثلاثة أميال فلا يلزمه اتباعه  
 لان الضحية تتبع للصلاة وقوله صلاة الخ لو قال ذبحه لكان احسن لانهم انما يتحرون  
 ذبحه بعد ذلك لانه ومن لهم امام وليس له أخصية في ظاهره أن يتحروا وقت فراغ ذبحه  
 بعد خطبته وصلاته ان لو كان له ضحية وكذا من ليس لهم امام وليس هناك من يتحروا  
 ذبحه يجب عليهم أن يتحروا ذبح امامهم ان لو كان لهم امام بل هو الاولى بالتحرى  
 (قوله اجزأهم على المشهور) ومقابل ما رواه أشهب عن مالك من عدم الاجزاء  
 حكاه بهرام في الوسط (قوله فقال بعضهم ظاهره لا قول) أقول وهو المتعين لان امام  
 الطاعة لا يتعدد (قوله والمشهور الخ) الحق أن الخلاف ليس بحقيقي وان كلا  
 من صاحب القولين يقول بقول الآخر والراجع أنه امام الصلاة على تقدير  
 اختلافهما \* تنبيه \* ينبغي اعتبار امام حارته الساكن بها وان صلى خلف  
 غيره في غيرها أو فيها كمجيء نائب عنه بها فاذا لم يكن حارته امام فيتحرى أقرب  
 امام في أقرب الحارات الى حارته التي ليس بها امام (قوله أو من يقوم مقامه)  
 كالباشاشا (قوله قبل طلوع الشمس الخ) أي وكذا بعد طلوعها الى آخر ما تقدم  
 (قوله وأيام النحر) أو الذبح للضحية (قوله عند مالك) وعند الشافعية أربعة  
 (قوله من ضحوة) أي ابتداء ضحوة (قوله لفعله عليه الصلاة والسلام) أي ولان فيه

قبل طلوع الشمس اجزأه ويكون تار كالمستحب بخلاف من ضحى في اليوم الاول بعد الفجر قبل  
 طلوع الشمس فانه لا يجزئه (وأيام النحر) عند مالك تبعا لجماعة من الصحابة والتابعين (ثلاثة) أي ثلاثة أيام يوم  
 النحر ويومان بعده (يذبح فيها) ما يذبح (أو ينحر) ما ينحر وقد تقدم ان ابتداء زمن النحر والذبح من ضحوة يوم النحر  
 بعد صلاة الامام وذبحه وأما آخره (الى غروب الشمس من آخرها) أي من آخر الايام الثلاثة وهي متفاوتة في الفضيلة  
 وقد بين ذلك بقوله (وأفضل أيام النحر للضحية أولها) لفعله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون بعده (ومن فاته  
 الذبح) أو النحر (في اليوم الاول الى الزوال فقد قال بعض أهل العلم) وهو ابن حبيب على ما قال التادلي

تلقاه جوامع روايته عن مالك كما تنف عليه الآن (يستحب له أن يهبر الى ضحى اليوم الثاني) بهرام لا خلاف  
أن ما قبل الزوال من أول يوم أفضل مما بعده (٦٠٩) واختلاف هل ما بعد الزوال منه أفضل مما قبل الزوال

من اليوم الثاني وهو ظاهر  
لفظ المختصر وهو مذهب  
الرسالة وغيرها واولاها ذهب  
ابن المواز وما قبل الزوال  
من الثاني أفضل مما بعده  
من الاول وهو قول مالك  
في كتاب ابن حبيب الى  
آخر ما ذكر (ولا يباع)  
على جهة المنع (شيء من  
الاضحية) التي تجزى بعد  
الذبح وكذا كل ما هو قربة  
كالمهدي والعقيقة وبنى  
الفحل المالم يسم فاعله ايدخل  
فيه المضحى وغـ يره من  
متصدق عليه وموهوب له  
ووارث وقوله (جلد ولا  
غيره) داخل في شيء صرح به  
اشارة لمن يقول يجوز بيع  
الجلد وقيدنا كلامه بالشي  
تجزى احرازاً من التي  
لا تجزى فانها ليست بضحية  
وبعد الذبح احرازاً من  
قبل الذبح فان المشهور رأتها  
لا تعين الا بالذبح ثم شرع  
بين كيفية الذبح فقال  
(وتوجه الذبيحة) في الاضحية

المبادرة الى القربة (قوله وهو مذهب الرسالة) قال في التحقيق تأمل ما نسبه  
للارسالة (قوله وهو قول مالك في كتاب ابن حبيب) وهو ضعيف لمعتمد أن جميع  
اليوم الاول أفضل مما بعده حتى ان القاسم أنكر رواية ابن حبيب ويعلم من كلام  
خايل ان أول الثاني من فجره الى زواله أفضل من بقية أيام النحر من غير نزاع  
وانما الخلاف بين آخر الثاني وأول الثالث (قوله ولا يباع على جهة المنع)  
ولو يباعون كخفل وغربال وما يستعمل في البيوت ويجوز جارة الضحية في حياتها  
وجلد ما بعد ذبحها كالتحوز اجارة كلب الصيد (قوله من متصدق عليه) ليس  
كذلك بل يجوز للتصدق عليه بيعها ولو علم المتصدق بالكسر ان المسكين يبيعها  
وهو المذهب من المذهب وهذا المهدى لوجهه (قوله احرازاً من التي لا تجزى)  
فانها ليست بضحية قيد نظرا ذنوع البيع وان لم تجزى ان ذبحت قبل الامام أو تعبت  
حالة الذبح أى قبل تمام فري أدراجها وحقا قومها أو تعبت قبل الذبح كالأصابع  
عجف أو عى أو ويريد ذبحها عالميا بالعيب وبحكمه فاولا القربة فانه لا يباع لجمها  
أما ان لم يذبحها ففي مال من أمواله يضعها ما شاء أو ضحى شاة وهو يعتقد أو يظن  
انها سليمة ثم تبين انهما يباعان الاجزاء أو يعتقد ان العيب لا يمنع لاجزاء فتبين  
بها عيب يمنع الاجزاء فانه لا يجوز بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا غيره ذلك لانها  
خرجت محل القرب والقرب لا يقبل المداوات (قوله وبعد الذبح) احترازاً من  
قبل الذبح أى فيجوز له البيع قبل الذبح (قوله فان المشهور رأتها لا تعين الا بالذبح)  
وقيل تعين بالتسمية واختلاف المأخوذ هل يعلى منه القابلة والفران فتعه  
بعضهم وأجاز به بعضهم تنبيه لم يعلم من كلامه حكم البيع بعد وقوعه  
والحكم بيبه الفسخ اذا كان الشيء المباع فثما وأموالاً فانه يجب التصديق  
بالمعوض أو ببدله زفات حيث كان البائع هو المضحى أو غيره يره باذنه أو بغير اذنه  
حيث صرف المعوض فيما يلزم المضحى وأما لو كان البائع غيره بغير اذنه وصرفه  
البائع في مصلحة نفسه فلا شيء على المضحى وانما يجب على البائع (قوله وتوجه  
الذبيحة فعيلة بمعنى مفعولة والثناء فيه لنقل الاسم عن الوصفية) (قوله وان ترك  
عدا) فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن المواز لا أحب أن توكل لتركه السنة

وغيرها (عند الذبح الى القبلة) استحباباً ١٥٣ عدل اجماعاً على ما حكاه ابن المنذر فان تركه لعذر  
أرسيان أكانت اتفاقاً وان تركه عداً فكذلك عند ابن القاسم كالأذبح يداره لانه انما تركه منه دواباً ويستحب  
ذبحها على الجانب الايسر الا أن يكون أعير فعلى الجانب الايمن للضرورة ابن المواز



ولا يجعل رجلها على عنقها واستشكل (٦١٠) بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك (وليقول الذابح عند الذبح

بسم الله والله أكبر) وهذا  
أعني الجمع بين التسمية  
والتكبير هو الذي مضى  
عليه عمل الناس أما التكبير  
ففسنة وأما التسمية فتؤخذ  
من كلامه بعد وهو مذهب  
المدونة أنها واجبة مع الذكر  
والقدرة ساقطة مع العجز  
والنسيان وإن اقتصر عليها  
أجزأه لقوله تعالى فكأوا  
مما ذكر اسم الله عليه فلم  
يشترط سوى مجرد اسم الله  
تعالى قالوا لا يقول بسم الله  
الرحمن الرحيم لأن هذا ليس  
موضعه بخلاف الأكل  
والشرب والوضوء وقراءة  
القرآن فإنه يقولها (وإن زاد  
الذابح) على التسمية  
والتكبير (في) ذبح  
(الاضحية) أو الهدى أو  
النسك أو العقيقة (ربنا  
تقبل منا ولا بأس بذلك)  
قيل استعمل لا بأس هنا  
بمعنى الاستحباب وقيل بمعنى  
الإباحة (ومن نسي التسمية  
في ذبح أضحيته أو غيرها  
فإنه ما تؤكل وإن تعدد ترك  
التسمية لم تؤكل) هذا

والله أعلم ذكره الفاكهاني (قوله ولا يجعل رجله على عنقها) أي يكره  
(قوله واستشكل) كل بأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك قال الدميري أنه لم يثبت  
وعلى فرض نبوته يمكن حمله عن أنه من خصوصيات المصطفى عليه أفضل الصلوة  
والسلام (قوله بسم الله الله أكبر) لا يشترط بسم الله لأنه لو قال الله أكبر  
أولا حول ولا قوة إلا بالله أو سبحان الله أو لا اله إلا الله أجزأه في كلام سند ما يفيد  
أنه لو قال الله مقتصر على لفظ الجلالة أجزأه وظاهره ولو لم يلاحظ خبره إلا أن الواجب  
ذكر الله وأما لو قال بسم الرحمن أو العزيز أو الخالق فلا يكفي كذا أفاده عجي وفيه  
نظراذم فاد سند أنه لا يليق ولكن لو فعل أجزأ (قوله أما التكبير) فسنة  
المذهب أن التكبير مستحب أو أراد بالسنة الطريقة والطريقة تشمل السنة  
والمستحب (قوله بخلاف الأكل والشرب) مفاده أنه ليس في الأكل والشرب  
تعذيب وذهب بعض إلى عدم الزيادة فيه ما أيضا لأن فيه ما تعذبا (قوله أو النسك  
هي الفدية) قوله بمعنى الاستحباب هذا القول هو الأول وأما قوله وقيل بمعنى  
الإباحة فلا يظهر له وجه لأن هذا دعاء والدعاء مندوب وأما قوله اللهم منك وإليك  
في ذبح الضحية فيكره عند مالك لأنه بدعة وقيد ما ينشئ بما إذا كان قائده يعتقده  
أنه من لوازم التسمية والأفلا كراهة (قوله ومن نسي التسمية) أي واستمر ناسيا  
حتى فرغ من ذكاتها (قوله فإن تعدد ترك التسمية) متهاونا أو لا تركها أما ابتداء  
واستمر على تركها حتى أنفذ مقاتل الحيوان أو بعد قطع بعض الحلقوم والودجين  
إن نسيها ابتداء وتذكرها في الأثناء وتركها أو لمّا تعدد ترك التسمية ابتداء ثم  
قبل أنفذ المقتل سمي فينبغي الأجزاء وأما لو ترك التسمية فسيان أو تذكرها في أثناء  
الفعل فإنه يطلب بها وتوكل ذبيحته إن أتى بها وسكت عن تركها جهلا وتهاونا  
ومنه من يكثر نسيانها والحكم أنها لا تؤكل كتركها عدا أو ما عجزا أو مكرها  
فتؤكل الحافلة بالنسيان وسكت عن نية الذكاة وحكمها الوجوب مطلقا أي  
لا بقيد الذكروا القدرة ونية المراد الفعل وإن لم تلاحظ التحليل ولا التقرب وحمل  
وجوب النية والتسمية إذا كان المذكي مسلما وأما الكافر فلا يعتبر في ذكاته نية  
ولا تسمية كذا قاله عجي وقال الشيخ إبراهيم اللقاني إن نية الذكاة لا بد منها حتى  
في حق الكافر وهو الصواب وأمانية التقرب فلا تكون إلا من مسلم (قوله على  
مذهب المدونة ومقابله ما نقله ابن شعبان عن أشهب أنه أجاز ترك التسمية مع العمد

(قوله)

على مذهب المدونة أنها مفرض مع الذكوة ساقطة مع النسيان

(وكذلك من نفس التسمية عند ارسال الجوارح) أو رمى السهم وغيره مما يصا دبه (على الصيد) فانه يؤكل وان تعمد ترك التسمية لم يؤكل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقوله تعالى فكلوا مما أسكنناكم واذكروا اسم الله عليه ولو قدم (٦١١) هذه المسئلة على لاني قبلها السك ان أولى لان النص انما جاء فيها

وفي قوله (ولا يباع من الاضحية والعقيقة والنسل لحم ولا جلد ولا ورك) أى دهن (ولا عصب) أى عروق (ولا غير ذلك) مثل القرن والشعر والصوف تكرار مع قوله ولا يباع شئ من الاضحية (ع) يحتمل تكراره لذكر العقيقة والنسل ويحتمل تكراره ليرتب عليه قوله (ولا ياكل الرجل) يريد أو غيره (من أضيته ويتصدق منها أفضل له) يحتمل عود الفضل على التصديق خاصة ويحتمل عوده على الجمع بين الاكل والتصدق وهو الظاهر لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر وقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير القانع الفقير وقيل من لا يسأل والمعتر الزائر المتعرض لما ينال من غير سؤال ويكره التصديق

(قوله وكذلك عند ارسال الجوارح على الصيد) أو عند رميه بالرمح أو السهم أو غيره وان تعمد تركه لم يؤكل (قوله فكلوا مما أسكن) أى فكلوا من الصيد الذى أسكنه الجوارح لا حد كم (قوله ولو قدم هذه المسئلة الخ) أصل الكلام لابن عمر فقد قال عكس أبو محمد هذه المسئلة لان النص انما جاء فى ارسال الجوارح على الصيد ولم يأت فى الذبيحة نص ولو عكس لسكان أبي بن (قوله ويتصدق منها على الفقراء) أى ويبيع منها البعض أصحابه فقد مشى صاحب المختصر على استقباب جمع ثلاثة أمور الاكل والصدقة والاعطاء بغير حد وظاهره أنه لو اقتصر على واحد منها لمواتين لم يحصل الاستقباب وكذا قال بعض شراحه فان اقتصر على واحد منها أو اثنين منها خالف المستحب اذا علمت ذلك فقوله يحتمل عود الفضل على التصديق خاصة ضعيف والاحتمال الثانى هو المعتمد وعلى الاحتمالين فأفضل خبر لمبتدأ محذوف أى وذلك أفضل له (قوله بين الاكل والتصدق) أى والاهداء (قوله وأطعموا البائس الذى أصابه بؤس أى شدة الفقر الذى أضعفه الاعسار) (قوله القانع الفقير) أى سواه كان يسأل أم لا وقوله وقبل من لا يسأل أى الفقير الذى لا يسأل (قوله لما ينال) أى لما يأخذه والمساوى نال (قوله ويكره التصديق بالجميع) أى أو أكل الجميع أو اهداء الجميع (قوله أو يطعم) أى يعطى اهدأ أو تصدقا (قوله والاختيار) أى والأولى (قوله والجمهور) ومقابلها ما لا ينزله من قصر المنع على المجوس دون أهل الكتاب وقوله على منع أراد به الكراهة أفاده عبارة التحقيق تنبيه محمل كراهة اطعام الكافر اذا انقلب الى منزله سواء كان فى عياله أم لا وأما لو أكل بيت ربه فلا كراهة (قوله تكرار الخ) يحتمل أنه أشار به لبيان مخالفة القائل بوجوب الاطعام (قوله ولا يأكل الرجل) يشير الى أن فاعل يأكل ضمير يعود على الرجل (قوله ممن وجب عليه هدى أراد به ما يشمل الفدية تسميها (قوله اذا بلغت محلها) هذا اذا جعلها هديا بأن قلدها أو أشعرها فان لم يجعلها هديا فانه لا يأكل منها سواء بلغت المحل أم لا (قوله

بالجميع وليس لما يؤكل أو يطعم حد والاختيار أن يأكل الاقل ويطعم الاكثر والجمهور على منع اطعام الكافر منها مطلقا كما بما كان أو مجوسا وقوله (ولا يسب عليه) تكرار مع قوله أفضل له (ولا يأكل) الرجل أو غيره ممن وجب عليه هدى (من فدية الاذى) المترتبة فى ذمته اذا بلغت محلها (و) كذلك لا يأكل من (جزاء الصيد) الذى ترتب فى ذمته بعد بلوغه محله

الغير المعين) أى الذى لم يبين له بافظا واذنية (قوله بعد محله) اعلم أن المحل هو منى  
 أن وقف بها وكل في أيام النحر أو مكة أن لا يقف بها أو خرجت أيام النحر وإنما  
 حرم الأكل من لم يذكر رات به. والوصول لأن الله سبحانه وتعالى سمى القدية  
 والجزاء كفارة والانسان لا يأكل من ماله فارتبه وأخرج نفسه في الثالث بمحله  
 للمساكين وأما أن لم يمهله لهم فيؤكل منه مطلقا وأما أن كان مهيئا فان جعل  
 للمساكين امتنع الأكل منه مطلقا وان لم يمهله لم امتنع الأكل منه قبل لا بعد  
 (قوله لا يأكل مما طيب من هدى الله فزع قبل محله) أى لم يمهله على عطايه  
 (قوله كقدية الاذى الخ) انه اجازله الأكل في الثلاثة الموقبل قبل المحل لأن عليه  
 البذل (قوله وماء طيب) فى هدى التفوق انه جاز به المحل لعدم اتهام (قوله  
 وهدى التمتع الخ) أى فهدى التمتع والقرآن وتعدى الميقات ونحوها من كل هدى  
 وجب له نقص شعيرة يجوز منه لا كل معلقا قبل المحل لأنه لا يهتم لأن عليه البذل  
 وبعد المحل فالأمر ظاهر ومثله كما قلنا الهدى المضمون الذى لم يبين للمساكين لا يلفظ  
 ولا نية والحاصل أن الأقسام أربعة قسم لا يؤكل منه لا قبل ولا بعده وثلاثة أشياء  
 نذر المساكين المميز والقدية التى لم تجعل هديا وهدى التطوع المجهول للمساكين  
 وقسم يؤكل منه مطلقا وهو ما وجب له نقص شعيرة وقسم يؤكل منه بعده ويحرم قبل  
 وهدى التطوع والنذر المعين لا بقيد المساكين وقسم يؤكل منه قبل ويحرم بعده  
 وهو نذر المساكين غير المعين والقدية لم يجعله هديا والجزاء وقد نظم عجم هذه المسئلة  
 فقال

ونذر ماعين بين والتطوع \* الأكل من كليهما ممتنع  
 أن كان كالألصاكين جعل \* كقدية ما جعلت هديا نقل  
 وأمنعه من كليهما قبل أن يصل \* محله أن الممسكين جعل  
 وبه في قدية إذا \* والنذر للمساكين والجزاء  
 وماعدا هذا يجوز الأكل \* منها لا قيد بذل جال النقل

وقوله وبه أى فى الذى جعلت هديا (قوله قطع الحلقوم) فهم منه أن الغلصمة  
 لا تؤكل وهو المعتمد والمراد بها التى حيزت جوارتها لئلا يبدنها لأن الغلصمة آخر الحلقوم  
 من جهة الرأس فلو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقه الخاتم أكلت وأما لو بقي  
 لجهة الرأس قدر نصف حلقه فلا تؤكل على الراجح هذا قول سحنون وشهر وقيل  
 ويكتفى بقطع تمام الودجين ونصف الحلقوم (قوله وهو عرق الخ) وقال فى التوضيح  
 القصبة التى هى مجرى النفس زاد بضمهم والكلام وفسره الجوهرى بالحاق (قوله

(و) لا يأكل من (نذر  
 المساكين) الغير المعين به  
 محله (و) أن لا يأكل  
 مما طيب من هدى  
 التطوع قبل محله وبأكل  
 مما سوا ذلك) كقدية الاذى  
 قبل بلوغ محله وجزاء الصيد  
 قبل محله ونذر المساكين  
 قبل محله وماء طيب من هدى  
 التطوع بعد محله وهدى  
 القرآن والتمتع وهدى  
 الفساد وكل هدى لزم لنقص  
 شعيرة من شعائر الحج وقوله  
 (إن شاء الله) إشارة إلى أن  
 الأصل فى الهدى عدم الأكل  
 بخلاف الاضحية وهذا آخر  
 الكلام على ما ذكر من  
 الاضحية ثم شرع بتسكك  
 على الذكاة فقال (والذكاة  
 قطع الحلقوم) جميعه  
 (و) قطع جميع (الوداج)  
 أى الودجين عبر بالجمع عن  
 المثنى (ولا يجزى أقل من  
 ذلك) أى من قطع الحلقوم  
 بتمامه والوداج هذا قول  
 سحنون وشهر وظاهر كلام  
 الشيخ أنه لا يشترط قطع  
 المرى البسالى فى العنق  
 عروق منها الحلقوم وهو  
 عرق واصل بين الدماغ

ولرئة والغم والانف يجتلب به الهواء الرطب ويدفع به الهواء الحار كالمروحة للقلب ومنها الودجان رهما عرفان  
من الحائز يتصل بهما أكثر عروق (٦١٣) البدن ويتصلان بالدماع ومنه المري وهو عرق متصل بالغم

والمعدة يجري فيه الطعام  
منه اليها انتهى عياض  
المري بفتح الميم وكسر الزاء  
وهو آخره وقد يشدد آخره  
ولايم — من مبلغ الطعام  
والشراب وهو البلعوم (وان  
رفع) الذابح (يده) عن  
الذبيحة (بعد قطع بعض  
ذلك) الحلقوم والوداج  
(ثم أعاد يده فأبهر فلا  
تؤكل) ظاهره سواء طال  
الرفع أو لم يطل وهو كذلك  
باتفاق إذا طال واختاف  
أذا رجع بالقرب فقال  
سعدون فصرم وقال ابن  
حبيب تؤكل واختاره  
اللغمي لان كل ما طلب فيه  
الفور يغتفر فيه التفريق  
اليسير والطول مقيد بما لو  
تركت لم تعش أما ان كانت  
حين الرفع لو تركت لعاشت  
أ كانت لان الثانية ذكاة  
مستقلة (وان عمادى الذابح  
عمدا حتى قطع الرأس) من  
الذبيحة (أساء وتؤكل)  
يعنى وتؤكل ولم يرد الامر

والرئة) قال في المصباح الرئة باله مزوزة قال في العاموس لرئة موضع النخس  
والريح من الحيوانات الجامع رئات (قوله والغم) لعل المراد واطخل الغم والانف  
والاولا لا تضي ترتيبا فلا ينافي أن الانف بعد الدماغ والرئة بعد الغم (قوله  
كالمروحة) أى ان هذا العرق كالمروحة بالنسبة لقلب يجلب الهواء الرطب للقلب  
ودفع الخارج عنه (قوله وهو آخره) أى يوزن أى يرو قوله وقد يشدد آخره أى  
بدون هز كما أفاده بعض الشراح (قوله وظاهر كلامه) أنه لا يشترط قطع المري  
أى وهو المشهور (قوله وقال ابن حبيب) تؤكل هو العمد والحاصل لا تؤكل أنها  
حيث كان رفع يده بعد انقضاء مقلتها وعاد عن بعد ولو كان رفع يده اضطرارا  
وأما لو كان رفع يده قبل انقضاء شيء من مقاتلتها فانها تؤكل ولو عاد عن بعد  
لان الثانية زكاة مستقلة وكذا تؤكل مع انقضاء مقلتها حيث عاد عن قرب والقرب  
والبعد بالعرف ويجب مع البعد النية والتسمية ولو كان المتمم للذكاة هو الاول  
وكذا مع اقرب حيث كان المتمم للذكاة غير الاول ولو كان المذكي حصل له انقضاء  
مقتل كاشترا شخصين في الذكاة لابد من النية والتسمية فيجوز وضع شخصين  
يدهما على محل الذبح بالرفع مع كل منهما ويضعهما معا وإذا فيما ينفرد اوضح  
شخص الالة على ودج والاخر الالة على الاخر وقطعا جميعا الودجين والحلقوم  
ومائة دم فيما اذا رفع اختيارا مقيد بما اذا لم يتكر منه ذلك والالم تؤكل لانه  
متلاعب ومثل الرفع في التفصيل ابقاء الشفرة على محل الذكاة من غير امر ارد قولنا  
والقرب والبعد بالعرف في رفع يده على جهة الاختيار وأما في حال الاضطرار فجهلوا  
من القرب مسافة ثلثمائة باع (قوله أساء) أى ارتكب مكرها فقله وتؤكل  
أى مع الكراهة (قوله ولم يرد الامر) أى لانه لا يطالب منه أن يأكل اذ لو تصدق  
بها لجاز ويحكم أن يرد الامر والمعنى أنه يجب عليه الاكل بمعنى لا يجوز له  
أن يطردها لما فيه من اضاعة المال (قوله ولو قطع الحلقوم الخ) مفهومه أنه  
لو أدخلها قبل قطع الحلقوم والودجين ابتدأ فأنها تؤكل اذ قاله ع لکن رد  
عليه بأن ناظم مقدمة ابن رشد صرح بعدم الاكل فيها أيضا (قوله لعدم حد  
السكين الخ) قال بعض انظار لو كانت حادة والاحوط لا تؤكل انتهى (قوله

واذا أكلت مع العمد ١٥٤ عد ل فأحرى مع النسيان وغلبة السكين (ومن ذبح  
من الققاء) أو من صفحة العنق (لم تؤكل) لانه لم يأت بالذكاة المشروعة ولانه قد أنفذ المقتل بقطع النخاع واذا أنفذت  
المقاتل قبل الذبح لم تؤكل ولو قطع الحلقوم وعمرت السكين على الودجين لعدم حد السكين فقلها وقطعها  
الودجين من داخل لم تؤكل على المذهب



(والبقرة تذبج فان نحرته أكلت والابل تعرفان ذبحت لم تؤكل) قاله بقري مجوز في الامران لان لها موضع النحر وموضع الذبج ومحل النحر الالبية وهو موضع القلادة من الصدر ن كل شيء ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم ولا الودجين لان عمله الالبية وهو محل فصل منه لا كالألى (٦١٤) القلب فيموت بسرعة وظاهر كلامه

ان الانفصال فيها الذبج ويستحب في نحر الابل ان تكون قائمة مع قوله وما ذكره من انها لا تؤكل اذا ذبحت مثله في المدونة وحمله ابن حبيب على التحريم ونهره ابن الحاجب وحمله غيره على الكراهة والى هذا الخلاف أشار الشيخ بقوله (وقد اختلف في أكلها) ومحل هذا الخلاف اذا وقع الذبج لتعريض ضرورة وأما ان كان لضرورة كالألوقع بعينه في مهواة ولم يصل الى الشبه فذبج فأكله جائز اتفاقا (والغنى تذبج فان نحرته لم تؤكل وقد اختلف أيضا في ذلك) أي في أكلها وهو مقيد أيضا بما اذا لم تكن ضرورة والمشهور التحريم وان كان لضرورة كالألوقع في مهواة ونحرا كل اتفاقا تم انتقل بشككم على مسئلة الذكاة فيها شرعية غير

والبقرة تذبج) أي ندبا (قوله والابل نحر) أي وجوبها وكذا ما في معناه من الفيل والزرافة وقول ابن فجلة ان الزرافة تذبج غير ظاهر فاه عجم وأما النعامة فيحب ذبحها (قوله لان لها الخ) في هذا الطويل نظران للغنى موضع النحر وموضع الذبج ففضيحه جواز الامرين وليس كذلك (قوله ومحل النحر الالبية بفتح اللام) أي الطعن فيها وحكمة الذكاة نزهاق الروح بسرعة واستخراج الفضلات (قوله ولا يشترط الخ) أي خلافا للحنفي (قوله قائمة مع قوله الخ) فيه نظر والصواب ان يقول ويستحب في نحر الابل ان تكون قائمة مقيدة فان تعذر ذلك فائمة معقولة اليد اليسرى وانظر هل يطلب قيام غير الابل مما ينحرف أو مما يجوز حيث قصد نحره أم لا (قوله وظاهر كلامه) أي لانه صدره (قوله رحمه ابن حبيب على التحريم وهو الراجح) (قوله كالألوقع بعينه في مهواة) ومن الضرورة عدم الالتفات بعذر بنسيان وفي الجهل قولان أي من غير ترجيح وعن المراد بالجهل عدم معرفة الذبج فيما يذبج والنحر فيما ينحر لاجهل الحكم فاه لا يعذر به اتفاقا وانما عذر بالجهل على الوجه المذكور دون النسيان لانه بمنزلة فقد آلة الذبج فيما يذبج وآلة النحر فيما ينحر كما ذكره عجم (قوله فان نحرته لم تؤكل) أي اختيارا ولو سهوا وهو المشهور وحكاية الخلاف لاحادتها ولذا قال الشارح والمشهور التحريم (قوله ونحرا كل اتفاقا) أي في أكلة لا في غيرها لانه عقر ويقال هنا أيضا ومن الضرورة عدم آلة الذبج ولا يعذر بنسيان ولا بجهل بالحكم وفي جهل الصفة قولان (قوله وذكاة ما في البطن ذكاة أمه) هذا الذي ذكره المؤلف لفظا حديث روى برفع ذكاة في الموضعين من قاعدة حصر المبتدأ في الخبر أي ذكاته محصورة في ذكاة أمه فلا يحتاج لذكاة ثانية (قوله والنساقة) أي والنساقة بدليل افراد ضمير نحرها والمراد أوالنساء وقوله ينحرها أي أو يذبجها (قوله ان شئتم) التعبير به من حيث جواز اعطائه للصورة لا القاؤه بحيث لا يذفع به فانه لا يجوز لمساخه من اصابة المال هذا ما ظهر لي فتدبر (قوله ذكاة أمه الخ)

حسية فقال (وذكاة ما في البطن ذكاة أمه) معناه ان الهيمنة من ذوات الانعام اذا ذكيت تخرج بالرفع من بطنها حتى ليس فيه روح فانه يؤكل في الاصل في هذا ما في الترمذي وصححه ابن أبي سعيد قال سأله عليه الصلاة والسلام عن البقرة والنساقة ينحرها أهدأ فيبذل في بطنها اجنبيا أم أكلها أم نلقاها قال أكلوا ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه واشترط أهل المذهب لذلك شرطاً

بالرفع خبران (قوله اذا تم خلقه) بقى شرطان أحدهما أن يعلم أنه استمر حيا  
 في بطنها الوقت تذ كيتها حياة محققة أو مشكوكا فيها واللام يؤكل ومن علامة  
 حياته غالباً تمام خلقه وبناء شعره فالأقسام ثلاثة تحقق حياته في بطنها إلى ذكاتها  
 والثالث فيم افتؤكل فيها بنزوله ميتا أن تم خلقه ونبت شعره والثالث أن يتحقق  
 موته ببطها كضربها حتى يموت بها قبل ذكاتها فلا يؤكل بذكاتها ولو تم خلقه  
 ونبت شعره الثاني أن يكون من جنس ما يؤكل ولو من غير نوع الالم فيؤكل  
 جنين البقرة بالشروط المقدمة ولو كان شاة وعكسه بخلاف لو كان ابائين كلبا  
 أو حمارا فلا يؤكل لحمة نوعه كالأيوكل جنين الحمار أو الفرس ولو كان من نوع  
 ما يؤكل وظاهر كلامهم ولو نزل حيا حياة مستقرة وتمسكنا من ذبحه (قوله يريد  
 الشيخ بتمام خلقه أنه كل خلقه الخ) أي ان المراد بتمام خلقه تناسخ خلقته  
 ووصوله إلى الحد الذي ينزل عليه من بطن أمه لا كمال أطرافه فيؤكل ناقص  
 يد أو رجل (قوله أي نبت شعره) كذا في ما يبدى من النسخ فيكون تفسير السكك  
 وهذا غير مناسب فالناسب إلى أي عدوله عن التعبير بكل إلى التعبير بالي ثم أقول  
 وبعد في هذا الكلام بحث وذلك لان المتبادر من كمال الشعر تناسخه في أطول  
 لا تمام نبات الجميع كما هو مفاده على أن التعبير بنبت شعره ظاهر في نبات الجميع  
 لانبات البعض كما هو مفاده (قوله وهو كذلك) فلم ينبت شعره لعارض اعتبر نبات  
 شعره مثله (قوله فانه لا يؤكل بذلك) أي وكذا لا يعتبر شعر رأسه أو حاجبيه  
 وقوله فقال بعض شيوخنا هذا من كلام ابن ناجي وأراد بعض شيوخنا ابن عرفة  
 وقوله ذهب بعض أهل العصر من كلام ابن ناجي وهو ضعيف فالراجح الأول  
 وتنبه \* ولو نزل الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره حيا بعد ذكاة أمه كان  
 محقق الحياة أو مشكوكا أو حجت ذكاته وان كل من ذكاته وموتها نبت ذكاته فلو بودر إلى  
 ذكاته فمات قبلها لم يؤكل في الأولتين ويؤكل في الثالث وعلم حكم الخارج من بطن  
 المذكي وأما الخارج من جوف الحى أو من جوف الميت خفف أنفه فما خرج ميتا  
 لا يؤكل فيها والخارج حيا فان كان مثله يبي تحقيقا وظنا لا شكاً أو وهما وتم  
 خلقه ونبت شعره فانه مذكي ويؤكل وان كان شكاً أو وهما أو لم يتم خلقه أو لم ينبت  
 شعره فانه لا يؤكل ولو ذكي وقد ظهر من ذلك أن ما لم يتم خلقه ولم ينبت شعره  
 لا يذكي ولا يؤكل ولو نزل حيا والمشيبة الخارجة مع الجنين المأكول بذكاة أمه  
 ويقال لها السلاء وهي وعاء الولد فيه اخلاف الاكل مطلقا عدمه مطلقا نالها تتبع  
 الولد في الاكل وعدمه (قوله بحبل ونحوه) كالعودين والحجرين (قوله التي

وهو (اذا تم خلقه ونبت  
 شعره ج) يريد الشيخ بتمام  
 خلقه أنه كمال خلقه ولو  
 خالق ناقص يد أو رجل فانه  
 لا يمنع نقصه من تمامه نص  
 عليه الباجي وعدول الشيخ  
 عن أن يقول كمال شعره  
 إلى نبت شعره يدل على أنه  
 لا يشترط فيه الا انبات  
 بعض الشعر وهو كذلك نعم  
 اختلف هل يؤكل كل نبات  
 أشجار عينية أم لا فقال  
 بعض شيوخنا ظاهر  
 الروايات وقوال الشيوخ  
 انه لا يؤكل بذلك وإنما اعتبر  
 شعر جسده وذهب بعض  
 أهل العصر إلى جواز أكله  
 بذلك ثم انتقل بين ما لا يعمل  
 فيه الذكاة من الانعام (و)  
 هو أشياء أحدها (الخفة  
 بحبل ونحوه) ثانيها  
 (الموقوذة) وهي المضروبة  
 بعصى وشبهها كالرمح  
 والحجر (و) ثالثها (التردية)  
 وهي الساقطة من عل إلى  
 أسفل

(و) رابعها (النتيجة) أي المنطوقة التي صارت إلى حال اليأس (٦١٦) (و) خا. بيلة السبع) وهي

التي ضربها السبع وهو ما يتبع وقيل المراد به السبع المعلوم (لأن باغ ذلك) الفعل المذكور (منها) أي من الخمسة المذكورة كلها (في هذه الوجوه مبالغا لا يعيش معه لم تؤكل بذكاة) ظاهره سواء أنفذت مقاتلها أولا آيس من حياتها أم لا إماما أنفذت مقاتلها فلا تؤكل لأن سبيلها سبيل الميتة والمقاتل خمسة انقطاع الخناع وهو الخناع الذي في عظام الرقبية والصلب وقطع الاوداج وخرق المصران وانتشار الحشوة وانتشار الدماغ وأما إذا لم تنفذ مقاتلها فإن كانت مرجوة الحيلة فلا خلاف في أعمال الذكاة فيها وإن كانت غير مرجوة فعن مالك من رواية أشهب أنها لا تذكى ولا تؤكل وهو الذي مشى عليه الشيخ ومذهب ابن القاسم وروايته عن مالك أنها تذكى وتؤكل وسبب الخلاف هل الاستثناء في قوله تعالى الاماذ كيتم

صارت إلى حال اليأس) لا حاجة لتلك الزيادة هنا القول المصنف بعد إذا باغ ذلك (قوله وهو ما يتبع) هذا هو الاظهر وما حكمه بقوله وقيل ضعيف لأنه لا فرق قوله (الفعل المذكور) أي الذي دل عليه السياق وقوله كلها التأكيد منه من حيث أن هذا الشرط لا يختص به واحد عن واحد من هذه الخمسة لأن المراد أن هذه الخمسة اجتمعت في الوجود ووجد الشرط في الكل وأراد بالخمسة ذواتها وبالوجود صفاتها من ترد ونحوه والجذر والمجرور تعلق بمحذوف وتقديره أن باغ الفعل المتحقق في هذه الوجوه من تحقق الكل في جزئياته فتدبر (قوله آيس من حياتها) أم لا فيه نظرا ذقوله أن باغ ذلك مبالغا لا يعيش الخ) هو معنى الايس من حياتها (قوله انقطاع الخناع) قال الاجهوري مثلث النون (قوله وهو الخناع) أي الخناع الابيض (قوله عظام) جمع عظم ظاهره أنه ليس في عظم واحد مع أن الظاهر أنه في عظم واحد وقال في القاسموس العظم قصب الحيوان الذي عليه اللحم جمعه أعظم وعظام انتهى (قوله والصلب) معطوف على عظام (قوله وقطع الاوداج) أي جنس الاوداج فأبانه بعض الودج من بعض منفذ فأجمع آيس بشرط وفي شق الودج من غير قطع وأبانه بعضه من بعض قولان في أنه مقتل أو غير مقتل وظاهر خليل جريان الخلاف ولو في شق الودج الواحد وقضية كلام الترمذيين وكلام أبي الحسن أن شق الواحد ليس بمقتل (قوله وخرق المصران) جمع مصير كزغيف وزغفان وجمع مصران مصارين كسلطان وسلاطين ولو قال وثقب مدين كان أحسن أي خرقه وأخرق قطعه بخلاف شقه ولا فرق في الثقب بين أن يكون من الأعلى أو الأسفل وخصه ابن رشد بما إذا خرق في أعلا مورججه عياض (قوله وانتشار الحشوة) بكسر الحاء وضمها وهي كل ما حواه البطن من كبدة وطحال وقلب وغير ذلك والمراد بثورها تفرق الامعاء الباطنية عن مقارها الاصلية لآخر وجهها من البطن فإنه ليس من المقاتل لأنه يمكن ردها فتيش ومثل فتردا كلها نثر بعضها (قوله ونثر دماغ) وهو ما تعوزه الجمجمة وشرخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس بمقتل وليس بمقتل خرق خريطة الدماغ وورض انثيين وكسر عظم صدر وغير ذلك من باقي المتألف وثقب الكرش وشق القلب ومما يعمل فيه الذكاة الحيوان الذي يتفخ من أكمل خلفه البرسيم ويحصل الايس من حياته وكذا الحيوان الذي يبلغ شيئا ويقف في حلقه ويحصل الايس من حياته حيث لم يحصل

متصل أو منقطع فن قال باتصاله أجاز ذلك كله وإن صارت البهيمة مما أصابها من ذلك ما يؤسا  
من حياتها لم تنفذ مقاتلها ومن قال بانقطاعه لم يجز ذكاتها إذا آيس من حياتها وإن لم تنفذ مقاتلها

وقد يدبر الكلام عنده

لكن ماذا كتم من غير هذه  
الاصناف (ولا بأس بالضرر)  
وهو من خاف الهلاك على  
نفسه ولا بدني بذلك أن  
يكون أشرف على الموت  
أدراك كل حين لا ينفذ  
(أدراك كل الميتة) من كل  
حيوان غير الآدمي وإنما  
قد ناهى عن هذا القول بعد ولا  
بأس بالانتفاء بجلدها ولا  
صاحب المختص وغسيرة  
شهر الميتة الآدمي لا يجوز  
لها كراهة البساطي والظاهر  
أنه لا فرق بين ميتة الآدمي  
وميتة غيره وظاهر كلام  
الشيخ أنه يأكل الميتة  
ولو كان من البساطة فهو  
كذلك على المشهور ولو  
وجد المحرم الصيد والميتة  
أكل الميتة وإذا وجد ميتة  
وخنزيراً أكل الميتة وإن لم  
يجد الخنزيراً أكل منه  
ويستحب له ذلك كونه  
وإذا كانه المقر ~~بالتنبيه~~  
انظر بآي معنى استعمال  
لا بأس هذا (ع) قبل حاقه  
خلاف مذهب مالك لأن  
مالك قال أكلها واجب  
عند الضرورة فإن تركه

نفاذ مقتل (قوله ومذهب ابن القاسم الخ) وهو الراجح. قوله انه انذكى الخ  
غير المرجح ولا ينبغي أن غير المرجح يشهد المذكور في حياته والفقهاء عدم حياته  
والمأبوس من حيث وقوله آخره بارة إذا أبس من حيث لا بد منه ولكنه المعول  
عليه إلا آخره خلاف انما هو في المأبوس من حياته وقوله وهو من خاف  
الهلاك على نفسه) ولو ظنا (قوله من كل حيوان) غير لا دمي ولو كان  
ولو بالاحرمه كالمرد والحرابي والمحصن املانه يؤذى أكله أو لحض التعبد وهو  
المشهور ومنها ضالة الابل إلا أن تعيين طريقها لاجابة بخلاف الآدمي فقد قال ابن  
العربي ولا يؤكل ابن آدم ولو لمات (قوله بساطي) مقابل ما قاله العلامة  
خايل (قوله وهو كذلك) على المشهور لأن تلك الرخصة لا تنفذ بالسفر المستند  
إلى أكل الميتة هل هو من الاجتهاد أو من باب المعفوعة ولعل فائدة ذلك أنها  
على الثاني باقية على النجاسة وإنما في غيرها لا أكل فيعمل فيه ويد للصلاة وعلى  
الأول لا يفسد لانه صلح من مفردات المأهر (قوله وإذا وجد ميتة) أي ميتة  
غير الآدمي وقوله وخنزيراً أي مذكي وإن كانت الذكاة لا تعمل فيه لانه إذا لم يكن  
مذكي كان ميتة وإنما قدم الميتة على الخنزير لأن لحم الخنزير حرام لذاته والميتة  
لوصفها أي بالموت وما أنيط بالحكم بذاته أشد مما أنيط به لوصفه انتهى وهذا  
التعليل يفيد قصر الميتة على ميتة المباح وقرره مع بشموله لغيرها إلا أن يراد لوصف  
الحاصل عند الموت ولو من غير مباح الأكل ما حذوفه مقابل التعريم الذاتي وغلا  
بهرام فاعلم ابن العربي بقوله لأنها تحمل حية أي ولو على قول في المذهب أو غيره  
والخنزير لا يحمل مطلقاً وقوله أكل الميتة أي وجوباً (قوله ولو وجد المحرم الصيد الخ)  
أي ولو وجد المحرم المضطر ولا فرق في ذلك الصيد بين أن يكون مباحاً محرم  
وأن ذبحه غيره أو ذبحه محرم أو أمر بذبحه أو أن ذبحه وإن مباحه حلال  
واحتز بقوله ولو وجد المحرم الصيد لو كان المضطر لا لا وما دمره مسيداً  
وذبحه حلالاً فإنه يقدمه على الميتة (قوله ويستحب ذلك كونه مذكراً المقر)  
قال التتاعي والظاهر أنه لا يحتاج إلى ذكره لأن الذكاة لا تفيد في المحرم الأكل  
وقال الفاكهاني ويستحب له ذلك كونه مذكراً مذكراً أو مذكراً مذكراً أو مذكراً مذكراً  
على الخنزير إلا أن تكون الميتة متغيرة بحيث يمشي على نفسه منها في قدم عليها الخنزير  
وإذا وجد خنزيراً وميتة المحرم فالذي يظهر تقديمه على الخنزير لقول ابن عبد الحكم  
تقديمه على الميتة وإن قل أحد ذلك في الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه  
على ما اتفق على تحريمه ~~بالتنبيه~~ محل جواز أكل الميتة للضار حيث لم يجد طعام



وقال بعضهم هذه اباحة بعد الخطر لما كان الأصل في الميتة التعريم قال لا بأس وكذا لا بأس للمضطر أن يشبع (يشبع ويتزود) من الميتة إذا خاف العدم فيما يستقبل (ك) وهذا هو المشهور (فإن استغنى عنها طرحتها) وقال البساطي وعندى أنه يتبع الظن فإن ظن أنه لا يجد المباح قيل صبرته إلى (٦١٨) حاله هذه جازله أن يشبع وإن ظن

أنه يجد قبل أن يصير إلى مثلها لم يجوز أن لم يكن له ظن احتياطه بتيميمه وبإباحه أيضا شرب كل ما يرد عطشا كالماء النجسة وغيرها من المائعات إلا الخمر فإنها لا تحل له إلا لصاغة الفصة ودى بضم الغين وتشديد الصاد فأما الجوع والعطش فلا إذا لا تفيد ذلك بل ربما زادت العطش ولا يجوز التدأوى بها على صفتها على المشهور واختلف إذا استهلك عينها والاكثر على المنع من ذلك (ولا بأس بالانتفاع بجملها) أى الميتة الظاهر — إن لا بأس هنا للاباحة أى وبإباح الانتفاع (إذا دبغ) بما يزيل شعره وريحه ودمه ورطوبته ومفهرم الشرط أنه لا ينتفع به قبل الدبغ وهو كذلك باتفاق عندهم وعلى المشهور عند بعضهم وظاهر كلامه أن الدبغ يفيد في جلد كل ميتة وبه قال سحنون

الغير والأقدمه حيث لم يمكن ضالة الأبل ولا يصف القطع أو الضرب الشديد فيما لا قطع فيه فإذا أكل من طعام الغير عند عدم خوف القطع أو الضرب قيل يقتصر على سد الرق من غير شبع وتزود وطيه المواق وقيل يشبع ولا يتزود وعليه الخطاب (قوله لما كان الأصل في الميتة الخ) أى وإن كان المقصود الوجوب (قوله وهذا هو المشهور) خلافا لخليل قال وللفنونة ما يسد وإذا أبيت للضرورة تسامح له إلا كل بعد ذلك منها وإن لم يضطر حتى يجد غيرها فيأجل له ولو كان محرما على غيره وقوله وقال البساطي مقابل المشهور وإذا تزود من خنزير لم يجد سواه ثم لقي ميتة تقدم عليه عند الاجتماع طرحة وأخذ الميتة كما هو مقتضى قوله إلا لقي وقدم الميتة على خنزير كما في نمرح خليل (قوله إلى حاله هذه) أى إلى مثل حاله هذه والمشار له حاله التى سكنان عليها من الاضطراب وقوله احتياط أى بالشبع (قوله وغدا) أى كماء الورد النجس (قوله وهى بضم الغين الخ) هذا الضبط للفاكهة فى قال وإنما صبطها لاني رأيت بعض الناس يقرأها بفتح الغين (قوله ذأما الجوع) ذكر الجوع توسعا والافا الحديث فى الشرب (قوله بل ربما زادت العطش) هل زيادة العطش أكثرية فتكون رب للتكثير أو قلية فتكون للتقليل يسأل عنها انماها (قوله على المشهور) ومقابله يجوز وقوله والاكثر على المنع أى والاقول على الجواز (قوله إلا لصاغة الفصة الخ) ويصدق فى شربه لفصة ان كان مأموفا وأولى مع قرينة صدقه فان قامت قرينة كذبه لم يصدق كعدم قرينة وهو تتم كذا فى الشيخ الزرقانى (قوله ولا يجوز التدأوى بها على صفتها) خبر ان يجعل الله شفاء أمتى فيما حرم عليها (قوله فلا بأس بالانتفاع بجملها) أى الاجلدا لا آدمى لشرفه (قوله بما يزيل شعره) لا يشترط إزالة الشعر على الراجح على ما هو الظاهر من الأقوال (قوله ودمه ورطوبته) الظاهر أن ذوال كل منهما لازم لذهاب الآخر (قوله لانه لا ينتفع به قبل الدبغ) ولو فى اليابسات (قوله مقيدة باليابسات) لان اليابس لا يتصل منه شىء فيخرن فى الجود القمع والفول ولا يطعن عليه لثلايف فصل منه شىء ويدخل فى الانتفاع به لبسه والجلوس عليه فى غير وقت الصلاة (قوله من غير المائعات)

وإن عبد الحكم والمشهور أنه لا يعمل فى جلد الخنزير وظاهره أيضا أن طهارته عامه فى المائعات فلا غيرها وهو كذلك عند سحنون وغيره والمشهور أن طهارته مقيدة باليابسات والماء وحده من بين المائعات لان الماء يدفع عن نفسه

فلا يجوز وضع له ومن فيه اضعف ذلك بخلاف الماء واذا وجد النعال من جلد  
المنته فانه ينحس الرجل اذا اتوا عليه على ما استظهره الخطاب **هـ** **هـ** **هـ**  
لايه امر الجلد عندنا بالدبغ وأما قوله صلى الله عليه وسلم أيما هاب  
أي جلد دبغ فقد طهره فإراد الطهارة اللغوية بمعنى النظافة لا الشرعية وطهر  
يجوز في الماء الضم والفتح (قوله ولا يصلي عليه) أي الجلد أفهم فرض الكلام  
في الجلد أنه لو كان عليه شعر طويل بحيث يستز الجلد مسترا قويا فانه يجوز الصلاة  
عليه ولو جلد كلب أو خنزير لأن الشعر عندنا طاهر ويستثنى من كلامه جلد الحمير  
والبغال والخيل فحوز الصلاة عليه ما وفيه بشرط الدبغ لانها صارت بعد الدبغ  
طاهرة وأما اذا لم تدبغ فلا يجوز ذكره بعض الفضلاء وهو ظاهر (قوله على المشهور)  
هذا الخلاف في الصلاة وفي البيع في المدبوغ لا في غيره ونص القاهاني ثم الجلد  
المدبوغ طاهر ظاهره وباطنه وجائز بيعه على إحدى الروايتين والأخرى وهي  
المشهور في المذهب أنه طاهر طهارة مخصوصة يجوز استعماله في اليابسات  
وفي الماء وحده من بين سائر المبيعات ولا يجوز بيعه ولا الصلاة فيه ولا عليه انتهى  
(قوله كان جرحه في شهادة من فعل ذلك الخ) وقضية ذلك أن يكون كبيرة لانه  
لا يظهر كونه صغيرة خسة وقد ذهب اليه بعض الشافعية فيما قيل (قوله لأجل  
الخلاف فيه) أي بوجود القول بالطهارة (قوله ويرد البيع مطلقا الخ) دبغ أولا  
(قوله وغرم المبتاع قيمة الجلد) هذا في الغير المدبوغ وأما المدبوغ فيمضي بالثمن  
أي الاختلاف فيه كلما فاده القاهاني (قوله ولا بأس بالصلاة على جلود  
السباع) أي ونحوها من كل حيوان مكر وملا كل يشمل الفيل والذئب والضب  
والضبع وبين شرط الجواز بقوله اذا ذكيت أي ولو بالعقر عند عدم القدرة  
على ذكته اذا ذكيت بجارها أو ولي اذا ذكيت لهما على ما اعتده عجم من أن الذكاة  
تتبع (قوله ولا بأس ببيعها) أي بيع الجلود ولو كانت على ظهور السباع  
قبل ذكاتها بخلاف جلود الغنم فانه لا يجوز بيعها على ظهورها على المعتد ويصح  
عطف بيعها على الصلاة ويكون الضمير للسباع لا للجلودها ويقدح بما اذا كان  
شراؤها بجلدها أو عظامها أو ما يبيعها اللحم أو لعمها وجلدها فمكرهه واذا ذكيت  
جلدها فقط فيؤكل لحمها على عدم تبعض الذكاة (قوله وبالجملة ان كل ما ذكيت  
الحكم فيه كذلك) أي ان كل ما ذكيت ولو من محرم الاكل فانه يصلي على جلده  
لان الذكاة تؤثر في طهارته قال في الجواهر في باب الذبايح فيطهر بالذكاة جميع  
أجزائه من لحمه وعظمه وجانده سواء قلنا تؤكل أو لا تؤكل كالسباع والكلاب

(ولا يصلي عليه) أي على جلد  
المنته ولا فيه على المشهور  
(ولا يباع) على المشهور  
ولو دبغ واذا وقع أي البيع  
فيه قبل الدبغ كان جرحه  
في شهادة من فعل ذلك واذا  
وقع بعد الدبغ فلا يجرح  
لأجل الخلاف فيه ويرد  
البيع مطلقا لم يفت بأن  
فان رد البائع الثمن وغرم  
المبتاع قيمة الجلد ان لو كان  
جائز البيع (ولا بأس  
بالصلاة) لا بأس هنا بمعنى  
الجواز أي وتجوز الصلاة  
(على جلود السباع اذا  
ذكيت) ج ما ذكره هو  
كذلك وبالجملة ان كل ما ذكيت  
الحكم فيه كذلك على  
المشهور (و) كذلك لا بأس  
(ببيعها) أي بيع جلود  
السباع اذا ذكيت

(وينتفع بصوف الميتة وشعرها) بعد الجزاء انتفاعا عاما من البيع والمصلحة عليه والمصلحة به وغير ذلك الا انه اذا باع بين وظاهر قوله شعره دخول شعر الخنزير وهو كذلك عند (٦٣٠) مالك وابن القاسم فقوله آخر الكتاب

وكل شيء من الخنزير حرام  
أراد به الاشعره (و) كذلك  
(ما ينزع منها) أي الميتة  
(في) حال (الحياة) أي على  
تة — دير ان لو نزع منها  
في حال الحياة فولي رؤسها مثل  
رؤس الريش ورأس القرن  
والورق فانه ينتفع به بعد موتها  
الا ان الميتة نجس وهو مما  
ينزع منها في الحياة ولا يؤلها  
(واحجب البناء) أي المالكية  
(أن يغسل) ماذا كرم من  
الصوف وما به — دة اذالم  
تتقن طهارته ولا نجاسته  
أما ان تقنت طهارته فلا  
يستحب غسله (ولا ينتفع  
بريشها) أي الميتة ظاهره  
مطلقا وفيه تفصيل لان أصله  
الربط لا يجوز الانتفاع به  
مطلقا من غير خلاف  
وإعلاءه يجوز الانتفاع به  
من غير خلاف وفيما بينهما  
قولان بالجواز والله — مع  
وهو المشهور (و) كذلك  
(لا) ينتفع (به — رنما)  
أي الميتة (وأط — لافها)

والخنزير والبغال اذا ذكبت طهرت على كلتا الروايتين في اباحته أكلها ومنعها  
ومقابل المشهور وهو ما قال ابن حبيب أنها لا تطهر بالذبح بل تصير ميتة فالذكاة  
عند ابن حبيب لا تؤثر الا في مكروه الاكل وجعله بعضهم طريقة الاكثر (قوله  
بعدم الجز) سواء كان الجز قبل النصف أو به دمه والمراد بالجز ما قبل النصف فتمل  
الحلق ونحوه كالنورة قال الحطاب وانظر هل يحكم عليهم حال اتصالها بالميتة قبل  
جزها بالطهارة وبالنجاسة حتى لو طال الشعر أو ريش القصبه وصل على عليه متصل  
بطلت مسلاته والظاهر أن الحكم بنجاسة المتصل فقط لا المتصل كما يفهم من الطراز  
(قوله الا أنه اذا باع بين الخ) وأما ما جز في حال الحياة فلا يجب عليه البيان وأما ما جز  
بعد ذكاتها فالظاهر وجوب بيانه كما قرره عجم (قوله عند مالك وابن القاسم)  
وغيرهما يقول باستثناء شعر الخنزير والكلب (قوله أي على تقدير الخ) إنما احتاج  
الشارح الى هذا التقدير لعدم صحة كلام المصنف اذ ظاهره أن معناه ينتفع بما ينزع  
من الميتة في حال الحياة ففيه وصفها بالميتة مع الاخبار عن الانتفاع بما ينزع في حال  
الحياة تنبيه به هذا التفسير يخص قوله بعد ولا ينتفع بريشها (قوله ولو لم يؤلها)  
الاولى حذف الواو فيكون جوابا لـ (قوله مثل رؤس الخ) الميتة اذ رؤس الريش  
من الميتة نجس ومثله رؤس القرن (قوله أن يغسل ماذا كر) ولو جز من حي  
والمتوفى من غير المذكى يجب أن يجز ما تعلق به من اجزاء الميتة (قوله ولا ينتفع  
بريشها الخ) ظاهره معارض لقوله أو لا وما ينزع عنها في حال الحياة وقد تقدم ما يزيل  
للاعتراض وهو تخصيص ما تقدم بقوله ولا يؤلها (قوله لا يجوز الانتفاع به مطلقا)  
أو يحجب مع وجوده الانتفاع (قوله وأعلاء الخ) الراجع أن إعلاءه كاستفله في النجاسة  
وعدم الانتفاع فأحرى الوسط وهذا كله في القصبه وأما الزغب فهو ظاهر  
بعدمه — عبر المصنف بالانتفاع وسكت عن الطهارة لفهمها من حيل الانتفاع  
في حال الاختيار لان نجس العين لا ينتفع به وعكس مع الاشياء النجسة فسلب  
الانتفاع بقوله ولا ينتفع بريشها لفهم نجاستها من حرمة الانتفاع بها (قوله طاهره  
على جهة التحريم) أي وهو كذلك (قوله وقد اختلف في ذلك) أي بالطهارة  
والنجاسة والفرص أنه ميتة (قوله والفقير) معطوف على القرن (قوله والدجاج)

وانبأها) ظاهره على جهة التحريم لان الحياة تحله (وذكره الانتفاع بالذياب الفيل) وكذا عبر  
في الدونة وقد اختلف في ذلك) أي في اذياب الفيل وكذلك القرن والظانف ووهو البقر والشاة والظبي والظفر  
وهو البعير والاوز والدجاج والنعامة

فيه فصار إذا اعتد أن الدجاج ليس من ذوى الظفر (قوله ونحوه) أى كجر الوحش  
والضابط لكل ما ليس بمشقوق الخف ولا منفرج القائمة لا ترى أن الدجاج  
والعصافير انفرجت قوائمها فاليهود تأكلها إذا أخذوا بعض مراح هذا الكتاب  
(قوله مشهورها أن ذلك كله نجس) أى بناء على أنه قتلها الحياة (قوله وقال ابن  
وهب طاهر) أى بناء على أنه لا تملك الحياة وحدها على الأقوال على هذا الوجه  
ابن الحاجب وقوله بهرام في الوسط ~~تبيينه~~ مائة روم من كون ناب الفيل  
نجس إذا كان من ميتة مقلد المنفصل من الفيل حال حياته وحيت كان المنفصل  
من الميتة نجسا فالكرامة في قول المدونة وأكره الأدهان في أبواب الفيل والمشط  
بها والتجارة فيها لانها ميتة محمولة على التعريم وأما ناب الفيل المذكى ولو بالمقر  
فانه مكروه وانكرامة على التزينة والزيت ونحوه الموضوع في أثناء العاج ونحوه  
من كل مقام ميتة بالي أن كان لا يتصل منه شئ عينا فانه باقى على طهارته فلا نجس  
ما وقع منه وان كان يمكن أن يتصل منه شئ فلا شك في نجاسته وبعضهم جعل  
الكرامة على باهماع كونه غير مذكى وعزاه أبو الحسن لابن رشد وابن فرحون  
بعضهم عن ابن الموار قال لان عروة وريضة وابن شهاب أجازوا ان تمشط بامشاطه  
ووجه الكرامة تعارض مقتضى التحيس وهو خريضة الميتة ومقتضى الطهارة  
وهو عدم الاستغذار لانه مما يتنافس في اتخاذه (قوله وقوله وقيل بالفرق) أى  
فالطرف ظاهر والاصل نجس وظاهره ان ذلك القول جار فى العظم أيضا (قوله  
وما ماتت فيه فأرة) لانه موم لموتها بل ولو وقعت ميتة وأما لو وقعت حية وأخرجت  
كذلك فلا بأس به الا أن يكون على جسدها نجاسة ومثل موت الفأرة في الطعام  
سقوط شئ عن أنواع النجاسة به ولو عيابه في عنه كيبير الدم ولو كانت الفأرة  
يعسر الاحتراز منها (قوله من سمن) والماء المضاف حكم الطعام والتحيس  
بجرد الملافة للنجاسة التي يمكن تحلل شئ عنها ولا يشترط التغيير (قوله أو ودك  
الخ) قال في الصباح الودك بفتحيز دسم اللحم وانشهم وهو ما تغلب من ذلك انتهى  
(قوله ولم يؤكل) وأما الأدهان به فينبى على خلاف وهو ان التطمخ بالنجاسة هل هو  
حرام أو مكروه والمذهب أنه مكروه (قوله فانه لا نجس) وبعده ذلك ان أمكن  
إزالته أو يلواكل فهو السمن وأما لونه فانه يميزه فان كان أقل من الطعام أكل مع  
الطعام وان ساوى الطعام فقلان المعتد منه ماحرمة أكله لان ما لا ينفسر له  
سائله وان كانت ميتة طاهرة لا يحمل أكله الا بذكاة وهي مفقودة هنا والحاصل  
أنه ان تيزأ كل الطعام دونه كان قدره أو أنل أو ~~نحوه~~ فاما ان لم يمت به فيؤكل

ونحوه والعظم على أربعة  
أقوال مشهورها ان ذلك كله  
نجس من الميتة وقال ابن  
وهب طاهر وقيل بالفسق  
بين طهرها وأصلها وقيل ان  
صلقت طهرت والأفلا (وما  
ماتت فيه فأرة) بالهز (من  
سمن) بسكون السين (أو زيت  
أو غسل) بفتح السين  
أو ودك — وله (ذائب)  
راجع للجميع (طرح ولم  
يؤكل) ولا يباع ومثل  
الفأرة كل ما له نفس سائلة  
واحتراز هذا مما لو وقع فيه  
مالا نفس له سائلة ومات  
فيه فانه لا نجس وسيصح  
بفهوم قوله ذائب ولما ذكر  
انه يطرح ولا يؤكل خشى  
أن يتوهم انه لا يتنفع به  
أما لرفع ذلك للاهم بقوله  
(ولا بأس) بمعنى ويباع (أن  
يستصح بالزيت المتحيس  
وشبهه) كالودك والسمن  
(في غير المساجد)



في الاقسام الستة أن نوى ذكاته والافلاكان شك في قدره حال موته فاستظهر به نص  
 المشرع أكله لقاعدة ان الطعام لا يطرح بالشك وقال بمض شراح خليل لادود  
 وسوس الفول والطعام وفراخ النحل فانها تؤكل من غير ذكاة وانتصر له وقواء  
 قوله في غير المساجد وكذا في المساجد حيث كان الدخان يخرج عنها (قوله كالبيوت  
 الخ) وكالازقة (قوله وأما المساجد فليقتضيه ظن منه) أي وجوبها وكذا لا يبنى بمونة  
 عجنت بزيت متنجس ولا بطوب متنجس ولا يسقف بخشب متنجس فان وقع وبني  
 بطين أو مونة متنجسة فلا يهدم وإنما يلزم تلبس الاشياء المتنجسة بظاهر وكما يجوز  
 لاستصحاب بالزيت المتنجس يجوز جعله صابونا وتغسل به الثياب وتغسل بعده  
 بمطلق (قوله وله به) أي الا أنه يبين لان النفس تذكره (قوله على حسب  
 ما يغلب على الظن) أي بقدر شئ يزيد على الظن أي يزيد ادراك كون النجاسة  
 سرية فيه على الظن أي أصل الظن أي أنه لا يطرح الا الذي ظن ظنا قويا ان النجاسة  
 سرية فيه ففاده أنه لا يطرح ما وجد فيه أصل الظن أن النجاسة سرية فيه وليس  
 كذلك بل يطرح فتدبر (قوله قال - معنون) واسمه عبد السلام مسمى معنون  
 باسم طائر حديد البصر لحديثه في المسائل قال معنون كنت عند ابن القاسم  
 وجوابات مالك ترد عليه فقل له فما منعك من السماع منه فانه قلة الدراهم قال  
 مرة أخرى لحى الله الفقر فلو لا ذلك ما كنت ماله كافا مع هذا فله رحلتان وسمع من  
 ابن القاسم وابن وهب وأشهب وعبد الله بن عبد الحميد وسفيان بن عيينة  
 ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي ومن ابن عيسى وغيرهم قال أبو العروب كان  
 معنون ثقة حافظا للعلم فقيه البدن اجتمعت فيه خلال فلما اجتمعت في غيره الفقيه  
 البارع والورع الصادق والصرامة في الحق والزهادة في الدنيا والتخشع في الملئس  
 والمطمح والسماحة وكان لا يقبل من السلطان شيأ ور بما وصل أصحابه بالثلثين  
 دينا وأونحوها وكان مع هذا رقيق القلب غزير اللمعة ظاهر الخشوع متواضعا قليل  
 التصنع كريم الاخلاق حسن الادب سالم الصلوة در شديدا على أهل البدع لا يخاف  
 في الله لومة لائم بحكم من كلامه قال معنون لا يثني محمد بن مسلم على الناس  
 فان ذلك نزرع المودة وسلم على عدوك وداره فان رأس الايمان بالله - إدارة الناس  
 وكان يقول من لم يعمل بعلمه لم يخفعه العلم بل يضره وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب  
 فاذا عمل به نور قلبه وان لم يعمل به وأحب الدنيا أعشى حب الدنيا قلبه ولم يتورع العلم  
 وكان يقول ترك الحرام أفضل من جميع عبادة الله تعالى وترك الحلال لله أفضل  
 من أخذه وانفاقه في طاعة الله وقال ترك ذائق مما حرم الله تعالى أفضل من سبعين

كالببوت والحوائث  
 (و) أما المساجد فلا يتحقق  
 منه لأنه نجس فلا يستصح  
 به فيها التزيم - هاء - ن  
 النجاسات ثم مرجعهم  
 فائيب فقال (وان كان)  
 فاذكر من السمن وما عطف  
 عليه (جامدا طرحت)  
 الفارة التي ماتت فيه هي  
 (وما حولها) وكل ما بقي  
 له بيعة ولا تعدد فيها بطرح  
 به وإنما ذلك على حسب  
 ما يغلب على الظن (قال  
 معنون) يضيئ السمن وقها

ألف حجة يتبعها سبعون ألف عمرة مبرورة متقبلة وأفضل من سبعين ألف فرس  
 في سبيل الله يزيدها وسلاحها ومن سبعين ألف بدنة يهديها إلى بيت الله العتيق  
 وأفضل من عتق سبعين ألف رقبة مؤمنة من ولد اسماعيل فبلغ كلامه هذا بعد  
 الجبار بن خالد فقال نعم وأفضل من ملي الدنيا إلى عنان السماء ذهباً وفضة كسيت  
 وأنفقت في سبيل الله لا يراد بها إلا وجهه الله عز وجل هذا ما ذكر ابن فرحون وقال  
 المناوي في شأن سحنون بن سعيد الإمام المشهور والعلم المنشور له الكلام الراق  
 والعجائب والخوارق فنه ما قال العلم حجة على عباده والعلماء مع الأنبياء وخير الناس  
 علماء وهم ومن كراماته ما حكاه بعض أصحابه قال ركب البحر مع سحنون فهاج  
 وخفت منه فسمعت فرأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم فقال له أتخاف أو يخاف  
 أهل السفينة وفيهم سحنون فاستيقظت فاذا البحر قد سكن فكأشفتني سحنون  
 وقال امسك على ما رأيت ولا تخبر أحداً قال بعضهم يكفي أهل المغرب قبر سحنون  
 انتهى (قوله إلا أن يطول مقامها) بحيث يظن السريان بحميمه (قوله أي  
 أقامت) إشارة إلى أن مقام مصدر ممي (قوله وانتشرت) عطف تفسير على  
 ما قبله (قوله في الصحيح وغيره) أي الدليل على التفرقة فإنا في الكتاب المتقيد  
 بالصحيح والكتاب الذي لم يبق فيه الصحيح هذا معناه مع أنه في التحقيق قلبه عن أبي  
 داود وكذا أنت وأبو داود لم يبق فيه الصحيح واستدل به بحديث أبي داود يدل على أنه  
 ليس موجوداً في الصحيحين أي ليس موجوداً على هذا الوجه وهو التصريح  
 بالتفرقة بين المائتين وغيره فالناسب إسقاط قوله في الصحيح قال في التحقيق ودليل  
 هذه التفرقة ما في أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا وقعت الفأرة في السمن  
 فإن كان جامداً فالتقوها وما حولها وإن كان مائتاً فلا تقربوهك ففرق صلى الله عليه  
 وسلم بين الجامد والمائع إلى أن قال وقيس على السمن وغيره ما في معناه وكذا سائر  
 المايعات إلا الماء انتهى (قوله ولا بأس بطعام أهل الكتاب) المراد بهم  
 اليهود والنصارى الصغار منهم والكبير والحرة والعبد (قوله الجمهور من المفسرين)  
 أي فمطف وذياتهم على قوله بطعام أهل الكتاب للتفسير وفي بعض النسخ  
 ولا بأس بأكل طعام أهل الكتاب (قوله كلها) أي أن الجمهور قالوا إن المراد  
 بالطعام هي الذبيحة كلها ما حل ذلك منها ما حرم عليه كالطريقة ومقابل الجمهور  
 إنما أحل طعامهم في الذبيحة الأشياء التي هي حلال لهم لأن ما يحل لهم يعمل فيه  
 الذكاة فتعت هذه الطائفة الطارئة والشهوم المحضة من ذبائح أهل الكتاب قال  
 ابن عطية وهذا الخلاف موجود في مذهب مالك ولا بد للجمهور من شروط أن يذبح

(الآن يطول مقامها) بضم  
 الميم أي أقامت (فيه فانه  
 وطرح كاه) لأن الفحاسة  
 أقاطال مقامها في الجاهل  
 نفذت وانتشرت في جميع  
 أجزائه ودليل التفرقة التي  
 ذكرها في الصحيح وغيره  
 من قوله صلى الله عليه وسلم  
 (ولا بأس بأكل طعام  
 أهل الكتاب وذياتهم)  
 لا بأس هنا بالإباحة قال  
 تعالى وطعام الذين أوتوا  
 الكتاب حل لكم  
 الآية الجمهور من المفسرين  
 على أن المراد بالطعام  
 الذبيحة كلها وهذا إذا كان  
 ممن لا يستحل الميتة

وأما من يستعمله فقال الباجي ان ذبح بحضرتك وأصاب وجهه (٦٢٤) الذكاة جازاً كما هو وأما ان غاب عنها

فلا يجوزوه — هذا في غير الضحايا وأما في الضحايا فلا قاله في المدونة لانه قربة (وكره) كل شهوم اليهود منهم من غير تحريم) على المشهور لانه لم يسم بقصد الشحم بالنذكية أشبه الدم الذي يقصده المسلم وضيم منهم عائد على أهل الكتاب (ك) لم أدر بما احتزبه وهل لهم نيم يهودي غير كتابي وقال (د) احتزبه من المرتد اليهم والدخيل فيه — ماذ لا يجل طعمه على الخلاف فيمن ارتد من كفر الى كفر (ولا يؤكل ماذ كاه المجوسي) مطلقاً وقتياً كان أو غيره ذكاه نفسه أو لمسلم إلا أن يأمره المسلم بالذبح وقال له قل بسم الله عليها فانها تؤكل من غير خلاف قاله (ع) وكذلك لا تؤكل ذبيحة السكران والمجنون ولو أصابا الذكاة لفقدان عقلهما ابن الحماجب وتصح من الصبي المميز والمرأة من غير ضرورة على الأصح (وما كان مما ليس فيه ذكاة من

ما هو ملك له وأن يكون مذبوحه حلالاً له بشرعنا وأن لا يذبح بسم نحر الصنم فان ذبحه باسمه حرم أكاه — كما يحرم ما كان حراماً عليه بشرعنا كذوات الظفر بخلاف ما لو ذبح ما هو حلال له بشرعنا وان حرم عليه بشرعه فقط — هكذا الطريقة فيكره لنا أكاه وهي أن توجد الذبيحة فاسدة الرئة ولا يشترط في إباحة كل ماذ كاه بالشروط تسمية وأما استنابة مسلم له وذبحه له فنقول ان ذبيحة الذبح فيؤكل مع الكراهة وهدم الذبيحة فلا تؤكل ذكر القولين على هذا الوجه فت على خليل (قوله ان ذبح بحضرتك وأصاب) المذارعلى كونه يذبح بحضرة من يعرف الذكاة الشرعية ولو صغر اسمها لم يوجب أن يكون من لا يعرفها اذا وصف ما حمله بحضرة أنه يؤكل (قوله وهذا في غير الضحايا) لا حاجة لذلك لان كلامنا في شخص كافر ذكاه نفسه فلا يفتل منه ذبيحة (قوله وكره) كل شهوم اليهود) أي ما هو محرم عليهم بشرعنا كشحم البقر والغنم الخالص كالشحم الرقيق الذي يقش الكرش والامعاء فان قيل شحم اليهودي ما ثبت تحريمه بشرعنا لم يكن حراماً فالجواب أنه جزء مذكي والمذكي حل له فهو لم يذبح غير حل له لكن لحرمته عليه كره أكاه لنا وقوله على المشهور مقابله ما نقل عن مالك من تحريم ذلك (قوله أشبه الدم) أي في الجملة (قوله والدخيل فيهم) عطف مرادف أي احتز عن نصراني أو مجوسي تهود (قوله على الخلاف فيمن ارتد من كفر الى كفر) أي ان من ارتد من كفر الى كفره لم يقرأ ولا الرجح أنه يقر ومقابله لا فعلية لا تؤكل ذبيحته ويقتل إلا أن يسلم — وهذا الخلاف في المذهب كما أشرنا اليه (قوله ولا يؤكل ماذ كاه المجوسي) أي أو غيره من أهل الكتاب ولو ذكي ما هو ملك له (قوله وثنيا) أي بعد الوثن قال في المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسد انتهى (قوله إلا أن يأمره المسلم الخ) المذارعلى كونه يقول بسم الله وان لم يأمره المسلم بالذبح كما يفيد من شرح خليل فلا يؤذ كراسم الله والصنم معافاته يؤكل تطليماً بجانب اسم الله (قوله وتصح من الصبي المميز والمرأة) قال في التوضيح يعني أن الصبي المميز والمرأة ان اضطر الى تذكيتهما جازت وصحت وان لم يضطر فظاهر كلامه أن في صحة ذكاهما قولين والقول بعدم الصحة غير معلوم في المذهب والذي حكاه غير واحد من الخلاف انما هو في الكراهة ونفي الكراهة مذهب المدققة والكراهة لمالك في الموازية انتهى المراد منه (قوله طعماهم) أي المجوس

طعامهم) أي المجوس (فليس يحرام) يجوز أكاه اتفاقاً ان يفتت طهارته أما ان يفتت نجاسته وغيرهم فيحرم أكاه

وغيرهم بالاولى (قوله وما شئت فيه يجعل على التحسيس) أي ليجرم علينا كانه  
 زاد بعض الشراح قيدا فقال حيث غلب مخالفتها للنجاسة وهو ظاهر وعمل كونه  
 المشكوك يجعل على التحسيس اذا كان من غير منافعهم وأما لو كان من منافعهم  
 فمعمول على الظاهرة لانهم محمولون في جميع منافعهم على الظاهرة كما قاله البرزلي  
 (قوله والمحققون على تحريمه) أي فيه من المنفعة المأخوذة من ذباحتهم حتى  
 قال الشيخ خليل في توضيحه والمحققون على تحريمه حتى لا يفتي اشراء من حانوت  
 فيه جبنهم التحسيس الميزان يداثله انتهى فليتبان كان الروم أهل كتاب  
 فلا وجه لقول بتحريم جبنهم وان كانوا يوسا وكنوا يصنعون أفاع ذبحهم فيه  
 فلا وجه لقول بجمله (قوله يطابق على الاسم والمصدر) أي بما يربط الاشتراك كما  
 صرح به بعضهم فتعريفه مدرأ أخذ غير مقدور عليه من وحش طير أو بر أو حيوان  
 بحر بقصد أو ما أخذ من وحش طير الخ والكلام في هذا معلوم في عمله (قوله  
 والصيد لله) قال في التبيين لله وهو مدرأوت بالشئ بالفتح المأخوذ والاعتناء به  
 (قوله وغيره) قسمه على خمسة أقسام نقلنا (الخ) نص التحقيق وقسمه غيره  
 على خمسة أقسام واجب وهو ما يبيده ليعيشه أو يعيش غيره اذا كان لا يمكنه  
 الانتفاع على عبادة الله وحرام وهو ما يذوق الى محظور كدخول أرض غيره مأذون  
 فيها أو يقصده الله ولا يقصده الذكاة لانه من الفساد في الأرض ومكره ومثل  
 أن يقصده الله والذكاة ومندوب مثل أن يصرفه أو يمنه في مندوب كالتوسعة  
 والصدقة على العباد ومباح مثل أن يصيد لياكل نفسه شهوة ما أو ينكح منعمة  
 انتهى اعلم أنه دل على حكمه الأصلي الكتاب والسنة واجماع الأمة قاله كتاب  
 أحل لكم صيد البحر وإذا حللتم فاصطادوا والسنة قوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليه (قوله كلبك)  
 أنظر الاضافة في قوله كلبك دل هي تملك أم لا فنقول هذا اذا كان ملكه وكذلك  
 اذا عاره أو أكره وهو الظاهر واختلف اذا غصب هل الصيد له أو لا صد عليه  
 كراء ذلك (قوله بل كما يفقه التلميم) هو أن يكون بحيث اذا أرسل أفاع وادرج  
 انزجر الا أن يكون طيرا فيكون فيه الاطاعة عند ارادة ارساله ولا يشترط قوله الانزجار  
 بعد ارسال (قوله أن يكون معلما) احتراز من غير المعلم وقوله أن يفقه التلميم  
 أي شأنه أن يفقه التلميم احتراز من النمرقاة لا يفقه التلميم فلا يصاد به عند مالات  
 قاله في التحقيق والمعتد أن المدار على كونه علم بالفعل ولو في نوع ما لا يقبل التلميم  
 كاسد وغرس وأولى ما يقبله من كلب وباروس ونور وابن عرس وذئب ولو كان

وما شئت فيه يجعل على  
 التحسيس واختلف في تحريم  
 أكل جبن الروم وابطاحه  
 على قولين والمحققون على  
 تحريمه ثم انتقل بتكلم على  
 الميذوب وهو يطلق على الاسم  
 والمصدر وهو الاصطلاح  
 وهو الذي أراده الشيخ بقوله  
 (والصيد لله ومكره والصيد  
 لغير الله مباح) فقسمه على  
 قسمين وغيره قسمه على  
 خمسة أقسام نقلناها  
 في الأصل ثم انتقل بتكلم  
 على ما يصاد به وهو شئان  
 حيوان وسلاح أما الاول  
 فأشار اليه بقوله (وكما نقله  
 كلبك المعلم أو يترك المعلم  
 فحائرا كانه) لا خصوصية  
 لهذين بل كما يفقه التلميم  
 من الكلاب والسباع  
 والميرقاة اذا قتل صيدا  
 جائزا كله (اذا أرسلته  
 عليه) أخذ من كلامه أنه  
 يشترط في لاصاديه اذا كان  
 حيوانا ثلاثة شروط أن  
 يكون معلما وأن يكون يفقه  
 التلميم



طبيع المعلم بالفعل الغدر كذب فانه لا يحسن ان لنفسه فاقاله الشارح خلاف  
المعتد وعصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كالا يكون معلما بطاعته مرة بل  
المعرف في ذلك كاف (قوله وان يكون مسلما من يد الصائد) والمراد ان يكون بارساله  
كان من يده او من يد غلامه او من حرامه او من تحت قدمه فلو وجد مع جرحه  
صيد لم يعلم به او انبعت قبل رؤية ربه للصيد ولو اشلاه عليه اثناءه ولو كان الصائد  
يقرب جرحه او رآه ولم يرسله او أرسله وليس بيده لم يؤكل في واحدة من هذه  
الا بالذكاة ولو كان لا يذهب الا بأمره واعلم انه اذا كان المسمى الناري هو الخادم  
فالمرسل هو وان كان السيد هو الناري المسمى والخادم هو المرسل فلعن وجهه  
اجزائه كونه مأمورا لله وقريناته والظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم  
لان الناري المسمى هو سيده فالارسال منه حكما كذا في شرح الزرقاني (قوله  
ان يكون مربيا) أي او يكون في مكان محصور كفارا وغيضة علم به أو لم يعلم به أبصره أولا  
وشرط ان لا يكون له ما من هذا آخر والالم يؤكل ما كان بواحد منهم (قوله ثانيا)  
ان يكون مائة أو كل لجه ولوطن خلافه كلوطنه ارنيا مثله فلا يرسل كلبه عليه فاذا  
هو طي فانه يؤكل وأولى اذ لم يظن شيئا بل ظن أنه من نوع المباح ولا بد ان يتيقن  
اباحته فلو ظن الصيد حراما أو شاك فيها أو توجهها فإرسل عليه فقتله الجرح فانه  
لا يؤكل ولو وجد به باحالا نه حين رماه لم يرد صيده فلا يأكله الا ان يدركه غير منفوذ  
مقتل ويدكيه معتقدا انه حلال فيؤكل وأما المكره فان رماه بنية قتله أو بلانية  
لم يؤكل وان رماه بنية ذكاته أكل فان رماه بنية أخذ جلد له فقط لم يؤكل على القول  
بالتبعيض فان نوى بذكاته لجه فقط طهر جلد له ولو على القول بانها تتبع بعض لانه تتبع  
للجه (قوله ان يكون غير مقدور عليه) أي جهلة أو في القدرة عليه مشقة  
ككونه في شاهق جبل أو على شجرة ولا يتوصل اليه الا بأمر يخاف منه العطب  
أو كان في جزيرة كبيرة تنبيهه يصح الاصطياد ولو تعدد الصيد حيث نوى  
الجميع احترازا ما اذا نوى معينه فلا يؤكل الا ذلك المعين اذا قتله أولا وعلم انه الاول  
فان لم يعلم الاول أو قتل غيره قبله فلا يؤكل هو ولا غيره وأما لو رأى جماعة ونوى  
واحد الا بمينه فلا يؤكل الا الاول حيث علم انه الاول (قوله على المعروف من  
المذهب) ومقابله كراهة الاكل وهو اختيار الابهري وابن الجهم نيه عليه  
في التوضيح (قوله ان يكون مسلما) أي حالي الارسال وكذا التمييز وانظر لو تخلف  
ما ذكر بعد الارسال وقبل الوصول (قوله احترازا من الكافر) أي اذا مات  
من جرحه أو أنفذ مقتلا من مقاتله قبل القدرة عليه وأما لو جرح صيد ثم قدر عليه

وان يكون مسلما من يد  
الصائد ويشترط في الصيد  
أربعة شروط أحدها ان  
يكون مربيا احترازا من  
غير الممن نافيها أن يكون  
مما يؤكل لجه احترازا من  
غيره ثالثها ان لا يكون  
أهليا احترازا من الذي يند  
من الانسى رابعها ان يكون  
غير مقدور عليه احترازا من  
المقدور عليه باليد فاما  
يؤكل بالذبح وأما الصائد  
فيشترط فيه خمسة شروط  
أولها وثانيها النية حال  
الارسال والتسمية عليه  
حال الارسال فان تركها  
فأما تهاونا أو غيرهما  
لم تؤكل على المعروف من  
المذهب بخلاف النسيان  
ثالثها ان يكون مسلما  
احترازا من الكافر لقوله  
تعالى تناله أيديكم  
ورما حيكم فدل على  
اختصاصه بنادون الكفار  
وهذا في صيد البر دون البحر  
فانه جائز من كل أحد

قبل انفاذ مقتله فيؤكل بذبحه وبذبحه - لم أولى (قوله وقال ابن عمر يكره صيده) المتعمد أنه لا يصح صيده غير المبرأ من المرأة والصبي الذي يميز فانه يصح صيدها من غير كراهة كذا كانت على المشهور (قوله قبل قدرته على ذكاته) أي ولو أدر كنهه حيا حيث لم يتراخ في اتبعه إذ أن يتحقق أنه لا يلحقه قبل انفاذها ولو لم يتراخ فانه يؤكل لكن يندب الاجتهاد على من أدر كنهه حيا بعد انفاذ شيء من مقتله (قوله وأما أدر كنهه) أي أدر كنهه غير كنهه من تصح ذكاته وتمكن من ذلك وقتلها ذلك إشارة إلى أن كل من مر على صيد قبل انفاذ الجوارح شيئا من مقتله يجب عليه تذكيته فان تركها مع التمكن منها ضمن قيمته بجروحا بالصائد (قوله يريد الخ) هذا شرط في محذوف والتقدير ولا يجوز أن كله بدون ذكاة يريد إذا فرط (قوله أو كانت عند غلامه الخ) أي أن الصائد إذا وضع آلة الذبح مع غيره وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الآلة في خرج معه أو مع غيره بحيث لا يتناولها بسرعة فبات الصيد قبل تناول الآلة فانه لا يؤكل لعدم ذكاته لتفريط الصائد بغيره أن يجعل الآلة في يده أو خزامه أو نحو ذلك مما لا يستدعي طولاً في تناولها إلا أن يتحقق أنه لو كانت آله بيده لم يدرك ذكاته فانه يؤكل وقولنا وهو يعلم الخ احتراز عما إذا علم أو ظن أن الحامل للآلة يسبقه الصيد ثم خالف علمه أو ظنه وسبقه وهو أدر كنهه حيا فانه يؤكل لعدم نقصه وسكذ الوتحقق أنه يلحقه وتراخي ثم تبين أنه لو اتبعه لم يلحقه فيؤكل فالعبرة بتبين أنه لا يلحقه (قوله ولو لم تنفذ مقتله) لا يخفى أن الموضوع أنه أدر كنهه قبل أن تنفذ الجوارح مقتله فالمعنى حينئذ وأما إذا لم يفرط فانه يؤكل ولو لم تنفذ المقاتل بعد بل يكفي التنبؤ (قوله إذا نبيه) أي لا بد من الإدعاء ولو في الأذن مع شق جلد أم لا لا شق جلد بدون ادعاء في وحشي صحيح فلا يصح كفي بخلافه في ربض فيؤكل (قوله وبكل ماله حد) ولو غير حد يدوقه السهم أو الرمح أو جرحه ومات قبل قدرته على ذكاته وهذا مالم يكن السهم أو الرمح مسموماً لأنه كان مسموماً لا بدري هل مات من السهم من لا أو السم فان تحقق انفاذ مقتله بالسهم قبل أن يسرى السم فيه أكل مع الكراهة أو الحرمة لخوف أذى السم (قوله فكله) حيث نوبت وسميت عند رمي السهم أو الرمح فلو أدر كنهه حيا بعد انفاذ شيء من مقتله ندب لك تذكيته (قوله بذلك) أي بذلك الشرط الذي هو قوله مالم يبت عنك وحينئذ فالأولى للمصنف أن يحذف قوله إذا قتله سهمك (قوله إذا بات عنه) ولو بعض الليل ولو مع الجد في اتبعه وسبب المنع أن الليل يكثرفيه الهوام بخلاف النهار لأن الصيد في ذلك الماز والكباب والسهم (وقيل انما ذلك) أي عدم أكل حافات بنفسه

رابعها أن يكون بلا غلابة احترازاً من الصبي غير المميز فلا يصح صيده غاله (ك) وقال (ع) يكره صيده خاصاً بها أن يكون عاقلاً لا فالحنون والسكران لا يصح منه ما (وكذلك) جائزاً كل (كلما) انفذت الجوارح مقتله قبل قدرته على ذكاته (إذا) تبعته ولم تفرط في طلبه (و) أما (مأدر كنهه قبل انفاذها) مقتله فلم يؤكل إلا بذكاة (ع يريد إذا فرط بأن لم تكن عنده السكين وأخذ يطلبها من غيره حتى مات أو كانت عند غلامه أو في خرجه فما أخذها حتى مات أما أن لم يفرط فانه يؤكل ولو لم تنفذ المقاتل إذا نبيه وأما الشيء الثاني مما يصاد به فأشار إليه بقوله (وكلما) صده به سهمك ورحمتك يعني وبكل ماله حد فكله فان أدر كنهه ذكاته فقد كنهه وان فات بنفسه فكله إذا قتله سهمك مالم يبت عنك لا خصوصية للسهم بذلك فقد قال في المدونة إذا بات الصيد ثم وجدته منفرداً المقاتل فانه لا يؤكل وسواء

في ذلك الماز والكباب والسهم (وقيل انما ذلك) أي عدم أكل حافات بنفسه (فما بات عنك بمقتله الجوارح)

مع نفسه فيه وهذا يفيد أنه لو رماه نهار أو غاب عنه يوما كاملا ووجد ميتا بصرح  
 السم أه يؤكل وهو كذلك حيث لم يترأخ في اتباعه ثم ما ذكر من حرمة كل ما بات  
 قول ابن القاسم وصف ورجح القول بأكله حيث وجدته منفردا بقتل وحمل  
 الخلاف ما لم ير اتفاقهم أو الجراح مقله قبل البيات والآن كل اتفاقا (قوله)  
 وأما السم الخ ووجه تفرقة ابن الموارن السم إذا وجد في مقاتله وتذاته فها  
 يغاب معه الظن بأن الموت لا يصيد من السم بخلاف الجراح كالكلب يصرح  
 الصيد ويبيت عز ربه ويوجد الصيد معه فلا عن الجراح وهذه التفرقة التي لابن  
 الموارن حجة والمعتمد الأول (قوله ولا تؤكل الانسية الخ) وإنما الحيوان الوحشي  
 إذا تأنس أو صار قدور عليه فلا يؤكل إلا بالذبح انتهى — ليس من الانسي  
 الذي يذبح فهو الجراد بل ذكاته عند العجز عنه أو لقدرة عليه ما يجعل موته وكذا  
 سائر حشرات الأرض ذكاته ما يجعل موته (قوله وهو كذلك في البقر على  
 المشهور) أي خلافا لابن حبيب عبارة الترمذ يعني إذا نذت الانسية فإن كانت  
 غير بقر لم تؤكل بالعقر اتفاقا وكذا البقر على المشهور خلافا لابن حبيب قال ابن  
 حبيب لأن البقر أصل في التوحش ترجع إليه أي شبهها ببقر الوحش ورد بأن  
 الشاة أيضا أصل وهو الغلب انتهى المراد منه وقول الشارح على المنصوص يؤذن  
 بالخلاف فيخالفه قول التوضيح لم تؤكل بالبقر اتفاقا (قوله أصله سعر المولود) حاصله  
 من حقيقة أطلقت شرعا على الشاة المذبوحة منقولة من معناه وهو شعر رأس  
 المولود لأنها تذبح عند حلقه وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعولة من العق وهو  
 القطع ولا يفي وجوده في كل من الشاة والذبيحة لقطع أوداجها وحلقها (قوله)  
 ثم توسع أي تجاوز (قوله بأنه عني) المناسب أن يقول عني بقوله مستحبة أنها  
 غير مؤكدة بحاصلها أنها سنة غير مؤكدة إلا أن الراجح أنها مندوبة (قوله وقيل  
 غير ذلك) أي قال بعضهم إنما قال سنة خلافا لما يقول واجبة وقال مستحبة  
 خلافا لما يقول مباحة أي أن كلام المصنف على حذف العاطف أي سنة  
 أو مستحبة فيكون ما كيا القواين أو أنه أراد بالسنة الطريقة فلا تفي الوصف  
 بمسحبة (قوله جيد) لا يخفى أن الجودة شاملة للجنة والحسن وكان الشارح  
 لم ينعين عنده واحدهما (قوله كل غلام الخ) قال الامام أحمد معنى الحديث  
 محبوب عن أن يشبع لوالديه ما لم يودعاه العقيقة وقال بعضهم هو ممنوع  
 ومحبوب عن الخبرين والزيادات ما لم يؤدعاه العقيقة قاله صاحب المحيط وقال  
 في شرح الصالح معنى قوله كل غلام مرهون بعقيقته أي محبوبه سلامة

وأم السم يوجب في مقاتله  
 فلا بأس بأكله) لا بأس  
 من أكله حتى أجازوه هذه التفرقة  
 لابن الموارن ثم أشار إلى بعض  
 الشروط المتقدمة في الصيد  
 بقوله (ولا تؤكل الانسية  
 بما يؤكل به الصيد) ظاهره  
 ولونذت والتحق بالوحش  
 بقرا كانت أو غيرها وهو  
 كذلك في البقر على المشهور  
 وفي غيرها على المنصوص ثم  
 انتقل بتكلم على العقيقة  
 فقال (والعقيقة) أصلها  
 شعر المولود ثم اتسع في ذلك  
 فسميت الذبيحة التي تقبح  
 يوم سابع المولود عقيقة  
 وبدأ بحكمها فقال (سنة  
 مستحبة) فيه نظر لأن الشيء  
 الواحد لا يجتمع فيه حكمان  
 فإن السنة أعلى من المستحب  
 أجيب بأنه عني بقوله سنة  
 غير مؤكدة وقيل غير ذلك  
 والأصل في مشروعيتها  
 ما رواه أحمد بسند جيد أنه  
 غلام مرهون بعقيقته

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)